

الحياة الباقي

في تحقيق المراق

مراق في الفلاح

مختصر شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح

سنة ١٢٨٥ هـ

أبو الإخلاص الحسن بن عمار الشربلاني

قدم له

تصنيفه الشيخ
محمد أديب الكلاس

تصنيفه الشيخ
عبد الرزاق الجلي

تصنيفه الشيخ
عبد الجليل العطا
البرقي

دار النشر والكتاب

القسم الأول

الحياة الباقي

في تحقيق المراقى

مراقى الفلاح

مختصر شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح

مؤلفه ومصححه والمختصره

أبو الإخلاص الحسن بن عمار الشرنبلالي

تولد سنة ١٠٧١ هـ

قدم له

فضيلة الشيخ

عبد الرزاق الحلي

فضيلة الشيخ

محمد اديب الكلاس

مؤلفه ومصححه

عبد الجليل العطا
البتلي



جميع الفتاوى محفوظة

الطبعة الأولى : ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
الطبعة الثانية : شوال/١٤٢٩ - تشرين أول/٢٠٠٨

مزيه اشعليل، والفريج، صحيفة المسائل، مرقمة الزوايا
ملونة، مرقمة، مشجرة، مرقمة بالرسوم

خطوة مريضة غير ميسرة
- موقفه إن شاء الله -

إلى الله المرجع

دشن - محلة القلعة : ٥١١١٣٠٦ - ص. ٥٠ - ١٨٧
شاه بندها سكرية للمطابع الشريفة - هاتف : ٢٢١٩٧٦٧
شاه بندها - جاده معلم - قسمة المطابع العامة (الاصحاب) - هاتف : ٤٤٧٤٧١٥
جوال : ٩٥٥٨٩٣٢٨٢
E-mail: alnouman@ecs-net.Org

إِلَهْدَاء

إلى مجتهد الحقائق العلمية ومحتفي مذهب الحق في ديار الشام
إلى القلب العالم الذي ضم بين جوانحه لجبا من العلم والمعرفة
العلامة الأصولي الكبير الفقيه المربي الأديب
استاذنا فضيلة الشيخ

محمّد صالح الفقيه

نعمه الله بفيض رحمته

.. مَنْ لَحَاطِنِي بِأَمْسَاتٍ نَاعِمَةٍ مِنْ أَرْحَمِيَّتِهِ الْفَاضِلَةِ

.. مَنْ مَقَّنِي خَطَاوَا فِرَاقٍ مِنْ عِنَايَتِهِ الْكَرِيمَةِ ..

مَنْ وَهَبَنِي ثِقْلَهُ إِذْ رَحِمَنِي فِي مَهْتَبِ عِلْمِي شَاسِعٍ ..

فَطَانَتْ لِهَذِهِ الرِّقْعَةِ الْيَانِعَةِ مِنْ بَسَانِهِ الْمَدِيدِ

أَهْدِي هَذَا الْكِتَابَ إِقْرَأْهُ، وَفَافِهُ، وَالتَّزَامَا

سَائِلًا الرَّحْمَنَ أَنْ يَفِضَ عَلَيَّ مَسْرُودَكَ وَرَوْحَكَ سَجَالِ رَحْمَتِهِ

وَأَسْأَلُكُمْ أَنْ تَقْعُدُوا صَدِيقِي عِنْدَ مِلْبَانِي ————— مَقْتَدِرٌ .

هؤلاء هم .. ورثة الأنبياء

نُجُومٌ أَهْتَدَاءٌ مِنْهُمْ الْكُونُ يُشْرِقُ
 وَحُجَّتُهُمْ كَالنَّهْمِ لِلنَّاسِ قَدْ بَدَتْ
 حَدِيثُهُمُ الشَّهْدُ الْمَصْفَى رَحِيقُهُ
 يَسْمَتُهُمْ نُورُ النُّبُوَّةِ قَدْ بَدَا
 وَإِنْ نَظَرُوا فَالْبَرْقُ قَدْ حُجَّ سِهَامُهُمْ
 أُولَئِكَ آبَائِي وَتَاجِي قَدَيْتُهُمْ
 فَمَا كَدَّرَتْ مِنْهُمْ دِلَالٌ يَنْزَحِيهَا
 وَقَدْ وَرِثُوا الْمُخْتَارَ أَرْقَى وَرَاشَةٍ
 إِلَيْهِمْ كِتَابُ اللَّهِ سَلَّ لِحِفْظِهِ
 فَمَا شَتَّتَ مِنْ عِلْمٍ يَتَّقُوهُ تَحْوِطُهُ
 قَدَيْتُهُمْ قَلْبًا وَرُوحًا وَقَالِبًا
 عَلَيَّ أَمَلِي أَنِّي بِصُحْبَتِهِمْ غَدًا
 أَفَانِيَّتُهُمْ طَيْبُ الزَّمَانِ وَأَعْبَقُ
 وَوَعظُهُمْ كَالْبَذْرِ أَنْهَى وَأَشْرَقُ
 وَأَنْفَاسُهُمْ عَطْرِ بِهِ الرُّوحُ زَنْبَقُ
 يَجْلِسُهُمْ قَلْبُ الْمُحِبِّينَ يَخْفِقُ
 وَفِي قَهْمِهِمْ أَفْقُ السَّمَاءِ يُضَيِّقُ
 هُمْ الْبَحْرُ صَفَوْا أَوْجِبَالٍ وَأَشْهُقُ
 وَإِنْ حَاوَلْتَ فِيهِمْ مَعَاوِلَ تَزْهَقُ
 فَأَصْحَتْ بِلَادَ الشَّامِ تَسْمُو وَتُشْرِقُ
 وَفِيهِمْ كِتَابُ اللَّهِ بِالْفَهْمِ يُنَوِّقُ
 وَمَا زِمْتَ إِخْلَاصًا بِالْصِّدْقِ أَغْرَقُ
 وَجَسَّاءَ مَعْنَى طَالَمَا الصَّدْرُ يَشْهُقُ
 فَيَشْفَعُ لَهُ ثُمَّ دُوَالِحِلْمُ يَغْنِقُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



- ١ - فضيلة العلامة الطبيب محمد أبو اليسر عابدين رحمه الله المتوفى ١٤٠١
- ٢ - فضيلة العلامة الشيخ محمد صالح فرفور رحمه الله المتوفى ١٤٠٧
- ٣ - فضيلة العلامة الشيخ عبد الرزاق الحلبي بارك الله بحياته وعافيته
- ٤ - فضيلة العلامة الشيخ محمد أديب الكلاس بارك الله بحياته وعافيته
- ٥ - الاستاذ المربي الشيخ أحمد القتابي (أبو حامد) بارك الله بحياته وعافيته

إلى عُشاق المراق

أَطْلِقْ عِنَانَ الْوَصْلِ لِلْعُشَّاقِ وَأَبْسُطْ ذِرَاعَ الصَّمَدِ لِلْأُورَاقِ
وَأَطِيعْ عَلَى خَدِّ الْفَقَاهَةِ قُبْلَةً حَانَ الْإِلْقَاءُ لِهَائِمِ مُشْتَاكِ
وَالْمَسْ بِكَفِّ اللَّطِيفِ نَهْدَ مَسَائِلِ وَأَنْثُرْ عَلَى الْوَجَنَاتِ لِلْآفَاقِ
قُبْلًا وَفِي سِيلِكِ النُّضَارِ تَضُمُّهَا شُكْرًا فَتَجَلَّى ظِلْمَةُ الْأَغْسَاقِ
وَأَسْمَحْ لِأَيْدِ نَاعِمَاتِ تَجَنَّبَنِي وَزِدًا مِنْ الْأَفْهَامِ وَالْأَذْوَاقِ
وَأَرْشُفْ مَدَامَ الْفِقْهِ لَاغُولُ بِهَا هَيْمَانُ كَالْقَوَارِءِ نَشُورُ حَقَاكِ
وَأَنْثُرْ لَأَلِيَّ بِالْقِيَاسِ نَظْمَتُهَا مُسْتَحْسِنًا تَضْيِدُ ذِي الْأَطْوَاقِ
فَالْفِقْهُ دِينٌ «مَنْ يُرِدْ بِهِ رَبُّهُ» خَيْرًا يُفَقِّهُهُ «عَلَى الْإِطْلَاقِ

يَا مَنْ أَرَادَ الْفِقْهَ أَبَدَ مُقْتَنَى هَاقِدٌ مِنْخَافَةً الْأَحْذَاقِ
فَأَزْرَعْ بِبُسْتَانِ الْعُلُومِ فَسَائِلًا مِنْ دَوْحِ ذَاكَ التَّابِعِي الْعِمْلَاقِ
وَأَقْطِفْ وَرُودَ الْعِلْمِ مِنْ جَنَاتِهِ وَأَجْمَعْ رَحِيقَ الزَّهْرِ لِلْحُذَاقِ
لِسَالِ أَرِي النَّحْلِ عِنْدَ دَلِيلِهِ ذَوْقًا وَتَطَرَّبَ عِنْدَ سَكْبِ مَا قِي
وَأَتَّبِعْ إِلَى الْعُلَيَاءِ سُلَمَ نَهْجِنَا فَلَقَدْ بَدَأَ تَحْقِيقُنَا «مِرَاقِي»
لَا سَيْمًا مَنْ يَبْتَغِي لِتَمَكِّنِ هَلْ مَنْ تَرَقَّى دُونَ «خَيْرِ بَاقِي»

وَحَذِّ السَّامِلِ فِي الْجُهْدِ لِتَرْتَقِيَ عَنْ كُلِّ خُبْنٍ فَاسِدِ الْأَخْلَاقِ
إِذْ لَا مَحِيصَ عَنِ الَّذِي فُتِحَتْ لَنَا فَهَلُمَّ فَأَنْهَلْ مِنْ مَعِينِ السَّاقِ

* * *

إِنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ مُحِجَّةٌ لِلْعِصَامِ.. لِلتَّقْوَى.. وَلِلْمِشْقَاتِ
فِي ظَاهِرِهِ عَنْهُ الرُّوَايَةُ قَدْ بَدَتْ نَصَّ النَّقْلِ الْمَذْهَبِ الرَّفِيقِ
ثُمَّ السَّائِلُ الْبَوَالِغُ تَنْجَلِي بِ الرُّوَايَاتِ "نَوَازِلُ" الدَّفَاقِ

* * *

وَكَذَا الْإِمَامُ شَرُّ نَبْلٍ الْوَفَا ذُو الْفِقْهِ وَالْإِخْلَاصِ وَالْأَخْلَاقِ
"بُورُ" مِنْ "الْإِضْطِجَاعِ" فَضْرٌ مُشْفَعًا فَأَصْنَاءُ أَكْثَرِ مَذْهَبٍ بِسَبَاقِ
الْفِقْهُ قُوَّةٌ وَالْمُرَاقِي حُبْرُهُ أَبْدِغْ بِعَافِيَةِ بِلَا تَرْيَاقِ
قَدْ طَابَ لِابْنِ الْعَبَّادِ تَقْضَا سَنَدِي بِأَهْلِ الشَّامِ دُونَ شِقَاقِ
مُتَسَلِّسًا فِي سِلَاقِ أَعْلَامِ الْعُلَا وَمُدَبَّجًا كَالْحُورِ ثَوْبَ رِقَاقِ

* * *

مُفَتِّي الْبِلَادِ أَيْ لَيْسَ فَقَاهَهُ	فَعَمُّودِ دِينِ شَامِخِ الْأَعْنَاقِ
يَا جَوْهَرَ الْعِلْمِ دُونَ مُشَابِهِ	فَاهُنَا بِسْمَةِ نَعْرِهِ الْبَرَاقِ
وَلَا طَبَالَخِ الْقُرْهُلِ حُجَّةَ عَصْرِنَا	فِي الْعِلْمِ وَالتَّأْدِيبِ وَالْإِشْرَاقِ
فِي كُلِّ قُطْرٍ مُنْبَرُ وَمِنْصَّةٌ	مِنْ مَعْمَدٍ مُتَوَهِّجٍ وَشَتَاقِ
وَلَنَا بِشَيْخِ الْفِقْهِ وَالْقُرْآنِ قَدْ	تَمَّتْ مَوَاهِبُ عَائِلَةِ الْبَرِّاقِ
قَدْ فَاقَ أَهْلَ الْعَصْرِ دُونَ مُنَازِعِ	فَضْلُ الْجَلِيلِ الْوَاهِبِ الْخَلَّاقِ
وَأَرْيَبْنَا الْكَلَّاشَ أَفْقَهُ مَنْ تَرَى	كَالْتَّخْلِ يَسْمُودَا فِي الْأَعْدَاقِ
فَهُمْ عَمِيقٌ لَا مِثِيلَ لِبَعْضِهِ	زَانَ الْعُلُومِ يَوْصِفُهُ الْغَيْدَاقِ
أَقْدَامُهُمْ فَوْقَ الْمَكَارِمِ قَدْ مَشَتْ	وَعَلَتْ مَا ثَرَهُمْ عَلَى الْفُؤَاقِ

* * *

يَا أَزَارَ نِجَارِ الْجُلُومِ تَحِيَّةٌ	أَيُّ الْقَبُولِ وَزِينَةُ الْأَسْوَاقِ
يَا طَالِبَ الْعِلْمِ الْوَفَى تَكْرُمًا	هَاتِ الدُّعَاءَ لِنَرْتَقِي بِوَفَاقِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى الْحَبِيبِ وَآلِهِ	نَسْبِ الْعُلُومِ وَمَنْهَلِ الْوَرَاكِ

عَبْدُ الْعِلْمِ الْعَطَّاسُ

تقديم وتقرير أستاذنا الفقيه المقرئ العلامة

فضيلة الشيخ عبد الرزاق الحلبي

حفظه الله تعالى وأمتع بعافيته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

وبعد ، فلقد أطلعني الأخ الموقر الأستاذ الشيخ عبد الجليل المطا على تحقيقه
لكتاب مراقي الفلاح ، وما كتبه في المقدمة (التي تصلح أن تكون كتاباً مستقلاً)
والتخريج والتعليق والتشجير وتصحيح مسائله وما استدركه على المؤلف رحمه الله
تعالى ، فوجدت أن جهداً كبيراً ومميزاً قد بُذل في هذا الكتاب جعله من أهم الكتب
وأدقها ، حيث استكمل فوائده وأتم مقاصده ، فجاء كأحسن ما يمكن وأتم ، ونحن
في غاية الحاجة إلى هذه الإيضاحات والأعمال الضرورية ! على أن « مراقي
الفلاح » من أنفس الكتب وأجلها وأوسعها انتشاراً وكذلك العلامة أبو الإخلاص
الشرنبلالي من أفضل المتأخرين وأشهرهم ، ولكن هذا التعليق والتحقيق زاده أهمية
وضرورة وتوثيقاً . فجزى الله المؤلف خير الجزاء ، وكذلك المحقق الأستاذ الشيخ
عبد الجليل ، ووفقه لمزيد من خدمة هذا المذهب العظيم ، وبخاصة في استخدام
وسائل التعليم الحديثة والطباعة الجميلة للسمي إلى أعلى ما يستطيعه من درجات
الرفي في الأجود والأحسن .

والله ولي التوفيق ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

عبد الرزاق الحلبي

٢٠٠٢ / ٥ / ١١ - ١٤٢٣ / ٢ / ٢٩

تقديم وتقرير أستاذنا الفقيه الحجة النظار

فضيلة الشيخ محمد أديب الكلاص

حفظه الله تعالى وأمتع بعافيته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد
الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ؛ فلقد أطلعني أخونا وحبينا الأستاذ الشيخ عبد الجليل العطا البكري على
تحقيقه لكتاب « مرافي الفلاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح » للعلامة
أبي الإخلاص حسن الشرنبلالي الذي هو من أشهر كتب المتأخرين وأكثرها تداولاً ،
وأطلعني على تخريجه وتحقيق مسائله وتحرير فتاويه وما استدركه على المؤلف من
تصحیح اعتمد في تحقيقها على الحاشية النفية للعلامة ابن عابدين وغيرها ،
وشجّر أبحاثه لتوضيحها وتلخيصها وتخريج أحاديث وتوثيقها ، وتفصيل جميع
الأبحاث بعنوان خاصة لكل فقرة على حدة وغير ذلك من الرسوم التوضيحية ،
وبيان المقادير مما جعله سهل التناول قريب الفهم والشرح ، وقد أحسن بذكر سند
الكتاب إلى مؤلفه عن طريق العلماء الثقات بسند الدمشقيين إلى المؤلف رحمه الله ،
وقد زاد فيه كثيراً من نظمه للمسائل لتسهيل حفظها ، وكتب مقدمة جيدة للتعريف
بالمذهب ، وغير ذلك من النفائس والفوائد .

وقد استفدت من عمله واستمتعت به ودعوت له بخير ، وسألت الله تعالى أن
يجري على يديه تحقيق كتب أخرى ، فقد أخبرني أنه يعمل مثل ذلك في « اللباب »
و« الاختيار » و« مختارات النوازل » و« حاشية ابن عابدين » وغيرها ، أسأل الله أن
يوفقّه وينفع به ويتقبله .

هذا ؛ وكم كان العلماء الكبار - وأنا معهم - يتعجبون حينما نجد الشعراء الفحول يضمّون علمهم وفلسفتهم في أشعارهم وينظمونها كما يشاؤون !! وما قد اجتمع كلاهما (العلم والشعر) في حيننا الشيخ عبد الجليل ، فهما متّان التقا فيه بالقيّة ، وهذا من العطاء الربّاني ، لأنّ العطاء الربّاني لا ينقطع أبداً .

كما أنّ من التوفيق الإلهي هذه التسمية « عبد الجليل » (رحم الله من سمّاه بها) حيث اجتمع فيه العبودية والجلال ، وهو أهل لكلّ مكرمة !! ورحم الله القائل :
لَوْ كُنْتُ أَغْلَمُ أَنِّي مَا أَوْقَرُهُ كَتَمْتُ سِرّاً بَدَا لِي مِنْهُ بِالْكُتْمِ
فواجب علينا أن نوّقره ونعرف قدره وقيّمته .

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(١) .

١٧ / ربيع الأول / ١٤٢٩ - ٢١ / آذار / ٢٠٠٨

محمد أديب الكلاس

(١) من لفظه في تسجيل مرثي ومسموع حفظه الله وأمتع بشفائه وعافيته .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتَبَيَّنَ لَنَا أَهْلُ الذِّكْرِ

الْبُكْتِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة الأنبياء / الآية رقم (٧)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَزَعَ لَرَجِيمٍ لِنِشَاءِ

وَفَوْكَ لَكَلِمَةٍ عَلِيمٍ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة يوسف / الآية رقم (٧٦)

إجازة خاصة
(فقهاء سنة)
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اختار الفحول من الرجال لحل الأمانة، وجعل الفقه
أولى العلوم وأحقها بالصيانة؛ لأنه تشريع الأحكام، وبيان الحلال
والحرام، وبشر الفقهاء بالخير والسعادة، وعلى دفعه ما قدره وأراده.
والصلاة والسلام على رسوله الذين المأمون الهادي إلى شريعة بأعظم
الكتب وأجل المتون؛ كيف لا وقد أودعه في كتب شتى،
وحققه بجميع قوله؛ وإنا له لحافظون، ثم فوض إيصاحه إلى
القادة، فما غيرهم من يفهمونه، ولو رُدُّه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم
لعلمه الذين يكتنبونه.

أما بعد؛ فإن الأسانيد أنساب العلوم، وأبواب الإمداد وممالك الفهم
فلذا اهتم بها الأعلام، وبها هت بنيلوا اللبس والأقلام، وتفاخر بها زعماء
الخاص والعام؛ لأنها ختمت ذوي العقول والأفهام، وهي أمانة العلم
التي أمرنا بحفظها، وإنا لله يأمركم أن تؤدوا الأمانات
إلى أهلها.

أيها المستخير أهل هذا وهذا
لكم الفضل علمكم؛ لا الإجازة

فأتمد الخير والتقى لك زاد
وأخفظ الزاد كي تجوز المفازة

هذا؛ وقد رغب إلي بعض الأحاب الأفاضل أن تتابع سير الأعلام
السابقين بإحصاءه.. بما قد صواب من التوسيع والتبيين والأمان..
بأن أدون الإجازة في أول هذا الكتاب؛ لوصولي إلى سيّد المعلمين وجمع
الأحاب المحترمين مروراً بأصحاب هذا السند الرفيع وانضاماً لهذا السلك
البديع واعتماداً بالحصن المنيع.. تشجيعاً وتكريماً وتشريفاً وتعظيماً
واعتزاً ما لم يستح. فأقول وبالله العون:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سند المحقق

إلى المؤلف رحمه الله تعالى

أروي هذا الكتاب النفيس عن أساتذتي الأكارم (قراءة واستذكارات وحفظ متن) منهم أستاذي الجليل الشيخ أحمد نوناني الشهير بـ : قنابي « أبو حامد » أستاذنا في الأدب والتربية والتوجيه بمعهد الفتح الإسلامي العامر ، وهو يروي عن شيوخنا الأجلاء (قراءة واستذكارات وحفظ متن) ؛ عن مرثينا أستاذ الشيوخ فضيلة العلامة محمد صالح فرفور تغمده الله بفيض رحمته (ح) .

وأرويه بالإجازة العامة عن شيخينا الجليلين : العلامة الشيخ عبد الرزاق الحلبي فقيه الحنفية ببلاد الشام ، وصنوه العلامة الشيخ محمد ديب الكلاس حفظهما الله تعالى الملقب بـ (عمر) ؛ عن أستاذنا الشيخ محمد صالح فرفور (ح) .

وأرويه عن شيخنا العلامة المربي أستاذنا الكبير فضيلة الشيخ محمد صالح فرفور المتوفى : ١٤٠٧ هـ ؛ بحق تخرُّجي به وفي معهده بختمه وتوقيعه ، وهو يروي عن العلامة الوليِّ الصالح الشيخ صالح الحمصي فقيه عصره المتوفى : ١٣٦٢ هـ ؛ عن العلامة الشيخ عطا الكسم مفتي الشام المتوفى ١٣٥٧ ؛ عن العلامة عبد الغني الغنمي المتوفى : ١٢٩٢ ؛ عن العلامة ابن عابدين . (ح)

وأرويه عالياً بالإجازة العامة المطلقة (مسلسلاً بالعابدين) عن أستاذنا القاضي الجليل الشيخ محمد مرشد عابدين المتوفى سنة ١٤٢٨ رحمه الله تعالى ؛ عن شيخه وشقيقه الحُجَّة الموسوعي العلامة محمد أبو اليسر عابدين (مفتي عصره إجماعاً) . . (قراءة وإجازة) (ح)

وأرويه بأعلى منه درجةً عن أستاذنا المفتي العام العلامة الشيخ محمد أبو اليسر المتوفى ١٤٠١ بالإجازة الشفهية العامة ، وهو يروي عن والده العلامة مفتي الديار

الشامية الشيخ محمد أبو الخير هابدين المتوفى سنة : ١٣٤٤ هـ عن والده العلامة الولي الكبير الشيخ أحمد عبد الغني هابدين المتوفى سنة : ١٣٠٧ هـ (ح) ؛ عن عمه العلامة خاتمة المحققين (مرجع الحنفية) الشيخ محمد أمين هابدين (صاحب الحاشية) عن العلامة (العَلَم) الشهير محمد شاکر العقاد الشهير بـ (ابن مقدم سعد) ، وهو يروي بأسانيد التي جمعها له تلميذه العلامة ابن هابدين^(١) اختار منها هذا الإسناد نظماً ، أجاز به تلميذه يقول فيها :

هَذَا وَإِنِّي قَدْ أَجَزْتُه بِمَا أَرَوْنِي حَقًّا عَنْ فُحُولِ الْعُلَمَا
ومنها قوله :

كَذَاكَ بِأَلْفِهِ الْعَظِيمِ الشَّانِ فِيهِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ النُّعْمَانِ
أَرَوْنِي عَنْ شَيْخِي أَمِينِ الْفَتَوَى مُنْلا عَلِي الْحَاوِي الْهُدَى وَالتَّقْوَى
عَنْ شَيْخِهِ عَبْدِ الْغَنِيِّ النَّابُلْسِيِّ ذِي الرُّتْبَةِ الْعَلِيَّا فِيهِ النَّفْسِ
عَنْ شَيْخِهِ وَالِدِهِ أَسْمَاعِيلَا الْعَادِمِ النَّظِيرِ وَالْمَنِيَلَا
عَنْ شَيْخِهِ الْعَلَامَةِ الْأَجَلِّ شُرُتْبَلَالِي إِمَامِ الْكُلِّ
بِالسَّنَدِ الْمُتَّصِلِ الْبَيَّانِ إِلَى الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ النُّعْمَانِ (ح)
وختاماً فلاني أروي عالياً (بما لا أعلم أعلى منه على وجه البسيطة) عن سماحة شيخنا العلامة الشيخ محمد أبو اليسر عن جدّه أحمد عبد الغني ؛ عن عمه العلامة محمد أمين خاتمة المحققين ؛ عن حفيدي سيّدي عبد الغني النابلسي (إبراهيم وعبد القادر) وهما عنه سيّدي عبد الغني عن والده ، عن المؤلف الشرنبلالي بسنده إلى الإمام الأعظم .

• • •

(١) في ثبته الشهير « عقود اللآلي » مطبوع .

إجازة المؤلف للدمشقيين^(١)

وهي تتضمن سندنا إليه ثم إلى صاحب المذهب رضي الله عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أشرق بقدرته شمس الهداية في سماء العرفان ، وأزال بنورها الساطع ظلمات الضلال والطغيان ، وخلق الإنسان في أحسن تقويم ، وعلمه البيان ، وخصَّ مَنْ حَفَّتْهُ العناية بمعراج الدَّراية ، واقتفاء أثر الأعيان ، وجعله إنساناً^(٢) عَيْنَ كُلِّ إنسان ، وصار بصادق عزمه ووافر رأيه وحزمه مالكا زمام معاني الحقائق ، متسماً معالي الدَّقائِق ، كاشفاً غوامضها بواضح برهان . وأنجمَ نجمَ فهمه الثاقب الثَّقيف ؛ في روض المعارف اللَّطيف ؛ فأخجل نوره العاطر جميع نواره ، وجعله في حَلْبة الأعيان ، مجلياً بفصيح اللسان . فَمَنْ صَلَّى صار إماماً له ؛ رَأَى يصحُّ أن يكون المصلِّي^(٣) إماماً في ذلك الميدان!! وجمع له بين البلاغة والفصاحة وتحرير البنان ؛ فحاز قصب السبق ، وعلى ترتب الفرقدين عليّ منزله كان أشرف وأثبت بمكان ، وكيف لا . . . وقد صار وارثاً علوم سيّد ولد عدنان ؟

(١) تعتبر هذه الإجازة صكاً علمياً ذا أهمية خاصة لاعتبارات عديدة ، أردت أن أستفتح بها أكثر كتب المؤلف تداولاً ، لربطها أساسيد الدمشقيين العالية بالمؤلف نصّاً مباشراً ، ولذكر تصانيف المؤلف بقلمه مع شمولية تفصيل ما ورد فيها .

وقد تفضّل بتقديمها الأخ المسند الشيخ عمر نجل أستاذنا الشيخ موفق نشوقاتي رحمه الله تعالى . . . مصورة عن أصل خطّي نفيس (انظر ص ٨٤ - ٨٥) محفوظ في خزانة السيد الفاضل لطف الخطيب ذي العناية الملحوظة بالتراث الخطّي وغيره .

(٢) هو المثال يرى في سواد العين . أو هو سوادها المسمّى « بؤبؤ » .

(٣) المجليّ : هو الفائز الأول بالسباق ، لأنه يجلو الغبار عن فوزه .
والمصليّ : هو الفائز الثاني الذي يتبعه كالملتصق بصلّوه ردفاً له .

والصلاة والسلام على معدين الكمالات ، ومالك أزمّة السّعادات ، سيّدنا ومولانا
محمّد المبعوث بأعظم المعجزات ، الجامع لجميع الكمالات ، مُجمّع بحريّ
الحقيقة والشريعة ، المخصوص بعليّ الدرجات والمراتب الرّفيعه ، أشرف الأنبياء
وذوي الرّسالة ، المؤيّد بالمعجزات الباهرات ، وخوارق العادات في كلّ حالة ،
الحبيب المصطفىّ المحمود ، صاحب الشّفاعه العظمىّ والحوض المورود ،
والمتكفّل لنا عند الإجازة على الصّراط المستقيم بالرّعاية ، والوقاية والكفاية
والعناية والهداية .

صلّى الله وسلّم عليه وعلى آله وأصحابه السّابقين إلى الخيرات ، الحائزين لكنز
الأسرار ، الموسومين بالمتّقين الأبرار ، المرتقين لمراتب الفضل التي تلي مقام
النّبوة والسّيّادة ، وناهيك بتلك السّعادة ؛ لجمعهم بين شرف الاجتهاد ، وإعلاء
كلمة الله والجهاد ، وهداية العباد ، والروية لذات الحبيب الأعظم والزّواية .

صلاة وسلاماً دائمين متلازمين ، ما تزيت عین بحليّة العلماء وحليّ العظماء ،
وتجلّت على منصّة الشّرف بالإفادة والاستفادة ؛ فحلّت بها منازل الأبرار ، وتخلّت
عن قواطع الأغيار ، ونارت بقاع الأرض بنور أفكارهم ! فهذه هي السّيّادة الشّاهد لها
قول الصّادق الأمين : « مَنْ يُرِدْ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » . فهي صفة بها
الإحسان ، ونيل أحسن الحسنی وزيادة .

وبعد ؛ فإنّ من المقرّر المشهور فضل السّادة العلماء ، وما لهم عند الله من وافر
الإحسان وفائض الأجور ، لنقلهم أحكام الشريعة ونشرها بين العباد ، وتعليم الأئمة
المحمّديّة ما به صلاح المعاش وفلاح المعاد ، وبذل نفوسهم التي هي أنفس
موجودة ، وإنفاق ما بيدهم من أعزّ الأموال لتحصيل عزيز المراد .

وكان مقن سعى بصّادق عزيزته ، وإخلاص فعله وجودة قريحته ، والارتحال
عن وطنه . . لما أراد الله به رفعته وعلوّ منزلته ؛ وسيادته في الدّنيا وسعادته في
آخרתه : المولى الفاضل الجليل ، والعالم الهمام المحقّق ، العلامة النّيل /
إسماعيل ابن مولانا العلامة الشّيخ عبد الغني ابن شيخ الإسلام ، علامة الأنام عمدة

المحققين الكرام : الشيخ إسماعيل النابلسي الحنفي ، قد لازم الشهر والشهاد ، وصارم^(١) الوسن والرقاد ، وأحيى ظلام الليل في النظر والاجتهاد ، وصبر على هجر عزيز الوطن والأهل والبلاد ، ورحل إلى أقصى الأماكن في تحصيل أسنى المراد ، فبلغه الله من ذلك ما أراد ، ورقاه إلى مراتب الازدياد بمرقاة الجد والاجتهاد ، ففاق الأقران والأعيان بالإمداد ، والإسعاف والإسعاد .

وقد حضرني في الجامع الأزهر ، وقرأ وقرّر نفائس الدرر ، وأبدى في مباحثه الدقيقة ما يعجز الفحول ذوي التحقيق والنظر ، فصار مَرْتَسَماً في جبهة الفضلاء زينة كالغُرر ، ونظم منشور درّه بعقد البيان ؛ فحلّى جند مذهب الإمام النعمان ، وأنعم فأمعن ، وبرهن وبيّن ؛ فسيحان الملك المنان !!

فحق أن قلت في ذلك الأوان ؛ بياناً لفضله وتنويهاً على غزارة علمه :

تَفَرُّسِي فِيكَ أَنْ سَتَرَقِي فِي الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ بِاجْتِهَادِكَ
وَأَنْ تُرَوِّيَ الْوَرَىٰ عُلُوماً فَيَضُدَّ الْكُلَّ عَنْ مَقَادِكَ
ثمّ لما أن بدا له ما لا بدّ له منه . . من العود إلى الأوطان ، (وَالْعَوْدُ بحال
أحمده!!) . . حق أن يرجع محموداً إلى البلاد الشاميّة ، وبالفضل يقصده
والاجتماع بمن تشرّفت به تلك البلاد . . من علماء الأئمّة الحنفيّة ؛ خصوصاً موالينا
الأئمّة الأعلام السّادة الحنفيّة . . طلب الإجازة بالإفتاء والتدريس وإفادة الأنام ؛ بما
حواه من أنفُس العلوم ، كما جرت به عادة الفضلاء الكرام ، وهي سُنّة السّلف مع
الخلف ، وإحيائها مندوبٌ إليه مدى الأيام ، وألتمس اتّصال سنده بما لنا من السند
المتّصل إلى الإمام الأعظم / أبي حنيفة المقدّم على كلّ إمام ، بالنقل الصحيح عن
المحققين الرّاسخين الفخام ، وتلقّى كلّ منهم ذلك عن أساتذة كرام لدى الأنام . .

فاستخرت الله سبحانه ، وأجزت الشيخ إسماعيل المرقوم بالإفتاء والتدريس ،
وإطلاق السّنة أقلامه المحرّرة في منشور القرايطيس ، وإفادة الطّلاب أنواع العلوم ،

(١) قاطع وهجر . والوسن : النعاس .

وإتحافهم بتحقيق المنطوق والمفهوم ، وإرشادهم الهداية إلى الدين ؛ بشرطه
المعتبر عند أولي الفقاهاة والتبيين .

وبه أجزته بكل ما تجوز لي وعني رواية ودراية ، وبما لي من تأليف وتحرير
وتصنيف ، ومنظوم ومثور ، ومسموع ومأثور ، وبشر علم علمه الشريف على
رؤوس العباد ، وإبداء موائد إحسان نفعه للمعكف والباد ، وبإحياء جميع البقاع
بالقاء الرواية والدروس في جميع البلاد ، واستمذ فطلب السند المتصل بصاحب
الشريعة المحمدية ، وتلقيها عن المجتهد المقدم ليرويها ، وهي السنة المرضية .

فأخبرته بأني أروي كتب المذهب المعتمد ، كـ « الكنز » و « القدوري » ،
و « المختار » ، و « الهداية » وشروحها كـ « التبيين » و « رمز الحقائق » و « السراج »
و « الجوهرة » و « الاختيار » ، و « العناية » ، و « الدراية » ، و « الغاية » ، و « فتح
القدير » ، و « صدر الشريعة » ، و « الدرر » ، و « الفتاوى لقاضي خان » ،
و « الخلاصة » ، و « الذخيرة » ، و « الظهيرية » ، و « الشرخانية » ، و « الفيض »
و « الولوالجية » ، و « العمدة » ، و « العدة » ، و « فصول » العمادي
و « الإستروشنى » ، و « جامع الفصولين » ، و « أوقاف الخصاص » ، و « الإسعاف »
الجامع بين الخصاص وهلال ، وسائر الفقهيات ، و « السراجية » للإمام سراج الدين
السجاوندي في علم الفرائض ، وشروحها منها : شرح الإمام المصنف والسيد
والعلامة النقشبندي ، و « ضوء السراج » ، و « المنهاج » ، وابن أمين الدولة ،
و « شرح العلامة حيدر » والتويني ، وابن كمال باشا ، و « المنظومة الرحبية »
وشرحها للمارديني ، وللشيخ عبد الله الشنشوري ، و « كشف الغوامض » ،
و « التحفة » ، و « النزهة » ، و « الترتيب » .

وأنى أروي كلها بالسند إلى مؤلفها ؛ فأروي كتب الفرائض الأخيرة عن الشيخ
الإمام شمس الدين محمد الحموي الحنفي ، وعن الشيخ الإمام شمس الدين محمد
الشامي الحنبلي ؛ وكل منهما عن المؤلف الشيخ عبد الله الشنشوري الشافعي .

وأروي عن مولانا الإمام العالم العامل قاضي القضاة الشيخ يحيى الشامي

الحنبلي ، وعن الشيخ الإمام العالم العامل الشيخ سالم الشبشير الشافعي ، وعن الشيخ الإمام العالم العامل الشيخ موسى الدمشقي ، والشيخ الإمام العالم العامل الهمام الشيخ سليمان البايلي ، والشيخ الإمام المحقق العلامة الهمام الشيخ نور الدين الزبادي الشافعي ، والشيخ الإمام العالم العامل الهمام خادم السنة الشريفة الشيخ سالم الشهوري المالكي ، والشيخ الإمام العالم الهمام الشيخ إبراهيم اللقاني المالكي ، والشيخ الإمام العالم العامل العابد الزاهد الشيخ عبد الله البصير المنيوي ، وأخيه الشيخ الإمام العالم العلامة شمس الدين محمد المنيوي الشافعي ، والشيخ الإمام شمس الدين محمد الطنابي الشافعي ، والشيخ الإمام العلامة الهمام نور الملة والدين الشيخ علي الأجهوري فسح الله في مدته ، ومتع الأنام بطول أيامه وبركته .

فهؤلاء الأئمة الأعلام بعض مشايخي ، وعنهم أروي كتب الحديث النبوي ، وما يجوز لهم بالإجازة العامة والخاصة .

وأما مشايخي الحنفية . . فهم : ١- الشيخ الإمام العمدة الولي العارف الهمام شمس الدين محمد بن أحمد الحموي الحنفي ، ٢- والشيخ الإمام الحبر البحر العلامة الهمام ، ملحق الأحفاد بالأجداد : شمس الملة والدين سيدي الشيخ محمد المحبتي الحنفي ، قد لازمت درسه والقراءة عليه نحواً من ثلاثين سنة ، وكان يقرأ بنفسه الدرس من صبيحة النهار كل يوم إلى الضحوة الكبرى . . قراءة تحقيق وتفهم للمنطوق والمفهوم ، كلمة بكلمة وحرفاً بحرف . . والطلبة تسمع من لفظه . فمن مقرّآته - وقد حضرته حال الابتداء - شرح الزيلعي ، وأتمّه في حدود سنة ست عشرة وألف ، ثم شرعت في قراءة « الدرر والغرر » قارناً عليه في الدرس العام .

وكان من نصحه وإرادة النفع العام أنه قال لي في يوم من الأيام . . بعد انصراف الجماعة : « لا بأس أن تقيّد ما تظفر به في أوراق ؛ لعلك تحتاج إليه من بعد . » ولم أعلم ما أراد ذلك الوقت . . إلا بعدما حصل الجمع ، وذلك إن كان يفتح الله تعالى بشيء مما هو الآن صار مسطوراً بالحاشية . وكان الشيخ رحمه الله يخشى

ضياح الفائدة ؛ فأمرني بتقييد ذلك ، فكان ليس على طريقة الجمع على كل الأبواب إلى أن وصلنا إلى النصف الثاني ، فكنت أجمعه باباً باباً . . إلى أن تم الكتاب الأصل ، وهو الدرر .

ثم ابتدأنا القراءة ثانياً ؛ وكان على قصد إتمام الحاشية ، ففي يوم صفا المجلس وذهب جميع الطلبة ؛ ولم يبق إلا الفقير عند الأستاذ ، فقال لي : (ضع ما في يدك واسمع ما أقول لك ، فلاني أريد لك ما هو الأنفع ، وإني رأيت الناس محتاجين إلى الفتوى ، ومرادي من يكتب ما يرضي الله ويشفي الصدر ، وإني أريد لك ذلك ، وقد رأيت أن تترك ما أنت فيه من التأليف ؛ فإنه ربما يكون قاصراً عليك ، وإن الفتوى منفعتها متعد ، ولكن أقول لك : إن النفس إذا ألقت شيئاً يعز عليها فراقه ، فقدر أنك مسافر شهراً ، أو أنك مريض - والعياذ بالله - شهرين ؛ وأنت مشغول بالفتوى ! فإن رأيت خيراً مما كنت فيه ، وإلا فارجع إليه .

ثم أقول لك قبل القبول والرد : إني دخلت على أستاذي الحانوتي في مرضه . . وقد جاءه سؤال ، فأمرني بالكتابة عليه فاستحييت واعتذرت ووضعت السؤال ، ثم إن الشيخ أمرني ثانياً بالكتابة عليه فاعتذرت ووضعت السؤال ، وأشك في الثالثة هل أمرني أو لا !! لكنني ندمت بعد ذلك) ! فلما أن قال الشيخ ذلك لي فهمت الإشارة ، فقبلت وقبلت يده وقلت : (يا سيدي إذا كان منكم أدنى إشارة وجب القبول فكيف مع الأمر) !! فشكر صنيعي ، ثم دعا لي بما يعلمه الله ، ثم قال : (يكفيك منّا ما كان ولا بقيت تحضر الدرس ، واذهب واجلس في الجامع الأزهر للفتوى) ، وقمت معه من المجلس ؛ وكان بمدرسة المؤيدية ، فامثلت الأمر لكن عسر عليّ عدم حضوره ؛ وقلت في نفسي : هل يمكن أن يسمح الزمان بمثل الأستاذ ؛ أو زمنه ؟ فكنت إذا جلس . . أذهب فينظر من بعد ما أقبل يده ؛ ويقول لي : ماذا تريد ؟ فأتعلّل بنحو مسألة أو رؤية وجهة فيقول : وهل غير ذلك ؟ ثم يأمرني بالقيام ؛ ويقول (اذهب إلى ما أنت فيه) . فيتعجب أصحاب الدرس ولا يفهمون مراد الأستاذ ، ثم أرجع بعد أيام فيفعل مثل ذلك ، ولا يمكّني من الحضور ، ثم

أنِّي أراجعه في البيت إذا توقفتُ في بعض الأجوبة ؛ فيرشدني إلى معرفته ، ثم يقول لي : كيف وجدت هذا ؟ أهو أحسن ؛ أم الحالة التي كنت فيها ؟ فأشكر فضله على الإرشاد ، وعلى ما أَرَادَهُ من النفع ؛ فيحمد الله ويدعو لي .

ثمَّ لما طال الأمر . . علمت أن تركي للإتمام للحاشية ضياعٍ لِمَا حصل منها ؛ فأردت إتمامها بنفسي والمطالعة على ما كنت حال قراءة الأصل على الأستاذ ؛ فلم أقدر أن أكتب حرفاً مع المطالعة !! .

تكرَّر اختباري لنفسِي ، فعلمت أن نفس الأستاذ منع من التأليف كما أراد ، وألهمني الله أن لا يتم إلا بقراءتي على الأستاذ ، فرجعت إليه في الخلوة ؛ وقلت : يا سيدي ؛ الزَّمان يضيع مني بلا فائدة ، والإنسان لا يكبُّ طول النَّهار على الفتوى ، فينصرف الزَّمن الخالي عن الكتابة إلى قراءة شيء بطريق الانفراد عليكم . فلم يقبل وأمرني بالدَّوام على ما تقدَّم منه .

ثمَّ راجعت نفسي واختبرت الحال بالمطالعة ، فكان يتردَّد الذي أفهمه ويختلج بصدري ، وأمسك القلم لأكتب شيئاً من ذلك . . فلا يحصل شيء ؛ ولا كلمة !! فأيقنت أن ذلك نَفَس من الأستاذ مانع .

ثمَّ إنِّي ألحيت في الطلب بحسب الإمكان ، وكان من أمر الله أن قال لي الأستاذ (إن شاء الله تعالى) ، فذهبت وطالعت فكتبت نحو صفحة ، ثم جئت فافتتحت القراءة قبل أن أستاذنه خشية المنع !! فسكت ، إلى أن شرعت وقرَّر المسائل ، فمَنَّ الله تعالى بإتمام الحاشية بتكرير القراءة . . مع ما أمرني به ، فحصل لي فائدة الامتثال بمراجعته وتمارين الحال ، والوقوف على غوامض المسائل وطريق الفتوى نحواً من عشر سنين .

وهذه منَّة عظيمة منَّ الله بها عليَّ في حياة أستاذي ومراجعته .

وأيضاً أذكر له منَّة ، وهو : أنَّه كان له درس عامٌّ بين الصلاتين ، ففي يوم حين جلست فيه . . قال : يا فلان ؛ يكفيك منَّا حصَّة الصبح ، واذهب في هذه الحصَّة

واجلس بالجامع الأزهر لإقراء المبتدئين . فامتثلت الأمر وذهبت ، ومن الله تعالى
بختتم « الكنز » تلك السنة ، وختمنا على طريق اجتماع علماء الجامع بذلك العصر ،
قريباً من سنة ثلاث وعشرين وألف ، وحضر الأستاذ ذلك الختم ، وكذلك حضر في
السنة الثانية ، وكان أمراً بديعاً لم يسبق مثله لمثلنا ! فله الحمد .

وقصدي بهذه القضية الاقتداء بالسلف في النصح والتربية .

فرحم الله ذلك الأستاذ ورحم أصوله ومشايخه .

ومن مشايخي الحنفية : ٣- الشيخ الإمام العالم الحبر البحر الهمام ، الشيخ
عبد الله ابن شيخ الإسلام ، الوليُّ المحقق باتفاق الأنام ، شمس الدين محمد
التحريري الحنفي .

ومنهم : ٤- الشيخ الإمام العالم العارف حافظ المذهب الشيخ عبد الرحمان بن
شيخ الإسلام محمد بن عبد الرحمان الميسري الحنفي الشهير بـ « الذئب » .

وكل من مشايخي الحنفية أخذ عن شيخ الإسلام ؛ نور الملة والدين : الشيخ
علي المقدسي (شارح « نظم الكنز ») لابن الفصيح ، وهو عن الشيخ شهاب الدين
أبي العباس أحمد بن يونس الشهير بالشليبي ، وهو عن السري عبد البر ابن الشحنة ،
وهو عن الشيخ كمال الدين محمد ابن الهمام ، وهو عن الشيخ سراج الدين عمر بن
علي الكتاني الشهير بـ (قارئ « الهداية ») ، وهو عن شيخ الإسلام علاء الدين
السيرامي ، وهو عن شيخه السيد الإمام جلال الدين (شارح « الهداية ») ، وهو عن
شيخه قدوة الأنام بُغية المجتهدين علاء الدين عبد العزيز البخاري (صاحب
« الكشف » و « التحقيق ») ، وهو عن الشيخ الكبير أستاذ العلماء حافظ الدين
الكبير ، وهو عن الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن عبد الستار بن محمد
الكردي ، وهو عن شيخه شيخ مشايخ الإسلام حجة الله على الأنام ، المخصوص
بالعناية : برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشدي
المرغيناني (صاحب « الهداية ») ، وهو عن فخر الإسلام عليّ البزدوي ، وهو عن
شمس الأئمة الشرخسي ، وهو عن شمس الأئمة الحلواني ، وهو عن القاضي

أبي عليّ النسفي ، وهو عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري ، وهو عن الإمام عبد الله السبّدموني ، وهو عن الأمير عبد الله ابن أبي حفص البخاري ، وهو عن أبيه ، وهو عن محمد بن الحسن الشيباني ، وهو عن الإمام الأعظم أبي حنيفة ، وهو عن حمّاد ؛ عن إبراهيم النخعي ؛ عن علقمة ؛ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم ؛ عن النبي ﷺ ؛ عن جبريل عليه السلام ؛ عن الله سبحانه وتعالى .

فهذا السند الصحيح المتّصل بلا نزاع إلى الشارع ، وبه تعلم سند كل مؤلف وما يتّصل ، فيغني عن الإطالة بذكر الكتب . فقد أخبرتك بمشايعي ، وأوصلت ذاتك الشريفة بهم وبسندهم ؛ لدوام النفع لأمة المصطفى ﷺ .

وقد أجزت أخانا الشيخ إسماعيل صاحب هذه الإجازة برواية حاشيتي على « الدرر والغرر » المسماة : « غنية ذوي الأحكام في بغية درر الأحكام » ، وبمقدمتي « نور الإيضاح ونجاة الأرواح » ، وبشرحها « إمداد الفتاح » ، وبجميع رسائلتي ، وهي تقرب من عشرين^(١) رسالة . منها : « تجذّد المسرّات بالقسم بين الزوجات » ، ومنها « إتحاف الأريب بجواز استنابة الخطيب » ، و « كشف المعضل في من عضل » ، و « سعادة الماجد بعمارة المساجد » ، و « رغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه في أمن المعلوم » ، « رقم البيان في دية المفصل والبنان » ، « إيضاح الخفّيات لتعارض بيّنة النفي والإثبات » ، « الحكم المسند بترجح بيّنة غير ذي اليد » ، « إسعاد آل عثمان المكرّم ببناء بيت الله المحرّم » ، « إنفاذ الأوامر الإلهيّة بنصرة العساكر العثمانية » ، و « إنقاذ أهل الجزيرة العربية » ، « تحقيق الأعلام الواقفين على مفاد نصّ الواقفين » ، « الدرة الثمينة في حمل السفينة » ،

(١) لعل هذا العدد وقت صدور الإجازة والإلا فهي في حدود الستين ! . وكذلك ما نحن بصدد نشره وهو « مراقبي الفلاح » مختصر « إمداد الفتاح » لأنه لم يكن قد اختصره آنذاك حيث تاريخ انتهائه ١٠٥٦ وهذه ١١٠٤٨ ومع هذا فهو مشمول بهذه الإجازة لإطلاقها وعمومها في كل ما تجوز الرواية به ولو متأخراً ، ولعموم أصله ومته فيها .

« غاية المطلب في الرهن إذا ذهب » ، « تنقيح الأحكام في حكم الإبراء والإقرار الخاص والعام » ، « العقد الفريد في بيان الراجح من جواز التقليد » ، « الفوز في المال بالوصية بما جمع من المال » ، « بسط المقالة في تحقيق تأجيل وتعليق الكفالة » ، « إكرام أولي الأبواب بشريف الخطاب » ، « منة الجليل بقبول قول الوكيل » . وأجزته أيضاً بـ : « صحيح البخاري » ، و« صحيح مسلم » ، وباقي الكتب الستة ، وغيرها من الكتب المشهورة بما لي من السند والإجازة المتصل بالمؤلفين .

هذا ؛ وإنني أوصيه بتقوى الله تعالى والإنابة إليه ، والإقلاع عن الهوى واتباع الهدى ؛ وملازمة التوبة والاعتاب ، والوقوف على شريف باب الملك الوهاب ، والتضرع إليه ، والاعتماد في الباطن والظاهر عليه ، ومراجعة المنقول ، والفحص عن المرجح من المنقول ، واتباع الصالح من السلف ، ومجانبة ضده من الخلف .

وأوصيه بمراقبة الله تعالى في كل حال ، والاعتماد على كرمه ؛ ليفوز به يوم التناد ، وأن لا ينساني وأولادي من صالح دعواته . . في خلواته وجلواته .

وأسأل الله تعالى الكريم المان بفضله ، أن ينفع به عباده ، ويديم له الإمداد بزيادة ؛ كما نفع بالعلماء المتقين جميع المسلمين ، وأن يحشرنا في زمرة الصّديقين والشهداء والصالحين ، وأن يغفر لنا ذنوبنا ويستر عيوبنا ، ويصلح لنا أحوالنا ؛ ويبارك لنا في أوقاتنا ، وأن يكفينا ما يهمنّا وأن يحفظ إيماننا ، ويمتّعنا بحوائسنا مدة حياتنا ، وأن يفيض علينا ما يغبطنا به أهل زماننا بلة جميع المخلوقات ، إنه قدير رؤوف رحيم كريم !

وصلّى الله على سيّدنا محمد ، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ، وأصحابهم والتابعين إلى يوم الدين ، والحمد لله ربّ العالمين .

قال ذلك وكتبه العبد الفقير حسن بن عمّار بن علي الشُّرُنْبُلَالِي الوفاي الحنفي بتاريخ ابتداء شهر رمضان المعظم سنة ثمان وأربعين وألف ختمة بخير .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي اصطفى من الخلائق بني آدم لخلافته ، واجتنب منهم أماناً على وحيه ، ثم اصطفى واختار من الناس ورثاً لنقل شريعته ، فشرّف هؤلاء جميعاً بحمل أمانته .

وأفضل الصلاة وأزكى السلام على خيرته من خلقه ، المشرف بقربه ، والقائد من حمل لواء شفاعته ، وعلى آله الطيبين الطاهرين المشرفين بمودته ، وصحابته الفائزين بشرف لقائه ، والمميزين بقرب جنبه ، وعلى أئمة الاجتهاد المظهرين ما دق من تشريعه ، ومقلديهم المنافحين عن سنته ؛ والمتمسكين بشرعه ونهجه .

أما بعد ؛ فلقد امتنّ الله تعالى عليّ حين شرّفني بسلك العلم وطريقه الأقوم ، ثم أرادني بخير إذ أكرمني بثقة صالحة من أهل العلم الموثوق بدينهم وعلمهم ، فتلقيت عنهم العلوم الشرعية رزحاً من الزمن ، حتّى إذا ما أكرموني مرة أخرى فأذنوا - مشكورين - بنشر ما أودعوني من فضلهم وعلمهم ، فقرأت مع إخوة لي - بإشارة من أساتذتي الكرام - عدداً من الكتب الفقهية وغيرها ، فكنت أحسّ بعاطفة جيّاشة من أعماقي تنبثق نحو الإمام الأعظم لما اختصّه الله عزّ وجل بغاية الفهم ووافر العلم والدقة .

وكم كنت أهوى أن أكون أحد خدام هذا الفن العظيم ؛ تقرباً إلى الله عزّ وجلّ ، وسعياً في سبيل رضاه ، ووفاءً إلى الحبيب الأعظم ﷺ بما حُمل من أمانة ؛ فأدّى وبلغ ونصح ، فكان ظلّ هذا الشرع الوارف ، ثم وفاء إلى الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه ، لِمَا لَهُ من أيادٍ بيضاء في أعناق المسلمين جميعاً على مرّ الدهور وتوالي الأعصار ، وكانت تنازعني رهبة في ذلك . . ورهبة من الإقدام على هذا الأمر

الجلل ، حتّى قيّض الله تعالى بفضله ومِنته واحداً من أولئك الكرام الأفاضل الذي أبى عليّ ذكر اسمه^(١) - ورغبته لديّ أمرٌ - فشجّد الهمة إذ حسن الظنّ ، فدفعني إلى المساهمة في خدمة هذا الشرع الحنيف مشيراً - بل ملزماً - لي في أداء بعض الأمانة ؛ احتساباً لله عزّ وجلّ ، وطمعاً فيما عند الله تبارك وتعالى . . . والزمني بالقيام بهذه الخدمة المشرفة حتّى انشرح صدري لذلك ، فإن أحسنَ فَمِنَ الله تبارك في علاه ، ثمّ بما شجّعني به ذلك العلامة المربي المحسن المفضل ، وإن أسأت فما هو إلّا جِبِلّتي ، وأستغفر الله العظيم من مزالقي الهوى ومكايد الشيطان .

هذا ؛ وقد كنت قرأت هذا الكتاب الكريم في بدايتي لسلوك هذا السبيل الإلهي على شيعي المربي الجليل الشيخ « أبو حامد » ، ثم ما لبث أن أذن لي بتقريره وتدريبه حسنَ ظنٍّ منه زاده الله رفعة وتوفيقاً ، فأسأل الله عزّ وعلا أن يجعلني عند حسن الظنّ .



(١) ولا يزال على قيد الحياة ، أسأل الله له دوام الصلّة والعافية ، فلذا لا أزال معه على العهد الذي بحبّ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّكَّانِ الرَّحِيمِ

منهج التحقيق

أما عملي في هذا الكتاب ! فلا أريد أن أعرف به في بذل جهد ، أو بيان تعب ، ولكني أريد أن أبين المنهج العلمي في خدمة هذا الكتاب التي تشتمل على فقرتين اثنتين :

أولاهما : فيما قبل الكتاب ، وهي : التعريف بأئمة المذهب الأربعة ؛ وهم : أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وزفر بن الهذيل ، وذلك نظراً لتكرار أسمائهم ونقولهم في مواضع كثيرة من هذا الكتاب وغيره ، ثم موجز عن فقه الحنفية يعتبر مدخلاً للولوج إلى هذا المذهب العظيم ، وأردفتها بترجمة المؤلف ، والتعريف بكتبه ، والمخطوطات المعتبرة في ضبط النص وتحقيقه . . وغير ذلك ممّا ستجده إن شاء الله تعالى .

ثانيتهما : ما يتعلق بنص الكتاب على النحو التالي ؛

فقد استحصلت على نسختين خطيتين من دار الكتب الوطنية (مكتبة الأسد) ، وعارضتهما مع عدد غير قليل من النسخ المطبوعة في تركيا ومصر - مراراً - وحلب ودمشق وغيرها مما هُمّش بحاشية الطحطاوي ، وممّا أفرد .

واستخرجت من مجموع هذه النسخ نسخة أصلية اعتمدتها في إخراج هذا الكتاب ، وزدت كلّ ما يمكن زيادة جمعاً بين النسخ مضمناً الزيادة في منعكفين [] ولكنني اختصاراً للهوامش وتخفيفاً على القارئ جعلت لكل نسخة خطية رمزاً خاصاً يدل على أن ما بين المنعكفين منها وليست من الثانية []^(ص) مشيراً إلى الأصل رقم : ١٠٩١٧ . و []^(غ) مشيراً إلى المخطوط رقم : ٨١٩٦ . ولا [] بدون رمز تكون الزيادة إيضاحاً مني ، أو من إحدى النسخ المطبوعات .

وقد قمتُ بضبط أسماء الرجال ، والكلمات المبهمة من الشرح ؛ مع ضبط كامل للمتن ، كما سبق لي ضبطه وعنوانه ورقمه في النسخة التي شرحتها باسم « الوشاح » ثم أعدت طباعتها ونشرها مع شرح « سبيل الفلاح » للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، فهذا هو المتن مع شرح مؤلفه معارضاً أيضاً بعدد من النسخ المفردة منه .

ثم رَقمت الأحكام التي يَبَيِّنُها المؤلف حسب العدُّ الذي ألحَّ إليه ، وضبطتُ أيضاً علاماتِ الترقيم كاملةً حسب ما اتَّجه لي من بدايات العبارات ونهاياتها ، وما يحتاج من مقاطع وعلامات أخرى ؛ كالاستفهام ، والتعجب . . . مضمناً الآياتِ الكريمةَ ضمن أقواس مزهرة هكذا « . . . » والأحاديث الشريفة ضمن أقواس مصفَّرة مزدوجة هكذا « . . . » وغير ذلك من نصوص الآثار أو الأقوال المعزوة (. . .) مع ضبط النقول من الكتب والأعلام الأخرى .

ثم عزوتُ الآياتِ الكريمةَ إلى مواضعها من المصحف الشريف ، معتمداً ترقيم مصحف دار المعارف الشامية بخط الخطاط عثمان طه الدمشقي .

ثم خرَّجت الأحاديث الشريفة بعزوها إلى مصادر السنة المطهَّرة على قلة المراجع وعدم استيفاء حقِّ الحديث من التخريج ، فذكرتُ الكتب الستة وغيرها برقم الحديث فيها غالباً حسب الطباعات التي أشرت إليها في مراجع التحقيق آخر الكتاب ، وأما غير المرقم ! فغالباً بذكر رقمين بينهما خط مائل هكذا . . / . . مشيراً بالرقم الأول إلى الجزء ، وبالثاني إلى الصحيفة ، ولم أجروا أن أتجاوز ذلك إلى الحكم على الحديث بصحة ؛ أو حسن ؛ أو ضعف ، وإن كان اصطلاح أصحاب المصادر يتيماً واضحاً ، فقد تركت ذلك لأهله ، وخاصة أن المتأخرين لم يحرِّروا الأدلة تحريراً أصولياً كالمجتهدين ، وإنما استشهدوا بما تيسر لهم وقت جمع تصانيفهم ؛ وإن لم يكن دليل المجتهد ذاته ! لأن الدليل لا بد فيه من إعمال الفكر وقدر زناد الذهن للترجيح والمعارضة والاستنباط ؛ وهذه كلها مهمة المجتهد لا المقلد أو المتبع ، وإنما غرضهم الاستئناس بذكر الأحاديث الطاهرة للتبرك ، وإلا فأين كان

أصحاب الكتب الستة وغيرهم يوم استنبط أبو حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم !! ؟
ولكنني بينت ذلك في مقدمة الكتاب فراجعه ص ٤٠-٤١ .

هذا ؛ وقد بيّنت بالهامش المسائل المخالفة لظاهر المذهب ، أو ما عليه الفتوى
مما اعتمده المصنف . . إذا ذكر رواية ضعيفة ؛ أو مخالفة ، معتمداً في ذلك ما حرّره
العلامة ابن عابدين في حاشيته « رد المحتار » ، وختمت عبارتي في هذه
الاستدراكات وغيره مما يلزم تصويبه والتنبيه عليه بقولي « فتنبه » .

أمّا ما يتعلق بالأعلام الواردة ذكرهم . . سواء كانوا ألقاباً ؛ أو أعلاماً في متن
الكتاب ! فقد عرّفت بهم تعريفاً موجزاً ، مؤدياً ما أمكن من ترجمته مع اختصار في
العبارة لئلا يتغل هاشم الكتاب بما لا يهمّ القارئ كثيراً ، وقد بيّنت بعض
الاصطلاحات الموهمة والملتبسة ؛ كـ « صدر الإسلام » و « شيخ الإسلام » وذكر
المراد من ذلك مرّة واحدة ، وربما عزوت عند التكرار إليها ، وأشارت إلى موضع
الترجمة في الفهرسة وربما وضّحت ذلك ضمن النصّ ضمن منعكفين [] .

وقد عرّفت بأسماء الكتب الواردة ذكرها في متن الكتاب أيضاً ، مع رجوعي غالباً
إلى الأصل المنقول عنه من كتب المذهب المتداولة لمطابقة النصّ المنقول عنها ،
فإن وجدت اختلافاً كبيراً بين ما نقله المصنف . . وما في أصله أضفت كلمة
(بتصرف) ، أما لو كان الاختلاف يسيراً أضيفه في موضعه ضمن منعكفين [] فيصير
هكذا مثلاً :

قال الكمال : . . [] . . اهـ (فتح القدير : ١ / . . ؛ بتصرف) . أما ما قد يوجد
من أرقام إلى جانب اسم الكتاب فمرادي بالرقم الأول الجزء ، والثاني رقم الصحيفة
من الطبعات المشار إليها في « مراجع التحقيق » .

ثمّ لتعام الفائدة المرجوة من الكتاب ، ونظراً لما كنّا نواجه من عناء في تصوير
المسائل وشرحها في مواضع التمثيل ؛ فقد بيّنت عملياً ذلك في رسوم توضيحية ،
وأشكال تقريبية يسنين بها الطالب ، وبخاصة غير العرب . احتسبتها في تلبية رغبة

القارئ ، وحاجة الطالب مع تقديري لمشاعر الأساندة ، وبخاصة من أسند إليه ما لا يحسنه ؛ أو تصدّر لما لا يُتقنه ، وإنما هي الأمانة .

أمّا فيما يتعلّق بالشكل الآخر للكتاب ! فقد أضيفت عليه كثيراً من المطالب الموضّحة لمراد المؤلف مقتبساً ذلك من عباراته ، ومميّزاً إياها - رغبة في ترسيخها - بخط أسود إشارة إلى أهميتها . وعنونت فقراتها كاملة عنونة جانبية مميزة تيسيراً للدخول إلى البحث يُيسر .

وقد ألغيتُ الأقواس التي كانت مستعملة في حصر المتن عن الشرح ؛ طلباً لجمالية الشكل واكتفاءً بالتلوين المميّز للمتن عن الشرح ، وقد كنت طرحتها سابقاً على بعض الناشرين أخذاً من المخطوطات التراثية الجميلة ، فنُفذت والله الحمد ؛ ولكن استعملها البعض للتحكم بالثمن المرتفع أو لجعلها « موضة العصر » !! دون إدراك لمغزاها ؛ أو فهم مرماها ! ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وقد وُثِّتْ هامش الكتاب بكثير من التعليقات النافعة إن شاء الله وكثيراً ما نظمتمها وكذا الحواشي المهمة التي رأيتُ من المناسب - بل الواجب - بحثها ودراستها ، مهّداً بذلك بين يدي أعلام أفاضل ليساهموا في الإدلاء برأيهم ، وعلى وجه الخصوص في المسائل المستجدة كما تُزعم ! ، وإنّ ما قررته هو عرض رأيي قابل للبحث والدراسة ، وهو ما أختتم العبارة بكلمة « تدبر » .

وفي هذا ترحيبٌ بمن أراد المساهمة ، ومدّ يد العون لبيان واقعية الشرع الحنيف في تلبية الحاجات البشرية ، وصلاحيته لكل عصر وزمان .

فالإلى أهل الفقه والتشريع التمسُّ لديهم صادق النصيحة وغاية الجهد في بيان أحكام الله جلّ جلاله .

وقد قلّمت أيضاً بياناً لكافة الأوزان والمقاييس والمكايل وغيرها من التقديرات التي استعملها الفقهاء سابقاً ، وبيّنت مقابلتها بالعرف الحديث ؛ من أمتار وأوزان . . . مقدّراً ذلك في مواضعه حسب الحاجة ، وبيّنت أيضاً الأماكن والبقاع معرّفاً بجهاتها وأبعادها ما أمكن حسب الاصطلاح الجديد .

هذا ؛ وقد رتبتُ فهرس عامة للكتاب تشمل ما يلي :

- ١- الآيات الكريمة حسب ورودها في كتاب الله عزّ وعلا .
 - ٢- الأحاديث الشريفة مرتباً إياها على اللفظ النبوي ، ومشيراً بالفهارس إلى الآثار من كلام الصحابة .
 - ٣- الأعلام حسب الشهرة واللقب والاسم ؛ عازياً إلى الاسم العلم فقط .
 - ٤- الكتب حسب ترتيبها اللفظي على حرف المعجم .
 - ٥- المقادير والأوزان الواردة في النص ومقارنتها بما هو المستعمل وكشف المسروق من مقاديرنا .
 - ٦- مواضيع شاملة ومباحث عامة في الكتاب حسب ورود الأبواب والمطالب .
 - ٧- المسائل غير المفتى بها أو المستدركة على المؤلف .
 - ٨- الفوائد المهمة نظماً .
 - ٩- المسائل المستجدة والطبيّة أو العلمية .
 - ١٠- الرسوم الإيضاحية للمسائل . .
 - ١١- الأسئلة التي تروّض الذهن وتفتّحه للغوض في مضمون العبارة ، ولمساعدة الطالب في قوّة مراجعته واستحضار ما يخفى أثناء القراءة .
- هكذا ستبدو لك - قارئ الكريم - هذه النسخة الجديدة بهذا الثوب القشيب ؛
بإذلاً فيه ما يسرّه الله تعالى من فضله وكرمه في طبعتين متتاليتين لهذا الكتاب جامعاً
فيها بين الجاهدين . . بدون تمييز لكلّ من سابقه ؛ أو لاحقته .
- راجياً لك الفتوح والتوفيق ، آملاً أن لا تبخل بدعوة صالحة أدّخر ثوابها بين يدي
المولى الجليل يوم لا ينفع مال ولا بنون ؛ ولا يضيع أجر من أحسن عملاً .



توطئة

لا يخفى عن منصف مطلع ما للمذاهب الفقهية بشكل عام - وللمذهب الحنفي بشكل خاص - من فضل كبير في استنباط أحكام الشريعة المطهرة ؛ من علوم القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، واستخراج التشريع الإسلامي البعيد الغور ، فقد تميّزت فروع هذا المذهب (الحوارى المجمعى) والمتفرّد بشركة الرأي بين ثلّة فاضلة من أساطين العلم ، وأكابر المجتهدين ، وقد كانت المسألة الواحدة متجاذبة بينهم شهراً كاملاً لىتمخّض منها حكم شرعى متميز ، وفتوى بالغة الأهمية .

من مثل هذا المعترك العلمى الهائج . . انبثقت ينابيع المذهب الحنفي بمعادن متينة وموادّ صلبة ؛ لتضيء المساجد والمحاكم والأسواق والبيوت . . بأشعة وهّاجة ، وترويه من معين لا ينضب ، وبقي - وما تفرّع عنه - راسخ البنيان تسطع أنواره لترسم قواعد الاجتهاد ، وتشق الطريق أمام المجتهدين من بعد ، ولتبني صرحها العلمى المتين . . الذى ارتطمت به عشرات المذاهب العائمة فذهبت أدراج الرياح . ولا بُدّ لانجلاء هذه الحقيقة الثابتة من إلقاء نظرة سريعة ، ومجرّدة إلى قواعد هذا المذهب ، وأسس وضعه وبنائه .

الحنفية والقرآن

إذا كان من المسلّم به أنّ القرآن الكريم منبع العلوم كلّها . . فإنّ من المعلوم أن فهم علوم القرآن لابد لها من قواعد ثابتة ينطلق الباحث منها ليدرك الأبعاد العلميّة لعلوم الكتاب العزيز ، وقد حظي من ذلك أبو حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم بالشىء الكثير ، فقد جاء مذهبهم عُصارة علمية لعلم كلّ من :

١- ابن مسعود رضي الله عنه الذى قال فيه سيّد الخلق صلوات الله وسلامه عليه : « خُذُوا الْقُرْآنَ عَنْ أَرْبَعَةٍ » وعدّ منهم : ابن مسعود ، وعليّاً رضي الله عنهما : الذى

قال في ابن مسعود - حين قدم الكوفة ؛ فاتاه نفر من أصحاب عبد الله ، وسألهم عنه ، ثم أردف قائلاً - :

قرأ القرآن فأحلّ حلاله ؛ وحرم حرامه ، فقيه في الدين ؛ عالم بالسنة .
أما عمر بن الخطاب .. فقد قال : لقد آثرت أهل الكوفة بآبن أم عبد على نفسي ... إنه كُنِيفٌ مُلِيءٌ علماً .

وأما ثانيهم . فباب دار الحكمة عليّ بن أبي طالب ، وما أدراك ما عليّ ؟
أما ابن مسعود الذي يحدث أمثالاً لأمر الله عز وجل ﴿ وَأَمَّا يَنْتَعِمُ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى] .. فقال صادقاً ؛ فيما أخرجه البخاريّ ومسلم : والذي لا إله غيره ؛ ما أنزلت سورة إلّا وأنا أعلم (أين نزلت ؟) ، ولا أنزلت آية إلّا وأنا أعلم (فيم أنزلت ؟) ، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله .. تبلغه الإبل ؛ لركبت إليه .

أما قراءة أبي حنيفة .. فهي قراءة عاصم بن [بهذلة] أبي النّجود ، الإمام الشهير أحد القراء السبعة ، وقد أخذ عن زُرّ بن حُبَيْش - رواية ابن مسعود - المتوفى سنة : اثنين وثمانين بعد أن كان يؤمّ في التراويح .. وهو ابن مئة وعشرين سنة .

ولعاصم طريقه الآخر ؛ عن أبي عبد الرحمان عبد الله بن حبيب السلمي المتوفى سنة اثنين وسبعين ، وعمدته في القراءة عليّ بن أبي طالب الذي أمر حسنّه بالتلقّي عنه ، وكفى بها تزكية !!

وبهذا الإسناد العالي أخذ الإمام الأعظم كتاب الله عز وجل فقرأ به .
ومن هذا المنطلق بالضبط .. أوّذ أن أعرج لأتناول المنهج العلمي الذي سلكه « أصحاب الرأي » في تعاملهم مع علوم السنة المطهرة .. على تفاوت طبقاتها ، واختلاف درجاتها فأقول :

الحنفية بين الرأي والحديث

لا شك أن قول سيّدنا النّبي ﷺ : « أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ »^(١) .. يفتح لكل

(١) أخرجه أحمد : ١٣١/٤ ، وأبو داود : ٤٦٠٤ ؛ وغيرهما عن المقدام بن معدي كَرَب رضي الله عنه . =

مجتهد آفاقاً واسعة في لزوم دراسة الآثار الشريفة الواردة عن الحبيب الأعظم ﷺ ، وقد أولى كل مجتهد للحديث الشريف أهمية خاصة كان من أبلغها أثراً ؛ وأكثرها التزاماً ؛ وأوسعها أفقاً الإمام الأعظم ، فقد أضاف إلى الحديث الصحيح والحسن الحديث الضعيف الذي تردّد في قبوله غيره ١١ ولكن الإمام لشدة ورعه ، وكثرة تحرّيه قبل الحديث الضعيف فقدّمه على الرأي والقياس - كما شهد بذلك ابن حزم - المعروف بتعامله على الإمام - حيث قال :

جميعُ الحنفية مجتمعون على أنّ ضعيف الحديث مقدّم على الرأي .

ولئن علمنا أنّ فتاوى الصحابة أيضاً لها حوُّ التقديم .. سهّل الأمر ، وعلمنا بالأولى تقديم الحديث الضعيف .

وإذا كان الحديث الضعيف - بل أقوال الصحابة - قد نالت هذه الحظوة .. فلا غرو أن يكون الحسن والصحيح مصدراً لا مجال للاجتهاد معه .. إلّا من حيث السبق والتقدم ، أو النسخ والتخصيص ، فمن أين إذن للحنفية الرأي ١١٢ .

وكيف يمكن أن نعرف معنى قوله ﷺ : «رُبَّ حَامِلٍ فِقْهُ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»^(١) ، و«رُبَّ حَامِلٍ فِقْهُ لَيْسَ بِفِقْهِهِ»^(٢) ١٢ بل وما معنى قوله تعالى ﴿وَمَا يَقُولُهُمَا إِلَّا الْقَكَلُورُنْ﴾ [٤٣/المكوت] ، وما معنى قوله : ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَاطُونَ مِنْهُمْ﴾ [٨٣/النساء] .. مالم يكن الرأي الحصيف ، والعقل المنير ، والفهم الدقيق ، والذكاء الخارق ، والذهن الوقّاد ، والبديهة الحاضرة !!!

(١) أخرجه أحمد : ٨٠/٤ ، وابن ماجه : ٢٣١ ، والدارمي : ٢٣٥ ؛ عن جبير بن مطعم ، وأبو داود : ٣٦٦٠ ، والترمذي : (٢٦٥٨) وحسنه ؛ والنسائي في «الكبرى» : ٥٨٤٧ ؛ عن زيد بن ثابت ، والطبراني في «الأوسط» : ٥١٧٩ ؛ عن ابن مسعود ، و٩٤٤٤ ؛ عن أنس رضي الله عنهم .

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» : ٤٨٩٠/٥ ؛ عن زيد بن ثابت ، وعزاه له في «المجمع» : ٧٨ إلى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم .

ثم هل يكون المجتهد مجتهداً ما لم يُدَلِّ برأيه . . شارحاً مصححاً ، مقعداً مرتباً ،
والأ كان الأمر محض تقليد لنصوص . . متعارضة الظاهر ؛ خفية المراد ؛ مشكلة
المعنى ، لا أثر في ذلك لفهم ؛ ولا مجال لاستنباط ؛ ولا قيمة لبيان .

وهذا إبراهيم النخعي يقول : لا يستقيم رأيي إلا برواية ، ولا رواية إلا برأي .
ولئن كان هذا هو الرأي وهؤلاء هم أصحابه . . فلنعم المذهب مذهب أهل
الرأي ، ونعم الاجتهاد اجتهادهم ، ونس ثم بنس الوقوف على ظاهر النص
والجمود على متشابه الألفاظ .

ألا فلنبارك لأصحاب الرأي رأيهم ، وللمستنبطين فهمهم ، وللباحثين في خبايا
النصوص جُهدهم .

وإنَّ ما يقال - ولو زوراً - عن الإمام الأعظم في قلّة بضاعته في الحديث . . فما
هو إلا الشرح الوافي لقوّة رأيه في قبول الحديث وشروط نقله ، وما هو إلا التأييد
المطلق لقواعده الحديثية ، أولاً يكون كثير البضاعة فيه مَنْ اشترط ما يشبه الإعجاز
ليتمّ عنده ثبوت الحديث وصحّته وقبول روايته راوية ١١ ولولا وفرة بضاعته . . لما
كانت هذه الشروط المتينة ، فقد اشترط مالم يشترط البخاري ومسلم ولا غيرهما ؛
اشترط :

١- السماع ؛ بعد اشتراطه اللقاء والمعاصرة .

٢- شرط استمرار الحفظ من تاريخ التلقّي إلى تاريخ الأداء ؛ من غير تخلّل
نسيان .

٣- اشترط تذكّر الراوي - ولو مع وجود خطئه ومعرفته - والحادثة .

إلى غير ذلك من الشروط التي تفرّد بها الإمام الأعظم ، فكان صاحب مذهب
مستقلّ متميّز في قبول الحديث والحكم بصحّته .

• • •

الحنفية والسنة المطهرة

لئن كان من شرائط الاجتهاد معرفة علوم السنة والإحاطة بها ؛ رواية ودراية وفهماً وإدراكاً . فقد نال الحنفية من ذلك السهم الأوفى والنصيب الأميز .

ولكن تُرى : هل نستطيع أن نثبت ذلك ؛ مع ما اشتهر عن رأي الحنفية ، حتى أضحو الرأي نفسه ١٢

وما هو العناء الذي مستجشمه إذ نُقِّد على التدليل على مثل هذه الدعوى المطعونة!!!!

إذا كنا قد أسلفنا القول ٣٩ ص في أن المذهب الحنفي عصارة صافية لإمامين عالمين من أعلام الصحابة . فلنُضغ إلى التابعي المخضرم الرحالة في طلب العلم مسروق بن الأجدع^(١) إذ ينادي قائلاً : وجدتُ علم أصحاب محمد ﷺ ينتهي إلى ستة :

إلى : ١- علي ، ٢- وعبد الله [بن مسعود] ، ٣- عمر ، ٤- زيد بن ثابت ، ٥- أبي الدرداء ، ٦- أبي بن كعب ثم وجدت علم هؤلاء الستة انتهى إلى ١- علي ، ٢- عبد الله .

وإذا علمنا ذلك وجب أن نعلم أن ابن مسعود . . . قال : لا أعلم شيئاً إلاً وعلقمة يعلمه . وعلقمة هو التابعي الشهير علقمة بن قيس النخعي المتوفى سنة : ٦٢ ، الذي قال فيه قابوس : هو مَن جمع علوم الأمصار .

ثم إنَّ علقمة هذا قد ورث علمه إبراهيم بن يزيد النخعي المتوفى سنة : ٩٥ والذي قال فيه الشعبي عامر بن شراحيل - عندما دفن - : دفنتم أفقه الناس . فقيل له : ومنَ الحسن ؟ فقال : أفقه من الحسن ، ومن أهل البصرة ، ومن أهل الكوفة ، وأهل الشام والحجاز .

(١) عبد الرحمان الهمداني المتوفى سنة : ٦٣ هـ .

وفيه يقول الأعمش : إبراهيم صيرفي الحديث .

ثم فيه أيضاً يقول الشعبي : نشأ في أهل بيتٍ فقهٍ . . فأخذ فقههم ، ثم جالسنا . .
فأخذ صفوة حديثنا إلى فقه أهل بيته ، فإذا نعيته أنعم العلم ، ما خلف بعده مثله !!!
ثم لما سئل حاملُ فقهٍ علقمة عن ابن مسعود وحديث الشعبي عن ابن عباس
إبراهيم النخعي عن خليفته العلمي . . إذ قيل له : مَنْ نسأل بعدك ؟ قال : حماداً .
فمن هو حماد هذا ؟

هو حماد بن مسلم [أبي سليمان] المتوفى سنة : ١٢٠ ، وهو الذي اجتمع عليه
أصحابُ إبراهيم بعده ، وعنه يروي أبو حنيفة فقهه وعلمه ، فقد روى أربعة آلاف
حديث ، نصفها عن حماد هذا .

والى هنا فقط أكتفي بسرد أئمة ورجال مذهب الحنفية ؛ لأقتضب الكلام
اقتضاباً ، عازياً ذلك إلى ترجمة الإمام الأعظم الفاخرة التي تناولها مئات من أئمة
العلم من المذاهب الأربعة ، فكان ذلك أبلغ بيان ، وأوضح برهان ؛ وأدمغ حجة
على مَنْ أراد إمام الأئمة بما أريد به عظماء الرجال ، وأذكر من ذلك « الخيرات
الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان » للعلامة مفتي الشافعية
أحمد بن حجر الهيتمي المتوفى سنة : ٩٧٣ .

وقد تشرفت بخدمة هذا الكتاب الجليل ، أسأل الله أن يهيئ نشره عن قريب .



الحنفية والحديث المتواتر

إذا كان الخبر المتواتر يفيد علماً يقيناً . . فإنَّ أحداً من أهل العقل لا يختلف في قبوله ، ولذا فإنَّ من العبث البحث في هذا الموضوع في وجوب الأخذ به للاعتقاد والعمل على حدِّ سواء ، وهكذا نجد الحنفية كغيرهم ، اعتقدوا فعملوا في كلِّ ما ثبت تواتره فأفاد علماً ، ولا داعي بعد هذا لبيان التفصيل في هذه العجالة السريعة .



الحنفية وخبر الآحاد

يشتمل خبر الآحاد في اصطلاح أهل هذا الفنِّ ما كان واحداً ، أو مشهوراً ، أو عزيزاً ، بمعنى أنَّه غير متواتر ، فما هو مدى تعامل الحنفية مع هذا الجزء من الأخبار الشريفة ؟ .

بما أنَّ الإمام الأعظم رضي الله عنه كان صاحبَ منهج مستقلٍّ ، وإماماً يحتذى في الحديث الشريف ، فإنَّه قد وضع لنفسه قيوداً خاصَّةً جعلها الميزانَ القسط لقبول الخبر ، أو ردَّه بما يمتاز فيها عن غيره من أئمَّة الحديث والاجتهاد على حدِّ سواء .
وإليك بعض هذه الشروط أوردها على سبيل الإيجاز فأقول :

- ١- ألا يعارض خبر الآحاد أصلاً مجمعاً عليه من أصول الدين . . سواء ثبت بالكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع .
- ٢- ألا يعارض عموماً من الكتاب ، أو السنة المتواترة ، أو شيء من ظاهرهما .
- ٣- ألا يعارض سنة مشهورة ، وإلا فيتركه ، عملاً بالأقوى من الدليلين .
- ٤- ألا يعارض خبراً آخر أرجح منه بوجه ما . . من الوجوه التي رجَّح بها الإمام ، كفقهِ الراوي مثلاً .

٥- ألا يخالف عملَ راويه ، فإن أفتى الراوي بشيء... وعمل بغيره ١٢ ترك ما رواه للتعارض .

٦- ترك الخبر.. إن عارض ما عمت البلوى فيه . وعموم البلوى : ما لا يمكن الاحتراز عنه .

٧- الأخذ بالاحتياط ، وذلك ١- بترك الزائد من المتن.. إن لم يتحقق عليه ، وكذا ٢- الأخذ بالأقل في التقادير الواردة .

٨- وأخيراً فإن الحنفية لا يقبلون خبراً سبق لأحد من السلف طعن فيه!! وعلى مثل هذا أخذت الحنفية الأخبار الشريفة ؛ فاستخرجت أحكامها العظيمة .



الحنفية والحديث المرسل

من المعلوم أنَّ « المرسل » في اصطلاح المتقدمين من السلف : هو ما لا يتصل
إسناده ، سواء كان الساقط منه صحابياً ، أو غيره ، واحداً ؛ أو اثنين .
أما « مرسل » المتأخرين . . فساقط الصحابي فقط .

وعلى كل . . فإنَّ الحنفية قبلوا الحديث المرسل بالاصطلاح الثاني بشروط :

١- إذا كان مرسله ثقة ، لئلا يتركوا ما يقرب من نصف علوم السنة ، وبخاصة إذا
كان المرسل من علماء التابعين وكُبرائهم ، وهذا فرعٌ عن ثبوت عدالة الصحابة
كلهم ، وقبول أخبارهم جميعها ، و :

٢- ألا تشذَّ عن الأصول المجتمعة عندهم ، أو :

٣- ألا تخالف أمراً عاماً ؛ أو ظاهراً في الكتاب العزيز ؛ أو السنة الثابتة
المشتهرة ، و :

٤- ألا يعارض متوارثاً عن الصحابة ؛ أو التابعين .

وهذه الشروط ثابتة لديهم في الحديث المسند أيضاً ، كما سبقت الإشارة إليه
قبل .



الحنفية وفتاوى الصحابة

لئن أجمعت كلمة المجتهدين بأخذهم عن الصحابة فيما اجتمعت عليه كلمتهم ؛ فإنَّ الحنفية انفردوا عنهم .. بأنَّهم يعملون بقول الصحابي وفتواه ؛ ولو خالف القياس ، سواء وافق اجتهادهم .. أولاً ، وهذا فيما اختلف فيه ، ولهم العمل بأيِّ القولين شاؤوا ؛ لا يخرجون عن أحدهما ، مالم يجتمع رأيُ الخليفَتين الجليلين أبي بكر وعمر ، فإنه واجب الاتباع عندهم . وإن لم يعلم خلاف ؟ لزم العلم بقول الصحابي لمجرد احتمال السماع من الرسول ﷺ .

وهذا غايَةُ الورع من الإمام ، وفيه من الاحتياط لدين الله ما لا يخفى !! وقد صرَّح بهذا فيما اشتهر عنه رضي الله عنه : ما جاء عن الله ورسوله ﷺ .. فعلى الرأس والعين ، وما جاء عن صحابته .. فعلى الرأس والعين ، وما جاء عن بعدهم .. فهم رجال ونحن رجال . وذلك ممَّن لا يُعرف بالفقه والفتيا من التابعين ، كما سيأتي بعد قليل .



الحنفية وفتاوى التابعين

إذا كانت الحنفية تعتبر أثر الصحابي بحكم المرفوع إلى سيّدنا رسول الله ﷺ ؛ واجب الاتباع في مقابلة الرأي . . فإنّ لقول التابعي أيضاً الاعتبار ذاته ؛ إن ظهرت فتواه في زمن الصحابة وعُرفَ بها . ولهذا يجب اتباع ما أفتى به التابعي . . إن لم يخالفه صحابي ، لأنّ ذلك تسليم من الصحابة لهم في ذلك ، وهذا في كبار التابعين ظاهر .

ومع هذا . . فقد اعتبر الإمام الأعظم قول إبراهيم النخعي - مع صفوه سنّاً - حُجّة مالم يخالف قول الصحابي ومنّ فوقه من التابعين .

الآ . . فالعجبُ بعد هذا كلّه كيف يطيب لثلة من أدعياء العلم أن يرموا الإمام الأعظم بهذه الفرية القميئة « تقديم القياس على الحديث » ؟!!!!



الحنفية والتراجم

وفضلاً عن ذلك كونه إماماً من أئمة الجرح والتعديل ناقد لرجاله ، يستدل بقوله أعلام كبار من أئمة الجرح والتعديل ؛ منهم : يحيى بن معين وأبو داود والترمذي وغيرهم ، أمثل على ذلك ردّهم لرواية جابر الجعفي ، لا شيء... إلّا لقول الإمام فيه : ما رأيت أكذب من جابر الجعفي .

ثمّ من البديهي أنّ أئمة الحديث كانوا يعتبرون العلم هو الحديث فقط ، وكان اصطلاح كلمة (علم) تساوي عندهم اصطلاح (حديث) ، وهذا ما أراده سفيان الثوري - أمير المؤمنين في الحديث والمجتهد المطلق ، أحد أقران أبي حنيفة - حيث قال : هذا رجل من العلم بمكان ، إن لم أقم لسنّه . . قمت لورعه ، وإن لم أقم لورعه . . قمت لفقهه .

وهو القائل : كنا عند أبي حنيفة ؛ كالعصافير بين يدي الباز ، وإنه لسيد العلماء .



الحنفية والتخريج

التقيت في بعض البلدان برجل شغل منصب « مفت » ، وجرت بيننا مسامرة علمية ؛ رأى فيها أن الحنفية قد ملؤا كتبهم بكثير من الأحاديث الضعيفة والمردودة ، وبخاصة منهم المتأخرون ؛ كابن مودود الموصلي (صاحب « الاختيار ») ، والمرغبيني (صاحب « الهداية ») وغيرهم ، وكلف نفسه عناء الدفاع عنهم ، لكن دون جدوى ، لأن الدفاع عنهم لا يحتاج لجهد وضنك ؛ إلا أن نعرض واقعهم ونفهم حقيقة ما نقول !! ولعمري لهذا أكبر من كل جهد . . إن لم تكن على أهلية لذلك ، فكان من جوابي أن قلت :

إن الفقهاء على اختلاف مذاهبهم - والكلام عن الحنفية قد يذكرون - أعني متأخريهم - ما لا يصلح دليلاً ، ولكنهم أنفسهم لم يذكروه للدليل !! وإنما عرض لهم ذلك . . فذكروه على سبيل التمثيل والإيضاح ، وهو في ذاته قد يكون لفظاً نبوياً ؛ وقد لا يكون ! وقد يكون أثر صحابي ؛ وقد لا يكون ! وإذا أردنا أن نعرف ما هو دليل المجتهد . . فلنعلم أولاً أن الأئمة كلهم قد قالوا : « إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي » إلا أبا حنيفة فإن ما ورد من الحديث فمذهبه ، صحَّ أو ضعف .

ثم لنرجع ثانياً لنرى القواعد الكلية التي أخذ منها الإمام دليله ، وكيف حكّم على حديث بقبول ، أو ردّ ، بصحة ؛ أو ضعف ؛ فضلاً عن أن ما ضاع من علومنا وثقافتنا في دجلة وأشباّيه أضعاف كثيرة ممّا ورد إلينا ، مع فارق كبير بين الواصل إلينا من ثمار المتأخرين والمنقطع من آثار الأئمة المتقدّمة ، الأمر الذي دعا العلماء الثقات من بعد . . ليَتَعَدَّوا القاعدة المشهورة « المجتهد لا يطالب بالدليل » ، وقد نصّوا على

أن استدلال المجتهد بحديث تصحيح له

ثم فلنعلم ثانياً أن ما ألمحنا إليه من قواعد قبول الحديث التي اختلف فيها الأئمة

والمجتهدون - والتي هي أيضاً بذاتها مسألة اجتهادية محضة - تركت لنا « مسانيد أبي حنيفة » الستة عشر التي جمعها العلامة أبو المؤيد الخوارزمي « ط » ، و « الآثار » التي تركها أبو يوسف « ط » ، ومشیخة ابن طهمان « ط » ، و « الآثار » لمحمد بن الحسن « ط » .

وإذا ما استطرنا بالقول ، وأردنا سرد أعلام المحدثين الذين جئوا أنفسهم وعلومهم لخدمة هذا المذهب الجليل . . ضاق بنا الكلام ، فلنقتطف لمحات خاطفة عمن أسهم في تقديم خدمة حديثة ؛ لتوضيح أدلة المذهب ، فنذكر مثلاً :

- ١- إبراهيم بن طهمان المتوفى سنة ١٦٣ ، و : ٢- عبد الله بن المبارك ، و : ٣- حفص بن غياث ، و : ٤- يحيى بن سعيد القطان ، و : ٥- الحسن بن زياد ، و : ٦- يحيى بن معين ، و : ٧- إسحاق بن البهلول ، و : ٨- عبد الله بن سريج ، و : ٩- محمد شجاع الثلجي ، و : ١٠- ابن الجارود النيسابوري ، و : ١١- أبو يعلى الموصلي ، و : ١٢- أبو بشر الدولابي ، و : ١٣- أبو جعفر الطحاوي ، و : ١٤- ابن أبي العوام ، و : ١٥- أبو محمد الحارثي ، و : ١٦- أبو الحسين ابن قانع ، و : ١٧- محمد بن المظفر البغدادي ، و : ١٨- أبو نصر الكلاباذي ، و : ١٩- أبو الفضل البيكندي ، و : ٢٠- أبو العباس المستغفري ، و : ٢١- أبو محمد السمرقندي ، و : ٢٢- علي بن بُلْبُلان الفارسي ، و : ٢٣- علي بن عثمان المارديني ، و : ٢٤- عبد الله بن يوسف الزيلعي ، و : ٢٥- علاء الدين مُغلطاي ، و : ٢٦- بدر الدين العيني ، و : ٢٧- القاسم بن قطلوبغا ، و : ٢٨- عبد اللطيف بن مَلَك ، و : ٢٩- شمس الدين بن طولون ، و : ٣٠- المتقي الهندي ، و : ٣١- محمد بن طاهر القُتُني ، و : ٣٢- الملا علي القاري . ومئات سوى مَنْ ذكر . . لا مجال لاستقصاء أسمائهم وخدماتهم الحديثية على وجه الخصوص .



الحنفية وعلوم العربية

لم يكن لمجتهد أن يحمل هذا اللقب العظيم ما لم يُحيط بدقائق ، وفروع ، وأصول قواعد اللغة العربية ، فهل تيسر ذلك لأبي حنيفة وأصحابه ؟

إن أبا حنيفة - رحمه الله عليه - كانت له يد باسطة في علوم اللغة العربية ، لا يكاد يدرك غورها إلا الكُبراء من أعيان العلماء ، الأمر الذي حمل عبد الله بن نمير على القول : (لم يكن يفهم قعر كلام الإمام إلا الأقوياء من الرجال) ! ولهذا أيضاً ألف أبو عليّ الفارسيّ ، وأبو سعيد السيرافيّ ، وابن جنّي كتباً في شرح آرائه الدقيقة في « الأيمان » وغيرها ، ممّا يشهد بعمقه وتفصلّعه في علوم العربية ؛ فضلاً عن أنّ تلامذته أئمة لغويّون ، أذكر منهم : محمد بن الحسن الذي قال فيه ثعلب : (محمد عندنا من أقران سيّويه) .

وهو إمام في اللغة واجب التقليد ؛ كأبي عبيد ، والأصمعيّ ، والكسائيّ ، والخليل بن أحمد ، والفرّاء ، وقد قلّده أبو العباس المبرّد ؛ وأبو عبيد . . مع جلالة قدرهما واحتجاً بقوله !!

ومنهم القاسم بن معن المسعودي ؛ من أجل أعلام العربية ، وغيرهم .



لماذا المراقي ؟ !

يعتبر متن « نور الايضاح » القاعدة الأولى للشروع في تعلّم مسائل الفقه الحنفي ، والعبادات بشكل خاص ؛ لما فيه من تقسيم بديع ، وعرض سهل للمسائل ، مع دقّة في الحكم ، وجمال في العبارة ، وقد أفاض على ذلك كلّ حسن الاستيعاب من المؤلف ذوقاً خاصّاً للكتاب ، الأمر الذي حداً بأستاذنا الراحل فضيلة الشيخ محمد صالح الفرفور تغمّده الله بفيض رحمته . . ليقرّر هذا الموجز في معهده المبارك ، ويجعل حفظ مسائله^(١) المدخل إلى دراسة هذا العلم المترامي الآفاق .

ثمّ إذا ما تمكّن الطالب من حفظ المتن المتين . . تطلع بأفقّه الأوسع لشرح ما حمّل من متن ، ويفكّ ما استعصى من عبارة ، فاختر له - رحمة الله عليه - للجلق التالية هذا الشرح المبارك الذي اختصر به مؤلفه شرحاً واسعاً أسماء « إمداد الفتح » ؛ والذي لا تكاد تخلو عن العزو إليه صحيفة من حاشية العلامة ابن عابدين في ربيعها الأوّل .

ونظراً لكثرة تلهّف طلاب العلوم الشرعية إلى نسخة مخدومة من هذا الكتاب ؛ بعد معاناتهم المتواصلة لكثير من النسخ السقيمة لافتقارها إلى ضبط النصّ ونحوه . . فقد أشار عليّ من تلزمني طاعته بخدمة هذا الكتاب الجليل فأقدمت ممثلاً كما أشرت من قبل ، ثمّ هياً الله بفضلله وكرمه واحداً من الأفاضل البررة ليمدّ يد العون في سبيل الله تعالى ؛ لإخراج هذا العمل الجليل بهذه الحلة القشبية ، فله من الله تعالى وافر الأجر والثناء ، ومن طلبة العلم خالص الشكر والدعاء .

ولئن كان لفضيلة الشيخ رحمه الله تعالى هذا الفضل السابق والأوّل في تقرير هذا

(١) لأن غالب مسائله هي المفتى بها ، إلا حوالي ثلاثين مسألة : وقد وقّنا الله تعالى لاستخراجها ، وبيان المفتى به بدلاً عنها في تحقيق له الذي سمّيته « الوشاح » . ثم أعدت طباعته ومعه شرح « سبيل الفلاح »

الكتاب بضمه إلى مناهجه . . فإن لتلامذته أيضاً الفضل التالي والباقي . . في شرحه وتدرسه وتوضيح معانيه ؛ وفك رموزه ، بل في نشر هذا العلم من بعد وتداوله ! والكتاب كما هو معلوم ما هو إلا حلقة الوصل بين الأستاذ وتلميذه ، وهو العروة المتناسكة التي تربط أحدهما بالآخر ، وما الفقيه بغير تصنيف وكتاب . . إلا واعظ !!!

وهل المحدث بلا ضبط ؛ أو تقييد . . إلا قصاص ؟ !!! أو ليس : العلم صيد والكتابة قيده ؟ !!!

وينبغي أن نعلم أن الأعلام العلميين الذين خدموا الشريعة المطهرة منهم الكثير ، حفظ لنا الذهر منهم الأئمة الأربعة بما لتلامذتهم من فضل واسع في تدوين مسائلهم وفروعهم ، ولذلك حق أن نقول :

لا تتم قيمة الأستاذ المعلم . . لولا تلامذته بنشر علمه وإظهار فضله ، ولا قيمة للتلميذ بلا كتاب .

فأين أبو حنيفة وفقهه . . لولا أبو يوسف ؛ ومحمد وتصانيفه !! وأين مالك وعلمه . . لولا ابن القاسم ؛ وسحنون ومدونته ؟ بل أين الشافعي ومذهبه . . لولا الربيع ؛ والمزني ومختصره ؟ وأين أحمد . . لولا الحربي ؛ والأثرم ، والخلال ؟ وهل هؤلاء إلا أئمة مجتهدون . . كالليث ، والسفيانين ، والأوزاعي ، وابن جرير ، وغيرهم . . !!!

وإذا كان من الحق ألا نتجاهل فضل هؤلاء وعلومهم الغزيرة . . فإن من الحق كذلك أن نقر أن الذي حفظ علم أولئك تلاميذهم ، بل وبشكل أدق الآثار التي تركوها من بعدهم ، فتداولتها الأيدي ، وتناقلتها الرجال . . بحثاً وتصنيفاً وتحقيقاً ، فكتب لها البقاء وحفظتها القرون .

ومن يذكر الشيخ الحلبي مثلاً . . لولا ابن عابدين وحاشيته ؟ ؟ ؟
وإن من الحق كذلك أن نقول : إن الكتاب والمدرس جزآن متكاملان لمعنى

واحدٍ أحدهما قيدُ الآخر ، وأولهما شرطٌ لاستمرارية وثباتِ الثاني ؛ لا يتفكُّ تركيب أحدهما عن مُكَمِّله ، وإلّا ضاع الشرع وانفصمت عُرى الدين ، أو ليس قد أذن ﷺ - بل أمر - بالكتابة ، كما في حديث : « اكتبُوا لأبي شاة »^(١) ، وما كان المنع باديةً ذي بدء . . . إلّا لحفظ الكتاب العزيز .

لذلك كلُّه ، ورغبةً في المساهمة في نشر العلم . . . توجَّهت الرغبةُ إلى الخدمات العلميّة ، وكان لـ « المراقي » - بما يمتاز به من تصنيف - الخطوة الأولى بهذه الخدمة العلميّة ، يتلوه في ذلك إن شاء الله تعالى الكتابُ الثاني من المذهب الأعظم « اللباب » ، ومن بعده « الاختيار » الذي طالما تطلَّع إليه طالبٌ ؛ أو معلِّمٌ بخدمة لائقه .

وختاماً فإنّي لأسجِّلُها بطاقة مفتوحة إلى كلِّ صاحب يد خيرة لخدمة هذا الشرع الحنيف متكرِّماً بما يتفضَّل به من ملاحظة منصفة ، ونصيحة صادقة ، وفائدة قيّمة نشبُها في طبعة قادمة إن شاء الله تعالى ؛ راجياً المولى الكريم أن يشيب كلاً على نيّته وجهده ، والله وليُّ التوفيق ، الهادي إلى أقوم طريق .



(١) البخاري : ٢٤٣٤ ، وأحمد : ٢٣٨/٢ ، وأبو داود : ٢٠١٧ ، والترمذي : ٢٦٦٩ ، وقال : حسن صحيح ، وغيرهم ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ترجمة الإمام الأعظم

أبو حنيفة . . . وما أدراك ما أبو حنيفة !! إمام الأئمة ؛ وسراج الأئمة ، أفقه فقهاء
الدهر ؛ وأجل علماء كل عصر ، حافظ الفقهاء وفقية الحفاظ :

النعمان بن ثابت بن زوطى ، ولد به الكوفة . . من سواد العراق ؛ سنة ثمانين
للهجرة ، والتقى بجمع من صحابة سيدنا رسول الله ﷺ ، منهم : أنس بن مالك ،
وروى عنه ، فهو تابعي مثنى قال الله تعالى عنهم ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَفْخَرُونَ بِأَنَّهُمْ أَتَوْا اللَّهَ
عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [التوبة / ١٠٠] .

إمام الفقهاء وأوسعهم علماً ، حافظ للحديث ، ناقد لرجالهم ، إمام من أئمة
الهدى ، أحد أذكى بني آدم ، رأس العلم والعبادة ، صاحب الجاه والسيادة .
بدأ أمره خزازاً يتقوى على طلب الحلال ، إلى أن نصحه الشعبي بالانقطاع
للعلم ؛ ففعل ، ثم انقطع للتدريس والافتاء إلى أن صار إماماً على وجه الدهر ،
مقصوداً من أطراف الأرض .

كان بهيئ الطلبة والمنظر ، قوي الحجّة والبيان ، كريماً ، جواداً خيراً معطاءً ،
ينفق على طلابه ويكسوهم ويتعهدهم في كل ما يحتاجون .
جمع في حلقته قريباً من أربعين إماماً ، كلهم صالح للاجتهاد .

وبالجملة فأبو حنيفة مفخرة الزمان ، ونادرة هذه الأمة ؛ من التابعين فمن
بعدهم ، إذ لا أدل على ذلك من شهادات أئمة عصره فيه :

قال يحيى بن معين - إمام الجرح والتعديل - : كان أبو حنيفة ثقة ؛ ولا يحدث
بما لا يحفظ . - يشير إلى اشتراط أبي حنيفة دوام الحفظ من تاريخ التلقي إلى وقت
الاداء ؛ دون تخلل نسيان - كما مر . . . ص ٤٢ من شرطه .

سئل يحيى بن معين عن أبي حنيفة ؛ فقال : هو ثقة ؛ ما رأيت أحداً ضعفه .

قال علي بن المديني : أبو حنيفة روى عنه الثوري ؛ وابن المبارك - وهذا في غاية التوثيق - .

قال شعبة بن الحجاج : كان - والله - حسن الفهم جيد الحفظ .

قال الإمام الأوزاعي : هو أعلم الناس بمعضلات المسائل .

قال الإمام جعفر الصادق - أستاذة - : أبو حنيفة أفقه أهل بلده .

قال سفيان الثوري : كنا بين يدي أبي حنيفة كالعصافير بين يدي الباز ، وإن أبا حنيفة سيّد العلماء .

قال سفيان بن عيينة : شيئان ما كنت أرى أن قراءة حمزة ورأي الإمام - أراد أبا حنيفة - يتجاوزان قنطرة الكوفة ، وقد بلغا الآفاق .

قال ابن معين : القراءة عندي قراءة حمزة ؛ والفقه فقه أبي حنيفة ، وعليه أدركت الناس .

قال مسعر بن كدام : من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله . . رجوتُ ألا وبال عليه ، ولا يكون قد فرّط في الاحتياط لنفسه .

ومسعر من مفاخر الكوفة في حفظه وفهمه .

قال الشافعي لمالك : هل رأيت أبا حنيفة وناظرته ؟ . قال : رأيت رجلاً لو نظر إلى هذه السارية - وهي من الحجارة - فقال : إنها من ذهب . . لقام بحجته ! .

قال يحيى بن آدم : كان نعمان جمع حديث بلده كله ؛ فنظر إلى آخر ما قبض عليه النبي ﷺ . ١ . هـ . وقد توطن الكوفة خمس مئة وألف صحابي ؛ منهم سبعون بدرياً .

قال الشافعي : الناس في الفقه عيالٌ على أبي حنيفة .

قال يزيد بن هارون : أدركت ألف رجل وكتبتُ عن أكثرهم ، ما رأيت فيهم أفقه ؛ ولا أروع ؛ ولا أعلم . . من خمسة ؛ أولهم أبو حنيفة ! !

قال الأمير موسى بن عيسى للمنصور - وقد دخل أبو حنيفة - : هذا عالم الدنيا اليوم .

تطلع أبو يوسف إلى بعض معاصري أبي حنيفة من المحدثين ؛ فكان يأتيه بشيء من الأحاديث يستشهد بها ليقوّي رأي أبي حنيفة ؛ أو يستدرك عليه ، فإذا بأبي حنيفة يردُّ الأحاديث بعليّ في أسانيدها ورجالها خفيت على أئمة المحدثين ، فاستسلم وانصاع أبو يوسف قائلاً : فوالله ما رأيْتُ أعلم بعليّ الحديث ونقده منه ، وما أتيتُ بحديث أظنُّ أنه غاب عنه . . إلاّ وعلم منه خبره ، وما تركه إلاّ عن علمه به !!

قال الحافظ ابن الأثير : كان إماماً في علوم الشريعة مرضياً .

قال مكّي بن إبراهيم : كان أبو حنيفة أعلم أهل زمانه .

قال شقيق البلخي : كان الإمام أبو حنيفة من أوزع الناس ؛ وأعلم الناس ؛ وأعبد الناس .

قال عبد الله بن المبارك : دخلت الكوفة فسألت علماءها ؛ وقلتُ : مَنْ أعلم الناس في بلادكم هذه ؟ .

فقالوا كلهم : أبو حنيفة .

قال معمر : ما أعرف أحداً بعد الحسن - البصري - يتكلّم في الفقه أحسن منه .

قال يحيى القطان : لا نكذبُ الله ؛ لا نكذبُ الله . . ما سمعنا أحسن رأياً من أبي حنيفة ! .

قال النضر بن شميل : كان الناس نياماً في الفقه حتّى أيقظهم أبو حنيفة بما فتقه وبَيَّنّه .

قال عليّ بن عاصم : لو وُزن عقل أبي حنيفة بعقل نصف الأرض . . لرجح بهم .

وأخيراً . . فقد قال ابن المبارك : رأيْتُ الحسن بن عمارَةَ آخذاً بركاب أبي حنيفة ؛ وهو يقول : والله ، ما أدركت أحداً تكلم في الفقه أبلغ ؛ ولا أصبر ؛

ولا أحضر جواباً منك ، وإنك لسيد من تُكَلِّم فيه في وقتك غير مدافع ، ولا يتكلمون
فيك إلا حسداً ۱۱۱ .

قلت : بل كلُّ هذا غييض من فيض ، وإنَّ أدلَّ دليل على سعة فضله تلكم
الأنمة ، وأولئك الشُّرُج التي أوقدها رضي الله تعالى عنه ، وهم أكثر منهم :

عبد الله بن المبارك ، والليث بن سعد ، ومِسْعَر بن كِدَام ، وأبو يوسف
القاضي ، ومحمَّد بن الحسن الشيباني ، وزُفَر بن الهذيل ، والحسن بن زياد ،
وداود الطائي ، وأسَد بن عمرو ، ويوسف السَّمْتِي ، وغيرهم ممَّن أشرقت بهم
صفحات التاريخ . تغمَّدهم الله برحمته .

طُلب أبو حنيفة رحمه الله تعالى للقضاء فأبى وامتنع ، وسجن وعذب حتَّى
قيل : إنَّه مات مسموماً لذلك . . في سجنه ببغداد سنة : خمسين ومئة للهجرة ،
رحمه الله ، وأعلى في الفرديس مسكنه .



ترجمة القاضي أبي يوسف

الصاحب الأجل . أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، قاضي قضاة الإسلام ، وأحد فقهاء ، بل وأحد أئمة الحفاظ .

ولد سنة ثلاث عشرة ومئة بالكوفة ، ولزم أبا حنيفة تسعاً وعشرين سنة ، فهو أجل أصحابه ، وأطولهم صحبة له ، وإمامهم ، وأعلمهم بالفقه والحديث والتفسير وأيام العرب ومغازيهم .

أخذ القضاء والأحكام على ابن أبي ليلى ، والفقه والحديث عن أبي حنيفة ، وكان باراً بهما ، مقرراً بفضلهما قائلاً : (ما كان في الدنيا مجلسٌ أجلسه أحب إليّ من مجلس أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، فإني ما رأيتُ فقيهاً أفقه من أبي حنيفة ، ولا قاضياً خيراً من ابن أبي ليلى) ، كما أخذ السير والمغازي عن ابن اسحاق .

وكان لا يترك الدعاء لأبي حنيفة بعد الصلاة - قبل والديه - إلى أن مات .

وقد كانت له ذاكرة عجيبة . . يحفظ خمسين وستين حديثاً بأسانيدها . . بسماع واحد ؛ في مجلس واحد ، ثم يحدث بها .

أثنى عليه الأئمة ؛ والحفاظ ثناءً بالغاً .

قال أبو حنيفة - وقد عاده مريضاً - : إن يمت هذا الفتى . . فهو أعلم من عليها . وأوماً إلى الأرض .

قال ابن معين : ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً ولا أثبت من أبي يوسف .

قيل ليزيد بن هارون : ما تقول في أبي يوسف ؟ قال : أنا أروي عنه .

قال ابن حبان : كان شيخاً متقناً .

قال ابن حنبل : أول ما طلبت الحديث ذهبتُ إلى أبي يوسف القاضي .

قال السمعاني : لم يختلف يحيى بن معين وأحمد ابن حنبل وعليّ بن المديني

- وهم أئمة الجرح - في ثقته في النقل ، ولم يتقدمه أحد في زمانه ، وكان النهاية في العلم ، والحكم ، والرياسة ، والقدرة .

كان أبو يوسف رحمه الله تعالى إماماً مجتهداً مطلقاً ؛ لكنّه حافظ على انتسابه للإمام الأعظم . . وفاءً بحقه ؛ وقياماً بواجبه ، سئل عن مخالفته له في الأقوال ، فقال : إنما كنا نخالفه لنستخرج ما عنده من العلم ، فإذا جاء أوان الحكم ما يرتفع رأينا على رأي الشيخ ! ثم قال : ما قلت قولاً خالفت فيه أبا حنيفة . . إلا وهو قول قاله ؛ ثم رغب عنه .

ولي أبو يوسف القضاء لثلاثة من الخلفاء العباسيين : المهدي ، والهادي ، والرشيد ، واستمرّ بسيرة حسنة طيبة فيه ستّة عشر عاماً ؛ مع البصيرة الوقادة والذهن الحاضر ، وهو أوّل من لقب « قاضي القضاة » .

ترك تصانيف كثيرة جداً لم يصل إلينا منها إلا النذر اليسير ؛ أشهرها : « الأمالي » في ثلاث مئة ألف جزء ، و« المسند » (ط) ، و« الآثار » ، (ط) ، و« اختلاف ابن أبي ليلى » (ط) ، و« الخراج » (ط) ، و« الرد على سائر الأوزاعي » (ط) ، و« الرد على مالك » ، و« اختلاف علماء الأمصار » ، وله أيضاً « الإملاء » لبشر بن الوليد ؛ يحتوي على ستّة وثلاثين كتاباً ، وغير ذلك الكثير .

توفي ببغداد في الخامس من ربيع الأول ؛ سنة : اثنتين وثمانين ومئة للهجرة ، وصلى عليه الرشيد ، ودفنه في مقابر أهله .



ترجمة الإمام محمد بن الحسن

الإمام المجتهد ، حجة الفقه والعربية ، الحافظ أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، أصله من « حرستا » من أعمال دمشق ، ولد به « واسط » سنة اثنتين وثلاثين ومئة ، ونشأ بالكوفة . . في رغد من العيش ببيت غنى وثروة مرفها .

تعلم القرآن وهو في سنّ التمييز ، وبدأ يحضر دروس العربية ؛ إلى أن بلغت سنّه أربعة عشر ربيعاً ؛ فحضر مجلس أبي حنيفة ، ولازمه أربع سنوات إلى أن توفي . . وقد أخذ عنه الفقه والحديث ، فاتمّ تحصيله على أبي يوسف .

ثمّ أخذ عن الأوزاعي ، والثوري ، ومِسعر بن كِدَام ، وزفر ، وابن عينية ، وشعبة بن الحجاج ، وابن المبارك .

ورث عن أبيه ثلاثين ألف درهم أنفقها على اللغة والشعر والحديث والفقه ، فرغ نفسه للعلم ؛ فكان لا يسأل شيئاً من متاع الدنيا .

بلغ مراتب الاجتهاد ، لكنّه حافظ على انتسابه لأبي حنيفة ؛ وفاءً منه ، وهو في العربية من أقران سيبويه .

أخذ عنه الشافعي ، وأسد بن الفرات ، ويحيى بن معين ، ويحيى بن صالح / شيخ البخاري ، ومحمد بن مقاتل / شيخ ابن جرير .

رحل إلى المدينة . . فأخذ « الموطأ » عن مالك ورواه عنه بأجود روايات « الموطأ » .

وألّف الكثير من الكتب أهمها : كتب ظاهر الرواية الستة - يأتي بيانها - وكتب النوادر والمسائل الفتاوى وغير ذلك ؛ كـ « الحجة » : ألّفها حين إقامته بالمدينة .
أمّا شهادات العلماء فيه . . فلا تقلّ عن سالفه .

قيل ليحيى بن صالح الوحاظي / من شيوخ البخاري : يا أبا زكريا ؛ أيّما كان

أكثر تيقظاً : مالك بن أنس ؛ أو محمد بن الحسن ؟ فقال :
كان محمد بن الحسن نائماً مستقلاً أيقظ من مالك جالساً مجتمعاً . اهـ ومالك
مالك . . .

قال الشافعي : أعاني الله برجلين بـ (ابن عيينة) في الحديث ، وبـ (محمد)
في الفقه .

وقال أيضاً : ليس لأحد عليّ منّة في العلم وأسباب الدنيا ما لمحمد عليّ .
وقال أيضاً : ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد كأنه عليه نزل .
قال يحيى بن معين : كتبت « الجامع الصغير » عن محمد بن الحسن .
قال الدارقطني : إن مالكا لم يذكر الرفع من الركوع في « الموطأ » وذكره غيره :
عشرون نفرأ من الثقات الحفاظ منهم محمد بن الحسن ، ويحيى بن سعيد القطان -
وهو توثيق منه - .

وأخيراً . . فقد قال الشافعي : حملت عن محمد وقرّ بعير كتباً .
وكان محمد عاقلاً ذكياً خفيف الروح ؛ سمياً ملء العين والقلب .
تولّى قضاء الرقة وأقام بها وألّف كثيراً من الكتب ، وبكتبه انتشر مذهب الإمام .
مات بالرّيّ سنة تسع وثمانين ومئة ؛ في اليوم الذي مات فيه الكسائي هناك . .
فقال الرشيد : دفنت الفقه والعربية اليوم .

ترجمة الإمام زفر بن الهذيل

هو الإمام المجتهد أبو الهذيل : زفر بن الهذيل العنبري .

ولد بأصفهان سنة عشر ومئة ، وحضر الكوفة ، فرأى في مسجدها حلقات كثيرة . . اختار منها حلقة أبي حنيفة ، ولزمه قرابة عشرين سنة .

كان فقيها ورعا ؛ عابدا زاهدا ؛ ذا عقل ودين ، أحد من دؤن الفقه من أصحاب أبي حنيفة ، بل هو أقدمهم صحبة ، وأحدهم قياساً ، وأجودهم نظراً ، وأذكاهم فؤاداً .

خلف أبا حنيفة في حلقة لكونه أحد المبرزين من تلامذته ، ثم انتقل إلى البصرة . . فنشر مذهب أبي حنيفة فيه بحكمته ودقة نظره ، وكان أبو حنيفة يقدره ويحبُّه ؛ ويقول : أقيس أصحابي زفر .

حضر أبو حنيفة زواج زفر فتكلم قائلاً : هذا زفر بن الهذيل . . وهو إمام من أئمة المسلمين ؛ وعلم من أعلام الدين في حسبه وشرفه وعلمه .

قال يحيى بن معين : زفر - صاحب الرأي - ثقة مأمون .

قال وكيع : كان زفر شديد الورع ؛ حسن القياس والكتابة يحفظ ما يكتبه .

قال أبو نعيم الفضل بن دكين : زفر بن الهذيل ؛ من خيار الناس .

قال ابن عبد البر : كان زفر ذا عقل ودين وفهم وورع ، وكان ثقة في الحديث .

قال ابن جبان : كان متقناً حافظاً .

قال الفضل بن دكين : كان زفر ركيناً جيّد اللسان .

وقال أيضاً : لما مات الإمام لزمْتُ زفر ، لأنه كان أفقه أصحابه وأورعهم .

قال الحسين بن الوليد : إنه كان أصلب أصحاب أبي حنيفة وأدقهم نظراً .

قال أبو حنيفة : أصحابنا هؤلاء ستة وثلاثون رجلاً ؛ منهم ثمانية وعشرون

يصلحون للقضاء ، ومنهم ستة يصلحون للفتوى ، منهم اثنان يصلحان يؤدبان القضاء
وأصحاب الفتوى . وأشار إلى أبي يوسف وزفر .

تولى زفر قضاء البصرة مكرهاً ، وقد أخذ العلم عن أكابر أهل عصره ؛ على
رأسهم أبو حنيفة ، وعبد الله بن المبارك ، ووكيع بن الجراح ، وسفيان بن عيينة ،
ومحمد بن الحسن ، وشذاد بن الحكيم ، وهلال بن يحيى ، وشفيق ابن إبراهيم
وغيرهم .

توفي . . وليس له إلا ثلاثة دراهم ؛ سنة : ١٥٨ بالبصرة ، ودفن بها .

• • •

ترجمة المؤلف

اسمه وكنيته : هو العلامة الإمام الفاضل الجليل والنبيل الهمام فقيه النفس والبدن : أبو الإخلاص الحسن بن عمار بن علي بن يوسف .

نسبه : الشُّرْبُلَالِي : إلى « شربلولة » . . على غير القياس / بلدة بإقليم المنوفية من سواد مصر تجاه المنوف العليا .

الوفائي : إلى الطريقة الصوفية الشهيرة - فرع الشاذلية - نسبتها للسيد علي وفا بن السيد محمد رضي الله عنهما .

مولده : ببلدته التي ينتسب إليها سنة أربع وتسعين وتسع مئة .

حياته : كان لوعي والده أثرٌ كبير في تربيته ؛ إذ ألزمه طلب العلم مع نعومة أظفاره ونقاء قلبه وورقة فطرته ، فما إن بلغ السادسة من عقده الأول حتى جاء به والده إلى مصر « القاهرة » التي كانت مهوى لأهل العلم ومتجماً لفحول الأعلام من الفقهاء والمحدثين واللغويين وغيرهم ممن ازدان بهم تاريخُ الأزهر ولمعت صحائفه بتراجمهم ؛ فحفظ القرآن الكريم في سنٍّ مبكرة .

ثم شرع في التعليم والاشتغال وأخذ في الدراسة بالأزهر العامر فقرأ في صباه على ثلة من أعلام عصره - ستأتي الإشارة إليهم - ولا زال بالقاهرة ينهل من معين علمها ويعلُّ ، ويأخذ من فضلها فيرتوي ، حتى غدا من أفاضل أعيان عصره وأحسنهم ملكة في الفقه ، وأعرفهم بقواعده وأصوله ، ونصوصه وفروعه ، وأنداهم في تصانيفه ، وأبرعهم في فتاويه .

سارت الركبان بذكره ، وطار النسيم بفضلته حين عُيِّن للتدريس في الأزهر فتقدم عند العامة والخاصة وأرياب الدولة .

أمضى شطراً كبيراً من حياته في القاهرة ، ثم حجَّ بيت الله الحرام ، وعرج إلى

البلاد الشامية ؛ فانتفع به خلق كثير - منهم العلامة إسماعيل النابلسي - ثم قدم بيت المقدس صحبة الشيخ يوسف بن وفا - شيخه - .

وهكذا قضى حياته بين علم وتعليم ، وفقه وتفقيه ؛ حياةً مديدةً بين الدرس والتصنيف ، فعاش عيش الفقهاء ليموت موت السعداء .

أساتذته وشيوخه : أشرنا فيما مضى إلى علو شأرِ أشياخه الذين طار صيتهم كالمثل ، وكان لهم الفضل الأكبر في علمه وفضله ، أذكر منهم :

١- في الفقه : تلقى علومه الفقهية على العلامة الشهير أُوحد فقهاء عصره ، من أصحاب التخريج في المذهب الفقيه الشيخ عبد الله بن محمد النحراوي - ويقال : النحريري ؛ نسبة إلى « النحارية » : قرية بأرض مصر من إقليم الغربية في جوار « أبيار » - الذي أخذ عنه خلق كثير ، وانتفع به جمٌ غفير ، والمتوفى في أحد الربيعين سنة ست وعشرين وألف ؛ عن نحو خمسين سنة .

كما وأخذ عن العلامة البارع الشيخ شمس الدين - أو مجد الدين - محمد بن منصور المعروف بـ « المحمي » (شارح « الهداية ») ، أحد الفقهاء المحدثين ، والقراء المعروفين ، المتوفى بدمشق سنة ثلاث وألف ؛ عن نحو مئة سنة .

وقد تلقى عن العلامة الشهير محقق زمانه شيخ الإسلام نور الدين علي بن محمد الحنفي المعروف بـ « ابن غانم المقدسي » الفقيه المحدث ، واللغوي البارع في أصناف العلوم ، صاحب التصانيف الشهيرة كنظم « الكنز » وغيره ، المتوفى سنة أربع وألف .

٢- أما بقية علومه فتلقاها عن :

العلامة الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمان الحَمَوِي الحنفي ، أحد الفقهاء المُحدثين والأصوليين ، وأحد أعلام التفسير والقراءة والنحو ، المتوفى بمصر سنة سبع عشرة وألف ، وله تصانيف .

٣- أما علومه الذوقية وأخلاقه الروحية وأسانيده الصوفية ، وعبأه الصافي . . .

فمن السادة آل الوفا ، وعلى الأخصُ مربيّه سيّدي أبو الإسعاد يوسف بن عبد الرزاق علّامة زمانه ، المتوفى قافلاً من حجّ سنة إحدى وخمسين وألف ، وق كان المترجمَ له خُصيص حياته وصاحب سرّه رضي الله عنهما .

تلامذته : كانت للعلّامة الشرنبلالي شهرته الواسعة التي أسهمت في التضاف عدد غير قليل من طلبة العلم الشريف حوله ، فنبغ منهم خلق كثير واستفاد عدد وفير ، لا بدّ من الإشارة لبعضهم على سبيل التمثيل والإيجاز ، فمنهم :

• العلّامة شهاب الدين أحمد بن محمد الحَمَوِي الحسيني المصري الفقيه الحنفي الشهير ، له مشاركة واسعة في كثير من العلوم ، أشهر تصانيفه : « غمز عيون البصائر » حاشية على الأشباه (ط) في أربع مجلدات ، و « كشف الرمز » في شرح « كنز الدقائق » ، و « تذهيب الصحيفة » في نصرة الإمام الأعظم وغيرها الكثير ، توفي سنة ثمان وتسعين وألف .

• العلّامة الفاضل شهاب الدين أحمد بن أحمد الشهير بـ « المعجمي » الوفائي المصري ، من أعلام المصريين المشاركين في كثير من العلوم ، كما أن له تصانيفَ جيدة نافعة ، منها « شرح ثلاثيات البخاري » ، و « تنزيه المصطفى المختار » و « كرامات الأولياء » ، توفي في ذي الحجة سنة ست وثمانين وألف .

• العلّامة التحرير شيخُ ديار الشام إسماعيل النابلسي الفقيه الحنفي البار ، صاحب التصانيف التي أشهرها (شرح « الدرر والفرر ») في اثنين عشر مجلداً ، توفي في دمشق سنة اثنين وستين وألف . وهو والد سيّدي عبد الغني العارف الشهير .

• العلّامة الجليل الفاضل الشيخ شاهين بن منصور الأرمنائي ، من أعلام الحنفية بمصر ، وأعلام مدرّسي الأزهر ، صاحبُ الصيت الواسع والفتاوى المنتشرة في الآفاق ، له باع واسع في شتى العلوم ؛ وخاصّة الفقه والفرائض والعقائد ، توفي بمصر سنة مئة بعد الألف .

إلى ما هناك من العلماء الأعلام الذين تخرجوا بعد أن تَلَمَّذوا له .

تصانيفه : قدّم المؤلف رحمه الله تعالى بتصانيفه الوافرة خدمة لا يستهان بها للمذهب ، فكان لها تبارها بين المتأخرين من الحنفية ، وأهل العلم عموماً ؛ فقد خلّف مكتبة حافلة سُدّت ثغرة واسعة بين صفوف المعاهد الشرعية وحلق العلم ، خصوصاً في مصر والشام ، وسواء ما كان منها تصنيفاً كبيراً ، أو رسالة صغيرة . وهي :

١- إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح : وهو الشرح الكبير لمتنه الشهير « نور الإيضاح » - الذي بين يديك - وهو شرح سهب لم يطبع^(١) - فيما أعلم - ، جمع فيه كثيراً من الفروع المهمة والمطالب النفيسة ، اقتنيت نسخة منه بغية المساهمة في إخراجها ، فأسأل الله أن يهيئ من يخدمه ، وهو أصل « مراقي الفلاح » كما سيأتي بعد قليل . وفي المكتبة الوطنية (مكتبة الأسد) عدّة نسخ خطية منه .

٢- التحقيقات القدسية والنفحات الرحمانية الحسنية في مذهب السادة الحنفية : وهي مجموع ستين رسالة في مواضيع شتى من العلوم الفقهية وإليكها مرتبة حسب أبجديتها :

١- الابتسام بأحكام الأنعام ونشق نسيم الشام : وهي توضيح واستدراك على رسالته « فتح باريء الألفاظ » (انظر : رقم ٤٤) بيّن فيها جواباً حادثة أجاب فيها مفتي الشام آنئذٍ ، فاستدركها المترجم عليه وحرّر حكم الحادثة بنصّ المذهب في أربع ورقت ، سنة : ١٠٦٠هـ .

٢- إتحاف الأريب بجواز استنابة الخطيب : وهي تحرير لمسألة استخلاف خطيب الجمعة إذا سبقه الحدث ، وشرح فيها نصوص كتب المذهب الفقهية تمت سنة : ١٠٤٠هـ في اثنتي عشرة ورقة .

(١) وقد طبع قريباً لمطفال استحياء من ذكر اسمه ثم احتال شريكه فنسب إليه مرة ثانية وكلاهما مزيف غرور ، لأنها نسخة واحدة وكل منهما زعم أنها تطبع لأول مرة ١١ فالله يتولى هداهما .

- ٣- إتحاف ذوي الإنفاق بحكم الرهان : تصحيح لجواب سؤال ورد على أحد الفضلاء في شراء عقار كان تحت يد مورث المشتري ثم وقفه . تمّت سنة : ١٠٥٧هـ .
- ٤- الأثر المحمود لقهر ذوي العهود : بيّن فيها أحكام العهود المأخوذ على أهل الذمّة ، من نقول وفتاوى المذاهب الأربعة ، في ثمانى ورقات ألفها سنة : ١٠٦٣هـ .
- ٥- أحسن الأقوال للتخلّص عن محظور الفعّال : في بيان البرّ باليمين ولزوم الوفاء بها بحسن التخلّص من الحنث ؛ في خمس ورقات سنة : ١٠٦٢هـ .
- ٦- الأحكام الملحّصة في حكم بيان ماء الحمّصة : رسالة طيّبة فقهية لبيان أحكام ما تسمّيه العامة « حمصة الكيّ » وهي حمصة شبه مسلوقة يستخرج بها القيح والأذى من الجسد ، في ثمانى ورقات .
- ٧- إرشاد الأعلام لرتبة الجدّة وذوي الأرحام في تزويج الأيتام : لبيان ولاية الجدّة في التزويج وترتيبها ، ثمّ بيان ذوي الأرحام وترتيبهم ؛ في سبع ورقات .
- ٨- الاستفادة من كتاب الشهادة : لبيان أحكام الشهادة قبولاً وردّاً ، تحمّلاً وأداءً مع التعرّيج إلى الكلام عن القضاء وأحكام تولّيه وترجيح البيّنات ، في ثلاث عشرة ورقة .
- ٩- إسعاد آل عثمان المكرّم / الكرام ببناء بيت الله المكرّم / الحرام : فتوى في جواز تجديد الكعبة المشرفة . وجهها للوزير محمد باشا حينما تهدم البيت الحرام بسيل أصابه ، صنّفها مستهلّ شوال سنة : ١٠٣٩ في ثمانى ورقات .
- ١٠- إصابة الغرض الأهم في بيان العتق المبهّم : توضيح وبيان لمسألة اضطربت فيها الرواية عن الإمام الأعظم في عتق أحد العبدین في مرض الموت ، في خمس ورقات .
- ١١- الإقناع في الرهن والمرتهن إذا اختلفا في ردّ الرهن ولم يذكر الضياع : لبيان قبول أحد المتراهنين في الردّ ومن ثم الحكم بالضمان أو عدمه ، في خمس ورقات أيضاً .

١٢- إكرام أولي الألباب بشريف الخطاب : في خطاب الله تعالى نبيه ﷺ ليلة المعراج ، ورؤيته له ، وتفسيره لخطابه هذا .

١٣- إنفاذ الأوامر الإلهية بنصرة العساكر العثمانية ، وإنقاذ سكان الجزيرة العربية : بيّن فيها أحكام دخول العساكر للحرم الشريف للجهاد ؛ ووجوب الإحراب ، وذلك حين هتك بعضُ الفسقة حرمة البيت الآمن فسفكوا الدماء ، ونهبوا الأموال . جَمَعَ فيه نقول المذهب .

١٥- إيقاظ ذوي الدراية لوصف من كلف بالسعاية : في بيان أحكام العبد زمن سعائه والمكاتب والمدبّر ، بين فيها الخلاف بين الإمام وصاحبيه ، في عشر ورقات .

- بديعة مهمة متعلّق بنقض القسمة : من تصنيف شيخه ابن غانم المقدسي (انظر ترجمته ص ٦٨) - ضمّها إلى رسائله تيمّناً ، وهي جوال سؤال في الوقف على الأولاد ، ردّها على ابن نُجيم (انظر ترجمته ص) .

١٦- بديعة الهذلي لما استيسر من الهذلي : في بيان أحكام الهذلي وسقوطه مع بيان جواز استبداله بالصوم بشروطه ، في ثماني ورقات .

١٧- بسط المقالة في تحقيق تأجيل وتعليق الكفالة : تحرير لعبارة أوردها المرغيناني (انظر ترجمته ص ٣٠٠) ؛ وردّها الزيلعي (انظر ترجمته ص ٤١٤) في مسألة الكفالة تأجيلاً وتعليقاً ، في ١٢ ورقة .

١٨- بلوغ الأرب لذوي القُرب : بين فيها حكم الاستتجار على العبادات وسائر القُرب ، كالحج وغيره ، ووصول ثواب ذلك للأموات .

١٩- تحفة أعيان الفنا بصحّة الجمعة والعيدين في الفنا : بيّن فيها أحكام فناء المصر وحدوده وصحّة الجمعة والعيدين فيه .

٢٠- تحفة الأكمل والهمام المصدر في بيان جواز لبس الأحمر : في بيان جواز لبس الأحمر وغيره من الثياب ما لم تكن حريراً مع بيان أقوال الإمام فيه .

٢١- تحفة التحرير وإسعاف النادر الغني والفقير : لبيان أحكام النذر مطلقاً أو معلقاً ، في سبع ورقات .

٢٢- تحقيق الأعلام الواقفين على مفاد عبارة الواقفين : بيّن فيها جواب حادثة نصّ فيها الواقف على توزيع نصيب ورثته على نحو ما .

٢٣- تحقيق السؤدد باشتراط الريع أو الشكني في الوقف للولد : جواب سؤال فيمن شرط له ريع العقار هل يملك سكناه ؟ ومن شرط له الشكني هل يملك الإعارة والإجارة ؟

٢٤- تجدد المسرات بالقسم بين الزوجات : بين فيها أحكام العدل بين الزوجات في البيوته وغيرها . وسواء كنّ أحراراً ؛ أولاً .

٢٥- تذكرة البلغاء النظار بوجوب ردّ حجة الولاية النظار : في بيان طلب بعض الورثة الدخول في وقف المورث مع صريح جعل النظارة لآخر وذريته .

٢٦- تنقيح الأحكام في حكم الإبراء والإقرار الخاص والعام : في بيان صحة الإبراء العام . . سواء علم أجزاءه ؛ أولاً ، مع سرد الأدلة المؤيدة .

٢٧- جداول الزلال الجارية لترتيب الفوائت بكل احتمال : في وجوب ترتيب فوائت العبادات . . من صلاة ونحوها ، وكيفية إسقاطها عن الذمّة .

٢٨- حسام الحكماء المحققين لصدّ البغاة المعتدين عن أوقاف المسلمين .
وهي تلخيص لرسائله الآتية « حسناء الأوقاف » . بيّن فيها جواباً بالسؤال عن بيع وقف عامر بلا مسوِّغ .

٢٩- حفظ الأصغر من اعتقاد من زعم (أن الحرام لا يتعدى لذمتين) .
وهي تحقيق للعبارة المنسوبة إلى الإمام الأعظم ، وبيان معناه ودراستها لصحة نسبتها إلى الإمام والمذهب ، في ثمان ورقات تمت سنة : ١٠٦١هـ .

٣٠- الحكم المسند بترجيح بيئة ذي اليد : في بيان ترجيح ذي اليد على الخارج . . إذا وقّتا وأيد التوقيتُ ذا اليد ، في خمس ورقات .

٣١- الدر الثمين في اليمين : في تحليف القاضي إذا ادعى رجل عليه أخذ مبلغ من المال ظلماً ؛ فأنكر القاضي ولا بيّنه ، في ثلاث ورقات . تمت سنة : ١٠٥٠ .

٣٢- درّ الكنوز : شرح منظومة في أحكام الصلاة من البحر الطويل مطلعها :
بِحَمْدِ إِلَهِ الْعَالَمِينَ أَصْدُرُ وَشُكْرِ لَهْ كَيْمًا أَرْوُمُ يُسْشَرُ
في خمس عشرة ورقة فرغ منها سنة : ١٠٦١هـ .

٣٣- الدرة الثمينة في حمل السفينة : في بيان استحقاق الأجرة ؛ أو عدمه . . إذا انكسرت السفينة المحملة قبل تمام الإجارة أم بحصته ؟ في ثلاث ورقات ، تمت سنة : ١٠٥٩هـ .

٣٤- الدرّة الفريدة بين الأعلام لتحقيق حكم مَنْ عُلّق طلاقها بما قبل الموت بأشهر : في بيان أحكام طلاق الفارّ . . في اثنتي عشرة ورقة ؛ فرغ منها سنة : ١٠٦٤هـ .

٣٥- الدرّة البتيمة في الغنية : في قسم الغنيمة على الخمس : وغانميها ؛ مع تفصيل الحكم في وضع الجزية والخراج ، تمّ تصنيفها سنة : ١٠٦٤ من سبع ورقات .

٣٦- رسالة في قبول قول الوكيل : وهو من تصانيف شيخه « ابن غانم المقدسي » (انظر ترجمته ص ١١١ ؟) ضمّنها رسالة له مع اتحاد الحكم فيهما في سبع ورقات أيضاً .

٣٧- رقم البيان في دية المفصل والبنان : شرح لعبارة موهمة من كتاب « الدرر والغرر » لمنلا خسرو- انظر ص ٥٦ وص ٣٦٦- في ورقتين .

٣٨- الزهر النضير على الحوض المستدير : لبيان صحة الوضوء في حوض صغير لا تجاوز مساحته مئة ذراع في ثمان ورقات تمت سنة سبع وخمسين وألف .

٣٩- سعادة أهل الإسلام بالمصافحة عقب السلام : في بيان سنة المصافحة عند كل لقاء وبعد الصلوات الخمس والجمعة والعيدين وبيان كيفيتها وحكم ذلك ، ثم

بيان حكم السلام ووجوب رده وشرح ألفاظه ، في إحدى وعشرين ورقة تمت سنة تسع وأربعين وألف - قيد التحقيق - .

٤٠- سعادة الماجد بعمارة المساجد : جواب سؤال في وقف خرب لم يرج عوده فهل يجوز نقل نقضه إلى وقف آخر ؟ سواء كان مدرسة أو مسجداً أو غيرهما ، مع بيان أدلة ذلك في أربع ورقات ، تم تأليفها سنة خمسين وألف .

٤١- العقد الفريد لبيان الراجح من الخلاف في جواز التقليد : في بيان حكم التقليد لأحد المذاهب المعتبرة شريطة عدم التلفيق سواء بعذر أو غيره في عشرين ورقة وهي قيد التحقيق .

٤٢- غاية المطلب في الرهن إذا ذهب : في جواب سؤال عن الزائد على الرهن إذا لم يفرط بحفظه ، وقد اختلف في ذلك نقل مفتيان فحرر المصنف حكم ذلك في ست ورقات .

٤٣- فتح باري الألفاظ بجدول طبقات مستحقي الأوقاف : جواب عن سؤال دمشق حول وقف ذري وأولية الاستحقاق في ذلك ، في خمس ورقات تمت سنة ستين وألف .

٤٤- الفوز في المال بالوصية بما جمع من المال : في بيان حكم الوصية بجميع المال إذا لا وارث ، في ثلاث ورقات .

٤٥- قهر الملة الكفرية بالأدلة المحمّدية : لم أقف عليها لأنها سقطت من مجموع الظاهرية .

٤٦- كشف القناع الرفيع عن مسألة التبرع بما يستحق الرضيع : في بيان حكم ما لو ادعى الأب إرضاع الطفل مجاناً بعد فرض الإرضاع والحضانة للمطلقة في خمس ورقات .

٤٧- كشف المعضل فيمن عضل : في حكم العضل وبيان تزويج غير الأب كالجد والقاضي أو غيرهما من الأولياء ، في ثلاث ورقات تمت سنة : ١٠٣٤ هـ

٤٨- المسائل البهية الزاكية على الاثني عشرية : وهو شرح للمسائل المشتهرة اختلفت فيها الرواية في المذهب لعدم وجود نصّها في ظاهر الرواية عن الإمام وصاحبه ، بيّن فيها دليل كلّ منهما في اثني عشرة ورقة تمت مستهل شهر ربيع الأول سنة ١٠٦٠هـ ، وانظر ص ٣٢٣ .

٤٩- مفيدة الحسنى لدفع الخلو بالسكنى : في بيان أحكام خلو الحوانيت والعقارات والأموال التي تدفع لذلك ، تمت سنة : ١٠٦١ في سبع ورقات .

٥٠- مئة الجليل في قبول قول الوكيل : في طلب بينة أداء مفاد الوكالة إلى الموكل قبيل موته وإنكار الورثة ذلك ، في ثلاث عشرة ورقة تمت سنة ١٠٤٤هـ .

٥١- نتيجة المفاوضة لبيان شرط المعاوضة : أراد « المفاوضة » الشركة المعروفة ، وقد بين في هذه الرسالة حكمها ، علماً بأن شرطها اتحاد مالي الشريكين وتساويهما وما إلى ذلك فإذا زاد مال أحد الشريكين بارث أو نحوه انقلبت عنان ، في ثمان ورقات تمت تأليفاً سنة : ١٠٦٦هـ .

٥٢- نزهة أعيان الحرب بالنظر لمسائل الشرب : في إبطال بيع حقّ الشرب المجزء عن الأرض ، وجوازه تبعاً ، في خمس ورقات تمت سنة : ١٠٦١هـ .

٥٣- النص المقبول لرد الإفتاء المعلول بدية المقتول : بيان جواب سؤال عن قسامة بوجود قتيل في عقار وقف ذري على الموقوف عليهم واستحقاق الدية لبيت المال حيث جهل القاتل في ثلاث ورقات .

٥٤- نظر الحاذق النحرير في فكاك الرهن والرجوع على المستعير : في بيان الخلاف في حكم تسليم الرهن إذا ساوى قيمة الدين أو زاد عليه ، في ثلاث ورقات أتمها سنة : ١٠٥٠ ، وزاد عليها سنة : ١٠٦٩ .

٥٥- النظم المستطاب لحكم القراءة في صلاة الجنازة بأمّ الكتاب : في بيان حكم قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة مراعاة للمذاهب المعتبرة ، في ٩ ورقات تمت سنة : ١٠٦٥هـ .

٥٦- النعمة المجتدة بكفيل الوالدة : جواب سؤال أراد فيه الابن حبس كفيل أمه

بدينه في تسع ورقات . تمت سنة : ١٠٥٥ هـ .

٥٧- النفعة القديمة في أحكام قراءة القرآن وكتابته بالفارسية : وبيان أحكام

قراءة القرآن ؛ أو كتابته باللغات الأخرى غير العربية أيًا كانت . بعذر ؛ أو بغير عذر ، في الصلاة ؛ أو خارجها ، وبيان القراءات الشاذة وشرحها ، والحكم بقرآنيتهما مع بيان الراجح من قولَي الإمام ، في ١٤ ورقة ، تَمَّت منتصف جمادى الأخير سنة : ١٠٦٠ هـ .

٥٨- نفيس المنجر بشراء الدرر : في بيان أحكام البيع إن سُمي المبيع بجنسه ؛

دون قدره ووصفه ! في سبع ورقات تمت سنة : ١٠٥٨ .

٥٩- واضح المحجة للعدول عن خلل الحجة : في إبطال حجة تضمنت بيع وقف

رُدّت الفتوى في بيعه ، ألفها سنة : ١٠٥٣ في ٦ ورقات .

٦٠- حسناء الأوصاف في حفظ الأوقاف ١٢ .

٣- غنية ذوي الأحكام في بغية « درر الأحكام » : وهي شرح « درر الأحكام شرح

(غرر الأحكام) » وكلاهما لمنلا خسرو ؛ المتوفى سنة خمس وثمانين وثمان مئة ، طبعت في مجلدين مرتين ؛ الأولى في مصر سنة أربع وتسعين ومئتين وألف ، والثانية في الأستانة سنة أربع وثلاث مئة وألف في جزئين أيضاً . وتشتهر بين المصنفين بـ « الشربلالية » .

٤- شرح منظومة ابن وهبان : وهي المنظومة الشهيرة التي قمنا بتحقيق شرحها

للعلامة سري الدين عبد البر بن محمد المعروف بـ « ابن الشحنة » . وهذا الشرح المسمى « تيسير المقاصد » مختصر من شرح ابن الشحنة المسمى « تفصيل عقد القلائد بتكميل قيد الشرائد » ؛ المختصر بدوره من شرح المؤلف على منظومته المسمى « عقد القلائد » .

وهو كتاب مختصر لا بأس به اقتنيت نسخة منه ، لم يطبع بعد . وفيه استدراكات

على الناظم ، وهو قيد الطبع بتحقيقنا وقد طبعته ونشره بدمشق .

٥- مراقي السعادات من علمي التوحيد والعبادات : وهو مختصر لطيف جمع فيه الضروري من علوم التوحيد ، وما يحتاجه المسلم من العبادات ؛ حققه وعلّق عليه الأستاذ الفاضل السيد محمد رياض المالح ، وطبّعه بإشراف أستاذنا العلامة الشيخ محمد أبو اليسر عابدين تعمّدهما الله بفيض رحمته ؛ آمين .

٦- مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح . وهو هذا الكتاب النفيس الذي نحن بصدد تحقيقه والتعليق عليه ، وهو مختصر من الشرح الكبير المسمّى « إمداد الفتاح » ، ولكنه نال الشهرة الأوفى وهو به أحق . (انظر الكلام عليه ص ٥٤) .

٧- نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، وهو متن فقهي نفيس جداً في أحكام الطهارة والصلاة والصوم . وهو بداية لا بدّ منها لطالب العلم لا يستغنى عنه ، ولا يجد عنه بديلاً في حسن ترتيبه وجودة أسلوبه ، وسأكتفي عن التعريف به بالإحالة إلى ما كتبت في تحقيقي له المسمّى « الوشاح » ، وقد ضمنت إليه شرحه للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد المصري المسمّى « سبيل الفلاح » ، والذي أصبح بفضل الله أحسن شروحه وأهمّها من خلال تصحيح مسائله وتشجير مباحثه ، ورسم تصويري لكثير من أشكاله ، فله الحمدُ والمنّة والفضل .

* * *

وصف الأصول

اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب وإخراجه على نسختين خطيتين محفوظتين بدار الكتب الوطنية (الأسد) ؛ مع معارضته بالعديد من النسخ المطبوعة في بقاع شتى ؛ أما النسختان الخطيتان :

الأولى : نسخة تامة عادية ، تمتاز بالتصحيح وكثير من التعليقات النافعة ، وكثير من صفحاتها مجدولة بالحمرة .

والمتن بالحمرة كذلك .

خطها معتاد ، كتبه المدعو (الحاج حسنة) سنة ست وتسعين ومثتين وألف . أوراقها سبع عشرة ومئة ؛ في كل صحيفة تسعة وعشرون سطراً . مقياسها : ثلاثة وعشرون مستقيماً في ست عشرة ونصفاً .

تحمل الرقم « ١٠٩١٧ » من التسلسل العام . وقد رمزت لها بـ « ص » .

الثانية : تامة ، تمتاز أيضاً بالتصحيح والتعليق كسابقتها ، بينما جميع صفحاتها مجدولة بالحمرة .

عليها تملكات عدّة ، منها سنة إحدى وسبعين ومئة وألف .

من وقف نقيب أشرف الشام السيد الشريف محمد سعيد الحمزاوي .

المتن بالحمرة .

خطها معتاد . أوراقها : اثنان وخمسون ومئة ، في كل صحيفة منها خمسة وعشرون سطراً .

مقياسها : واحد وعشرون مستقيماً ونصف في ستة عشر .

تحمل الرقم « ٨١٩٦ » من التسلسل العام ، وقد رمزت لها بـ « خ » .



الحمد لله الذي شر خلقه عباده يومئذ صفوة خير عباده وامره
 بالعبادة فاحسن الاله العباد مو حفظوا شريعته وبلغوا عماره
 واشهد ان لا اله الا الله الملك البر الرحيم واشهد ان سيدنا محمد عبده
 ورسوله النبي الكريم القائل نطقوا العلم وتعلموا السكينة والحلم وتعلموا
 العبد الذليل الراعي عنور به الجليل حسن بن عمار بن علي الشيرازي الحنفي
 حفظ الله ذنوبه وسير عيوبه وتوفى به في جميع اسوره كالمظهر سنوا ما حفي به
 لوالديه ولشائخه ودينه وحبيه واليه موادام التمسبغة في ابواب العلم والحق عليه
 وعليه ان هذا الكتاب صغير حجة عزيز على جميع حجة احتوى على ما به تفصيل
 عبارات الفقه بعبارة منيرة كاليد والشمس دليل من الكتاب العزيز والسنة
 الشريفة والاجماع تسريه لقلب المؤمنين ولذنب الاغني عن الاسماع فعمت
 مما احتوى عليه شرح المقدمة بالتامس فاضل ايمان الخيرات مقدمة تقر
 للطلاب وتسهل المأه العز في المأه وسميته مرآة الفلاح بامداد الفلاح
 شرح نور الايضاح ونجاة الارواح والله اعلم اسال وبحببيه المحطى
 توسل ان ينفع به جميع الامة وان يتقبله بفضله ويحفظه من شر كل
 افعاله اذ هو من اجل النعم يجب اليها الكتاب لغة الجمع واصطلاحا طائفة من
 المسائل الفقهية اعترت مستقلة سبلها نواعا ولم تشتمل والطهارة بفتح
 الطاء مصدر طهر الشيء بمعنى نظافة وبكسرها الآلة وبغيرها افضل ما يظهر
 به وشرعاً حكم يظهر بالمحل الذي يتعلق به الصلوة لاستعمال المطهر والاضاف
 بمعنى اللام وقد استعمل الطهارة على الصلوة لكونها شرطاً وهو مقدم للمحل
 والجنب اتفاقاً للمياه جمع كثره وجمع الفلّه امواه والماء جوهر لطيف شفاف
 سائل والحداب منه حياة كل نام وهو معدود ولا يقصر وانقسام المياه التي
 يكون اي يصح التطهير بها سبعة مياه اصلها ما المستاء لقوله تعالى
 ترى ان الله اترى من السماء ماء فسلطه ينابيع في الارض وهو طهور
 لقوله تعالى يطهركم به وهو ماء المطر لان السماء كل ما علواً فاطلاد
 سقى البيت سماء وماء الغل وهو الماء المطهر في الصحة وكذا ماء البحر
 لقوله تعالى الله عليه ولم هو الطهور ما وما محل ميتته وكذا ماء النهر
 كالحيون وجيوان والفرات ونيل مصر وهي من الجنة وكذا ماء البئر وكذا
 ما اذا من ثلثه والبركة في الماء الحرة والرا المهر ولعترته عن

الحمد لله الذي شر خلقه عباده يومئذ صفوة خير عباده وامره
 بالعبادة فاحسن الاله العباد مو حفظوا شريعته وبلغوا عماره
 واشهد ان لا اله الا الله الملك البر الرحيم واشهد ان سيدنا محمد عبده
 ورسوله النبي الكريم القائل نطقوا العلم وتعلموا السكينة والحلم وتعلموا
 العبد الذليل الراعي عنور به الجليل حسن بن عمار بن علي الشيرازي الحنفي
 حفظ الله ذنوبه وسير عيوبه وتوفى به في جميع اسوره كالمظهر سنوا ما حفي به
 لوالديه ولشائخه ودينه وحبيه واليه موادام التمسبغة في ابواب العلم والحق عليه
 وعليه ان هذا الكتاب صغير حجة عزيز على جميع حجة احتوى على ما به تفصيل
 عبارات الفقه بعبارة منيرة كاليد والشمس دليل من الكتاب العزيز والسنة
 الشريفة والاجماع تسريه لقلب المؤمنين ولذنب الاغني عن الاسماع فعمت
 مما احتوى عليه شرح المقدمة بالتامس فاضل ايمان الخيرات مقدمة تقر
 للطلاب وتسهل المأه العز في المأه وسميته مرآة الفلاح بامداد الفلاح
 شرح نور الايضاح ونجاة الارواح والله اعلم اسال وبحببيه المحطى
 توسل ان ينفع به جميع الامة وان يتقبله بفضله ويحفظه من شر كل
 افعاله اذ هو من اجل النعم يجب اليها الكتاب لغة الجمع واصطلاحا طائفة من
 المسائل الفقهية اعترت مستقلة سبلها نواعا ولم تشتمل والطهارة بفتح
 الطاء مصدر طهر الشيء بمعنى نظافة وبكسرها الآلة وبغيرها افضل ما يظهر
 به وشرعاً حكم يظهر بالمحل الذي يتعلق به الصلوة لاستعمال المطهر والاضاف
 بمعنى اللام وقد استعمل الطهارة على الصلوة لكونها شرطاً وهو مقدم للمحل
 والجنب اتفاقاً للمياه جمع كثره وجمع الفلّه امواه والماء جوهر لطيف شفاف
 سائل والحداب منه حياة كل نام وهو معدود ولا يقصر وانقسام المياه التي
 يكون اي يصح التطهير بها سبعة مياه اصلها ما المستاء لقوله تعالى
 ترى ان الله اترى من السماء ماء فسلطه ينابيع في الارض وهو طهور
 لقوله تعالى يطهركم به وهو ماء المطر لان السماء كل ما علواً فاطلاد
 سقى البيت سماء وماء الغل وهو الماء المطهر في الصحة وكذا ماء البحر
 لقوله تعالى الله عليه ولم هو الطهور ما وما محل ميتته وكذا ماء النهر
 كالحيون وجيوان والفرات ونيل مصر وهي من الجنة وكذا ماء البئر وكذا
 ما اذا من ثلثه والبركة في الماء الحرة والرا المهر ولعترته عن



بآية الاضطراب الممانعة التي فيها بقية الجذع الفذحي
 الى النبي عليه السلام حين تركه وخطبه على المنبر حتى نزل فاستأجر
 فسكن ويترك بايق من الآثار النبوية والامالك النبوية
 في احيا الببال من اقامته واعتناهم شاعرا
 المحقق النبوية وزر ما يرتقي عموم الاوقات
 لتدريج الى البقيع بآية المشاهدة والمزارات خصوصاً من
 سيد الشهداء من رضى الله عنه الى البقيع الاخر فيقود الرحالة
 والمحسن بن علي وثيقة لك الرسول رضى الله عنهم ويؤور
 امير المؤمنين محمد بن عثمان رضى الله عنه والواجب من النبي
 عليه السلام وازواجه النبي وعمة صفية والصحابة
 والتابعين رضى الله عنهم ويؤور شهداء احد ولان يسر
 يوم الخبير فهو احسن ويقول سلام عليكم بما صبرتم
 نعم حقبى الدار ودية الابرار الكرم والاخلان من احد عشر
 من وسورة يستأن أن يسر ويهدي ثواب ذلك الجميع
 الشهداء من بحوارهم من المؤمنين ان ياتي
 مسجد قبا يوم السبت او غير ويحلى فيه ويترك الله
 رعايته عما احب يا حرم نعم المستصرخين يا جنات
 المستفيضة يا من جرح كرب المكروبين يا حبيب
 راحة المضطرين صل على سيدنا محمد وآله واكشف
 قلوبنا عن ما كشتت عن رءوسنا من غم وكرب
 هذا المقام يا حنان يا منان يا كبير المروف والامان
 بل ايم الله يا ارحم الراحمين وصل الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ما يا ابا

- نموذج الصحيفة الأخيرة من (ص)

مكتبة
 جامعة
 القاهرة
 رقم
 ١٠٠٠٠٠٠٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَوْمَ تَلْقَوْنَ اللَّهَ كَمَا تَلْقَوْنَ أَيْشَاءَ

وَمَنْ يُوَفِّتْ لَكُمْ

فَقَدْ أَوْفَى خَيْرًا كَثِيرًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَزَعَ لَرَجِمْ نَشَاءَ

وَفَوْكَ كَلَامِ عَلِيمٍ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة يوسف / الآية رقم (٧٦)

اجازة الشريفة لجلاب الشيخ
 استعمل النابلس الغني
 والانسبيدي عبد
 الغني وهي بخط
 الامام الشريفة
 رضي الله
 عنه
 في كتابه في تاريخ
 الامم والملوك
 الخليفة الشافعي
 في كتابه في تاريخ
 حركاته

وقف الفقير عبد السلام الشافعي على نفسه وذريته ورعيته

التي نخرت هذا الوقف وبث ركة في البر وانا الفقير محمد بن محمد
 ابن محمد شبيب الخزوي الحنفي مدنيها الماتق وولي اعتقادا وعلى الله
 التقدير وهو الموقف وهو صبي ونعم الوكيل رايا ويا وادى السلام
 على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم مررت في اليوم الثاني والعشرين من
 سنة صفر الحشر سنة خمس وتسعين مائة والى والى في صفر من الاله
 على الله عليه وسلم علم كل ما ذكره روضي من اطلع عليه ان يقراني وله الف

في كتابه في تاريخ
 الامم والملوك
 الخليفة الشافعي
 في كتابه في تاريخ
 حركاته

شيخنا الشيخ احمد الملقب قد اجازني
 اجازة عامة بجميع ما كتبه وما كتبه
 وما له في رايته وكذلك شيخنا استاذ الامام الشافعي
 الحنفى وغيرهما واصيبه بالثبوت واتباع القول
 والتواضع التام للجيل وغيره وان لا ينساني
 من صالح دعواته اوقات بطولته وخلواته
 كما ان الله وليه وجميع المسلمين اباي
 كتبه راجي احسان ربه المنان ابو الفضل
 الخزوي عبد الرحمن والصلوة على
 سيدنا محمد وعلى واصحابه والاسلام
 اقتراح للاسلام

في حمل السبينة. فآية الخليفة في الرهن والذات
 يتبع الأحكام في حكم الأبرار والقرار الخاطي في
 العهد الزيد في بيان الرافع من جزاء التسليم
 العوز في تلك بالوصية باجمع من المال
 يسلك المتأخر في تحقيق تأجيل وتعليق الكفالة
 الآدم أول الألباب. بهذه الخطاب. من الجليل
 بهنول قول الوكيل وأخرته أيضا بجمع النجاري
 وجمع سليم با في الكتب الستة وغيرها من الكتب
 المشهور ما في من السند والأجالة المتعارفة
 هذا وأما الوصية فتتولى الله تعالى والآية إليه
 ولا تلازم على العوي والاتباع العدي ولا ملازمة
 القوية والاعتبات والوقوف على خفي باب الملك
 الوكايه. في التفرع إليه والأحكام في الباطن
 في الظاهر عليه وترجمه الفتوى والغرض من الرجوع
 من الفتوى والاتباع الصالح من السلف ومجانبه

من

من الخلف. وأوصية بقرينة الله تعالى في
 محو حاشا والافتاء على كرمه لينور به يوم التثاوية
 وأما لا ينسأني وأولادي من صالح دعواته في صلوات
 وطلوبته وإسأل الله تعالى الكريم المان بفضله
 أن يشيع به عباده. ويذكر له الامد كبريائه كما يش
 بالسلك المتقن جميع المسلمين. بأن يحسنوا زيارته
 الصديقين والأشداد الصالحين. وأن يفتنوا في ذنوب
 وليس عيوبنا. ويصل لنا أطاقتنا. ويأذن لنا في ذنوبنا
 وأني بفضله ما همنا. وأن يحفظ أمانتنا. ويمتحننا بحوائجنا
 من حياتنا. وأن يشيع علينا ما يفيض لنا به من
 من مانات بكر جميع الفتوات. أنه قد يركز روضه جميع
 كرمه. وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وأهله
 وأصحابه. وأوصيهم بالقضاء على يوم الدين.
 والله سديد العاقبة. فأن ذلك وكنت السيد القدر
 حسن بن عازم على الشبل الرقاع الحنفية

الاصحيفة الأخيرة من إجازة المؤلف رحمه الله

في المحرم الحرام
 سنة ١٢٠٥
 في شهر ربيع الأول
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٥

الخَيْرُ الْبَاقِي

في تحقيق المراقى

مراقى إلى القلائد

مختصر شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح

مَنْقُحَةٌ وَمَشْرُوحَةٌ وَلَمْتَسَةٌ

أَبُو الْإِحْلَاصِ الْحَسَنُ بْنُ عَمَّارِ الشُّرَيْبِلِيِّ

المتوفى بالقاهرة ١٠١٩ هـ

قَدَّمَ لَهُ

فَضِيلَةُ السَّنَنِ
مُحَمَّدُ أَرِيْبُ الْكَلَّاسِ

فَضِيلَةُ السَّنَنِ
عَبْدُ الرَّزَّاقِ الْحَلَبِيُّ

مَنْقُحَةٌ وَمَشْرُوحَةٌ وَلَمْتَسَةٌ

عَبْدُ الْجَبِيلِ الْعَطَا
الْبَكْرِيُّ

الْبَيْتُ الْبَاقِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطبة المؤلف

الحمد لله الذي شرف خلاصة عباده.. بوراثه صفوته خير عباده ، وأمدهم بالعناية فأحسنوا لذاته العباداة ، وحفظوا شريعته وبلغوها عباده .

وأشهد أن لا إله إلا الله الملك البر الرحيم ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله النبي الكريم ؛ القائل : « تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ ، وَتَعَلَّمُوا لَهُ السَّكِينَةَ وَالْحِلْمَ »^(١) . [صلى الله عليه]^(٢) ، وعلى آله وأصحابه القائمين بنصرة الدين في الحرب والسلم .

وبعد ؛ فيقول العبد الذليل الراجي عفو ربه الجليل / حسن بن عمار بن علي الشُّرْبُلَالِي الحنفي ، غفر الله [له] ذنوبه ، وستر عيوبه ، ولطف به في جميع أموره.. ما ظهر منها وما خفي ، وأحسن لوالديه ولمشايخه وذريته ومحبيه [ومواليه] وإليه ، وأدام النعم مُسَبَّغَةً.. في الباطن والظاهر عليهم وعليه :

إن هذا الكتاب صغير حجمه ، غزير علمه ، صحيح حكمه^(٣) ؛ احتوى على ما به تصحيح العبادات الخمس^(٤) ، بعبارة منيرة كالبدر والشمس ، دليله من الكتاب

(١) أخرجه الديلمي : ٢٠٦ بلفظ « أطلبوا... واطلبوا » ، والطبراني في « الأوسط » : ٦١٨٤ بلفظ : « تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ ؛ وَتَعَلَّمُوا لَهُ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُ » . وأخرجه ابن عدي : ١٦٤٢/٤ ؛ عن أبي هريرة . وأخرج بنحوه أبو نعيم في « الحلية » : ٣٤٢/٦ ؛ عن عمر رضي الله عنه

(٢) زيادة لا بد منها لتمام معنى ما بعدها ! وليس في الأصلين !! بل قال الطحطاوي ص ١١ : كذا في النسخ !! والظاهر أن المصنف سقط من قلمه (ﷺ) وقد تلفظ به !! فتوهم ذكره فعطف عليه .

(٣) في الغالب . وقد وفقنا الله تعالى لتخريج وتحقيق ما ليس المفتى به ؛ تفضلاً ومنة منه ، وهو الكريم الجليل الحبيب ، أسأل الله أن يجعلنا أهلاً لشكره ويكرمنا بمزيد فضله ، إنه أهل المغفرة والمطاء

(٤) هي الطهارة ؛ والصلاة والصوم.. في المتن المختصر ، ثم زيد : الزكاة والحج . فأراد بالخمس : الأربع فقط إلا أن يريد الطهارة كباب مستقل عن الصلاة . فتنبه

العزیز ؛ والسنة الشریفة ؛ والإجماع ، تسرُّ به قلوب المؤمنین ، وتلذُّ به الأعیان والأسماع ، جمعتُ فیہ ما احتوی علیہ شرحی للمقدمة^(١) ، بالتماس أفاضل أعیان للخیرات مُقدمة ؛ تقریباً للطلّاب ، وتسهیلاً لما به الفوز فی المآب . وسَمَّیته :

مراقی الفلاح

بـ « إمداد الفتح »

(شرح « نور الإيضاح ونجاة الأرواح »)

واللهَ الکریم أسأل ، وبِحییہ المصطفی أتوسَّل أن ینفع به جمیع الأئمة ، وأن یتقبَّله بفضله ، وأن یحفظه مِن شرِّ مَنْ لیس من أهله^(٢) ، إذ هو من أجلِّ النعمة وأعظمِ المِنَّة ، والله أسأل أن یتفع به عباده ویدیم به الإفادة ؛ إنَّه علی ما یشاء قَدیر ، وبالإجابة جَدیر . آمین[ص] .

• • •

(١) أراد بالمقدمة « نور الإيضاح ونجاة الأرواح » ذلك المتن النفیس المفراد بمیزات حسن التصنیف والتبویب . أکرمتنا الله بخدمته فی أولى حلقات هذه السلسلة (من كنوز الشریعة) .

(٢) ولكن سلَّط الله بعض المتطاولین علیہ لإظهار حسدِهم وفساد طویئهم ، ولیمیز الله الخیث من الطیب . فربَّ ضارة نافعة !!

كتاب الطهارة

الكتاب [والكتابة] (ص) لغة : الجمع . واصطلاحاً : طائفة من المسائل الفقهية اعتُبرت مستقلة . شملت أنواعاً ، أولم تشمل .

معنى الطهارة : والطهارة . . بفتح الطاء : مصدر (طَهَّرَ) الشيء ؛ بمعنى النظافة ، وبكسرهما [الطهارة] : الآلة . وبضمها [الطهارة] : فضل ما يتطهَّر به .

وشرعاً : حكم يظهر بالمحل الذي تتعلق به الصلاة لاستعمال المطهر .

مناسبتها : والإضافة بمعنى اللام . وقُدِّمت الطهارة على الصلاة !! لكونها شرطاً ، وهو مقدَّم .

المطهر : والمزيل للحدِّث والخَبَث اتفاقاً المِياهُ : جمع كثرة ، وجمع القلَّة « أمواه » .

حُدَّ الماء : والماءُ : جوهرٌ شفاف سيَّال ، والعذب منه [به] (ص) ، حياة كلِّ نامٍ^(١) . وهو محدود ، وقد يُقصر !!

مصادر مياه التطهير : وأقسام المياه التي يَجُوزُ ؛ أي : يصحُّ التَّطْهِيرُ بِهَا سَبْعَةُ مِياهٍ :

مطلب

أصل المياه ماء السماء

أصل المياه : ١- السماء أصلها ١- ماءُ السَّمَاءِ ، لقوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الزمر/ ٢١] .

وطهارته : وهو طهور ؛ لقوله تعالى ﴿ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ [الأنفال/ ١١] ، وهو ماء المطر ، لأنَّ السماءَ : كلُّ ما علَاكَ فاظلَّكَ . وسُقِفَ البيت سماءً .

(١) هو قيد للملب ؛ لا للماء . فتنبه

- ماء الطل : وماء الطل - وهو : الندى - مطهر . . في الصحيح^(١) .
- ٢- البحر : وكذا ماء البحر المالح ، لقوله ﷺ : « هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ . . الْحِلُّ مَيْتُهُ »^(٢) .
- ٣- النهر : وكذا ماء النهر ؛ كسبحون ، وجنحون ، والفرات ، ونيل مصر . وهي من الجنة^(٣) .
- ٤- ماء البئر والذائب : وكذا ٤- ماء البئر ، وكذا ٥- ماء ما ذاب من الثلج ؛
- ٦- ماء البرد ؛ بفتح الباء الموحدة والراء المهملة .
- احتراز : واحترز به عن الذي يذوب من الملح ؛ لأنه لا يطهر . . يذوب في

- (١) أشار به إلى ما قيل : (إنه غير مطهر ، لأنه نفس دابة من البحر . . يجذبه الهواء) . وليس بشيء . فافهم . ومثله الماء المتطاير من أدوات التكيف الحديثة . . فهو طاهر مطهر ، لأنه مطلق ، واستقصاره من طاهر لا يضرك . فكتبه
- (٢) أخرجه مالك في « الموطأ » : ١٢ ، والشافعي في « الأم » : ٣ / ١ ، وأحمد : ٢٣٧ / ٢ برقم : ٨٥٥ ، وأبو داود : ٨٣ ، والترمذي : ٦٩ ، والنسائي : ٥٩ ، وابن ماجه : ٣٨٦ ، والدارمي : ٧٢٩ ، وابن خزيمة : ١١١ ، وابن حبان : ١٢٤٣ ، والحاكم : ١٤١ / ١ عن أبي هريرة وجابر رضي الله عنهم
- (٣) أصله ما أخرجه مسلم : ٢٦ - ٢٨٣٩ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « مَيْتَانِ ؛ وَجَيْحَانِ ؛ وَالْفُرَاتُ ، وَالنَّيْلُ . . كُلٌّ مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ » ، وعند البخاري : ٣٦٣٨ أَنَّ الْفُرَاتَ وَالنَّيْلَ مِنْ بَيِّنَةِ الْمَتْنِ .

أما سبحان وجيحان - وقد يقال لهما « سبحون » و« جيحون » فينبعان من جبال طوروس شمالي بلاد الشام إلى الغرب من خليج إسكندرون ، ويصبان في البحر الأبيض المتوسط ؛ خلافاً لما وهمه العلامة الطحطاوي رحمه الله حيث ظنهما سيحون وجيحون في بلاد السند (وراء النهر) ولعل أصل هذا الوهم ما ذكره الذهبي في « الميزان » ١١٠ / ٤ . وهو خير باطل .

ثم معنى كونها (من الجنة) : أَنَّ الله عز وجل يضع فيها كل يوم من مياهها . أو يضع فيها بركة مياه الجنة ؛ والأول أوجه ، وله شواهد . فالمفروض علينا التسليم بالأمور الغيبية لمجرد السماع الصحيح والنقل الموثوق . نسأل الله تعالى التوفيق .

الشتاء ؛ ويجمد في الصيف . . عكس الماء !! وقبل انعقاده ملحاً طهوراً^(١) .

٥- ماء العين : وكذا ٧- ماءُ الْعَيْنِ الجاري على الأرض من ينبوع !!

توضيح : والإضافة في هذه المياه !! للتعريف ؛ لا للتقييد . والفرق بين الإضافتين ؟ صَحَّة إطلاق الماء على الأول ؛ دون الثاني ، إذ لا يصحُّ أن يقال لماء الورد (هذا ماء) من غير قيد بالورد ، بخلاف ماءِ البشر ، لصَحَّة إطلاقه فيه .



(١) بحسن التنبيه إلى أنه سبخة ملحية قليلة التزُّ ، فإذا لا مستها حرارة الشمس بالصيف نقص ماؤها فتكاثف فيها الملح ، ثم تضعف الشمس فيزداد ماؤها في الشتاء بقلَّة الحرارة ؛ فتغلب على الملح وليس من البحر في شيء . فتنبه .

أحكام المياه : ثُمَّ الْمِيَاهُ مِنْ حَيْثُ هِيَ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ ، لِكُلِّ مِنْهَا وَصْفٌ يَخْتَصُّ بِهِ .

١- المطلق : أولها : طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ غَيْرُ مَكْرُوهٍ ، وَهُوَ الْمَاءُ الْمَطْلُوقُ الَّذِي لَمْ يَخَالَطْهُ مَا يَصِيرُ بِهِ مَقِيداً .

٢- المكروه : والثاني : طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ مَكْرُوهٌ اسْتِعْمَالُهُ تَنْزِيهاً عَلَى الْأَصَحِّ ، وَهُوَ مَا شَرِبَ مِنْهُ حَيوانٌ مِثْلُ الْهَرَّةِ الْأَهْلِيَّةِ ، إِذِ الْوَحْشِيَّةُ سَوْرُهَا نَجِسٌ ، وَنَحْوُهَا - أَيِ : الْأَهْلِيَّةِ - الدَّجَاجَةُ الْمُخْلَاةُ ، وَسَبَاعُ الطَّيْرِ ، وَالْحَيَّةُ ، وَالْفَأْرَةُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَحَامَى عَنْ النَّجَاسَةِ .

توضيح : وإصغاءُ النَّبِيِّ ﷺ الْإِنَاءَ لِلْهَرَّةِ ؟! كَانَ حَالُ عَلَيْهِ بَزْوَالُ مَا يَقْتَضِي الْكَرَاهَةَ مِنْهَا إِذْ ذَاكَ [كَمَا سَيَأْتِي ص ١٠٣] .

قيد : وَالَّذِي يَصِيرُ مَكْرُوهاً بِشَرِبِهَا مِنْهُ : مَا كَانَ قَلِيلاً . وَسَيَأْتِي تَقْدِيرُهُ ص ١٠١ .

٣- المستعمل : وَالثَّالِثُ : طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ مُطَهَّرٍ لِلْحَدَثِ ؛ بِخِلَافِ الْخَبَثِ . وَهُوَ : مَا اسْتُعْمِلَ فِي الْجَسَدِ ، أَوْ لِقَائِهِ بِغَيْرِ قَصْدٍ . لِرَفْعِ حَدَثٍ^(١) ، أَوْ قَصْدِ اسْتِعْمَالِهِ لِقُرْبَةٍ^(٢) ؛ وَهِيَ كَالْوُضُوءِ فِي مَجْلَسٍ آخَرَ عَلَى الْوُضُوءِ بَيْنَيْهِ ، أَيِ : الْوُضُوءِ تَقْرِيباً لِيَصِيرَ عِبَادَةً .

إيضاح : فَإِنْ كَانَ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ ؟! كُرْهٌ^(٣) ، وَيَكُونُ الثَّانِي غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ .
تفريع : وَمِنَ الْقُرْبَةِ غَسْلُ الْيَدِ لِلطَّعَامِ ، أَوْ مِنْهُ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « الْوُضُوءُ قَبْلَ

(١) أَمَّا الْمَزَالُ بِهِ الْخَبَثُ . . فَنَجَسُ بِنَجَاسَةِ الْخَبَثِ ، وَبَعْدَ الثَّلَاثِ طَاهِرٌ وَلَوْ بَقِيَ الْأَثَرُ ؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْأَنْجَاسِ وَالطَّهَارَةِ عَنْهَا ص ٣٠٣ .

(٢) هِيَ : فَعْلٌ مَا يَثَابُ عَلَيْهِ . . بَعْدَ مَعْرِقَةٍ مِنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْهِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى نِيَّةٍ ، كَالْعَتَقِ ، وَالْوَقْفِ . وَيَالْتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ تَفَارِقَ الْعِبَادَةِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ : ١ / ٧٢ ، ١٣٢) .

(٣) لِأَنَّهُ إِسْرَافٌ ، فَيَكُونُ غَيْرَ مَكْرُوهٍ مِنْ حَيْثُ الِاسْتِعْمَالُ لِعَدَمِ حَصُولِ قُرْبَةٍ بِهِ

الطَّعَامِ بَرَكَهٗ ، وَيَعْدُهُ يَنْفِي اللَّمَمَ - أي : الجنون - ، وَقَبْلَهُ يَنْفِي الْفَقْرَ ^(١) .

توضيح : فلو غسلها لوسخ .. وهو متوضئ ؛ ولم يقصد القرينة ^(٢) ؟
لا يصير مستعملاً ؛ كغسل ثوب ، ودابة مأكولة ^(٣) .

وقت الاستعمال : وَيَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلاً بِمُجَرَّدِ انفصالِهِ عَنِ الْجَسَدِ ؛ وإن لم يستقر بمحل .. على الصحيح ^(٤) . وسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال ؟
لضرورة التطهير ؛ ولا ضرورة بعد انفصاله .

ماء الشجر والتمر : وَلَا يَجُوزُ ؛ أي : لا يصح الوضوء بماء شجر ؛ وتمر ،
لكمال امتزاجه ؛ فلم يكن [ماء] مطلقاً . وَلَوْ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ عَصْرِ ؛ كالقاطر

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» : ١٠٦/٤ - ١٠٧ ، واليزار : ٢٥٣٩ ، ٢٥٢٠ ، عن سلمان رضي الله عنه قال : قرأت في «التوراة» : «الْوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ بَرَكَهٗ» ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : «الْوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ بَرَكَهٗ ، وَيَعْدُ الطَّعَامُ بَرَكَهٗ الطَّعَامُ» .
وأخرجه أبو داود : ٣٧٤٣ ، ٣٧٦١ وضحه ، والترمذي : ١٨٤٧ ، ١٩٠٧ ، وتعبه في «عارضة الأحوذ» بقوله : والناس يرون الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر ؛ ويعدّه ينفي اللمم .
وأخرج بمعناه ابن ماجه : ٣٢٦٠ ، عن أنس مرفوعاً : «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكَثِّرَ اللَّهُ خَيْرَ بَيْتِهِ فَلْيَوَضُأْ» . إِذَا حَضَرَ خَدْلَاهُ ، وَإِذَا رُفِعَ . وأخرجه أحمد : ٤٤١/٥ ، والطيالسي : ٦٥٥ ، ١٦٧٤ ، والبيهقي في «الكبرى» : ٢٧٥/٧ ، وفي «الشعب» : ٧٢ ، والطبراني في «الكبير» : ٦٠٩٦ ، و«الأوسط» : ٧١٦٦ ، والبخاري : ١٨٣٣ ، ٢٨٣٤ . وذكر الذهبي في «الميزان» : ٥٧١/١ من رواية البخاري إلى ابن عباس مرفوعاً : «الْوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ يَجْلِبُ الْبُيُوتَ وَيَنْفِي الْفَقْرَ» .

ولا بد من تقييد الوضوء باللغوي وهو غسل اليدين فقط ؛ لا جميع الوضوء . فتنبه .

(٢) وليس من القرينة تعليم الوضوء عملياً ؛ فلا يكون الماء مستعملاً . ما لم ينوء . فيؤجر فيه بعد صحته .

(٣) إذا لم يكن على الثوب ، أو الدابة نجاسة ، فيكون الغسل للنظافة ؛ أو غيرها

(٤) يقابله القول باستعماله إذا استقر ، ودُرج دفعاً للحرج (رد المحتار : ١٣٤/١) .

أما ما يعيب ثوب المتوضئ .. فلا قائل بنجاسته لأنها عفو ، حتى عند القائل بنجاسة الماء المنفصل قبل استقراره . والله تعالى الموفق .

من الكرم . . في الأظهر . احترز به عما قيل بـ (أنه يجوز بماء يقطر بنفسه) ، لأنه ليس لخروجه بلا عصر تأثير في نفي القيد وصحة نفي الاسم عنه .

مطلب

تطهير النجاسة بالمائع والمزيل

توضيح : وإنما صحَّ إلحاق المائعات المزيلات بالماء المطلق ؛ لتطهير النجاسة الحقيقية !! لوجود شرط الإلحاق ؛ وهو تنامي آخر أجزاء النجاسة بخروجها مع الغسّلات^(١) ، وهو منعدم في الحكمية ، لعدم نجاسة محسوسة بأعضاء المحدث^(٢) . والحدث أمر شرعي . . له حكم النجاسة يمنع الصلاة معه ، وعيّن الشارع لإزالته آلة مخصوصة ، فلا يمكن إلحاق غيرها بها .

مطلب

أطباع الماء

الماء المتغير : ولا يجوز الوضوء بماء زال طبعه - وهو : الرقة ، والسيلان ، والإرواء ، والإنبات^(٣) -

١- بالطبخ : بالطبخ بنحو جَمَصٍ وَعَدَسٍ ، لأنه إذا برد نُخِنَ ؛ كما إذا طُبَخَ بما

(١) بيان لوجه القياس بين المائعات المزيلات المقيسة على الماء المطلق المقيس عليه ، بالنص على العلة التي تم القياس على شرطها ؛ وهو تنامي آخر أجزاء النجاسة بالمائعات ؛ كما هو الحال بالماء .

(٢) لأن الحدث معنوي ؛ لا محسوس ، وهذا في الظاهر !! لكن أهل البصرة يرون آثار الحدث في الماء المستعمل في إزالته ، فلذا قال الإمام الأعظم بنجاسته . وما رجوعه إلى قول الصحابين إلاّ تيسيراً على العامة برفع الحرج ؛ لا لتبديل اجتهاده . والله تعالى أعلم .

(٣) الإرواء والإنبات طبع واحد فلا بدّ من اجتماعهما ، وإنما الإرواء لسقي الحيوان ، والإنبات لسقي النبات . على أن هذا خاصٌّ بالعذب ؛ دون المالح . . مع أنه ماء مطلق أيضاً ، ويجب ملاحظة هذا عند تعريفه بتخصيص العذب ؛ كما مرّ ص ٩٠ .

ويجب ملاحظة توافر الطباع جميعها ، فلو نقص واحد منها - غير العذوبة - لم يكن ماءً مطلقاً .

فتبه .

يقصد به النظافة ؛ كالسُّدر . . وصار ثخيناً^(١) . وإن بقي على الرُّقَّة^(٢) ؟ جاز به
الوضوء .

٢- بالغلبة : ولما كان تقييد الماء يحصل بأحد الأمرين : ١- كمال الامتزاج
بتشرب النبات ، أو ٢- الطبخ بما ذكرناه . . بين الثاني - وهو غلبة الممتزج - بقوله :
أَوْ بَغْلَبَةٍ غَيْرِهِ ؛ أي : غير الماء عَلَيْهِ ؛ أي : على الماء .
ولما كانت الغلبة مختلفة باختلاف المخالط بغير طبخ . . ذكر ملخص ما جعله
المحققون ضابطاً في ذلك ؛ فقال :

مطلب

ضابط الغلبة في المخالطات

أ- مخالطة الجامدات : وَالْغَلَبَةُ تَحْصُلُ فِي مُخَالَطَةِ الْمَاءِ لشيء من الْجَامِدَاتِ
الطاهرة . . بِإِخْرَاجِ الْمَاءِ عَنْ رِقَّتِهِ فَلَا يَنْعَصِرُ عَنِ الثَّوْبِ ، وَإِخْرَاجِهِ عَنْ سَيْلَانِهِ ؛ فَلَا
يسيل على الأعضاء سَيْلان الماء .
وَأَمَّا إِذَا بَقِيَ عَلَى رِقَّتِهِ وَسَيْلَانِهِ ؟ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ - أي : لا يمنع جواز الوضوء به -
تَغْيِيرُ أَوْصَافِهِ كُلِّهَا بِجَامِدٍ خَالَطَهُ بَدُونِ طَبْخٍ . . كَزَعْفَرَانٍ ؛ وَفَاكِهَةٍ ؛ وَوَرَقِ شَجَرٍ ،
لما في (البخاري) و (مسلم)^(٣) : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ الذِّي وَقَصَتْه نَاقَتُهُ . .
وهو مُحَرَّمٌ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ^(٤) .

-
- (١) كالْمَسْمِيُّ (المعجون) ؛ أو (سائل الجلي) ، أو (الشامبو) ، ونحو ذلك مما مزج ، أو طبخ
بما خرج به عن كونه سائلاً ، أو رقيقاً سَيْلَاناً ؛ إن كان أصله ماءً . فتنبه
(٢) والسَيْلانُ مستغنى عنه ، لأن الرُّقَّة نعل فيه ، وهو ثمرة لها ؛ فلا يسيل ما لم يكن رقيقاً كما في
التعليق قبله .
(٣) بقوله ﷺ : « إِفْطِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّوْهُ . . » . أخرجه أحمد : ١٨٥٣ ، والبخاري : ١٢٦٥ ،
ومسلم : ١٢٠٦ ، وأبو داود : ٣٢٣٨ ، والترمذي : ٩٥١ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي :
٢٧١٣ ، وابن ماجه : ٣٠٨٤ .

ومعنى (ولغته) : رمجته فدقَّت عنقه وكسرتها (مغرب : ٣٦٥ / ٢) .

(٤) نبت بري يُقصد به المبالغة في التنظيف . . يعمل عمل الصابون في زماننا .

وأمر قيس بن عاصم - حين أسلم - أن يغتسل بماء ويسذر^(١)

واغتسل النبي ﷺ بماء فيه أثر العجين^(٢) .

وكان النبي ﷺ يغتسل ويغسل رأسه بالخطمي... وهو جنب ؛ ويجتزئ بذلك^(٣) .

٢- مخالطة المائعات : أ - ذا وصفين : والغلبة تحصل في مخالطة المائعات ؛
بظهور وصف واحد - كلون فقط ، أو طعم - من مائعات له وصفان فقط ، أي : لا ثالث
له ، ومثل ذلك بقوله :

مثاله : كَاللَّبَنِ^(٤) ؛ لَهُ أَلْوَنٌ وَأَطْعَمٌ ، فإن لم يوجد! جاز به الوضوء . وإن
وجد أحدهما ؟ لم يجز ، كما لو كان المخالط له وصف واحد فظهر وصفه ، كبعض
البطيخ^(٥) ليس له إلا وصف واحد .

وقوله (لَا رَائِحَةَ لَهُ) زيادة لإيضاح ، لعلمه من بيان الوصفين .

(١) أخرجه أحمد : ٦١/٥ = ٢٠٠٨٨ ، وأبو داود : ٣٥٥ ، والترمذي : ٦٠٥ ، والنسائي : ١٨٨ ،
وابن حبان : ١٢٤٠ ، وابن خزيمة : ٢٥٤ ، وعبد الرزاق : ٩٨٣٣ ، والطبراني في الكبير :
٣٣٨/١٨ (٨٦٦) ، وابن الجارود : ١٤ ، والبيهقي : ١٧١/١ ، عن قيس بن عاصم رضي الله
عنه .

وقيس بن عاصم صحابي جليل وفد سنة تسع على رسول الله ﷺ فلما رآه قال : « هذا سيد أهل
الوير » ، كان جواداً حليماً قيل للأحف : (ممن تعلمت الحلم ؟) .

قال : من قيس بن عاصم . وفيه قيل :

وَمَا كَانَ قَيْسٌ مُلْكُهُ مُلْكَ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بَيِّنَانُ قَوْمٍ تَهْدَمَا
(٢) أخرجه أحمد : ٢٦٣٥٦ ، والنسائي : ٢٤٥ ، وابن ماجه : ٣٧٨ ، والبيهقي : ١٧/١ ، عن أم
هاني تحكي غسله ﷺ مع ميمونة رضي الله عنها .

(٣) أخرجه أبو داود : ٢٥٦ ، وأحمد : ٧٨/٦ ، والبيهقي : ١٨٢/١ ، والدارقطني : ٢٤١٩ ، وعند
بعضهم بدون ذكر الجنابة ؛ بل يغسل الإحرام .

(٤) أي : الحليب غير الرائب .

(٥) الأصفر الذي يسمى (القاقون) أو (الشام) وبعضهم (الأناناس) ووصفه الطعم فقط ، إذ
لا لون ولا رائحة .

ب - ذا ثلاثة أوصاف : والغلبة توجد بظهورِ وَصْفَيْنِ مِنْ مَائِعٍ لَهُ أوصافُ ثَلَاثَةٍ ؛
وذلك كَالخَلِّ : له لونٌ وطعمٌ وريحٌ ، فأَيُّ وَصْفَيْنِ مِنْهَا ظَهَرَ مَنَعَا صِحَّةَ الوُضوءِ ،
والواحدُ منها لا يضرُّ لِقَلَّتْهُ (١) .

ج - بغير وصف : وَالْغَلْبَةُ فِي مَخَالَطَةِ الْمَائِعِ الَّذِي لَا وَصْفَ لَهُ - يخالف الماء ؛
بلون أو طعم أو ريح - كَالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ ؛ فَإِنَّهُ بِالِاسْتِعْمَالِ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَهُ طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ
وَلَا رِيحٌ ، وَهُوَ طَاهِرٌ - فِي الصَّحِيحِ - .

وَمِثْلُهُ مَاءُ الْوَرْدِ الْمُنْقَطِعُ الرَّائِحَةُ تَكُونُ الْغَلْبَةُ بِالْوَزْنِ ، لِعَدَمِ التَّمْيِيزِ بِالْوَصْفِ
لِفَقْدِهِ .

توضيحه فَإِنْ اخْتَلَطَ رِطْلَانِ مِثْلًا مِنَ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ ؛ أَوْ مَاءِ الْوَرْدِ الَّذِي انْقَطَعَتْ
رَائِحَتُهُ بِرِطْلٍ مِنَ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ ؟ لَا يَجُوزُ بِهِ الْوُضوءُ ؛ لِغَلْبَةِ الْمُقَيَّدِ ، وَبِعَكْسِهِ ؟
وَهُوَ مَا لَوْ كَانَ الْأَكْثَرُ الْمُطْلَقَ جَازَ بِهِ الْوُضوءُ .

تكميل : وَإِنْ اسْتَوِيَ ؟ ! لَمْ يَذْكُرْ حُكْمَهُ فِي (ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ) (٢) .

وقال المشايخ : حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَغْلُوبِ ؛ احْتِبَاطًا .

٤ - النجس : وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْمِيَاءِ مَاءُ نَجَسٍ ؛ وَهُوَ : الَّذِي حَلَّتْ - أَيِ :
وقعت - فِيهِ نَجَاسَةٌ ، وَعُلِمَ وَقُوعُهَا ١ - يَقِينًا ، أَوْ ٢ - بِغَلْبَةِ الظَّنِّ ؛ وَهَذَا فِي غَيْرِ قَلِيلِ
الْأَرْوَاثِ ، لِأَنَّهُ مَعْفُوعٌ عَنْهُ - كَمَا سَنَذْكُرُهُ ص ١١٦ - .

(١) عبارة الزيلعي في « التبيين » (٢٠ / ١) أَجْمَلُ وَادِقٌ وَأَخْصَرُ ، فَقَدْ قَالَ : إِنَّ الْمَاءَ إِذَا بَقِيَ عَلَى أَصْلِ

خَلْقَتِهِ . . وَلَمْ يَزَلْ اسْمُ الْمَاءِ جَازَ الْوُضوءَ بِهِ ، وَإِنْ زَالَ . . وَصَارَ مُقَيَّدًا ؟ لَمْ يَجْزِ . اهـ .

(٢) ظاهِرُ الرِّوَايَةِ : هِيَ أَصْلُ الْمَذْهَبِ الْمَعْتَمَدِ لِلْفَتْوَى وَالتَّرْجِيحِ ، وَهِيَ الْكُتُبُ السَّيِّئَةُ الَّتِي جَمَعَهَا الْإِمَامُ

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَأَصْحَابِهِ ، نَقَلَ بِهَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَلْعَبِ الْمَعْرُوفِ عَلَيْهِ

عِنْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالتَّعَارُضِ ، وَهِيَ : الْجَامِعُ الْكَبِيرُ (ط) ، وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ (ط) ، وَالشَّيْرُ الْكَبِيرُ

(ط) ، وَالشَّيْرُ الصَّغِيرُ ، وَالزِّيَادَاتُ (ط) ، وَالْمَبْسُوطُ ؛ وَيَعْرِفُ بِهِ الْأَصْلُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ

(ط) مِنْهُ خَمْسَةُ أَجْزَاءَ ، ثُمَّ مَا كَانَ مِنْهَا كَبِيرًا . . فَهِيَ رِوَايَةُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْإِمَامِ بِلَا وَسْطَةٍ ، وَمَا كَانَ

صَغِيرًا . . فَهِيَ رِوَايَةُ بِلَا وَسْطَةٍ أَبِي يُوسُفَ ؛ هَذَا وَقَدْ جُمِعَ السَّيِّئَةُ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي مُصَنَّفِ سَيِّئَةِ

« الْكَافِي » شَرْحُهُ السَّرْحِيُّ فِي كِتَابِهِ « الْمَبْسُوطُ » (ط) .

شرطه : وَكَانَ الْمَاءُ رَاكِدًا - أي - ليس جارياً ، وكان قليلاً .

الماء القليل : والقليل : هو : مَا مِسَاحَةُ مَحَلِّهِ دُونَ عَشْرِ فِي عَشْرِ بَذَرِ الْعَامَّةِ^(١) ، وَالذَّرَاعُ يُذَكَّرُ وَيُؤْنَثُ ، وَإِنْ^(٢) كَانَ قَلِيلاً ، وَأَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ ؟ فَيَنْجُسُ [بِهَا] (٣) وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهَا - أي : النجاسة - فِيهِ .

الماء الكثير : وأما إذا كان عَشْرًا فِي عَشْرٍ ؟ بِحَوْضٍ مَرْبُعٍ ، أَوْ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ ؛ فِي مَدَوْرٍ^(٤) ، وَعَمَقُهُ أَنْ يَكُونَ بِحَالٍ لَا تَتَكَشَّفُ أَرْضُهُ بِالْغُرْفِ مِنْهُ - عَلَى الصَّحِيحِ - . وَقِيلَ : يَقْدَرُ عَمَقُهُ بَذَرًا ؛ أَوْ شِبْرًا - !! فَلَا يَنْجُسُ إِلَّا بِظَهْوَرٍ وَصَفٍ لِلنَّجَاسَةِ فِيهِ ، حَتَّى مَوْضِعَ الْوُقُوعِ^(٥) . وَبِهِ أَخَذَ مَشَايخُ « بَلَّغٌ » ؛ تَوْسِعَةً عَلَى النَّاسِ .
والتقديرُ بِعَشْرِ فِي عَشْرٍ هُوَ الْمَفْتَى بِهِ^(٦) .

مسائل : وَلَا بِأَسْ بِالْوُضُوءِ وَالشُّرْبِ ١ - مِنْ حُبِّ^(٧) يَوْضَعُ كَوْزُهُ فِي نَوَاحِي الدَّارِ ؛ مَا لَمْ يُعْلَمْ تَنْجُسُهُ . ٢ - وَمَنْ حَوْضٍ يُخَافُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ قَذَرٌ .

(١) المختار للفتوى هنا أنه بذر ذراع الكريش ؛ وهو سِكْ قبضات ، كما عليه الأكثر . وهو ٢٤ إصبع × ١٦٨ سم = ٤٠٠٠ سم .

(٢) هكذا النسخة التي اعتمدها العلامة الطحطاوي في حاشيته .

وفي غيرها : وإذا .

(٣) يعني دوره (المحيط) ستة وثلاثون ذراعاً أما قطره فيكون ١١ و ٥/١ ذراعاً ونصف القطر نصف دوره ٥ و ٢/١ و ١٠/١ هكذا انظر حاشية ابن عابدين ج ١ / ١٢٩ . وفي المثلث ضلع ١٥ و ١/٥ × ١٥ و ٥/١ ذراعاً

(٤) أَمَا لَوْ أُلْقِيَتْ حَبْرَةٌ فِي الْمَاءِ بِقُوَّةٍ فَلَا سِتَ وَارْتَلَّتْ مِنْ لِحْظَتِهَا . . . لَمْ تَنْجُسْ ؛ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ ، أَوْ تَطَايَرَ الْمَاءُ بِقُوَّةٍ وَقَعَهَا فَاعْتَبِرْ أَثَرَ النَّجَاسَةِ . . . وَكَذَا لَمْ يَحْكُمُوا بِنَجَاسَةِ الرُّشَاشِ لِعَدَمِ زَمَانِ تَسْرِي فِيهِ النَّجَاسَةُ فَاعْلَمُوا سِيذَكْرَهُ الْمُصَنَّفُ ص ٣٠٠ .

(٥) يقابله قول أبي حنيفة بتقويضه لرأي المبتلى كما هو دأبه في ورعه فيما لا تقدير فيه !! رضي الله عنه .

(٦) بضم الحاء ، هي الجرّة أو الخاية الكبيرة . والكوز : الإناء يستقى فيه الماء من الحُبِّ . وبني الكرامة : وهي غطاء الحُبِّ يقال (لك عندي حُبٌّ وكرامة) .

ولا يُتَيَقَّنُ ، ولا يجبُ أن يسأل عنه^(١) .

٣- ومن البثر التي تُذَلَّى فيها الدَّلَاءُ والجِرَارُ الدَّنَسَةُ . وتحملها الصَّغَارُ والإِمَاءُ ، ويمسُّها الرُّسْتَاقِيُّونَ^(٢) بأيدي دَنَسَةٍ ما لم يُتَيَقَّنِ النجاسة .

أو كان جَارِيَةً عَطَفْتُ عَلَى « رَاكِدًا » - وَظَهَرَ فِيهِ ؛ أَي : الجاري أَثَرَهَا ، فيكون نجسًا^(٣) .

أثر النجاسة : وَالْأَثَرُ طَعْمُ النجاسةِ ، أَوْ لَوْنٌ ، أَوْ رِيحٌ لَهَا ؛ لوجود عينِ النجاسة بآثرها .

٥- المشكوك : وَالنَّوعُ الْخَامِسُ : مَاءٌ مَشْكُوكٌ فِي طَهْوَرِيَّتِهِ ؛ لَا فِي طَهَارَتِهِ ، وَهُوَ مَا شَرِبَ مِنْهُ حِمَارٌ أَوْ بَغْلٌ ؛ وَكَانَتْ أُمُّهُ أَتَانًا . لَا رَمَكَةً^(٤) ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْأُمِّ - كَمَا سَنَذْكُرُهُ فِي الْأَسَارِ (ص ١٠٥) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .



(١) بل ينبغي أن لا يسأل ، كما فعل عمر إذ سأل عمرو لصاحب حوض : أترد حوضك هذا السباع ؟
فيأدره عمر : يا صاحب الحوض ؛ لا تخبرنا ! رضي الله عنهما .

(٢) أصحاب المزارع والبساتين العاملين فيها

(٣) فإن جرى جميع الماء على النجاسة كدابة مثلاً . . فجميعه مما يلي موضعها نجس ، وإن جرى الماء ببعضه فما يليه هو النجس ، أو جميع ما يظهر فيه الأثر .

(٤) أمَّا الْأَتَانُ فَهِيَ أُنْثَى الْحِمَارِ ، وَلَا يُقَالُ « أَتَانَةٌ » ! وَالرَّمَكَةُ : هِيَ أُنْثَى الْخَيْلِ الْهَجِينِ ، وَمِنْهُمَا يَتَوَلَّدُ الْبَغْلُ ، إِذْ لَا تَنَاسَلَ لِفَصِيلَةِ الْبَغَالِ ، فَأُمُّهُ فَرَسٌ . . وَأَبُوهُ حِمَارٌ .

هذا ؛ وَقَدْ أَفَادَ أَخُونَا الطَّيِّبُ الْيَطْرِيُّ بِاسْمِ الزَّرْعِيِّ فِي دِرَاسَتِهِ لِمَسَائِلِ هَذَا الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ : أَنَّ عُلَمَاءَ الْحَيَوَانَ يَفْرُقُونَ بَيْنَ ١- ابْنِ الْفَرَسِ مِنَ الْحِمَارِ ، فَيَسْمُونَهُ « الْبَغْلُ » بِالْبَاءِ ، وَبَيْنَ ٢- ابْنِ الْأَتَانِ مِنَ الْحِمَارِ فَيَسْمُونَهُ « النَّغْلُ » بِالنُّونِ ، مَعَ أَنَّهُمَا جَمِيعًا عَقِيمَانِ بِالرَّغْمِ مِنْ تَزَوُّجِهِمَا لَكِنْ بِغَيْرِ إِنْجَابٍ فَاعْلَمْهُ وَعَلَيْهِ فَسُورَ الْبَغْلُ طَاهِرٌ تَبَعًا لِأُمِّهِ إِذَا كَانَ عَرَبِيَّةً أَصِيلَةً ، وَسُورَ النَّغْلُ مَشْكُوكٌ بِكُلِّ حَالٍ . فَتَبَّهْ .

فصل في بيان أحكام السُّور

مَسْمَاءُ : وَالْمَاءُ الْقَلِيلُ الَّذِي بَيْنَا قَدْرَهُ : (دون عشرٍ في عشرٍ) ؛ ولم يكن جارياً . . إِذَا شَرِبَ مِنْهُ حَيَوَانٌ يَكُونُ عَلَى أَحَدِ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ؛ وَمَا أَبْقَاهُ بَعْدَ شَرْبِهِ يُسَمَّى سُورًا - بهمز عينه - .

لغوياته : ويستعارُ الاسمُ لبقية الطعام . والجمع أسَار ، والفعل أسَارَ ؛ أي : أبقي شيئاً ممّا شربه . والنعتُ ^(١) منه (سَار) ؛ على غير قياس ، لأنَّ قياسه (مُسِير) ، ونظيره : أجبره فهو (جَبَّار) .

١- طاهر مطهر : الأول من الأقسام : سورٌ طاهرٌ مُطَهَّرٌ بالاتِّفَاق ؛ من غير كراهة في استعماله .

١- سور الآدمي : وَهُوَ مَا شَرِبَ مِنْهُ آدَمِيٌّ لَيْسَ بِفَمِهِ نَجَاسَةٌ ، لما روى (مسلمٌ) ؛ عن عائشة رضي الله عنها قالت : كُنْتُ أَشْرَبُ - وَأَنَا حَائِضٌ - فَأَنَاوَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فيضعُ فاه على موضعِ يَدِي ^(٢) .

عموم الحكم : ولا فرق بين الصغير والكبير ، والمسلم والكافر ، والحائض والجنب .

استدراك : وَإِذَا تَنَجَّسَ فَمُهُ ؛ فشرب الماء من فوره ؟ تنجّس ، وإن كان بعد ما تردّد البُرَاقُ في فمه مرّات ؛ والقاه ، أو ابتلعه قبلَ الشُّرْبِ ؛ فلا يكون سورُهُ نجساً . . عند أبي حنيفة وأبي يوسف ^(٣) ، لكنه مكروه ؛ لقول محمّد بعدم طهارة النجاسة بالبزاق عنده .

(١) أراد اسم الفاعل ، وقد يراد الصفة المشبهة أو صيغة المبالغة .

(٢) أخرجه أحمد : ٢٣٨٠٧ ، ومسلم : ٣٠٠/١٤ ، وأبو داود : ٢٥٩ ، والنسائي : ٢٨٠ ، وابن ماجه : ٦٤٣ ، والدارمي : ١٠٦١ .

(٣) في إحدى روايتين ، وسيأتي ص ٣٠٧ .

ب - سؤر الفرس : أَوْ شَرِبَ مِنْهُ قَرَسٌ ، فَإِنَّ سؤر الفرس طاهرٌ بالاتفاق - على الصحيح ؛ من غير كراهة - .

ج - ما يؤكل لحمه : أَوْ شَرِبَ مِنْهُ مَا - بمعنى حيوان - يُوَكَّلُ لَحْمُهُ ؛ كالإبل ، والبقر ، والغنم ، ولا كراهة في سؤرها ؛ إن لم تكن جَلَّالَةً : تأكل الجَلَّةُ = بالفتح ، وهي - في الأصل - : البَغْرَةُ ، وقد يُكْنَى بها عن العَذِرة = .

فإن كانت جَلَّالَةً ؟ فسؤرها من القسم الثالث مكروه .

هـ ٢ - نجس : وَالْقِسْمُ الثَّانِي سؤرٌ نَجِسٌ نَجَاسَةً غَلِيظَةً - وقيل : خفيفة - لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ ، أي : لَا يَصِحُّ التَّطْهِيرُ بِهِ بِحَالٍ ، وَلَا يَشْرَبُهُ إِلَّا مُضْطَرًّا^(١) كالهيئة .

أ - سؤر الكلب : وَهُوَ - أي : السؤر النجس - : مَا شَرِبَ مِنْهُ الْكَلْبُ ، سواء فيه كلبٌ صيِّدٌ وماشيةٌ وغيره ، لما روى الدارقطني : ١٨٩ ؛ عن أبي هريرة ؛ عن النبي ﷺ - في الكلب يَلْغُ^(٢) في الإناء - : أَنَّهُ يُغْسَلُ ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ سَبْعًا^(٣) .

(١) مقتصرًا على قنر الضرورة ، فلوزاد أتم ، لأن الضرورة تغتفر بقنرها

(٢) بفتح اللام : شرب ما فيه بأطراف لسانه (قاموس) .

(٣) والطحاوي : ٢٣ / ١ ، والبيهقي : ٢٤٠ / ١ وغيرهما ، وقد يَنْتَهِي فيما عَلَّقَتْهُ على : الخيرات الحسان ؛ فليراجعه من أحب .

والحاصل : أن هذا الحديث مضطرب ، ففيه الروايات الثلاث بالثلاث والخمس والسبع ، وهذا سبب تركه في منعهنا وعدم العمل به ، للتعارض أو حُلم نسخ الحديث ، أو تخصيصه لأن الراوي لا يجوز تعمله مخالفة رسول الله ﷺ ، لأن ذلك فسق والصحابة محفوظون عنه ، فلا بد من علم بالنسخ ؛ أو التخصيص ، أو علمه بمراده ﷺ .

ورواية الثلاث هي الأقل فيعمل بها لاتفاق جميع الروايات عليها ، والزائد يترك للشيلوذ وبخاصة مع اتحاد الراوي .

ثم اعلم أن رواية السبع أخرجهما أحمد : ٧٣٠٠ ، والبخاري : ١٧٢ ، ومسلم : ٢٧٩ - ٨٩ ، وأبو داود : ٧٣ ، والترمذي : ٩١ ، والنسائي : ٦٣ ، وابن ماجه : ٣٦٣ ، وغيرهم ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

فهي الأشهر والأكثر وعليها فتوى الشافعي رحمه الله تعالى

ب - سؤر الخنزير : أَوْ شَرِبَ مِنْهُ الْخِنْزِيرُ ؛ لِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ ، لقوله تعالى ﴿ فَلَا تُنَجِّسُوا يَدَافِئَكُمْ ﴾ [الأنعام/ ١٤٥] .

ج - سباع البهائم : أَوْ شَرِبَ مِنْهُ شَيْءٌ - بمعنى حيوان - مِنْ سَبَاعِ الْبَهَائِمِ ، احترز به عن سباع الطير ، وسيأتي حكمها ص ١٠٤ .

والسَّبْعُ : حيوانٌ مَخْتَلِفٌ مُتَهَبٌ عَادِ عَادَةً ؛ كَالْفَهْدِ ، وَالذَّنْبِ ، وَالضَّبُعِ ، وَالنَّمِرِ ، وَالسَّبُعِ ، وَالْقِرْدِ ، لتولد لعابها من لحمها^(١) ؛ وهو نجسٌ كلبتها .

٣- المكروه : وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ سُورٌ مَكْرُوءَةٌ أُسْتِعْمَلَتْ فِي الطَّهَارَةِ كَرَاهَةً تَنْزِيهِيَّةً^(٢) . . . مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ مِمَّا لَا كَرَاهِيَةَ فِيهِ .

أ - الهرة الأهلية : وَلَا يَكْرَهُ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ ، لِأَنَّهُ طَاهِرٌ لَا يَجُوزُ الْمَصِيرُ إِلَى التَّيْمُمِ مَعَ وَجُودِهِ . وَهُوَ سُورُ الْهَرَّةِ الْأَهْلِيَّةِ ، لِسُقُوطِ حُكْمِ النِّجَاسَةِ ؛ اتِّفَاقًا ، لَعَلَّةِ الطَّوَائِفِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّهَا لَيَنْبَثُ بِنَجَسَةٍ ، إِنَّهَا مِنْ الطَّوَائِفِ عَلَيْنَكُمْ وَالطَّوَائِفِ »^(٣) . قال الترمذي : حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

استدراك : وَلَكِنْ يَكْرَهُ سُورَهَا تَنْزِيهًا - عَلَى الْأَصَحِّ - ، لِأَنَّهُ لَا تَتَحَامَى عَنْ النِّجَاسَةِ . كَمَا فِي غَمَسٍ^(٤) صَغِيرٍ يَدُهُ فِيهِ .

إيضاح : وَحُمِلَ إِصْغَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا الْإِنَاءَ^(٥) ؟ عَلَى زَوَالِ ذَلِكَ الْوَهْمِ ؛

(١) فيما هو مشاهد ، وبالتدقيق التشرحي يتبين أنها تولد من جيوب كهفية بين خلايا العضلات والألياف اللحمية كما أفاده أهل الطب .

(٢) هو الصحيح ، ورأى أبو يوسف عدم الكراهة أصلاً . في شرب ووضوء ؛ دون طبخ وعجن !! .

(٣) أخرجه مالك : ١٣ ، وأحمد : ٢٢٠٢٢ ، وعبد الرزاق : ٣٥٣ ، وابن أبي شيبة : ٣١/١ ،

وأبو داود : ٧٥ ، والترمذي : ٩٢ ، والنسائي : ٦٨ ، وابن ماجه : ٣٦٧ ، والدارمي : ٧٤٠ ،

والطحاوي : ١٩/١ ، والحاكم : ١٦٠/١ ، وابن حبان : ١٢٩٩ ، وابن خزيمة : ١٠٤ ؛ عن

أبي قتادة رضي الله عنه .

وضبطها النووي وابن دقيق العيد بفتح الجيم « يَنْجَسُ » ؛ فتنبه

(٤) في (ص) : كما لو غمس... .

(٥) أخرجه البزار (كشف : ٢٧٥ ؛ ٢٧٦) ، والطحاوي : ١٩/١ ، والدارقطني : ١٩٤ ، -

بعلمه بحالها ، في زمان لا يتوهم نجاسة فيها بمنجس تناولته .

ب - الهرة البرية : والهرّة البرية ! سورها نجس ، لفقد علة الطواف فيها .

مسألان : ويكره ١ - أن تلمس الهرة كفّ إنسان ؛ ثمّ يصلي قبل غسله^(١) .

٢ - أو يأكل بقية ما أكلت منه ! إن كان غنياً يجد غيره ، ولا يكره أكله للفقير ،

للضرورة^(٢) .

ج - الدجاجة المخلاة : وسور الدجاجة - بثلاث الدال - وتأوها !! للوحدة ،

لا للتأنيث . والدجاج مشترك بين الذكر والأنثى ، والدجاجة : الأنثى خاصة ،

ولهذا لو حلف (لا يأكل لحم دجاجة) ؛ لا يحث بلحم الديك^(٣) .

توضيح : ويكره سور المخلاة التي تجول في القاذورات ؛ ولم يعلم طهارة

منقارها من نجاسته ، فكّره سورها للشك ، فإن لم يكن كذلك ؟ فلا كراهة فيه ، بأن

حُبِسَتْ ؛ فلا يصل منقارها لقذر .

د - سباع الطير : وسور سباع^(٤) الطير ؛ كالصُفْرِ ، وَالشَّاهِينِ ، وَالْحِدَاةِ ،

وَالرُّخَمِ ، والغُرَابِ .. مكروه ، لأنها تخالط الميتات والنجاسات ؛ فأشبهت

الدجاجة المخلاة ، حتّى لو يُقَرَّن أنه لا نجاسة على منقارها لا يكره سورها .

توضيح : وكان القياسُ نجاسته لحرمة لحمها ؛ كسباع البهائم !! لكن طهارته

- وأبو يعلى : ٤٩٥١ ، والطبراني في « الأوسط » : ٧٩٤٩ ، وابن شاهين في « النسخ

والمسوخ » : ١٣٦ ، والبيهقي : ٢٤٧/١ ؛ عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وعن أبيها .

(١) وهذا مقيد بالقيد المعلن لإصغاء الإناء ؛ وهو علمه بحالها في زمان لا يتوهم نجاسة فيها . ويلحق

بهذا الفرع كراهة الصلاة في ثوب أصابه سور مكروه . وكذا حمل ما سوره مكروه كالهرة . فتنبه .

(٢) إن كانت العلة الضرورة . فالفقير ليس قيدا ، وإن كان الفقر . لم تتحقق الضرورة !! فالعبرة

لوجدان غيره ؛ أولا . فتنبه .

(٣) هو ذكر الدجاج ، وهذا لأنه حقيقة عرفية مستعملة مع أن الأيمان مبنية على العرف .

والعرف لم يخرج عن الحقيقة .

(٤) السباع من الطيور والبهائم : هي آكلات اللحوم من ذوي المخالب ؛ والمنقار المنعكف الحاد

استحسان^(١) ، لأنها تشربُ بمنقارها ؛ وهو عظم [طاهر]^(ص) ، وسباع البهائم تشرب بلسانها ؛ وهو مبتلٌ بلعابها النجس .

هـ - سواكن البيوت : وسورُ سواكن البيوت ممَّا له دم سائل ؛ كالْفَأْرَةِ ، والحَيَّةِ والوَزَغَةِ ؟ مكروهٌ ، للزوم طوافها . . وحرمة^(٢) لحمها النجس .

حشرات البيوت : ولا كذلك سورُ الْعَقْرَبِ ، وَالْخُنْفَسِ ، وَالضُّرْصِرِ ؛ لعدم نجاستها ، فلا كراهة فيه .

٤- المشكوك : وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ سورُ مَشْكُوكٍ - أي - متوقَّفٌ فِي حكم طَهُورِيَّتِهِ ، فلا يحكمُ بكونه مُطَهَّرًا جزماً ؛ ولم ينفَ عنه الطهورة .

مَمَّ هو : وَهُوَ سورُ الْبَغْلِ الذي أُمِّه أتانٌ ، وَالْحِمَارِ ، وهو يصدق على الذكر والأنثى ، لأنَّ لعابه طاهرٌ . . على الصحيح : والشكُّ ! ! لتعارض الخبرين في إباحة لحمه وحرمة^(٣) .

والبغل متولد من الحمار ؛ فأخذ^(٤) حكمه .

التطهير به : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ المحدثُ غَيْرَهُ ؛ أي : غير سور البغل والحمار ؟ تَوَضَّأَ بِهِ وَتَيَمَّمَ ، والأفضلُ تقديمُ الوضوء ؛ لقول زفر يلزوم تقديمه .

تفريع : والأحوطُ أن ينوي للاختلاف في لزوم النية في الوضوء بسور الحمار ، ثُمَّ صَلَّى ؛ فتكون صلاته صحيحةً بيقين ، لأنَّ الوضوءَ به لو صحَّ لم يضرَّه التيمُّم ، وكذا عكسه .

(١) العمل على الاستحسان دون القياس وترقب تفصيل هذا المبحث في سجود التلاوة .

(٢) الواو بمعنى « مع » .

(٣) لا يعتمد الشكُّ في طهارة لعابه على جِلِّ أكله ؛ أو عدمه ، لأنَّ هذا الحكم مستقل عن طهارة اللحم ومن ثمَّ اللعاب ، فالتراب (مثلاً) طاهر . . ولا يجوز أكله ، وكذلك جلد المذكَّى من غير المأكول طاهرٌ لا يجوز أكله ! ! فجلُّ الأكل وعدمه في حق الحُمُر الأهلية كان ثمَّ نسخ ، واختلف في سبب التحريم ! ! فتنبه .

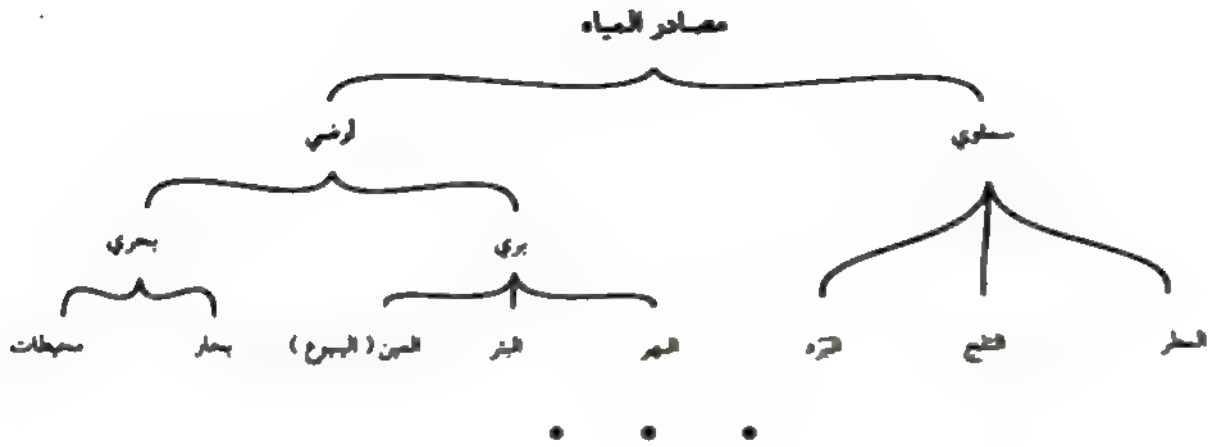
(٤) في (ص) فأعطي . وانظر ما قدَّمناه ص ١٠٠ .

مسألة : وَمَنْ قَالَ مِنْ مَشَايخِنَا : (إِنَّ سُورَ الْفَحْلِ نَجَسٌ ، لَأَنَّهُ يَشْمُ الْبَوْلُ ، فَتَنَجَّسُ شَفْتَاهُ) !! ؟ فَهُوَ غَيْرُ سَدِيدٍ ، لَأَنَّهُ أَمْرٌ مُوْهُومٌ لَا يَغْلِبُ وَجُودَهُ ، وَلَا يُوْثِّرُ فِي إِزَالَةِ الثَّابِتِ .

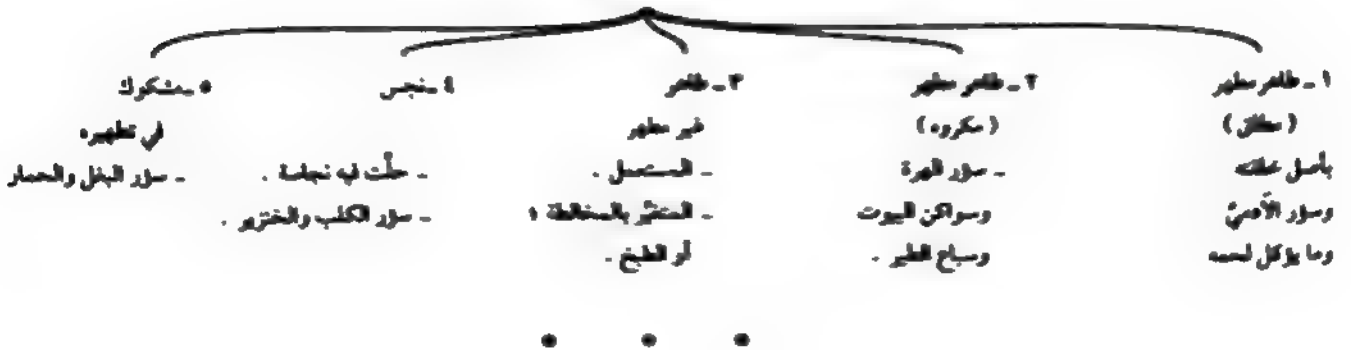
إزالة الشك : وَيَسْتَحِبُّ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَاءِ لِإِزَالَةِ أَثَرِ الْمَشْكُوكِ وَالْمَكْرُوهِ .

• • •

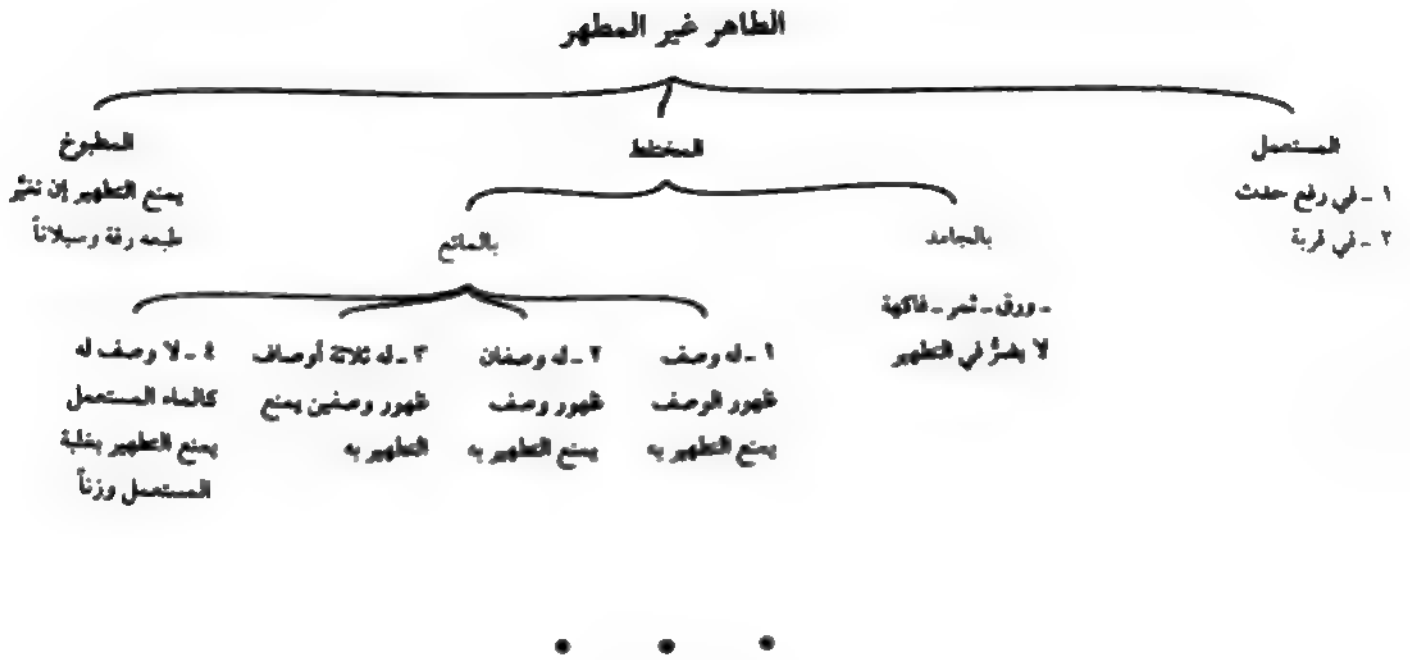
مشجر رقم ١



أحكام الماء القليل



مشجر رقم ٢



فصل في التحري في الأواني والشياب

التحري للطهارة : لو اختلط - اختلاط مجاورة ؛ لا معازجة - أوانٍ - جمعُ إناء - أكثرها طاهرٌ . . وأقلها نجس ؟ تَحْرَى لِلتَّوَضُّوءِ وَالْاِغْتِسَالِ .
١- أكثرية الطاهر : قيّد بالأكثرا ! لأنه يتيّم عند تساوي الأواني ، والأفضل أن يمزجها ؛ أو يريقها ، فيتيّم لفقد المطهر قطعاً .
مسألة : وإن وجد ثلاثة رجالٍ ثلاث أوانٍ ؛ أحدها نجس ، وتحري كل إناء ؟ جازت صلاتهم وُحدانا^(١) .

مطلب

المغلوب كالمعدوم

التحري للشرب : وكذا يتحرى مع كثرة الطاهر لإرادة الشرب ، لأن المغلوب كالمعدوم .

بدون تحرٍ : وإن اختلط إناءان . . ولم يتحرّ ؛ وتوضأ بكلّ وصلى ؟ صحّت ، إن مسح في موضعين من رأسه ؛ لا في موضع ، لأنّ تقديم الطاهر مزيل للحدث ؛ وقد تنجّس بالثاني ، وفاقّد المطهر يصلي مع النجاسة ، وطهر بال غسل الثاني . . إن قدّم النجس ؛ ومسح محلاً آخر من رأسه ، وإن مسح محلاً بالماءين ؟ دار الأمر بين ١- الجواز . . لو قدّم الطاهر ؛ و٢- عدم الجواز لتنجّس البلل بأوّل ملاقة^(٢) . . لو آخر

(١) لأنّ هذا اجتهاد خاص غير ملزم ، فلا رابط بين الإمام والمأموم ، لأنّ كلاّ منهما يرى نجاسة ما وقع عليه تحري غيره .

(٢) يعني : ملاقة الكفّ المبتل بالماء للمسح ، للموضع الذي تنجّس بالماء الممسوح به أولاً . . على احتمال نجاسته

الطاهر ، فلا يجوز^(١) للشك ، احتياطاً .

٢- أكثرية النجس : وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا - أي : المختلطة بالمجاورة - نجساً ؟ لَا يَتَحَرَّى إِلَّا لِلشُّرْبِ^(٢) لنجاسة كلها ، حكماً للغالب ، فيريقها عند عاتق المشايخ ، ويمزجها لسقي الدواب عند الطحاوي^(٣) ، ثم يتيّم^(٤) .

تحري الثياب : وَفِي وجود الثَّيَابِ الْمُخْتَلِطَةِ ؟ يَتَحَرَّى مطلقاً - أي - سَوَاءً كَانَ أَكْثَرُهَا طَاهِراً ، أَوْ نَجْساً ، لَأَنَّهُ لَا خُلْفَ لِلثُّوبِ فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ ، والماء يخلفه التراب .

مطلب

الاجتهاد لا ينقض بمثله

تبدل الاجتهاد في الثوب والقبلة : وَإِنْ صَلَّى فِي أَحَدِ ثَوْبَيْنِ مُتَحَرِّياً لِنَجَاسَةِ أَحَدِهِمَا ، ثُمَّ أَرَادَ صَلَاةً أُخْرَى ، فَوَقَعَ تَحْرِيهُ عَلَى غَيْرِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ ؟ ! لَمْ يَصَحَّ ، لَأَنَّ إِمضَاءَ الاجْتِهَادِ لَا يُنْقِضُ بِمِثْلِهِ إِلَّا فِي الْقِبْلَةِ^(٥) ، لَأَنَّهَا تَحْتَمِلُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى جِهَةٍ

(١) الاختصار على مسح موضع واحد .

وقوله (للشك) يعني بوقوع التطهير بأي المسحّين

(٢) قال العلامة ابن عابدين (٢٣٢/١) : وبخالفه ما في « الذخيرة » وشرح (غيرها) مما حاصله أنه إن غلب الطاهر في الأواني أو الثياب أو الذبائح . . تحرى في حالتي الاختيار والاضطرار ؛ اعتباراً للغالب ، وإلا ففي الاختيار لا يتحرى في الكل ، وفي الاضطرار يتحرى في الكل ، إلا في الأواني لغير الوضوء والغسل .

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي ، من أئمة الفقهاء والمحدثين ، أخذ عن المزني - خاله - وغيره ، ثم تحف . . فأخذ عن أئمة الفقه والحديث ، توفي سنة : ٣٢١ ، له تصانيف هامة منها : « شرح مشكل الآثار » (ط) ، و « شرح معاني الآثار » (ط) ، و « المختصر » في الفقه (ط) ، و « الشروط الصغير » (ط) ، و « العقيدة » (ط) .

(٤) لفقد الماء ، أو للعذر .

(٥) لتساوي الاجتهادين في القوة ، فلا يكون أحدهما بأولى من الآخر ، وذلك دفعاً للتردد ومن ثمّ الشك ، لعدم طرؤ مسوغ للتبدل ، بخلاف تبدل القبلة ، فإنه ليس تبدلاً حقيقة ، بل قوة احتمال الانتقال إلى موضع ثانٍ

أخرى بالتحري ، لأنه أمر شرعي ؛ والنجاسة أمر حسي . . لا يصيرها طاهرة بالتحري ، للزوم الإعادة بظهور النجاسة بعد التحري . . في الثياب والأواني ، فمتى جعلنا الثوب طاهراً بالاجتهاد للضرورة . . لا يجوز جعله نجساً بإجتهاد مثله ، فتفسد كل صلاة يصلّيها بالذي تحرى جعله نجساً^(١) أولاً ، وتصح بالذي تحرى طهارته .

مطلب

في تعارض الأحكام

أمثله : ١- في اللحم : ولو تعارض عدلان في الحِلِّ والحَرمة ؛ بأن أخبر عدلٌ بأن هذا اللحم ذَبَحَهُ مجوسي ، وعدلٌ آخر أنه ذكَّاه مسلمٌ ؟ لا يحلُّ ، لبقائه على الحرمة بتهاتر الخبرين^(٢) .

٢- في الماء : ولو أخبرا عن ماء ؛ وتهاترا ؟ بقي على أصل الطهارة .



(١) في (خ) : تحرمى نجاسته . فما أثبت من (ص) أليق بالتجسس الذي لا يكون تحريها .

(٢) التهاتر : تنازع الحكمين فيؤدي إلى سقوط العمل بالمتهاثرين ، ثم يعود إلى أصل الوضع . والمراد إخبار الرجلين بالذكاة أو الميتة .

ومنه يعلم حكم اللحوم المستوردة من بلاد الكفر ؛ سواء المعلبة منها وغيرها . فتنبه .

مشجر رقم ٣



الأسئلة

- ما هو تعريف الطهارة ، والطهارة ، والطهارة (لغة وشرعاً) ؟
- عرف الماء ، واذكر مصادره الأرضية والسمائية :
- هل يحل التطهير بالماء الذي يجمد بالملح ثم يذوب عنه ؟
- ما معنى الماء المطلق ؟ اذكر أمثلة للماء المقيّد .
- الهرة الأهلية مكروه سورها ، فكيف تجيب عن إصغاء النبي ﷺ لها الإناء لشرب ؟
- ما معنى كون الماء مستعملاً ؟ ومتى يحكم عليه بالاستعمال ؟
- لو توضأ مرتين في مجلس واحد يكره ؛ ولم يكن ماء الوضوء الثاني مستعملاً !! علّل ذلك .
- ماء الشجر والتمر لا يصلح للوضوء . . ولو تقاطر بنفسه دون عصر !! علّل ذلك .
- تطهر النجاسة الحقيقية بالمائعات الطاهرة ؟ علّل ذلك .
- اشرح تغيير الماء بالطبخ ، وما هو حكمه إذا طبخ بما يقصد به التطهير ؟
- ما هو ضابط تغيير الماء بغلبة مخالط مائع له ؟
- ما هو ضابط تغيير الماء بمخالطة جامد له ؟ وهل يجوز التطهير والوضوء بماء السيل ؟
- اغتسل النبي ﷺ بماء فيه أثر عجينة !! وأمر من يغتسل بماء وسنذر ؟ علّل ذلك .
- كيف نحكم على ماء خالطه مائع لا وصف له ؟
- ما هو الماء النجس ؟ وما حكم استعماله ؟ وما هي أمثلته ؟
- ما هو الماء القليل والكثير ؟ وكيف نقدره في مدّور ؛ أو مربع ؟ وكم عمقه ؟

- هل يجوز الوضوء والشرب من حوض ومسخ . . ولم نتيقن طهارته ، أو نجاسته ؟
- ما هو حكم البئر التي تدلى فيها الدلاء الدنسة ولا نعلم نجاستها ؟
- كوز يستعمله الكبار والصغار . . وليس فيه أثر النجاسة ! هل ينجس ؟ .
- متى ينجس الماء الجاري ، أو الحوض الكبير ؟
- ما هو أثر النجاسة ؟
- سقط حمار في نهر فتفق فيه ؟! كيف نحكم على ماء النهر ؟
- ما هو الماء المشكوك ؟! وما حكم التطهير به ، أو إزالة النجاسة ؟
- ما هو الماء المكروه ؟! وهل يجوز الوضوء به ، أو نتيقن ؟ ومتى ترتفع الكراهة ؟
- ما هو السور ؟! عدد أقسامه الأربعة وأمثلتها ؟ .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة ، واذكر الخلاف إن وجد :

- * سور الكافر والمرأة الحائض نجسان .
- * سور الجنب طاهر .
- * سور الطفل مكروه .
- * سور الفرس طاهر من غير كراهة .
- * سور البقرة الجلالة طاهر مع الكراهة .
- * سور كلب الصيد طاهر .
- * سور شارب الخمر نجس .
- * سور الذب مكروه .
- * سور القرد طاهر غير مكروه .
- * سور الهرة نجس ، والطعام الذي أكلت منه يحرم أكله .

• سؤر الدجاجة المخلاة مكروه ، أمّا الديك . . فطاهر .

• سؤر الجِدَاة والغراب طاهر مكروه .

• سؤر الحية والفأرة نجس .

• سؤر الحمار يجوز الوضوء به ، ولا يجوز شربه .

• سؤر البغل يجوز شربه ولا يجوز الوضوء به .

• الأحوط في سؤر الحمار أن ينوي ويتوضأ به ثمّ يتيمّم .

• سؤر فحل الدوابّ الذي يشمّ مواضع النجاسة نجس .

- ما معنى التحرّي ؟

- لو تحرّى ثلاثة رجال ثلاث أوّان أحدها نجس وتوضأوا بها يصلّون وحداناً ؟ علّل ذلك .

- إناءان أحدهما نجس فتوضأ من كلّ واحد مرّة . . صحّ وضوءه وصلاته ؟ علّل ذلك .

- الثوب النجس كالعدم للصلاة ، لكن أولى من صلاة العاري . علّل ذلك .

- في أكثر الأواني الطاهرة يتحرّى للوضوء والشرب . . وفي الأكثر النجس يتحرّى للشرب فقط . علّل ذلك .

- تحرّى أحد الثوبين للصلاة ثمّ تبدّل تحرّيه ؟ لا يجوز ، بخلاف تحرّى القبلة لو تبدّل . . تجوز صلاة إلى غير ما تحراه أوّلاً ! علّل ذلك .

- لو أخبر عدلان بنجاسة الماء وبطهارته . . يحلّ الوضوء به ، لماذا ؟

- ولو أخبر عدلان بركاة لحم وعدمها ؟ لا يحلّ أكله . علّل ذلك .

• • •

فصل

في مسائل الآبار الواقع فيها روث ؛
أو حيوان^(١) ، أو قطرة من دم ونحوه

حكم البئر الملوثة : ١- نزح الماء : وحكمها أن تُنَزَّحُ الْبَيْتُ ؛ أي : ماؤها ، لأنه من إسناد الفعل إلى البئر ؛ وإرادة الماء الحال بالبئر الصَّغِيرَةِ ؛ وهي : ما دون عشر في عشر^(٢) . . . بِوُقُوعِ نَجَاسَةٍ فِيهَا ؛ وَإِنْ قَلَّتْ النجاسة التي مِنْ غَيْرِ الْأَرْوَاثِ .
وقدر القليل : كَقَطْرَةِ دَمٍ ؛ أو قطرة خَمِيرٍ ، لأنَّ قَلِيلَ النجاسة ينجس قَلِيلَ الماء ؛ وإن لم يظهر أثر قليله فيه .

أسباب النزح

أ- بوقوع خنزير : وَتَنَزَّحُ بِوُقُوعِ خِنْزِيرٍ ، وَلَوْ خَرَجَ حَيًّا ؛ والحال أنه لَمْ يُصَبْ فَمُهُ الْمَاءَ لِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ .

ب- بموت كلب : وَتَنَزَّحُ بِمَوْتِ كَلْبٍ^(٣) ، قَيَّدَ بموته فيها !! لأنه غير نجس العين - على الصحيح - ، فإذا لم يمت ؛ وخرج حياً ؛ ولم يصل فَمُهُ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُ .

ج- بموت شاة أو آدمي : أَوْ مَوْتِ شَاةٍ ، أَوْ بِمَوْتِ آدَمِيٍّ فِيهَا^(٤) لنزح ماء زمزم

(١) برِّي المولد والمعاش ، أو برِّي المعاش . . ولو كان مائِي المولد

(٢) انظر ما قلرنا في مساحة المدور والمثلث ص ٩٩ .

(٣) وكذا سائر السباع ؛ وإنما نصَّ عليه !! للخلاف في نجاسة عينه بالخنزير ؛ دون سائر السباع !! .

(٤) سواء أكان على بدنه نجاسة ؛ أو لم يكن ؟ لأنه إذا كانت نجاسة . . تنجس بها ؛ ولو بقي حياً ، أما الطاهر . . لو مات ؛ فإنه تنجس بالموت نجاسةً حَبَثَ على المعتمد ، بحيث لو حمله مصل . . لا تصح صلاته ؛ لحمله النجاسة ، وكذا لو مات ثم وقع في الماء نجسه ، وهذا ما رَدَّ فيه العلامة =

بموت زُنَجِيٍّ ، وأمر ابن عباس وابن الزبير^(١) رضي الله عنهم به بمحض من الصحابة من غير تكبر .

د- بانتفاخ حيوان : وَتَنْزَحُ بِانْتِفَاحِ حَيَوَانٍ ؛ وَلَوْ كَانَ صَفِيرًا ، لانتشار النجاسة .

مبحث

مقدار النزح

٢٨- نزح متين : وَتَنْزَحُ وَجُوبًا مِثْلًا دَلْوٍ وَسِطٍ ؛ وَهُوَ الْمُسْتَعْمَلُ كَثِيرًا فِي تِلْكَ الْبُتْرِ ، وَيَسْتَحِبُّ زِيَادَةُ مِثَّةٍ .

اعتبار الحكم : وَلَوْ نَزَحَ الْوَاجِبُ فِي أَيَّامٍ^(٢) ، أَوْ غَسَلَ الثَّوبَ النَّجَسَ فِي أَيَّامٍ ؟ طَهُرَ .

حكم التطهير : وَتَطْهَرُ الْبُتْرُ بِانْفِصَالِ الدَّلْوِ الْأَخِيرِ عَنْ فَمِهَا ؛ عِنْدَهُمَا .

وعند محمد : بِانْفِصَالِهِ عَنِ الْمَاءِ ؛ وَلَوْ قَطَرَ فِي الْبُتْرِ . لِلضَّرُورَةِ .

وقالا : يَشْرُطُ الْانْفِصَالُ ، لِبَقَاءِ الْإِتِّصَالِ بِالْقَاطِرِ بِهَا .

وقدّر محمد رحمه الله تعالى الواجب بمِثَّةٍ دَلْوٍ لَوْ لَمْ يُمَكِّنْ نَزْحُهَا ، وَأَفْتَى بِهِ ! لَمَّا شَاهَدَ آبَارَ بَغْدَادَ كَثِيرَةَ الْمِيَاءِ ، لِمَجَاوِرَةِ دَجَلَةٍ . وَالْأَشْبَهُ : أَنْ يَقْدَرَ مَا فِيهَا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ لَهَا خَبْرَةٌ بِأَمْرِ الْمَاءِ - وَهُوَ الْأَصَحُّ - .

٣- نزح أربعين : وَإِنْ مَاتَ فِيهَا ؛ أَيِ : الْبُتْرِ دَجَاجَةً ، أَوْ هِرَّةً ، أَوْ نَحْوَهُمَا فِي الْجَنَّةِ ؛ وَلَمْ تَنْتَفَخْ ! لَزِمَ نَزْحُ أَرْبَعِينَ دَلْوًا بَعْدَ إِخْرَاجِ الْوَاقِعِ مِنْهَا ؛ رُوي^(٣) التَّقْدِيرُ

- ابن عابدين : ١٤١/١ على العلامة الطحاوي بقوله (فافهم) .

(١) أخرجه الطحاوي : ١٧/١ ، والدارقطني : ٦١ ، والبيهقي في « السنن » : ٦١ ، و« المعرفة » :

١٩٠٥ ، وابن أبي شيبة : ١٦٢/١ ؛ عن قتادة وأبي الطفيل ومحمد بن سيرين .

(٢) أو دفعة واحدة ؛ وَلَوْ بَدَلُو وَاحِدًا . أَجْزَاءً ؛ وَكَذَا بَنَحُوا بِمِصْحَةٍ ، فَلَيْسَ عِدَدُ الدَّلَاءِ بِشَرْطٍ ،

وَلَا مَقْدَارُ الدَّلْوِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْتَمِدُ أَنْ الْإِعْتِبَارَ لِلدَّلْوِ الْمُسْتَعْمَلِ عَلَى تِلْكَ الْبُتْرِ . فَاعْلَمْ

(٣) عزاء الزيلعي إلى الطحاوي في « معاني الآثار » ! وَلَمْ أَجِدْهُ فِيمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْهُ ، وَلَيْعَلَّمَ أَنَّ الْمَوْجُودَ

حِوَالِي ثَلَاثَةِ أَخْمَاسِ الْكِتَابِ فَقَطْ .

بالأربعين عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه في الدَّجاجة ، وما قَارَبَهَا ؟ يُعْطَى
حَكْمَهَا ،

وتستحبُّ الزيادة إلى خمسين ؛ أو ستين ، لما رُوِيَ عن عطاء والشَّعْبِيِّ^(١) .

٤- نَزَحَ عَشْرِينَ : وَإِنْ مَاتَ فِيهَا فَأَرَّةٌ - بالهمز - أَوْ نَحْوَهَا ؛ كَعُصْفُورٍ . . ولم
يُتَنَخَّحْ^(٢) الزِّمَّ نَزَحَ عَشْرِينَ دَلَوْا بعد إخراجِه ، لقول أنسٍ رضي الله عنه - في فأرة ماتت
في البئر ؛ وأُخْرِجَتْ مِنْ سَاعَتِهَا ؟ - : يُنَزَّحُ عَشْرُونَ دَلَوْا .

وتستحبُّ الزيادة إلى الثلاثين ، لاحتمال زيادة الدلو المذكور في الأثر على
ما قُدِّرَ به من الوسط .

تَبْعِيَّةُ التَّطْهِيرِ : وَكَانَ ذَلِكَ الْمَتْرُوحُ طَهَارَةً لِلْبِئْرِ وَالْدَّلْوِ وَالرِّشَاءِ^(٣) وَالْبَكْرَةِ^(٤) وَيَدِ
الْمُسْتَقْبِي ؛ رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَالْحَسَنِ ، لِأَنَّ نَجَاسَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَانَتْ
بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ ؛ فَتَكُونُ طَهَارَتُهَا بِطَهَارَتِهِ نَفِيًّا لِلْحَرْجِ ، كَطَهَارَةِ دَنِّ الْخَمْرِ بِتَخْلِيلِهَا ،
وَطَهَارَةِ عُرْوَةِ الْإِبْرِيقِ بِطَهَارَةِ الْيَدِ ؛ إِذَا أَخَذَهَا كُلَّمَا غَسَلَ يَدَهُ^(٤) .

تَدَاخَلَ الْحُكْمُ : وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْأَرْبَعَ مِنَ الْفُتْرَانِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ،
وَالْخَمْسَ كَالدَّجَاجَةِ إِلَى التَّسْعِ ، وَالْعَشْرَ كَالشَّاةِ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : الثَّلَاثُ إِلَى الْخَمْسِ كَالِهَرَّةِ ، وَالسَّيِّئُ كَالْكَلْبِ . . وَهُوَ ظَاهِرُ
الرَّوَايَةِ .

(١) أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ : ١٧/١ بِلَفْظِ (يُنَزَّحُ مِنْهَا أَرْبَعُونَ دَلْوًا) . ثُمَّ هُمَا مِنْ أَعْلَامِ التَّابِعِينَ (تَأْتِي

تَرْجُمَتُهُمَا مِنْ) فَلَا يَقُولَانِهِ إِلَّا عَنْ خَيْرٍ ؛ أَوْ أَثَرٍ ، لِأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهِ . . فَيَحْمِلُ عَلَى التَّحَرُّقِ .

(٢) الرِّشَاءُ : الْحَبْلُ .

(٣) دَائِرَةٌ حَدِيدِيَّةٌ أَوْ خَشَبِيَّةٌ يَجْرِي عَلَيْهَا الْحَبْلُ لسهولة الاستخراج بها

(٤) عُرْوَةُ الْإِبْرِيقِ هِيَ يَدُهُ الَّتِي يُحْمَلُ بِهَا . وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ : مَا لَوْ كَانَتِ الْعُرْوَةُ نَجَسَةً نَأْخُذُ بِهَا لِيُطَهَّرَ

فَتَنْجَسَ بِدَنِّهِ فَيُغْسَلُهَا ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِالْيَدِ الْآخَرَى فَتَنْجَسَ ، ثُمَّ يَغْسِلُ الْأُولَى . . وَهَكَذَا تُطَهَّرُ الْعُرْوَةُ

وَالْيَدَانِ بَعْدَ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ تَبَعًا .

تكميل : وما كان بين الفأرة والهرة !! فحكمه حكمُ الفأرة ، وما كان بين الهرة والكلب ! فحكمه حكمُ الهرة^(١) .

وإن وقع فأرة وهرة ؟ فهما كهرة ، ويدخل الأقل في الأكثر .

البثر والأرواث : وَلَا تَنْجُسُ الْبِثْرَ بِالْبَثْرِ ، وهو [زبل] (خ) للإبل والغنم .
(و) بَثْر . . يَبْثَرُ : من حَدَّ (مَنَع) ، وَالرَّؤُوثُ ، للفرس والبغل والحمار ؛ من حَدَّ (نَصَرَ) . وَالْخِثْيُ - بكسر الخاء - : واحدُ الأخشاء للبقرة ، من باب (ضَرَبَ) .

توضيح : ولا فرق بين آبار الأمصار والفلوات . . في الصحيح .

ولا فرق بين الرطب واليابس ، والصحيح والمنكسر - في ظاهر الرواية - لشمول الضرورة ؛ فلا تَنْجُسُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَثِيراً ؛ وهو ما يَسْتَكْثِرُهُ النَّاطِرُ ، والقليل : ما يَسْتَقِلُّه - وعليه الاعتماد - أَوْ أَنْ لَا يَخْلُوْ ذَلُوْ عَنْ بَغْرَةٍ وَنَحْوِهَا ؛ كما صححه في «المبسوط»^(٢) .

خرء الطيور : وَلَا يَفْسُدُ ، أي : لا ينجس الماءُ بِخُرءِ حَمَامٍ ، الخُرء - بالفتح - واحد الخُرء - بالضم - ، مثل : قرء وقرء . وعن الجوهري^(٣) بالضم ؛ كَجُنْدٍ وَجُنُودٍ - والواو بعد الراء غلط^(٤) .

علة التطهير : وَلَا يَنْجُسُ بِخُرءِ عُصْفُورٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا يُوْكَلُ مِنَ الطَّيْرِ ؛ غير الدجاج والإوز ، والحكم بطهارته استحسان ، لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَكَرَ الْحَمَامَةَ ، وقال : « إِنَّهَا أَوْكَرَتْ عَلَى بَابِ الْغَارِ حَتَّى سَلِمْتُ ، فَجَازَاهَا اللَّهُ تَعَالَى [حيث

(١) ومثله لو كان ولد الشاة صغيراً كالهرة ؛ فيعطى حكمها

(٢) للإمام السرخسي انظر ص .

(٣) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٣ ، صاحب كتاب « تاج اللغة وصحاح العربية » ، وهو أول من حاول الطيران . عرف كتابه المذكور بـ « الصحاح » اختصاراً

(٤) لعله في الخروء خاصة !! والآن . . فإن القرآن الكريم ورد فيه ﴿ يَرْفَعْنَ أَفْئِسِهِنَّ ثَلَاثَةً قُرُوءًا ﴾ [البقرة/ ٢٢٨] ، وقد قال الفيروز آبادي في « القاموس » : والخُرء . . بالضم : العفيرة .

ج : خروء ، وخرآن . فتنه

جعل[ص] الْمَسْجِدَ مَأْوَاهَا^(١) . فهو دليلٌ على طهارة ما يكون منها ، وَمَسَحَ ابن مسعود رضي الله عنه خُرَّةَ الحمامة عنه بأصبعه ، والاختيارُ في كثير من كتب المذهب طهارته عندنا^(٢) .

طير لا يؤكل : واختلف التصحيح في طهارة خرو ما لا يؤكل من الطيور!! ونجاسته مخففة .

وَلَا يَنْجُسُ الْمَاءُ ؛ وَلَا الْمَائِعَاتُ - عَلَى الْأَصَحِّ - بِمَوْتِ مَا - بِمَعْنَى حَيَوَانٍ - لَا دَمَ لَهُ ؛ سِوَا الْبَرِّيِّ وَالْبَحْرِيِّ فِيهِ ؛ أَيِ : الْمَاءِ أَوِ الْمَائِعِ .

سواكن الماء : وهو : كَسَمَكٍ وَضِفْدَعٍ - بكسر الدال - أفصح ، والفتح [له] (ص) لغة ضعيفة ، والأنثى : ضفدعة ، والبري يفسده ؛ إن كان له دمٌ سائل .

حيوان الماء : وَحَيَوَانِ الْمَاءِ ؛ كَالسَّرَطَانِ وَكَلْبِ الْمَاءِ وَخَنَزِيرِهِ . . لا يفسده .

- (١) لم أجده بهذا اللفظ!! وقد ذكره السيوطي في « الخصائص الكبرى » : ٤٦٠ . أمّا أنها أوكرت على باب الغار . . فقد أخرجه ابن سعد في « الطبقات » : ٢٢٩/١ ، والبزار ، والطبراني في « الكبير » : ٤٤٣/٢٠ ، والبيهقي في « دلائل النبوة » : ٤٨٢/٢ ، وأبو نعيم في « دلائل النبوة » : ٣٢٥/٢ ، عن أنس ، والمغيرة ، وزيد بن أرقم ، وعزاء في « البداية والنهاية » إلى ابن عساکر : ٢٢٢/٣ . ثم الاستحسان سيأتي الكلام عنه .
- (٢) وأمّا مسح الخرو من فعل ابن مسعود رضي الله عنه . . فأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » : ٧٩/١ .

الطيور

لا تؤكل	تؤكل
كالصقر والحدأة والغراب	يمكن الاحتراز
مخففة	عن نجاستها
طاهرة استحساناً	يمكن الاحتراز عنها
	الحمامة ، العصفور نجاسة
	الدجاج ، البط ، الإوز
	نجسة مغلظة .

الهوام والحشرات : وَيَبُّ هُوَ : كبار البعوض ، واحدة بَقَّة - وقد يسمَّى به
الفسفس في بعض الجهات - وهو حيوان كالقراذ شديد التنن .

وَذُبَابٌ سُمِّيَ بِهِ ۱۱ لَأَنَّهُ كُلَّمَا ذُبَّ آبٌ ، أَي : كُلَّمَا طُرِدَ رَجَعَ .

وَزُنْبُورٌ - بالضم - وَعَقْرَبٌ ، وَخُنْفَسٌ ، وَجَرَادٌ ، وَبِرْغُوثٌ ، وَقُمَّلٌ^(١) ،
لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَتَغَمَّسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ ، فَإِنْ فِي أَحَدِ
جَنَاحَيْهِ دَاءٌ ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ » . رواه البخاري^(٢) ، زاد أبو داود^(٣) : « وَإِنَّهُ يَتَّقِي
بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ » ، وقوله ﷺ : « يَا سَلَمَانُ ، كُلْ طَعَامًا وَشَرَابًا وَقَعَتْ فِيهِ
دَابَّةٌ لَيْسَ لَهَا دَمٌ ، فَمَاتَتْ فِيهِ . فَهُوَ حَلَالٌ : أَكَلُهُ ، وَشُرْبُهُ ، وَوَضُوؤُهُ »^(٤) .

الآدمي وماكول اللحم : وَلَا يَنْجَسُ الْمَاءُ بِوُقُوعِ آدَمِيٍّ ، وَلَا بِوُقُوعِ مَا يُؤْكَلُ
لَحْمُهُ ؛ كَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ إِذَا خَرَجَ حَيًّا . وَلَمْ يَكُنْ عَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ مَتَبَقَّةٌ .

تكميل : وَلَا يُنْظَرُ إِلَى ظَاهِرِ اشْتِمَالِ أُبُوَالِهَا عَلَى أَفْخَاذِهَا .

المشكوك وسباع الطير : وَلَا يَفْسُدُ الْمَاءُ بِوُقُوعِ بَغْلٍ وَحِمَارٍ وَسِبَاعِ طَيْرٍ ؛ كَصَفَرٍ
وَشَاهِينٍ وَحِدَاةٍ^(٥) .

(١) بفتح فسكون (قُمَّل) بالتشديد ۱۱ بل ذاك نوع آخر خبيث الرائحة .

والقول بأنه قمل الناس مردود . انظر « القاموس » (ق . م . ل) .

(٢) برقم : ٣١٤٢ . وأخرجه أحمد : ٧١٠١ ، والدارمي : ٢٠٣٩ ، وابن حبان : ١٢٤٦ ؛ عن
أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) برقم : ٣٨٤٤ ، وأخرجه أيضاً النسائي : ٤٢٦٧ ، وابن ماجه : ٣٥٠٥ ؛ عن أبي هريرة رضي الله
عنه .

وأخرجه البزار : ٢٨٦٦ عن أنس رضي الله عنه . وأخرجه أحمد ٢٤/٣ - ٦٧ ، والنسائي :
٤٢٧٣ ، وأبو داود الطيالسي : ٤٤١١ ، وابن ماجه : ٣٥٠٤ ، وابن حبان : ١٢٤٧ ،
وأبو يعلى : ٩٨٦ ، والبيهقي : ٢٥٣/١ ؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٤) أخرجه ابن عدي في « الكامل » : ١٢٤٢/٢ ، والدارقطني : ٨٠ ، البيهقي : ٢٥٣/١ ، والخطيب
في « المتفق والمفترق » ؛ كما في « كثر العمال » : ٢٦٥٤١ .

(٥) إذا لم يكن على بدنهما نجاسة ، ولم يصب لعابهما الماء .

لعاب الوحش : وَلَا يَفْسُدُ بِوُقُوعِ وَخْشٍ ؛ كَسْبُعٍ وَقِرْدٍ . فِي الصَّحِيحِ ؛ لَطَهَارَةُ
بَدْنِهَا . وَقِيلَ : يَجِبُ نَزْحُ كُلِّ الْمَاءِ ؛ الْحَاقِقُ لِرَطَوْبَتِهَا بِلَعَابِهَا .

تأصيل : وَإِنْ وَصَلَ لُعَابُ الْوَاقِعِ إِلَى الْمَاءِ ۱۴ أَخَذَ الْمَاءُ حُكْمَهُ ؛ طَهَارَةً وَنَجَاسَةً
وَكِرَاهَةً ، وَقَدْ عَلِمْتَهُ فِي (الأسار) ص ۱۰۱- ۱۰۵ .

تفصيل : فَيَنْزَحُ بِالنَّجَسِ وَالْمَشْكُوكِ وَجُوباً ، وَيَسْتَحِبُّ فِي الْمَكْرُوهِ (۱) وَعَدَدُ (۲)
مِنَ الدَّلَاءِ ؛ لَوْ طَاهِراً . وَقِيلَ : عَشْرِينَ .

جهالة الوقوع : وَجُودُ حَيَوَانٍ مَيِّتٍ فِيهَا ؛ أَيْ : [فِي] (ص) الْبَرِّ يُنَجِّسُهَا مِنْ يَوْمٍ
وَلَيْلَةٍ عِنْدَ الْإِمَامِ احْتِيَاطاً ، وَمُسْتَفْعٌ يَنْجُسُهَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ؛ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ
[وَقْتُ] (ص) وَقُوعِهِ ، لِأَنَّ الْإِنْتِفَاحَ دَلِيلُ تَقَادُمِ الْعَهْدِ ، فَيُلْزَمُ إِعَادَةُ صَلَوَاتِ تِلْكَ الْمُدَّةِ
إِذَا تَوَضَّؤُوا مِنْهَا ؛ وَهُمْ مُحَدِّثُونَ ، أَوْ اغْتَسَلُوا مِنْ جَنَابَةٍ (۳) .

تفاصيل : وَإِنْ كَانُوا مُتَوَضِّئِينَ ؛ أَوْ غَسَلُوا الثِّيَابَ . . لَا عَنْ نَجَاسَةٍ ؛ فَلَإِإِعَادَةِ
إِجْمَاعاً (۴) . وَإِنْ غَسَلُوا الثِّيَابَ مِنْ نَجَاسَةٍ ؛ وَلَمْ يَتَوَضَّؤُوا مِنْهَا !! فَلَا يُلْزَمُهُمْ إِلَّا
غَسْلُهَا . . فِي الصَّحِيحِ ، لِأَنَّهُ مِنْ قِبَلِ وَجُودِ النِّجَاسَةِ فِي الثَّوْبِ ؛ وَلَمْ يُذَرَّ وَقْتُ
إِصَابَتِهَا !! وَلَا يَعِيدُ صَلَاتَهُ اتِّفَاقاً ؛ هُوَ الصَّحِيحُ .

الحكم بالعلم : وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهَا مِنْ وَقْتِ الْعِلْمِ
بِهَا ، وَلَا يُلْزَمُهُمْ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ ، وَلَا غَسْلُ مَا أَصَابَهُ مَاؤُهَا فِي الزَّمَنِ
الْمَاضِي . . حَتَّى يَتَحَقَّقُوا مَتَى وَقَعَتْ .

(۱) تعبيره بالاستحباب ظاهر في أنه يقع التطهير ؛ ولو بدون نزح ! .

(۲) اضطررت عبارة الاختصار ههنا فأخلفت بالمعنى فاضطرت لإضافة (و) الاستثنائية لتصحح العبارة .
وكان أصلها في « الإمداد » [۱۵ / ب] هكذا : فينزح بالنجس والمشكوك ، وفي المكروه يستحب
نزحها . ويستحب نزح دلاء . . لو طاهراً . وقيل : عشرون . فتنبه .

(۳) لأن تيقن النجاسة الحادث رفع الشك في وقوع التطهر . . بالوضوء ؛ أو الغسل سابقاً

(۴) لأن الشك بالنجاسة لا يرفع اليقين بالطهارة

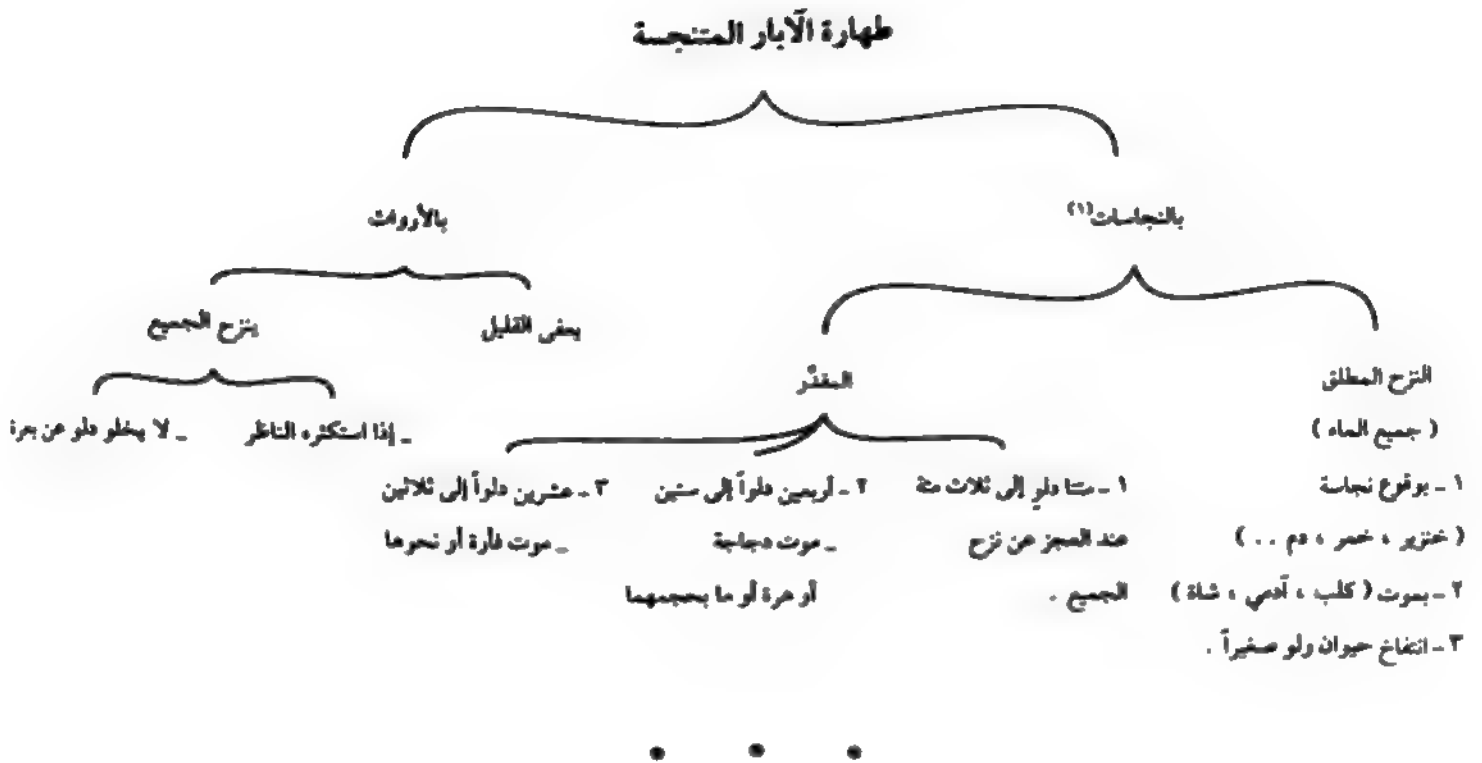
تفريغ : فإن عُجِنَ [الآن] (ع) بمائها^(١) ؟ قيل : يُلقى للكلاب ، أو يُعلَف به المواشي . وقال بعضهم : يباع لشافعي^(٢) .
الحكم باليقين : وإن وجد بثوبه مَيْتاً ؟ أعاد من آخر نومة ، وفي الدم ؟ ! لا يعيد شيئاً ، لأنه يصيبه من الخارج .

• • •

-
- (١) التفرغ بغير خلاف
(٢) وهو ضعيف ، لقوله ﷺ لعائشة . . فيما أخرجه الإمام الأعظم في « مسنده » ٣٩٩/١ : « أَنْطَعِمِينَ مَا لَا تَأْكَلِينَ ؟ » ولذا عبر عنه غيره بـ « قيل » ، وقد نقل في « النخبة » عن أبي يوسف : لا يُطْعَمُ لَأَدَمِي .

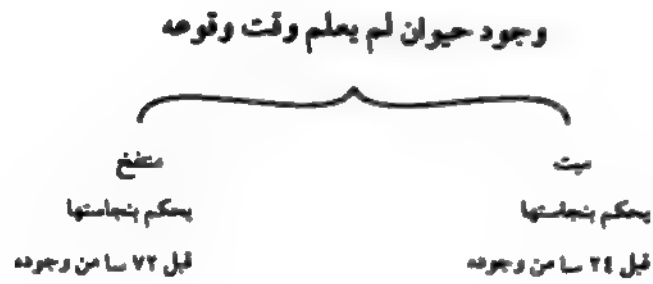
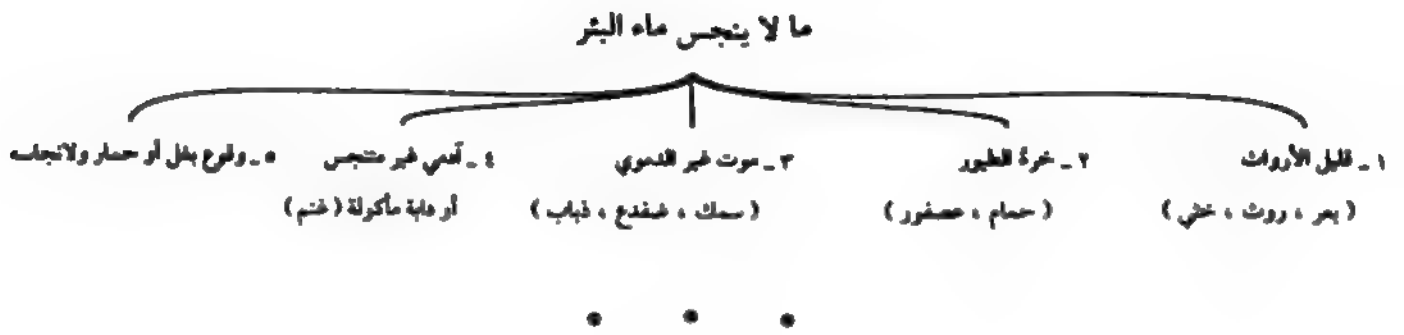
ثم اعلم أن هذا ليس انتقاصاً للشافعية كما يفهمه من حرّمه الله تعالى العلم والأدب ، وإنما يباع له ! لأنه طاهرٌ مأكولٌ باجتهاد إمامه ، لأنّ المأء إذا بَلَغَ قُلْتَيْنِ لَمْ يَخْمِلْ خَبْئاً ، فهو مال متقوم لا يحلُّ هدره . وهذا من أعظم الأخلاق عند الفقهاء بالإتصاف والإقرار برأي الخصم واعتبار المخالف والتسليم له بالاجتهاد ، وهو فرع عن الاتزان المنهجي للمسلم ، وإعطاء كل ذي حق حقه .

مشجر رقم ٤



(١) يشترط لإزالة النجاسة قبل الترح ، وعند نهاية الترح يحكم بطهارة ما تنجس بالترح تبعاً كالحمل وغيره .

مشجر رقم ٥



الأسئلة

- ما هي البثر الصغيرة ؟ متى تنجس ؟ وما هي النجاسات التي لا تنجسها ؟
- ما هو المقدار الواجب نزحه إذا تنجس البثر ؟ .
- ما هو المقدار الذي ينزح لو لم نستطع نزح مائها المتنجس عند وقوع أحد هذه الأشياء أو موتها فيه : الهر ، الكلب ، الشاة ، الصبي الصغير ، المرأة ، الكافر .
- ما هو المقدار الذي ينزح (وجوباً ؛ أو استجباً) إذا مات في البثر أحد هذا الأشياء :
- الفأرة ، العصفور ، الفرس ، الدجاجة ؟ .
- كم يجب النزح من البثر إذا انتفخ فيها شيء الحيوانات بعد موته ؟ !
- متى يحكم بطهارة البثر في نزحها ؟ وماذا يتبعها في التطهير ؟ .
- هل يدخل الأقل في الأكثر فيما وجب نزحه . . لو تعدد الواقع ؟ أم لا ؟ !
- متى يحكم بنجاسة البثر إذا سقط فيها أرواث البهائم ، أو خرد الطيور ؟
- هل للمائعات الأخرى حكم الماء في التطهير والتنجس ؟ .
- عدد ثلاثاً مما لا يفسد الماء بوقوعه ، أو موته فيه ؟ !
- كيف نحكم في بثر وجد فيها حيوان ميت ، أو منتفخ ولم نعلم وقت وقوعه ؟
- هل تذكر أصلاً يعتمد للحكم على الحيوانات الواقعة في الماء لمعرفة حكمها ؟ ! .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
- * سقط في البثر ذئب ؛ ثم خرج حيّاً ولم يصب فمه الماء . . فالماء نجس .

- * سقط في البئر طفل صغير ؛ ومات يجب نزع جميع الماء .
- * سقط في البئر قرد ثم خرج مجروحاً لا ينجس الماء .
- * سقطت في البئر ضفدع برؤية وماتت لا يتزح شيء .
- * مات في الماء خنزير . . لا ينجس . وكذا العقرب والزنبور .
- * اغتسل من جنابة ثم وجد في البئر الذي اغتسل منه حيوانا منتفخاً لا شيء عليه .
- * غسل ثيابه المتنجسة ، ثم علم نجاسة الماء يعيد غسل الثياب .
- * توضأ وصلّى ثم وجد على بدنه دماً يعيد الوضوء والصلاة .
- * اغتسل وصلّى الجمعة ، ثم وجد منياً في ثوبه ؟ يعيد الغسل ولا يعيد الصلاة .
- * توضأ عن حدث وغسل ثيابه للنظافة ، ثم علم بنجاسة الماء يعيد الوضوء والصلاة ؛ دون غسل الثياب .
- * غسل الثياب من نجاسة ولم يتوضأ ؟ يعيد غسل الثياب فقط .



فصل في الاستنجاء... حكمه ؛ كيفيته

تعريفه : هو : قلع^(١) النجاسة بنحو الماء ، ومثل القلع التقليل بنحو الحجر .
حكمه : يَلَزَمُ الرَّجُلُ الْاِسْتِنْجَاءَ ، عبّر باللازم ! لأنه أقوى من الواجب لفوات
الصحة بفوته ، لا بفوت الواجب .

مؤذاه : والمراد : طلب براءة المخرج عن أثر الرشح .. حَتَّى يَزُولَ أَثَرُ الْبَوْلِ
بزوال الببل الذي يظهر على الحجر بوضعه على المخرج ، وَحِينَئِذٍ يَطْمَئِنُّ قَلْبُهُ ،
أي : الرجل .

استبراء المرأة : ولا تحتاج المرأة إلى ذلك ، بل تصبر قليلاً ؛ ثُمَّ تَسْتَنْجِي .
الاستبراء الواجب : واستبراء الرجل عَلَى حَسَبِ عَادَتِهِ ؛ إِمَّا بِالْمَشْيِ ، أَوْ
الْتَّخَنُّجِ ، أَوْ الْأَضْطِجَاعِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ ، أَوْ غَيْرِهِ بِنَقْلِ أَقْدَامِ ، وَرُكُضِ ، وَعَضْرِ
ذَكَرِهِ بِرَفْقٍ ، لاختلاف عادات الناس ، فلا يقيد بشيء .

أثر الرشح : وَلَا يَجُوزُ - أي : لا يصح - لَهُ الشُّرُوعُ فِي الْوُضُوءِ حَتَّى يَطْمَئِنَّ
بِزَوَالِ رَشْحِ الْبَوْلِ ، لأن ظهور الرشح برأس السيل مثل تقاطره يمنع صحة الوضوء .
حكم الاستنجاء : وَصِفَةُ الْاِسْتِنْجَاءِ لَيْسَ إِلَّا قِسْمًا وَاحِدًا ، وهو أنه :
سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، لمواظبة النبي ﷺ .

استدراك : ولم يكن واجباً !! لتركه ﷺ له في بعض الأوقات ، وقال ﷺ : « مَنْ
اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ ، وَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ »^(٢) .

(١) (ص) : قطع .

(٢) أخرجه أحمد : ٧٣١/٢ ، = ٨٦٢١ ، وأبو داود : ٣٥ ، وابن ماجه : ٣٣٧ ، والطحاوي :
١٢٢/١ ، والحاكم : ١٥٨/١ ، والدارمي : ٦٦٦ ، وابن جبان : ١٤١٠ ، والبيهقي : ٩٤/١ -

توضيح : وما ذكره بعضهم (من تقسيمه إلى فرض وغيره) !! فهو توسع^(١) .
استنجاء الريح : وإنما قيّدناه مِنْ نَجَسٍ ! لأنّ الريح طاهرٌ . . على الصحيح ،
والاستنجاء منه بدعة .

اشتباه : وقولنا يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ !! جريّ على الغالب ، إذ لو أصاب المخرجَ
نجاسةٌ من غيره يطهر بالاستنجاء ؛ كالخارج ، ولو كان قيحاً ، أو دماً في حقّ العرق .
توضيح : وجوازُ الصلاة معه ! لإجماع المتأخّرين على أنّه : لو سال عرقه
وأصاب ثوبه ويده أكثر من درهم . . لا يمنع جوازَ الصّلاة^(٢) ؛ وإذا جلس في ماء
قليل نجّسه^(٣) .

قيد التسمية : وقوله : (مَا لَمْ يَتَجَاوَزِ الْمَخْرَجَ)^(٤) !! قيدٌ لتسميته « استنجاء » ،
ولكونه مسنوناً .

- من السنن ، والمعرفة : ١ : ٣٤٨/١ عن أبي هريرة رضي الله عنه .
والاستجمار إزالة النجاسة بالجمار وهي أحجار صغيرة كالتي يرمى بها الجمرات على أنّ
(ص) فيها : « مَنْ أَسْتَجَمَ فتنبه .
(١) وقد اتضح معناها بقوله فصارت ظاهرة لأهل العلم أمثاله ، أما المبتدئون . . فلا بأس بإيضاحها كما
في « الاختيار » ونقلها عنه العلامة ابن عابدين هكذا : واجبان : ١ - من الحيض والنفاس والجنابة
لثلاث شيع . ٢ - إذا زادت عن المخرج بقليل أو كثير عند محمد وهو الأحوط .
وعند الشيخين إذا كان المتجاوز عن المخرج قدر الدرهم .
- سنة : إذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها .
- مستحبّ : إذا بال ولم يتغوّط فيخل قبّله .
بدعة : الاستنجاء من الريح . (رد المحتار : ١/٢٢٣ بتصرف) .
(٢) صورته : مسح بالحجر دون ماء ، ثم سال عرقه على موضع المسح به وأصاب ما بقي من النجاسة
الممسوحة ؟؟ إن كانت موضع السيلان أقلّ من الدرهم فعفو ، ولو تفشت النجاسة بالعرق
السائل ، للحكم بالطهارة أولاً . لكن لو جلس في الماء نجّسه . فليعلم .
(٣) لأنّ الإزالة بالحجر تقليل إلى القدر المعفو عنه ، فإذا أصابه الماء كثرة بالإسالة واتسع محلّه فخرج
عن العفو ، وهذا بالاتفاق . أما الدلك للخفّ ، والمسح للصقيل ، والغوران للبتر . . فمطهرات .
(٤) سواء الدبر والإحليل ، فلو أصاب البول طرف الإحليل أكثر من الدرهم . . يجب غسله ، ولا يجزئه
مسحه بالمدرة على الصحيح . بخلاف الدبر والأقلف كذلك لا يجزيه إلا الغسل . فتنبه .

وجوب الإزالة : وَإِنْ تَجَاوَزَ الْمَخْرَجَ ؛ وَكَانَ الْمُتَجَاوِزُ قَدَرُ الذَّرْهَمِ !! لَا يَسْمَى
« استنجاء » ، وَوَجَبَ إِزَالَتُهُ بِالْمَاءِ ؛ أَوْ الْمَائِعِ ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ عَنْ
الْبَدَنِ (غ) ، فَلَا يَكْفِي الْحَجَرُ بِمَسْحِهِ .

افتراضها : وَإِنْ زَادَ الْمُتَجَاوِزُ عَلَى قَدَرِ الذَّرْهَمِ الْمُثْقَالِي (١) ، وَهُوَ : عَشْرُونَ
قِيرَاطًا فِي الْمُتَجَسِّدَةِ ، أَوْ عَلَى قَدَرِ مَسَاحَةِ مُقَعَّرِ الْكَفِّ (٢) فِي الْمَائِعَةِ افْتَرَضَ غَسْلُهُ
بِالْمَاءِ ؛ أَوْ الْمَائِعِ .

التنقية للغسل : وَيُفْتَرَضُ غَسْلُ مَا فِي الْمَخْرَجِ عِنْدَ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَبْضِ
وَالنَّفَاسِ . . بِالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ ؛ وَإِنْ كَانَ مَا فِي الْمَخْرَجِ قَلِيلًا يَسْقُطُ فَرَضِيَّةُ غَسْلِهِ
لِلْحَدِّثِ (٣) .

الاستنجاء بالحجر : وَيَسُنُّ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِحَجَرٍ مُنْتَقِي (٤) ؛ بَأَنَ لَا يَكُونُ خَشْنًا
كَالْآجِرِ ، وَلَا أَمْلَسَ كَالْعَقِيقِ ، لِأَنَّ الْإِنْقَاءَ هُوَ الْمَقْصُودُ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِالْمُنْتَقِي
وَنَحْوِهِ . . مِنْ كُلِّ طَاهِرٍ مَزِيلٍ بِلَا ضَرَرٍ ، وَلَيْسَ مُتَقَوِّمًا ؛ وَلَا مُحْتَرَمًا (٥) .

الغسل بالماء : وَالْغَسْلُ بِالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ أَحَبُّ لِحَصُولِ الطَّهَارَةِ الْمُتَّقِي عَلَيْهَا ،
وِاقَامَةِ السُّنَّةِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ ، لِأَنَّ الْحَجَرَ مَقْلَلٌ ، وَالْمَائِعُ غَيْرُ الْمَاءِ مُخْتَلَفٌ فِي
تَطْهِيرِهِ (٦) .

الجمع بينهما : وَالْأَفْضَلُ فِي كُلِّ زَمَانٍ الْجَمْعُ بَيْنَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَالْحَجَرِ مَرْتَبًا ،
فَيَمْسَحُ الْخَارِجَ ، ثُمَّ يَغْسِلُ الْمَخْرَجَ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَثْنَى عَلَى أَهْلِ قُبَاءَ (٧) بِاتِّبَاعِهِمْ

(١) بما يساوي : ٤ غ ، لأن القيراط أربع حبات قمح ٢٠ غ والحب ٥٥ غ

(٢) عبارة (ص) : على قدره مساحة في المائعة . وأثبت ما في (خ) رغبة في الوضوح

(٣) عللوا لها بشيئين : ١- ألا تشيع النجاسة ، ٢- أن تمنع وصول الماء لتطهرها .

(٤) ويجوز ضبطها : مُنْتَقٍ ؛ فهما من التنقية ؛ أو الإنقاء : التنظيف

(٥) وإلا فيكره تحريماً للإسراف المنهي عنه . وسيأتي ص .

(٦) فلا يصح التطهير به عند الإمام مالك ومحمد وزفر والشافعي رضي الله عنهما ، فيشترطان الماء
المطلق لإزالة النجاسة

(٧) بقوله تعالى ﴿ فَيُؤَيِّدُ بِنَالٍ يُجِيبُونَ أَنْ يَنْظُرُوا وَأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ ﴾ [التوبة / ١٠٨] ، قيل : لما نزلت

الأحجار الماء ، فكان الجمعُ سنةً على الإطلاق في كلِّ زمانٍ وهو الصحيح ، وعليه الفتوى .

الاقتصار على أحدهما : وَيَجُوزُ - أي : يصح - أَنْ يَنْتَصِرَ عَلَى الْمَاءِ فَقَطْ^(١) ، وهو يلي الجمعَ بين الماء والحجر في الفضل .

أَوْ عَلَى الْحَجَرِ ، وهو دونهما في الفضل ويحصل به السنة ؛ وإن تفاوت الفضل .

عدد الأحجار : وَالسُّنَّةُ إِنْقَاءُ الْمَحَلِّ ؛ لَأَنَّهُ الْمَقْصُودُ ، وَالْعَدْدُ فِي جَعْلِ الْأَحْجَارِ ثَلَاثَةً مَتَدَوِّبٌ ، لقوله ﷺ : « مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ »^(٢) ، لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْإِبَاحَةَ ؛ فَيَكُونُ الْعَدَدُ مَتَدَوِّبًا ، لَا سُنَّةً مُؤَكَّدَةً ، لما ورد من التخيير ، لقوله ﷺ : « مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ ، وَمَنْ فَعَلَ .. فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَاحَرَجَ »^(٣) . فَإِنَّهُ مُحْكَمٌ^(٤) في التخيير .

مندوبها : فَيَسْتَجِبِي مَرِيدٌ^(٥) الفضل بثلاثة أحجار ؛ يعني : بإكمال عددها ثلاثة ندبًا ؛ إِنْ حَصَلَ التَّنْظِيفُ ؛ أي : الإِنْقَاءُ بِدُونِهَا .

قال رسول الله ﷺ : « يَا أَهْلَ قُبَا ؛ إِنْ آتَى عَلَيْكُمْ ، فَمَازَا تَصْنَعُونَ ۚ » قالوا : نَتَّبِعُ الْغَائِطَ الْأَحْجَارَ ، ثُمَّ نَتَّبِعُ الْأَحْجَارَ الْمَاءَ ، فَيَكُونُ هَذَا سُنَّةً مُطْلَقًا فِي زَمَانِنَا كَمَا فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ ، بَلْ وَالْآنَ أَوْلَى . وهو الصحيح ، وعليه الفتوى ، ولكن الاستغناء بالورق ومعارمه أولى من الحجر في زماننا .

(١) هذا إذا كان الغائط رطباً . لم يجفت ؛ ولم يبق من موضعه ، فإن تجاوز عن موضعه بالقيام أكثر من الدرهم ، أو جفت بحيث لا يزيله الحجر . فلا بد من الماء ؛ كما في « رد المحتار » : ٢٢٤ / ١ .

(٢) مرّ تخريجه قبل قليل ص ١٢٨ .

(٣) مرّ تخريجه قبل قليل ص ١٢٨ .

(٤) من مصطلحات علم الأصول ، ومعناه :

١- ما لا يقبل التأويل لوضوحه وظهور معناه ، وأحكم من طرق النسخ إليه .

أو : ٢- ما أحكم المراد منه بحجة لا تحتمل التبدل .

(٥) في (خ) : من يريد

ولمّا كان المقصود [هو] الإنقاء . . ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الأكمل ؛

فقال :

كيفية استعمالها : وَكَيْفِيَّةُ الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْأَحْجَارِ ^(١) .

أَنْ يَمْسَحَ بِالْحَجَرِ الْأَوَّلِ بَادِئاً مِنْ جِهَةِ الْمُقَدَّمِ - أي : القبل - إِلَى خَلْفٍ ، وَبِالْثَّانِي مِنْ خَلْفٍ إِلَى قُدَّامٍ - ويسمى « إِدْبَاراً » - وَبِالْثَّالِثِ مِنْ قُدَّامٍ إِلَى خَلْفٍ .

توضيح : وهذا الترتيب إذا كانت الخُصْبَةُ مُدْلَآءً . . سواء كان صيفاً ؛ أو شتاء ؛ خشية تلويثها ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُدْلَآءٍ يَتَّبِدِي مِنْ خَلْفٍ إِلَى قُدَّامٍ ، لكونه أبلغ في التنظيف .

استنجاء المرأة : وَالْمَرْأَةُ تَبْتَدِي مِنْ قُدَّامٍ إِلَى خَلْفٍ خَشْيَةَ تَلْوِثِ فَرْجِهَا .

مباشرة الماء : ثُمَّ بَعْدَ الْمَسْحِ . . يَغْسِلُ يَدَهُ أَوَّلًا ؛ أي أَبْتَدَاءً بِالْمَاءِ ؛ اتقاءً عن تشرب جسده الماء النّجس ^(٢) بأول الاستنجاء .

ذلك المحل : ثُمَّ يَذُكُّ الْمَحَلَّ بِالْمَاءِ بِبَاطِنِ أَصْبُعٍ ؛ أَوْ أَصْبُعَيْنِ فِي الْإِبْتَدَاءِ ، أَوْ ثَلَاثٍ ؛ إِنْ أَحْتَاجَ إِلَيْهَا فِيهِ .

هيئة ذلك : وَيُصَعَّدُ الرَّجُلُ أَصْبُعَهُ الْوُسْطَى عَلَى غَيْرِهَا ؛ تَصْعِيداً قَلِيلاً . . فِي أَبْتَدَاءِ الْأَسْتِنْجَاءِ ، لِيَنْحَدِرَ الْمَاءُ النَّجِسُ مِنْ غَيْرِ شَبُوعٍ عَلَى جَسَدِهِ . ثُمَّ إِذَا غَسَلَ قَلِيلاً يُصَعَّدُ بِنَصْرَةٍ ^(٣) ، ثُمَّ يَخْتَصِرُهُ ، ثُمَّ السَّبَّابَةَ . . إِنْ أَحْتَاجَ ؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ التَّنْظِيفِ .

توضيح : وَلَا يَخْتَصِرُ عَلَى أَصْبُعٍ وَاحِدَةٍ ، لِأَنَّهُ يُوْرثُ مَرْضاً ، وَلَا يَحْصُلُ بِهِ كَمَالُ النِّظَافَةِ .

(١) ومثله المناديل الورقية في زماننا ، بل هو أولى . . ما لم يصل إلى الإسراف

(٢) بملء مسام الجسد عن النجس مما تصعب معه إزالة الرائحة ، بخلاف ما لو غسلها أولاً حيث تمتلىء المسام فلا تشرب النجاسة .

(٣) الْبِنَصْرُ : الإصبع التي بين الخنصر والوسطى

هيئة ذلكها : وَالْمَرْأَةُ تُصَعَّدُ بِنَصَرِهَا وَأَوْسَطَ أَصَابِعِهَا مَعَ ابْتِدَاءِ خَشْيَةِ حُصُولِ
الَلَذَّةِ . . لو ابتدأت بأصبع واحدة ، فربما وجب عليها الغسل ؛ ولم تشعر^(١) .

استنجاء العذراء : والعذراء^(٢) لا تستنجي بأصابعها ، بل براحة كفها خوفاً من
إزالة العذرة^(٣) .

نيل المقصد : وَيُبَالِغُ الْمُسْتَنْجِي فِي التَّنْظِيفِ حَتَّى يَقْطَعَ الرَّائِحَةَ الْكَرِيهَةَ .
عدد الغسل : ولم يُقَدَّرْ بعدد ؛ لَأَنَّ الصَّحِيحَ تَفْوِضُهُ إِلَى الرَّأْيِ . . حَتَّى يَطْمَئِنَّ
الْقَلْبَ بِالطَّهَارَةِ بَيِّقِينَ ؛ أَوْ غَلَبَةِ الظَّنِّ^(٤) .

وقيل : يُقَدَّرُ فِي حَقِّ الْمَوْسُوسِ بِسَبْعٍ ، أَوْ ثَلَاثٍ . وقيل : فِي الْإِحْلِيلِ ثَلَاثٌ ،
وَفِي الْمَقْعَدَةِ [بِخَمْسٍ ، وَقِيلَ :]^(٥) بِتَسْعٍ ، وَقِيلَ : بِعَشْرٍ .

تَحَرِّي الْمَرَادِ : وَيُبَالِغُ فِي إِزْخَاءِ الْمَقْعَدَةِ ، فَيَزِيلُ مَا فِي الْمَخْرَجِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ ؛
إِنَّ لَمْ يَكُنْ صَائِماً ، وَالصَّائِمُ لَا يِبَالِغُ حِفْظاً لِلصَّوْمِ عَنِ الْفَسَادِ ، وَيَحْتَرِزُ أَيْضاً مِنْ
إِدْخَالِ الْأَصْبَعِ مَبْتَلَةً لِأَنَّهُ يَفْسِدُ الصَّوْمُ .

عند الفراغ : فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الِاسْتِنْجَاءِ بِالماء ؟ غَسَلَ يَدَهُ ثَانِياً . . وَنَشَفَ مَقْعَدَتَهُ قَبْلَ
الْقِيَامِ ؛ لِثَلَا تَجْذِبُ الْمَقْعَدَةُ شَيْئاً مِنَ الْمَاءِ . . إِذَا كَانَ صَائِماً^(٥) .

حكم التنشيف : وَيَسْتَحِبُّ^(٦) لغير الصائم ؛ حِفْظاً لِلثُّوبِ عَنِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ^(٧) .

-
- (١) لعل صوابه : لم تقصد !! لأنها ما لم تشعر لا يجب إذلاً إنزال . فتنه .
 - (٢) ثمة فرق لغوي بين البكر والعذراء ، لكنه لا يعنيننا هنا ، بل المراد أن تؤذي نفسها بإزالة جلدها
 - (٣) بضم فسكون ، والعذرة . . بفتح فكسر : القدر .
 - (٤) فلا يلزمه شئ يده أو خرقة حتى يعلم زوال الرائحة عن موضع النجاسة ، بل تكفيه غلبة ظنه .
 - (٥) يجدر التنبيه إلى أصحاب البواسير ، أو ما يسميه الأطباء بـ (البوليب) ، وهو نتوءات لحمية تخرج أثناء التبرز ثم تعود ؛ أو تعاد ، فعلى الصائم تنشيفها وجوباً قبل عودها . فتنه .
 - (٦) التنشيف بخرقه خاصة لذلك تكون نظيفة وطاهرة ، فإن لم تكن معه يمسح بيده مراراً حتى لا تبقى إلا بلة ، بل مجرد نداوة ؛ أو رطوبة ، وليس هذا كماء الوضوء .
 - (٧) وذلك لمعنيين : الأول : التنزه عنه ؛ لثلاث يلوث الثوب بالعرق والرطوبة .
والثاني : الخلاف في نجاسته ، وإن صح رجوع الإمام عن القول بها .

الأسئلة

- ما هو الاستنجاء ؟ وما الفرق بينه وبين الاستبراء ؟
- الاستبراء للرجل والمرأة لازم ! اشرحهما ، و اشرح معنى اللزوم .
- لا يشرع في الوضوء حتى يطمئن لانقطاع رشح البول ؟ علّل ذلك .
- الاستنجاء سنة واطب عليها النبي ﷺ !! فلماذا لم يكن واجبا ؟ .
- هل يطهر بالاستنجاء نجاسة أصابت المخرج من غير السيلين ؟ ولماذا ؟ .
- لو استنجد بحجر (مثلا) ثم سال عرقه . . صحّت الصلاة ، ولو جلس في الماء نجسة!! علّل ذلك .
- لو تجاوزت النجاسة المخرج بأكثر من الدرهم . . لم يبق استنجاء ؟ اشرح ذلك ، وبيّن حكمه .
- بيّن أحكام قدر المخرج والزائد عنه بقدر الدرهم ، أو أكثر !!
- ما هو تقدير النجاسة المانعة من المتجسدة والمائعة ؟ .
- ما هي صفات الحجر المطلوب للاستنجاء ؟ وكم عدد الأحجار المطلوب ؟
- الاستنجاء بالماء والحجر . . أيهما أفضل ؟ وهل يجمع بينهما ، أو يقتصر على أحدهما ؟ .
- كيف يستعمل الرجل والمرأة الأحجار في الاستنجاء ؟ .
- كيف تستعمل الأصابع لذلك المحلّ المراد تطهيره للرجال والنساء ؟
- هل يقدر الاستنجاء بعدد ؟ وإذا قدر . . فيكم ؟ ولماذا ؟
- يبلغ المستنجد في إرخاء مقعدته إذا لم يكن صائماً ! علّل ذلك ؟ .



فصل

فيما يجوز به الاستنجاء ، وما يكره به ، وما يكره فعله

▲ كشف العورة : لَا يَجُوزُ كَشْفُ الْعَوْرَةِ لِإِسْتِنْبَاءٍ لِحَرَمَتِهِ وَالْفُسْقِ بِهِ^(١) ، فلا يرتكبه لإقامة السنّة^(٢) ، ويمسحُ المخرجَ من تحت الثياب ؛ بنحو حجر ، وإن تركه ؟ صَحَّتِ [الصلاة] ^(ص) بدونه .

تجاوز النجاسة : وَإِنْ تَجَاوَزَتِ النِّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا ، وَزَادَ الْمُتَجَاوِزُ بِأَنْفِرَادِهِ عَلَى قَدْرِ الدُّرْهِمِ ، وَزَنَا فِي الْمُتَجَسِّدَةِ^(٣) ، وَمَسَاحَةً فِي الْمَانِعَةِ ؟ لَا تَصِحُّ مَعَهُ الصَّلَاةُ ، لزيادته على القدر المعفو عنه ؛ إِذَا وَجَدَ مَا يُزِيلُهُ مِنْ مَانِعٍ^(٤) ؛ أَوْ مَاءٍ .

الاحتياط للستر : وَيَخْتَالُ لِإِزَالَتِهِ مِنْ غَيْرِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ ، تحريزاً عن ارتكاب المحرّم بالقدر الممكن .

توضيح : وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَزِدْ إِلَّا بِالضَّمِّ لِمَا فِي الْمَخْرَجِ ۱؟ فلا يضرُّ تركه ، لأنَّ ما في المخرج ساقطُ الاعتبار .

ما يكره به الاستنجاء : ١- العظم : وَيُكْرَهُ^(٥) الْإِسْتِنْبَاءُ بِعَظْمٍ ؛ وَرَوْتٍ ، لقوله ﷺ : « لَا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْتِ ، وَلَا بِالْعِظَامِ ، فَإِنَّهُمَا زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنْ

(١) لأن كشف العورة حرام . . سواء المغلظة ؛ أو المخففة ؛ وإن تفاوتت الحرمة ، ومرتكب الحرام يفسق .

(٢) ليس احترازاً عن الاستنجاء الواجب ، بل يترك كشف العورة سواء تجاوزت النجاسة مخرجها ؛ أو لا ، وسواء كان المجاوز قدر الدرهم ؛ أو لا ، إذا لم يجد ساتراً ، أو طلب منهم كفّ بصرهم . . فلم يكفوا . فاعلم .

(٣) مرّ تقديره ص ١٣٥ .

(٤) قدّمنا ص أنه لا يصحّ إلا بالماء عند مالك وزفر ؛ ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى .

(٥) كراهة تحريمية للإطلاق وللنهي الوارد ، إلا في الآجر والخرف والجصّ ، فالظاهر أنها تنزيهية . . إن لم يتيقن الضرر .

الْجَنِّ^(١) . فَإِذَا وَجَدُوهُمَا صَارَ الْعَظَمُ كَأَن لَّمْ يُوَكَّلْ ؛ فَيَأْكُلُونَهُ ، وَصَارَ الرُّوثُ شَعِيرًا وَتَبْنَا لِدَوَابِّهِمْ ۖ ۱۱ معجزة للنبي ﷺ ، والنهي يقتضي كراهة التحريم .

٢- الْأَطْعَمَةُ : وَطَعَامٌ لَادِمِيٍّ ، أَوْ بَهِيمَةٍ ؛ لِلْإِهَانَةِ وَالْإِسْرَافِ ، وَقَدْ نَهَى عَنْهُ ﷺ^(٢) .

٣- الْمُؤْذِي : وَآجُرٌ - بِمَدِّ الهمزة وضم الجيم وتشديد الراء المهملة - (فارسيّ معرّب) ؛ وَهُوَ الطُّوبُ - بِلُغَةِ أَهْلِ مِصْرَ - ، وَيُقَالُ لَهُ « آجُور » ؛ عَلَى وَزْنِ « فَاعُول » : اللَّبْنُ الْمُحَرَّقُ . فَلَا يُنْقَى الْمَحَلُّ وَيُؤْذِيهِ ، فَيَكْرَهُ .

وَحَرْفٍ : صِغَارُ الْحَصَى ، فَلَا يُنْقَى وَيُلَوِّثُ الْيَدَ .

وَفَحْمٌ لَتَلَوْنِهِ ، وَزُجَاجٌ وَجِصٌّ ، لِأَنَّهُ يَضُرُّ بِالْمَحَلِّ .

٤- الْمُحْتَرَمُ : وَشَيْءٌ مُّخْتَرَمٌ لَتَقْوَمِهِ ؛ كَخِرْقَةٍ دِيْبَاجٍ وَقُطْنٍ ، لِاتِّلَافِ الْمَالِيَةِ ، وَالِاسْتِنْجَاءِ بِهَا يورث الفقر^(٣) .

٥- بِالْيَمْنَى : وَيَكْرَهُ الْاسْتِنْجَاءُ بِالْيَدِ الْيُمْنَى ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسَحْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَإِذَا أَتَى الْحَلَاءَ ؛ فَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ ، وَإِذَا شَرَبَ فَلَا يَشْرَبُ نَفْسًا وَاحِدًا^(٤) » .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ : ٤٥٠ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٣٩ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ١٨ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الْكِبَرِ » : ٣٩ ، وَابْنُ مَاجَةٍ : ١٤٣٢ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ : ٨٢ ، وَالتَّيَالِسِيُّ : ٤٧/١ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ١٥٥/١ ، وَأَبُو عَوَانَةَ : ٢١٩/١ ، وَالبُخَارِيُّ : ١٧٨ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ١٠٨/١ ؛ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) أَيُّ مِنَ الْإِسْرَافِ ، بَلْ إِنَّ النَّهْيَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ « وَلَا تُشْرِكُوا بِكُمْ لَآ يُجِبُ الشَّرِيفِينَ » [١٤١/الأنعام] . وَمِمَّا وَرَدَ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ : « لَا تُشْرِفْ » أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةٍ : ٤٢٤ ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ : ٧٠٢٥ ، وَابْنُ مَاجَةٍ : ٤٢٥ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو : « مَا هَذَا الشَّرْفُ يَا سَعْدُ » .

(٣) انْظُرْ رِسَالَةَ « الْكُشْفِ وَالْبَيَانِ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسْيَانِ » لِلْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْغَنِيِّ النَّابِلِيِّ بِتَحْقِيقِنَا وَنَشْرِ دَارِ النُّعْمَانِ لِلْعُلُومِ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٨٩٢٧ ، وَالبُخَارِيُّ : ١٥٣ ، وَمُسْلِمٌ : ٢٦٧ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٣١ ، وَاللَّفْظُ لَهُ - ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ١٥ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٤٧ ، وَالدَّارِمِيُّ : ٦٧٨ ، وَابْنُ مَاجَةٍ : ٣١٠ ، وَأَبُو عَوَانَةَ : ٢٢٠/١ ، وَالحَمِيدِيُّ : ٤٢٨ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ١١٢/١ ، وَالبُخَارِيُّ : ١٨١ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ : ٧٨ ؛ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

إِلَّا مِنْ غُلْرِ بِالسَّرَى ؛ فَيَسْتَنْجِي بِصَبِّ خَادِم ، أَوْ مِنْ مَاءِ جَارٍ .

أَدَبُ الْخَلَاءِ : وَيَدْخُلُ الْخَلَاءُ - مَمْدُوداً - : الْمَتَوَضَّأُ ، وَالْمَرَادُ [بِه] (خ) بَيْتِ التَّغَوُّطِ بِرِجْلِهِ الْيُسْرَى ابْتِدَاءً ؛ مَسْتَوِرَ الرَّأْسِ اسْتِحْبَاباً ؛ تَكْرِماً لِلْيَمَنِ ، لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ يَحْضُرُهُ الشَّيْطَانُ .

الاستعاذة : وَلِهَذَا يَسْتَعِيذُ ؛ أَيِ : يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ قَبْلَ دُخُولِهِ ^(١) ، وَقَبْلَ كَشْفِ عَوْرَتِهِ ، وَيَقْدِّمُ تَسْمِيَةَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الاستعاذة ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « سَتَرْتُ مَا بَيْنَ آعْيُنِ الْجِنَّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ ؛ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ [الْخَلَاءَ] (خ) : أَنْ يَقُولَ (بِاسْمِ اللَّهِ) ^(٢) » . وَلِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنْ الْخُشُوشَ مُخْتَصِرَةً ، فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ [الْخَلَاءَ] (خ) ؛ فَلْيَقُلْ (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ) ^(٣) » .

مَا هِيَ الشَّيْطَانُ : وَالشَّيْطَانُ : مَعْرُوفٌ ، وَهُوَ مِنْ (شَطَنَ .. يَشْطُنُ) : إِذَا بَعُدَ ، وَيُقَالُ فِيهِ : شَاطِنٌ ؛ وَشَيْطَنٌ ؛ وَشَيْطَانٌ ، وَيُسَمَّى بِذَلِكَ كُلُّ مُتَمَرِّدٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالِدَوَابِّ ، لِبَعْدِ غَوْرِهِ فِي الشَّرِّ ، وَقِيلَ : مِنْ (شَاط .. يَشِيطُ) : إِذَا هَلَكَ ^(٤) ، فَالْمُتَمَرِّدُ هَالِكٌ بِتَمَرُّدِهِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَسْمًى بِهِ « فَعْلَان » لِمَبَالِغَتِهِ فِي إِهْلَاكِ غَيْرِهِ .

وَالرَّجِيمُ مَطْرُودٌ بِاللَّعْنِ .

(١) فَإِنْ دَخَلَ نَاسِياً الاستعاذة ؟ يَسْتَعِيذُ بِلَا لَفْظِ « اللَّهُ » قَبْلَ كَشْفِ عَوْرَتِهِ فَيَقُولُ (أَعُوذُ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ) . وَإِنْ كَشَفَ ؟ يَسْتَعِيذُ بِقَلْبِهِ دُونَ صَوْتٍ .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ : ٦٠٦ وَقَالَ : غَرِيبٌ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ٢٩٧ ؛ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » : ٧٠٦٦ ؛ ٢٥٢٥ عَنْ أَنَسٍ . وَعَزَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » إِلَى أَحْمَدَ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٨٨٠٠ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٦ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ٢٩٦ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ١٤٠٦ ، وَالْحَاكِمُ : ١٨٧/١ وَصَحَّحَهُ ؛ وَأَقْرَبُهُ الذَّهَبِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » : ٧٧ ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « السَّنَنِ » : ٩٦/١ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ١/١ ، وَالطَّيَالِسِيُّ : ٤٥/١ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٥٠٩٩ ؛ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٤) أَوْ احْتَرَقَ .

وَالْحَشُوشُ ؛ جَمْعُ الْحَشِّ - بِالْفَتْحِ وَالضَّمُّ - : بَسْتَانُ النَّخِيلِ فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي مَوْضِعِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ .

وَاحْتِضَارُهَا رَصْدُ بَنِي آدَمَ بِالْأَذَى ، وَالْفَضَاءُ يَصِيرُ مَا وَاهِمٌ بِخُرُوجِ الْخَارِجِ .
الْجُلُوسُ : وَيَجْلِسُ مُعْتَمِدًا عَلَى يَسَارِهِ ، لِأَنَّهُ أَسْهَلُ لَخُرُوجِ الْخَارِجِ ، وَيُوشَعُ فِيمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، لِأَنَّهُ يُعَمِّتُ بِهِ ^(١) .

٦- اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ : وَيُكْرَهُ تَخْرِيمًا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِالْفَرَجِ حَالَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ .
وَاخْتَلَفُوا فِي اسْتِقْبَالِهَا لِلتَّطْهِيرِ ! وَاخْتَارَ الثُّمَرْتَاشِيُّ ^(٢) عَدَمَ الْكَرَاهَةِ .

٧- اسْتِدْبَارُهَا : وَيُكْرَهُ اسْتِدْبَارُهَا ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ . . . فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ ؛ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا ، وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرْبُوا » ^(٣) .
صُومُ النَّهْيِ : وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ مِنْهُيٌّ عَنْهُ ^(٤) ؛ وَلَوْ فِي الْبُنْيَانِ ^(٥) .

اسْتِدْرَاكُ : وَ« إِذَا جَلَسَ مُسْتَقْبِلًا نَاسِيًا فَتَذَكَّرَ وَأَنْحَرَفَ إِجْلَالًا لَهَا ؟ لَمْ يَقُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ » ، لَمَّا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ^(٦) مَرْفُوعًا .

(١) بقوله ﷺ : « لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ . . . يَتَحَدَّثَانِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمَقُّ ذَلِكَ » .
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٣٦/٣ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ١٥- ، وَاللَّفْظُ لَهُ - ، وَابْنُ مَاجَهَ : ٣٤٢ ؛ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) أَبُو الْعَبَّاسِ ظَهِيرُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، الْمَتَوَفَى سَنَةَ : ٦٠١ . لَهُ شَرْحُ « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » ، وَ« فِتَاوَى » ، وَكِتَابُ « التَّرَاوِيحِ » ، « الْفَرَائِضِ » .

(٣) أَخْرَجَهُ مَالِكُ : ١٩٣/١ ، وَالشَّافِعِيُّ : ٢٥/١ ، وَأَحْمَدُ : ٢٣٠٦٧ ، وَابْنُ خَالٍ : ٣٩٤ ، وَمُسْلِمٌ : ٢٦٤ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٩ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٨ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ٣١٨ ؛ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٤) فِيهِ رَأْيُ لِرَوَايَةِ حُلِّ اسْتِدْبَارِ الْمَرْوِيَّةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَهِيَ غَيْرُ الْمَقْنِيِّ بِهَا ، وَلَكِنَّهَا هِيَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ . وَيُلْحَقُ بِهَذَا مَذْهَبُ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْقِبْلَةِ فِي النَّوْمِ وَغَيْرِهِ عَمْدًا ، وَكَذَا مَوَاقِعَةُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ .

(٥) فِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهَذَا لَا يَرَى نَهْيًا فِي الْبُنْيَانِ ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَبْعُدِ الْبُنْيَانُ عَنْ مَقْدَارِ مَوْضِعِ سَجُودِهِ فَتَنَبَّهَ .

(٦) وَالحديث أخرجه بنصه بلفظ : « مَنْ جَلَسَ يَتَوَلَّى قِبَالَ الْقِبْلَةِ فَذَكَرَهَا فَأَنْحَرَفَ عَنْهَا إِجْلَالًا لَهَا . . . لَمْ »

تكميل : ويكره إمساك الصبي نحو القبلة للبول .

٨- استقبال غيرها : ويكره^(١) « اَسْتَقْبَالَ عَيْنِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، لَأَنَّهُمَا آيَاتَانِ عَظِيمَتَانِ ، وَمَهَبُ الرِّيحِ لِعُودِهِ [عليه] »^(٢) به ، فينجسه^(٣) .

مواضع النهي : ١- في الماء : وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَوَلَّى ، أَوْ يَتَغَوَّطَ فِي الْمَاءِ ؛ وَلَوْ جَارِيًا ، وَبِقَرَبِ بَثَرٍ ؛ وَنَهْرٍ ، وَحَوْضٍ^(٤) .

٢- الأماكن العائنة : وَالظِّلُّ الَّذِي يُجْلَسُ فِيهِ ، وَالْجُحْرُ لِأَذْيَةِ مَا فِيهِ ، وَالطَّرِيقُ ، وَالْمَقْبَرَةُ ، لقوله ﷺ : « اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ » . قالوا : وَمَا اللَّاعِنَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ ظِلِّهِمْ »^(٥) .

٣- تحت الشجر : وَتَحْتَ شَجَرَةٍ مُشْرِمَةٍ ، لِإِتْلَافِ الشَّجَرِ .

٤- البول قائماً : وَيُكْرَهُ الْبَوْلُ قَائِمًا لَتَنَجِّسَهُ غَالِبًا ؛ إِلَّا مِنْ عَذْرِ ؛ كَوَجَعِ بَصْلِهِ .

تكميل : ويكره في محل التوضوء ، لأنه يورث الوسوسة .

أدب الدخول : وَيَسْتَحَبُّ دُخُولُ الْخَلَاءِ بِثَوْبٍ غَيْرِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ ، وَإِلَّا يَحْتَزُّ ؛ وَيَتَحَفَّظُ مِنَ النِّجَاسَةِ .

= يَقُمُ مِنْ مَجْلِسِهِ حَتَّى يُفَرِّقَ لَهُ . والصواب الطبري !! وهو عنده في « تهذيب الآثار » . والمراد يغفر له تقصيره في عدم تثبته حتى غفل واستقبلها ، أو غفران ما شاء الله من ذنوبه الصغائر « إِنَّ الْمَسْكِنَاتِ يُذْهِبْنَ الشَّيْئَاتِ » [هود/١١٤] . (رد المحتار : ٢٢٨/١) .

(١) كراهة تنزيه ، كما استظهره العلامة ابن عابدين : ٢٢٨/١ . فتنبه .

(٢) ويترك ذلك لو كانت الريح تهب يميناً ؛ أو شمالاً مما يلي القبلة ، لأن التحرز عن النجاسة أولى من التوجُّه .

(٣) وتقدير القرب والبعد عرفي تبعاً لطبيعة الأرض في احتمال نقل النجاسة ، أو قصد الناس الاستفادة من ماء البئر والنهر والحوض .

(٤) أخرجه مسلم : ٢٦٩ ، وأبو داود : ٢٥ ، ومعنى اللاعين : الجالين للعين . وأحمد : ٢٣٠٦٧ ، وابن حبان : ١٤١٥ ، والحاكم : ١٨٥/١ ، وأبو عوادة : ١٩٤/١ ، وابن الجارود في « المتقى » : ٣٣ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه . وعند بعضهم « أَوْ أَفْنِيَهُمْ » بدل (ظلمهم) .

ويكره الدخول للخلاء . . . ومعها شيء مكتوب فيه اسم الله ، أو قرآن^(١) .
 أدب الكلام : ونهي عن كشف عورته قائماً ، وذكر الله ؛ فلا يحمد إذا عطس ،
 ولا يشمت عاطساً ، ولا يرُدّ سلاماً ، ولا يجيب مؤذناً^(٢) .
 أدب الفعل : ١- لا ينظر لعورته ، ٢- لا إلى الخارج منها ، ٣- لا يهتق ،
 ٣- لا يتمخط ، ٤- لا يتنحج ، ٥- لا يكسر الالتفات ، ٦- لا يعبت ببدنه ،
 ٧- لا يرفع بصره إلى السماء ، ٨- لا يطيل الجلوس ؛ لأنه يورث الباسور ووجع
 الكبد^(٣) .

أدب الخروج : وَيَخْرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى ، لأنها أحق بالتقدم ؛ لنعمة
 الانصراف عن الأذى ومحل الشياطين .

دعاء الخروج : ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَ الْخُرُوجِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى ؛
 بخروج الفضلات الممرضة بحبسها ، وعافاني بإبقاء خاصية الغذاء الذي لو أمسك
 كله ؛ أو خرج . . . لكان مظنة الهلاك .

أدب التفكر : وقال رسول الله ﷺ عند خروجه : « غُفْرَانُكَ »^(٤) ، وهو كناية عن
 الاعتراف بالتقصير عن بلوغ حق شكر نعمة الإطعام ، وتصريف خاصية الغذاء ، وتسهيل
 خروج الأذى ؛ لسلامة البدن من الآلام ، أو عن عدم الذكر باللسان حال التخلي .



-
- (١) إلا إذا كان مخبأ بحيث لا يعدّ حاملاً له ؛ أو مكشوفاً ، أو لم يمكنه تركه خارجاً قبل دخوله .
 (٢) وهذا وما قبله مكروه تحرهما .
 (٣) وهذا مما يكره تنزيهاً .
 (٤) أخرجه أحمد : ٥٥/٦ ، وأبو داود : ٣٠ ، والترمذي : ٧ وقال : حسن غريب ، وابن ماجه :
 ٣٠٠ ، والحاكم : ١٥٨/١ - وصححه ، وأقره الذهبي - ، وابن حبان : ١٤٤٤ ، والدارمي :
 ٦٨٤ ، والبخاري في « الأدب المفرد » : ٦٩٣ ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » : ٩٩٠٧ ،
 وابن خزيمة : ٩٠ ، وابن الجارود : ٢٤٢ ، والبيهقي : ٩٧/١ ؛ عن عائشة رضي الله عنها .
 و« غفرانك » مفعول به لفعل محذوف : (أسألك) ، أو مفعول مطلق .

مشجر رقم ٦

الاستنجاء (إزالة النجس / الخراء)

- سنة من
نجاسة أقل من الدرهم
مع ما في المخرج
- واجب من
نجاسة قدر الدرهم
مع ما في المخرج
- فرض من
- نجاسة زادت عن ما في المخرج
بقدر مساحة الدرهم
- ما في المخرج عند الفسل

• • •

استعمال المزيل

- الأفضل
الجمع بين الماء والحجر
(بتقديم المسح)
- المستحب
الفل بالماء
- السنة
الإزالة بالحجر

• • •

مشجر رقم ٧

مكروهات الاستجاء

في الآلة	في الهيئة	في الفعل
نرم : عظم آمني ، دياج ، اليد اليمنى .	١ - استقبال : القبلة ، الشمس ، القمر ، مهب الريح .	١ - في التكلم بلا ضرورة .
م : آدمي ، للجن ، للبهائم .	٢ - استدبار القبلة ، ولو في البيان .	٢ - في الأماكن العامة (الظل ، الطريق ، الجسر
ي : زجاج ، خزف ، جص ، قعم .	٣ - البول قائماً .	٣ - في الماء الجاري ، تحت شجر منمر .

• • •

الأسئلة

- ما حكم كشف العورة للاستنجاء ؟ وهو حكم الكاشف لها ؟
- كيف يزيل النجاسة من لم يتمكن من كشف عورته ؟ .
- عدد خمساً مما يكره الاستنجاء به ؟
- ما هي الآداب التي يفعلها مريد الدخول إلى الخلاء ؟ .
- يسمى كل متمرّد من الإنس والجن والدواب « شيطانا » . لماذا ؟ .
- قال ﷺ : « إن الحشوش محتضرة !! » شرح هذا الحديث .
- عدد خمس مواضع يكره قضاء الحاجة بها ؟
- ما هما « اللاعنان » المكروهان في التخلّي لقضاء الحاجة ؟ .
- ما حكم البول قائماً ؟ أو في محلّ التوضوء ؟
- ما هي الآداب التي يفعلها الداخل إلى الخلاء ؟ وما هي الأذكار التي يجتنبها ؟ .
- ما هي الآداب التي يجتنبها أثناء قضاء الحاجة ؟ .
- ماذا ورد في السنّة المطهّرة للداخل والخارج في الخلاء ؟ .
- مما ورد قول (غفرانك) عند الخروج . . ما المراد بذلك ؟ .



فصل في أحكام الوضوء

لغوياته : وهو - بضم الواو وفتحها - مصدرٌ ، و- بفتحها فقط - : ما يتوضأ به ، وهو - لغة - مأخوذ من الوضأة والحسن والنظافة ؛ يقال : وضو الرجل ، أي : صار وضياً .

تعريفه : و- شرعاً - : نظافة مخصوصة . ففيه المعنى اللغوي ، لأنه يُحَسَّنُ أعضاء الوضوء في الدنيا بالتنظيف ، وفي الآخرة بالتحجيل^(١) للقيام بخدمة المولى .

مناسبتة : وقُدِّم على الغسل !! لأنَّ الله قدَّمه عليه^(٢) .

أطرافه : وله سببٌ ، وشرطٌ ، وحكمٌ ، وركنٌ ، وصِفَةٌ .

أركانه : أَرْكَانُ الْوُضُوءِ أَرْبَعَةٌ ، وهي فرائضه :

١- غسل الوجه : الْأَوَّلُ مِنْهَا : غَسْلُ الْوَجْهِ ، لقوله تعالى ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾

وَالْغُسْلُ - بفتح الغين - : مصدر (غسَلته) ، و- بالضم [غُسِلَ] - : الاسم ، و- بالكسر [غُسِلَ] - : ما يغسل به من صابون ونحوه .

وَالْغُسْلُ : إِسَالَةُ الْمَاءِ عَلَى الْمَحَلِّ بِحَيْثُ يَتَقَاطَرُ ، وَأَقْلَهُ قَطْرَتَانِ .. فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا تَكْفِي الْإِسَالَةُ بِدُونِ التَّقَاطُرِ .

حُدُّ الْوَجْهِ : أَلَّا طُولاً : وَالْوَجْهُ : مَا يُوَاجِهُ بِهِ الْإِنْسَانُ ، وَحَدُّهُ ؛ أَي : جَمَلَةُ الْوَجْهِ طُولاً : مِنْ مَبْدَأِ سَطْحِ الْجَبْهَةِ ؛ سِوَاكَ كَانَ بِهِ شَعْرٌ ، أَمْ لَا .

(١) هو البياض في غُرَّةِ الفرس ، وهي كناية عن البياض الذي يكرم الله به المتوضئ ، وفي الحديث « فَمَنْ امْتَنَعَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » .

(٢) يشير إلى قوله تبارك وتعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ... الْكُمَيْمِينَ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ [٦/ المائدة] .

والجبهة : ما اكتشفه الجبينان .

إِلَى أَسْفَلِ الْأَذْنِ ، وهي : مجمع لِحْيَتِهِ ، [وَاللَّحْيَ] (١) : منبت اللحية فوق عظم الأسنان ؛ لمن ليست له لحية كثيفة . وفي حقّه ! إلى ما لا قى البشرة من الوجه .
٢- حَذُّ عَرْضاً : وَحْدُهُ ؛ أي : الوجه عَرْضاً - بفتح العين - ؛ مقابل الطول : مَا بَيْنَ شَخْمَتَيِ الْأَذْنَيْنِ .

الشحمة والأذن : الشَّحْمَةُ : معلق القرط . والأذن ؛ بضمّتين ، وتخفف ، وتثقل ، ويدخل في الغائتين جزءاً منهما ؛ لاتصاله بالفرض .
والبياضُ الذي بين العِذَارِ (٢) والأذن ، يفترض غسله في الصحيح ، وعن أبي يوسف : سقوطه بنبات اللحية .
٢- اليدين : وَالرَّكْنُ الثَّانِي : غَسْلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ . أحد المرفقين غسله فرضٌ بعبارة النص ، لأنّ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد ، والمِرْفَقُ الثاني بدلالته لتساويهما . وللإجماع (٣) .
وهو بكسر الميم وفتح الفاء [مِرْفَق] ، وقلبه [مِرْفَق] لغة : ملتقى عظم العُصْدِ والذراع .

٣- غسل الرجلين : وَالرَّكْنُ الثَّالِثُ : غَسْلُ رِجْلَيْهِ ، لقوله تعالى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [٦/المائدة] ، ولقوله ﷺ بعد ما غسل رجله : « هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ » (٣) .

-
- (١) ما بين الخد والأذن من أعلى اللحية ، ويعرف هذا البياض بـ (الشاكل) .
(٢) فانهقاد الإجماع مُتَّفَعٍ عن تفصيل الدليل وإيضاحه ، وبيان وجه الاجتهاد فيه ، لأنّ الإجماع حُجَّةٌ كاملة ، ولذا قال في « البحر الرائق » ١٤ / ١ : والبحث في ذلك - وجوب إحدى اليدين بالنص والثانية بالدلالة - لا طائل تحته بعد انعقاد الإجماع القطعي على افتراضهما ؛ بحيث صار معلوماً من الدين بالضرورة . وكذا في دخول المرفقين وغسل الرجلين .
(٣) أخرجه أبو يعلى : ٥٥٩٨ ، وابن خزيمة : ١٧٤ ، وابن ماجه : ٤١٩ ، والدارقطني : ٢٥٣ ، والبيهقي : ٨٠ / ١ ، والطبراني في « الأوسط » : ٣٦٦١ ، ٦٢٨٨ ؛ عن ابن عمر وبريدة رضي الله

وقراءة^(١) [﴿رُءُوسِكُمْ﴾] الجرّ للمجاورة مع كَعْبِيهِ لدخول الغاية في الْمُغَيَّا^(٢) .
والكعبان : هما العظمان المرتفعان في جانبي القدم ، واشتقاقه من الارتفاع ؛
كالكعبة ، والكاعبُ : التي بدا ثديها .
٤- مسح الرأس : وَالرُّكْنُ الرَّابِعُ : مَسْحُ رُئِيعِ رَأْسِهِ ، لمسحه ﷺ ناصيته^(٣) .
وتقدير الفرض بثلاثة أصابع !! مردودٌ ؛ وإن صُحِّحَ^(٤) .
محلّ المسح : ومحلّ المسح : ما فوق الأذنين ، فيصيحُ مسح ريعه ، لا ما نزل
عنهما ، فلا يصحُّ مسح أعلى الذُّوَابِ المشدودة على الرأس^(٥) .
معنى المسح : وهو - لغةً - : إمرارُ اليد على الشيء . -و- شرعاً - : إصابةُ اليد
المبتلة العَضْوِ ؛ ولو بعد غُسل عضو ؛ لا مسحه ، ولا ببلل أخذ من عضو .

مبحث

سبب الوضوء وحكمه

توضيح : وإن أصابه ماءٌ ؛ أو مطر قدرَ المفروض ؟ أجزاء .

-
- عنهم . وابن حبان في « الضعفاء » : ١٦١/٢ ، وابن أبي حاتم ، وابن السكّن في « صحيحه » .
(١) قرأ بها من العشرة المتواترة : أبو جعفر ، وأبو عمرو ، وابن كثير ، وعاصم ؛ في رواية أبي بكر ،
وحمزة ، وخلف .
(٢) الغاية : المرفق والكعب ، الْمُغَيَّا : الرجل واليد ، وحرف الغاية « إلى » .
(٣) أخرجه أبو داود : ١٥٠ ، وابن ماجه : ٥٦٤ ، والحاكم : ١٦٩/١ ، عن المغيرة أنَّ سيدنا
رسول الله ﷺ كان يمسح على الخفين وعلى ناصيته وعلى عمامته . وأخرجه مسلم : ٢٧٤ ،
وأبو عوانة : ٢٥٩/١ .
(٤) صححه علاء الدين السمرقندي في « تحفة الفقهاء » : ٩/١ حيث عزاها إلى ظاهر الرواية . وهو
تصحیح ضمني كما أنه صحیح أنه لو مسح بإصبع واحدة وكرّر حتى استوعب المقدار أجزاء ، وهو
تصحیح قصدي فيكون أولى .
وانظر « رد المحتار » : ٦٧/١ .
(٥) يعني المربوطة فوق الرأس ولو تركت لنزلت عنه لطولها ؛ فلا يكفي مسحها ، لأنها خارجة عن
الرأس حكماً .

سبب الوضوء : وَسَبَبُهُ السَّبَبُ : ما أفضى إلى الشيء من غير تأثير فيه .
 إِسْتِبَاحَةٌ أي : إرادة فعلٍ مَا يكون . . من صلاة ؛ ومسُّ مصحف ؛ وطواف لَمْ
 يَحِلُّ الإِقْدَامُ عليه . . إِلَّا بِهِ ؛ أي الوضوء . وَهُوَ ؛ أي : حِلُّ الإِقْدَامِ عَلَى الفِعْلِ
 متوضئاً حُكْمُهُ الدُّنْيَوِيُّ المختصُّ به المقام .
 وَحُكْمُهُ الْآخِرَوِيُّ : الثَّوَابُ فِي الْآخِرَةِ ؛ إِذَا كَانَ بَنِيَّةً . وهذا حكمُ كُلِّ عِبَادَةٍ^(١) .

مبحث

شروط وجوب الوضوء

- شروط وجوبه : وَشَرْطُ وَجُوبِهِ ؛ أي : التكليف به ، وافتراضه ثمانية :
- ١ ؛ ٢- العقل والبلوغ : ١- الْعَقْلُ ، إِذَا لَا خَطَابَ بَدُونَهُ . وَ٢- الْبُلُوغُ ، لِعَدَمِ
 - تَكْلِيفِ الْقَاصِرِ ، وَتَوَقُّفِ صِحَّةِ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ لَخَطَابِ الْوَضْعِ .
 - ٣- الْإِسْلَامُ : وَ٣- الْإِسْلَامُ ، إِذَا لَا يَخَاطَبُ كَافِرٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ .
 - ٤- الْقُدْرَةُ : وَ٤- قُدْرَةُ الْمَكْلُوفِ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الطَّهَوْرِ ، لِأَنَّ عَدَمَ الْمَاءِ
 - وَالْحَاجَةَ إِلَيْهِ تَنْفِيهِ حَكْماً ، فَلَا قُدْرَةَ إِلَّا بِالْمَاءِ الْكَافِي لِجَمِيعِ الْأَعْضَاءِ . . مَرَّةً مَرَّةً ،
 - وغيره كَالْعَدَمِ^(٢) .
 - ٥- الْحَدَثُ : وَ٥- وَجُودُ الْحَدَثِ ، فَلَا يُلْزَمُ الْوَضُوءُ عَلَى الْوَضُوءِ .
 - ٦- عَدَمُ الْمَانِعِ : وَ٦- عَدَمُ الْحَيْضِ .
 - ٧- الْنَّفَاسُ : وَ٧- عَدَمُ الْنَّفَاسِ بَانْقِطَاعِهِمَا شَرْعاً^(٣) .

(١) وعليه النصُّ بقوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » أخرجه محمد بن الحسن في (موطأ مالك)
 ٩٨٣ ، وأحمد : ٢٥/١ ، والبخاري : ١ ؛ ٦٦٨٩ ، ومسلم : ١٥٥-١٩٠٧ ، وأبو داود :
 ٢٢٠١ ، والترمذي : ١٦٤٧ ، والنسائي : ٧٥ ، وابن ماجه : ٤٢٢٧ ، وابن خزيمة : ١٤٢ ؛
 وغيرهم ؛ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
 (٢) بل يُنْهَى عَنْ استعماله ، لِعَدَمِ فائِدَتِهِ فِي التَّطَهِيرِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ لِهَدْرِهِ بغير فائدة .
 (٣) وهو الانقطاع الحقيقي ، أو الحكمي بانتهاء المدة . . ولو بقي الدم متقاطراً فيكون استحاضة .

٨ - توجه الخطاب : وَ ٨- ضَيْقُ الْوَقْتِ لتوجه الخطاب مضيّقاً حيثّذ ، وموسّعاً في ابتدائه^(١) .

تأصيل : وقد اختصرت هذه الشروط في واحد هو : قدرة المكلف بالطهارة عليها بالماء .

مبحث

شروط صحة الوضوء

شروط صحته : شُرُوطُ صِحَّتِهِ ؛ أي : الوضوء ثلاثة . .

١- استيعاب المحل : الأول : عُمُومُ الْبَشَرَةِ بِالْمَاءِ الْطَّهُورِ ، حتّى لو بقي مقدار مغرز إبرة لم يصبه الماء من المفروض غسله ! لم يصحّ الوضوء .

٢- انقطاع المنافي : والثاني : انْقِطَاعُ مَا يُنَافِيهِ ؛ مِنْ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ [لتمام العادة] (ص) (٢) .

وانقطاع حَدَثٍ حال التوضوء ، لأنّه بظهور بول وسيلان ناقض لا يصحّ الوضوء .

٣- زوال المانع : والثالث : زَوَالُ مَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْجَسَدِ ، لجرمه الحائل ؛ كَشَمْعٍ وَشَخْمٍ . قَيْدُ بِهِ !! لَأَن بقاء دسومة الزيت ونحوه لا يمنع ؛ لعدم الحائل .

وترجع الثلاثة لواحد هو : عموم المطهّر شرعاً للبشرة^(٣) .

(١) سيأتي ما يوضحه في الوجوب الموسّع ، وضيق الوقت لإسقاط الترتيب ص ٢٢٢ .

(٢) هو احتراز عن الانقطاع أثناء مدة الحيض . . حيث يعتبر هذا الانقطاع سيلاناً .

(٣) لا بدّ من قيد آخر هو : عدم المنافي . فائدة : نظم العلامة ابن عابدين شروط وجوب الوضوء وصحّته بقوله [من الرجز] :

شَرَطُ الْوُضُوءِ جَاءَ ضَمْنًا بِثَلَاثِ	تَكْلِيفٍ ، أَمْلَاقٍ ، وَضَيْقِ الْوَقْتِ
وَقِسْرَةِ الْمَاءِ الطَّهْورِ الْكَافِي	وَحَدَثٍ ؛ مَعَ انْقِصَاءِ الْمُنَافِي
وَأَنْشَاءِ لِلصُّحَّةِ : تَغْيِينُ الْمَحَلِّ	بِالْمَاءِ ؛ مَعَ فَقْدِ مُنَافِيٍّ لِلْعَمَلِ

فصل في تمام أحكام الوضوء

شعر اللحية : ولَمَّا لم يقدِّم الكلام على اللحية ؛ [قال] :

١- غسل الكثيفة : يَجِبُ - يعني : يفترض - غَسْلُ ظَاهِرِ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ - وهي : التي لا ترى بَشَرَتَهَا - فِي أَصَحِّ مَا يُقْتَضَى بِهِ مِنَ التَّصَاحِيحِ فِي حَكْمِهَا ، لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْبَشَرَةِ بِتَحْوِيلِ الْفَرْضِ إِلَيْهَا . وَرَجَعُوا عَمَّا قِيلَ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِثَلَاثِهَا ؛ أَوْ رُبْعِهَا ، أَوْ مَسْحِ كُلِّهَا . وَنَحْوُهُ ^(١) .

٢- تخليل الخفيفة : وَيَجِبُ - يعني : يفترض - إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى بَشَرَةِ اللَّحْيَةِ الْخَفِيفَةِ فِي الْمَخْتَارِ ، لِبَقَاءِ الْمَوَاجَهَةِ بِهَا وَعَدَمِ عَسْرِ غَسْلِهَا . وَقِيلَ : يَسْقُطُ لَانْعِدَامِ كَمَالِ الْمَوَاجَهَةِ [بِالنَّبَاتِ] ^(ص) .

٣- مسترسل الشعر : وَلَا يَجِبُ إِيصَالُ [الْمَاءِ] ^(ص) إِلَى الْمُسْتَرْسِلِ مِنَ الشَّعْرِ عَنْ دَائِرَةِ الْوَجْهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ أَصَالَةٌ ، وَلَا بَدَلًا عَنْهُ .

الشفتين : وَلَا يَجِبُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا أُنْكَتَمَ مِنَ الشَّفَتَيْنِ عِنْدَ الْإِنْضِمَامِ الْمَعْتَادِ ، لِأَنَّ الْمَنْضَمَّ تَبَعَ لِلْفَمِ ؛ فِي الْأَصَحِّ ، وَمَا يَظْهَرُ تَبَعٌ لِلْوَجْهِ . الْعَيْنَيْنِ : وَلَا بَاطِنَ الْعَيْنَيْنِ ؛ وَلَوْ فِي الْغُسْلِ ^(٢) لِلضَّرُورَةِ .

داخل قرحة : وَلَا دَاخِلَ قَرْحَةٍ بَرَأَتْ ؛ وَلَمْ يَنْفَصِلْ مِنْ قَشْرِهَا سِوَى مَخْرَجِ الْقَيْحِ لِلضَّرُورَةِ ^(٣) .

(١) مجموعها ثمانية ذكرها العلامة ابن عابدين : ٦٨/١ ، مما صحَّحوه ، أَوْ رَجَعُوا عَنْهُ .

(٢) فيه إشارة إلى عدم وجوب إزالة العدسات اللاصقة ، لِأَنَّهَا فِي بَاطِنِ الْعَيْنِ الَّذِي لَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْغُسْلِ ؛ وَلَا وَضُوءَ . فَتَنَبَهَ .

(٣) كَذَا فِي نَسَخَتَيْنِ خَطِيئَتَيْنِ . وَفِي نَسَخَةِ الطُّحْطَاوِيِّ الْأُولَى : لِلضَّرَرِ ، وَالثَّانِيَةِ : لِلضَّرُورَةِ .

فروع

١- الأصابع : وَلَوْ أَنْضَمْتُ الْأَصَابِعُ بِحَيْثُ لَا يَصِلُ الْمَاءُ بِنَفْسِهِ إِلَى مَا بَيْنَهَا ، أَوْ طَالَ الظُّفْرُ فَقَطَّيْ الْأَنْمُلَةَ ، ومنع وصول الماء إلى ما تحته ، أَوْ كَانَ فِيهِ يَعْنِي الْمَحَلَّ الْمَفْرُوضُ غَسْلُهُ مَا - أي : شيء - يَمْنَعُ الْمَاءَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْجَسَدِ ؛ كَعَجِينٍ وَشَمْعٍ [وَرَمَصٍ] (ص) بخارج العين بتغميضها وَجَبَ - أي : افترض - غَسْلُ مَا تَحْتَهُ بَعْدَ إِزَالَةِ الْمَانِعِ .

٢- درن الأظفار : وَلَا يَمْنَعُ الدَّرَنُ ؛ أي : وسخ الأظفار سواء القروئي والمصري - في الأصح - فيصحُّ الغسل مع وجوده .

٣- قدر الهوام : وَلَا يَمْنَعُ خُرْءُ الْبَرَاغِيثِ وَنَحْوَهَا ؛ كَوَيْتِمِ الذَّبَابِ وَصَوْلَ الْمَاءِ إِلَى الْبَدَنِ ، لنفوذ فيه لقلته وعدم لزوجه ، وَلَا مَا عَلَى ظُنْفَرِ الصَّبَاغِ مِنْ صَبْغٍ لِلضَّرُورَةِ (١) . وعليه الفتوى .

٤- تحريك الخاتم : وَيَجِبُ ؛ أي : يلزم تحريك الخاتم الضَّبِّي ؛ في المختار من الروايتين ، لأنه يمنع الوصول ظاهراً ، وكان ﷺ إذا تَوَضَّأَ حَرَّكَ خَاتَمَهُ (٢) .

٥- قرط الأذن : وكذا يجب تحريك القرط في الأذن (٣) لضيق محله .

والمعتبر غلبة الظن لإيصال الماء ثقبه ، فلا يتكلف لإدخال عود في ثقب للخرج .

والقرط - بضم القاف وسكون الراء - : ما يُعْلَقُ فِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ .

(١) المراد بالصَّبَاغُ مَنْ يَعْمَلُ بِالصَّبْغِ أَي : الدهان ؛ ولو كان له جرم ، وليس المراد : الصبغ اللون المغيّر للثياب ونحوها ، فهذا لا شبهة فيه أصلاً . ثم هذا خاص به ، وبمن يعمل به من أهله .

(٢) أخرجه ابن ماجه : ٤٤٩ ، والدارقطني : ٣٠٦ ، والبيهقي : ٥٧/١ ، والطبراني في « الكبير » : ٩٥٦ عن أبي رافع رضي الله عنه بإسناد ضعيف

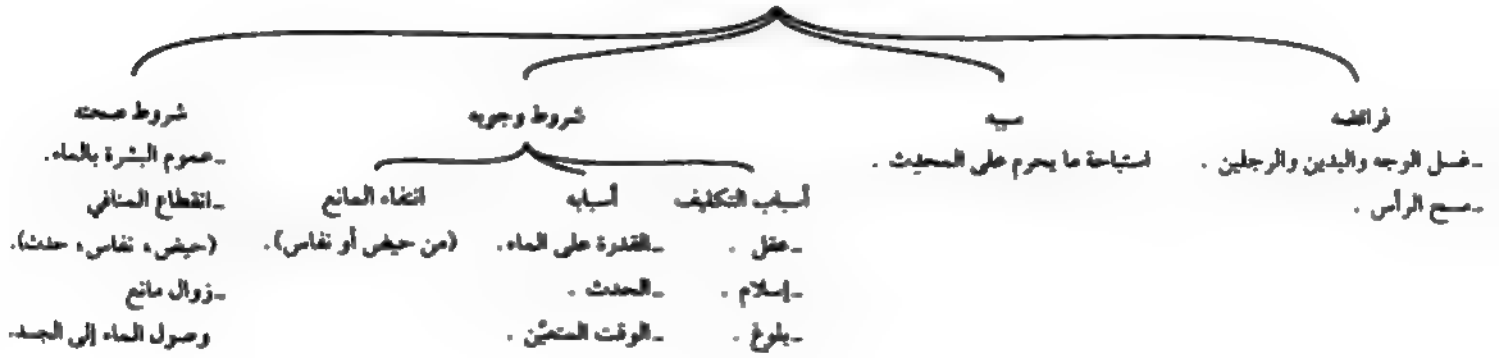
(٣) في غسل الجنابة ونحوه ، لا في الوضوء ، لأن الأذن ذاتها غير داخلة في وجوب الغسل في الوضوء . أما لو كان القرط في الأنف . فيجب تحريكه في الوضوء والغسل معاً .

اعتبار الاستطاعة : وَلَوْ ضَرَّهُ غَسْلُ شُقُوقِ رِجْلَيْهِ ١٩ جَاَزَ - أي : صَحَّ - إِمْرَازُ
 الْمَاءِ عَلَى الدَّوَاءِ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهَا ؛ أي : الشقوق للضرورة .
 سقوط الممسوح : وَلَا يُعَادُ الْغَسْلُ ؛ ولو من جنابة ، وَلَا الْمَسْحُ فِي الْوَضوءِ
 عَلَى مَوْضِعِ الشَّغْرِ بَعْدَ حَلْقِهِ ، لعدم طرؤ^(١) حدث به .
 وكذا لَا يُعَادُ الْغَسْلُ بِقَصْرِ ظَفَرِهِ وَشَارِبِهِ ، لعدم طرؤ حدث ، وإن اسْتَحَبَّ
 الْغَسْلُ^(٢) ١١ .



-
- (١) الطرؤ : الحدوث الطارئ . ثم اعلم أن هذا فيما لو لم يتغير الفرض في محله ، كما لو كانت
 اللحية كثيفة . . فإن الواجب غسل ظاهرها ، فلو حلقها بعد . . انتقل الواجب إلى غسل بشرتها ،
 فحيث يجب إعادة غسل البشرة لصحة الوضوء فتنبه .
- (٢) طمانينة للقلب ؛ لكن لم أجد من نص على الاستحباب كحكم فقهي ١١ واعلم أن هذه العبارة ليست
 في « الإمداد » أصل هذا الكتاب ، ولم أرها عند غيره ١١ .

أحكام الوضوء



• • •

الأسئلة

- اشرح الوضوء (لغة وشرعا) مع ذكر أحواله اللغوية وفوائده الدنيوية والأخروية .
- ما هي أركان الوضوء ؟ وما هي معاني الغسل (بفتح الغين وكسرها وضمها) ؟
تعريفه ؟
- تكلم عن الشاكل ، وحكم غسله قبل نبات اللحية وبعدها .
- لماذا يدخل الكعبان والمرفقان في غسل الرجلين واليدين ؟ ؟ .
- لو أخذ لمسح رأسه ماء من يديه المغسولة . . لا يصح ، ولو أصابها المطر صح ؛
ولماذا ؟
- هل يكفي مسح ذوائبه النازلة تحت أذنيه ؟ ولماذا ؟
- للوضوء حكمٌ دنيويٌّ وحكمٌ أخروي . أذكرهما .
- من شروط وجوب الوضوء : قدرة المكلّف على استعمال الماء الكافي . اشرح ذلك .
- من شروط وجوب الوضوء : ضيق الوقت . اشرح ذلك .
- شروط وجوب الوضوء ثمانية! صفها في شرط جامع من لفظك .
- شروط صحة الوضوء ثلاثة . اذكرها .
- اذكر ما تحفظ من وجوب غسل اللحية الكثّة والخفيفة في الوضوء .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحّح الخطأ . مع التعليل ، وذكر الخلاف إن وجد :
- يجب إيصال الماء إلى بشرة اللحية الخفيفة .
- يجب إيصال الماء إلى المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه .

- * يجب غسل ما انضم من الأصابع لادخال الماء بينهما .
- * يجب غسل ما انكتم من الشفتين إلى داخل الفم .
- * يجب غسل باطن العينين للضرورة .
- * يجب غسل قرحة برئت ليصل الماء إلى داخلها ولو بالضرر .
- * لو طال الظفر فغطى الأنملة . . لا يجب وصول الماء تحته .
- * يجب غسل العين إذا كان عليها رمص . . ولم يصل الماء تحته .
- * وجود الدرن (وسخ الأظفار) يمنع صحّة الوضوء .
- * وجود ونيم الذباب على الجلد يمنع صحّة الوضوء .
- * بقايا الدهان على أظفار الصباغ يمنع وصول الماء ؛ فلا يصحّ الوضوء .
- * يجب تحريك قرط المرأة للاغتسال ؛ ولو لم يصله الماء .
- * يجب تحريك الخاتم في الغسل والوضوء (للرجال) ، ولا يجب (للنساء) .
- * يجب غسل شقوق رجلين ؛ لو لم يصلها الماء . . على كل حال .
- * قصّ شعره ؛ أو أظافره بعد الوضوء . . وجب عليه إعادة مسح الشعر وغسل الأظافر .

* * *

فصل في سنن الوضوء

إجمال السنن : يُسنُّ في حال الوُضوء ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ شَيْئاً . ذَكَرَ العدد تسهياً
لِلطَّالِبِ ، لا لِلْحَصْرِ .

معنى السنة : والسنة - لغة - : الطريقة [ولو سيئة] .

- واصطلاحاً - : الطريقة^(١) المسلوكة في الدين ؛ من غير لزوم ، على سبيل
المواظبة .

وهي : المؤكدة ؛ إن كان النبي ﷺ تركها أحياناً .

وأما التي لم يواظب عليها فهي : المندوبة .

وإن اقترنت بوعيد لمن لم يفعلها^(٢) ؟ فهي : للوجوب .

١- غسل اليدين : فيسنُّ : ١- غَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ ؛ في ابتداء الوضوء ،
والرُّسْغ - بضمِّ الراء وسكون السين المهملة وبالفين المعجمة - : المِفْصَلُ الَّذِي بَيْنَ
السَّاعِدِ وَالْكَفِّ ، وَبَيْنَ السَّاقِ وَالْقَدَمِ .

وسواءً استيقظ من نوم ؛ أو لا ، ولكنه أكذ في الذي استيقظ ، لقوله ﷺ : « إِذَا
اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ . . فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا^(٣) » . ولفظ
مسلم : « حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ، فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي أُيُنَ بَاتَتْ يَدُهُ » .

استكمال : وإذا لم يمكن إمالة الإناء ؟ يدخل أصابع يسراه الخالية عن نجاسة

(١) أي : بعد أمر بها .

(٢) متفق عليه ؛ إذ أخرجه البخاري : ١٦٢ ، ومسلم : ٨٧-٢٧٨ ، وأحمد : ٧٢٤٠ ، والترمذي :

٢٤ ؛ وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه : ٣٩٣ ، والطبراني في الأوسط : ٣٦٩٤ ، عن

أبي هريرة رضي الله عنه .

متحققة ، ويصبُّ على كفه اليمنى حتَّى يَنْقِيَهَا ، ثُمَّ يُدْخِلُ الْيَمْنَى وَيَغْسِلُ يَسْرَاهُ ،
وإن زاد على [قَدَّرَ] (خ) الضرورة ؛ فادخل الكفَّ !! صار [الماء] (ص) مستعملاً (١) .

٢- التسمية : ٢- التَّسْمِيَةُ ابْتِدَاءً ، حتَّى لو نسيها فتذكَّرها في [حال] (ص) خلاله
وسمَّى ١٩ لا تحصل [له (ط)] السَّنة (خ) (٢) ، بخلاف الأكل ، لأنَّ الوضوءَ عملٌ
واحد ، وكلُّ لقمة فعلٌ مستأنف ، لقوله ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ يُطَهِّرُ
جَسَدَهُ كُلَّهُ ، وَمَنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ؛ لَمْ يُطَهِّرْ إِلَّا مَوْضِعَ الْوُضُوءِ » (٣) .

لفظها : والمنقول عن السَّلف - وقيل : عن النَّبيِّ ﷺ - في لفظها : « بِاسْمِ اللَّهِ
الْعَظِيمِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ » (٤) . وقيل : الأفضل (بسم الله الرحمن
الرحيم) ، لعموم : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ » (٥) . . . الحديث .

ويسمَّى كذلك قبل الاستنجاء وكشف العورة ؛ في الأصحَّ .

(١) الملاقي للكفِّ فقط . . دون ما عداه ، وبذا يصير مخلوطاً فيعتبر بالأجزاء وزناً .

(٢) سُنية الابتداء ، وتحصل فضيلة الذكر على بقية الأعضاء المغسولة بعده .

(٣) أخرجه الدارقطني : ٢٢٨ ، والبيهقي : ٤٤/١ ، وابن أبي شيبة ١٣/١ موقوفاً على أبي بكر
رضي الله عنه وأرضاه . يؤيِّده ما أخرجه أبو داود : ١٠١ ، وابن ماجه : ٣٩٧ بلفظ : « لَا وَضُوءَ
لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » . وأحمد : ٤١٨/٢ ، والدارقطني : ٢٥١ ، والحاكم : ١٤٦/١ ،
والبيهقي : ٤٣/١ ، وغيرهم .

(٤) أخرجه ابن منده في « كتاب الوضوء » ، والمستغفري في « الدعوات » ، وابن النجار ؛ عن عليٍّ
رضي الله عنه : علمني رسول الله ﷺ كلمات . . . كان رسول الله ﷺ إذا أتى بماء فغسل يديه . .
قال (بِاسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ . . .) ثم ذكر ما سيأتي عن ابن جَبَّان
وغيره . انظر « كنز العمال » برقم : ٢٦٩٩٠ - ٢٦٩٩١ - ٢٦٩٩٢ . قال الحافظ ابن حجر في
« أماليه » : حديث غريب ، ورواته معروفون ، إلا خارجه بن مصعب . . فمتروك .

(٥) هو حديث : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِ(بِاسْمِ اللَّهِ) . . . فَهُوَ أَتَمُّ » ، « أَجْزَمُ » ، « أَقْطَعُ »
روايات . . . أخرجه أبو داود : ٤٨٤ ، وابن ماجه : ١٨٩٤ ، والنسائي في « عمل اليوم
والليلة » ، والخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي والسامع » : ٨٧/٢ ، وأبو عوانة . وأسانيد
حسنة وجيدة . وأخرجه الرهاوي في « أربعينه » ، وانظر « الأقاويل المفصلة لأحاديث البسمة »
للكتاني (ط) فيه غنية عن بحث وتبج .

مطلب

في الكلام عن السواك وكيفية استعماله

- ٣- السواك ضبطه : ٣- السَّوَاكُ - بكسر السين - : اسم للاستياك ، وللعود أيضاً .
- الترغيب فيه : والمراد الأول ، لقوله ﷺ : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » (١) . أو : مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ . ولما ورد : أَنْ كُلَّ صَلَاةٍ بِهِ تَفْضُلٌ سَبْعِينَ [صَلَاةٍ] (٢) بِدُونِهِ (٣) .
- صفته : وينبغي أن يكون لِينًا ؛ فِي غِلْظِ الْأَصْبَعِ (٤) ؛ طَوَّلَ شَبْرٍ ، مُسْتَوِيًا ، قَلِيلَ الْعُقْدِ ؛ مِنَ الْأَرَاكِ ، [وهو من سنن الوضوء] (٥) .
- وقته : ووقته المَسْنُونُ فِي أَيْتِدَائِهِ ، لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ سُنَّةٌ أَيْضًا عِنْدَ الْمُضْمَضَةِ - عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِ - ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ : قَبْلَ الْوُضُوءِ .

(١) أخرجه البخاري : ٥١٩ ، ومسلم : ٢٥٢ ، ومالك : ١١٤ ، وأبو داود : ٤٧ ، - واللفظ له - والترمذي : ٢٣ ، وأحمد : ٦٠٨ وفي مواضع أخر تزيد على عشرين ، والطيالسي : ٢٣٢٨ ، والنسائي : ٧ ، وابن حبان : ١٠٨٦ والبيهقي : ٣٧/١ . لكن الذي يصلح للاستشهاد هنا ما أخرجه مالك في « الموطأ » : ٦٦/١ ، والشافعي : ٢٧/١ ، وأحمد : ٤٠٠/٢ ، ٤٦٠ ، وابن خزيمة : ١٤٠ ، والحاكم : ١٤٦/١ ، وصححه على شرطهما فأقره الذهبي . . عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي . . لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ » وفي بعض ألفاظه « مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ » . وهو مروى عن غير أبي هريرة .

قال النووي في « رياض الصالحين » : أسانيد صححة . (المنار المنيف / ١٠) . انظر الطحطاوي و« متقى ابن الجارود » : ٦٣ .

(٢) أخرجه أحمد : ٢٥٨٠٨ ، وابن خزيمة : ١٣٧ ، والحاكم : ١٤٦/١ ، وأبو يعلى : ٤٧٣٨ ، والبزار ، وابن زنجويه ؛ عن عائشة رضي الله عنها ، وأخرجه البيهقي : ٣٨/١ وغيره ؛ عن أنس ، والدارقطني في « الأفراد » ؛ عن أم الدرداء رضي الله عنها . وسيأتي انظر « المنار المنيف » : ١٩ فما بعد .

(٣) عبارة (ص) : في غلط الخنصر .

(٤) المراد في السنة بين كونه للصلاة ؛ أو للوضوء !! وإلا فإنه سنة بكل حال ، وهو من سنن الهدى فتجب العناية به .

تابعيته : وهو من سنن الوضوء - عندنا - ؛ لا من سنن الصلاة ، فتحصل فضيلته لكل صلاة أذاها بوضوء استاك فيه .

استحبابه : ويستحب لتغيير [رائحة] (ص) الفم ، والقيام من النوم ، وإلى الصلاة . ودخول البيت ، واجتماع الناس ، وقراءة القرآن والحديث ، لقول الإمام (إنه من سنن الدين) ، وقال ﷺ : « [السَّوَاكُ] (خ) مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ » (١) ، فيستوي فيه جميع الأحوال .

ما يكفي عنه : وفضله يحصل ولو كان الاستياك بالأصبع ؛ أو خرقة خشنة عند فقده ؛ أي : السواك ، أو فقد أسنانه ، أو ضرر بفعمه ؛ لقوله ﷺ : « يُجْزِيءُ مِنَ السَّوَاكِ الْأَصَابِعُ » (٢) . وقال علي رضي الله عنه : التشويص بالمُسْبَحَةِ والإبهام سواك . بدله : ويقوم العلك مقامه للنساء لرقّة بشرتهن .

هيئة أخذه : والسنة في أخذه : أن تجعل خنصر يمينك أسفله ، والبنصر والسبابة (٣) فوقه ، والإبهام أسفل رأسه ، كما رواه ابن مسعود رضي الله عنه . ولا يقبضه ؛ لأنه يورث الباسور (٤) ، ويكره مضجعا ؛ لأنه يورث كِبَر الطَّلَح .

(١) أخرجه البخاري تعليقا في الصوم : باب السواك الرطب واليابس للصائم . والشافعي في «المسند» ص ١٤ ، وفي «الأم» : ٢٣/١ ، وأحمد : ٤٧/٦ ، والنسائي : ٥ ، والحاكم وصححه ، وابن خزيمة : ١٣٥ ، وأبو يعلى : ٤٥٦٩ ، وابن حبان : ١٠٦٧ ، وإسحاق بن راهويه : ٩٣٦ ، والدارمي : ١٧٤/١ . وابن ماجه : ٢٨٩ ، والبيهقي : ٣٤/١ ، وأبو نعيم : ١٥٩/٧ عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) أخرجه الضياء في «المختارة» : ٢٥٢/٧ عن أنس ؛ بسند لا بأس به ، وابن عدي : ١٩٧١/٥ ، والدارقطني (ابن حجر تخريج الرافعي) ، والدبلي : ٨٣٥٣ ، والبيهقي : ٤٠/١ وضقه . بينما رمز السيوطي في «الجامع الصغير» : ٩٩٩٩ لصحته .

ومن شواهد عند الطبراني في «الأوسط» : «الْأَصَابِعُ تَجْرِي مَجْرَى السَّوَاكِ» . إِذَا لَمْ يَكُنْ سَوَاكٌ ؛ عن عمرو بن عوف المزني : (مجمع الزوائد : ٢٥٧٧) .

(٣) في (ص) : خلل أفسد العبارة حيث وردت : والبنصر والوسطى والسبابة والإبهام .

(٤) من آفات الجلد الشرجية المعروفة .

وَجَمَعَ العارِف بالله تعالى الشيخ أحمد الزاهد^(١) فضائله بمؤلف سمّاه « تحفة السُّلَّك في فضائل السُّوَاك »^(٢) .

٤- المضمضة : ٤- الْمَضْمَضَةُ ، وهي - اصطلاحاً - : استيعابُ الماء جميعَ الفم ، و- في اللغة - : التحريك .

ويسرُّ أن تكون ثلاثاً ، لأنَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَضْمَضَ (ثلاثاً) ، وَاسْتَنْشَقَ (ثلاثاً) ؛ يَأْخُذُ لِكُلِّ واحدةٍ مِنْهَا ماءً جديداً^(٣) .

تفريع : ولو تمضمض ثلاثاً بِغُرْقَةٍ واحدة ؟ أقام سُنَّة المضمضة ؛ لا سُنَّة التكرير^(٤) .

(١) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد الزاهد ، شافعي المذهب ، صوفي المشرب ، ألف كثيراً للمريدين منها : « رسالة الثَّور » ، في أربع مجلدات ، « هداية المتعلم وعمدة المعلم » ، « هدية الناصح » ، توفي بالقاهرة سنة : ٨١٩ هـ .

ذكر حوالي ثلاثين من أصولها شيخ شيخنا العلامة الشيخ عبد القادر القصاب رحمه الله تعالى في أحد عشر بيتاً من الرجز انظرها ص .

(٢) قال عنها المرحوم محمد أبو السعود مراد المتوفى سنة : ١٩٤٢ م - وهو يعدُّ ما صُنِّفَ في السُّوَاك - في منظومته الشهيرة « إرشاد السُّلَّك » :

كَذَا مُنَاكَ (تُحْفَةُ السُّلَّاكِ)	يَا صَاحِ (فِي فَضَائِلِ السُّوَاكِ)
كَمْ حَقّاً مُؤَلِّفٌ عَلَيْهَا	وَفِي كِتَابِهِ دَعَا إِلَيْهَا
تَنَمَّى إِلَى قَتَى غَزِيرِ الْعِلْمِ	وَالْيَوْمَ فَهِيَ أُنْمٌ بِغَيْرِ جَنَمِ
عَنْهَا فَكَمْ نَقَبْتُ فِي الْبِلَادِ	فَلَمْ أَصِلْ مِنْهَا إِلَى مُرَادِي
وَطَالَمَا سَأَلْتُ عَنْهَا فَقَهَا	فَخَابَ مِنِّي الشُّغْيُ إِذْ لَمْ أَلْقَهَا
أَخْبَيْهَا قَدْ أَصْبَحْتُ مَمْدُومَةً	وَفِي صَحِيفَةِ الْبِلَا مَرْسُومَةً

(٣) أخرجه مسلم : ٢٣٥ ، وأصحاب السنن وغيرهم دون التصريح بقوله : (يأخذ لكل واحدة منها ماءً جديداً) ، فأبو داود : ١١١ ، والترمذي : ٤٨ ، والنسائي : ٩٥ ، وابن ماجه : ٤٠٤ ، وابن حبان : ١٠٧٧ ، وابن خزيمة : ١١٩ ، والطبراني في « الأوسط » : ٢٢٩٨ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه . وبهذه الزيادة صرح الطبراني في « الكبير » : ١٨١/١٩ ، ويؤيدها جبارة ابن حبان : من ثلاث حَفَنَات .

(٤) فيتحصل منه ستان ؛ الأولى : المضمضة ثلاثاً ، والثانية كون الثلاث بمياه ثلاث . فإن تمضمض =

٥- الاستنشاق : وَ-الاستِنْشَاقُ ؛ وهو - لغة ؛ من النَشَق - : جذب الماء ونحوه بريح الأنف إليه . - واصطلاحاً - : إيصال الماء إلى المارن ؛ وهو : مالان من الأنف ، ويكون بثلاثِ عَرَفَاتٍ للحديث^(١) ، ولا يصحُّ التلث بواحدة ، لعدم انطباق الأنف على باقي الماء^(٢) ؛ بخلاف المضمضة .

٦- المبالغة فيهما : ٦- وَ[يسر] (٣) الْمُبَالِغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ ؛ وهي : إيصال الماء لرأس الحلق . والمبالغة في الاستِنْشَاق ؛ وهي : إيصاله إلى ما فوق المارن لِغَيْرِ الصَّائِمِ ، والصائم لا يبالغ فيهما خشية إفساد الصوم ، لقوله ﷺ : « بَالِغٌ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ . . إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا »^(٤) .

٧- تخليل اللحية : ٧- وَيَسْرُ ؛ في الأصح^(٥) تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ . وهو قول أبي يوسف ، لرواية أبي داود ؛ عن أنس : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخْلِلُ لِحْيَتَهُ^(٦) .

كيفيته : والتخليلُ : تفریقُ الشعر من جهة الأسفل إلى فوق ، ويكون بعد غسل الوجه ثلاثاً . . يَكْفُ [من] (ص) مَاءٍ مِنْ أَسْفَلِهَا ، لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ تَحْتَ حَنَكِهِ فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ ؛ وقال : « بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ »^(٦) .

= بثلاث مياه حصلهما ، ولأحصلت الأولى فقط ، وهو دون تحصيل ستين .

- (١) تقدّم تخريجه عن مسلم وأصحاب السنن قبل قليل مؤيدة برواية ابن حبان .
- (٢) إلا إذا رفع يده أعلى من الأنف وهو ملاس له . ومع هذا . . فلا تحصل سنة التكرير !! .
- (٣) أخرجه مقتصرأ على الاستنشاق أبو داود : ٢٣٦٦ ، والترمذي : ٧٨٨ ؛ وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ٨٧ ، وأحمد : ١٥٩٤٥ ، وابن ماجه : ٤٠٧ ، وصححه ابن حبان : ١٠٨٧ ، والحاكم : ١٤٧/١-١٤٨ وصححه ، وأقره الذهبي ؛ عن لقبط بن صبرة رضي الله عنه ، وهو وافد بني المُنَقِق .

- (٤) وقال في (شرح المنية : ٢٣) : والأدلة ترجحه . وهو الصحيح .
- (٥) أخرجه أبو داود : ١٤٥ ؛ عن أنس رضي الله عنه بهذه الرواية الآتية بعده ، ولكن هذا الحديث عن عمار بن ياسر ، وأخرجه الترمذي : ٣١ ؛ وقال : حسن صحيح ، ثم قال : وفي الباب عن عثمان ، وعائشة ، وأم سلمة ، وأنس ، وابن أبي أوفى ، وأبي أيوب ؛ رضي الله عنهم ، وابن ماجه : ٤٣٠ ، والحاكم ١٤٩/١ ، وابن الجارود : ٧٢ ، وصححه ابن خزيمة : ١٥١ ، وابن حبان : ١٠٨١ .
- (٦) أخرجه أبو داود : ١٤٥ ، والحاكم : ١٤٩/١ ، والطبراني في الأوسط : ٣٠٠٠ وهو صحيح .

وأبو حنيفة ومحمد يفضلانه^(١) ، لعدم المواظبة ، ولأنه^(٢) لإكمال الفرض ، وداخلها ليس محلاً له ، بخلاف تخليل الأصابع .

ورجّع في « المبسوط » [٢٢/١] قول أبي يوسف ؛ لرواية أنس رضي الله عنه .

٨- تخليل الأصابع : ٨- يَسُنُّ تَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ كُلِّهَا ، للأمر به^(٣) ، ولقوله ﷺ « مَنْ لَمْ يُخَلِّلْ أَصَابِعَهُ بِالْمَاءِ خَلَّلَهَا اللَّهُ بِالنَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٤) .

كيفية : وكيفيته ١- في اليدين : إدخال بعضها في بعض ، و٢- في الرجلين بأصبع من يده [اليسرى] (ص) .

أجزاء : ويكفي عنه إدخالها في الماء الجاري ونحوه^(٥) .

٩- التلث : ٩- يَسُنُّ ثَلَاثُ الْغَسْلِ ، « فَمَنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ ؛ فَقَدْ تَعَدَّى وَظَلَمَ » ، كما ورد في السنة^(٦) ؛ إلا لضرورة^(٧) .

ومن شواهد ما عند أحمد ، وابن أبي شيبة .

(١) يجعلانه فضيلة ؛ لا سنة . [والمراد أن فعله بفضل تركه ، أو يصير فاعله ذا فضيلة بتحصيل ثوابه] وصحّح في « خير مطلوب » أن محمداً مع أبي يوسف (بحر : ٢٢/١) وهذا في غير المحرم . أما للمحرم فمكروه اتفاقاً . فتنبه .

(٢) يعني : تخليل اللحية لإكمال لغسل ظاهرها المفروض ؛ فيكون التخليل منوئاً .

(٣) بقوله ﷺ « خَلَّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ » وهو حديث وائد بني المثنى المتقدم تخريجه عن أبي داود : ١٤٢ ، والترمذي : ٣٨ ، والنسائي : ١١٤ ، وابن ماجه : ٤٤٨ ، وأحمد : ٣٣/٤ .

(٤) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٦٤/٢٢ ؛ ومسنّد الشاميين : ٣٤٠٠ ، واللفظ له ، والدارقطني : ٩٥/١ ، وغيره ؛ عن وائلة رضي الله عنه .

(٥) كالمنطر الغزير ، ورشاش الماء ، ولا يدّ من المكث ؛ أو العبث باليد ليحصل التخليل ولفظه : « هكذا الوضوء فمن . . . » .

(٦) هو ما أخرجه أحمد : ٦٦٤٦ ، وأبو داود : ١٣٥ ، والنسائي : ١٤٠ ، وابن ماجه : ٤٢٢ ، وابن خزيمة : ١٧٤ ، والطبراني في « الكبير » : ١١٠٩ ؛ عن ابن عباس وعمر بن العاص وغيرهما رضي الله عنهم .

(٧) كالحاجة للشرب . . له ؛ أو لغيره . وقوله « تَعَلَّى » : بالإسراف ، و« ظَلَمَ » نفسه بالتقصير عن تحصيل السنة المطهرة فنقص الأجر . . مع وجود الفعل . وأما الزيادة للاستيعاب . . فلا تعتبر =

١٠- استيعاب المسح : ١٠- يَسْرُ اسْتِيعَابُ الرَّأْسِ بِالمَسْحِ ، كما فعله النبي ﷺ (١) مَرَّةً ، كمسح الجيرة والتيثم ، لأن وضعه للتخفيف .

١١- مسح الأذنين : ١١- يَسْرُ مَسْحُ الْأَذْنَيْنِ ؛ وَلَوْ بِمَاءِ الرَّأْسِ (٢) ، لأنه ﷺ غَرَفَ غَرَفَةً فَمَسَحَ بِهَا رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ (٣) ، فَإِنْ أَخَذَ لَهَا مَاءً جَدِيداً . . مع بقاء البلّة ؟ كان حسناً (٤) .

١٢- الدلك : ١٢- يَسْرُ أَلَدْلُكُ ، لفعله ﷺ (٥) بعد الغسل بإمرار يده على الأعضاء .

١٣- الولاء : ١٣- يَسْرُ أَلْوِلَاءُ ، لمواظبته ﷺ وهو - بكسر الواو - : المتابعة

= زيادة !! وانظر « رد المحتار » : ٨٠/١ - ٨١ لاستيفاء معنى الحديث . ولك أن تطلع على ما ذكره ابن حجر في « فتح الباري » : ٣٣٢/١ . والله أعلم .

(١) أخرج أبو داود : ١٠٨ ؛ عن عثمان ، و : ١١١ - ١١٢ - ١١٥ ؛ عن علي ، وأخرجه : ١٣٣ ، والنسائي : ١٠١ ، وابن ماجه : ٤٣٩ ، وغيرهم ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما : ومسح برأسه وأذنيه مسحة واحدة . وهو الشاهد للمرة الواحدة كما هو مذهبنا ، بخلاف الحديث الآتي عن الرُّبَيْعِ !! فإنه مضطرب .

(٢) المعتمد أن السَّيَّةَ بماء الرأس ؛ لا بماء جديد . . كما يتبادر من التعبير بـ « لو » الوصلية انظر « رد المحتار » : ٨٢/١ . وهذا مذهبنا ومذهب أحمد . وفي رواية عنه كما هو مذهب مالك والشافعي بماء جديد . على أن المسح بماء جديد أولى مراعاة للخلاف ليكون آتياً بالسنة بالاتفاق كما هو ديدن أئمتنا . رضي الله عن الجميع .

(٣) أخرجه أبو داود : ١٢٩ ، والترمذي : ٣٦ ؛ وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ١٠٢ ، وابن ماجه : ٤٤٢ ، والطبراني في « الأوسط » : ٦١٠٠ ؛ عن الرُّبَيْعِ بنتِ مُعَوِّذٍ بن عَفْرَاءَ رضي الله عنها . وعند الطبراني في « الأوسط » : ٩٣٦٢ ؛ عن عبد الله ابن أبي أوفى : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا . . ثَلَاثًا ؛ ومسح رأسه مرة واحدة .

(٤) بل يكون مخالفاً للسنة ، وإن فئت البلّة . . كان الأخذ واجباً . فتنه

(٥) يصلح له الحديث المتقدم عن لقيط بن صبرة (وافد بني المتفق) ، لأن فيه « أَسْبَغَ الْوُضُوءَ . . . » . ومعنى الإسباغ : إيصال الماء إلى مواضعه وإيفاء كل عضو حقه . أما التصريح بالدلك . . فأخرجه ابن حبان : ١٠٨٢ ، وابن خزيمة : ١١٨ ، والحاكم : ١٦١/١ ؛ وصححه على شرط مسلم ، وأقره الذهبي والبيهقي : ١٩٦/١ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثَلَاثِي مِائَةٍ فَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ يَدَايِهِ .

بغسل الأعضاء قبل جفاف السابق؛ مع الاعتدال.. جسداً^(١)؛ وزماناً؛ ومكاناً^(٢).

١٤- النية : ١٤- يسرُ النيةُ . هي - لغة - : عزم القلب على الفعل ، و- اصطلاحاً - : توجه القلب لإيجاد الفعل جزءاً .

متى ينوي : ووقتها : قبل الاستنجاء ، ليكون جميع فعله قربةً .
مضمونها : وكيفيتها : أن ينوي : رفع الحدث ، [أو : إقامة الصلاة] (ص) ،
أو : ينوي الوضوء ، أو : امتثال الأمر .

ومحلها : القلب ، فإن نطق بها ، ليجمع بين فعل القلب واللسان ؟ استحبّه المشايخ ، والنية [سنة] (خ) لتحصيل الثواب ، لأنّ المأمور به ليس إلاّ غسلاً ومسحاً ، في الآية^(٣) ، ولم يعلمه النبي ﷺ للأعرابي مع جهله .

توضيح : وفرضت في التيمم ١١ لأنه بالتراب ، وليس مزيداً للحدث بالأصالة^(٤).

١٥- الترتيب : ١٥- يسرُ الترتيبُ سنة مؤكدة ، في الصحيح .
وهو كما نصَّ الله تعالى في كتابه ، ولم يكن فرضاً^(٥) ١١ لأن الواو في الأمر^(٦) لمطلق الجمع ، والفاء التي في قوله تعالى ﴿ فَاغْسِلُوا ﴾ ١١ لتعقيب جملة الأعضاء .

١٦- التيامن : ١٦- يسرُ البَدْءُ بِالْيَمِينِ - جمع ميمنة ؛ خلاف الميسرة - في اليدين والرجلين ، لقوله ﷺ : « إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدُوا بِيَمِينِكُمْ »^(٧) .

(١) في (ص) : حرّاً .

(٢) وعند الإمام مالك رضي الله عنه فرض .

(٣) بقوله ﴿ إِذَا قُتِلْتُمْ إِلَى السَّلَوةِ فَاغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [٦/ المائدة] .

(٤) معناه : أن الماء وضع بأصل خلقت مطهراً ، فلا يحتاج إلى نية ، بخلاف التيمم ؛ فإنه خلُق ملوثاً.. فلا يصير مطهراً إلاّ بالنية فيخرج عن أصل خلقت بها ، وإليه الإشارة بـ ﴿ فَتَيَمَّمُوا ﴾ .

(٥) كما قال الشافعي رضي الله عنه .

(٦) بقوله تعالى ﴿ اغْسِلُوا وَاغْسِلُوا ﴾ .

(٧) أخرجه أحمد : ٨٤٣٨ ، وأبو داود : ٤١٤١ ، وابن ماجه : ٤٠٢ ، وابن حبان : ١٠٩٠ ، وابن =

وَصُرِفَ الْأَمْرُ عَنِ الْوُجُوبِ ١٢ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ ، لِشَرَفِ الْيُمْنَى .

١٧- بَرُؤُوسِ الْأَصَابِعِ : وَ ١٧- يَسْرُ الْبِدَاءَ بِالْقَسْلِ مِنْ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ فِي الْبَيْدِينَ وَالرَّجْلَيْنِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْمِرَافِقَ وَالْكَعْبَيْنِ غَايَةَ الْغَسْلِ ، فَتَكُونُ مَتْنَى الْفِعْلِ ؛ كَمَا فَعَلَهُ ^(١) النَّبِيُّ ﷺ .

١٨- مَقْدَمُ الرَّأْسِ : وَ ١٨- يَسْرُ الْبِدَاءَ فِي الْمَسْحِ مِنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ .

١٩- وَيَسْرُ مَسْحَ الرَّقَبَةِ ، لِأَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ ؛ وَأَوَّامًا بِيَدَيْهِ مِنْ مَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى بَلَغَ بِهِمَا أَسْفَلَ عُنُقِهِ مِنْ قَبْلِ قَفَاهُ ^(٢) .

تَكْمِيلٌ : وَلَا يَسْرُ مَسْحَ الْخُلُقُومِ ، بَلْ هُوَ بَدْعَةٌ .

وَقِيلَ : إِنَّ الْأَزْبَعَةَ الْأَخِيرَةَ ؛ الَّتِي أَوَّلُهَا الْبِدَاءُ بِالْمِيَامِنِ مُسْتَحَبَّةٌ ^(٣) . وَكَانَ وَجْهَهُ عَدَمُ ثُبُوتِ الْمَوَاطِبَةِ !! وَلَيْسَ مُسْلِمًا ^(٤) .



خزيمه : ١٧٨ ؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُلُّهُمْ بِزِيَادَةِ أَوَّلِهِ « إِذَا لَبِسْتُمْ » إِلَّا ابْنَ مَاجَه .

(١) رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ فِيمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ : ١٤٦ ، وَمُسْلِمٌ : ٢٣٥ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ١١٨ ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ : ٤٨ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٩٥-٩٦ ، وَابْنُ مَاجَه : ٤٥٦ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ . وَكُلُّ الْأَحَادِيثِ تَدُلُّ عَلَى فَعْلِهِ ﷺ ، لَكِنْ مِمَّا صَرَّحَ بِهِ مَا أَخْرَجَهُ الْبُزَارُ : ٢٦٨ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٥٠/٢٢ ؛ مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ : وَغَسَلَ يَدَيْهِ ، حَتَّى جَاوَزَ الْمِرْفَقَ . وَأَخْرَجَ الطُّحَاوِيُّ : ، وَالطَّبْرَانِيُّ : ١ عَنْ هُبَّادٍ : ثُمَّ غَسَلَ فَرَاعِيَهُ حَتَّى يَسِيلَ الْمَاءُ عَلَى مِرْفَقَيْهِ . (مَجْمَعُ الزَّوَائِدَ : ١١٣٤) .

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ١٨١/١٩ ، وَابْنُ سَعْدٍ فِي « الطَّبَقَاتِ » ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ .

(٣) وَهُوَ مَعْتَمَدُ الْمَتُونِ فِي التِّيَامِنِ وَمَسْحِ الرِّقْبَةِ (انْظُرْ « رَدَّ الْمَحْتَارِ » : ٨٢/١) .

(٤) بَلِ الْمَوَاطِبَةُ ثَابِتَةٌ ، وَلَكِنَّ السَّنَةَ إِنَّمَا تَكُونُ سَنَةً بِالْمَوَاطِبَةِ مَعَ التَّرْغِيبِ وَالْحَضَرِ عَلَيْهَا ، فَإِنْ كَانَتْ الْمَوَاطِبَةُ بِلَا حَضَرٍ . فَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ فَاحْفَظْهُ .

مستند الموضوع

مستند رقم ٢

- | | | | | | | |
|----------------|-----------------------|--------------------|--------------------------|-------------|------------|------------|
| ١- البداهة | ٢- المعسل | ٣- التعليل | ٤- التبيين | ٥- التبرير | ٦- التبرير | ٧- التبرير |
| - بالتسمية | - اليدين إلى الرسنتين | - المصطفية | - اللحية الكحة | - الرتبة | - الأذنين | - الترتيب |
| - بالسواك | - الغم (المصطفية) | - الاستباق | - الأصابع (يدين ، رجلين) | - صوم الرأس | - المالك | |
| - بروس الأصابع | - الأنف (الاستباق) | - الفرائض المفسولة | - الجاهلية بالمفسول | | | |
| - بمقدم الرأس | | | | | | |

الأسئلة

- اشرح الوضوء (لغة وشرعا) مع ذكر أحواله اللغوية وفوائده الدنيوية والأخروية .
- ما هي أركان الوضوء ؟ وما هي معاني الغسل (بفتح الغين وكسرها وفتحها) ؟ وتعريفه ؟
- تكلم عن الشاكل ، وحكم غسله قبل نبات اللحية وبعدها .
- لماذا يدخل الكعبان والمرفقان في غسل الرجلين واليدين ؟ .
- لو أخذ لمسح رأسه ماءً من يديه المغسولة . . لا يصح ، ولو أصابها المطر صح ؛ ولماذا ؟
- هل يكفي مسح ذوائبه النازلة تحت أذنيه ؟ ولماذا ؟
- للوضوء حكمٌ دنيويٌّ وحكمٌ أخروي . أذكرهما .
- من شروط وجوب الوضوء : قدرة المكلّف على استعمال الماء الكافي . اشرح ذلك .
- من شروط وجوب الوضوء : ضيق الوقت . اشرح ذلك .
- شروط وجوب الوضوء ثمانية ! صفها في شرط جامع من لفظك .
- شروط صحة الوضوء ثلاثة . اذكرها .
- اذكر ما تحفظ من وجوب غسل اللحية الكثّة والخفيفة في الوضوء .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) عن المسائل التالية . مع التعليل وذكر الخلاف إن وجد وصحّح الخطأ واختر الأصحّ في المذهب :
 - يجب إيصال الماء إلى بشرة اللحية الخفيفة .
 - يجب إيصال الماء إلى المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه .

- * يجب غسل ما انضم من الأصابع لإدخال الماء بينهما .
- * يجب غسل ما انكتم من الشفتين إلى داخل الفم .
- * لا يجب غسل باطن العينين للضرورة .
- * يجب غسل قرحت برئت ليصل الماء إلى داخلها ، ولو بالضرر .
- * لو طال الظفر فغطى الأنملة . . لا يجب إيصال الماء تحته .
- * لا يجب غسل العين إذا كان عليها رمص . . ولم يصل الماء تحته .
- * وجود الدرن (وسخ الأظفار) يمنع صحّة الوضوء .
- * وجود ونيم الذباب على الجلد يمنع صحّة الوضوء .
- * بقايا الدهان على أظفار الصبّاغ يمنع وصول الماء ؛ فلا يصح الوضوء .
- * لا يجب تحريك قرط المرأة للاغتسال ؛ ولو لم يصله الماء .
- * يجب تحريك الخاتم في الغسل والوضوء (الرجال) ، ولا يجب (للنساء) .
- * يجب غسل شقوق رجلين ؛ لو لم يصلها الماء . . على كلّ حال .
- * قصّ شعره ؛ أو أظافره بعد الوضوء . . وجب عليه إعادة مسح الشعر وغسل الأظافر .

* * *

فصل في آداب الوضوء

جملة الآداب : من آداب الوضوء أربعة عشر شيئاً ، وزيد عليها .
معناها : وهي : جمع أدب ، وعُرف بأنه : وضع الأشياء موضعها . وقيل :
الخصلة الحميدة . وقيل : الورع .
وفي (شرح « الهداية »)^(١) . هو : ما فعله النبي ﷺ . مرة أو مرتين ؛ ولم
يواظب عليه . وحكمه : الثواب بفعله ؛ وعدم اللوم على تركه .
تعريف السنة : وأما السنة فهي : التي واظب عليها النبي ﷺ . مع الترك بلا
عذر مرة ؛ أو مرتين .

حكمها : وحكمها : الثواب ، وفي تركها العتاب ؛ لا العقاب^(٢) .
فآداب الوضوء :

- ١- الترفع : ١- الْجُلُوسُ فِي مَكَانٍ مُرْتَفِعٍ ؛ تحرّزاً عن الغسالة^(٣) .
- ٢- القبلة والإناء : ٢- اُسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي غَيْرِ حَالَةِ الاسْتِنْجَاء ، لأنها حالة أرجى

(١) الهداية من أشهر كتب متأخري الحنفية ، شرح بها « بداية المبتدي » ، وكلاهما للإمام العلامة
برهان الدين أبي الحسن علي ابن أبي بكر المرغناني ، المتوفى سنة : ٥٩٣ ، وله الهداية
شروح كثيرة أهمها « فتح القدير » للكمال بن الهمام ، وسيأتي ص ، وهو المراد عند الإطلاق .

(٢) هذا في السنة غير المؤكدة ، أما المؤكدة . فالراجح من المنعبد الإثم باعتياد تركها ، لكن دون
الإثم بترك الواجب ؛ كما حرّره العلامة ابن عابدين في حاشيته : ٧١/١ - ٨٠ . وهو مناط
العقاب ، فتنبه .

(٣) لأنها الماء المستعمل ، وقد روي عن الإمام نجاسته ؛ فينبغي الابتعاد عنه لمعنيين :
الأول : صيانة الثوب عن نجاسة محتملة ، والثاني : نقاؤه عن ماء غير مطهر .

لقبول الدعاء فيها^(١) ، وجعلُ الإناء الصغير على يساره ، والكبير الذي يغترف منه على يمينه^(٢) .

٣- ترك الاستعانة : و٣- حَذَمُ الاستِعَانَةِ بِغَيْرِهِ ؛ لِيَقِيمَ الْعِبَادَةَ بِنَفْسِهِ . . من غير إعانة غيره [عليها] (خ) بلا عذر^(٣) .

٤- شواغل الكلام : و٤- حَذَمُ التَّكَلُّمِ بِكَلَامِ النَّاسِ ، لِأَنَّهُ يَشْغَلُهُ عَنِ الدَّعَاءِ الْمَأْثُورِ ؛ بِلا ضرورة^(٤) .

٥- تحقق النية : و٥- الْجَمْعُ بَيْنَ نِيَّةِ الْقَلْبِ وَفِعْلِ اللِّسَانِ ؛ لِتَحْصِيلِ الْعَزِيمَةِ .

٦- الدعاء أثناءه : و٦- الدَّعَاءُ بِالْمَأْثُورِ ؛ أَيِ الْمَنْقُولِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ .

٧- التسمية : و٧- التَّسْمِيَةُ وَالنِّيَّةُ عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ عُضْوٍ ؛ أَوْ مَسْحِهِ .

فيقول ناوياً ١- عند المضمضة : « بِأَسْمِ اللَّهِ ؛ اَللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحَسَنِ عِبَادَتِكَ » .

و٢- عند الاستنشاق : « بِأَسْمِ اللَّهِ ؛ اَللَّهُمَّ أَرِحْنِي رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ، وَلَا تُرْخِني رَائِحَةَ النَّارِ^(٥) » وهكذا [في] (خ) سائرهما ،

(١) ومنها الأدعية الواردة أثناء الوضوء ، كما سيأتي بعد قليل .

(٢) للتيا من ؛ بالصَّبِّ من اليسرى بالإناء الصغير ، والأخذ باليمنى حيث لا إناء يصبُّ منه .

(٣) أما في العذر فيقتصر مستعيناً بقدر عذره فقط ، وحاجته . وانظر ما سنذكره ص ١٧٨ ، عن شيخنا المفتي رحمه الله .

(٤) فيقتصر عليها . . لو وجدت .

(٥) إضافة إلى الصلاة على سيدنا رسول الله ﷺ والدعاء بالمأثور ؛ ومنه ما روي في « تاريخ ابن حبان » وغيره من طرق ضعيفة لم تصل منفردة إلى درجة الصحة ، بل يقوَّى بعضها بعضاً فتحسن . ولا بأس بفعلها على قواعد الحديث الضعيف بشروطه . قال النووي رحمه الله في « الأذكار » : وقد قال الفقهاء : يُسْتَحَبُّ فِيهِ دَعَوَاتُ جَاءَتْ عَنِ السَّلَفِ .

قلت : لا بأس بذكرها هنا إكمالاً للغائدة ؛ ففي حاشية العلامة ابن عابدين : ٨٦/١ ما نصه : فيقول - بعد التسمية -

وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَيْضاً كَمَا فِي «التَّوْضِيحِ» (١) .

٨- آداب تكميلية : وَمِنْ آدَابِهِ : ٨- إِذْخَالَ خِنْصِرَهُ فِي صِمَاخِ أُذُنَيْهِ ؛ مِبَالِغَةً فِي

المسح .

٩- تَخْرِيكُ خَاتَمِهِ الْوَاسِعِ ؛ لِلْمِبَالِغَةِ فِي الْغَسْلِ .

و ١٠- كَوْنُ الْمَضْمُضَةِ وَالْإِسْتِشْقِ بِالْيَدِ الْيُمْنَى ؛ لَشَرْفِهَا .

و ١١- الْإِمْتِخَاطُ بِالْيُسْرَى ؛ لِامْتِنَانِهَا .

٩- تَقْدِيمُهُ عَنِ الْوَقْتِ : وَ ١٢- تَقْدِيمُ الْوُضُوءِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ (٢) ؛ مِبَادِرَةً

لِلطَّاعَةِ . . لِغَيْرِ الْمَعْدُورِ ، لِأَنَّ وُضُوءَهُ يَنْتَقِضُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ عِنْدَنَا ، وَبَدْخُولِهِ عِنْدَ

زَفَرٍ ، وَبِهِمَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ (٣) .

١٠- الشَّهَادَةُ بَعْدَهُ : وَ ١٣- الْإِثْبَانُ بِالشَّهَادَتَيْنِ بَعْدَهُ ؛ قَائِماً مُسْتَقْبِلاً [الْقِبْلَةَ] (٤) ،

عِنْدَ الْمَضْمُضَةِ : اللَّهُمَّ ؛ أَعْنِي عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحَسَنَ عِبَادَتِكَ .

وَعِنْدَ الْإِسْتِشْقِ : اللَّهُمَّ ؛ أَرْحَنِي رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ، وَلَا تَرْحَنِي رَائِحَةَ النَّارِ .

وَعِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ : اللَّهُمَّ ؛ يَبْسُضْ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيَضُّ وَجُوهُ .

وَعِنْدَ غَسْلِ يَدَيْهِ الْيُمْنَى : اللَّهُمَّ ؛ أَعْطِنِي كِتَابِي يَمِينِي وَحَاسِبِي حِسَاباً يَسِيراً .

وَعِنْدَ غَسْلِ الْبِسْرَى : اللَّهُمَّ ؛ لَا تَعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي .

وَعِنْدَ مَسْحِ رَأْسِهِ : اللَّهُمَّ ؛ أَظْلِنِي تَحْتَ عَرْشِكَ يَوْمَ لَا ظِلُّ إِلَّا ظِلُّ عَرْشِكَ .

وَعِنْدَ مَسْحِ عُنُقِهِ : اللَّهُمَّ ؛ أَعْتِقْ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ .

وَعِنْدَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ الْيُمْنَى : اللَّهُمَّ ؛ ثَبِّتْ قَدَمَيَّ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزُلُّ الْأَقْدَامُ .

وَعِنْدَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ الْبِسْرَى : اللَّهُمَّ ؛ اجْعَلْ ذَنْبِي مَغْفُوراً ، وَسَعْيِي مَشْكُوراً ، وَتِجَارَتِي لِنَ

تَبُورٍ . وَانْظُرْ تَخْرِيجَ الْحَدِيثِ الَّذِي قَدَّمَاهُ عَنْ سَيِّدِنَا عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ .

(١) «التَّوْضِيحُ» فِي (شَرْحِ «مَقْدَمَةِ أَبِي الْلَيْثِ السَّمُرْقَنْدِيِّ» فِي الصَّلَاةِ) ، شَرَحَهَا مُصَلِّحُ الدِّينِ

مُصْطَفَى بْنُ زَكَرِيَا الْقُرْمَانِيُّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ : ٨٠٩ .

(٢) بِلِ هُوَسْتَةٍ ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَسَائِلِ الَّتِي السَّنَةُ خَيْرٌ مِنَ الْفَرِيضَةِ ، وَهِيَ ثَلَاثُ نَظْمِهَا بِعَضْمِهِمْ بِقَوْلِهِ :

أَلْفَرَضُ أَفْضَلُ مِنْ تَطَوُّعٍ عَابِدٍ حَتَّى وَلَوْ قَدْ جَاءَ مِنْهُ بِأَكْثَرِ

إِلَّا أَنْ تَطَهَّرَ قَبْلَ وَقْتِهِ ، وَأَيْبَدًا مَا لِلسَّلَامِ ، كَذَلِكَ لِإِسْرَافِ مُغِيرِ

(٣) سَيِّدَانِي تَوْضِيحُهُ ، وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ ص ٢٨٦ .

لقوله ﷺ : « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيَسْبِغُ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ - » . في رواية : « أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ - ؛ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُهَا مِنْ أَيِّ بَابٍ شَاءَ »^(١) .

وقال رسول الله ﷺ : « مَنْ قَالَ إِذَا تَوَضَّأَ (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ) .. طَبَعَ بِطَائِعٍ ثُمَّ جُعِلَ تَحْتَ الْعَرْشِ حَتَّى يُؤْتَى بِصَاحِبِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٢) .

١١- الشرب بعده : و١٤- أَنْ يَشْرَبَ مِنْ فَضْلِ الْوُضُوءِ قَائِمًا ؛ مستقبل القبلة ، أو قاعداً ، لأنه ﷺ شرب قائماً من فضل وضوئه وماء زمزم^(٣) ، وقال رسول الله ﷺ : « لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِمًا ، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِي »^(٤) .

(١) أخرجه أحمد : ١٣٣٨١ ، ومسلم : ١٧- ٢٣٤ ، وأبو داود : ١٦٩ ، والترمذي : ٥٥ ، والنسائي : ١٤٨ ، وابن ماجه : ٤٧٠ ؛ عن حبة بن عامر رضي الله عنه ، وانظر ص .
(٢) أخرجه النسائي في « الكبرى » : ٩٩٠٩- ٩٩١١ ، وابن السني : ٣٠ ، والحاكم : ٥٦٤/١ ؛ وصححه على شرط مسلم ، والطبراني في « الأوسط » : ١٤٧٨ ؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

ويصلح له ما قدّمناه عن الحسن بن عليّ عن أبيه رضي الله عنهما . انظر أرواد الوضوء . ص .
(٣) هما حديثان مرويان بصيغ وراوين من وجوه ؛ أشهرها ما يلي : ١- حديث فضل الوضوء ، أخرجه البخاري : ١٦١٥ ، وأحمد : ٥٨٣ ، وأبو داود : ٣٧١٨ ، والترمذي : ٤٨- ٤٩ وقال : حسن صحيح - ؛ وفي « الشماثل » : ٢٠٩ ، وابن ماجه : ٤٥٦ ، والنسائي : ١٣٦ ، وابن خزيمة : ٢٠٠ ؛ عن عليّ كرم الله وجهه . قال الترمذي : وفي الباب عن عثمان ، وعبد الله بن زيد ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، والزبيّع ، وعبد الله بن أنيس وعائشة رضي الله عنها .

٢- وأما حديث شرب زمزم قائماً .. فأخرجه البخاري : ٥٦١٧ ، ومسلم : ١٢٠- ٢٠٢٧ ، وأحمد : ١٨٤١ ، والترمذي : ١٨٨٣ ؛ وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ٢٩٦٤ ، وابن ماجه : ٣٤٢٢ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما . قال الترمذي : وفي الباب عن عليّ وسعد وعبد الله بن عمرو وعائشة رضي الله عنهم . فهذان موضعان يشربان قائماً .. بلا كراهة ؛ ولا استحباب ، وفيما عداهما يكره تنزيهاً الشرب قائماً إلا من حذر ؛ فترفع الكراهة .

(٤) أخرجه أحمد : ٢٨٣/٢ ، ومسلم : ١١٦- ٢٠٢٦ ، ولفظه عند أحمد : « لَوْ يَغْلَمُ الَّذِي يَشْرَبُ - »

إيضاح : وأجمع العلماء على كراهته تنزيهاً . . لأمر طبعي ؛ لا ديني .

١٢- الدعاء نهايته : و ١٥- أَنْ يَقُولَ : اَللّٰهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، أي :

الراجعين عن كل ذنب . والتَّوَّاب : مبالغة . وقيل : هو الرجل كلَّمَا أَذْنَبَ [ذنباً] (ص) بادر بالتوبة . و « التَّوَّاب » من صفات الله تعالى أيضاً ، لأنَّه يرجع بالإِنعام على كلِّ مذنَّبٍ بقبول توبته . وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ : المتزَّهين عن الفواحش .

توضيح : وقُدِّم المذنَّب على الْمُتَطَهِّر !! لدفع القُنُوط والعُجَب .

١٣- ترك المشمس : و ١٦- من الآداب أنَّه لا يتوضَّأ بماء مُشَمَّس^(١) ، لأنَّه يورث

البرص .

١٤- عدم التكلف : و ١٧- لا يستخلص لنفسه إناءً دون غيره ، لأنَّ الشريعة

حنيفية سهلة سمحة .

١٥- ٢٣ تكميلات : و ١٨- منه صبُّ الماء برفق على وجهه ، و ١٩- ترك

التَّجْفِيف . وإن مسح^(٢) لا يبالغ فيه .

و ٢٠/١- أن تكون آتيته من خرف^(٣) ، و ٢٠/٢- غَسَلَ عُرْوَتَهَا ثَلَاثًا ، و ٢٠/٣-

وَهُوَ قَائِمٌ مَا فِي بَطْنِهِ لَاسْتِقَاءٌ ؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . والبيهقي : ٢٨٢/٧ ،
والدبلي : ٧٨١٤ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وقواعد اللغة تقتضي جزمه « يستقي » ، لكنه يجوز على لغة أخرى على حدِّ قوله :

أَلَمْ يَأْتِيكَ . . وَالْأَنْبَاءُ تَغْيِي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَسِي زِيَادٍ

أو لعلَّ ذلك لعدم وجوب الاستقاء !! .

(١) بشروط الشمس ، وهي : ١- كونه مقصوداً ، ٢- في إناء منطبع ، ٣- وبلاد حارة ؛ وإلا فلا كراهة ، والكراهة تنزيهة عندنا وعند الشافعية (رد المختار : ١٢١/١) .

(٢) منشأ . أخرج الديلمي : ٧٩١٩ ؛ عن أنس : لا بأس بالمنديل بعد الوضوء .

(٣) هذا أمر عرفي ، ومرادهم وقتها عدم كونه نحاساً ؛ أو نحوه مما يدلُّ على الكبر ، فالخرف يتلف . وقد تغيَّر العرف الآن فيستعمل ما لا يدلُّ على الكبر ؛ كإبريق من اللدائن (البلاستيك) ، ومنه يعرف كراهة استعمال الصنابير الفاخرة جدّاً في المساجد فإنَّه حرام ، وبخاصَّة من مال الوقف ؛ فإنَّ منها ما يعمل على اللُّس والحساسة . فتنبه .

وضعه على يساره ، و ٤/٢٠- وضع اليد حالة الغسل على [عروته] (خ) ؛ لا على رأسه . و ٢١- تعاهد موقيه^(١) وما تحت الخاتم . و ٢٢- مجاوزة حدود الفرض ؛ إطالة للفترة^(٢) . و ٢٣- ملء أنيته ؛ استعداداً لوقت آخر .

١٦- قراءة القدر : و ٢٤- قراءة سورة القدر ثلاثاً ، لقوله ﷻ « مَنْ قَرَأَ فِي إِثْرِ وَضُوئِهِ » إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١/القدر﴾ مَرَّةً وَاحِدَةً ؛ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ، وَمَنْ قَرَأَهَا مَرَّتَيْنِ ؛ كُتِبَ فِي دِيْوَانِ الشُّهَدَاءِ ، وَمَنْ قَرَأَهَا ثَلَاثًا ؛ حَشَرَهُ اللَّهُ مَحْشَرِ الْأَنْبِيَاءِ . أخرجه الديلمي^(٣) ، ولما ذكره الفقيه أبو الليث في « مقدمته » .



(١) الموق : طرف العين من جهة الأنف ، لأنه مجمع الرمض من الدمع إذا لاقاه غبار فجف .
(٢) لقوله ﷻ : « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيَطِلْ غَرَّتَهُ وَتَخَجَّلْهُ » [مسلم ٢٤٦-٢٤٧ ؛ عن أبي هريرة] ، ولكنه لا يزيد في اليدين على نصف العضد ، وفي الرجلين على نصف الساق كما في « شرعة الإسلام » : ص ٦٤ .

(٣) في « مسند الفردوس » : ٥٥٨٩ ؛ عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

آداب الوضوء

عامّة	الكلام	الفعل	المكان
١ - عدم الاستمالة	١ - قرن النية بالفعل .	١ - إدخال الخنصر في صمّاع الأذن .	١ - مرقع من عصابة الماء .
٢ - ترك الكلام بغير أذنه .	٢ - الأوراد المأثورة .	٢ - تحريك الخاتم الرابع .	٢ - مستحل القيلة .
٣ - الشرب من فضل الوضوء	٣ - التسمية لكل عضو .	٣ - المضغطة باليمين	
٤ - التوضؤ قبل الوقت لغير المصلين	٤ - الشهادة عقب الانتهاء	الاستنار باليسرى .	
	٥ - الدعاء بعده .		

• • •

الأسئلة

- ما هي السنة (لغة ، واصطلاحاً) ؟
- ما الفرق بين السنة المؤكدة ، والمندوبة ، والواجبة ؟
- إذا لم يتمكن المستيقظ من أخذ الماء إلا بالاغتراف .. ماذا يفعل ؟!
- نسي التسمية أول الوضوء أو الطعام . ماذا يفعل ؟ .
- البداية بالتسمية من سنن الوضوء . كيف يسمي ؟ ومتى ؟
- ما هي أوصاف السواك المسنون ؟ وهل تجزيء عنه شيء آخر للنساء أو الرجال ؟
- اذكر خمساً مما يستحب له السواك ، وهل هو من سنن الوضوء ؛ أو الصلاة ؟ ومتى ؟
- (يُجْزَى مِنْ السَّوَاكِ الْأَصَابِعُ) هل حديث شريف ، أم من كلام سيدنا علي ؟!
- ما هي المضمضة ؟ وهل يكفي في الاستنشاق (ثلاثاً) كف من ماء ؟ .
- ما هو الاستنشاق (لغة ؛ واصطلاحاً) ؟
- لا يصح تثليث الاستنشاق بغرفة واحدة . علّل ذلك .
- أكمل ما يلي واحذر الكذب على رسول الله :
- قال ﷺ : « بَالِغٌ فِي الْمَضْمَضَةِ وَإِلَّا أَنْ » .
- قال ﷺ : « مَنْ لَمْ يُخَلِّلْ بِالْمَاءِ خَلَّلَهَا اللَّهُ » .
- قال ﷺ : « إِذَا تَوَضَّعْتُمْ فَأَبْدُوا » .
- قال ﷺ : « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَقُولُ (..... ،) إِلَّا قُبِحَتْ لَهُ يَدْخُلُ مِنْ » .
- قال ﷺ : « لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ ، فَمَنْ شَرِبَ » .

- قال ﷺ : « مَنْ قَرَأَ فِي إِثْرِ وُضُوئِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً كَانَ مِنْ » .
- من الآداب أن لا يتوضأ بماء مشمس ، ولا يستخلص إناءً لنفسه . علل ذلك .
- اشرح معنى (الولاء) و (الذلک) ، وما هو حكمهما في الوضوء ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ واختر الأصح :
- السواك سنة للصلاة ! لا للوضوء عندنا .
- وقت السواك قبل الوضوء .
- وقت السواك عند المضمضة .
- يستحبُّ السواك قبل النوم ؛ لا عند القيام منه .
- يكره السواك للصائم كما تكره المضمضة والاستنشاق .
- قبض السواك يورث كِبَر الطحال .
- لو تمضمض (ثلاثاً) بغرفة واحدة أقام السنّة .
- يفترض تخليل اللحية الكثّة . ويسنّ الخفيفة .
- شرب ماء زمزم وفضل الوضوء قاعداً مكروه .
- يشرب ماء الوضوء قائماً ؛ أو قاعداً ، علل ذلك ، واذكر دليله .
- يكفي عن تخليل أصابع الرجلين واليدين إدخالها في الماء الجاري .
- مسح الأذنين بماء الرأس مستنون .
- مسح الأذنين بماء جديد غير ماء الرأس حسن .
- النية فرض في الوضوء ؛ دون التيمّم . لماذا ؟
- لا يجب الترتيب في غسل ومسح أعضاء الوضوء ، لماذا ؟ .
- تخليل اللحية الكثّة سنّة ، أو فضيلة . وضّح ذلك مع التعليل والأدلة .
- عرف النية . وهل وقتها قبل الاستنجاء ؛ أو بعده ؟ وأين محلّها ؟

- قال ﷺ : « إذا توضأتم فابدأوا بيمينكم » . فلماذا لم يكن التيامن واجباً ؟ .
- ما معنى البداء برؤوس الأصابع ؟ وهل هو للرجلين ؛ أو لليدين ؟
- ما حكم مسح الرقبة في الوضوء ، وهل الحلقوم منها ؟
- ما هي المستحبات من أفعال الوضوء .
- ما معنى الأدب (لغة ، واصطلاحاً) ، اذكر أربعاً من آداب الوضوء .
- ما الفرق بين السنة والأدب ، وما حكمهما (فعلاً وتركاً) ؟
- علل ما يلي :

- الجلوس في مكان مرتفع في الوضوء .
- عدم الاستعانة بغيره لملء الأنية .
- المضمضة والاستنشاق باليمين ، والامتخاط باليسرى .
- إدخال الخنصر في صماخ الأذن ، تعاهد موقه ، مجاوزة محلّ الفرض .
- المعذور لا يندب له تقديم الوضوء قبل الوقت .
- كيف يستقبل المتوضيء القبلة إذا استعمل الإناء ؟ عن يمينه ، أو يساره ؟
- ما معنى الاستعانة بالغير في الوضوء .
- اذكر ما تحفظ من أوراد الوضوء ؟ وهل يشرب بعده قاعداً ؛ أو قائماً ؟



فصل في المكروهات

معنى المكروه : وَمَا يُكْرَهُ . المكروه : ضِدُّ المحبوب والآداب .

تعميم وإجمال : فيكرهُ لِلْمُتَوَضِّئِ ضِدُّ مَا يَسْتَحِبُّ مِنَ الْآدَابِ ؛ فلا حصرَ لها بعدُهَا سِنَةٌ أَشْيَاءٌ ، لَأَنَّهُ لِلتَّقْرِيبِ ؛ فَمِنْهَا :

١- الإسراف : ١- الْإِسْرَافُ فِي صَبِّ الْمَاءِ ، لقوله ﷺ لسعد لَمَّا مَرَّ بِهِ ؛ وهو يتوضأُ : « مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ ؟ » . فقال : أفي الوُضوءِ سَرَفٌ !! قال : « نَعَمْ ؛ وَإِنْ كُنْتُ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ ^(١) » . ومنه تثليثُ المسح بماء جديد ^(٢) .

٢- التقشير : ٢- التَّقْشِيرُ بجعل الغسل مثلَ المسح فِيهِ ، لَأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَتَ السِّنَّةِ ، وقال ﷺ : « خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا ^(٣) » .

٣- ضرب الوجه : ٣- يكره ضَرْبُ الْوَجْهِ بِهِ ، لمنافاته شرفَ الوجه ، فيلقيه برفق عليه .

٤- التكلم : ٤- يكره التَّكَلُّمُ بِكَلَامِ النَّاسِ ، لَأَنَّهُ يشغله عن الأدعية .

٥- الاستعانة : ٥- يكره الِاسْتِعَانَةُ ^(٤) بِغَيْرِهِ ، لقول عمر رضي الله عنه : رأيتُ

(١) أخرجه أحمد : ٧٠٦٥ ، وابن ماجه : ٤٢٥ ؛ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٢) يعني من الإسراف ؛ ولذلك اقتصر الشارح على ذكره ههنا فاكفى فيه عن إعادة ذكره آخر الفصل بالشرح .

(٣) أخرجه البيهقي في « الكبرى » : ٢٧٣/٣ ، وابن السمعاني في « ذيل تاريخ بغداد » ؛ عن علي مرفوعاً . كذا في « المقاصد » . وسيأتي .

(٤) قال أستاذنا العلامة المرحوم الشيخ محمد أبو اليسر عابدين : والاستعانة المكروهة : أن يياشر المعين الفعل بنفسه ، أما الاستقاء وتهيئة الإناء . . . فليس باستعانة !

على أنه ثبت أن الصحابة كانوا يسكبون الماء لوضوئه ﷺ ؛ من ذلك ما رواه عروة بن =

رسول الله ﷺ يستقي ماءً لوضوئه ، فبادرت أن أستقي له ؛ فقال : « مَهْ يَا عُمَرُ ؛ فَإِنِّي لَا أُرِيدُ أَنْ يُعَيِّنَنِي عَلَى صَلَاتِي أَحَدٌ »^(١) .

مِنْ غَيْرِ عَذْرِ ، لَأَنَّ الضَّرُورَاتِ تَبِيحُ الْمُحْظُورَاتِ ، فَكَيْفَ بِمَا لَا حَظَرَ فِيهِ !! .
وعن الإمام الوَبري^(٢) : أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ، فَإِنَّ الْخَادِمَ كَانَ يَصُبُّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٣) .
٦- تَبْدِيلُ الْفِعْلِ : [وَأ- تَثْلِيثُ الْمَسْحِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ]^(٤) .

• • •

مكروهات الوضوء

في الماء	في أفعاله
١ - الإسراف .	١ - ضرب الوجه بالماء .
٢ - التقشير .	٢ - الاستعانة بغير عذر .
٣ - تثليث المسح .	٣ - التكلم بغير أوراده .
٤ - إفراد الغسل .	

المغيرة بن شعبة عن أبيه : سكت على رسول الله ﷺ حين توضأ في غزوة تبوك . أخرجه البخاري : ١٨٢ ، ومسلم : ٧٦-٢٧٤ ، وأبو داود : ١٤٩ ، وابن خزيمة : ٢٠٣ ، وغيرهم . لكن حملَه في « البزازية » على تعليم الجواز ، وقد ضلَّ بعض المتسبين لخدمة هذا الكتاب فضغف هذا الحديث مع أنه خرَّجه عن البخاري !!! فضلاً على أنه متفق عليه !! .

(١) أخرجه أبو يعلى في (مسند عمر) رقم : ٢٣١ ، والبزار : ٢٦٠ ، بلفظ « مَهْ يَا عُمَرُ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُشْرِكَنِي فِي طَهُورِي أَحَدٌ » .

(٢) زين الأئمة محمد ابن أبي بكر المعروف بـ « خبير » الوبري كان عالماً فاضلاً فقيهاً متكلماً له : كتاب « الأضاحي » .

(٣) قَدَّمْنَا (ص ١٦٩) وجه الجمع بين الأقوال ومعانيها .

(٤) انظر ما قَدَّمْنَاهُ (٤) ص ١٧٨ ، وقد تقدَّم هذا ضمن الإسراف أولاً .

الأسئلة

- يكره الإسراف في الوضوء ، لأنه هدر النعمة ! فلماذا يكره التغير ؟ .
- يكره التكلم أثناء الوضوء بكلام الناس ، ويكره ضرب الوجه ؟ لماذا ؟
- لا تكره الاستعانة بالغير من عذر للوضوء . علّل ذلك .
- يكره للمتوضيء..... أشياء ، اذكر ثلاثاً منها .



فصل في أوصاف الوضوء

وقد ذكرها بعد بيان سببه ، وشرطه ، وحكمه ، وركنه ؛ فقال :

اقسامه : الْوُضُوءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

١- الفرض :

١- للصلاة : الْأَوَّلُ مِنْهَا أَنَّهُ فَرَضٌ - كما قَدَّمناه ص بدليله - والمراد بالفرض هنا : الثابت بالقطعي ، وأما المَخْدُودُ والمَقْدَرُ !! فهو ما يفوت الجواز بفوته ، ليشمل الفرض الاجتهادي ؛ كربع الرأس ، ونزلت آيته بالمدينة . . وقد فُرِضَ بِمَكَّةَ ^(١) عَلَى الْمُخَدِّثِ . . إذا أراد القيام للصلاة كما أمر الله تعالى ؛ وَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ نَفْلًا ، لَانَ الله لَا يَقْبَلُ صَلَاةً مِنْ غَيْرِ طَهُورٍ ، - كما تقدَّم ، وهو بفتح الطاء ؛ وقال بعضهم : الأجودُ ضَمُّهُ . .

للجَنَازَةِ : وَكَذَا لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، لأنها صلاة ، وإن لم تكن كاملة ^(٢) . ومثلها سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ .

٢- لِمَسِّ المَصْحَفِ : وَكَذَا الوُضُوءُ فَرَضٌ لِمَسِّ الْقُرْآنِ . . وَلَوْ آيَةٌ مَكْتُوبَةٌ عَلَى دَرَاهِمٍ ؛ أَوْ حَائِطٍ ، لقوله تعالى ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [٧٩/ الواقعة] ، وسواء الكتابة والبياض .

تكميل : وقال بعض مشايخنا : إنما يكره للمحدث مسُّ الموضع المكتوب ؛ دون الحواشي ، لأنه لم يمسَّ القرآن حقيقة !! . والصحيحُ أَنَّ مَسَّهَا كَمَسِّ المكتوب .

(١) فيكون قد فرض بتعليم النبي ﷺ قبل نزول الآية وهي قوله تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الْزَّيْتُ ۖ آمَنُوا إِذَا اقْتُمَّتْ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَقْبِلُوا إِلَى الْكَمْبَرِينَ ﴾ [٦/ المائدة] .

(٢) الكاملة : هي ذات ركوع وسجود .

ولو بالفارسية ؟ يحرم منه اتفاقاً ؛ على الصحيح^(١) .

٢- الواجب للطواف : والقسم الثاني وضوء واجب ، وهو الوضوء للطواف بالكعبة ، لقوله ﷺ : « الطَّوَّافُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ مِثْلُ^(٢) الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ ! فَلَا يَتَكَلَّمَنَّ إِلَّا بِخَيْرٍ^(٣) » .

ولمّا لم يكن صلاة حقيقة . . لم تتوقف صحته على الطهارة ، فيجب بتركه دم في الواجب ، ويكف عنه في الفرض للجنابة ، وصدقة في النفل بترك الوضوء ؛ كما ذكر في محله ص .

٣- المندوب : والقسم الثالث وضوء مندوب في أحوال كثيرة ؛ كمن الكتب الشرعية . ورخص مشها للمحدث إلا التفسير ؛ كذا في « الدرر »^(٤) (٢٠ / ١) ، وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير ، فيكون من القسم الثاني^(٥) .

تفصيل المندوب : وندب الوضوء : ١- للنوم على طهارة . و٢- أيضاً إذا أشتقظ منه ؛ أي : النوم .

(١) للمؤلف رحمه الله رسالة سماها « النفحة القدسية » وهي في أحكام قراءة القرآن وكتابه بالفارسية ، وهي ضمن مجموع رسائل المؤلف الستين ، وتحتل هذه منها أربع عشرة ورقة نسخت ١٠٦٠ هـ .

(٢) في (ص) : بمنزلة .

(٣) أخرجه الترمذي : ٩٦٠ ، والنسائي : ٢٩١٩ ؛ بلفظ : « الطَّوَّافُ . . بِالْبَيْتِ صَلَاةً » ، وبمعناه ابن حبان : ٣٨٣٦ ، والحاكم : ٤٥٩ / ١ ، والبيهقي : ٨٧ / ٥ ، وفي « المعرفة » : ٩٩٠١ ، والطبراني في « الأوسط » : ٧٣٧٠ ، وابن خزيمة في « صحيحه » : ٢٧٣٩ ، والدارمي : ١٨٤٧ ، وابن الجارود : ٤٦١ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنه .

(٤) هو « ددر الحكام شرح غرر الأحكام » لمثلا خسرو ، مطبوع في مجلدين ، وهو فيها : ٢٠ / ١ وانظر ص ٧٧ في الكلام على حاشية المؤلف عليه (الشربلالية) .

(٥) لكن المفتى به أن التفسير إذا كانت كلماته أكثر من كلمات القرآن ، فيجوز منه بغير طهارة ، وإن نقصت كلمات التفسير . . وجب الوضوء اتفاقاً . وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من كتب التفسير الآن تطبع مع المصحف فتذكر كلماته مرتين . ويجب أن نذكر إلى عدم جلّ المس في « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » .

٣- تجديده لِلْمَدَاوِمَةِ عَلَيْهِ ، لحديث^(١) بلال رضي الله عنه .
 ٤- لِلْوُضُوءِ عَلَى الْوُضُوءِ ؛ إذا تبدّل مجلسه ، لأنه « نُورٌ عَلَى نُورٍ »^(٢) ، وإذا لم يتبدّل فهو إسراف .
 وقيد بالوضوء !! لأن الغسل على الغسل ، والتميم على التيمم .. يكون عبثاً^(٣) .

٥- بَعْدَ كَلَامٍ غِيْبَةٍ : بذكر أخاك بما يكره في غَيْبَتِهِ .

مطلب

فيما استثني من حرمة الكذب

٦- كَذِبٌ : اختلاق ما لم يكن .
 ولا^(٤) يجوز إلا في نحو : ١- الحرب ، ٢- إصلاح ذات البين ، ٣- إرضاء الأهل^(٥) .
 ٧- نَمِيْعَةٌ .. النَّمَامُ : المضروب^(٦) ، والنميم والنميمة : السعاية بنقل الحديث من قوم إلى قوم ؛ على جهة الإفساد .
 ٨- بعد كُلِّ خَطِيئَةٍ .

-
- (١) هو قوله ﷺ لبلال : « بِمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الْجَنَّةِ ؟ » قال : ما أحدثت إلا توضّأت ، وما توضّأت إلا صليت . وأحمد : ٣٥٤/٥ ، والترمذي : ٣٦٩٠ ، وصححه الحاكم : ٣١٣/١ ، على شرط الشيخين ؛ وابن أبي شيبة : ١٥٠/١٢ ، وأبو نعيم : ١٥٠/١ ؛ عن بريدة رضي الله عنه .
 (٢) رواه رزين في « مسنده » وهو ضعيف . لكن الطحاوي : ٤٢/١ ، وأبو داود : ٦٢ ، والترمذي : ٥٩ ، وابن ماجه : ٥١٢ « مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ .. كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ » .
 (٢) بل يائس في الغسل للإسراف ، والعبث منه في غيبته عنه أيضاً .
 (٤) (خ) : ولا يكون .
 (٥) هي الزوجة ، وذلك فيما لا يؤدي إلى فتنه ؛ أو باطل . وكذلك للمرأة استرضاء زوجها ... بما لا معصية فيه ، أو حق الغير .
 (٦) في (خ) المضروب . والمراد الذي يوقع العداوة بإيصال كلام كلٍّ للآخر ، شبه بالخياطة ، وهو غلط عند المنطقيين في التعريف .

- ٩- إِنْشَادِ شِعْرِ قَبِيحٍ ، لَأَنَّ الْوُضُوءَ يَكْفُرُ الذُّنُوبَ الصَّغَائِرَ^(١) .
- ١٠- فَهَفْهَفَةٌ خَارِجَ الصَّلَاةِ ، لَأَنَّهَا حَدَثٌ صَوْرَةٌ^(٢) .
- ١١- غَسَلَ مِئْتَيْ^(٣) وَ ١٢- حَمَلِهِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ « مَنْ غَسَلَ مِئْتًا فَلْيَغْتَسِلْ ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ »^(٤) .
- ١٣- لَوْ قَتَلَ كُلُّ صَلَاةٍ ، لَأَنَّهُ أَكْمَلُ لَشَانِهَا .
- ١٤- قَبْلَ غُسْلِ الْجَنَابَةِ ، لَوُرُودِ السَّنَةِ بِهِ^(٥) .
- ١٥- لِلْجُنُبِ عِنْدَ إِرَادَةِ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَنَوْمٍ ، وَمَعَاوِدَةِ وَطْءٍ ، وَ ١٦- لِقَضْبٍ ، لَأَنَّهُ يَطْفِئُهُ .
- ١٧- لِقِرَاءَةِ قُرْآنٍ^(٦) ، وَ ١٨- [قِرَاءَةِ (ط)] حَدِيثٍ وَرِوَايَةٍ ؛ تَعْظِيماً لَشَرَفِهِمَا .
- ٢٠- دِرَاسَةِ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ .
- ٢١- أَذَانٍ ، وَ ٢٢- إِقَامَةٍ ، وَ ٢٣- خُطْبَةٍ ؛ وَلَوْ خُطْبَةً نِكَاحٍ .
- ٢٤- زِيَارَةِ [سَيِّدِنَا] النَّبِيِّ ﷺ ؛ تَعْظِيماً لِحَضْرَتِهِ وَدُخُولِ مَسْجِدِهِ .
- ٢٥- وَقُوفٍ بِعَرَفَةَ ، لَشَرَفِ الْمَكَانِ وَمِبَاهَاةِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَلَائِكَةِ بِالوَاقِفِينَ بِهَا .
- ٢٦- لِلشَّغْفِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، لِأَدَاءِ الْعِبَادَةِ ، وَشَرَفِ الْمَكَانِينَ .
- ٢٧- بَعْدَ أَكْلِ لَحْمٍ جَزُورٍ^(٧) ، لِلْقَوْلِ بِالْوُضُوءِ مِنْهُ ؛ خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ ، وَلِذَا

(١) ولو بلا استغفار ، بل بمجرد الوضوء ، أمّا الكبائر . . فتحتاج لتوبة واستغفار مستقل .

(٢) أثناء الصلاة . . فيكون خارج الصلاة مندوباً .

(٣) بل يتلّب الغسل ؛ كما سيأتي ص ٢٣٠ ، أو المراد المساعدة أو المساهمة .

(٤) أخرجه أحمد : ٧٧١٢ ، وأبو داود : ٣١٦١ ، والترمذي : ٩٩٣ ، وابن ماجه : ١٤٦٣ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) منه قول عائشة رضي الله عنها تصفُ غُسلَهُ ﷺ بعد غسل يديه . . ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ . أخرجه مسلم : ٣١٦/٣٥ ، وغيره .

(٦) غيباً عن ظهر قلب ، بلا مسّ .

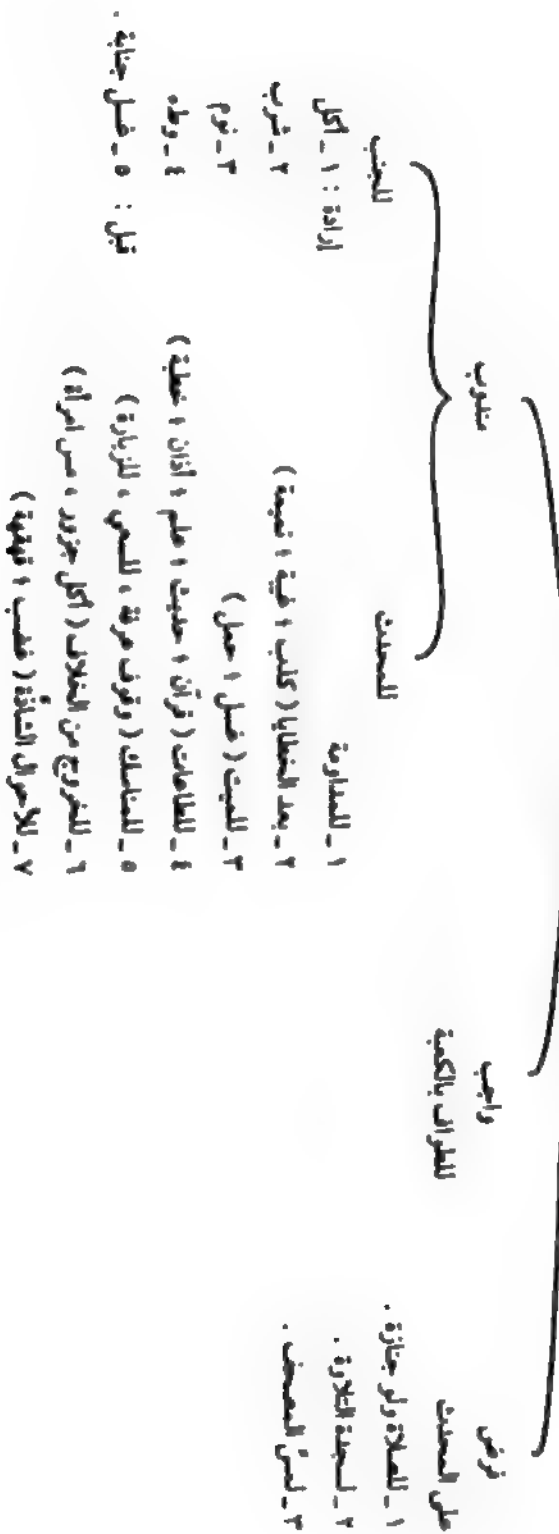
(٧) الإبل ، إذ أكله ناقض للوضوء عند أحمد رحمه الله خلافاً للثلاثة .

عَمِّه ؛ فقال : و٢٨- لِلْخُرُوجِ مِنْ خِلَافِ سَائِرِ الْعُلَمَاءِ . . . كَمَا إِذَا مَسَّ امْرَأَةٌ ، أَوْ
فَرَجَهُ يَبْطُنُ كَفَّهُ^(١) ، لتكون عبادته صحيحة بالاتفاق عليها ؛ استبراء لدينه . . هكذا
جُمِعت!! وإن ذكر بعضها بصفة السنة في محلّه للفائدة التامة ؛ بتوفيق الله تعالى
وكرمه .



(١) وكذا يباطن أصابعه ، وهو ملهّب مالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم

أقسام الرضوء



الأسئلة

- الوضوء ثلاثة أقسام . اذكرها . . مع مثالين لكل قسم . وشرح معنى الفرض .
- يشترط لصلاة الجنابة الوضوء . . مع أنها دعاء وأذكار!! لماذا ؟ .
- تكلم ما تعرف عن الوضوء لمس المصحف ، أو آية على جدار أو درهم .
- يجب الوضوء للطواف حول الكعبة . . مع أنه ليس بصلاة . اشرح ذلك .
- اذكر ماذا يجب على من طاف بغير وضوء .
- ماذا يعني قولنا (يندب الوضوء للمداومة عليه ، والوضوء على الوضوء ، ولو قل كل صلاة) . اشرح بإيجاز .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
 - يكره الوضوء على الوضوء في مجلس واحد ، ولا يكره التيمم والغسل .
 - يندب الوضوء بعد إنشاد شعر ، ويكره بعد خطبة النكاح .
 - يجب الوضوء بعد غيبة ونميمة وكذب .
 - يسن الوضوء قبل دخول الوقت ، ويجب لزيارة النبي ﷺ .
 - يندب الوضوء للجنب عند أكل وشرب . ويحرم عند معاودة الجماع .
 - يجوز الكذب لإرضاء الزوجة ، ولا يجوز لإصلاح ذات البين .
 - النميمة ذكرك أخاه بما يكره . وهي جائزة لمصلحة .
 - الكذب جائز للمصلح بين المتخاصمين .
 - الغيبة ذكرك أخاه بما يكره في غيبته .
 - لا يحرم مس المصحف المكتوب بغير اللغة العربية .

• يحرم مسح بياض الحواشي المحيط بالكتابة من المصحف .

• الوضوء لمس كتب التفسير واجب .

- هل يندب أو يفرض الوضوء لتلاوة القرآن ، والحديث الشريف ، والعلم الشرعي ؟ .

- يندب الوضوء لزيارة سيدنا النبي ﷺ . متى يتوضأ لذلك ؟ .

• • •

فصل في نواقض الوضوء

معنى الفصل : هو : طائفة من المسائل تغيّرت أحكامها بالنسبة لما قبلها .
معنى النقض : يَنْقُضُ الْوُضُوءَ النقض إذا أضيف إلى الأجسام ؛ كتنقض الحائط يُراد به : إبطال تأليفها ، وإذا أضيف إلى المعاني ؛ كالوضوء ، يُراد به : إخراجها عن إقامة المطلوب بها .
إجمالها : والنواقض جمع ناقضة . . اثنا عشر شيئاً .
منها :

١- الخارج المعتاد : ١- مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ؛ وإن قل ؛ سُمِّيَ القبل والدبر « سبيلاً » لكونه طريقاً للخارج ، وسواء المعتاد وغيره ؛ كالدودة والحصاة . إلا رِيحَ الْقَبْلِ الذَّكَرِ والفرج . . فِي الْأَصَحِّ ، لأنه اختلاج ؛ لا ريح ، وإن كان ريحاً لا نجاسة فيه .

النقض بالريح : وريحُ الدُّبُرِ ناقضة بمرورها على النجاسة ، لأنَّ عَيْنَهَا طاهرة ؛ فلا ينجس مبتلُ الثياب عند العائنة ، فينقض ريحُ المفضة^(١) احتياطاً^(٢) . والخروج يتحقق بظهور البِلَّةِ على رأس المخرج ؛ ولو إلى القُلْفَةِ^(٣) . . على الصحيح .

(١) هي التي اتحد مسلكا البول والغائط . . سواء بوطء ؛ أو غيره ، لأنَّ الريح يجري من غير مجراء ولو كان متناً ؛ فلا يتحقق ؛ فليُحْتَطَّ .

(٢) فيستحب ولا يجب ، لأنها يحتمل أنها خرجت الريح من الدُّبُرِ فتتقض ، ويحتمل أنها خرجت من الفرج . . فلا تنقض . والأصل تيقُّن الطهارة . . والناقض مشكوك فيه ؛ فلا يتنقض وضوءها بالشك (جوهر : ٩ / ١) . فتنبه . ثم اعلم أنه ليس للرجل أن يجامع امرأته إذا كان بين القبل والدُّبُرِ قد انقطع إلا أن يمكنه اتيانها في قبلها من غير تعدُّ . (« الفتاوى الخانية » : ٤٣ / ١ ؛ هامش « الهندي ») .

(٣) ما يقطعه الخائن .

وَأَيُّهُ يَنْقُضُهُ ؛ أَيُّ : الوضوء وَلَادَةً مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ دَمٍ ، وَلَا تَكُونُ نَفْسَاءً . . فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ ؛ وَمُحَمَّدٌ آخِرًا^(١) ، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٢) ؛ لِتَعَلُّقِ النَّفَاسِ بِالدَّمِ . . وَلَمْ يَوْجِدْ ! ! وَعَلَيْهَا الْوَضُوءُ لِلرُّطُوبَةِ .

احتياط : وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : عَلَيْهَا الْغُسْلُ احتياطاً ، لِعَدَمِ خُلُوهُ عَنْ قَلِيلِ دَمٍ ظَاهِراً ، وَصَحَّحَهُ فِي الْفَتَاوَى^(٣) ، وَبِهِ أَفْتَى الصَّدْرُ الشَّهِيدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

٣- النِّجَاسَةُ السَّائِلَةُ : وَأَيُّهُ يَنْقُضُ الْوَضُوءَ نَجَاسَةٌ سَائِلَةٌ مِنْ غَيْرِهِمَا ؛ أَيُّ : السَّيْلِينَ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « أَلْوَضُوءُ مِنْ كُلِّ دَمٍ سَائِلٍ »^(٤) . وَهُوَ مَذْهَبُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ ، وَصُدُورِ التَّابِعِينَ ؛ كَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَابْنِ سِيرِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

مَعْنَى السَّيْلَانِ : وَالسَّيْلَانِ فِي السَّيْلِينَ : بِالظُّهْرِ عَلَى رَأْسِهِمَا ، وَفِي غَيْرِ السَّيْلِينَ : بِتَجَاوُزِ النَّجَاسَةِ إِلَى مَحَلٍّ يُطْلَبُ تَطْهِيرُهُ ؛ وَلَوْ نَدْباً^(٥) ، فَلَا يَنْقُضُ دَمٌ سَالَ فِي دَاخِلِ الْعَيْنِ إِلَى جَانِبِ آخَرِهَا ، بِخِلَافِ مَا صَلَّبَ مِنَ الْأَنْفِ^(٦) .

(١) فَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ، وَاحِدَى رَوَاتَيْنِ عَنْ مُحَمَّدٍ رَجَعَ إِلَيْهَا بَعْدَ مُوَافَقَتِهِ لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَنَّ عَلَيْهَا الْغُسْلَ ؛ وَلَوْ لَمْ تَرَأِ الدَّمَ .

(٢) بَلِ الصَّحِيحُ خِلَافُهُ ، وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي ص ٢١٠ فِي مَا لَا يُوجِبُ الْغُسْلَ ٤ ، وَمَا كَتَبَاهُ عَلَيْهِ ص ٢١٠ فَرَاغَهُ .

(٣) وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ ؛ كَمَا سَنَذْكُرُهُ ص ٢١٠ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي « الْحَجَّة » : ٦٩/١ ، وَابِيهْتِي فِي « الْمَعْرِفَةِ » : ١١٩٩ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ : ٧٥٠ ، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي « الْكَامِلِ » : ٦٩٣/١ ؛ ٥٠٩/٢ ؛ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٥) الْمُرَادُ بِالنَّدْبِ مَا يَخْصُ الْوَضُوءَ ، وَإِلَّا فَلَا نَدْبَ فِيهَا يَجِبُ تَطْهِيرُهُ بِالْغُسْلِ ، وَهَذَا شَامِلٌ لَصِمَاحِ الْأُذُنِ وَقَصْبَةِ الْأَنْفِ (مَا صَلَّبَ مِنْهَا) ؛ بِخِلَافِ قَصْبَةِ الذَّكَرِ ؛ أَوْ دَاخِلِ جَرْحٍ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ . . وَجَوَاباً ؛ وَلَا نَدْباً .

(٦) الْقَوْلُ بِالنَّقْضِ بِوَصُولِ الدَّمِ إِلَى مَا لَانَ مِنَ الْأَنْفِ قَوْلُ زُفَرٍ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ وَصُولَ الدَّمِ إِلَى مَا صَلَّبَ هُوَ النَّاقِضُ . وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَهُمَا : أَنَّهُ طَالَمَا فِيهَا صَلْبٌ لَمْ يَنْقُضْ ، فَلِذَا تَجَاوَزَهُ إِلَى مَا لَانَ نَقُضَ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

وقوله : (كَدَمٍ وَقَنَحٍ) إشارة إلى أن ماء الصديد^(١) ناقض ؛ كماء الثدي ،
والثرة ، والأذن . . إذا كان لمرض ؛ على الصحيح^(٢) .

٤- القيء الكثير : و٤- ينقضه قيء طعام ؛ أو ماء . . وإن لم يتغير ، أو علق هو :
سوداء محترقة ، أو مِرَّة ؛ أي : صفراء .

شرط النقص : والنقص بأحد هذه الأشياء . . إذا ملأ الفم ؛ لتنجسه بما في قعر
المعدة ، وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة ، ولأن النبي ﷺ قاء فتَوْضاً^(٣) قال
الترمذي : وهو أصح شيء في الباب . ولقوله ﷺ : « يُعَادُ الْوُضُوءُ مِنْ سَبْعٍ : ١-
مِنْ إِقْطَارِ الْبَوْلِ ، و٢- الدَّمِ السَّائِلِ ، و٣- الْقَيْءِ ، و٤- مِنْ دَسَعَةٍ^(٤) تَمَلُّ الْفَمَ ، و٥-
نَوْمٍ مُضْطَجِعٍ ، و٦- فَهْقَةٍ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ ، و٧- خُرُوجِ الدَّمِ^(٥) » .

حدُّ الملاء : وهو - أي : حدُّ ملء الفم - : مَا لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ الْفَمُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ عَلَى
الْأَصَحِّ مِنَ التَّفَاسِيرِ فِيهِ . وقيل : ما يمنع الكلام .

وَيُجْمَعُ تَقْدِيرًا مُتَفَرِّقُ الْقَيْءِ إِذَا اتَّحَدَ سَبَبُهُ ؛ عند محمد ، وهو الأصح فينقض ؛
إِنْ كَانَ قَدَرُ مَلءِ الْفَمِ . وقال أبو يوسف : إِنْ اتَّحَدَ الْمَكَانُ .

ماء الفم : وماء فم النائم !! إن نزل من الرأس ؛ فهو طاهر ، اتفاقاً ، وكذا
الصَّاعِدُ مِنَ الْجَوْفِ ؛ على المفتي به . وقيل : إِنْ كَانَ أَصْفَرَ ؛ أَوْ مَتَنًّا ؟ فهو
نجس^(٦) .

-
- (١) هو ماء الجرح قبل أن يشحن فيصير قيحاً ، ويكون مختلطاً بدم
(٢) وكذلك دمع العين اللزج ؛ فإنه ناقض ، لأنه يكون عن علة أو جرح ، وكذا وقت الرمد .
(٢) أخرجه الترمذي بلفظه : ٨٧ ، وفي لفظ آخر « قاء فافطر » ، ويكون الشاهد فيه (أنا صبيت له
الوضوء) . وهذا أخرجه أبو داود : ٢٣٨١ ، والحاكم : ٢٤٦/١ وصححه ، والبيهقي : ١٤٤/١
والمعرفة : ١٢١٠ ، وأحمد : ٢١١٩٤ ، وابن الجارود : ٨ ، والنسائي في « الكبرى » :
٣١٢٠ عن أبي الدرداء رضي الله عنه .
(٤) في (ص) : دفعة ، وهما بمعنى واحد .
(٥) أخرجه البيهقي في « الخلافيات » عن أبي هريرة ؛ وضعفه .
(٦) وعليه الفتوى .

٥- الدم السائل : وَ- يَنْقُضُهُ دَمٌ مِنْ جَرَحٍ بِفَمِهِ غَلَبَ عَلَى الْبُزَاقِ ، أي : الريق .
أَوْ مَسَاوَاهُ احتياطاً ، ويعلم باللون .. فالأصفر مغلوبٌ ، وقليلُ الحمرة مساوٍ ،
وشديدها غالبٌ ، والنَّازِلُ مِنَ الرَّأْسِ ناقِضٌ لَسِيلَانِهِ ؛ وَإِنْ قَلَّ بِالْإِجْمَاعِ^(١) ، وكذا
الصاعدُ مِنَ الْجَوْفِ رقيقاً ، وبه أخذ عامة المشايخ^(٢) .

٦- النوم : وَ- يَنْقُضُهُ نَوْمٌ وَهُوَ : فِتْرَةٌ طَبِيعِيَّةٌ تَحْدُثُ ؛ فَتَمْنَعُ الْحَوَاسَّ الظَّاهِرَةَ
وَالْبَاطِنَةَ عَنِ الْعَمَلِ بِسَلَامَتِهَا^(٣) ، وعن استعمال العقل .. مع قيامه . وهذا إِذَا لَمْ
تَتِمَّ كُنْ فِيهِ الْمَقْعَدَةُ - يعني : المخرج - مِنَ الْأَرْضِ باضطجاع وتورُّكٍ واستلقاءٍ على
القفا ؛ ولو كان مريضاً يصلي بالإيماء - على الصحيح^(٤) - ، وانقلابٍ على الوجه ،
لزوال المُسْكَةِ .

معنى النقض فيه : والناقضُ الحَدَثُ ، للإشارة إليه بقوله ﷺ : « أَلْعَيْنَانِ وَكَأُ
السَّهْ ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ انْطَلَقَ الْوَكَاءُ »^(٥) .

وفيه التَّنبِيهُ عَلَى أَنَّ الناقِضَ لَيْسَ النَّوْمُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَدَثًا ، وَإِنَّمَا الْحَدَثُ مَا لَا
يَخْلُو النَّائِمُ عَنْهُ ، فَأَقِيمَ السَّبَبَ الظَّاهِرُ مَقَامَهُ .

(١) بَيْنَ أُنْمَتَنَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الاصْطِلَاحُ مَسْلُماً ۱۱ .

(٢) الْمُرَادُ « الْمَشَايِخِ » الْأَثْنَةُ الْمُتَقَدِّمُونَ فِي الْمَنْعَبِ .. مِمَّنْ لَمْ يَدْرِكِ الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ ؛ كَالْجَوَزَجَانِي ،
وَأَبِي حَفْصِ الْكَبِيرِ ، وَسَوَاهِمَا

(٣) الْبَاءُ بِمَعْنَى « مَعَ » .

(٤) « لَوْ » وَصَلِيَّةٌ ، مَعْنَاهُ : لَوْ نَامَ الْمَرِيضُ .. وَهُوَ يَصَلِّي مَضْطَجِعًا تَنْقُضُ طَهَارَتَهُ ؛ عَلَى الصَّحِيحِ
الْمَقْفِيِّ بِهِ .

(٥) السَّهْ : اسْمٌ لِلذُّبْرِ ، وَالْوَكَاءُ : مَا يَرْبُطُ بِهِ . وَهَذَا مِنَ الْكُتَابَاتِ النَّبَوِيَّةِ الْبَدِيعَةِ . أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ

٩٧/٤ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٣٧٢/١٩ ، وَأَبُو يَعْلَى : ٧٣٧٢ ، وَالدَّارِمِيُّ : ٧٢٦ ؛ عَنْ
مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفَظٍ : « إِنَّ أَلْعَيْنَيْنِ وَكَأُ السَّهْ ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطَلَقَ الْوَكَاءُ » .

وَلَهُ شَوَاهِدٌ مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ : ٢٠٣ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ٤٧٧ ، ثُمَّ هُوَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ :
١١٨/١ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ . أَمَا لَفْظُ « انْطَلَقَ » فَلَا رَوَايَةَ لَهُ أَقْبَاهُ .

والنعاسُ الخفيفُ الذي يَسْمَعُ به ما يقال عنده لا يَنْقُضُ ، وإلاَّ فهو الثقيلُ ناقضُ .

٧- اشتباه الحدث : ٧- يَنْقُضُهُ اَرْتِفَاعُ مَقْعَدَةِ قَاعِدٍ ؛ نَائِمٌ عَلَى الْأَرْضِ قَبْلَ اَنْتِبَاهِهِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَنْقُطْ عَلَى الْأَرْضِ فِي الظَّاهِرِ مِنَ الْمَذْهَبِ^(١) ، لَزُوالِ المَقْعَدَةِ .

٨- الإغماء : ٨- يَنْقُضُهُ إِغْمَاءٌ ؛ وَهُوَ : مَرَضٌ يَزِيلُ الْقُوَى وَيَسْتُرُ الْعَقْلَ .

٩- الجنون : ٩- يَنْقُضُهُ جُنُونٌ ؛ وَهُوَ : مَرَضٌ يَزِيلُ الْعَقْلَ وَيَزِيدُ الْقُوَى .

١٠- الشُّكْرُ : ١٠- يَنْقُضُهُ شُكْرٌ ، وَهُوَ : خِفَّةٌ يَظْهَرُ أَثَرُهَا بِالتَّمَايِلِ وَتَلَعُثُمِ الْكَلَامِ ؛ لَزُوالِ الْقُوَّةِ الْمَاسِكَةِ بِظُلْمَةِ الصَّدْرِ ، وَعَدَمِ انْتِفَاعِ الْقَلْبِ بِالْعَقْلِ .

١١- الْفَهْقَةُ : ١١- يَنْقُضُهُ فَهْقَةٌ مُصَلٌّ بِالْخِ . عَمْدًا ؛ أَوْ سَهْوًا ، وَهِيَ : مَا يَكُونُ مَسْمُوعًا لَجِيرَانِهِ .

وَالضُّحُكُ : مَا يَسْمَعُهُ هُوَ دُونَ جِيرَانِهِ . . يَبْطُلُ الصَّلَاةُ خَاصَّةً . وَالتَّبَشُّمُ !! لَا يَبْطُلُ شَيْئًا ، وَهُوَ : مَا لَا صَوْتَ فِيهِ ؛ وَلَوْ بَدَتْ بِهِ الْأَسْنَانُ .

تَكْمِيلُ : وَقَهْقَةُ الصَّبِيِّ ! لَا تَبْطُلُ وَضُوءَهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الزَّجَرِ ، وَقِيلَ : تَبْطُلُهُ .

يَقْطَعَانِ لَا نَائِمٌ - عَلَى الْأَصَحِّ - فِي صَلَاةٍ كَامِلَةٍ ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ بِالْأَصَالَةِ^(٢) ، وَلَوْ وَجَدَتْ بِالْإِيمَاءِ ، سِوَاهُ كَانَ مُتَوَضِّعًا ؛ أَوْ مُتَيْمِّمًا ؛ أَوْ مُغْتَسِلًا . . فِي الصَّحِيحِ ، لَكُونِهَا عَقُوبَةً ، فَلَا يُلْزَمُ الْقَوْلُ بِتَجْزِئَةِ الطَّهَارَةِ .

وَاحْتَرَزْنَا بِـ (الْكَامِلَةِ) !! عَنْ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَسُجْدَةِ التَّلَاوَةِ ، [وَالشُّكْرِ] (خ) ،

(١) وَقِيلَ : إِنْ اَنْتَبَهَ حِينَ سَقَطَ . . فَلَا نَقْضَ ، بِهِ يَفْتَى ، قَالَ فِي (شَرْحِ الْمَنِيَةِ ١/ ١٤٠) : وَهُوَ أَوَّلَى لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ الاسْتِرْخَاءُ بَعْدَ مَزَالَةِ الْمَقْعَدَةِ . . حَيْثُ اَنْتَبَهَ فَوْرًا (الدَّرَالْمَخْتَارُ : ٩٦/١ ، وَحَاشِيَتُهُ)

(٢) أَيْ شَرَعَتْ كَذَلِكَ ؛ وَإِنْ عَرِضَ تَرْكُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَعِلَرِ كَالْمَرَضِ وَالرُّكُوبِ وَالْقُعُودِ فِي النَّفْلِ !! .

لورود النص^(١) ، فلا ينقض فيهما ؛ وإن بطلتا^(٢) .

وتنقض القهقهة في الكاملة^(٣) ولو تعمّد فاعلمها الخروج بها من الصلاة بعد الجلوس الأخير ؛ ولم يبق إلا السلام ، لوجودها في حرمة الصلاة ، كما في سجود السهو ، والصلاة صحيحة لتمام فروضها ، وترك واجب السلام لا يمنعه^(٤) .

١٢- المباشرة الفاحشة : ١٢- ينقضه مباشرة فاحشة ، وهي : مس فرج ؛ أو دُبُر . . . بِذَكَرٍ مُّتَتَّبِعٍ بِلا حَائِلٍ يمنع حرارة الجسد^(٥) .

مباشرة الجنس : وكذا مباشرة الرجلين والمرأتين ناقضة^(٦) .



(١) وهو قوله ﷺ : « مَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ قَهَقَهُ » . فليُعِدَّ الوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ . أخرجه الطبراني في الكبير ؛ ، والدارقطني : ٦١١ ؛ عن معبد الجهني ، وهي عند الإطلاق تنصرف إلى الكاملة ذات الركوع والسجود ، وهو موضع ورود حيث كانوا يصلون مع سيدنا رسول الله ﷺ حينما وقع الأعمى .

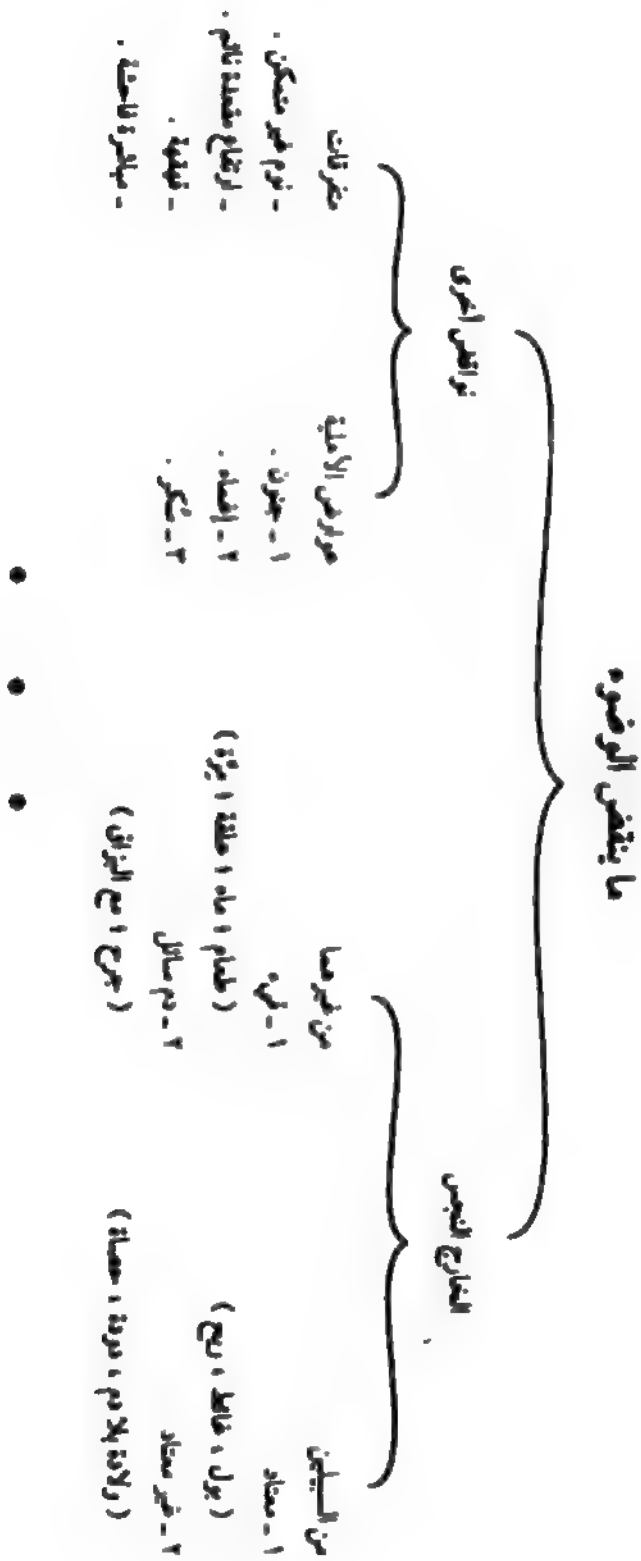
(٢) أي : الصلاة في الجنابة والسجدة في التلاوة ؛ دون الطهارة

(٣) ذات الركوع والسجود ، احترازاً عن صلاة الجنابة وسجدة الشكر - على القول بها - والتلاوة .

(٤) لقوله ﷺ لابن مسعود رضي الله عنه : « إِذَا قُلْتَ هَذَا ، أَوْ فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ » . انظر ص .

(٥) وبلا إيلاج . هذا واعلم أن المؤلف اعتمد هذا القول بنقض المباشرة ؛ وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ! إذ لا تخلو غالباً عن مذي ؛ وهو الناقض ، فاعتبر كالنوم احتياطاً وإقامة للسبب مقام المسبب ، وإلا لمجرد وجود المباشرة غير ناقض ؛ كما هو قول محمد ، واعتمده كثير من الأعلام ؛ حتى قيل : عليه الفتوى ، وقد تركه العلامة ابن عابدين ٩٩/١ موضع تأمل ! فتنبه .

(٦) فضلاً عن حرمتها ، ويجب أن يلاحظ فيه ما قيل في التعليق قبله . فتنبه .



الأسئلة

- ما معنى الفصل ؟ وما معنى النقض في الأجسام والمعاني ؟
- ما هو السيلان الناقض للوضوء (في السيلين وغيرهما) . وضّحهما مع الأمثلة .
- اذكر خمسا من أمثلة النجاسة السائلة من غير السيلين .
- ريح الدبر طاهرة لكنها ناقضة للوضوء . علّل ذلك .
- الولادة بغير رؤية دم موجبة للوضوء ؛ لا للغسل . ناقش هذا القول ، واذكر الخلاف مع التعليل .
- اذكر ما تعرف عن ماء فم النائم بالتفصيل .
- عرّف الجنون والإغماء . واذكر الفرق بينهما . وما حكم فساد الوضوء بكل منهما .
- عرّف النوم ، ومتى نحكم بأنه ناقض للوضوء .
- النوم ليس بناقض ، وإنما ما لا يخلو عنه النائم . اشرح ذلك .
- عرّف القهقهة والضحك والتبسم ، وما هو الناقض للوضوء والصلاة ؟
- قهقهة الصبي في الصلاة لا تنقض الوضوء . علّل ذلك .
- تبطل صلاة الجنابة ومسجدة التلاوة بالقهقهة ، ولا ينتقض الوضوء . علّل ذلك .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحّح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :
 - * ريح الدبر ينجس الثياب .
 - * القليل الخارج من أحد السيلين نجس .
 - * لو ولدت المرأة ولم ترَ دماً لا تكون نفساء ، وعليها الوضوء فقط .
 - * إذا سال الدم داخل العين نقض الوضوء .

- القيء لا ينقض الوضوء سواء كان قليلاً أو كثيراً .
 - لو قاء ماء لا ينقض الوضوء ولو كان ملء الفم .
 - لو سال من الجرح ماء أصفر لا ينقض الوضوء .
 - يجمع متفرق القيء إذا اتحد سببه عند أبي يوسف .
 - يجمع متفرق القيء إذا اتحد مكانه عند محمد .
 - الماء الذي يخرج من فم النائم طاهر .
 - الدم السائل من الفم لا ينقض الوضوء .
 - الجنون ينقض الوضوء ، والإغماء لا ينقضه .
 - نائم يتمايل فارتفعت مقعدته عن الأرض ولم يسقط . لا ينقض وضوءه .
- املا الفراغات من النص التالي :

قال رسول الله ﷺ : « يُعَادُ الْوُضُوءُ مِنْ سَبْعَ : ١- مِنْ إِفْطَارٍ ... ، وَ ٢- الدَّمِ ... ،
 وَ ٣- ... ، وَ ٤- مِنْ دَسَعَةٍ ... أَلْقَمَ ، وَ ٥- نَوْمٍ ... ، وَ ٦- فَهَقَّةٍ
 الرَّجُلِ ... ، وَ ٧- خُرُوجٍ ... » .
 - حد ملء الفم : ما لا ... عَلَيْهِ أَلْقَمٌ
 - قَاءَ النَّبِيُّ ﷺ ...

- قال ﷺ : « أَلْعَيْنَانِ ... ، فَإِذَا ... أَلْعَيْنَانِ أَنْطَلَقَ ... » .
- ما الحكم لو تعمّد المصلّي القهقهة بدل السلام بعد القعود الأخير ؟
- ما هي المباشرة الفاحشة ، وما حكم الطهارة معها ؟
- ما حكم المباشرة للرجلين ، أو المرأتين ؟
- * * *

فصل فيما لا ينقض الوضوء

إجمال النواقض : عَشْرَةُ أَشْيَاءَ لَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ ..

١- ظهور الدم : منها : ١- ظُهُورُ دَمٍ لَمْ يَسِلْ عَنْ مَحَلِّهِ ، لَأَنَّهُ لَا يَنْجُسُ جَامِداً ، ولا مائعاً . . على الصحيح^(١) ، فلا يكون ناقضاً .

٢- سقوط اللحم : ٢- مِنْهَا سُقُوطُ لَحْمٍ مِنْ غَيْرِ سَيْلَانٍ دَمٍ ؛ لظهارته ، وانفصال الطاهر لا يوجب الطهارة ، كَالْعِرْقِ الْمَدْنِيِّ الَّذِي يَقَالُ لَهُ « رِشْتَةٌ »^(٢) بالفارسية ؛ كما في « الفتاوى البزازية » ٣ / ٩٩ .

٣- خروج الدود : ٣- مِنْهَا خُرُوجُ دُودَةٍ مِنْ جُرْحٍ ؛ وَأُذُنٍ ؛ وَأَنْفٍ ، لعدم نجاستها^(٣) ، ولقلة الرطوبة التي معها ، بخلاف الخارجة من الدبر^(٤) .

٤- مسُّ الذَّكَرِ : ٤- مِنْهَا مَسُّ ذَكَرٍ ؛ وَدُبُرٍ ؛ وَفَرْجٍ . . مطلقاً^(٥) ، وهو مذهب كبار الصحابة ؛ كعمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت ،

(١) اشتهر قولهم (ما ليس بحدث ليس بخبث) ، وهو قول أبي يوسف - خلافاً لمحمد - وهو عالم في جميع النجاسات الخارجة ، إلا ١- دم الاستحاضة فخبث وليس بحدث ، وإلا ٢- قيء الخمر وقىء البول ؛ فقليله خبث وليس بحدث . ثم اعلم أن المفتي به قول أبي يوسف في الجامدات ، كما أن المفتي به قول محمد في المائعات ، كما في « رد المحتار » ١٠ / ٩٥ . فتنه .

(٢) هي الزوائد اللحمية تكون عروقاً صغيرة بهامش الظفر ، وتسميها العامة « عروق الملح » . ونسبته إلى مدينة سيدنا رسول الله ﷺ ، لكثرة عند أهلها الكرام ، وقد وقع خطأ مطبعي في « البزازية » (١٢ / ٤) : المدمن . وهي بهامش « الفتاوى الهندية » .

(٣) إن لم يخرج عليها دم أو قيح ، وإلا انتقض الوضوء بالخارج معها .

(٤) فإنها لا تخلو عن نجاسة متبقية ، أو ريع يصحبها أثناء الخروج ، وكلاهما ناقض .

(٥) له ، أو لغيره ، وبباطن الكف ؛ أولاً وهو احتراز عما قد يتوهم من قوله ﷺ « هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْمَةٌ مِنْكَ » ١٩ . وسيأتي تخريجه ص . ويشمل الإطلاق ما لو كان بعبث ، أو شهوة ، أو بلا قصد .

وصدور التابعين كالحسن^(١) ، وسعيد^(٢) ، والثوري^(٣) رضي الله تعالى عنهم ، لأن رسول الله ﷺ جاءه رجل كأنه بدوي ؛ فقال : يا رسول الله : ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة ؟ فقال : « هل هو إلا بضعة منك ! » ، أو : مَضْغَة مِنْكَ^(٤) . قال الترمذي : وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب وأصح .

٥- من امرأة : ٥- منها من امرأة غير مخرم ، لما في « السنن الأربعة »^(٥) ؛ عن عائشة رضي الله عنها : كان النبي ﷺ يُقَبِّلُ بعض أزواجه ثم يصلي ؛ ولا يتوضأ . واللمس في الآية هي قوله تعالى ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [النساء/ ٤٣] ، وعليه . فيكون اللّمس والمَسّ شيئاً واحداً من حيث المعنى ، فكلاهما معناه الجماع ، وليس مجرد ملامسة البشرة ، فالآية الأولى صريحة في معرض المعجم من الغائط لوجوب الوضوء ، والثانية صريحة أيضاً في معرض الطلاق ؛ فيكون المراد باللمس الجماع إجماعاً^(٦) .

-
- (١) هو الحسن البصري عند الإطلاق في التابعين ، وإلا فالمطلق في الملعب يتصرف إلى الحسن بن زياد ؛ رحمهما الله تعالى ، وانظر ترجمته ص .
- (٢) هو أبو محمد سعيد بن المسيّب المخزومي ، أشهر فقهاء التابعين ومحدثيهم وزهادهم ، بل أحد الفقهاء السبعة ، سُمِّيَ « راوية عمر » لحفظه أحكامه وأقضيته ، وجميع مراسيله صحيحة باتفاق المحدثين ، كان عفيفاً يتجر بالزيت كيلاً يأخذ عطاءً ، توفي بالمدينة سنة ٩٥ للهجرة . ثم اعلم أن ضَبَطَ « المسيّب » بالشدة المفتوحة ، ولكن جرى استعمالها على المكسورة اسم فاعل تأدباً . ولقوله (سَيَّبَ الله من سيّبي) . فتنبه .
- (٣) أمير المؤمنين في الحديث ، وأحد المجتهدين ، سفيان بن سعيد ، توفي سنة : إحدى وستين ومئة مختفياً بالبصرة ؛ ودفن بها .
- (٤) أخرجه أحمد : ١٥٨٥٧ ، وأبو داود : ١٨٢ ، والترمذي : ٨٥ ، والنسائي : ١٦٥ ، وابن ماجه : ٤٨٣ ، وصححه ابن حبان : ١١٢٠ ، والدارقطني : ٥٣٥ ، وابن خزيمة : ٣٤ ، والبيهقي : ١٣٤/١ بقريب منه .
- (٥) أبو داود : ١٧٩ ، وأحمد : ٢٥٢٣٨ ، والترمذي : ٨٦ ، والنسائي : ١٧٠ ، وابن ماجه : ٥٠٢ .
- (٦) المراد به الجماع ، كقوله تعالى ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ﴾ [البقرة/ ٢٣٣] .

٦- القيء القليل : ٦- منها قئٌ لَا يَمَلَأُ الْقَمَ ، لَأَنَّهُ مِنْ أَعْلَى الْمَعِدَةِ .
 ٧- قئٌ بِلْغَمٍ : ٧- منها قئٌ بِلْغَمٍ ، وَلَوْ كَانَ كَثِيرًا ، لَعَدِمَ تَخَلُّلَ النِّجَاسَةِ فِيهِ ،
 وَهُوَ طَاهِرٌ .

٨- تعاميل النائم : ٨- منها تَعَامِيلُ نَائِمٍ اخْتِمِلَ زَوَالُ مَقْعَدَتِهِ ، لَمَّا فِي « سَنَنِ
 أَبِي دَاوُدَ » : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ ، ثُمَّ
 يُصَلُّونَ : وَلَا يَتَوَضَّأُونَ^(١) .

٩- نوم متمكن : ٩- منها نَوْمٌ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الْأَرْضِ . . وَلَوْ كَانَ مُسْتَنِدًّا إِلَى شَيْءٍ ؛
 كَحَائِطٍ وَسَارِيَةٍ وَوَسَادَةٍ ، بَحِثْ لَوْ أُرِنِلَ الْمُسْتَنِدُّ إِلَيْهِ . . سَقَطَ الشَّخْصُ ، فَلَا
 يَنْتَقِضُ وَضُوؤُهُ عَلَى الظَّاهِرِ ؛ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ فَيُنَهَّمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ . . هَذِهِ
 وَالتِّي قَبْلَهَا ، لِاسْتِقْرَارِهِ بِالْأَرْضِ فَيَأْمَنُ خُرُوجَ نَاقِضٍ مِنْهُ . رَوَاهُ أَبُو يُوسُفَ ؛ عَنْ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَبِهِ أَخَذَ عَامَّةُ الْمَشَائِخِ .

وَقَالَ الْقُدُورِيُّ : يَنْتَقِضُ ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ الطَّحَاوِيِّ^(٢) .

١٠- نوم مصل : ١٠- منها نَوْمٌ مُصَلٌّ وَلَوْ نَامَ رَاكِعًا ؛ أَوْ سَاجِدًا . . إِذَا كَانَ عَلَى
 جِهَةٍ - أَيْ : صِفَةٍ - الْكُتْنَةِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، بَأَن أَبْدَى ضَبْعِيهِ وَجَافَى بَطْنَهُ عَنْ
 فَخْذَيْهِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ جَالِسًا ، أَوْ قَائِمًا ؛ أَوْ
 سَاجِدًا . . حَتَّى يَضَعَ جَنْبَهُ فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ . . اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ »^(٣) .

(١) برقم : ٢٠٠ ، وأخرجه مسلم : ١٢٥-٣٧٦ ، والترمذي : ٧٨ ، وأبو يعلى : ٣١٩٩ ، وأخرجه
 الشافعي في « الأم » : ١٢/١ عن أنس رضي الله عنه .

(٢) هو عند الطحاوي في « مختصره » : ١٩ ، وعند القدوري في (متن « اللباب ») : ص بتحقيقنا ،
 واختاره أيضاً المرغيناني في « الهداية » : ١٥/١ ، لكن الفتوى ما رجحه غيرهم .

(٣) أخرجه البيهقي : ١٢١/١ ، وبلفظ : « إِنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ نَامَ مُطْطِعِجًا » وزيادة
 « فَإِنَّهُ إِذَا أَبُو دَاوُدَ : ٢٠٢ ، والترمذي : ٧٧ ، وأحمد : ٢٥٦/١ ، والطبراني في
 « معجمه الكبير » ، وابن أبي شيبه في « مصنفه » ، وأبو يعلى : ٢٤٨٧ ، والدارقطني : ٥٨٥ ،
 والبيهقي : ١٢١/١ عن ابن عباس رضي الله عنهما . وانظر تمة تخريجهم وشواهدهم فيما كتبناه
 على « الأسرار » .

تكميل : وإذا نام كذلك خارج الصلاة^(١) ؟ لا ينتقض به وضوؤه ؛ في الصحيح^(٢) . وإن لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون !!! انتقض وضوؤه^(٣) . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَوْفُقُ بِمَحْضِ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ .



ما لا ينتقض الوضوء

١ - النجاسة	٢ - المس	٣ - القيء	٤ - النوم
- دم غير سائل .	مس الذكر	لا يملأ الفم	- تمايل قائم
- سقوط لحم بلا دم .	- مس أجنبية	- قيء بلغم	- نوم متمكن
- دودة من غير السيلين .			- نوم متصل
			على هيئة السعة .



-
- (١) وفي سجدة التلاوة وسجدة الشكر خلاف ، والمعتمد أنهما ملحقان بالصلاة .
- (٢) عده قاضيهان في (فتاواه ٤١/١ هامش « الهندية ») من ظاهر الرواية ، فهذا ترجيح منه ، وترجيحه لا يعدل عنه ؛ كما هو مصرح به . فتنبه .
- (٣) لزوال المسكة ، ولأن النهر المذكور (لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ ...) خارج عن القياس .. فيقتصر عليه .

الأسئلة

- ظهور دم لم يسل عن محلّه لا يكون ناقضاً . لأنّه لا ينجّس جامداً ولا مائعاً .
اشرح ذلك .

- ما هو العِرْق المديني ؟ وما حكم قطعه لتفرض الوضوء ؟

- لا يتفرض الوضوء دودة خرجت من جرح ؛ أو أنف ؛ أو أذن . علّل ذلك ؟

- الدودة الخارجة من الدبر تنقض الوضوء . لماذا ؟

- لا يتفرض الوضوء مس الذكر ، لأنّ النبي ﷺ سأله رجل ، فقال : « هل هو إلا ... ؟ »

- القيء القليل وقى البلغم لا يتفرضان الوضوء . لماذا ؟

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحّح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :

* مس الذكر ينقض الوضوء ؛ لا مس الدبر .

* القيء القليل لا ينقض الوضوء .

* نوم المتمكّن لا ينقض الوضوء .

* نوم المصلّي ناقض للصلاة والوضوء .

* مس المرأة ناقض للوضوء ، إلا إذا محرماً منها .

* النائم خارج الصلاة ينتقض وضوؤه ؛ ولو كان كهيئة المصلّي .

* تساقط شيء من الجلد ناقض للوضوء ؛ ولو بلا دم .

- أكمل النصوص التالية :

* كان النبي ﷺ ... بعض نسائه ثم يصلي ؛ ولا ...

- كان أصحاب النبي ﷺ ينتظرون العشاء حتى . . . ثم يصلون ولا . . .
- قال النبي ﷺ : « لا تَجِبُ الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ . . . أو قائماً ، أو ساجداً . . . حتى . . . »

• • •

فصل

فِي مَا يُوجِبُ ؛ أَي : يُلْزِمُ الْاِغْتِسَالَ : يَعْنِي الْغُسْلُ ، وَهُوَ - بِالضَّمِّ - : اسْمٌ مِنَ الْاِغْتِسَالِ ؛ وَهُوَ : تَمَامُ غُسْلِ الْجَسَدِ ، وَاسْمٌ لِلْمَاءِ الَّذِي يَغْتَسَلُ بِهِ أَيْضاً .

وَالضَّمُّ هُوَ الَّذِي اصْطَلَحَ عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ ؛ أَوْ أَكْثَرُهُمْ ، وَإِنْ كَانَ الْفَتْحُ أَفْصَحَ وَأَشْهَرَ فِي اللَّغَةِ !! وَخَصُّوهُ بِغُسْلِ الْبَدَنِ ؛ مِنْ جَنَابَةٍ ، وَحَيْضٍ ، وَنَفَاسٍ .

وَالْجَنَابَةُ : صِفَةٌ تَحْصُلُ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ بِشَهْوَةٍ ، يُقَالُ (أَجْنَبَ الرَّجُلُ) . . . إِذَا قَضَى شَهْوَتَهُ مِنَ الْمَرْأَةِ (١) .

تَمْهِيدٌ : وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَحْتَاجُ لِتَفْسِيرِ الْغُسْلِ - لُغَةً ، وَشَرِيعَةً - وَسَبَبِهِ ، وَشَرْطِهِ وَحُكْمِهِ ، وَرُكْنِهِ ، وَسُنَنِهِ ، وَأَدَابِهِ ، وَصِفَتِهِ .

وَعَلِمْتَ تَفْسِيرَهُ .

وَسَبَبُهُ : بَأَنَّهُ : إِرَادَةُ مَا لَا يَحِلُّ مَعَ الْجَنَابَةِ ، أَوْ وَجُوبُهُ (٢) .

وَلَهُ شُرُوطٌ وَجُوبٌ ، وَشُرُوطُ صِحَّةٍ ؛ تَقَدَّمَتْ ص فِي (الْوُضُوءِ) .

وَرُكْنُهُ : عَمُومٌ مَا أَمَكَّنَ مِنَ الْجَسَدِ مِنْ غَيْرِ خَرَجٍ بِالْمَاءِ الطَّهَوْرِ .

وَحُكْمُهُ : حِلٌّ مَا كَانَ مَمْتَنِعاً قَبْلَهُ ، وَالثَّوَابُ بِفَعْلِهِ تَقْرِباً .

وَالصِّفَةُ ، وَالسُّنَنُ ، وَالْأَدَابُ !! يَأْتِي بَيَانُهَا ص .

إِجْمَالُ الْمَوْجِبَاتِ : يُفْتَرَضُ الْغُسْلُ بِوَاحِدٍ يَحْصُلُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ سَبْعَةِ أَشْيَاءَ .

(١) غَالِباً ، وَإِلَّا فَهُوَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، وَهَذَا فِي الشَّرْعِ ، أَمَّا فِي اللَّغَةِ . . . فَهِيَ الْجَمَاعُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ الْجَمَاعِ مَاءٌ دَافِقٌ ، وَعَلَيْهِ دَلَّتِ السُّنَّةُ الْمَطْهُورَةُ ، ثُمَّ صَارَ مَعْنَى الْجَنَابَةِ أَنْ يَرَى الْمَاءَ الدَّافِقَ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمَاعٌ ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ التَّقَاءِ الْخَتَانِيِّينَ

(٢) مَا يَطْلُعُ مِنْ كَيْمِ النَّخْلِ ، أَي : بِنَشْئِهِ . وَهُوَ كَرَاتِحَةُ الْعَجِينِ ، لَكِنْ هَذِهِ رَاحَتُهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ ، فَإِذَا جَفَتْ تَغَيَّرَتْ إِلَى رَاحَتِهِ كَرَاتِحَةِ بَيَاضِ الْبَيْضِ .

١- الإماء بشهوة : أولها : ١- خُرُوجُ الْمَنِيِّ - وهو : ماء أبيض ثخين ينكسر الذَّكْرُ بخروجه ؛ يشبه رائحة الطَّلح^(١) ، ومنه المرأة : رقيق أصفر - إلى ظاهِرِ الْجَسَدِ ؛ لأنه ما لم يظهر... لا حكم له... إذا انفصلَ عَنْ مَقَرِّهِ ؛ وهو الصلب بِشَهْوَةٍ ؛ وكان خروجه مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ ؛ كالاختلام ، ولو بأَوَّلِ مَرَّةٍ لبلوغ ؛ في الأصح ، وفكرٍ ، ونظرٍ ، وعَبَثٍ بذكره .

مطلب

في حكم الاستمنا بالکف

وله ذلك إن كان أعزب^(٢) ، وبه ينجو رأساً برأس^(٣) لتسكين شهوة يخشى منها ؛ لا لجلبها .

توضيح : وأغنى اشتراطُ الشَّهْوَةِ عن الدَّفْقِ لِمِلَازِمَتِهَا ، فإذا لم توجد الشهوة ؟ لا غُسل ؛ كما إذا حمل ثقیلاً ، أو ضُربَ على صلبه فتزل منيّه بلا شهوة .
شرط الجنابة : والشرطُ وجودُها عند انفصاله من الصلب ؛ لا دوامها حتّى يخرج إلى الظاهر ، خلافاً لأبي يوسف ، سواء المرأة ، أو الرجل ، لقوله ﷺ وقد سئل : هل على المرأة مِنْ غَسْلِ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ ؟ فقال : « نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ »^(٤) .

(١) تفيد « أو » التردد ؛ أو التعداد . والمعتمد أنه إرادة ما لا يحلّ إلا بالطهارة ، ليشمل غير الصلاة الواجبة .

(٢) الصواب : عَزَبٌ ، ولا يقال (أعزب) ، أو هو قليل .

(٣) يعني : بلا إثم ولا أجر ؛ فلا له ، ولا عليه . أما لو تعيّن العُبْثُ نَجَاةً مِنَ الزَّنا ؛ أو اللواط فيجب ، ويرجى أن يلجأ ، وإليه الإشارة (لتسكين شهوة يخشى...) أما لجلبها فيأثم .

(٤) أخرجه مالك : ٥١/١ ، وأحمد : ٢٥٩٦٤ ، والشافعي في « مسنده » ص ١٨ ، والبخاري : ٢٨٢ ، ومسلم : ٣٢-٣١٣ ، وأبو داود : ٢٣٦ ، والترمذي : ١٢٢ ؛ وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ١٩٧ ، وابن ماجه : ٦٠٠ ؛ عن أم سلمة ، والسائلة هي أم سُلَيْم بنت مِلْحَانَ ؛ رضي الله عنهما . (وسيأتي ص ٢١١ العزو إليه) . قال الترمذي : وفي الباب عن أم سُلَيْم ، وخولة ، وعائشة ، وأنس رضي الله عنهم .

وَتَمَرَةُ الْخَلَّافِ تَظْهَرُ : بِمَا لَوْ أَمْسَكَ ذَكَرَهُ حَتَّى سَكَنْتَ شَهْوَتُهُ ؛ فَارْسِلِ الْمَاءَ !
يَلْزِمُهُ الْغَسْلُ . . عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ؛ لَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ .

وَيَفْتَى بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ لَضَيْفٍ خَشِيَ التُّهْمَةَ .

تَكْمِيلُ : وَإِذَا لَمْ يَتَذَكَّرْ مَنَكُهُ ؟ ! يَتَسَرَّ بِإِيْهِامِ صِفَةِ الْمُصَلِّي ؛ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمَةٍ
وَقِرَاءَةٍ .

وَتَظْهَرُ الثَّمَرَةُ : إِذَا اغْتَسَلَ فِي مَكَانِهِ وَصَلَّى ، ثُمَّ خَرَجَ بَقِيَّةَ الْمَنِيِّ !! عَلَيْهِ
الْغَسْلُ . . عِنْدَهُمَا ؛ لَا عِنْدَهُ . وَصَلَاتُهُ ^(١) صَحِيحَةٌ اتِّفَاقًا .

وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَ مَا بَالَ وَارْتَخَى ذَكَرَهُ . . أَوْ نَامَ ؛ أَوْ مَشَى خُطَوَاتٍ كَثِيرَةً ^(٢) ؟ ! لَا
يَجِبُ الْغَسْلُ اتِّفَاقًا .

إِيْضَاحُ : وَجَعَلَ الْمَنِيُّ وَمَا عَظَفَ عَلَيْهِ سَبَبًا لِلْغَسْلِ مُجَازًا ^(٣) ، لِلْسَهْوَةِ فِي
التَّعْلِيمِ ، لِأَنَّهَا شُرُوطُ .

٢- غَيْبِيَّةُ الْحَشْفَةِ : ٢- مِنْهَا تَوَارِي حَشْفَةٍ هِيَ : رَأْسُ ذَكَرِ آدَمِيٍّ مُشْتَهَى حَتَّى .
احْتُرِزَ بِهِ عَنْ ذَكَرِ الْبَهَائِمِ ، وَالْمَيْتِ ، وَالْمَقْطُوعِ ، وَالْمَصْنُوعِ مِنْ جِلْدٍ ؛ وَالْأَصْبَعِ ،
وَذَكَرِ صَبِيٍّ لَا يُشْتَهَى ^(٤) .

وَالْبَالِغَةُ يُوجِبُ عَلَيْهَا بِتَوَارِي حَشْفَةِ الْمَرَاهِقِ الْغَسْلُ ^(٥) .

(١) الَّتِي أَذَاهَا بَيْنَ الْغَسْلِ وَخُرُوجِ بَقِيَّةِ الْمَاءِ .

(٢) يَخْتَلِفُ قَدْرُهَا بِحَسَبِ بُئِيَةِ الرَّجُلِ ، وَالْمَهْمُ طَمَآنِيَةِ الْقَلْبِ

(٣) لِأَنَّ السَّبَبَ حَقِيقَةٌ هِيَ إِرَادَةُ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ

(٤) فِي هَذِهِ الصُّورِ السَّتْ لَا يَجِبُ الْغَسْلُ عَلَى مَنْ اسْتَدْخَلَتْهُ ؛ وَلَوْ بِشَهْوَةٍ إِلَّا بِالْإِنْزَالِ ! وَلَا يَكُونُ
كَالْإِكْسَالِ ، لَكِنَّهُ لَا يَخْفَى حَرَمُهُ ذَلِكَ كُلُّهُ ، وَقَدْ صَارَ فِتْنًا مِنَ الْإِفْسَادِ ذَلِكَ وَهُوَ الْمَصْنُوعُ مِنَ اللَّدَائِنِ
(الْبِلَاسْتِيكِ) ، وَلَهُ أَمَانٌ بِاهْظَةِ لَمَّا فِي تَصْنِيعِهِ مِنْ غَيْثٍ وَمَكْرٍ . وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ . إِذْ لَمْ يَحْدُ لِمَجْرَدِ
الشَّهْوَةِ !! . وَكَذَلِكَ مَا يَفْعَلُونَهُ عَلَى هَيْئَةِ النِّسَاءِ ؛ أَوْ هَيْئَةِ الرِّجَالِ فَيَنْفِخُ حَتَّى يَحْتَلِيَ ؛ فَيَكُونُ
كَالشَّخْصِ .

(٥) بَلْ يُؤْمَرُ بِهِ الْمَرَاهِقُ تَدْرِيبًا لَهُ ، كَمَا سَيَجِيءُ قَرِيبًا . وَالْحَشْفَةُ : هِيَ الثَّمَرَةُ ، رَأْسُ الذَّكَرِ الَّتِي تَبْدُو
بَعْدَ الْخَتَنِ .

٣- تحقق الوطء : وَ٣- تَوَارِي قَدَرَهَا ؛ أَي : الحشفة مِنْ مَقْطُوعِهَا ؛ إِذَا كَانَ التَّوَارِي فِي أَحَدٍ سَبِيلِي أَدَمِي حَيٌّ يُجَامَعُ مِثْلَهُ ، فَيُلْزِمُهُمَا الْغَسْلُ . . لَوْ مَكْلَفَيْنِ .
المراهق والصغيرة : وَيُؤْمَرُ بِهِ الْمَرَاهِقُ تَخْلُقًا .

وَيُلْزَمُ بَوَاطِءٌ صَغِيرَةٌ لَا تَشْتَهِي ؛ وَلَمْ يُفْضِهَا^(١) ، لِأَنَّهَا صَارَتْ مَثْنٍ يُجَامَعُ ؛ فِي الصَّحِيحِ .

تكميل : وَلَوْ لَفَّ ذَكَرُهُ بِخَرْقَةٍ ؛ وَأَوَّلَجَهُ . . وَلَمْ يَنْزَلْ ؟ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ . . إِنْ وَجَدَ حَرَارَةَ الْفَرْجِ وَاللَّذَّةَ وَجِبَ الْغَسْلُ ، وَإِلَّا ؟ فَلَا . وَالْأَحْوَطُ وَجُوبُ الْغَسْلِ فِي الْوَجْهِينِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا أَلْتَقَى الْخِتَانَانِ ؛ وَغَابَتِ الْحَشْفَةُ . . وَجِبَ الْغُسْلُ ؛ أَنْزَلَ ، أَوْ لَمْ يُنْزَلْ^(٢) » .

٤- الإنزال : وَ٤- مِنْهَا إِنْزَالُ الْمَنِيِّ . . بِوَاطِءٍ مَبْنِيٍّ ؛ أَوْ بِهَيْمَةٍ : شَرَطَ الْإِنْزَالَ ! لِأَنَّ مَجْرَدَ وَطْئِهِمَا لَا يُوجِبُ الْغَسْلَ ؛ لِقُصُورِ الشَّهْوَةِ .

(١) أَمَا لَوْ أَفْضَاهَا . . فَلَا غَسْلَ ، لِأَنَّهَا حَيْثُ لَيْسَتْ مِنْ يُجَامَعُ ؛ فَيَكُونُ كَمَنْ أَوَّلَجَ فِي جَرْحٍ . . لَمْ يَجِبْ إِلَّا بِالْإِنْزَالِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ : ٤٦/١ ، وَأَبُو يُونُسَ : ٥٧ ، وَيَلْفِظُهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي « مُسْنَدِهِ » ، وَأَحْمَدُ : ٧١٥٧ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ١٦٣/١ ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ : ٣٨٦ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٦١١ ، وَالتَّيْمِيُّ : ٢٩١ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٤٤٨٩ ؛ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، وَبِمَعْنَاهُ الْبُخَارِيُّ : ٢٩١ ، وَمُسْلِمٌ : ٣٤٨-٧٨ ، وَأَحْمَدُ : ٦٦٣٢ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٢١٦ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ١٩١ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٦١٠ وَغَيْرُهُمْ ؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَوْلُهُ (وَغَابَتِ الْحَشْفَةُ) عَطَفَ تَفْسِيرَ ، لِأَنَّ التَّخَالُفَ الْخِتَانَيْنِ كُنَايَةً عَنْ غِيَابِ الْحَشْفَةِ .

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ خِتَانَ الرَّجُلِ هُوَ الْحَلْقَةُ الْمَمَاسَّةُ لِنَهَايَةِ الْحَشْفَةِ وَهِيَ مَوْضِعُ قَطْعِ الْخِتَانِ . أَمَّا خِتَانُ الْمَرْأَةِ فَهُوَ مَوْضِعُ قَطْعِ جِلْدَةٍ مِنْهَا كَعَرَفِ الدِّيكِ بِحَاقَةِ الْفَرْجِ الْجَانِبِيَّةِ . وَإِنَّمَا أَرَدْتُ إِضْاحَهُ هُنَا ! لِأَنَّ سَمْعَ الْكَثِيرِينَ خَطَأً فِي التَّصْيِيرِ عَنْ ذَلِكَ بِقَطْعِ الْبَطْرِ ! فَتَنَبَّهُ .

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ الْأَهْلَاءُ ؛ كَمَا قَالَ ﷺ ، وَأَوْصَى الْخَافِضَةَ بِقَوْلِهِ : « أَشْمِي . . وَلَا تَنْهَكِي^(١) » .

ولهذا اتخذ كثير من الناس بجهلهم الخفافض مطعنا في الدين ، وإنما هو مكرمة ! .

٥- وجود البلل : ٥- منها وُجُودُ مَاءٍ رَقِيقٍ بَعْدَ الْإِنْتِبَاهِ مِنَ النَّوْمِ . . ولم يتذكر احتلاماً ؛ عندهما ، خلافاً لأبي يوسف^(١) . ويقول أخذ خَلْفَ بْنِ أَيُّوبَ^(٢) ، وأبو الليث [السمرقندي] . انظر ترجمته ص ٣٨٥ ، لأنه مَذْيٌ ، وهو الأقبس .

ولهما ما رُوي أَنَّهُ سئل عن الرجل يجدُ البلل ؛ ولم يذكر احتلاماً ؟ قال : « يَغْتَسِلُ »^(٣) . ولأنَّ النومَ راحةٌ تَهَيِّجُ الشهوةَ ، وقد يرقُّ المنى لعارض ، والاحتياط لازم في باب العبادات .

قيده : وهذا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَكَرُهُ مُتَثَرّاً قَبْلَ النَّوْمِ ، لَأَنَّ الْإِنْتِشَارَ سَبَبٌ لِلْمَذْيِ فيحال عليه .

تكميل : ولو وَجَدَ الزوجان بينهما ماءً ؛ دون تذكُّر ومميِّز . . بغِلْظٍ وَرِقَّةٍ ، وبياضٍ وَصُفْرَةٍ ، وطولٍ وعرضٍ^(٤) !؟ لزمهما الغسل^(٥) ؛ في الصحيح . . احتياطاً .

البلل بعد سكر وإغماء : ٦- منها وُجُودُ بَلَلٍ ظَنُّهُ مَنِيّاً . . بَعْدَ إِفَاقَتِهِ مِنْ سُكْرِ ، وَبَعْدَ إِفَاقَتِهِ مِنْ إِغْمَاءٍ احتياطاً .

(١) محل الخلاف فيما إذا ظنَّ الماء الرقيق منياً ، أما لو لم يقع في قلبه ذلك ، أو ظنَّ مذنباً فلا خلاف في عدم لزوم الغسل ، وهي مسألة اتفافية زلت فيها أقدام كثير من الفضلاء ، وهو خلاصة ما بحثه العلامة ابن عابدين : ١٠٩/١ - ١١٠ . فتنه .

وقد أشبهت صور هذه المسألة في « منية الأخيار » على « الاختيار » . فراجع

(٢) أبو سعيد خَلْفَ بْنِ أَيُّوبَ البلخي ، فقيه زاهد من أصحاب زفر ، وتفقه على أبي يوسف ؛ ثم محمّد ، وأخذ الزهد عن إبراهيم بن أدهم ، توفي سنة : ٢٠٥ .

(٣) أخرجه أحمد : ٢٥٦/٦ ، وأبو داود : ٢٣٦ ، والترمذي : ١١٣ ، والدارمي : ٧٦٩ ، وابن ماجه : ٦١٢ ، وابن حبان : ١١٦٦ ، وابن خزيمة : ٢٣٥ ، وابن الجارود : ٨٩ ، والدارقطني : ٤٧٤ ، والبيهقي : ١٦٨/١ ، عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها

(٤) إذ بللها متشتر متسع ، وبلله مجتمع ، للدلق . أو يعود للتحري .

(٥) إن لم يتذكرا احتلاماً ولم يكن نام عليه . فغيرهما ، فهما قيد احترازي لوجوب الغسل . وإلا ! لم يجب على أحدٍ منهما .

الحيض والنفاس : ٧- يفترض بِحَيْضٍ لِلنَّصِّ ، وَنِفَاسٍ بَعْدَ الطَّهْرِ مِنْ نَجَاسَتِهِمَا
بِالْإِنْقِطَاعِ ؛ إجمالاً .

الجنابة والإسلام : وَيُفْتَرَضُ الْغُسْلُ بِالْمَوْجِبَاتِ . . لَوْ حَصَلَتْ الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُورَةُ
قَبْلَ الْإِسْلَامِ ؛ فِي الْأَصَحِّ ^(١) ، لِبَقَاءِ صِفَةِ الْجَنَابَةِ وَنَحْوِهَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يُمْكِنُ
أَدَاءُ الْمَشْرُوطِ ؛ مِنَ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا بِزَوَالِ الْجَنَابَةِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا [وَهِيَ الطَّهَارَةُ مِنْ
الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ] ؛ إِلَّا بِهِ ، فَيَفْتَرَضُ عَلَيْهِ ؛ لَكُونِهِ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا بِالطَّهَارَةِ . . عِنْدَ
إِرَادَةِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا ؛ بِآيَةِ الْوُضُوءِ ^(٢) .

غسل الميت : وَيُفْتَرَضُ تَغْيِيلُ الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَا جَنَابَةَ ^(٣) مِنْهُ مَسْقُطَةً
لِغُسْلِهِ ^(٤) كِفَايَةً . وَسَنَذَكُرُ تِمَامَهُ فِي مَحَلِّهِ مِنْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .



(١) احتراز عن قول القائل : إِنْ الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ لَوْ انْقَطَعَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ . . لَمْ يَوْجِبْهُ الْخُطَابُ بَعْدُ إِلَى
صَاحِبَتِهِمَا ، فَطَهَّرَ فِي حَقِّهَا بِمَجْرَدِ الْإِنْقِطَاعِ ، وَحَلَّ وَطَّوَّاهَا . . لَوْ كَانَتْ تَحْتَ مُسْلِمٍ ، فَهَذَا مِنْ
أَحْكَامِ الطَّاهِرَاتِ بِخِلَافِ الْجَنَابَةِ ، لِأَنَّ لِدَوَامِهَا حَكْمَ الْإِبْتِدَاءِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢) بقوله تعالى ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ . . . ثُمَّ قَالَ - وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ [٦/ المائدة] .

(٣) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ (جَنَابَةٍ) . . وَالصَّوَابُ بِالْيَاءِ الْمُتَنَاءِ ؛ كَمَا أَوْضَحَهُ الطَّحْطَاوِيُّ بِقَوْلِهِ : كَالْبَنِيِّ . .

(٤) كُلُّ مَنْ يُغْسَلُ عَلَيْهِ وَمَنْ لَا يَصَلِّي عَلَيْهِ . . لَا يُغْسَلُ ، إِلَّا الْمَقْتُولُ عَصِيَّةً - وَالبَغَاةُ . . عَلَى

أَحَدٍ قَوْلَيْنِ - وَقَاتِلَ أَحَدِ أَبْوِيهِ عَمْدًا . وَعَلَيْهِ . . فَالْمُرَادُ بِالْجَنَابَةِ الْمَسْقُطَةُ لِلْغُسْلِ فِي : ١- الْبَنِيِّ ،

و٢- قَطْعِ الطَّرِيقِ ، وَ٣- الْخَنْقِ غِيلَةً ، وَ٤- الْمَكَابِرَةِ بِالسَّلَاحِ (انظر ص) .

فصل

عَشْرَةُ أَشْيَاءَ لَا يُغْتَسَلُ مِنْهَا :

١- المذي : ١- مَذْيٍ - بفتح الميم وسكون الدال المعجمة وكسرها - وهو : ماء أبيض رقيق يخرج عند شهوة^(١) ؛ لا شهوة ، ولا دفع ، ولا يعقبه فتور ، وربما لا يُحسُّ بخروجه ، وهو أغلب في النساء من الرجال ، ويسمى في جانب النساء « قَذَى » ؛ بفتح القاف والدال المعجمة .

٢- الودي : ٢- منها وَذْيٍ - بإسكان الدال المهملة وتخفيف الياء - وهو : ماء أبيض كدِرْثخين ، لا رائحة له ، يعقب البول ، وقد يسبقه ! . أجمع العلماء على أنه لا يجب الغسل بخروج المذي والودي .

٣- احتلام بلا بلل : ٣- منها اَحْتِلَامٌ بِلاَ بَلَلٍ ، [والمرأة فيه كالرجل ؛ في ظاهر الرواية]^(٢) ، لحديث أم سليم كما قدّمناه ص ٢٠٥ .

٤- ولادة بلا دم : ٤- منها وَلَادَةٌ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَا دَمٍ بَعْدَهَا ؛ فِي الصَّحِيحِ ، وهو قولهما^(٣) لعدم النفاس ؛ وقال الإمام : عليها الغسل احتياطاً ، لعدم خلوها عن قليل دم ظاهراً - كما تقدم ص ١٩٠ -

٥- إيلاج بمانع : ٥- منها إِيْلَاجٌ بِخَرْقَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ وُجُودِ اللَّذَّةِ عَلَى الْأَصْحِ . وقدّمنا ص لزوم الغسل به احتياطاً .

٦- حقة : ٦- منها قَنَّةٌ ، لأنها لإخراج الفضلات ؛ لا قضاء الشهوة .

(١) أي : حال معاناته الشهوة وهيجانها فيه قبل الإنزال ، فلا يكون خروجه مُتَبَهِّجاً للشهوة ؛ كالمني ، بل يزيد هيجاناً واستمراراً .

(٢) ما بين المنكفين من المتن الخطي لم ألونه إشارة إلى أفراد هذه النسخة ١١ .

(٣) بل قول أبي يوسف ورواية عن محمد ، كما في « تبين الحقائق » : ٦٨/١ ، وذكره المؤلف في (الشرنبلالية) : ١٩/١ .

٧- الشهوة القاصرة : ٧- منها إِذْخَالُ أَضْبَعٍ وَنَحْوِهِ ؛ كَتَبْنَاهُ ذَكَرٍ مُصْنُوعٍ مِنْ نَحْوِ جِلْدٍ . . فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ^(١) ؛ عَلَى الْمُخْتَارِ ، لِقُصُورِ الشَّهْوَةِ .

٨ ؛ ٩- وَطء قاصر : ٨- منها وَطءٌ بِهَيْمَةٍ ، أَوْ ٩- امرأة مَبْتَنٍ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ مِنْهُ ؛ لِعَدَمِ كَمَالِ سَبَبِهِ ، وَلَا يَغْلِبُ نَزْوُلُهُ هُنَا لِيُقَامَ مَقَامُهُ^(٢) .

١٠- وَطء خارجاً : ١٠- منها إصَابَةٌ بِكُرٍّ لَمْ تُزَلْ إِلَّا صَابَةً بِكَارَتِهَا ؛ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، لِأَنَّ الْبِكَارَةَ تَمْنَعُ التَّمَاءَ الْخَتَانِينَ .

توضيح : ولو دخل منه فرجها . . بلا إيلاج فيه ؟ لا غسل عليها ما لم تحبل منه^(٣) .



(١) بدون إنزال ؛ كما قلّمناه من ٢٠٦ ، وانظر ما كتبناه عن مصنوع الجلد ونحوه .

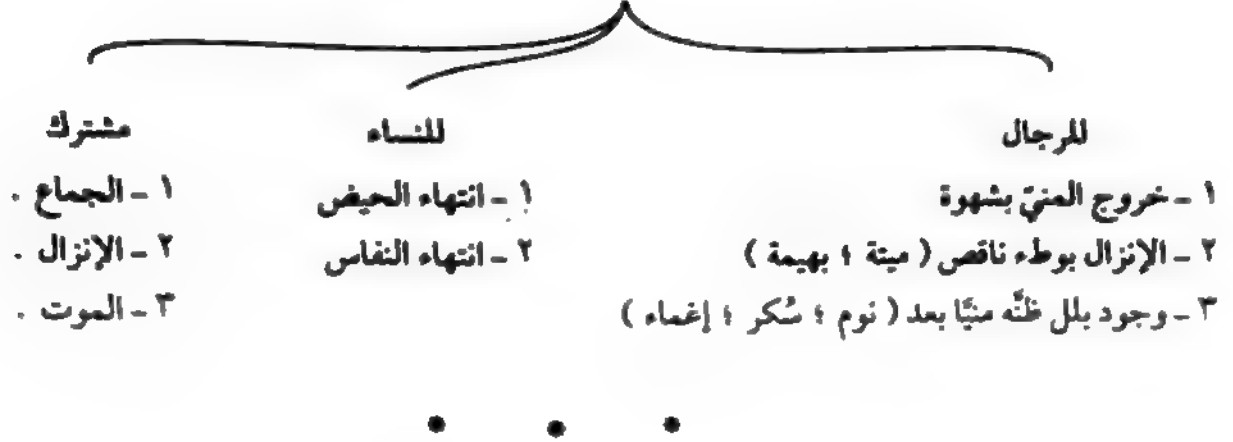
(٢) معناه : أَنَّ هَذَا لَيْسَ غَالِبًا .

(٣) المفتى به أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ بِلَا إِيْلَاجٍ ؛ وَلَوْ حَبِلَتْ . . مَا لَمْ تَنْزَلْ . فَتَنْبَهْ .

ويجدر التنبيه إلى أَنَّهُ لَا تَرَابُطَ بَيْنَ مَنْيِّ الْمَرْأَةِ وَحَبْلِهَا ، فَإِنَّ الْحَبْلَ . . إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْبُيُوضَةِ ؛ لَا مِنَ الْمَنْيِّ ؛ بِخِلَافِهِ مِنَ الرَّجُلِ ، فَإِنَّ الْحَيَوَانَ الْمَنْوِيَّ الَّذِي يَتَكَوَّنُ مِنْهُ الْوَلَدُ . . إِنَّمَا يَلَازِمُ الْمَنْيَّ ، أَمَا مِنْهَا . . فَلِلشَّهْوَةِ قَطْعٌ ؛ لَا لِلْحَبْلِ .

مشجر رقم ١٢

ما يوجب الاغتسال



الأسئلة

- عرف الغسل والغسل ، والجنابة .
- ما هو المني ؟ وهل هناك فرق بين مني الرجل ومني المرأة ؟ وإذا كان . . فما هو ؟
- ما هو المذي ؟ وما هو الودي ؟ وما حكمهما ؟
- تكلم ما تعرف عن الاستمناء بالكف . وما هو حكمه ؟ .
- هل يختلف الأئمة فيمن أمسك ذكره حتى سكنت شهوته ؟ اذكر الخلاف بالتفصيل .
- غلبه موجب الغسل ويخشى التهمة . كيف يصنع ؟
- استدخلت المرأة ذكراً من جلد ، أو ذكر بهائم ، أو أصبعاً . . يجب الغسل ولو لم تنزل ؟
- اغتسل وصلّى في مكانه ثم خرج منه المني ! وجب الغسل . . وصلاته صحيحة . علّل ذلك ؟
- خرج المني بعد البول أو النوم . . وكان اغتسل قبله ؟ ما الحكم ؟
- لو لفّ ذكره بخرقه وجامع لا يجب الغسل . ناقش هذا القول بالتفصيل .
- وطء الميتة أو البهيمة لا يوجب الغسل إلا بالإنزال . علّل ذلك .
- لو وجد المستيقظ ماءً رقيقاً بعد النوم : هل يتغسل ، أو لا ؟ ناقش هذا القول مع ذكر الخلاف .
- من أسلم وعليه ما يوجب الغسل لا يفترض عليه الاغتسال .
- أسلمت الحائض أو النفساء يجب عليها الغسل .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحّح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :
- * ركن الغسل : عموم ما أمكن من الجسد من غير حرج . . . بالماء الطهور .

- * سبب الغسل : حِلُّ ما كان ممتنعاً قبله .
- * شرط صحّة الغسل : إرادة ما لا يحلُّ مع الجنابة .
- * يجب الغسل على مَنْ خرج منه المنيّ مستيقظاً ؛ فلا يجب الغسل على المحتلم .
- * لو أنزل بالنظر ، أو التفكّر ، أو العبث بذكره . . لا غسل عليه .
- * إذا احتلمت المرأة لا غسل عليها ؛ ولو رأت الماء .
- * اغتسل وصلى ثم خرج بقيّة المنيّ السابق ؟ ما حكمه ! اذكر الخلاف إن وجد .
- * غيبوبة الحشفة في أحد السيلين موجبة للغسل ولو بلا إنزال .
- * يؤمر المراهق (الذي شارف البلوغ) بالغسل إذا جامع ؛ ولو لم يُنزَل .
- * يجب الغسل إذا غابت الحشفة على الرجل ؛ دون المرأة .
- * إذا جامع مراهق (غير بالغ) امرأة بالغة . . وجب الغسل عليهما .
- * لو وجد الزوجان بينهما ماء بعد النوم لا يجب الغسل على واحد منهما .
- * أفاق من سُكّر فوجد بللاً . . عليه الغسل . وفي الإغماء لا .
- * يفترض الغسل عند انتهاء الحيض والنفساء ؛ ولو كانت المرأة لا تصلي .
- * دخل مني الرجل إلى المرأة بغير جماع ! لا تغتسل ولو حبلى .
- أكمل ما يلي واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * قال ﷺ . . وقد سئل عن المرأة تحتلم (هل عليها غسل ؟) : « نَعَمْ ؛ إذا . . . الماء » .
- * قال ﷺ : « إِذَا انْقَسَى الْخِتَانَانِ وَغَابَتْ . . . وَجَبَ الْغُسْلُ ، أ . . . أَوْ . . . » .
- * سئل ﷺ عن الرجل يجد البلل . ولم يذكر احتلاماً ؟ قال : « » .



فصل في بيان فرائض الغسل

إجمال الفرائض : يُفْتَرَضُ فِي الْأَغْتِسَالِ . . من حيض ؛ أو جنابة ؛ أو نفاس . .
أَحَدَ عَشَرَ شَيْئًا ، وكلُّها ترجع لواحد ؛ وهو :

عموم الماء ما أمكن من الجسد بلا حَرَج . ولكن عُدَّتْ للتعليم .

١- غسل الفم والأنف : منها : ١- غَسْلُ الْفَمِ ، وَ ٢- الْأَنْفِ^(١) ، وهو فرض
اجتهادي ، لقوله تعالى ﴿ فَأَطْلَهُرُوا ﴾ [١/المائدة] ، بخلافه في الوضوء ، لأن الوجه
لا يتناولهما^(٢) ، لأن المواجهة لا تكون بداخل الأنف والفم ، وصيغة المبالغة في
قوله ﴿ فَأَطْلَهُرُوا ﴾ ١١ تتناولهما ؛ ولا حَرَجَ فيهما^(٣) .

٢- غسل البدن : وَ ٣- الْبَدَنِ عَطْفَ عَامٍّ عَلَى خَاصٍّ^(٤) ، ومنه الفرج الخارج ،
لأنه كفيها ، لا الداخل لأنه كالحلق ، ولا بد من زوال ما يمنع من وصول الماء
للجسد ؛ كشمع وعجين ، لا صَبِغٍ بِظَفَرٍ صَبَّاغٍ^(٥) ، ولا ما بين الأظفار ولو
لَمَدَنِي . . في الصحيح ؛ كخُرء برغوث ، وَرَيْثِمِ ذَبَابٍ - كما تقدم ص ١٥٠ - .

فرضية الغسل : والفرض الغسل مَرَّةً واحدة مستوعبة ، لأن الأمر لا يقتضي
التكرار^(٦) .

(١) إذا لم يكن تَوْضُأً قبل الغسل ؛ أو شرب غير مصر ؛ أو استنشق . فإن فعل . . يكون غسلهما في
الغسل سَنَةً ؛ لسقوط الجنابة عنهما بما قبله من وضوء ؛ أو غسل . فتبه .

(٢) في الوضوء ، لأن الأمر فيه بغسل الوجه .

(٣) لأن الحرج في نحو جرح وباطن عين . وهو مدفوع بقوله تعالى ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ ﴾
[٧٨/الحج] .

(٤) العالم هو البدن ؛ والفم والأنف خاص لأنهما منه .

(٥) قلنا صر أنه الدخان ؛ لا صَبَّاغٍ الثَّيَابِ التي ليس فيها إلا اللون .

(٦) قاعدة أصولية تمامها : ولا يحتمله . معناها : أن المكلف لو أدى ما أمر به مرة واحدة . . سقط عنه -

٣- تجويفات ١- غسل القلفة : ٤- يفترض غسل دَاخِلِ قُلْفَةٍ لَا عُسْرَ فِي فَتْحِهَا ؛ على الصحيح ، وإن تعسرا لا يكلف به ؛ كتب انضمام ، للخرج .

٢- غسل السرة : ٥- يفترض غسل داخل سُرَّةٍ مَجُوفَةٍ ، [لأنه في خارج الجسد ، ولا حرج في غسله] (ص) .

٣- الثقب الظاهر : ٦- يفترض غسل ثَقْبٍ غَيْرِ مُنْضَمٍّ ، لعدم الحرج .

٤- الشعر المصفور : ٧- يفترض غسل دَاخِلِ الْمَصْفُورِ مِنْ شَعْرِ الرَّجُلِ ، ويلزمه حله مطلقاً على الصحيح ، سواء سَرَى الماء في أصوله ، أو لا ، لكونه ليس زينة له ؛ فلا حرج فيه .

ولا يفترض نقض المصفور مِنْ شَعْرِ الْمَرْأَةِ ؛ إِنْ سَرَى الْمَاءُ فِي أَصُولِهِ اتِّفَاقاً ، لحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها أنها قالت : قلتُ (يا رسول الله ؛ إني امرأة أشدُّ ضفر رأسي ، أفأنقضه لغسل الجنابة ؟) . قال : « إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَخْتَبِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَنَاتٍ مِنْ مَاءٍ ، ثُمَّ تَغْتَبِضِي عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ الْمَاءَ . . فَتَطْهَرِينَ » ^(١) .

نقض الملبّد : وأما إن كان شعرها ملبّداً ، أو غزيراً ؟ فلا بدّ من نقضه .

غسل الذوائب : ولا يفترض إيصال الماء إلى أثناء ذوائبها ؛ على الصحيح ، بخلاف الرجل ، فإنه يفترض عليه بلّ ذوائبه كلّها .

والضفيرة - بالضاد المعجمة - : الذؤابة ، وهي : الخصلة من الشعر . والضفر : قتل الشعر وإدخال بعضه في بعض .

- الطلب ، أما ما يتكرر بتكرّر أسبابه ؛ كالوضوء والصلاة . . فلمعنى آخر غير الأمر .

(١) أخرجه الشافعي : ٣٧/١ ، أحمد : ٢٦١٣٧ ، ومسلم : ٣٣٠/٥٨ ، وأبو داود : ٢٥١ ، والنسائي : ٢٤١ ، والترمذي : ١٠٥ ، وابن ماجه : ٦٠٣ ، وعبد الرزاق : ١٠٤٦ ، والدارمي : ١١٦١ ، وابن حبان : ١١٩٨ ، وابن الجارود : ٩٨ ، وابن خزيمة : ٢٤٦ ، وابن أبي شيبة : ٧٣/١ ، والحميدي : ٢٩٤ ، والطبراني في الكبير : ٢٩٦/٢٣ ، وأبو يعلى : ٦٩٥٧ ، وأبو عروانة : ٣١٤/١ ، والبيهقي في المعرفة : ١٤٢٦ ، والكبرى : ١٨١/١ ؛ عن أم سلمة رضي الله عنها .

مسألة : وضمن الماء^(١) ؟ على الزوج لها ؛ وإن كانت غنية ، ولو انقطع حيضها لعشرة ! .

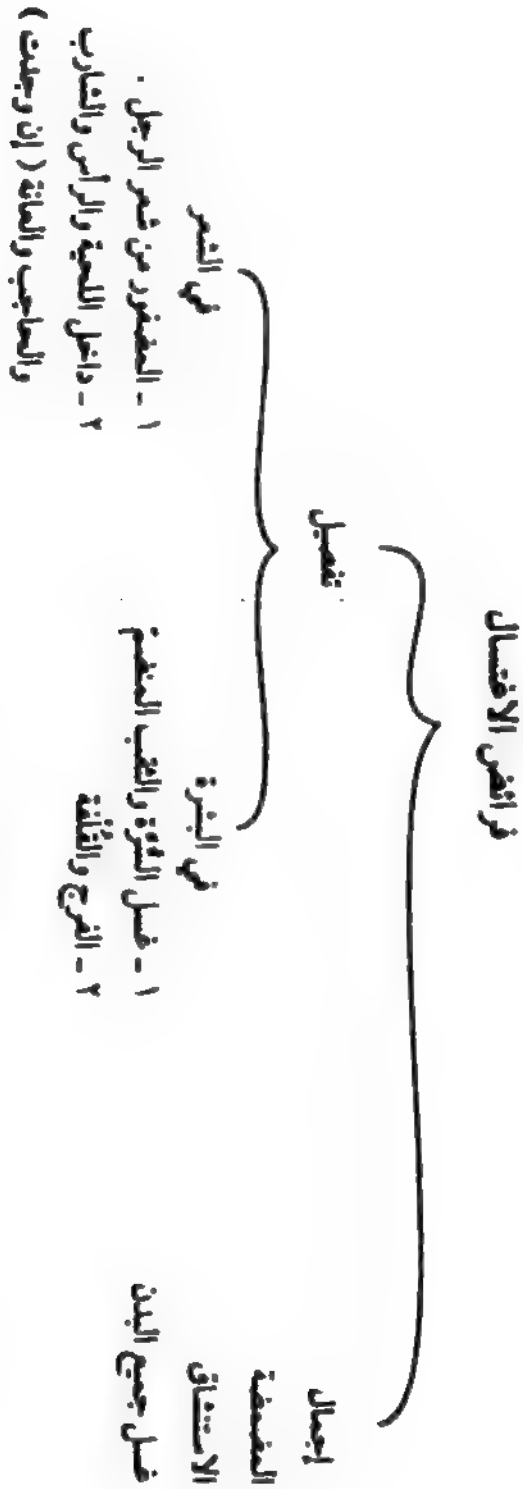
٥- بشرة اللحية : ٨- يفترض غسل بَشَرَةِ اللَّحْيَةِ وشعرها ؛ ولو كانت كثيفة كثَّةً ، لقوله تعالى ﴿ فَأَطْهَرُوا ﴾ [٦/المائدة] .

٦- بشرة الشعر : ٩- يفترض غسل بَشَرَةِ الشَّارِبِ .

١٠- بشرة الْحَاجِبِ وشعرهما ١١- الْفَرْجُ الْخَارِجُ ؛ لأنه كالفم ، لا الداخل ؛ لأنه كالحلق ؛ كما تقدَّم .



(١) لأجل الغسل وكذا أجرة الحمام ؛ لأنه لحاجة الرجل للتمكُّن من وطئها فيكون من نفقتها عليه ، سواء غُسل الجنابة ، أو انقطاع الحيض والتفاس . وأشار بقوله (ولو انقطع) إلى خلاف مَنْ فصل حيث يفرَّق بين كونه لدون العشرة ؛ ولو لتام عاداتها . فهي المحتاجة للغسل للصلاة ، فهي حيث لا تحلُّ له إلا بأن تصير الصلاة ديناً في ذمَّتها ، أما في العشرة . فتحلُّ له ولو لم تغتسل ، ولكنها تغسل لصلاتها . فضمنه عليها . وهذا التفصيل بحث لـ (صاحب « السراج » : الحدادي) .



الأسئلة

- يفترض غسل الفم والأنف في الغسل ؛ لا في الوضوء . علّل ذلك .
- خرم البرغوث وونيم الذباب لا يؤثر على صحّة الوضوء . علّل ذلك .
- لا يفترض تكرار الغسل لإزالة الجنابة ؟ علّل ذلك .
- أذكر ثلاثة أشياء مغطاة بالشعر يجب إيصال الماء إلى بشرتها .
- لا يفترض نقض المضمفور من شعر المرأة . . إن سرى الماء في أصوله . اشرح ذلك .

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحّح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :

• كلفة اغتسال المرأة عليها ؛ لا على زوجها . . إذا كانت غنيّة .

• يفترض غسل بشرة اللحية الكثّة في الغسل .

• يجب على المرأة نقض صفائرها للغسل .

• لا يفترض غسل داخل السرة المجوّفة .

• الشعر الملبّد والغزير . . . لا بدّ من نقضه (للرجل والمرأة)

• لا يفترض إيصال الماء لأصل ذوائب الرجل ، ويفترض للمرأة .

- أكمل النقص التالي واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

• سألت أم سلمة النّبىّ ﷺ عن ضمير رأسها : أفانقضه لغسل الجنابة ؟

• قال : « إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ... ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ مِنْ مَاءٍ ، ثُمَّ... عَلَى سَائِرِ

جَسَدِكَ... » .

• • •

فصل في سنن الغسل

إجمالها : يُسَنُّ فِي الْأَغْتِسَالِ اثْنَا عَشَرَ شَيْئًا .

- ١- التسمية : الأول : الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّسْمِيَةِ ، لعموم الحديث : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ ^(١) » .
- ٢- النية : ٢- وَالْإِبْتِدَاءُ بِالنِّيَّةِ ، ليكون فعله تقرُّباً يُثَابَ عليه ؛ كالْوَضُوءِ ، والابتداء بالتسمية يصاحب النية ؛ لتعلق التسمية باللسان والنية بالقلب .
- ٣- غسل اليدين : ٣- يَكُونَانِ مَعَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ إِلَى الرُّشَغَيْنِ ابْتِدَاءً ، كفعله ^(٢) .
- ٤- نجاسة مفردة : ٤- يَسَنُّ غَسْلُ نَجَاسَةٍ ؛ لَوْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ بِإِنْفِرَادِهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ، لِيُطْمِئِنَّ بِزَوَالِهَا قَبْلَ أَنْ تُشَبِّحَ عَلَى جَسَدِهِ .
- ٥- غسل الفرج : ٥- كَذَا غَسْلُ فَرْجِهِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ نَجَاسَةٌ ، كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ ^(٣) ، لِيُطْمِئِنَّ بِوَصُولِ الْمَاءِ إِلَى الْجُزْءِ الَّذِي يَنْضُمُ مِنْ فَرْجِهِ حَالُ الْقِيَامِ ، وَيُنْفِرُ حَالُ الْجُلُوسِ .
- ٦- الوضوء : ٦- يَتَوَضَّأُ . . كَوَضُوءِهِ لِلصَّلَاةِ ؛ فَيَتَلَثَّثُ الْغَسْلَ ، وَيَمْسَحُ الرَّأْسَ ؛ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ . وَقِيلَ : لَا يَمْسَحُهَا ^(٤) ، لِأَنَّهُ يَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ ،

(١) تقدم تخريجه ص ١٥٦ .

(٢) مؤخرجه .

(٣) أخرجه أحمد : ١٤٣/٦ ، ومسلم : ٤٣-٣٢١ ، والنسائي : ٢٤٦ ، والطبراني : ٦٠/١ ، وابن أبي شيبة : ٦٣/١ ، والبيهقي : ١٧٢/١ ، وابن حبان : ١١٩١ ، عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها وفيه : ثُمَّ يَغْسِلُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ؛ وَمَا أَصَابَهُ . وَمِنْ شَوَاهِدِ الْحَدِيثِ الْآتِي مِنْ مِثْلِهِ فَهُوَ أَيْضًا نَصٌّ فِي الْمَوْضُوعِ .

(٤) الرأس مؤنثة . والقول بعدم مسحها اكتفاء بغسلها قول المالكية .

والأول أصح ؛ لأنه ﷺ تَوْضُأً قَبْلَ الْاِغْتِسَالِ وَضُوءٌ لِلصَّلَاةِ^(١) ؛ وهو اسم للغسل والمسح .

٧- غسل الرجلين : وَلَكِنَّهُ ٧- يُؤَخَّرُ غَسْلَ الرَّجْلَيْنِ ؛ إِنْ كَانَ يَقِفُ حَالَ الْاِغْتِسَالِ فِي مَحَلٍّ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْمَاءُ ، لاحتياجه لغسلهما ثانياً من الغسالة .

٨- إفاضة الماء : ثُمَّ ٨- يُقَيِّضُ الْمَاءَ عَلَى بَدَنِهِ ثَلَاثًا يَسْتَوْعِبُ الْجَسَدَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا ، وهو سنة^(٢) ، للحديث^(٣) .

تكميل : وَلَوْ اِنْغَمَسَ الْمُغْتَسِلُ^(٤) فِي الْمَاءِ الْجَارِي ، أَوْ اِنْغَمَسَ فِي مَا هُوَ فِي حُكْمِهِ ، أي : الجاري ، كالعشر في العشر وَمَكَثَ مِنْغَمَساً قَدَرَ الْوَضُوءِ وَالْغُسْلِ ، أَوْ فِي الْمَطَرِ^(٥) كذلك ؛ ولو للوضوء فقط !! فَقَدْ أَكْمَلَ الثَّلَاثَةَ ، لحصول المبالغة بذلك ، كالتلثيث .

(١) أخرجه البخاري : ٢٤٨ ، ومسلم : ٣١٦ ، وأبو داود : ٢٤٥ ، والترمذي : ١٠٣ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ٢٥٣ ، وأحمد : ٢٦٢٥٨ ، وابن حبان : ١١٩٦ ، والبيهقي في « المعرفة » : ١٤٢٥ ، وغيرهم عن ابن عباس عن خالته ميمونة . رضي الله عنهم . قال الترمذي : وفي الباب عن أم سلمة ، وجابر ، وأبي سعيد ، وجبير بن مطعم ، وأبي هريرة رضي الله عنهم

(٢) أي : التلثيث ، فالأولى منها فرض ، والثتان سنة ، على الصحيح ؛ كما في « السراج » .
(٣) قبل السابق ؛ وفيه تقول عائشة تصف غسل رسول الله ﷺ : « ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ بِيَدَيْهِ ، ثُمَّ يَقَيِّضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلَّهُ . . . » ، أو بدنه ، أو جسده . . . (روايات) . ولم يذكر في رواياته التلثيث لغير الرأس !!

(٤) أي : بعدما تغمض واستنشق . اهـ (هامش ص) .

(٥) الشديد الوابل ، ومثله رشاش الماء ، وغيره ، أو الانغماس في حوض صغير (كالبانيو) دون عشر في عشر مع جريان الماء من أعلاه . وقوله (قدر الوضوء والغسل . . . كذلك) يحتمل قدرهما في الزمن ، ويحتمل قدرهما في تحقُّق غسل الأعضاء وجريان الماء !! وقد استظهر العلامة ابن عابدين (١٠٥ / ١) : أنه لو انغمس في ماء جارٍ يحصل سِتِّي التلثيث والترتيب في الوضوء . . . بلا مكث ؛ ولا تحرك . وفي الراكد . . . لا بدُّ من التحرك ليستغرق الجسم الأعضاء عوض الصَّبِّ . فتنبه .

على أَنَّ الْأَشْبَهَ بِالْقَوَاعِدِ أَنْ يَخْتَلِفَ ذَلِكَ . . . بين شخص وآخر ، وزمن وغيره حتى يطمن المستعمل إلى ما يقوم مقام الاستيعاب والدلك والتلثيث . والله تعالى أعلم

- ٩- البدء بالرأس : وَ ٩- يَتَبَدَّى فِي حَالِ صَبِّ الْمَاءِ بِرَأْسِهِ ، كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ^(١) .
- ١٠- الأهالي : وَ ١٠- يَغْسِلُ بَعْدَهَا ؛ أَي : الرَّأْسَ مِنْكَبَةً الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ لاسْتِحْبَابِ التَّيَامِنِ^(٢) ، وَهُوَ قَوْلُ شَمْسِ الْأَثَمَةِ الْحَلَوَانِي .
- ١١- الدَّلْكُ : وَ ١١- يَسْرُ أَنْ يَذْلُكَ كُلَّ أَعْضَاءِ جَسَدِهِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى ؛ لِيَعْمَ الْمَاءُ بَدَنَهُ فِي الْمَرَّتَيْنِ الْآخِيرَتَيْنِ .
- إيضاح : وَلَيْسَ الدَّلْكُ بِوَاجِبٍ فِي الْغَسْلِ ؛ إِلَّا فِي رَوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ، لِمَخْصُوصِ صِيغَةِ «اطْهَرُوا» فِيهِ ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّهُ بِلَفْظِ «فَاغْسِلُوا» . وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ .

١٢- المَوَالَاةُ : وَ ١٢- يُؤَالِي غَسْلَهُ^(٣) .



-
- (١) انظر حديثي عائشة ؛ وميمونة المتقدمين قبل قليل ففي جميع ألفاظهما تقريباً يذكر الرأس أولاً ويزيد الإفاضة على الجسد بـ « ثُمَّ » ؛ منها البخاري : ثُمَّ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ . وعند مسلم : ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ . وهي تقتضي الترتيب . فتنبه .
- (٢) ولم يصل إلى الشُّبْهِ !! لعدم روايتها في حديث ميمونة وعائشة المتقدمين ؛ فبقي على مطلق حَبِّهِ ﷺ للتَّيَامِنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ .
- (٣) ساقطة من أكثر النسخ بما فيها نسخة العلامة الطحطاوي وقد أضفتها من المتن الخطي المجرد .

مشجر رقم ١٤

سنن الاغتسال

- | أثناء | قبل الغسل |
|----------------------------------|--|
| ١ - التليث باستيعاب جميع البدن . | ١ - التسمية ، النية . |
| ٢ - الصب على الرأس ثم الميمنة . | ٢ - غسل اليدين والفرج والنجاسة المفردة . |
| ٣ - الدلك ، الموالاة . | ٣ - وضوء كوضوء الصلاة . |

• • •

تنمة أحكامه

- | مواضع استنائه | آدابه ومكروهاته |
|------------------------------|---|
| ١ - الجمعة . | - آدابه آداب الوضوء (انظر ص ٦٤) |
| ٢ - العيدين . | إلا استقبال القبلة حال كشف العورة . |
| ٣ - للإحرام بحج أو عمرة . | - مكروهاته مكروهات الوضوء (انظر ص ٦٥) |
| ٤ - للحاج بعرفة بعد الزوال . | والذكر والدعاء حال الكشف . |

• • •

الأسئلة

- يفترض غسل الفم والأنف في الغسل ؛ لا في الوضوء . علّل ذلك .
- خرو البرغوث وونيم الذباب لا يؤثر على صحة الوضوء . علّل ذلك .
- لا يفترض تكرار الغسل لإزالة الجنابة ؟ علّل ذلك .
- اذكر ثلاثة أشياء مغطاة بالشعر يجب إيصال إلى بشرتها .
- لا يفترض نقض المضمفور من شعر المرأة . . إن سرى الماء في أصوله . اشرح ذلك .

- أكمل النصّ التالي واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

* سألت أم سلمة النبي ﷺ عن ضمير رأسها : أفأنقضه لغسل الجنابة ؟
قال : « إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ ... ثَلَاثَ حَثَايَ مِنْ مَاءٍ ، ثُمَّ ... عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ ... » .

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحّح الخطأ ، واختر الأصحّ للفتوى :

- * كلفة اغتسال المرأة عليها ؛ لا على زوجها . . إذا كانت غنيّة .
- * يفترض غسل بشرة اللحية الكثّة في الغسل .
- * يجب على المرأة نقض ضفائرها للغسل .
- * لا يفترض غسل داخل السرة المجوّفة .
- * الشعر الملبّد والغزير . . لا بدّ من نقضه (للرجل والمرأة)
- * لا يفترض إيصال الماء لأصل ذوائب الرجل ، ويفترض للمرأة .



فصل

في آداب الاغتسال ومكروهاته

- إجمالها : وآدابُ الاغتسالِ هي مثلُ آدابِ الوُضوءِ ، وقد بيّناها . . إلا أنّه
- استقبال القبلة : ١- لا يَسْتَقْبِلُ [الْقِبْلَةَ] (ص) حالَ اغتساله ، لأنّه يَكُونُ غَالِباً مَعَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ ، فإن كان مستوراً ؟ فلا بأس به .
- الكلام : ٢- ويُستحبُّ أن لا يتكلّم بكلام معه ؛ ولو دعاءً ، لأنّه في مصبِّ الأقدار ، ويكره مع كشف العورة .
- التخلي للغسل : ٣- ويستحبُّ أن يغتسل بمكان لا يراه فيه أحدٌ لا يَحِلُّ له النظر لعورته ، لاحتمال ظهورها في حال الغسل ؛ أو لبس الثياب ، لقوله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ حَيِّيٌّ سِتِيرٌ يُحِبُّ الْحَيَّ وَالسَّتِيرَ ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتِرْ » . رواه أبو داود^(١) .
- كشف الرجل : وإذا لم يجد سترةً عند الرجال ؟ يغتسل ، ويختار ما هو أستر .
- كشف المرأة : والمرأة بين النساء ؟ كذلك ، وبين الرجال ؟ تُوَخَّرُ غُسْلُهَا^(٢) .
- كشف الإزار للتطهير : والإثمُ على الناظر ؛ لا على من كَشَفَ إِزَارَهُ لتطهيره .
- التجرّد للجماع : وقيل : يجوزُ أن يتجرّد للغسل وحده ، ويجزّد زوجته للجماع . . إذا كان البيت صغيراً مقدار عشرة أذرع .

(١) برقم : ٤٠١٢ ، وأحمد : ٢٢٤/٤ ، ١٧٥٠٩ ، والنسائي : ٤٠٤ ، والبيهقي : ١٩٨/١ ؛ عن يعلى بن أمية رضي الله عنه .

(٢) وقيل : يُوَخَّرُ غُسْلُهُ أيضاً ١١ وحاصل هذه القضية أربع مسائل (انظر تفصيلها في شرح الوهبانية للمؤلف المسمى « تيسير المقاصد » بتحقيقنا) عند شرح آيات الوهبانية هذه :

١٥- وَغُسِّلَ عَلَى شَخْصٍ . . وَمَا تَمَّ سِتْرُهُ قِيَّاسِي بِوَفِي الْقَوْمِ لَا بَأْخَرُ
١٦- وَلَيْسَ كَالْأَسْتِنَجَاءِ ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ وَفِي أَمْرَأَةٍ يَتَنَزَّلُ الرَّجَالُ تُوَخَّرُ

نافلة الغسل : ويستحبُّ صلاةُ ركعتين مُبْنَعَةً بعده ؛ كالوضوء ، لأنَّه يشملُه .
مكروهات الغسل : وَكُرِهَ فِيهِ مَا كُرِهَ فِي الْوُضُوءِ ، ويزاد فيه كراهةُ الدعاء^(١) كما
تقدَّم ص ١٧٨ .

تقدير الماء : ولا تقديرَ للماء الذي يتطهَّر به في الغسل والوضوء^(٢) ، لاختلاف
أحوال الناس . ويُراعى حالاً وسطاً ؛ من غير إسرافٍ ولا تقتير . واللهُ الموفقُ .



(١) وغيره من الكلام بغير حاجة كما مرَّ ٢- من الآداب ص ١٧٨ . ويضاف إلى المكروهات كشف
العورة إلّا ١- لحلق العانة و٢- عصر الثياب للتطهير . والكراهة في السواطين تحريمية ، وفيما
عداهما تنزيهية ، وهذا إذا لم يكن عنده أحد ، وإلّا حرم الكشف مطلقاً . والله تعالى أعلم .

(٢) وما ورد عنه ﷺ في المتفق عليه : البخاري : ٢٠١ ، ومسلم : ٥١-٣٢٥ ؛ عن أنس وغيره . . من
أنَّه كان يتوضأ بالمُدِّ ، ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ! ليس بلازم ، بل هو لبيان أدنى القدر
المسنون . حتى تقل بعضهم الإجماع على عدم التقدير ، بل كما ذكره المصنّف أعلاه ؛ وعُلِّلَ به !
والله تعالى أعلم .

الأسئلة

- يسئ في الغسل اقتران النيّة والتسمية . لماذا ؟ .
- يسئ غسل الفرج ولو لم يكن عليه نجاسة ، ويسئ غسل النجاسة عن غيره . علّل ذلك .
- هل يجب الدلك في الغسل ؛ أم لا . . كالوضوء ؟
- يستحب أن يغتسل في مكان خالٍ . لماذا ؟
- اذكر وجوه الغسل إذا لم يجد ما يستتر به (بين الرجال والنساء) .
- هل يجوز أن يتجرّد المرء وحده في الحمام ؟ ومتى ؟ وكيف يتجرّد مع زوجته للجماع .
- ما هو الماء المقدّر للغسل كيلا يكون إسرافاً ؛ أو تقثيراً ؟
- اجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحّح الخطأ ، واختر الأصحّ .
- توضأ ﷺ قبل الاغتسال وضوءه للصلاة .
- لو انغمس في الماء الجاري ومكث قليلاً أجزأ عن سنة التلث .
- يبدأ بصبّ الماء برأسه كما فعله ﷺ .
- يسئ للغسل ركعتان كركعتي الوضوء .
- يكشف إزاره للتطهير ، ولكنه يأثم . والناظر إليه معذور .
- أكمل ما يلي واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- قال ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ سَتِيرٌ يُحِبُّ . . . وَ . . . ، فَإِذَا . . . أَحَدُكُمْ . . . » .
- يكره في الغسل ما يكره في الوضوء ، ويزاد كراهة



فصل فيما يسنُّ له الاغتسال

إجمالها : يُسَنُّ الْأَغْتِسَالُ لِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ .

١- للجمعة : منها ١- صَلَاةُ الْجُمُعَةِ ؛ على الصحيح^(١) ، لأنها أفضلُ من الوقت . وقيل : إنه لليوم^(٢) .

وتمرُّه : أنه لو أحدث بعد غُسله ، ثمَّ توضأ!! لا يكون له فضلُهُ ؛ على الصحيح . وله الفضلُ ؛ على المرجوح^(٣) .

اكْتِفَاءٌ : وفي «معراج الدراية» : لو اغتسل يومَ الخميس ، أو ليلة الجمعة!! استنَّ بالسُّنَّةِ ، لحصول المقصود ، وهو : قطع الرائحة .

٢- للعبدین : ومنها ٢- صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ ، لأنَّ رسولَ الله ﷺ كان يغتسل يومَ الفطر والأضحى وعرفة^(٤) . وقال رسول الله ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .. فِيهَا وَنِعْمَتْ ، وَمَنْ أَغْتَسَلَ .. فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ »^(٥) . وهو ناسخٌ

(١) هو قول أبي يوسف ، ومقابله قول الحسن بن زياد - وعُزِّيَ إلى محمد - وكذلك في العبدین . اعتبره أبو يوسف للصلاة ، والحسن ومحمد لليوم ..

(٢) بشرط تقدُّم الغسل على الصلاة ، فلو اغتسل بعد الصلاة .. لا يعتبر إجماعاً بينهم .

(٣) وبين الصحيح والمرجوح كتب سيدي عبد الغني التابلسي بحثاً نفيساً رأى فيه أنَّ الأغسال للنظافة ، فلو أحدث بعد الغسل توضأ ، فازداد نظافة!! فيجزئه الغسل الأول ، وهذا ميل إلى ما هو المرجوح . انظر «نهاية المراد» بتحقيق أستاذنا فضيلة الشيخ عبد الرزاق الحلبي حفظه الله ص ١٨٨ فما بعدها ، وانظر «اللباب» بتحقيقنا «غنية الألباب» ص

(٤) أخرجه أحمد : ١٦٢٧٩ ؛ من (زوائد ابنه) ، والبخاري ، وابن ماجه : ١٣١٦ ، والطبراني في «الكبير» : ٣٢١/١٨ ؛ عن الفاكه بن سعد ، والبيهقي : ٢٧٨/٣ ؛ عن عليّ وابن عباس رضي الله عنهم .

(٥) أخرجه أحمد : ١٩٥٨٥ ، وأبو داود : ٣٥٤ ، والترمذي : ٤٩٧ ؛ وحسنه ، والنسائي : =

لظاهر^(١) قوله ﷺ : « غَسَلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ ^(٢) » .

تكميل : والغسل سنة للصلاة في قول أبي يوسف ؛ كما في الجمعة^(٣) .

٣- للإحرام : ٣- يسرٌ للإحرام للحج ؛ أو العمرة ، لفعله ﷺ^(٤) .

توضيح : وهو للتنظيف ؛ لا للتطهير ، فتغتسل المرأة .. ولو كان بها حيض ؛ ونفاس . ولهذا لا يتيَّم مكانه بفقد الماء^(٥) .

٤- للحاج : ٤- يسرٌ الاغتسال للحاج^(٦) ؛ لا لغيرهم ، ويفعله الحاج في عَرَفَةَ ؛ لا خارجها ، ويكون فعله بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لفضل زمان الوقوف^(٧) .

ولمَّا فَرَّغَ من الغسل المسنون .. شَرَعَ في المندوب ؛ فقال :

- ١٣٧٩ ، وابن ماجه : ١٠٩١ ، والدارمي : ١٥٤٧ ، وابن خزيمة : ١٧٥٧ ، والبخاري (كشف : ٦٣٠) ، والطبراني في الأوسط : ٤٥٢٥ ، ٧٧٦٥ ، ٧٢٨٢ ، وغيرهم عن أبي سعيد الخدري وسمرة بن جندب وأنس وجابر .

(١) أراد ظاهر الأمر بأن يكون للوجوب ، وإلا فإن الاستئذان والاستحباب لم ينسخ .

(٢) أخرجه مالك : ١٠٢/١ ، وأحمد : ١١١٨٤ ، والشافعي : ١٥٤/١ ، والبخاري : ٨٩٥ ،

ومسلم : ٨٤٦-٥ ، وأبو داود : ٣٤١ ، وابن ماجه : ١٠٨٩ ، والنسائي : ١٣٧٦ ، والدارمي :

١٥٤٤ ، وابن حبان : ١٢٢٩ ، وابن خزيمة : ١٧٤٢ ، وعبد الرزاق : ٥٣٠٧ ، والحميدي :

٧٣٦ ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٣) أي يجري خلاف الجمعة في العيدين ، باعتبار أن الصحيح قول أبي يوسف أنه لصلاة العيد ؛ لا ليومها .

تكميل : لو اجتمع عيد وجمعة أجزأ لهما غسل واحد ؛ إن نواهما ، ولرفع الجنابة . فتنبه .

(٤) أخرجه الترمذي : ٨٣٠ ؛ وقال : حسن غريب ، والدارمي : ٤٥٨/١ ، والدارقطني : ٢٤٠١ ،

والبيهقي : ٣٣/٥ ، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه . وعند الحاكم : ٤٤٧/١ ؛ وصححه على

شرطهما وأقره الذهبي ، وصححه ابن حجر في « زوائد البزار » : ٧٤٦ ؛ عن ابن عمر رضي الله

عنهما : من السنة أن يغتسل الرجل إذا أراد أن يحرم .

(٥) لأنه للنظافة ، ولا تنظيف بالتييم .

(٦) ذكوراً ؛ وإناثاً .

(٧) وإن قدّمه على الزوال تخفيفاً على الغير .. يرجى أن ينال فضيلتها ، وكذلك لو فعله قريباً منها

خارجاً عن حدودها . لأن المشقة تجلب التيسير .

مندوبات الاختصال

إجمالها : وَيُنْدَبُ الْاِفْتِسَالُ فِي سِتَّةَ عَشَرَ شَيْئًا تَقْرِبًا ، لِأَنَّهُ يَزِيدُ عَلَيْهَا .

١- للتطيف : ١- لِمَنْ أَسْلَمَ طَاهِرًا عَنْ جَنَابَةِ وَحِيضٍ وَنَفَاسٍ ، للتطيف عن أثر ما كان منه .

٢- لبلوغ السن : ٢- لِمَنْ بَلَغَ بِالسَّنِّ ، وهو خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً ؛ على المفتى به . . في الغلام والجارية .

٣- إفاقة المجنون : ٣- لِمَنْ أَفَاقَ مِنْ جُنُونٍ ، وَسُكَّرَ ، وَإِغْمَاءٌ^(١) .

٤- للحجامة : ٤- عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ حِجَامَةٍ .

٥- لتفصيل الميت : ٥- فَغُسِّلَ مَيِّتٌ ؛ خروجا للخلاف من لزوم الغسل بهما^(٢).

٦- ليلة براءة : ٦- ندب فِي لَيْلَةِ بَرَاءَةٍ وهي : ليلة النصف من شعبان ، لإحيائها وعِظَم شأنها ، إذ فيها تقسم الأرزاق والآجال .

٧- ليلة القدر : ٧- في لَيْلَةِ الْقَدْرِ ؛ إِذَا رَأَاهَا يَقِينَا ، أَوْ عَلِمْنَا بِاتِّبَاعِ مَا وَرَدَ فِي وَقْتِهَا لِإِحْيَائِهَا .

(۱) ولم یربلاً بعدہا.. ظنہ منیا ؛ کما مرّ ص ۲۰۸ .

(٢) يشير إلى قول مالك رحمه الله في غاسل الميت : أحب إلي أن يغتسل ! وليس المراد أن ثقة قاتلاً بفرضيته من الحجامة ، أو غسل الميت ، وإنما القول بسننهما .

أو ظاهر ما قاله ألم المؤمنين عائشة ؛ من أنه ﷺ كان يقتل من ١- الجنبات ، ومن ٢-
الحجامة ، ومن ٣- غسل الميت و٤- يوم عرفة ؛ كما أخرجه أبو داود : ٣١٦٠ ، وضعفه ؛ ثم
قال : فيه خصال ليس العمل عليه . اهـ . فربما دلّ على نسخه ؛ كما قال أبو داود ؛ لكن صححه
الحاكم : ١/ ١٦٣ على شرطهما ؛ وأقرّه اللهمي .

ثم لا يعلم أن **﴿حَسْبُ مِنْهَا قُتْلُ﴾** فكيف يخرج قولها رضي الله عنها ١١٩

وما ورد الأمر في حديث أبي هريرة عند أبي داود : ٣١٦١ ، والترمذي : ٩٩٣ ، وحسنه : « مَنْ حَسَلَ الْمَيْتَ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ » . فمحمول على الاستحباب إجماعاً .

٨- لمدينته ﷺ : ٨- ندب الغسل لدُخُولِ مَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ تعظيماً لحرمتها ، وقدمه على حضرة المصطفى ﷺ .

٩- لمزدلفة : ٩- ندب لِلْوُقُوفِ بِمُزْدَلِفَةٍ ، لأنه ثاني الجَمْعَيْنِ^(١) ، ومحلُّ إجابة دعاء سيّد الكونين بغفران الدماء والمظالم لأُمّته^(٢) ؛ غَدَاةُ يَوْمِ النَّحْرِ بعد طلوع فجره ، لأنَّ به يدخل وقتُ الوقوف بالمزدلفة ؛ ويخرج قبيل طلوع الشمس^(٣) .

١٠- لدخول مكة : ١٠- عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ شَرَفَهَا اللهُ تَعَالَى لِطَوَافٍ مَا^(٤) .

١١- للطواف : ١١- لطواف الزَّيَّارَةِ ، فيؤدِّي الطواف بأكمل الطهارتين ، ويقوم بتعظيم حرمة البيت الشريف^(٥) .

١٢- للكسوفين : ١٢- يَنْدَبُ لِصَلَاةِ كُسُوفِ الشَّمْسِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ ؛ لأداء سُنَّةِ صَلَاتِهِمَا^(٦) .

١٣- للاستسقاء للفرج : ١٣- أَسْتِسْقَاءٌ لَطَلْبِ نَزُولِ الْغَيْثِ ؛ رَحْمَةً لِلخَلْقِ بالاستغفار والتضرُّع [والصلاة] بأكمل الطهارتين .

١٤- لصلاةٍ مِنْ فَرْجٍ مِنْ مُخَوِّفٍ ؛ التَّجَاءُ إِلَى اللهِ وَكْرَمِهِ لِكَشْفِ الْكَرْبِ عَنْهُ .

(١) جمع الظهر مع العصر في عرفة ، ثم جمع المغرب مع العشاء في مزدلفة .

والمراد أنَّ لهذين الموضعين شرفاً خاصاً دلَّ عليه مشروعية جمع الصلاة مع غيرها لميزة في المكان ، وإلَّا فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ كَبِيرَةٍ مِنَ الْكِبَائِرِ لِمَخَالَفَتِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء/ ١٠٣] ، ولهذا المعنى نَصُّ عَلَى استحباب الغسل غداة يوم النحر . . . والمكان باقٍ .

(٢) وذلك بعد أن استجاب الله له بمسامحة حقوق الله على عباده في موقف عرفة بالأمس . نسأل الله تبارك وتعالى أن يمتنعنا بهما بفضله وكرمه . آمين .

(٣) وبالطلوع دخل وقت الرمي المستون . كما سيأتي في المناسك ص ٦٦٧ .

(٤) للآفاقي ؛ أو لمن هو بحكمه ؛ كمكِّي عائد من سفر ، وقبْدُ الطواف اتفاقي ، لأنه لا يدخل مكة إلا محرماً . . فلا بدُّ من الطواف . . لقدم ؛ أو عمرة ؛ أو تحية .

(٥) وسيدكر من الاغتسالات المندوبة : الغسل لرمي الجمار . والظاهر أنَّه يكفي بالغسل لوقوف مزدلفة !! عن طواف الزيارة ورمي الجمار . فهو كافٍ إن نواها جميعاً بغسل واحد . فتنبه .

(٦) سيأتي بيان ذلك ص ٥١٤ .

- ١٤- للخوف للريح : ١٥- من ظُلْمَةٍ حصلت نهاراً .
 ١٦- من رِيحٍ شَدِيدٍ . . في ليل ؛ أو نهار ، لأنَّ الله تعالى أهلك به مَنْ طغى ؛
 كقوم عاد ؛ فيلتجىء المتطهِّر إليه .
 ١٥- للتائب والقادم : ١٧- يندب للتائب من ذَنْبٍ ^(١) .
 ١٨- وللقادم من سفر ^(٢) .
 ١٦- للمستحاضة والقتيل : ١٩- للمستحاضة إذا انقطع دمها ^(٣) .
 ٢٠- ولمَنْ يُرَادُ قَتْلُهُ .
 ١٨- لرمي الجمار : ٢١- ولرمي الجمار .
 ١٩- للاحتياط : ٢٢- لمن أصابته نجاسة . . وَخَفِيَ مكانُها ؛ فيغسل جميع
 بدنه ، وكذا جميع ثوبه احتياطاً .

تنبيه عظيم

لا تنفعُ الطَّهارة الظَّاهرة إلَّا مع الطَّهارة الباطنة ؛ بالإخلاص لله ، والنزاهة عن
 الغِلِّ والغِشِّ والحقْد والحَسَد ، وتطهير القلب عمَّا سوى الله من الكونين ؛ فيعبده
 لذاته ، لا لعلَّة ؛ مفتقراً إليه ، وهو يتفضَّلُ بالَمَنِّ بقضاء حوائجه المضطر بها . .
 عطفاً عليه ، فيكون عبداً فرداً للمالك الأحد الفرد ؛ الذي لا يَسْرِقُكَ شيءٌ من
 الأشياء سواه ، ولا يستملكُ هواك عن خدمتك إِيَّاه .

- (١) تفاوَلًا للتطهَّر من آثار ما تاب منه ظاهراً وباطناً .
 (٢) إزالة للشعث الغالب ، ورغبة في راحة الاستحمام ، اتباعاً للسنة المطهِّرة .
 (٣) بانتهاء الاستحاضة ؛ لا بانقطاع حكم الحيض كما فهمه بعض المتطاولين على حرمة هذا الكتاب
 الحصين ، إذ الاغتسال بتمام العادة فرض ؛ لأنَّها حيثل حائض وليست بمستحاضة ! ! فتنبَّه .
 والحاصل : أنَّ المستحاضة لا عادة لها ، وصورة ذلك : أنَّ المرأة لو رأت الدم أيام حيضها . .
 وكانت عادتُها سبعة أيام مثلاً ، ثُمَّ استمرَّ معها الدم إلى خمسة عشر فيفترض غسلها على السبعة
 لتمام عادتِها وانتهاء حيضها ، ثُمَّ يندب غسلها على الخمسة عشر لانقطاع دمها . والله تعالى أعلم .
 وكما يندب للمستحاضة يندب للمحتلم ؛ أو الجنب . . إذا أراد معاودة أهله .

قال الحسن البصري رحمه الله تعالى (١) :

رُبُّ مَنشُورٍ مَبْنِيٍّ شَهْوَتُهُ قَدْ عَرِي عَنِ مَنَئِرِهِ وَأَنْهَتَكَ (٢) ۱۱
صَاحِبُ الشَّهْوَةِ عَبْدٌ ، فَإِذَا مَلَكَ الشَّهْوَةُ .. أَضْحَى مَلِكًا

مطلب

في ثمرة الإخلاص

فإذا أخلص لله ؛ وبما كلفه به وارتضاه قام فأذاه .. حفته العناية حيثما توجه
وتيمم (٣) ، وعلمه ما لم يكن يعلم .

• • •

(١) البينان من البحر الزمّل ، والحسن (وهو المراد عند الإطلاق في التابعين) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ، حَبَر هذه الأمة في عصره ، وإمام البصرة ، ولد بالمدينة سنة : ٢١هـ ، ونشأ في كتف سيدنا عليّ كرم الله وجهه ، وهو أحد أعلام التابعين وأكابرهم : فقهاً ، وعلماً ، وزهداً ، وشجاعةً ، ونسكاً . قال عنه الغزالي : هو أشبه الناس بالأنبياء ، وأقربهم هدياً للصحابة . توفي : ١١٠هـ .

ومن كلامه النفيس مما يناسب ما نحن فيه وهو يعرف الفقيه : إنما الفقيه الزاهد في الدنيا ، الراغب في الآخرة ، البصير بدينه ، المداوم على عبادة ربه ، الورع ، الكاف عن أعراض المسلمين ، العفيف عن أموالهم ، الناصح لجماعتهم . فلعل الحسن أحد هؤلاء الفقهاء ! نفعتنا الله بهم آمين .
(٢) سبته : أسرته . عري : يسكون الياء ضرورة الوزن . انتهك : انكشف ستره .

(٣) وهذا من فنون البلاغة يسمى « حسن التوجيه » ، وهو يشبه « براعة الاستهلال » ، وفي القرآن الكريم يظهر بجلاء في خاتمة السور لمناسبة فاتحة ما بعدها ، وقد جُمِعت فيه أبحاث ومصنّفات .

الأسئلة

- أذكر الأشياء التي يسأل لها الغسل ؟
- هل المراد بغسل الجمعة اليوم ، أو صلاة الجمعة ؟ وما هي الثمرة لكل ؟
- لو اغتسل يوم الخميس . . أو ليلة الجمعة حصلت السنة . علل ذلك .
- مَنْ أسلم طاهراً . . ولا حَدَّث عليه ندب له الغسل . علل ذلك .
- ما معنى البلوغ بالسِّنِّ ؟ ومتى يحكم به (للغلام والجارية) ؟
- لماذا يندب الاغتسال لمن غَسَلَ مَيِّتاً ؟
- ما هي ليلة براءة ؟ ولماذا يندب الغسل لها ؟ ومتى يغتسل ؟
- وقوف مزدلفة محلُّ إجابة دعاء سيِّد الكونين بغيران الدماء والمظالم لأُمَّته . اشرح ذلك .
- يندب الغسل لوقوف مزدلفة ! لماذا ؟ ومتى وقت الغسل ؟
- لو اغتسل لدخول مكَّة . هل يكفي عن الغسل الطواف ؟
- يندب الغسل لفزع وريح شديد . علل ذلك .
- متى يغتسل للكسوف والخسوف والاستسقاء ؟ (أثناءه ، بعده ، قبله) ؟ !
- ما معنى : ندب الاغتسال للتائب من الذنب ، والقادم من سفر ، ولرمي الجمار ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأصح للفتوى :
 - * غسل الإحرام للتنظيف ، لا للتطهير .
 - * حديث « غُسلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ » منسوخ .
 - * يغتسل الحاجُّ في عرفة ، لا في غيرها .
 - * يغتسل الحاجُّ في عرفة بعد طلوع الشمس .

• مَنْ أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ ، وَخَفِيَ مَكَانَهَا يَغْتَسِلُ وَجُوبًا .

— أَكْمَلُ مَا يَلِي ، وَاحْذَرِ الْكَذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ :

• قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبَهَا . . . ، وَمَنْ
أَغْتَسَلَ . . . » .

• قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ :

رُبُّ مَشْهُورٍ . . . شَهْوَةٌ قَدْ عَرَى عَنْ مَشْرِهٍ وَأَنْهَنَكَا
صَاحِبُ الشُّهُوَةِ . . . فَإِذَا مَلَكَ الشُّهُوَةُ أَضْعَى . . .

• • •

باب التيمم

تمهيد : هو من خصائص هذه الأمة^(١) .

وهو - لغة - : القصد مطلقاً ، والحج - لغة - : القصد إلى معظم^(٢) .

و - شرعاً - : مسح الوجه واليدين عن صعيد مطهر ،

والقصد شرط له ، لأنه النية .

وله سبب ، وشرط ، وحكم ، وركن ، وصفة ، وكيفية . وستأتيك .

فسيبه ؛ كأصله^(٣) : إرادة ما لا يحلُّ إلا به .

وشروطه قدّمها بقوله :

بيان شروط التيمم

شروط صحته : يَصِحُّ التيمُّ بِشُرُوطٍ ثَمَانِيَةٍ :

١- النية : الْأَوَّلُ مِنْهَا النِّيَّةُ ، لِأَنَّ التَّرَابَ مَلُوثٌ ؛ فَلَا يَصِيرُ مَطْهُرًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ^(٤) ،
والماء خُلِقَ مَطْهُرًا .

(١) دليله قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الْزَّبُورُ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ... فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [٦/المائدة] . ولا يصح الاستدلال بقوله ﷺ : «أَعْطَيْتُ خَمْسًا» [متفق عليه بخاري : ٤٩٨١] . إلا على رواية : «وَجُعِلَتْ لِي وَلِأُمَّتِي» ، أو بقوله ﷺ : «فُضِّلَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ...» وهو أخرجه أحمد : ٣٧٣/٥ ، ومسلم : ٤ - ٥٢٢ ، والنسائي في «فضائل القرآن» : ٤٧ ، وابن خزيمة : ٢٦٣ ؛ عن حذيفة رضي الله عنه .

(٢) معناه : أَنَّ الْحَجَّ وَالتَّيَمُّمَ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ فَكُلُّ تَيْمَمٍ حَجٌّ ، وَلَا يَنْعَكُسُ . فالوجه المشترك بينهما القصدية ، وينفرد الحج بأنه إلى معظم .

(٣) الأصل : الوضوء .

(٤) انظر ما قدّمناه ص ١٠٩ .

مطلب

في النية وشروط صحتها

حقيقتها : وَالنِّيَّةُ حَقِيقَتُهَا - شرعاً - : عَقْدُ الْقَلْبِ عَلَى إِجَادِ الْفِعْلِ جُزْأً .
وقتها : وَوَقْتُهَا : ١- عِنْدَ ضَرْبِ يَدِهِ عَلَى مَا يَتَيَّمُّ بِهِ ، أو ٢- عند مسح أعضائه
بتراب أصابها .

شروط النية : وَلِلنِّيَّةِ فِي حَدِّ ذَاتِهَا شُرُوطٌ لَصَحَّتِهَا بَيِّنُهَا بِقَوْلِهِ :
شُرُوطُ صِحَّةِ النِّيَّةِ ثَلَاثَةٌ :

- ١- الإسلام : الْإِسْلَامُ ، ليصير الفعل سبباً للثواب ؛ والكافر محروم منه .
- ٢- التمييز : وَالثَّانِي التَّمْيِيزُ ، لفهم ما يتكلم به .
- ٣- العلم بالمنوي : وَالثَّالِثُ الْعِلْمُ بِمَا يَنْوِيهِ ، ليعرف حقيقة المنوي . والنية معنى وراء العلم الذي يسبقها .

شرطها للتيمم : وَنِيَّةُ التَّيَمُّمِ لَهَا شَرْطٌ خَاصٌّ بِهَا . . . بَيِّنُهُ بِقَوْلِهِ :

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ نِيَّةِ التَّيَمُّمِ - لِيَكُونَ مِفْتَاحاً لِلصَّلَاةِ ؛ فَتَصَحَّ بِهِ - أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ :

- ١- نية الطهارة : إِمَّا ١- نِيَّةُ الطَّهَارَةِ مِنَ الْحَدَثِ الْقَائِمِ بِهِ ، وَلَا يَشْتَرَطُ تَعْيِينَ الْجَنَابَةِ مِنَ الْحَدَثِ ، فَتَكْفِي نِيَّةُ الطَّهَارَةِ ، لِأَنَّهَا شُرِعَتْ لِلصَّلَاةِ ، وَشُرِطَتْ لَصَحَّتِهَا وَإِبَاحَتِهَا ؛ فَكَانَتْ نِيَّتُهَا نِيَّةَ إِبَاحَةِ الصَّلَاةِ ، فَلِذَا قَالَ :

- ٢- استباحة الصلاة : أَوْ ٢- نِيَّةُ أَسْتِيبَاحَةِ الصَّلَاةِ ، لِأَنَّ إِبَاحَتَهَا بَرَفَعِ الْحَدَثِ ، فَتَصَحَّ بِهِ ١- إِطْلَاقُ النِّيَّةِ ، وَ ٢- بَنِيَّةُ رَفْعِ الْحَدَثِ ، لِأَنَّ التَّيَمُّمَ رَافِعٌ لَهُ ؛ كَالْوَضُوءِ ، وَإِمَّا [إِذَا] قِيَدَ النِّيَّةِ بِشَيْءٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَاصّاً ؛ بَيِّنُهُ فِي الشَّرْطِ الثَّالِثِ بِقَوْلِهِ :

- ٣- عبادة مقصودة : أَوْ ٣- نِيَّةُ عِبَادَةٍ مَقْصُودَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَا تَجِبُ فِي ضَمَنِ شَيْءٍ آخَرَ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ . . فَتَكُونُ قَدْ شُرِعَتْ ابْتِدَاءً ؛ تَقَرُّباً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . وَتَكُونُ أَيْضاً لَا تَصِحُّ بِدُونِ طَهَارَةٍ ، فَيَكُونُ الْمُنَوِيُّ . . إِمَّا ١- صَلَاةً ، أَوْ ٢- جُزْأً لِلصَّلَاةِ فِي حَدِّ

ذاته ؛ كقوله (نويت التيمم للصلاة) ، أو (لصلاة الجنابة) ، أو (سجدة التلاوة) ، أو (لقراءة القرآن) . . [وهو جنب ، أو نَوْتُهُ (لقراءة القرآن)] (ص) . . بعد انقطاع حيضها ؛ أو نفاسها ، لأنَّ كلاً منهما لا بُدُّ له من الطهارة ؛ وهو عبادة^(١) .

تفريعات : فَلَا يُصَلِّي بِهِ ؛ أي : المتيمم إذا نَوَى التيمم فَقَطْ ؛ أي : مجرداً من غير ملاحظة شيءٍ مما تقدم . أو نَوَاهُ ؛ أي : التيمم لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ؛ وهو محدثٌ حدثاً أصغر ، وَلَمْ يَكُنْ جُنُباً .

وكذا المرأة إذا نوتة للقراءة . . ولم تكن مخاطبةً بالتطهر ؛ من حيض ونفاس ، لجواز قراءة المحدث ؛ لا الجنب .

تيمم الجنب : فلو تيمم الجنب لـ ١- مَسَّ المصحف ، أو ٢- دخول المسجد ، أو ٣- تعليم الغير^(٢) ؟ لا تجوزُ به صلاته . . في الأصح .

وكذا لـ ٤- زيارة القبور ، و٥- الأذان ، و٦- الإقامة ، و٧- السلام ، و٨- رَدُّهُ ، أو ٩- للإسلام ؛ عند عامة المشايخ .

وقال أبو يوسف : تصحُّ صلاته به ؛ لدخوله في الإسلام ، لأنَّه رأس القُرْبِ . وقال أبو حنيفة ومحمد : لا تصحُّ^(٣) .

ولو تيمم لسجدة الشكر ١؟ فهو على الخلاف^(٤) ؛ كما سنذكره ص ٤٨١ .

(١) تحتاج للطهارة . فضايط الأمر : أنَّ العبادة إن اشترط لها الطهارة فرضاً . . صحت كلُّ عبادة بهذا التيمم الذي نواه لها ، وإن لم تحتج العبادة للطهارة فرضاً . . لا يصحُّ بها إلا العبادة المنويّة ؛ كالتيمم للنوم على طهارة ، أو تلاوة محدث ، أو غير ذلك . . فلا يصلي بها . وينبغي عليها فرع آخر ؛ وهو : أنَّ كلَّ عبادة لا تلزم لها الطهارة . . يجوز التيمم لها . . ولو مع وجود الماء ؛ كالنوم على طهارة ، ودخول المسجد للمحدث . والله تعالى أعلم .

(٢) أي : غيره ، فليس هذه اللام تعريفية ، بل جنسية . فتنبه .

(٣) لأنَّه عبادة مقصودة ، ولكه لا تشترط له الطهارة ، وعليه الفتوى . فتنبه .

(٤) في مشروعيتهما على قولهما فتكون عبادة مقصودة ، أو كراهتها على قوله ؛ فلا تكون عبادة فلا تصحُّ الصلاة بتيمم نوي لها . والله تعالى أعلم .

وفي رواية « النوادر »^(١) ، والحسن^(٢) : جوازُه بمجرّد نيّته^(٣) .

٢- العذر المبيح : الثاني من شروط صحّة التيمّم : الْعُذْرُ الْمُبِيحُ لِلتَّيْمُمِ ؛ وهو على أنواع ،

كأُبْعْدِهِ ؛ أي : الشخص ميلاً - وهو : ثُلُثُ فَرَسَخٍ^(٤) - بغلبة الظنّ [هو المختار ، للخرج بالذهاب هذه المسافة ، وما شرع التيمّم] إلّا لدفع الحرج !! وثُلُثُ الفرسخ أربعة آلاف خطوة وهي : فِرَاعٌ^(٥) ونَصْفُ بذراع العائمة ، فيتيمّم لبُعْدِهِ

(١) أحد مجموعات الكتب الحنفية في نقل المذهب ، وهي مسائل مروية عن كبار أصحاب الإمام أو مروية عنه ، لكن دون رواية « الأصول » في الصّحّة ، وهي : إما لمحمّد . كـ « الكيسانيات » ، و « الرقيّات » ، و « الجرجانيات » ، و « الهارونيات » ، وإما لغيره . كـ « الأماشي » لأبي يوسف ، و « المجرّد » للحسن بن زياد ، وغيرهما . وهي دون (ظاهر الرواية) ، فيصار إليها عند عدم نصّ في تلك . فتنبه لما وقع عند بعض المتعالمين الذين ظنّوه كتاباً للإمام محمد (انظر ما كتبناه في « منية الأخيار ») .

(٢) الحسن بن زياد اللؤلؤي ، الإمام الخامس في المذهب ، صاحب الإمام الأعظم ، ولي القضاء واستغنى وكان يختلف إلى زفر وأبي يوسف ، وكان حسن الخلق محباً للسنة ، وكان يقول : كتبت عن ابن جريج اثني عشر ألف حديث كلّها يحتاج إليها الفقهاء ، وهو المقدّم في السؤال والتفريع ؛ يحفظ الروايات عن أبي حنيفة ، وكان يرتبك أبو يوسف حين يسأله من كثرة إدخالاته ، ورجوعه من جواب إلى جواب حتى قال يحيى بن آدم : ما رأيت أفقه من الحسن . له كتاب « المقالات » . توفي : ٢٠٤ .

وقد ضلّ بعض المتعالمين على هذا الكتاب فوهموه الحسن البصري .

(٣) يعني : مطلق نيّة التيمّم . ووجهه : أنّه لا يكون قصداً إلّا على وفق ما جعله الشرع مطهراً حينما شرعه ؛ فيكتفى بالنيّة المضتمّة بالقصد الشرعي إلى التيمّم . والله أعلم .

(٤) مقدّر بمسير الأقدام الوسط بثلاث ساعة فلكية ، ومقدّر بالأمتار حوالي : ١,٦٠٩,٢٥ كم ، وهو بالتقدير الشرعي ألف باع ، كلّ باع طول قامة ، وهي أربعة أذرع ، كلّ ذراع شبران ، وكلّ ذلك تقريبي يكتفى فيه بالنظر والتبع البصري كما سيأتي توضيحه ص .

(٥) الذراع والنصف هو الخطوة الكاملة بدخول إحدى القدمين دون الثانية فتكون مقدار قدمين ، والقدم = ٣٠,٤٨ سنتراً ، وإذا ضمّ إليها مقدار القدم تكون ٩١,٤٤ سم ، فهي ثلاثة آلاف خطوة ، أو أربعة آلاف ذراع . فالفرسخ مسيرة ساعة ويقدر بالأميال ٣٠٠٠ ميل . والميل : مطابق تماماً للميل العشري المستعمل ببريطانيا ومطابق عند الفرنسيين له « الملقّة » .

مِيلاً عَنْ مَاءٍ طَهُورٍ . . وَلَوْ كَانَ بَعْدَهُ عَنْهُ فِي الْمِصْرِ ؛ عَلَى الصَّحِيحِ ؛ لِلْحَرَجِ .

ب - المرض : وَمَنْ الْعَذْرُ حُصُولُ مَرَضٍ يَخَافُ مِنْهُ ١ - اشتداد المرض ، أو ٢ - بقاء البرء ، أو ٣ - تحرُّكه^(١) . . كالمحموم والمبطون .

ج - البرد : وَمَنْ الْأَعْذَارُ بَرْدٌ يُخَافُ مِنْهُ . . بِغَلَبَةِ الظَّنِّ ١ - التَّلَفُّ لِبَعْضِ الْأَعْضَاءِ ، أو ٢ - الْمَرَضُ إِذَا كَانَ خَارِجَ الْمِصْرِ - يعني : العمران - ، ولو القرى التي يوجد بها الماء المسخن ، أو ما يُسخَّن به ، سواء كان جنباً ، أو مُحْدِثاً^(٢) .

د - فقد المسخن : وَإِذَا عَدِمَ الْمَاءُ الْمُسَخَّنُ ، أو ما يُسخَّن به في المِصْر ! فهو كالبرئية ؛ ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج / ٧٨] .

= واعلم أنَّ المقياس العشري البريطاني مختلس من مقاييسنا . انظر ماكتبته في « اللباب » ص وقد قدرها أستاذنا القاضي الجليل الشيخ محمد مرشد عابدين رحمه الله تعالى هكذا :
الشعرة = ١٦٥٦,٤ مم ، والشعيرة ٦ × ٢,٨ مم ، والأصبع ٦ × ١٦,٧٦٣ مم والذراع × ٢٤ = ٤٠,٢٣,٢٥ ، والباع × ٤ = ١٦٠,٩٢٥ سم والميل × ١٠٠٠ = ١٦٠٩,٢٥ وهو المساوي الميل تماماً .

وللعلامة ابن الحاجب رحمه الله تعالى :

وَلَقَرَزَخَ قَلَاتٍ أَمِيَالٍ ضَعُوا	إِنَّ الْبَرْنَدَ مِنَ الْقَرَايِخِ أَرْبَعُ
وَالْبَاعُ أَرْبَعُ أَذْرُعٍ فَتَبَعُوا	وَالْمِيلُ أَلْفُ أَيٍّ مِنَ الْبَاعَاتِ قُلٌّ
مِنْ بَغْلِيهَا الْعِشْرُونَ ثُمَّ الْإِصْبَعُ	ثُمَّ الْأَذْرَاعُ مِنَ الْأَصَابِعِ أَرْبَعُ
مِنْهَا إِلَى بَطْنٍ لِأُخْرَى تَوْضَعُ	سِتُّ شَعِيرَاتٍ فَظَهَرُ شَعِيرَةٍ
مِنْ شَعِيرٍ يَغْلِي لَيْسَ فِيهَا مَذْفَعُ	ثُمَّ الشَّعِيرَةُ سِتُّ شَعِيرَاتٍ قُلٌّ

فالحاصل : أن الميل عندنا = الميل الانكليزي = ١٧٦٠ ياردة = ١٦٠٩/٧ م . والإصبع = البوصة : ٢,٥٤ سم . والقدم = ٣٠,٤٨ سم . والياردة = ٣ أقدام = ٩١,٤٤ سم . وهي ذراع الكرياس . فاعلم .

(١) تحرك المرض . . والمحموم : المصاب بالحمى ، والمبطون : المصاب باستطلاق البطن ، وهو الإسهال الشديد . وهذا إن علم بتجربة ، أو إخبار طبيب حافق عدل .

(٢) ظاهر الملعب المفتى به عدم جواز التيمم للمحدث في العمران ، إلا إذا تحققت الضرورة ؛ كما في الحاشية : ١٥٦/١ .

هـ - الخوف : وَمِنْ خَوْفٍ عَدُوٍّ ؛ أَدْمِيٍّ ، أَوْ غَيْرِهِ .. سواء خافه على نفسه ؛ أَوْ ماله ؛ أَوْ أمانته ، أَوْ خافت فاسقاً عند الماء ، أَوْ خاف المديونُ المفلسُ الحَبْسَ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِمْ ، وَلَا عَلَى مَنْ حُبِسَ فِي السَّفَرِ^(١) ، بِخِلَافِ الْمَكْرَهِ عَلَى تَرْكِ الْوُضُوءِ .. فَتَيَمُّمٌ ؛ فَإِنَّهُ يَعِيدُ صَلَاتَهُ^(٢) .

و - العطش : وَمِنْ عَطَشٍ .. سواء خافه حالاً ؛ أَوْ مَالاً ، عَلَى نَفْسِهِ ؛ أَوْ رَفِيقِهِ فِي الْقَافِلَةِ ، أَوْ دَابَّتِهِ ؛ وَلَوْ كَلْباً ، لِأَنَّ الْمَعْدَّ لِلْحَاجَةِ كَالْمَعْدُومِ^(٣) .

ز - الضرورة : وَمِنْهُ أَحْتِيَاجٌ لِعَجْزٍ لِلضَّرُورَةِ ، لَا لِيَطْنِجَ مَرَقٍ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ .

ح - فَقْدُ الْآلَةِ : وَبَيَمُّمٌ لِفَقْدِ آلَةٍ ؛ كَحَبْلِ وَدَلْوٍ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْبَثْرُ كَعَدَمِهَا .

إيضاح : وَالْمَاءُ الْمَوْضُوعُ لِلشَّرْبِ فِي الْفَلَوَاتِ^(٤) وَنَحْوِهَا ؟ لَا يَمْنَعُ التَّيَمُّمُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَثِيراً يُسْتَدَلُّ بِكَثْرَتِهِ عَلَى إِطْلَاقِ اسْتِعْمَالِهِ .

ط - الْحَبْسُ : وَلَا يَتَشَبَّهُ^(٥) .. فَاقْدِ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ الطَّهُورَ بِحَبْسٍ ؛ عِنْدَهُمَا ، وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ : يَتَشَبَّهُ بِالْإِيمَانِ .

وَالْعَاجِزُ الَّذِي لَا يَجِدُ مَنْ يَوْضُوهُ ؟ يَتَيَمَّمُ اتِّفَاقاً ، وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يَعِينُهُ ؟ فَلَا قُدْرَةَ لَهُ ؛ عِنْدَ الْإِمَامِ بِقُدْرَةِ الْغَيْرِ ، خِلَافاً لِهَمَا^(٦) .

ي - خَوْفُ الْجَنَازَةِ : وَمِنْ الْعَذْرِ خَوْفُ قُوْتِ صَلَاةِ جَنَازَةٍ ؛ وَلَوْ جَنْباً ، لِأَنَّهَا تَفُوتُ بِلَا خَلْفٍ ، فَإِنْ كَانَ يَدْرِكُ تَكْبِيرَةَ مِنْهَا ؟ تَوْضُأً .

(١) فَقَدْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ عَذْرَانِ سَمَاوِيٌّ وَأَرْضِيٌّ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادَةِ ، فَالْحَبْسُ لَيْسَ بِعَذْرٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادَةِ ، وَالسَّفَرُ عَذْرٌ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فَقْدُ الْمَاءِ .

(٢) لِأَنَّ هَذَا الْعَذْرَ جَاءَ مِنْ قِلِّ الْعِبَادَةِ مَعَ عِلْمِ وَجُودِ الْأَسْبَابِ ، بِخِلَافِ مَا قَبْلُهَا ، لِأَنَّ الْخَوْفَ وَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ الْعِبَادَةِ .. إِلَّا أَنَّهُ ضَعْفٌ يَقْذِفُهُ اللَّهُ فِي الْقَلْبِ ، فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ مَتَابِعُهُ .. وَالْمَاءُ مُوجُودٌ ! وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣) بِاعْتِبَارِهِ مُسْتَهِلَكٌ فِي الْحَاجَةِ حَكْماً .

(٤) جَمْعُ فَلَاةٍ : الْأَرْضُ الْمُقْفَرَةُ لَا سَكْنَ فِيهَا ؛ وَلَا إِقَامَةٌ .

(٥) بِأَنَّهُ يَفْعَلُ كَهَيْئَةِ الْمُصَلِّي : دُونَ تَحْرِيمَةٍ ؛ وَلَا قِرَاءَةٍ . وَإِلَّا كُفِرَ .. وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ .

(٦) وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ أَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ بِقُدْرَةِ الْغَيْرِ .

والولي لا يخاف الفت (١) . . هو الصحيح ؛ فلا يتيمم .

تفريع : وإذا حضرت جنازة أخرى قبل القدرة على الوضوء ؟ صلى عليها بتيممه للاولى . . عندهما (٢) . وقال محمد : عليه الإعادة ، كما لو قدر ثم عجز (٣) .

ك - فوت العيد : أو خوف فوت صلاة عيد . . لو اشتغل بالوضوء ، لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : إِذَا فَاجَأَتْكَ صَلَاةُ جَنَازَةٍ ؛ فَخَشِيتَ فَوْتَهَا . . فَصَلَّ عَلَيْهَا بِالتَّيْمُمِ (٤) .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أتى بجنازة ؛ وهو على غير وضوء ؛ فتيمم ثم صلى عليها (٥) .

تكميل : ونقل عنهما في صلاة العيدين كذلك ؛ والوجه فواتهما . . لا إلى بدّل (٦) .

ولو كان بناءً فيهما ؛ بأن سبّقه حدث في صلاة الجنازة ؛ أو العيد !! يتيمم ويتمّ صلاته ، لعجزه عنه بالماء . . برفع الجنازة ؛ وطرؤ المفسد . . للزحام في العيد .
إيضاح : وَلَيْسَ مِنَ الْعُذْرِ خَوْفُ فَوْتِ الْجُمُعَةِ ، وَخَوْفُ فَوْتِ الْوَقْتِ . . لو

(١) لأنه يتظر ، فإن لم يتظر . . كان له حق الإعادة ؛ ولو صلى ولي آخر .

(٢) أبي حنيفة وأبي يوسف . وعليه الفتوى .

(٣) كان وجد الماء مثلاً ثم فقد قبل أن يتوضأ . . بطل تيممه ، وتيمم ثانياً .

(٤) أخرجه ابن عدي في « الكامل » : ١٨٢/٧ = ٢٦٤٠ بلفظ : « إِذَا فَاجَأَتْكَ الْجَنَازَةُ . . وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ فَتَيَمَّمْ » ، وأخرجه ابن أبي شيبة : ٣٠٥/٣ ، والطحاوي ، والنسائي في « الكنى » ، والبيهقي في « المعرفة » : ١٦٧٧ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما . وانظر « مصنف عبد الرزاق » : ٦٢٧٨ فما بعد .

(٥) أخرجه الدارقطني : ٧٦٤ ، والبيهقي في « المعرفة » : ١٦٧٢ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٦) لعلها رواية عنهما !! كما يدل على ذلك لفظ « نقل عنهما » ؛ وكذلك التعليل يشهد لكون المسألة قياساً . وذلك لا يتجّه أيضاً لأن الجنازة خارجة عن القياس بالنقص المتقدم عن ابني عباس وعمر رضي الله عنهم .

على أن بعض الأحاديث نصت على بدلية العيدين بأربع الفحى ؛ فتأمل .

اشتغل بالوضوء ، لأن الظهر يصلّى بفوت الجمعة ، وتقضى الفاتة ، فلهما خَلَفَ .

٣- طهارة الموضع : الثالث من الشروط : أَنْ يَكُونَ التَّيْمُّ بِطَاهِرٍ طَيِّبٍ ، وهو الذي لم تمتّه نجاسة ؛ ولو زالت بذهاب أثرها . . مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ ، وهو كالتُّرابِ ، المُنْبِتِ وغيره ، وَالْحَجَرِ الْأَمْلَسِ ، وَالرَّمْلِ عَنْدهما^(١) ؛ خلافاً لأبي يوسف ، فيجوز عندهما بالزُّرْنِخِ ، والنُّورَةِ ، والمُغْرَةِ ، والكُخْلِ ، والكَبْرِيتِ ، والفيروزِجِ ، والعقيق^(٢) ، وسائر أحجار المعادن ، وبالمِلْحِ الجَبَلِيِّ ؛ في الصحيح ، وبالأرض المحترقة ، والطين المحرَّق الذي ليس به سِرْقِين^(٣) قبله ، والأرض المحترقة ؛ إن لم يغلب عليها الرَّمَادُ ، وبالتُّرابِ الغالب على مخالط من غير جنس الأرض ، لأنه لَا يَصِحُّ التَّيْمُّ بِنَحْوِ الْحَطَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَالذَّهَبِ ، والنحاس ، والحديد .

مطلب

ضابط ما يجوز التيمم به

وضابطه : أَنْ كُلُّ شَيْءٍ يَصِيرُ رَمَاداً وَيَنْطِيعُ بِالْأَحْرَاقِ ؛ لَا يَجُوزُ بِهِ التَّيْمُّ ، وإلاّ ! جاز لقوله تعالى ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء/٤٣] .

والصعيد : اسم لوجه الأرض . . تراباً كان أو غيره ، وتفسيره بالتُّرابِ ! لكونه أغلب لقوله تعالى ﴿ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ [الكهف/٤٠] ؛ أي : حجراً أملس .

٤- الاستيعاب : الرَّابِعُ من الشروط : اسْتِيعَابُ الْمَحَلِّ ؛ وهو الوجه واليدان إلى المرفقين بِالْمَسْحِ . . في ظاهر الرواية ؛ وهو الصحيح المفتى به .

(١) اشترط أبو يوسف التراب المنبت خاصة ، ولا يجزئ عنه بغير الثوب واللبد ، وهو في ذلك قريب إلى الشافعي الذي شرط من التراب ما يعلق باليد .

(٢) وهي معادن وأحجار من جنس الأرض .

(٣) زبل الدواب ، والمراد به (قبله) : قبل أن يصير طيناً ، لأنه تنجس بسرائة النجس بالماء الذي صير طيناً ، فانتشر بما لا يمكن إخراجه بالنار والحرق .

فينزع الخاتم ، ويخلل الأصابع ، ويمسح جميع بشرة الوجه . . والشعر ؛ على الصحيح ، وما بين العذار^(١) والأذن ؛ إلحاقاً بأصله .

وقيل : يكفي مسح أكثر الوجه واليدين . وصحح^(٢) .

وروى الحسن^(٣) ؛ عن أبي حنيفة : أنه إلى الرسغين .

وجه (ظاهر الرواية) قوله ﷺ : « التَّيْمُ ضَرْبَانِ ؛ ضَرْبُهُ لِلْوَجْهِ ، وَضَرْبُهُ لِلذَّرَاعَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ^(٤) » ، وكذا فعله^(٥) ﷺ ، لأنه سئل : كيف امسح ؟ فضرب بكفيه الأرض ؛ ثم رفعهما لوجهه ، ثم ضرب ضربة ؛ فمسح ذراعيه . . . باطنهما وظاهرهما ، حتى مسَّ يديه المِرْفَقَيْنِ .

٥- المسح باليد : الْخَامِسُ من الشروط : أَنْ يَمْسَحَ بِجَمِيعِ الْيَدِ ، أَوْ بِأَكْثَرِهَا ، أَوْ بِمَا يَقُومُ مَقَامَهُ . حَتَّى لَوْ مَسَحَ بِأَصْبُعَيْنِ لَا يَجُوزُ ؛ كما في « الخلاصة »^(٦) .

(١) الشعر النابت في أعلى اللحية من طرف الرأس ، وليس اسماً للشعر ، وإنما هو بشرة الوجه الذي سُمِّي الشعر باسمه لمبته فيه .

(٢) للحرص الذي لا يتعسر استطاعته ، بخلاف الماء ، لأنه منسكب سهل الانزلاق حيث ينحدر . وهذه أيضاً رواية الحسن عن أبي حنيفة ، ووجهها : أَنَّ الممسوحات لم يشترط فيها الاستيعاب . . كمسح الرأس ؛ والخفين !! كما أَنَّ للأكثر حكم الكل . والله أعلم .

(٣) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي ، تقدمت ترجمته ص ٢٣٩ .

(٤) أخرجه الحاكم : ١٨٠/١ ؛ وقال : صحيح الإسناد . وأقره الذهبي ، والدارقطني : ٦٧٣ ؛ برجال ثقات ، والبيهقي : ٢٠٧/١ ، والبزار في « المسند » ، (كشف : ٣١٢) ، والطبراني في « الكبير » : ١٣٣٦٦ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) أخرجه الطبراني في « معجمه الكبير » : ١٣٣٦٦ ، وابن أبي شيبة : ١٥٨/١ - ١٦١ ؛ عن جابر وغيره . والدارقطني : ٦٧٩ ، والبيهقي : ٢١٢/١ ، والحاكم : ١٨٠/١ ؛ عن جابر رضي الله عنه .

(٦) الخلاصة : هو كتاب « خلاصة الفتاوى » كتاب جليل معتمد ، (ط) في لاهور من عهد بعيد بدون تاريخ في مجلدين ، للإمام : افتخار الدين طاهر بن أحمد البخاري ، المتوفى سنة : ٥٤٢ انظر ص ٢٤٤ .

وَلَوْ كَرَّرَ حَتَّى أَسْتَوْعَبَ ؛ بِخِلَافِ مَنْحِ الرَّأْسِ . كَذَا فِي « السَّرَاجِ الوَهَّاجِ »^(١) ؛ عَنْ « الإيضاح »^(٢) .

٦- الضربات : السَّادِسُ من الشروط : أَنْ يَكُونَ التَّيْمُ بِضَرْبَتَيْنِ بِيَاظِنِ الْكَفَّيْنِ ، لِمَا رَوَيْنَا^(٣) .

فإن نوى التَّيْمُ ؛ وأمر به غيره فيممه ! صح .

وَلَوْ كَانَ الضَّرْبَتَانِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ . . عَلَى الْأَصَحِّ ؛ لَعَدِمَ صِيرُورَتُهُ مُسْتَعْمَلًا ، لِأَنَّ التَّيْمَ بِمَا فِي الْيَدِ .

وَيَقُومُ مَقَامُ الضَّرْبَتَيْنِ إِصَابَةُ التُّرَابِ بِجَسَدِهِ ؛ إِذَا مَسَحَهُ بِنِيَّةِ التَّيْمِ ، حَتَّى لَوْ أَحْدَثَ بَعْدَ الضَّرْبِ ، أَوْ إِصَابَةِ التُّرَابِ ؛ فَمَسَحَهُ ! ؟ يَجُوزُ ؛ عَلَى مَا قَالَه الإِسْبِيجَابِيُّ^(٤) ، كَمَنْ أَحْدَثَ . . وَفِي كَفِّهِ مَا يَجُوزُ بِهِ الطَّهَارَةُ .

وعلى ما أختاره شمسُ الأئمة^(٥) ! ؟ لَا يَجُوزُ ، لِجَعْلِهِ [الضَّرْبَ] رَكْنًا^(٦) ، كَمَا لَوْ أَحْدَثَ بَعْدَ غَسْلِ عَضْوٍ .

إيضاح وجواب : وقال المحققُ ابنُ الهمام : الذي يقتضيه النظرُ عدمُ اعتبار

(١) السَّرَاجِ الوَهَّاجِ : اسمُ كتابٍ فِي ثَلَاثَةِ مَجْلَدَاتٍ ، صَنَعَهُ الْعَلَمَةُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَلِيٍّ الْحَدَّادِيُّ ، وَهُوَ الَّذِي شَرَحَ بِهِ مَصْنُوعَهُ (كِتَابُ الْقُدُورِيِّ) ، ثُمَّ اخْتَصَرَهُ بِـ « الْجَوْهَرَةِ النَّبِيَّةِ » (ط) لَهُ أَيْضًا .

(٢) لِلْعَلَمَةِ رَكْنِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِرْمَانِيِّ ، مِنْ أئِمَّةِ الْحَنَفِيَّةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ : ٥٤٣ هـ ، وَكُتِبَ بِهِ « الْإِيضَاحُ » شَرْحٌ لِكِتَابِ آخَرَ لَهُ سَمَّاهُ « التَّجْرِيدُ » ؛ شَرَحَ بِهِ « الْجَامِعُ الْكَبِيرُ » لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ .

(٣) جَوَّزَ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ وَأَصُولُهُ ضَبْطَهَا بِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : ١- رَوَيْنَا ، ٢- رَوَيْنَا ، ٣- رَوَيْنَا . وَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْأَصْطِلَاحِ ، وَالْآ . . فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَعْنَى مُسْتَقِلَّةً يُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَيْهِ . . إِذَا لَاحِظْنَا اللَّفْظَ .

(٤) هُوَ « الْقَاضِي » عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، التَّوَفَّى سَنَةَ : ٥٣٥ هـ ، وَلَهُ (شَرْحٌ « مُخْتَصَرُ » الطَّحَاوِيِّ) .

(٥) هُوَ الْحَلَوَانِيُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ - وَهُوَ يَفْتَحُ الْحَاءَ وَفَتْحَ اللَّامِ ، أَوْ سَكُونَهَا : نِسْبَةً لِلْحَلَوَاءِ - شَمْسُ الْأئِمَّةِ .

(٦) كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

الضرب من مسمى التيمم شرعاً ، لأن المأمور به في (الكتاب)^(١) . . ليس إلا المسح ، وقوله ﷺ « التيمم ضربتان »^(٢) ١١ خُرج مخرج الغالب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٧- انقطاع المنافي : السابغ من الشروط : انقطاع ما يتأفیه حالة فعله . . من حیض ؛ أو نفاس ؛ أو حدث ؛ كما هو شرط أصله^(٣) .

٨- زوال المانع : الثامن منها : زوال ما يمنع المسح على البشرة ؛ كشحم وشحم ، لأنه يصير به المسح عليه ؛ لا على الجسد .

سببه : وسببه : إرادة ما لا يحل إلا بالطهارة .

شروط وجوبه : وشروط وجوبه ثمانية كما ذكر بيانها ص ٢٢٢ في الوضوء ، فأغنى عن إعادتها .

ركنه : وركناه : مسح اليدين والوجه . لم يقل (ضربتان) ١١ لما علمته من الخلاف ؛ من كون الضرب من مسمى التيمم .

كيفية : وكيفية ! قد علمتها ص ٢٢٤ من فعله ﷺ .

سنه : وسنن التيمم سبعة : ١- التسمية في أوله ؛ كأصله . ٢- الترتيب ، كما فعله النبي ﷺ . ٣- الموالاة ، لحكاية فعله ﷺ .

٤- إقبال اليدين بعد وضعهما في التراب ، ٥- إزبارهما ، ٦- نفضهما ؛ اتقاء عن تلويث الوجه والمثلة^(٤) ، ولذا لا يتيمم بطين رطب حتى يجفقه ، إلا إذا خاف خروج الوقت .

(١) هو قوله تعالى ﴿ تَتِيمُوا صِيَدًا طَيْبًا فَأَتَسَرُّوا بِحُجُورِهِمْ وَأَيُّكُمْ ﴾ [المائدة] .

(٢) تقدم تخريجه قريباً ص ٢٤٤ .

(٣) الوضوء ، كما تقدم ص ١٠١ .

(٤) العيب والشين .

تَيْسُمُ أَبِي حَنِيفَةَ : وَيُبَيِّنُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ لَمَّا سَأَلَهُ أَبُو يَوْسُفَ عَنْ كَيْفِيَّتِهِ : بِأَنْ مَالَ عَلَى الصَّعِيدِ ؛ فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَدْبَرَ ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا وَنَفَضَهُمَا ، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ ، ثُمَّ أَعَادَ كَفَّهُ جَمِيعاً ؛ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا وَنَفَضَهُمَا ، ثُمَّ مَسَحَ بِكُلِّ كَفٍّ ذِرَاعَ الْأُخْرَى وَبَاطِنَهَا إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ .

٧٠- تَفْرِيجُ الْأَصَابِعِ ^(١) حَالَةَ الضَّرْبِ ؛ مِبَالِغَةً فِي التَّطْهِيرِ .

تَأْخِيرُهُ الْمُنْدُوبَ : وَتُدْبَ تَأْخِيرُ التَّيْسُمِ ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : أَنَّهُ حَتَمَ لِمَنْ يَرْجُو إدْرَاكَ الْمَاءِ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ . . قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي التَّأْخِيرِ سِوَى الْأَدَاءِ بِأَكْمَلِ الطَّهَارَتَيْنِ ؛ كَمَا فَعَلَهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ؛ مُخَالَفاً لِأَسَاتِذِهِ حَمَّادٍ ^(٢) ، وَصَوْبِهِ فِيهِ ، وَهِيَ أَوَّلُ حَادِثَةٍ خَالَفَهُ فِيهَا ^(٣) ، وَكَانَ

(١) هذه السنن إضافة إلى الشروط والأركان نظمها العلامة ابن عابدين بقوله [من الكامل] في حاشيته (١٥٥/١) :

وَمَنْعٌ ، وَضَرْبٌ : زَكَاةٌ . الْغُلُزُ : شَرْطُهُ وَقَضْدٌ ، وَإِسْلَامٌ ، صَعِيدٌ مُطَهَّرٌ
وَتَغْلَابُ مَاءٍ ظَنٍّ ، تَغْيِيمٌ مَنَجٍ بِأَكْثَرِ كَفٍّ ، فَقَدْغَا الْحَيْضِ يُذَكَّرُ
وَسُنٌّ : غُصُوصُ الضَّرْبِ ، تَقْفَرٌ ، تَيَأَمُنٌ وَكَيْفِيَّةُ الْمَنْعِ أَلْيَسِي فِيهِ تُذَكَّرُ
وَسَمٌ ، وَرَتَبٌ ، وَآلٌ ، بَطْنٌ ، وَظَهْرُنٌ وَخَلْلٌ ، وَفَرَجٌ فِيهِ ، أَقْبَلٌ ، وَتُدْبِرُ

(٢) أَبُو إِسْمَاعِيلَ حَمَّادُ بْنُ مُسْلِمٍ - أَبِي سُلَيْمَانَ - الْأَشْعَرِيُّ (مَوْلَى أَبِي مُوسَى) ، الْكُوفِيُّ مِنْ أُمَّةِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ ، رَوَى عَنْهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، وَالتَّخَمِيُّ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَعُكْرَمَةُ ، وَابْنُهُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَكَانَ سَخِيّاً كَرِيماً ، وَلِي الْقَضَاءِ ، تَوَفَّى ١٢٠ ، وَقِيلَ : ١١٧ . قَالَ الْإِمَامُ : خَرَجْنَا نَشِيعُ الْأَعْمَشَ وَأَعُوذُ الْمَاءَ لَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ ، فَأَتَى حَمَّادٌ بِالتَّيْسُمِ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ فَقُلْتُ : يُوَخَّرُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ . فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ وَإِلَّا تَيْسُمُ فَفَعَلْتُ . فَوُجِدَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ . (مَنَاقِبُ الْكُرْدِيِّ) .

(٣) وَفِيهِ أَنَّ لِلطَّلَاطِبِ النَّبِيَّ أَنْ يَخَالَفَ شَيْخَهُ فِي الْفَقْهِ وَالْاجْتِهَادِ وَالْأَحْكَامِ ؛ لِأَنَّهُ فِي التَّصَوُّفِ وَالتَّوْبَةِ وَالسُّلُوكِ ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْفَقْهِ الْوُصُولُ إِلَى بَيَانِ الصَّوَابِ ، فَقَدْ يَوْجَدُ عِنْدَ التَّلْمِيزِ مَا لَا يَوْجَدُ عِنْدَ أَسَاتِذِهِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « رُبُّ حَامِلٍ فَقَّهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ » [انظر تخريجه ص ٢٢٢] . وَفِيهِ أَيْضاً أَنَّ عَلَى الْأَسَاتِذِ الْمُنْتَصِفِ أَنْ يَصْنَعَ لِرَأْيٍ غَيْرِهِ ؛ فَإِنْ رَأَى صَوَاباً أَقْرَبَهُ وَرَجَعَ إِلَيْهِ . وَلَا يَتَّخِذُ ذَلِكَ غَرَضاً لِتَنْقِصِ قَدْرِ تَلْمِيزِهِ ، أَوْ حَتَّى مَنْ هُوَ أَدْنَى حَالاً مِنْهُ ؛ ثُمَّ يَرْمِيهِ بِقَلَّةِ الْأَدَبِ وَيَتَأَلَّى عَلَى اللَّهِ تَعَالَى : أَنَّ هَذَا التَّلْمِيزَ لَا يَأْتِي مِنْ خَيْرٍ ، وَلَا يَنْفَعُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ ، بَلْ رِيئاً جَزَّاهُمْ ذَلِكَ لَيْسْتَ شُهُوداً عَلَى =

خروجُهما لتشيع الأعمش^(١) . رحمهم الله تعالى .

تأخيرُه الواجب : وَيَجِبُ ؛ أي : يلزم التَّأخيرُ بِالْوَعْدِ بِالماءِ ؛ وَلَوْ خَافَ الْقَضَاءُ اتفاقاً ؛ إذا كان الماء موجوداً ؛ أو قريباً ، إذ لا شكَّ في جوازِ التيمُّمِ ومنعِ التأخيرِ لخروج الوقت مع بعده ميلاً .

تكميل : وَيَجِبُ التَّأخيرُ عند أبي حنيفة بِالْوَعْدِ بِالثَّوبِ على العاري ، أو السَّقَاءِ ؛ كحبل أو دَلْوٍ . مَا لَمْ يَخَفِ الْقَضَاءُ .

فإن خافه ؟ تيمُّم ، لعجزه وللمنة بهما .

وقالا : يجب التأخير ؛ ولو خاف القضاء . . كالوعد بالماء ، لظهور القدرة بوفاء الوعد . . ظاهراً .

طلب الماء : وَيَجِبُ طَلَبُ الماءِ غَلْوَةً بنفسه ؛ أو رسوله - وهي : ثلاثُ مئةِ خُطْوَةٍ إلى مقدار أربع مئة خُطْوَةٍ - من جانب ظَنِّهِ^(٢) . إِنْ ظَنَّ قُرْبَهُ بِرؤية طير ؛ أو

= افترائهم بتهمة يرمون بها الإمام زفر رضي الله عنه . وهم في ذلك أحقر وأقلُّ من أن يكونوا تلامذة لأولئك . ولا يخفى ما كان من المزني مع الطحاوي رحمهما الله تعالى !! وانظر ما كتبناه بهامش « تعليم المتعلِّم » للزرنوجي ص ٤٢ بتحقيقنا ، وطبع دار النعمان للعلوم بدمشق .

(١) أبو محمَّد سليمان بن يهْران الأسدي ؛ الملقب بـ « الأعمش » ، من مشاهير التابعين قراءة وحفظاً وفقهاً ، كان رأساً في العلم والعمل والزهد ، توفي سنة : ١٤٨ هـ .

وفي دمشق محلَّة تعرف بـ « المعشة » بجوار الدحاح فيها مقام منسوب إليه ! لا يصحُّ ، لأنَّ مدفون في الكوفة .

(٢) إن غلبت على ظَنِّهِ جهةٌ ، وإلاَّ فمن كلِّ جانب . لكن هل يقسم الغلوة على الجوانب الأربع ، أو لكلِّ جانب غلوة ١٩ مال العلامة ابن عابدين في حاشيته : ١٦٤ / ١ إلى الأول . ويكفيه النظر دون المشي . فتنبه .

ثمَّ الخطوة فراع ونصف من فراع العامة وهو قدامان : ٩٦ ، ٦٠ سم ، أو فراع من فراع الكرباس ، وهو يساوي ٩١ ، ٤٤ سم . فالحاصل أنه إن ظنَّ قرب الماء . . ولم يرَ أثراً يدلُّ عليه يطلبه إلى غلوة (٣٠٠ فراع كرباس ، أو ٤٠٠ فراع العامة) ، فإن رأى أثراً للماء ؟ يطلبه إلى ما دون ميل . وإن لم يرَ أثراً ولا غلب على ظنه فيستحب طلبه بالنظر إلى مئة خطوة من كلِّ من الجوانب الأربع . والله أعلم .

خُضْرَةٍ ، أو خبر مَعَ الْأَمْنِ ، وَلَا بَانَ لَمْ يَطْنُ ، أو خاف عدواً ؟ فَلَا يَطْلِبُهُ .
وَيَجِبُ ؛ أَي : يُلْزَمُ طَلْبُهُ الْمَاءَ بِمَنْ هُوَ مَعَهُ ، لِأَنَّهُ مَبْذُولٌ عَادَةً ؛ فَلَا ذُلٌّ فِي
طَلْبِهِ . . . إِنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ لَا تَشِيخُ بِهِ النَّفْسُ .

مطلب

في تقدير الغبن الفاحش

شراؤه : وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ إِلَّا بِثَمَنِ مِثْلِهِ ١٢ لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ بِهِ ، وبزيادة يسيرة ؛ لَا بَغْنٍ
فاحش ؛ وهو : ما لَا يَدْخُلُ تحت تقويم المقومين . وقيل : شَطْرُ الْقِيَمَةِ (١) .
شرائط وجوب الشراء : ١- إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مَعَهُ ، وَ ٢- كَانَ فَاضِلًا عَنْ نَفَقَتِهِ . .
و ٣- أَجْرَةَ حَمَلِهِ ؛ فهذه شروط ثلاثة للزوم الشراء ، فلا يلزم الشراء ١- لو طلب الغبن
الفاحش ، أو ٢- طَلَبُ ثَمَنِ الْمَثَلِ . . وليس معه ، فلا يستدين الماء ، أو ٣- احتاجه
لنفقته .

الأداء به : وَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنِّسْمِ الْوَاحِدِ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ ؛ كَالْوُضُوءِ ؛
لِلْأَمْرِ بِهِ (٢) ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ : « الثَّرَابُ طَهُورُ الْمُسْلِمِ ؛ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حِجَجٍ . . مَا لَمْ
يَجِدِ الْمَاءَ » (٣) .

احتياط : وَالْأَوَّلَى إِعَادَتُهُ لِكُلِّ فَرَضٍ ؛ خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ الشَّافِعِيِّ .

(١) وهي رواية الحسن كما في « البحر » : ١٧١/١ بقوله : إِذَا قَدَّرَ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا يَسَاوِي دَرَاهِمًا بِدَرَاهِمٍ
وَنَصْفٍ لَا يَتِمُّ . فصار الحاصل ثلاث روايات : ١- ما لَا يَدْخُلُ تحت تقويم المقومين ، ٢-
بضعف القيمة ، ٣- بزيادة شطر القيمة . فتقدير الغبن الفاحش هنا ببضعف القيمة خلاف ظاهر
الرواية ، لكن عليه الفتوى في هذا الباب ، وما ذكره المصنف أولاً هو المعتبر في غير ما نحن فيه .
فتنبه .

(٢) هو قوله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَنَيْمُوا ﴾ [٦/المائدة] .

(٣) أخرجه أحمد : ٢١٠٥٨ ، وأبو داود : ٣٣٢ ، والترمذي : ١٢٤ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي :
٣٢١ ، وابن حبان في « صحيحه » : ١٤١٣ ، وعبد الرزاق : ٩١٣ ، والحاكم : ١٧٦/١ ؛
وقال : صحيح ؛ وأقره الذهبي ، والبيهقي : ٢١٢/١ ، والدارقطني : ٧١٢ ، والبزار (كشف :
٣١٠) ، والطبراني في « الأوسط » : ٢٧٨٠ ؛ عن أبي هريرة وأبي ذر وغيرهما رضي الله عنهم .

تكميل : وَيَصْلِي بالتيمم الواحد ما شاء من التَّوَافِلِ اتفاقاً^(١) .
وقته : وَصَحَّ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْوَقْتِ ، لأنه شرط ، فيسبق المشروط ، والإرادة
سبب ، وقد حصلت^(٢) .

التييم للجراحة : وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُ الْبَدَنِ جَرِيحاً ؟ تَيَمَّم .
توضيح : والكثرة تعتبر من حيث عدد الأعضاء ؛ في المختار ، فإذا كان بالرأس
والوجه واليدين جراحة ؛ ولو قُلَّت .. وليس بالرجلين جراحة ؟ تَيَمَّم ، ومنهم مَنْ
اعتبرها في نفس كل عضو ، فإن كان أكثر كل عضو منها جريحاً ؛ تَيَمَّم ، وإلا فلا .
وجه آخر : أَوْ كَانَ نِصْفُهُ ؛ أي : البدن جَرِيحاً .. تَيَمَّم في الأصح ؛ ولو جنباً ،
لأنَّ أحداً لم يقل بغسل ما بين ... كلْ جُذْرَيْنِ^(٣) .
وَأِنْ كَانَ أَكْثَرُهُ صَحِيحاً ؟ غَسَلَهُ ؛ أي : الصحيح ، وَمَسَحَ الْجَرِيحَ بِمَرُورِهِ عَلَى
الجسد ، وإن لم يستطع ؛ فعلى خِرْقَةٍ . وإن ضره ؛ تَرَكَه .
وإذا كانت الجراحة قليلة يبطنه ؛ أو ظهره .. ويضره الماء ؟ صار كغالب
الجراحة .. حكماً ؛ للضرورة^(٤) .

مطلب

لا جمع بين البدل والمبدل

وَلَا يَصَحُّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْغَسْلِ وَالتَّيَمُّمِ ، إذ لا نظير له في الشرع ؛ للجمع بين
البدل والمُبدَلِ^(٥) .

-
- (١) بين أصحابنا ، وإجماعاً مع الشافعي وغيره .
(٢) لكن هذا مع عدم ظن وجود الماء لو تأخر ، كما مرَّ في مسألة الإمام مع استاذة حماد .
(٣) مثني جُذْرَةٍ ، والمراد المواضع المتفرقة الصحيحة بين الجراحات المتقاربة مما يتخرج بإيصال الماء إليها .
(٤) إذا لم يستطع غسلها بلا حرج في الغسل ، فإن أمكن بوضع ما يمنع الماء ككيس من الرقائق كالنابليون .. فيجب وضعه والغسل ؛ لعدم الضرورة .
(٥) سيأتي ص ما لا يجمع في الشرع بين أصل وبدل أو خلف . فراجعها هناك .

اشتباه : والجمع بين التيمم وسور الحمار^(١) ؟ ١- لأداء الغرض بأحدهما ؛
لا بهما ، كما لا يجتمع ١- قَطْعُ وَضَمَانٍ ، و٢- حَذُّ وَمَهْرٍ ، و٣- وَصِيَّةٌ وَمِيرَاثٌ . . .
إلى غير ذلك من المعدودات هنا .

مهمة : نظمها ابن الشُّنَّة بقوله^(٢) :

وَيَسْقُطُ مَنَحُ الرَّاسِ عَمَّنْ بِرَأْسِهِ مِنْ الدَّاءِ مَا إِنْ بَلَّهُ يَتَضَرَّرُ
وبه^(٣) أفتى قاري^(٤) « الهداية » .

قلت : وكذا يسقط غسله في الجنابة والحيف والنفاس ، للمساواة في العذر .

نواقض التيمم

نواقضه : وَيَنْقُضُهُ ؛ أي : التيمم ١- نَاقِضُ الْوُضُوءِ ، لأنَّ نَاقِضَ الْأَصْلِ نَاقِضٌ
لِخَلْفِهِ . وينقضه ٢- زوال العذر المبيح له ؛ كذهاب العدو ، والمرض ، والبرد ،
ووجود الآلة^(٥) ، وقد شمل هذا قوله : وَيَنْقُضُهُ ٣- الْقُدْرَةُ عَلَى اسْتِغْمَالِ الْمَاءِ
الْكَافِي ؛ ولو مرة . . مرة .

توضيح : فلو ثلث الغسل ؛ وفني الماء قبل إكمال الوضوء ؟ [بَطْلٌ] (ص)

- (١) جواب سؤال مقدر تقديره : لِمَ صَحَّ الجمع بين الوضوء والتيمم ؟ وقد ذكرناه .
- (٢) من البحر الطويل ، وهو مما استدركه العلامة عبد البر ابن الشُّنَّة على ابن وَهْبَان حين شَرَحَ منظومته التي طبعها باسم « عقد القلائد » ، وهذا البيت فيها ص ٢٤ تحت رقم : ٢ . ثم أكرمني الله بتحقيقها مع الشرح . وهو : سرِّي الدين عبدُ البرِّ بن محمد ابن الشُّنَّة ، وقد استوعبتُ ترجمته في تحقيق (شرح « الوهبانية ») . وقد ضلَّ فَهْمُ مَنْ ظَنَّهُ محبَّ الدين محمد بن محمد/ قاضي حلب (أبو الفضل) على الرغم من شهرة الوهبانية وشرحها !!
- (٣) أي : يسقط المسح .
- (٤) سراج الدين علي بن عمر - أستاذ الكمال بن الهمام - (استوعبتنا ترجمته في مقدمة تحقيقنا لفتاواه) .
- (٥) كالحبل ؛ أو الدلو . . للاستقاء ، ومثله تؤثر الطاقة كالكهرباء ، والبتزين للمولدات التي تعمل بها .

تَيْمُّمُهُ ؛ فِي الْمَخْتَارِ ، لَانْتِهَاء طَهُورِيَّةِ التُّرَابِ بِالْحَدِيثِ (١) .

تَكْمِيلُ : وَمَقْطُوعُ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ ١٩ إِذَا كَانَ بِوَجْهِهِ جِرَاحَةٌ ؟ يُصَلِّي بِغَيْرِ طَهَارَةٍ ، وَلَا يُعِيدُ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ (٢) : سَقَطَتْ عَنْهُ الصَّلَاةُ .

تَيْمُّمُ الْأَثَلِ : وَيَمْسَحُ الْأَثَلُ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ بِالْأَرْضِ ؛ وَلَا يَتْرُكُ الصَّلَاةَ .

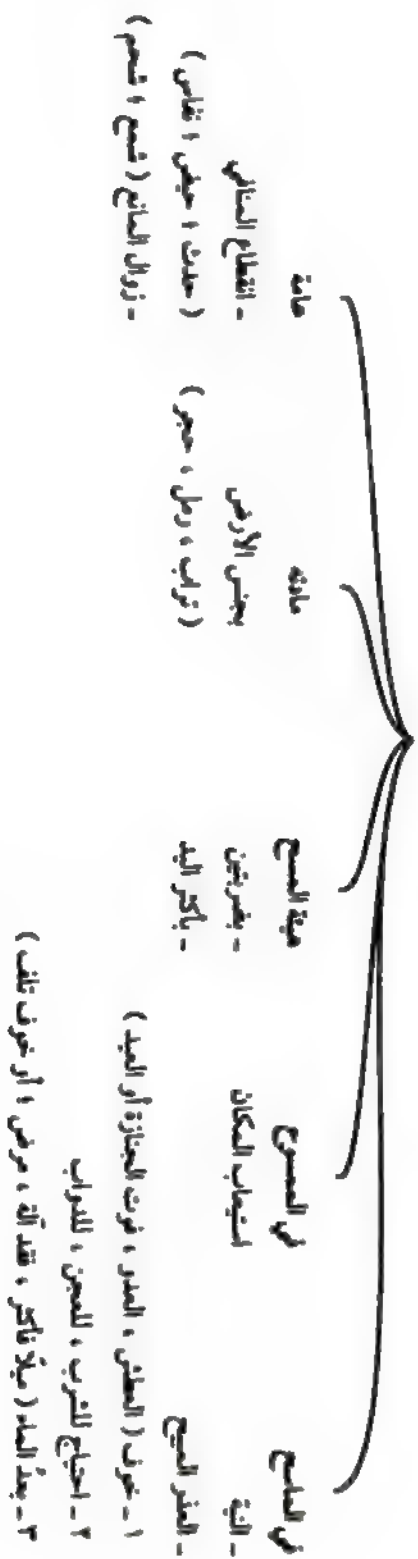
تَيْمُّمُ الْأَقْطَعِ : وَيَمْسَحُ الْأَقْطَعُ مَا بَقِيَ مِنَ الْفُرُوشِ ؛ كَغَسَلِهِ ، وَيَسْقُطَانِ بِتَجَاوُزِ الْقَطْعِ مَحَلَّ الْفَرْضِ .

* * *

(١) قوله ﷺ : « ... مَا لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ » - مرّ تخريجه ص ٢٤٩ - إذ بوجود الماء .. ظهر أثر الحدث ، لبطلان الخلف بوجود الأصل فيعيد الغسل .

(٢) هو الإمام النسفي في كتابه « الكافي » ، واختار هذا القول صاحب « الدرر » ، ومثله « الفرر » ص ٣٣/١ .

شروط صحة التيمم



• • •

مشجر رقم ١٦

شروط النية

- | | |
|------------------|-------------------------------|
| شروط صحتها | شروط صحة الصلاة بها |
| ١ - الإسلام | ١ - نية الطهارة |
| ٢ - التمييز | ٢ - نية استباحة الصلاة . |
| ٣ - معرفة المنوي | ٣ - نية عبادة مشروط طهارتها . |

• • •

أركانه

- | | |
|-----------|------------|
| مسح الوجه | مسح اليدين |
|-----------|------------|

• • •

سنن التيمم

- | | |
|------------------|--------------------------------------|
| مشتركة مع الوضوء | خاصة بالتيمم |
| ١ - التسمية أوله | ١ - إقبال اليدين وإدبارهما في التراب |
| ٢ - الترتيب . | ٢ - تقريجهما ، نفضهما |
| ٣ - الموالاة . | |

• • •

مشجر رقم ١٧

تأخير التيمم



• • •

البحث عن الماء



• • •

نواقضه



(١) تنمى : يجب التأخير للثوب أو لآلة الاستقاء مع وجود الماء ، ولو خاف القضاء .

الأسئلة

- ما معنى التيمُّم (لغة ، وشرعاً) ؟ وما هو سببه ؟
- تشترط النية للتيمُّم ؛ دون الوضوء . لماذا ؟
- ما هو وقت النية للتيمُّم ؟ وما هي شروطها ؟
- لا تجوز الصلاة بالتيمُّم . . إلا إذا نوى أحد ثلاثة أشياء . اذكرها وعلّلها .
- ما معنى (عبادة مقصودة) . وهل تصحُّ أمثلتها التي تذكرها بدون طهارة .
- لو تيمَّم للأذان على طهارة ، أو للدخول في الإسلام ، أو لمسَّ المصحف : هل يصليُّ به ؟
- ما هي شروط المرض ؛ ليكون عذراً في الشرع (للتيمُّم وغيره) ؟
- ما حدُّ الخوف الذي يباح التيمُّم لأجله ؟ وما الفرق بينه وبين الإكراه ؟
- اشرح حال المحبوس عن الطهارة ، والعاجز عن استعماله . . مع ذكر الخلاف إن وجد !!
- من العذر خوف فوت الجنازة والعيد ، بخلاف الجمعة والوقت . علّل ذلك .
- صلى على الجنازة بالتيمُّم ، ثمَّ حضرت أخرى . هل يعيد تيمُّمه ، أم لا ؟
- اذكر خمساً ممَّا يصلح للتيمُّم ، وخمساً ممَّا لا يصلح . واذكر ضابط ذلك .
- ما معنى الصعيد في قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ و﴿ صَعِيداً زَلَقاً ﴾ .
- لو ضَرَبَ للتيمُّم ضربتين في موضع واحد جاز . علّل ذلك .
- ضرب يديه ثم أحدث فمسح بعده ! ما الحكم ؟
- اذكر الكيفية التي علَّمها أبو حنيفة لأبي يوسف بالتيمُّم .
- يصحُّ التيمُّم بمسح الوجه واليدين ؛ ولو لم يضرب يديه . علّل ذلك .

- اذكر ثلاثاً من سنن التيمم .

- يجب طلب الماء ممن يملكه للوضوء . ويجب شراؤه بثمن مثله . علل ذلك .

- ما هو المقدار الذي يجب طلب الماء إليه ؟ وكيف يبحث عنه ؟

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأصح :

• يصلي بالتيمم الذي نواه لقراءة القرآن . . ولم يكن جنباً .

• العذر المبيح للتيمم بقدر الماء مقدار ثلاثة أميال وهو فرسخ .

• لو خاف المحدث على نفسه تيمم ، أو لو خاف على ماله ؛ أو مال غيره . . فلا .

• لو خاف المودع على الوديعة . . لا يحل له التيمم ، ولو خاف على رفقة يحل .

• البرد ليس عذراً للتيمم في الحدث الأصغر ؛ ولو لم يجد ما يسخن به .

• لو خاف العطش لدابة ؛ أو كلب ليس له التيمم ، ويتوضأ بما معه .

• من الضرورة احتياجه الماء للمعجن ! لا لطبخ مرق .

• لا يجوز التيمم مع وجود الماء الموضوع للشرب .

• لو سبقه الحدث في صلاة الجنازة ؛ أو العيد يتيمم ، ويتم صلاته .

• يشترط لصحة التيمم أن يكون بظاهر من جنس الأرض .

• لا يجوز أن يصلي بالتيمم إلا الفرض الذي تيمم له ؛ وما يلحق به من النوافل .

• لو مسح موضع التيمم بإصبعين حتى استوعبه جاز .

• لو مسح رأسه بإصبعين حتى استوعبه جاز .

• لو مسح موضع التيمم بغبار أصابه بلا ضرب اليدين لا يجوز .

• ضرب يديه الأرض ثم أحدث ؛ ثم مسح بهما لا يجوز .

• انقطاع المنافي للطهارة وزوال المانع عن الجسد شرط للتيمم فقط ؛

لا الوضوء والغسل .

- * لا يصح تقديم التيمم على الوقت .
- * يجب نزع الخاتم لأجل التيمم ؛ ولا يجب للوضوء .
- * إقبال اليدين وإدبارهما نفضمها شرط لصحة التيمم .
- * يجب تأخير التيمم لمن يرجو الماء ؛ ولو خرج الوقت .
- * يجب تأخير التيمم لمن وُعد بالماء ، ما لم يخرج الوقت .
- * يجب تأخير العاري ؛ أو المتيّم لمن وُعد بالثوب ؛ أو السقاء .. ما لم يخف القضاء .
- * يجب أن يستدين لثمن ماء الوضوء . ولا يتيم إذا لم يجد المال .
- * الأشل ومقطوع اليدين .. تسقط عنه الصلاة .
- * مقطوع اليدين والرجلين .. وبوجهه جراحة يصلي بلا طهارة ويعيد .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * عن ابن عباس رضي الله عنهما : إذا فاجأتك صلاة جنازة فتوها .. فصل عليها ..
- * أوتي ابن عمر رضي الله عنهما بجنازة .. وهو غير وضوء .. . ثم .. عليها .
- * قال ﷺ : « التَّيْمُ ضَرْبَتَانِ : ضَرْبَةٌ .. ، وَضَرْبَةٌ .. » .
- * قال ﷺ : « الثَّرَابُ .. الْمُسْلِمِ .. وَلَوْ إِلَى عَشْرِ .. مَا لَمْ .. الْمَاءُ » .
- لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل كالتيّم مع الوضوء . اذكر ثلاثة أمثلة أخرى .
- ولماذا نجمع بين التيمم والوضوء بسور الحمار ؟
- كيف يصنع مَنْ به جراحة في الوضوء والتيّم (للغسل والوضوء) ؟
- ما هي نواقض التيمم ؟



باب المسح على الخفين

تمهيد : ثَبَّتَ بالسَّنة قولاً وفعلًا ، والخُفُّ : الساتر للكعبين مأخوذٌ من الخِفَّة ، لأنَّ الحكمَ به أخِفٌ من الغسل إلى المسح .

ومسبه : لبسُ الخفِّ .

وشرطه : كونه ١- ساتراً محلَّ الفرض ، ٢- صالحاً للمسح . . مع بقاء المدة .

وحكمه : حلُّ الصلاة به في مدته .

وركنه : مسحُ القدر المفروض .

وصفته : أنه شُرِعَ رخصة .

وكيفيته : الابتداءُ من أصابع القدم خطوطاً بأصابع اليد إلى الساق .

مطلب

منكر المسح يخشى عليه الكفر

مشروعيته : صَحَّ ؛ أي : جاز الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ . . فِي الطَّهَارَةِ مِنْ الْحَدَثِ الْأَصْفَرِ ، لما ورد فيه من الأخبار المستفيضة^(١) ، فيُخْشَى على مُنْكَرِهِ الْكُفْرُ .

عزميَّة : وإذا اعتقد جوازَه وتكلَّف قلعه ؟ يثابُ بالعزيمة ، لأنَّ الغسل أشقُّ .

مسألة : والمسافرُ إذا تيمَّم لجناية ثمَّ أحدث حدثاً أصفر . . ووجد ماءً كافياً

لأعضاء الوضوء ؟ يلزمه قلعُ الخفِّ وغسلُ رجليه ، ولا يصحُّ له مسحُه للجناية .

(١) إذ رواها أكثرُ من خمسين من الصحابة الكرام فبلغت حدَّ التواتر ؛ فوجب اعتقادها ، وصار علامة السَّنة لقول الإمام (أخاف الكفر على مَنْ لم يَرَهُ) . ومن ذلك يقول الحسن البصري : حدثني سبعون من أصحاب النبي ﷺ أنه مسح على الخفَّين ، ويقول الإمام الأعظم : ما قلتُ بالمسح حتى وردت فيه آثارُ أضواءٍ من الشمس . وعن أحمد ابن حنبل : ليس في قلبي من المسح شيء ؛ فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله ﷺ وانظر ص ٢٢٢ في « غية الألباب » .

أهليته : لِلرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ ؛ سفرأ . . وحضرأ ، لحاجة . . وبدونها ، لإطلاق النص^(١) الشامل للنساء ، وَلَوْ كَانَا ؛ أي : الخُفَّانِ مَتَّخِذَيْنِ مِنْ شَيْءٍ نَخِينِي غَيْرِ الْجِلْدِ ؛ كَلْبِدٍ وَجَوْخٍ وَكِرْبَاسٍ^(٢) . . يستمسكُ على الساق من غير شدٍّ ؛ لا يشفُ الماء وهو قولهما ، وإليه رجع الإمام ؛ وعليه الفتوى^(٣) ، ولأنه في معنى المتخذ من الجلد .

إجزاؤه : سَوَاءٌ كَانَ لَهُمَا نَعْلٌ مِنْ جِلْدٍ ، ويقال له (جورب منعَل) يوضع الجلد أسفله كالنعْل للقدم ، وإذا جُعِلَ أعلاه وأسفله يقال له (مُجَلَّدٌ) ؛ أو لا جلدَ بهما أصلاً ، وهو النخين .

شرائط جوازه : وَيُشْتَرَطُ لِحَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ سَبْعَةُ شَرَائِطَ :

١- طهارة المحل : الْأَوَّلُ مِنْهَا : لُبْسُهُمَا بَعْدَ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ ؛ وَلَوْ حُكْمًا ، كجبيرة الرجلين ؛ أو يأخذاهما . . مَسَحَهَا وَلَبَسَ الْخُفَّ ، يَمْسَحُ خُفَّهُ ، لَأَنَّ مَسْحَ الجبيرة كالغسل^(٤) .

وَلَوْ كَانَ اللَّبْسُ قَبْلَ كَمَالِ الْوُضُوءِ ؛ إِذَا أَتَمَّهُ ؛ أي : الوضوء قَبْلَ حُصُولِ نَاقِضٍ لِلْوُضُوءِ ؛ لوجود الشرط . والخفُّ : مانع سراية الحدث . . لا رافع .

خفُّ المعذور : وإذا تَوَضَّأَ المعذور ؛ وَلَبَسَ مع انقطاع عذره ؟ فمَدَّتْهُ مِثْلُ غَيْرِ المعذور ، وَإِلَّا ! تَقَيَّدَ بِوَقْتِهِ^(٥) ، فلا يمسح خفَّهُ بعده .

(١) انظر ما سيأتي ص ٢٦٢ (٣) عن علي رضي الله عنه .

(٢) قطن منسوج سميك ، والجوخ صوف منسوج سميك . أما اللَّبْدُ . . فصوف ملبد بغير نسج .

(٣) الحاصل : أنه لو مسح على الجوربتين . . فإن كانا نخينين مجلدين ، أو مُنْعَلَيْنِ جاز بالاتفاق ، وإن لم يكونا نخينين مُنْعَلَيْنِ . . لم يجز اتفاقاً .

والخلاف في النخينين غير المُنْعَلَيْنِ ؛ أو المجلدين . لا يجوز عنده ، ويجوز عندهما . وعليه الفتوى ؛ لرجوعه إلى قولهما آخر حياته . والله تعالى أعلم .

(٤) حكماً ، لأن مسح الجبيرة كالغسل لما تحتها ؛ فيكون لبساً بعد تمام الطهارة .

(٥) فإن لبس على السلان يمسح في الوقت فقط ، لأن العذر الجاري غير عذر في حق انتقاض الطهارة . . لا في حق المسح .

٢- ستر الكعيبين : وَالْشَّرْطُ الْثَانِي : سَتْرُهُمَا ؛ أَي : الْخَفَيْنِ لِلْكَعْبَيْنِ مِنْ الْجَوَانِبِ ، فَلَا يَضُرُّ نَظَرَ الْكَعْبَيْنِ مِنْ أَعْلَى خُفِّ قَصِيرِ السَّاقِ^(١) .

الخف الحنفي : والذي لَا يَغْطِي الْكَعْبَيْنِ . . إِذَا خِيطَ بِهِ ثَخِينٌ ؛ كَجَوْخٍ ؟ يَصْحُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ .

٣- متابعة المشي : وَالْشَّرْطُ الثَّلَاثُ : إِمْتِكَانُ مُتَابَعَةِ الْمَشْيِ فِيهِمَا ؛ أَي : الْخَفَيْنِ ، فَتَنَعْدُمُ الرُّخْصَةُ لَانْعِدَامِ شَرْطِهَا ؛ وَهُوَ مُتَابَعَةُ الْمَشْيِ الْمَعْتَادِ فَرَسَخًا فَاكْثَرُ ، فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى خُفِّ صُنْعٍ مِنْ رُجَاجٍ ؛ أَوْ خَشَبٍ ؛ أَوْ حَدِيدٍ ، لَمَّا قَلْنَا .

٤- عدم تخرفه : وَالْشَّرْطُ الرَّابِعُ : خُلُوءُ كُلِّ مِنْهُمَا ؛ أَي : الْخَفَيْنِ عَنْ خُرْقٍ قَدَرِ ثَلَاثِ أَصَابِعَ . . مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الْقَدَمِ ، لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْمَشْيِ .

تقدير الخرق : واختلف في اعتبارها مضبوطة ؛ أَوْ مَفْرَجة ! ؟ فَإِذَا انْكَشَفَتْ الْأَصَابِعُ . . اعْتَبِرَ ذَاتُهَا ، فَلَا يَضُرُّ كَشْفُ الْإِبْهَامِ مَعَ جَارِهِ ؛ وَإِنْ بَلَغَ قَدْرَ ثَلَاثِ أَصَابِعَ هِيَ أَصْغَرُهَا - عَلَى الْأَصَحِّ - .

توضيح : وَالْخُرْقُ طَوْلًا . . لَا يَدْخُلُ فِيهِ ثَلَاثُ أَصَابِعَ ؛ وَلَا يُرَى شَيْءٌ مِنَ الْقَدَمِ عِنْدَ الْمَشْيِ لَصَلَابَتِهِ ؟ لَا يَمْنَعُ .

ضمُّ الخروق : وَلَا يُضَمُّ مَا دُونَ ثَلَاثَةِ أَصَابِعَ مِنْ رَجُلٍ لِمِثْلِهِ مِنَ الْآخَرَى ، وَأَقْلُ خُرْقٍ يُجْمَعُ هُوَ مَا يَدْخُلُ فِيهِ مِسْلَةٌ^(٢) ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَا دُونَهُ^(٣) .

٥- استمساكهما : وَالْشَّرْطُ الْخَامِسُ : اسْتِمْسَاكُهُمَا عَلَى الرَّجُلَيْنِ مِنْ غَيْرِ شَدٍّ ؛ لَشَخَانَتِهِ ، إِذَا الرَّقِيقُ لَا يَصْلَحُ لِقَطْعِ الْمَسَافَةِ^(٤) .

(١) وبه يظهر معنى اشتراطهم استمساكه على الرجل ؛ يعني : لا على الساق . وفيه خلاف الإمام أحمد حيث يمنع صحّة المسح على خفّ يظهر منه كعب القدم ؛ ولو من الأعلى .

(٢) أداة خياطة للغليظ من الخيوط . وَالْخُرْقُ بضمّ الخاء : الموضع ، ولا يجوز فتحها هنا .

(٣) لأنه لا يمكن الاحتراز عنه في المسام بين سدا النسيج ولحمته !! .

(٤) لا تطابق بين تعليل الشرح والمتمن ؛ حيث المراد أن يثبت على الساق بنفسه ، لا ينظر إلى ثخن =

٦- منع الماء : وَالشَّرْطُ السَّادِسُ : مَنَعُهُمَا وُضُوءَ الْمَاءِ إِلَى الْجَسَدِ ، فَلَا يَشْفَانِ الْمَاءُ^(١) .

٧- بقاء القدم : وَالشَّرْطُ السَّابِعُ : أَنْ يَبْقَى بِكُلِّ رِجْلٍ مِنْ مُقَدِّمِ الْقَدَمِ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الْيَدِ ، لِيُوجَدَ الْمَقْدَارُ الْمَفْرُوضُ مِنْ مَحَلِّ الْمَسْحِ .
توضيح : فإذا قُطعت رِجْلٌ فوق الكعب ؟ جاز مسحُ خُفِّ الباقية .

وإن بقيَ من دون الكعب أقلُّ من ثلاثِ أصابع ؟ لا يمسحُ ، لافتراضِ غسلِ الباقي ، وهو لا يجمع مع مسحِ خُفِّ الصحيحة .

تفريع : فَلَوْ كَانَ فَأَقْدَأُ مُقَدِّمَ قَدَمِهِ !! لَا يَمْسَحُ عَلَى خُفِّهِ ، وَلَوْ كَانَ عَقِبُ الْقَدَمِ مُوجُوداً ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِفَرْضِ الْمَسْحِ ، وَيُفْتَرَضُ غَسْلُهُ .

مدَّة المسح : وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْماً وَلَيْلَةً ، وَيَمْسَحُ الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا .

بدء التوقيت : كما رُوِيَ التوقيت^(٢) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وَأَبْتَدَاءُ الْمُدَّةِ ؛ لِلْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ . مِنْ وَقْتِ الْحَدَثِ الْحَاصِلِ بَعْدَ لُبْسِ الْخُفَّيْنِ عَلَى طَهْرٍ ، هُوَ الصَّحِيحُ^(٣) ، لِأَنَّهُ ابْتَدَاءُ مَنَعَ الْخُفِّ سِرَايَةَ الْحَدَثِ ، وَمَا قَبْلَهُ طَهَارَةٌ غَسْلٌ . وَقِيلَ : مِنْ وَقْتِ اللَّبْسِ . وَقِيلَ : مِنْ وَقْتِ الْمَسْحِ .

ورقة ، بل هو شرط آخر لعدم نفوذ الليلة ، أو إمكان المشي . فتنبه .

(١) معناه : لا ينقلان الماء من بطل اليد الماسحة إلى الجسم الممسوح فوق خُفِّهِ .

(٢) من ذلك قول عليٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ : جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ ، وَيَوْماً وَلَيْلَةً

لِلْمُقِيمِ . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٧٤٨ ، ٩٠٧ ، ١٢٧٦ ، وَمُسْلِمٌ : ٨٥ ، ٢٧٦ ، وَالْحَمِيدِيُّ : ٤٦ ،

وَالنَّسَائِيُّ : ١٢٨ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٥٥٢ . وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ١٩٤ ، وَالطَّحَاوِيُّ : ٨١/١ ، وَابْنُ

أَبِي شَيْبَةَ : ١٨٠/١ . وَلَفْظُ ابْنِ حَبَانَ عَنْ خُزَيْمَةَ : رَخَّصَ لَنَا . . . بِرَقْمٍ : ١٣٣٢ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ :

١٩٥ ، وَأَبُو عَوَانَةَ : ٣٦١/١ . وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ بِلَفْظٍ : وَقْتُ عِنْدَ

ابْنِ حَبَانَ : ١٣٢٨ . وَعِنْدَهُ : ١٣٣٣ ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ مَرْفُوعاً : « لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ

وَلَيَالِيَهُنَّ ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْماً وَلَيْلَةً » . وَهُوَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ : ٢٧٦/١ .

(٣) لا خلاف فيه بين أئمتنا !! وإنما الخلاف باعتباره من وقت اللبس ؛ كما حُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ . أَوْ مِنْ وَقْتِ الْمَسْحِ الْأَوَّلِ ؛ كَمَا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ .

المقيم والمسافر : وَإِنْ مَسَحَ مُقِيمٌ ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّتِهِ ؟ أَتَمَّ مُدَّةَ الْمُسَافِرِ ،
لأن العبرة لآخر الوقت . . كالصلاة .

تكميل : وَإِنْ أَقَامَ الْمُسَافِرُ بَعْدَ مَا مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً ؟ نَزَعَ خُفَيْهِ ، لأن رخصة
السفر لا تبقى بدونه ، وإلا بأن مسح دون يوم وليلة ؟ يَسُمُّ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، لأنهما مدة
المقيم .

فرض المسح : وَفَرَضُ الْمَسْحِ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الْيَدِ ؛ هُوَ
الْأَصْبَعُ . لأنها آلة المسح ؛ والثلاث أكثرها ، وبه وردت السنة^(١) ، فإن ابتلَّ
قَدْرُهَا ؛ ولو بخرقة ، أو صبَّ ؟ جاز . والأصبعُ يذكر ويؤنث .

محلُّ المسح : ومحلُّ المسح عَلَى ظَاهِرِ مُقَدِّمِ كُلِّ رِجْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، فلا يصحُّ
على باطن القدم^(٢) ، ولا عَقِبِهِ وجوانبه وساقه .
تأصيل : وَلَا يُسَرُّ تَكَرُّرُهُ .

سنن المسح : وَسُنَنُهُ : مَدُّ الْأَصَابِعِ مُفَرَّجَةً ؛ يَبْدَأُ مِنْ رُؤُوسِ أَصَابِعِ الْقَدَمِ إِلَى
الْسَّاقِ ، لأن رسول الله ﷺ مرَّ برجل يتوضأ ؛ وهو يغسل خُفَيْهِ فنخسه بيده ؛
وقال : « إِنَّمَا أَمَرْنَا بِالْمَسْحِ . . هَكَذَا » . وأراه من مُقَدِّمِ الْخُفَّيْنِ إِلَى أَصْلِ السَّاقِ
مَرَّةً ، وفَرَّجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ^(٣) .

(١) سيأتي التصريح بوصف فعله ﷺ عند قوله « أَمَرْنَا بِالْمَسْحِ هَكَذَا . . » .

(٢) لقول علي كرم الله وجهه : لو كان الدُّنَيْنُ بالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلَ الْخَفِّ أَوَّلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ . وقد
رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خُفَيْهِ !!

أخرجه أحمد : ١٧٣٧ ، ١٢٦٣ ، والحميدي : ٤٧ ، وأبو داود : ١٦٢ ، والنسائي في
« الكبرى » : ١١٨ ، ١١٩ ، والدارقطني : ٧٥٨ ، ٧٧١ ، وابن أبي شيبة : ١٨١/١ ،
والدارمي : ٧١٩ ، والبيهقي : ٢٩٢/١ وغيرهم .

(٣) أخرجه ابن ماجه : ١٥٥١ من جابر . . فقال بيده كأنه دَفَعَهُ : « إِنَّمَا أَمَرْتُ بِالْمَسْحِ » . وقال
رسول الله ﷺ بيده هكذا . . من أطراف الأصابع إلى أصل الساق . وخطط بالأصابع . وأبو يعلى :
١٩٤٥ ، وفيه : فنخسه بيده ، وقال : « إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ بِهَذَا » . . فأراه رسول الله ﷺ فقال بيده من
مُقَدِّمِ الْخُفَّيْنِ إِلَى السَّاقِ ، وفَرَّقَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً . وعند الطبراني في « الأوسط » : -

توضيح : فإن بدأ من الساق ، أو مَسَحَ عَرَضاً ؟ صَحَّ ، وخالف الشُّنَّة^(١) .

نواقضه : وَيَنْقُضُ مَسَحَ الْخُفِّ أَحَدُ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ :

١- ناقض الأصل : أَوَّلُهَا : كُلُّ شَيْءٍ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، لَأَنَّهُ بَدَلٌ فَيَنْقُضُهُ نَاقِضُ

الأصل [: الوضوء]^(٢) . وقد علمته ص ١٢٢ .

٢- نزع الخف : وَالثَّانِي : نَزَعُ خُفٍّ لِسَرَايَةِ الْحَدَثِ السَّابِقِ إِلَى الْقَدَمِ ، وَهُوَ

الناقض في الحقيقة ، وإضافة النقص إلى النزع ! مجاز^(٣) .

وبنزع خف يلزم قلع الآخر لِسَرَايَةِ الْحَدَثِ وَلِزُومِ غَسْلِهِمَا . وَلَوْ كَانَ النَزْعُ

يَخْرُوجُ أَكْثَرَ الْقَدَمِ إِلَى سَاقِ الْخُفِّ فِي الصَّحِيحِ^(٤) ، لمفارقة محل المسح مكانه ،

وللاكثر حكم الكل ؛ في الصحيح .

٣- إصابة الماء : وَالثَّالِثُ : إِصَابَةُ الْمَاءِ أَكْثَرَ إِحْدَى الْقَدَمَيْنِ فِي الْخُفِّ ؛ عَلَى

الصَّحِيحِ^(٥) كما لو ابتل جميع القدم ، فيجب قلع الخف وغسلهما ؛ تحرُّزاً عن

الجمع بين الغسل والمسح .

مسألة : ولو تكلف فغسل رجله ؛ من غير نزع الخف ؟ أجزاء عن الغسل ، فلا

تبطل طهارته بانقضاء المدة .

٤- مضي المدة : وَالرَّابِعُ : مُضِيُّ الْمُدَّةِ لِلْمَقِيمِ وَالْمَسَافِرِ .

١١٥٧ هـ وفيه : فنخسه برجله ، وقال : « لَيْسَ هَكَذَا الشُّنَّةُ ! ! أَمَرْنَا بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ هَكَذَا »

وأمر يديه على خفيه .

(١) لا دلالة في قوله « أَمَرْنَا » على الفرضية ! ! لَأَنَّ أَصْلَ الْخُفِّ إِنَّمَا هُوَ رِخْصَةٌ ؛ فَلَا تَكُونُ صِفَةً

أَقْوَى مِنْ أَصْلٍ مَشْرُوعِيَّةٍ ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ ﷺ : « ... بِالْمَسْحِ » . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢) فبصري في الرجل من الحدث السابق ما كان الخف قد دفعه عن حلول الرجل ؛ فَلِذَا يَكُونُ هَذَا

مَجَازاً عَقْلِيّاً بِإِسْنَادِ النِّقْضِ إِلَى سَبَبِهِ ، وَهُوَ النِّزْعُ ! ! وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣) يقابله رواية عن محمد بأنه إن بقي أقل من قدر محل الغرض . . نقض ، وإلا لا .

(٤) يقابله رواية عدم نقض المسح ؛ وَلَوْ بَلَغَ الْمَاءُ الرِّكْبَةَ ؛ كَمَا اسْتَظْهَرَهَا (صاحب البحر) ؛ :

١٨٨/١ . فتنه .

وإضافة النقص مجازاً هنا ، والناقض حقيقة الحدث السابق بظهوره الآن ، فإن
تمت وهو في الصلاة ؟ بطلت .

التيمم للبرد : ويتمم لفقد الماء .. إن لم يخف ذهاب رجليه ؛ أو بعضها ، أو
عطبها من البرد ، فيجوز له المسح حتى يأمن ، وظاهر المتون بقاء صفة المسح .
وفي « معراج الدراية »^(١) : يستوعبه بالمسح كالجبائر^(٢) .

إيضاح وتكميل : وَيَعْدُ الثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةَ ؛ وهي : ١- نزغ الخف . و٢- ابتلال
أكثر القدم . و٣- مضي المدة .. غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَقَطَّ ، وليس عليه إعادة بقية
الوضوء .. إذا كان متوضئاً ؛ لحلول الحدث السابق بقدميه .

ما لا يمسحه : وَلَا يَجُوزُ ؛ أي : لا يصح المسح على عمامة ، وَقَلَنْسُوءَ ،
وَبُرْزُوعٍ ، وَقَفَّازَيْنِ ، لأن المسح^(٣) ثبت بخلاف القياس ، فلا يلحق به غيره .

والقفاز - بالضم والتشديد - : يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ مَحْشُوءًا بِقَطْنٍ ، له أضرار يزرُّ على
الساعدين من البرد ، تلبسه النساء ، ويتخذ الصياد من جلد اتقاء مخالِب الصقر .

والقَلَنْسُوءَ - بفتح القاف وضم السين المهملة - مكان المِجْوَزَةِ^(٤) .

والبُرْزُوعُ - بضم الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وضم القاف وفتحها - :
خِرْقَةٌ تَنْقُبُ لِلْعَيْنَيْنِ تَلْبَسُهَا الدُّوَابُّ وَنِسَاءُ الْأَعْرَابِ عَلَى وَجْهِهِنَّ^(٥) .



(١) أحد شروح الهداية للعلامة قوام الدين محمد بن محمد الكاكي توفي : ٧٤٩ هـ .

(٢) وصار مسح ضرورة بدل مسح الرخصة .

(٣) في (خ) لأن ما ثبت . . . وما أثبت من (ص) وهو أقرب ؛ وإن كان ما في (خ) أهم ! ! .

(٤) المِجْوَزَةُ : ما تلف عليها العمامة من طربوش ؛ أو طاقية قاسية ، أو نحوها .

(٥) أمَّا الدُّوَابُّ .. فذَكَرُهَا ههنا للبيان اللغوي ، وإنما تلبس لتبقى خَلِيرة في مشيتها فلا تخرج عن
مسيرها ؛ وبخاصة لذكران الدواب إذا خشي رؤية إناثها . وأمَّا إلباس نساء الأعراب لها .. فحفظاً
لبشرتها عن التغير بالشمس لحذنها كيلا تسمرًا .

فصل في الجبيرة ونحوها

سببها : إذا أَقْصِدَ ؛ أَوْ جُرِحَ ؛ أَوْ كُسِرَ عَضْوُهُ .. فَشَدَّهُ بِخِرْقَةٍ ؛ أَوْ جَبِيرَةٍ ،
هي : عيدانٌ من جريد تُلَفُّ بورق ؛ وتُرَبِّطُ على العضو المنكسر .

شرطها : وَكَانَ لَا يَسْتَطِيعُ غَسْلَ الْعَضْوِ .. بماء بارد ؛ ولا حارًّا . وقيل :
لا يجبُ استعمال الحارِّ ، وَلَا يَسْتَطِيعُ مَسْحَهُ .. وَجَبَ الْمَسْحُ ؛ على الصحيح^(١)
مرة واحدة في الصحيح ، وقيل : يكرَّرُ إلَّا في الرأس . واستحبَّه رواية .

مشروعيتها : وقيل : فرضٌ ، لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يمسح على عَصَابَتِهِ^(٢) ؛ وَلَمَّا
كُسِرَ زَنْدُ عَلِيٍّ رضي الله تعالى عنه يوم أُحُدَ - أو يوم خيبر - أمره النَّبِيُّ ﷺ أن يمسح
على الجبائر^(٣) .

قدر المسح : ويمسحُ عَلَى أَكْثَرِ مَا شُدَّ بِهِ الْعَضْوُ هو الصحيح^(٤) ، لثلاثي
إلى فساد الجراحة بالاستيعاب .

(١) وهو أحد ثلاثة أوجه مروية : الأول : أَنَّ الْمَسْحَ مُسْتَحَبٌّ .. عند الإمام . واجب عندهما .
والثاني : واجب عنده ؛ فرض عندهما . والثالث : واجب بالاتفاق بينهم ، وعليه الفتوى لكن
عنده يصحُّ الرضوء بدونه ، وعندهما يفوت الجواز بفوته .

(٢) وذلك يوم أُحُدَ حيث رماء الخيث عبد الله بن قمنة بحجر فشجَّه في وجهه وكسر رباطه
الشريفة ﷺ ، فكان ﷺ إذا توفَّأ .. حَلَّ عن عصابته ومسح عليها بالوضوء . أخرجه الطبراني في
« الكبير » : ٧٥٩٧ ، وفي « مسند الشاميين » : ٤٥٤ - ٣٤٢٥ ، وأخرجه عبد الرزاق : ٦٢٣ ،
وابن ماجه : ٦٥٧ ، والدارقطني : ٨٦٦ ؛ عن عليٍّ كرم الله وجهه .

(٣) أخرجه عبد الرزاق : ٦٢٣ ، وابن ماجه : ٦٥٧ ، والدارقطني : ٨٦٦ ، والبيهقي : ٢٢٨/١ وغيرهم .
وصحَّ مثله عن ابن عمر رضي الله عنهما ؛ أخرجه البيهقي في « الكبرى » : ٢٢٨/١ ؛ وصحَّحه .

(٤) قال العلامة الطحطاوي/١٢٩ : وفي « التثمة » : وبه يفتى . وفي « الخلاصة » : وعليه الفتوى .
والله جنح (صاحب « الهداية ») (٣٠/١) . واختار في « الكنز » ص ٧ : الاستيعاب حيث
قال : ويمسح على كلِّ العصابة .

إيضاح : وَكَفَى الْمَسْحُ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الْجَسَدِ بَيْنَ عَصَابَةِ الْمُفْتَعِدِ وَنَحْوِهِ ؛ إِنْ ضَرَّهُ حَلُّهَا . . تَبَعاً لِلضَّرُورَةِ ، لئَلَّا يَسْرِيَ الْمَاءُ فَيُضِرَّ الْجِرَاحَةَ .

وإن لم يضرَّ الحَلُّ . . حَلُّهَا ؛ وَغَسَلَ الصَّحِيحَ وَمَسَحَ الْجَرِيحَ .

وإن ضَرَّهُ الْمَسْحُ ؟ تَرَكَهُ .

مُدَّةُ الْمَسْحِ : وَالْمَسْحُ عَلَى الْجَبِيَّةِ وَنَحْوِهَا . . كَالْفَسْلِ لَمَّا تَحْتَهَا ؛ وَلَيْسَ بَدَلاً ، بَخْلَافِ الْخَفِّ ، لِأَنَّهُ بَدَلٌ مُحْضٌ^(١) ؛ فَلَا يَتَوَقَّطُ مَسْحُ الْجَبِيَّةِ بِمُدَّةٍ ، لَكُونَهُ أَصْلاً .

أَحْكَامُهَا : ١- وَلَا يُشْتَرَطُ لِمَسْحِ شَذِّ الْجَبِيَّةِ وَنَحْوِهَا عَلَى طَهْرِ ؛ دَفْعاً لِلْحَرَجِ .

و٢- يَجُوزُ مَسْحُ جَبِيَّةٍ إِخْدَى الرَّجُلَيْنِ مَعَ فَسْلِ الْآخَرَى ، لَكُونَهُ أَصْلاً .

و٣- لَا يَنْطَلُ الْمَسْحُ بِسُقُوطِهَا قَبْلَ الْبُرْءِ ؛ لِقِيَامِ الْعَذْرِ .

تَعْمِيمُ : وَالْجَنَابَةُ وَالْحَدَثُ سَوَاءٌ فِيهَا .

إيضاح : وَيَجُوزُ مَسْحُ الْعِصَابَةِ الْعُلْيَا بَعْدَ مَسْحِ الشُّفْلَى ، وَلَا يَمَسُّ الشُّفْلَى بَعْدَ نَزْعِ الْعُلْيَا ، وَلَا يَبْطُلُ مَسْحُهَا بِابْتِلَالِ مَا تَحْتَهَا ، بَخْلَافِ الْخَفِّ .

اِسْتِدَالُهَا : وَيَجُوزُ تَبْدِيلُهَا بِغَيْرِهَا بَعْدَ مَسْحِهَا ، وَلَا يَجِبُ إِعَادَةُ الْمَسْحِ عَلَيْهَا ؛ أَيْ : الْمَوْضُوعَةِ بَدَلاً ، وَالْأَفْضَلُ إِعَادَتُهُ عَلَى الثَّانِيَةِ لِشَبْهِهِ الْبَدْلِيَّةِ .

تَفْرِيعُ : وَإِذَا رَمَدَ وَأَمَرَ - أَيْ : أَمَرَهُ طَبِيبٌ مُسْلِمٌ حَافِظٌ^(٢) - أَنْ لَا يَغْسِلَ عَيْنَهُ ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ضَرَرُ الْغَسْلِ أَتْرَكَهُ . أَوْ أَنْكَسَرَ ظَفْرُهُ ، أَوْ حَصَلَ بِهِ دَاءٌ . . وَجَعَلَ عَلَيْهِ

(١) وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْخَلْفِ : أَنَّ الْبَدَلَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْأَصْلِ كَالْتِيَمِ ، وَالْخَلْفُ يَجُوزُ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ أَزِيدَ مِنْ عَشْرِينَ وَجْهاً مِنْ مَخَالَفَةِ مَسْحِ الْجَبِيَّةِ مَسْحَ الْخَفِّ فِيمَا كَتَبْتُهُ عَلَى « الْبَابِ » قَبِيلِ بَابِ الْحِيضِ فَرَاغْتُهَا .

(٢) فَهِيَ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ لَا يَدُّ مِنْ اجْتِمَاعِهَا لِنَفَادِ أَمْرِهِ شَرْعاً . وَالْحَافِظُ : الْمُتَخَصِّصُ الْمَاهِرُ الْمَشْهُودُ لَهُ .

دَوَاءٌ ؛ أَوْ عِلْكَأً ، لَمَنْعِ ضَرَرِ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ ، أَوْ جَعَلَ عَلَيْهِ جِلْدَةً مَرَارَةً وَنَحْوَهَا . .
وَضَرُّهُ نَزْعُهُ ؟ جَازَ لَهُ الْمَسْحُ لِلضَّرُورَةِ .

وَإِنْ ضَرُّهُ الْمَسْحُ ؟ تَرَكَهُ ، لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تَقْدَّرُ بِقَدْرِهَا .

نِيَّةُ الْمَسْحِ : وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ فِي مَسْحِ الْخُفِّ ؛ فِي الْأَظْهَرِ . وَقِيلَ : تَشْتَرِطُ
فِيهِ . . كَالْتِيْمِمْ ؛ لِلْبَدَلِيَةِ .

وَمَسْحُ الْجَبِيْزَةِ وَمَسْحُ الرَّأْسِ ، فَهِيَ سَوَاءٌ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ ، لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ
بِالْمَاءِ^(١) .

• • •

(١) وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ مَطْهُرٌ أَصْلًا . . فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ ؛ فَلَا يَكُونُ هَذَا كَمَسْحِ التَّيْمِمِ كَمَا تَقْدُمُ ص ٢٣٦ .

مشجر رقم ١٨

المسح على الخفين مشروع للرجال والنساء ، سفرأ وحضرأ

شروط جوازه

- | | |
|--|---|
| <p>في الخفين</p> <ul style="list-style-type: none">- مترهما للكفين- إمكان متابعة المشي بهما- خلوهما عن خرق كبير- منع وصول الماء | <p>في اللابس</p> <ul style="list-style-type: none">- طهارة الرجلين قبل اللبس- وجود الرجلين ، أو قدر موضع للمسح |
|--|---|

• • •

مدته

(بدءاً من الحدث التالي للبسهما)

- | | |
|--|---|
| <p>للمقيم</p> <p>يوم وليلة (٢٤ ساعة)</p> | <p>للمسافر</p> <p>٣ أيام بلياليها (٧٢ ساعة) بدءاً من الحدث التالي</p> |
|--|---|

• • •

مشجر رقم ١٩

المسح بين الخف والجبيرة

الجبيرة	الخف
- يشترط العذر	- لا يشترط العذر
- لا بد من مسح الأكثر	- يكفي مسح ثلاث أصابع
- مؤقت بالحاجة	- مؤقت بمدة
- لا يشترط وضعها على طهر	- يشترط لبسه على طهر
- تستبدل ولا يجب إعادة المسح	- لا يستبدل بآخر

• • •

أحكامه

نواقضه	مست	مقداره	مدته
<ul style="list-style-type: none"> إعادة جميع أ نواقض الوضوء 	<ul style="list-style-type: none"> مسح أعلاه خطوطاً بالوسطى ثلاث أصابع 	<ul style="list-style-type: none"> ٣ أصغر من أصابع اليد 	<ul style="list-style-type: none"> للمسافر ٧٢ ساعة للمقيم ٢٤ ساعة
<ul style="list-style-type: none"> غسل الرجلين فقط انتهاء المدة خمس القدم بالماء نزع الخف 			

• • •

الأسئلة

- هل يجوز المسح على الخفَّين ؟ وما هو دليله ؟ وما حكم منكره ؟
- ما هو شرط الخُفِّ ليصحَّ المسح عليه ؟ وهل يأنم بتركه ؟
- مسافر تيمَّم لجَنَابَةٍ ثم أحدث ووجد ماءً للوضوء . ماذا يفعل ؟
- هل يشرع المسح على الخفَّين للنساء ؟ وفي السفر ؛ أو الحضر ؟ لحاجة ؛ أو بدونها ؟
- اذكر ثلاثاً من شرائط المسح على الخفَّين ؟
- هل للمسح على الخفَّين مدَّةٌ معيَّنة ؟ وكم هي ؟ ومتى تبدأ ؟ .
- هل يصحُّ المسح على الخفين لو غسل رجله ولبسهما ؛ ثم أتمَّ الوضوء ؟
- ما هو الخُفُّ الحنفي ؟ وهل يصحُّ المسح عليه ؟ .
- يشترط لصحَّة الخفين خلُّهُما عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم . اشرح هذا الحكم بالتفصيل . واضبط حركة الخاء من (خرق) . وهل تضمُّ الخروق المتعدِّدة ؟ .
- يشترط في الخفَّين استمساكهما على الرجلين من غير شدٍّ ؟ اشرح وعلِّل .
- يشترط أن يبقى من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد . علِّل ذلك مع الشرح .
- تبدأ مدَّة المسح من وقت الحدث بعد لبس الخُفِّ . لماذا ؟
- مسح مسافر يوماً وليلة ثم أقام ؟ نزع خُفَّيه ، أو مسح مقيم ثم سافر قبل تمام يوم وليلة ؟ أتمَّ مدَّة المسافر . علِّلهما .
- ما هو المقدار المفروض لمسح الخفين ؟

- ما هي نواقض مسح الخفين ؟ وما هي مضي المدة ؟
- عُرْف القفاز ، القلنسوة ، البرقع ، واضبطها بالشكل . واذكر حكم المسح عليها ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) عن الأحكام التالية وصحح الخطأ :

- لا يجوز للمعذور المسح على الخفين .
- يجوز المسح على الخفين للمسافر ؛ ولا يجوز للمقيم .
- قطعت رجل فوق الكعب . لا يجوز مسح خُفِّ الرجلِ الباقية .
- لو قُفِدَ مقدّم قدمه لا يمسح على الخف ؛ ولو بقي العقب .
- يمسح المقيم يومين وليلتين والمسافر خمسة أيام بلياليها .
- يمسح إحدى الرجلين ويغسل الثانية إذا دخلها الماء من الخف .
- محلّ المسح أسفل الخف الذي يدوس عليه .
- يسرّ المسح من رؤوس الأصابع إلى أول الساق .
- لو بدأ المسح من الساق إلى رؤوس الأصابع لا يصحّ .
- غسل رجلين من غير نزع الخفين صحّ ، ولا تبطل بانتهاؤ مدة المسح .
- لو ابتل جميع إحدى القدمين يجب نزع خف الأخرى وغسلهما معاً .
- إذا خاف عطب رجله من البرد . . استمر بالمسح عليها ولو انتهت المدة .

- أكمل ما يلي :

• مرّ النبي ﷺ برجل يتوضأ . . وهو يغسل خفيه فنخسه بيده ؛ وقال :
« إنما هكذا » .

• لما كسر زند علي رضي الله عنه أمره النبي ﷺ أن

• كان النبي ﷺ يمسح على

- هل يشرع المسح على الجبيرة ؟ ومتى ؟
- ما هي فروق مسح الجبيرة والخفين . إجمالاً .
- المسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها (لا يتوقت بمدة) علل ذلك .
- اذكر ما تعرف من الأحكام لو كان عليه عصا بتان فتزع إحداهما قبل المسح وبعده .
- هل يسقط غسل الوجه عمن به رمد ؟ ومتى ؟ وكيف يصنع ؟
- هل تشترط النية في مسح الجبيرة كمسح الخف ؟ . ولماذا ؟ .

• • •

باب الحيض والنفاس والاستحاضة

تمهيد : يَخْرُجُ مِنَ الْفَرْجِ - أي : بالمرور منه^(١) - ثلاثة دماء : حَيْضٌ وَنِفَاسٌ ومَقْرَهُمَا الرَّحِمُ ، وَأَسْتِحَاضَةٌ ، وفَسَّرَهَا بقوله :

الحاجة لمعرفته : فَالْحَيْضُ من غوامض الأبواب وأعظم المهمات ، لأحكام كثيرة^(٢) ؛ كـ ١-الطلاق ، و٢-العتاق ، و٣-الاستبراء ، و٤-العدَّة ، و٥-النَّسَبُ ، و٦-حِلُّ الوطء ، و٧-الصلاة ، و٨-الصوم ، و٩-قراءة القرآن ، و١٠-مَسَّهُ ، و١١-الاعتكاف ، و١٢-دخول المسجد ، و١٣-طواف الحجِّ ، و١٤-البلوغ .

١- الحيض/ تعريفه : وحقيقته : دَمٌ يَنْفُضُهُ ؛ أي : يدفعه بقوة رَحِمٍ - هو : محلُّ تربية الولد من نطفة - بِأَلِغَةٍ تَسَعُ سَنِينَ ، لَا دَاءَ بِهَا يَقْتَضِي خُرُوجَ دَمٍ بِسَبَبِهِ ، وَلَا حَبْلَ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى عَادَتَهُ بِانْسِدَادِ قَمِ الرَّحِمِ بِالْحَبْلِ ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ . . . حَتَّى يَخْرُجَ الْوَلَدُ ؛ أَوْ أَكْثَرُهُ . . . وَلَمْ تَبْلُغْ سِنَ الْإِنْسَانِ ، وَهُوَ خَمْسٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً عَلَى الْمُفْتَى بِهِ^(٣) ؛ وَهَذَا تَعْرِيفُهُ شَرْعاً^(٤) .

(١) انظر ما سيأتي ص ٢٨٤ . وهذا صادق في الحيض والنفاس ، ولكنه قد يكون في الاستحاضة من الفرج ذاته . . لا بالمرور منه . فتنبه .

(٢) هذه بعضها ، ففي ٤ / ١ يستفاد منها انتهاء العدَّة للحبلِّ للزواج والوطء ؛ للزوج والمولى . وأما النسب وغيره . . فيعلم في مواضعه ، وهو واضح لا يخفى على مبتدئ . فهو أهم المباحث النسائية .

(٣) هذا إذا انقطع قبل هذا السنِّ ، أو استمرت مستحاضة . أمَّا لو استمرت حيضها منتظماً ، أو بعلاماته . . فلا عبرة بالسنِّ . ثم هذا الاعتبار عرفيٌّ . . يختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلاد إلى غيرها .

(٤) وهذه قيود احترازية للتعريف الشرعيِّ . . فلو لم يكن ١- من رحم ، أو ٢- من غير بالغه هذا السنِّ ، أو ٣- خرج الدم من داء ، أو ٤- من حبل ، أو ٥- من غير آيسة في غير مدته . . لم يكن حيضاً ، بل هو استحاضة . فتنبه .

وأما لغة فأصله : السَّيْلَان ، يقال (حاض الوادي) : إذا سال .

مدته : وَأَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلِيَالِيهَا^(١) . وَهَذِهِ شَرْطُهُ .

وركنه : بروز الدم المخصوص .

وصفته : دمٌ إلى السواد^(٢) أقرب ، لذاع ، كريه الرائحة .

وَأَوْسَطُهُ خَمْسَةُ أَيَّامٍ ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ بِلِيَالِيهَا لِلنَّصِّ^(٣) في عدده ، وقيل : خمسة

(١) كونها ليالي تلك الأيام ليس شرطاً ، بل العبرة لوقت يستغرق مدة ٧٢ ساعة ، ولا يشترط في الاستغراق الدوام ، بل التقطع هو الأصل ، ولو تقاطراً ، أو دفعات كما تعرفه صاحبات الشأن ، فأغنى عن الإيضاح !! .

(٢) غالباً ، وإلا فكل دم في فترته . . فهو حيض باستغراق جميع الألوان .

(٣) منه ما أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٧٥٨٦ ، وفي « مسند الشاميين » : ١٥١٥ ، والدارقطني : ٨٣٤ ، عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً : « أَقْلُ الْحَيْضِ لِلْجَارِيَةِ الْبُكْرُ وَالْكَتِبُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ ، فَإِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاضٌ » . والطبراني في « الأوسط » : ٦٠٣ ، وعند البيهقي في « المعرفة » : ٢٢٦٥ .

ومنه ما أخرجه الدارقطني : ٨٣٥ ، عن وائلة بن الأسقع رضي الله عنه مرفوعاً : « أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ » . ومنه ما أخرجه ابن عدي في « الكامل » : ٢١٥٢/٦ ، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً : « لَا حَيْضَ دُونَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَلَا حَيْضَ فَوْقَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ . . فَهُوَ اسْتِحَاضٌ ، تَوَضُّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ . . إِلَّا أَيَّامَ أَقْرَانِهَا » .

وأخرجه عنه العقيلي في « الضعفاء » مرفوعاً : « لَا حَيْضَ أَقْلُ مِنْ ثَلَاثٍ ، وَلَا فَوْقَ عَشْرِ » .

وأورد ابن الجوزي في « العلل المتناهية » : ٦٤٠ ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً : « أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثٌ ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرٌ ، وَأَقْلُ مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا » . وذكر أيضاً في « التحقيق » : ٢٦١/١ ، عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها مرفوعاً : « أَكْثَرُ الْحَيْضِ عَشْرٌ ، وَأَقْلُهُ ثَلَاثٌ » .

وأخرج ابن عدي في « الكامل » : ٧١٥/٢ ، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً : « الْحَيْضُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَأَرْبَعَةٌ ، وَخَمْسَةٌ ، وَسِتَّةٌ ، وَسَبْعَةٌ ، وَثَمَانِيَةٌ ، وَتِسْعَةٌ ، وَعَشْرَةٌ ، فَإِذَا جَاوَزَتْ الْعَشْرَ . . فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ » . وهي متفاوتة الحكم والاستشهاد . فانظر « نصب الراية » : ١٩٢/١ ، ولا تنس قواعد الإمام الأعظم في العمل بالحديث الضعيف وغيره . فهؤلاء ستة من الصحابة روي عنهم ، وقد أوصلتهم إلى عشرة فيما كتبه على « الباب » فراجع هناك .

عشر يوماً ، وليس الشرطُ دوامه ، فانقطاعه في مدته كنزوله .

٢- النفاس / تعريفه : وَالنَّفَاسُ - لغة : مصدر نُفِست المرأة - بضم النون وفتحها - إذا ولدت ؛ فهي نفساء .

وشرعاً : هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ مِنَ الْفَرْجِ عَقِبَ الْوِلَادَةِ^(١) . . أو خروج أكثر الولد ؛ ولو سَقَطَ اسْتِئْبانُ بَعْضِ خَلْقِهِ^(٢) . فإن نزل مستقيماً !! فالعبرة بصدوره ، وإن نزل منكوساً برجليه ؟ فالعبرة بِسُرَّتِهِ ، فما بعده نفاسٌ .

حكمه : وتنقضي بوضعه العِدَّةُ^(٣) ، وتصير أمٌ ولد^(٤) ، ويَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ بَوْلادته^(٥) ، ولكن لا يرث ولا يُصَلَّى عَلَيْهِ ؛ إِلَّا إِذَا خَرَجَ أَكْثَرُهُ حَيًّا^(٦) .

وإذا لم تَرَ دماً [بعده] ؟ لا تكون نفساء في الصحيح ، ولا يلزمها إِلَّا الوضوءُ عندهما ، وقَدَّمنا ص ٢١٠ لزومَ غُسلها احتياطاً عند الإمام .

مدته : وَأَكْثَرُهُ ؛ أَي : النَّفَاسُ أَزْبَعُونَ يَوْماً ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِلنِّفَاسِ أَرْبَعِينَ يَوْماً ، إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ^(٧) .

(١) إذا كان من الموضع المعتاد ، فإن خرج الولد من جراحة بالبطن . . ولم يخرج الدم من مسلكه المعتاد . . فهي ذات جرح ؛ وليست بنفساء ، فإن خرج الدم من مسلكه . . فهي نفساء . . فتنبه .

(٢) فإن لم يستن ؟ فلو استمر ثلاثاً إلى عشرة . . فيحيز ، فإن ١- نقص عن ثلاث ؛ أو ٢- زاد على عشر . . فالزائد استحاضة ، وما دون العشرة فوق الثلاث حيض . فتنبه .

(٣) من طلاق ؛ أو وفاة .

(٤) إن أقرَّ مولاه به .

(٥) لو حَلَفَ عَلَى أَمْرٍ مَا مَعْلَقاً عَلَى وَلادَتِهَا .

(٦) بأن سَمِعَ لَهُ صَوْتٌ ؛ أَوْ بَكَاءٌ ، فَيُغْسَلُ وَيَكْفَنُ وَيُسَمَّى وَيُدْفَنُ .

(٧) أخرجه بقريب أحمد : ٣٠ / ٦ ، وأبو داود : ٣١١ ، والترمذي : ١٣٩ ، وابن ماجه : ٦٤٨ ، عن أم سلمة رضي الله عنها .

وبلفظه الدارمي : ٩٥٤ ، والحاكم في « المستدرک » : ١٧٦ / ١ ، والدارقطني : ٤٨٣ ،

والبيهقي : ٣٤٣ / ١ ، والبخاري : ٣٢٢ ؛ عن عثمان ابن أبي العاص .

وابن الجارود : ١١٩ ، والدارمي : ٩٥٧ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وَلَا حَذَّ لَأَقْلُهُ ؛ أَي : النَّفَاس ، إِذ لَا حَاجَةَ إِلَى أَمَارَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الْوَلَادَةِ ، وَلَا دَلِيلَ لِلْحَيْضِ سِوَى امْتِدَادِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .

٣- الاستحاضة / تعريفها : وَالْإِسْتِحَاضَةُ : ١- دَمٌ نَقَصَ عَنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ ٢- زَادَ عَلَى عَشْرَةٍ . . فِي الْحَيْضِ ، لَمَّا رَوَيْنَاهُ ص ٢٧٥ . وَ ٣- دَمٌ زَادَ عَلَى أَرْبَعِينَ فِي النَّفَاسِ . أَوْ ٤- زَادَ عَلَى عَادَتِهَا . . وَتَجَاوَزَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، لَمَّا قَدَّمَاهُ (١) .

مُدَّةُ الطَّهْرِ : وَأَقْلُ الطَّهْرِ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، لِقَوْلِهِ ﷺ « وَأَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ ، وَأَقْلُ مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا » (٢) . وَلَا حَذَّ لَأَكْثَرِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَمْتَدُّ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ . . إِلَّا لِمَنْ بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةً ، فَيَقْدَرُ حَيْضُهَا بِعَشْرَةٍ ، وَطَهَرُهَا بِخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا (٣) وَنَفَاسُهَا بِأَرْبَعِينَ .

زائد العادة : وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهَا عَادَةٌ ؛ وَتَجَاوَزَ عَادَتَهَا . . حَتَّى زَادَ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ؛ فَإِنَّهَا تَبْقَى عَلَى عَادَتِهَا ، وَالزَّائِدُ اسْتِحَاضَةٌ . وَأَمَّا إِذَا نَسِيتَ عَادَتَهَا ؛ فَهِيَ الْمَحْبُورَةُ (٤) .

= وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه : ٦٤٩ ، وَأَبُو يَعْلَى : ٣٧٩١ ، وَابْنُ عَدِي : ٣/ ٣٠١ ؛ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ : ١١٩٧ ؛ وَالدَّرَاقُطِيُّ : ٨٤٨ ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ : ٣٠٩ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : تَجَلَسَ النِّسَاءُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا .

(١) مِنْ أَنَّهُ وَقْتُ طَهْرٍ لَهَا أَرْبَعِينَ .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي « التَّحْقِيقِ » : ٣٠٣ ؛ بِلَفْظِهِ ، وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٧٥٨٦ ، وَالدَّرَاقُطِيُّ : ٨٣٥ ، وَابْنُ عَدِي فِي « الْكَامِلِ » ، ٧٨٢/٢ (« ذَخِيرَةٌ » : ٦٠٤) ، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي « الضَّعْفَاءِ » بِمَا يَفِيدُهُ . وَانْظُرْ مَا قَدَّمْنَاهُ ص ٢٧٥ .

(٣) الصَّوَابُ أَنَّ الْمَبْتَدَأَةَ - أَي : الَّتِي بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةً - يَقْدَرُ حَيْضُهَا بِعَشْرَةٍ - كَمَا قَالَ - وَطَهَرُهَا بِعَشْرِينَ . وَهُوَ الَّذِي فِي عَامَةِ الْكُتُبِ وَعَلَيْهِ اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ ؛ كَمَا حَزَرَهُ الْعَلَّامَةُ ابْنُ عَابِدِينَ فِي « حَاشِيَتِهِ » : ١٩٠/١ . فَالْمَبْتَدَأَةُ : مَنْ ابْتَدَأَهَا الْحَيْضُ . . وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ ؛ فَلَا عَادَةَ لَهَا . وَكَذَلِكَ إِذَا وَلَدَتْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلَمْ يَنْقَطِعِ الدَّمُ .

(٤) الْمَحْبُورَةُ ؛ أَوْ الْمَحْبُورَةُ : مَنْ احْتَارَتْ فِي أَمْرِهَا ، أَوْ حَبِرَتْ مَنْ تَسْتَغْنِيهِ . وَهِيَ : ١- بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةً . . وَلَا تَدْرِي مَتَى بَلَغَتْ فَهِيَ مَبْتَدَأَةٌ لَا تَدْرِي بِدَايَةِ حَيْضِهَا ، وَاسْتَمَرَّتْ مُسْتَحَاضَةً . ٢- =

محرم الحيض : وَيَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ثَمَانِيَةُ أَشْيَاءَ :

١- عبادة البدن : ١- الصَّلَاةُ ، ٢- الصَّوْمُ ؛ ولا يصحَّان لقوت شرط الصَّحَّة^(١) .

٢- قراءة القرآن :

أ- التلاوة : ٣- يحرم قِرَاءَةُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا بِقصد الذكر ؛ إذا اشتملت عليه ،

لا على حكم ؛ أو خبر .

وقال الهنْدَوَانِيُّ : لا أفتي بجوازه على قصد الذكر ؛ وإن رُوِيَ عن أبي حنيفة^(٢) !! .

واختلف التصحيحُ فيما دون الآية !! وإطلاق المنع هو المختارُ ، لقوله ﷺ :

« لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ ؛ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ »^(٣) .

تعميم : والنفساء كالحائض^(٤) .

= المعتادة لها عادة فاستحيضت ونسبت مقدار عاداتها وبدانتها . وهو شامل لمعتادة ومبتدأة الحيض والنفاس . . سواء بسواء . والله تعالى أعلم .

(١) ومنه الخلؤُ عن الحيض والنفاس ؛ كما تقدَّم ص ١٠١ .

(٢) تورَّعا ؛ لا طمعا بدين الإمام وورعه ، أو لأنَّه يرى أنَّ قصد المكلف الدعاء . . دون التلاوة لا يخرجُه عن قرآنَيْهِ المعجزة المتعبَّد بتلاوته ، المتحدَّى بمضارعتة ، وهذا من بدائع حرَّية الاجتهاد ، واستقلالية التقليد ، لا كما يطمعن فيه من حرمة الله تعالى الذوق التربوي ، والفهم المنهجي . فالله يتولَّى هداهم . آمين

(٣) أخرجه الإمام أبو حنيفة في « مسانيد » ٢٥٧/١ عن عليٍّ مرفوعاً : « لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ مِنَ الْقُرْآنِ حَرْفًا وَاحِدًا » بدون الحائض وبها .

وأخرجه الترمذي : ١٣١ ، وابن ماجه : ٥٩٥ ، والدارقطني : ٤١٦ ، ٤١٧ ، والبيهقي :

٣٠٩/١ ، وابن عدي في « الكامل » : ٢١٧٣/٦ (ذخيرة : ٦١٢٥) ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وهي ١- بالرفع فتكون (لا) نافية بمعنى النهي ، أو ٢- بالجزم فتكون (لا) جازمة . وهو الأشهر .

وللجنب شواهد عند أحمد : ٦٢٧ ، وأبي داود : ٢٢٩ ، والترمذي : ١٤٦ ، والنسائي :

٢٦٦ ، وابن ماجه : ٥٩٤ ، وغيرهم ؛ عن عليٍّ كَرَّمَ الله وجهه . واعلم أنَّ « لا » في الحديث

ناهية جازمة ؛ وليست نافية . فهو مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر تقادياً لاجتماع

ساكنين . فتنبه .

(٤) بالإجماع في حق هذه المسائل ، وإنما تفرق أحكام النفاس عن الحيض في ست مسائل ، نظمها =

مطلب

في من المصحف

ب - من القرآن : و ٤ - يحرم مَسْهَا ؛ أي : الآية ، لقوله تعالى ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [٧٩/ الواقعة] . سواءً كُتِبَ على قرطاس ، أو درهم ، أو حائط^(١) ؛ إلاً بفَلَّافٍ متجافٍ عن القرآن .

تفريعات : والحائل كالخريطة^(٢) في الصحيح .

الأخذ بالكُم : ويكره بالكُم تحريماً ؛ لتبعيته للأبس .

كتب الشريعة : ويرخص لأهل كتب الشريعة أخذها^(٣) بالكُم ، وباليَد

العلامة ابن عبد الرزاق في (شرحه على « تنوير الأبصار ») سبعا ١١ فذكر منها قطع تنابع الكفارة للصائمة بالنفاس ؛ دون الحيض ١١ وليس كذلك ، بل هما سواء لا يقطعان التتابع . ويجب أن يكون بدلاً من ذلك إقامة حدِّ الرجم ، فيقام على الحائض دون النساء ، ويُكفَّر مستحلُّ وطء الحائض . . دون النساء . وقد فات محققِي الحاشية معرفتها فأغفلوها ! فتنبه . والله الموفق بمنه وكرمه . وقد ذكرتُ الآيات في متن هذا الكتاب ص ١٠٧ من « الوشاح وسبيل الفلاح » فأغنى عن إعادتها هنا . وثبتُّ عليه هناك ، لكن فاتني استدراك ذلك نظماً فأقول :

يجب إبدال قوله :

وَلَيْسَ ذَا بَقَاطٍ تَكْبِئاً فِي الصُّومِ كَفَّارَةٌ تُغْتَبَرُ
بقولي :

وَلَيْسَ حَيْضُهَا لِرَجْمٍ مَانِعاً وَفِي النَّفَاسِ مَانِعٌ تُنْظَرُ
(١) ولا تخفى حرمة الكتابة على هذه الأشياء . .

ثم لو كانت مكتوبة على الحائط . . وكانت الكتابة أقل من غير المكتوب . . فيجوز من الحائط ، أما لو كانت أكثر من غير المكتوب . . فلا يجوز من الجدار كله من الوجه المكتوب ؛ من ظاهره . وهذا في غير لوحة محفوظة بإطار معلقة عليه . أما هي . . فيحرم حملها ومسها إذا كان الزجاج متصلاً بها أو مسجراً بالإطار ، وكذا المنقوشة على نحو نحاس ، أو محفورة في خشب ؛ أو زجاج فيحرم مسها جميعاً . والله تعالى أعلم .

(٢) إذا كان منفصلاً غير متصل بخيط ؛ أو لاصق .

فالخريطة كالكيس والمحفظة وعلبة المصحف المنفصلة .

(٣) إذا كان الغالب عليها التفسير والحديث والفقه . أمّا لو كانت تفسيراً فقط . . وكلام القرآن غالب فلا =

للضرورة ، إلا التفسير . فإنه يجب الوضوء لمسه . والمستحب أن لا يأخذها إلا بوضوء .

القراءة والتعليم : ويجوز ١- تليق أوراق المصحف بنحو قلم للقراءة ،
٢- أمر الصبي بحمله ورفع له ضرورة التعليم .

تكريم الكاغد : ولا يجوز لف شيء في كاغد^(١) . . كتب فيه فقه ، أو اسم الله تعالى ، أو النبي ﷺ .

المحو بالبزاق : ونهي عن محو اسم الله تعالى بالبزاق ، ومثله النبي تعظيماً .

ستر المصحف : ويستر المصحف لوطء زوجته ؛ استحياء^(٢) وتعظيماً .

البرابة والحشيش : ولا يرمي براية قلم^(٣) ؛ ولا حشيش المسجد في محل ممتن .

= يحل . ولو كان الغالب التفسير . فهو موضع الكراهة وبه الرخصة . ولا تنس ما قلناه ص ٢٧٩ .
أما العاملون في طبع المصحف وتجليده . فلا يجوز بغير وضوء ؛ حمله وتعيته وقصر زوائد يياضه ؛ فضلاً عن طويه وتجميعه وحمل أفلامه ويلاكاته وغير ذلك . والله تعالى أعلم .
(١) الورق . ومنه ما جرت به العادة المقيمة بالصبر بأوراق الجرائد ، وهي لا تخلو يقينا عن كلمات مقلسة ، وبخاصة أسماء الرجال المضافة إلى لفظ الجلالة وغيرها ، فضلاً عن أمر أسوأ منه ؛ وهو مسح الزجاج ونحوه بتلك الأوراق لتجفيفها وتلميعها ، أو وضعها على الرفوف وغيرها ، أو استعمالها للثخان لتلا يتسرب إلى مواضع لا يراد صبغها أثناء استعمال بخاخها . وكل ذلك مما يحرم حرمة أكيدة ؛ فضلاً عن رميها في الطرق وأماكن القمامة ، وهذا بلاء مستطير وجب التنبيه له !! والناس عنه غافلون . نسأل الله الحماية والحفظ والمعونة . على أنه من المعلوم أن للعرف العربي ولو مقطوعاً حرمة يجب حفظها ؛ فإننا وإنا إليه راجعون . ومما يدمي القلوب أن بعض المواضع العربية وضع على الخطبة مجاري أسبقتها كلمة (عبد الرزاق) اسماً لصانعها ، وقد نبهنا أولي الأمر مراراً ؛ لكن دون جدوى ! فحسبنا الله ونعم الوكيل .

(٢) في (خ) : استحباباً . وهو غلط .

(٣) هذا في حق القصة ، لأن برايتها كانت تلامس الكتابة بالجبر المتشرب . أما أقلام الرصاص . فإن الخشب المحيط به ليس له ذلك الحكم . وأما القلم الجاف ؛ أو الحبري السائل فإن له هذه الحرمة . . فيجب صونه بعد الانتهاء من استعماله ، أو بعد جفافه ؛ ولو لمحل الكتب وهو الرأس الأعلى . والله تعالى أعلم .

٣- بيوت الله :

أ- دخول المسجد : ويحرم بالحيفض والنفاس دُخُولُ مَسْجِدٍ ، لقوله ﷺ : « لا أَجِلُّ الْمَسْجِدَ لِجُنُبٍ وَلَا حَائِضٍ »^(١) . وحكم النفاس كالحائض .

ب- الطواف : ٦- يحرم بهما الطَّوْفُ بالكعبة ؛ وإن صحَّ ، لأن الطهارة فيه شرطُ كمالٍ ؛ وتُحِلُّ به من الإحرام ، ويلزمها بدنةٌ ؛ من طواف الركن^(٢) ، وعلى المحدث شاةٌ ، إلا أن يُعاد على الطهارة لشرف البيت ، ولأن الطواف به مثلُ الصلاة ، كما وردت به السنة^(٣) .

٤- حاجة الإنسان : ٧- يحرم بالحيفض والنفاس الْجَمَاعُ .

أ- الاستمتاع : ٨- أَلَا سَتِمْتَعُ بِمَا نَخَتَ الشَّوْءَ إِلَى نَخْتِ الرُّكْبَةِ ، لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة/ ٢٢] ، وقوله ﷺ : « لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ »^(٤) .

ب- قربان الحائض : فإن وطئها غير مستحِلٍّ له^(٥) ؟ يستحبُّ أن يتصدَّقَ بدينار ، أو نصفه^(٦) ، ويتوب ولا يعود ، وجزم في « المبسوط » وغيره : بكفر

(١) أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » : ٦٧١٢/١ ، وأبو داود : ٢٣٢ ، وابن خزيمة : ١٣٢٧ ، عن عائشة رضي الله عنها . وأخرجه ابن ماجه : ٦٤٥ ، والطبراني في « الكبير » : ٣٧٣/٢٣ ، وابن أبي شيبة : كما في « المطالب العالية » ، والبيهقي : ٦٥/٧ ، عن أم سلمة رضي الله عنها .

(٢) وهو (طواف الإفاضة) و (الركن) و (الزيارة) . وسيأتي ص ٦٨٣ مزيد تفصيل .

(٣) هي قوله ﷺ : « الطَّوْفُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ ... » تقدّم تخريجه ص ١١٩ .

(٤) أخرجه أحمد : ٧٢/٦ ، وأبو داود : ٢١٢ ، والترمذي : ١٣٣ ، والفضلاء المقدسي في « المختارة » : ٤١٢/٩ ، والبيهقي : ١٣١٢/١ ، وعزاه ابن حجر في « التلخيص الحبير » :

١٦٦/١ للطبراني . وذكره البغوي في « مصابيح السنة » برقم ٣٨٥ . وشواهد في الصحيحين عن عائشة وغيرها في مباشرته ﷺ فوق الإزار ، وقد ذكره ابن حزم في « المحلى » : ٢٤١/٢ - ٢٤٣ ،

عن عمر وعبد الله بن سعد بن الحكم ومعاذ بن جبل وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم

(٥) فاعلُ « وطئها » الزوج . و « غير » منصوبٌ على أنه حال من الفاعل . فتنه ، وحذار أن تجعل « غير » فاعلاً فيكون زانياً متورعاً يكفيه التصديق استحباباً ، والتوبة فقط .

(٦) إنما كان التصديق استحباباً !! لأن العقوبة ليست مالية جزائية ، وإنما هي تطهيرٌ للنفس الأتمة . . . وليس ذلك واجباً عند أبي حنيفة ومالك والشافعي ، وفي رواية عن أحمد : يتصدق بدينار ، أو -

مستحلّه . وصحّح في « الخلاصة » : عدم كفره ، لأنّه حرام لغيره .

وحرمة وطء النفساء مصرّح به ، ولم أر الحكم في تكفيره وعدمه^(١) !!

ج - الانقطاع : وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ . . حَلَّ الْوُطْءُ بِلَا غُسْلٍ ، لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ [البقرة/ ٢٢٢] . . بتخفيف الطاء ، فإنّه جعل الطهر غاية للحرمة^(٢) ، ويستحب أن لا يطأها حتّى تغتسل ، لقراءة التشديد ﴿ يَطْهَرْنَ ﴾^(٣) ، خروجاً من الخلاف .

تعميم : والنّفس كالحيض .

تأكّد الانقطاع : وَلَا يَحِلُّ الْوُطْءُ إِنْ انْقَطَعَ الْحَيْضُ وَالنِّفَاسُ عَنِ الْمُسْلِمَةِ لِذَوْنِهِ ؛ أي : دون الأكثر ، ولو لتمام عاداتها . . إلّا بأحد ثلاثة أشياء ؛

١ - بالغسل : إما : ١ - أَنْ تَغْتَسِلَ ، لأنّ زمان الغسل في الأقل^(٤) محسوب من الحيض ، وبالغسل خلّصت منه ، وإذا انقطع لدون عاداتها ؟ لا يقربها حتّى تمضي عاداتها ، لأنّ عودته فيها غالب ؛ فلا أثر لغسلها قبل تمام عاداتها .

٢ - بالتيمم للعذر : أو ٢ - تَتَيَمَّمُ لعذر وتُصَلِّي على الأصحّ ، ليتأكّد التيمم لصلاة ؛ ولو نفلاً ، بخلاف الغسل ، فإنّه لا يحتاج لمؤكّد .

٣ - بإلحاقها بالطاهرات : والثالث ذكره بقوله : أو ٣ - تَصِيرُ الصَّلَاةُ دَيْنًا فِي

= نصفه . وحكاه المزني عن محمد بن الحسن . وذلك كلّ لقوله ﷺ في الرّجل يأتي امرأته . . وهي حائض : « يَصَلُّ بِدَيْنَارٍ ، أَوْ بِصَفِ دَيْنَارٍ » أخرجه أحمد : ٢١٢٢ ، وأبو داود : ٢٦٤ ، والترمذي : ١٣٦ ، والنسائي : ٢٨٨ ، وابن ماجه : ٦٥٠ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(١) هكذا ذكر في « الشرنبلالية » : ١/ ٤٢ !! لكن اعترضه الحسكفي في « الخزائن » بأن الحيض كالنفاس إلّا في المستنثات ؛ وليس هذا منها !! فانتصر له الحموي في (حاشية « الأشياء ») بأن غسل الحائض فرض بالكتاب ومستحل وطئه كافر ، وغسل النفساء بالإجماع !! والنفساء : ١ - بحكم مريض تنفذ تصرفاته من الثلث ، ٢ - ولا تحدّ ، و٣ - لا يستحبّ وضوها . فافترقا .

(٢) وهو معنى النهي عن القربان في الآية .

(٣) هي قراءة عاصم ؛ من رواية أبي بكر ، وحمزة ، والكسائي ، من السبعة ، وخلف من العشرة .

(٤) من العشرة ، ولو لتمام العادة ؛ أو تبدّلت العادة ضمن العشرة .

ذِمَّتْهَا ؛ وَذَلِكَ بِأَنْ تَجِدَ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ ؛ لتمام عاداتها . . مِنْ الْوَقْتِ الَّذِي انْقَطَعَ الدَّمُ فِيهِ زَمَانًا يَسَعُ الْغُسْلَ وَالتَّحْرِيمَةَ^(١) فَمَا فَوْقَهُمَا ؛ وَلَكِنْ لَمْ تَقْتَسِلَ فِيهِ ، وَلَمْ تَتَيَّمَّم . . حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ ، فَبمَجْرَدِ خُرُوجِهِ يَحُلُّ وَطُؤُهَا ؛ لِتَرْتُبَ صَلَاةَ ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي ذِمَّتِهَا . . وَهُوَ حَكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الطَّهَارَاتِ .

تكميل : فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ يَسِيرًا ؛ لَا يَسَعُ الْغُسْلَ وَالتَّحْرِيمَةَ ؟ لَا يَحْكُمُ بِطَهَارَتِهَا بِخُرُوجِهِ مَجْرَدًا عَنْ الطَّهَارَةِ . . بِالْمَاءِ ؛ أَوْ التَّيَّمُّمِ ! حَتَّى لَا يُلْزِمُهَا الْعِشَاءُ^(٢) ، وَلَا يَصْخُ صَوْمُ الْيَوْمِ كَأَنَّهَا أَصْبَحَتْ . . وَبِهَا الْحَيْضُ .

توضيح : قَيَّدْنَا بِالْمُسْلِمَةِ ! لِأَنَّ الْكِتَابِيَّةَ يَحُلُّ وَطُؤُهَا بِنَفْسِ انْقِطَاعِ دَمِهَا لتمام عاداتها . . قَبْلَ الْعِشَاءِ ، لِعَدَمِ خُطَابِهَا بِالْغُسْلِ .

وَأِنَّمَا اشْتَرَطْنَا الْمُؤَكَّدَ لِلانْقِطَاعِ لِدُونَ الْأَكْثَرِ ! تَوْفِيقًا بَيْنَ الْقَرَاءَتَيْنِ^(٣) .

مَا يُلْزَمُ قِضَاؤُهُ : وَتَقْضِي الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ الصُّومَ ؛ دُونَ الصَّلَاةِ ، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَانَ يَصِيئًا ذَلِكَ فَنُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصُّومِ ؛ وَلَا نُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ^(٤) ١١ . وَعَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ^(٥) .

مَحْرَمُ الْجَنَابَةِ : وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ : ١- الصَّلَاةُ ، لِلأَمْرِ بِالطَّهَارَةِ فِي

(١) وَتَحْصِيلُ شَرَاطِئِهَا كَلْبَسُ الثِّيَابِ ، وَالتَّحَرُّي لغير عالم بالجهة وتطهير المكان لمحتاجه .

(٢) وَهَذَا يَصْلَحُ شَاهِدًا لِلْمَقْتَبِ بِهِ مِنْ أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَجِدْ وَقْتَ الْعِشَاءِ وَالْوَتْرَ كَأَهْلٍ بِلُغَارٍ . . لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ؛ كَمَا سَيَأْتِي مُتَنَا وَشَرْحًا ص ٣٢٩ . فَتَبَّه . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣) بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة/ ٢٢٢] كَمَا قَدَّمْنَاهُ قَبْلَ قَلِيلٍ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٢٥٤٢٠ ، وَابْنُ خَالٍ : ٣٢١ ، وَمُسْلِمٌ : ٦٩ - ٣٣٥ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٢٦٢ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ١٣٠ ؛ وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٣٨٠ ، وَابْنُ مَاجَةٍ : ٦٣١ ، وَالدَّارِمِيُّ : ٢٣٣/١ ؛ وَغَيْرُهُمْ .

(٥) يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُجْتَهِدِينَ ثَلَاثُ مَصَادِرِ الْعِلْمِ ، وَلَكِنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُقَلِّدِينَ أَوَّلُهَا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ أَوْرَثَ عُلَمَاءًا يَقِينًا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ ؛ دُونَ اِحْتِمَالِ لِنَسْخِ ؛ أَوْ تَأْوِيلِ ؛ أَوْ غير ذلك مما هو وظيفة المجتهد . فَتَبَّه . وَاحْرَصْ عَلَى ذَلِكَ لِأَهَمِّيَّةِ . ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ نَهَى عَلَى الْإِجْمَاعِ الزَّهْرِيُّ ؛ وَغَيْرِهِ كَمَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» : ١٢٨٠ .

الآية^(١) . ٢- قِرَاءَةُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، لِنَهْيِهِ عَنْهُ ﷺ^(٢) .

٣- مَشَاهَا إِلَّا بِغِلَافٍ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ بِالنَّصِّ^(٣) . ٤- دُخُولُ مَنْجِدٍ . ٥- الطَّوَافُ ؛ لِلنَّصِّ الْمَتَقَدِّمِ^(٤) .

محرم الحدث : وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُخْدِتِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : ١- الصَّلَاةُ . ٢- الطَّوَافُ لما تقدَّم^(٥) . ٣- مَسُّ الْمُضْجَفِ : القرآن ؛ ولو آيَةً إِلَّا بِغِلَافٍ ، لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي الْآيَةِ^(٦) .

حكم الاستحاضة : وَدَمُ الْأَسْتِحَاضَةِ ؛ وَهُوَ : دَمُ عِزْقِ انْفِجَرٍ . ليس من الرحم^(٧) . وعلامته : أَنَّهُ لَا رَائِحَةَ لَهُ .

وحكمه : كَرُعَافٍ دَائِمٍ . لَا يَمْنَعُ صَلَاةً ؛ أَيِ : لَا يَسْقُطُ الْخُطَابُ بِهَا ، وَلَا يَمْنَعُ صَحَّتَهَا ؛ إِذَا اسْتَمَرَ نَازِلًا وَقَتًا كَامِلًا ، كَمَا سَنَذْكُرُهُ ص ٢٨٧ .

(١) ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ [٦/المائدة] .

(٢) بقوله ﷺ : « لَا تَقْرَأُ الْخَائِضُ ؛ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » . تقدَّم (٤) ص ٢٧٨ .

(٣) وهو قوله تبارك وتعالى ﴿ لَا يَمْسُئُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [٧٩/الواقعة] .

(٤) بقوله ﷺ : « إِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ ؛ وَلَا جُنُبٍ » . تقدَّم تخريجه ص ٢٨١ . وهما متلازمان ، إذ لا طواف إلا في المسجد الحرام فبينهما تلازم مغني عن النص بالافراد ، على أنه ورد النص على الطواف ، ومنه ما في البخاري : ٣٠٥ وغيره عن عائشة رضي الله عنها بقوله ﷺ : « ... فَأَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي » .

(٥) من قوله تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الذِّبْرُ ۚ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ... ﴾ ، وقوله ﷺ : « الطواف حول البيت ... » انظر تخريجه ص ١٨٢ (٣) .

(٦) ﴿ لَا يَمْسُئُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [٧٩/الواقعة] وهو نفى بمعنى النهي الأكيد المسلّم به ؛ كقوله تعالى ﴿ فَلَا رَفْعَ وَلَا سُوءَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [١٩٧/البقرة] .

(٧) بل من المهبِل ؛ أو ما يليه . وليس فيه علامات الحيض . وفيه صريح قوله ﷺ في حديث فاطمة بنت أبي حبيش : « ... دَمُ عِزْقِ انْفِجَرٍ » أخرجه الشافعي في « مسنده » : ١/٣١٠ . والبخاري : ٢٢٦ ، وعبد الرزاق : ١١٦٥ ، والطحاوي : ١٠٢/١ ، وأبو عوانة : ٩٢٧ ، وابن حبان : ١٣٥٤ ، والطبراني في « الكبير » : ٨٩٦ ، وغيرهم ؛ عن أم المؤمنين الصديقة رضي الله عنها وعن أبيها .

وَلَا يَمْنَعُ أَدَاءَهَا صَوْمًا . . فرضاً كان ، أو نفلاً ، وَلَا يُحَرِّمُ وَطْءاً ، لَأَنَّهُ لَيْسَ أَذَى^(١) .

ذوو الأعذار : وطهارة ذوي الأعذار ضرورية . . يبينها بقوله :

١- المستحاضة : وَتَتَوَضَّأُ ١- الْمُسْتَحَاضَةُ ، وهي : ١- ذات دم أ- نقص عن أقل الحيض ، أو ب- زاد على أكثره ؛ أو ج- أكثر النفاس ، أو د- زاد على عاداتها في أقلهما^(٢) . . وتجاوز أكثرهما . ٢- الحُبْلَى ، و٣- التي لم تبلغ تسع سنين^(٣) .

٢- المعذورون : ٢- مَنْ بِهِ عُذْرٌ . . كـ أ- سَلَسَ بَوْلٍ ؛ أو ب- اسْتِطْلَاقِ بَطْنٍ ، وجـ- انْفِلَاتِ رِيحٍ ، ود- رِعَافٍ دَائِمٍ ، وهـ- جَرَحٍ لَا يَرْقَأُ ؛ ولا يمكن حبسه . . بحشو من غير مشقة ؛ ولا بجلوس ، ولا بالإيماء في الصلاة ؛

حكمهم : فهذا يتوضأون لَوْقَتِ كُلِّ فَرَضٍ ، لا لكل فرض . . ولا نقل ، لقوله ﷺ : « الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لَوْقَتِ كُلِّ صَلَاةٍ »^(٤) . رواه سبط ابن الجوزي^(٥) ؛

(١) شرعياً ، وإن لزم منه أذى طبعي ، فيورث كراة التلوث بالنجاسة ، أو الإيلام !! وأما وطء الحائض فأذاه متحقق نصاً بالكتاب العزيز ؛ ولو وقت الانقطاع . فتنبه .

(٢) بل أقل الحيض فقط إذا النفاس ؛ لا حداً لأقله . فتنبه .

(٣) لم يذكر الآية فإنها إن رأت الدم معتاداً ؛ ولو بعد الثمانين . . كانت ممتدة الحيض ، وهي واقعة الفتوى ، والله تعالى أعلم .

(٤) بل ذكره الإمام محمد في « الآثار » ٩٦/١ ، وأورده الخوارزمي في « جامع المسانيد » : ٢٦٨/١ ؛ نقلاً عن الإمام محمد « أنها تتوضأ لَوْقَتِ كُلِّ صَلَاةٍ وَتَصِلِّي إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ الْآخِرِ . . » . وأخرجه الطحاوي في « معاني الآثار » : ١٠٣/١ . وهذا واللفظ الذي عزاه المؤلف إلى رواية سبط ابن الجوزي عن أبي حنيفة (أي بسنده إلى أبي حنيفة) . . قال عنه الزيلعي (هريب) !! لكن تعقبه العيني في « البناية » : ٦٧٧/١ بأنه روي في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي حبيش (انظر تخريجه ص ٢٨٤ (٧) : « لِكُلِّ وَلَقَتِ صَلَاةٍ » كما في « المغني » لابن قدامة ، و« المبسوط » للشرنخسي .

(٥) السبط : ولد البنت .

وهو شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاعلي (سبط الإمام ابن الجوزي : الحافظ أبو الفرج) سمع من جدّه ، وروى عنه وعن غيره في دمشق ومصر والموصل ، وكان فقيهاً مسنداً =

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى . فسائر ذوي الأعذار في حكم المستحاضة . .
فالدليل يشملهم .

وَيُصَلُّونَ بِهِ ، أي : بوضوئهم في الوقت ما شاءوا مِنَ الْفَرَائِضِ ؛ أداءاً للوقتية
وقضاءً لغيرها ؛ ولو لزم الدُّمَّةُ زمانَ الصُّحَّةِ^(١) ، وما شاءوا من النَّوَافِلِ
والواجبات . . كالوتر ، والعيد ، وصلاة جنازة ، وطواف ، ومسّ مصحف .

بطلان وضوئهم : وَيَبْطُلُ وُضُوءُ الْمَعْدُورَيْنِ ؛ إذا لم يطرأ ناقضٌ غيرُ العذر :
بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ؛ كطلوع الشمس في الفجر . . عند أبي حنيفة ومحمد فقط ، وعند
زفر بدخوله فقط ، وقال أبو يوسف : بهما^(٢) .

توضيح : وإضافة النقص للخروج . . مجازٌ ، وفي الحقيقة ظهورُ الحدث
السابق به ، فيصلي الظهر بوضوء الضحى والعيد . . على الصحيح ؛ خلافاً لأبي
يوسف وزفر ، ولا يصلي العيد بوضوء الصبح ؛ خلافاً لزفر .

مبحث

أحكام العذر

١- شرط ثبوته : وَلَا يَصِيرُ مَنْ أَبْتَلِيَ بِنَاقِضٍ مَعْدُورًا . . حَتَّى يَسْتَوْعِبَهُ الْعُذْرُ وَقْتًا
كَامِلًا ؛ لَيْسَ فِيهِ انْقِطَاعٌ لِعِذْرِهِ بِقَدْرِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ ، إذ لو وجد لا يكون
معدوراً^(٣) ، وَهَذَا الاستيعابُ الحقيقيُّ بوجود العذر في جميع الوقت . والاستيعاب

= جليلاً ، له تصانيف مفيدة مشتهرة . . منها : (شرح « الجامع الكبير » للإمام محمد) ، و « مرآة
الزمان » ، و « تفسير القرآن » ، وغير ذلك ، توفي سنة : ٦٥٤ .

(١) لأن طهارة المعدور وقت عذره كاملة في حقه ، فيعتبر وقت الأداء في حق الطهارة ؛ لا وقت
الوجوب ، لتولّف الأداء على الطهارة ، وهي الآن تامة . وليس هذا مثل وجوب القصر أو الإتمام
بالنسبة للمسافر ؛ لأن ذلك الوجوب معتبر بآخر الوقت ؛ لا بالأداء . والله تعالى أعلم .

(٢) الأفضل التعبير « بآئهما » ؛ كما في عبارة « التحفة » : ٣٠١ ، و « الاختيار » : ٢٨/١ .

(٣) لأن الانقطاع دليل الصُّحَّةِ ، إذ لا يخلو المرء عادة عن خلل جسدي ؛ وهذا يستغنى به الأحكام
للضرورة ؛ ولا ضرورة في انقطاع كهذا . والله تعالى أعلم .

الحكمي . . بالانقطاع القليل الذي لا يسع الطهارة والصلاة : شَرَطُ ثُبُوتِهِ ؛ أي : العذر .

٢- شرط دوامه : وَشَرَطُ دَوَامِهِ - أي : العذر وَجُودُهُ - أي : العذر - فِي كُلِّ وَقْتٍ بَعْدَ ذَلِكَ الاستيعابِ الحقيقي ؛ أو الحكمي . . وَلَوْ كَانَ وجوده مَرَّةً واحدةً ، لَيُعْلَمَ بها بقاءُهُ^(١) .

٣- شرط انقطاعه : وَشَرَطُ انْقِطَاعِهِ وَخُرُوجِ صَاحِبِهِ عَنْ كَوْنِهِ مَعْذُوراً : خُلُوءُ وَقْتٍ كَامِلٍ عَنْهُ بانقطاعه حقيقة . فهذه الثلاث شروط : الثبوت ، والدوام ، والانقطاع . نَسْأَلُ اللَّهَ العفو والعافية بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ . آمِينَ .

* * *

(١) وإنما اكتفي بالعذر مرة واحدة لأن الدوام أهون من الابتداء .

مشجر رقم ٢٠

الدماء النسائية

حيض	نفاس	استحاضة
تعريفه : دم ينحدر من الرحم بالفة	تعريفه : دم خارج عقب	تعريفه : دم ينحدر من الرحم بالفة
خالية عن دلو وحبل وإياس .	الولادة من الفرج .	أوزاد عن نفاس .
مدته : أقله : ٧٢ ساعة (٣ أيام)	مدته : أقله : لحظة	مدته : غير محددة .
أكثره : ٢٤٠ ساعة (١٠ أيام)	أكثره : ٩٦٠ ساعة (٤٠ يوماً)	

• • •

ما يحرم بالحيض والنفاس

عبادات	عبادات
- دخول مسجد .	- صلاة ، صلاة جنازة .
- جماع .	- صوم ، طواف .
- استمتاع بين الزوجة والسرة .	- من مصحف ، تلاوة .

• • •

مشجر رقم ٢١

أحكام الجنابة

مباح	محرم
- الأذكار ما عدا التلاوة	- الصلاة
- الجماع ودواحيه	- الصوم
- الصوم ، والوقوف بعرفة	- دخول مسجد
	- الطواف والسعي
	- تلاوة القرآن ومس المصحف بلا خلاف

• • •

أحكام الحدث الأصغر

مباح	محرم
- الصوم	- الصلاة
- المناسك عدا الطواف	- مس المصحف
- الجماع ودواحيه	- الطواف

• • •

شروط أحكام المعذور

ثبوت العذر	دوام العذر	انقطاع العذر
باستمرار وقت صلاة	وجوده ولو مرة	فقدته في وقت صلاة كامل
دون انقطاع قدر الطهارة والصلاة	في كل وقت صلاة	

• • •

الأسئلة

- عرف الحيض والنفاس (لغة ، واصطلاحاً) ؟ واذكر أقلهما وأكثرهما .
- اذكر سبباً من الأحكام التي تتعلق بالحيض .
- متى يحكم على المرأة بالنفاس ؟ اذكر ثلاثاً من أحكامه .
- اذكر ثلاث صور للاستحاضة . . مع بيان أقلها وأكثرها !
- ما حكم مس المصحف وكتب التفسير ، أو الشريعة مع الحدث الأصغر ؛ أو الأكبر ؟ !
- اذكر ما تعرف عن أحكام الطواف للمحدث والجنب والحائض ؟ !
- يحرم على الرجل جماع الحائض ، فإن وطئها ! ماذا يجب عليه ؟ ! اذكر بالتفصيل .
- متى تحل المرأة لزوجها بانتهاء حيضها ؟ (مسلمة وغير مسلمة) !!
- زمان الغسل محسوب من الحيض لأقل من عشرة ، ولتمامها محسوب من الطهر . اشرح وعلّل .
- طهرت قبل الفجر بوقت يسير فلم تتمكن من الغسل ؟ ما حكم وجوب العشاء عليها ؟ وما حكم صومها الغد ؟
- ما هي محرّمات الجنابة ؟ وما الفرق بينها وبين محرّمات الحيض والنفاس .
- ما هي محرّمات الحدث الأصغر ؟
- متى يبطل وضوء المعذورين ؟ اذكر الخلاف مع ثمرته .
- لو جلس المعذور ، أو صلى قاعداً ، أو احتشى . . انقطع عذره . هل يجب عليه ذلك ؟

- متى يصير المبتلى بناقض معذوراً ؟ ومتى نحكم ببقائه على عذره ؟ ومتى يرتفع العذر عنه ؟

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأصح :

- * إذا ولدت المرأة ولم ترَ دماً يكفيها الوضوء .
- * أقلُّ الطهر بين حيضين ، أو حيض ونفاس ثلاثون يوماً .
- * من بلغت مستحاضة يقدر حيضها بـ عشرة ؛ وطهرها بعشرين في كل شهر .
- * المحيرة هي التي انقطع حيضها ؛ ولا تدري متى تحيض بعدها .
- * يحرم بالحيض والنفاس صيام رمضان فقط .
- * لا يجوز للحائض أن تطبخ أو تغسل الملابس .
- * يجوز للرجل أن يجمع الحائض ؛ دون النساء .
- * يحرم على الحائض دخول المسجد ولو لتعليم القرآن وتعلمه ، تكفر لو استحلت .
- * يحرم على الحائض والنساء والجنب مسُّ لوحة فيها آيات من القرآن .
- * يجوز أخذ المصحف بالكم ؛ ولو كان لابسه جنباً ، لا الحائض .
- * تقلب المصحف بقلم ونحوه لا يجوز للمحدث .
- * لا يجوز حمل المصحف للتلاوة أو التعليم ؛ ولو للأطفال .
- * آية فيها حكم أو خبر . . لا تجوز تلاوتها بقصد الذكر .
- * يحرم محو اسم الله تعالى أو النبي ﷺ بالبزاق .
- * لوحة قرآنية في الجدار يجب سترها لوطء زوجته .
- * حشيش المسجد وبراية القلم مكرومة لا يجوز إهانتها برميها في القمامة .
- * يُكفّر من اعتقد حلّ جماع الحائض .

• طهارة المعذورين ضرورة فلا يصلُّون بالوضوء إلاَّ فرض الوقت بلا نوافل وواجبات .

• المعذور والمستحاضة يصلُّون في الوقت ما شاؤوا من الفرائض والنوافل ؛ ولو قضاء .

• الدم الذي تراه الحبلَى قبل الشهر الخامس حيض ، وبعد السابع نفاس .

• النفاس من الصبي ستون يوماً ، ومن البنت ثلاثون .

- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

• وَقَتِ النَّبِيِّ ﷺ لِلنِّسَاءِ . . . يوماً . . . إلاَّ أن ترى . . . قبل ذلك .

• قال ﷺ : « أَقَلُّ الْحَيْضِ . . . ، وَأَكْثَرُهُ . . . ، وَأَقَلُّ مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ يوماً » .

• قال ﷺ : « لَا تَقْرَأِ الْحَائِضُ ؛ وَلَا . . . شَيْئاً مِنْ . . . » .

• قال ﷺ : « لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ . . . وَلَا . . . » .

• قال ﷺ : « الطُّوَافُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ . . . » .

• قال ﷺ لمن يرغب بقربان الحائض : « لَكَ مَا » .

• قال ﷺ : « . . . تَوَضَّأَ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ » .

• • •

باب الأنجاس والطهارة عنها

تمهيد : لما فرغ من بيان النجاسة الحكمية^(١) والطهارة عنها.. شرع في بيان الحقيقية ، ومزيلها ، وتقسيمها ، ومقدار المعفو عنه منها ، وكيفية تطهير محلها .

مناسبتة : وقُدِّمت الأولى !! لبقاء المنع عن المشروط بزوالها ببقاء بعض المحل ؛ وإن قل.. من غير إصابة مزيلها ، بخلاف الثانية ، فإن قليلها عفو ، بل الكثير للضرورة^(٢) .

تسميته : والأنجاس : جمع نجس ؛ بفتحتين^(٣) : اسم لعين مستفردة شرعاً . وأصله مصدر ، ثم استعمل اسماً في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [التوبة/٢٨] . ويطلق على الحكمي والحقيقي ، ويختص (الخَبَثُ) بالحقيقي ، ويختص (الحدث) بالحكمي ؛ فالنجس : - بالفتح - اسم ، ولا تلحقه التاء ، - وبالكسر - صفة ، وتلحقه التاء .

تعريفه : والتطهير : إما ١- إثبات الطهارة بالمحل ، أو : ٢- إزالة النجاسة عنه .

حكمه : ويفترض فيما لا يعفى منها ؛ وقد ورد أن : « أَوَّلُ شَيْءٍ يُسْأَلُ عَنْهُ الْعَبْدُ

(١) وهي الأحداث التي توجب وضوءاً ؛ أو غسلأ ، أو التيمم عنهما .

(٢) قدّمنا ص ٢٢٥ ترك غسل النجاسة والاستنجاء عند من يراه.. ولا ساتر ، فهذا من النجاسة الحقيقية التي يعفى عنها للضرورة . وانظر مقدار المعفو عنه ص ٢٩٨ ؛ من الخفيفة والغليظة .

(٣) قال العلامة الغنيمي في « الباب » : جمع نجس.. بكسر الجيم ؛ كما ذكره تاج الشريعة ، لا جمع نجس - بفتحتين - كما وقع لكثيراً ! لأنه لا يجمع . ثم نقل عن (شرح « الهداية » للعيني) معزياً إلى « الباب » توضيحه ولغوئاته ، وأضاف : وحاصله : أن الأنجاس ليس جمعاً لمفتوح الجيم ، بل لمكسورها . فتنبه . ومثله عند شيخه ابن عابدين : ٢٠٤ / ١ .

فِي قَبْرِهِ الطَّهَارَةُ^(١) . وَأَنْ «عَامَّةُ عَذَابِ الْقَبْرِ»^(٢) . . . مِنْ عَدَمِ الْإِعْتِنَاءِ بِشَأْنِهَا ،
وَالْتَحَرُّزِ عَنِ النِّجَاسَةِ ؛ خُصُوصاً الْبَوْلَ .

أقسام النجاسة : وقد شرع في بيان حقيقتها ؛ فقال : تَنْقَسِمُ النَّجَاسَةُ الْحَقِيقِيَّةُ
إِلَى قِسْمَيْنِ :

١ - الغليظة : أحدهما : نجاسة غليظة باعتبار قلة المعفو عنها منها ؛ لا في كيفية
تطهيرها ، لأنه لا يختلف بالغلظ والخفة .

٢ - الخفيفة : والقسم الثاني : نجاسة خفيفة باعتبار كثرة المعفو عنها منها ؛ بما ليس
في المغلظة ، لا في التطهير وإصابة الماء والمائعات ، لأنه لا يختلف تنجيسها بهما .

أمثلة الغليظة : فَالْغَلِيظَةُ كَ ١ - الْحَخِيرِ ، وَهِيَ : الَّتِي مِنْ مَاءِ الْعَنْبِ . . . إِذَا غُلِيَ
وَاشْتَدَّ وَقَذِفَ بِالزَّبَدِ .

١ - المسكر : اعتبارهما : وكانت غليظة ! لعدم معارضة نصر بن نجاستها ، كالدم
المسفوح عند الإمام . والخفيفة ! ! لثبوت المعارض ، كقوله ﷺ : «إِسْتَنْزَهُوا مِنْ
الْبَوْلِ»^(٣) مع خبر العُرَيْنَيْنِ^(٤) الدال على طهارة بول الإبل .

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» : ٧٦٠٥ - ٧٦٠٧ ، و«مسند الشاميين» : ٣٤٣٤ ؛ عن أبي أمامة
رضي الله عنه مرفوعاً : بلفظ : «اتَّقُوا الْبَوْلَ ؛ فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ فِي الْقَبْرِ» . وهو
مفهوم ما ورد في عذاب القبر والتترؤ عن البول ، إذ لا حساب قبله ؛ لأن القبر أول منازل الآخرة .
نسأل الله تعالى حسن الختام .

(٢) أخرجه الدارقطني : ٤٥٨ ؛ بزيادة في أوله : «إِسْتَنْزَهُوا مِنْ الْبَوْلِ . . .» والبيهقي : ٢١٤/٢ ،
والحاكم : ١٨٣/١ وصححه على شرطهما . وأقره الذهبي ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ولفظ أحمد : ٣٢٦/٢ ؛ ٣٨٨ ، وابن ماجه : ٣٤٨ ، وابن أبي شيبة : ١٢١/١ ، والآجري
في «الشرحة» : ٣٦٢ ؛ ٣٦٣ ؛ أكثر عذاب القبر من البول ؛ عن أبي هريرة . وأخرجه الطبراني
في «الكبير» : ١٢٤/٢٠ ؛ عن معاذ رضي الله عنه موقوفاً ، وأصله عند الشيخين وغيرهما .
وانظر رواياته عند ابن حجر الهيتمي في «الكبيرة الحادية والسبعين» ؛ من «الزواجر» : ٢٠٧/١ .

(٣) تقدّم قبله تخريجه عن الدارقطني وغيره ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) هو أنه ﷺ أمر العُرَيْنَيْنِ - أناساً من عُرَيْنَةِ . وسقطت بقاء النسبة ! ! لأن وزن فعيلة تحذف بقاءه عند
النسبة ؛ كحنيفة ينسب إليها (حنفي) - أن يشربوا أبوال الإبل وألبانها . أخرجه السنن : البخاري :-

٢- الدم المسفوح : ٢- الدَّمِ الْمَسْفُوحِ ، لِلآيَةِ الشَّرِيفَةِ ﴿دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [١٤٥/الأنعام] .

مطلب

في الدماء المعفوة عنها

الدماء الطاهرة : لا ١- الباقي في اللحم المهزول ؛ والسمين ، و٢- الباقي في عروق المذكى^(١) ، و٣- دم الكبد ؛ و٤- الطحال ؛ و٥- القلب^(٢) ، و٦- ما لا ينقض الوضوء ؛ في الصحيح^(٣) ، و٧- دم البق ؛ و٨- البراغيث ؛ و٩- القمل . . وإن كثر^(٤) ، و١٠- دم السمك ؛ في الصحيح^(٥) ، و١١- دم الشهيد . . في حقه^(٦) .

= ٢٣١ = عن أنس : قدم أناس من عُكْلٍ أو عُرْبَةٍ ؛ فاجتروا المدينة فأمرهم النبي ﷺ بِلِقَاحِ ، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها. . . الحديث = ومسلم : ١١ - ١٦٧١ ، وأبو داود : ٤٣٦٤ ، والترمذي : ٧٢ ، والنسائي : ٤٠٣٩ ، وابن ماجه : ٢٥٧٨ ، وغيرهم ؛ كابن حبان : ٤٤٧٤ ، وأحمد : ١١٦٣١ .

(١) المذبوح ذبيحاً شرعياً بقطع الأوداج بموسى مسلم ؛ أو سهمه . . وقد سئى الله تعالى .

(٢) لكن فيه اختلاف ؛ كما قال في « الوهبانية » ص ٢٦ بتحقيقنا :

٣٧- دَمُ الْقَلْبِ وَالْكَبِدِ الطَّحَالَاتِ طَاهِرٌ وَفِي الْقَلْبِ قَوْلٌ كَالْمَرَارَةِ يُرَبَّرُ
٣٨- وَغُلْظٌ تَنْجِسُ الْمَرَائِرَ ، أَوْ هُمَا يُخَفَّانِ ، وَالثَّالِثُ الْكَذِبُ يَطْهَرُ

ولم يكن في الكبد والطحال خلاف !! لحديث ابن عمر مرفوعاً : « أَحَلَّتْ لَكُمْ مَيْتَانِ وَدَمَانِ . . . وَأَمَّا الدَّمَانِ : فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ » . أخرجه أحمد : ٥٧٢٣ ، وعبد بن حميد : ٨٢٠ ، وابن ماجه : ٣٢١٨ . والقلب عضلة يخالطها الدم ، والكبد والطحال يتكونان من الدم المتجمد أو المطروح فيهما . . وقد نصَّ عليهما دونه . . لموضع الاختلاف .

(٣) هو ما لم يجاوز محلَّ الجرح ، ولو كان ظاهراً . أو ليس فيه قوَّةٌ للسيلان . . لو امتصَّ بنحو منديل ورقى ؛ لكن لو تركه لا يسيل .

(٤) لأنَّ دم هذه الهوام ليس متولداً منها ، وإنما تمتصه من الخارج . وعند الشافعية : الكثير دون القليل منجس .

(٥) تقدَّم لإيضاح ما يميّزه عن غيره من الدماء .

(٦) فتصحُّ صلاة حامله . . وعليه دمه . أما لو انفصل دم الشهيد عن ثوبه ؛ أو بدنه . . فهو نجس كغيره من الدماء ، لقوله ﷺ : « زَمَلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ . . . » سيأتي مخرجاً .

٣- الميتة والبول : ٣- لَحْمُ الْمَيْتَةِ ذات الدم ؛ لا السمك والجراد ، وما لا نَفْسَ له ^(١) سائلة ، ٤- إِهَابُهَا ؛ أي : جلد الميتة قبل دبهه ، ٥- بَوْلٌ مَا لَا يُوَكَّلُ لَحْمُهُ . كالآدمي ؛ ولورضيعة ^(٢) ، والدلب .

فضلات الفأرة : وبول الفأرة ^(٣) ؟ ! ينجس الماء لإمكان الاحتراز عنه ، لأنه يَخْمَرُ ^(٤) ، ويعنى عن القليل منه ؛ وعن خُرثها في الطعام والثياب . للضرورة ^(٥) .

٤- نجاسات السباع : ٦- نَجْوُ الْكَلْبِ - بالجيم - : رجيعة ، ٧- رَجِيعُ السَّبَاعِ من البهائم . كالْفَهْدِ ، والسَّبُعِ ، والخنزير .

٨- لُعَابُهَا أي : سباع البهائم لتولده من لحم نجس .

٥- فضلات الدواجن : ٩- خُرْءُ الدَّجَاجِ - بثلاث الدال - وَالْبَطُّ وَالْإِوَزُ ؛ لستنه ^(٦) .

(١) النَّفْسُ هنا من أسماء الدم . يعنى : لا دم له يسيل .

(٢) وما صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ نَضَعَ بَوْلَ مَنْ لَمْ يَأْكُلْ ١٩ إِنَّمَا مَعْنَاهُ الْغَسْلُ ، ففي أبي داود : ٢٠٧ ، وابن ماجه : ٥٠٥ عن المقداد . . . وقد أرسله علي رضي الله عنهما ليسأل له عن المذي : « إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَتَضَخَّ فَرْجَهُ . . . » ومعناه الغسل بالإجماع ، ودل عليه ما في البخاري : ٢٦٩ : « تَوَضَّأَ وَأَغْسَلَ ذَكَرَكَ » . ولفظ مسلم ١٧-٣٠٣ : « يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ » والحادثة واحدة . . . والراوي واحد فيحمل اللفظ الأبين على الشرح للمحتمل . والله تعالى أعلم .

(٣) إِنَّمَا نَعْنَى عَلَيْهَا ١١ لتعدد الرواية في نجاسة بولها . وظاهر الرواية نجاسة البول والخرء كليهما في الثوب والإناء والمائعات والجامدات ، لكن عني عن البول في غير المائعات كالثياب . وقيل : مطلقاً . ففيه روايتان ، وعني عن البحر في الحنطة ؛ دون الثياب والمائعات ، وعني عنهما في البئر . فتنه .

(٤) يَخْمَرُ . وتخمر الأواني من السنن المؤكدة التي هجرها أكثر الناس مع الأسف ١١ . وهل يجزيء عن تخميرها وضعها في البراد ، أو نحوه مما يحفظها من الهوام ؛ أم لا ١١١٩ الظاهر نعم من حيث الحفظ ؛ لا من حيث امتثال السنة المطهرة ، على أَنَّ الْأَوْفَقَ بقواعد الصحة والبيئة لتلا يتسرب لها تغير الرائحة . . تغطيتها في البراد . فتنه .

(٥) لأنها من الطوافات التي أشار إلى حلة تطوافها الحديث الشريف « إِنَّهَا لَيُسْتَبَجَسَةُ . . » تقدم من ١٠٣ تخريجها .

(٦) وَإِنَّمَا كَانَ مَغْلَظًا ؛ مع أَنَّهُ مَأْكُولُ اللَّحْمِ ١١ فلأنه جمع النجاستين من الخراء والبول معاً وهذا المراد =

١٠- مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِخُرُوجِهِ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ ؛ كَالدَّمِ السَّائِلِ ، وَالْمَنِيِّ ،
وَالْمَذْيِ ، وَالْوَدْيِ ، وَالِاسْتِحَاضَةِ ، وَالْحَيْضِ ، وَالنَّفَاسِ ، وَالْقَيْءِ مِلءَ الْفَمِ^(١) .

توضيح : ونجاستها غليظة بالاتفاق ؛ لعدم معارض دليل نجاستها . . عنده ،
ولعدم مساعٍ الاجتهاد في طهارتها . . عندهما .

أمثلة الخفيفة : وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي . . وَهُوَ النِّجَاسَةُ الْخَفِيفَةُ^(٢) !!

١- بول المأكول : قَدْ ١- كَبُولِ الْفَرَسِ ؛ عَلَى الْمَفْتَى بِهِ ، لِأَنَّهُ مَأْكُولٌ ؛ وَإِنْ كُرِهَ
لَحْمُهُ^(٣) !! وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ : طَاهِرٌ^(٤) . وَكَذَا ٢- بَوْلُ كُلِّ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ؛ مِنَ النَّعَمِ
الْأَمْلِيَةِ وَالْوَحْشِيَةِ ؛ كَالْغَنَمِ ، وَالْغَزَالِ .

توضيح : قَيَّدَ بِبَوْلِهَا !! لِأَنَّ رَوْثَ الْخَيْلِ وَالْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ ، وَخَثْيَ الْبَقَرِ ، وَبِعَرِّ
الْغَنَمِ نَجَاسَتُهُ مَغْلُظَةٌ : عِنْدَ الْإِمَامِ ؛ لِعَدَمِ تَعَارُضِ نَصِّينَ . وَعِنْدَهُمَا : خَفِيفَةٌ ؛
لَاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ ؛ لِعُمُومِ الْبَلَوَى^(٥) ، وَطَهَرَهَا مُحَمَّدٌ آخِرًا^(٦) ،
وَقَالَ : لَا يَمْنَعُ الرُّوثُ . . وَإِنْ فَحُشَ ؛ لِبَلَوَى النَّاسِ بِامْتِلَاءِ الطَّرِيقِ وَالْخَانَاتِ بِهَا .

= نَبَّهَ ، وَلِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِي مَخَالَطَتِهَا ؛ وَلَا حَرَجَ مَعَهَا لِكُونِهَا لَا تَغْيِيرًا فَاعْلَمَهُ .

- (١) وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ ص ١٩٠-١٩١ .
- (٢) يَجِبُ التَّنْبِيهُ ابْتِدَاءً إِلَى أَنَّ التَّخْفِيفَ خَاصٌّ بِالثُّوبِ وَالْبَدَنِ . فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَخْفُفَةٍ وَمَغْلُظَةٍ فِي حَقِّ
الْمَانِعَاتِ فَتَنْجَسُ بِقَلِيلِ النِّجَاسَةِ مِنْهُمَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ
- (٣) يَكْرَهُ لَحْمَهُ كَرَاهَةً تَنْزِيهًا ؛ أَوْ تَحْرِيمًا - عَلَى اخْتِلَافِ التَّصْحِيحِ فِيهِ - !! عِنْدَ الْإِمَامِ ، لِأَنَّهُ آكَلَةُ الْجِهَادِ ؛
لَا لِمَعْنَى فِي لَحْمِهِ ، فَلَحْمُهُ طَاهِرٌ اتِّفَاقًا ، وَكَذَا سُورُهُ بِإِخْلَافٍ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
- (٤) وَكَذَا بَوْلُ كُلِّ مَأْكُولٍ اللَّحْمِ عَنْده .
- (٥) حَيْثُ حُمَّتِ الْبَلَوَى ، وَمَعْنَاهُ : وَقُرْعَ الْمَكْلَفِ فِيمَا لَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ ، أَمَا إِنْ أُمِكنَ الْإِحْتِرَازُ
فَلَا يَكُونُ عُمُومُ بَلَوَى . وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ سَقَطَتْ فِي زَمَانِنَا لِمُتَرَفَعِ الْحُكْمِ الْمَنَاطِ بِهَا ، وَلِذَا
يَجِبُ الْقَوْلُ بِنَجَاسَتِهَا مَغْلُظَةً عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ ، إِلَّا فِي حَقِّ أَهْلِهَا فَتَقْتَصِرُ عَلَيْهِمُ الْبَلَوَى ، وَيَفْتَوْنَ
بِقَوْلِ الصَّاحِبِينَ بِالتَّخْفِيفِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
- (٦) فَيَكُونُ رَجُوعًا عَنْ غَيْرِهِ ؛ وَهُوَ الْقَوْلُ بِالتَّخْفِيفِ ! كَانَ ذَلِكَ حِينَمَا دَخَلَ مَدِينَةُ الرَّيِّ بِصَحْبَةِ الْخَلِيفَةِ
الرَّشِيدِ فَوَلَّاهُ قَضَاءَهَا ، وَتَوَلَّى فِيهَا سَنَةَ ١٨٧ هـ عَنْ ٥٨ سَنَةِ يَوْمِ مَاتَ الْكَسَائِيُّ ؛ فَقَالَ الرَّشِيدُ :
دَفَنْتُ الْفَقْهَ وَالْعَرَبِيَّةَ الْيَوْمَ .

جَرَّةُ الدَّوَابِ : وَجَرَّةُ البَعِيرِ كَسِرْقِينِهِ^(١) ، وَهِيَ : مَا يَصْعَدُ مِنْ جَوْفِهِ إِلَى فِيهِ ، فَكَذَا جَرَّةُ الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ .

وَأَمَّا دَمُ السَّمَكِ ، وَلَعَابُ الْبَغْلِ ، وَالْحَمَارِ ۱۱ فَطَاهِرٌ . فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ^(٢) ، وَهُوَ : الصَّحِيحُ .

٢- خَرءُ الْمَأْكُولِ : وَ٣- مِنَ الْخَفِيفَةِ : خُرءٌ طَيْرٌ لَا يُؤْكَلُ ؛ كَالصَّقْرِ وَالْحِدَاةِ فِي الْأَصَحِّ ، لِعُمُومِ الْضَّرُورَةِ^(٣) ، وَفِي رَوَايَةٍ : طَاهِرٌ . وَصَحَّحَهُ السَّرَخْسِيُّ^(٤) .

وَلَمَّا بَيَّنَّ الْقِسْمَيْنِ . . بَيَّنَّ الْقَدْرَ الْمَعْفُوءَ عَنْهُ ؛ فَقَالَ :

مَعْفُوءُ الْغَلِيظَةِ : وَعُفْيَ عَنْ قَدْرِ الدَّزْهَمِ ؛ وَزناً فِي الْمَتَجَسِّدَةِ ، وَهُوَ : عَشْرُونَ قِيرَاطاً^(٥) ، وَمَسَاحَةً فِي الْمَائِعَةِ ، وَهُوَ : قَدْرٌ مَقْعَرُ الْكَفِّ دَاخِلَ مَفَاصِلِ الْأَصَابِعِ ، كَمَا وَفَّقَهُ الْهُنْدُوَانِيُّ ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، فَذَلِكَ عَفْوٌ مِنَ النَّجَاسَةِ الْمُغْلَظَةِ ، فَلَا يَعْنِي عَنْهَا . . إِذَا زَادَتْ عَلَى الدَّرْهَمِ ؛ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِزَالَةِ .

مَعْفُوءُ الْخَفِيفَةِ : وَعُفْيَ قَدْرٌ مَا دُونَ رُبْعِ الثُّوبِ الْكَامِلِ ، أَوْ الْبَدَنِ كُلِّهِ - عَلَى

(١) الْجَرَّةُ : طَعَامٌ يَسْتَخْرَجُهُ الْبَعِيرُ مِنْ إِحْدَى مَعْدَتَيْهِ أَوْدَعَهُ فِيهَا إِلَى الْمَعْدَةِ الَّتِي يَسْتَهْلِكُ بِهَا ، وَالْاجْتِرَارُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْمَضْغِ وَتَحْرِيكِ الْفَكَّيْنِ ؛ فَمَا خَرَجَ حَيْثُذَ مِنْ فِيهِ يَكُونُ نَجَساً مَفْلُظاً عِنْدَ الْإِمَامِ ؛ مُخَفِّفاً عِنْدَهُمَا . وَالسَّرْقِينَ وَيُقَالُ « السَّرْقِينِ » : الزَّبَلُ ؛ فَارْسِيٌّ مُعَرَّبٌ .

(٢) وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ نَجَاسَةَ دَمِ السَّمَكِ الْكَبِيرِ مَفْلُظاً ، وَلَعَابُ الْبَغْلِ وَالْحَمَارِ مُخَفِّفاً .

(٣) لِأَنَّهُا تَذْرُقُ فِي الْهَوَاءِ ؛ وَلَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا .

(٤) الْحَاصِلُ أَنَّ فِي خَرءِ طَيْرٍ لَا يُؤْكَلُ رَوَاتِبَتَيْنِ ؛

الْأُولَى : أَنَّهُ نَجَسٌ مُخَفَّفٌ عِنْدَ الْإِمَامِ ، مَفْلُظٌ عِنْدَهُمَا . وَهِيَ رَوَايَةُ الْهُنْدُوَانِيِّ ، وَصَحَّحَهَا فِي

« تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ » : ١ / ٧٤ ؛ وَاعْتَمَدَهَا فِي « الْبَحْرِ الرَّائِقِ » : ١ / ٢٤٧ .

الثَّانِيَةِ : طَاهِرٌ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ ، مَفْلُظٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ . وَهِيَ رَوَايَةُ الْكَزْخِيِّ ، وَصَحَّحَهَا السَّرَخْسِيُّ

فِي « الْمَبْسُوطِ » : ١ / ٥٧ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥) الْقِيرَاطُ = ٤ حَبَّةٌ ؛ وَالْحَبَّةُ = ٠,٠٥ غَرَاماً . فَالْقِيرَاطُ = ٢٠,٠ غَرَاماً ، وَالدَّرْهَمُ = ٦٤ حَبَّةً = ٣,٢ غَرَاماً ، وَهَذَا كُلُّهُ بِالْعَرَفِيِّ . أَمَّا الدَّرْهَمُ الشَّرْعِيُّ : فَيَسَاوِي سَبْعِينَ حَبَّةً ، وَتَقْدِيرُهُ ٣,٥ غَرَاماً .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الصحيح - من الخفيفة ، لقيام الرُّبُع مقامَ الكل ؛ ك ١ - مسح ربع الرأس ، و ٢ - حلقه^(١) ، و ٣ - طهارة ربع الساتر^(٢) .

وعن الإمام : رُبُعٌ أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة ؛ كالْمِثْر .

وقال الإمام البغدادِي المشهورُ بـ « الأقطع »^(٣) : هذا هو أصحُّ ما رُوي فيه ؛ لكِنَّه قاصرٌ على الثوب ! .

وقيل : ربع الموضع المصاب ؛ كالذَّيْل ، والكُم^(٤) . قال في « التحفة »^(٥) ١٠٩/١ : هو الأصحُّ . وفي « الحقائق » : وعليه الفتوى^(٦) . وقيل : غير ذلك^(٧) .

(١) أي : حلق ربع الرأس في التحلل من الإحرام بحج ؛ أو عمرة .

(٢) فيلزمه الصلاة فيه ؛ أمّا لو طهر أقلّ من رُبْعِه .. فهو كتجسس الكل ؛ ينخِز بين لبسه والصلاة عرياناً ؛ وإن استحبَّ لبسه . كما يأتي ص ٣٩٢ .

(٣) هو أبو نصر أحمد بن محمد الأقطع ، فقيه من مشاهير الحنفية ، أخذ عن القدوري ؛ وشرح « مختصره » ، شارك مجاهداً في معركة مع التتار فقطعت يده فعُرف بـ « الأقطع » . توفي سنة : ٤٧٤هـ .

(٤) الذيل : طرف الثوب من أسفل . الكُم : الجزء الخاصُّ باليد من الثوب .

(٥) تحفة الفقهاء للعلامة علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي المتوفى سنة : ٥٨٠ (وهو غير الفقيه أبي الليث : نصر بن محمد المتوفى : ٣٧٦ فتنه) . وهي متن كتاب « بدائع الصنائع » للكاساني شرح به « التحفة » وجعلها مهراً لفاطمة بنت السمرقندي . طبعت « التحفة » مراراً أولاً وأجودها بجامعة دمشق . ثم طبعت مع تخریجها للأستاذ محمد المنتصر الكتاني والدكتور وهبة الزحيلي بدار الفكر سنة ١٣٨٤ ، وإليها العزو .

(٦) وهذا أقوى ألفاظ الترجيح ! لكن ليس العمل عليه ! بل العمل على ربع جميع الثوب ؛ أو البدن ، وهو ما صحَّحه السرخسي في « المبسوط » : ٥٥/١ . فتنه .

و « الحقائق » : شرح « منظومة النسفي في الخلاف » للعلامة أبي المحامد محمود بن محمد اللؤلؤي البخاري الأفشنجي المتوفى : ٦٧١ ، وقد شرحها في أكثر من سبع سنين .

(٧) هو قول الكمال ابن الهمام في « الفتح » ٢٠٤/١ بالتوفيق بين اعتبار جميع الثوب ، أو أدنى ثوب تصحُّ به الصلاة بأن المراد اعتبار ربع الثوب الذي عليه سواء كان ساتراً لجميع البدن ، أو لما تجوز به الصلاة ! واستحسنه ابن نجيم في « البحر » : ٢٤٥/١ - ٢٤٦ ؛ فيكون قولاً رابحاً .

مَعْفُو الْمَغْلُظَةِ : وَحُفِي [عَنْ] (خ) رَشَاشِ بَوْلٍ (١) ؛ وَلَوْ مَغْلُظًا كَرُؤُوسِ الْإِبْرِ ؛
 وَلَوْ مَحَلَّ إِدْخَالِ الْخِيطِ ، لِلضَّرُورَةِ ؛ وَإِنْ امْتَلَأَ مِنْهُ الثَّوْبُ وَالْبَدَنُ (٢) ، وَلَا يَجِبُ
 غَسْلُهُ (٣) ؛ لَوْ أَصَابَهُ مَاءٌ كَثِيرٌ (٤) . وَهَنْ أَبِي يُوسُفَ : يَجِبُ .

وَقَوْعُ النِّجَاسَةِ : وَلَوْ أَلْقَيْتَ نَجَاسَةً (٥) فِي مَاءٍ ، فَأَصَابَهُ مِنْ وَقْعِهَا ؟ لَا يَنْجُسُهُ
 مَا لَمْ يَظْهَرَ أَثَرُ النِّجَاسَةِ .

غَسَالَةُ الْمَيْتِ : وَيَعْنَى عَمَّا لَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ مِنْ غَسَالَةِ الْمَيْتِ . . مَا دَامَ فِي
 عِلَاجِهِ ؛ لِعُمُومِ الْبَلْوَى (٦) ؛ وَبَعْدَ اجْتِمَاعِهَا ؟ ! تَنْجَسُ مَا أَصَابَتْهُ .

الذَّهْنُ النَّجِسُ : وَإِذَا انْبَسَطَ الذَّهْنُ النَّجِسُ ؛ فزَادَ عَلَى الْقَدْرِ الْمَعْفُو عَنْهُ ؟ لَا يَمْنَعُ فِي
 اخْتِيَارِ الْمَرْغِينَانِي (٧) وَجَمَاعَةٍ . . بِالنَّظَرِ لَوَقْتُ الْإِصَابَةِ ، وَمَخْتَارُ غَيْرِهِمُ الْمَنْعُ . فَإِنْ صَلَّى
 قَبْلَ اتِّسَاعِهِ ؟ صَحَّتْ ، وَبَعْدَهُ ؟ لَا (٨) . وَيَهْ أَخَذَ الْأَكْثَرُونَ ؛ كَمَا فِي « السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ » .

- (١) سِوَاهُ كَانَ بَوْلُهُ أَوْ بَوْلٌ غَيْرُهُ .
- (٢) هَذَا مِنْ حَيْثُ الْإِتِّشَارُ ، أَوْ لَوْ كَانَتْ الْإِصَابَةُ بِحَيْثُ لَوْ جُمِعَتْ زَادَتْ عَلَى قَدْرِ الدَّرْهِمِ . . فَيَمْنَعُ
 صَحَّةُ الصَّلَاةِ وَيَجِبُ غَسْلُهُ . فِتْنَةٌ .
- (٣) لِأَنَّهُ مَعْفُو عَنْهُ ، ثُمَّ حِينَمَا أَصَابَهُ الْمَاءُ . . أَصَابَ مَعْفُوًا عَنْهُ ؛ فَلَا مَنَجَسٌ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ .
- (٤) وَهُوَ عَلَى الثَّوْبِ ؛ أَوْ الْبَدَنِ . أَوْ لَوْ أَصَابَ هَذَا الرِّشَاشُ الْمَاءَ . . فَهُوَ نَجِسٌ ، إِذْ لَا عَفْوَ فِي
 الْمَائِعَاتِ ؛ كَمَا قَدَّمْنَا ص ٢٩٧ .
- (٥) جَامِدَةٌ ، وَالْمُرَادُ الْمُتَنَائِرُ وَقْتُ الْوُقُوعِ ، أَمَّا بَعْدُهُ . . فَلَا شَكَّ فِي تَنْجُسِهِ ؛ وَلَوْ لَمْ تَسْتَقِرَّ النِّجَاسَةُ
 فِيهِ . وَانْظُرْ مَا قَدَّمْنَا ص ٩٩ الْآبَارِ .
- (٦) إِذْ لَمْ يَرِدْ عَنِ السَّلَفِ اتِّخَاذُ ثَوْبٍ لِتَغْسِيلِ الْمَيْتِ .
- (٧) هُوَ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ بَرَهَانَ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْفَرُغَانِي الرَّشْدَانِي ، مِنْ مَشَاهِيرِ قُتَّاهِ
 الْحَنْفِيَّةِ ، كَانَ حَافِظًا ، مُحَدِّثًا ، مَفْسِّرًا ، زَاهِدًا ، عَابِدًا ، لَهُ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ مُعْتَمَدَةٌ ، مِنْهَا
 « الْهَدَايَةُ » أَشْهُرُ تَصَانِيفِ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَفَتَاوَاهُ الَّتِي أَسَمَاهَا « التَّجْنِيسُ وَالْمَزِيدُ » ، وَ« الْمُنْتَقَى »
 تَوْفَى سَنَةً : ٥٩٣ ، وَلِلمَزِيدِ مِنَ التَّعْرِيفِ عَلَى تَرْجُمَتِهِ رَاجِعْ مُقَدِّمَتَنَا لِتَحْقِيقِ كِتَابِهِ الْغَيْسِ « مَخْتَارَاتُ
 النَّوَازِلِ » الَّذِي يَطْبَعُ قَرِيبًا بِمَشِئَتِهِ تَعَالَى . وَانْظُرْ ص ٣٨٩ لِتَحْقِيقِ اسْمِ كِتَابِهِ « التَّجْنِيسُ وَالْمَزِيدُ » .
- (٨) اتِّفَاقًا عَلَى قَوْلِ الْفَرِيقَيْنِ . وَالْحَاصِلُ أَنَّهَا قَوْلَانِ ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ وَرُجِّعَ بِأَنَّ عَلَيْهِ الْفَتْوَى . وَإِلَيْهِ مَالُ
 سَيِّدِي عَبْدِ الْغَنِيِّ النَّابِلْسِيِّ فِي « نَهَايَةِ الْمُرَادِ » ٢١٢ ، وَقَالَ : وَلَوْ كَانَتْ أَزِيدٌ مِنَ الدَّرْهِمِ وَقْتُ
 الْإِصَابَةِ ثُمَّ جَفَّتْ فَخَفَّتْ فَصَارَتْ أَقَلَّ مَنَعَتْ . اهـ . يَعْنِي : فَالْعَبْرَةُ لَوَقْتُ الْإِصَابَةِ . فِتْنَةٌ .

طين الشارع : ولو مشى في السوق ؛ فابتل قدماءه من ماء رُش فيه ؟ لم تجز
صلاته ، لغلبة النجاسة فيه^(١) . وقيل : تجزيه .

ردغة الطين : وردغة^(٢) الطين والوَحْل الذي فيه نجاسة عفو ، إلا إذا علم عين
النجاسة للضرورة^(٣) .

التنجس بالبلل : وَلَوْ ابْتَلَّ فِرَاشٌ ؛ أَوْ تُرَابٌ نَجَسَانِ ؛ وَكَانَ ابْتِلَاؤُهُمَا مِنْ حَرَقِ
نَائِمٍ عَلَيْهِمَا ، أَوْ كَانَ مِنْ بَلَلٍ قَدَمٍ . . وَظَهَرَ أَثَرُ النِّجَاسَةِ - هو طعم ، أو لون ، أو ريح
- فِي الْبَدَنِ وَالْقَدَمِ ؟ تَنْجَسَا ، لوجودها بالآثر .

وَالْأَيُّ : أي : وإن لم يظهر أثرها فيهما . . فَلَا يَنْجُسَانِ .

كَمَا لَا يَنْجُسُ ثَوْبٌ جَفَأً طَاهِراً لَفَّ فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ رَطْبٌ^(٤) لَا يَنْعَصِرُ الرُّطْبُ ؛
لَوْ عُصِرَ ، لعدم انفصال جرم النجاسة إليه .

واختلف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عُصر لا يقطر ! ؟
فذكر الحَلَوَانِي : أَنَّهُ لَا يَنْجُسُ فِي الْأَصَحِّ^(٥) . وفيه نظرا ! لأن كثيراً من النجاسة
يتشربها الجاف ؛ ولا يقطر بالعصر ، كما هو مشاهد عند ابتداء غسله ، فلا يكون
المنفصل إليه مجرد نداوة ؛ إلا إذا كان النجس لا يقطر بالعصر ، فيتعين أن يقتنى
بخلاف ما صحح الحَلَوَانِي^(٦) .

(١) وهذا في زمن مخالطة الدواب في زمانهم ، أما في زماننا حيث لا نجاسة ظاهرة فهو طاهر بلا
إشكال .

(٢) الردغة : الطين الخفيف طال عليه الزمن فترسب واسود .

(٣) الأولى أن يقدم لفظ « للضرورة » عن لفظ « إلا » ، فحق العبارة : عفو للضرورة ، إلا إذا . . .

(٤) بشرط أن لا يكون رطبا ببول ، لأن البلال حيث لا هو عين النجاسة فينجس بالنداوة .

(٥) وهو الأحوط ووجهه أظهر ؛ وما بعده أوسع وأسهل ؛ فتعصر . كذا في « رد المحتار » :

. ٤٦٨/٥

(٦) الحاصل ١- أن العبرة للطاهر المكتسب : إن كان بحيث لو انعصر قطر . . تنجس ، وإلا لا ، سواء
كان النجس المبتل يقطر بالعصر ، أو لا . . على ما صححه الحَلَوَانِي .

و٢- العبرة للنجس المبتل : إن بحيث لو عُصر قطر . . تنجس الطاهر ، سواء كان الطاهر بهذه -

تكميل : وَلَا يَنْجُسُ ثَوْبٌ رَطْبٌ يَنْشُرُهُ عَلَى أَرْضٍ نَجَسَةٍ بَيُول ؛ أَوْ سِرْقِينَ .
لَكِنَّهَا يَابِسَةٌ ؛ فَتَنْدَثُ الْأَرْضُ مِنْهُ ، أَي : مِنَ الثَّوْبِ الرُّطْبِ ، وَلَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهَا فِيهِ .
وَلَا يَنْجُسُ الثَّوْبُ بِرِيحٍ هَبَّتْ عَلَى نَجَاسَةٍ فَأَصَابَتْ الرِّيحُ الثَّوْبَ ، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ
أَثَرُهَا ؛ أَي : النِّجَاسَةُ فِيهِ ، أَي : الثَّوْبِ . وَقِيلَ : يَنْجُسُ إِنْ كَانَ مَبْلُولًا لَا تَصَالُهَا بِهِ .
تَفْرِيع : وَلَوْ خَرَجَ مِنْهُ رِيحٌ ؛ وَمَقْعَدُهُ مَبْلُولَةٌ ؟ حَكَمَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ ^(١) بِتَنْجِيسِهِ ؛
وغيره بعدمه . وَتَقَدَّمَ ص ١٢٩ - ١٨٩ : أَنَّ الصَّحِيحَ طَهَارَةُ الرِّيحِ الْخَارِجَةِ ، فَلَا
تَنْجَسُ الثِّيَابُ الْمَبْتَلَّةُ .

وسائل التطهير : وَيَطْهَرُ مُتَنَجِّسٌ - سِوَاهُ كَانَ بَدَنًا ؛ أَوْ ثَوْبًا ؛ أَوْ آتِيَةً -
بِنَجَاسَةٍ ؛ وَلَوْ غَلِيظَةً مَرَّتَيْنِ ^(٢) كَدَمٍ . . بِزَوَالِ عَيْنِهَا ^(٣) ، وَلَوْ كَانَ بِمَرَّةٍ ، أَي :
غَسَلَةٍ وَاحِدَةٍ ^(٤) عَلَى الصَّحِيحِ ^(٥) .

توضيح : وَلَا يَشْتَرُطُ التَّكَرُّارُ ، لِأَنَّ النِّجَاسَةَ فِيهِ بِاعْتِبَارِ عَيْنِهَا ؛ فَتَزُولُ بِزَوَالِهَا ،
وَعَنِ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ [الْهَنْدَوَانِيِّ] ^(٦) : أَنَّهُ يَغْسَلُ مَرَّتَيْنِ بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ ، إِلْحَاقًا لَهَا

= الحالة ؛ أَوْ لَا ، وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَمْ يَقْطُرْ . . لَمْ يَتَنَجَّسِ الطَّاهِرُ . . عَلَى مَا صَحَّحَهُ غَيْرُهُ .
ثم المعتبر في التقاطر وعدمه . . إنما هو النجس ؛ دون الطاهر . فتنبه . (رد المحتار :
٢٣١/١) .

- (١) الحلواني عند الإطلاق . أو السرخسي إن وجد ما يقيد ؛ أو يومئذ إليه .
- (٢) بعد جفافها ، أما قبل الجفاف فكلها مرئية ؛ فلا عبرة بهذه الرؤية . وسواء كان مما له جرم كالعلقة ، أو ليس له جرم كالدم .
- (٣) وأثرها أيضاً ، فلو زالت عينها وبقي أثرها لم يطهر موضعها . فتنبه .
- (٤) ولو في إجماع ؛ أو حوض صغير . (رد المحتار : ٢١٨/١) .
- (٥) هذا ظاهر الرواية ، وثقة روايات أخرى : إحداهما أن يغسلها مرة بعد زوال العين ، والثانية : غسلها مرتين ، والثالثة : ثلاث مرات .
- (٦) محمد بن عباد الله البلخي ، إمام جليل من مشاهير الحنفية وأعيانهم ، أطلق عليه لقب « أبو حنيفة » ، وكان على جانب عظيم من الذكاء والعلم ، والزهد والورع ، له تصانيف . توفي سنة : ٣٦٢ رحمه الله تعالى .

بغير مرتبة غُسلت مرة . وعن فخر الإسلام [البزدوي] ^(١) : ثلاثاً بعده ^(٢) كغير مرتبة لم تغسل .

تكميل : ومسح محل الحِجامة بثلاث خِرق رَطَبات نظافٍ مجزىءٍ عن الغسل ، لأنه يعمل عمله .

بقاء الأثر : وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ أَثَرٍ ؛ كَلَوْنٍ أَوْ رِيحٍ ^(٣) فِي مَحَلِّهَا . . شَقُّ زَوَالُهُ .

والمشقة : أن يحتاج في إزالته لغير الماء ، أو غير المائع ؛ كخُرْضٍ ^(٤) وصابون ، لأن الآلة المعدة للتطهير الماء ، فالثوب المصبوغ بمتنجس ^(٥) يظهر إذا صار الماء صافياً ؛ مع بقاء اللون . وقيل : يغسل بعده ثلاثاً .

الدهن المتنجس : ولا يضرُّ أثر دُهْنٍ متنجسٍ - على الأصح - بزوال النجاسة المجاورة بالغسل ، بخلاف شحم الميتة ، لأنه عين النجاسة .

والسَّمْنُ والذَّهْنُ المتنجس يُطَهَّرُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ ^(٦) ورفعهُ عنه (ثلاثاً) .

(١) أبو الحسن علي بن محمد ، من مشاهير فقهاء الحنفية وأصوليينهم ، مفسر ، محدث ، وله تصانيف منها (أصول البزدوي) المسمى « كتر الوصول إلى علم الأصول » ، و« كشف الأستار » تفسير في ١٢٠ جزءاً ، شرح « صحيح البخاري » ، شرح « الفقه الأكبر » ، « المبسوط » في فروع المذهب ١١ مجلداً ، شرح « الجامع الكبير » لمحمد بن الحسن وغير ذلك . كان يضرب به المثل في حفظ المذهب ، وعباراته متينة صلبة عُرف لأجلها بـ « أبو العسر » ، خلافاً لأخيه « أبي اليسر » محمد بن محمد (انظر ص ٣٢٨) . توفي سنة : ٤٨٢ ببلدة كِسْر قرب سمرقند .

(٢) بعد زوال العين .

(٣) فقط ، فالكاف استقصائية ، أما الطعم . . فلا بد من زواله ، لأن بقاءه يدلُّ على بقاء العين .

(٤) نبات يستعمل في الإزالة كالأسنان .

ومن المشقة الاحتياج لتسخين الماء وغيره ، وكذا ما يزيد على أصل خلقة الماء .

(٥) أما لو كان مصبوهاً بعين النجاسة كالدم ، أو البول . . فيجب زوال عينه وطعمه وريحه ، ولا يضرُّ بقاء لونه .

(٦) ويُغلى إن كان جامداً ، أما السائل فيحرك شديداً حتى ينحل في الماء ثم يستمرُّ ليرتفع الدهن فيرفع عنه . هكذا يكرر ثلاث مرّات .

العسل : والعسلُ : يصبُّ عليه الماء ويغليه^(١) حتى يعود كما كان (ثلاثاً) .
 الفخار : والفخار الجديد : يُغسل ثلاثاً بانقطاع تقاطره في كلِّ منها ،
 [وقيل^(٢)] : يُحرق الجديد ، ويغسل القديم .

متفرقات التطهير :

- ١- والأواني الصقيلة^(٣) والأواني الصقيلة تطهر بالمسح .
- ٢- الخشب : والخشب الجديد : ينحت^(٤) ، والقديم : يغسل .
- ٣- اللحم المطبوخ : واللحم المطبوخ بنجس حتى نضج : لا يطهر^(٥) . وقيل :
- يُغلى ثلاثاً بالماء الطاهر ، ومرقته : تصبُّ لا خير فيها .
- ٤- الدجاج المغلي : وعلى هذا الدجاج المغلي قبل إخراج أمعائها . وأما وضعها بقدر انحلال المسام لتنف ريشها فتطهر بالغسل .
- ٥- تمويه الحديد : وتمويه^(٦) الحديد بعد سقيه بالنجس مرّات^(٧) ، ويُنَجِّه مرّة لحرقة ، وقبل التمويه يطهر ظاهرها بالغسل ، والتمويه يطهر باطنها . . عند أبي يوسف ؛ وعليه الفتوى .

-
- (١) جدير بالذكر أنّ هذه الطريقة بتسليط النار إلى الإناء مباشرة تحرق العسل . فبتبني استعمال طريقة الغلي بالبخار ، وذلك بأن يُخلَّل إناءً ثانياً فيه الماء فيغلى ؛ فيغلي فوقه الماء الذي فيه العسل .
- (٢) الملابس التي لا يتخللها المانع ، كالزجاج ونحوه ، فيطهر بمسح يزيل أثره دون تحديد بعدد ، لكن يستحبُّ التلث .
- (٣) نحتاً يستهلك موضع تشرب النجاسة ، والمراد بالجديد والقديم ما يشرب أو لا .
- (٤) هذه رواية الإمام رضي الله عنه ، وما بعدها قول أبي يوسف ، لكن صرحوا بأنّه لا يؤخذ به . وهذا كله بعد النضج ، وبعضهم صرح بالغلان فقط . أما قبل الغلان ! ! فيطهر اللحم بغسله ثلاثاً وتجنيفه في كلِّ مرّة ؛ ولو بالتبريد .
- (٥) حرقة بالنار حتى يحترق ، والسقي إطفاءً بالماء ؛ أو غيره من السوائل .
- (٦) العبارة مشوّشة ؛ حيث لم يخبر عن المبتدأ « تمويه » . وحلّها أن يقول : وتمويه الحديد بالماء النجس يطهره تمويهه بالماء الطاهر ثلاثاً .
- وهذا بخلافاً لمحمّد رحمه الله ، إذ عنده لا تطهر أبداً ، إلّا في طهارة ظاهرها بالغسل لقطع به ؛ أو لوقوعه في ماء . أما حملة في الصلاة فمفسد .

تغيير العين : والاستحالة^(١) تُطَهَّرُ الأعيان النجسة ، كالميتة إذا صارت ملحاً^(٢) ، والعذرة^(٣) تراباً ؛ أو رماداً . كما سنذكره ص ٣١٠ ؛ والبلة النجسة في التثور بالإحراق^(٤) ، ورأس الشاة إذا زال عنها الدم به^(٥) ، والخمر إذا خُلَّت ؛ كما لو تخللت ، والزيت النجس صابوناً .

غير المرئية : ويظهر محلُّ النجاسة غير المرئية^(٦) بغسلها ثلاثاً وجوباً ، وسبغاً مع التريب ندباً ؛ في نجاسة الكلب ، خروجاً من الخلاف^(٧) .

اشتراط العصر : وَالْعَصْرُ كُلُّ مَرَّةٍ^(٨) ؛ تقديرًا لغلبة الظن في استخراجها ؛ في ظاهر الرواية ، وفي رواية^(٩) : يكتفي بالعصر مرة^(١٠) ، وهو أوفق .

اكْتِفَاء : ووضعه في الماء الجاري^(١١) يُغْنِي عن التلثيث والعصر ، كالإِ

(١) انقلاب العين ، وتحولها إلى عين غير الأولى . وفيه مبحث مشهور خلاصته أَنَّ العين حقيقة .

(٢) ويصورونها بجيفة سقطت في سبخة ملحّة فانعدم أثرها وصار موضعها ملحاً .

(٣) العذرة قُلُر بني آدم ؛ أو غيره . سواء تحولت بالتفاعل ؛ أو الإحراق .

(٤) سواء بلة طين جداره ، أو بلة وقود بقي فيه ؛ ولو زيلاً .

(٥) بالإحراق .

(٦) إن لم يكن لها طعم ؛ أو ريح . فإن كان . . . وجب غسلها حتى يذهب الأثر الآخر ، ما لم يدخل تحت المشقة .

(٧) فيه خلافان : الأول خلاف الإمام في جعل الغسلات السبع واجبة بلا تريب .

والثاني خلافه وخلاف الإمام الشافعي في جعل السبع واجبة مع وجوب التريب .

(٨) فيما ينحصر كالثوب ، ويقوم مقامه الجفاف - وهو : أن لا تبتل منه اليد ؛ ولو بقيت نداوته . - فيما

يتعدّر عصره كالخزف ، أو يتعثر كالسباط ؛ فيكفي فيهما الغسل بلا تلثيث نجفٍ إن لم تخالطه

النجاسة ، فإن خالطته فلا بد من تلثيث جفافه . وهذا كله في غير البدن ، والبدن يكفي فيه توالي

الغسل بلا جفاف . والله تعالى أعلم .

(٩) وهي رواية الإمام محمد ، وأبو يوسف لم يشترط العصر أصلاً .

(١٠) وتجعل الأخيرة استحباباً . أو آية واحدة وجوباً .

(١١) إلى أن يعتقد زوال النجاسة ؛ دون تقدير بوقت .

وضعه فيه ؛ فامتلاً ، وخرج منه^(١) طَهُر .

توضيح : وإذا غسله في أوانٍ ؟ فهي^(٢) والماء متفاوتة ، فالأولى تطهر
وما تصيبه بالغسل ثلاثاً ، والثانية بشتين ، والثالثة بواحدة .

تكميل : وإذا نسي محلَّ النجاسة ؛ فغسل طرفاً من الثوب^(٣) بدون تحرٍّ ؟
حكيم بطهارته ؛ على المختار ، ولكن إذا ظهرت في محلٍّ آخرًا ! أعاد الصلاة^(٤) .

استدراك : [وَيَطْهَرُ مَا لَا يَنْعَصِرُ بِغَسْلِهِ حَتَّى يُظَنَّ طَهَارَتَهُ]^(٥)

التطهير بالمائعات : وَتَطْهَرُ النَّجَاسَةُ الْحَقِيقَةُ . . مرثية كانت ؛ أو غير مرثية ،
عَنِ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ^(٦) بِالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ اتِّفَاقًا ، وبالمستعمل ؛ على الصحيح^(٧) ، [لِقُوَّةِ
الإزالة به ، وَكَذَا تَطْهَرُ عَنِ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ فِي الصَّحِيحِ^(٨)] [ص] بِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ - على

-
- (١) من أعلاه ليصح كونه جرياناً ، وإلا فخروجه من أسفله غير معتبر ولو امتلاً .
(٢) أي : الأواني ، لأنها تنجست بنجاسته فتطهر بطهارته تبعاً . فصورتها : أن كلَّ إناء تنجس بالثوب
التي يتم تطهيره فيه . . يتخذ معه في الحكم (طهارة ونجاسة) فما تنجس من الأنية بتنجس الثوب
يطهر بطهارته . تبعاً .
(٣) والمستحبُّ غسلُ جميعه ، وهي إحدى المسائل التي مستحبها أفضل من الواجب (انظر
ص ١٧٠) .
(٤) لأنَّ اليقين لا يزول بالشك ؛ فيعيد غسل النجاسة لوجودها ، ثم يعيد الصلاة لعدم تحريره أولاً ، فلو
كان بعد تحرره . . يحمل وجود النجاسة على ما بعد الغسل والصلاة .
(٥) هذه العبارة من المتن المجرد بتحقيقنا ليست في نسخ « الإمداد » ، ولا نسخ « المراقي » ! فليس
عليها شرح وقد أضفتها للفائدة . فتنبه .
(٦) والمكان والإناء والمأكول ، وبساط وحصير وغير ذلك مما ينجس نجاسة خبث .
(٧) من قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد في المستعمل .
تنمة : كلُّ مائعٍ يمكن تطهيره بالجريان ، كاللبن والعصير ؛ وغيره ؛
وذلك إما ١- بإجراه مع جنسه مختلطاً به ، وإما ٢- بالخلط مع الماء ، كما إذا جعل الدهن في
الخابية ثم صب فيه ماء مثله ، وحرك ثم ترك حتى يعلو ، أو ثقب أسفلها حتى يخرج الماء . هكذا
يفعل ثلاثاً . (رد المحتار : ١ / ١٣١) .
(٨) فيه خلاف محمد وزفر والشافعي وإحدى روايتين عن أبي يوسف في المائعات فلا تطهر النجاسة
عندهما .

الأصح^(١) - مُزِيلٌ لوجود إزالتها به ، فلا تطهرُ بذهنٍ لعدم خروجه بنفسه ، ولا باللبن ؛ ولو مخيضاً^(٢) ؛ في الصحيح .

وروي عن أبي يوسف : لو غسل الدم من الثوب بدهن ، أو سمن ، أو زيت حتى ذهب أثره ؛ جاز^(٣) .

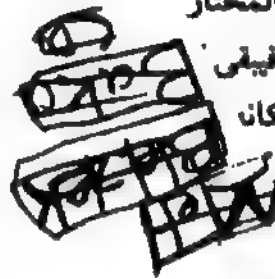
توضيح : والمزيل : كالخل ، وماء الورد ، والمستخرج من البقول ، لقوة إزالته لأجزاء النجاسة المتناهية ؛ كالماء ، بخلاف الحدث ، لأنه حكمي ؛ وخصّ بالماء بالنص^(٤) ، وهو أهونُ موجودٍ فلا حرج .

التطهير بالريق : يطهرُ الثدي إذا رَضِعَهُ الولد . . وقد تنجسَ بالقيء^(٥) (ثلاث مرّات) بريقه ، وفمُ شارب الخمر : بترديد ريقه وبلّعه^(٦) ، ولحسِ الأصبع (ثلاثاً)^(٧) عن نجاسة .

وخصّ التطهيرَ محمّداً بالماء ، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف .
التطهير بالدلك : ويَطْهَرُ الخُفُّ وَنَحْوُهُ^(٨) ؛ كالنعل . . ١- بالماء ،

(١) فيه إشارة إلى الماء المستعمل . . على القول بنجاسته . وإلى النجس المخفف ؛ كبول ما يؤكل لحمه ، فهو لا يطهرُ محلّ النجاسة الغليظة الأصح . كما لو غُسلَ الدَّمُ ؛ أو الخمر - مثلاً حلف (ما فيه نجاسة دم) ؟ حث على يحث . والله تعالى أعلم (رد المحتار

(٢) هو اللبن الرائب يستخرج زبدُه فيبقى وجهه أنها نجاسة مريّة يطهر مكانه (٣) هو قوله تعالى ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَطْنَا عَلَى الْخَلْقِ مِنْهُ زَمْزَمًا فَكَانُوا مِنْهَا حَافِينَ ﴾ (٤) قد غير احترازيّ بدليل ما بها (٥) الكلام عن تطهيره ، فلا يمنع حرمه . (٦) وأعلم أنّه لا بدّ أن يزول أثر الخمر عن الريق . (٧) مرة (رد المحتار : ٢٠٤ / ١) . فتنه . (٨) ثم يجب أن تعلم أنّ اشتراط التثليث . . إنّما هو طمأنينة القلب ، وإلاّ فإنّه يكفي مجرد ذهاب الأثر ، أو لاعتبارها نجاسة غير مريّة فينبغي العمل بالأحوط .



وكذا ما بعده . فتنه .
١ / الأنفال .
داف شكلياً ، أو بغير مدلول !!
(٨) ولو كان غير أملس ، ولكن بشرط أن لا تختفي النجاسة في شقوقه ، وكذا لو كان من صوف ؛ أو =

و٢- بالمائع ، و٣- بِالذَّلِكَ بالأرض ؛ أو التراب . . مِنْ نَجَاسَةٍ لَهَا جِزْمٌ ؛ ولو مكتسباً من غيرها . . على الصحيح ، كتراب ؛ أو رمادٍ وضع على الخفِّ قبل جفافه من نجاسة مائعة . وَلَوْ كَانَتْ المتجسِّدة من أصلها ، أو باكتساب الجِرم من غيرها رَطْبَةً ؛ على المختار للفتوى ، وعليه أكثر المشايخ ، [لقوله ﷺ : « إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخُفِّهِ . . فَطَهَّرْهُمَا التُّرَابُ »^(١) ، و[ص) لقوله ﷺ : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ ؛ فَلْيَنْظُرْ فِي نَعْلَيْهِ ! فَإِنْ رَأَى أَذَى ؛ أَوْ قَذْرًا فَلْيَمْسَحْهُمَا ، وَلْيَصِلْ فِيهِمَا »^(٢) .

إيضاح : قيّد بالخفِّ ! احترازاً عن الثوب والبساط ، واحترازاً عن البدن ، إلا في المنى ، لما تقدّم ص .

التطهير بالمسح : وَيَطْهَرُ السَّيْفُ وَنَحْوُهُ ؛ كالمِرَاة ، والأواني المدهونة ، والخشب الخَرَّاطِي^(٣) والآنوس ، والغُفْرُ بِالْمَسْحِ بـ١- تراب ؛ أو ٢- خرقة ، لأنها لا تتداخلها أجزاء النجاسة .

أو ٣- صوفِ الشاة المذبوحة ، فلا يبقى بعد المسح إلا القليل ، وهو غير معتبر .
تمحيص : ويحصل بالمسح حقيقة التطهير ؛ في رواية^(٤) ، فإذا قُطِعَ بها

= شعر ؛ أو فرواً ؛ وسواء أصابت النجاسة موضع الوطء ؛ أو غيره .

فقوله (الخف ونحوه) احتراز عن الثوب ؛ أو البدن في غير المنى . فتنبه .

(١) أخرجه أبو داود : ٣٨٦ ، والطحاوي : ٥١/١ ، وابن خزيمة : ٢٩٢ ، والحاكم : ١٦٦/١ ، وابن حبان : ١٤٠٣ ، والبيهقي : ٤٣٠/٢ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه أحمد : ١٠٧٦٩ ، وأبو داود : ٦٥٠ ، والدارمي : ١٣٧٨ ، وابن خزيمة : ٧٨٦ ، وأبو يعلى : ١١٩٤ ، والبيهقي : ٤٣١/٢ ؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) هو المصنّع بالخِرَاطَة ؛ حيث يصير أملس لا تتخلّله النجاسة ؛ نسبت إلى صانعه « الخراط » . ومنه المسمّى « الزان » وقد يقال « خرائطي » وهو المشرّح كالخراط ليصنع منه الأبواب والألواح ونسبة إلى الخراط وهو المسمّى « الكندي » . وهو كذلك في الأصول الخطيّة . وإنما اخترت ما هو المعتمد . والآنوس : من الأخشاب الهندية الفاخرة السوداء اللون صلبة لا تغالطها النجاسة .

(٤) مقابلها رواية التقليل . وقدّمتا لمرّة الخلاف ص في عوده نجساً إذا أصابه الماء على رواية التقليل ، أو عدم عوده في رواية التطهير .

وقد ذكرت في « سبيل الفلاح والوشاح » : ١١٦ خلاصة هذا البحث .

البطيخ ؟ يحلُّ أكله ، واختاره الإسبيجاني . ويحرم على رواية التقليل ، واختاره القدوري !!

عموم الحكم : ولا فرق بين الرطب والجاف ، والبول والعدرة ؛ على المختار للفتوى ، لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ؛ ثم يمسحونها ويصلون معها .

الطهارة بالجفاف : وَإِذَا ذَهَبَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ^(١) عَنِ الْأَرْضِ^(٢) . . . وَقَدْ جَفَّتْ^(٣) ؛ ولو بغير الشمس^(٤) - على الصحيح - طهرت ، وَجَازَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا ، لقوله ﷺ : « أَيْمًا أَرْضٍ جَفَّتْ ؛ فَقَدْ ذَكَتْ^(٥) » . دُونَ التَّيَمُّمِ مِنْهَا فِي الْأَظْهَرِ ، لاشتراط الطيب نصاً^(٦) ، ورؤي جوازه منها .

-
- (١) من طعم ؛ أولون ؛ أو ريح .
(٢) وكذا كل ما يوضع على سبيل القرار . . كالبلاط ، والرخام ، وغيرها من مواد البناء ، لا ما يمكن نقله وتحويله من المفروش عليها ؛ غير المثبت . . فلا بد من غسله .
لكن لو قلع المفروش هل يعود نجساً ؟ فيه روايتان . والأشبه المختار هو عدم العود . (رد المحتار : ٢٠٦/١ ؛ عن « الحلبه ») .
(٣) المراد بالجفاف : النداة ولو بقيت الرطوبة ، ولا يشترط اليبس . فتنه .
(٤) كالريح ؛ أو النار .
ولو تعجل تطهيرها بالتجفيف ؟ فيكفي صب الماء عليها ثلاثاً وتجفيفها بخرقه طاهرة في كل مرة (رد المحتار : ٢٠٥/١ بتصرف) .
(٥) الزكاة : من التذكية وهي التطهير ، لا من الزكاء ؛ وهو النماء ، والزكاة : تطهير الميتة بالذبيح . . ثم استعير للأرض . وإنما نهت عليه لما وقع في الأصلين الخطين « زكت » بالزاي وكذا في النسخ المطبوعة ، وهو تصحيف « ذكت » كما نبه عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه لـ « فتح باب العناية » : ٢٤٧/١ . فتنه له .
والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » : ٧٦/١ ؛ عن محمد بن الحنفية وأبي قلابة موقوفاً . بينما رفعه في « المبسوط » . فتنه .
ومن شواهد ما أخرجه أبو داود : ٣٨٢ ، وأحمد : ٧٠/٢ وغيرهما ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما كانت الكلاب تبول ؛ وتقبل وتدبر في المسجد . . ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك وعند عبد الرزاق ؛ عن أبي قلابة : جفوف الأرض طهورها .
(٦) بقوله تعالى ﴿ فَتَيَمَّمُوا صِعْدَ الْأَرْضِ ﴾ [٦/ المائدة] .

الطهارة تبعاً : وَيَطْهَرُ مَا بِهَا ؛ أي : الأرض مِنْ شَجَرٍ وَكَلَامٍ ؛ أي : عشب^(١)
قَائِم ، أي : نابت فيها بِجَفَافِهِ مِنَ النجاسة ؛ لا يَبْسُغُهُ مِنْ رطوبته ، وذهب أثرها ..
تبعاً للأرض ؛ على المختار ، وقيل : لا بدُّ من غسله .

الطهارة بالاستحالة : وَتَطْهَرُ نَجَاسَةٌ أَسْتَحَالَتْ عَيْنُهَا .. كَأَن صَارَتْ مِلْحًا ؛ أو
تراباً ، أو أطروناً^(٢) .

الطهارة بالحرق : أَوْ اخْتَرَقَتْ بِالنَّارِ لِتَصِيرَ رَمَادًا طَاهِرًا ؛ على الصحيح^(٣) ،
لتبذُل الحقيقة .. كالعصير يصير خمراً ؛ فينجُس ، ثُمَّ يَصِيرُ خَلًّا ؛ فيطهر .

نجاسة المتقاطر : وَبَخَارُ الْكُنُيفِ^(٤) ، وَالْإِصْطِبِلُ ، وَالْحَمَّامُ .. إِذَا قَطَرَ ؟ ! لا
يكون نجساً^(٥) استحساناً^(٦) .

والمستقطر من النجاسة نجس^(٧) ، كالمسمَّى بِـ « الْعَرَقِي »^(٨) فهو حرام ..

(١) تفسير « الكلام » بالعشب يحتاج لإيضاح ، فهو اسم لما يرعاه الدواب .. رطباً كان ؛ أو يابساً ؛ كما
في « المغرب » : ٢٢٨/٢ .

(٢) الأطرون : موادُّ قلوِيَّة تستعمل لتحويل الزيت صابوناً . وهي متوفرة لدى العطَّارين . وعليه : فيراد
أنَّ الزيت إذا تحوَّل بها صابوناً يطهر ؛ ولو لم يجف .

(٣) شامل لاستحالة العين ، وللإحترق الذي هو انقلاب عين أيضاً . وهذا قول محمد المفتي به
للبلوي . ويقابله غير الصحيح هو قول أبي يوسف . كما في (« الغنية » شرح « المنية ») ١٨٨-
١٨٩ ، و« الفتح » : ١٧٦/١ . فتنبه .

(٤) الأرض المنخفضة ، ثم صارت علماً على مجمع النجاسات من قضاء الحاجة .

(٥) ما لم يظهر أثر النجاسة ؛ فتتنجس بالأثر .

(٦) وعليه العمل . ووجه الاستحسان فيه الضرورة لتعلُّد التحرُّز . وهذه المسألة تعرف بِـ « ماء الطابق »
وهو الغطاء الكبير يكون في أعلى الإصطبل ؛ أو غطاء أسبق النجاسات يتصاعد بخاراً فيتكاثف
بملاقاة سطح بارد فيتقاطر ماءً .

(٧) والحاصل : أنه إن كان متنجساً من نجاسة كاملة .. فهو نجس لتقاطره من نجس يقيّن كالخمر ،
وإن تقاطر من ماء متنجس .. فهو طاهر كأرض الحمام ؛ اختلط فيها ماء بنجاسة . والله تعالى
أعلم .

(٨) هو مسكر مقطر من قُرْدِي الخمر . وهو حرام كالخمر قطعي التحريم ، وهو بخلاف غاز النشادر =

حكم البيض : وبيض ما لا يؤكل^(١) ! ؟ قيل : نجس كلحمه ، وقيل : طاهر .
 طهارة المنى : ١- الجاف : وَيَطْهَرُ الْمَنِيُّ الْجَفَّ^(٢) ؛ ولو منى امرأة - على الصحيح^(٣) - يَفْرَكُهُ عَنِ الثُّوبِ ؛ ولو جديداً مُبْطِئاً ، وَعَنِ الْبَدَنِ بِفَرَكِهِ - في ظاهر الرواية - إن لم يتنجس بملطخ^(٤) خارج المخرج كبول .
 ٢- الرطب : وَيَطْهَرُ الْمَنِيُّ الرُّطْبُ بِغَسْلِهِ ، لقوله ﷺ : « إَغْسِلِيهِ رَطْباً ، وَأَفْرَكِيهِ يَابِساً »^(٥) .

فإذا أصابه الماء بعد fark ؟ فهو ونظائره . . كالأرض إذا جفت ، وجلد الميتة المشمس ، والبئر إذا غارت ، وقد اختلف التصحيح^(٦) !! والأولى [اعتباراً] (ص)

(NH3) المستجمع من دخان النجاسة ، لأنه حيثل طهر بالاحتراق . فتنبه .

واعلم أن ما يجب التنبيه له تنقية مياه الصرف الصحي ، فإن غولجت بالاستقطار حتى ذهب أثر النجاسة . . فالوجه الطهارة . وإن نُقِيت بترسب النجاسة إلى أسفل وترقيدها ثم جريان الماء نظيفاً بلا أثر نجاسة . . فالوجه النجاسة ؛ لأنه لا عمل في تطهيرها ، ولا تطهير بلا مطهر ، لكن إن كانت النجاسة قليلة فرست في أسفل المجرى ، وجرى غيرها بلا أثر وغلب الماء كثيراً . طهرت لرسو النجاسة في الأسفل . فتنبه . والله تعالى أعلم .

- (١) كالصقر والجذاة وغيرهما من سباع الطير ؛ أو الحيات وغيرها . وإنما وقع الخلاف !! لإلحاقها بالميتة فتنجس ، أو بغير الميتة فتطهر ، لكن لا خلاف في طهارتها حيّة .
- (٢) إذا كان ذا جرم يمكن فركه ، وإن كان يرى مكانه بلا جرم كمكان البول الجاف ؟ فلا بد من غسله . فتنبه .

(٣) هو ظاهر الرواية ، وصححه قاضي خان في « فتاواه » : ٢٥ / ١ هامش « الهندية » .

(٤) عبارة (خ) : أن يتلطح خارج . . . والصواب ما أثبتته من (ص) .

(٥) أخرجه أبو حنيفة في « صحيحه » : ٢٠٤ / ١ ، والبخاري في « مسنده » ، وابن خزيمة : ٢٨٨ ، والدارقطني : ٤٤٢ ، والبيهقي : ٤١٧ / ٢ ، وغيرهم ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

ومن شواهد الفرق ما أخرجه البخاري : ١٧٢ ، ومسلم : ٦٠٦ - ٢٨٨ ، وأبو داود : ٣٧٢ ، والنسائي : ٢٩٦ ، وابن ماجه : ٥٧٣ ، وأحمد : ٢٣٥٤٤ ، واللفظ له ؛ عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها : كنت أفرك المنى من ثوب النبي ﷺ ثم يذهب فيصلني فيه .

(٦) والفتوى على أن التطهير حقيقي . . فلا يعود نجساً بإصابة الماء ؛ إلا في الاستنجاء ، لأنه بالحجر مقلل . والحاصل أن غير المانع لم يعتبر مطهراً في البدن ، إلا في المنى . والله تعالى أعلم .

الطهارة في الكل ، كما تفيد المثنون^(١) .

تأصيل : وملاقاة الطاهر طاهراً مثله لا توجب التنجيس^(٢) .



(١) سبق أن ذكرت المطهّرات نظماً في (شرح « نور الإيضاح ») معزياً إلى العلامة الحصكفي في « الدر المختار » : ٢٩٠ / ١ ، فكتفت بذكرها هناك . وقد فضحت أفهام بعض المتطاولين على هذا الكتاب فظنّوه من نظم الطحطاوي ! فاستبدلتُ بها آياتاً أخرى تنبّهاً لذلك وتنويعاً ، وتوسّعاً في الفائدة وتخيراً للقارئ ، وهي لسيد عبد الغني النابلسي في (شرح « هدية ابن العماد ») : ٣٤٣ :

بِاصْاحٍ : عِدَّةٌ مَا التَّطَهَّرُ قَامَ بِهِ

١- غَسَلُ، ٢- مَسْحُ، ٣- تَمْوِئَةٌ، ٤- تَخْلِيلُ
و٥- أَلْذَلُّ، ٦- الْفَرْكُ، ٧- الْيُسُّ الَّذِي ذَكَرُوا

لِلسِ الْأَرْضِ، ٨- الذَّبْعُ، ٩- التَّوْبِيرُ، ١٠- تَحْوِيلُ
١١- نَزَحَ، ١٢- ذَكَاءٌ، ١٣- قَلْبُ الْعَيْنِ، ١٤- لَحْسُ يَدٍ

١٥- مَسَحَ الْمَخَاجِمَ، ١٦- غَلِي اللَّحْمِ مَقْمُولُ
١٧- نَلَفَ، ١٨- نَحَثَ، ١٩- حَفَرُ الْأَرْضِ، ٢٠- حَزَقَ لَفَى

٢١- دَخُولُ مَاءٍ خُرُوجُ، وَهُوَ تَشْيِيلُ
فَهَلِيهِ جُمْلَةُ الْعَشْرِ بِنَ قَدْ نُظِمَتْ

لِيَحْفَظَهَا، إِذْ لَمْ يَكُنْ بِالنِّظْمِ تَنْهِيلُ

(٢) معناه : لو لاقى ماءً أو مائع طاهر . . موضعاً طهر بأحد المطهّرات المذكورة ولا يلزم منه نجاسة . والله الموفق .

فصل

طهارة الدباغة : يَطْهَرُ جِلْدُ الْمَيْتَةِ ؛ ولو فيلاً ، لأنه كسائر السباع . . في الأصح^(١) ، لأنه ﷺ كَانَ يَتَمَشَّطُ بِمَشْطٍ مِنْ عَاجٍ^(٢) ، هو عظم الفيل^(٣) !!
جلد الكلب : ويظهر جلد الكلب ، لأنه ليس نجس العين ؛ في الصحيح^(٤) !!
بِالدَّبَاغَةِ الْحَقِيقَةِ . . كَالْقَرِظِ ؛ وهو : ورق السلم ، أو ثمر السنط ، والعفص ، وقشور الرُّمَّانِ ، والشَّبِّ^(٥) .

طهارة الجفاف : وَبِالدَّبَاغَةِ الْحُكْمِيَّةِ ؛ كَالْتَرْتِيبِ ، وَالتَّشْمِيسِ^(٦) ، والإلقاء في الهواء ، فتجوز الصلاة فيه [وعليه] ، والوضوء منه^(٧) ، لقوله ﷺ : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ . . فَقَدْ طَهَّرَ »^(٨) . وأراد ﷺ أَنْ يتوضأ من مِيقَاءٍ ؛ ف قيل له : إِنَّهُ مَيْتَةٌ !! فقال :

- (١) يقابله قول محمد رحمه الله بتجاسة عينه كالخنزير .
- (٢) أخرجه البيهقي في « الكبرى » : ٢٦/١ ؛ عن أنس رضي الله عنه .
- (٣) قيل : هو عظم ناب الفيل ، ولا يكون غير الناب عاجاً ، وقيل : بل عظمه مطلقاً .
- (٤) هو قول الإمام ، ورجح بأن عليه الفتوى والمتون ، وهو مقتضى عموم الأدلة ؛ فيأح ، ويؤجر ، ويضمن ، ويتخذ جلده مصلئ ، ودلوا .
- (٥) السلم : شجر العفصاء يذبح بعروقه وثماره وأوراقه ، ويسمى أيضاً : السنط ؛ وهو : شجر له شوك حاد وثمر في قرون كاللوبياء ، له صمغ جيد ، ينبت بصعيد مصر ، يستعمل في الدباغة . والعفص : ثمرة مدورة من أشجار البلوط . والرُّمَّان معروف ، وكلُّ هذه الأشياء تستعمل في الدباغة . والشَّبِّ : جسم معدني يجلو البصر ، ويقطع نزيف الدم ، وله استعمالات كثيرة .
- (٦) التجفيف بالتراب ، أو الشمس .
- (٧) تجوز الصلاة فيه : لو اتخذ لباساً . وعليه : لو بسطه المصلئ أو افترشه . ومنه : لو كان متخذاً قربة . . جاز الوضوء بهما .
- (٨) أخرجه أحمد : ١٨٩٨ ، ومسلم : ٣٦٦ ، وأبو داود : ٤١٢٣ ، والترمذي : ١٧٢٨ ، والنسائي : ٤٢٥٢ ، وابن ماجه : ٣٦٠٩ ، والدارمي : ١٩٩١ ، والطحاوي : ٤٦٩/١ ، والبيهقي : ١٦/١ ، وابن حبان : ١٢٨٧ ، والطيالسي : ٤٣/١ ، وأبو عروانة : ٢١٢/١ ، والطبراني في « الصغير » : ٢٣٩/١ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

« دِبَاغُهُ مُزِيلٌ خَبِثَةٍ » أو : « نَجَسُهُ » . أو : « رَجَسُهُ »^(١) . وقال ﷺ : « اِسْتَمْتَعُوا بِجُلُودِ الْمَيِّتَةِ إِذَا هِيَ دُبِغَتْ . تَرَابًا كَانَ ، أَوْ رَمَادًا ، أَوْ مِلْحًا ، أَوْ مَا كَانَ . . . بَعْدَ أَنْ يَزِيدَ صَلَاحُهُ »^(٢) .

جلد الخنزير : إلّا جِلْدَ الْخِنْزِيرِ ؛ لنجاسة عينه ، والدباغة لإخراج الرطوبة النجسة من الجلد الطاهر بالأصالة ، وهذا نجس العين^(٣) ١١ .

جلد الآدمي : وَجِلْدَ الْآدَمِيِّ لِحَرَمَتِهِ ؛ صوناً له . . لكرامته ، وإن حكم بطهارته [به]^(٤) لا يجوز استعماله ، كسائر أجزاء الآدمي^(٥) .

طهارة التزكية : وَتُطَهَّرُ الذِّكَاةُ الشَّرْعِيَّةُ^(٦) . . . خرج بها ١- ذبح المجوسي شيئاً ، و٢- الْمُحْرَمُ صَبْدًا ، و٣- تارك التسمية عمداً^(٧) جِلْدَ غَيْرِ الْمَأْكُولِ ؛ سوى الخنزير ، لعمل الذكاة عمل الدباغة في إزالة الرطوبات النجسة ؛ بل أولى^(٨) ، دُونَ

(١) أخرجه أحمد : ٢١١٨ ، وابن خزيمة في « صحيحه » : ١١٤ ، والبيهقي : ٢٤/١ ، وصححه الحاكم : ١٦١/١ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

ومن شواهد قوله ﷺ : « دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ طَهُورُهَا » . أخرجه أحمد : ١٥٤/٦ ، والطحاوي : ٤٧٠/١ ، والنسائي : ٤٢٥٨ ، وابن حبان : ١٢٩٠ ، والدارقطني : ١٠٣ ، والطبراني في « الصغير » : ١٨٩/١ ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) أخرجه الدارقطني : ١٢٢ ، والبيهقي : ٢٠/١ ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) فلا يطهر طالما بقي من عينه شيء . قال تعالى ﴿ فَإِنَّكُمْ رَجَسٌ ﴾ [الأنعام/١٤٥] فينصرف إلى العين .

(٤) بالدبغ ، لكن لا يجوز دبغه للمثلة ، كما لا يجوز استعماله للكرامة .

(٥) وهذا نص على حرمة نقل الأعضاء . . حياً ، أو ميتاً ، كما نصّوا على حرمة الانتفاع بلبين المرأة بعد استغناء الرضيع . فتنه .

(٦) هي الذبح الشرعي المستوفي لشرائطه ١- الحشية ؛ وهي أ- ذبح بين الحلق واللبّ - لأكثر العروق . و٢- الشرعية ؛ وهي كونه من أ- مسلم ، أو كتابي ، ب- حلال ، ج- خارج الحرم . وهذه الذكاة الاختيارية . والاضطرارية - وهي الصيد بشرائطه - بحكمها .

(٧) إن كان مسلماً . أمّا الكتابي . فلا يضرب تركه التسمية ، ولو عمداً لكن يضربه أن يذكر غير الله تعالى . . فهي ميتة لا تترك . وكذا ذبح المجوسي ، ومن في معناه ، والمُحْرَمُ بحج ، أو عمرة .

(٨) لأن الذكاة تطهير شرعي بحكم الله ، والدباغ بفعل الخلق ؛ فهذا وجه الأولوية .

لَحْمِهِ ، فلا يطهرُ . . عَلَى أَصَحِّ مَا يُفْتَى بِهِ ؛ من التصحيحين المختلفين في طهارة لحم غير المأكول وشحمه بالذكاة الشرعية ، للاحتياج إلى الجلد^(١) .

التنجس بالموت : وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَيَوَانِ ؛ غَيْرِ الْخَنَازِيرِ . . (لَا يَسْرِي فِيهِ الْدَّمَ) لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ ، لِأَنَّ النِّجَاسَةَ بِاحْتِبَاسِ الدَّمِ ، وَهُوَ مُنْعَدَمٌ فِيمَا هُوَ كَالشَّعْرِ وَالرَّيْشِ الْمَجْزُوزِ^(٢) ، لِأَنَّ الْمَنْسُولَ جَذَرُهُ نَجِسٌ^(٣) ، وَالْقَرْنِ ، وَالْحَافِرِ ، وَالْعَظْمِ . . مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ ؛ أَيِ الْعَظْمِ دَسَمٌ ؛ أَيِ : وَدَكٌ ، لِأَنَّهُ نَجِسٌ مِنَ الْمَيْتَةِ ، فَإِذَا زَالَ عَنِ الْعَظْمِ . . زَالَ عَنْهُ النَّجَسُ . .

العظم : وَالْعَظْمُ فِي ذَاتِهِ طَاهِرٌ ، لَمَّا أَخْرَجَ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٤) : إِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَيْتَةِ لَحْمَهَا ، فَأَمَّا الْجِلْدُ ، وَالشَّعْرُ ، وَالصُّوفُ ؛ [فَ]لَا يَأْسَ بِهِ !

(١) والاستغناء عن اللحم ، لأنه غير مأكول ؛ فلا فائدة لتطهيره ، بخلاف الجلد ، لأن طهارته باستخراج رطوبته ، وهي متحققة بالذكاة . والله أعلم .
والحاصل : أَنَّ ذِكَاةَ الْحَيَوَانِ مَطْهُرَةٌ لَجِلْدِهِ وَلَحْمِهِ . . إِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ مَأْكُولًا . وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ نَجِسَ الْمَيِّن . . فَلَا تَطْهَرُ شَيْئًا مِنْهُ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ جِلْدُهُ لَا يَحْتَمِلُ الدِّبَاغَةَ . . فَكَذَلِكَ . لِأَنَّ جِلْدَهُ حَيْثُ لَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ اللَّحْمِ . وَإِلَّا فَيَطْهَرُ جِلْدُهُ فَقَطْ .
(رد المحتار : ١٣٧/١) .

(٢) المفصوص من فوق الجلد .
(٣) وتقتصر النجاسة فيه على الجزء المفروز بالجلد فقط ؛ وهي الرؤوس التي فيها الدسومة ، فإن كان قدر الدرهم ؛ أو اتسع بمخالطة الماء ، كما لو بُلَّ المشط وقت التسريح . . وفيه جذور الشعر فينجس ، وينجس الماء القليل بوقوعه . فتنبه .
والناس عنها غافلون . وكذلك أطراف ريش الطاووس والنعام نجس يجب اجتنابه .

(٤) ٩٨ ، وما بعده ، والبيهقي : ٢٣/١ ؛ عن الزهري بإسناده إلى ابن عباس بلفظه ، وفي رواية عنه : إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ مَا يُوْكَلُّ مِنْهَا ؛ وَهُوَ اللَّحْمُ ، فَأَمَّا الْجِلْدُ وَالسِّنُّ وَالْعَظْمُ وَالشَّعْرُ وَالصُّوفُ . . فَهُوَ حَلَالٌ . وَإِنَّمَا أَوْرَدْتُهَا لِمَزِيدٍ فَالذَّكَاةُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فِي السِّنِّ وَالْعَظْمِ . وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ : إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ لَحْمَهَا وَدَمُهَا .

وأصله عند البخاري : ١٤٩٢ ؛ ومسلم : ١٠٠ - ٣٦٣ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما :
« إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا » .

المصّب : وَالْعَصْبُ نَجِسٌ . . فِي الصَّحِيحِ مِنَ الرَّوَايَةِ^(١) ، لَأَنَّ فِيهِ حَيَاةً ؛ بِدَلِيلِ
التَّأَلُّمِ بِقَطْعِهِ . وَقِيلَ : طَاهِرٌ ، لَأَنَّهُ عَظْمٌ غَيْرُ صُلْبٍ^(٢) .

النافجة والمسك : وَنَافِجَةٌ^(٣) الْمِسْكُ طَاهِرَةٌ مُطْلَقًا^(٤) ، وَلَوْ كَانَتْ تَفْسِدُ بِإِصَابَةِ
الماء ، كَمَا تَقْدُمُ^(٥) فِي الدِّبَاغَةِ الْحَكْمِيَّةِ ، كَالْمِسْكِ لِلاتِّفَاقِ عَلَى طَهَارَتِهِ .

وَأَكَلُهُ ؛ أَيِ : الْمِسْكُ حَلَالٌ ، وَنَصٌّ عَلَى حِلِّ أَكْلِهِ^(٦) !! لَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ طَهَارَةِ
الشَّيْءِ حِلُّ أَكْلِهِ ، كَالْتَرَابِ . . طَاهِرٌ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ .

الرِّبَادُ : وَالرِّبَادُ مَعْرُوفٌ^(٧) طَاهِرٌ . . تَصِحُّ صَلَاةُ مُتَطَيِّبٍ بِهِ ، لِاسْتِحَالَاتِهِ

(١) صَحَّحَهَا فِي «السَّراج الوَهَّاج» . وَعَلَيْهَا الْعَمَلُ ، وَدَلِيلُهَا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٣١١/٤ ،
وَأَبُو دَاوُدَ : ٤١٢٨ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ١٧٢٩ ؛ وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٤٢٥٥ ، وَابْنُ
مَاجَهَ : ٣٦١٣ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُكَيْمٍ : «لَا تَسْتَمِعُوا / لَا تَسْتَمِعُوا - مِنْ أَلَمِيَّةٍ بِإِهَابٍ ؛
وَلَا عَصَبٍ» وَانْظُرْ تِمَّةَ تَخْرِيجِهِ فِي «الْأَسْرَارِ» بِتَحْقِيقِنَا .

(٢) جَعَلَهَا فِي «الْبَدَائِعِ» ٦٣/١ ؛ وَتَبِعَهُ فِي «الْفَتْحِ» : ٩٦/١ رَوَايَةً وَاحِدَةً بِإِخْلَافٍ ! وَقَدْ أَجَابَ
الْقَائِلُونَ بِهَا عَلَى الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ بِأَجُوبَةٍ ! وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ
أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . انْظُرْ مَا حَرَّرْنَاهُ فِي «الْإِخْتِيَارِ» .

(٣) جُلْدَةٌ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمِسْكُ ، فَارْسِيٌّ مَعْرَبٌ «نَافِهٌ» . (الْمَعْرَبُ : ٣٤١) . وَقِيلَ : عَرَبِيٌّ ؛
لَا مَعْرَبٌ .

(٤) سِوَاهُ كَانَتْ رَطْبَةً ؛ أَوْ يَابَسَةً ، أَوْ مُنْفَصِلَةً عَنْ ذَيْبِجَةٍ ؛ أَوْ حَيَّةٍ لَمْ تَذَكَّ !! لِأَنَّهَا تَبِيعَ لِلْمِسْكِ ، لِأَنَّهَا
ظُرِفَتْ ؛ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِلْدِهِ . . وَالْمُبَانُ عَنْ حَيٍّ كَمِيَّتِهِ ، لَكِنَّهَا لَمَّا انْفَصَلَتْ عَنْ امْتِلَاءِ بِطَاهِرٍ . .
تَبِعَتْهُ فِي طَهَارَتِهِ ؛ كَمَا فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ» . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٥) فِي الْعِبَارَةِ اخْتِصَارٌ مُوَهَّمٌ مُخَلٌّ . أَشَارَ إِلَيْهِ الطَّحْطَاوِيُّ : ١٦٢ بِقَوْلِهِ : لَمْ يَقْدُمْهُ !! وَزَادَ : وَالَّذِي
فِي الشَّرْحِ - يَعْنِي «الْإِمْدَادُ» - : وَقَدْ عَلِمْتَ حُكْمَ الدِّبَاغَةِ الْحَكْمِيَّةِ وَعَدَمَ الْعَوْدِ إِلَى النِّجَاسَةِ بِإِصَابَةِ
الماء عَلَى الصَّحِيحِ .

(٦) جَوَابُ سَوَالٍ مُقَدَّرٍ : لِمَ نَصَّ عَلَى حِلِّ أَكْلِهِ . . مَعَ أَنَّهُ طَاهِرٌ ؟ !

(٧) لَهُمْ ، أَمَّا نَحْنُ فَنَحْتَاجُ لِنَعْرِفَهُ !! فَهُوَ : طَيْبٌ يَتَرَشَّعُ مِنْ عَرَقِ سِنُورٍ - هَرَّ بِرُطْبَةٍ - قَرِيبٌ مِنَ الثَّعْلَبِ -
مَوْطِنُهُ صَحْرَاءُ الْهِنْدِ وَالْحَبْشَةِ ؛ وَمِنْهَا يَصَادُ - يَجْتَمِعُ تَحْتَ ذَيْلِهِ ، ثُمَّ تُسَلَّتْ عَنْهُ أَسْوَدٌ لَزْجًا .
فَتَنَّهُ .

للطَّيِّبَةِ ، كالمسك ؛ فإنه بعضُ دم الغزال ، وقد اتَّفَقَ على طهارته !! وليس إلاَّ
بالاستحالة للطَّيِّبَةِ ، والاستحالة مطهَّرةٌ ، والله تعالى الموقِّعُ بِمَنَّةِ وكرمه^(١) .



(١) وقد وقفنا الله تعالى للاستفاضة في مبحث الطهارة نظراً لضرورته وعدم الاعتناء بما يتناسب مع
أهمِّيه في كثير من كتب الملعب المتداولة بين أيدي المبتدئين ، ولم أتوسَّع في غيره !! اكْتِفاءً
بتوسمي في ذلك في « الباب » للعبادات ، وفي « الاختيار » في المعاملات . فتنبه ، وادع لي
بظهور الغيب بالفتوح والقبول .

النجاسات

خفيفة	غليظة
تعريفها : (ما اختلف في حكمه) أمثلتهما : بول ما يؤكل لحمه المفقوعة : دون ربع موضع الثوب ؟ أو عضو البدن .	تعريفها : (ما لا خلاف في نجاسته) أمثلتها : - المخلوج من سيلي آدمي . - الدم من الحيوانات المفقوعة : دون الدرهم وزناً أو مساحة .

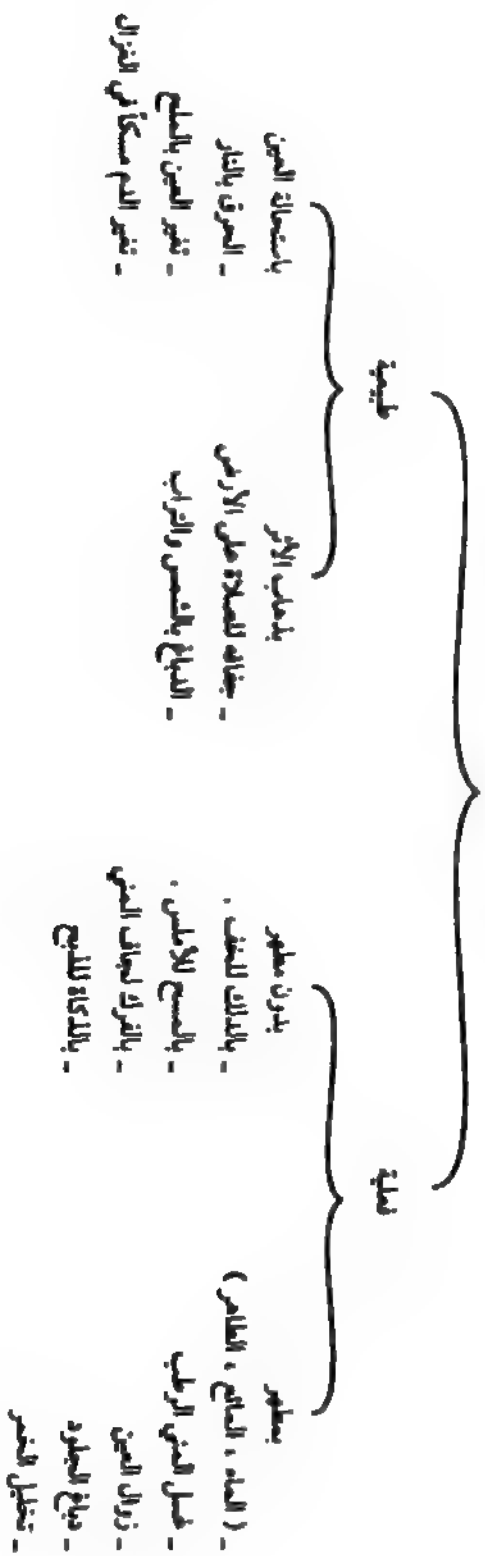
* * *

طهارة النجاسة

غير مرتبة	مرتبة
بالغسل مع المصير ثلاثاً	بإلهاث أثرها

* * *

مطهرات النجاسة



مشعر رقم ٢٢

• ما لا يسري فيه الدم لا يتنجس بالموت .

الأسئلة

- ما هي وجوه الاتفاق والاختلاف بين النجاسة الحقيقية والحكمية ؟ ولماذا تُقدّم الحكمية ؟
- ما هي الأنجاس (لغة) ؟ وما معنى الغليظة والخفيفة ؟ وما هو اعتبارهما ؟
- ما ينقض الوضوء بخروجه من بدن الإنسان نجس مغلّظ . علّل ذلك .
- اذكر خمساً من أمثلة النجاسة المغلّظة (من فضلات الحيوانات) !
- اذكر خمساً من الدماء غير النجسة .
- خره الدجاج والبط والإوز نجس مغلّظ مع أنّه مأكول اللحم !! علّل ذلك .
- اذكر ما تعرف عن بول الفرس وروث الخيل والبغل والحصان مع ذكر الخلاف إن وجد .
- ما معنى الجرّة ؟ وما حكم جرّة البعير والبقر والغنم ؟
- ما حكم خره طير لا يؤكل ؟ مع التعليل
- ما معنى العفو في النجاسة ؟ وما تقديره في المغلّظة والمخفّفة ؟
- اذكر ثلاثاً مما يقوم الربع فيه مقام الكل .
- لماذا يُعفى عن رشاش البول ؟ وإن امتلأ منه الثوب والبدن ؟ !
- غسالة الميت نجسة ! متى يُعفى عن تنجيسها ؟
- دهن متنجّس أصاب الثوب ثم انبسط ! ؟ ما هو حكمه بالتفصيل ؟
- ابتلّ فراش نجس من عرق نائم . اشرح هذه المسألة وفصل أحكامها .
- ما معنى المشقة في إزالة النجاسة ؟ ولماذا ؟
- كيف يطهر العسل إذا تنجّس ؟ وكيف يطهر الفخّار الجديد والقديم ؟
- ما معنى تمويه الحديد ؟ وكيف نظّه إذا تنجّس ؟
- اذكر خمساً مما يطهر بالمسح .

- متى يطهر اللحم المطبوخ بنجس حتى نضج ؟
- دجاج ألقى في ماء يغلي قبل إزالة أحشائها ! ما حكمها ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأصح :
- * يُعفى عن النجاسة المغلظة إذا لم يقدر على إزالتها . . إذا زاد على الدرهم .
- * يُعفى عن المخففة قدر ربع الثوب الكامل على الصحيح .
- * الفتوى على أنه يُعفى عن قدر ربع الموضع المصاب .
- * ألقيت نجاسة في ماء فأصابه من وقعها . . لا ينجسه إلا بظهور الأثر .
- * طين الشارع عفو ما لم يظهر فيه أثر النجاسة .
- * ثوب جاف طاهر لُفَّ في ثوب نجس رطب فتندى منه ولم يظهر أثره لا ينجس .
- * في قدمه بلل فوطيء أرضاً نجسة تنجس قدمه .
- * لو نام على تراب نجس جاف فغرق تنجس بدنه .
- * ثوب رطب لا ينجس بنشره على أرض نجسة يابسة وتندت منه .
- * يطهر متنجس بنجاسة مرثية بغسله مرة واحدة .
- * تطهر النجاسة غير المرثية بغسلها مرة واحدة .
- * نجاسة على البدن مُسحت بثلاث خرق رطبات تطهر .
- * بقاء أثر النجاسة لا يضر إذا شقَّ زواله .
- * شحم الميتة يطهر بغسله ثلاثاً .
- * السمن والدهن المتنجس . . يطهر بصب الماء عليه (ثلاثاً) .
- * لا يطهر العسل إذا تنجس .
- * جريان الماء من أعلى الإناء يكفي عن الغسل ثلاثاً .
- * لا يطهر جلد آدمي لأنه عورة .

• يطهر جلد الخنزير بالدباغة ولا يطهر بالتشميس .

- عرّف المصطلحات التالية ، واذكر مثلاً لكل منها :

١- الاستحالة ، ٢- الجريان ، ٣- التشميس ، ٤- الغوران ، ٥- التمويه .

٦- الدلك ، ٧- الفك .

- غَسَل الثوب المتنجس في ثلاث أوانٍ ما حكم الماء في كل إناء ؟ ومتى يطهر الثوب ؟

- أصابت النجاسة موضعاً من الثوب ونسيه ؟ ماذا يصنع ؟

- تطهر النجاسة عن الثوب والبدن بالماء المطلق اتفاقاً ، وبالماء المستعمل على

الصحيح . اشرح ذلك مفصلاً .

- المائعات المزيلة لأثر النجاسة مطهرة ! ولا يصحُّ بها الوضوء . علّل ذلك .

- ما هي الأشياء التي تطهر بالريق ؟

- كيف نظّهر الأشجار والعشب الذي تنجس في الأرض ؟

- ما هي الذكاة الشرعية ؟ وما تطهّر من غير المأكول ؟

- ما هي الأشياء التي تنجس بالموت من الحيوانات ؟ وما هي التي لا تنجس ؟

- اذكر ما تعرف عن العصب ؟ وعلّل لكل قول تذكره ؟

- ما هي نافذة المسك ؟ وما حكمها ؟ وهل يحلُّ أكل مسكها ؟

- ما هو الزباد ؟ وما حكمه ؟

- أكمل ما يلي واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

• قال ﷺ : « إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخُفَيْهِ » .

• قال ﷺ : « أَلَيْمًا أَرْضِي جُفْتُ » .

• قال ﷺ : « أَلَيْمًا إِمَابٌ فَقَدْ طَهَرَ » .

• قال ﷺ : « إِسْتَمْتِعُوا بِـ الْمَيْتَةِ إِذَا هِيَ دُبِغَتْ كَانْ أَوْ » ،

أَوْ » .

• • •

كتاب الصلاة

- توطئة : لا بد من بيان ١- معناها : لغة ؛ وشريعة ، و٢- وقت افتراضها ، و٣- عدد أوقاتها ؛ و٤- بيانها ، و٥- ركعاتها ، و٦- حكمة افتراضها ، و٧- سببها ، و٨- شروطها ، و٩- حكمها ، و١٠- ركنها ، و١١- صفتها .
- ١- معناها : فهي - في اللغة - : عبارة عن الدعاء ، و- في الشريعة - : عبارة عن الأركان والأفعال المخصوصة .
- ٢- وقت افتراضها : وفرضت ليلة المعراج .
- ٣- عدد أوقاتها : وعدد أوقاتها خمس ، للحديث^(١) والإجماع ، والوتر واجب ليس منها .
- ٤ / ٥- وفرضت - في الأصل - ركعتين ؛ إلا المغرب ، فأُقرئت في السفر ، وزيدت في الحضر ؛ إلا في الفجر .
- ٦- وحكمة افتراضها شكر المنعم .
- ٧- وسببها الأصلي خطاب الله تعالى الأزلي^(٢) ، والأوقات أسباب ظاهراً ؛ تيسيراً ،
- ٨- وشروطها ستعلمها .
- ٩- وحكمها سقوط الواجب ونيل الثواب .

(١) وهو قوله ﷺ للأعرابي : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » قال : هل علي غيرها ؟ قال : « لَا ، إِلَّا أَنْ تَطْلُعَ » . أخرجه البخاري : ٤٦ ، ومسلم : ١١ ، وأبو داود : ٣٩١ ، والترمذي : ٦١٩ ، والنسائي : ٤٥٩ ، ولفظ ابن ماجه ١٤٠١ : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ افْتَرَضَهُنَّ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ » . رواه طلحة بن عبيد الله .

وانظر حديث إمامة جبريل ص ٦٢٣ . فهو أقرب للاستشهاد .

(٢) ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رِجَالًا لَا يَلْبِغُونَ اللَّهَ حَدِيثًا يُفْصِلُ لَهُ الْبَيِّنَاتِ . . . وَيُفَيِّسُوا أَلْسِنَةً ﴾ [٥/ البينة] .

١٠- وأركانها ستعلمها .

١١- وصفتها : إما ١- فرض ، أو ٢- واجب ، أو ٣- سنة . ستعلمها مفصلة ؛ إن شاء الله تعالى .

شرائط فرضيتها : يُشْتَرَطُ لِفَرْضِهَا ؛ أي : لتكليف الشخص بها ثلاثة أشياء :
١- الإسلام ، لأنه شرط للخطاب بفروع الشريعة .

٢- البلوغ ، إذ لا خطاب على صغير .

٣- العقل ، لانعدام التكليف بدونه .

الأمربها : وَلَكِنْ تُؤْمَرُ بِهَا الْأَوْلَادُ . . إذا وصلوا في السن لِسَبْعِ سِنِينَ ، وَتُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ بَيْدٍ لَا بِخَشَبَةٍ ؛ أي : عصا ، كجريدة . رفقاً به ، وزجراً بحسب طاقته ^(١) .

الضرب عليها : ولا يزيد على ثلاث ضربات بيده ، قال ﷺ : « مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ ^(٢) لِسَبْعِ ^(٣) وَأَضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ » ^(٤) .

وجوب أدائها : وَأَسْبَابُهَا أَوْقَاتُهَا ، وَيَجِبُ ؛ أي : يفترض فعلها بِالْأَوَّلِ الْوَقْتِ

(١) إن لم يترجر بما دون ذلك ، وإلا حرم الضرب ، وبخاصة المبرح منه . فالغاية التدريب . لا التكليف .

(٢) ومثلها الصوم ، وكذلك ينهى عن الخمر والميسر ، ومؤمر بالفصل من جماع ، ووليّه مأمور بأمره ، وتنهى المرأة عن إمساك ولدها الصغير لقضاء حاجته مستقبلاً القبلة ؛ أو الشمس والقمر . ويمنع من لبس حرير وذهب للأنثى .

(٣) لتمامها ، فيكون الأمر بأول الثامنة ، والضرب بأول الحادية عشرة .

(٤) أخرجه أحمد : ١٨٠/٢ برقم ٦٦٥٠ ، وأبو داود : ٤٩٥ ، والدارقطني : ٨٧٥ ، ٨٧٦ وابن أبي شيبة : ٣٤٧/١ ، والحاكم : ١٩٧/١ ، والدولابي في « الكنى » : ١٥٩/١ ، وأبو نعيم : ٢٦/١٠ ، والبيهقي : ٨٤/٣ ؛ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه .

وأخرجه أحمد : ٢٠١/٣ ، وابن الجارود : ١٤٧ ، والطحاوي (مشكل : ٢٣١/٣)
والترمذي : ٤٠٧ ؛ وقال : حسن صحيح ، وابن خزيمة : ١٠٠٢ ، والدارمي : ١٤٣٨ ،
والدارقطني : ٨٧٤ ، والبيهقي : ٢٢٩/٢ ، والحاكم : ٢٥٨/١ وصححه ، وأقرّه الذهبي ؛ عن
سبرة بن مَعْبُد الجُهَنِي رضي الله عنه .

وَجُوبًا مُوَسَّعًا ، فَلَا حَرَجَ حَتَّى يَضِيقَ عَنِ الْأَدَاءِ ؛ فَيَتَوَجَّهَ الْخُطَابُ حَتْمًا ، وَيَأْتِمُ
بِالتَّأْخِيرِ عَنْهُ ^(١) .

أوقات فرائضها : وَالْأَوْقَاتُ لِلصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ خَمْسَةٌ ؛

الصباح : أولها : وَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ - الوقتُ : مقدارُ من الزمن مفروضٌ لأمرٍ ما - مِنْ ابتداءِ طُلُوعِ الْفَجْرِ لإمامة جبريل حين طلع الفجر الصَّادِقُ ، وهو : الذي يطلع عرضاً متشراً . والكاذبُ : يظهر طولاً ؛ ثُمَّ يَغِيبُ .

وقد أجمعت الأمة على أنَّ أوَّله الصُّبْحُ الصادق ، وآخره إلى قُبَيْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، لقوله ﷺ : « وَفَتْ صَلَاةُ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَطْلُعْ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلِ »^(٢) .

الظهر : وثانيها : وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ ؛ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ
بِالِاتِّفَاقِ ، وَيَمْتَدُّ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ . وفيه روايتان عن الإمام ؛

١- في رواية : إِلَى قَبِيلٍ أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ ؛ سَوَى فِي الزَّوَالِ ،
لِتَعَارُضِ الْآثَارِ ، وَهُوَ : الصَّحِيحُ ، وَعَلَيْهِ جُلُّ الْمَشَائِخِ وَالْمَتُونِ .

٢- قولهما : والروايةُ الثانية : أشار إليها بقوله : أَوْ مِثْلَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً سِوَى ظِلِّ
الْأَشْتَوَاءِ ، فَإِنَّهُ^(٣) مَسْتَشْنَى عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ .

والفيء - بالهمز ؛ بوزن « الشيء » - : ما نَسَخَ الشمسَ بالعشي ، والظلُّ : ما نَسَخَتْهُ الشمسُ بالغداة .

وَأَخْتَارَ الثَّانِيَ الطَّحَاوِيَّ ، وَهُوَ قَوْلُ الصَّاحِبَيْنِ : أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ^(٤) ،

(١٦) إثم مرتكب الكبيرة ، وتردّ شهادته ولو بتأخير صلاة واحدة . ما لم يحدث توبة .

(٢) أخرجه مسلم : ١٧٤-٦١٢ ، وأحمد : ٦٩٢٧ ، وأبو داود : ٣٩٦ ، والنسائي : ٥٢٢ ، والطبراني : ٢٢٤٩ ، والطحاوي : ١٥٠/١ ، وابن أبي شيبة : ٣١٩/١ ، والبيهقي : ٣٦٥/١ ، وابن حبان : ١٤٧٣ ، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٣) الضمير عائد على ظل الاستواء ، لأنه غير معتبر ، وهو مختلف باختلاف البعد عن وسط الأرض تحت مدار الشمس ، ولذا فهو منعدم عند خط الاستواء وسط الأرض .

(٤) ورواية أخرى عن الإمام ، وقول زفر والأئمة الثلاثة : مالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم ، =

لإمامة جبريل^(١) العصر فيه ، ولكن علمت أن أكثر المشايخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه ، والأخذ به أحوط ، لبراءة الذمة بيقين ، إذ تقديم الصلاة عن وقتها لا يصح ، وتصح إذا خرج وقتها ؛ فكيف والوقت باق اتفاقاً ١١٩ .

٣- رواية أسد : وفي رواية أسد^(٢) : إذا خرج وقت الظهر بصيرورة الظل مثله .. لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه ، فبينهما وقت مهمل^(٣) .

= وعليه عمل الأئمة اليوم في مساجدها .

(١) حديث إمامة جبريل أخرجه البخاري : ٥٢١ ؛ ٣٢٢١ ؛ ٤٠٠٧ ، ومسلم ٦١٠ ، وأبو داود : ٣٩٣ ، والترمذي : ١٤٩ . وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ٤٩٥ ، وابن ماجه : ٦٦٨ ، وابن خزيمة : ٣٢٥ ، وابن حبان : ١٤٧٢ في « صحيحهما » ، والحاكم : ١٩٥/١ وقال : صحيح الإسناد ، وأحمد ٣٣٣/١ ، والدارقطني : ٩٩٦ وما بعده ، البزار كما في « المجمع » : ١٦٨٢ ، والبيهقي ٣٦٣/١ ، والطبراني في « الكبير » : ١٠٧٥٢ ، والطحاوي ١٤٧/١ ولفظه قريب منه ؛ عن ابن عباس ، وأبي سعيد ، وأبي مسعود الأنصاري ، وأبي هريرة ، وجابر رضي الله عنهم .

ولفظ أبي داود عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ :

« أَمِنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ ؛ فَصَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ وَكَانَتْ قَدَرُ الشَّرَاكِ ، وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ، وَصَلَّى بِي - يَعْنِي الْمَغْرِبَ - حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ ، وَصَلَّى بِي الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ؛ وَصَلَّى بِي الْفَجْرَ حِينَ حَرُمَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ عَلَى الصَّائِمِ . فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ .. صَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ ، وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلِهِ ، وَصَلَّى بِي الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ ، وَصَلَّى بِي الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ ، وَصَلَّى بِي الْفَجْرَ فَأَسْفَرَ . ثُمَّ أَلْتَمَسَتْ إِلَيَّ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ؛ هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ ، وَالْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ » .

(٢) أبو عمرو أسد بن عمرو البجلي ، أحد الأعلام أخذ عن أبي حنيفة ، وهو أول من كتب كتبه ، ثقة ، روى عنه أحمد ابن حنبل ، ولي القضاء بعد أبي يوسف ، وكان قد صاهر الرشيد . توفي سنة : ١٨٩ .

(٣) كالوقت المهمل من الطلوع إلى الفصحى ، فليس معناه عدم صحة الصلاة به ، بل معناه : عدم وجود وقت فرض فيه صلاة تشغله .

فلاحتياط : أن يصلي الظهر قبل أن يصير الظل مثله ؛ والعصر بعد مثليه ،
ليكون مؤدياً بالاتفاق . كذا في « المبسوط » .

العصر : وأول وقت العصر من ابتداء الزيادة على المثل ؛ أو المثلين - لما
قدّمناه من الخلاف - إلى غروب الشمس . . على المشهور ، لقوله ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ
رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ؛ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ »^(١) .

وقال الحسن بن زياد^(٢) : إذا أصفرت الشمس . . خرج وقت العصر . وحمل
على وقت الاختيار^(٣) .

المغرب : وأول وقت المغرب : منه ؛ أي غروب الشمس إلى قبيل غروب
الشفق الأحمر . . على المفتي به . وهو رواية عن الإمام ، وعليها الفتوى ، وبها
قالا ، لقول ابن عمر^(٤) : « الشفق الحمراء »^(٥) . وهو مروى عن أكابر الصحابة ،
وعليه إطباق أهل اللسان ، ونقل رجوع الإمام إليه^(٦) .

(١) أخرجه مالك : ٥ ، وأحمد : ٧٤٨٥ ، والبخاري : ٥٧٩ ، ومسلم : ١٦٣-٦٠٨ ، وأبو داود :
٤١٢ ، والترمذي : ١٨٦ ، والنسائي : ٥٥٤ ، والدارمي : ١٢٢٢ ، وابن ماجه : ١١٢٢ ،
وابن حبان : ١٥٨٢ ، وابن خزيمة : ٩٨٤ ، وأبو عوانة : ٣٧٢/١ ، والبيهقي : ٣٦٨/١ ؛ عن
أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) اللؤلؤي أحد أصحاب الإمام الأعظم الأعلام ، ولي القضاء ثم استعفى منه ، وكان يختلف إلى زفر
وأبي يوسف ، قال يحيى بن آدم : ما رأيت أفقه من الحسن صنف كتاب « المقالات » ،
وتوفي : ٢٠٤ .

(٣) يعني وقت الصلاة الاختياري بالوجوب الموشع ، وإلا فيجب اضطراراً أداء الصلاة تعييناً بعد
الاصفرار . . ولو الوقت ناقصاً ، وذلك لعصر يومه حصراً . فتنه

(٤) في (خ) : لقول أهل اللغة .

(٥) أخرجه عبد الرزاق : ٢١٢٢ ، والدارقطني : ١٠٤٣ ، والبيهقي : ٣٧٣/١ .

(٦) الشفق : هو انعكاس ذلك الشعاع الذي يظهر عقب مغيب الشمس مائلاً إلى الحمرة . ثم يغيب
فيتنشر بياض في السماء قبل أن يداومه سواد الليل هو « الشفق الأبيض » . وعلى ذلك . . فيجب
أن نعلم أولاً أن ملعب الإمام أن الشفق هو البياض ، وهو مذهب الصديق وابنته الصديقة رضي الله
عنهما ، وهو قول معاذ وأبي هريرة وغيرهم .

العشاء والوتر : وَابْتِدَاءُ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَالْوُتْرِ . مِنْهُ - أَي : من غروب الشفق ؛ على الاختلاف الذي تقدّم - إِلَى قَبِيلِ طُلُوعِ الصُّبْحِ الْعَادِقِ ، لِإِجْمَاعِ السَّلَفِ .

وحديثُ إمامة جبريل !! لا ينفي ما وراء وقتِ إمامته .

وقال ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً ، أَلَا وَهِيَ الْوُتْرُ !! فَصَلُّوْهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ الْأَخِيرَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ ^(١) » .

ترتيبهما : وَلَا تُقَدِّمُ صَلَاةَ الْوُتْرِ عَلَى صَلَاةِ الْعِشَاءِ لِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَلِلتَّرْتِيبِ الْأَلْزَمِ بَيْنَ فَرْضِ الْعِشَاءِ وَوَجِبِ الْوُتْرِ : [عند الإمام] (ص) .

مطلب

في فاقد وقت العشاء كبلاد بلغار

فقد الوقت : وَمَنْ لَمْ يَجِدْ وَقْتَهُمَا ؛ أَي : العشاء والوتر ! ؟ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ^(٢) ،

= ويجب أن نعلم ثانياً أنه لم يثبت رجوع الإمام ؛ كما ذكره العلامة قاسم في « تصحيح القدوري » ؛ ولذلك صحّ قول الإمام ؛ لأنه لا يُعَدَّلُ عن قول الإمام إلّا لضرورة . وعلى كلِّ حال . . فقوله أحوط ؛ وقولهما أوسع .

ويجب أن نعلم ثالثاً أن ما بين الشفقين ربع ساعة فلكية ، وأن المعتبر في كلِّ الأوقات مكان المكلف بدون عائق كجبل ونحوه . . ولا ساحل أو صحراء .

وأخيراً فيجب أن نعلم رابعاً أن أذان العشاء الآن في جميع أرجاء العالم الإسلامي ليس على أحد الشفقين ، بل على ثلث الليل الذي يستحبُّ تأخير العشاء إليه . فتنبه . والله تعالى الموفق وهو الأجلُّ الأعلَمُ .

(١) أخرجه أحمد : ٢٨٠/٢ ، والطحاوي : ٤٣٢/١ ، والطبراني في « الكبير » : ٢١٦٨ ، والدارقطني : ١٦٣٨ ، والبيهقي : ٢٦٩/٢ . وفي رواية « أَمَدُكُمْ » . . أخرجه أبو داود : ١٤١٨ ، والترمذي : ٤٥٢ ، والدارمي : ١٥٧٦ ، وابن ماجه : ١١٦٨ ، والحاكم : ٥٩٣/٣ ؛ عن خارجة بن حذافة رضى الله عنه .

(٢) وفي المسألة قول آخر بالوجوب ، فهي موضع خلاف ؛ ولتحقيق هذا البحث ألف العلامة المحقق شهاب الدين المرجاني : « ناظورة الحق » وهو كتاب نفيس ، انفرد بمباحث مهمة ، مما حدا بي إلى تحقيقه ، وبعمون الله تعالى .

بأن كان في بلد كـ « بُلغار » في أقصى المشرق^(١) ؛ يطلع فيها الفجر قبل مغيب الشفق في أقصر ليالي السَّنة ، لعدم وجود السبب ؛ وهو الوقت .

توضيح : وليس مثل اليوم الذي كسنة من أيام الدَّجَال !! للأمر فيه بتقدير الأوقات^(٢) ، وكذا الآجال^(٣) في البيع ، والإجارة ، والصوم ، والحج ، والعِدَّة ؛ كما بسطناه في (أصل هذا المختصر)^(٤) . والله الموفق .

مطلب

لا يجوز الجمع بين فرضين بعذر

النهي : وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ فَرَضَيْنِ فِي وَاقْتٍ ، إذ لا تصحُّ التي قُدِّمت عن وقتها ، ولا يحلُّ تأخير الوقتية إلى دخول وقت آخر . . بعذر ؛ كسفر ومطر .

تأويل الوارد : وحمل المروي^(٥) في الجمع ! على تأخير الأولى إلى قبيل آخر

(١) هي الأراضي الواقعة في أقصى شمال أوروبا وشمال روسيا ، وهي أطراف سيبيريا والمتجمد الشمالي .

(٢) وهو قوله ﷺ . . وقد سئل عن الدَّجَال : ما بُتُّه في الأرض ؟ قال : « أَرَبْتُونَ يَوْمًا ؛ يَوْمَ كَسَنَةٍ ، وَيَوْمَ كَشْهَرٍ ، وَيَوْمَ كَجُمُعَةٍ ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ » .

فقلنا : يا رسول الله ؛ هذا اليوم الذي كسنة . . أتكفيها فيه صلاة يوم واحد ؟ قال : « لَا ؛ أَفْتَرُوا لَهُ قَنَرَةً » . والحديث : أخرجه مسلم : ١١٠-٢١٣٧ ، وأحمد : ١٦٦/٢ ، وأبو داود : ٤٣٢١ واللفظ له ، والترمذي : ٢٢٤١ ، وابن ماجه : ٤٠٧٥ ، والحاكم : ٥٣١/٤ ، عن النّوّاس بن سميّان رضي الله عنه .

(٣) فتقدّر بالساعات ، ثمّ الأيام ، ثمّ الأسابيع . . طبقاً لما تمت عليه العقود وأسبابها ؛ فتحسب من ساعة العقد ، أو الطلاق ؛ أو الموت للعنة . ويراعى فيه طول النهار وقصره على وفق التقاويم المنضبطة لأوقات العبادات .

(٤) حيث ذكره في « الإمداد » بحثاً ، ولم يسلم بكونه قياساً ؛ بل نقل عن القاضي عياض أنّه حكم مخصوص بذلك الزمان . وانظر « الحاشية » : ٢٤٢/١-٢٤٤ ففيه خير كثير . ثم ختم البحث بقوله : والحاصل : أنهما قولان مصححان . فتنبه . وراجع ما قدّمناه ص ٣٨٢ .

(٥) وهو أنّه ﷺ كان يجمع بين صلاة الظهر والعصر . . إذا كان على ظهر سير ، ويجمع بين المغرب والعشاء ؛ أخرجه البخاري : ١٠٥٦ ؛ عن ابن عباس ، وبنحوه مسلم : ٤٢-٧٠٣ ؛ عن ابن عمر مقتصرأ على المغرب والعشاء ، والفاظه كثيرة عن غيرهما أيضاً .

وقتها ، وعند فراغه . . دَخَلَ وقتُ الثانية فصلًا فيها^(١) ١١

مطلب

شروط صحّة الجمع للحاجّ

الأ - ١- فِي عَرَفَةَ لِلْحَاجِّ ؛ لا لغيرهم ، ٢- بِشَرَطِ أَنْ يَصَلِّيَ الْحَاجُّ مَعَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ ؛ أي : السلطان ، أو نائبه كلاً من الظهر والعصر ؛ ولو سُبِقَ فِيهِمَا ، ٣- بِشَرَطِ الْإِحْرَامِ بِحُجٍّ . . لا عمرة ، حال صلاة كل من الظهر والعصر ، ولو أحرم بعد الزوال ؛ في الصحيح .

و٤- صحّة الظهر ، فلو تبيّن فساده ؟ أعاد ، ويعيدُ العصر . . إذا دخل وقته المعتاد . فهذه أربعة شروط لصحّة الجمع عند الإمام .

وعندهما : يجمع الحاجّ ؛ ولو منفرداً . قال في « البرهان »^(٢) : وهو الأظهر .

(١) وإليه صريح الإشارة فيما أخرجه مسلم : ٤٧- ٧٠٤ ؛ عن أنس رضي الله عنه : كان النبي ﷺ إذا عَجَلَ عليه السفر . . يؤخّر الظهر إلى أول وقت العصر فيجمع بينهما ، ويؤخّر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق .

وبهذا يتم الجمع بين الأدلة والتوفيق بين معانيها . . من قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء/ ١٠٣] وهو قطعي الثبوت والدلالة ؛ إلى قطعي الثبوت والدلالة فيما ثبت فيه الجمع في عرفة ومزدلفة ، إلى ظني الثبوت في الجمع بعذر السفر ونحوه ، فأبقينا ما هو قطعي على أصله ، وحملنا عليه ما هو مثله في (المناسك) فاقصرنا على مواردنا ، ثم وقفنا بين أخبار الآحاد وما تواتر . بالجمع الصوريّ صلاً بجميع الأدلة كما هو أصل مذنبنا ، ويؤيد ذلك قول الراوي عن أبي الشعثاء : (أظنه آخر الظهر وعجل العصر ، وآخر المغرب وعجل العشاء) . قال : وأنا أظن ذلك . كذا في « صحيح مسلم » : ٥٥- ٧٠٥ .

ثم لا ينبغي أن ننسى أن الفقيه المرضيَّ عبد الله بن مسعود يُقسم : والذي لا إله غيره ، ما صلى رسول الله ﷺ صلاة قط إلا لوقتها إلا صلاتين . . إلا في عرفة ومزدلفة . وهو عند أحمد ٤٢١/١ ، والبخاري : ١٦٧٥ ، ومسلم : ٢٩٢- ١٢٨٩ . وغيرهما .

على أن حديث ابن عباس - على صحته - مضطرب . . حيث ذكر الجمع مرة بعذر ؛ ومرة بغير عذر ١١ ولا قائل به من أهل السنة ١١ فتنه . والله الموفق لما يحب ويرضى .

(٢) هو شرح « مواهب الرحمن في ملهب أبي حنيفة النعمان » في مجلدين ، وهو من المتون =

جمع عرفة : فَيَجْمَعُ الْحَاجُّ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ جَمْعَ تَقْدِيمٍ فِي ابْتِدَاءِ وَقْتِ الظُّهْرِ
بِمَسْجِدِ نَمِرَةَ ، كما هو العادة فيه . . بأذان واحد وإقامتين ، لِيُتَنَّبَهُ لِلْجَمْعِ ،
وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِنَافِلَةٍ ، وَلَا سَنَةَ الظُّهْرِ .

جمع مزدلفة : وَيَجْمَعُ الْحَاجُّ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ؛ جَمْعَ تَأْخِيرٍ فَيَصِلُنِيهِمَا
بِمُزْدَلِفَةٍ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ، لِعَدَمِ الْحَاجَةِ لِلتَّنْبِيهِ بِدُخُولِ الْوَقْتَيْنِ .
وَلَا يَشْتَرُطُ هُنَا سِوَى الْمَكَانِ وَالْإِحْرَامِ^(١) .

مغرب عرفة : وَلَمْ تَجْزِ الْمَغْرِبُ فِي طَرِيقِ مُزْدَلِفَةٍ^(٢) ؛ يَعْنِي : الطَّرِيقَ الْمَعْتَادَ
لِلْعَامَّةِ . لِقَوْلِهِ ﷺ لِلَّذِي رَأَاهُ يَصَلِّي الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ^(٣) : « الصَّلَاةُ أَمَامَكَ » .
فَإِنْ فَعَلَ ؛ وَلَمْ يَعُدَّهُ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ، أَوْ خَافَ طُلُوعَهُ ؟ صَحَّ .

إسفار الفجر : وَلَمَّا بَيَّنَّ أَصْلَ الْوَقْتِ . . بَيَّنَّ الْمُسْتَحَبَّ مِنْهُ بِقَوْلِهِ : يُسْتَحَبُّ
الْإِسْفَارُ ؛ وَهُوَ التَّأْخِيرُ لِلإِضَاءَةِ بِالْفَجْرِ ، بِحَيْثُ لَوْ ظَهَرَ فَسَادُهَا أَعَادَهَا بِقِرَاءَةِ
مُسْنُونَةٍ^(٤) قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « اسْفَرُوا بِالْفَجْرِ ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ »^(٥) .

= المعتبرة ؛ كلاهما من تصنيف وشرح العلامة الفقيه إبراهيم بن موسى الطرابلسي المتوفى بمصر
سنة : ٩٢٢هـ وانظر ص .

(١) فيسقط شرط الإمام الأعظم ، والجماعة في الصلاتين ، وصحّة المغرب . ويسقط شرط الإحرام
على أحد قولين .

(٢) ولو استكملت جميع شرائطها ؛ وأركانها ، فلو أداها ؟ تجب إعادتها . . ما لم يطلع الفجر ، فإن
طلع صحت مع إثم التعجيل .

(٣) لأسامة بن زيد حينما أفاض من عرفة وأراد الصلاة في الطريق ؛ فقال للنبي ﷺ : الصلاة !! أخرجه
مالك : ٩١٤ ، وأحمد : ٢١٢٤٢ ، والبخاري : ١٣٩ ، ومسلم : ٢٦٦ - ١٢٨٠ ، وأبو داود :
١٩٢٥ ، والدارمي : ١٨٨١ ، والنسائي : ٦٠٩ ، وابن ماجه : ٣٠١٩ ، والطحاوي : ٢١٤ / ٢ ،
وابن حبان : ١٥٩٤ ، والبيهقي : ١٢٠ / ٥ ، والبخاري : ١٩٣٧ ، عن أسامة رضي الله عنه .

(٤) وهي مئة آية ، أو نحوها من طوال المفصل كما سيأتي ذلك ص ٥٢٤ . أو المعتبر في تعريفه
ههنا : أن يرى الرامي موقع نبله . وهذا أول الإسفار لبداية الصلاة .

(٥) أخرجه الإمام أبو حنيفة : ٨٥ ، وأحمد : ١٦٨٢٨ واللفظ له ، وأبو داود : ٤٢٤ ، والترمذي :
١٥٤ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ٥٤٩ ، والدارمي : ١٢١٧ ، والطحاوي : =

وقال ﷺ : « نَوُزُوا بِالْفَجْرِ يُبَارِكْ لَكُمْ »^(١) ، لأنَّ في الإسفار تكثير الجماعة ، وفي التغليس تقييلها ، وما يؤدي إلى التكثير أفضل ، وليسهل تحصيل ما ورد عن أنس ؛ قال :

الذكر بعد الفجر : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ ، ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ .. كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ تَامَّةٍ وَعُمْرَةٍ تَامَّةٍ .. [تَامَّةٌ .. تَامَّةٌ] »^(٢) . حديث حسن .

من أوراد الفجر : وقال ﷺ : « مَنْ قَالَ دُبُرَ صَلَاةِ الصُّبْحِ .. وَهُوَ ثَانٍ رَجُلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخَيِّ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) عَشْرَ مَرَّاتٍ ؛ كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، وَمُحِيَّ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ ، وَرُفِعَ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ ، وَكَانَ [فِي] يَوْمِهِ ذَلِكَ فِي حِرْزٍ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ ، وَحُرِّسَ مِنَ الشَّيْطَانِ ؛ وَلَمْ يَنْبَغِ لِدَنْبٍ أَنْ يُذْرِكُهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ .. إِلَّا الشُّرْكَ بِاللَّهِ تَعَالَى »^(٣) قال الترمذي : هذا حديث حسن . وفي بعض النسخ : حسن صحيح ؛ ذكره النووي^(٤) .

١٧٩/١ ، وابن ماجه : ٦٧٢ ، وابن حبان : ١٤٩٠ ، والبيهقي : ٤٥٧/١ ، والطبراني في « الكبير » : ١٠١٦ و « الأوسط » : ٩٢٨٩ ، والبزار (كشف : ٣/٣٤٤) ؛ عن محمود بن لبيد ، وابن عمر ، ورافع بن خديج ، وبلال ، وأنس ، وعبد الله بن مسعود ، وحواء (جلد ابن بجيد) وغيرهم رضي الله عنهم .

(١) لم أجده لفظ « يبارك لكم » !! وانظر تخريج ما قبله . ولفظ الطبراني : « نَوُزُوا لِلْفَجْرِ .. فَإِنَّهُ أَكْثَرُ لِلْأَجْرِ » الدليلي : ٦٩٩٥ ؛ عن رافع بن خديج .

(٢) أخرجه الترمذي : ٥٨٦ ؛ وقال : حسن غريب . وما بين المنعكفين ليس في ص !! . وعند الطبراني في « الكبير » : ٧٧٤١ بإسناد جيد . عن أبي أمامة بلفظ : « .. الفجر .. جلس .. ثم قام فصلى ركعتين انقلب بأجر حجة وعمره » . وفي « الأوسط » : ٥٦٠٢ ؛ عن ابن عمر : « حجة وعمره متبعتين » .

(٣) هو عند الترمذي : ٣٤٧٠ ، والنسائي في « الكبرى » : ٩٩٥٥ ؛ عن أبي ذر رضي الله عنه ..

(٤) في « الأذكار » : ص ٧٠ .

وقال ﷺ : « مَنْ مَكَثَ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَ رِقَابٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ »^(١) .

وقال ﷺ : « مَنْ مَكَثَ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ ثَمَانِ رِقَابٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ »^(٢) .

إيضاح : وزاد الثواب !! لانتظار فرض ، وفي الأول لنفل^(٣) .

والإسفار بالفجر مستحب ؛ سفرأ وحضرأ ، لِلرَّجَالِ ، إلأ في مزدلفة للحاج ، فإنَّ التغليس لهم أفضل لواجب الوقوف بعده بها ، كما هو^(٤) في حقِّ النساء دائماً ، لأنَّه أقرب للستر ، وفي غير الفجر الانتظار إلى فراغ الرجال عن الجماعة^(٥) .

إيراد الظهر : وَيَسْتَحِبُّ الْإِبْرَازُ بِالظُّهْرِ فِي الْصَّيْفِ . . . فِي كُلِّ الْبِلَادِ .

(١) أخرجه البزار : ٣٠٩٠ ؛ عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه : « لَأَنْ أَجْلِسَ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ . . . »

(٢) أخرجه وما قبله أبو داود : ٣٦٦٧ ؛ عن أنس رضي الله عنه بلفظ « لَأَنْ أَقْعُدَ مَعَ قَوْمٍ يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى . . . مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ أَرْبَعَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ ، وَلَأَنْ أَقْعُدَ مَعَ قَوْمٍ يَذْكُرُونَ اللَّهَ . . . مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ . . . إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ أَرْبَعَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ » . وزاد أبو يعلى : ٣٣٩٢ : « دِيَّةُ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا » في كل مرة . وهو عند الطيالسي : ١٢٤٠ ، وأبي نعيم : ٣٥/٣ . انظر « مصابيح السنة » : ٦٩١ ، « مجمع الزوائد » : ١٦٩٣٧ ، « المطالب العالية » : ٣٣٩٠ .

وأخرجه أحمد : ٢٥٥/٥ ؛ عن أبي أمامة : « . . . أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ رَقَبَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ - فِي الْعَصْرِ . . . أَرْبَعَ رِقَابٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ » . وفي : ٢٥٤/٥ : « أَرْبَعًا فِي طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَفِي الْعَصْرِ كَذًا وَكَذَا » .

(٣) يشهد لهذا التعليل ما أخرجه أبو داود : ٥٥٨ ، والطبراني في « الكبير » ٧٧٣٤ - واللفظ له - ؛ و« مسند الشاميين » : ٨٧٨ ؛ عن أبي أمامة رضي الله عنه : « مَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ . . . وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْحَاجِّ الْمُحْرِمِ ، وَمَنْ مَشَى إِلَى تَسْبِيحِ الضُّحَى . . . فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْمُغْتَبِرِ . . . » .

(٤) يعني التغليس ، لأنه أستر في حقهن . أما الرجال فيبخلون في المزدلفة لتحصيل الوقوف الواجب .

(٥) وكذا كل جماعة ؛ حتى الجمعة . . . مع أنهم غير مطالبات بها .

لقوله ﷺ : « أْبْرِدُوا بِالظُّهْرِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ »^(١) .

تكميل : والجمعة كالظهر^(٢) .

تعميله : وَيَسْتَحِبُّ تَعَجُّيلُهُ ؛ أي : الظهر في الشَّتَاءِ ، وفي الربيع والخريف ،
لأنه ﷺ كان يعجل الظهر بالبرد^(٣) . . . إلَّا في يَوْمِ غَيْمٍ ؛ خشية وقوعه قبل وقته ،
فَيُؤَخَّرُ استحباباً فِيهِ ، أي : يوم الغيم ، إذ لا كراهة في وقته ؛ فلا يضرُّ تأخيرهُ .

تأخير العصر : ١- المستحبُّ وَيَسْتَحِبُّ تَأْخِيرُ صَلَاةِ الْعَصْرِ . . صيفاً وشتاءً ،
لأنه ﷺ كَانَ يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ مَا دَامَتْ الشَّمْسُ بَيَضَاءَ نَقِيَّةٍ^(٤) ، وليتمكن من النفل قبله مَا
لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ بذهاب ضوئها ، فلا ينحيز فيه البصر ، هو الصحيح^(٥) .

٢- المحرَّم : والتأخير إلى التغير مكروهٌ تحريماً ، قال رسول الله ﷺ : « تِلْكَ

(١) أخرجه مالك : ٢٨ ، وأحمد : ٨٦٨٣ ، والدارمي : ١٢٠٧ ، والبخاري : ٥٣٨ ، ومسلم :
١٨٠-٦١٥ ، وأبو داود : ٤٠٢ ، والترمذي : ١٥٧ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي :
٥٠٠ ، وابن ماجه : ٦٧٨ ، وغيرهم ؛ عن أبي سعيد ، وأبي موسى ، وأبي هريرة ، وأبي ذر
رضي الله عنهم .

(٢) المعتمد في المنهج أن الإبراد بالجمعة ليس بمشروع ، لأنها تقام بجمع عظيم فتأخيرها مفضي إلى
الحرَج . وليست خلفاً عن الظهر ، بل هي فرض مستقل ؛ كما أنه لا تسعريومها جهنم . فتنبه .

(٣) أخرجه البخاري : ٩٠٦ ، والطحاوي : ١٨٨/١ ، والنسائي : ٤٩٨ ؛ عن أنس رضي الله عنه :
كان النبي ﷺ إذا أَشَدَّ البرد يَكْرِ في الصلاة . واللفظ للبخاري .

(٤) أخرجه الطحاوي : ١٩٤/١ ، وأبو داود : ٤٠٨ ؛ عن علي بن شيان .

وله شواهد من كتاب عمر إلى أبي موسى ، أخرجه مالك : ٦/١ : أن صلَّ العصر . . والشمس
بيضاء نقية ؛ قبل أن يدخلها صفرة . وأخرجه أحمد : ٣٦٩/٣ ، والطيالسي : (منحة :
٢٦٥) ، والبخاري : ٥٦٠ ، ومسلم : ١٩٢-٦٢١ ، وغيرهم ؛ عن جابر رضي الله عنه ، وفي
بعض الألفاظ : « نقية » ، وفي بعضها « حية » . وعند أبي يعلى : ٢٠٢٩-٢١٠٣ . . . كلاهما
عن جابر ، ولفظ ابن حبان : ١٥١٨ ؛ عن أنس : « بيضاء حية » . وانظر تنمة تخريجه في
« الأسرار » : ١/١٠٠ بتحقيقنا .

(٥) قال مالك في « المبسوط » : إنما ينظر إلى أثرها في الأرض والجُدر ؛ لا إلى عينها (قاله محمد
فؤاد عبد الباقي في تحقيقه « الموطأ ») .

صَلَاةُ الْمُتَأَخِّرِينَ (ثلاثاً) ، يَجْلِسُ أَحَدُكُمْ حَتَّى لَوْ أَصْفَرَتْ الشَّمْسُ ، وَكَانَتْ بَيْنَ قَرْزِي الشَّيْطَانِ يَنْقُرُ كَنْفَرِ الدِّيكِ ، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا^(١) .

تنبيه : ولا يباح التأخير لمرض وسفر^(٢) .

تعجيله : وَيَسْتَحِبُّ تَعْجِيلُهُ ؛ أَي : العَصْرُ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ . . مع تيقن دخولها ؛ خشية الوقت المكروه .

تعجيل المغرب : وَيَسْتَحِبُّ تَعْجِيلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ؛ صَيْفًا وَشِتَاءً .

المبادرة للمغرب : ولا يفصل بين الأذان والإقامة فيه إلا بقدر ثلاث آيات ؛ أو جلسة خفيفة ، لصلاة جبريل عليه السلام بالنبي ﷺ بأول الوقت في اليومين^(٣) .

وقال ﷺ : « إِنَّ أُمَّتِي لَنْ يَزَالُوا بِخَيْرٍ مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى اشْتِيَاكِ النُّجُومِ^(٤) » ، مُضَاهَاةً لِلْيَهُودِ^(٥) ، فَكَانَ تَأْخِيرُهَا مَكْرُوهًا^(٦) .

(١) أخرجه مالك : ٢٢٠/١ ، وأحمد : ١٢٧٦٩ ، ومسلم : ١٩٥-٦٢٢ ، وأبو داود : ٤١٣ ، والترمذي : ١٦٠ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ٥١٠ ، وابن حبان : ٢٥٩ ، والطبراني : ٢١٣٠ ، والبيهقي : ٤٤٣/١ ، وغيرهم عن أنس رضي الله عنه .

(٢) انظر ما كتبه ص ٣٢٩ .

(٣) تقدم ص ٢٠٣ حديث إمامة جبريل عليه السلام .

(٤) اشتباك النجوم : كثرتها وانضمام بعضها إلى بعض بحيث يرى صفارها وكبارها

(٥) أخرجه أحمد : ١٨٥٨٨-٢٣٠٢٣ ، وأبو داود : ٤١٨ ، وابن خزيمة : ٣٣٩ ، والبيهقي :

٣٧٠/١ بدون زيادة « مضاهاة لليهود » . وهي عند الطبراني في « الكبير » : ٣٢٦٣ ،

وأبي نعيم ، وسعيد بن منصور ، وأحمد : ٣٤٩/٤ ، والطبراني في « الكبير » : ٧٤١٨ ،

والحاكم : ٣٧٠/١ بالفاظ مقاربة . . عن الحارث بن وهب ، والصنابع ، وأبي عبد الرحمن

الصنابحي . وانظر « كثر العمال » : ١٩٤٣٧-١٩٤٣٨ .

(٦) التأخير إلى ما قبل غروب الشفق مكروه تنزيهاً . إذ هو ترك التعجيل المطلوب بأن لا يفصل بين

الأذان والإقامة بأكثر من جلسة خفيفة أو مشي خطوات . والتأخير إلى غروب الشفق وهو بداية

اشتباك النجوم مكروه تحريماً . أما إلى الاشتباك فيحرم ، وهو كبيرة لخروج وقت المغرب

حيثذا !!! والناس عنه غافلون .

تأخيرهُ : إلّا فِي يَوْمِ غَيْمٍ ، وإلّا من عذرٍ سفرٍ ، أو مرضٍ ، وحضورٍ مائدة^(١) ،
والتأخير قليلاً لا يكره^(٢) .

تفريع : وتقدّم المغرب ، ثمّ الجنّازة ، ثمّ سنة المغرب^(٣) .

وإنّما يستحبّ في وقت الغيم عدم تعجيلها !! لخشية وقوعها قبل الغروب لشدة
الالتباس ، فتؤخّر فيه حتّى يتيقّن الغروب .

تأخير العشاء : ١- إلى الثلث : ويستحبّ تأخير صلاة العشاء إلى ثلث الليل
الأوّل ، في رواية « الكنز »^(٤) .

وفي القُدُوري^(٥) : إلى ما قبل الثلث ، قال رحمه الله : « لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي
لَأَخَّرْتُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ ، أَوْ نِصْفِهِ »^(٦) .

٢- إلى النصف : وفي « مجمع الروايات »^(٧) : التأخير إلى النصف مباح في

(١) كرمضان مثلاً . والأحبّ أن يُفطر على تمرات ، أو ماء أو نحوه ثم يبادر إلى الصلاة ، ثم يتمّ
طعامه .

(٢) إلى ما قبل غروب الشفق الأحمر .

(٣) لعل وجهه أن الفرض العينيّ مقدّم على الكفائيّ ، وهو مقدّم على السنّة !! ولكنّ هذا غير المفتى به !
لتلازم السنّة والفريضة ، ولعدم فوت الجنّازة ! وقد قيل : الفتوى على تأخير الجنّازة عن سنّة
الجمعة ! فهذه أولى لأنّها أكد . فتنبّه .

(٤) هو « كنز الدقائق » أحد متون الفقه الأربعة المعتمدة ، صنّفه الإمام أبو البركات عبد الله بن أحمد
النسفيّ المفسّر الفقيه العلّامة الأصوليّ المتوفّي سنة ٧١٠ هـ . وقد وضعه متنّاً مفرداً ، وليس
ملخصاً من « الوافي » !! وطبع مفرداً ، وله شروح معتبرة ، منها « تبين الحقائق » للزيلعيّ (ط ٦
مجلدات) ، و« البحر الرائق » لزين بن نجيم (ط ٨ مجلدات) ، و« النهر الفائق » لـ عمر بن
نُجيم (ط ٣ مجلدات) .

(٥) في مثله المتين المعروف عند الإطلاق بـ « الكتاب » . انظر مقدمتنا لشرح « الباب » .

(٦) أخرجه أحمد : ٧٣٦٤ ، والترمذي : ١٦٧ ، وقال : حسن صحيح ، والحاكم : ١٤٦/١ ،
وصحّحه : وأقرّه الذهبي ، وابن ماجه : ٦٩٠ ، وعبد الرزاق : ٢١٠٦ ، وأبو يعلى : ٦٥٧٦ ،
وابن حبان : ١٥٣١ ، عن عليّ كرم الله وجهه . وأبي هريرة رضي الله عنه .

(٧) من كتب المنهّب المعتمدة المشتهرة ، أحد شروح متن القُدُوريّ .

الشتاء لمعارضة دليل الندب ، (وهو : قطع السَّمر المنهي عنه) . . دليل الكراهة
(وهو : تقليل الجماعة) ، لأنه قلما يقوم الناس إلى نصف الليل ؛ فتعارضاً ،
فثبتت الإباحة .

٣ - بعد النصف : والتأخير إلى ما بعد النصف مكروه ، لسلامة دليل الكراهة
عن المعارض ، والكراهة : تحريمية .

تعجيله : وَيَسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهُ الْعِشَاءَ فِي وَقْتِ الْغَيْمِ ؛ في ظاهر الرواية ، لما في
التأخير من تقليل الجماعة لَمَظَنَةِ الْمَطَرِ وَالظُّلْمَةِ^(١) .

مطلب

في السَّمر بعد العشاء

وقيدنا السَّمر بالمنهي عنه^(٢) ؛ وهو : ١ - ما فيه لغوٌ ، أو ٢ - يفوت قيام الليل ،
أو ٣ - يؤدي إلى تفويت الصبح .

وأما إذا كان السَّمر لمهمة^(٣) ، أو قراءة القرآن ، وذكر ، وحكايات الصالحين ،

(١) ومن هذا القبيل ما يجري في بعض الاحتفالات الإسلامية في المساجد . . حيث تؤخر الصلاة إلى
آخر الحفل ، فيتناقص المصلون ، فيتحقق تقليل الجماعة .

ومن البدع الملازمة لذلك ما يجري من الأذان في وقته تأخير الإقامة بفواصل طويلة لآخر
الحفل ، فيبني تأخير الأذان إلى حين إرادة الصلاة ، لأنه تبع للصلاة . والأولى أن يؤذن أول
الوقت ثم تقام الصلاة فوراً ؛ ثم يتابع من أراد حضور احتفاله . وقد فعلناها مراراً كثيرة بفضل الله
فلم نجد حرجاً ! والله الموفق .

(٢) بقوله ﷺ : « لَا سَمَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ . . إِلَّا لِأَيِّ - مُصَلٍّ - أَوْ ٢ - مُسَافِرٍ » [أَوْ ٣ - عِزْسٍ] أخرجه

أحمد : ٣٧٩/١ ، والطيالسي : ٧٣/١ ، وأبو يعلى : ٥٣٧٨ ، وعبد الرزاق : ٢١٣٠ ،
والطبراني في « الكبير » : ١٠٥١٩ ، و« الأوسط » : ٥٧٢١ ، والبيهقي : ٤٥٢/١ ، وأبو نعيم :
١٢٨/٤ عن ابن مسعود رضي الله عنه برجال ثقات . وزيادة « أو عِزْسٍ » رواها المقدسي في
« الأحكام » ؛ عن عائشة مرفوعاً . وهي عند أبي يعلى : ٤٨٧٩ : « السَّمرُ لِثَلَاثَةٍ : لِعَرُوسٍ . . » .

(٣) ومنها ما فعله سيدنا رسول الله ﷺ وخليفته الأمين كما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :
كان رسول الله ﷺ يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين . . وأنا معهم . أخرجه
الترمذي : ١٦٩ ، وقال : حسن . وابن أبي شيبة : ٢٨٠/٢ ، وعند أحمد : ١٥/١ ، عن -

ومذاكرة فقه ، وحديث مع ضيف ١١ فلا بأس به .

والنهي ! ليكون ختم الصحيفة بعبادة . . كما بُدئت ؛ ليُمحي ما بينهما من الزلات ، ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [هود/ ١١٤] .

تأخير الوتر : وَيُسْتَحَبُّ ١- تَأْخِيرُ صَلَاةِ الْوُتْرِ : ضد الشفع - بسكون التاء وفتح الواو وكسرهما - إلى قبيل آخر الليل . . لِمَنْ يَتَّقُ بِالْإِتْيَاءِ .

و٢- أن لا يوتر قبل النوم ، لقوله ﷺ : « مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ ؛ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ ؛ فَلْيُوتِرْ آخِرَهُ ، فَإِنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ » (١) .

وسنذكر الخلاف في وتر رمضان (٢) .



= عمر : كان رسول الله ﷺ لا يزال يسمر عند أبي بكر الليلة كذلك في الأمر من أمور المسلمين . . . وأصله في « الصحيحين » ؛ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(١) أخرجه مسلم : ١٦٢- ٧٥٥ ، والترمذي : ٤٥٦ ، وعبد الرزاق : ٤٦٢٣ ، وابن ماجه : ١١٨٧ ، وأحمد : ٣/ ٣١٥ ، وعبد بن حميد : ١٠١٧ ، وابن خزيمة : ١٠٨٦ ، وأبو يعلى : ١٩٠٥ ، وأبو عوانة : ٢/ ٢٩٠ ، وابن حبان : ٢٥٦٥ ، والبيهقي : ٣٥١٣ ؛ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(٢) بين أدائه بجماعة عقب التراويح . . وبين أدائه آخر الليل منفرداً ١١ والأول تصحيح قاضيخان . والثاني تصحيح غيره .

الأسئلة

- ما معنى الصلاة (لغة ، شرعاً) ؛ متى فرضت ؟ وكم فرضت ، ولماذا ؟
- يشترط لفرضية الصلاة : الإسلام والبلوغ والعقل . علّل كل واحد منها .
- ما معنى قولنا (سببها الأصلي خطاب الله الأزلي ، وأسبابها أوقاتها) ؟
- اشرح (يفترض فعلها بأوّل الوقت وجوباً موسعاً) .
- ما معنى قوله « إمامة جبريل » ؟ وما معنى (الفجر الصادق) ؟
- ما معنى الفياء والظل ؟ و اشرح وقت العصر دخولاً وخروجاً وكراهةً للأداء !!
- تكلم ما تعرف عن وجوب العشاء في بلاد بلغار كما قرأتها .
- اذكر أربعاً مما يجب تقدير الأوقات لها . . أيام الدجال .
- تكلم ما تعرف عن جمع الصلاة في عرفة ومزدلفة . (شروطها ، جوازها ، وجوبها ، كيف يؤذن ويقيم لها ، صلاة النوافل معها) .
- يُصلّى الظهر والعصر بعرفة بأذان وإقامتين ، والمغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامة . علّل ذلك .
- اذكر وقتي الفجر والعصر (ابتداءً وانتهاءً ، واستحباً وكراهةً) . مع التعليل .
- ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ للذاكر بعد الفجر أجر عتق أربع رقاب ، وبعد العصر ثمان رقاب ، لماذا ؟ .
- تكلم ما تعرف عن العشاء (أوله وآخره ، مستحبّه ، تأخيرّه ، علاقته بالوتر) .
- ما معنى السَّمَر ؟ وما حكمه ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحّح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :
 - * وقت صلاة الوتر هو وقت صلاة العشاء .

- * إذا ذهب الشفق الأحمر . . . دخل وقت المغرب .
- * حديث إمامة جبريل هو صحبته للنبي ﷺ في رحلة المعراج .
- * لا تجوز صلاة الوتر قبل صلاة العشاء .
- * وقت العشاء في بلاد بلغار . . كمثل أيام الدجال .
- * يجوز الجمع بين صلاتين بعذر المطر والسفر .
- * وقت صلاة الجمعة هو وقت الظهر ؛ لكن لا يستحب الإبراد فيها .
- * يستحب للنساء التغليس في الفجر ، وانتظار فراغ الرجال في غيرها .
- * يستحب تأخير العصر شتاءً وصيفاً إلى تغير الشمس .
- * يباح تأخير صلاة العصر لمرض وسفر إلى اصفرار الشمس .
- * يستحب تعجيل العصر في الغيم لئلا يدخل في المكروه .
- * يحرم تأخير المغرب إلى اشتباك النجوم .
- * لا يفصل بين أذان المغرب وإقامته بأكثر من ثلاث آيات .
- * إذا اجتمعت الجنازة وصلاة المغرب . . تصلّى الجنازة ثمّ المغرب ثمّ السنّة .
- أكمل ما يلي ؛ واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * قال ﷺ : « مُرُّوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ . . . ، وَأَضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا . . . » .
- * قال ﷺ : « وَفَتْ صَلَاةُ الْفَجْرِ . . . قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ » .
- * قال ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ . . . فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ » .
- * قال ابن عمر رضي الله عنهما : « الشَّفَقُ . . . » .
- * قال ﷺ لمن يصلّى في طريق مزدلفة : « الصَّلَاةُ . . . » .
- * قال ﷺ : « نَوِّزُوا بِالْفَجْرِ . . . » ، « أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ . . . » .

• قال ﷺ مَنْ قَالَ دُبُرَ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) .

• كَانَ ﷺ ... الظَّهْرَ بِالْبَرْدِ .

• قَالَ ﷺ : « ... بِالظُّهْرِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ ... جَهَنَّمَ » .

• كَانَ ﷺ ... الْعَصْرَ مَا دَامَتِ الشَّمْسُ

• قَالَ ﷺ : « لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي ... الْعِشَاءَ إِلَى ... اللَّيْلِ ، أَوْ ... » .

• قَالَ ﷺ : « إِنَّ أُمَّتِي لَنْ يَزَالُوا بِخَيْرٍ مَا لَمْ ... الْمَغْرِبَ إِلَى ... النُّجُومِ مُضَاهَاةً ... » .

• قَالَ ﷺ : « مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ ... أَوَّلُهُ ، وَمَنْ طَمَعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ ... » .

• • •

فصل في الأوقات المكروهة

ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ لَا يَصِحُّ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَائِضِ ، وَالْوَاجِبَاتِ ^(١) الَّتِي لَزِمَتْ فِي
الذِّمَّةِ ^(٢) قَبْلَ دُخُولِهَا ^(٣) ، أَي : الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ .

أَوَّلُهَا : عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ وَتَبْيَضَّ قَدْرَ رَمَحٍ ، أَوْ رَمَحَيْنِ ^(٤) .
وَالثَّانِي : عِنْدَ اسْتِوَائِهَا فِي بَطْنِ السَّمَاءِ إِلَى أَنْ تَزُولَ ، أَي : تَمِيلَ إِلَى جِهَةِ
الْمَغْرِبِ ^(٥) .

وَالثَّالِثُ : عِنْدَ أَصْفَرَارِهَا وَضَعْفِهَا حَتَّى تَقْدِرَ الْعَيْنُ عَلَى مُقَابَلَتِهَا ^(٦) ، إِلَى أَنْ
تَغْرُبَ ، لِقَوْلِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ
نُصَلِّيَ فِيهَا ، وَأَنْ نَقْبِرَ مَوْتَانَا : ١- عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ ، وَ٢- عِنْدَ زَوَالِهَا
حَتَّى تَزُولَ ، وَ٣- حِينَ تُضَيِّفُ إِلَى الْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٧) .

(١) سواء كان واجبا لمينه ؛ كالوتر ، أو لغيره ؛ كقضاء ما أفسده . فتنبه .

(٢) أَي : قِضَاءُ .

(٣) ومثلوا لها بالوتر ؛ ونذر مطلق ؛ وركعتي طواف طافه بغير وقت الكراهة ، وسجدة تلاها قبل وقت
الكراهة ، وكذا نفل أفسده قبلاً .

(٤) معناه : ارتفاع قرصها عن الأفق هذا المقدار بعين الناظر . والرمح : ارتفاع قامة ونصف حوالي :
٢٢٥ سم . وسيأتي تخريجها ص .

(٥) وهذا المقدار هو عرض قرص الشمس في مساره ، بمعنى أن ابتداءه في سقوط بداية قرصها عمودياً
إلى الأرض إلى انتهاء مرور القرص .

(٦) وهذا أحد تفسيري لمعنى الاصفرار ، والوجه الآخر : تغير لون شعاعها على الجذر أو الأشجار ؛
فما دلت لا تحار العين في رؤيتها فهو حكم الغروب ، وكذا حكم الشروق . وهو أحسن
التأويلات .

(٧) هو عنه : ٢٩٣- ٨٣١ ، وأخرجه أحمد : ١٦٩٢٦ ، وأبو داود : ٣١٩٢ ، والترمذي : =

والمراد بقوله (أن تقبر) صلاة الجنابة ، إذ الدفن غير مكروه^(١) ، فكُنِيَ به عنها للملازمة بينهما ، وقد فُسِّر بالسنة : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَى مَوْتَانَا عِنْدَ ثَلَاثٍ ؛ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ . . . ، إلخ^(٢) .

الأداء وقت الطلوع : وإذا أشرقت الشمس . . وهو في صلاة الفجر ؟ بطلت^(٣) ، فلا ينتقض وضوؤه بالقهقهة بعده^(٤) ، وعلى أنها تنقلب نفلاً !! يبطل بالقهقهة ، ولا تنتهي كسالى العوام عن صلاة الفجر وقت الطلوع . لأنهم قد يتركونها بالمرّة ، والصحّة على قول مجتهد^(٥) أولى من الترك .

الأداء لما وجب : وَيَصِيحُ آدَاءَ مَا وَجَبَ فِيهَا ؛ أي : الأوقات الثلاثة . . لكن مع الكراهة^(٦) في ظاهر الرواية ؛ كَجَنَازَةٍ حَضَرَتْ ، وَسَجْدَةِ آيَةٍ ثَلَاثٌ فِيهَا ، وَنَافِلَةٍ شَرَعَ فِيهَا ، أَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا ، فيقطع ويقضي في كامل^(٧) ؛ في ظاهر الرواية ، فإن مضى عليها^(٨) ؟ صح .

الأداء مع الاصفرار : كَمَا صَحَّ عَصْرُ الْيَوْمِ بِأَدَائِهِ عِنْدَ الْغُرُوبِ لِبَقَاءِ سَبَبِهِ ؛ وهو الجزء المتصل به الأداء من الوقت ؛ مع الكراهة^(٩) للتأخير المنهي عنه ؛ لا لذات

١٠٣٠ ؛ وقال : حسن صحيح ، والدارمي : ١٤٣٩ ، وابن ماجه : ١٥١٩ ، والنسائي : ٥٩٩ ، وأبو يعلى : ١٧٥٥ ، والطبراني في الكبير : ١٠٠١ ، والطحاوي : ١٥٥/١ ، وابن حبان : ١٥٤٦ ، والطبراني في الكبير : ٧٩٧/١٧ ، والبيهقي : ٤٥٤/٢ ؛ وغيرهم .

- (١) إجماعاً ، فهو مخصص للنص . . صارف عن ظاهر معناه .
- (٢) عزاء الزيلعي : ٢٤٩/١ إلى ابن شاهين في كتاب « الجنائز » .
- (٣) الصلاة . . على أحد قولين ، والفرضية . . على ثاني القولين . ويظهر ذلك في التعليل بعده .
- (٤) الإشراق ، لأنه قهقهة . . وهو خارج الصلاة فلا تبطل طهارته .
- (٥) هو الإمام الشافعي رحمه الله تعالى . وكذلك يقال في حق الجمع بين الصلاتين في السفر . . يفتى العوام بالجمع خشية أن تفوتهم .
- (٦) التنزيهة في سجدة التلاوة ، وبلا كراهة في صلاة الجنابة ، وفي غيرهما كراهة التحريم .
- (٧) وجوباً للقطع ثم القضاء في وقت كامل . يعني : لا كراهة فيه .
- (٨) أنشأها .
- (٩) التحريمية . والنهي عن تأخير العصر معلوم ؛ منه ما أخرجه الشيخان/ البخاري : ٥٨١ ، =

الوقت ، بخلاف عصرٍ مضى ، للزومه كاملاً.. بخروج وقته ؛ فلا يؤدى في ناقص .

وَالْأَوْقَاتُ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ يُكْرَهُ فِيهَا النَّافِلَةُ كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ ؛ وَلَوْ كَانَ لَهَا سَبَبٌ .. كَالْمَنْذُورِ ، وَرَكَعَتَيِ الطَّوَافِ ، وَرَكَعَتَيِ الْوُضُوءِ ، وَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ ، وَالسَّنَنِ الرَّوَاطِبِ^(١) ، وَفِي مَكَّةَ^(٢) .

وقال أبو يوسف : لا تكره النافلة حال الاستواء يوم الجمعة^(٣) ، لأنه استثنى في حديث عقبة^(٤) .

التنفل بعد طلوع الفجر : وَيُكْرَهُ التَّنْفُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ سُنَّتِهِ .. قبل

= ومسلم : ٢٨٦ - ٨٢٦ ؛ عن ابن عباس : نهى ﷺ عن الصلاة ... وبعد العصر حتى تغرب الشمس . ومنه ما مرّ تخريجه ص ٢٣٥ من قوله ﷺ : « تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ » .

(١) لا يتصور وجودها عند أوقات الكراهة عندنا ، وإنما أوردناها ردّاً على الشافعي الذي يجيز قضاء النوافل .

(٢) فيه إشارة إلى ما أخرجه أحمد : ٨٠/٤ ، وأبو داود : ١٨٩٤ ، وعبد الرزاق : ٩٠٠٤ ، والحميدي : ٥٦١ ، والترمذي : ٨٦٨ ؛ وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ٥٨٤ ، وابن ماجه : ١٢٥٤ ، وابن خزيمة : ٢٧٤٧ ، وابن حبان : ١٥٥٣ ؛ عن جبير بن مطعم رضي الله عنه : « يَا يَبْنَى عَبْدِ مَنْأَفٍ ؛ لَا تَفْتَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ .. مِنْ لَيْلٍ ؛ أَوْ نَهَارٍ » . فهو عندنا محمول على غير أوقات الكراهة ، ومقيّد بغير أوقات النهي .

(٣) وافق فيه أبا يوسف الشافعية مستدلين بما أخرجه الشافعي في « مسنده » ١٣٩/١ برقم ٤٠٨ ؛ عن أبي هريرة : ... نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة . لكن جوابنا عليه أن ابن حجر قال في « التلخيص الحبير » : ١٨٨/١ : في سننه انقطاع !! فهي رواية غريبة لا يجوز تخصيص المشهور بها !! ولأن الحاضر مقدّم على المبيح . لا يحمل المطلق على المقيّد ؛ فتنه .

على أن ثقة من جعل قول أبي يوسف هو المصنّح المعتمد ، وأنّ عليه الفتوى !! لكن اعترض عليه بأن المتن والشروح على خلافه !! فافهم .

وانظر « رد المحتار » : ٢٤٨/١ .

(٤) ليس في حديث عقبة (المتقدم تخريجه ص ٣٤٢ ما ينصّ على الاستثناء !! فالمراد الاستثناء بحديث أبي هريرة الذي تقدّم قبل هذا تخريجه عن « مسند الشافعي » فتنه .

أداء الفرض ، لقوله ﷺ : « لِيُبْلَغَ شَاهِدُكُمْ غَايَتَكُمْ ، أَلَا لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ ^(١) » . وَلَيَكُونَ جَمِيعُ الْوَقْتِ مَشْغُولًا بِالْفَرْضِ حُكْمًا ، وَلِذَا تُخَفَّفُ قِرَاءَةُ سُنَّةِ الْفَجْرِ .

بعد فرض الصبح : وَيَكْرَهُ التَّنْفُلُ بَعْدَ صَلَاتِهِ ؛ أَي : فرض الصبح .

بعد فرض العصر : وَيَكْرَهُ التَّنْفُلُ بَعْدَ صَلَاةِ فَرْضِ الْعَصْرِ ؛ وَإِنْ لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ ، لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » رواه الشيخان ^(٢) .

لزوم العلة : والنهي بمعنى في غير الوقت ؛ هو : جعل الوقت كالمشغول فيه بفرض الوقت حكماً ، وهو : أفضل من التفل الحقيقي ^(٣) ، فلا يظهر في حق فرض يقضيه ، وهو المفادُ بمفهوم المتن .

قبل المغرب : وَيَكْرَهُ ^(٤) التَّنْفُلُ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ، لقوله ﷺ : « يَتَنَزَّلُ كُلُّ

(١) أخرجه أحمد : ٥٧٧٧ ، وأبو داود : ١٢٧٨ ، والترمذي : ٤١٩ ، وابن ماجه : ١١٥٤ ، البخاري في « التاريخ الكبير » : ٤٢١/٨ ، والبيهقي : ٤٦٥/٢ ، وأبو يعلى : ٥٦٠٨ ، عن ابن عمر رضي الله عنه .

وشاهده عند مسلم : ٨٨-٧٢٣ ، عن حفصة رضي الله عنها : كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر لا يصلّي إلا ركعتين خفيفتين .

(٢) البخاري : ٥٨٦ ، ومسلم : ٢٨٨-٨٢٧ ، وأحمد : ١٠٩٥٥ ، ومحمد في « الآثار » : ١٤٨ ، وأبو داود : ١٢٧٦ ، والترمذي : ١٨٣ ، والنسائي : ٥١٧ ، وابن ماجه : ١٢٤٩ ، والطحاوي : ٣٠٤/١ ، وغيرهم عن أبي سعيد وغيره .

(٣) فيه إشارة إلى أهمية الاتباع فيما بينه وشرعه صاحب الشرع الشريف ، فكل ما ورد عنه ﷺ فهو الخير الأكمل الأتم ، فإن بين لنا ذكراً . فهو كذلك ، وإن رغب إلينا بتلاوة . كانت الأولى ؛ وهكذا ، فيجب على المؤمن ألا يختار على اختيار الله تعالى ورسوله ﷺ شيئاً . لا في دين ؛ ولا في دنيا .

(٤) كراهة تنزيه ؛ لتأخير التعجيل المستحب كما قدّمناه ص ٣٣٥ . أو تحريم لهذا النهي الوارد ضمناً في الحديث الآتي ، ولهذا قال إبراهيم النخعي : إنها بدعة ؛ إن رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر . لم يكونوا يصلونها !! أخرجه محمد في « الآثار » : ١٤٥ ، ولقول ابن عمر رضي الله عنهما : =

أَذَانَيْنِ صَلَاةً . . . إِنْ شَاءَ ؛ إِلَّا الْمَغْرِبَ^(١) . قال الخطَّابِيُّ^(٢) : يعني الأذان والإقامة .

التنفل والخطب : ويكره التنفل عِنْدَ خُرُوجِ الْخَطِيبِ مِنْ خَلْوَتِهِ^(٣) وظهوره حتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ^(٤) ، للنهي عنه^(٥) ، سواء فيه خطبة الجمعة ، والعيد ، والحج ، والنكاح ، والختم ، والكسوف ، والاستسقاء^(٦) .

قبل الفجر : ويكره عِنْدَ الْإِقَامَةِ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ إِلَّا بِسَنَةِ الْفَجْرِ ؛ إِذَا أَمِنَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ .

ما رأيت أحداً على عهد رسول الله ﷺ يصلِّيهما ؛ كما أخرجه أبو داود : ١٢٨٤ . وغيره .

وما ورد من فعل الصحابة وأمره ﷺ بصلاتهما ١٩ إنما كان قبل الأمر بالتعجيل .

(١) أخرجه البخاري : ٦٠١ ، ومسلم : ٨٣٨ ، وأبو داود ١٢٨٣ ، والترمذي : ١٨٥ ، والنسائي : ٦٨٢ ، وابن ماجه : ١١٦٢ دون لفظ : « إلا المغرب » أخرجه الطبراني في « الأوسط » : ٨٣٢٨ ، وأخرجه البزار : ٦٩٣ . بدون لفظ « إن شاء » ؛ عن بُرَيْدَةَ رضي الله عنه ، ولفظ الدارقطني : ١٠٢٦ ، والبيهقي : ٤٧٤/٢ : « إِنْ عِنْدَ كُلِّ أَذَانَيْنِ رَكَعَتَيْنِ مَا خَلَا الْمَغْرِبَ » .

(٢) هو العلامة أبو سليمان حمد بن محمد الخطَّابِيُّ البُستِيُّ المحدث الفقيه ؛ الأديب الشاعر ، روى عنه الحاكم ، له تصانيف منها : « إعلام السنن » : شرح البخاري ، و« معالم السنن » : شرح « سنن أبي داود » ، توفي سنة : ٣٨٨هـ .

والعزو مهنا إلى « معالم السنن » المطبوع بهامش السنن بتحقيق الدحاس بحمص رحمه الله تعالى : ٦٠/٢ بتصرف يسير .

(٣) يستحبُّ أَنْ يَتَخَذَ الْخَطِيبُ غُرْفَةً - مقصورة - عن يسار المنبر يصلِّي فيها السَّنةَ الْقِبْلِيَّةَ ، حتَّى إِذَا فَرَغَ صَعَدَ الْمَنْبِرَ مَبَاشَرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَقْصُورَةٌ . . . يَنْقَطِعُ النَّفْلُ حِينَ قِيَامِهِ لِلْمُصْعُودِ . أما ما ورد . . . مما يدلُّ على الجواز ١٩ فكان قبل التحريم .

(٤) فريضة الجمعة ؛ وليس مجرد انتهاء الخطبة ، وهذا خاصٌّ بالجمعة ، أما في غيرها . . . فلا يقطع النافلة القبلية - وبخاصَّةِ سَنَةِ الْفَجْرِ - بمجرد الإقامة ؛ بل لو أدركها ولو في التشهد يصلِّيها ، وفي غيره سَنَةِ الْفَجْرِ يترك النافلة بمجرد الشروع في الإقامة . فتنبّه .

(٥) ومنه ما يأتي : « إِذَا أَخْرَجَ الْإِمَامُ » ص ٤٩٦ ، وص ٤٤٥ : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ » .

(٦) الحاصل أَنَّ الْخُطْبَ الْمَسْنُونَةَ فِي الْإِسْلَامِ تَسَعُ ؛ أَوْ عَشْرٌ : ثَلَاثٌ فِي الْحَجِّ - كما سيأتي ص ٤٠٤ - الْجُمُعَةِ ، وَ ٥ - الْعِيدَيْنِ ، وَ ٧ - النِّكَاحِ ، وَ ٨ - خَتَمِ الْقُرْآنِ ، وَ ٩ - الْاِسْتِسْقَاءِ ، وَ ١٠ - الْكُسُوفِ . لكن قال في « الهداية » ٨٨/١ : (وليس في الكسوف خطبة ؛ لأنَّه لم ينفل) !! قلت : وهي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ومنهيب الشافعي . وخطبة الاستسقاء منذهب الصاحبين .

وقت العيد : وَيَكْرَهُ التَّنْفُلَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ؛ وَلَوْ تَنَفَّلَ فِي الْمَنْزِلِ ، وَكَذَا بَعْدَهُ ؛
أي العيد فِي الْمَسْجِدِ ، أي : مَصَلَّى العيد ؛ لَا فِي الْمَنْزِلِ ، فِي اخْتِيَارِ الْجُمْهُورِ ،
لأنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئاً ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ . . صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ^(١) .

بين الجمعين : وَيَكْرَهُ التَّنْفُلَ بَيْنَ الْجَمْعَيْنِ فِي جَمْعِ عَرَفَةَ ؛ وَلَوْ بَسَنَةَ الظُّهْرِ ^(٢) ،
وَجَمْعَ مُزْدَلِفَةَ ، وَلَوْ بَسَنَةَ الْمَغْرِبِ ؛ عَلَى الصَّحِيحِ ^(٣) ، لأنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَيْنَهُمَا ^(٤) .

تأخير الفرض : وَيَكْرَهُ حِينَ ضَيْقِ وَقْتِ الْمَكْتُوبَةِ ؛ لَتَفْوِيتِهِ الْفَرَضَ عَنْ وَقْتِهِ .

وقت الحاجة : وَيَكْرَهُ التَّنْفُلَ - كَالْفَرَضِ - حَالَ مُدَافَعَةِ أَحَدِ الْأَخْبَتَيْنِ : الْبُولِ ،
وَالْغَائِطِ ، وَكَذَا الرِّيحِ ^(٥) .

(١) أخرجه ابن ماجه : ١٢٩٣ ؛ ونقل محققه عن « الزوائد » : إسناده صحيح ورجاله ثقات .
وأحمد : ٢٨/٣ ، وابن خزيمة : ١٤٦٩ ؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . وقال الحاكم :
٢٩٧/١ : هذه سنة عزيزة بإسناد صحيح ولم يخرجها إا وسيأتي ص ٥٠٥ .

(٢) البعدية ، أما القبلية . . فلا مانع من أدائها قبل الجمع .

(٣) فيه ترجيح لرواية سقوط سنة المغرب آنذا . ويقابله ما روي أنه يصلي سنتي المغرب والعشاء والوتر
بعد الجمع ؛ كما جزم به في (شرح « لباب المناسك ») إا كما في « إرشاد الساري » ص ١٤٤ .

على أنه لا يكره النفل بين صلاتي الجمع بمزدلفة . . على خلاف فيه إا .

(٤) متفق عليه من حديث أسامة رضي الله عنه عند البخاري : ١٦٧٢ ، ومسلم : ٢٧٦-١٢٨٠ بلفظ :
ولم يصل بينهما ، وزاد مسلم : شيئاً . وعن ابن عمر عند البخاري : ١٦٧٣ : ولم يسبح بينهما ؛
ولا على إثر واحدة منهما إا ويلفظ التطوع عند البزار وابن أبي شيبة في « مسنديهما » .

(٥) فمدافع البول « حاقن » ، ومدافع الغائط « حاقب » ، ومدافعهما معاً « حازق » ، وقيل : هو
مدافع الريح . وكذا يكره مع ضيق الحذاء . . إن صلى فيه . ومثله الثوب الضيق جداً . ثم الكراهة
قائمة سواء قبل الشروع أو بعده ، ويجب عليه قطعها لو عرض له شيء منهما حتى ولو خشي فوت
الجماعة ، فلو استمر أثم . (رد المحتار : ٤٣١/١ بتصرف) .

هذا ؛ والكراهة من مدافعة الأخبثين . . فما بعده ليست خاصة بالنوافل كما يتبادر ، بل تعم
الفرض وغيره .

تنمة : كل صلاة أدت مع كراهة التحريم وجب إعادتها في الوقت وبعده ، ومع كراهة التنزيه
تستحب الإعادة كذلك . (رد المحتار : ٣٠٧/١ و ٤٨٧) .

انشغال المصلّي : وَوَقْتُ حُضُورِ طَعَامٍ تَتَوَقَّعُهُ نَفْسُهُ ، وَعِنْدَ حُضُورِ كُلِّ مَا يَشْغَلُ
الْبَالَ عَنْ اسْتِحْضَارِ عِظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْقِيَامِ بِحَقِّ خِدْمَتِهِ ، وَيُخِلُّ بِالْخُشُوعِ فِي
الصَّلَاةِ بِلاَ ضَرُورَةٍ^(١) ، لِإِدْخَالِ النِّقْصِ فِي الْمُؤَدَّى^(٢) وَاللهُ الْمَوْفِقُ بِمَنَّةٍ .



مشجر رقم ٢٤



- (١) ومثله نحو تلفاز ؛ أو هاتف ؛ أو استماع ما يشغله .
- (٢) اعلم أنّ الكراهة في المذكورات السابقة . إما ١- لمعنى في الوقت فيؤثر في الأداء والقضاء للفرض ، وإما ٢- لمعنى في غيره فيؤثر في الفرائض (أداء وقضاء) والتوافل .
- والحاصل أنهما ثلاثة وثلاثون وقتاً ؛ أو موضعاً . . وهي :

١- الشروق ، ٢- الاستواء ، ٣- الغروب ، ٤- بعد صلاة فجر ، ٥- عصر ، ٦- قبل صلاة فجر ، ٧- مغرب ، ٨ ، ٩- عند الخطب العشر ، ١٨- عند إقامة المكتوبة ، أو ضيق وقتها ، ١٩- قبل صلاة عيد الفطر ، ٢٠- بعدها ، ٢١- قبل صلاة عيد الأضحى ؛ و ٢٢- بعدها ، ٢٣- بين صلاتي عرفة ؛ و ٢٤- بعدها ، ٢٥- بين صلاتي المزدلفة ، ٢٦- عند مدافعة بول ، ٢٧- أو غائط ؛ أو ٢٨- كلاهما ، أو ٢٩- الريح . ٣٠- عند طعام يتوقه ، ٣١- عند كل ما يشغل البال ، ٣٢- ما بعد نصف الليل لأداء العشاء ، ٣٣- عند اشتباك النجوم للمغرب . وانظر رد المحتار : ٢٥٣ / ١ .

الأوقات المكروهة



الأسئلة

- اشرح ارتفاع الشمس وزوالها واصفرارها (أوقات كراهة الصلاة) ؟
- هل تبطل صلاة من أشرقت عليه الشمس وهو في الفجر ؟ وماذا يفعل ؟ وبماذا نأمره ؟
- صبحٌ عصر يومه عند الغروب ؛ لا عصر مضي ، علل ذلك .
- لماذا خففت السنّة في الفجر ؟
- ماذا يمكن أن تفهم من النهي المتعلق بمعنى في غير الوقت ؟
- عدد خمساً من الخطب التي يكره التنفل أثناءها .
- دخل المسجد فوجد المؤذن يقيم للفجر ؟ هل يصلي السنّة ؛ أم لا ؟
- تكلم ما تعرف عن النافلة يوم العيد (قبل الصلاة ؛ وبعدها ، في المنزل ؛ أو المسجد) .
- كيف يتنفل للظهر والمغرب في عرفة ومزدلفة أثناء الجمع ؟
- لماذا تكره النافلة عند ضيق وقت المكتوبة ؟
- هل تكره النافل أو الفريضة هو يدافع الأخبثين ؟ وهل يقطع الصلاة لذلك ؟
- المكروهات لمعنى في غير الوقت تؤثر في النافلة والفريضة ، والمكروهات لمعنى في الوقت يؤثر في النافلة ؛ لا الفريضة . ناقش هذا القول . واذكر ثلاثة أمثلة لكل منها .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
 - * الدفن وقت النهي عن الصلاة غير مكروه .
 - * الفعل على قول إمام مجتهد أولى من الترك (هات مثلاً) .

- * لا تكرر صلاة لها سبب وقت الكراهة .
- * يكره التنفل بعد صلاة الصبح والعصر .
- * يحرم القضاء بعد صلاة الصبح والعصر قبل الاصفرار .
- * لا تكرر النافلة حال الاستواء يوم الجمعة عند محمد ، وتكره عند أبي يوسف .
- * إذا أصابه مدافعة الأخشين ؟ يقطع الفريضة ليتخفف ؛ لا النافلة .
- * تكرر الصلاة (نفلها وفرضها) بحضور ما يشغل البال .
- أكمل ما يلي واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * قال عقبة : ثلاثة أوقات نهانا رسول الله ﷺ أن نصليَ فيها ، وأن
- * قال ﷺ : « أَلَا لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ إِلَّا » .
- * قال ﷺ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى ... الشَّمْسُ » .
- * قال ﷺ : « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ... إِلَّا » .
- * كان ﷺ لا يصلي ... العبد شيئاً ، فإذا رجع إلى منزله صلى ...

* * *

باب الأذان

مناسبتة : لما ذَكَرَ الأوقات التي هي أسباب ظاهرة ، وأعلام على نعمة الله تعالى ، وإيجابه الغنيي ؛ ذَكَرَ الأذان الذي هو إعلام بدخولها . وقَدَّمَ السبب على العلامة !! لقربه ، ولأن الأوقات إعلام في حق الخواص ، والأذان إعلام في حق العوام .

توطئة : والكلام فيه ١- من جهة ثبوته ، و٢- تسميته ، و٣- أفضليته ، و٤- تفسيره لغة ، وشرعية ، و٥- سبب مشروعيته ، و٦- سببه ، و٧- شرطه ، و٨- حكمه ، و٩- ركنه ، و١٠- صفته ، و١١- كيفيته ، و١٢- محلّ شرع فيه ، و١٣- وقته ، و١٤- ما يطلب من سامعه ، و١٥- ما أعد من الثواب لفاعله .

تفاصيل ما يلزم معرفته :

فثبوته : بالكتاب والسنة . وتسميته : أذاناً !! لأنه من باب التفعيل .

أفضليته : واختلف في أفضليته عندنا ، والإمامة أفضل منه .

معناه : معناه لغة : الإعلام ، وشرعية : إعلام مخصوص .

مشروعيته : وسبب مشروعيته : مشاوررة الصحابة في علامة يعرفون بها وقت الصلاة مع النبي ﷺ . وشرع في السنة الأولى من الهجرة ، وقيل : في الثانية في المدينة المنورة .

شرائط صحته : وسببه : دخول الوقت . وهو : ١- شرط له ، و٢- منه كونه باللفظ العربي ؛ على الصحيح ، ٣- من عاقل .

شرائط كماله : وشرط كماله : كون المؤذن ١- صالحاً ، ٢- عالماً بالوقت ، ٣- طاهراً ، ٤- مُتَعَقِّداً أحوال الناس ، ٥- زاجراً مَنْ تخلف عن الجماعة ، ٦- صيحاً ، ٧- بمكان مرتفع ، ٨- مستقبلاً .

وحكمه : لزوم إجابته بالفعل والقول . وركنه : الألفاظ المخصوصة .

وصفته : سنة مؤكدة . وكيفيته : الترتيل . ووقته : أوقات الصلاة ؛ ولو قضاء .
ويطلب من سامعه الإجابة بالقول ؛ كالفعل .

وسنذكر بيان ألفاظه ، ومعانيها ص . . . ، وثوابه ص

حكمه للرجال : سُنُّ الْأَذَانُ . . . فليس بواجب ؛ على الأصح^(١) ، لعدم تعليمه
الاعرابي^(٢) ، وكذا الإقامة سنة مؤكدة في قوة الواجب ، لقول النبي ﷺ : « إِذَا
حَضَرَتِ الصَّلَاةُ ؛ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ »^(٣) ، وللمداومة عليهما^(٤)
لِلْفَرَائِضِ^(٥) ، ومنها الجمعة ، فلا يؤذن لعيد ، واستسقاء ، وجنازة ، ووتر^(٦) ،
فلا يقع أذان العشاء للوتر ؛ على الصحيح^(٧) .

(١) استدلل القائل بالوجوب بقول الإمام محمد : (لو اجتمع أهل بلدة على تركه . . فأنزلتهم عليه ، ولو
تركه واحد ضربته وحبسته) وهذا شأن الواجبات .

ووفق بعضهم بين القولين بأن المؤكدة في حكم الواجب في لحوق الإثم بالترك ١١ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٢٣ .

(٣) أخرجه البخاري في مواضع ؛ منها : ٦٣١ ، ومسلم : ٢٩٣ - ٦٧٤ ، وأحمد : ١٥١٧١ ،
وأبو داود : ٥٨٩ ، والترمذي : ٢٠٥ ، والنسائي : ٦٣٧ ، وابن ماجه : ٩٧٩ ، والدارمي :
١٢٥٥ ، وابن خزيمة : ١٥١٠ ، وابن حبان : ١٦٥٨ ، وأبو عروبة : ٣٣١ / ١ ، والطحاوي في
« المشكل » : ٢٩٦ / ٢ ، والدارقطني : ١٠٥٣ ، والبيهقي : ١٢٠ / ٣ وغيرهم ؛ عن مالك بن
الحويرث .

وعن صفوان بن سليم : « يَا نَبِيَّ حُطَّمةٌ ؛ إِجْعَلُوا مُؤَذِّنَكُمْ أَفْضَلَكُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ » . أخرجه
البيهقي : ٤٢٦ / ١ .

(٤) يصلح دليلاً للوجوب ، لأن عدم الترك مرة دليل الوجوب . فتنه .

(٥) ويسر أيضاً في مواضع نظمها بقولي [من البسيط] :

سُنُّ الْأَذَانِ لِـ ١- إِفْلَامِ الصَّلَاةِ ٢- إِنْ شَبَّ الْخَرِيقُ كَذَا ٣- الْتَوَلُّودُ ٤- الصَّرْعُ
٥- بَعْدَ الْمُسَافِرِ أَوْ ٦- إِنْ ضَلَّ أَوْ ٧- غَضَبٌ ٨- حَرْبٌ ٩- غِيْلَانٌ ١٠- وَالْهَمُّ ١١- وَالْوَجَعُ

(٦) لعدم فرضية العيد والاستسقاء ، أما الجنازة فمما زاد عن الكفاية فما لا يطلب فيه الإعلام ، ولعدم
قطعية الوتر .

(٧) لأن الوتر يؤدى في وقت العشاء فاكتفى بأذانه ؛ لا لكون الأذان لهما . (تبين الحقائق : ٩١ / ١)
لكن فيه (على الأصح) بدل « الصحيح » ١١ فتنه .

وَلَوْ صَلَّى الْفَرَاثُضُ مُتَفَرِّدًا بِفَلَاةٍ ، فَإِنَّهُ يَصَلِّيُ خَلْفَهُ جَنْدٌ مِنْ جُنُودِ اللَّهِ ^(١) آدَاءَ
كَانَ ؛ أَوْ قَضَاءً ، سَفَرًا ؛ أَوْ حَضْرًا ^(٢) كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ^(٣) ﷺ . . . لِلرُّجَالِ .

لِلنِّسَاءِ : وَكُرِّهَا أَيِ : الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ . . . لِلنِّسَاءِ ، لَمَّا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ^(٤) مِنْ
كَرَاهِيَتِهِمَا لَهُنَّ .

ضَبْطُ الْفَاطَةِ : وَأَشَارَ إِلَى ضَبْطِ الْفَاطَةِ بِقَوْلِهِ : يَكْبَرُ فِي أَوَّلِهِ أَرْبَعًا فِي ظَاهِرِ
الرِّوَايَةِ ، وَرَوَى الْحَسَنُ مَرَّتَيْنِ ^(٥) ، وَيَجْزُمُ الرَّاءَ فِي التَّكْبِيرِ .

آدَاؤُهُ : وَيُسَكَّنُ كَلِمَاتِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فِي الْأَذَانِ حَقِيقَةً ، وَيَنْوِي الْوَقْفَ فِي
الْإِقَامَةِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « الْأَذَانُ جَزْمٌ ، وَالْإِقَامَةُ جَزْمٌ ، وَالتَّكْبِيرُ جَزْمٌ » ^(٦) ، أَيِ ؛
لِافتِتْحِ الصَّلَاةِ .

وَيُنْتَبِهُ تَكْبِيرُ آخِرِهِ عَوْدًا لِلتَّعْظِيمِ كَبَائِي الْفَاطَةِ .

(١) يشير إلى قوله ﷺ : « إِذَا كَانَ الرَّجُلُ بِأَرْضِي فِيَّ (قَر) . . . وَإِنْ أَدَّنَ وَأَقَامَ صَلَّى خَلْفَهُ مِنْ جُنُودِ اللَّهِ
مَا لَا يُرَى طَرَفَاهُ » . أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ : ١٩٥٥ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٦١٢٠ ،
وَأَبُو الشَّيْخِ فِي « الْأَذَانِ » ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٢١٩/١ ؛ عَنْ سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ مَرْفُوعًا ؛ لَكِنْ
قَالَ الْبَيْهَقِيُّ بِعَدْرِ رَوَايَتِهِ فِي « الْكَبِيرِ » : ٤٠٥/١ : « الصَّحِيحُ مَوْقُوفٌ ، وَلَا يَصْحُحُ رَفْعُهُ » .

(٢) لَكِنْ لَا يَكْرَهُ تَرْكُهُمَا لِمَصْلُ فِي بَيْتِهِ إِذَا أَدَّنَ فِي الْحَيِّ ، كَمَا فِي « رَدِّ الْمُخْتَارِ » : ٢٥٧/١ . فَتَنَبَّهُ .

(٣) يَعْنِي شُرْعَهُ ، أَوْ أَمْرَهُ ١١ أَمَّا مَبَاشَرَتُهُ ﷺ . . . فَمَحَلُّ بَحْثٍ ، وَالظَّاهِرُ فَعَلَهُ مَرَّةً فِي سَفَرٍ ﷺ . كَمَا
يَدُلُّ لَهُ مَا عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ : ٤١١ ، أَدَّنَ فِي سَفَرٍ وَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ . وَانْظُرْ مَا أَخْرَجْنَاهُ ص ٣٥٣ . . .
عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٤٠٨/١ ، وَ« الْمَعْرِقَةُ » : ٢٥٥٨ : لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ
وَلَا إِقَامَةٌ . لَكِنْ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : ٢٢٣/١ ؛ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ : سَأَلَ ابْنَ عَمْرٍ : هَلْ
عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ ؟ فَنُضِبَ ، قَالَ : أَنَا أَنَهَى عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ١١ ؟ وَأَخْرَجَهُ قَبْلَهُ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ
وَجْهَهُ : لَا تُؤَدَّنُ ؛ وَلَا تُقِيمُ . يَعْنِي : الْمَرَأَةُ .

(٥) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ . وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ أَيْضًا رَحِمَهُمُ اللَّهُ .
وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٦) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي « السَّنَنِ » كَمَا رَمَزَ لَهُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٢٩٧ مَوْقُوفًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ
النَّخَعِيِّ ، كَمَا رَمَزَ لَهُ فِي « كِتَابِ الْعَمَالِ » : ٢٣٢١٥ .

فائدة : وحِكْمَةُ التكرير تعظيمُ شأن الصلاة في نفس السامعين .
الترجيع : وَلَا تَرْجِعْ فِي كَلِمَتِي الشَّهَادَتَيْنِ ، لَأَنَّ بِلَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لم يُرْجِعْ) ، وهو : أن يخفض صوته بالشهادتين ، ثم يُرْجِعُ . . فيرفعه بهما .
الإقامة : وَالْإِقَامَةُ مِثْلُهُ ، لفعل المَلَكِ النازل (١) .
زيادة الأذان : وَيَزِيدُ الْمُؤَذِّنُ - بَعْدَ فَلَاحِ الْفَجْرِ - قَوْلَهُ : (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ) يَكْرُرُهَا مَرَّتَيْنِ ، لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ بِلَالاً (٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
إيضاح : وَخُصَّ بِهِ الْفَجْرُ !! لِأَنَّهُ وَقْتُ نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ .
زيادة الإقامة : وَيَزِيدُ - بَعْدَ فَلَاحِ الْإِقَامَةِ - : (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) وَيَكْرُرُهَا مَرَّتَيْنِ كَمَا فَعَلَهُ الْمَلَكُ .
أداهما : وَيَتِمَّهُلُ : يَتَرَمَّلُ فِي الْأَذَانِ بِالْفِصْلِ بِسَكْتَةٍ بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ (٣) ، وَيُسْرِعُ ؛ أَي : يَخْدُرُ فِي الْإِقَامَةِ ، لِلأَمْرِ بِهِمَا فِي السَّنَةِ (٤) .

(١) هو ما رآه عبد الله بن زيد رضي الله عنه في بضعة عشر من الصحابة في رؤيته رجلاً يحمل ناقوساً في منامه . فقال : يا عبد الله ؛ أتبيع هذا الناقوس ؟ قال : وما تصنع به ؟ ! فقال : ندعوه به إلى الصلاة . قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ ! فقلت له : بلى . فقال : تقول (الله أكبر) فذكر الأذان .

والحديث أخرجه أحمد : ٦٣٢١ ، والبخاري في « خلق أفعال العباد » : ٢٤ ، وأبو داود : ٤٩٩ ، والدارمي : ١١٩٠ ، والترمذي : ١٨٩ ، وابن ماجه : ٧٠٦ ، وابن خزيمة : ٣٧١ ، وابن حبان : ١٦٧٩ .

وعبد الرزاق : ١٧٨٧ ، وغيرهم .

(٢) قال بلال رضي الله عنه : أمرني رسول الله ﷺ أن لا أثوب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر . . . أخرجه أحمد : ١٤/٦ - ٢٣٣٩٥ ، واللفظ له - ، والترمذي : ١٩٨ ، وابن ماجه : ٧١٥ ، والبيهقي : ٤٢٤/١ وغيره .

وعند أحمد أيضاً : قال لي رسول الله ﷺ : « إِذَا أَدْنَتْ . . فَلَا تُثَوِّبْ » .

(٣) يعني بين كل جملتين كـ (أشهد أن لا إله إلا الله) وبعد تكبيرتين . . لا بينهما . ومقدار السكوة قدر ما يسع الإجابة .

(٤) ضمير التثنية عائد على التمهّل في الأذان ؛ والحد في الإقامة .

الأذان الفارسي : وَلَا يُجْزَى الْأَذَانُ بِالْفَارِسِيَّةِ المرادُ غيرُ العربي - وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَذَانٌ - فِي الْأَظْهَرِ^(١) - لوروده بلسان عربي في أذان الملك النازل .

صفة المؤذن : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ ١- صَالِحاً ؛ أَي : مَتَّبِعاً^(٢) ، لَأَنَّهُ أَمِينٌ فِي الدِّينِ^(٣) ، ٢- عَالِماً بِالشُّعْنَةِ فِي الْأَذَانِ ، ٣- عالماً بدخول أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ ، لتصحيح العبادة . ٤- أَنْ يَكُونَ عَلَى وُضُوءٍ ، لقوله ﷺ : « لَا يُؤَذِّنُ إِلَّا مُتَوَضِّئاً »^(٤) .

هيئة المؤذن : ٥- مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، كما فعله الملك النازل ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَاكِباً ، لضرورة سفر ووَخَلٍ ، ويكره في الحضر راكباً ؛ في ظاهر الرواية^(٥) .

٦- يَسْتَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَ أَصْبُعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ ، لقوله ﷺ لبلال رضي الله عنه :

« اجْعَلْ أَصْبُعَيْكَ فِي أُذُنَيْكَ ، فَإِنَّهُ أَرْفَعُ لَصَوْتِكَ »^(٦) ، وقال ﷺ : « لَا يَسْمَعُ

= والأمر هو قوله ﷺ لبلال رضي الله عنه : « يَا بِلَالُ ؛ إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ فِي أَذَانِكَ ، وَإِذَا أَقَمْتَ

فَاخْذُزْ... » أخرجه عبد بن حميد : ١٠٠٨ ، والترمذي : ١٩٥ ، والحاكم : ٢٠٤/١ ، والطبراني في « الأوسط » : ١٩٧٣ ، والبيهقي : ٤٢٨/١ ؛ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(١) يقابله رواية الحسن عن أبي حنيفة كما في « المبسوط » : ٣٧/١ . وجزم في « الهداية » باعتبار التعارف . لكن تبقى المتن على أن الأصح أنه لا يصح بالفارسية ؛ وإن علم أنه أذان . فتنبه .

(٢) لقوله ﷺ : « لِيُؤَذِّنَ لَكُمْ خِيَارُكُمْ » أخرجه أبو داود : ٥٩٠ ، وابن ماجه : ٧٢٦ ، والبيهقي : ٤٢٦/١ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) لقوله ﷺ : « الْإِمَامُ ضَامِنٌ... وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ... » أخرجه الشافعي : ٥٧/١ ، وأحمد :

٢٨٤/٢ ، والحميدي : ٩٩٩ ، وأبو داود : ٥١٨ ، والترمذي : ٢٠٧ ، وابن خزيمة : ١٥٢٨ ، وعبد الرزاق : ١٨٣٩ ، وغيرهم عن أبي هريرة رضي الله عنه . وهو عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) أخرجه الترمذي : ٢٠٠ ، والبيهقي : ٣٩٧/١ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) يقابلها ما روي عن أبي يوسف أنه لا بأس . وعليه فتكون الكراهة تحريمية ، لأن ما به بأس مكروه تنزيهاً . ويدل لكراهة التحريم حديث : « لَا يُؤَذِّنُ... إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ » البيهقي : ٣٩٧/١ . أما ترك الاستقبال فمكروه تنزيهاً . فتنبه .

(٦) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ١٠٧٢ ؛ والبيهقي : ٣٩٦/١ ؛ عن بلال رضي الله عنه .

وابن ماجه : ٧١٠ ؛ عن سعد القرظ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أمر بلالاً...

مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَرًّا وَلَا إِنْسًا ، وَلَا شَيْءًا . . . إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ وَيَأْبَسٍ سَمِعة^(١) .

موقفه : ٧- يستحبُّ أَنْ يُحوِّلَ وَجْهَهُ يَمِينًا بِالصَّلَاةِ ، وَيَسَارًا بِالْفَلَاحِ ولو كان وحده ؛ في الصحيح ، لأنه سنة الأذان^(٢) .

وَيَسْتَدِيرُ فِي صَوْمَعَتِهِ . . . إِنْ لَمْ يَتِمَّ الْإِعْلَامُ بِتَحْوِيلِ وَجْهِهِ^(٣) .

مطلب

فيما لو اصطلاح أهل مسجد على توقيت لإقامة الصلاة

فصل الأذنين : وَيَفْصِلُ بَيْنَ الْأَذَانِ ، وَالْإِقَامَةِ ؛ لِكِرَاهَةِ وَصْلِهِمَا ، بِقَدْرِ مَا يَخْضُرُ الْقَوْمَ الْمُتَلَاذِمُونَ لِلصَّلَاةِ ، لِلأمر به^(٤) . . . مَعَ مُرَاعَاةِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ .

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» : ٦٦ ، وأحمد : ٣٥/٣ ، والبخاري : ٦٠٩ ، وعبد بن حميد : ٩٩٧ ، والحميدي : ٧٣٢ ، وابن ماجه : ٧٢٣ ، وابن خزيمة : ٣٨٩ ، والنسائي : ٣٤٦ ، والبيهقي : ٣٩٧/١ كلهم عن أبي سعيد الخدري ، وبعضهم بغير زيادة «ويستغفر» كالبخاري ، وبعضهم معها كأحمد ، وابن ماجه . على أَنَّ له شواهد كثيرة : منها الطبراني في «الكبير» : ١٣٤٦٩ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ «يشهد» كما عند كثيرين ؛ منهم أبو داود : ٥١٥ بدل «يستغفر» .

(٢) لقول أبي جحيفة : . . . وَأَذَّنْ لِبَلالَ فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَاهُ ههنا . . . وههنا ، يقول يميناً وشمالاً يقول (حيّ على الصلاة . . . حيّ على الفلاح) ، هذا لفظ مسلم . ولفظ أبي داود : ٥٢٠ (لوى عنقه يميناً ويساراً ؛ ولم يستدر . . .) وعند غيره : (والتفت) . أخرجه الحميدي : ٨٩٢ ، وأحمد : ٣٠٧/٤ ، والبخاري : ٦٣٤ ، والنسائي : ٦٤٢ بلفظ (ينحرف) ، والترمذي : ١٩٧ ، وابن ماجه : ٧١١ ، وابن خزيمة : ٣٨٧ وغيرهم .

(٣) تقييده بتمام الإعلام يفيد أنه الآن لا يستدير ؛ لأنه استغنى عنه بمكبرات الصوت من حجراته إلى أنحاء متعددة ؛ ولكن هذا لا يفنيه عن تحويل وجهه يميناً ويساراً ، أو تحوُّله هو حال ثبات اللاقط الصوتي .

(٤) هو قوله ﷺ لِبَلالَ : «وَأَجْمَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ فَلَمَّا يَفْرُغُ الْإِكْلُ مِنَ الْأَكْلِ ، وَالْمُفْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ» . وتقدّم تخريجه ص ٣٥٦ عن جابر رضي الله عنه .

هذا ؛ وقد جرت العادة في كثير من المساجد ؛ إن لم يكن جميعها بالتأقيت المعلن أو المكتوب على الجُنُر . وهذا لا بأس به ؛ إن لم يندب ، أو يستحب .

وَيَفْصَلُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَغْرِبِ بِسَكْتَةٍ هِيَ : قَدْرُ قِرَاءَةِ ثَلَاثِ آيَاتٍ قِصَارٍ ، أَوْ آيَةٍ طَوِيلَةٍ ، أَوْ قَدْرُ ثَلَاثِ خُطُوبَاتٍ ، أَوْ أَرْبَعٍ .

وَيُتَوَبُّ بَعْدَ الْأَذَانِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ ؛ لظهور التواني^(١) في الأمور الدينية ؛ في الأصح .

وتتوبُّ كلُّ بلد بحسب ما تعارفه أهلها ، كَقَوْلِهِ - أَي : الْمُؤَذِّنُ - بَعْدَ الْأَذَانِ - :
(الصَّلَاةُ .. الصَّلَاةُ .. يَا مُصَلِّينَ) ، (قُومُوا إِلَى الصَّلَاةِ ..) .

مكروهات الأذان : ١- للحن : وَيَكْرَهُ الْتَلْحِينُ وهو : التطريب^(٢) ، والخطأ في الإعراب ، وأما تحسين الصوت بدونه ! فهو مطلوب .

٢- مع الحدث : وَيَكْرَهُ إِقَامَةَ الْمُحْدِثِ وَأَذَانَهُ ، لما رَوَيْنَا^(٣) ، ولما فيه من الدعاء لما لا يجيب بنفسه ، واتبعت هذه الرواية^(٤) ! لموافقتهما نص الحديث ، وإنَّ صُحِّحَ عَدَمُ كَرَاهَةِ أَذَانِ الْمُحْدِثِ !! .

مكروه المؤذن : وَيَكْرَهُ أَذَانُ الْجُنُبِ ؛ رواية واحدة كإقامته .

(١) الكسل ؛ وعدم المبالاة ، أو التهاون .

ومحلُّ التوبُّ ١- بعد الأذان ، أو ٢- قبل الإقامة ، أو ٣- بينهما . والأوسط أشهر ، لقوله ﷺ : « إِذَا تَوَبَّ بِالصَّلَاةِ ... » فما أدركتم فصلوا » فيه دليل على ملازمة التوبُّ للإقامة . ويشهد له حديث الصحيحين ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه : « إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ وَحْدَيْهِ إِذَا أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ ... » والله أعلم .

(٢) هو الانصراف إلى مراعاة الألحان الغنائية على حسب الألفاظ ومخارج الحروف بنقص أو زيادة . أما تجميل الصوت ، واختيار المؤذن الأجمل صوتاً . فمرغوب فيه بالسنة ، لقوله ﷺ : « فَإِنَّهُ أَنْتَدَى مِنْكَ صَوْتًا » . تقدم تخريجه من حديث الملك النازل عن عبد الله بن زيد ص ٣٥٥ .

(٣) من حديث الترمذي : ٢٠١ ؛ عن أبي هريرة : « لَا يَبْدِي بِالصَّلَاةِ إِلَّا مُتَوَضِّئًا » وانظر ص ٢٥٦ . وأخرج أبو الشيخ في « الأذان » ؛ عن ابن عباس : « يَا أَبْنُ عَبَّاسِ ! إِنَّ الْأَذَانَ مُصَلٍّ بِالصَّلَاةِ ... فَلَا يُؤَذِّنُ أَحَدُكُمْ ... إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ » . (كثر العمال : ٢٠٩٧٦) .

(٤) يعني في الملعب ؛ من كراهة أذان المحدث وإقامته !! وهذا ترجيح من المؤلف رحمه الله !! على أنه ليس من أهل الترجيح . فالملاعب المفتى به كراهة الإقامة دون الأذان ! فتنبه . ولا تنسى أنَّ الكراهة تحريمية .

٣- نقص الأهلية : وَيَكْرَهُ - بل لا يصح - أذان صبيٍّ لَا يَغْقِلُ . وقيل : والذي يعقل أيضاً^(١) ، لما رُوينا^(٢) ، وَمَجْنُونٍ ، ومعتوه ، وَمَكْرَانَ ؛ لفسقه وعدم تمييزه بالحقيقة .

٤- المرأة : وَأَذَانُ امْرَأَةٍ ، لأنها إن خفضت صوتها . . أَخَلَّتْ بالإعلام ، وإن رفعتها ارتكبت معصية ، لأنه عورة^(٣) .

٥- الفاسق والقاعد : وَأَذَانُ فَاسِقٍ ، لأنَّ خبره لَا يُقْبَلُ في الديانات ، وَأَذَانُ قَاعِدٍ^(٤) لمخالفة صفة المَلَكِ النازل^(٥) ؛ إلا لنفسه .

٦- الكلام فيه : وَيَكْرَهُ الْكَلَامُ فِي خِلَالِ الْأَذَانِ ، ولو برد السلام . وَيَكْرَهُ الْكَلَامُ فِي الْإِقَامَةِ لتفويت سنة الموالاة . وَيُسْتَحَبُّ إِعَادَتُهُ ؛ أي : الأذان بالكلام فيه ، لأنَّ تكراره مشروع ؛ كما في الجمعة^(٦) ، دون الإقامة .

٧- لظهر الجمعة : وَيُكْرَهُانِ^(٧) ؛ أي : الأذان والإقامة لِظَهْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي

(١) ظاهر الرواية : عدم كرامة أذان صبيٍّ يعقل .

(٢) من مجموع الأحاديث السابقة ؛ في كون المؤذنين من الخيار ، وأنه يطلب طهارته وغير ذلك مما لا يتصف به إلا العقلاء .

(٣) وصف صوت المرأة بـ « العورة » فيه تَجَوُّزٌ ؛ فإنه ؛ وإن حُرِّمَ رفع الصوت . . ليس بعورة بل هو فتنة ، لأنَّ قولهم (صوتها عورة) ضعيف ، ولذا لا تفسد صلاتها لو رفعته ، كما أفاده العلامة ابن عابدين : ١٩٠/٢ . فتنه .

(٤) وكذا الراكب ؛ إلا للمسافر . والتعليل يشملهما . وفي المسافر استثناء بحديث بلال في أذانه . . بالأبطح ، مرّ تخريجه ص .

(٥) في رواية أبي داود : ٤٩٨ : « يَا بِلَالُ ، قُمْ فَأَنْظُرْ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ . . فافعله » .

ولقوله ﷺ : « قُمْ يَا بِلَالُ ، فَتَادِ بِالصَّلَاةِ » ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما ؛ أخرجه أحمد : ١٤٨/٢ - ٦٣٥٧ ، والبخاري : ٦٠٤ ، ومسلم : ٣٧٧-١ ، والترمذي : ١٩٠ ، والنسائي : ٦٢٥ ، وفي « الكبرى » : ١٥٠٧ ، وابن خزيمة : ٣٦١ ، وغيرهم .

ويندب القيام عند سماع الأذان ؛ ليجيب قائماً متشبهاً بالمؤذن .

(٦) التشبيه بالتكرار المشروع .

(٧) كرامة تنزيه ؛ كما استظهر العلامة ابن عابدين : ٥٤٩/١ .

المِصْر^(١) لمن فاتتهم الجمعة^(٢) ، كجماعتهم^(٣) ، مثل المسجونين .

الأذان للفوائت : وَيُؤْذَنُ لِلْفَائِتَةِ وَيُقِيمُ ، كما فعله النبي ﷺ في الفجر الذي قضاء غداة ليلة التعريس^(٤) .

وَكَذَا يُؤْذَنُ وَيُقِيمُ لِأَوَّلَى الْفَوَائِتِ ، والأكمل فعلهما في كل منها ، كما فعله النبي ﷺ حين شغله الكفار يوم الأحزاب عن أربع صلوات^(٥) : الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، فقضاهن مرتباً على الولاء ، وأمر بلالاً أن يؤذن ، ويقيم لكل واحدة منهن^(٦) .

تفريع : وَكَرِهَ تَرْكُ الْإِقَامَةِ دُونَ الْأَذَانِ فِي الْبَوَاقِي مِنَ الْفَوَائِتِ ؛ فلا يكره ترك الأذان في غير الأولى . . . إِنْ اتَّخَذَ مَجْلِسُ الْقَضَاءِ ، لِمُخَالَفَةِ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، لَاتِّفَاقَ

-
- (١) أما غير المصر مما لا جمعة فيه . . فلا كراهة ، لأنه كغيره من الأيام .
(٢) بعذر كالمرضى ؛ أو المسجونين ، أو بغيره كغيرهم من المكلفين بها . فيصلون الظهر بغير أذان ولا إقامة ولا جماعة .
(٣) فالكراهة تحريمية ثابتة قبل أداء الجمعة وبعده .

- (٤) ويستحب للمرضى والمعدورين تأخير أداء الظهر إلى فراغ الإمام . ويكره تنزيهاً عدم التأخير .
(٥) وهو عائد من غير ، والتعريس : النزول آخر الليل للاستراحة .
أخرجه البخاري : ٥٩٥ ، ومسلم : ٣٠٩-٦٨٠ ، وأبو داود : ٤٤٣ ، والترمذي : ٣١٦٢ ، والنسائي : ٦٢٢ ، وابن ماجه : ٦٩٧ ، وابن خزيمة : ٩٩٧ ، والدارقطني : ١٤٢٤ ، والبيهقي : ٢١٦/٢ وغيرهم ؛ عن أبي هريرة ، وأنس وأبي قتادة وعمران بن حصين وغيرهم رضي الله عنهم .

- (٥) إنما شغلوه من ثلاث فأخروهم عن أوقاتهم ، أما العشاء فكانت في وقتها .
(٦) أخرجه الترمذي : ١٧٩ ، وأحمد : ٣٧٥/١-٣٥٥٥ ، والنسائي : ٦٢١ ، والطيالسي : ٢٢٣١ ، والبيهقي : ٤٠٢/١ ؛ عن عبد الله بن مسعود : إن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، فأمر بلالاً فأذن ، ثم أقام فصلّى الظهر ، ثم أقام فصلّى العصر ، ثم أقام فصلّى المغرب ، ثم أقام فصلّى العشاء .
والحديث في الصحيحين ؛ عن جابر ، وعند غيرهما عن أبي سعيد أيضاً .
وفي الصحيحين من قصة عمر أنه ﷺ شغل عن العصر فقط فقضاها ثم أدى المغرب .

الروايات على أنه أتى بالإقامة في جميع التي قضاها ، وفي بعض الروايات اقتصر على ذكر الإقامة فيما بعد الأولى .

إجابة المؤذن : وَإِذَا سَمِعَ الْمَسْنُونُ مِنْهُ ؛ أي الأذان^(١) ، وهو : ما لا لحن فيه . . ولا تلحين !! أَمْسَكَ حَتَّى عَنْ التَّلَاوةَ ، ليجيب^(٢) المؤذن ؛ ولو في المسجد ، وهو الأفضل .

وفي « الفوائد »^(٣) يمضي على قراءته ؛ إن كان في المسجد . وإن كان في بيته ؟ فكذلك ؛ إن لم يكن أذان مسجده ، فإذا كان يتكلم في الفقه والأصول ؟ يجب عليه الإجابة .

إجابة الماشي : وإذا سمعه . . وهو يمشي !! فالأولى أن يقف ويجيب .
تعُدُّ الأذان : وإذا تعُدُّ الأذانُ ! يجيب الأول .

ما لا إجابة فيه : ولا يجيب^(٤) في ١- الصلاة ؛ ولو جنازةً ، و٢- خطبةً ؛ و٣- سماعها ، و٤- تعلُّم العلم ؛ و٥- تعليمه ، و٦- الأكل ، و٧- الجماع ، و٨- قضاء الحاجة .

ويجيبُ الجنبُ ؛ لا الحائضُ والنفساء ؛ لعجزهما عن الإجابة بالفعل .
صفة الإجابة : وَصَفَةُ الإجابة : أن يقول كما قَالَ مجيباً له ، فيكون قوله مثلهُ ،

(١) ولو غير أذان الصلاة . ويجب أن تعلم أن مقاطعة كلام المؤذن من أسباب سوء الخاتمة - والعباد بالله - فتنبه واحذر ، ولو كان ذلك في درس أو وعظ .

(٢) هي الإجابة بالقول كما أمر به في السنَّة المطهرة . أما الإجابة الفعلية . . . فمتنق على وجوبها . . من غير عذر ، ولأنَّ الإجابة الفعلية غير متصورة في المسجد .

(٣) من شروح « الهداية » أو هو أولها في جزأين ، شرحها به العلامة حميد الدين علي بن محمد الضريه الرامشي المتوفى سنة : ٦٦٧ . وُصِفَ بأنه انتهت إليه رئاسة العلم بما وراء النهر ، وطبق الأرض صيتُ جلالة في الدهر . ثم وهي حاشية علقها على مواضع مشككة من « الهداية » ؛ لم تطبع ! هذا إن كانت موجودة !! .

(٤) يعني : لا يلزمه الإجابة عند أبي حنيفة ، بل يجيب في نفسه . وعن محمد : يردُّ بعده . وعن أبي يوسف : لا يردُّ مطلقاً . وهو الصحيح . والخلاف في غير قضاء الحاجة .

أي : مثل ألفاظ المؤذن . ولكن حَوْقَلَ ؛ أي قال (لا حول ولا قوة إلا بالله) -
 أي : لا حول لنا عن معصية ؛ ولا قوة لنا على طاعة . . . إلا بفضل الله - في سماعه
 الْحَبِغَلَتَيْنِ هما : (حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ) ، (حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ) ، كما ورد^(١) ، لأنه لو
 قال مثلهما . . صار كالمستهزئ . لأنَّ مَنْ حَكَى لَفْظَ الْأَمْرِ بِشْيءٍ . . كان مستهزئاً
 به ، بخلاف باقي الكلمات ؛ لأنه ثناء .

فائدة : والدعاء مستجاب^(٢) بعد إجابته بمثل ما قال .

إجابة الفجر : وفي أذان الفجر قَالَ المجيب (صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ) - بفتح الراء
 الأولى وكسرها - أو يقول : (مَا شَاءَ اللَّهُ) كان ؛ وما لم يشأ لم يكن) . . عِنْدَ قَوْلِ
 الْمُؤَذِّنِ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ) ؛ تحاشياً عما يشبه الاستهزاء^(٣) .
 حكم الإجابة : واختلف أئمتنا في حكم الإجابة !! بعضهم صرح بوجوبها ،
 وصرح بعضهم باستحبابها^(٤) .

(١) من قوله ﷺ : « إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ (اللَّهُ أَكْبَرُ . .) ثُمَّ قَالَ (حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ) . . قَالَ (لَا حَوْلَ وَلَا
 قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) . . مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةُ » أخرجه البخاري : ٦١٣ ، ومسلم : ١٢ - ٣٨٥ ، واللفظ
 له ، وأبو داود : ٥٢٧ ، والنسائي : ٦٧٦ ، والطحاوي : ١٤٤/١ ، وابن حبان : ١٦٨٥ ،
 وابن خزيمة : ٤١٧ وغيرهم ؛ عن عمر رضي الله عنه . إلا البخاري فعن معاوية رضي الله عنه .
 (٢) لأحاديث ، منها قوله ﷺ : « قُلْ كَمَا يَقُولُونَ ، - أي : المؤذنون - فَإِذَا أَنْتَهَيْتَ . . فَسَلْ نُقْطَةً » .
 أخرجه أحمد : ٦٦٠١ ، وأبو داود : ٥٢٤ ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » : ٤٤ ؛ عن
 عبد الله بن عمرو . ومن شواهد : « الدُّعَاءُ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ » أحمد : ١١٩/٣ ،
 وأبو داود : ٥٢١ ، والترمذي : ٢١٢ ، وصححه ؛ عن أنس رضي الله عنه .

(٣) والأحسن الجمع بين الحوقلة والحيملة ، فقد ورد في بعض الأحاديث صريحاً : « فَإِذَا قَالَ - يعني
 المؤذن - (حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ) . . قَالَ - أي المجيب - (حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ) » . وهو عام في إطلاق
 أحاديث « قولوا مثل ما يقول » وخص بما خرّجناه عن عمر ومعاوية رضي الله عنهما .

ولذا لا يصح قول المؤلف هنا « صار كالمستهزئ » ؛ إذ لا مانع من اعتباره مجيئاً بهما داخياً
 نفسه مخاطباً لئلاها ، كما أفاده العلامة ابن عابدين : ٢٦٦/١ . فتبه .

(٤) قال العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى (٢٦٦/١) ما نَعَى : والذي ينبغي تحريره في هذا
 المحلّ : أَنَّ الإجابة باللسان مستحبة ، وَأَنَّ الإجابة بالقدم واجبة . . إن لزم من تركها نفوت =

الدعاء آخره : ثُمَّ دَعَا الْمَجِيبُ وَالْمُؤَذِّنُ بِالْوَسِيلَةِ بَعْدَ صَلَاتِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَقِبَ
الْإِجَابَةِ ، فَيَقُولُ - كَمَا رَوَاهُ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَالَ حِينَ
يَسْمَعُ الْكُتْبَاءَ - (اَللَّهُمَّ ؛ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ النَّائِمَةِ ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ . . آتِ مُحَمَّدًا
الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ) . . حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ
الْقِيَامَةِ » (١) .

وعن ابن عمرو (٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (٣) : « إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ
فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ صَلَاةً ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
بِهَا عَشْرًا ، ثُمَّ سَلُّوا اللَّهُ لِي الْوَسِيلَةَ ، فَإِنَّهَا مَنَزَلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مُؤْمِنٍ
مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ ؛ حَلَّتْ لَهُ
الشَّفَاعَةُ » (٤) .

الجماعة ، وإلا - بأن أمكنه إقامتها بجماعة ثانية . . في المسجد ؛ أو في بيته - لا تجب ، بل
تستحب ؛ مراعاة لأوّل الوقت والجماعة الكثيرة في المسجد بلا تكرار . هذا ما ظهر لي .

(١) أخرجه أحمد : ٣/٣٥٤ - ١٤٤٠٣ ، والبخاري : ٦١٤ ، وأبو داود : ٥٢٩ ، والترمذي :
٢١١ ، والنسائي : ٦٧٩ ، وابن ماجه : ٧٢٢ ، وابن خزيمة : ٢٤٠ ، وابن حبان : ١٦٨٩ ،
والطحاوي : ١٤٦/١ ، والطبراني في « الصغير » : ١٤٦/١ ، والبيهقي : ٤١٠/١ ؛ عن جابر
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) وقع في الأصول الخطيئة وغيرها : ابن عمر . والصواب : ابن عمرو . وهو عبد الله بن عمرو بن
العاصي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٣) أخرجه أحمد : ٢/١٦٨ - ٦٥٦٨ ، وعبد بن حميد : ٣٥٤ ، ومسلم : ١١ - ٣٨٤ ، وأبو داود :
٥٢٣ ، والترمذي : ٣٦١٩ ، والنسائي : ٦٧٧ ، وابن خزيمة : ٤١٨ ، وابن حبان : ١٦٩٠ ،
والطحاوي : ١٤٣/١ ، وأبو عوانة : ٣٣٦/١ ، والبيهقي : ٤١٠/١ ؛ عن عبد الله بن عمرو
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٤) فائدة : التسليم على النبي ﷺ بعد الأذان حدث في سنة ٧٨١ أيام السلطان الناصر صلاح الدين
بأمره ، فهو بدعة حسنة ، لا يعرف إنكاره إلا في عهد قريب فلا يلتفت إليه .

تنمة : الأذان جماعة وهو المعروف بـ « الجوق » - كما في المسجد الأموي - حدث أيام بني
أمية ولا يزال متوارثاً إلى الآن دون تكثير ، والمتوارث لا يكون مكروهاً . كذا في حاشية ابن
عابدين : ٢٦١/١ .

مطلب

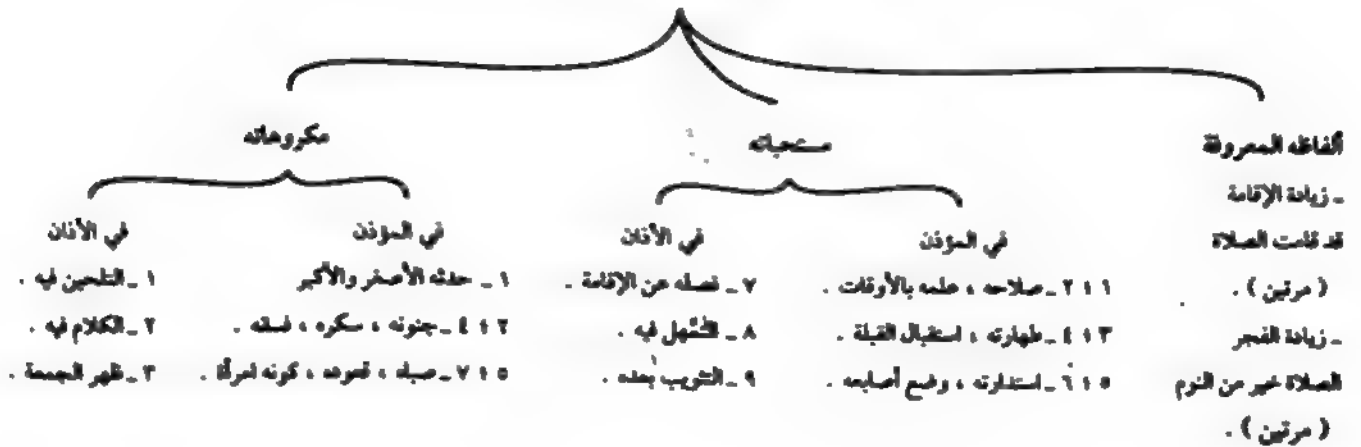
في منزلة الوسيلة

اعلم أنَّ من هذه المنزلة تتفرَّع جميعُ الجنَّات ، وهي : جنة عَذْنِ دار المقامة ، ولها شعبة في كلِّ جنة من الجنان ؛ من تلك الشعبة يظهر مُحَمَّدٌ ﷺ لأهل تلك الجنة ، وهي في كلِّ جَنَّةٍ أعظمُ منزلة فيها ، جعلنا الله من الفائزين بشفاعته ومجاورته في دار كرامته .

• • •

مشجر رقم ٢٦

أحكام الأذان والإقامة (للرجال . . إقامة ، وسفراً)



• • •

الأسئلة

- الأوقات أسباب ظاهرة وأعلام على نعمة الله وإيجابه الغيبي ، والأوقات إعلام في حق الخواص ، والأذان إعلام في حق العوام . اشرح هذا القول بإيجاز .
- ما معنى الأذان (لغةً وشريعةً) ؟ ، ومتى شرع ؟ وما سبب مشروعيته ؟
- اذكر ثلاثاً من شرائط صحة الأذان ، وأربعاً من شرائط كماله .
- ما معنى لزوم إجابته بالفعل والقول ؟ وما هو ثوابه ؟ وما حكمه ؟
- ما هي حكمة تكرير ألفاظ الأذان ؟ وما معنى الترسل في كيفية ؟
- يسأل الأذان لغير الفرائض . اذكر خمساً من ذلك .
- ما معنى الترجيع ؟ وما حكمه في أذان الفجر ؛ أو غيره ؟
- لماذا خُصَّت زيادة (الصلاة خير من النوم) في الفجر ؛ دون غيره ؟
- ما معنى التثويب ؟ وما هي ألفاظه ؟ وما حكمه ؟
- ما هو التلحين ؟ وما حكمه ؟ وما حكم أذان الصبي الحسن الصوت ؟
- أذان المرأة ، والفاسق ، والسكران مكروهة . علّل لكلٍّ منها .
- أذان القاعد مكروه لمخالفة صفة الملك النازل إلّا لنفسه . اشرح ذلك .
- ما هي الزيادة التي أمر ﷺ بـ بلائاً أن يجعلها في الأذان ؟ وفي أي وقت ؟
- يكره الأذان والإقامة يوم الجمعة . لمن ؟ وأين ؟
- ماذا يفعل من سمع الأذان المسنون أو المكروه (إن كان في المسجد ، أو بيته) !
- كيف يجيب المؤذن من سمعه وهو ماشٍ ؟
- اذكر خمساً ممن لا يطالب بإجابة المؤذن .
- ما معنى إجابة المؤذن ؟ وكيف صفتها ؟ وما حكمها ؟
- ما هي الوسيلة ؟ ومن يستحقها ؟ وما جزاء مَنْ دعا بها للنبي ﷺ .

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :

- * الإمامة أفضل من الأذان إجماعاً .
- * لا يؤذن للجمعة لأنها ليست من الفرائض الخمس .
- * يؤذن للوتر ضمن أذان العشاء معاً .
- * يؤذن للعید إذا لم يحضر المصلون .
- * يكره الأذان قاعداً في الحضر ؛ كما يكره راكباً في السفر .
- * لا يستحب تحويل وجهه يميناً ويساراً . . إذا كان وحده ؟
- * يكره أن يصطلح أهل المسجد على توقيت لإقامة الصلاة .
- * أذان الجنب والمحدث وإقامتهما مكروهان تحريماً .
- * لو تكلم أثناء الأذان يعيده . ولو تكلم أثناء الإقامة لا .
- * يؤذن لقضاء الفوائت مرة واحدة ، ويقیم عند كل فائتة فقط .
- * إن اتحد مجلس القضاء يكره ترك الأذان ولا يكره ترك الإقامة .
- * إذا تعدد الأذان لا يجيب شيئاً .

- أكمل ما يلي واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

- * قال ﷺ : « لَا يُؤْذَنُ إِلَّا » .
- * قال ﷺ لبلال : « اجْعَلْ أَصْبُعَيْكَ فِي أُذُنَيْكَ ، فَإِنَّهُ . . . لِمَصْرَتِكَ » .
- * أذن ﷺ وأقام في الفجر الذي قضاء غداة
- * قال ﷺ : « فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ . . . ، وَلْيُؤْمَرْكُمْ . . . » .
- * مَنْ صَلَّى منفرداً بفلاة صَلَّى خَلْفَهُ مِنْ جُنُودِ اللَّهِ
- * « الْأَذَانُ جَزْمٌ ، وَ . . . ، وَالتَّكْبِيرُ . . . » .
- * قال ﷺ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ (.) حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .
- * قال ﷺ : « إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا ثُمَّ . . . ثُمَّ سَلُّوا إِلَيَّ . . . » .

باب شروط الصلاة وأركانها

جمعنا بينهما للتيفُّظ^(١) لما تصحَّ به الصلاة .

معنى الشرط : الشروط : جمع « شَرَطَ » .. يسكون الراء ، والأشراط جمع « شَرَطَ » .. بفتحها ، وهما : العلامة ، و- في الشريعة - : هو ما يتوقَّفُ على وجوده الشيء ؛ وهو خارج عن ماهيته .

معنى الركن : والأركان : جمعُ « ركن » ، وهو - في اللغة - : الجانب الأقوى . و- في الاصطلاح - : الجزء الذاتي الذي تتركَّب الماهيةُ منه ومن غيره .

إجمالها : وقد أردنا تنبيه العابد ؛ فقلنا : لَا بُدَّ لِصَلَاةِ الصَّلَاةِ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ شَيْئاً ، ولا حصرَ فيها ، ومَن اقتصر على ذكر الشروط الستة الخارجة عن الصلاة ، وعلى الستة الأركان الداخلة فيها !! أرادَ التقريب ، وإلا ! فالمصلي يحتاج إلى ما ذكرناه بزيادة . فأردنا به بيان ما إليه الحاجةُ من شرط صحة الشروع والدوام^(٢) على صحتها ، وكلُّها فروضٌ .

وعبر بلفظ « الشيء » الصادق بالشرط والركن . فمن الشروط ..

١- طهارة الحدث : ١- الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ .. الأصغر ؛ والأكبر ، والحيض ، والنفاس ، الآية الوضوء^(٣) .

والحدث لغةٌ : الشيءُ الحادث . وشرعاً : مانعيةٌ شرعيةٌ تقوم بالأعضاء إلى غاية وصول المزيل لها .

(١) لإيقاظ القارىء وتنبيهه إلى أنَّ كلًّا من الشرط والركن لا بدُّ منهما لصحة الصلاة .

(٢) هي ثلاثة أنواع : ١- شرط انعقاد ؛ كالنية والتحريم . و٢- شرط دوام ؛ كالطهارة وستر العورة . و٣- شرط بقاء ؛ كمتابعة المأموم . والله تعالى أعلم .

(٣) ﴿يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ الْأَمْرُ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا... وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا...﴾ [٦/المائدة] .

٢- طهارة الخبث : ٢- منها طهارة الجسد ، ٣- الثوب ، ٤- المكان الذي يُصلي عليه ، فلو بسط شيئاً رقيقاً يصلح ساتراً للعودة (وهو : ما لا يرى منه الجسد)^(١) جازت صلاته .

تكميل : وإن كانت النجاسة رطبة ؛ فالقَى عليها لبداً^(٢) ، أو ثنى ما ليس ثخيناً ، أو كَبَسها بالتراب ؛ فلم يجد ريع النجاسة^(٣) ؟ جازت صلاته .

توضيح : وإذا أمسك حبلاً مربوطاً به نجاسة ، أو بقي من عمامته طرف طاهر ؛ ولم يتحرك الطرف النجس بحركته ؟ ! صَحَّت [صلاته] . وإلا ؟ فلا ؛ كما لو أصاب رأسه خيمة نجسة^(٤) .

متفرقات : وجلوسٌ صغير يستمسك في حِجر المصلي ، وطيرٍ متنجس على رأسه^(٥) ؟ لا يبطل الصلاة ؛ إذا لم تفصل منه نجاسة مانعة ، لأن الشرط الطهارة مِنْ نَجَسٍ غَيْرِ مَغْفُوءٍ عَنْهُ . وتقدم بيانه ص ٢٩٨ . حَتَّى إِنَّهُ يشترط طهارة مَوْضِعِ الْقَدَمَيْنِ ، فتبطل الصلاة بنجس مانع تحت أحدهما ، أو بجمعه فيهما تقديراً في الأصح .

إيضاح : وقيامه على قدمٍ صحيحٍ مع الكراهة^(٦) ، وانتقاله عن مكان طاهر لنجس ؛ ولم يمكث به مقدار ركن !! لا تبطل به ، وإن مكث قدره ؟ بطلت ، على المختار .

(١) والحد في ألا يميز رائيه الألوان التي تحته . أما لو كان سميكاً ، ولكنه ضيق على الجسد بجد حجمه فيحرم النظر إليه ، وتكره تحريماً الصلاة فيه .

(٢) الصوف المضغوط بعضه إلى بعض كالبط السميكة والسجاد .

(٣) أما لو رأى عينها . . فيكره فقط لقربه منها ، كما لو سجد على زجاج سميك يمكن فصله لو أراد ، وهو خارج عن كونه يصلح ساتراً للعودة . فتنبه .

(٤) في غير موضع إصابتها ، أما لو لامس الرأس موضع النجاسة ومكث قدر ركن ففسد ، لأن اتصال المصوب بالنجاسة بمنزلة حملها .

(٥) لأن الصغير الذي يستمسك بنفسه ينسب إليه حمل النجاسة ، وكذا الطائر . . لا للمصلي .

(٦) هذا إذا كانت مرتفعة عن الأرض فتحرمة ، أو فوق القدم الثانية فتزهيمة ، أما مجرد الاعتماد على أحدهما مع وضع الأخرى على الأرض . . فلا كراهة أصلاً .

محلّ الأعضاء : ومنها طهارة موضع اليدين والركبتين على الصحيح ، لافتراض السجود على سبعة أعظم^(١) . واختاره الفقيه أبو الليث ، وأنكر ما قيل . . من عدم افتراض طهارة موضعها ، ولأن رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين شاذة^(٢) .

محلّ الجبهة : ومنها طهارة موضع الجبهة على الأصح ؛ من الروايتين عن أبي حنيفة . وهو قولهما رحمهم الله ، ليتحقق السجود عليها^(٣) ، لأن الفرض ؛ وإن كان يتأدى بمقدار الأرنبة ؛ على القول المرجوح^(٤) . . يصير الموضع معدوماً حكماً بوجوده على النجس ؛ ولو أعاده على طاهر . . في ظاهر الرواية^(٥) !!

محلّ الأنف : ولا يمنع نجاسة في محلّ أنفه مع طهارة باقي المحال . . بالاتفاق ، لأن الأنف أقل من الدرهم ، ويصير كأنه اقتصر على الجبهة ؛ مع الكراهة^(٦) .

إيضاح : وطهارة المكان ألزم من الثوب المشروط نصاً بالدلالة ، إذ لا وجود للصلاة بدون مكان ؛ وقد توجد بدون ثوب !! .

تكميل : ولا يضر وقوع ثوبه على نجاسة لا تعلق به حال سجوده^(٧) .

٣- ستر العورة : و ٥- منها ستر العورة ، للإجماع على افتراضه^(٨) ؛ ولو في

(١) سيأتي تخريجه ص ٣٨٥ .

(٢) ويدلّ على شذوذها اختيار الفقيه أبي الليث للرواية الأخرى ؛ ولو عدّها في « البحر » ٢٨٢ / ١ .
ظاهر الرواية !! انظر « رد المحتار » : ٢٧٠ / ١ .

(٣) لأن السجود في موضع نجس غير معتبر أصلاً . . فلم يتحقق السجود .

(٤) والقول الراجح اعتبار صفة السجود بأكثر عظم الجبهة مع الأنف مما يصيب الأرض ، وهي كراهة تحریمیة .

(٥) هو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى .

وقال أبو يوسف : تفسد السجدة وتصح الصلاة لو أعاد السجدة على طاهر .

(٦) التحريميّة .

(٧) لأن من ثوبه غير من أعضائه ؛ فلا يكون متصلاً به كحامله .

(٨) في الصلاة ، وخارجها . . ولو منفرداً ؛ أو في خلوة ، إلا الوقت اليسير لقضاء الحاجة ؛ أو =

ظلمة . والشرط سترها من جوانبه ؛ على الصحيح . وَلَا يَضُرُّ نَظَرُهَا مِنْ جَنِبِهِ^(١) ؛
في قول عامة المشايخ^(٢) .

توضيح : وَلَا يَضُرُّ لو نَظَرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَسْفَلِ ذَيْلِهِ ، لِأَنَّ التَّكْلُفَ لَمَنْعَهُ فِيهِ
خَرَجَ^(٣) .

مشتبهات : والثوب الحرير ، والمنصوب ، وأرض الغير !! تصح فيها الصلاة
مع الكراهة ، ومندكرة .

مستحب اللبس : والمستحب أن يصلي في ثلاثة ثياب من أحسن ثيابه :
١- قميص ؛ و٢- إزار ؛ و٣- عمامة . ويكره في إزار مع القدرة عليها .

٤- الاستقبال : و٦- منها : اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ . . . الاستقبال من (قَبِلْتَ الماشية
الوادي) بمعنى : قَابَلْتَهُ ، وليست السين للطلب ، لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمُقَابِلَةَ ؛ لَا طَلِبَهَا .

حكمه : وهو : شَرَطَ بِالْكِتَابِ ؛ وَالسُّنَّةِ ؛ وَالْإِجْمَاعِ^(٤) ، والمراد منها

= الاغتسال ، أو حلق العانة ، وهذا في حق ما بين السرة والركبة للرجال والنساء ، ولهن كشف ما
عداها في غير حضرة المحارم ، كالشعر والذراعين والصدر . أما البطن والظهر . . فلا ، حتى مع
المحارم .

(١) الجيب : هو الشق في صدر الثوب لتسهيل ارتدائه . والذيل : الشق أسفل الثوب لتوسعه أثناء
المشي . وهو في الأصل : طرف الثوب من أسفل .

(٢) لأنها ليست عورة في حقّه نظراً ومثلاً ، فلا تفسد صلاته ؛ كما روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف .
على أن ذلك مكروه^(١) .

(٣) وقد فعل من الستر ما يجب عليه ! فلا يضره فعل غيره ، وبخاصة أن الواجب الستر من الجوانب ،
لا من الأسفل . وقد جاء في الحديث : « يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ ؛ إِذَا سَجَدَ الرِّجَالُ . . . فَأَغْضُضْنَ
أَبْصَارَهُنَّ لَا تَرَيْنَّ عَوْرَاتِ الرِّجَالِ مِنْ ضَيْقِ الْأُزْرِ » .

أخرجه أحمد : ٣/٢٩٣ ، ٣٨٧ ؛ عن جابر رضي الله عنه . وأخرجه أحمد : ٣/١٦ ؛
وعبد بن حميد : ٩٨٤ ، وابن خزيمة : ١٥٦٢ ؛ وابن حبان : ٤٠٢ ، والحاكم :
١/١٩٢ ، والبيهقي : ١٦/٢ ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٤) الأول قوله تعالى « قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » ، والثاني حديث تحويل القبلة . والإجماع
ظاهر .

بِقَعْتِهَا ؛ لَا الْبِنَاءُ ، حَتَّىٰ لَوْ نَوَىٰ بِنَاءَ الْكَعْبَةِ لَا يَجُوزُ^(١) ، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ بِهِ جِهَةَ الْكَعْبَةِ ، وَإِنْ نَوَىٰ الْمَحْرَابَ ؟ لَا يَجُوزُ . .

حُكْمُ الْمَشَاهِدِ : فَلِلْمَكِّيِّ^(٢) الْمُشَاهِدِ لِلْكَعْبَةِ . . . فَرَضُهُ إِصَابَةُ عَيْنِهَا اتِّفَاقًا ، لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ يَقِينًا .

غَيْرِ الْمَشَاهِدِ : وَالْفَرَضُ لِقَبْرِ الْمُشَاهِدِ إِصَابَةُ جِهَتِهَا ؛ أَيُّ : الْكَعْبَةِ . هُوَ الصَّحِيحُ .
نِيَّةُ الْاِسْتِقْبَالِ : وَنِيَّةُ الْقِبْلَةِ لَيْسَتْ بِشَرَطٍ ، وَالتَّوَجُّهُ إِلَيْهَا يُغْنِيهِ عَنِ النِّيَّةِ^(٣) . هُوَ الْأَصَحُّ .

مَعْنَى الْاِسْتِقْبَالِ : وَجْهَتُهَا هِيَ : الَّتِي إِذَا تَوَجَّهَ إِلَيْهَا الْإِنْسَانُ يَكُونُ مَسَامِتًا لِلْكَعْبَةِ ، أَوْ لِهَوَائِهَا . . تَحْقِيقًا ؛ أَوْ تَقْرِيبًا .

إِيضَاحُ ١ : وَمَعْنَى التَّحْقِيقِ : أَنَّهُ لَوْ قُرِضَ خَطٌّ مِنْ تَلْقَاءِ وَجْهِهِ عَلَى زَاوِيَةٍ قَائِمَةٍ إِلَى الْأَفْقِ يَكُونُ مَارًّا عَلَى الْكَعْبَةِ ، أَوْ هَوَائِهَا .

إِيضَاحُ ٢ : وَمَعْنَى التَّقْرِيبِ : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَنَحْرَفًا عَنِ الْكَعْبَةِ أَوْ هَوَائِهَا انْحِرَافًا لَا تَزُولُ بِهِ الْمَقَابِلَةُ بِالْكَلِّيَّةِ ، بِأَنْ يَبْقَى شَيْءٌ مِنْ سَطْحِ الْوَجْهِ مَسَامِتًا^(٤) لَهَا ، أَوْ لِهَوَائِهَا .

(١) بَلْ هُوَ كُفْرٌ . لِأَنَّ الْمَسْجُودَ لَهُ هُوَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَالتَّوَجُّهُ لَهَا مَجْرُودٌ امْتِثَالُ أَمْرٍ .

أَمَّا الصَّلَاةُ إِلَى الْحَطِيمِ وَحَجَرِ إِسْمَاعِيلَ . . . فَلَا تَصَحُّ ، لِأَنَّ ثُبُوتَ ذَلِكَ ظَنِّيٌّ . وَالَّذِي مِنَ الْقِبْلَةِ مِنْهُ سِتَّةُ أَشْبَارٍ فَقَطْ ، وَلَيْسَ جَمِيعُهُ . فَتَنَبَّهُ .

(٢) اللَّامُ بِمَعْنَى « عَلَى » ، مَعْنَاهُ : فَيَجِبُ عَلَى الْمَكِّيِّ . . .

وَهَكَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى مَنْ صَلَّى فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا ﷺ ، أَوْ صَحَابَتِهِ الْكَرَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ ، وَأَمَوِيِّ دِمَشْقَ وَغَيْرِهِمَا . فَتَنَبَّهُ .

أَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يُبْنَى حَدِيثًا فَيَجِبُ عَلَى قَوَاعِدِ التَّحَرُّيِّ - وَهُوَ بِذَلِكَ الْجَهْدِ لِنَيْلِ الْقَصْدِ - تَحْدِيدُهَا فِي أَدَقِّ مَا يَظْهَرُ مِنْ أَدَوَاتٍ أَوْ آلَاتٍ فَلَكِّيَّةٍ أَوْ جُغْرَافِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا عَلَى وَفْقِ مَا يَسْتَطَاعُ ؛ فَيُتَّبَعُ لِأَنَّ تَرْكَ الدَّلِيلِ الْأَقْوَى إِلَى مَا دُونَهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَكَلِمَا قَوِيَّ الدَّلِيلِ وَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ . فَتَنَبَّهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣) لِأَنَّ الشَّرْطَ يَجِبُ حَصُولُهُ ؛ أَوْ تَحْصِيلُهُ ، إِذْ مِثْلُهَا سِتْرُ الْعَوْرَةِ .

(٤) مُقَابِلًا . وَانْظُرْ لِهَذِهِ التَّفْرِيعَاتِ الصَّحِيفَةِ اللاحقة ص ٣٧٢ .

ولغير المشاهد إصابه جهتها ؛ البعيد والقريب سواء ؛ وَلَوْ بِمَكَّةَ . وحال بينه وبين الكعبة بناء ؛ أو جبل عَلَى الصَّحْنِج ، كما في « الدراية »^(١) و« التجنيس » .

٥- دخول الوقت : ٧- من الشروط الْوَقْتُ . . للفرائض الخمس ؛ بالكتاب ، والسنة والإجماع^(٢) ، وقد نُصَّ على اشتراطه في عِدَّةٍ من المعتمدات .

وقد ترك ذكر الوقت في (باب شروط الصلاة) في عِدَّةٍ من المعتمدات ؛ كالقدوري ، و« المختار »^(٣) ، و« الهداية » ، و« الكتر » مع بيانهم الأوقات . ولا أعلم سرَّ عدم ذكرهم له^(٤) ! وإن كان يتَّصف بأنه سببٌ للآداء ، وظرفٌ للمؤدَّى ، وشرطٌ للوجوب . . كما هو مقرر في محله ! ؟ .

٦- اعتقاد الوقت : ٨- يشترط : اَعْتِقَادُ دُخُولِهِ ؛ لتكون عبادته بنيةً جازمة ، لأنَّ الشاكَّ ليس بجازم ، حتَّى لو صَلَّى وعنده أنَّ الوقتَ لم يدخل ؛ فظهر أنَّه كان قد دخل ! لا تُجزئه ، لأنَّه لَمَّا حُكِمَ بفساد صلاته بناءً على دليل شرعي (وهو : تحرُّيه) . . لا يتقلبُ جائزاً ؛ إذا ظهر خلافه ، ويُخَافُ عليه في دينه^(٥) .

(١) أحد شروح « الهداية » للعلامة معين الدين أبي عبد الله محمد بن مبارك شاه الهروي المعروف بـ « ملا مسكين » شارح « كتر الدقائق » المتوفى سنة : ٩٥٤ هـ .

(٢) أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء/ ١٠٣] أي : مؤقتاً . والسنة قوله ﷺ : « خمس صلوات كتبهن الله . . . » . والإجماع معلوم ظاهر . وهو مُغْنٍ عن الاستشهاد بالكتاب والسنة في حق غير المجتهدين ، لأنَّه فرعهما ؛ كما قدَّمناه ص . فراجع .

(٣) المختار للفتوى : متن نفيس ، من المتون الأربعة المعتبرة بعد كتب ظاهر الرواية ، وشرحه كثيرون : منهم مؤلفه العلامة أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود الموصلِي المتوفى : ٦٨٣ . وسُمِّي شرحه « الاختيار لتعليل المختار » وهو قيد الطبع بتحقيقنا ، أسأل الله التوفيق لإتمامه . وفيه ترجمة وافية لمؤلفه إن شاء الله تعالى .

(٤) قد يقال بأنَّ الوقت غير مقدور للمكلف . . لا حصوله ؛ ولا تحصيله ، وبأنَّ توجُّه الخطاب متوقف عليه ؛ لكونه سبباً للآداء ؛ أو شرطاً للوجوب ! والله تعالى أعلم .

(٥) لأنه كالمستهزىء بالشرع . . إذا صَلَّى قبل دخول الوقت فيخشى عليه الكفر .

٧- النية : ٩- تشترط النية^(١) ، وهي : الإرادة الجازمة ، لتمييز العبادة عن العادة ، ويتحقق الإخلاص فيها لله سبحانه وتعالى .

٨- التحريم : ١٠- تشترط التَّحْرِيمَةُ ، وليست ركناً ! وعليه عامة المشايخ المحققين ؛ على الصحيح .

تعريف وتعليل : والتحريم : جعل الشيء محرماً ، والهاء لتحقيق الاسمية .
وسُمِّي التكبير للافتتاح ؛ أو ما قام مقامه « تحريم » !! لتحريمه الأشياء المباحة خارج الصلاة .

وشرطت بالكتاب ، والسنة ، والإجماع^(٢) .

مطلب

في شروط صحة التحريم

ويشترط لصحة التحريم اثنا عشر^(٣) شرطاً ، ذكرت منها سبعة متناوالباقى شرحاً .

أ- مقارنتها للشروع : ١- فالأول من شروط صحة التحريم أن توجد مقارنة للنية . .
حقيقة ؛ أو حكماً ، بِلَا فَاصِلٍ بينها وبين النية بأجنبي يمنع الاتصال^(٤) . . للإجماع

(١) بالإجماع ، لا بقوله تعالى ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ تَحْلِيلِينَ لَهُ الَّذِينَ ﴾ [٥/البينة] لأن العبادة هنا التوحيد ، ولا بقوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ، لأن المراد ثوابها ، ولا تعرض فيه للصحة ؛ كذا في « رد المحتار » : ٢٧٦/١ . فتنه واحذر الجهلة .

(٢) أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ وَذَكَرْنَاكَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾ [١٥/الأعلى] وقوله ﴿ وَرَبِّكَ كَذِبٌ ﴾ [٣/المدثر] وانعقد الإجماع على أنها تكبيرة الإحرام . وأما السنة فقوله ﷺ : « تحريمها التكبير » وتخريجه ص . وكذلك مواظبته ﷺ : كان إذا قام للصلاة . . كثر . تخريجه ص ٣٧٦- ٤٢٠ ، وحديث المسير صلاته ص ٤١٢ .

(٣) بل هي خمسة عشر كما ستراه قريباً . وهي بمجموعها عشرون ذكرتها نظماً ص ٢٣٦ معززة إلى المؤلف رحمه الله .

(٤) وضابطه أن كل ما يمنع البناء عند سبق الحدث . . يمنع التحريم بفاصل عن النية ؛ إلا القراءة فتمنع البناء ولا تفصل التحريم .

عليه ؛ كالأكل ، والشرب ، والكلام ، فأما المشي للصلاة والوضوء !! فليسا مانعين .
 بـ إتيانها قائماً : والثاني من شروط صحة التحريمه : الإتيان بالتحريرة قائماً ؛
 أو منحياً قليلاً . قبل وجود أنحنائه بما هو أقرب للركوع^(١) .

إيضاح : قال في « البرهان » : لو أدرك الإمام ركعاً . فحنى ظهره ؛ ثم كبر ؛
 ! ؟ إن كان إلى القيام أقرب صبح الشروع ؛ ولو أراد به تكبير الركوع ، وتلغويته ،
 لأن مدرك الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبير مرتين^(٢) ، خلافاً لبعضهم ، وإن
 كان إلى الركوع أقرب ؟ لا يصبغ الشروع .

جـ مقارنتها للنية : والثالث منها : عدم تأخير النية عن التحريمه ، لأن الصلاة
 عبادة ، وهي : لا تتجزأ ، فما لم ينوها . لا تقع عبادة^(٣) ، ولا حرج في عدم
 تأخيرها^(٤) ، بخلاف الصوم^(٥) ، وهو : صادق بالمقارنة وبالتقدم . والأفضل
 المقارنة الحقيقية للاحتياط ؛ خروجاً من الخلاف^(٦) ، وإيجادها بعد دخول الوقت
 مراعاة للركنية^(٧) .

(١) وضابطه : أن لا تصل يده إلى ركبته ، فلو وصلت . لم يعد قياماً بل صار ركوعاً .

(٢) انظر ص ٩٩٩ عن النخعي وعلقمة .

(٣) يعني : الجزء الخالي عن النية من الصلاة . لا يقع عبادة ؛ فلا ينبغي عليه تتمتها .

(٤) معناه : لا يوجد حرج ببيع تأخير النية عن التحريمه . ففي الصوم قد يكون نائماً ؛ أو غيره
 فيخرج . وهذا أحد خمسة أقوال ، وعليه الفتوى . والثاني : إلى أن ينتهي الشاء ، والثالث : إلى
 الفاتحة ، والرابع : إلى القراءة ، والخامس : إلى الركوع ؛ أو الرفع منه . قال ابن وهبان :

٥٠- وَإِنْ كَبَّرَ الْإِنْسَانُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ مَهْيٍ ، وَنَوَى مِنْ بَعْدُ جَازَ الشَّأْخَرُ

٥١- إِلَى وَقْتِ مَا يُنْسِي ، وَقِيلَ : وَيَعْدُ وَقِيلَ : وَبَعْدُ الْحَمْدُ ، بَلْ قِيلَ أَكْثَرُ

زاد ابن الشحنة :

٩٥- وَفِي ضِدِّ ذَا التَّضَجُّعِ ؛ بَلْ لَوْ تَقَدَّعَتْ وَضُوءاً أَجَزَ ؛ إِنْ لَا مُنَافِيَةَ يَتَّبِعُ

(٥) وتلزمه النية المتضمنة لما تقدم من الفجر إلى حين النية ، كما سيأتي ص .

(٦) لأن الشافعي وغيره رضي الله عنهم يوجب المقارنة ؛ ولا يجوز تقدم النية على التحريم ؛
 ولا تأخيرها بالأولى .

(٧) لأن النية شرط لها حكم الركن فلا تقدم على الوقت .

د- سماع نطقه : والرابع : منها التَّنْقُطُ بِالتَّخْرِيمَةِ بِحَيْثُ يُسْمَعُ نَفْسُهُ . . بدون صمم ، ولا يلزم الآخر من تحريك لسانه ؛ على الصحيح ، وغير الآخر من يشترط سماع نطقه عَلَى الْأَصَحِّ ؛ كما قاله شمس الأئمة الحلواني .
وأكثر المشايخ على أَنَّ الصحيح : أَنَّ الجهر حقيقة : أَنَّ يُسْمَعَ غيره ، والمخافتة : أَنَّ يُسْمَعَ نفسه .
وقال الهندي : لا تجزئه ما لم تسمع أذناه ؛ ومن يقربه .

مطلب

فيما يشترط فيه إسماع نفسه

فالسَّمَاعُ شرطٌ فيما يتعلق بالنطق باللسان : ١- التحريم ، و٢- القراءة السُرِّيَّةُ ، و٣- التشهُدُ ، و٤- الأذكار ، و٥- التسمية على الذبيحة ، و٦- وجوب سجدة التلاوة ، و٧- العتاق ، و٨- الطلاق ، و٩- الاستثناء ، و١٠- اليمين ، و١١- النذر ، و١٢- الإسلام ، و١٣- الأيمان ، حتَّى لو أجرى الطلاق على قلبه ؛ وحرَّك لسانه من غير تلفُّظ يُسْمَعُ . . لا يقع ؛ وإن صحَّح الحروف .

وقال الكرخي : القراءة تصحيح الحروف ؛ وإن لم يكن صوتٌ بحيث يسمع ، والصحيحُ خلافه . قال المحقق الكمال ابنُ الهمام رحمه الله تعالى :

اعلم أَنَّ القراءة ؛ وإن كانت فعلَ اللسان ؛ لكنَّ فعله الذي هو كلام ، والكلام بالحروف ، والحرفُ : كيفيةٌ تعرض للصوت . وهو أخصُّ من النَّفْسِ ، فإنَّ [هـ] النَّفْسَ المعروض بالقرع ، فالحرف عارض للصوت لا للنَّفْسِ ، فمجرَّدُ تصحيحها [أي : الحروف^(١)] بلا صوت إيماءٌ إلى الحروف بفضلات المخارج لا حروف ؛ فلا كلام . انتهى .

تكميل : ومن متعلقات القلبِ النِّيَّةُ للإخلاص ، فلا يشترطُ لها النطقُ ، كالكفر بالنِّيَّةِ .

(١) ليست في « الفتح » .

التلفظ بالنية : قال الحافظ ابن قيم الجوزية^(١) رحمه الله تعالى : لم يثبت عن رسول الله ﷺ بطريق صحيح ؛ ولا ضعيف أنه كان يقول عند الافتتاح (أصلي كذا) ! ولا عن أحد من الصحابة والتابعين ، بل المنقول أنه (كان ﷺ إذا قام للصلاة كبر)^(٢) وهذه بدعة . اهـ^(٣) .

وفي « مجمع الروايات » : التلفظ بالنية كرهه البعض ، لأن عمر رضي الله تعالى عنه أدب من فعله ، وأباحه بعض لما فيه من تحقيق عمل القلب ، وقطع الوسوسة ، وعمر رضي الله تعالى عنه إنما زجر من جهر بها ، فأما المخافتة به ! فلا بأس بها .

إيضاح : فمن قال من مشايخنا (إن التلفظ بالنية سنة)^(٤) لم يؤد به سنة النبي ﷺ ، بل سنة بعض المشايخ^(٥) ، لاختلاف الزمان ؛ وكثرة الشواغل على القلوب . . فيما بعد زمن التابعين^(٦) .

(١) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بـ « ابن قيم الجوزية » من أعلام العلم ، حنبلي المذهب ، صاحب ابن تيمية وسجن معه ، له تصانيف كثيرة . . والجوزية : مدرسة كان والده قتيماً فيها - توفي سنة : ٧٥١ هـ .

(٢) أخرجه البزار بإسناد صحيح ؛ عن علي كرم الله وجهه أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال (الله أكبر) ، وعن أنس : كان ﷺ إذا افتتح الصلاة كبر ، ومثله عن عمر وابن مسعود وأبي سعيد وجابر وعن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها : كان النبي ﷺ يفتح الصلاة بالتكبير . وعن ابن عمر رضي الله عنهما : رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير بالصلاة . وشواهد كثيرة شهيرة . عند السنة وغيرهم . وقد خرجه بعض المغفلين عن البخاري ؛ عن أبي هريرة ، وعن مسلم عنه في باب التكبير عند كل خفض ورفع !! قلله في خلقه شؤون ، إذ ليس هذا مذهبنا . اللهم ارزقنا الفهم والتوفيق .

(٣) كلام ابن القيم من رسالة له في النية ؛ طبعت ضمن رسائله في مجلدين ، نشرتها دار إحياء التراث العربي . بيروت .

(٤) عزاه في « تحفة الفقهاء » : ٢٠٢ ، و « الاختيار » إلى الإمام محمد رضي الله عنه !! لكن رده في « البدائع » (١٢٩ / ١) بأن ما ذكره محمد في نية الحج . . لا الصلاة !! .

(٥) من باب أنه طريقة حسنة ؛ لا أنهم شرعوا سنة مأثورة .

(٦) وكثرة المشاغل أفنى بعضهم بجواز تأخير النية عن التحريمة ، كما نقلناه نظماً عن ابن وهبان ص ٢٧٤ .

هـ - نية المتابعة : والخامس^(١) منها : ١١ - نية المتابعة مع نية أصل الصلاة للمقتدي ، أمّا النية المشتركة ! فلما تقدّم ، وأمّا الخاصّة ؛ وهي : نية الاقتداء !! فلما يلحقه من فساد صلاة إمامه ، لأنّه بالالتزام ، فينوي فرض الوقت والاقتداء بالإمام فيه ، أو ينوي الشروع في صلاة الإمام .

نية الاقتداء : ولو نوى الاقتداء به لا غير^(٢) ! ؟

قيل : لا يجزئه ، والأصحّ : أنّه يجوز ، لأنّه جعل نفسه تبعاً للإمام مطلقاً ، والتبعية إنّما تتحقّق إذا صار مصلياً ما صلّاه الإمام .

وقيل : متى انتظر تكبير الإمام كفاه عن نية الاقتداء .

والصحيح : أنّه لا يصير مقتدياً بمجرد الانتظار ، لأنّه متردّد بين كونه للاقتداء ؛ أو بحكم العادة !! .

تعيين الإمام : وينبغي أن لا يعيّن الإمام خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه . ولو ظنّه زيداً ؛ فإذا هو عمرو !! لا يضرّ ، كما لو لم يخطر بباله أنّه (زيد أو عمرو) .
وقيّدنا بالمقتدي !! لأنّه لا يشترط نية الإمامة للرجال ؛ بل للنساء^(٣) .

و - تعيين الفرض : والسادس ؛ من شروط صحّة التحريم : ١٢ - تعيين الفرض في ابتداء الشروع ، حتّى لو نوى فرضاً ؛ وشرع فيه ، ثمّ نسيّ فظنّه تلوّعاً ؛ فاتمّه على ظنّه ؟ فهو فرضٌ مسقطٌ ، وكذا عكسه يكون تلوّعاً .

نية الركعات : ولا يشترط نية عدد الركعات ، ولا اختلاف تراحم الفروض . .
شُرط تعيين ما يصلّيه ؛ كالظهر مثلاً .

(١) لا وجه لجعله من شروط التحريم فقط !! بل الأظهر جعله من شروط الصلاة المجمّلة كما عدّدته ، وبخاصّة أنّه شرط للمقتدي فقط ؛ دون الإمام . فتنه .

(٢) في استعمال هذا التركيب تسامح ! لأنّه لا يصحّ من حيث العربية . صوابه : ليس غير .

(٣) سيأتي تفصيل هذا المبحث في (الإمامة) ص .

فرض الوقت : ولو نوى فرض الوقت^(١) ؟ صح ، إلا في الجمعة^(٢) .
بين نيتين : ولو جمع بين نية فرض ونقل ؟ صح للفرض ؛ لقوته .. عند
أبي يوسف .

وقال محمد : لا يكون داخلاً في شيء منهما ؛ للتعارض .
ولو نوى نافلة وجنزة ؟ فهي نافلة ، ولو نوى مكتوبة وجنزة ؟ فهي مكتوبة .
ز - تعيين الواجب : والسابع منها : ١٣ - تَعْيِينُ الْوَاجِبِ ، أطلقه فشمل قضاء
نفل أفسده ، والنذر ، والوتر ، وركعتي الطواف ، والعيدين ، لاختلاف
الأسباب^(٣) . وقالوا : في العيدين والوتر ينوي : (صلاة العيد ، و : الوتر) من
غير تقييد بالواجب للاختلاف فيه^(٤) .

وفي سجود الشهور ! لا يجب التعيين في السجّادات ، وفي التلاوة ؟ يعيئها ،
لدفع المزاحمة ؛ من سجدة الشكر والسهو .

إكمال : تنبيه : لتسيم عدد شروط صحة التحريمة :
الثامن : كونها بلفظ العربية للقادر عليها ؛ في الصحيح^(٥) .
التاسع : أن لا يمدّ همز [الله] فيها ، ولا باء أكبر ، وإشباع حركة الهاء
من الجلالة خطأ لغة ، ولا تفسد به الصلاة ، وكذا تسكينها .

العاشر : أن يأتي بجملة تامة ؛ من مبتدأ وخبر .
الحادي عشر : أن يكون بِذِكْرِ خالص لله .
الثاني عشر : أن لا يكون بالبسملة ؛ كما سيأتي ص .

-
- (١) والوقت باقي ؛ أو خرج ولم يعلمه ؛ أمّا لو نوى بعد خروجه .. فلا يجوز .
(٢) لأن فرض الوقت فيها مختلف فيه ، فلا تنعقد النية بالشك ، أو التردد .
(٣) إذ بعضها بإيجاب العبد كالنذر ، وبعضها بإيجاب الله تعالى .
(٤) بين الوجوب عندنا ، والسنة المؤكدة عند الشافعي .
(٥) بل الصحيح جوازها بغير العربية عند الإمام ، وإليه رجع صاحبان . فتبه .

الثالث عشر : أن لا يحذف الهاء من الجلالة^(١) .

الرابع عشر : أن يأتي بالهاوي ، وهو الألف في اللام الثانية ، فإذا حذفه لم يصح .

الخامس عشر : أن لا يقرن التكبير بما يُفْسِدُهُ ، فلا يصحُ شروعه ؛ لو قال (الله أكبر العالم بالمعدوم والموجود) ، أو : العالم بأحوال الخلق ، لأنه يشبه كلام الناس . ذكر هذا الأخير في « البزازية » : (٣٨ / ٤) . وهذا ممّا منّ الله سبحانه بالإيقاظ لجمعه ، ولم أره قبله مجموعاً . فله الحمد^(٢) ، إذ إنعامه وفضله ليس محصوراً ؛ ولا محظوراً ؛ ولا ممنوعاً !! .

تكميل : وَلَا يُشْتَرَطُ التَّعْيِينُ فِي النُّقْلِ ؛ ولو سَنَ الفجر في الأصح^(٣) ، وكذا التراويح عند عامة المشايخ ، وهو : الصحيح ، والاحتياط التعيين ، فينوي مراعيًا صفتها بالتراويح ، أو سنة الوقت .

(١) كما تقوله العامة (آلا) ، والذي بعده هكذا (آله) . كما يقوله عوالم الذاكرين .

(٢) وقد نظمها العلامة المؤلف في شرحه له الوهبانية « المسمى » تيسير المقاصد « (انظره ص بتحقيقنا) فتت عشرين شرطاً ؛ فقال :

شُرُوطٌ لِتَحْرِيمِ حُطِّئَتْ بِجَمْعِهَا	مُهَذَّبَةٌ حَنَنًا مَدَى الدُّفْرِ تَزْهَرُ
١- دُخُولُ لَوْقَتٍ ، وَ٢- اخْتِصَادُ دُخُولِهِ	و٣- سَرٍّ ، وَ٤- طَهَرٍ ، وَ٥- اَلْقِيَامُ الْمُحَرَّرُ
و٦- نِيَّةٌ ، وَ٧- اتِّبَاعُ الْإِمَامِ ، وَ٨- نُطْقُهُ	و٩- تَعْيِينُ فَرْصَةٍ ؛ أَوْ ١٠- وَجُوبُ فَيَذْكُرُ
١١- بِجُمْلَةٍ ذَكَرَ خَالِصٍ عَنْ مُرَادِهِ ،	و١٢- بِسَمَلَةٍ عَرَبِيَّةٍ . . . إِنْ هُوَ يَقْدِرُ
و١٣- عَنْ تَرْكِ هَاوٍ ؛ أَوْ ١٤- لِهَاءِ جَلَالَةٍ ،	وَعَنْ ١٥- مَدِّ هَمَزَاتٍ ؛ وَ١٦- بَاءٍ بِـ « أَكْبَرُ »
و١٧- عَنْ فَاصِلٍ . . . فِعْلٍ ؛ ١٨- كَلَامٌ مُبَايِنٌ ،	و١٩- عَنْ سَبْقِ تَكْيِيرٍ ، وَمِثْلُكَ يَغْلُرُ
فَدُونُكَ هَلِي ٢٠- مُنْتَهِيًا لِقَبْلَةٍ ،	لَعَلَّكَ تَخْطِي بِاَلْقَبُولِ وَتَشْكُرُ
فَجُعِلَتْهَا الْعِشْرُونَ ؛ بَلْ زَيْدٌ خَيْرُهَا	وَنَاطِلُهَا يَرْجُو الْجَوَادَ فَيَغْفِرُ
وَأَزْكَى صَلَاةٍ مَعَ سَلَامٍ لِمُعْطَفَى	ذَخِيرَةٍ خَلَقَ اللهُ لِلدُّنْيَيْنِ يَنْصُرُ

ثم أرفقها بأبيات آخر لبقية الشرائط سأذكرها ص فانظرها . في نهاية هذا المبحث إن شاء الله

تعالى .

(٣) انظر ص .

٩- القيام : ١٤- يفترض الْقِيَامُ ، وهو ركن متَّعٍ عليه . . في الفرائض والواجبات . وحدُّ القيام : أن يكون بحيث إذا مَدَّ يديه لا ينال ركبتيه .
وقوله (فِي غَيْرِ النَّفْلِ) متعلِّق بـ « القيام » ، فلا يلزِمُ في النفل ؛ كما سنذكره إن شاء الله تعالى ص ٢٩١ .

أحكام القراءة

١٠- القراءة : ١٥- يفترض الْقِرَاءَةُ ، ولا تكون إلَّا بِسْمَاعِهَا - كما تقدَّم - لقوله تعالى ﴿ فَاقْرَءُوا مَا يَنْزِلُ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ [المزمل/٢٠] ، وهي ركنٌ زائد^(١) . . على قول الجمهور ؛ لسقوطها بلا ضرورة عن الْمُقْتَدِي عِنْدَنَا^(٢) ، وعن المدرك في الركوع^(٣) إجماعاً . وبالنص^(٤) كانت القراءة فرضاً ؛ وَلَوْ قَرَأَ آيَةً قَصِيرَةً مَرْكَبَةً مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، كقوله تعالى ﴿ ثُمَّ نَظَرَ ﴾ [المدثر/٢١] ؛ في ظاهر الرواية .

وأما الآية التي هي ١- كلمة كـ ﴿ مَذْمُومَتَانِ ﴾ [الرحمن/٦٤] ، و٢- حرف ﴿ صَّ ﴾ ؛ ﴿ تَّ ﴾ ؛ ﴿ قَّ ﴾ ، أو ٣- حرفان ﴿ حَمَّ ﴾ ؛ ﴿ طَسَّ ﴾ ، أو ٤- حروف ﴿ حَمَدَ ﴾ عَسَقَ ؛ ﴿ كَهَيْعَصَ ﴾ ! ؟ فقد اختلف المشايخ !! والأصحُّ : أنه لا تجوز بها الصلاة . وقال القدوري : الصحيح الجواز .

وقال أبو يوسف ومحمد : الفرضُ قراءة آية طويلة ، أو ثلاث آيات قصار .

(١) الركن الزائد : هو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقُّق ضرورة بلا خلف . والركن الأصلي : ما لا يسقط إلَّا لضرورة .

وانظر هذا المبحث في كتب الأصول ، وما كتبه العلامة ابن عابدين : ٢٩٩/١ .

(٢) خلافاً للشافعي في جميع الصلوات ، ولمالك في الصلوات السريّة .

(٣) المدرك : أدرك أول الصلاة بخلاف المسيوق .

والمراد ههنا من أدرك الإمام راعياً . يسقط عنه فرض القيام والقراءة .

(٤) وهو قوله تعالى ﴿ مَا يَنْزِلُ مِنْهُ وَأُفِيضُوا ﴾ . وما سيذكره من الآية الحرف الواحد فأكثر داخل في ﴿ يَنْزِلُ مِنْهُ ﴾ .

مطلب

أحكام حفظ القرآن

وحفظُ ما تجوز به الصلاة من القرآن فرضٌ عَيْنٌ^(١) .

وحفظُ الفاتحة وسورةٍ واجبٌ على كلِّ مسلم .

وحفظُ جميع القرآن فرضٌ كفاية^(٢) .

فرضية القراءة : وإذا علمتَ ذلك ؛ فالقراءة فرضٌ فِي رَكْعَتَي الْفَرَضِ أَيَّ :
ركعتين كانتا .

ولا نصحُ بقراءته في ركعة واحدة فقط ، خلافاً لزفر ، والحسن البصري ، لأنَّ
الأمر لا يقتضي التكراراً

قلنا : نعم ، لكن لزمَت في الثانية لتشاكلهما مِنْ كُلِّ وَجْه ، فالأولى^(٣) بعبارة
النص ، والثانية بدلالته .

في النفل : والقراءة فرضٌ فِي كُلِّ رَكْعَاتِ النَّفْلِ ، لأنَّ كُلَّ شَفْعٍ مِنْهُ صَلَاةٌ عَلَى
حِدَةٍ .

في الواجب : والقراءة فرضٌ فِي كُلِّ رَكْعَاتِ الْوَجِبِ ، أمَّا على كونه سَنَةً !
فظاهر ، وعلى وجوبه ! للاحتياط .

تعيين المقروء : وَلَمْ يَتَّعَيْنْ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ، لإطلاق
ما تلونا^(٤) . وقلنا بتعيين الفاتحة وجوباً ؛ كما سنذكره ص ٤١٠ .

قراءة المؤتم : وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمُّ ، بَلْ يَسْتَمِعُ حَالَ جَهْرِ الْإِمَامِ ، وَيُنْصِتُ حَالَ

(١) لأنَّ ما لا يتمُّ الفرض إلا به . . فهو فرض ، وكذا فيما بعده من الواجب وغيره ، وهو سَنَةٌ أَفْضَلُ مِنَ
التنفل ، وتعلم الفقه أَفْضَلُ مِنْهُمَا .

(٢) على أهل كلِّ بلدة بما تقوم به الحاجة إلى ضبط القرآن وتلقيه واستمرار تواتره .

(٣) الركعة الأولى بوجوب القراءة فيها ، والنصُّ قوله تعالى ﴿ مَا ﴾ ، « فاقراوا » .

(٤) من قوله تعالى ﴿ مَا يَنْتَرُكُ » .

إسراره ، لقوله تعالى ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ^(١) [الأعراف/ ٢٠٤] .
وقال ﷺ : « يَكْفِيكَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ ؛ جَهَرَ أَمْ خَافَتْ » ^(٢) .

وانتفى الإمام الأعظم ؛ وأصحابه ، والإمام مالك ، والإمام أحمد ابن حنبل ..
على صحة صلاة المأموم من غير قراءته شيئاً . وقد بسطته بـ « الأصل » ^(٣) .
وقلنا : إن قرأ المأموم الفاتحة ؛ أو غيرها كُرَّةً ذلك تَحْرِيمًا لِلنَّهْيِ ^(٤) .

أحكام الركوع

١١- الركوع : ١٦- يفترض الرُّكُوعُ ، لقوله تعالى ﴿ ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا
وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الحج/ ٧٧] ، وهو : الانحناء
بالظهر والرأس جميعاً . وكماله : تسوية الرأس بالعجز .
وأما التعديل ^(٥) ؟ فقال أبو يوسف والشافعي بفرضيته ، وقال أبو مطيع البلخي ^(٦)

(١) ومن الأدلة قوله ﷺ : « إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ فَأَنْصِتُوا » أخرجه أحمد : ٢٧٦/٢ ، وابن ماجه : ٨٤٦ .
وصححه مسلم كما قال السندي - ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) أخرجه الدارقطني : ١٢٣٧ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

ومن شواهده الكثيرة قوله ﷺ : « مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ . . . فِقِرَاءَتُهُ الْإِمَامَ لَهُ قِرَاءَةٌ » أخرجه أحمد :
٣٣٩/٣ ، وعبد بن حميد : ١٠٥٠ ، وابن ماجه : ٨٥٠ ، والدارقطني : ١٢١٨ ؛ عن جابر ،
والطبراني في « الأوسط » : ٧٥٧٩ ؛ عن أبي سعيد رضي الله عنهما .
وعنده في « الكبير » [مجمع : ٢٦٤٤] ؛ عن أبي الدرداء مرفوعاً : « مَا أَرَى الْإِمَامَ إِذَا قَرَأَ . .
إِلَّا كَافِيًا » .

(٣) هو « إمداد الفتاح بشرح نور الإيضاح » الذي اختصر مؤلفه منه هذا الكتاب .
(٤) أحاديث كثيرة منها ما أخرجه البزار : « تَقْرُؤُونَ خَلْفِي ؟ » . قال بعضهم : نعم . قال : « لَا
تَفْعَلُوا ، إِنِّي أَقُولُ (مَا لِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ) ١١ » ، وابن حبان : ١٨٤٩ ، وغيره عن أبي هريرة . وقد
ثبت المنع عن القراءة خلف الإمام عن ثمانين نفرًا من الصحابة الكرام رضي الله عنهم .
(٥) تعديل الأركان ؛ وهو الاطمئنان واستقرار حركة كل عضو .
(٦) القاضي الجليل أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي ، من كبار أصحاب الإمام ، روى عنه « الفقه
الأكبر » ، وكان بصيراً بالرأي ، حافظ الفهم ، كبيراً في العلم ، آمراً بالمعروف ؛ ناهياً عن
المنكر . توفي : ١٩٩ .

(تلميذ الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى) : لو نَقَصَ مِنْ ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتِ الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ لَمْ تَجْزِ صَلَاتُهُ .

وَالْأَحَدُ إِذَا بَلَغَتْ حُدُودُهُ الرُّكُوعَ ؟ يَشِيرُ بِرَأْسِهِ لِلرُّكُوعِ ، لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَمَّا هُوَ
أَعْلَى مِنْهُ .

أحكام السجود

١٢- السجود : وَ ١٧- يفترض السُّجُودُ، لقوله تعالى ﴿وَأَسْجُدُوا﴾ [٧٧/الحج] ،
وبالسنة ، والإجماع .

وَالسُّجُودُ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِوَضْعِ الْجَبْهَةِ ؛ لَا الْأَنْفِ وَحْدَهُ ؛ مَعَ وَضْعِ إِحْدَى
الْيَدَيْنِ ؛ وَإِحْدَى الرُّكْبَتَيْنِ ؛ وَشَيْءٍ مِنْ أَطْرَافِ أَصَابِعِ إِحْدَى الْقَدَمَيْنِ . . عَلَى طَاهِرٍ
مِنَ الْأَرْضِ ، وَالْأَرْضُ (١) فَلَا وَجُودَ لَهَا ، وَمَعَ ذَلِكَ الْبَعْضُ تَصَحُّ عَلَى الْمَخْتَارِ (٢) ؛
مَعَ الْكَرَاهَةِ .

وَتَمَامُ السُّجُودِ بِإِتْيَانِهِ بِالْوَاجِبِ فِيهِ ، وَتَحَقُّقُ بِوَضْعِ جَمِيعِ الْيَدَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ،
وَالْقَدَمَيْنِ ، وَالْجَبْهَةِ ، وَالْأَنْفِ كَمَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ : (٢١٣/١) [وغيره] (ص) .

أ- اسْتِقْرَارُ السَّاجِدِ : وَمِنْ شُرُوطِ صَحَّةِ السُّجُودِ : كَوْنُهُ عَلَى مَا ؛ أَيْ شَيْءٍ يَجُودُ
السَّاجِدُ حَجْمُهُ ، بِحَيْثُ لَوْ بَالِغٌ . . لَا تَسْفُلُ رَأْسُهُ أَيْ بَلَغَ مِمَّا كَانَ حَالُ الْوَضْعِ .

تَفْرِيعَاتُ : فَلَا يَصَحُّ السُّجُودُ عَلَى ١- الْقُطْنِ ، وَ ٢- الثَّلَاجِ ، وَ ٣- التِّينِ ،
وَ ٤- الْأَرْزِ ، وَ ٥- الدُّرَّةِ ، وَ ٦- بَزْرِ الْكَتَّانِ .

و ١- الْحَنْظَلَةُ ، وَ ٢- الشَّعِيرُ تَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ جَبْهَتُهُ فَيَصَحُّ السُّجُودُ ، لِأَنَّ حَبَاتَهَا يَسْتَقِرُّ
بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ لَخَشُونَتِهِ وَرَخَاوَتِهِ . وَالْجَبْهَةُ : اسْمٌ لِمَا يَصِيبُ الْأَرْضَ ؛ مِمَّا فَوْقَ
الْحَاجِبِينَ إِلَى قِصَاصِ الشَّعْرِ حَالَةَ السُّجُودِ .

وَيَصَحُّ السُّجُودُ وَلَوْ كَانَ عَلَى كَفِّهِ ؛ أَيْ : السَّاجِدُ . . فِي الصَّحِيحِ ، أَوْ كَانَ

(١) بَانَ وَضَعَتْ عَلَى غَيْرِ طَاهِرٍ .

(٢) تَقْدِمُ ص ٣٦٩ الْخِلَافُ مُحَرَّرًا .

السُّجُودُ عَلَى طَرَفِ ثَوْبِهِ ؛ أَي : الساجد ، ويكره بغير عذر ، كالسجود على كَوْرِ عمامته ؛ إِنْ طَهَّرَ مَحَلَّ وَضْعِهِ ، أَي الكفَّ ؛ أَوْ الطَّرْفَ . . عَلَى الْأَصَحِّ ، لَاتِّصَالِهِ بِهِ .

كمال السجود : ١٨- سَجَدَ وَجُوبًا بِمَا صَلَّبَ مِنْ أَنْفِهِ ، لِأَنَّ أَرْنَبَتَهُ^(١) لَيْسَتْ مَحَلًّا لِّلْسُجُودِ .

مطلب

في رجوع الإمام عن مسائل

وَلَمَّا كَانَ شَرْطُ كَمَالٍ . . لَا شَرْطَ صَحَّةٍ ؛ قَالَ : وَيَسْجُدُ بِجَبْهَتِهِ ، وَلَا يَصِحُّ الْاِئْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ - فِي الْأَصَحِّ - إِلَّا مِنْ عُذْرٍ بِالجَبْهَةِ ، لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْإِمَامَ رَجَعَ إِلَى مُوَافَقَةِ صَاحِبِيهِ^(٢) ؛ فِي ١- عَدَمِ جَوَازِ الشَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ بِالْفَارَسِيَّةِ ، [لِغَيْرِ الْعَاجِزِ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ . وَ ٢- عَدَمِ جَوَازِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا بِالْفَارَسِيَّةِ]^(ص) وَغَيْرِهَا ؛ مِنْ أَيِّ لِسَانٍ غَيْرِ عَرَبِيٍّ ، لِغَيْرِ الْعَاجِزِ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ . وَ ٣- عَدَمُ جَوَازِ الْاِئْتِصَارِ فِي السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ بِلَا عُذْرٍ فِي الْجَبْهَةِ ، لِحَدِيثٍ : « أَمِزْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ؛ عَلَى الْجَبْهَةِ^(٣) . . . » الْحَدِيثُ .

ب - انخفاض السجدة : ١٩- مِنْ شُرُوطِ صَحَّةِ السُّجُودِ عَدَمُ اِرْتِفَاعِ مَحَلِّ السُّجُودِ عَنْ مَوْضِعِ الْقَدَمَيْنِ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ ذِرَاعٍ^(٤) لَتَحَقُّقِ صِفَةِ السَّاجِدِ ، وَالِارْتِفَاعِ الْقَلِيلِ لَا يَضُرُّ .

(١) وَهِيَ مَا لَانَ مِنَ الْأَنْفِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَقِرُّ لَلِثْنِهَا . . فَوَجِبَ السُّجُودُ عَلَى مَا صَلَّبَ ، وَهُوَ يَتَحَقَّقُ بِمَجْرُودِ الْوَضْعِ ؛ بِلَا تَكْلُفٍ لِفَضْلِهِ ، فَإِذَا وَضَعَ أَنْفَهُ مَعَ الْجَبْهَةِ . . كَانَ سَاجِدًا عَلَى صَلْبٍ بِدُونِ تَكْلُفٍ ، لِأَنَّ الْأَرْنَبَةَ تَلِينُ وَحْدَهَا . فَتَنَبَّهُ .

(٢) انظر ما قدَّمناه ص ٣٧٨ .

(٣) يَأْتِي تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا .

(٤) لَثَلَا يَخْتَلِفُ مَكَانُ الْأَدَاءِ ، إِذَا اخْتَلَفَ الْمَكَانُ مَفْسَدًا ، وَمَا دُونَ الذِّرَاعِ عَفْوًا .

ثُمَّ إِنَّ اتِّحَادَ الْمَكَانِ وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ شَرْطٌ فِي غَيْرِ النَّافِلَةِ عِنْدَ الْإِمَّاكِنِ ؛ كَمَا فِي حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ : ٤٧٢/١ .

وَلَا زَادَ عَلَى نِصْفِ ذِرَاعٍ ؛ لَمْ يَجْزُ الشُّجُودُ ؛ أَي : لَمْ يَقَعْ مَعْتَدًا بِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ غَيْرَهُ سَجُودًا آخَرَ مَعْتَبَرًا ؟ صَحَّحَتْ ، وَإِنْ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ ؛ وَلَمْ يُعِدَّهُ ؟ بَطُلَتْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِزَحْمَةٍ سَجَدَ فِيهَا عَلَى ظَهْرِ مُصَلٍّ صَلَاتُهُ لِلضَّرُورَةِ^(١) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْمَسْجُودُ عَلَيْهِ مُصَلِّيًا ، أَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى ؟ لَا يَصَحُّ السُّجُودُ .

جـ - وَضْعُ الْأَعْضَاءِ : ٢٠- من شروط صحة السجود وَضْعُ إِحْدَى الْيَدَيْنِ وَاحِدَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الصَّحِيحِ ؛ كَمَا قَدَّمْنَا ص . وَوَضْعُ شَيْءٍ مِنْ أَصَابِعِ الرُّجُلَيْنِ . . مَوْجَّهًا بِبَاطِنِهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَالَةَ الشُّجُودِ عَلَى الْأَرْضِ .

وَلَا يَكْفِي^(٢) لَصِحَّةِ السُّجُودِ وَضْعُ ظَاهِرِ الْقَدَمِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمَ ؛ عَلَى الْجَنْبَةِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ^(٤) .

تكميل : وَاخْتَلَفَ فِي الْجَوَازِ مَعَ وَضْعِ قَدَمٍ وَاحِدَةٍ^(٥) !!

(١) فَبِتَحَقُّقِ الضَّرُورَةِ يَجُوزُ السُّجُودُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : ١- أَنْ يَكُونَ لِزَحْمَةٍ ، ٢- السُّجُودُ عَلَى ظَهْرِ مُصَلٍّ ، ٣- اتِّحَادُ صَلَاةِ السَّاجِدِ وَالْمَسْجُودِ عَلَى ظَهْرِهِ . وَيَشْتَرَطُ أَيْضًا ، ٤- أَنْ يَضَعَ السَّاجِدُ رُكْبَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ ، وَ ٥- أَنْ يَسْجُدَ الْمَسْجُودُ عَلَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ .

(٢) الْمَعْتَمِدُ أَنَّ مَطْلَقَ الْوَضْعِ وَاجِبٌ ؛ وَلَوْ أَصْبَعًا ؛ أَوْ غَيْرَهَا مِنْ ثَلَاثِ رَوَايَاتٍ : ١- الْفَرَضِيَّةُ ، ٢- الْوَجُوبُ ، ٣- السُّنَّةُ . وَأَمَّا تَوَجُّهُ الْأَصَابِعِ إِلَى الْقِبْلَةِ فَسُنَّةٌ اتِّفَاقًا . كَمَا حَرَّزَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ : ٣٣٦/١ وَ ٣٣٩ .

(٣) هُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ : ٨٠٩ ، وَمُسْلِمٍ : ٢٣٠ - ٤٩٠ ، وَأَبِي دَاوُدَ : ٨٨٩ ، وَالتِّرْمِذِي : ٢٣٧ ، وَالنَّسَائِي : ١٠٩٥ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٨٨٣ ، ١٠٤٠ ؛ وَغَيْرُهُمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٤) هُوَ الْإِمَامُ أَبُو الْوَلِيدِ نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرْقَنْدِيُّ الْمَعْرُوفُ بِـ « إِمَامِ الْهَدْيِ » لَهُ تَصَانِيفٌ مِنْهَا « خَزَانَةُ الْفَقْهِ » (ط) ، وَ « عَيُونُ الْمَسَائِلِ » (ط) . تَوَفَّى ٣٧٣ هـ وَدُفِنَ بِعَمَّانَ .

(٥) قَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » : وَأَمَّا وَضْعُ الْقَدَمَيْنِ . . فَذَكَرَ الْقُدُورِيُّ أَنَّهُ فَرِيضَةٌ فِي السُّجُودِ وَضَعْفَةٌ فِي « الْبَحْرِ » . قَالَ الْأَكْمَلُ : فَإِذَا سَجَدَ وَرَفَعَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ لَا يَجُوزُ . ذَكَرَهُ الْكَرْخِيُّ وَالْجَنَّاظُ . وَلَوْ وَضَعَ إِحْدَاهُمَا جَازَ ، وَيَكْفِي وَضْعَ إِصْبَعٍ وَاحِدَةٍ . وَاسْتَظْهَرَ قَاضِي خَانَ الْكِرَامَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَحْرِيمِيَّةٌ .

وَذَكَرَ التِّرْمِذَانِيُّ أَنَّ الْيَدَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ سَوَاءٌ فِي عَدَمِ الْفَرِيضَةِ . وَجَعَلَهُ خَوَاهِرُ زَادَةِ الْحَقِّ ١١ -

١٣- ترتيب الأركان : ٢١- وَيَشْتَرُطُ لَصَحَّةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ تَقْدِيمُ الرُّكُوعِ عَلَى السُّجُودِ ، كما يشترط تقديم القراءة على ركوع لم يبق بعده قيام ؛ يصح به فرض القراءة^(١) .

١٤- تحقق الأداء : ٢٢- يَشْتَرُطُ الَّرَّفْعُ مِنَ السُّجُودِ إِلَى قُرْبِ الْقُعُودِ - عَلَى الْأَصَحِّ - عَنِ الْإِمَامِ^(٢) ، لَأَنَّهُ يَعْدُ جَالِسًا بِقَرْبِهِ مِنَ الْقُعُودِ ، فَتَحَقُّقُ السَّجْدَةِ بِالْعَوْدِ بَعْدَهُ إِلَيْهَا ، وَإِلَّا ! فَلَا .

توضيح : وذكر بعض المشايخ : أَنَّهُ إِذَا زَايَلَ جِبْهَتَهُ عَنِ الْأَرْضِ ثُمَّ أَحَادَهَا ؛ جَازَتْ ، وَلَمْ يُعْلَمْ لَهُ تَصْحِيحٌ !! . وذكر القدوري أَنَّهُ قَدَرُ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الرِّفْعِ ، وَجَعَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [خَوَاهِرُ زَادِهِ] أَصَحَّ ، أَوْ مَا يَسْمِيهِ النَّازِلُ رَافِعًا .

١٥- استيفاء الأركان : ٢٣- يَفْتَرِضُ الْعَوْدُ إِلَى السُّجُودِ الثَّانِي ، لِأَنَّ السُّجُودَ الثَّانِي كَالأَوَّلِ فَرَضٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ كَوْنُهُ كَالأَوَّلِ إِلَّا بِوَضْعِ الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ ، وَلَا يَوْجَدُ التَّكْرَارُ إِلَّا بَعْدَ مَزَايَلَتِهَا مَكَانَهَا فِي السُّجُودِ الْأَوَّلِ ، فَيَلْزِمُهُ رَفْعُهَا ثُمَّ وَضْعُهَا ؛ لِيَوْجَدَ التَّكْرَارُ ، وَبِهِ وَرَدَتِ السَّنَةُ .

سجوده ﷺ : كَانَ إِذَا سَجَدَ . . وَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى رَفَعَ يَدَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ ؛ وَوَضَعَهُمَا عَلَى فَخْذَيْهِ^(٣) .

فَالظَّاهِرُ الْوُجُوبُ لِلْمَوَاطَبَةِ ؛ لَا الْفَرْضِيَّةَ ! (انظر « البحر » و« الفتح » و« العناية ») .

(١) حاصل هذه المسألة : أَنَّ الرُّكُوعَ فَرَضٌ ، وَالسُّجُودَ فَرَضٌ ، وَالْقِرَاءَةَ فَرَضٌ وَلَا يَعْتَدُ بِالسُّجُودِ إِلَّا إِذَا بُنِيَ عَلَى رُكُوعٍ ؛ فَتَرْتِيبُ السُّجُودِ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَرَضٌ ، فَلَوْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ لَمْ يَصَحِّ سَجُودُهُ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ رُكِعَ قَبْلَ قِرَاءَتِهِ ؛ إِذْ يَصَحُّ الرُّكُوعُ لَوْ قُرِئَ بَعْدَهُ ثُمَّ سَجَدَ . وَوَجِبَ السُّهُوُ لِتَرْكِ وَاجِبٍ التَّرْتِيبِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ فَرَضَتْ فِي غَيْرِ تَعْيِينٍ ، أَمَّا الْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ فَمُفْرَضٌ فِي كُلِّ الرُّكْعَاتِ وَلَا يَعْتَبَرُ أَحَدُهَا إِلَّا بِنَاءً عَلَى مَا قَبْلَهُ . قَافِهِمْ . وَانْظُرْ « رَدَّ الْمُحْتَارِ » : ٣٠٨/١ .

(٢) وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ سَنَنِيَّةٌ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ بِفَرْضِيَّتِهِ . وَهَذَا الْخِلَافُ جَارٍ فِي الطَّمَانِينَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَالْقُومَةِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالْجُلُوسَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .

(٣) خَرَّجَهُ بَعْضُ الْمُغْفَلِينَ عَنْ مَشَاهِيرِ كُتُبِ السَّنَةِ كَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ !! أَوْ النَّسَائِيَّ فِي « الْكِبَرِيِّ !! » وَمَا ذَلِكَ إِلَّا عَنْ الْقِيَامِ لِلتَّشْهَدِ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ !!

وقال ﷺ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي ^(١) » .

وقال ﷺ : « إِنَّ الْيَدَيْنِ تَسْجُدَانِ كَمَا يَسْجُدُ الْوَجْهُ ، فَإِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمُ وَجْهَهُ فَلْيَضَعْهُمَا ، وَإِذَا رَفَعَهُ فَلْيَرْفَعْهُمَا ^(٢) » .

مطلب

في حكمة تكرار السجود في كل ركعة

وحكمة تكرار السجود !؟ قيل : تعبدئي ، وقيل : ترغيباً للشيطان حيث لم يسجد مرة . وقيل : لما أمر الله بني آدم بالسجود عند أخذ الميثاق ، ورفع المسلمون رؤوسهم ونظروا الكفار لم يسجدوا . . خَرُّوا سُجَّدًا ثَانِيًا ؛ شُكْرًا لِنِعْمَةِ التَّوْفِيقِ وَامْتِنَالِ الْأَمْرِ .

أحكام القعود

١٦- القعود : ٢٤- يفترض ^(٣) الْقَعُودُ الْأَخِيرُ بإجماع العلماء ؛ وإن اختلفوا في قدره !! والمفروضُ عندنا الجلوسُ قَدَرُ قِرَاءَةِ الشَّهَادَةِ فِي الْأَصَحِّ ^(٤) ، لحديث ابن مسعود رضي الله عنه - حين علمه الشَّهَادَةُ - : « إِذَا قُلْتَ هَذَا ؛ أَوْ فَعَلْتَ هَذَا ؛ فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ ؛ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ ^(٥) » .

= وإنما وجد في حديث وائل بن حجر عند البزار : وجلس جلسة خفيفة ، فوضع كفه اليمين على ركبته وبمض فخذيه وحلَّقَ أصبعه ، ثُمَّ انْحَطَّ سَاجِدًا بِمِثْلِ ذَلِكَ .

(١) أخرجه البخاري : ٦٣١ من حديث مالك بن الحويرث المتقدم ص ٣٥٤ إذ هو جزؤه .

(٢) أخرجه أحمد : ٦/٢ (٤٥٠١) ، وأبو داود : ٨٩٢ ، والنسائي : ١٠٩١ ، وابن خزيمة :

٦٣٠ ، والحاكم : ٢٢٦/١ ؛ وصححه على شرطهما ؛ وأقرّه الذهبي ، والبيهقي : ١٠١/٢ ؛

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) الفرضية محلُّ بحث !! وجزم بها في « فتح القدير » : ٢٤١/١ ، و« تبیین الحقائق » : ١٠٤/١ .

(٤) بأن يقرأ بأدنى زمن بأسرع ما يكون من التلفُّظ مع تصحيح الألفاظ .

وقوله (الأصح) هو هنا مساوٍ لـ (الصحيح) الذي استعمله في (شرح « المنية ») : ٢٩٠ .

(٥) أخرجه أبو داود : ٩٧٠ ، وأحمد : ٤٢٢/١ ، والطبراني في « الكبير » : ٩٩٢٥ ، والدارقطني :

١٣٢٠ ، والبيهقي : ١٧٤/٢ ، والطحاوي : ٢٧٥/١ ، والدارمي : ١٣٤٦ ، والطيالسي : -

إيضاح : علّق تمام الصلاة به!! وما لا يتمّ الفرض . . إلّا به ؛ فهو فرض .

وزعم بعض مشايخنا أنّ المفروض في القعدة ما يأتي فيه بكلمة الشهادتين ، فكان فرضاً عملياً^(١) .

محلّة القعود : ٢٥- يشترط تأخيرُهُ ، أي : القعود الأخير عن الأركان ، لأنّه شرع لختمها ؛ فيعاد لسجدة صليّة تذكّرها .

١٧- بقظة المؤدّي : ٢٦- يشترط لصحة الأركان وغيرها أدائها مُستيقظاً ، فإذا ركع ؛ أو قام ؛ أو سجد نائماً ! لم يُغتدّ به ، وإن طرأ فيه النوم ؟ صحّ بما قبله^(٢) منه ، وفي القعدة الأخيرة خلاف^(٣) . قال في « منية المصلي »^(٤) : إذا لم يُعدها بطلت^(٥) .

وفي « جامع الفتاوى »^(٦) : يعتدّ بها نائماً ، لأنها ليست بركن ، ومبناها على الاستراحة ؛ فيلائمها النوم .

قلت : وهو ثمرة الاختلاف في شرطيّتها وركنيّتها .

٤٥٨ ، وابن حبان : ١٩٦٣ ؛ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(١) وهو أعدل الأقوال يعني : أن يكون واجباً ؛ لا فرضاً لا ما زعمه البعض !! فكان الأولى تأخير قوله (وزعم) عن (عملياً) فيزول اللبس .

(٢) أي : قبل النوم ؛ إن أجزأ عن الفرض .

(٣) قدّمنا الإشارة إليه وانظر لتفاصيله « رد المحتار » ٣٠٠ / ١ .

(٤) متن نفيس في بيان أحكام الصلاة وشروطها للعلامة سديد الدين محمد بن محمد الكاشغري المتوفى سنة : ٧٠٥ . ولها شروح كثيرة . طبع بعضها . وقد طبعت « المنية » بدمشق مؤخراً بتحقيق أخينا عبد الكريم حمزة ونشرتها مكتبة البيروتي .

(٥) وإليه ركن العلامة ابن عابدين ٣٠٦ / ١ بعد أن عزا إلى الحلبيّ أنّه الأصحّ ، وإلى « المنع » أنّه المشهور ، وأيّده بجزم الشرنبلالي له في النظم الآتي ص ٣٩٠ .

(٦) هما كتابان أحدهما للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف السمرقندي المتوفى سنة : ٥٥٦ ، والثاني للعلامة قرق الحميدي المتوفى سنة ٨٦٠ هـ . والمراد الأول عند الإطلاق ، لكن الظاهر الثاني ههنا والله أعلم .

١٨- صحّة الأداء : ٢٧- يشترط لصحة أداء المفروض إما :

أ- معرفة المؤدى : أ- مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ يَعْنِي : صِفَةُ الصَّلَاةِ ، وَذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ مَا فِيهَا ؛ أَي : مَا فِي جُمْلَةِ الصَّلَوَاتِ مِنَ الْخِصَالِ ؛ أَي : الصِّفَاتِ الْفَرْضِيَّةِ - يَعْنِي : كَوْنِهَا فَرَضًا - فَيَعْتَقِدُ اقْتِرَاضَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ ، وَأَرْبَعَ الظُّهْرِ . . . وَهَكَذَا بَاقِي الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ يُمَيِّرُهَا عَنِ الْخِصَالِ ؛ أَي : الصِّفَاتِ الْمَسْنُونَةِ ؛ كَالسَّنَنِ الرَّوَاتِبِ وَغَيْرِهَا بِاعْتِقَادِ سُنَّةٍ مَا قَبْلَ الظُّهْرِ وَمَا بَعْدَهُ . . . وَهَكَذَا . وَلَيْسَ الْمُرَادُ ؛ وَلَا الشَّرْطُ . . . أَنَّ يُمَيِّرُ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ صَلَاةُ الصَّبْحِ مِنَ الْفَرْضِ وَالسُّنَّةِ ، مِثْلَ اعْتِقَادِ فَرْضِيَّةِ الْقِيَامِ ، وَسُنَّةِ الثَّوَاءِ ؛ أَوِ التَّسْبِيحِ .

مطلب

يتأدى النفل بنية الفرض ؛ دون عكسه

ب- اعتقاد وصفه : أَوْ ب- اَعْتِقَادُ الْمُصَلِّي أَنَّهَا ؛ أَي : أَنَّ ذَاتَ الصَّلَوَاتِ الَّتِي يَفْعَلُهَا كُلُّهَا فَرَضٌ ، كَاعْتِقَادِهِ أَنَّ الْأَرْبَعَ فِي الْفَجْرِ فَرَضٌ ، وَيَصَلِّي كُلَّ رَكْعَتَيْنِ بَانْفِرَادِهِمَا ، وَيَأْتِي بِثَلَاثٍ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ فِي الْمَغْرِبِ مَعْتَقِدًا فَرْضِيَّةَ الْخَمْسِ . . . حَتَّى لَا يَتَنَفَّلَ بِمَفْرُوضٍ ، لِأَنَّ النُّفْلَ يَتَأْدَى بِنِيَّةِ الْفَرْضِ ، أَمَّا الْفَرْضُ . . . فَلَا يَتَأْدَى بِنِيَّةِ النُّفْلِ ؛ كَمَا فِي « التَّجْنِيسِ وَالْمَزِيدِ »^(١) ، وَ« الْخُلَاصَةِ »^(٢) . ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى الْأَرْكَانِ وَغَيْرِهَا ؛ فَقَالَ :

إيضاح : وَالْأَرْكَانُ الْمُتَعَقُّ عَلَيْهَا مِنَ الْمَذْكُورَاتِ الَّتِي عَلِمَتْهَا فِيمَا قَدْ مَنَاهُ بِأَكْثَرِ

(١) التجنيس اسم كتاب لـ (صاحب الهداية) صنفه برهان الدين أبو الحسن علي ابن أبي بكر المرغنياني المتوفى سنة : ٥٩٣ ، ذكر فيه ما استنبطه المتأخرون مما لا نص فيه عن المتقدمين ، ثم ضم إليه مسائل أخرى جمعها بـ « المزيد عليه » فاشتهر باسم واحد « التجنيس والمزيد عليه » . ولذا اضطرب كثيرون به ! حيث عدّه بعضهم كتاباً بينما عدّه غيرهم كتابين . فليعلم .

(٢) هو « خلاصة الفتاوى » كتاب معتبر معتمد في مجلدين - جمعه من « الوقائع » و« الخزانة » - للإمام افتخار الدين طاهر بن أحمد البخاري المتوفى سنة : ٥٤٢ . وقد سبقت الإشارة إليه ص ٣٢٩ .

من سبعة وعشرين^(١) أَرْبَعَةٌ : وهي ١- الْقِيَامُ ، ٢- الْقِرَاءَةُ ، ٣- الرُّكُوعُ ،
و٤- السُّجُودُ . وَقِيلَ : ٥- الْقُعُودُ الْأَخِيرُ مِقْدَارَ الشَّهْدِ ركنٌ أيضاً . وقيل : شرط .
وقد بينا^(٢) ثمره الخلاف فيه .

وقيل : التحريمُ ركنٌ أيضاً ، وَبَاقِيهَا أَي : المذكوراتِ شَرَائِطُ ؛ بَعْضُهَا شَرْطٌ
لِصِحَّةِ الشَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ ؛ وَهُوَ مَا كَانَ خَارِجَهَا ، وهو ١- الطهارةُ من الحدث ؛
والخبث ، ٢- ستر العورة ، ٣- استقبال القبلة ، ٤- النية ، ٥- التحريمه .

وغيره شَرْطٌ لِدَوَامِ صِحَّتِهَا . وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه ، وله الشكرُ على
التوفيق لجمعها بعد التفريق^(٣) .

(١) بل هي بعلتنا سبعة وعشرون ؛ كما ذكر في المتن ، وقد اضطرب عدُّ المؤلف لها هنا ؛ لتداخل بعض
الشروط بغير شروط أخرى ، وأما عدُّ المتن فقد زلَّ فيه كثيرون ، وأمله من لم يحسن العدَّ .

(٢) في «الإمداد» حيث قال ما مفاده : ثمره الخلاف بين من قال (إنها شرط) ومن قال (إنها
ركن) : صَحَّةُ أدائها ناتية . على القول بشرطيتها ، وعدمه على القول بركبتها . فلو أدى قدر
الشهد مستقلاً صَحَّ .

(٣) ومن مجلَى التوفيق المستدعي لمزيد الشكر نظمها بالتوثيق بعد جمعها عن تفريق الوفاء بما كنتُ وعدتُ
عند ذكر شروط التحريمه نظماً ص ٣٧٩ بإتمام هذا النظم للمؤلف رحمه الله متمماً الشروط بقوله :

وَالْحَقَّتْهَا مِنْ بَعْدِ ذَاكَ لِغَيْرِهَا	ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ لِلْمُصَلِّينَ تَظْهَرُ
١- قِيَامُكَ فِي الْمَقْرُوعِ بِمَقْدَرِ آيَةٍ ،	٢- تَقَرُّأُ فِي ثِيَابٍ مِنْهَا تُخْفَرُ
وَفِي رَكَعَاتِ الْكُفْلِ وَالْوَتْرِ فَرْضُهَا ،	وَمَنْ كَانَ مُؤْتَمّاً فَعَنْ بَيْتِكَ يُخْفَرُ
وَشَرْطُ سُجُودٍ . . ٣- فَالْقِرَارُ بِجَنَّةٍ ،	٤- قُرْبُ قُعُودٍ : حَدُّ فَضْلِ مُحَرَّرٍ
وَبَعْدَ قِيَامٍ . . ٥- فَالرُّكُوعُ ، ٦- فَسُجُودٌ	٧- ثَابِتٌ قَدْ صَحَّ عَنْهَا تَوَخُّرُ
عَلَى ظَهْرِ كَفٍّ ؛ أَوْ عَلَى فَضْلِ ثَوْبِهِ ،	٨- إِذَا تَطَهَّرَ الْأَرْضُ الْجَوَازُ مُقَرَّرُ
٩- سُجُودُكَ فِي عَالٍ فَظَهَرَ مُشَارِكُ	لِسُجُودِهَا . . حَيْثُ أَرَادَ عَامِكَ يُغْفَرُ
١٠- أَذَلِكَ أَفْعَالُ الصَّلَاةِ بِقَطْعَةٍ ،	وَأَيُّهَا تَنْبِذُ مَقْرُوعِي عَيْنِكَ مُقَرَّرُ
وَتَخْلِيمُ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ ١٢- قُعُودُهُ	وَفِي صَنِيعِهَا ١٣- الْخُرُوجُ مُحَرَّرُ

انظر الآيات وشرحها في حاشية العلامة ابن عابدين رحمه الله ج ١/ ٣٠٤-٣٠٥ . وقد أوردها
في (شرحه على « الوهبانية ») ، وهي مضمون رسالته المسماة « در الكنوز » من جملة رسائله
الستين (انظر ص ٧٤) .

فصل في متعلقات الشروط وفروعها

طهارة المكان : تَجُوزُ الصَّلَاةُ ؛ أَي : تَصِحُّ عَلَى لَبْدٍ - بكسر اللام وسكون الباء الموحدة - وَجْهُهُ الْأَعْلَى طَاهِرٌ . . وَوَجْهُهُ الْأَسْفَلُ نَجِسٌ نَجَاسَةً مَانِعَةً ، لِأَنَّهُ لَشَخَاتُهُ كَثِيرِينَ ، وَكُلُّوْحٌ ثَخِينٌ (يُمْكِنُ فَصْلُهُ لَوْحَيْنِ) وَأَسْفَلُهُ نَجِسٌ ؛ تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الطَّاهِرِ مِنْهُ عِنْدَهُمَا ، خِلَافًا لِأَبِي يَوْسُفَ ^(١) ، لِأَنَّهُ كَثَبْتَيْنِ فَوْقَ بَعْضِهِمَا .

ما يشته به : وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَى ثَوْبٍ طَاهِرٍ . . وَبِطَانَتُهُ نَجِيسَةٌ ؛ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُضْرَبٍ ^(٢) ، لِأَنَّهُ كَثِيرِينَ فَوْقَ بَعْضِهِمَا .

وَتَصِحُّ عَلَى طَرَفٍ طَاهِرٍ ؛ مِنْ بَسَاطٍ ، أَوْ حَصِيرٍ ، أَوْ ثَوْبٍ . . وَإِنْ تَحَرَّكَ الطَّرَفُ النَّجِسُ بِحَرَكَتِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَلَبِّسًا بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ^(٣) .

طهارة الثوب : وَلَوْ تَنَجَّسَ أَحَدُ طَرَفَيْ عِمَامَتِهِ ، أَوْ مِلْحَفَتِهِ . . فَأَلْقَاهُ ؛ أَي : الطَّرَفَ النَّجِسَ ، وَأَبْقَى الطَّاهِرَ عَلَى رَأْسِهِ ؛ وَلَمْ يَتَحَرَّكِ النَّجِسُ بِحَرَكَتِهِ ؟ جَازَتْ صَلَاتُهُ ، لِعَدَمِ تَلَبُّسِهِ بِهِ .

تكميل : وَإِنْ تَحَرَّكَ الطَّرَفُ النَّجِسُ بِحَرَكَتِهِ ! ؟ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ ، لِأَنَّهُ حَامِلٌ لَهَا حَكْمًا ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ لِلضَّرُورَةِ .

(١) لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مَكَانٌ وَاحِدٌ فَظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ مُسْتَوِيَانِ ، وَالتَّعْلِيلُ بَعْدَهُ لِهَمَا .

(٢) يَعْنِي : غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِخِيَاطَةٍ ؛ أَوْ سَخَابٍ وَنَحْوِهِمَا .

وَالْمُضْرَبُ : مَا كَانَ مُتَّصِلًا فِي وَسْطِهِ وَأَنْحَاةٍ . . أَمَّا مِنْ جَوَانِبِهِ فَمُخِيطٌ فَقَطْ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَالْبِطَانَةُ رَقِيقَيْنِ وَإِلَّا فَهُوَ كَلْبِدٌ .

(٣) لِأَنَّ الْمَشْرُوطَ مَوْضِعَ أَعْضَاءِ السُّجُودِ فَحَسَبَ ؛ دُونَ مَا عَدَاهَا ، وَإِنْ كَرِهَ الصَّلَاةَ بِقُرْبِ نَجَاسَةٍ .
انظر ما تقدم ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

فاقد المطهر : وَفَاقِدُ مَا يُزِيلُ بِهِ النَّجَاسَةَ المانعة ؟ يُصَلِّي مَعَهَا ؛ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ^(١) ، لِأَنَّ التَّكْلِيفَ بِحَسَبِ الْوَسْعِ .

فاقد الساتر : وَلَا إِعَادَةَ عَلَى فَاقِدِ مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ ؛ وَلَوْ حَرِيرًا ، فَإِنَّهُ إِنْ وَجَدَ الْحَرِيرَ لَزِمَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ ، لِأَنَّ فَرْضَ السُّتْرِ أَقْوَى مِنْ مَنَعِ لُبْسِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ . أَوْ كَانَ حَشِيشًا ، أَوْ طِينًا ، أَوْ مَاءً كَثِيرًا يُصَلِّي دَاخِلَهُ بِالْإِيمَاءِ^(٢) ، لِأَنَّهُ سَاتَرٌ فِي الْجُمْلَةِ . فَإِنْ وَجَدَهُ - أَيِ : الساتر - وَلَوْ بِالْإِبَاحَةِ^(٣) . . . وَالْحَالُ أَنَّ رُبْعَهُ طَاهِرٌ ؟ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ غَارِبًا عَلَى الْأَصَحِّ^(٤) ، كَالْمَاءِ الَّذِي أُبِيحَ لِلْمَيْتِمِّ^(٥) ، إِذَا لَا يُلْحَقُهُ الْمَانِيَّةُ^(٦) ، وَرُبْعُ الشَّيْءِ يَقُومُ مَقَامَ كُلِّهِ فِي مَوَاضِعَ ؛ مِنْهَا هَذَا^(٧) .

إيضاح : وَلَمْ تَقَمْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ النَّجَسَةُ مَقَامَ كُلِّهِ ! ! لِلزُّومِ السُّتْرَ ، وَسَقُوطِ حُكْمِ النَّجَاسَةِ بِطَهَارَةِ الرَّبْعِ .

قُلَّةُ الطَّاهِرِ : وَخَيْرٌ إِنْ طَهَّرَ أَقْلٌ مِنْ رُبْعِهِ ، وَالصَّلَاةُ فِيهِ أَفْضَلُ^(٨) . . . لِلسُّتْرِ ، وَإِتْيَانِهِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

وإِنْ صَلَّى غُرْبَانًا بِالْإِيمَاءِ قَاعِدًا ؟ صَحَّ ، وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ .

(١) هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْفَقْدُ بِعَذْرِ مَنْ قَبِلَ الْعِبَادَ . أَمَّا بِهِ فَبَعِيدٌ .

(٢) وَلَا يَرْكَعُ وَلَا يَسْجُدُ ؛ وَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ ، لَتَلَا يَصِيرُ مُسْتَوْرًا بِالْمَاءِ ؛ فَيَكُونُ مَصْلِيًّا فِيهِ كَالْمَصْلِيِّ فِي الظُّلْمَةِ ، فَضَدٌّ ، أَمَا لَوْ أَوْ مَا خَارِجَهَا فَيَكُونُ كَلَابِسًا .

(٣) هِيَ الْإِذْنُ مِنْ مَالِكِهِ ؛ أَوْ مُسْتَأْجَرِهِ .

(٤) لَصِيرُورَتِهِ قَادِرًا عَلَى السُّتْرِ .

(٥) لَا يَجُوزُ تَيْئُمُهُ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ بِالْإِبَاحَةِ . وَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ بِالْوَعْدِ بِالثُّوبِ عِنْدَهُمَا ، وَيَسْتَحَبُّ عِنْدَهُ . وَبِهِ يَفْتَى .

(٦) لِأَنَّ الْمَاءَ وَالثُّوبَ مَبْذُولٌ عَادَةً ، بِخِلَافِ نَحْوِ الْحَجِّ . . . فَلَا يُلْزَمُهُ بِإِبَاحَةِ الرَّاحِلَةِ ، لِأَنَّ الْمَنَةَ فِيهِ طَاهِرَةٌ .

(٧) وَمِنْهَا الْحُلُقُ وَالتَّقْصِيرُ فِي التَّحُلُّلِ وَقَدْ مَرَّ ص ٢٩٩ .

(٨) وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ : وَاجِبٌ لِبَسِهِ ، لَا يَخْتِيرُ . وَاسْتَحْسَنَهُ الدَّبُّوسِيُّ فِي « الْأَسْرَارِ » ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَلَمَةِ الثَّلَاثَةِ . كَمَا يَجِبُ اخْتِيَارُ أَقْلِ الثَّوْبَيْنِ نَجَاسَةً إِنْ كَانَا مُتَفَاوِتِي النَّجَاسَةِ .

أو قائماً ١٩ جاز ، وهو دونهما في الفضل ، لأنَّ مَنْ ابتليَ ببليتين يختارُ أهونهما ، وإن تساويتا ! تخير .

تكميل : وَصَلَاتُهُ فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ الْكُلُّ أَحَبُّ مِنْ صَلَاتِهِ عُزْبَانًا ، لما قلنا .

تنبيه : قال في « الدراية » : لو ستر عورته بجلد ميتة غير مدبوغ وصلّى معه لا تجوز صلاته ، بخلاف الثوب المتنجس ، لأنَّ نجاسة الجلد أغلظ ، بدليل أنها لا تزول بالغسل ثلاثاً ، بخلاف نجاسة الثوب . انتهى .

قلت : فيه نظر^(١) ، لأنّه يطهر بما هو أهون من غسله كتشميسه ، أو جفاهه بالهواء .

قلّة الساتر : وَلَوْ وَجَدَ مَا يَسْتُرُ [بِهِ]^(ص) بَعْضَ الْعَوْرَةِ ؟ وَجَبَ ؛ يعني : لزم استعماله ، أي : الاستتار به . وَيَسْتُرُ الْقَبْلَ وَالذُّبُرَ ؛ إذا لم يستر إلاّ قذرهما^(٢) . فَإِنْ لَمْ يَسْتُرْ إِلَّا أَحَدَهُمَا ؟ [قِيلَ : يَسْتُرُ الذُّبُرَ ، لأنّه أفحش في حالة الركوع والسجود]^(ص) . وَقِيلَ : يَسْتُرُ الْقَبْلَ^(٣) ، لأنّه يستقبل به القبلة ، ولأنّه لا يُسْتَرُ بغيره ؛ والذُّبُرُ يستر بالأليتين . وفيه تأمل ؛ لأنّه يستر بالفخذين ووضع اليدين فوقهما .

صلاة العاري : وَتُدَبَّ صَلَاةُ الْعَارِي جَالِسًا بِالْإِيمَاءِ ؛ مَاذَا رَجُلِيهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ ؛ لما فيه من السّتر ، فَإِنْ صَلَّى الْعَارِي قَائِمًا بِالْإِيمَاءِ ، أَوْ قَائِمًا آتِيًا بِالرُّكُوعِ

(١) لم أر لهذا النظر معنى ! إذ قد مرَّ أنَّ الترتيب والتشميس دباغةٌ حكميّة ، فهو تطهير ، وهو فوق تطهير الماء ، لإمكان الأخير بغسل متوالي أو إفاضة وجريان ، ولا بدّ في الترتيب والتشميس من وقت وعمل أكثر ! .

(٢) عبارة (خ) : إن كان يسترهما .

(٣) والخلاف في الأولوية . وإلاّ فأني شيء ستره . . فقد أتى بالواجب عليه ؛ وهو استعمال ما يوجد للستر ؛ على قدر استطاعته .

ثم ترتيب السّتر بعد السواتين : ١- الألية ، ٢- العانة ، ٣- الفخذ ، ٤- ثم ٥- البطن ؛ ٥- والظهر للمرأة ، ثم ٦- الركبة ، ثم الباقي على السواء . انظر رد المحتار ٤ : ٢٧٦/١ .

وَالشُّجُودُ ؟ صَحَّ لِإِتْيَانِهِ بِالْأَرْكَانِ ، فِيمِيلُ إِلَى أُيُّهُمَا شَاءَ ، وَالْأَفْضَلُ الْأَوَّلُ .
إِكْمَالُ : وَلَوْ صَلَّى عَارِيًّا . . نَاسِيًّا سَاتِرًا ؟ اخْتَلَفَ فِي صَحَّتِهَا ^(١) .

حدود العورة وأحكامها

عورة الرجل : وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ ؛ حُرًّا كَانَ ؛ أَوْ بِهِ رِقٌّ ^(٢) : مَا بَيْنَ الشُّرَّةِ وَمُتَهَيِّ
الرُّكْبَةِ ؛ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ .

سُمِّيَتْ « عورة » ! لِقُبْحِ ظَهْوَرِهَا وَغَضِّ الْأَبْصَارِ عَنْهَا - فِي اللُّغَةِ - .
وَفِي - الشَّرِيعَةِ - : مَا افْتَرَضَ سِتْرُهُ .

وَحَدَّثَهُ [الشارع بقوله ﷺ] : « عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ ^(٣) » ،
وَبَقَوْلِهِ ﷺ : « الرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ ^(٤) » .

عورة الأمة : وَتَزِيدُ عَلَيْهِ ؛ أَيُّ : عَلَى الرَّجُلِ الْأَمَةُ : الْفَتَنَةُ ^(٥) ، وَالْمُؤَلَّدُ ،
وَالْمُدْبَّرَةُ ، وَالْمَكَاتِبَةُ ، وَالْمُسْتَسْعَاةُ ^(٦) ؛ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، لَوْجُودِ الرِّقِّ الْبَطْنِ

(١) وَكَذَا لَوْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ نَجَسٍ ؛ أَوْ مَعَ نَجَاسَةٍ . . أَعَادَ إِجْمَاعًا . « الدَّرُ الْمَخْتَارُ » ، لَكِنِ الزَّيْلَعِيُّ
فِي « التَّبَيُّنِ » (٤٣ / ١) ذَكَرَهَا عَلَى الْخِلَافِ ، وَأَنَّ الْأَصَحَّ الْإِعَادَةَ . فَتَنَةٌ .

(٢) بِجَمِيعِ أَحْوَالِهِ . . قَتَا كَانَ ؛ أَوْ مَكَاتِبًا ، أَوْ مَبْعُثًا ؛ أَوْ غَيْرَهَا ، إِذْ لَا يَخْتَلِفُ حُكْمُ عَوْرَتِهِمْ .

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ : ٨٧٦ ، وَيَقْرِبُ مِنْهُ أَحْمَدُ : ١٨٧ / ٢ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو . وَالْحَاكِمُ :
٥٦٨ / ٣ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ .

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ : ٨٧٧ ، وَابِيهَقِي فِي « الْخِلَافِيَّاتِ » : ٢٢٩ / ٢ .

(٥) الْفَتَنَةُ : الْأَمَةُ الْخَالِصَةُ الْعَبْدِيَّةُ .

وَالْمُؤَلَّدُ : أَمَةٌ أَفْرَأُ سَيِّدُهَا بِحَمْلِهَا فَوَضَعَتْ حُرًّا ؛ فَأَوْرَثَهَا شَبَهَ الْحُرِّيَّةِ ؛ فَلَا تَبَاعُ .

وَالْمُدْبَّرَةُ : عَلَّقَ سَيِّدُهَا عَقْلَهَا بِمَوْتِهِ كَقَوْلِهِ (أَنْتِ دُبُرُ حَيَاتِي حُرَّةٌ) .

(٦) أَعْتَقَ بَعْضُهَا بِوُجُودِ مَا فُوجِبَ أَنْ تَسْمَى بِقِيَمَةٍ مَا بَقِيَ مِنْهَا لِيَتِمَّ عَقْلُهَا . وَالْمَكَاتِبَةُ : مَنْ عَقَدَ مَعَهَا
سَيِّدُهَا عَلَى مَالٍ لَتَعْتَقَ وَهِيَ كَالْمُسْتَسْعَاةِ إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا هُوَ أَنَّ الْمُسْتَسْمَى لَا يَرُدُّ فِي الرِّقِّ لَوْ
عَجَزَ ، وَيَبْقَى مُطَالِبًا بَعْدَ الْعَتَقِ . وَالْمَكَاتِبُ يَرُدُّ فِي الرِّقِّ .

وَأَمَّا الْمَكَاتِبُ وَالْمُعْتَقُ عَلَى مَالٍ فَهُمَا سَوَاءٌ ، إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا آخَرَ هُوَ : أَنَّ الْكِتَابَةَ يَصْحُ
تَعْلِيْقُهَا بِالْشَّرْطِ ؛ دُونَ الْعَتَقِ عَلَى مَالٍ .

وَالظَّهَرُ ، لَأَنَّ لَهَا مِزِيَّةً فَصَدْرُهَا وَثَدْيُهَا لَيْسَا مِنَ الْعَوْرَةِ ؛ لِلْحَرَجِ .

عورة الحرّة : وَجَمِيعُ بَدَنِ الْحُرَّةِ عَوْرَةٌ ؛ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفْيَهَا : بَاطِنُهَا وَظَاهَرُهَا ؛ فِي الْأَصَحِّ ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ .

وذراعُ الحرّة عورةٌ ؛ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَهِيَ الْأَصَحُّ . وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : لَيْسَ بِعَوْرَةٍ^(١) . وَإِلَّا قَدَمَيْهَا فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ ؛ بَاطِنُهَا وَظَاهَرُهَا ؛ لِعُمُومِ الضَّرُورَةِ . . لَيْسَا مِنَ الْعَوْرَةِ^(٢) .

فَشَفَرُ الْحُرَّةِ حَتَّى الْمُسْتَرَسِلِ عَوْرَةٌ ؛ فِي الْأَصَحِّ . وَعَلِيهِ الْفَتْوَى . فَكُشِفَ رِجْلُهُ يَمْنَعُ صَحَّةَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ مَقْطُوعاً مِنْهَا^(٣) ؛ فِي الْأَصَحِّ ، كَشَعَرِ عَانَتِهِ ، وَذَكَرِهِ الْمَقْطُوعِ ، وَتَقَدَّمَ فِي (الْأَذَانِ) ص ٣٥٩ أَنَّ صَوْتَهَا عَوْرَةٌ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مَجْرَدَ كَلَامِهَا^(٤) ، بَلْ مَا يَحْصُلُ مِنْ تَلْسِينِهِ وَتَمْطِيطِهِ . . لَا يَحِلُّ سَمَاعُهُ .

(١) فِيهِ تَوْسِيعَةٌ عَلَى الْمَزَارَعَاتِ اللَّوَاتِي يَخَالُطُنَ الرِّجَالُ فِي الْحَقْلِ وَالسُّوقِ لِيَبَعَ بِضَائِعَهُمْ ، كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ ، لَكِنْ مَعَ الْحَشْمَةِ وَالْعِفَّةِ ؛ وَعِنْدَ أَمْنِ الشَّهْوَةِ .

(٢) الْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي بَاطِنِ الْكَفَّيْنِ وَظَاهِرِ الْقَدَمَيْنِ أَنَّهُمَا مِنَ الْعَوْرَةِ . أَمَّا ظَاهِرُ الْكَفَّيْنِ . . فَالْمَعْتَمَدُ أَنَّهُ عَوْرَةٌ كِبَاطِنُهَا . وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَاتُ فِي بَاطِنِ الْقَدَمَيْنِ فَقِيلَ : ١- عَوْرَةٌ خَارِجُ الصَّلَاةِ ؛ لَا فِيهَا . ٢- عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجُهَا . ٣- لَيْسَ بِعَوْرَةٍ لَا فِي الصَّلَاةِ ؛ وَلَا خَارِجُهَا . وَهَذِهِ هِيَ الْمَعْتَمَدَةُ لِلْفَتْوَى .

(٣) هَذَا وَقَدْ اسْتَحْدِثَ مُؤَخَّرًا عَمَلِيَّاتٍ جِرَاحِيَّةً لِتَجْمِيلِ الْمَشُوهِينَ ، وَهِيَ : عِبَارَةٌ عَنْ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْ بَشَرَةِ الْأَلْيَةِ أَوْ الْفَخْذِ وَلِصْقِهَا بِالْوَجْهِ أَوْ غَيْرِهِ .

فَهَلْ تَلْتَحِقُ بِبَشَرَةِ الْوَجْهِ ؛ وَتَأْخُذُ حُكْمَهُ فَتَخْرُجُ مِنْ كَوْنِهَا عَوْرَةً يَبَاحُ كَشْفُهَا لِلْمَحَارِمِ ؟ أَمْ مَا يَزَالُ الْمَنْعُ بَاقِيًا وَحَرْمَةُ الْكَشْفِ قَائِمَةً ؟ لَأَنَّ النَّظَرَ إِلَى مَقْطُوعِ الْعَوْرَةِ مِثْلُهَا قَائِمَةٌ ، وَلَا يَنْخَفِي مَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ خَاصَّةً فِي الْبَيْتِ مَعَ الْمَحَارِمِ . وَطَالَمَا أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا . . وَالْأَطْبَاءُ يَقُولُ : إِنَّ الْأَنْسِجَةَ وَالْخَلَائِيَا تَتَبَدَّلُ بِاسْتِمْرَارٍ ، وَتَنْمُو وَتَتَخَلَّقُ أَنْسِجَةُ وَخَلَائِيَا جَدِيدَةٌ نَبَتْ مِنْ بَشَرَةِ الْوَجْهِ ؛ فَتَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهَا عَوْرَةً ، لَكِنْ يَجِبُ سِتْرُهَا فِي الصَّلَاةِ احْتِيَاظًا ، وَيَنْبَغِي أَنْ نَحْتَاطَ أَيْضًا فَتَأْخُذَ مِنْ غَيْرِ مَكَانِ الْعَوْرَةِ - إِنْ أَمَكُنْ - كِبَاطِنِ الذَّرَاعِ مِثْلًا وَهُوَ لَيْسَ عَوْرَةً عِنْدَ الْإِمَامِ . . فِي حَقِّ الْأَجَانِبِ ؛ فَضْلًا عَنْ الْمَحَارِمِ عَلَى الرِّوَايَةِ الْمَازِيَةِ آنْفًا ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي أَفْتَدِيرُ .

(٤) فَهُوَ إِذَنْ فِتْنَةٌ ؛ لَا عَوْرَةٌ ؛ كَمَا حَرَّرْنَاهُ هُنَاكَ ، وَسَيَأْتِي مَنْ .

حكم العورة : وَكَشَفُ رُبُعِ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْعَوْرَةِ الْغَلِيظَةِ ؛ أو الخفيفة ، من الرجل والمرأة يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ مع وجود الساتر^(١) ؛ لا ما دون ربعه .

تفصيل الأعضاء : ١- الرُّكْبَةُ مع الفخذِ عضوٌ واحدٌ ؛ في الأصح .

و٢- كعبُ المرأة مع ساقها ، و٣- أذنها بانفرادها عن رأسها ، و٤- ثديها المنكسرُ ، فإن كانت ناهداً فهو تبع لصدرها ، و٥- الذَّكْرُ بانفراده ، و٦- الأنثيين^(٢) بلا ضمِّهما إليه ؛ في الصحيح ، و٧- ما بين الشَّوْرة والعانة عضوٌ كامل بجوانب البدن^(٣) ، و٨- كلُّ ألية عورة ، و٩- الدبر ثالثهما ؛ في الصحيح^(٤) .

تكميل : وَلَوْ تَفَرَّقَ الْأَنْكِشَافُ عَلَى أَعْضَاءِ مِنَ الْعَوْرَةِ ؛ وَكَانَ جُمْلَةً مَا تَفَرَّقَ يَبْلُغُ رُبْعَ أَصْغَرِ الْأَعْضَاءِ الْمُتَنَكِّشَةِ ؟ يعني : التي انكشف بعضها . . مَنَعَ صِحَّةَ الصَّلَاةِ ؛ إن طال زمنُ الانكشافِ بِقَدْرِ أداءِ ركن .

وإلاً ، أي : وإن لم يبلغ ربع أصغرهما ، أو بلغ ؛ ولم يَطُلْ زمنُ الانكشافِ ؟ فلا يمنعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ للضرورة ؛ سواء الغنيُّ والفقير^(٥) .

عدم الاستقبال : ١- لعجز وخوف : وَمَنْ عَجَزَ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِنَفْسِهِ لِمَرَضٍ ؟ ، أو خشية غرق ؛ وهو على خشبة ، أَوْ عَجَزَ عَنِ التَّزَوُّلِ بِنَفْسِهِ عَنْ دَابَّتِهِ ؛ وهي سائرة ؟ أو كانت جموحاً^(٦) ، أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه الركوبُ إلاَّ بِمُعِين .

قبلة الخائف : أَوْ خَافَ عَذْرَاءً أَدْمِيًّا ، أَوْ سَبْعًا . . على نفسه ؛ أو دابَّته ؛ أو

(١) أمّا عند فقدها فقد تقدّم عليه الكلام ص ٢٩٩-٣٩٢ .

(٢) هي لغةٌ مرفوعةٌ بالمعطف على المبتدأ ، وخبره « عورة » فحقها : والأنثيان . . .

(٣) فليتنبه له مَنْ اعتاد لبس البنطال العالي سرجه بانكشاف الظهر حال الركوع ؛ أو السجود .

(٤) نسقناها ورتبناها مع ضبط عددها تفصيلاً إلى اثنين وثلاثين فيما علقناه على « نور الإيضاح » ص ١٤٧ من الطبعة الثانية مع « سبيل الفلاح » .

(٥) وسواء وجد الثوب ؛ أم لا .

(٦) صعبة القيادة .

ماله ؛ أو أمانته ، أو اشتدَّ الخوف لقتال ، أو هَرَبَ من عدوٍّ راكباً !! فِقِبْلَتُهُ جِهَةٌ قُدْرَتِهِ لِلضَّرُورَةِ^(١) . وَقِبْلَةُ الْخَائِفِ جِهَةٌ أَمْنِهِ .

تفريع : ولو خاف أن يراه العدوُّ ؛ إن قعد ؟ صَلَّى مضطجعا بالإيماء إلى جهة أَمْنِهِ ، والقادرُ بقدره الغير ليس قادراً عند الإمام ؛ خلافاً لهما ، وإذا لم يجد أحداً ؟ فلا خلاف في الصُّحَّة .

٢- لاشتباه وجهل : وَمَنْ أَشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ جِهَةُ الْقِبْلَةِ . . وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مُخْبِرٌ مِنْ أَهْلِ الْمَكَانِ ؛ وَلَا مَمَّنْ لَهُ عِلْمٌ ، أَوْ سَأَلَهُ ؛ فَلَمْ يَخْبِرْهُ ! وَلَا مِخْرَابٌ بِالْمَحَلِّ ! ؟ تَحَرَّى ؛ أَيِ : اجْتَهِد ؛ وَهُوَ (بَذَلَ الْمَجْهُودَ لِنَيْلِ الْمَقْصُودِ) وَلَوْ سَجْدَةً تَلَاوَةً .

فرع : ولا يجوز التحريُّ مع وضع المحارِبِ^(٢) ، لَأَنَّ وَضْعَهَا فِي الْأَصْلِ بِحَقٍّ .
تكميل : وَمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمَكَانِ وَالْعِلْمِ ؟ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِهِ ؛ وَإِنْ أَخْبَرَهُ اثْنَانِ مَمَّنْ هُوَ مُسَافِرٌ مِثْلَهُ ، لَأَنَّهُمَا يَخْبِرَانِ عَنْ اجْتِهَادٍ ، وَلَا يَتْرَكَ اجْتِهَادَهُ بِاجْتِهَادٍ غَيْرِهِ .

وليس عليه قرعُ الأبواب للسؤال عن القبلة ، ولا مسُّ الجدران ؛ خشية الهوام^(٣) ، وللإشتباه بطاق^(٤) غير المحراب .

مسألة : وإذا صَلَّى الأعمى ركعة لغير القبلة ؛ فجاءه رجلٌ وأقامه إليها ؛ واقتدى به !! ؟ فإن لم يكن حالٌ افتتاحه عنده مُخْبِرٌ ؛ فصلاةُ الأعمى صحيحةٌ ، لَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَسُّ الْجُدْرَانِ ، وَإِلَّا !^(٥) فهي فاسدة .

(١) وهي حفظ النفس والمال ، لأنها من الكليات الخمس ؛ وحفظها من الضروريات ؛ ولأنَّ التكليف بقدر الوسع ! .

(٢) وهذا لأداء الصلوات ، أما حين بناء المساجد ، أو تجديدها . . فيجب عملاً بالتحريُّ استخدام كلِّ الوسائل الممكنة والضابطة بأحدث ما يمكن التوصل إليه . فتنبه . وانظر ما قدَّمناه .

(٣) الحشرات المؤذية ، وهي التي تسكن الجحور والجدران غالباً .

(٤) عمق في الجدار مسدود من الخارج يستفاد من فراغه .

(٥) بأن كان عنده مخبر حين افتتاحه ؛ ولم يسأله .

ولا يصح اقتداء الرجل به في الصورتين لقدرته ؛ في الأول ، وعلم خطئه ؛ في الثانية .

كفاية الجهد : وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ أي : المتحرّي لو علم بعد فراغه أنّه أخطأ الجهة ، لقول عامر بن عُقبة^(١) رضي الله عنه : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مَظْلَمَةٍ ، فَلَمْ نَدْرِ أَيْنَ الْقِبْلَةُ ، فَصَلَّى كُلُّ رَجُلٍ مَنَا عَلَى حِيَالِهِ^(٢) ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ !! فَتَزَلَّتْ ﴿فَأَيُّنَا تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجَّهَ اللَّهُ﴾^(٣) [البقرة/ ١١٥] .

تفصيل : وليس التحري للقبلة مثل التحري للتوضؤ والساتر . فإنه إذا ظهر نجاسة الماء ؛ أو الثوب . . أعاد ، لأنه أمر لا يحتمل الانتقال ، والقبلة تحتمله ، كما حُوِّلَتْ عن المقدس إلى الكعبة^(٤) .

زوال الاشتباه : وَإِنْ عَلِمَ بِخَطئِهِ ، أَوْ تَبَدَّلَ اجْتِهَادُهُ فِي صَلَاتِهِ ؟ أَسْتَدَارَ ؛ من جهة اليمين ، لا اليسار . وَبَنَى عَلَى مَا آدَاهُ بِالتَّحْرِي ، لِأَنَّهُ تَبَدَّلَ الاجْتِهَادُ كَالنَّسْخِ ، وَأَهْلُ قُبَاءٍ اسْتَدَارُوا فِي الصَّلَاةِ إِلَى الْكَعْبَةِ حِينَ بَلَغَهُمُ النَّسْخُ ، وَاسْتَحْسَنَهُ النَّبِيُّ ﷺ^(٥) .

(١) الصواب أنه عامر بن ربيعة العتري (حليف آل الخطاب) . وهو أحد السابقين الأولين ، هاجر إلى الحبشة مع زوجته ، ثم إلى المدينة ، وشهد بدراً وما بعدها ، له رواية في «الصحيحين» وغيرهما ، صحب عمر لما قدم الجابية ، واستخلفه عثمان على المدينة حين حج . اختلف في وفاته بعد اتفاقهم على عزله الفتة أيام عثمان رضي الله عنه .

(٢) جهته حين استقبال .

(٣) أخرجه الترمذي : ٣٤٥ ، ٢٩٥٧ ، وعبد بن حميد : ٣١٦ ، وابن ماجه : ١٠٢٠ ، والطيالسي : ٣٦٨ ، والدارقطني : ١٠٥٠ ، وأبو نعيم : ١٧٩/١ ؛ عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه .

(٤) تمثيل ؛ أو تنظير للإيضاح ، وإلا فالتوجه إلى القبلة حقيقة عملية لا تقبل التحول ، وحقيقة شرعية محكمة لا تقبل النسخ ، وإنما هو اشتباه في الاجتهاد يقبل التحول باجتهاد مثله .

(٥) قباء الآن بعض أحياء المدينة ، وفيه أول مسجد أقامه النبي ﷺ الذي أُسِّسَ عَلَى التَّوْحَى ؛ كما قال الله عز وجل ، ولذلك كانت صلاة ركعتين فيه تعدل عمرة .

وهو غير مسجد القبلتين ! فلا يلتبس عليك . لأن مسجد القبلتين كان يصلي فيه رسول الله ﷺ حين التحول بإخبار جبريل له ، وأما هؤلاء . . فبلغهم تحول النبي ﷺ فتحولوا ، وهذا =

استدراك : وإن تذكر سجدة صليّة ؟ بطلت صلاته^(١) .

تحقق الغرض : وإن شرع من اشتبهت عليه بلا تحرّ ؟ كان فعله موقوفاً ، فلو أنّها فعلم بعد فراغه من الصلاة أنّه أصاب^(٢) ؟ صحّت ، لأنّه بتبيين الصواب بطل الحكم بالاستصحاب ، وثبت الجواز من الأصل .

ترقي الحال : وإن علم بإصابته فيها ؟ ولو بغالب الظن ؟ فسدت ، لأنّ حاله قويت به ، فلا يبيّن قوياً على ضعيف ، خلافاً لأبي يوسف رحمه الله^(٣) .

كما فسدت فيما لو لم يعلم إصابته أصلاً ، لأنّ الفساد ثابت باستصحاب الحال ؛ ولم يرتفع بدليل !! فتقرّر الفساد ، لأنّ المشروط لم يحصل حقيقة ؛ ولا حكماً .

اعتبار الاعتقاد : وإذا وقع تحرّيه إلى جهة فصلّى إلى غيرها ؟ لا تجزئته^(٤) ، لتركه الكعبة حكماً في حقّه (وهي : الجهة التي تحرّاها) ؛ ولو أصاب ، خلافاً لأبي يوسف في ظهور إصابته ، وهو^(٥) يجعله كالتحرّ في الأواني ؛ إذا عدل عن تحرّيه . . وظهر طهارة ما توضأ به !! صحّت صلاته .

ما استحسنته ، ووجه الاستشهاد بهذا دون فعل النبي ﷺ أنّهم استداروا في صلاة الصبح ؛ إنّما كان التحويل في صلاة العصر . فقد استقبلوا أوّل صلاتهم إلى غير الجهة المطلوبة !! أما هو ﷺ فقد استدار وقت أمر بلا تخلل أداء إلى غير المأمور !! فكان فعلهم اجتهاداً بلا تحرّ ، بل بمصاحبة الحال . والله تعالى أعلم .

أخرجه مالك : ١٣٨ ، وأحمد : ١١٣/٢ - ٥٩٣٤ ، والنسائي : ٤٩٢ ، والدارمي : ٢٩٨/١ ، والبخاري : ٤٠٣ ، ومسلم : ١٣ - ٥٢٦ ، والترمذي : ٣٤١ ؛ وقال : حسن صحيح ، وابن خزيمة : ٤٣٥ ؛ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

وفي رواية ابن سعد أنّه ﷺ كان يصلّي الظهر حين تحويل القبلة .

(١) لأنّ جزءاً من صلب صلاته تبيّن أنّه صلّى بدون الاستقبال الواجب .

(٢) يقيناً ، أمّا لو كان بقلّة الظنّ ، فالصحيح أنّها لم تصحّ !! فتنبّه .

(٣) خلافة في التيقّن ؛ لا في غلبة الظنّ . فتنبّه .

(٤) بل يجب استئناف تحرّيمته فوراً ؛ لتركه ما يجب في حقّه من الاستقبال عن تحرّ ، لأنّه يجب العمل بغالب الظنّ كاليقين عند علمه .

(٥) أبو يوسف رحمه الله وهذا في أحد الروايتين عنه ، وظاهر الرواية عنه موافقة الإمام .

تفريع : وعلى هذا لو صَلَّى في ثوب ؛ وهو يعتقد أنه نجس ، أو أنه مُحَدِّث^(١) ، أو عدم دخول الوقت ؟ فظهر بخلافه ؟ لا تجزئه ؛ وإن وُجد الشرط ، لعدم شرط آخر ، وهو فساد فعله ابتداءً ؛ لعدم الجزم .

وأما في الماء ! فقد وجدت الطهارة حقيقةً ، والنية^(٢) .

مسألة : وَلَوْ تَحَرَّى قَوْمٌ جِهَاتٍ فِي ظُلْمَةٍ ، وَجَهِلُوا حَالَ إِمَامِهِمْ^(٣) فِي تَوَجُّهِهِ ؟ تُجْزِئُهُمْ صَلَاتُهُمْ .. إِلَّا مَنْ تَقَدَّمَ عَلَى إِمَامِهِ ؛ كَمَا فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ ، لَمَّا قَدَّمْنَاهُ^(٤) .



(١) ويخشى عليه الكفر . أما لو تبين أنه محدث فيكفر .

(٢) نية التطهير فيخرج بذلك عن جزم النجاسة والحديث ، وعليه فلو جزم بالحديث فصلّى ، أو نجاسة الثوب فصلّى فيه ، أو تعمد الصلاة لغير القبلة يَكْفُر .

(٣) أما من عَلِمَ جهة إمامه وخالفه فتفسد صلاته .

(٤) من حديث : عامر بن عقبة (صوابه زبيعة) ص ٢٩٨ ، وسيأتي تمام ذلك في (الصلاة في الكعبة) .

أركان الصلاة

- ١ - ٢ : القيام ، والقراءة فيه
٢ - الركوع مقدماً على السجود
٤ - السجود والرفع منه
٥ - القعود الأخير
لغير المؤتم
لتحقق المود ثانية
للتشهد بمقلده .

شروط الصلاة

- الحسية
١ - ٣ : طهارة الحدث ، والثوب والمكان والجسد .
٤ - استقبال القبلة
(للمشاهد عينها ، وللغائب جهتها)
٥ - الوقت ، واحتضاد دخوله ، وستر العورة
٨ - اتحاد المكان بما دون ذراع .
اللفظية
١ - ٢ : التحريمة قائماً متضمنة النية .
٣ - القراءة قائماً لغير المقتدي في ركعتين
من الفرض ، وجميع الوتر والغل .
٤ - نية المتابعة للمقتدي مع نية الإمامة لاقتداء النساء .
٥ - ٦ : تعيين الفرض والواجب ، وتمييز الأفعال .
٧ - قراءة التشهد .

الأسئلة

- عرّف كلاً من (الركن) ، (الشرط) ؛ لغة وشرعاً واصطلاحاً .
- هل تشترط طهارة موضع جميع أعضاء السجود ، أو الجبهة فقط ؟ اشرح مع ذكر الخلاف .
- طهارة المكان الزم من طهارة الثوب . علّل ذلك مع الشرح .
- ما هو المستحب في ثياب الصلاة ؟ وما هو المكروه ؟
- ما معنى استقبال القبلة تحقيقاً ؛ أو تقريباً .
- ما معنى التحريم ؟ ولماذا سُميت به ؟ ، وهل هي ركن أو شرط ؟
- شرط التحريم أن توجد مقارنة للنية حقيقة ، أو حكماً بلا فاصل بأجنبي يمنع الاتصال . اشرح ذلك ، واذكر فاصلين يمنعان ، وفاصلين لا يمنعان ؟
- أدرك الإمام راعياً فحنى ظهره . . ثم كبر ! ما حكمه بالتفصيل ؟
- لا يجوز تأخير النية عن التحريم في الصلاة بخلاف الصوم . علّل ذلك شارحاً .
- يشترط لصحة التحريم أن يسمع نفسه . ناقش هذا القول بين الهندواني والحلواني .
- اذكر شيئاً مما يشترط فيه إسماع نفسه .
- اذكر ما تعرف عن التلّظ بالنية (اشتراطه ، كراهته ، إباحته ، سنيته) !!
- من شروط التحريم نية متابعة الإمام مع نية الاقتداء . اشرح هذا القول ، وبيّن حكم ما لو نوى الاقتداء ليس غير !!
- يجب تعيين الواجب لصحة التحريم . ما هي الواجبات التي يجب تعيينها .

- من شروط صيغة التحريم : أن لا يمدّ همز (الله) فيها ، ولا باء (أكبر) ، وإشباع حركة الهاء من الجلالة خطأ لغة ، ولا تفسد به الصلاة . وكذا تسكينها . اشرح هذا القول .

- القيام ركن متفق عليه . فما حدّ القيام ؟

- ما معنى ركن زائد ! ولماذا كانت القراءة ركناً زائداً ؟

- تكلم ما تعرف عن أحكام حفظ القرآن الكريم .

- ما هو مقدار الفرض من القراءة في الفرض والواجب والنفل ؟ وفي كم ركعة ؟

- اذكر ما تعرف من الخلاف في قراءة آية هي كلمة ، أو حرف ، أو حروف ؟

- ما حكم القراءة في ركعات الوتر مع التعليل ؟

- لا تصحّ الصلاة بقراءته في ركعة واحدة فقط . ناقش هذا القول .

- ما هو حدّ الركوع (أقلّه ، كماله) ؟ ما حكم التعديل فيه ؟ كيف يركع الأحذب ؟

- ما هو أقلّ ما يتحقّق به السجود ؟ وما تمامه ؟ وهل يصحّ بالأقل ؟

- ما معنى الجبهة ؟ وما معنى أن يسجد على ما يجد حجمه ؟

- لا يسجد على مرتفع عن موضع القدمين أكثر من نصف ذراع . لماذا ؟ وماذا يصنع ؟

- ما الحكم لو سجد على ظهر مصلٍ آخر (صلاته ، أو غير صلاته) . اذكر شروط ذلك ؟

- ما هو حكم السجود على أطراف الأصابع ، أو بعضها ، أو قدم واحدة ؟

- يشترط تقديم الركوع على السجود ، كما يشترط تقديم القراءة على ركوع لمن يبق بعده قيام يصحّ به فرض القراءة . اشرح ذلك .

- يشترط الرفع من السجود إلى قرب القعود . علّل ذلك .

- ويفترض العود إلى السجود الثاني . اشرح هذه العبارة ، ومتى يتحقّق الثاني ؟

- وهل هو فرض كالأول ؟ ولماذا ؟ ومتى يوجد التكرار ؟ وما هي حكمته ؟

- ما هو قدر الجلوس المفروض ؟ وما دليله ؟ وما حكم التشهد فيه ؟

- لماذا يشترط تأخير القعود الأخير ؟ وهل يعاد ؟

- يشترط لصحة المؤدى اليقظة . ماذا يفعل مَنْ أدّى بعض أعمال الصلاة نائماً

(ركوع ، قيام ، سجود ، قعود أخير) . وما هو الحكم لو طرأ النوم أثناءها ؟

- ما معنى (يشترط معرفة كيفية الصلاة) ؟ وهل يتأدّى الفرض بنية النفل ، أو عكسه ؟

- اذكر الأشياء المشتبهة بين الفرض والواجب مما يشترط لصحة الصلاة . وما هو الفرق بين الشرط والركن ؟

- ما حكم الصلاة على لبد وجهه الأعلى طاهر والأسفل نجس ؟ فصل الخلاف إن وجد .

- كيف يفعل مَنْ عليه نجاسة لم يجد ما يزيلها به ؟ ولماذا ؟

- لم يجد ما يستر عورته ؟ فهل يصلي ضمن الماء ، أو يؤخر الصلاة ؟

- رتب أحوال المصلي المكشوف العورة وعنده ثوب أكثره نجس :

صلاته عرياناً قائماً بالإيماء ، صلاته عرياناً قاعداً بالإيماء ، صلاته مع الثوب النجس بركوع وسجود .

- أيهما أسوأ (ثوب متنجس ، أو جلد ميتة غير مدبوغ) ؟ ولماذا ؟

- وجد بعض ساتر للعورة ؟ ماذا يفعل . اذكر الأحوال المحتملة .

- هل تصح صلاة من صلى عارياً . . وقد نسي الساتر ؟ وهل هناك فرق بينه وبين متيمم نسي الماء ؟ ما هو ؟ ولماذا ؟

- كيف يصلي العاري ؟ وما هو الأولى ؟

- عرف العورة . واذكر عورة الرجل والأمة ؟ وهل قدم الحرّة عورة ، أم لا ؟

- لماذا لا يعدُّ الشديان من عورة الأمة . . مع ما فيهما من الإثارة ؟
- ما هو الخلاف في ذراع الحرّة ؟ وكيف تفتي به ؟
- هل يجمع المنكشف من عضوين ؟ وكيف يعتبر بهما ؟
- فصل الأحكام بين زمن الانكشاف ومقداره ؟
- هل يختلف حكم الانكشاف بين غني وفقير . . فيما لو تمزّق ثوبه ؟
- ماذا يصنع من عجز عن استقبال القبلة ؟ أو عجز عن النزول عن الدابة ؟
- كيف يستقبل الخائف القبلة ؟ وهل له أن يصلي بالإيماء لثلا يراه العدو . وهل يعيد ؟
- ماذا يصنع من جهل القبلة ؟ يؤخّر الصلاة ، أم يصلي إلى أي جهة ؟
- أعمى يصلي لغير القبلة ؛ فأقامه إليها رجل واقتدى به ؟ ما هو الحكم مع التعليل ؟
- ما هو الفرق بين التحريّ لجهة القبلة وللوضوء والساتر ؟
- اذكر بالتفصيل أحكام المصلي إذا تحرّى ثم تبين صوابه أو خطأؤه ، في الصلاة ؛ وبعدها .
- تحرّى في إناء وثوب وجهة القبلة فخالف تحرّيه . ما حكمه ؟ اذكر الخلاف والتفصيل .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحّح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :
 - * بسط شيئاً رقيقاً يصلح سائراً فوق نجاسة وصلى عليه ، لا تصحّ صلاته .
 - * كبس الأرض فوق نجاسة فقطع راحتها ، تصحّ صلاته عليها .
 - * تنجّس طرف عمامته فألقاه وهو يصلي فسدت ولو لم يتحرّك بحركته .
 - * جلس طفل صغير عليه نجاسة في حجر المصلي لا تفسد صلاته .
 - * يصحّ الاقتصار على الأنف في السجود بلا كراهة .

- * لو سجد بأرنبة أنفه على موضع نجاسة فسدت صلاته .
- * لا يضرب وقوع ثوبه على نجاسة . . لا تعلق به حال سجوده .
- * لا يشترط ستر العورة في الظلّة .
- * لا تصح الصلاة في ثوب حرير ، أو مغصوب ، أو أرض الغير .
- * لا يصح استقبال القبلة دون أن ينويها .
- * يجب على من بمكة استقبال عين القبلة ؛ ولو في منزله .
- * لو هدمت الكعبة يجب على المصلي استقبال بيت المقدس .
- * يلزم الآخر من تحريك لسانه لتحريم الصلاة .
- * حقيقة الجهر : أن يسمع من وراءه ، والمخافتة : أن يسمع من بجانبه .
- * يشترط لصحة الاقتداء معرفة الإمام .
- * لو نوى فرض الوقت لا يصح إلا في صلاة الجمعة .
- * لو نوى فرضين بتحريم واحدة يصح .
- * لو نوى فرضاً ونفلًا معاً يصح للنفل ؛ لا للفرض .
- * يفترض تعيين الفاتحة فقط في الصلاة .
- * اتفق الأئمة الأربعة إلا الشافعي على صحة صلاة المقتدي بلا قراءة .
- * يصح السجود على الحنطة والشعير ؛ لأن حباتها تستقر .
- * يصح السجود على التبن والأرز والذرة لأنها تتماسك .
- * لا يصح السجود على الثلج لأنه يذوب فيصيبه الطين .
- * لا يصح السجود على كفه ، أو ثوبه ، لأنه جزء منه .
- * يصح السجود على كؤر عمامته بعلمه ؛ ولكن يكره .
- * رجع الإمام إلى قول الصحابين في جواز الشروع بالفارسية في الصلاة .

- * رجع الصحابان إلى قول الإمام في جواز القراءة بالفارسية .
- * رجع الإمام إلى قول صاحبيه في عدم جواز الاختصار على الأنف بلا عذر في السجود .
- * لا يكفي السجود على ظاهر القدم . (اذكر المعتمد) .
- * لا تصح الصلاة على ثوب طاهر ويطأته نجسة .
- * صلى عاريا وعنده ثوب حرير لا تصح صلاته ويؤخر الصلاة .
- * وجد حشيشاً أو طينا يستر عورته .
- * لو لم يجد ما يستر عورته يؤخر الصلاة .
- * وجد ثوبا ربعه طاهر لا تصح صلاته عريانا .
- * صلاته عريانا يركع ويسجد أحب من صلاته في ثوب نجس الكل .
- * شعر الحرّة المسترسل عن أسفل الظهر ليس بعورة .
- * صوت المرأة عورة .
- * العانة المقطوعة يحل النظر إليها لعدم الشهوة ؛ بخلاف الذكر المقطوع .
- * كشف ربع عضو من العورة الخفيفة لا يضر .
- * كشف ربع عضو من العورة الغليظة مكروه ولكنه لا يفسد الصلاة .
- * الأنثيان (الخصيتان) مع الذكر عضو واحد .
- * الأليتان عضو واحد .
- * الركبة عضو والفخذ عضو آخر .
- * العانة مع الألية عضو واحد .
- * يجب على الأعمى قرع الأبواب للسؤال ، ومس الجدران لمعرفة جهة القبلة ؟
- * من اشتبهت عليه القبلة يسأل من معه في القافلة .

- * إذا اشتبهت عليه القبلة يتحرى ولو مع المحراب .
- * شرع بلا تحرُّ ثم علم بإصابتها في الصلاة صحَّت .
- * شرع بلا تحرُّ ثم لم يعلم أصابة ولا غيرها صحَّت .
- * وقع تحرُّه إلى جهة فاستقبل غيرها فوافقت الصواب صحَّت .
- * استقبل بلا تحرُّ ثم علم بخطئه في الصلاة استدار وبني صحَّت صلاته .
- * تحرى إناء فتوضأ من غيره... صحَّت صلاته إذا تبيَّنت طهارته .
- * صلى في ثوب معتقداً نجاسته فتبيَّن طهارته صحَّت صلاته .
- أكمل ما يلي واحذر الكذب على رسول الله ﷺ .
- * قال ﷺ : « أَمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى... أَعْظَمُ : عَلَى... ، وَالْيَدَيْنِ ، وَ... ، وَ... الْقَدَمَيْنِ » .
- * قال ﷺ : « إِنَّ الْيَدَيْنِ تَسْجُدَانِ كَمَا... الْوَجْهُ ، فَإِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ وَجْهَهُ... ، وَإِذَا رَفَعَهُ... » .
- * قال ﷺ : « إِذَا قُلْتَ هَذَا ، أَوْ... هَذَا ؛ فَقَدْ... صَلَاتُكَ » .
- * علَّم النَّبِيُّ ﷺ التَّشَهُدَ لابن مسعود رضي الله عنه قائلاً : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ... السَّلَامُ عَلَيْكَ... وَأَشْهَدُ أَنَّ عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ » .
- * قال ﷺ : « عَوْرَةُ الرَّجُلِ : إِلَى... » .
- * صلى الصحابة مع النَّبِيِّ ﷺ في ليلة مظلمة كلٌّ إلى جهة ، فلما ذكروا ذلك له ﷺ نزل قوله تعالى ﴿.....﴾ .

* * *

فصل في بيان واجب الصلاة

معنى الواجب : الواجب - في اللغة - يجيء بمعنى : اللزوم ، وبمعنى : السقوط ، وبمعنى : الاضطراب . - وفي الشرع - : اسمٌ لما لَزَمْنَا بدليل فيه شبهة^(١) .

تسميته : قال فخر الإسلام [البزدوي] : وإِنَّمَا سُمِّيَ به ! إمَّا لكونه ساقطاً عنّا علماً ، أو لكونه ساقطاً علينا عملاً ، أو لكونه مضطرباً بين الفرض والسنة ، أو بين اللزوم وعدمه ، فإنَّه يلزَمُنَا عملاً ؛ لا علماً^(٢) . انتهى .

مطلب

في مشروعية الواجبات والسنن والآداب

مشروعية التكميل : وشرعت الواجبات !! لإكمال الفرائض ، والسنن !! لإكمال الواجبات ، والآداب !! لإكمال السنة ، ليكون كلٌّ منها حصناً لِمَا شُرِعَ لتكميله .

أحكام الواجب : وحكم الواجب : ١ - استحقاق العقاب بتركه عمداً ، و٢ - عدم

(١) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقه « سبيل الفلاح » على هذا المتن ما نصّه :
والشبهة ؛ إمَّا أن تكون في الدليل ؛

من جهة دلالة ؛ بأن يكون محتملاً لمعنيين أو أكثر .

أو من جهة ثبوته ؛ بأن يكون خبراً واحداً بشرط ألا يحتَمِلَ إلا معنى واحداً .

فإنَّما ما يثبت بدليل قطعيّ الثبوت ؛ كالقرآن والمتواتر من الحديث ، وقطعيّ الدلالة ؛ بأن يكون غير محتمل ، فهو الفرض ، فإن كان في الدليل شبهة من جهتي الثبوت والدلالة جميعاً ؛ ثبتت به السنة ؛ إن كان أمراً أو نحوه ، أو كراهة التنزيه ؛ إن كان نهياً أو نحوه .

(٢) يفترض أدائه وفعله ، دون افتراض اعتقاده . و(اللازم) أقوى من (الواجب) ؛ كما تقدم ص ١٢٨ .

إكفار جاحده ، و٣- الثواب بفعله ، و٤- لزوم سجود السهو لتقص الصلاة بتركه سهواً ، و٥- إعادتها بتركه عمداً ، و٦- سقوط الفرض ناقصاً ؛ إن لم يسجد ؛ ولم يُعِد .

عدد : وهو ؛ أي : الواجب ثمانية عشر شيئاً :

في القراءة : ١- الفاتحة : الأول : وجوب قراءة الفاتحة ، لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ »^(١) ، وهو لنفي الكمال ، لأنه خبرٌ آحاد لا ينسخ قوله تعالى ﴿ فَاقْرَأْ وَآمِنْ ﴾ [الزمل/٢٠] ؛ فوجب العمل به .

٢- ضم غيرها : والثاني : ضم سورة قصيرة ، أو ثلاث آيات قصار ، لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِ(الْحَمْدِ) ، وَسُورَةٍ . فِي فَرِيضَةٍ ، أَوْ غَيْرِهَا »^(٢) .

في ركعتين غير متعنتين من الفرض غير الثاني ، وفي جميع الثاني .

ويجب الضم في جميع ركعات الوتر لمساواة السنة^(٣) . وجميع ركعات النفل ، لما روينا^(٤) ، لأن كل شفع من النافلة صلاة على حدة .

٣- تعيين محلها : و٣- يجب تعيين القراءة الواجبة في الأولتين من الفرض ، لمواظبة^(٥) النبي ﷺ على القراءة فيهما .

(١) أخرجه الشافعي : ٧٥/١ ، وأحمد : ٣١٤/٥ ، والحميدي : ٣٨٦ ، والبخاري : ٧٥٦ ، ومسلم : ٣٤-٣٩٤ ، وأبو داود : ٨٢٢ ، والترمذي : ٢٤٧ ، والنسائي : ٩٠٩ ، وابن حبان : ١٧٨٢ ، وابن خزيمة : ٤٨٨ ، وابن ماجه : ٨٣٧ ، وابن الجارود : ١٨٥ ، وابن أبي شيبة : ٣٦٠/١ ، وأبو عوانة : ١٢٤/٢ ، والدارقطني : ١٢١٠ ، والدارمي : ١٢٤٤ ، والبيهقي : ٣٨/٢ ، والبغوي في « شرح السنة » : ٢٠٠/٢ ، والطبراني في « الصغير » : ٧٨/١ ، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

(٢) أخرجه الترمذي : ٢٣٨ ، وحسنه ، وابن ماجه : ٨٣٩ ، عن أبي سعيد رضي الله عنه .

(٣) حيث ظهرت عليه آثار السنة ؛ من عدم الأذان والإقامة والجماعة له . . فأخذ حكم السنة من حيث القراءة احتياطاً .

(٤) من إطلاق قوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ . . » والنفل صلاة ؛ ركعتين . . ركعتين .

(٥) شواهد كثيرة ، بل متواترة . ويأتي من مبحث قراءته ﷺ بجميع الصلوات .

٤- ترتيبها : وَ ٤- يجبُ تَقْدِيمُ الْفَاتِحَةِ عَلَى قِرَاءَةِ الشُّورَةِ ، للمواظبة . حتَّى لو قرأ من السورة ابتداءً فتذكَّر!! يقرأ الفاتحة ، ثمَّ يقرأ السورة ، ويسجدُ [للسهول] (خ) ، كما لو كرَّر الفاتحة^(١) ؛ ثمَّ قرأ السورة .

في السجود : ١- أعضاؤه : وَ ٥- يجبُ ضَمُّ الْأَنْفِ ، أي : ما صَلَّبَ منه لِلجَبْهَةِ فِي الشُّجُودِ ، للمواظبة عليه ، ولا تجوزُ الصلاة بالاختصار على الأنف في السجود ؛ على الصحيح^(٢) .

٢- ترتيبه : وَ ٦- يجبُ مراعاةُ الترتيب فيما بين السجدين^(٣) ، وهو الْإِثْنَانُ بِالسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ . . من الفرض وغيره قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ لِغَيْرِهَا ؛ أي : لغير السجدة من باقي أفعال الصلاة ؛ للمواظبة .

تكميل : فإن فات ؟ يَسْجُدُهَا ؛ ولو بعد القعود الأخير ، ثمَّ يعيد القعود .

الاطمئنان : وَ ٧- يجبُ الْأَطْمِئْنَانُ ؛ وهو التعديلُ فِي الْأَرْكَانِ بِتَسْكِينِ الْجَوَارِحِ فِي الرُّكُوعِ وَالشُّجُودِ حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَفَاصِلُهُ^(٤) ؛ في الصحيح^(٥) ، لأنَّه لتكميل

(١) وكذا لو قرأ أكثرها - قال في البحر (١/٣١٣) : أو حرفاً منها . ومراده الآية ١١ - ثمَّ كرَّرها قبل السورة يجب السجود ، أما لو قرأ الفاتحة ثم سورة ثم أعاد الفاتحة . . فلا يسجد ، لأنه لم يؤخَّر واجبُ السورة عن مكانه . وهذا لو في الأوليين ، فلو في الآخرين ١١ فالتكرار غير موجب للسهو .

(٢) إلّا من عذر ، وهو قول الصاحبين ؛ ورواية عن الإمام وعليها الفتوى . وفي رواية أخرى مرجوع عنها : يجوز الاقتصار في السجود على الأنف ؛ أو الجبهة ولكن مع الكراهة .

(٣) أما السجدين . . فكلُّ منهما فرض ، والواجب إنما هو فعل الثانية عقب الأولى .

(٤) ومقداره مفوض إلى حال المصلّي . وقدر في حقِّ من لا رأي له بتسييحه وجوباً ؛ وثلاث تسييحات سنة .

(٥) الحاصل : أن تعديل الأركان (الطمأنينة) واجب . . في الصحيح ؛ من تخريج الكرخي على قول أبي حنيفة ومحمد ، وأمّا الثلاثة التالية : ١- الرفع من الركوع ، و٢- القومة من السجود ، و٣- الجلسة بين السجدين . . فالمشهور سيئتها ، ومقتضى الدليل وجوبها ؛ وهو المرجع . وعند أبي يوسف : الأربعة كلها فرض عملي . والله تعالى أعلم .

الرُّكْن ، لا ١- سُنَّة ؛ كما قاله الجرجاني^(١) ، ولا ٢- فرض ؛ كما قاله أبو يوسف .
إيضاح : ومقتضى الدليل وجوبُ الاطمئنان أيضاً . في القَوَمَة والجلِسة ،
والرفعُ من الرُّكُوع ، للأمر به في حديث (المِسيءِ صلاته)^(٢) ، وللمواظبة على
ذلك كله ؛ وإليه ذهب المحققُ الكمالُ ابنُ الهُمام ، وتلميذه ابنُ أمير حاج ،
وقال : إنَّه الصواب .

الْقعود : ٨- يجبُ الْقُعُودُ الْأَوَّلُ ؛ في الصحيح^(٣) ، ولو كان حكماً ؛ وهو
قعود المسبوقِ فيما يقضيه . . ولو جَلَسَ الْأَوَّلَ تبعاً للإمام ؛ لمواظبة النبي ﷺ ،
وسجوده للسُّهولِ لما تركه وقام ساهياً .

التشهد : ١- القعود الأول : ٩- يجبُ قِرَاءَةُ التَّشَهُّدِ^(٤) فِيهِ ، أي : في الأول ،
وقوله (فِي الصَّحِيحِ) ؟ متعلِّقٌ بِكُلِّ من القعود وتشهده ، وهو احترازٌ عن القول
بِسُنَّتِهِمَا ، أو سُنَّةِ التَّشَهُّدِ وحده ، للمواظبة .

- (١) تخريجاً ، ويقابله تخريج الكرخي بالوجوب الذي هو المصتحح .
ثم التخريج : إظهار الحكم وتقريره تطبيقاً على القواعد ؛ دون نصٍّ صريح فيه .
والجرجاني هو أبو عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني الفقيه ، أحد أصحاب التخريج ، تفقّه على
أبي بكر الرازي ، وتفقّه عليه أبو الحسن القدوري ، وكان أحد الأعلام ، أصابه الفالج في آخر
عمره ، ودفن إلى جانب مقام الإمام الأعظم سنة ٣٩٧ أو ٣٩٨ .
- (٢) هو رجل كآته بدوي ؛ جاء المسجد فصلّى فأخفت صلاته ثم أتى النبي ﷺ . . . ومعه أصحابه فسلم
عليهم فقال له ﷺ : « إِزْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » فَعَلَّ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ ، أو ثلاثاً ، ثم قال : والله
ما أخسِرُ إلا هذا فعلتني ، فعلمه ﷺ وفيه . . . ثُمَّ أَرْكَعَ فَأَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ، ثُمَّ أَغْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ
أَسْجَدَ فَأَغْتَدِلَ سَاجِدًا ، ثُمَّ أَجْلَسَ فَأَطْمَئِنَّ جَالِسًا . . . أخرجه أحمد : ٤٣٧/٢ ، والبخاري :
٧٥٧ ، ٧٩٣ ، ٦٢٥١ ، ٦٦٦٧ ، ومسلم : ٤٦- ٣٩٧ ، وأبو داود : ٨٥٦ ، والترمذي :
٣٠٣ ، والنسائي : ٨٨٣ ، وابن ماجه : ١٠٦٠ ، وابن خزيمة : ٤٦١ ، عن أبي هريرة وغيره .
- ثم هذا هو معنى قوله (ومقتضى الدليل) يعني هذا الحديث . فالأمر به بـ « اطمئن »
وه « اعتدل » للوجوب .
- (٣) مقابل لقول الطحاوي والكرخي بسُنَّتِهِ ، ووفق بينهما في « البدائع » : ١٦٣/١ بأنّه وجب
بالسُنَّة ، أو أن المؤكّد منها بحكم الواجب فيطلق عليه .
- (٤) أي تشهد كان للوجوب ، وتشهد ابن مسعود للأفضلية ، وتشهد ابن عباس للجواز .

٢- القعود الأخير : وَ ١٠- يجب قراءته ؛ أي : التشهد في الجلوس الأخير أيضاً ، للمواظبة .

الموالة : وَ ١١- يجب القيام إلى الركعة الثالثة من غير تراخ^(١) بعد قراءة التشهد ، حتى لو زاد عليه بمقدار أداء ركن ساهياً يسجد للسهو ، لتأخير واجب القيام للثالثة .

السلام : وَ ١٢- يجب لفظ السلام (مرتين)^(٢) . . في اليمين واليسار ، للمواظبة . ولم يكن فرضاً !! لحديث ابن مسعود^(٣) ، دُونَ « عَلَيْكُمْ » ، لحصول المقصود بلفظ « السلام » دون متعلقه^(٤) .
ويشج^(٥) الوجوب بالمواظبة عليه أيضاً .

قنوت الوتر : وَ ١٣- يجب قراءة قنوت الوتر عند أبي حنيفة ، وكذا تكبيرة القنوت ؛ كما في « الجوهرة »^(٦) ، وعندهما : هو كالوتر سنة .

تكبيرات الزوائد : وَ ١٤- يجب تكبيرات العيدين ، وكل تكبيرة منها واجبة ؛ يجب بتركها سجود السهو^(٧) .

تكبير الافتتاح : وَ ١٥- يجب تعيين لفظ التكبير لافتتاح كل صلاة ، للمواظبة عليه . وقال في « الذخيرة » : ويكره^(٨) الشروع بغيره ؛ في الأصح . وقال

(١) وحّد التراخي الموجب للسجود : ١- قدر أداء ركن ؛ ولو ساكتاً ، أو ٢- قدر قوله (اللهم ؛ صل على محمد ؛ وعلى آل محمد) ؛ وهو المصتح من قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وقالوا : ٣- لا يجب السهو ما لم يبلغ إلى قوله « ... حميد مجيد » . (ابن عابدين : ٣٤٣ / ١) .

(٢) فكلا السلامين واجب ، وقيل : الثاني سنة .

(٣) وهو قوله ﷺ : « إِذَا قُلْتَ هَذَا ، أَوْ قَعَلْتَ هَذَا . . . » انظر تخريجه ص ٣٨٧ .

(٤) ويلفظ « السلام » الأول دون « عليكم » بتقطع الاقتداء . . ويخرج من الصلاة .

(٥) معناه : لو استدلّ لوجوب « السلام » بمواظبه ﷺ عليها . . لكان الاستدلال وجيهاً !! .

(٦) الأرجح عدم وجوب تكبير القنوت ؛ كما في « رد المحتار » : ٣١٥ / ١ .

(٧) لكن يترك في الجماعة العظيمة والجمعة والعيدين كما سيأتي ص .

(٨) كراهة تحریم ، وعليه الفتوى . أو تنزيه ؛ كما اعتمدناه ص ، فليكن التوفيق بالتفصيل . -

الْمُرْخَصِي : الْأَصْلُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ ، كَمَا فِي « التَّبْيِين »^(١) [١٠٩/١] فَلِذَا لَا يَخْتَصَرُ
وَجُودُ الْإِفْتِتَاحِ بِالتَّكْبِيرِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ خَاصَّةً ، خِلَافًا لِمَنْ خَصَّهُ بِهِمَا .

وَوَجْهُ الْعُمُومِ مُوََاطِبَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى التَّكْبِيرِ عِنْدَ افْتِتَاحِ كُلِّ صَلَاةٍ^(٢) .

تَكْبِيرُ رُكُوعِ الْعِيدِ : وَ ١٦- يَجِبُ تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ فِي ثَانِيَةِ ؛ أَيِ : الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ
مِنَ الْعِيدَيْنِ تَبْعًا لَتَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ ؛ لِاتِّصَالِهَا بِهِمَا .

بِخِلَافِ تَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ فِي الْأُولَى .

الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ : ١- فِي الْجَهْرِيَّةِ : وَ ١٧- يَجِبُ جَهْرُ الْإِمَامِ بِقِرَاءَةِ رُكْعَتَيْ
الْفَجْرِ ، وَقِرَاءَةُ أُولَتَيِ الْعِشَاءَيْنِ : الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ؛ وَلَوْ قَضَاءً ، لَفَعْلُهُ ﷺ^(٣) .

٢- فِي غَيْرِهَا : وَ ١٨- يَجِبُ الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالتَّرَاوِيحِ
وَالْوُثْرِ فِي رَمَضَانَ . . عَلَى الْإِمَامِ ، لِلْمُوََاطِبَةِ .

وَالْجَهْرُ : إِسْمَاعُ الْغَيْرِ^(٤) .

= وَاعْلَمْ أَنَّهُ جَاءَ فِي « رَدِّ الْمُحْتَارِ » : ٣١٥/١ الْعَزْوُ إِلَى « نُورِ الْإِيضَاحِ » بِوَجُوبِ افْتِتَاحِ الْعِيدَيْنِ
بِالتَّكْبِيرِ ؛ دُونَ بَقِيَةِ الصَّلَوَاتِ . وَهُوَ - كَمَا تَرَى - سَهْوٌ أَوْ سَبْقُ قَلَمٍ . فَتَنَبَّهُ .

(١) هُوَ « تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ » / (شَرْحُ « كِتَابِ الدَّقَائِقِ ») شَرْحٌ فِيهِ مَتْنٌ « الْكَتَرُ » لِلنَّسْفِ . صَنَّفَهُ الْعَلَامَةُ
فَخْرُ الدِّينِ عِثْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ الزَّيْلَعِيُّ ، وَهُوَ مِنْ أَنْفُسِ الشُّرُوحِ الْمَتَدَاوِلَةِ عَنِّي بِالْأَدَلَّةِ فَاغْتَنَزَ عَنْ سِوَاهِ
مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ . وَهُوَ غَيْرُ الزَّيْلَعِيِّ الْحَافِظِ صَاحِبِ « نَصَبِ الرَّايَةِ » . وَقَدْ جَهِلَ مَنْ عَزَاهُ
لِلْإِتْقَانِيِّ !!

(٢) انْظُرْ ص ٣٧٣ وَص ٤٢٠ مِنْ أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ كَبَّرَ .

(٣) هُوَ مَا مَرَّ ص ٣٦٠ مِنْ حَدِيثِ قَضَاءِ الصُّبْحِ لَيْلَةَ التَّعْرِيسِ حَيْثُ جَهِرَ فِيهَا ﷺ بِالْقِرَاءَةِ .

(٤) اِخْتَلَفَتْ فِيهِ أَقْوَالُهُمْ وَتَعْرِيفَاتُهُمْ ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهَا عَلَى الْبَعْضِ ، وَاضْطُرَبَ فِيهِ الْكَثِيرُ !! .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ أَدْنَى الْمَخَافَةِ إِسْمَاعَ نَفْسِهِ مُنْفَرِدًا ، أَوْ مَنْ يَقْرَأُ . . مِنْ رَجُلٍ ؛ أَوْ رَجُلَيْنِ إِمَامًا .
وَكَتَفَى بَعْضُهُمْ بِتَصْحِيحِ الْحُرُوفِ وَخُرُوجِ صَوْتِ مِنَ الْفَمِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى فِيهِ !!

وَأَدْنَى الْجَهْرِ : إِسْمَاعُ غَيْرِهِ مِنْ لَيْسَ يَقْرَأُ كَأَهْلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ . وَلَا حُدَّ لِأَعْلَاهُ .

أَمَّا مَا ابْتُلِيَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعَوَامِّ مِنْ عَدَمِ تَحْرِيكِ اللِّسَانِ ؛ فَضْلًا عَنْ إِخْرَاجِ الْحُرُوفِ فَهُوَ حَدِيثُ
نَفْسٍ ، أَوْ تَلَاوَةِ نَظَرٍ ؛ لَا قَالِدَةَ بِهَا . وَلَا تَصَحُّحُ مَعَهَا تَلَاوَةً ؛ فَضْلًا عَنْ صَلَاةٍ وَالنَّاسِ عَنْهَا
مُتَأَفِّفُونَ !! وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

الإسرار بالقراءة : ١- الجماعة : وَيَجِبُ الْإِسْرَارُ - هو : إسماع النفس ؛ في الصحيح ؛ وتقدم - ١- في جميع ركعات الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ؛ ولو في جَمْعِهِمَا بعرفة .

٢- الإسرارُ فِيمَا بَعْدَ أُولَيِّ الْعِشَاءَيْنِ : الثالثة من المغرب ، وهي والرابعة من العشاء .

٣- الإسرارُ في نَقْلِ النَّهَارِ^(١) ، للمواظبة على ذلك .

٢- النفل والمنفرد : وَالْمُنْفَرِدُ بفرضٍ مُخَيَّرٍ^(٢) . . ١- فِيمَا يَجْهَرُ الإمامُ فيه^(٣) ؛ وقد بيناه . ٢- فيما يقضيه ممَّا سَبَقَ به في الجمعة والعيدين ؛ كَمُتَنَقِّلٍ بِاللَّيْلِ ؛ فإنه مخيَّر ، ويكتفي بأدنى الجهر ؛ فلا يُضَرُّ نائماً ، لأنه ﷺ جَهَرَ في التهجد بالليل^(٤) ، وكان يُؤَنِّسُ اليقظان ، ولا يُوقِظُ الوَسَنَانَ^(٥) .

تكميل : وَلَوْ تَرَكَ الشُّورَةَ فِي رَكْعَةٍ مِنْ أُولَيِّ الْمَغْرِبِ ، أَوْ فِي جَمِيعِ أُولَيِّ الْعِشَاءِ ١٢ قَرَأَهَا ؛ أَي : السورة - وجوباً ؛ على الأصح - فِي الْأَخْرَيْنِ مِنَ الْعِشَاءِ ؛ والثالثة من المغرب . . مَعَ الْفَاتِحَةِ جَهْراً بهما ؛ على الأصح .

ترتيب القراءة : ويقدمُ الفاتحة ، ثمَّ يقرأ السورة ، وهو الأشبه . وعند

(١) بقي منها : صلاة الكسوف والخسوف والأفزع ؛ إن صليت جماعة . فتبه .

(٢) لكن الجهر أفضل . فتبه .

(٣) أما ما يَسَرُّ فيه . . فالإمام والمنفرد سواء .

(٤) له شواهد كثيرة منها ما أخرجه أحمد : ٢٧١/١ - ٢٤٤٦ ، وأبو داود : ١٣٢٧ ، والترمذي في

« الشماثل » : ٣٢١ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما : كانت قراءة النبي ﷺ على قدر ما يسمعه

مَنْ فِي الْحَجَرَةِ . . وهي في البيت . وعكسها ابن خزيمة : ١١٥٧ . بأنه يقرأ في بعض حُجَرِهِ

فَيَسْمَعُ مَنْ كَانَ خَارِجاً .

(٥) الوسنان : الناحس أول نومه .

وهذا بعض كلام عمر رضي الله عنه حيث مرَّ به ﷺ وهو يرفع صوته في صلاة الليل فقال :

يا رسول الله ؛ أوقظ الوسنان وأطرد الشيطان . فأمره أن يخفض .

وأمر أبا بكر أن يرفع حين أجابه بأنه يُسمع من يناجي فيكتفي بالإسرار . أخرجه : أحمد :

١٠٩/١ ، وأبو داود : ١٣٢٩ ، والترمذي : ٤٤٧ ؛ عن أبي قتادة رضي الله عنه .

بعضهم : يقدّم السورة^(١) . وعند بعضهم : يترك الفاتحة ، لأنها غير واجبة^(٢) .
استدراك : ولو تذكّر الفاتحة ؛ بعد قراءة السورة قبل الركوع ؟ يأتي بها ، ويعيد
[السورة ؛ في ظاهر المذهب] (ص) ، كما لو تذكّر السورة في الركوع . . يأتي بها ويعيده .
سهو القراءة : وَلَوْ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ فِي الْأَوَّلِينَ ۚ لَا يُكْرَرُهَا فِي الْآخِرِينَ
عندهم^(٣) ، ويسجد للسهو ، لأنّ قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة نفلاً ،
وبقراءتها مرة وقع في الأداء ؛ لقوله بمكانه .
وإذا كرّرها ! خالف المشروع ، إلّا في النفل^(٤) ، بخلاف الشورة ؛ فإنّها
مشروعة نفلاً في الآخرين ، ولم تكرر !! .



واجبات الصلاة

في الأذكار	في الأركان	في القراءة
١ - لفظ التكبير للافتتاح .	١ - الاطمئنان بكون الأعضاء .	١ ١ - قراءة الفاتحة ، وضّم
٢ - قنوت الوتر .	٢ - الجمع بين الألف والجهة بالسجود .	سورة ، وتقديم الفاتحة
٣ - التشهد في القمودين .	٣ - ترتيب السجدة الثانية على	وجعلهما في أولي القرض
٤ - تكبيرات الزوائد في الميدين .	الرفع من الأولى في كل ركعة .	وجميع الوتر والنفل .
٥ - تكبيرات الركوع عقب	٤ ٥ - القمود الأول والقيام	٥ - الجهر فيما يجهر فيه للإمام
قنوت الوتر ، وثانية	منه إلى الثالثة بدون تراخ .	ولو قضاء .
الميدين . (على قول).		٦ - الإسراء فيما يسرّ به لجميع
		المصلين .



- (١) لجوبها من قبل فيؤديها عن تركها في الأولين ، وهما الفاتحة لا يجب فيؤخرها . لكن علمت أن الأول أشبه . ومعنى « أشبه » أقرب شَبْهاً بالقواعد للفتوى .
- (٢) وليس مكانها بعد السورة فترك .
- (٣) هكذا في الأصول جميعاً !! ولعل المراد اتفاقهم على ذلك !! .
- (٤) فلا يكون التكرار فيه خلاف المشروع ، لأنه يُتوسّع فيه ما لا يُتوسّع في الفرائض والواجبات .

الأسئلة

- ما هو الواجب (لغة وشرعاً) ؟ ولماذا سُمي ؟ ولماذا شرعت الواجبات والسنن والآداب ؟

- ما هي أحكام الواجب . اذكر أربع واجبات في القراءة بالصلاة .

- ما معنى وجوب الترتيب فيما بين السجدين ؟

- الاطمئنان واجب . ما هو حدُّه ؟ وما هي الأركان التي يتضمَّنُها ؟

- ما هو الواجب في حقِّ القعود الأول . . مع ما فيه من خلاف ؛ أو تفصيل ؛ أو دليل ؟

- اذكر واجبات القراءة . تفصيلاً وترتيباً . مع الإيضاح .

- ما حكم تكرار الفاتحة أو السورة في الفرائض والنوافل ؟

- علِّل وجوب القراءة في جميع ركعات النفل والوتر .

- ما معنى وجوب القيام إلى الثالثة دون تراخٍ ؟ وما هو حدُّ التراخي ؟ وماذا يجب فيه ؟

- ما حكم السلام آخر الصلاة ؟ وما هو لفظه ؟ وماذا يجب بتركه ؟

- ما تقول في قنوت الوتر وتكبيره ؟ (حكماً وخلافاً ، مع الأرجح به ؟) .

- ما تقول في تكبير افتتاح الصلاة (أحكاماً وخلافاً مع بيان الراجح) ؟

- تكلم ما تعرف عن تكبير العيدين (للافتتاح والركوع والزوائد) ؟

- عرِّف الجهر والإسرار ، واذكر أحكامهما في القراءة (نفلاً وفرضاً ، إمامة وانفراداً) ؟

- اذكر بالتفصيل حكم ما لو نسي الفاتحة ؛ أو السورة في الأوليين ، أو إحداهما ؟

ـ أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :

- * يجب الاطمئنان في القيام والقعود الأول والأخير ؛ دون الركوع والسجود .
- * الترتيب بين السجدين سنة مؤكدة .
- * كل تكبير من زوائد العيدين يجب بتركها سجود سهو .
- * يحب الجهر بصلاة التراويح للإمام والمنفرد . وكذلك الوتر .
- * يجب الجهر على الإمام بقضاء الفجر والمغرب ؛ والعشاء .
- * يجب الإسرار في الظهر والعصر في غير عرفة .
- * يجب الإسرار في الظهر والعصر للإمام ؛ لا للمنفرد .
- * يجب الجهر بالصلوات الجهرية للإمام والمنفرد .
- * المتفل بالليل يجهر وجوباً كالمفترض .
- * المسبوق في الجمعة والعيدين يجب عليه الجهر بالقراءة .
- * ترك السورة في أولي المغرب أو العشاء .. يجهر بها مع الفاتحة في الآخرين .
- * ترك الفاتحة في أولي المغرب أو العشاء .. يأتي بها دون السورة في الآخرين .
- * ترك السورة من أولي المغرب أو العشاء .. يأتي بها مع الفاتحة سرّاً .
- * تذكر الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها ولا يعيد السورة .
- * تذكر الفاتحة بعد قراءة السورة .. لا يأتي بها .
- * تذكر السورة في الركوع .. لا يأتي بها ، ويعيده .
- * يجب سجود السهو بترك سنة مؤكدة .
- * شرعت السنن لإكمال الفرائض ، والآداب لإكمال الواجبات .

• يجوز الاقتصار على الأنف في السجود .

- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

• كان ﷺ يصلي بالليل يؤنس ، ولا الوسنان .

• كان ﷺ يواظب على عند افتتاح كل صلاة .

• قال ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ وَسُورَةٌ فِي أَوْ . . . » .

• • •

فصل في بيان سنتها أي : الصلاة

وَهِيَ إِخْدَى وَخَمْسُونَ . . تقریباً ، قِيسٌ :

١- الرفع للتحريمة : ١- للرجل : ١- رَفْعُ الْبَدَنِ لِلتَّحْرِيمَةِ حِذَاءَ الْأَذْنَيْنِ لِلرَّجُلِ ، لأنَّ رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة كَبَّرَ ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَحَاضِيَ بِإِبْهَامَيْهِ أُذُنَيْهِ^(١) ، ثُمَّ يَقُولُ : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ؛ وَبِحَمْدِكَ »^(٢) . . . الخ .

ب- للامة : وَحِذَاءَ أُذُنِي الْأَمَةِ ، لأنها ١- كالرجل في الرفع ، و٢- كالحرّة في الركوع والسجود ، لأنَّ ذِرَاعَيْهَا لَيْسَا بِعَوْرَةٍ^(٣) .

(١) فيلامس بإبهاميه شحمة أذنه ، وتلامس سبابته قائمة أذنه .

(٢) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ١٠١١٧ ، ١٠٢٨٠ ، و« الأوسط » : ١٠٣٠ ، عن ابن مسعود رضي الله عنه .

وأخرجه أحمد : ٥٠/٣ ، وأبو داود : ٧٧٥ ، والترمذي : ٢٤٢ ، وابن ماجه : ٨٠٤ ، والدارمي : ١٢٤١ ، والنسائي : ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، وابن خزيمة : ٤٦٧ ، والدارقطني : ١١٢٥ ، وأبو يعلى : ١١٠٨ ، عن أبي سعيد الخدري .

والطحاوي : ١٩٨/١ ، وابن أبي شيبة : ٢١٤/١ ، والدارقطني : ١١٢٦ وما بعده ، والحاكم : ٢٣٥/١ ، عن عمر رضي الله عنه .

والطحاوي : ١٩٧/١ ، وأبو داود : ٧٧٦ ، والترمذي : ٢٤٢ ، وابن ماجه : ٨٠٦ ، والدارقطني : ١١٣٤ ، واللفظ له ، والبيهقي : ٣٤/٣ ، وفي « المعرفة » : ٢٩٩٩ ، والحاكم : ٢٣٥/١ ، وقال : صحيح الإسناد ، وأقرّه النعمي ، عن عائشة رضي الله عنها ؛ وعن أبيها . لكن في الطحاوي (إلى حذو المنكبين) ! وقد بين علته : البرد .

وأبو يعلى : ٣٧٣٥ ، والطبراني في « الأوسط » : ١٣٠٣٩ ، عن أنس رضي الله عنه ، والطبراني في « الكبير » : ج ٢٢/رقم : ١٥٥ ، و« الأوسط » : ٨٣٤٩ ، عن واثلة رضي الله عنه . (٣) فلو رفعت وخشيت انكشاف ذراعها . . . لم يضّر . وأما في شبهها بالحرّة في البطن والظهر فتضمّ بعضها إلى بعض ، لأنَّ ذلك موضع العورة . . فتشبه الحالين .

جـ- للحرّة : ٢- رفعُ اليدينِ حِذاءَ الْمَنَكِبَيْنِ لِلْحُرَّةِ ؛ على الصحيح ، لأنّ ذراعَيْها عورةٌ^(١) ، ومبناه على السّتر .

وروى الحسنُ : أنّها ترفعُ حِذاءَ أَذْنَيْهَا^(٢) .

٢- نشر الأصابع : ٣- يَسُرُّ نَشْرُ الْأَصَابِعِ . وكيفيته : أن لا يضمَّ كلُّ الضمِّ . ولا يفرِّجَ كلُّ التفرّيج ، بل يتركها على حالها منشورة ، لأنّه ﷺ كان إذا كَبَّرَ رفع يديه ناشراً أصابعه^(٣) .

٣- مقارنة المؤمنين : ٤- يَسُرُّ مُقَارَنَةُ إِحْرَامِ الْمُقْتَدِي لِإِحْرَامِ إِمَامِهِ . . . عند الإمام ، لقوله ﷺ : « إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا »^(٤) ؛ لأنّ « إذا » للوقت حقيقة ، وعندهما : بعد إحرام الإمام ، جَعَلَا الْفَاءَ لِلتَّعْقِيبِ .

ولا خلافٌ في الجواز ؛ على الصحيح ، بل في الأولويّة . . . مع التيقّن بحال الإمام^(٥) .

٤- اعتماد البدن : ٥- يَسُرُّ وَضْعُ الرَّجُلِ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى تَحْتَ سُرَّتِهِ ،

(١) على المفتى به انظر ص ٣٩٥ .

(٢) كالرجل ، لأن كَفَّيْهَا ليسا بعورة ، وكذلك تكبير القنوت والعبدن والجنّاة (رد المحتار : ٣٢٣/١) .

(٣) أخرجه الترمذي : ٢٣٩ ؛ وحسنه ، وابن خزيمة : ٤٥٨ ، وابن حبان : ١٧٦٩ ، والحاكم : ٢٣٥/١ ، والبيهقي : ٢٧/٢ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ومن شواهده ما أخرجه أحمد : ٣٧٥/٢ ، والترمذي : ٢٤٠ ، والدارمي : ١٢٤٠ ؛ عن أبي هريرة أيضاً : كان ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مَدًّا .

وهو عند الخمسة إلّا ابن ماجه بلفظ « دخل » بدل « قام » . والمُدَّ ههنا كالنشر .

(٤) تقدّم ص ٢٣٧ تخريجه من قوله ﷺ : « ... وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا » وطرفه : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ ... » .

(٥) فلو كَبَّرَ غيرَ عالم بتكبير إمامه !؟ فإن غلب على ظنه أنّه قبل تكبير إمامه . . . لم يجز إحرامه ، وإن كان أكبر رايه أنّه كَبَّرَ مع إمامه ؛ أو بعده ، أو لم يكن له رأي . . . جاز اقتداؤه . والأحوط في جميع الصُّوَر تكبيره ثانياً ليقطع شكّه باليقين . والله أعلم .

لحديث علي رضي الله عنه : إن من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة^(١) .
صفته : وصِفَةُ الْوَضْعِ : أَنْ يَجْعَلَ بَاطِنَ كَفِّ الْيُمْنَى عَلَى ظَاهِرِ كَفِّ الْبُسْرَى ؛
مُحَلِّقًا بِالْخِنْصَرِ وَالْإِبْهَامِ عَلَى الرُّسْغِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا ١- وَرَدَ أَنَّهُ يَضَعُ الْكَفَّ^(٢) عَلَى الْكَفِّ ،
و٢- وَرَدَ الْأَخْذُ^(٣) ؛ فَاسْتَحْسَنَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَائِخِ تِلْكَ الصِّفَةَ عَمَلًا بِالْحَدِيثَيْنِ .
وقيل : إنه^(٤) مخالف للسنة والمذاهب ، فينبغي أن يفعل بصفة أحد الحديثين
مرة ، وبالأخر أخرى ، فيأتي بالحقيقة فيهما^(٥) .
هـ- اعتماد المرأة : وَ٦- يَسْرُ وَضْعُ الْمَرْأَةِ يَدَيْهَا عَلَى صَدْرِهَا مِنْ غَيْرِ تَخْلِيْقٍ ،
لأنه أستر لها .

٦- الثناء : وَ٧- يَسْرُ الثَّنَاءُ لَمَّا رُؤِينَا^(٦) ، ولقوله ﷺ : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَارْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ ؛ وَلَا تَخَالِفْ آذَانَكُمْ ، ثُمَّ قُولُوا [اللَّهُ أَكْبَرُ] (سُبْحَانَكَ ؛ اَللَّهُمَّ ،
وَيَحْمَدُكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ) . وَإِنْ لَمْ تَزِيدُوا عَلَى
التَّكْبِيرِ أَجْزَاءَكُمْ^(٧) » . وسنذكر معانيها ص ٤٥٣ إن شاء الله تعالى .

- (١) أخرجه أبو داود : ٧٥٦ ، وعبد الله بن أحمد : ١١٠/١ ، والدارقطني : ١٠٨٨ ، والبيهقي : ٣١/٢ واللفظ له ؛ عن علي كرم الله وجهه .
 - (٢) وأخرجه : ٧٥٤ ؛ عن ابن الزبير : صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة . ومن شواهد ما
عند مسلم : ٤٠١-٥٤ عن وائل بن حُجْر : ثم وضع يده اليمنى على اليسرى .
 - (٣) أخرجه أبو داود : ٥٧٨ والدارقطني : ١٠٨٣ ؛ عن أبي هريرة : أخذ الألف على الألف في
الصلاة تحت السرة .
 - (٤) يعني : الجمع بين الأخذ والوضع ، فهذا الجمع خروج عن الروايتين .
 - (٥) تركه العلامة ابن عابدين (٣٢٧/١) موضع تأمل بعد أن أورد عليه أن عمله بأحدهما ترك للآخر ١١
والعمل بالوضع والأخذ مستحسن المشايخ ، لأن في الأخذ وضعا وزيادة . اهـ . قلت : فالذي
يطعن إليه القلب أن رواية الأخذ تتضمن رواية الوضع فيضع آخذا يسر محلقا بدون بسط الأصابع
على الساعد ١١ والله الموفق .
 - (٦) أخرجه الطحاوي وغيره عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها . انظر ص .
 - (٧) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٣١٩٠ ، والبارودي - كما عزاه في « كثر العمال » : ١٩٦٣٩ -
عن الحكم بن حننيل .
- ولفظ التكبير ليس في النسخ الخطية والمطبوعة من « المراقي » ١١٤ .

٧- التعوذ : وَ ٨- يَسْرُ الْتَعَوُذُ ، فيقول (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ، وهو ظاهر المذهب ، أو (استعذ . الخ) واختاره الهنْدَوَانِي^(١) . لِلْقِرَاءَةِ ، فيأتي به المسبوق كالإمام ، والمنفرد ، لا المقتدي ؛ لأنه تبع للقراءة عندهما .

وقال أبو يوسف : تبع للثناء ، سنة للصلاة ؛ لدفع وسوسة الشيطان . وفي « الخلاصة » و « الذخيرة » : قول أبي يوسف الصحيح^(٢) .

٨- التسمية : وَ ٩- تَسْرُ التَّسْمِيَةُ أَوَّلَ كُلِّ رَكْعَةٍ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ^(٣) ، لأنه ﷺ كان يفتح صلاته بـ « بسم الله الرحمن الرحيم »^(٤) .

والقول بوجوبها ؟ ضعيف ؛ وإن صُحِّح^(٥) ، لعدم ثبوت المواظبة عليها .

٩- التأمين : وَ ١٠- يَسْرُ التَّأْمِينُ لِلْإِمَامِ ، والمأموم ، والمنفرد ، والقاريء ؛ خارج الصلاة ، للأمر به في الصلاة^(٦) . وقال ﷺ : « لَقَنَنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ

(١) وجه اختياره مناسبة لفظ الأمر القرآني ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ [التحل/٩٨] وهو اختيار حمزة بن حبيب من القراء السبعة ، بينما اختار لفظ « أعوذ » عاصم ، وأبو عمرو ، وابن كثير . قال في « المجتبى » : عليه - لفظ « استعذ » - الفتوى .

(٢) الذي في « الخلاصة » أنه الأصح !! ومن المقرر أن العمل على الصحيح ؛ لا الأصح اقتبه .
واعلم أن قول الإمام ومحمد هو المأخوذ به الذي اختاره قاضيخان ؛ واختاره في « الهداية » وشروحها والكافي « و الاختيار » وعامة الكتب . فلا يُعَدَّلُ عنه .

(٣) ولا يسر قبل السورة . وهذا قول أبي يوسف المفتى به . وقال محمد : يسمي قبل الفاتحة وقبل السورة في كل ركعة واستحسنه الإمام .

(٤) أخرجه أبو دلود - « تحفة الأشراف » : ٦٥٣٧ - ، والترمذي : ٢٤٥ ، عن ابن عباس رضي الله عنهما . وقال أبو هريرة : « إني لأشبهكم بصلاة رسول الله ﷺ (وكان افتتح بـ « بسم الله الرحمن الرحيم ») » أخرجه أحمد : ٤٩٧/٢ ، والنسائي : ٤٠٩ ، وابن خزيمة : ٤٩٩ ، وغيرهم .

(٥) القول بوجوب البسمة . . صححه الزاهدني والزيلعي في « التبيين » : ١٩٤/١ . وضعفه ابن نجيم في « البحر » : ١٠٦/٢ . وقال أخوه في « النهر » : والحق أنهما قولان مرجحان ؛ قال العلامة ابن عابدين (٣٢٩/١) : الأول مرجح من حيث الرواية ، والثاني مرجح من حيث الدراية ، والله أعلم .

(٦) لأن التالي كالإمام بشبه وجوب الاستماع والإنصات ، وقد قالوا : لا يرفع الساجدون للتلاوة قبل التالي ؛ لأنه كالإمام .

فَرَاغِي مِنَ الْفَاتِحَةِ « آمِينَ »^(١) ، وَقَالَ (إِنَّهُ كَالْخَتَمِ عَلَى الْكِتَابِ)^(٢) ، وليس من القرآن ، وأفصح لُغَاتِهِ^(٣) : المَدُّ والتخفيف ، والمعنى : استجب دعاءنا .

١٠- التَّحْمِيدُ : وَ ١١- يَسُّ التَّخْمِيدُ^(٤) لِلْمُؤْتَمِّ ، والمنفرد اتفاقاً ، وللإمام حدهما^(٥) أيضاً .

١١- الإِسْرَارُ : وَ ١٢- يَسُّ الإِسْرَارِ بِهَا : بالثناء وما بعده^(٦) ، لِلآثَارِ^(٧) الواردة بذلك .

والحديث عند الشيخين ومالك وأحمد وغيرهم ، عن أبي هريرة رضي الله عنه : « إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا . . . » ثم يمكن الاستدلال بقوله ﷺ : « إِذَا أَمَّنَ الْقَارِءُ » . . . أخرجه النسائي : ٩٢٤ ، ٩٢٥ . وقوله ﷺ : « أَمَّنُوا إِذَا قُرِئَ »^(٨) غَيْرِ الْمَغْضُوبِ . . . أخرجه ابن شاهين في « السنة » عن علي . وعند الطبراني في « الكبير » : ٦٨٩١ ، عن سُرَّةٍ « إِذَا قَالَ الْقَارِءُ »^(٩) غَيْرِ الْمَغْضُوبِ . . . « قُولُوا (آمِينَ) يُجِيبُكُمْ اللَّهُ » ، فإطلاق القراءة بعم قارىء الصلاة وهو إمام ، أو غيره . فتنبه .

(١) لفظة سرمانية الوضع . معناها : استجب . أخرجه ابن أبي شيبة : ٤٢٥/٢ ، واليهقي في « الدلائل » : ١ عن أبي مبيرة .

(٢) ذكره الزمخشري في « الكشاف » ٧٥/١ ، وسكت عنه ابن حجر في « تخریجه » .

ويلفظ « كَالطَّابِعِ عَلَى الْكِتَابِ » زيادة : . . . وَحَيْثُ الدُّعَاءُ . . . الحكيم الترمذي في « نواحد الأصول : ٣١٣ في الأصل : ٢٤٣ » .

وقد أخرج ابن عدي ، والطبراني في « الدعاء » . عن أبي هريرة : « (آمِينَ) خَاتَمُ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى لِسَانِ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ » . كذا في « كثر العمال » : ٢٥١٢ . وجاء أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وقف يستمع رجلاً يدعو قد ألح في المسألة فقال : أوجب . . . إن ختم . فقال رجل : بأي شيء يختم ؟ قال : « بِدِ آمِينَ » ، فَرَأَتْهُ إِنْ خَتَمَ بِدِ آمِينَ . . . فَقَدْ أُوجِبَ » أخرجه أبو داود : ٩٣٨ ، عن أبي زهير الثمري رضي الله عنه .

(٣) ١- آمين . ٢- آمين ، بالفصر والتخفيف ، و ٣- آمين ، بالمَدِّ والتشديد .

(٤) هو : ١- اللهم ، ربنا ولك الحمد . أو ٢- اللهم ، ربنا لك الحمد . أو ٣- ربنا ولك الحمد ، أو ٤- ربنا لك الحمد . . . على هذا الترتيب بالأفضلية .

(٥) وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه .

(٦) وهي الاستفتاح ، والتعوذ ، والبسطة ، والتأمين ، والتحميد . (انظر ص ٤٢٥) .

(٧) منها ما أخرجه البخاري : ٧٤٣ ، ومسلم : ٥٢-٣٩٩ ، وأبو داود : ٧٨٢ ، والترمذي : ٢٤٦ ، والنسائي : ٩٠١ ، وابن ماجه : ٨١٣ ، عن أنس : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا =

- ١٢- الاعتدال للتحريمة : و ١٣- يسرُّ الاغتدالَ عند ابتداء التحريمة وانتهائها ، بأن يكون آتياً بها من غير طأطأة الرأس ، كما ورد .
- ١٣- الجهر بالانتقال : و ١٤- يسرُّ جهراً الإمام بالتكبير والتسليم ، لحاجته إلى الإعلام بالشروع والانتقال ، ولا حاجة للمنفرد ؛ كالمأموم .
- ١٤- هيئة الوقوف : و ١٥- يسرُّ تفريج القدمين في القيام قدر أربع أصابع ، لأنه أقرب إلى الخشوع ، والتراوح أفضل من نصب القدمين .
- وتفسير التراوح : أن يعتمد على قدم مرة ، وعلى الآخر مرة ، لأنه أيسر وأمكن لطول القيام .
- ١٥- مقدار القراءة : و ١٦- يسرُّ أن تكون الشورة المضمومة للفاتحة .
- ١- طوال المفصل : ١- من طوال المفصل . . الطوال والقصار - بكسر أولهما - : جمع طويلة وقصيرة . الطوال - بالضم - : الرجل الطويل .
- وسمي المفصل به ! لكثرة فصوله ، وقيل : لقلة المنسوخ فيه ، وهذا في صلاة الفجر والظهر .
- ٢- أوساطه : و ٢- من أوساطه . . . جمع وسط - بفتح السين - : ما بين القصار والطوال في العصر والعشاء .

= يفتحون القراءة بـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

ومنها أيضاً : عن أنس قال : صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وعثمان ، فلم أسمع أحداً منهم يجهر بـ ﴿ يَسْمَعُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [٣٠/ النمل] .

ومنها ما أخرجه أحمد في « مسنده » : ٣١٦/٤ ، والترمذي : ٢٤٨ ، والدارقطني : ١٢٥٥ ، والحاكم : ٢٣٢/٢ ، والبيهقي : ٥٧/٢ ، والطهالسي : ٤٠١ ، عن وائل بن حُجر أنه قال : صليت مع رسول الله ﷺ فلما قرأ ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . . قال : « آمين » . خفّض وأخفى بها صوته .

ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، ومحمد بن الحسن في « الآثار » : ٨٣ ، وعبد الرزاق في « مصنفه » : ٢٥٩٦ ، وقد روي عن ابن مسعود : أربع يخفين الإمام . فذكر منها : التعوذ ، والتسمية ، و « آمين » ، و « ربنا لك الحمد » ، ومثله عن إبراهيم النخعي .

٣- قصاره : ٣- مِنْ قِصَارِهِ فِي الْمَغْرِبِ .

وهذا التقسيم لَوْ كَانَ المصلي مُقِيمًا . والمنفرد والإمام سواء ؛ ولم يُثقل على المعتدين بقراءته كذلك .

مطلب

في تقسيم فصول القرآن

بيان المفصل : والمفصل : هو الشُّعْبُ السابع^(١) .

قيل : أوّله عند الأكثرين من « سورة الحجرات »^(٢) . وقيل : من « سورة محمد ﷺ » ، أو من « الفتح » ، أو من « ق » .

والطُّوال : من مبدئه إلى « البروج » . وأوساطه : منها إلى « لم يكن » وقصاره منها إلى آخره .

وقيل : طوَّالُه من « الحجرات » إلى « عبس » ، وأوساطه من « كورت » إلى « الضحى » ، والباقي قصاره .

لما رُوِيَ عن عمر رضي الله تعالى عنه : أنَّه كان يقرأ في المغرب بقصار المفصل ، وفي العشاء بوسَطِ المفصل ، وفي الصبح بطوَالِ المفصل^(٣) .

(١) اعلم أنه لا خلاف إلا في هذا الشُّعْب . أما ما قبله : فالشُّعْبُ الأولُ هي : السُّورُ الخمس الأولى بعد الفاتحة من سورة البقرة إلى الأنعام . والثاني : من الأعراف إلى الرعد . والثالث : من إبراهيم إلى طه ، والرابع : من الأنبياء إلى القصص ، والخامس : من العنكبوت إلى يس . والسادس : من الصافات إلى موضع الخلاف المذكور في المفصل . والله تعالى أعلم .

(٢) الأولى أن يقال « السورة التي ذكر فيها الحجرات » وهكذا ؛ كما وردت به السنة .

(٣) رواه أبو هريرة ؛ ولعله أراد به « فلان » في الأثر « عمر » ؛ فقد قال سليمان بن يسار : عن أبي هريرة رضي الله عنه : ما صلّيت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان . قال سليمان : صلّيت خلفه فكان يطيل الركعتين الأوليين من الظهر ويخفّف الآخرين ويخفّف العصر ، ويقرأ في الركعتين الأوليين من المغرب بقصار المفصل ، وفي العشاء بأواسط المفصل ، وفي الصبح بطوَالِ المفصل .

أخرجه النسائي : ٩٨٣ ، وابن ماجه : ٨٢٧ ، وابن خزيمة : ٥٢٠ ، وأحمد : ٣٠٠/٢ ،

وابن حبان : ١٨٣٧ ، لكن فيه أن « فلان » : أمير كان بالمدينة .

والظهر كالفجر لمساواتها في سعة الوقت . وورد أنه كالعصر لاشتغال الناس بمهماتهم .

وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ﴿الْمَ تَنَزَّلُ الْمَكْتَبِ﴾ [السجدة] ، و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(١) [الإنسان] . وقد ترك الحنفية ؛ إلا النادر منهم هذه السنة ، ولازم عليها الشافعية ؛ إلا القليل منهم ؛ فظن جهلة المذهبيين بطلان الصلاة بالفعل والترك ، فلا ينبغي الترك ، ولا الملازمة دائماً .

للضرورة : وللضرورة يقرأ أي سورة شاء ، لقراءة النبي ﷺ الموعودتين في الفجر ، فلما فرغ ؛ قالوا : أوجزت ؟ قال : « سَمِعْتُ بَكَاءَ صَبِيٍّ فَخَشِيتُ أَنْ تَفْتَنَ أُمَّهُ »^(٢) .

كَمَا لَوْ كَانَ مُسَافِرًا ، لأنه ﷺ قرأ بالموعودتين في صلاة الفجر في السفر^(٣) .

= وعند عبد الرزاق : ٢٦٧٢ : كتب عمر إلى أبي موسى أن أقرأ في المغرب بقصار المفصل ، وفي العشاء بوسط المفصل ، وفي الصبح بطوال المفصل .

(١) أخرجه البخاري : ٨٩١ ، ومسلم : ٦٥-٨٨٠ ، وأحمد : ٤٣٠/٢ ، والدارمي : ١٥٥٠ ، وابن ماجه : ٨٢٣ ، والنسائي : ٩٥٤ . وهو أيضاً عن ابن عباس عند مسلم : ٦٤٨-٨٧٩ ، والترمذي : ٥٢٠ ، وأبي داود : ١٠٧٤ ، والنسائي : ٩٥٥ ، والطبراني في « الكبير » : ١٢٣٧٦ ، والطحاوي : ٤١٤/١ ، وابن ماجه : ٨٢١ ، وابن خزيمة : ٥٣٣ ، وابن حبان : ١٨٢١ ، وغيرهم .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » : ١ عن عطاء مرسلاً ، وعن علي بن الحسين مرسلاً . وأخرجه البزار (« مجمع » : ٢٣٨٤) عن أبي هريرة .

ومن شواهد ما أخرجه البخاري : ٧٠٩ ، ومسلم : ١٩٢-٤٧٠ ، وأبو داود : ٧٨٩ ، والنسائي : ٨٢٦ ، وابن ماجه : ٩٨٩ ، وابن حبان : ١٨٨٦ ، وأبو يعلى : ٣٦٢٣ ، « إني لأقوم في الصلاة فأسمع بكاء الصبي فأوجز في صلاتي كراهة أن أشق على أمه » ، عن انس رضي الله عنه .

وابن أبي شيبة : ٤٦٩٣ ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) أخرجه أحمد : ١٤٩/٤ ، وأبو داود : ١٤٦٢ ، والنسائي : ٩٥٢ ، وابن خزيمة : ٥٣٥ ، وابن-

وإذا أثر في سقوط شطر الصلاة ففي تخفيف القراءة أولى .

إطالة الأولى : ١٧- يسر إطالة الأولى في الفجر اتفاقاً ، للتوارث من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا ؛ بالثلثين في الأولى ، والثلث في الثانية استحباباً ، وإن كثرت التغاوت إلا بأس به .

وقوله (فَقَطْ) إشارة إلى قول محمد (أحب إلي أن يطول الأولى في كل الصلوات) .

وتكره إطالة الثانية على الأولى اتفاقاً بما فوق آيتين . وفي النوافل الأمر أسهل .

١٦- أورد الركوع : ١٨- يسر تكبير الركوع ، لأن النبي ﷺ كان يكبر عند كل خفض ورفع ؛ سوى الرفع من الركوع ، فإنه كان يسمع فيه^(١) .

١٩- يسر تسنيعة ؛ أي : الركوع ثلاثاً ، لقول النبي ﷺ : إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ : ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) . وَذَلِكَ أَذْنَاءُ ، وَإِذَا سَجَدَ : فَلْيَقُلْ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) . وَذَلِكَ أَذْنَاءُ^(٢) .

أي : أدنى كماله المعنوي ، وهو الجمع المحصل للسنّة ؛ لا اللغوي ، والأمر للاستحباب ؛ فيكره أن ينقص عنها .

- أبي شيبة : ٦٧/١ ، والحاكم : ٢٤٠/١ ، والبيهقي : ٢٩٤/٢ ؛ عن عتبة بن حامر : كنت أقود لرسول الله ﷺ ناقته في السفر ، فقال لي : يَا عُبَيْتُ ، أَلَا أَعْلَمُكَ خَيْرَ سُورَتَيْنِ قُرْتَا ؟ فَعَلِمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّي الْفَلَّاحِ ﴾ و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّي الْغَنِيِّ ﴾ . قال : فلم يرني سرورَ بهما جدّاً ، فلما نزل لصلاة الصبح صلى بهما صلاة الصبح للناس ، فلما فرغ .. التفت إلي فقال : يَا عُبَيْتُ ، كَيْفَ رَأَيْتَ ؟

(١) أخرجه البخاري : ٧٣٦ ، ومسلم : ٢٨- ٢٩٢ ، وأحمد : ١٩٠/١ ، وأبو داود : ٨٣٦ ، والترمذي : ٢٥٣ ، والنسائي : ١١٤٣ ، والطحاوي : ٢٢٠/١ ، ومالك : ٩٩ ، وابن أبي شيبة : ٢٣٥/١ ، والدارمي : ١٢٥٢ ، والطبراني : ٤٢٠ ، والطبراني : ١٣١١٢ ، والبيهقي : ٩٧/٢ ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه .

(٢) ذكره البخاري في التاريخ الكبير ، مرسلأ ، وأبو داود : ٨٨٦ ، واللفظ له ، والترمذي : ٢٦١ ، وابن ماجه : ٨٩٠ .

ولو رَفَعَ الإمام قبل إتمام المقتدي ثلاثاً ؟ فالصحيح أنه يتابعه^(١) ، ولا يزيد الإمام على وجه يُثْمَل به القوم ، وكلّما زاد المنفرد فهو أفضل ؛ بعد الختم على وتر .
وقيل^(٢) : تسبيحات الركوع ، والسجود ، وتكبيرهما واجبات^(٣) .

ولا يأتي في الركوع ؛ أو السجود بغير التسبيح^(٤) .

وقال الشافعي : يزيد في الركوع (اَللّهُمَّ ؛ لَكَ رَكَعْتُ ، وَلَكَ خَشَعْتُ ، وَلَكَ اَسْلَمْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ) ، وفي السجود (سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ،

(١) لأن متابعة الإمام واجبة ؛ وإكمال الثلاث من التسبيح سنة ، فيعمل بتحصيل الأقوى . وههنا يجب التنبيه إلى ما ورد ص ٣٨٢ عن أبي مطيع البلخي من افتراض التسبيحات الثلاث ، أو قول غيره بالوجوب . فاعلم أن الحاصل في تسبيح الركوع والسجود ثلاثة أقوال : أرجحها من حيث الدليل الوجوب تخريجاً على القواعد فينبغي اعتمادها . وثانيها من حيث الرواية فالأرجح الشبهة ، وهو المصرح به في مشاهير الكتب ؛ فيكره النقص عنها ، وتستحب الزيادة إلى خمس ؛ أو سبع ؛ أو تسع لغير إمام . والثالث وهو أضعفها : فرضية الثلاث ؛ وبه انفرد البلخي .

(٢) قاله : الإمام أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي الخراساني المتوفى ١٩٩ أحد تلامذة الإمام الأعظم .

(٣) المنعوب أن تسبيح الركوع ثلاثاً سنة ، ويلفظ (سبحان ربي العظيم) مندوب ، فيكره تنزيها تركه ؛ أو نقصانه ، أمّا الزيادة فمندوب وترأ في التوافل وللمنفرد . ويكره تنزيهاً للإمام ، فإن أطال كره تحريماً ؛ للمخالفة .

وكذا في السجود لكن بلفظ (سبحان ربي الأعلى) .

ثم إن كان لا يُحْسِن (العظيم) وينطقها بزي مفعلة (العزيز) تفسد صلاته ، فيجب أن يبدلها بـ (الكريم) مثلاً .

(٤) لقوله ﷺ : « نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا ، أَوْ سَاجِدًا » يأتي تخريجه ص ٤٥٥ .

ومن شواهد ما أخرجه أحمد : ٨٢/١ ، ٦١٩ ، ١٤٦/١ ، ١٢٤٣ ، وعبد بن حميد : ٦٧ ، وأبو داود : ٨٧٦ ، وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما .

والترمذي : ٢٨٢ ، عن عليّ كرم الله وجهه : « يَا عَلِيُّ ، إِنْ أَحْبَبْتُ لَكَ مَا أَحْبَبْتُ لِنَفْسِي ، وَأَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي ، لَا تَقْرَأْ . وَأَنْتَ رَاكِعٌ ، وَلَا وَأَنْتَ سَاجِدٌ . » . وعند مسلم : ٢١٣-٢٨٠ : نهاني عن قراءة القرآن وأنا راكع ؛ عن عليّ كرم الله وجهه .

وَشَقَّ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) . كما رُوي عن عليٍّ (١) .

قلنا : هو محمولٌ على حالة التهجد (٢) .

١٧- هيئة الراكع : ٢٠- يَسْرُ أَخْذُ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ حَالَ الرُّكُوعِ .

أ- للرجل : ٢١- يَسْرُ تَفْرِيجُ أَصَابِعِهِ ، لقوله ﷺ لأنس رضي الله عنه : « إِذَا رَكَعْتَ فَضَعْ كَفَّيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ ، وَفَرِّجْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ ، وَارْفَعْ يَدَيْكَ عَنْ جَنْبَيْكَ » (٣) .

ولا يطلب تفريج الأصابع إلّا هنا ، لِيَتِمَّكَنَ مِنْ بَسْطِ الظَّهْرِ .

ب- للمرأة : وَالْمَرْأَةُ لَا تُفْرِجُهَا ، لِأَنَّ مَبْنَى حَالِهَا عَلَى السَّتْرِ .

٢٢- يَسْرُ نَضْبُ سَاقَيْهِ ، لِأَنَّهُ الْمُتَوَارِثُ ، وَإِحْنَاؤُهُمَا شَبَهُ الْقَوْسِ مَكْرُوهٌ .

٢٣- يَسْرُ بَسْطُ ظَهْرِهِ حَالَ رُكُوعِهِ ، لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ يُسَوِّي ظَهْرَهُ ، حَتَّى لَوْ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ اسْتَقَرَّ (٤) . وروى : أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَكَعَ ؛ لَوْ كَانَ قَدْحٌ

(١) أخرجه عبد الرزاق : ٢٩٠٣ ، ومسلم : ٢٠١-٧٧١ ، والطحاوي : ١٣٧/١ ، والنسائي : ١١٢٥ عن عليٍّ رضي الله عنه .

وأخرجه أبو داود : ١٤١٤ ، والترمذي : ٥٨٠ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ١١٢٨ ، والحاكم : ٢٢٠/١ بزيادة (فتبارك الله ...) وصححه على شرط الشيخين . والبيهقي : ٣٢٥/٢ عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها . وفيه صريح (في سجود القرآن بالليل) .

(٢) لما نضت عليه عائشة قبل هذا . ولأن النوافل يتوسّع فيها ما لا يتوسّع في غيرها .

(٣) أخرجه الطبراني في « الأوسط » : ٥٩٩١ و« الصغير » : ٣٢/٢ ، وأبو يعلى : ٣٦٢٤ ، وبدون « وأزف » . ، عبد الرزاق : ٢٨٦٠ .

ومن شواهد : الطبراني في « الكبير » : ١٣٥٦٦ ، وعبد الرزاق : ٢٨٥٩ ، عن ابن عمر رضي الله عنهما : « ... فَإِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَرَكَعْتَ فَضَعْ يَدَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ ، وَفَرِّجْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ ... » . وعند ابن خزيمة : ٥٩٤ ، عن وائل بن حجر : أن النبي ﷺ كان إذا ركع فرج أصابعه .

(٤) أخرجه ابن ماجه : ٨٧٢ ، عن وابصة بن معبد ، والطبراني في « الأوسط » : ٥٦٧٦ ، عن أبي برة الأسلمي رضي الله عنهما .

ماءٍ على ظهره لَمَا تَحَرَّكَ لَاسْتَوَاءَ ظَهْرِهِ^(١) .

٢٤- يَسُنُّ تَسْوِيَةَ رَأْسِهِ بِعَجْزِهِ... العَجْزُ : بوزن (رَجُل) : مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مُؤَخَّرُهُ . ويذكر ويؤنث ، والعَجِيزَةُ : للمرأة خاصة . وقد تستعمل للرجل . وأما العَجْزُ !! فعالم . وهو : ما بين الوركين من الرجل والمرأة .

لأن النبي ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يَشْخَصْ رَأْسَهُ ، وَلَمْ يُصَوِّنْهُ ، ولكن بين ذلك^(٢) .
أي : لم يرفع رأسه ؛ ولم يخفضه .

١٧- بعد الركوع : ٢٥- يَسُنُّ الَّرْفَعُ مِنَ الرُّكُوعِ ؛ على الصحيح ، وروى عن أبي حنيفة : أَنَّ الرفعَ منه فرضٌ . وتقدّم ص ٤١٢ .

٢٦- يَسُنُّ الْقِيَامُ بَعْدَهُ ؛ أي : بعد الرفع من الركوع مُطْمَئِنًّا للتوارث .

١٨- الهوي للسجود : ٢٧- يَسُنُّ وَضْعُ رُكْبَتَيْهِ ابْتِدَاءً عَلَى الْأَرْضِ ، ثُمَّ يَدَيْهِ ، ثُمَّ وَجْهَهُ عِنْدَ نَزْوِلِهِ لِلْسُّجُودِ ، ويسجد بينهما .

٢٨- يَسُنُّ عَكْسُهُ لِلنُّهُوضِ الْقِيَامِ ؛ بأن يرفع وجهه ، ثم يديه ، ثم ركبتيه ؛ إذا لم يكن به عذر .

وأما إذا كان ضعيفاً ، أو لايس خفٌ ؟ فيفعل ما استطاع .

ويستحبُّ الهبوطُ باليمين ، والنهوض باليسار ، لأنَّ رسولَ الله ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ^(٣) .

(١) أخرجه أحمد : ٢٣/١ ، وعبد الرزاق : ٢٨٧٢ ، عن ابن أبي ليلى .

(٢) أخرجه أحمد ٣١/٦ ، ومسلم : ٢٤٠-٤٩٨ ، وأبو داود : ٧٨٢ ، وابن ماجه : ٨٦٩ ، وعبد الرزاق : ٨٢٧٣ ، والدارمي : ١٢٢٩ ، وابن خزيمة : ٦٩٩ ، عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها .

(٣) أخرجه أبو داود : ٨٣٨ ، والترمذي : ٢٦٨ ، وقال : حسن غريب ، والنسائي : ١٠٨٨ ، وابن ماجه : ٨٨٢ ، والطحاوي : ٢٥٥/١ ، والحاكم : ٢٢٦/١ ، وصححه على شرط مسلم ، وأقره الذهبي ، والدارمي : ١٣٢٦ ، والدارقطني : ١٢٩١ ، والبيهقي : ٩٨/٢ ، عن وائل بن حجر رضي الله عنه . وانظر التخریج الآتي عن وائل أيضاً في هيئة السجود بعد قليل .

١٩- تكبير الانتقال : ٢٩- يسئ تكبير الشُّجُود ، لما رُوينا^(١) .

٣٠- يسئ تكبير الرُّفْع مِنْهُ ؛ للمروئي^(٢) .

٢٠- هيئة الساجد : ٣١- يسئ كَوْنُ الشُّجُود ؛ أي جعل السجود بَيْنَ كَفَّيْهِ ،

وذلك لَأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَّيْهِ . رواه مسلم^(٣) .

وفي (البخاري) : لَمَّا سَجَدَ وَضَعَ كَفَّيْهِ حِذْوِ مَنْكِبَيْهِ^(٤) . وبه قال الشافعي

رحمه الله .

وقال بعض المحققين^(٥) بالجمع ؛ وهو : أن يفعل بهذا مرة ، وبالأخر مرة ؛

وإن كان بين الكفَّين أفضل ، وهو حسن^(٦) .

٢١- تسبيح السجود : ٣٢- يسئ تَسْبِيحُهُ ؛ أي : الشُّجُود ، بأن يقول (سُبْحَانَ

رَبِّيَ الْأَعْلَى) ؛ ثلاثاً ، لما رُوينا ص .

أ- سجود الرجل : ٣٣- يسئ مُجَافَاةُ الرَّجُل ؛ أي : مباعده بطنه عَنْ فَخْذَيْهِ

وَمُجَافَاةُ مِرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَمُجَافَاةُ ذِرَاعَيْهِ عَنْ الْأَرْضِ . . . في غير زحمة ؛ حَذَرًا

(١) وهذا اللفظ يمكن قراءته عند علماء مصطلح الحديث : رَوَيْنَا . رَوَيْنَا . وَلِكُلِّ مَعْنَاهَا الْخَاصَّ ، وَمَفْهُومُهَا الْأَعْمُ .

(٢) من أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَكْثُرُ عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ . . . تقدم تخريجه ص ٤٢٨ ؛ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) هو عند مسلم : ٥٤- ١٠١ ؛ بلفظ ؛ فَلَمَّا سَجَدَ . . . سَجَدَ بَيْنَ كَفَّيْهِ .

وأخرجه أحمد : ٣١٧/٤ ، وابن خزيمة : ٩٠٦ ، وعن أبي داود : ٧٣٦ ؛ فَلَمَّا سَجَدَ وَضَعَ جَبْهَتَهُ بَيْنَ كَفَّيْهِ وَجَانِبَيْهِ مِنْ إِبْطِهِ .

وهو عند الطبراني في الكبير : ٢٦/٢٢ ؛ عن وائل بن حجر . .

(٤) البخاري في رفع اليدين : ٤١٢ ، وأبو داود : ٧٣٤ ، والدارمي : ١٣١٣ ، وابن ماجه : ٨٦٠ وغيرهم .

(٥) هو العلامة المحقق - عند الإطلاق - الكمال ابن الهمام . انظر ترجمته ص .

(٦) استحسانه فيه نظر ؛ لَأَنَّ الْعَمَلَ يَسْتَفْرُغُ بِمَا رَجَعَ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ ، أَوْ ثَبَتَ عَلَيْهِ قُوَّةُ دَلِيلِهِ ، وَإِلَّا أَصْبَحَ تَقْلِيدًا لِهَذَا الْمُجْتَهِدِ ؛ أَوْ ذَلِكَ .

عن الإيذاء المحرّم ، لأنه ﷺ كان إذا سجد جافاً ، حتى لو شاءت بهيمة أن تمرّ بين يديه لمرّت^(١) .

وكان ﷺ : يُجْنَحُ حَتَّى يُرَى وَضَحُ إِبْطِهِ^(٢) أي : بياضهما .

وقال ﷺ : « لَا تَبْسُطُ بَسْطَ السَّيِّعِ ، وَأَدْعِمُ عَلَى رَاحَتِكَ ، وَأَبْدِ ضَبْعَيْكَ ، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ سَجَدَ كُلُّ عَضْوٍ مِنْكَ^(٣) » .

ب - سجود المرأة : وَ ٣٤- يسئ أنخفاض المرأة ولزقها بطنها بفخذَيْها ، لأنه ﷺ مرّ على امرأتين تَصَلِّيَانِ ؛ فَقَالَ : « إِذَا سَجَدْتُمَا فَضُمَّا بَعْضَ اللَّحْمِ إِلَى بَعْضٍ ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَيَسَتْ فِي ذَلِكَ كَالرَّجُلِ ، لَأَنَّهَا عَوْرَةٌ مَسْثُورَةٌ^(٤) » .

٢٢- القعدة : وَ ٣٥- تسئ القومة يعني : إتمامها ، لأنّ الرفع من السجود فرض إلى قرب القعود ، فإتمامه سنة^(٥) .

وَ ٣٦- تسئ الجلسة بين السجدين .

٢٣- هيئة القاعد : وَ ٣٧- يسئ وضع اليدين على الفخذين حال الجلسة ؛ فيمَا

(١) أخرجه مسلم : ٢٣٧- ٤٩٦ ، وأحمد : ٣٣١/٦ ، والحميدي : ٣١٤ ، وأبو داود : ٨٩٨ ، والنسائي : ١١٠٨ ، وابن خزيمة : ٦٥٧ ، وابن ماجه : ٨٨٠ ، والدارمي : ١٣٣٧ ، والحاكم : ٢٢٨/١ ، والبيهقي : ١١٤/٢ ، وأبو نعيم : ١٠٠/٤ ، وغيرهم ؛ عن أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها .

وفي بعض الفاظه : بهيمة - بالياء - منهم الحاكم ، ولفظ مسلم وغيره : بهمة ؛ وهي واحدة البهم ؛ وهي أولاد الغنم ذكوراً ، وإناثاً .

(٢) أخرجه أحمد : ٣٣٢/٦ ، ومسلم : ٢٣٨- ٤٩٧ ، والنسائي : ١١٤٦ ، والدارمي : ١٣٣٦ ؛ عن ميمونة رضي الله عنها .

(٣) أخرجه عبد الرزاق : ٢٩٢٧ ، وابن حبان : ١٩١٤ ، وابن خزيمة : ٦٤٥ ، والحاكم : ٢٢٧/١ ، وصححه على شرطهما ، وأقرّه الذهبي ، والطبراني في الكبير ؛ (مجمع الزوائد : ٢٧٦٧) ؛ عن ابن عمر رضي الله عنه .

(٤) أخرجه أبو داود في المراسيل : ٨٧ ، والبيهقي في الكبرى : ٢٧٣/٢ بدون التعليل ؛ لأنها عورة . . . وفيه : « إلى الأرض بدل بعض » .

(٥) راجع ما قلّمناه من وانظر شرحنا على هذا المتن ص ١١٤ من « سبيل الفلاح والوشاح » .

بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، فَيَكُونُ كَحَالَةِ النَّشْهُدِ ، كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ^(١) ، وَلَا يَأْخُذُ الرِّكْبَةَ ، هُوَ الْأَصْلَحُ .

أ- الافتراش : وَ ٣٨- يَسُّ أَفْتِرَاشُ الرَّجُلِ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَضْبُ الْيُمْنَى وَتَوَجُّهُ أَصَابِعِهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ ، كَمَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٢) .

ب- التورك : وَ ٣٩- يَسُّ تَوْرُكُ الْمَرْأَةِ ؛ بَانَ تَجْلِسَ عَلَى أَلَيْتِهَا ، وَتَضَعَ الْفَخْذَ عَلَى الْفَخْذِ ، وَتَخْرُجَ رِجْلَاهَا مِنْ تَحْتِ وَرِكَهَا الْيُمْنَى ، لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا .

٢٤- إِمَارَةُ الْمَسْبُوحَةِ : وَ ٤٠- تَسُّ الْإِشَارَةُ ؛ فِي الصَّحِيحِ ، لِأَنَّهُ رَفَعَ أَصْبَعَهُ السَّيِّئَةَ وَقَدْ أَخْنَاهَا شَيْئًا^(٣) .

(١) كَانَ [ﷺ] إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا ، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى . هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ : ٧٦ ، وَالْحَمِيدِيُّ : ٦٤٨ ، وَأَحْمَدُ : ٤٥/٢ ، وَمُسْلِمٌ : ١١٦-٥٨٠ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٩٨٧ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٢٦٦ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ٧١٢ وَغَيْرُهُمْ .

وَهُوَ أَيْضًا مَرْوُوفٌ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٢) حَيْثُ قَالَ : إِنَّمَا سَنَةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى وَتُنْثِيَ الْيُسْرَى - وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ : ١١٥٧ : الْقَدَمَ الْيُمْنَى وَاسْتَقْبَالَه بِأَصَابِعِهَا الْقِبْلَةَ - أَخْرَجَهُ مَالِكٌ : ٧٧ ، وَالبُخَارِيُّ : ٨٢٧ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٩٥٨ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١١٥٦ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ٦٧٨ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ١٩٤٢ ، وَأَبُو حَوَاتَةَ : ٢٢٣/٢ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ١٣٠/٢ وَغَيْرُهُمْ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٤٧١/٣ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٩٩١ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٢٧٠ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ٧١٦ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ١٩٤٦ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ١٣١/٢ عَنْ ثُمَيْزِ الْخُزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ رَوَوْهُ « حَنَاها » إِلَّا النَّسَائِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ « أَحْنَاهَا » فَلِذَا أَبَقِيَتِ الْهَمْزَةُ !!

كَيْفِيَّةُ الْإِشَارَةِ : أَنْ يَسِطَ أَصَابِعَهُ إِلَى حِينَ الشَّهَادَةِ ثُمَّ يَقْبِضُهَا ؛ بَانَ ١- يَحْلُقُ مِنْ يَدِهِ الْيُمْنَى الْإِبْهَامَ وَالْوَسْطَى ، وَيَقْبِضُ الْبَصْرَ وَالْخَنْصَرَ ، ثُمَّ يَطْلُقُ الْمَسْبُوحَةَ مَشِيرًا بِهَا . أَوْ ٢- يَمُدُّ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ - كَمَا لَفِظَ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ : ٥٧٩-١١٥ - بَانَ يَقْبِضُ أَصَابِعَهُ ؛ الْوَسْطَى وَالْخَنْصَرَ وَالْبَصْرَ قَبْضًا خَفِيفًا ، أَيْ : بِأَنْمِلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَيَضَعُ رَأْسَ إِبْهَامِهِ عَلَى مَفْصَلِ الْوَسْطَى الْأَوَّلِ مِنْ جَانِبِ الْأَنْمِلَةِ . فَيَرْفَعُ السَّيِّئَةَ عَنِ النَّفْسِ [لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ] وَيَضَعُهَا عَنِ الْإِثْبَاتِ [إِلَّا اللَّهُ] وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ . فَالْأَوَّلُ « التَّحْلِيقُ » ، وَالثَّانِي « الْمَقْدُ » ، وَهُوَ أَرْجَحُ الْقَوْلَيْنِ .

وَقَوْلُهُ « فِي الصَّحِيحِ » رَأَى لِرِوَايَةِ الْبَسِطِ ، إِذْ لَا رِوَايَةَ فِيهِ - عِنْدَنَا - وَإِنْ كَانَتْ الْعَامَّةُ عَلَيْهِ . فَتَنَبَّهْ-

وَمَنْ قَالَ (إِنَّهُ لَا يَشِيرُ أَصْلًا) !! فهو خلاف الرواية ؛ والدراية . وتكونُ
بِالْمُسَبِّحَةِ ؛ أي : السبابة من اليمين فقط ؛

يشير بها عِنْدَ انتهائه إلى الشَّهَادَةِ في التشهُّد ، لقول أبي هريرة رضي الله عنه :
إِنَّ رَجُلًا كَانَ يَدْعُو بِأَصْبَعِيهِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَحْذِ أَحَدًا ^(١) » .

يَرْفَعُهَا ؛ أي : المسبِّحة عِنْدَ النَّفْيِ ؛ أي : نفْي الألوهية عما سوى الله تعالى
بقوله (لَا إِلَهَ) ، وَيَضَعُهَا عِنْدَ الْإِثْبَاتِ ؛ أي : إثبات الألوهية لله وحده بقوله
(إِلَّا اللَّهُ) ؛ ليكون الرفع إشارة إلى النفي ، والوضع إلى الإثبات .

تكميل : ويسنُّ الإسرار بقراءة التشهُّد ^(٢) ، وأشرنا إلى أَنَّهُ لَا يَعْقُدُ شَيْئًا مِنْ
أَصَابِعِهِ ، وَقِيلَ : إِلَّا عِنْدَ الْإِشَارَةِ بِالْمُسَبِّحَةِ ؛ فيما يروى عنهما .

٢٥- قراءة الآخرين : ٤١- تسنُّ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِيمَا بَعْدَ الْأَوَّلَيْنِ ؛ ١- في
الصحيح . وَرَوَى ٢- عن الإمام وجوبها ، وَرَوَى ٣- عنه : التخيير بين : أ- قراءة
الفاتحة ، وب- التسييح ، وج- السكوت .

٢٦- الصلوات الإبراهيمية : ٤٢- تسنُّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجُلُوسِ

= وانظر تحرير ذلك (رد المحتار : ٣٤١/١ - ٣٤٢) .

هذا ؛ وينبغي أن نعلم أن المتلا علي القاري صنَّف رسالة سماها « تزيين العبارة لتحسين
الإشارة » واعتمد فيها رواية الإشارة أيضاً . لخصها العلامة ابن عابدين ذيلًا على رسالته « رفع
التردد في عقد الأصابع عند التشهُّد » .

(١) أخرجه الترمذي : ٣٥٥٢ ، وأحمد : ٥٢٠/٢ ، والنسائي : ١٢٧١ ، والطبراني في
« الأوسط » : ٣٥٥٠ ، والحاكم : ٥٣٦/١ وصحَّحه وأقره الذهبي ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .
وأخرجه أحمد : ٤٢٠/٢ ، وأبو داود : ١٤٩٩ ، والنسائي : ١٢٧٢ ، والحاكم : ٥٣٦/١ ،
وصحَّحه ؛ ووافقه الذهبي ، وأبو يعلى : ٧٩٣ عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه . والظاهر
أن الرجل الذي مرَّ عليه ﷺ هو سعد !! .

(٢) أخرج أبو داود : ٩٨٦ ، والترمذي : ٢٩١ ، وابن خزيمة ؛ عن عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه : من الشُّنَّةِ أَنْ يَخْفِيَ التشهُّد .

الْأَخِيرَ ، فيقول مثل ما قال مُحَمَّدٌ لَمَّا سُئِلَ^(١) عَنْ كَيْفِيَّتِهَا ؛ فَقَالَ : « يَقُولُ (اَللّٰهُمَّ ؛ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ؛ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ؛ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ؛ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ») .

إيضاح : وزيادة « فِي الْعَالَمِينَ » ثابتة في رواية مسلم وغيره^(٢) ، فالمنع منها ضعيف .

تكميل : والصلاة على النبي ﷺ فرض في العمر مرة ابتداءً ، وتفترض كلما ذكر اسمه ؛ لوجود سببه^(٣) .

٢٧- دعاء الختام : وَ٤٣- يَسْأَلُ الدُّعَاءُ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، لقوله ﷺ : « إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ ؛ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ لِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ، ثُمَّ لِيَذْعُ بَعْدَ مَا شَاءَ^(٤) » . لكن لما ورد عنه ﷺ : « إِنْ صَلَّاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا

(١) وقع في طبعتنا الأولى لهذا الكتاب عزو السؤال إلى سيدنا رسول الله ﷺ تحقيقاً لأن سؤال محمد بن الحسن ، (إن كان) ما هو سؤاله عن الرواية التي يختارها لذلك ، وإلاَّ لأنَّ المسؤول أولاً لا شك أنه رسول الله ﷺ . . فيما أخرجه الحميدي : ٧١١ ، وأحمد : ٢٤١/٤ ، وعبد بن حميد : ٣٦٨ ، والبخاري : ٣٣٧٠ ، ومسلم : ٦٥-٤٠٦ ، وأبو داود : ٩٧٦ ، والترمذي : ٤٨٣ ، والنسائي : ١٢٨٦ ، وابن ماجه : ٩٠٤ ، والدارمي : ١٣٤٨ ، وغيرهم ؛ عن كعب بن جبرة البلوي رضي الله عنه : يا رسول الله ؛ أمرتنا . . فكيف نصلي عليك ؟ .

(٢) هي عند مسلم : ٦٥-٤٠٥ ، وأخرجها مالك : ١٣٦/١ ، وأحمد : ١١٨/٤ ، وأبو داود : ٩٨ ، والدارمي : ١٣٤٩ ، والنسائي : ١٢٨٥ ، والترمذي : ٣٢٢٠ ، وعبد بن حميد : ٢٣٤ ، وابن خزيمة : ٧١١ ، وابن حبان : ١٩٥٨ ، وغيرهم ؛ عن أبي مسعود/ عطية بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه .

(٣) هو قول الإمام الطحاوي - وهو المعتمد من ملهب الحنفية - وقد تبعه جماعة من أهل مذهبه ، والحنليني وجماعة من الشافعية ، واللعيني من المالكية ، وابن بطّة المكي من الحنابلة .

وقيل : هو واجب في كل مجلس يُذكر فيه مرة واحدة ، وهو المصنوع كالسجود للتلاوة . لتلا نفضي إلى الحرج ؛ لكنه يندب كلما ذكر ؛ بخلاف التلاوة . فتنه .

(٤) أخرجه أحمد : ١٨/٦ ، وأبو داود : ١٤٨١ ، والترمذي : ٣٤٧٥ ، وابن خزيمة : ٧٠٩ ، وابن

شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»^(١).. قَدَّمَ هَذَا الْمَانِعَ عَلَى إِبَاحَةِ الدُّعَاءِ بِمَا أَحَبَّهُ فِي الصَّلَاةِ!! فَلَا يَدْعُو فِيهَا إِلَّا بِمَا يُشَبِّهُ الْفَاطَةَ الْقُرْآنِ مِثْلَ ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْ قُلُوبَنَا ﴾ [آل عمران] . وَبِمَا يُشَبِّهُ الْفَاطَةَ السُّنَّةَ ، وَمِنْهَا :

دُعَاءُ الصَّدِّيقِ : مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : عَلِّمْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ دُعَاءَ أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي . فَقَالَ : ﴿ قُلْ (اَللَّهُمَّ ؛ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا ، وَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ ، وَأَرْحَمْنِي ؛ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)^(٢) 》 .

دُعَاءُ الْكَوَامِلِ : وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو بِكَلِمَاتٍ ؛ مِنْهَا : اَللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ .. مَا عَلِمْتُ مِنْهُ ؛ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ .. مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ^(٣) .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْعُوَ فِي صَلَاتِهِ بِمَا يُشَبِّهُ كَلَامَ النَّاسِ ، لِأَنَّهُ ١- يَبْطُلُهَا ؛ إِنْ وَجَدَ

= حَبَان : ١٩٦٠ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٧٩١/١٨ ، وَالْحَاكِمُ : ٢٣٠/١ ، وَصَحَّحَهُ ؛ وَأَقْرَبَهُ الدَّهْلِيُّ ؛ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٤٤٧/٥ ، وَالبُخَارِيُّ فِي « أَعْمَالِ الْعِبَادَةِ » : ٢٦ ؛ وَهُوَ الْقِرَاءَةُ خَلْفَ الْإِمَامِ ؛ ٦٩ ، وَمُسْلِمٌ : ٢٣-٥٣٧ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٩٣٠- بِلَفْظِ « يَحِلُّ » ، . وَالنَّسَائِيُّ : ١٢١٧ ، وَابْنُ حَبَانَ : ٢٢٤٧ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ٢٤٩/٢ ؛ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٨-٣/١ ، وَالبُخَارِيُّ : ٨٣٤ ، وَمُسْلِمٌ : ٤٨-٢٧٠٥ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٣٥٢١ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٣٠١ ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ : ٥ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٣٨٣٥ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ٨٤٥ ، وَابْنُ حَبَانَ : ١٩٧٦ ، وَأَبُو يَعْلَى : ٣١ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ١٥٤/٢ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٢٦٤/١٠ ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ : ٣٠٨٢ ؛ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُهُمُ التَّشَهُّدَ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ مِمَّا عَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّدِّيقَةُ بِنْتُ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَعَنْ أَبِيهَا فِيمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٣٤/٦ ، وَالبُخَارِيُّ فِي « الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ » : ٦٣٩ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٣٨٤٦ ، وَأَبُو يَعْلَى : ٤٤٧٣ ، وَابْنُ حَبَانَ : ٨٦٩ ، وَالْحَاكِمُ : ٥٢١/١- وَسَمَّاهَا « الْكَوَامِلِ » - وَصَحَّحَهُ ؛ وَأَقْرَبَهُ الدَّهْلِيُّ ، وَعِنْدَ الطَّبَالَسِيِّ : ١٢٨٠ ؛ عَنْ عَائِشَةَ ؛ « عَلَيْكَ مِنَ الدُّعَاءِ بِالْكَوَامِلِ الْجَوَامِعِ » .

قَبْلَ الْقُعُودِ وَقَدَرِ الشَّهْدِ^(١) ، و٢- يَفُوتُ الْوَاجِبُ ؛ لَوْجُودِهِ بَعْدَهُ قَبْلَ السَّلَامِ بِخُرُوجِهِ بِهِ ؛ دُونَ السَّلَامِ .

وهو مثل قوله (اللهم ؛ زَوِّجْنِي فَلَانَةَ) ، (أَعْطِنِي كَذَا مِنْ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ وَالْمَنَاصِبِ) ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ حَصُولُهُ مِنَ الْعِبَادَةِ . وَمَا يَسْتَحِيلُ !! مِثْلُ الْعَفْوِ وَالْعَافِيَةِ .

و٤٤- يَسُّ الْأَلْتِفَاتُ يَمِينًا ثُمَّ يَسَارًا بِالتَّسْلِيمَتَيْنِ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَسْلُمُ عَنْ يَمِينِهِ ؛ فَيَقُولُ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ ، وَعَنْ يَسَارِهِ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الْأَيْسَرِ^(٢) .

فَإِنْ نَقَصَ ؛ فَقَالَ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) ، أَوْ (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) ؟ أَسَاءَ بَتَرَكَهُ السُّنَّةَ . وَصَحَّ فَرَضُهُ .

تكميل : وَلَا يَزِيدُ ؛ وَبَرَكَاتُهُ ، لِأَنَّهُ بَدْعَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ ثَابِتٌ^(٣) .
تفريعات : ١- سَلِمَ بِالْيَسَارِ : وَإِنْ بَدَأَ بِيَسَارِهِ ؟ نَاسِيًا ؛ أَوْ عَامِدًا ؟ يَسْلُمُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَا يَعِيدُهُ عَلَى يَسَارِهِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ سِوَى الْإِسَاءَةِ فِي الْعَمْدِ .

(١) وَمِنَ الدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ ، وَمَا وَرَدَ فِيهِ !! فَمَحْمُولٌ عَلَى التَّوَافُلِ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٣٩٠/١-٣٦٩٩ ، أَبُو دَاوُدَ : ٩٩٦ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٣٢٤ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٢٩٥ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٩١٤ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ٧٢٨ ، وَأَبُو يَعْلَى : ٥١٠٢ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ١٩٩١ ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ : ١٧٧/٢ ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ : ١٣٣٢ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ : ١٧٢/١ وَمُسْلِمٌ : ١١٩-٥٨٢ ، وَغَيْرُهُمَا ؛ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَمَعْنَى (يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ) : يَرَاهُ مَنْ خَلْفَهُ فِي الصَّفِّ . وَذَلِكَ لَا يَتِمُّ حَتَّى يَحَاضِيَ ، أَوْ يَقَارِبَ بِلَحِيَّتِهِ وَذَقَّتْهُ أَعْلَى كَتِفِهِ ﷺ .

(٣) وَكَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ فِي « الْأَذْكَارِ » ١١٠ لَكِنَّهُ مُتَعَقِّبٌ ١- بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ : ٩٩٧ ، عَنْ وَائِلِ بْنِ خُبَرٍ - انْظُرْ ص - وَابْنُ مَاجَةَ : ٩١٤ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ١٩٩٣ ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (عَوْنُ الْمُعْبُودِ ٤٦٩) ؛ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ : ١٠٠ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ : ٢- بِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ حَسَنَةٌ ؛ كَمَا فِي « رَدِّ الْمُحْتَارِ » : ٣٥٣/١ . فَتَبَيَّنَ .

عَلَى أَنَّ النَّوَوِيَّ فِي « الْمَجْمُوعِ » ٤٧٩/٣ صَحَّحَ الزِّيَادَةَ ، وَسَبَقَهُ عَبْدُ الْحَقِّ فِي « الْأَحْكَامِ » ، وَتَبِعَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « بُلُوغِ الْمَرَامِ » . وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ .

- ٢- تلقاء وجهه : ولو سلم تلقاء وجهه ! ؟ يسلم عن يساره .
 ٣- نسي يساره : ولو نسي يساره ؛ وقام ؟ يعود ما لم يخرج من المسجد ، أو يتكلم ؛ فيجلس ، ويسلم .
 نية المقتدين : ٤٥- يسر نية الإمام الرجال، والنساء، والصبيان ، والخنائ.

مطلب

في الحفظة وعددهم

تسميتهم : والملائكة الحفظة : جمع حافظ .
 سؤوا به !! لحفظهم ما يصدر من الإنسان ؛ من قول وعمل ، أو : لحفظهم إياه من الجن وأسباب المعاطب .
 ولا يعين عدداً ؛ للاختلاف فيه .

عددهم : وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال^(١) : « مع كل مؤمن خمس من الحفظة : واحد عن يمينه ؛ يكتب الحسنات ، وواحد عن يساره ؛ يكتب السيئات ، وآخر أمانة ؛ يلقنه الخيرات ، وآخر وراءه ؛ يدفع عنه المكارة ، وآخر عند ناصيته ؛ يكتب ما يصلي على النبي ﷺ ويبلغه إلى الرسول ﷺ » .
 وقيل : معه ستون ملكاً ، وقيل : مئة وستون يذفون عنه الشياطين^(٢) ، فالإيمان بهم كالإيمان بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؛ من غير حصر بعدد .
 نية الجن : ونية صالح الجن المقتدين به ، فينوي الإمام الجميع بالتسليمتين ؛

(١) توهم هذه العبارة أنه موقوف عليه !! مع أن الحلبي في (شرح النية الكبير) ٣٣٨ ذكره مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، ولم يخرجها ؛ وذكر الثلاثة الأخيرة بلفظ « واحد ؛ بدل (وآخر) ! » .
 (٢) أخرج الطبراني في « الكبير » : ٧٧٠٤ ؛ عن أبي أمانة : « وكل بالمؤمن تسعون - وفي المجمع ، ١١٩٠٣ : سبعون - ومئة ملك يذفون عنه ما لم يقدر له ؛ من ذلك البصر - وفي « الكبير » : النفر ١١ - تسعة أملاك يذفون عنه كما يذب عن قصعة العسل الذباب في اليوم الصايف ، وما لو بدا لكم لرأيتم على جبل وسهل . . كلهم باسط يده فإغرفاه ، وما لو وكيل العبد إلى نفسه طرفة عين . . غطفته الشياطين » .

فِي الْأَصَحِّ ، لِأَنَّهُ يَخَاطِبُهُمْ ، وَقِيلَ : يَنْوِيهِمْ بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى . وَقِيلَ : تَكْفِيهِ
الْإِشَارَةُ إِلَيْهِمْ .

نية المأموم : ١- في جهته : وَ ٤٦- يَسْنُ نِيَّةُ الْمَأْمُومِ إِمَامَهُ فِي جِهَتِهِ الْيَمِينِ ؛ إِنْ
كَانَ فِيهَا ، أَوِ الْيَسَارَ ؛ إِنْ كَانَ فِيهَا .

٢- المحاذي : وَإِنْ حَازَاهُ ؟ نَوَاهُ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ ، لِأَنَّهُ لَهُ حِطٌّ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ ، وَهُوَ
أَحَقُّ مِنَ الْحَاضِرِينَ ، لِأَنَّهُ أَحْسَنَ إِلَى الْمَأْمُومِ بِالتَّزَامِ صَلَاتِهِ .
مَعَ الْقَوْمِ وَالْحَفَظَةِ وَصَالِحِ الْجَنِّ .

وَ ٤٧- يَسْنُ نِيَّةُ الْمُتَفَرِّدِ الْمَلَأَنِيَّةَ فَقَطْ ، إِذْ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُمْ .
إِقَاطٌ وَتَنْبِيهُ : وَيَنْبَغِي التَّنَبُّهُ لِهَذَا ، فَإِنَّهُ قَلَّ مَنْ يَتَنَبَّهُ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ فَضْلاً عَنْ
غَيْرِهِمْ^(١) !! .

وَ ٤٨- يَسْنُ خَفْضُ صَوْتِهِ بِالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ عَنِ الْأُولَى .
وَ ٤٩- يَسْنُ مُقَارَنَتُهُ ؛ أَيِ : سَلَامِ الْمُقْتَدِي لِسَلَامِ الْإِمَامِ : هُنْدُ الْإِمَامِ ؛ مُوَافَقَةً
لَهُ ، وَبَعْدَ تَسْلِيمِهِ : عِنْدَهُمَا ؛ لثَلَاثِيسَ بِأَمُورِ الدُّنْيَا^(٢) .

وَ ٥٠- يَسْنُ الْبُدْءُ بِالْيَمِينِ . وَقَدْ بَيَّنَّاهُ ص ٤٣٩ .
وَ ٥١- يَسْنُ أَنْتِظَارُ الْمَسْبُوقِ فَرَاغَ الْإِمَامِ^(٣) ، لَوْجُوبِ الْمُتَابَعَةِ^(٤) حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ لَا
سَهْوَ عَلَيْهِ .

(١) وَلِذَا قِيلَ : صَارَ كَالشَّرِيعَةِ الْمَنْسُوخَةِ ، فَلَوْ سَأَلْتَ الْوَفَاءَ مِنَ النَّاسِ (أَيْ شَيْءٌ نَوَيْتَ بِسَلَامِكَ ؟) . .
لَمْ يَكُنْ يَجِبُ أَحَدٌ مِنْهُمْ شَيْءٌ ذِي طَائِلٍ .

(٢) وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ عِنْدَهُمَا بَيْنَ مُقَارَنَةِ تَحْرِيمَةِ الْمُقْتَدِي لِتَحْرِيمَةِ الْإِمَامِ لِلْمُبَادَرَةِ إِلَى الْعِبَادَةِ ، وَأَمَّا
التَّسْلِيمُ فَيُؤَخِّرُهُ الْمُقْتَدِي ، لِعَدَمِ اسْتِحْبَابِ الْمُبَادَرَةِ إِلَى أُمُورِ الدُّنْيَا .

(٣) مِنْ تَسْلِيمَتِهِ ، فَحَيْثُ لَا يَقُومُ الْقَضَاءُ مَا سَبَقَ بِهِ . لَكِنْ لَوْ أَنْفَرَدَ وَتَأَكَّدَ أَنْفَرَادُهُ بِتَقْيِيدِ رُكْعَتِهِ بِسُجْدَةٍ ثُمَّ
تَابَعَ إِمَامَهُ . . فَسَدَتْ صَلَاتُهُ . أَمَّا لَوْ تَابَعَهُ قَبْلَ تَقْيِيدِهِ بِسُجْدَةٍ فَيَكْرَهُ تَحْرِيماً ؛ كَمَا يَكْرَهُ قِيَامَهُ قَبْلَ
سَلَامِ الْإِمَامِ بِغَيْرِ عِلَرٍ ؛ أَوْ بَعْدَهُ .

(٤) فَلَوْ لَمْ يَتَابَعَهُ فِي سُجُودِهِ الْوَاجِبِ . . لَا تَفْسُدُ ، وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ قَضَائِهِ .

سنن الصلاة

أركان		
تكميلات	أركان	أركان
<ul style="list-style-type: none"> - طهارة تحرمة المقعدى لإدائه - الاعتكاف تماماً من غير عاطلة أو رأس . - إمالة الأول في النحر 	<ul style="list-style-type: none"> - نية (الله أكبر) جهراً للإمام - افتتاح (سبحانك اللهم ...) 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع اليدين سفورة (جهله الأيمن للرجل والأية واليسار للبرء)
<ul style="list-style-type: none"> - التسمية قبل كل لقطة ، والثامن بعدما سراً . - الماتعة فيما بعد أولي القرض - ضم سررة من طول الفصل في النحر والعمرة ومن أوساط في الظهور والشاء ، وقصوده في المنزلة . 	<ul style="list-style-type: none"> - تكبير الركوع - تسبيح الركوع ثلاثاً (سبحان ربك العظيم) - التسبيح للإمام جهراً وللغير سراً والصعيدة للمقعدى والمنفرد سراً 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع اليدين (تحت السرة للرجل بالضمير وعلى الصدر للبرء بالوسط) - تخرج اليدين قدر أربع أصابع .
<ul style="list-style-type: none"> - الركوع والاعتكاف تماماً مطلقاً مع سبل اليدين . 	<ul style="list-style-type: none"> - تكبير السجود مرتين ، وتكبير الركوع بينهما - تسبيح ثلاثاً (سبحان ربك الأعلى) . 	<ul style="list-style-type: none"> - سجدة البطن من القنطين ، والبراهن من الأرض ، والعضدين من اليدين للرجل خلاصها . - كون السجود بين كفيه
<ul style="list-style-type: none"> - طهارة سلام المقعدى لإدائه - نية المصطفى والقوم والإمام في جهته بقلوبهم - طهارته لسلام الإمام - خفض سلام الثانية من الأولى . - قربت المسبوق قبل انقراطه . 	<ul style="list-style-type: none"> - الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد بالإبراهيمية - الدعاء بالمكثور - لفظ (السلام عليكم روضة الله) 	<ul style="list-style-type: none"> - تقريظ اليسرى ونصب اليمن للرجل تقريظ اللمرك . - الإحدى باليسبة ليرفها عند النهي ويضعها عند الإتيان - الاختلاف بينة وسراً بالسلام

الأسئلة

- يرفع الرجل والأمة يديهما للتحريمه حذاء الأذنين ، والحرة حذاء المنكبين .
علل ذلك .

- عرف (نشر الأصابع) (الاعتماد) : للرجل والمرأة ، وشرح وضعهما موقفاً بين الروايات .

- يسئ جهر الإمام بالتكبير والتسميع ، ولا يسئ للمنفرد . لماذا ؟

- يسئ تفريج القدمين حالة القيام . كم مقدار التفريج ؟ ولماذا يسئ ؟

- ما معنى التراوح ؟ ما حكمه ؟ ولماذا يطلب ؟

- ما معنى المفصل ؟ ولماذا سُمي ؟ ومتى يقرأ به ؟ وهل للمنفرد أو الإمام ؟

- اذكر ما تعرف عن قراءة السجدة والدهر في فجر الجمعة .

- ماذا يقرأ وقت الضرورة ؟ وما هي أمثلتها ؟

- لماذا يسئ إطالة الركعة الأولى من الفجر ؟ وكم يسمح بين الركعتين من الطول ؟

- هل يجوز إبدال تسبيح الركوع والسجود بغير (سبحان ربي العظيم) ؛ (سبحان ربي الأعلى) ؟

- لا يأتي في الركوع والسجود بغير التسبيح . علل ذلك .

- ماذا يزيد في الركوع والسجود عند الإمام الشافعي ؟

- ما هي المواضع التي يطلب فيها تفريج الأصابع للرجل والمرأة ؟ ولماذا ؟

- يسئ في هيئة الركوع : ١-..... ، ٢-..... ، ٣-.....

- ما حكم الرفع من الركوع ؟ وما حكم الرفع من السجود ؟ وما هو حدُّهما ؟

- كيف يهوي إلى السجود؟ وكيف يرفع منه إلى القيام؟ وماذا يفعل لاسبب الخُفِّ ؟

- ما هي هيئة الساجد (للرجل والمرأة) ؟ وما هي تسيحاته ؟ وكم ؟ وما حكم القومة من السجود ؟

- ما هو الافتراش والتورك ؟ وكيف كان ﷺ يشير في التشهد ؟

- ما أحكام قراءة الفاتحة فيما بعد الأولين من الفرائض بالتفصيل ؟

- ما هي الصيغة المختارة للصلاة على النبي ﷺ في الجلوس الأخير ؟

- وفق بين قوله ﷺ : « ثُمَّ لِيَذَعْ بَعْدُ بِمَا شَاءَ » وبين قوله ﷺ : « إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ » ؟

- ما هو دعاء الكوامل ؟ وما هو الدعاء الذي علمه النبي ﷺ للصديق . اذكر أحدهما .

- ما حكم الدعاء بكلام الناس (قبل القعود وبعده) ؟ وما هي أمثلته ؟

- ماذا ينوي بالسلام في آخر صلاته (المنفرد ، والإمام ، والمأموم) ؟

- من هم الحفظة ؟ ولماذا سُمُوا به ؟

- ما معنى (يَسْلَمُ عن يمينه حتى يرى بياض خده الإيمن) ؟

- يسئ للمسبق انتظار سلام الإمام . لماذا ؟

- يسئ مقارنة المقتدي لسلام إمامه ؛ أو بعده . اذكر الخلاف ، وعلل لكل قول .

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) اختر الأكثر صحة مع تصحيح الخطأ :

* الأمة كالرجل في رفع اليدين ، وكالحرة في الركوع والسجود .

* اعتماد الرجل : وضع اليمنى فوق اليسرى على سرته .

* الثناء هو (وجهت وجهي للذي فطر...) .

* ظاهر المذهب أن التعوذ (أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم) .

* التعوذ تبع للقراءة عند أبي يوسف ؛ وهو الصحيح .

* معنى (آمين) : غفرانك يا رب . وهو من القرآن .

- * التحميد هو قولنا (ربنا لك الحمد) .
- * يسنُّ التحميد للإمام والمؤتم عند أبي حنيفة .
- * يسنُّ التأمين والتحميد جهراً والتسميع سرّاً .
- * يجب قراءة سورتي السجدة والذهر في الجمعة .
- * قال الإمام محمد : (أحبُّ إلَيَّ أن لا يطوّل الأولى في كلِّ الصلوات) .
- * لا تكره إطالة الثانية على الأولى بما فوق آيتين .
- * لو رفع الإمام رأسه من الركوع قبل تسبيح المقتدي ثلاثاً ؟ يتبّعها ثم يتابعه .
- * إحناء الرجلين في الركوع شبه القوس جائز ، بل مستحب .
- * زيادة « في الْعَالَمِينَ » في التشهُّد غير ثابتة .
- * الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ فرضٌ في العمر مرّة ، وواجبة كلّما ذكر ﷺ .
- * لو خرج من الصلاة بـ (سلام عليكم) لا يجوز ، ويسجد للسهو .
- * سلّم عن يمينه وخرج بلا سلام عن اليسار . لا تصحُّ صلاته .
- * سلّم أمامه . . صحّت ، وعليه سجود سهو .
- * لو سلّم على يساره عامداً . أساء ويأثم .
- * خرج من الصلاة بلا سلام . وجب عليه سجود سهو .
- * يزيد في السلام « وبركاته » . لأنّه سنّة .
- * يلتفت في السلام يميناً ويساراً فإن لم يفعل يسجد للسهو .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * عن عليّ رضي الله عنه : من السنّة وضع اليمنى على الشمال
- * قال ﷺ : « إِذَا كَبَّرَ وَإِذَا قَرَأَ . . . » .
- * قال ﷺ : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاَرْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ ، ثُمَّ قُولُوا ، . . . » .

- كان ﷺ يفتح صلاته بـ (.) .
- قال ﷺ : « لَقِيتِي جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ فَرَاعِي مِنْ وَقَالَ : إِنَّهُ . . . عَلَى الْكِتَابِ » .
- قال ﷺ : « سَمِعْتُ بَكَاءَ صَبِيٍّ فَـ » .
- قرأ ﷺ بـ . . . في صلاة الفجر في السفر .
- كان ﷺ يكبر عند كل خفض ورفع سوى . . . فَإِنَّهُ كَانَ . . . فِيهِ .
- قال ﷺ : « إِذَا رَكَعْتَ فَضَعْ كَفَّيْكَ عَلَى . . . ، وَ . . . أَصَابِعُكَ ، وَأَزْفَعْ يَدَيْكَ » .
- كان ﷺ إِذَا رَكَعَ لَمْ . . . رَأَتْهُ ، وَلَمْ . . . ، وَلَكِنْ
- كان ﷺ إِذَا رَكَعَ يُسَوِّي ظَهْرَهُ حَتَّى لَوْ . . . عَلَيْهِ . . . اسْتَقَرَّ .
- كان ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ . . . بَيْنَ
- كان ﷺ إِذَا سَجَدَ ، حَتَّى لَوْ شَاءَتْ . . . أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ . . .
- كان ﷺ يُجَنِّحُ حَتَّى
- قال ﷺ : « لَا تَبْسُطُ بَسْطَ . . . ، وَأَدْعِمُ . . . ، وَ . . . ضَبْعَيْكَ ، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ . . . كُلُّ » .
- قال أبو هريرة : إِنَّ رَجُلًا كَانَ يَدْعُو بِأَصْبَعِيهِ ؛ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
- مَعَ كُلِّ مُؤْمِنٍ . . . مِنَ الْحَفَظَةِ : . . . عَنْ يَمِينِهِ ، يَكْتُبُ عَنْ يَسَارِهِ يَكْتُبُ ، وَ . . . يُلَقِّنُهُ . . . ، وَآخِرُ . . . يَدْفَعُ عَنْهُ . . . ، وَ . . . عِنْدَ نَاصِيئِهِ وَيُلْقِيهِ إِلَى
- كان ﷺ يَسْلُمُ عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يَرَى



فصل مِنْ آدَابِهَا . .

معنى الأدب ومثاله : الأدبُ : ما فعله الرسول ﷺ مرّة ؛ أو مرّتين ، ولم يواظب عليه ، كزيادة التسيّحات في الرُّكوع والسجود ، والزيادة على القراءة المسنونة .

مشروعيته : وقد شرع لإكمال السنّة .

فمنها : ١- إخراج الرّجل كفيه من كُميه عند التّكبير للإحرام ، لقربه من التّواضع . . إلّا لضرورة ؛ كبرّد . والمرأة تسترُ كُفّيها ؛ حذراً من كشف ذراعيها^(١) ، ومثلها الخنثى^(٢) .

تحديد النظر : ومنها : ٢- نظرُ المصلي . . سواء كان رجلاً ؛ أو امرأة ، أ- إلى موضع سُجُودِهِ قائماً ؛ حفظاً له عن النظر إلى ما يشغله عن الخشوع^(٣) . وب- نظره إلى ظاهِرِ القَدَمِ رَاكِعاً ، وإلى ج- أُرْبَةِ أَنْفِهِ سَاجِداً ، وإلى د- حِجْرِهِ جَالِساً ؛ ملاحظاً قوله ﷺ : « أَعْبُدِ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ ؛ فَإِنَّهُ يَرَاكَ »^(٤) ، فلا يشتغل بسواه . ومنها : هـ- نظره إلى الْمَنَكِبَيْنِ مُسَلِّماً . وإذا كان بصيراً^(٥) ؛ أو في ظلمة ! ؟ فيلاحظ عظمة الله تعالى .

(١) لأنهما من العورة على المفتى به ، وإن كان رواية الإمام الأعظم خلاف ذلك ؛ كما سبق ص ٣٩٥ ، لأن الاحتياط واجب .

(٢) عملاً بالأحوط في حقه حتى يزول إشكاله .

(٣) ولذا قيل في المصلي أمام الكعبة : لو كان نظره إليها أدعى لخشوعه . . فقل .

(٤) أخرجه البخاري : ٥٠- واللفظ له - ، ومسلم : ٧- ١٠ . وعن عمر رضي الله عنه في قصّة جبريل . والترمذي : ٢٦١٠ ، وابن حبان : ١٦٨ ، وابن ماجه : ٦٣ .

(٥) أراد « أعمى » . من تسمية الأشياء بأعدادها .

وَمِنَ الْأَدَبِ ٣- دَفْعُ الشَّعَالِ مَا اسْتَطَاعَ ؛ تَحَرُّزاً عَنِ الْمُفْسِدِ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ عَذْرِ يَفْسُدُ . وَكَذَا الْجَشَاءُ .

وَمِنَ الْأَدَبِ ٤- كَظْمُ فَمِهِ عِنْدَ التَّأَوُّبِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ ؟ غَطَّاهُ بِيَدِهِ ؛ أَوْ كُمَّهُ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « التَّأَوُّبُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظَمْ مَا اسْتَطَاعَ »^(١) .

وَمِنَ الْأَدَبِ ٥- الْقِيَامُ ؛ أَيُ : قِيَامُ الْقَوْمِ وَالْإِمَامُ ؛ إِنْ كَانَ حَاضِراً بِقُرْبِ الْمَحْرَابِ حِينَ قِيلَ ؛ أَيُ : وَقْتُ قَوْلِ الْمُقِيمِ (حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ) ، لِأَنَّهُ أَمَرَ [بِهِ] (ص) فَيَجَابُ .

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِراً ؟ يَقُومُ كُلُّ صَفٍّ حِينَ يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْإِمَامُ ؛ فِي الْأَظْهَرِ .

وَمِنَ الْأَدَبِ ٦- شُرُوعُ الْإِمَامِ إِلَى إِحْرَامِهِ مُذْ قِيلَ ؛ أَيُ : عِنْدَ قَوْلِ الْمُقِيمِ : (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) عِنْدَهُمَا^(٢) .

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ^(٣) : يَشْرَعُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْإِقَامَةِ . فَلَوْ أَخَّرَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الْإِقَامَةِ لَا بَأْسَ بِهِ ؛ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعاً^(٤) .



(١) أَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ : ١١٣٩ ، وَاحْمَدُ : ٢٤٢/٢ ؛ ٣٩٧ ، وَابْنُ خَرِيزٍ فِي « الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ » : ٩٤٢ ، وَمُسْلِمٌ : ٥٦- ٢٩٩٤ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٢٧٤٧ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٥٠٢٧ ، وَابْنُ خَرِيزٍ : ٩٢٠ ، وَابْنُ أَبِي حَتَّابٍ : ٢٨٩/٢ ، وَابْنُ حَبَانَ : ٢٣٥٩ ، وَابْنُ الْحَاكِمِ : ٢٦٤/٤ بِالْفَاظِ مُخْتَلَفَةً . فِيهَا ذِكْرُ الصَّلَاةِ وَعَدَمُهَا ، وَيُلْفِظُ الرَّدَّ وَالْكَظْمَ وَمَسَكَ الْيَدِ ؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٢) أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ . ثُمَّ لِيَنْظُرَ كَيْفِيَّةَ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَدْبِيَيْنِ ! فَإِنَّهُ مِمَّا يَتَعَذَّرُ تَصَوُّرُهُ ؛ فَضْلاً عَنْ تَطْيِيقِهِ وَبِخَاصَّةِ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِحُدْرِ الْإِقَامَةِ .

(٣) وَهُوَ قَوْلُ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ ؛ وَهُوَ أَعَدَّلَ الْمَذَاهِبِ .

(٤) أَيُ : إِجْمَاعاً ، لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ .

آداب الصلاة

- | أثناءها | قبلها |
|---|--|
| - النظر إلى موضع السجود قائماً . | - القيام عند قول المؤذن |
| - وإلى ظهر القدمين راکعاً وحجره جالساً . | (حي على الفلاح) . |
| - وإلى أرنبة أنفه ساجداً والمنكبين مسلماً | - الشروع عند قوله (قد قامت الصلاة) . |
| - دفع السعال وكظم الشارب . | - إخراج كفيه من الكم عند التحريمة . |

• • •

الأسئلة

- ما معنى الأدب ؟ ولم شرع ؟
- ما هو أدب نظر المصلي (قائماً ، راکعاً ، ساجداً) . وما هو أدب الأعمى ؟
- من الأدب دفع السعال ما استطاع ! لماذا ؟
- من الأدب كظم فمه عند التأوب . كيف يكون طرده أصلاً ؟
- يقوم الناس عند قول المقيم (حي على الفلاح) إذا كان الإمام حاضراً ! فإن لم يكن ؟
- من أدب الرجل إخراج كفيه من كفيه ، والمرأة تستر كفّيها ؟ علّل لهما .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحّح الخطأ واختر الأكثر صحّة .
 - * يشرع الإمام بعد نهاية الإقامة فوراً عند أبي حنيفة .
 - * الجشاء كالسعال إذا كان بغير عذر يفسد الصلاة .
 - * يقوم كل صف من المصلين حين ينتهي الإمام إليهم إذا كان حاضراً .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
 - * قال ﷺ : « التَّأَوُّبُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ . . . مَا اسْتَطَاعَ » .

* * *

فصل

في كيفية تركيب أفعال الصلاة

من الابتداء إلى الانتهاء ؛ من غير بيان أوصافها ، لتقديمها

عند التحريمة : إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ ؛ أَيَّ صَلَاةٍ كَانَتْ . . أَخْرَجَ كَفَّيْهِ مِنْ كُمَيْهِ ، بخلاف المرأة وحال الضرورة ؛ كما بيناه ص ٢٧٦ .
ثُمَّ رَفَعَهُمَا حِذَاءَ أُذُنَيْهِ حَتَّى يَبْهَامِيَهُ شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ ، ويجعل باطن كَفَّيْهِ نحو القبلة ، ولا يفرّج أصابعه ، ولا يضمهما .

مع العذر : وإذا كان به عذر ؟ يرفع بقدر الإمكان .

الحرّة والأمة : والمرأة الحرّة جذو منكيها ، والأمة كالرجل ؛ كما تقدّم ص ٢٦٠ .

مقارنة التكبير : ثُمَّ كَبَّرَ هُوَ الْأَصْحَحُ ، فإذا لم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير ؟ لا يأتي به ، لفوات محله ؛ وإن ذكره في أثنائه ؟ رفع ، بِلَا مَدٍّ .
فإن مدّ همزة ؟ لا يكون شارعاً في الصلاة ، وتفسد به في أثنائها^(١) . وقوله (نَاوِيًا) شرط لصحّة التكبير^(٢) .

وَيَصِحُّ الشَّرُوعُ بِكُلِّ ذِكْرٍ خَالِصٍ لِلَّهِ تَعَالَى عَنْ اخْتِلَاطِهِ بِحَاجَةِ الطَّالِبِ^(٣) ، وإن كره^(٤) ، لترك الواجب . وهو لفظ التكبير ، وفيه إشارة إلى أنه لا بدّ لصحّة الشروع

(١) لأنه استفهام ؛ وليس ذكراً والمراد من (أثنائها) تكبيرات الانتقال .

والفرق يظهر فيما لو قهقه بعد تحريمته مستفهماً لا يفسد وضوءه . لأنه غير شارع إذ لم تنعقد التحريمة .

(٢) بل شرط لصحّة التحريمة بهذا التكبير . فتنبه .

(٣) احتراز عن الذكر المشوب بالطلب ؛ وهو الدعاء . فلا يصحّ به الشروع .

(٤) الذكر الخالص . . فيكره تحريماً بغير التكبير ، وتنزيهاً بغير (الله أكبر) . لأن الذكر الخالص مأمور به بقوله تعالى ﴿ وَذَكَرْ أَنَّ رَّبَّكَ فَصَلِّ ﴾ [١٥/الأعلى] ثم خصّ التكبير بقوله ﷺ : « وَتَخْرِيمُهَا »

من جملة تائمه ، وهو ظاهر الرواية ؛ كـ (سُبْحَانَ اللَّهِ) ، أو (لا إله إلا الله) ، أو (الحمد لله) .

ويصحّ الشروع أيضاً بالفارسيّة وغيرها من اللّسن^(١) ؛ إن عَجَزَ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ .
وإن قَدِرَ ! ؟ لَا يَصِحُّ شُرُوعُهُ بِالْفَارِسِيَّةِ ونحوها ، وَلَا قِرَاءَتُهُ بِهَا ؛ فِي الْأَصَحِّ^(٢) من
قَوْلِي الإمام الأعظم ؛ موافقة لهما ، لأنّ القرآن اسمٌ للنظم والمعنى جميعاً .

- التَّكْيِيزُ ، فكره تركه تحريماً ، وأخذ من مواظبته ﷺ على لفظ « الله أكبر » مع عدم النهي كراهةً
تركه تنزيهاً . وهذا هو التوفيق فيما أراه ، وقُدِّمَت الإشارةُ إليه ص ٢٥٨ . والله تعالى أعلم .

(١) يطلق الفقهاء لفظ « الفارسية » على كلّ لغة غير العربية . أيّاً كانت ، فيكون هذا التعميم
توضيحاً . انظر : « رد المحتار » : ٣١٤ / ١ .

(٢) بل الأصحّ خلافه . وهذا مبحث يحتاج لمزيد إيضاح لتشعبه ، فنقول :

أ - إنَّ الشروع بالفارسية جائز عند أبي حنيفة ؛ ولو مع القدرة على العربية ، غير جائز عندهما
إلا مع العجز . والمعتمد المفتى به قوله . وإليه رجعا لأنَّ الشروع للتعظيم وهو حاصل بغير العربية .

وقيل : لم يرجعا . فبقي الخلاف بقيّة أذكار الصلاة الآتية .

ب - أما القراءة فتصحّ عند أبي حنيفة أولاً مع القدرة على العربية .

ولا تصحّ عندهما إلّا عند العجز . والفتوى على قولهما ، لأنَّ الإمام رجع إلى قولهما ، فيكون
عليه الاعتماد .

أما بقيّة أذكار الصلاة . ١ - التمرؤذ ، ٢ - الشاء ، ٣ - تكبير الانتقال ، ٤ - التسميع ، ٥ -
التحميد ، ٦ - التسييح ، ٧ - التشهد ، ٨ - الصلاة على النّبي ﷺ . فعنده : تجوز بالفارسية
مع القدرة ، وعنهما : لا تجوز إلا مع العجز .

د - أما بقيّة الأذكار الخارجة عن الصلاة . فتصحّ بغير العربية إجماعاً بينهم ، سواء مع
القدرة ؛ أو بدونها . وهي : ١ - الإيمان ، ٢ - التلبية ، ٣ - ردّ السلام ، ٤ - تسميت العاطس ،
٥ - البسملة أوّل كلّ أمر ذي بال ، ٦ - التسمية والتكبير على الذبيحة ، ٧ - الإيمان ، ٨ -
النذور ، ٩ - العتق ، ١٠ - أداء الشهادة عند الحاكم وغير ذلك مما تقدم ص ٢٣٢ . والله تعالى
أعلم . فاختتم هذا التفصيل .

واعلم أنّه اشتبه على كثيرين ؛ منهم العلامة العيني والعلامة الشرنبلالي ؛ كما نبّه عليه العلامة
الحصكفي في « الدر المختار » : ٣٢٥ / ١ . رحمهم الله تعالى .

مطلب

في ما يصح بغير العربية مع القدرة عليها
وأما التلبية في الحج ، والسلام من الصلاة^(١) ، والتسمية على الذبيحة ،
والأيمان !! فجازز بغير العربية مع القدرة عليها إجماعاً^(٢) .

عند الاستفتاح : ثُمَّ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ - وتقدم ص ٢٦١ صفته - تَحْتَ سُرَّتِهِ
عَقِبَ التَّخْرِيمَةِ . . بِأَمْهَلَةٍ^(٣) ، لَأَنَّهُ سَنَةُ الْقِيَامِ^(٤) ؛ في ظاهر المذهب . وعند
محمد : سَنَةُ الْقِرَاءَةِ ، فيرسل حال الثناء . وعندهما : يعتمد^(٥) في كل قيام فيه ذكر
مسنون^(٦) ؛ كحالة الثناء ، والقنوت ، وصلاة الجنازة ، ويرسل بين تكبيرات
العبدین ، إذ ليس فيه ذكر مسنون^(٧) .

مُسْتَفْتِحًا ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ، وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ،
وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ) .

تفريعات : وإن قال (وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ) ؟ ! لم يُمنع . وإن سكت ! لا يؤمر .
ولا يأتي بدعاء التوجه^(٨) ؛ لا قبل الشروع ، ولا بعده^(٩) .

- (١) بل هو سلام التحية . لأن لفظ « السلام » من واجبات الصلاة . . فهو على الخلاف .
- (٢) اتفاقاً بين أبي حنيفة وصاحبيه . رضي الله عنهم .
- (٣) يعني : لا يرسل يديه إلى أسفل ثم يقبض بعده ، بل يهوي بهما من التكبير إلا الاعتماد فوراً .
- (٤) ولو حكماً بأن كان يصلي قاعداً فيعتمد بيديه .
- (٥) الاعتماد : أخذ ظهر يده اليسرى بكف اليمنى معلقاً على المعصم بالخنصر والإبهام .
- (٦) ومنه أذكار صلاة التسابيح ؛ لا التسميع والتحميد عند الرفع من الركوع ؛ لأنهما للانتقال لا للقرار .
- (٧) فإن سبّح وهلل وحمد وكبّر . . فلا بأس به . وانظر ما سيأتي ص ٥٠٦ .
- (٨) هو ما أخرجه الشيخان : البخاري : ٧٤٤ ، ومسلم : ١٤٧ - ٥٩٨ وغيرهما ؛ عن عليّ كرم الله وجهه : كان
رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة كبّر ثم قال : « وَجْهْتُ وَجْهِي لِلدِّيِّ فَطَرَتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا . . وَمَا
أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنْ صَلَّيْتُ وَنُسِكِي وَمَتَّحَيْتُ وَمَتَّحَيْتُ لَكَ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَبِذَلِكَ أَمَرْتُ ،
وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، اللَّهُمَّ ؛ أَنْتَ الْمَلِكُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ ، أَنْتَ رَبِّي . . وَأَنَا عَبْدُكَ ،
ظَلَمْتُ نَفْسِي وَافْتَرَعْتُ بِذَنْبِي فَأَغْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا ، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ » .
- (٩) أي : قبل الشروع في الصلاة ، يشير بذلك إلى قول سيدنا عليّ كرم الله وجهه (إذا قام إلى =

ويضمُّه في التهجد للاستفتاح .

مبحث

معاني الاستفتاح

ومعنى (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ؛ وَبِحَمْدِكَ) : تَزَهُّتُكَ عَنْ صِفَاتِ النُّقْصِ بِالتَّسْبِيحِ ،
وَأَبْثُ صِفَاتِ الْكَمَالِ لَذَاتِكَ بِالتَّحْمِيدِ .

و (تَبَارَكَ) ؛ أَي : دَامَ وَثَبَتْ وَتَزَهَّ اسْمُكَ .

و (تَعَالَى جَدُّكَ) ؛ أَي اِرْتَفَعَ سُلْطَانُكَ وَعَظَمَتْكَ وَغَنَّاكَ بِمَكَانَتِكَ .

و (لَا إِلَهَ غَيْرُكَ) فِي الْوُجُودِ مَعْبُودٌ بِحَقِّ .

تعقيب : بدأ بالتَّزْيِيهِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى التَّوْحِيدِ ، ثُمَّ خَتَمَ بِالتَّوْحِيدِ تَرْقِيًا فِي الشَّاءِ
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ؛ مِنْ ذِكْرِ النُّعُوتِ السَّلْبِيَّةِ ، وَالصِّفَاتِ الثَّبُوتِيَّةِ إِلَى غَايَةِ الْكَمَالِ فِي
الْجَلَالِ ، وَالْجَمَالِ ، وَسَائِرِ الْأَفْعَالِ ؛ وَهُوَ الْإِنْفِرَادُ بِالْأُلُوهِيَّةِ . وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ
الْأَحَدِيَّةِ وَالصَّمَدِيَّةِ .

تأصيل : وَيَسْتَفْتَحُ كُلُّ مُصَلٍّ سِوَا الْمَقْتَدِي وَغَيْرِهِ ؛ مَا لَمْ يَبْدَأِ الْإِمَامَ بِالْقِرَاءَةِ .

قبل القراءة : ثُمَّ تَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، لِأَنَّهُ مَطْرُودٌ عَنْ حَضْرَةِ اللَّهِ
تَعَالَى ، وَيُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَكَ شَرِيكًا لَهُ فِي الْعِقَابِ ، وَأَنْتَ لَا تَرَاهُ ؛ فَتَعْتَصِمُ بِمَنْ يَرَاهُ
لِيَحْفَظَكَ مِنْهُ بِالتَّعَوُّذِ . سِرًّا لِلْقِرَاءَةِ مُقَدِّمًا عَلَيْهَا .

فَيَأْتِي بِهِ الْمَسْبُوقُ فِي ابْتِدَاءِ مَا يَقْضِيهِ بَعْدَ الشَّاءِ ، فَإِنَّهُ يُبْنِي حَالَ اقْتِدَائِهِ ؛ وَلَوْ فِي
سَكَنَاتِ الْإِمَامِ ؛ عَلَى مَا قِيلَ ، وَلَا يَأْتِي بِهِ فِي الرُّكُوعِ ، وَيَأْتِي فِيهِ بِتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِينَ
لَوْجُوبِهَا . لَا الْمَقْتَدِي ، لِأَنَّهُ لِلْقِرَاءَةِ ؛ وَلَا يَقْرَأُ الْمَقْتَدِي .

وقال أبو يوسف : هُوَ تَبَعٌ لِلشَّاءِ ؛ فَيَأْتِي بِهِ .

- الصلاة) . وقوله (ولا بعده) أي : بعد الشروع قبل القراءة ، يشير إلى رواية مسلم : ٢٠٢-

٧٧١ : (كان إذا افتتح الصلاة كبر ؛ ثم قال . . .) .

وَيُؤَخِّرُ التَّعَوُّذَ عَنْ تَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ فِي الْعِيدَيْنِ ! لِأَنَّهُ لِلْقِرَاءَةِ^(١) ، وَهِيَ بَعْدَ التَّكْبِيرَاتِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى .

ثُمَّ يُسَمِّي سِرًّا ؛ كَمَا تَقْدَمُ ص ٤٢٣ . وَيُسَمِّي كُلُّ مَنْ يقرأ فِي صَلَاتِهِ ؛ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ^(٢) . . . سِوَا صَلَاتِي فَرْضًا ؛ أَوْ نَفْلًا .

قَبْلَ الْفَاتِحَةِ بِأَن يَقُولَ : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

وَأَمَّا فِي الْوُضُوءِ ، وَالذَّبِيحَةِ !! فَلَا يَتَّقِدُ بِخُصُوصِ الْبِسْمَةِ ، بَلْ كُلُّ ذِكْرٍ لَهُ يَكْفِي^(٣) . فَقَطْ فَلَا تَسْرُ التَّسْمِيَةُ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالشُّورَةِ^(٤) ، وَلَا كِرَاهَةً فِيهَا ؛ إِنْ فَعَلَهَا اتِّفَاقًا لِلسُّورَةِ ، سِوَا جَهْرٍ ؛ أَوْ خَافَتْ بِالسُّورَةِ .

وَعَلِيطُ مَنْ قَالَ^(٥) (لَا يُسَمِّي إِلَّا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى) .

عِنْدَ الْقِرَاءَةِ : ثُمَّ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ ، وَأَمَّنَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ سِرًّا . وَحَقِيقَتُهُ : إِسْمَاعُ النَّفْسِ ؛ كَمَا تَقْدَمُ ص ٤٢٦ . ثُمَّ قَرَأَ سُورَةَ مِنَ الْمَفْصَلِ ؛ عَلَى مَا تَقْدَمُ ص ٤٢٥ ، أَوْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ قَصَارًا ، أَوْ آيَةً طَوِيلَةً ؛ وَجُوبًا .

عِنْدَ الرُّكُوعِ : ثُمَّ كَبَّرَ كُلُّ مَصْلٍ رَاكِعًا ، فَيَبْتَدِيءُ بِالتَّكْبِيرِ مَعَ ابْتِدَاءِ الْإِنْحِنَاءِ ، وَيَخْتُمُهُ لِشَرْعٍ فِي التَّسْبِيحِ ، فَلَا تَخْلُوُ حَالَةً مِنْ حَالَاتِ الصَّلَاةِ عَنْ ذِكْرِ .

هَيْئَةُ الرُّكُوعِ : مُطْمَئِنًّا ، مُسَوِّيًا رَأْسَهُ بِعَجْزِهِ ، آخِذًا زُبَيْنَهُ بِيَدَيْهِ ، وَيَكُونُ الرَّجُلُ مُفَرَّجًا أَصَابِعَهُ ، نَاصِبًا سَاقِيَهُ .

تَفْرِيعٌ وَتَكْمِيلٌ : وَإِحْنَاؤُهُمَا شَبَهَ الْقَوْسِ مَكْرُوهٍ ، وَالْمَرْأَةُ لَا تَفَرِّجُ أَصَابِعَهَا .

(١) عِنْدَ الْإِمَامِ وَمُحَمَّدٍ ؛ وَبِهِ يَفْتَى ، وَيُقَابِلُهُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ بِأَنَّهُ تَبِعَ لِلثَّنَاءِ ؛ فَيَأْتِي بِهِ الْإِمَامُ وَالْمَقْتَدِي قَبْلَ التَّكْبِيرَاتِ ، وَيَأْتِي بِهِ الْمَقْتَدِي ؛ مَعَ أَنَّهُ لَا يقرأ .

(٢) هِيَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَرَوَايَةٌ مِنَ الْإِمَامِ . وَعَلَيْهَا الْفَتْوَى وَالْعَمَلُ .

(٣) وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَنْدُبُ لِذَلِكَ ص ١٥٦ .

(٤) هِيَ عِبَارَةٌ (ص) ، وَعِبَارَةٌ (خ) : التَّسْمِيَةُ فِي غَيْرِهَا ؛ بَلِ الْفَاتِحَةُ وَالسُّورَةُ .

(٥) هِيَ رَوَايَةٌ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

تسبيح الركوع : وَسَبِّحْ فِيهِ - أي : الركوع - كُلُّ مُصَلٍّ فيقول (سبحان ربِّي العظيم) مرَّاتٍ ثَلَاثًا ، وَذَلِكَ الْعَدَدُ أَذْنَاهُ ؛ أي : أدنى كمالِ الجمعِ المسنون .

القراءة في غير القيام : ويكره قراءة القرآن ؛ في الركوع ، والسجود ، والتشهد ؛ بإجماع الأمة ، لقوله ﷺ : « نُهَيْتُمْ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا ؛ أَوْ سَاجِدًا »^(١) .

بعد الركوع : ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَأَطْمَأَنَّ قَانِمًا ؛ قَانِلًا (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) ، أي : قَبْلَ [الله] (ص) حَمْدَ مَنْ حَمَدَهُ ، لأنَّ السماعَ يذَكِّرُ ويرادُّ به القبولُ ؛ مجازاً ، كما يقال (سمع الأمير كلامَ فلان)^(٢) ١١ وفي الحديث : « أَعُوذُ بِكَ مِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ »^(٣) . أي : لا يستجاب ، والهاء للسكتة والاستراحة ؛ لا للكناية^(٤) .

رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، فيجمع بين التسميع والتحميد ؛ لَوْ كَانَ إِمَامًا . هذا قولُهما . وهو رواية^(٥) عن الإمام ؛

(١) أخرجه مسلم : ٢٠٧ - ٤٧٩ ، وأحمد : ١٥٥/١ ؛ برقم : ١٩٠٠ ، وأبو داود : ٨٧٦ ، والترمذي : ٢٦٤ ، والنسائي : ١١٢٠ ، والدارمي : ٣٠٤/١ ، وابن حبان : ١٨٧٦ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما . وانظر من شواهد ص ٢٦٧ .

ثم ما يدعو به المصلي بعد التشهد إن وافق ألفاظ التلاوة جاز كدعاء ، فلو نوى تلاوته ؟ كره تحريماً وبائماً ، فيجب أن يكون مما يجوز مثله للحائض مما هو دعاء خالص .
(٢) ومنه قول القائل :

يَا سَامِعًا ؛ لَيْسَ الشَّعَاعُ بِسَافِعٍ ! إِذَا أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ .. فَمَا أَنْتَ سَامِعٌ
(٣) أخرجه أحمد : ٢٨٣/٣ ، ومسلم : ٢٧٢٢ ، وأبو داود : ١٥٤٨ ، والنسائي : ٥٤٦٩ ، والترمذي : ٣٤٧٨ ، وابن ماجه : ٣٨٣٧ ، والطبراني : ٢٥٨/١ ، وابن حبان : ١٠١٥ ؛ عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٤) معنى الكناية الضمير . وما ذكره المؤلف أحد ثلاثة أقوال :

١- أنها للسكت فتسكن وصلًا ووقفًا . ٢- أنها للضمير فتسكن وقفًا ؛ وتضم وصلًا ، ٣- أنها اسم علم ، فتشبع فيها الضمة واوًا وقفًا وصلًا ، لكنه خلاف الظاهر هنا فبقي القولان الأولان ، وقد خيّر بينهما في « المحيط » واستحسن التحريك ، وإليه يشير كلام المؤلف (قَبْلَ اللَّهِ حَمْدَ مَنْ حَمِدَهُ) ، فلو لم تكن ضميرًا لما ذكرهما ! ولقال (مَنْ حَمِدَ) ! فتنبه . والله تعالى أعلم .
(٥) الحسن ؛ كما في « الاختيار » .

اختارها^(١) في « الحاوي القدسي »^(٢) ، وكان الفضلي^(٣) ، والطحاوي ، وجماعة من المتأخرين يميلون إلى الجمع ؛ وهو قول أهل المدينة^(٤) . وقوله (أَوْ مُنْفَرِداً) متفق عليه ؛ على الأصح^(٥) عن الإمام ؛ موافقة لهما ، وعنه : يكتفي بالتحميد^(٦) ، وعنه : يكتفي بالتسميع .

وَالْمُقْتَدِي بِكَتْفِي بِالتَّحْمِيدِ اتِّفَاقاً ، للأمر به في الحديث : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) ، فَقُولُوا [اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ] » . رواه الشيخان^(٧) .
والأفضل ١- (اللَّهُمَّ ؛ رَبَّنَا .. وَلَكَ الْحَمْدُ) . ويليهِ ٢- (اللَّهُمَّ ؛ رَبَّنَا لَكَ

(١) لكن هذا الاختيار لا يرجح هذه الرواية ؛ ولو شئ عليها المؤلف هنا ؛ لأن متون المنعجب على عدم جمع الإمام بين التسميع والتحميد . فتنه .

(٢) هو للقاظمي العلامة جمال الدين أحمد بن محمد الفزنوي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ صنفه في القدس فنسب إليها جمع فيه بين أصول الدين وأصول الفقه وفروعه . وهو من مخطوطات الظاهرية تحت رقم : ٤٢٣٠ . وهو فيه [ق/٤٤/ب] باب ما يكره في الصلاة وما لا يكره . وأظنه غير صاحب « المقدمة » .

(٣) هو أبو بكر محمد بن الفضل الكُمَارِي البخاري (ينسب إليه الفضليون) ، إمام شهير من كبار فقهاء الحنفية . حفظ « المبسوط » وغيره ، روى الفقه عن السبعموني ؛ عن أبي حفص الصغير ؛ عن أبيه ؛ عن محمد رحمه الله تعالى . وكان معتمداً في الرواية مقلداً في الدراية ، توفي سنة ٣٨١ هـ سُحِّتْ برواياته وفتاواه كتب المنعجب ، من كتبه « الفتاوى » ميانتي ص ٣٠٧ .

(٤) يعني الإمام مالكا وأصحابه .

(٥) صححها في « الهداية » (٤٩/١) ، و« المجمع » ، و« الملتنى » (٨٠/١) . وكيفية الجمع : أن يُسَمَّعَ رافعاً ثم يُحَمِّدَ مستوياً ، ثم يهوي للسجود مكبراً .

(٦) صححها في « المبسوط » : ٢١/١ . وصحح الرواية التي بعدها في « السراج الوهاج » ؛ تبعاً لشيخ الإسلام . فهي ثلاث روايات مصححة .

(٧) هو عند البخاري : ٧٩٦ ، ومسلم : ٧١-٤٠٩ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، بـ « اللهم » . وكذا أخرجه مالك : ٧٦ ، وأحمد : ٤٥٩/٢ ، وأبو داود : ٨٤٨ . وأخرجه الترمذي : ٢٦٧ ؛ وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ١٠٦٢ ، وابن ماجه : ٨٧٥ ؛ عن أبي هريرة بدون « اللهم » ، وهي عند بعضهم في رواية أبي سعيد .

لكن أصولنا الخطية والمطبوعة بدونها ؛ فلذا جعلتها ضمن المنعكفين . فتنه .

الْحَمْدُ) ^(١) ، ويليه ٤- (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) .

إلى السجود : ثُمَّ كَبَّرَ كُلُّ مَصَلٍّ . . . خَارِئًا لِلسُّجُودِ ، وَيَخْتُمُهُ عِنْدَ وَضْعِ جَبْهَتِهِ
لِلسُّجُودِ ، ثُمَّ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ عَذْرُ يَمْنَعُهُ مِنْ هَذِهِ الصُّفَةِ . ثُمَّ
وَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفْيَيْهِ ، لَمَّا رَوَيْنَا ص ٢٦٩ .

فِي السُّجُودِ : وَسَجَدَ بِأَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ - وَتَقَدَّمَ ص ٢٥٥ الْحَكْمُ - مُطْمَئِنًّا مُسَبِّحًا ؛ بَانَ
يَقُولُ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) ؛ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . ثَلَاثًا ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ لَمَّا تَقَدَّمَ ص ٢٦٦ .

هَيْئَةُ السَّاجِدِ : وَجَافَى أُنَى : بَاعَدَ الرَّجُلُ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ ، وَعَضُدَيْهِ عَنْ إِبْطَيْهِ ،
لَأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي السُّجُودِ بِالْأَعْضَاءِ ؛ فِي غَيْرِ رَحْمَةٍ ، وَيَنْضُمُ فِيهَا ؛ حَذَرًا عَنْ إِضْرَارِ
الْجَارِ مُوَجَّهًا أَصَابِعَ يَدَيْهِ ، وَيَضُمُّهَا كُلَّ الضَّمِّ ، لَا يَنْدُبُ إِلَّا هُنَا ، لِأَنَّ الرَّحْمَةَ تَنْزِلُ
عَلَيْهِ فِي السُّجُودِ ؛ وَيَالْضَّمُّ يَنَالُ الْأَكْثَرَ

وَيَكُونُ مُوَجَّهًا أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ ، وَالْمَرْأَةُ تَخْفِضُ ، فَتَضُمُّ عَضُدَيْهَا
لِجَنَابِهَا ، وَتَلْزُقُ بَطْنَهَا بِفَخْذَيْهَا ، لِأَنَّهُ اسْتَرَلَهَا .

بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ : ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا ، وَجَلَسَ كُلُّ مَصَلٍّ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ؛ وَاضِعًا
يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ، مُطْمَئِنًّا ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ مَسْنُونٌ ، وَالْوَارِدُ فِيهِ ^(٢) ! مَحْمُولٌ عَلَى
التَّهَجُّدِ ^(٣) .

(١) ويليه : ٣- (ربنا ولك الحمد) . فتنبه للترقيم ، فقد ترك المؤلف الرتبة الثالثة . فهي أربعة
مراتب : الأولى بـ « اللهم » و (و) . والثانية : بدون (و) ، والثالثة : بدون « اللهم » ،
والرابعة : بدونهما .

(٢) كحديث ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ : « اَللَّهُمَّ ! أَغْفِرْ لِي
وَأَرْحَمْنِي وَعَافِنِي ، وَأَغْفِرْ لِي ، وَأَرْزُقْنِي » . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٣١٥ / ١ - ٢٨٩٧ ، وَأَبُو دَاوُدَ :
٨٥٠ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ٨٩٨ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٢٨٤ ، وَالحَاكِمُ : ٢٦٢ / ١ ؛ وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِهِمَا ؛
وَأَقْرَأَهُ النَّحْصِي .

(٣) لصريح رواية إسماعيل بن صبيح ؛ ويحيى بن آدم في الحديث المتقدم : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ
بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ . . . فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ « وَالْمُرَادُ مَطْلُوقُ النَّوَافِلِ ؛ لَا خُصُوصَ التَّهَجُّدِ . فَقِيدِ
الْمُؤَلَّفَ اتِّفَاقِي .

سجود الثانية : ثُمَّ كَبَّرَ لِلسُّجُودِ وَسَجَدَ بَعْدَهُ مُطْمَئِنًّا ، وَسَبَّحَ فِيهِ ؛ أَي : السجود ثلاثاً ، وَجَافَى بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ ، وَأَبْدَى عَصْدِيهِ ؛ وهما ضَبْعَاهُ ، والضَّبْعُ - بسكون الباء لا غير - : العَصْدُ .

القيام للثانية : ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا لِلتَّهْوِضِ ؛ أَي : القيام للركعة الثانية . . . بِلاَ اعْتِمَادٍ عَلَى الْأَرْضِ بِيَدَيْهِ ؛ إن لم يكن به عذر ، وَبِلاَ قُعُودٍ قَبْلَ الْقِيَامِ يَسْمَى « جَلْسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ » ؛ عند الشافعي سنة^(١) .

وَالرَّكْعَةُ الثَّانِيَةُ يَفْعَلُ فِيهَا كَالأُولَى ، وَعَلِمْتَ مَا شَمِلَتْهُ .
في الركعة الثانية : إِلَّا أَنَّهُ ؛ أَي : المصلي لَا يُثْنِي^(٢) ؛ لَأَنَّهُ لِلإِفْتِتَاحِ فَقَطْ ، وَلَا يَتَعَوَّذُ ؛ لِعَدَمِ تَبَدُّلِ الْمَجْلِسِ .
وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ ، إِذْ لَا يُسَنُّ رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي حَالَتِي الرُّكُوعِ وَقِيَامِهِ ، وَلَا يَفْسُدُ الصَّلَاةُ فِي الصَّحِيحِ^(٣) .

مطلب

في مواضع رفع اليدين

عند التكبير : فَلَا يُسَنُّ إِلَّا عِنْدَ ١- اِفْتِتَاحِ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَعِنْدَ ٢- تَكْبِيرِ الْقُنُوتِ فِي الْوُثْرِ ، وَ٣- تَكْبِيرَاتِ الرِّوَاثِدِ فِي الْعِيدَيْنِ ، لِاتِّفَاقِ الْأَخْبَارِ .
وصفة الرفع فيها : حِذْوِ الْأَذْنَيْنِ .

(١) قَالَ الْحَلَوَانِيُّ : الْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ حَتَّى لَوْ فَعَلَ كَمَا هُوَ مَذْهَبُنَا . . لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ . وَلَوْ فَعَلَ كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُ . . لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَنَا .

ثم هي عند الشافعية : يجعل يديه على فخذه فيها ، وقدرها أقل الجلوس . فإن زاد ؟ كره ، فإن طال الجلوس ؟ بطلت الصلاة . . عند ابن حجر ، خلافاً للرملي . فتنبه .
(٢) لَا يَقْرَأُ دُعَاءَ الثَّنَاءِ . وَالثَّنَاءُ وَالتَّعَوُّذُ لَا يَشْرَعَانِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ .

(٣) يَكْرَهُ ، لِأَنَّهُ عَمَلٌ زَائِدٌ عَلَى الْمَسْنُونِ فَيَكُونُ عَثَاً . وَلَوْ جُودُ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ لَمْ يَكُنْ مَفْسُداً . وَهُوَ إِحْتِرَازٌ عَنِ الْقَوْلِ الْإِتِّفَاقِيِّ بِفَسَادِهَا حِينَمَا وَرَدَ دِمَشْقُ مُعْتَمِداً فِي ذَلِكَ رَوَايَةَ مَكْحُولٍ ؛ إِلَى الْإِمَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَانْظُرْ ص ٣١٦ .

رؤية الكعبة : ويسرُ رفعُهما مبسوطتين نحو السماء ؛ حينَ ٤- يَرَى الْكَعْبَةَ
المشرفة ، أي : وقتَ معايتها ، فتكون العين في « فقمس »^(١) . « للعبدین ؛
ومعاينة البيت للدعاء ، وهو مستجاب .

استلام الحجر : ويسرُ رفعُهما حينَ ٥- يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مُسْتَقْبِلًا بِيَاظِنَهُمَا
الحَجَر .

في المناسك : ويسرُ رفعُهما مبسوطتين نحو السماء ؛ داعياً حينَ ٦- يَقُومُ عَلَى
الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وكذلك عندَ ٧- الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، ووقوف ٨- مُزْدَلِفَةَ ، وفي الوقوف
بَعْدَ ٩- رَمَى الْجَمْرَةِ الْأُولَى ، والجمرة ١٠- الْوُسْطَى ؛ كما ورد بذلك
السنة الشريفة^(٢) .

(١) وقد نظمها في « الوهبانية » بقوله :

٤٩- وَفِي غَيْرِ « فَقَمَسَ صَمَجٍ » لَتَّ رَافِعًا بِدَيْكَ وَذَا فِي خَارِجِ الْكُمِ أَجْدَرُ
وغيره المؤلف في شرحه قائلاً :

وَفِي (فَقَمَسَ) مَعَ (صَمَجٍ) سُنُّ رَفَعْنَا تَشَهُدُنَا مَا لِابْنِ مَنْشُودِ أَنْصَرُ
فهذه ثمانية أحرف تشير إلى ثمانية مواضع ترفع فيها الأيدي سنة مؤكدة . لكن المعداد تسعة .
فيكون رمز العين متنازلاً بين ١- العبدین ، و٢- معاينة الكعبة .

هذا ؛ وقد نظم العلامة ابن الفصيح في شرحه على « الكثر » هذه المواضع (من الكامل) فقال :
فَنَحْ قُنُوتٌ عِنْدَ اسْتِلَامِ الصَّفَا مَعَ مَرْوَةٍ عَرَفَاتِ الْجَمَرَاتِ
وشرحها غيره بقوله :

إِزْفَعَ بِدَيْكَ لَدَى التَّكْيِيرِ ١- مُفْتِحًا ٢- قَائِنًا ، وَبِهِ ٣- الْعِيدَانِ قَدْ وَصِفَا
وَفِي ٤- الْوُقُوفَيْنِ ، ثُمَّ ٥- الْجَمْرَتَيْنِ مَعًا وَفِي ٦- اسْتِلَامِ ، كَذَا فِي ٧- مَرْوَةٍ ٨- صَفَا
(٢) يعني الوقوف للدعاء عند كل جمرة بعد رمي ؛ وهما الأولى والوسطى .

أما جمرة العقبة . . فلا رمي بعدها ؛ فلا وقوف ، وحيث لا دعاء . . فلا رفع .

والحديث أخرجه البخاري : ١٧٥١ ، وغيره ؛ عن ابن عمر : أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا
بِسَبْعٍ . . . فيقوم طويلاً ، ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرمي الوسطى . . . فيقوم طويلاً ، ويدعو
ويرفع يديه . . . ثم يرمي جمرة ذات العقبة . . . ولا يقف عندها ثم ينصرف .

في الاستسقاء: وتُرفع في دعاء الاستسقاء ونحوه، لأن رفع اليد في الدعاء سنة. بعد الأوراد: وكذلك عند [دُعَائِهِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ] ^(١) التَّسْبِيحِ، والتَّحْمِيدِ، والتَّكْبِيرِ الذي سنذكره ص ٣١٣ حَقِيبَ الصَّلَوَاتِ، كما عليه المسلمون في سائر البلدان ^(٢).

القفود الأول: وَإِذَا فَرَغَ الرَّجُلُ مِنْ سَجْدَتَيْ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَفْتَرَشَ رِجْلَهُ الْبُسْرَى، وَجَلَسَ عَلَيْهَا وَنَصَبَ يُمْنَاهُ، وَوَجَّهَ أَصَابِعَهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَبَسَطَ أَصَابِعَهُ، وجعلها منتهية إلى رأس ركبتيه، وَالْمَرْأَةُ تَتَوَزَّكُ، وقَدَّمنا صفة ص ٢٧٠.

التشهد المسنون: وَقَرَأَ الْمَصْلِي؛ ولو مقتدياً تَشْهَدُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويقصد مَعَانِيَهُ مرادة له.. على أَنَّهُ يُنْشِئُهَا؛ تَحِيَّةً وَسَلَاماً مِنْهُ.

الإشارة: وَأَشَارَ بِالْمُسَبِّحَةِ مِنْ أَصَابِعِهِ الْيُمْنَى فِي الشَّهَادَةِ؛ على الصَّحِيحِ، يَرْفَعُهَا عِنْدَ النَّفْيِ.. وَيَضَعُهَا عِنْدَ الْإِثْبَاتِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى التَّشْهَدِ فِي الْقُفُودِ الْأَوَّلِ، لوجوب القيام للثالثة.

مطلب

شرح ألفاظ التشهد

وَهُوَ؛ كما قال: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشْهَدَ... أَخَذَ كَفِّي بَيْنَ كَفَيْهِ؛ كما يَعْلَمُنِي السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ، فقال ^(٣): «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ؛ فَلْيَقُلْ:

- وأصله حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «لَا تُزْفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ: حِينَ يَفْتَحُ الصَّلَاةَ...». أخرجه الطبراني في «الكبير»: ١٢٠٧٢، والبيهقي: ٧٢/٥، والبزار: ٥١٩. ومنه ما أخرجه الطبراني في «الكبير»: ١٢٢٨٢، والأوسط: ١٧٠٨، ١٧٠٩... (١) ما بين المتكفين ليس في المتن المجزؤ ولا في أكثر نسخ «المراقي» وقد أضفته تبعاً للنسخة التي اعتمدها العلامة الطحطاوي رحمه الله تعالى.

(٢) وهو الذي يسميه التوارث.

(٣) أخرجه أحمد: ٢٩٢، والبخاري: ٤٩٤، ومسلم: ٥٥، ٤٠٢/٥٩، وأبو داود: ٩٦٨، -

(التَّحِيَّاتُ لله ، وَالصَّلَوَاتُ ، وَالطَّيِّبَاتُ = ؛ جمع تحية ، من (حيًا فلان فلاناً) : إذا دعا له عند ملاقاته ، كقولهم (حيَّاك الله) ؛ أي : أبقاك ، والمرادُ هنا : أعزُّ الألفاظ التي تدلُّ على المُلكِ والعظمة ، وكلُّ عبادة قولية لله تعالى ، والمراد (الصَّلوات) هنا : العبادات البدنية ونحوها . و (الطيبات) : العبادات المالية لله تعالى ، وهي الصادرة منه ليلة الإسراء .

فلما قال ذلك النبي ﷺ بإلهام من الله سبحانه . . ردَّ الله عليه وحيًا ؛ بقوله = السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ = .

فقابل التحيَّات بالسَّلَام الذي هو تحية الإسلام ، وقابل الصَّلوات بالرحمة التي هي بمعناها ، وقابل الطَّيِّبات بالبركات المناسبة للمال ، لكونها النمو والكثرة .

فلما أفاض الله سبحانه وتعالى بإنعامه على النبي ﷺ بالثلاثة مقابلَ الثلاثة ؛ والنبيُّ أكرمُ خلق الله وأجودهم . . حَقَّقَ بإحسانه من ذلك الفيض لإخوانه الأنبياء ، والملائكة ، وصالحى المؤمنين ؛ من الإنس والجن . .

فقال : = السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ = ، فعنَّهم به ؛ كما قال ﷺ : « إِنكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ^(١) » .

وليس أشرف من العبودية في صفات المخلوقين ؛ وهي الرضا بما يفعل الربُّ . والعبادة : ما يرضيه .

والعبودية أقوى من العبادة ؛ لبقائها في العقبى بخلاف العبادة ^(٢) . والصالحُ : القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد .

فلما أن قال ذلك ﷺ إحساناً منه شَهِدَ أهل الملكوت الأعلى والسموات ،

- والنسائي : ١٢٧٨ ، وابن ماجه : ٨٩٩ ، والترمذي : ٢٨٩ ؛ وقال (أصحُّ حديثٍ رُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد حديثُ ابن مسعود ، وقد رُوِيَ من غير وجه . والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين) .

(١) من لفظ البخاري وغيره في الحديث السابق آنفاً .

(٢) وأقوى منهما : العبادة ؛ وهي ثمرة العبودية .

وجبريلُ بوحى وإلهام بأن قال كلُّ منهم : = أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ؛ أي : أَعْلِمُ وَأُبَيِّنُ .

وجَمَعَ بين أشرف أسمائه ، وبين أشرف وصف للمخلوق ، وأرقى وصف مستلزم للنبوَّة لمقام الجمع^(١) .

فيقصد المصلِّي إنشاء هذه الألفاظ مرادةً له ؛ قاصداً معناها الموضوعية له من عنده ، كأنه يُحَيِّ اللهَ سبحانه وتعالى ، ويسلِّم على النَّبِيِّ ﷺ ، وعلى نفسه وأولياء الله تعالى ، خلافاً لما قاله بعضهم (إنَّه حكاية سلام الله ، لا ابتداء سلام من المصلِّي) !!

بعد الأوليين : وَقَرَأَ الْفَاتِحَةَ فِيمَا بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْفَرَائِضِ^(٢) ، فشمَل المغرب .

القيود الأخير : ثُمَّ جَلَسَ مَفْتَرِشاً رِجْلَهُ الْيُسْرَى نَاصِباً الْيَمْنَى ، وَتَوَرَّكَ الْمَرَأَةَ ، وَقَرَأَ التَّشَهُّدَ الْمُتَقَدِّمَ ص ٤٦١ .

ثُمَّ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ دَعَا ؛ ليكون مقبولا بعد الصَّلَاة على النَّبِيِّ ﷺ . . . بِمَا يُشْبِهُ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ ، وَالسُّنَّةِ .

السلام : ثُمَّ سَلَّمَ يَمِينًا ابْتِدَاءً ، وَيَسَاراً انْتِهَاءً ؛ فَيَقُولُ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) . . . نَاوِيّاً مَنْ مَعَهُ . . . مِنَ الْقَوْمِ وَالْحَفِظَةِ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ ص ٤٤٠ بيانه بحمد الله سبحانه ومثله .



(١) مقام الجمع : اصطلاح صوفي ذوقه الجرجاني ؛ بقوله : ما يكون من قِبَلِ الْحَقِّ جُلٌّ وَعِلَاءٌ مِنْ إِبْدَاءٍ مَعَانٍ ؛ وابتداء لطف وإحسان .

(٢) استئنا ؛ أَوْجوباً فلا ينافي أنه مخير عند أبي حنيفة . انظر ص : ٢٧١ .

الأسئلة

- نسي رفع يديه للتحريمه وكبّر فماذا يفعل ؟
- مدّ همز التكبير في افتتاح الصلاة أو الانتقال . ما حكمه ؟
- اختلف الإمام محمد في وضع اليمنى على اليسرى . ما هو الخلاف ؟ وما ثمرته ؟
- اشرح بإيجاز ألفاظ دعاء الاستفتاح ؟
- اذكر ما تعرف من الخلاف بين تسميع وتحميد المنفرد والإمام والمقتدي .
- ما هو الأفضل في ترتيب ألفاظ التحميد ؟
- صف هيئة السجود المسنونة (للرجل والمرأة) . وما حكم توجيه أصابع القدمين للقبلة ؟
- ما هي المواضع التي يسنُّ فيها رفع اليدين ؟ وكيف يرفع في كلٍّ منها ؟
- ما الحكمة من ترتيب السلام على النبي ﷺ بعد التحيات لله ؟ ؟
- العبودية أقوى من العبادة . اشرح ذلك وعلّله .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :
 - * يسمّى مَنْ يقرأ في صلاته . . إذا صلّى نفلاً ؛ لا فرضاً .
 - * يصحّ الشروع بكلّ ذكر خالص ؛ ولو بغير العربية عند أبي حنيفة .
 - * التلبية بالحج والتسمية على الذبيحة لا تصحّ بغير العربية .
 - * وضع اليمين على اليسار سنة القراءة عند أبي حنيفة ، وسنة القيام عند محمد .
- * يأتي بدعاء التوجّه (وجهت وجهي) بعد دعاء الشاء (سبحانك اللهم . . .) في الفرائض .

- يستفتح المسبوق فور اقتدائه ؛ ولو في الركوع .
- يتعوذ المقتدي ولكنه لا يسمل ؛ لأنه لا يقرأ .
- تكره التسمية بين الفاتحة والسورة في السُّرِّ والجهر .
- المرأة لا تفرِّج أصابعها إلا في أخذ الركبة في الركوع .
- يقرأ التشهد ولا يقصد إنشاء معانيه ، بل هو نصٌّ محفوظ .



باب الإمامة

تمهيد : قدّمنا ص ٢١٧ شيئاً يدلُّ على فضل الأذان !!

فضيلتها : وعندنا هي ؛ أي : الإمامة أَفْضَلُ مِنَ الْأَذَانِ^(١) ، لمواظبته ﷺ والخلفاء الراشدين^(٢) عليها ، والأفضل كون الإمام هو المؤذن ، وهذا مذهبنا ، وكان عليه أبو حنيفة رحمه الله .

حكمها : وَالصَّلَاةُ بِالْجَمَاعَةِ سُنَّةٌ فِي الْأَصَحِّ^(٣) - مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة^(٤) ، لِلرَّجَالِ ، للمواظبة ، ولقوله ﷺ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ وَخَدَةُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ جُزْءًا^(٥) » . وفي رواية^(٦) : « دَرَجَةٌ » . تركها : فلا يسعُ تركها إلا بعذر . ولو تركها أهلُ مصر^(٧) بلا عُذْرٍ ؟ يؤمرون

(١) هذا هو المعتمد . وقيل : بالمساواة . وقيل بأفضلية الأذان وهو معتمد الشافعية .

(٢) ونصفهم قد استشهد أثناء إقامتها ؛ بلزوم المواظبة .

(٣) وحاصل الأقوال فيها خمسة :

١- الاستحباب ، ٢- سنة مؤكدة ، ٣- واجب ، ٤- فرض عين ، ٥- فرض كفاية . وأوجهها دليلاً الوجوب ، لاقترانها بوعيد ، والإثم بتركها بغير عذر .
(٤) في الصلوات الخمس . أما الجمعة والعيدان .. فالجماعة لهما شرط صحّة .

وفي التراويح سنة كفاية ، وفي وتر رمضان مستحبة ، وفي غيره مكروهة على سبيل التداعي ، وكذا تكره للنساء والعراة ، والمعلّورين عن الجمعة في ظهرها ؛ كما سيأتي ص ، ص ، ص ، ص .

(٥) أخرجه مالك : ١٢٩/١ ، البخاري : ٦٢١ ، ومسلم : ٢٤٥-٦٤٩ ، وغيرهما ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنهما .

(٦) هي عند مالك : ١٢٩/١ ، وأحمد : ٣٧٦/١ ، البخاري : ٤٦٥ ، ومسلم : ٢٤٦-٦٤٩ ، وبقية الستة ؛ عن أبي هريرة ، وابن عمر رضي الله عنهما .

(٧) أراد مطلق التجمع السكني ؛ ولو قرية ذات مصلّى ؛ لا المصر المشروط في صلاة الجمعة والعيدين فتنه . فإن لم يكن لهم مصلّى أمروا أولاً به ، أو بُني لهم ، فإن أبوا ؟ قوتلوا .

بها ، فإن قَبِلُوا ! وإلا قُوتِلُوا عليها ، لأنها من شعائر الإسلام ، ومن خصائص هذا الدين .

حصولها : ويحصلُ فضل الجماعة بواحد ؛ ولو صيباً يعقل^(١) ، أو امرأة ، ولو في البيت مع الإمام^(٢) .

وأما الجمعة فيشترط ثلاثة ، أو اثنان - كما سنذكره ص ٤٩٠ .
الْأَخْرَارِ الْقَادِرِينَ عَلَيْهَا ، لأنَّ العبد مشغول بخدمة المولى بلا عُذْر ، لأنه تسقط به .

مطلب

شروط صحة الإمامة للرجال

وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْإِمَامَةِ لِلرِّجَالِ الْأَصْحَاءِ سِتَّةٌ أَشْيَاءٌ :

١- الْإِسْلَامُ وهو شرطُ عامٌّ ، فلا تصحُّ إمامةٌ منكر البعث ، أو خلافة الصديق ، أو صحبته ، أو يسبُّ الشيخين^(٣) ، أو ينكر الشفاعة ونحو ذلك ممَّن يُظهر الإسلام مع [ظهور] صفة المكفرة له .

و ٢- الْبُلُوغُ ، لأنَّ صلاة الصبي نفل ، ونفله لا يلزمه^(٤) .

(١) فيكفي التمييز ، لأن غير المميّز . لا عبرة به .

(٢) فيحصل به ؛ ولو بامرأة ؛ أو صبي ثواب الجماعة كاملاً ، إلا أنَّ ثواب جماعة المسجد أكمل لمعنى المسجديّة ، وهي أفضل ، إلا في التراويح .

(٣) هما شيخان الإسلام ؛ والصحاب . أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، وهما الوزيران المقربان ، والمستشاران المؤتمنان ، والخليفان الوافيان .

والمراد بالشفاعة الشفاعة العظمى ، وهو صرف الخلائق من موقفهم إلى الحساب ، وذلك لتواترها . أما بقية الشفاعات العشر فثبتت بأخبار الآحاد فلا يُكفر جاحداً . وهذه المذكورات مكفرة ، أو تدلُّ على الكفر . إلا سبُّ الشيخين ففيه خلاف سيأتي ص ، وقوله (أو نحو ذلك) يشمل كلّ ما عُلم من الدين ضرورة ، أو استخف برمز من رموز الإسلام ؛ ولو سنّة كحفّ الشارب .

(٤) يعني : لا يصحُّ كونه إماماً ؛ ولو في نافلة كالتراويح . لأن نفله ضعيف غير مضمون ؛ فلا يلزمه =

و ٣- الْعَقْلُ ، لعدم صحّة صلاته بعدمه ؛ كالسكران^(١) .

و ٤- الذُّكُورَةُ ، خرج به المرأة ؛ للأمر بتأخيرهنّ ، والخشّي امرأة^(٢) ، فلا يفتدي به غيرها .

و ٥- الْقِرَاءَةُ بحفظ آية تصحّ بها الصلاة ؛ على الخلاف^(٣) .

و ٦- السَّادِسُ السَّلَامَةُ مِنَ الْأَعْذَارِ ، فإنّ المعذورَ صلاته ضروريّةٌ ، فلا يصحّ اقتداء غيره به^(٤) ، كَالرُّهَابِ الدَّائِمِ ، وانفلاتِ الريح ، ولا يصحّ اقتداء مَنْ به انفلاتٌ ریح بمن به سلسٌ بول ، لأنّه ذو عُذْرَتَيْنِ^(٥) ، وَالْقَافَاءُ بتكرار الفاء ، وَالْتَمَتَمَةُ بتكرار التاء ، فلا يتكلّم إلاّ به ، وَاللُّتْغُ - بالثاء المثلثة والتحريك - وهو ؛ واللُّتْغَةُ - بضم اللام وسكون الثاء - : تحريك اللسان من السين إلى الثاء ، ومن الراء إلى الغين . . ونحوه لا يكون إماماً لغيره^(٦) .

إصلاح اللتغ : وإذا لم يجد في القرآن شيئاً خالياً عن لُتْغَةٍ ؛ وعجز عن إصلاح لسانه آناء الليل وأطراف النهار ؟ ! فصلاته جائزة لنفسه .
وإن ترك التصحيح^(٧) والجُهد ! ؟ فصلاته فاسدة .

= إتمامه بالشروع ، ولا يلزمه قضاءه لو أفسده .

(١) لقوله تعالى ﴿ لَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَسْجُدُوا لَهُ ﴾ [النساء/ ٤٣] .

(٢) احتياطاً .

(٣) بين أبي حنيفة القائل بالاكفاء بآية واحدة مركبة من كلمتين ، وصاحبه القائلين بافتراض آية طويلة ، أو ثلاث آيات قصار . انظر ص ٢٣٦ .

(٤) إن اختلف العذر ، ويصحّ إن اتحد العذر عيناً ؛ لا أثراً . انظر رد المحتار ؛ ٣٨٩/١ .

(٥) الأول : انتقاض الطهارة بالتقاطر ، والثاني : نجاسة البول في الثوب ؛ أو المكان .

(٦) وفيه درؤ الخير الرمليّ إذ يقول :

إِمَامَةٌ الْأَلْتَمَغُ لِلْفَصِيحِ فَاسِدَةٌ فِي الرَّاجِحِ الصَّحِيحِ

(٧) تصحيح مخارج حروفه ليخرج عن اللتغ ، وما لم يكن في اللسان أو الفم خلل عضوي . . فإنّ التصحيح ممكن وبسهولة ، وذلك بتوجيه عالم بالمخارج يضبط للألتغ كلّ حرف من مخرجه ، ثم يدريه عليه حتى يألفه . وهي مسؤولية المربي للصغير ، على أنّ كثيراً من الوالدين يكونون سبباً =

سلامة الشروط : وَالسَّلَامَةُ مِنْ فَقْدِ شَرْطِ كَطَهَارَةٍ ، فَإِنْ عَدِمَهَا بِحَمَلِ خَبَثٍ لَا يُعْفَى^(١) ؟ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ لظاهر .

وَكَذَا حَكْمُ مَسْرِعِ حَوْرَةٍ ، لِأَنَّ الْعَارِيَّ لَا يَكُونُ إِمَامًا لِمُسْتَوْر .

• • •

شُرَاطُ صِحَّةِ الْإِمَامَةِ

عامة	خاصة
١ - الإسلام .	٤ - الذكورة .
٢ - البلوغ .	٥ - القراءة .
٣ - العقل .	٦ - السلامة من الأعذار ومن فَقْدِ شرط .

• • •

ذلك من أبنائهم دلاً ، أو غفلة ١١ . والفساد بترك الجهد لقوله تعالى ﴿ لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْمَهَا كَهَا ﴾ [البقرة/ ٢٣٣] .

(١) أما لو كان حامل نجاسة معفواً عنها . . فصلاته مكروهة ، وكذا إمامته بالأولى ، ما لم يعجز عن إزالتها ، فتكره الإمامة فقط .

شرائط صحة الاقتداء

في المكان

٧ - عدم الاختلاف : كراكب وراجل ،

أو : راكبين على دابتين

مضامين ١ أو صفتين .

٨ - عدم انفصال بين الإمام والمأموم بعنف نساء ،

أو طريق ، أو نهر ، أو جدير .

في المأموم

٤ - متابعته للإمام مقارناً لنيته .

٥ - اتحاد الفرض مع الإمام

٦ - ألا يكون مسافراً بعد الوقت

في الإمام

١ - نية الإمامة لاقتداء النساء .

٢ - تقدمه بعبه عن المأموم .

٣ - عدم الفساد في زعم المأموم .

الأسئلة

- أيهما أفضل الأذان ، أو الإمامة ؟ ولماذا ؟
- الجماعة سنة مؤكدة شبيهة بالواجب . لمن ؟ ولماذا ؟
- لو ترك الجماعة أهل بلدة بلا عذر يؤمرون بها ، فإن قبلوا . . وإلا قوتلوا عليها . لماذا ؟
- لا تصحُ إمامة من يُنكر خلافة أبي بكر رضي الله عنه . لماذا ؟
- لا تصحُ إمامة المرأة والخنثى والصبي . علل لكل منها .
- يشترط لصحة الإمام : الإسلام والعقل والبلوغ . أتمم الشروط وشرحها بإيجاز ؟
- اشرح الفأفة والتمتمة واللثغ . وما حكم الصلاة بها ؟
- أجب (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
 - * يحصل ثواب الجماعة بالرجال البالغين ؛ دون الصغار والنساء .
 - * لا تصحُ إمامة من ينكر صحبة أبي بكر رضي الله عنه .
 - * صلاة الألتغ صحيحة لنفسه إذا عجز عن الإصلاح .
 - * صلاة الألتغ فاسدة ؛ ولو لنفسه إذا ترك التصحيح .
 - * العبد مطالب بالجماعة ، لأن حق الله أو كان من حق سيده .
- أكمل ما يلي :
- * قال ﷺ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ . . . مِنْ صَلَاةٍ أَحَدِكُمْ . . . بِخَمْسَةِ . . . »

فصل

وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ اَرْبَعَةٌ عَشَرَ شَيْئًا تَقْرِيْبًا .

١- نية المتابعة : ١- نِيَّةُ الْمُقْتَدِيِ الْمُتَابَعَةِ مُقَارِنَةً لِتَحْرِيمَتِهِ ، إِمَّا مُقَارِنَةً حَقِيقِيَّةً ،
أو حَكْمِيَّةً - كما تقدّم ص ٢٣٤ - ، فينوي الصلاة ، والمتابعة أيضاً .

٢- نية الإمامة : ٢- نِيَّةُ الرَّجُلِ الْإِمَامَةَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ اِقْتِدَاءِ اَلنِّسَاءِ بِهِ ، لما يلزم
من الفساد بالمحاذاة ، ومسألتها مشهورة^(١) ، ولو في الجمعة والعيدين^(٢) ؛ على
ما قاله الأكثر^(٣) .

٣- تقدم الإمام : ٣- تَقَدُّمُ الْإِمَامِ بِعَقْبِهِ عَنْ عَقِبِ الْمَأْمُومِ ، حتّى لو تقدّم أصابعه
لطول قدمه لا يضرّ .

٤- تساوي الحال : ٤- أَنْ لَا يَكُونَ الْإِمَامُ أَذْنَى حَالًا مِنَ الْمَأْمُومِ ؛ كَأَنْ يَكُونَ
متنفلًا . . والمُقْتَدِي مَفْتَرَضًا ، أو معذورًا . . والمقتدي خالياً عنه^(٤) .

(١) انظر ص ٣١٩ ، والمراد أنّه يلزم بإمامتها فساد صلاته لو حاذته ؛ ولو لم يذّر باقتدائها .

(٢) معناه : لا تصحّ صلاتها بلا نية الإمام إمامتها ؛ في الجمعة والعيدين ، فالتّبع شرط لصحة
اقتدائها ؛ وهو الأصحّ .

أما في الجنائز فاجتمعوا على عدم اشتراط نيّته إمامتها .

(٣) قاله الزّيلعي في « تبين الحقائق » : ١/ ١٣٨ . لكن قال ابن نجيم في « النهر » بعد ذكره اشتراط
النيّة : وبه قال كثير إلا أنّ الأكثر على عدمه فيهما ؛ وهو الأصح كما في « الخلاصة » ١١٤ . (ردّ
المحتار : ٣٨٦/١ بتصرف) .

(٤) أي : عن العذر ، فالظاهر أقوى حالاً من المعذور ، لأنّ طهارته مطلقة وطهارة المعذور
ضرورية .

وقد جاء بدل هذه العبارة في النسخة التي اعتمدها العلامة الطحطاوي هكذا : (. . . من
المأموم كافتراضه وتنفل الإمام ، وأن . . .) فظنه بعض الخادعين : من الحاشية !!! والله في
خلقه شؤون .

- ٥- اتحاد الفريضة : ٥- يشترط أن لا يكون [الإمام] ^(١) مُصَلِّياً فَرَضاً غَيْرَ فَرَضِهِ
أي : فرض المأموم ؛ كظهر وعصر ، وظهرين . . من يومين للمشاركة ^(٢) . ولا بد
فيها من الاتحاد ؛ فلا يصح اقتداء ناذر بناذر . . لم ينذر حين نذر الإمام ^(٣) ؛ لعدم
ولايته على غيره فيما التزمه ^(٤) ، ولا الناذر بالحالف ، لأن المنذورة أقوى ^(٥) .
- ٦- تساوي الأداء : ٦- أن لا يكون الإمام مُقِيمًا لِمُسَافِرٍ بَعْدَ الْوَقْتِ فِي رُبَاعِيَةٍ لَمَّا
قَدَّمَاهُ ^(٦) ، فيكون اقتداء مفترض بمتنفل في حق القعدة ؛ أو القراءة .
و ٧- لا مَسْبُوقًا ^(٧) ؛ لشبهة اقتدائه .
- ٧- اتحاد المكان : ٨- أن لا يَفْصَلَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ صَفٌّ مِنَ النِّسَاءِ ، لقول
النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ نَهْرٌ ، أَوْ طَرِيقٌ ، أَوْ صَفٌّ مِنَ النِّسَاءِ . . فَلَا
صَلَاةَ لَهُ » ^(٨) .

- (١) في نسخة الطحطاوي فقط من المتن ، دون ما عداها ١١ .
- (٢) معناه : المشاركة في التحريمة والنية ؛ وهما توجبان الاتحاد في الأداء ؛ لتضمن صلاة الإمام
صلاة المقتدي ، وهذه ثمرة الاتحاد ، أما معناه . . فإن يمكنه الدخول في صلاته بنية صلاة
الإمام . فتنبه .
- (٣) وصيغته : أن يقول (نذرتُ تلك الصلاة التي نذرها فلان) ، فصارت صلاة واحدة . وما عداها . .
فتلران ؛ وجب بكل منهما صلاة مغايرة للأخرى . . فلا يجوز الاقتداء لعدم الاتحاد .
- (٤) ما التزمه من النذر مقتصرأ عليه ؛ فلا يتعداه الوجوب إلى غيره .
- (٥) من المحلوف عليها ، فإنها بالحلف لا تخرج عن كونها نفلأ ، والوجوب إنما هو بالأمر بالبر ؛
لا بتغيير المشروعية .
- (٦) من قوله (أن لا يكون الإمام أدنى حالاً) ، فالقراءة فيما بعد الأولين نافلة في حق المقيم فرض في
حق المسافر ، والقعدة الأولى فرض على المسافر ، واجب على المقيم .
- (٧) فهو مقتد باعتبار تحريمته مع الإمام ؛ منفرد فيما يقضيه ؛ فأورث شبهة .
- (٨) أخرجه عبد الرزاق : ٤٨٨٠ ؛ عن عمر . . في الرجل يصلي بصلاة الإمام : إذا كان بينهما نهر ؛
أو طريق ؛ أو جدار . . فلا يأنم به ، وبقليل تغير عند ابن أبي شبة ٢٢٣/٢ بلفظ . . . فليس معه .
وكلاهما موقوف على عمر رضي الله عنه .
- ولأبي يوسف في الآثار ١/٢٢٢ : مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ طَرِيقٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ نَهْرٌ ، أَوْ
بِنَاءٌ . . فليس معه . عن إبراهيم النخعي مرسلأ . ولم أجده مرفوعأ ١١ .

فإن كُنْ ثَلَاثًا ؟ فسدت صلاة ثَلَاثَةٍ خَلْفَهُنَّ مِنْ كُلِّ صَفٍّ إِلَى آخِرِ الصَّفُوفِ ^(١) ،
وعليه الفتوى ، وجاز اقتداء الباقي .

وقيل : الثلاثُ صَفٌّ مانعٌ من صحَّةِ الاقتداء لمن خلف صفَّهُنَّ جميعاً .

وإن كانتا اثنتين ؟ فسدت صلاة اثنتين خلفهما فقط .

وإن كانت واحدة في الصفِّ محاذية ؟ فسدت صلاة مَنْ حاذَّته عن يمينها
ويسارها وآخر خلفها .

٩- أن لا يَفْصِلَ بين الإمام والمأموم نَهْرٌ يَمُرُّ فِيهِ الزَّوْرَقُ ؛ في الصحيح ^(٢) .
والزَّوْرَقُ : نوع من السفن الصغار .

١٠- لا طَرِيقٌ تَمُرُّ فِيهِ الْعَجَلَةُ ^(٣) ، وليس فيه صفوفٌ متصلة ، والمانعُ في
الصلاة ^(٤) فاصلٌ يسع فيه صَفِّينِ ؛ على الْمُفْتَى به .

٨- عدم الاشتباه : ١١- يشترط أن لا يفصل بينهما حَائِطٌ كبيرٌ يَشْتَبِهُ مَعَهُ الْعِلْمُ
بِإِنْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ .

فَإِنْ لَمْ يَشْتَبِهْ الْعِلْمُ بِإِنْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ . . لِسَحَايَ ؛ أَوْ رُؤْيَايَ ؛ ولم يُمكن الوصول

(١) إضافة إلى فساد صلاة مَنْ عن يمين اليمنى ؛ وَمَنْ عن يسار اليسرى . وكذا في الثنتين كالواحدة .
وقوله (عليه الفتوى) . . جعله في « البحر » : ٣٧٨/١ مما أُلْفِقُوا عَلَيْهِ !! وهو الاستحسان
المرجح ، وما بعده قياس ؛ مع أن النصَّ يشهد له !! فتنبه .

(٢) يشير إلى خلاف أبي يوسف : النهر الذي يجري فيه الجمل . . وفيه ماءٌ يمنع صحَّةَ الاقتداء .
واليابس لا . تنمَّة : لو كان الفاصل بين الإمام والمأموم بِرِزْقَةٍ ؛ أو حَوْضٍ . . فالعبرة لحال انتقال
النجاسة من طرف إلى آخر ، فإن كانت تتقل فهو صغير غير مانع ، وإن لم تتقل يمنع صحَّة
الاقتداء .

(٣) هو تعريف بالقييد الاتفاقي . والمراد الطريق العام سواء كانت تمرُّ به الْعَجَلَةُ التي يجرُّها الثور ؛ أو
لا . وهو احتراز عن الطريق الخاص الذي يمرُّ في مسجد ؛ أو حديقة ، أو بين الأبنية الطابقية
كعمارات زماننا ، فما كان طريق سيارَةٍ ؛ أو درَاجَةٍ نارية . . يمنع صحَّةَ الاقتداء . فتنبه .

(٤) في الصحراء ؛ أو المسجد المترامي الأطراف الذي لا يعدُّ بقعة واحدة .
والدار الواسعة كقصر العظم بدمشق ؛ كالصحراء ، والصغيرة كالمسجد مكان واحد .

إليه ؟ صَحَّ اقْتِدَاءُ بِهِ ؛ فِي الصَّحِيحِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ الْخَلَوَانِي ، لَمَا رُوي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي فِي حُجْرَةٍ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . . وَالنَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ يَصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ^(١) .

تفريع : وعلى هذا . . الاقتداء في المساكن المتصلة بالمسجد الحرام ؛ وأبوابها من خارجه ^(٢) صحيح ، إذا لم يشته حال الإمام عليهم بسماع ، أو رؤية ، ولم يتخلل إلا الجدار ؛ كما ذكره شمس الأئمة فيمن صلى على سطح بيته المتصل بالمسجد ؛ أو في منزله بجانب المسجد . . وبينه وبين المسجد حائط ؛ مقتدياً بإمام في المسجد . . وهو يسمع التكبير من الإمام ، أو من المكبر ^(٣) تجوز صلاته ؛ كذا في « التجنيس والمزيد » .

تكميل : ويصح اقتداء الواقف على السطح بمن هو في البيت ؛ ولا يخفى عليه حاله ^(٤) .

-
- (١) أخرجه البخاري : ٧٣١ ؛ عن زيد بن ثابت ، وفي : ٧٢٩ ، وأبو داود : ١١٢٦ ، والبيهقي : ١١٠/٣ ؛ عن عائشة رضي الله عنها ؛ وعن أبيها .
- (٢) ومن داخله بالأولى ؛ لو وجدت ، كحُجْرَةِ إِدَارَةِ الْمَسْجِدِ الْأُمَوِيِّ وَالْقَاعَاتِ الْمُحِيطَةِ فِي غَرِيهِ وَشَرْقِيهِ . وفي نحو مشهد الحسين والحُجْرَةِ الْغَزَالِيَةِ بِلا اتصال الصفوف تأمل .
- وكذلك قصر الإمارة بمكة لا يصح الاقتداء بمن في المسجد الحرام ؛ لاختلاف المكان ؛ ولو امتلا المسجد إلى جدار القصر .
- وانظر « رد المحتار » : ٣٩٣/١ ؛ ٣٩٤ ففيه تحرير فريد لا يحتاج لمزيد .
- (٣) المراد المبلغ . وأما آلة التكبير . . فموضع بحث ، ولذا يجمع بينهما في كثير من المساجد احتياطاً . والذي تراتح إليه النفس أنه صوت الإمام مكبراً . . لا صداه ، وعليه فيصح الاقتداء لو في المسجد ؛ أو ما الحق به مع العلم بانتقالات الإمام ، وعليه العمل في جميع مساجد الإسلام العظيمة ؛ الحرمین وغيرهما ؛ لعدم وصول صوت المبلغ ، أما المذباح . . فلا شك في عدم صحّة الاقتداء به ؛ ولو ملاصقاً للمسجد ، لأن ذلك صدى صوت الإمام وليس عين صوته المضخم . فتدبر .
- (٤) لأن أبا هريرة كان يصلي على ظهر المسجد بصلاة الإمام . . وهو تحته .
- أخرجه عبد الرزاق : ٤٨٨٨ ، وابن أبي شيبة : ٢٢٣/٢ ، والبيهقي : ١١١/٣ .
- وهذا في بيت واحد ومسجد واحد ، أما لو كان بين بيت ومسجد . . فلا ، لاختلاف المكان ؛ ولو مع عدم الاشتباه . فتنبه . والله تعالى أعلم .

- ٩- اتحاد الموضع : ١٢- يشترط أن لا يكون الإمام راجلاً . والمقتدي راجلاً ،
أو بالقلب^(١) ، أو راجلاً دابةً غير دابةٍ إماميه ، لاختلاف المكان .
وإذا كان على دابةٍ إمامه ؟! صح الاقتداء لاتحاد المكان .
- ١٣- يشترط أن لا يكون المقتدي في سفينة . والإمام في سفينة أخرى غير
مُقتَرَنَةٍ بِهَا ، لأنهما كالدَّابَّتَيْنِ ، وإذا اقترننا ؟! صح ، للاتحاد الحكمي^(٢) .
- ١٠- عدم المفسد : ١٤- الرابع عشر من شروط صحة الاقتداء : أن لا يعلم
المُقتدي من حال إماميه المخالف لمذهبه^(٣) مُفسِداً في زعم المأموم - يعني : في
مذهب المأموم - كخروج دم سائل ، أو قيء يملأ الفم ؛ وتيقن أنه لم يعد بغدّه
وُضوءه ، حتى لو غاب بعدما شاهد منه ؛ وذلك بقدر ما يُعيد الوضوء ؛ ولم يعلم
حالهُ !! فالصحيح جواز الاقتداء مع الكراهة^(٤) ، كما لو جهل حاله بالمرّة !! .
- استيضاح : وأما إذا عُلِمَ منه أنه لا يحتاط في مواضع الخلاف^(٥) . فلا يصح
الاقتداء به ، سواء عُلِمَ حاله في خصوص ما يقتدي به فيه ، أو لا .
- استدراك : وإن عُلِمَ أنه يحتاط في مواضع الخلاف^(٦) ؟ يصح الاقتداء به . .
على الأصح^(٧) ، ويكره ؛ كما في « المجتبى »^(٨) .

- (١) المقتدي راجلاً . والإمام راجلاً .
(٢) معناه بصيران مكاناً واحداً حكماً .
(٣) والموافق بالأولى ، بل يفسق به متأولاً . إن تعمد . وإن معتقداً يُكفر .
(٤) التحريمية ، لأن الأصل عدم الصحة بالحدث ، فتزول للاحتمال فبقي النهي أغلب .
(٥) في حق الفرائض والمفسدات .
(٦) في حق الواجبات والمكروهات .
(٧) حاصل هذه المسألة أن الإمام ١- لا يراعي ٢- يراعي الخلاف ٣- لا يعلم حاله في الفرائض في
الفرائض في الواجبات في السنن وما قبلها الأحوط أن والمفسدات والمكروهات نصح
لا يقتدي فما دونهما دون الواجبات والمكروهات دون السنن بلا كراهة أصلاً ويكره تحريماً
لا يصح الاقتداء بصح مع كراهة يصح مع كراهة والانفراد إن وجد غيره أصلاً التحريم التنزيه لا
يجوز والانفراد والاقتداء أفضل أفضل .
(٨) وهو أحد شروح متن القدوري (ثلاث مجلدات) لم يطبع - فيما أحسب - صفه العلامة نجم الدين =

وقال الدَّيرِي^(١) في « شرحه » : لا يكره إذا عَلِمَ منه الاحتياطُ في مذهب الحنفي .

وأما إذا عَلِمَ المقتدي من الإمام ما يفسد الصلاة ؛ على زعم الإمام ؛ كمن المرأة ، أو الذَّكَر ، أو حَمَلٍ نجاسة قَدَر الدرهم^(٢) . والإمام لا يدري بذلك ؟ فإنه يجوز اقتداؤه به ؛ على قول الأكثر .

وقال بعضهم : لا يجوز ؛ منهم الهُنْدَوَانِي ، لأنَّ الإمام يرى بطلان هذه الصلاة ، فتبطل صلاة المقتدي تبعاً له .

وجهُ الأوَّل ؛ وهو الأصحُّ : أنَّ المقتدي يرى جواز صلاة إمامه ، والمعتبر في حقِّه رأيُ نفسه ، فوجب القولُ بجوازها ؛ كما في « التبيين »^(٣) [١٧١ / ١] ، و« فتح القدير » [٤٣٧ / ١] .

وإنما قيَّد بقوله (والإمام لا يدري بذلك) !! ليكون جازماً بالنية ، وأمكن حملُ صحَّةِ صلاته على معتقَدِ إمامه ، وأما إذا علم به . . وهو على اعتقاد مذهبه ؟ صار كالمُتْلَعِب ولا نيةَ له ، فلا وجه لحمل صحَّةِ صلاته !! .

افتراق الطهارة : وَصَحَّ أَقْتِدَاءُ مُتَوَضِّئٍ بِمُتَيَمِّمٍ عندهما . وقال محمد : لا يصحُّ ، والخلافُ مبنيٌّ على أنَّ الخَلْفِيَّةَ بين الآلَتَيْنِ (التراب والماء) ، أو

أبو رجاء مختار بن محمود الزاهدِيُّ المتوفَّى : ٦٥٨ ، وكان له في الاعتزال باع . ومن تصانيفه « القبة » (خ) ، وله أيضاً « المجتبى » في أصول الفقه (خ) .

(١) نسبة إلى مكان بجبل « نابلس » يعرف بـ « الدير » وهم كثيرون من المعهم (ولعله المراد) قاضي القضاة أبو السعادات سعد الدين بن محمد ، انتهت إليه رئاسة الحنفية في عصره ، وكان آيةً في العلم والمواظبة عليه ، مفرطاً في الذكاء ذا حافظة نادرة ، له تصانيف ؛ منها : (شرح « العقائد النسفية ») ، تكملة (شرح « الهداية ») ، منظومة فقهية وغيرها ، توفي بمصر سنة : ٧٦٧ هـ .

(٢) هذا في المغلظة ، أما المخففة فقد ربيع الثوب ، أو الموضع المصاب منه ، كما قدَّمنا ص ١٨٨ .

(٣) تبين الحقائق (شرح « كنز الدقائق ») للعلامة حافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي المتوفَّى : ٧١٠ ، شرحه العلامة فخر الدين الزيلعي المتوفَّى : ٧٤٣ الآتية ترجمته ص ٢٢٢ . وهي طبعة واحدة في ستة مجلدات أعيد تصويرها ، وإليها العزو .

الطهارتين (الوضوء والتيمم) !! فعندهما : بين الآتين ، وظاهر النص^(١) يدلُّ عليه ، فاستوى الطهارةتان .

وعند محمد : بين الطهارتين (التيمم والوضوء) ، فيصير بناء القوي على الضعيف ؛ وهو لا يجوز ! .

توضيح : ولا خلاف في صحة الاقتداء بالمتيمم في صلاة الجنازة^(٢) .

اختلاف الوظيفة : وصحَّ اقتداء غاسل بماسح . . على خف ؛ أو جبيرة ؛ أو خرقه قرحه لا يسيل منها شيء^(٣) .

هيئة الأداء : وصحَّ اقتداء قائم بقاعد^(٤) ، لأنَّ النبي ﷺ صلى الظهر يوم السبت - أو الأحد - في مرض موته جالساً . . والناس خلفه قياماً ، وهي آخر صلاة صلاها إماماً ، وصلى خلف أبي بكر الركعة الثانية صبح يوم الاثنين مأموماً ، ثمَّ أتمَّ لنفسه . ذكره البيهقي في « المعرفة »^(٥) .

وصحَّ الاقتداء بأخذب لم يبلغ حدَّ الرُكوع اتفاقاً ؛ على الأصحَّ .

(١) هو قوله تعالى ﴿ قُلْ تَحْمَدُوا مَا كَانَ قَتِيمًا وَاصْبِرُوا صَبِيرًا ﴾ [النساء/ ٤٣] . فالظاهر منه الإشارة إلى آتين للتطهير ، والآلات لا تفاوت فيها ، بل هو اختلاف الاستعمال . وأما الوضوء فأقوى من التيمم فالخلاف ليس في هذا ؛ وإنما في توجيه البدلية .

(٢) لبثت النصُّ فيها عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ، فيقتصر عليها ، ولا يلحق بها صلاة العيد عند محمد ، ولا يكون ملزماً لاجتهاد التعليل بفواتهما لا إلى خلف فتته ، وراجع ص ١٥٣ .

(٣) فإن امتلات وسال قبحها ؛ أو دمها . . فهي نجسة لغير معذور . وتقصر عليه لفساد إمامته .

(٤) يركع ويسجد ، فلو كان القاعد مومياً لم يجز اتفاقاً ؛ وهذا في غير النوافل ؛ ولو التراويح .

(٥) مرويٌّ بالمعنى من عدة أخبار فيها ؛ منها : ٥٧٠١ ، ٥٦٨٢ .

وله شواهد كثيرة ؛ منها الاقتداء بأبي بكر ، والأمر بالإتمام لما فاتته . كما أنه ﷺ اقتدى بعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في صلاة الصبح فسبق وأنتم ؛ كما أخرجه أبو داود : ١٥٢ . لكن أصل البحث ههنا أدائه ﷺ جالساً والناس خلفه قياماً . والثاني اقتدائه في ثانية الصبح وإتمامه لنفسه . انظر البخاري : ٦٨٣ ، ومسلم : ٩٧-٤١٨ و ١٥١ و ١٥٤-٦٠٢ وغير ذلك ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

تكميل : وإذا بلغ . . وهو ينخفض للركوع قليلاً ؟ يجوز : عندهما ، وبه أخذ عامة العلماء ؛ وهو الأصح^(١) ، بمنزلة الاقتداء بالقاعد ، لاستواء نصفه الأسفل .
ولا يجوز : عند محمد . قال الزيلعي^(٢) [١٤٣/١] : وفي « الظهيرية » : هو الأصح^(٣) . انتهى .

فقد اختلف التصحيح فيه !! .

ويصح اقتداء مؤمٍ بمثله ؛ بأن كانا قاعدتين ؛ أو مضطجعتين ، أو المأموم مضطجعاً . . والإمام قاعداً ؛ لقوة حاله^(٤) .

اختلاف المؤدى : ومُتَنَفِّلٌ^(٥) بِمُفْتَرَضٍ ، لأنه بناء للضعيف على القوي ، وصار تبعاً لإمامه في القراءة^(٦) .

ظهور البطلان : وَإِنْ ظَهَرَ بَطْلَانُ صَلَاةِ إِمَامِهِ . . بفوات شرط ؛ أو ركن ؟ أعاد

(١) وهو المعتمد .

(٢) هو فخر الدين أبو محمد عثمان بن علي الزيلعي - نسبة إلى « زيلع » من بلاد الحبشة - من الفقهاء المشهود لهم بالتمكّن ، وله اطلاعٌ سام على النحو والفرائض ، ومشاركة في غيرهما من أشهر كتبه « تبين الحقائق (شرح « كثر الدقائق ») . . من أجل شروح « الكثر » ؛ على عناية خاصة بالأدلة . توفي سنة : ٧٤٣ . وهو غير الحافظ الشهير جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف المتوفى ٧٦٢ . صاحب « نصب الراية » في تخريج أحاديث « الهداية » . فتنه له ؛ فإنه مزلة قدم .

(٣) قال في « البحر » ٣٨٧/١ : ولا يخفى ضعفه ؛ فإنه ليس أدنى حالاً من القاعد . وبه يظهر ما في كلام المؤلف رحمه الله (فقد اختلف التصحيح) !!! فتنه .

والظهيرية : هي فتاوى العلامة ظهير الدين محمد بن أحمد البخاري المتوفى ٦١٩ هـ . وهو كتاب نافع جليل معتبر .

(٤) أما بالعكس . . لو كان الإمام مضطجعاً . . والمقتدي قاعداً ؛ فلا يجوز ، وبالأولى لو المقتدي قائماً .

(٥) حتى التراويح والرواتب من السنن على المعتمد . فتنه . « رد المحتار » : ٣٩٦/١ .

(٦) فلا يقرأ ، لأنه لم يبق عليه قراءة . . فرضاً ؛ ولا نفلاً . ووجبت عليه أربع بتحريمه الإمام أربعاً تبعاً للتحريم ، فظهر الثمرة في المسبوق ، يقضيها أربعاً ، ويقرأ في جميعها ، لأنه منفرد فيما يقضيه . فتنه .

لزوماً - يعني : افترض عليه الإتيان بالفرض - ، وليس المراد الإعادة الجالبة لنقص في المؤدى ، لقوله ﷺ : « إِذَا فَسَدَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ فَسَدَتْ صَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ » (١) .

وإذا طرأ المَبْطَل (٢) ؟ لا إعادة على المأموم ؛ كارتداد الإمام ، وسعيه للجمعة بعد ظهره ؛ دونهم ، وعودة لسجود تلاوة بعد تفرقهم .

أمانة الاقتداء : وَيَلْزَمُ الْإِمَامَ الَّذِي تَبَيَّنَ فَسَادُ صَلَاتِهِ إِعْلَامُ الْقَوْمِ بِإِعَادَةِ (٣) صَلَاتِهِمْ بِالْقَدْرِ الْمُمْكِنِ ، ولو بكتاب ؛ أو رسول في الْمُخْتَارِ . لأنه ﷺ صَلَّى بِهِمْ ؛ ثُمَّ جَاءَ . . ورأسه يقطر ؛ فأعاد بهم (٤) . وعلي رضي الله عنه صَلَّى بالناس ثُمَّ

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في « المتق والمفترق » ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه ؛ كما في « كثر العمال » : ٢٠٤١٠ ، وذكره ابن الجوزي في « التحقيق » : ٧٥٤ .

وأخرجه أبو يوسف في « الآثار » : ١٤٤ ، ومحمد في « الآثار » : ١٣٣ ، وه الحجة على أهل المدينة « ٢٦٥/١ » ؛ عن إبراهيم النخعي موقوفاً . وكذلك وقفه الثوري على حماد ؛ كما أخرجه عبد الرزاق : ٣٦٥٩ ، وله شواهد كثيرة .

(٢) بعد التشهد الأخير ؛ ولو قبل السلام ، وبعده بالأولى . وقد ذكر ههنا فيه ثلاث صور :

الأولى ردة الإمام تبطل صلاته ؛ دون صلاة المقتدين .

الثانية : سعيه لصلاة الجمعة بعد أدائه الظهر . . يُبطل ظهره دون المقتدين ؛ ما لم يسموا معه .

الثالثة : عودة الإمام لسجود تلاوة ؛ أو سهو بعد تحقق الانفصال عن الإمام ، أو انفراد المسبوق فيما فات . وانظر ما سيأتي ص ٣٢٤ ، ص ٤٩٩ ، بخلاف المسائل الاثنى عشرية كما في ص ٣٢٢ . فتفسد صلاة المقتدي دون الإمام .

(٣) الإعادة : هي الإتيان بمثل المؤدى لخلل غير الفساد . وهذا المعنى غير مراد هنا ، بل إعادة شكلاً ابتداءً حكماً . لأن المؤدى قبلاً باطل ، فيؤدى بالآخر ابتداءً . فتنبه .

(٤) أخرجه أبو داود : ٢٣٣ ، وابن ماجه : ١٢٢٠ ، والدارقطني : ١٣٤٥ ، والبيهقي في « الكبرى » : ٣٩٨/٢ ؛ وفي « المعرفة » : ٤٨٥١ ؛ وصححه .

وأخرجه البخاري : ٢٧٥ ، ومسلم : ١٥٧-٦٠٥ ، وأبو داود : ٢٣٤ بلفظ « فكبر » ؛ وقام في مصلاه ولم يصرّح بالدخول في الصلاة ؛ بل صرح مسلم بعده ١١ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وفي مرسل سعيد بن المسيب : أنه ﷺ صَلَّى بالناس . . وهو جنب فأعاد وأعادوا . أخرجه الدارقطني : ١٣٥٣ ، والبيهقي في « الكبرى » : ٤٠٠/٢ ؛ وفي « المعرفة » : ٤٨٧٣ . ولفظ .

عبد الرزاق/ ٣٦٦٠ : فأعاد بهم .

تبيّن له أنّه كان محدثاً ؛ فأعاد ، وأمرهم أن يعيدوا^(١) .
 وفي « الدراية^(٢) » : لا يلزم الإمام الإعلام ؛ إن كانوا قوماً غير معيّنين^(٣) .
 وفي « خزانة الأكمل^(٤) » : لأنّه سكّت عن خطإ معفو عنه .
 عن الوبري^(٥) : يخبرهم ؛ وإن كان مختلفاً فيه . ونظيره^(٦) : إذا رأى غيره
 يتوضأ من ماء نجس ، أو على ثوبه نجاسة .



-
- (١) أخرجه الدارقطني : ١٣٥٤ ، والبيهقي في « الكبرى » : ٤٠١/٢ ؛ و« المعرفة » : ٤٨٦٨ ،
 وعبد الرزاق : ٣٦٦١ ، ونصّ على أنّه أمر مؤدّنه ابن النّباح فنّادى .
 (٢) هو « معراج الدراية » شرح « الهداية » للعلامة الكاكي . انظر ص ١٧٠ ، وهي غير « الدراية » لملاّ
 مسكين ؛ كما في ص ٢٣٠ فتنّه .
 (٣) يعني : لعدم الفائدة ، أو لتكليف ما فيه حرج . فلو علّم بعضهم . . . لزم إعلامه .
 (٤) هو للعلامة الفقيه أبي عبد الله يوسف بن محمّد الجرجانيّ (أو : أبو يعقوب يوسف بن عليّ) وهو
 في ستّة مجلدات ، حوى معظم الأصول الستّة وغيرها من كتب محمّد مع « المجرد » ، و(مختصرني
 الكرخي ، والطحاويّ) ، و« المنتقى » ؛ و« عيون المسائل » . ابتداء يوم الأضحى سنة ٥٢٢ .
 (٥) لعنه زين الأئمة محمّد بن أبي بكر المعروف بـ « خبير الوبري » فقيه متكلم ، له كتاب
 « الأضاحي » .
 (٦) يعني : يلزمه إعلامه ، وقد تقدّم ص ٢٩٤ بعض نظائره مما اختلف فيه الاجتهاد .

الأسئلة

- لا يصحُّ الاقتداء بإمام أدنى حالاً من المقتدي . اشرح هذا ، واذكر ثلاثاً من صورته .

- يشترط أن لا يكون الإمام مصلياً فرضاً غير فرضه ؟ لماذا ؟

- اذكر بالتفصيل أحكام وجود النساء بين صفوف الرجال ؟

- ما هو الزورق ؟ وما هي العجلة ؟

- ما حكم الاقتداء في أبنية غير متلاصقة بينها طريق خاصٌ بها ؟

- ما هو الفاصل بين الصفوف في غير المسجد ليقطع الاقتداء ؟

- متى يفصل الجدار الاقتداء . ولماذا مع الدليل ؟

- تكلم عن الاقتداء بالمساكن المتصلة بالمسجد (من داخله أو سطحه) ؟

- هل يصحُّ اقتداء راكبين ، وراكب وراجل ، أو في سفيتين ؟ اشرح صورهما .

- يشترط لصحة الاقتداء أن لا يعلم المقتدي من حال إمامه مفسداً . اشرح صورته

وبيّن أحكامه تفصيلاً ؟

- هل يصحُّ اقتداء قائم بقاعد ؟ ولماذا ؟ وما دليلك ؟

- ما هو حكم الاقتداء بأحدب (بلغ حَدَّه حدُّ الركوع ، أو لا) ؟

- كيف تتصوّر بطلان صلاة الإمام دون المقتدين ؟ اذكر ثلاث صور .

- هل يجب على الإمام إذا تبين فساد صلاته إعلام القوم ، أم لا ؟ علّل ودلّل ؟

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ واختار الأكثر صحة :

• نية الرجل الإمامة للنساء شرط لصحة اقتدائهن .

• لا يشترط نية النساء في الجمعة والعيدين .

- * تقدّم أصابع المقتدي على الإمام مفسد ؛ ولو تأخر بعقبه .
 - * لا يصح اقتداء متوضئ بمتميم عند أبي حنيفة وأبي يوسف .
 - * اقتداء غاسل رجله بماسح على الخف لا يجوز .
 - * لا خلاف في صحّة الاقتداء بالمتيمّم في صلاة الجنازة .
 - * لا يصح اقتداء مضطجع بقاعد ، ولا مضطجع بمضطجع .
 - * إذا ظهر بطلان صلاة الإمام لا يلزم المقتدي الإعادة .
 - * لو طرأ بطلان صلاة الإمام بعد الفراغ يجب على المقتدين إعادتها .
- أكمل ما يلي واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * قال النبي ﷺ : « مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ ... ، أَوْ ... ، أَوْ ... مِنْ النِّسَاءِ فَلَا ... لَهُ » .
 - * روي أنه ﷺ كان يصلي بحجرة عائشة ... والناس في المسجد ...
 - * قال ﷺ : « إِذَا فَسَدَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ ... مِنْ خَلْفِهِ » .
 - * صلى ﷺ بهم ثم جاء ... فأعاد بهم .

* * *

فصل في أذكار الجماعة

يَسْقُطُ حُضُورُ الْجَمَاعَةِ^(١) بِوَاحِدٍ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ شَيْئًا ؛ مِنْهَا : ١- مَطَرٌ .
 ٢- بَرْدٌ شَدِيدٌ^(٢) . ٣- خَوْفٌ ظَالِمٌ^(٣) . ٤- ظُلْمَةٌ شَدِيدَةٌ^(٤) فِي الصُّبْحِ .
 ٥- حَبْسٌ مَعْسَرٌ ؛ أَوْ مَظْلُومٌ ، ٦- عَمَى^(٥) . ٧- فُلَجٌ^(٦) . ٨- قَطْعُ يَدٍ وَرِجْلِ .
 ٩- سِقَامٌ . ١٠- إِقْعَادٌ . ١١- وَخْلٌ^(٧) بَعْدَ انْقِطَاعِ مَطَرٍ ، قَالَ ﷺ : « إِذَا أَبْتَلَيْتَ

(١) وكذا هي أذكار الجمعة ؛ خلافاً لما ظنه بعضهم ؛ كما نبه عليه العلامة ابن عابدين في حاشيته : ٣٧٣ / ١ . فتنبه .

لكن المراد بالعدو . . المبيح المانع كالمرض الحائل الشاق والشيخوخة والفُلَج ، بخلاف نحو المطر والطين والبرد والعمى المعتاد المألوف ، لأن هذه أذكار إسقاط وتخفيف ، والعزيمة فيها أفضل وأثوب ، فضلاً عن أنها موضع خلاف ؛ فأبو حنيفة رحمه الله لا يعدّها أذاراً ما لم يكثر التأذي بها !! ولذا لم يسمح . . ﷺ الأعمى إذا كان يسمع النداء !! وهذا محمل التوفيق بين القولين !! ويدلّ له ما سيأتي ص ٤٨٦ من استظهار العلامة ابن عابدين وجوب الجمعة على الأعمى بغير مشقة . فتنبه .

(٢) حلّه : أن يبلّ أعالى الثياب بحيث يؤذيه بلله على كتفيه .
 وكالبرد الشديد الحرّ الشديد .

(٣) على نفسه ، أو ماله ، أو مال غيره ، كوديعة ، أو خوف ضياع رفقة في سفر .
 وهذا المظلوماً ، أمّا لو خاف . . وهو ظالم ؛ كغنيّ مدهون ؛ فلا .

(٤) ليلاً ، أو نهاراً . وحلّها : أن لا يهصر طريقه إلى المسجد فيكون كالأعمى ، ولا يكلف بإيقاد نحو سراج ؛ ولو أمكنه .

(٥) يخرج معه ويشقّ عليه ، فتسقط عنه ؛ ولو وجد قائداً . إذا كان لا يهتدي وحده .

(٦) الفُلَج : موتٌ بالأعصاب يفقدها الحركة . والسقام : العلة بالمرض . الإقعاد : الكساح .
 فالمقعّد : المتشنّج أعضاؤه . الزمانة : طول المرض الممتدّ ، أو : العاة الدائمة .
 الشيخوخة : عجز سببه تقدّم السنّ .

(٧) يحول بينه وبين المسجد ، ولا يحد طريقاً غيره ، وإلاّ وجب سلوك طريق آخر .

النَّعَالُ .. فَالصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ ^(١) . وَ ١٢- زَمَانَةٌ . وَ ١٣- شَيْخُوخَةٌ . وَ ١٤- تَكَرَّرَ فِيهِ ؛ لَا نَحْوِ وَلَغَةٍ بِجَمَاعَةٍ تَقُوُّهُ ^(٢) ؛ وَلَمْ يَدَاوِمَ عَلَى تَرْكِهَا ^(٣) . وَ ١٥- حُضُورُ طَعَامٍ

تَتَوَقَّعُهُ نَفْسُهُ لَشُغْلٍ بِأَلِهٍ ^(٤) ؛ كَمُدَافَعَةِ أَحَدِ الْأَخْبِيثِينَ ؛ أَوْ الرِّيحِ . وَ ١٦- إِرَادَةُ سَفَرٍ نَهْيًا لَهُ ^(٥) . وَ ١٧- قِيَامُهُ بِمَرِيضٍ يَسْتَضَرُّ بِغَيْبَتِهِ ^(٦) . وَ ١٨- شِدَّةُ رِيحٍ لَيْلًا ؛ لَا نَهَارًا ، لِلْحَرْجِ ^(٧) .

وَإِذَا أُنْقَطَعَ عَنِ الْجَمَاعَةِ لِغُذْرِ مِنْ أَعْذَارِهَا الْمُبِيحَةِ ^(٨) لِلتَّخَلُّفِ ؛ وَكَانَتْ نِيَّتُهُ

(١) المراد بـ « النعال » هنا : الأرض الصلبة التي تحتجز الماء ولا تشقه وهذا هو الصحيح . وقيل :

الأحذية . فتنبه . واعلم أن هذا اللفظ لا يعرف تخريجه من مصادر السنة !! بل لفظ البخاري :

٦٠٦ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَدَّنًا يُوَدِّنُ ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثَرِهِ : « أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ » .

وأخرجه أحمد في مواضع ، ومسلم : ٢٢- ٦٩٧ ، وأبو داود : ١٠٦١ ، والنسائي : ٦٥٣ ،

وابن ماجه : ٩٣٨ ، والدارمي : ١٢٧٧ ، وغيرهم ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) أي : تفوته جماعة تكرار الفقه ، أما لو كان يكرّر وحده ، أو هو المعلم . . ولا فوت ؛ فليس ذلك

عذراً . لكن لو كان دائم التكرار له ؛ ولا يحضرها لاستغراق وقته بها . . ففيه نظر !! يوضحه

ما يليه .

(٣) فلو داوم على تركها تهاوناً . . لا يعذر ؛ وتردّ شهادته . إلا إن تأوّل كراهية صلاة الإمام كضيقه ؛ أو

بدعته ، أو عدم مراعاته الخلاف مما تقدّم ص ٢٩٤ . والعليم بأحوال عصرنا يدرك هذا بغير

تأمل !! ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم .

(٤) وكذا كل ما يشغل البال كالرائي والهاتف ، ومعنى أن يكون هذا عذراً في الجماعة : أن تقام

الجماعة قبل أن يفرغ من هاتف يشغله بالانتظار . مثلاً - ، أو يتمكّن من قضاء حاجته بأحد

الأخبثين ، فإن صلى بالجماعة . . صلى مشغولاً ، وإن تخفّف ممّا يشغله . . فاتته الجماعة .

وحيتل يفرغ نفسه ، فيحصل له ثواب الجماعة . . لو كان مواظباً عليها قبلاً . والله تعالى أعلم .

(٥) صورته : أن يخشى فوت قافله ؛ أو حافلته . مثلاً - لو صلى بجماعة ، فيؤدي منفرداً وله ثواب

الجماعة ، وليس معناه أن السفر عذر .

(٦) أو يستوحش . أمّا لو خشي على حياته . . كالقابلة ! فيجب تأخير الصلاة ؛ كما سيأتي ص ٣٥٦ .

(٧) قال العلامة ابن عابدين ١/ ٣٧٤ : وإنما كان عذراً ليلاً فقط !! لمعظم مشقته فيه ؛ دون النهار .

(٨) نظمها العلامة ابن عابدين بقوله [من الكامل] :

حضورها لولا العذرُ الحاصلُ ؟ ! يَخْصُلُ لَهُ ثَوَابُهَا ، لقوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَّا نَوَى (١) » .

• • •

أعذار الجماعة والجمعة

شخصية		طبيعة
اختيارية		٢١١ - مطر وتلج يبلان الثياب .
اضطرارية		٣ - بَرْدٌ يُلْذِي البدن .
١ - تكرار فقهه بلا مداومة .	٣١١ - خوف على نفس أو مال	٤ - ظلمة تمنع الرؤية (ليلاً أو نهاراً)
٢ - حضور طعام يتروقه .	من ظالم ، أو حبيس .	٥ - وُخْلُ يقطع الطريق
٣ - إرادة السفر .	٦١٤ - عسى ، فلج ، قطع يد ورجل .	٦ - شدة الريح ليلاً .
٤ - قيامه بمرض أو حامل .	١٠١٧ - مقام ، إقعاد ، زمالة ، شيخوخة	

• • •

أَوَدَعْتُهَا فِي نَظْمٍ عَفِيدٍ كَالدُرِّ
٥- مَطَرٌ ، و٦- طِينٌ ، ثُمَّ ٧- بَرْدٌ قَدْ أَضَرَ
١٠- فَلَجٌ ، و١١- عَجَزُ الشَّيْخِ ، ١٢- قَصْدُ السَّفَرِ
أَوْ دَائِلِنِ ، و١٥- شَهْوَى أَكْلٍ قَدْ حَضَرَ
أَلَمٌ ، ١٩- مُدَافَعَةٌ لِسَوْلٍ ، أَوْ قَنْزٌ
بِفَضْلِ مِنَ الْأَوْقَاتِ عُنْدَ مُعْتَبِرٍ
أَعْذَارُ تَرْكِ جِمَاعَةِ عَشْمَرُونَ قَدْ
١- مَرَضٌ ، و٢- إِقْعَادٌ ، ٣- عَمَى ، و٤- زَمَانَةٌ
٨- قَطْعُ لِرَجْلٍ مَعَ يَدٍ ، و٩- بِسْذُونِهَا
١٣- خَوْفٌ عَلَى مَالٍ ، كَذَا ١٤- مِنْ ظَالِمٍ
و١٦- الرِّيحُ لَيْلًا ، ١٧- ظُلْمَةٌ ، ١٨- تَغْرِيقُ ذِي
ثُمَّ ٢٠- اِسْتِغْثَالٌ ، لَا يَغْنِيهِ الْفَقْرُ .. فَيُ

(١) أخرجه الأئمة كمالك في « موطنه » برواية محمد بن الحسن : ٩٨٣ ، والبخاري : ١ ، ومسلم : ١٩٠٧ ، وأبو داود : ٢٢٠١ ، والترمذي : ١٦٤٧ ، والنسائي : ٧٥ ، وابن ماجه : ٤٢٢٧ ، وغيرهم ؛ عن عمر رضي الله عنه .

الأسئلة

- عدد خمساً من أعذار حضور الجماعة واشرحها (غير المطر ، والبرد والإقعاد) .

- ما هو القَلَج ، والشيخوخة والزَّمانة ؟ وهل هي أعذار لترك الجمعة ؟

- متى يكون تكرار العلم عذراً في ترك الجماعة ؟

- ما هو حدُّ الظُّلْمة التي تسقط حضور الجماعة ؟ وهل يجب حمل سراج لذلك ؟

- هل يكون العمى عذراً ؟ ولماذا لم يسمع ﷺ الأعمى الذي يسمع النداء ؟

- حضور طعام تتوقه نفسه ، أو مدافعة أحد الأخبثين عذر للجماعة . اشرح ذلك .

- ما فائدة العذر في الانقطاع عن الجماعة ؟

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :

* إذا سمع الأعمى النداء لا يعذر في التخلف عن الجماعة .

* الشيخ الزمن لا يعذر في ترك الجمعة ، ويعذر في الجماعة .

* المديون المفلس إذا خاف من الحبس لا يعذر .

* مقطوع اليدين لا يعذر بترك الجماعة .

* حفظ الأمانة أو الوديعة عذرٌ . . إذا كانت لغيره ، أمّا له . . فلا .

* شدّة الريح عذر ليلاً ونهاراً .

* إرادة السفر عذر في الجماعة ؛ فلا يصلي الجماعة حتى يعود إلى بلده .

- أكمل ما يلي :

* « إذا أتتْ . . . فالصَّلَاةُ فِي . . . » .

* * *

فصل في الأحق بالإمامة^(١) ؛ وترتيب الصفوف

إذا اجتمع قوم . . وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَاضِرِينَ ١- صَاحِبُ مَنْزِلٍ اجْتَمَعُوا فِيهِ ، وَلَا فِيهِمْ ٢- ذُو وَظِيفَةٍ ؛ وَهُوَ إِمَامُ الْمَحَلِّ^(٢) ، وَلَا ٣- ذُو سُلْطَانٍ ؛ كَأَمِيرٍ ، وَوَالٍ ، وَقَاضٍ !!

٤- الْأَعْلَمُ بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ الْحَافِظُ مَا بِهِ سُنَّةُ الْقِرَاءَةِ ؛ وَيَجْتَنِبُ الْفَوَاحِشَ الظَّاهِرَةَ ؛ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَبَحِّرٍ فِي بَقِيَّةِ الْعُلُومِ . . أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ .

وإذا اجتمعوا ؟ يقدم : ١- السلطان ، ٢- الأمير ، ٣- القاضي ، ٤- صاحب المنزل ؛ ولو مستأجراً يقدم على المالك ، ويقدم القاضي على إمام المسجد ، لِمَا ورد في الحديث : « لَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يُقْعَدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ . . إِلَّا بِإِذْنِهِ^(٣) » . ثُمَّ ٥- الْأَقْرَأُ ؛ أَي : الْأَعْلَمُ بِأَحْكَامِ الْقِرَاءَةِ ، لَا مَجْرَدَ كَثَرَةِ حِفْظِ دُونِهِ^(٤) ، ثُمَّ ٦- الْأَوْزَعُ ؛ الْوَرَعُ : اجْتِنَابُ الشُّبُهَاتِ ، أَرْقَى مِنَ التَّقْوَى ؛ لِأَنَّهَا اجْتِنَابُ الْمُحَرَّمَاتِ .

(١) نصباً وتعييناً للإمام الراتب . وتقديماً على مَنْ حضر . . إذا اجتمعوا .

فالأولى مسؤولية القائم على الأوقاف ، والثانية مسؤولية مَنْ كَانَ نَافِذَ الْكَلِمَةِ فِيهِمْ ؛ وَلَوْ لَجَنَةُ الْمَسْجِدِ ، أَوْ الْمُصَلِّينَ . فَنَبِّهَ .

(٢) لو معيّناً ؛ ولو مع مَنْ هُوَ أَحَقُّ مِنْهُ ، لَكِنْ لَا يَنْبَغِي تَعْيِينُهُ ابْتِدَاءً مَعَ الْأَحَقِّ .

(٣) أخرجه أحمد : ١١٨/٤ ، والحميدي : ٤٥٧ ، ومسلم : ٢٩١-٦٧٣ ، وأبو داود : ٥٨٢ ، والترمذي : ٢٣٥ ، وابن ماجه : ٩٨٠ ، والنسائي : ٧٧٩ ، وابن خزيمة : ١٥٠٧ ، وابن حبان : ٢١٢٧ ، وأبو عروبة : ٣٥/٢ .

وعبد الرزاق : ٣٨٠٨ ، وغيرهم ؛ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

والتكرمة : الفراش الذي يجلس عليه صاحب المنزل مختصراً به .

(٤) الضمير عائد على « الْأَعْلَمُ » . يعني : لَا يَقْدَمُ الْأَقْرَأُ الْمَجْرَدُ كَثَرَةَ الْحِفْظِ ؛ دُونَ الْأَعْلَمِ .

ثُمَّ ٧- الْأَسْنُ^(١) ، لقوله ﷺ : « وَلْيُؤْمِكُمَا أَكْبَرُكُمَا »^(٢) . ثُمَّ ٨- الْأَخْسَنُ خُلُقًا - بضم الخاء واللام - ؛ أي : أَلْفَةً بَيْنَ النَّاسِ^(٣) . ثُمَّ ٩- الْأَخْسَنُ وَجْهًا ؛ أي : أَصْبَحُهُمْ ، لَأَنَّ حُسْنَ الصُّورَةِ^(٤) يَدُلُّ عَلَى حُسْنِ السَّرِيرَةِ ، لَأَنَّهُ مِمَّا يَزِيدُ النَّاسَ رَغْبَةً فِي الْجَمَاعَةِ . ثُمَّ ١٠- الْأَشْرَفُ نَسَبًا ؛ لاحترامه وتعظيمه . ثُمَّ ١١- الْأَخْسَنُ صَوْتًا ؛ للَرَّغْبَةِ فِي سَمَاعِهِ لِلْخُضُوعِ . ثُمَّ ١٢- الْأَنْظَفُ نَوْبًا ؛ لِبُعْدِهِ عَنِ الدَّنَسِ ؛ تَرْغِيْبًا فِيهِ ، فَـ ١٣- الْأَحْسَنُ زَوْجَةً ؛ لَشِدَّةِ عَفَّتِهِ ، فَـ ١٤- أَكْبَرُهُمْ رَأْسًا . . وَأَصْغَرُهُمْ عَضْوًا^(٥) .

(١) المراد أكبرهما سنًا . . إن استويا إسلامًا ؛ بآنا كان أصليّين ، أو أسلما معًا . وإلا ! ! فيقدّم الأقدم إسلامًا ؛ فيقدّم شاب أصليّ الإسلام على شيخ أسلم .

هذا ؛ وقد ذهب البعض إلى أَنَّ الْأَكْبَرَ سنًا مراده تقدّم العمر - وهو المتبادر لفظًا - ويدلُّ له رواية مسلم : ٢٩١-٦٧٣ وغيره عن أبي مسعود : . . . فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَلْيُؤْمِكُمَا أَكْبَرُهُمْ سنًا . وذهب آخرون لما أوضحناه - وهو المحرّر عند أهل العلم - أَنَّ المراد سبق الإسلام ، كما تدلُّ له رواية مسلم أيضاً : ٢٩٠-٦٧٣ وغيره ؛ عن أبي مسعود : « . . . فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً . . . فَأَقْدَمُهُمْ سَلَمًا » . فتنبه . والله الموفق .

(٢) أخرجه أحمد : ٤٣٦/٣ ، والبخاري : ٦٣٠ ، ومسلم : ٢٩٣-٦٧٤ ، وأبو داود : ٥٨٩ ، والترمذي : ٢٠٥ ؛ وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ٦٦٨ ، وابن ماجه : ٩٧٩ ، وابن خزيمة : ٣٩٥ ، وابن حبان : ٢١٢٨ ، وأبو عوانة : ١/٣٣٢ ، وغيرهم ؛ عن مالك بن الحُوَيْرِث رضي الله عنه كلهم بلفظ التثنية . وعند بعضهم وعند غيره بلفظ الجمع ، ومنه حديث أبي مسعود المتقدم .

(٣) مع مراعاة آداب المجتمع الإسلامي ، فهي مسألة خُلُقِيَّةٌ ميزانها الشرع ، لا مجرد ألفة من لا تعتبر ألفته .

(٤) لقوله ﷺ : « لِيُؤْمِكُمَا أَحْسَنُكُمْ وَجْهًا ، فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يَكُونَ أَحْسَنُكُمْ خُلُقًا » . عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » : ٧٥٣٧ لابن عدي ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

(٥) المراد عضو الذكورة ؛ إذ صغره يدلُّ في علم الفراسة على العفّة ؛ كما أَنَّ كِبَرَ الرَّأْسِ يدلُّ على زيادة الفهم ، وهو من المسلّمات التي لا يختلف فيها عارفان ، فهذا ممّا يُعْلَمُ بالاشتهار ، لا ما فهمه من لا عقل له ؛ ولا دين من أنهم يكشفون عوراتهم في المسجد ليطلعوا على ذلك ، فأراد أن يتخلّصها - بخبث سريره - باباً للنيل من أئمة الإسلام رضي الله عنهم ، وأسعدنا بلقائهم تحت لواء سيّدنا رسول الله ﷺ .

فكما دلَّ حسن الصورة على حسن السريّة . . يدلُّ كثير من هذه الظواهر على معاني رديفة . وقد

فهـ ١٥- أكثرهم مالاً ، فهـ ١٦- أكبرهم جاهلاً^(١) .

واختلف في المسافر مع المقيم ؟

قيل : هما سواء . وقيل : المقيم أولى^(٢) .

تساوي الحال : فَإِنْ أَسْتَوَوْا^(٣) ؟ ١- يُقَرَّعُ بينهم ، فَمَنْ خَرَجْتَ قَرَعْتَهُ .. قُدِّم .
أو ٢- الْخِيَارُ إِلَى الْقَوْمِ^(٤) .

فَإِنْ اخْتَلَفُوا ؟ فَالْعِبْرَةُ بِمَا اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ .

وَلِنْ قَدَّمُوا غَيْرَ الْأُولَى ؛ فَقَدْ أَسَاءُوا ، ولكن لا يَأْثُمُونَ^(٥) . كذا في

« التَّجْنِيس » .

= حُدِّثَتْ عَنْ شَخْصٍ بَلَغَ مِنْ عِظَمِ عَضْوِهِ أَنْ لَا يَسْتَطِيعُ جَمَاعُ زَوْجَتِهِ .. وَهِيَ حَامِلٌ حَتَّى الشَّهْرِ
السادس !! ، وَإِلَّا أَسْقَطَتْ : ثُمَّ لَا تَنْسَ أَنْ هَذَا بَعْدَ التَّسَاوِي فِيمَا سَبَقَ مِنَ الْفَضَائِلِ . وَهِيَ هَاتِ ! !

واعلم أن هذه المعاني وأشباهها مأمورون بها تحت أصل عام هو تقديم أفاضلنا ، لأن الأئمة
وفدنا إلى بارئنا جلّ جلاله كما سيأتي الحديث بعد أسطر . فتنبه .

(١) وَلَا تَنْسَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَرْجِّحَاتِ أَنَّهَا بَعْدَ التَّسَاوِي فِيمَا قَبْلَهَا . وَقَدْ رَأَيْنَا مِنْ بَعْضِ مَنْ
يَتَسَبَّبُ إِلَى الْعِلْمِ اهْتِمَاماً بِأَهْلِ الْوَجَاهَةِ وَالْعَمَالِ .. عَلَى حَسَابِ الْاهْتِمَامِ بِطَلِبَةِ الْعِلْمِ . فَبَدَتْ مِنْ
شَتَائِعِ الْأَفْعَالِ ، وَبِخَاصَّةٍ بَعْدَ أَمْرِ اللَّهِ نَبِيِّهِ ﷺ بِأَنْ يَصْبِرَ نَفْسَهُ « وَأَمِيرٍ فَتَسَلَّكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ
بِالْقُدُورَةِ وَالشَّيْءِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ » [٢٨/ الكهف] . فاحذر ، ونبه .

(٢) وَهُوَ الظَّاهِرُ ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ الْجَمَاعَةُ مَسَافِرِينَ ، لِأَنَّهُ كَالْمَلْحَقِ بِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ . وَهَذَا مَا دَامَ
الْوَقْتُ بَاقِياً ، وَإِلَّا فَلَا يَصْلُحُ بَعْدَ الْوَقْتِ اقْتِدَاءُ مَسَافِرٍ بِمَقِيمٍ فِي رِبَاعِيَةٍ كَمَا مَرَّ ص ٢٩٢ . فتنبه .

(٣) فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ ، أَوْ بَعْضُهَا .. يَقَرَّعُ بَيْنَ الْمُسْتَوِيِّينَ ، وَهَذَا مِمَّا يَشْبَهُ الْمَحَالَّ فِي عَصْرِنَا !! وَهِيَ
مِنْ رِفَاهِيَةِ الْعِلْمِ الَّتِي لَا تَنْطَبِقُ قَوَاعِدُهَا عَلَى الْوَقَائِعِ .

(٤) لَا يَلْتَفِتُ إِلَى اخْتِبَارِهِمْ مَعَ وَجُودِ الْمَرْجِّحِ الشَّرْعِيِّ ، كَمَا لَوْ اخْتَارُوا الْأَحْسَنَ صَوْتاً مَعَ الْأَشْرَفِ
نَسَباً ، لِأَنَّ الْعَطْفَ بِـ « ثُمَّ » مُفِيدٌ لِلتَّرْتِيبِ . فَخِيَارُهُمْ عِنْدَ التَّسَاوِي فَقَطْ لَتَرْجِيحِ الْمُسَاوِيَيْنِ .
فتنبه .

(٥) إِنْ كَانَ مَنْ قَدَّمُوهُ رَجُلًا صَالِحًا ذَا أَهْلِيَّةٍ كَامِلَةٍ . وَإِلَّا أَثْمُوا بِلَا شَكٍّ ، بَلْ رَبَّمَا يَخْشَى عَلَيْهِمُ الْكَفَرُ
لَوْ أَرَادُوا إِهَانَتَهُ بِمَا لَدَيْهِ مِنْ عِلْمٍ وَقِرَاءَةٍ ، أَمَا هُوَ لِيُحْرَمَ عَلَيْهِ التَّقَدُّمُ .

وكذا الحكم في الإمارة والحكومة . أمّا الخلافة - وهي الإمامة الكبرى - فلا يجوز أن يتركوا
الأفضل ، وعليه إجماع الأمة (رَدُّ الْمُحْتَارِ : ١/ ٣٧٥ ، عَنْ « التَّرْخَانِيَّةِ » : ١/ ٦٠٠) .

مبحث

الافتداء بمن لا يرغبونه

كراهة الإمام : وفيه : لو أمّ قوماً . . وهم له كارهون !! فهو على ثلاثة أوجه :

١- إن كانت الكراهة لفساد فيه ؛

أو ٢- كانوا أحقّ بالإمامة منه !! يُكره^(١) .

وإن ٣- كان هو أحقّ بها منهم . . ولا فساد فيه ؛ ومع هذا يكرهونه !! لا يُكره له التقدّم^(٢) ، لأنّ الجاهلَ والفاسق يكرهه العالم والصالح . وقال ﷺ : « إِنْ سَرَكُمْ أَنْ تُقْبَلَ صَلَاتُكُمْ . . فَلْيُؤْمِكُمْ عُلَمَاؤُكُمْ ، فَإِنَّهُمْ وَفَدُكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ » . وفي رواية^(٣) : « فَلْيُؤْمِكُمْ خِيَارُكُمْ » .

مكروهات الأئمة : وَكُرِهَ^(٤) ١- إِمَامَةُ الْعَبْدِ ؛ إن لم يكن عالماً تقياً .

أ- الجاهل والأعمى : ٢- الْأَعْمَى ، لعدم اهتدائه إلى القبلة ، وصون ثيابه عن الدَّنَسِ .

(١) كراهة تحريرية لا يحلّ له التقدّم . والكراهة عليه دونهم ، فيعزرون عن الجماعة في الأول ، ويطلبون غيره في الثاني إن أمكن وإلا فيقتدون به . وقال ﷺ : « ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ صَلَاةً : مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا . . وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ » أخرجه أبو داود : ٥٩٣ ، وابن ماجه : ٩٧٠ ؛ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما . وعند الطبراني في « الكبير » : ٢١٠ : « أَلِمَّا رَجُلٍ أَمَّ قَوْمًا . . وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ . . لَمْ تَجْزِ صَلَاتُهُ أَذُنَةً » ؛ عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه .
(٢) والكراهة عليهم دونه .

(٣) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٣٢٨/٢٠ - ٧٧٧ ، والدارقطني : ١٨٥٩ ، والحاكم : ٢٢٢/٣ ؛ برواية « خياركم » عن مَرْثَدَ بْنِ أَبِي مَرْثَدٍ الْقَنْوِي رضي الله عنه .

أما رواية « علماؤكم » فذكرها في « مجمع الزوائد » ٢٣٢٥ مستدركة تبعاً لـ « الكبير » . وعزاها في « كنز العمال » : ٢٠٤٣٤ ، إلى الطبراني في « الكبير » ؛ عن مرثد .

ومن شواهد ما أخرجه الطبراني في « الكبير » ؛ عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً : « إِضْطَعُوا وَلْيَقْلَمُوا فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُكُمْ ، . . . » .

(٤) تنزيهاً ، فالأفضل خلف غيرهم ، وخلفهم أفضل من الانفراد .

استدراك : وإن لم يوجد أفضل منه ؟ فلا كراهة .

و٣- الْأَعْرَابِيُّ الْجَاهِلُ ، أَوِ الْحَضَرِيُّ الْجَاهِلُ .

و٤- وَلَدِ الزَّانَا الَّذِي لَا عِلْمَ عِنْدَهُ ؛ وَلَا تَقْوَى ، فَلِذَا قِيلَ مَعَ مَا قَبْلَهُ بِقَوْلِهِ (الْجَاهِلُ) ، إِذْ لَوْ كَانَ عَالِمًا تَقِيًّا . . لَا تَكْرَهُ إِمَامَتَهُ .

تعليل وإيضاح : لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ لِلنَّقَائِصِ ؛ حَتَّى إِذَا كَانَ الْأَعْرَابِيُّ أَفْضَلَ مِنَ الْحَضَرِيِّ ، وَالْعَبْدُ مِنَ الْحَرِّ ، وَوَلَدُ الزَّانَا مِنَ وَلَدِ الرَّشْدِ ، وَالْأَعْمَى مِنَ الْبَصِيرِ !! فَالْحُكْمُ بِالضَّدِّ . كَذَا فِي « الْإِخْتِيَارِ » .

ب - الْفَاسِقُ وَالْمُبْتَدِعُ : وَلِذَا كُرِهَ^(١) إِمَامَةُ ٥- الْفَاسِقِ الْعَالِمِ ؛ لِعَدَمِ اهْتِمَامِهِ بِالدِّينِ ، فَتَجَبُّ إِهَانَتِهِ شَرْعًا ، فَلَا يُعْظَمُ بِتَقْدِيمِهِ لِلْإِمَامَةِ^(٢) .

تكميل : وَإِذَا تَعَذَّرَ مِنْهُ يَنْتَقِلُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِ مَسْجِدِهِ لِلْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ الْجُمُعَةُ إِلَّا هُوَ ! ؟ تَصَلَّى مَعَهُ .

و٦- الْمُبْتَدِعُ بِاتِّبَاعِهِ مَا أَحْدَثَ عَلَى خِلَافِ الْحَقِّ الْمَتَلَقَّى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . . من علم ؛ أَوْ عَمَل ؛ أَوْ حَالٍ ، بِنَوْعِ شُبْهَةٍ ؛ أَوْ اسْتِحْسَانٍ^(٣) .

وَرَوَى مُحَمَّدٌ ؛ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَبِي يُوسُفَ : أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ لَا تَجُوزُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَصَحُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ خَلْفَ مَنْ لَا تَكْفُرُهُ بَدْعُهُ^(٤) ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ، وَصَلُّوا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ،

(١) تحريراً . وَلَا تَصِلُغْ عِنْدَ مَالِكٍ وَإِحْدَى رَوَايَاتِ أَحْمَدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ .

وَيَشْهَدُ لِهَذَا مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » ؛ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ . . وَقَدْ سَنَلْ عَنْ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْقَتْرِيِّ ؛ فَقَالَ : لَا تَصَلُّ خَلْفَهُ ، أَمَّا أَنَا لَوْ كُنْتُ صَلَّيْتُ خَلْفَهُ . . لِأَعْدَتِ صَلَاتِي . .

(٢) حَتَّى وَلَوْ كَانَ هُوَ أَحْلَمَ مِنْ غَيْرِهِ ؛ فَلَا تَزُولُ الْعِلَّةُ . فَهِيَ مَكْرُوهَةٌ بِكُلِّ حَالٍ تَحْرِيمًا .

(٣) هَذَا تَعْرِيفُ الْعَلَامَةِ الشَّمْنِيِّ لِلْبَدْعَةِ وَزِيَادَةُ (وَجَعَلَ دِينًا قَوِيًّا وَصِرَاطًا مُسْتَقِيمًا) . وَاحْتَرَزَ (بِنَوْعِ شُبْهَةٍ) مِنَ الْمَعَانِدَةِ ؛ وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ لِمَصْلَحَةِ الْإِقْتِدَاءِ أَنْ لَا تَكُونَ الْبَدْعَةُ مَكْفُورَةً كَمَا سَيَذْكُرُهُ . وَانْظُرْ « رَدَّ الْمَحْتَارِ » : ٣٧٧/١ .

(٤) وَمِنْ ذَلِكَ إِنْكَارُ مَا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً ، أَوْ إِنْكَارُ صَحْبَةِ الصِّدِّيقِ ، أَوْ اسْتِحْقَاقِ خِلَافَتِهِ ؛ أَوْ -

وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ . رواه الدارقطني^(١) ؛ كما في « البرهان » .

وقال في « مجمع الروايات » : وإذا صلى خلف فاسق ؛ أو مبتدع ؛ ؟ يكون مُحَرِّزاً ثواب الجماعة^(٢) ، لكن لا ينال ثواب مَنْ يصلي خلف إمام تقى .

٧- تطويل الصلاة : وَكُرِهَ لِلإِمَامِ ٧- تَطْوِيلُ الصَّلَاةِ^(٣) ، لما فيه من تنفير الجماعة ، لقوله ﷺ : « مَنْ أَمَّ فَلْيُخَفِّفْ »^(٤) .

٨- جماعة العراة : ٨- جَمَاعَةُ الْعُرَاةِ ؛ لما فيها من الأطلاع على عورات بعضهم^(٥) .

٩- جماعة النساء : وَكُرِهَ ٩- جَمَاعَةُ النِّسَاءِ بواحدة منهن^(٦) ، ولا يحضرن

= خلافة عمر ، أو سبّ الشيخين ، أو تكلم في أم المؤمنين الصديقة . فهذا كافراً لا تصح صلته أصلاً فضلاً عن إمامته !! .

(١) في « سننه » : ١٧٤٤ ؛ بإسناد صحيح ، غير أن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة !! ومن شواهد ما أخرجه أبو داود : ٥٩٤ ؛ ٢٥٣٣ ، والبيهقي في « الكبرى » : ١٢١/٣ ، و« المعرفة » : ٥٩١٩ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْكُمْ خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ . بَرّاً ، أَوْ فَاجِراً . . . وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيَّ . . . » .

(٢) ومفاده : أن الصلاة خلفهما أفضل من الانفراد !! . وليس كذلك لتصريحهم بالكراهة ، فالمراد هنا عند عدم العلم به ، أو محمول على صحة الجماعة ؛ لا ثوابها ! فتنبه . والله تعالى أجل وأعلم .

(٣) تحريماً . ولو رضي المأمومون ، إذا زاد عن قدر القراءة أو الأوراد المسنونة .

(٤) أخرجه أحمد : ٢١/٤ ، ومسلم : ١٨٦-٤٦٨ بلفظ : « وَمَنْ أَمَّ الْقَوْمَ قَوْماً . . . فَلْيُخَفِّفْ » ، عن عثمان ابن أبي العاص .

وأخرجه مالك : ١٠٣ ، وأحمد : ٤٨٦/٢ ، والبخاري : ٧٠٣ ، ومسلم : ١٨٤-٤٦٧ ، وأبو داود : ٧٩٤ ، والترمذي : ٢٣٦ ؛ وقال : حسن صحيح ، النسائي : ٨٢٢ ، والدارمي : ١٢٦١ . وعبد الرزاق : ٣٧١٢ ، والبيهقي : ١٧/٣ ، وابن حبان : ١٧٦٠ ، وابن أبي شيبة : ٥٤/٢ ، والبخاري : ٨٤٢ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ » .

(٥) وهي كراهة تحريمية ، وكذا يصلون قعوداً ؛ احترازاً عن مزيد اطلاع العورات .

(٦) تحريماً ، لما أخرجه أحمد : ٦٦/٦ ؛ ١٥٤ ، والطبراني في « الكبير » : ٢٤٦/٢٤-٦٣٢ ، و« الأوسط » : ٧١٣٠ ، ٩٣٥٩ مرفوعاً عن عائشة وخولة بنت اليمان رضي الله عنهن : « لَا خَيْرَ »

الجماعات ، لما فيه من الفتنة والمخالفة .

فَإِنْ فَعَلْنَا ؟ يَجِبُ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ وَسَطَهُنَّ مَعَ تَقْدُّمِ عَقِبِهَا^(١) .

إيضاح : فلو تقدّمت كالرجال !! أثبت وصحّت الصلاة .

والإمام : مَنْ يُؤْتَمُّ بِهِ . . ذكرأ كان ؛ أو أثنى .

والوَسَطُ - بالتحريك - : ما بين طرفي الشيء ، كما هنا . وبالسكون : لِمَا يَبِينُ

بعضه عن بعض ؛ كجلستُ وسط الدار - بالسكون - .

كالإمام العاري بـ الْعُرَاةِ يكون وَسَطَهُمْ لكن جالساً ، ويمدُّ كُلُّ مِنْهُمْ رجله ليستر مهماً أمكن ، ويصلُّون بالإيماء وهو الأفضل .

ترتيب المقتدين : ١- الواحد : وَيَقِفُ الْوَاحِدُ . . رجلاً كان ؛ أو صبيّاً مميراً عَنْ

يَمِينِ الْإِمَامِ مساوياً له متأخراً بعقبه . وَيُكْرَهُ^(٢) أَنْ يَقِفَ عَنْ يَسَارِهِ ، وكذا خلفه . .

في الصحيح ؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنه أَنَّهُ قَامَ عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ^(٣) .

= فِي جَمَاعَةِ النِّسَاءِ . . . إِلَّا عِنْدَ مَيِّتٍ / إِلَّا فِي مَسْجِدٍ . . وبهذا يستثنى من الكراهة صلاة الجنائز ؛ لعله لهذا التحصن !! والله أعلم .

(١) هكذا فعلت أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق رضي الله عنهما في رمضان ، كما أخرجه محمد في « الآثار » : ٢٨ ، وذكر أَنَّهُ قول الإمام الأعظم رضي الله عنه .

(٢) كراهة أفحش من كراهة التنزيه ، ودون كراهة التحريم كما رآه العلامة ابن عابدين في حاشيته جمعاً وتوفيقاً بين أقوال الفقهاء أنفع الله بهم . فراجعها : ٣١٩/١ ، ٣٨١ .

(٣) أخرجه البخاري : ١١٧ ، ومسلم : ١٨١-٧٦٣ ، وأبو داود : ٦١٠ ، والترمذي : ٢٣٢ ؛ وقال : حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم . والنسائي : ٨٠٥ ، وابن ماجه : ٩٧٣ ، والطحاوي في « المعاني » : ٣٠٨/١ ، وابن حبان : ٢١٩٦ ، وأبو عوانة : ٧٦/٢ ، والبيهقي : ٩٩/٣ ، والبغوي في « شرح السنة » : ٨٢٦ .

ومن شواهد عند البزار : ٥١٠ ؛ عن أنس : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَقَامَنِي عَلَى يَمِينِهِ .

ومن شواهد ما أخرجه أحمد : ٣٥١/٣ ، ومسلم : ٣٠١٠ ، وأبو داود : ٦٣٤ ، وابن

ماجه : ٩٧٣ ، وابن خزيمة : ١٥٣٢ ، وابن حبان : ٢١٩٧ ، وابن الجارود : ١٧٢ ،

والحاكم : ٢٥٤/١ ، والطحاوي : ٣٠٧/١ ، والبيهقي : ٢٣٩/٢ ؛ عن جابر رضي الله -

٢- الأكثر : وَيَقِفُ الْأَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ خَلْفَهُ ، لَأَنَّهُ ﷺ تَقَدَّمَ عَنْ أَنَسٍ وَالْيَتِيمِ حِينَ صَلَّى بِهِمَا^(١) ، وهو دليلُ الأفضلية .

وما ورد^(٢) من القيام بينهما !! فهو دليلُ الإباحة .

ترتيب الرجال : وَيُصَفُّ الرِّجَالُ ، لقوله ﷺ : « لِيَلِينِي مِنْكُمْ أَوْلُوا الْأَخْلَامَ وَالنُّهَى^(٣) » ، فيأمرهم الإمام بذلك . وقال ﷺ : « اسْتَوُوا تَسْتَوِ قُلُوبُكُمْ ، وَتَمَاشُوا تَرَاحُمُوا^(٤) » ، وقال ﷺ : « أَقِيمُوا الصُّفُوفَ وَحَازُوا بَيْنَ الْمَنَاكِبِ وَسُدُّوا الْخَلَلَ ،

عنه : جِئْتُ حَتَّى قَمْتُ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدِي ، فَأَدَارَنِي حَتَّى أَقَامَنِي مِنْ يَمِينِهِ . . .) - واللفظ لمسلم . وفيه شاهد لما بعده . : . . . ثُمَّ جَاءَ جَبَّارُ بْنُ صَخْرٍ . . . فقام عن يسار رسول الله ﷺ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيْنَا جَمِيعاً فَدَفَعَنَا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ

(١) أخرجه مالك : ١٥٣/١ ، والشافعي : ١٣٧/١ ، والحميدي : ١١٩٤ ، وأحمد : ١٣١/٣ ، والبخاري ، ومسلم : ٦٥٨ ، وأبو داود : ٦١٢ ، والترمذي : ٢٣٤ ، والنسائي : ٨٠٠ ، وابن ماجه : ٩٧٥ ، وابن حبان : ٢٢٠٥ ، والدارمي : ٢٩٥/١ ، والطحاوي : ٣٠٧/١ ، والبيهقي : ٩٦/٣ ، وابن خزيمة : ١٥٣٩ ، وأبو عوادة : ٧٥/٢ ، عن أنس رضي الله عنه .

« اليتيم » : ضَمِيرُهُ بْنُ سَعْدِ الْحَمِيرِيِّ (مولى رسول الله ﷺ) ، صحابيٌّ وابن صحابيٌّ رضي الله عنهما . هذا المشهور لكن في « الإمداد » : عُمَيْرُ بْنُ سُلَيْمٍ ، (أخو أنس من أمه) ، وهي مُلَيْكَةُ / أُمُّ سُلَيْمٍ بنت ملحان ، وهي أُمُّ أَنَسٍ . فتنبه .

(٢) هو ما أخرجه مسلم : ٥٣٤-٢٦ ، وأبو داود : ٦١٣ ، والنسائي : ٧٩٨ ، والبيهقي : ٩٨/٣ ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِعَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ فَقَامَ بَيْنَهُمَا ؛ وَقَالَ : هَكَذَا كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً . اهـ .

قلت : وفضلاً عن أَنَّ هذا دليلُ الإباحة . . فهو منسوخ ، وقد كان فعله ﷺ لعذر ضيق المكان لا يبقى السنة !! بدليل ما في الترمذي : ٢٣٣- وقال : والعمل على هذا عند أهل العلم . - عن سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدُنَا . فتنبه .

(٣) أخرجه أحمد : ١٢٢/٤ ، ومسلم : ١٢٢-٤٣٢ ، وأبو داود : ٦٧٤ ، والترمذي : ٢٢٨ ، والنسائي : ٨١١ ، وابن ماجه : ٩٧٦ ، وابن حبان : ٢١٧٢ ، وابن خزيمة : ١٥٤٢ ، وعبد الرزاق : ٢٤٣٠ ، والبيهقي : ٩٧/٣ ، والطبراني : ٦١٢ ، وابن الجارود : ٣١٥ ، وأبو عوادة : ٤١/٢ ، وغيرهم ؛ عن أبي مسعود .

(٤) أخرجه الطبراني في « الأوسط » : ٥١٢١ ، وأبو نعيم : ١١٤/١٠ ، وابن أبي شيبة : ٣٠٩/١ ، عن عليٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ .

وَلْيَتُوبَا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ ، لَا تَذَرُوا فُرْجَاتِ لِلشَّيْطَانِ ، مَنْ وَصَلَ صَفًّا وَصَلَهُ اللَّهُ ،
وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا قَطَعَهُ اللَّهُ^(١) .

توضيح : وبهذا يُعلم جهل مَنْ يستمسك عند دخول أحدٍ بجنبه في الصف ؛
يظنُّ أنه رياء !! بل هو إعانة . . على ما أمر به النبي ﷺ .

تفريع : وإذا وجد فرجة في الصف الأول ؛ دون الثاني ؟ ! فله خرقه ، لتركهم
سدَّ الأول .

تكميل : ولو كان الصف منتظماً !! ينتظر مجيء آخر . فإن خاف فوت الركعة ؟
جذب عالماً بالحكم لا يتأذى به ، وإلاً ! قام وحده^(٢) ، وهذه تردُّ القول بفساد مَنْ
فسح لامرئ ، داخل بجنبه .

مطلب

في أفضلية الصفوف

وأفضلُ الصفوف أولُها ، ثمَّ الأقربُ . . فالأقربُ ؛ لما رُوِيَ (أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُنْزِلُ
الرَّحْمَةَ أَوَّلًا عَلَى الْإِمَامِ ، ثُمَّ تَجَاوَزُ عَنْهُ ٢- إِلَى مَنْ يُحَازِيهِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ
٣- إِلَى الْمِيَامَنِ ، ثُمَّ ٤- إِلَى الْمِيَا سِرِ . ثُمَّ ٥- إِلَى الصَّفِّ الثَّانِي) .

ورُوِيَ عَنْهُ ﷺ قَالَ : « تَكْتَبُ لِلَّذِي يُصَلِّي خَلْفَ الْإِمَامِ بِحِذَائِهِ مِثْلُ صَلَاةِ ،
وَلِلَّذِي فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ صَلَاةً ، وَلِلَّذِي فِي الْأَيْسَرِ خَمْسُونَ
صَلَاةً ، وَلِلَّذِي فِي سَائِرِ الصُّفُوفِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً^(٣) » .

(١) أخرجه أحمد : ٩٨/٢ - ٢٦٢/٥ ، وأبو داود : ٦٦٦ ، والنسائي : ٨١٨ مختصراً ، عن ابن
عمر . وابن خزيمة مختصراً : ١٥٤٩ ، والطبراني في « الكبير » : ٧٧٢٧ ، والبيهقي :
١٠١/٣ عن أبي أمامة وابن عمر رضي الله عنهم .

(٢) مع الكراهة التنزيهية ؛ لو لم يجد فرجة . وإن وجد . . فالكراهة تحريمية .

وعند الإمام أحمد : لا تصحُّ صلاته . ويقف وسط الصفِّ خلف الإمام ، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُ إِلَى
يَمِينِهِ ، ثُمَّ إِلَى يَسَارِهِ . . . وهكذا .

(٣) لم أجده فيما بين يدي !! ومن شواهد ما أخرجه الطبراني في « الكبير » : ١٢٠٠٤ ؛ =

ترتيب الصبيان : ثُمَّ يَصِفُ الصَّبِيَّانَ ، لقول أبي مالك الأشعرى^(١) : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى وَأَقَامَ الرِّجَالَ يَلُونَهُ ، وَأَقَامَ الصَّبِيَّانَ خَلْفَ ذَلِكَ ، وَأَقَامَ النِّسَاءَ خَلْفَ ذَلِكَ .

استدراك : وإن لم يكن جمع من الصبيان ؟ يقوم الصبي بين الرجال^(٢) .

ترتيب الخنثى : ثُمَّ الْخَنَائِي ؛ جمع خُنْثَى ، والمراد به المُشْكِل احتياطاً ، لأنه ١- إن كان رجلاً ؛ فقيامه خلف الصبيان لا يضره ، و٢- إن كان امرأة ؛ فهو متأخر .

توضيح : ويلزم جعل الخنثى صفّاً واحداً متفرقاً ؛ اتقاءً عن القيام خلف مثله ، وعن المحاذاة ، لاحتمال الذكورة والأنوثة ، وهو مُعَامَلٌ بِالْأَضْرَفِ فِي أَحْوَالِهِ .

ترتيب النساء : ثُمَّ يَصِفُ النِّسَاءَ إِنْ حَضَرْنَ ، وَإِلَّا ! فَهُنَّ مَمْنُوعَاتٌ عَنْ حُضُورِ الْجَمَاعَاتِ : كما تقدّم ص ٤٩٢-٤٩٣ .

• • •

« الأوسط » : ٣٣٣٨ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما : « عَلَيْنَكُم بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ ، وَعَلَيْكُمْ بِالْمَيْمَنَةِ مِنْهُ... » . وفي « الأوسط » : ٦٠٧٨ ؛ عن أبي بردة الأسلمي : « إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ ، وَإِلَّا فَمَنْ يَمِينِهِ » .

وفي « الكبير » : ١١٤٥٩ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما : « مَنْ عَمَرَ جَانِبَ الْمَسْجِدِ الْأَيْسَرَ لِقِلَّةِ أَهْلِهِ... فَلَهُ أَجْرَانِ » .

وفي « الكبير » : - كما في « المجمع » ٢٥١٥- ؛ عن الحَكَم بن عُصَيْر : « لِلصَّفِّ الْأَوَّلِ فَضْلٌ عَلَى الصَّفُوفِ » .

وأخرجه الديلمي : ٥٦٧٨ ، عن ابن عمر رضي الله عنهما : « مَنْ صَلَّى قَفَا الْإِمَامِ... » .

(١) اسمه كعب بن عاصم ، انظر « الإصابة » : ٧٤١٤ .

والحديث أخرجه أحمد : ٣٤١/٥ ، وأبو داود : ٦٧٧ ، والبيهقي : ٩٧/٣ ، والطبراني في « الكبير » : ٣٤٣٦ .

(٢) لكن بجانب الصف يساراً ، ثم يمينا عكس ترتيب الرجال .

الأحق بالإمامة

بالتكليف الرسمي		بالاستعداد الشخصي	
١ - الأمير ، الوالي ، القاضي .		الاجتماعي	
٤ - إمام المحلة الراتب .		الديني	
٥ - صاحب المنزل .		٤ - ٥ - الأسن ، الأحسن وجها	١ - الأعلّم .
		٦ - ٧ - الأشرف نسباً ، الأحسن صوتاً .	٢ - الأقرأ .
		٨ - الأنظف ثوباً .	٣ - الأورع .

• • •

مكروهات الأئمة

الاجتماعية	الدينية
١ - ٢ - العبد ، الأعمى .	١ - ٣ - الفاسق ، المبتدع ، الجاهل .
٣ - ٤ - الأعرابي ، ولد الزنا .	٤ - ٦ - تطويل الصلاة ، جماعة النساء ، والعراة .

• • •

الأسئلة

- رتّب الأحقّ بالإمامة من الصفات التالية :
- الأورع ، الأقرا ، الأعلم ، الأحسن خلقاً ، الأسنّ ، الأحسن صوتاً ، الأشرف نسباً .
- رتّب ما يلي من أصحاب الوظائف لأحقّية الإمامة :
- القاضي ، الأمير ، السلطان ، مالك المنزل ، مستأجر المنزل ، إمام المسجد .
- اشرح الصفات التالية للأحقّ بالإمامة مع التعليل .
- الأسنّ ، الأورع ، الأنظف ثوباً ، الأحسن وجهاً ، الأحسن خلقاً .
- ما هي أوجه كراهة القوم للإمام ؟ مع بيان حكم كلّ وجه ؟
- عدّد المؤلف رحمه الله من أوجه التفاضل بين المرشّحين للإمامة :
- الأحسن زوجة ، فالأكبر رأساً وأصغر عضواً ، فأكثرهم مالاً ، فأكثرهم جاهاً .
- ما رأيك في ذلك مع التعليل ؟
- عدّد ثلاثاً من المكروهات في صفة الإمام . . مع بيان عللها .
- من هو الفاسق ؟ ولماذا تكره إمامته ؟ وماذا تفعل إذا تعذّر منعه ؟
- من هو المبتدع ؟ ما هو الخلاف في صلاته ؟
- ما هو الوسط (بالتحريك والتسكين) ؟ وكيف تقوم إمام النساء لو فعلت ؟
- أين يقف إمام المرأة ؟ وكيف يصلّون جماعة ؟
- أين يقف الواحد والأكثر مع الإمام ؟ مع الدليل ؟
- يقف الواحد عن يمين الإمام ، والاثنان خلفه . ما الحكم لو وقف الواحد عن يساره ، والاثنان بجانبه ؟

- ماذا يصنع مَنْ وجد الصفَّ منتظماً ، أو رأى فرجة في الصفَّ الذي قبله ؟
- يلزم جعل الخنائي صفّاً واحداً متفرّقا . علَّل ذلك .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ واختر الأكثر صحّة :
- * الأعلم بأحكام الصلاة مع حفظ سنّة القراءة أحقُّ من المتبحّر في بقية العلوم .
- * يقدّم القاضي ، ثم السلطان ، ثم الأمير ، ثم المالك ، ثم المستأجر .
- * يقدّم إمام الحيّ على القاضي .
- * المقيم أولى بالإمامة من المسافر .
- * إذا اختار القوم غير الأولى . . لا تصحّ الصلاة .
- * إذا اجتمع الأحسن وجهاً والأنظف ثوباً تقدّم الأنظف ثوباً .
- * إذا اجتمع المالك والمستأجر يقدّم المالك .
- * إذا استوا يكون الخيار للقوم .
- * إذا اختلف القوم فيمن يختارونه يقرع بينهم .
- * لا تصحّ الصلاة خلف أهل الأهواء ولو لم تكفرهم بدعتهم .
- * لو صلّى خلف فاسق ؛ أو مبتدع لا يحرز ثواب الجماعة .
- * يُكره تطويل الصلاة ؛ ولورضي المؤثّمون .
- * لو لم يُقم الجمعة إلّا إمام فاسق لا تصلّى معه .
- * تكره جماعة النساء تحريماً ؛ ولو كانت الإمام فقيهة .
- * يقف الصبي بجانب الإمام ، والرجل خلفه .
- * لو وقف الواحد على يسار الإمام لا يصحّ اقتداؤه .
- * لو أراد أحد الدخول بجانبه في الصفّ . . يستمسك خشية الرياء .
- * إذا وجد فرجة في الصفّ الأوّل . . يخرقه الثاني ليسدّها .

• إذا لم يكن جمع من النساء أو الصبيان يقومون بين الرجال .

• أفضل الصفوف الأطول فالأطول .

• يقام صفوف الرجال ثم النساء ثم الخنثى ثم الصبيان .

ـ أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

• قال ﷺ : « وَلَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ فِي... ، وَلَا يُقْعَدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى... إِلَّا بِإِذْنِهِ » .

• قال ﷺ : « وَلِيُؤْمَكُمَا... » .

• قال ﷺ : « إِنْ سَرَّكُمْ أَنْ تُقْبَلَ صَلَاتُكُمْ فَلِيُؤْمَكُمْ... ، فَإِنَّهُمْ... » .

• قال ﷺ : « صَلُّوا... كُلُّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ، وَصَلُّوا... بَرٌّ وَفَاجِرٍ ، و... كُلُّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ » .

• قال ﷺ : « مَنْ... فَلْيُخَفَّفْ » .

• قال ﷺ : « لِيَلْبِسِي مِنْكُمْ... و... » .

• قال ﷺ : « أَقِيمُوا الصُّفُوفَ ، و... بَيْنَ الْمَتَاكِبِ ، و... ، وَلِيُنَوِّا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ ،... فُرُجَاتِ الشَّيْطَانِ » .

• روي عن النبي ﷺ : « تُكْتَبُ لِلَّذِي يُصَلِّي... الْإِمَامُ بِحِذَائِهِ... صَلَاةً ، وَلِلَّذِي فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ... صَلَاةً ، وَلِلَّذِي فِي... خَمْسُونَ صَلَاةً... إلخ » .

• قال أبو مالك الأشعري رضي الله عنه : صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ وَأَقَامَ الرُّجَالَ... ، وَأَقَامَ... خَلْفَ ذَلِكَ ، وَأَقَامَ... خَلْفَ ذَلِكَ .

• • •

فصل

فِيمَا يَفْعَلُهُ الْمُقْتَدِي بَعْدَ فَرَاحِ إِمَامِهِ ؛ مِنْ وَاجِبٍ وَغَيْرِهِ

استدراك الواجب : لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ ؛ أَوْ تَكَلَّمَ . . قَبْلَ فَرَاحِ الْمُقْتَدِي مِنْ قِرَاءَةِ التَّشَهُّدِ يَتَمُّهُ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ لِبَقَاءِ حُرْمَةِ الصَّلَاةِ ؛ وَأَمَكُن الْجَمْعَ بِالْإِتْيَانِ بِهِمَا .

فوات المسنون : وَإِنْ بَقِيَتِ الصَّلَاةُ^(١) وَالذَّعْوَاةُ ؟ يَتْرُكُهَا ، وَيُسَلِّمُ مَعَ الْإِمَامِ ، لِأَنَّهُ تَرَكَ السُّنَّةَ دُونَ تَرْكِ الْوَاجِبِ .

الحدث العمد : وَأَمَّا إِنْ أَحْدَثَ الْإِمَامُ عَمْدًا ؛ وَلَوْ بِقَهْقَرَتِهِ عِنْدَ السَّلَامِ^(٢) ؟ ! لَا يَقْرَأُ الْمُقْتَدِي التَّشَهُّدَ ؛ وَلَا يُسَلِّمُ ، لِخُرُوجِهِ مِنَ الصَّلَاةِ بِبَطْلَانِ الْجُزْءِ الَّذِي لَاقَاهُ حَدَّثَ الْإِمَامُ ؛ فَلَا يَبْنِي عَلَى فَاسِدٍ ، وَلَا يَضُرُّ فِي صَعَةِ الصَّلَاةِ ، لَكِنْ يَجِبُ إِعَادَتُهَا لِجَبْرِ نَقْصِهَا بِتَرْكِ السَّلَامِ .

تكميل : وَإِذَا لَمْ يَجْلِسْ قَدَّرَ التَّشَهُّدَ ؟ بَطَلَتْ بِالْحَدَّثِ الْعَمْدُ^(٣) .

المتابعة في الصلاة : وَلَوْ قَامَ الْإِمَامُ إِلَى الثَّالِثَةِ . . وَلَمْ يَتِمَّ الْمُقْتَدِي التَّشَهُّدَ ؟ أَنْتَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَّهِ ! ؟ جَازٌ^(٤) . وَفِي « فِتَاوَى الْفَضْلِيِّ »^(٥) وَ« التَّجْنِيسِ » : يَتَمُّهُ ، وَلَا يَتَّبِعُ الْإِمَامَ ؛ وَإِنْ خَافَ فَوْتَ الرُّكُوعِ ، لِأَنَّهُ قَرَأَهُ بَعْضَ التَّشَهُّدِ لَمْ تُعْرَفْ قُرْبَةٌ ،

(١) الْإِبْرَاهِيمِيَّةُ ، أَمَا لَوْ فَرَّغَ مِنَ التَّشَهُّدِ . . فَسَلَّمَ الْإِمَامُ فَإِنَّهُ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَيَّةٍ صَيِّغَةٍ ، ثُمَّ يَتَابِعُهُ بِالسَّلَامِ .

(٢) وَكَذَا الْمَسَائِلُ الْإِثْنَى عَشْرِيَّةُ كَمَا فِي ص .

(٣) لِأَنَّ الْحَدَّثَ الْعَمْدَ مُفْسَدٌ ؛ وَقَدْ صَادَفَ أَرْكَانَ الصَّلَاةِ .

(٤) لِأَنَّهُمَا وَاجِبَانِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَمَتَابِعُهُ الْإِمَامُ فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا إِنْ أَمَكُنَ ، وَإِلَّا خُيِّرَ .

(٥) مِنْ تَصْنِيفِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ الْفَضْلِ الْكُمَارِيِّ (تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ ص ٢٨٢) .

والركوع لا يفوته في الحقيقة ، لأنه يدرك ، فكان خلف الإمام .

تعارض الواجبات : ومعارضة واجب آخر لا يمنع الإتيان بما كان فيه من واجب غيره ؛ لإتيانه به بعده ، فكان تأخير أحد الواجبين مع الإتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية ، بخلاف ما إذا عارضته سنة ، لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب .

ترك المسنون : أشار إليه بقوله (وَلَوْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ تَسْبِيحِ الْمُقْتَدِي ثَلَاثًا فِي الرُّكُوعِ ؛ أَوْ الشُّجُودِ ؟ يُتَابَعُهُ) في الصحيح . ومنهم من قال (يتبناها ثلاثاً .) ، لأن من أهل العلم^(١) من قال بعدم جواز الصلاة بتنقيصها عن الثلاث .

الزيادة سهواً : وَلَوْ زَادَ الْإِمَامُ سَجْدَةً ، أَوْ قَامَ بَعْدَ الْقُعُودِ الْأَخِيرِ سَاهِيًا ؟ لَا يَتَّبَعُهُ الْمُؤْتَمُّ فِيمَا لَيْسَ مِنْ صَلَاتِهِ ، بل يمكن .

فإن عاد الإمام قبل تقييده الزائدة بسجدة ؟ سلم معه ، فإن جلس عن قيامه ؟ يسلم معه .

وإن قَيَّدَهَا ؛ أي الإمام الركعة الزائدة بسجدة ١؟ سلم المقتدي وَخَذَهُ^(٢) ، ولا ينتظره لخروجه إلى غير صلاته .

الانفراد عن الإمام : وَإِنْ قَامَ الْإِمَامُ قَبْلَ الْقُعُودِ الْأَخِيرِ سَاهِيًا ١؟ انتظره المأموم ، وسبح ؛ ليتبئه إمامه . فَإِنْ سَلَّمَ الْمُقْتَدِي قَبْلَ أَنْ يَقَيَّدَ إِمَامُهُ الزَّائِدَةَ بِسَجْدَةٍ ؟ فَسَدَ فَرَضُهُ^(٣) ، لانفراده بركن القعود حال الاقتداء ، كما تفسد بتقييد الإمام الزائدة بسجدة ، لتركه القعود الأخير في محله .

(١) هو القاضي الفقيه أبو مطيع البلخي (صاحب الإمام الأعظم) تقدمت ترجمته ص ٢٣٨ .

(٢) قبيل تحقق سجوده بلحظة ليتم انفراده ، وذلك لاحتمال عوده ، فإنه إن عاد قبل السجود بتشهد ويسجد للسور ، وعلى المقتدي حيثل المتابعة .

(٣) بل فرضهما .

سبق الإمام : وَكُرِّهَ سَلَامُ الْمُقْتَدِي بَعْدَ تَشْهَدِ الْإِمَامِ ، لوجود فرض القعود قَبْلَ سَلَامِهِ^(١) ، لتركه المتابعة ، وصَحَّت صَلَاتُهُ ؛ حَتَّى لَا تَبْطُل بِطُلُوعِ الشَّمْسِ فِي الْفَجْرِ ، وَوُجْدَانِ الْمَاءِ لِلْمُتِمِّمِ ، وَبَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ ؛ عَلَى الْمَرْجُوحِ ، وَعَلَى الصَّحِيحِ ! صَحَّتْ ؛ كَمَا سَنَذْكُرُهُ ص ٣٢٢ .



(١) وترتفع الكراهة لو خشي وطأ بالأقدام في نحو جمعة ؛ أو زحمة ، أو خروج الوقت فيها ؛ أو في الفجر ، وكذا خشيته انتهاء مدة المسح ؛ وغير ذلك ، فله الانفراد بعد التشهد ؛ ولو قبل سلام الإمام ، لكنه لو عاد فتابعه بعد الانفراد نفسد صلاته . والله تعالى أعلم .

الأسئلة

- لو سلّم الإمام قبل فراغ المقتدي من التشهُّد ينقُضه . علّل ذلك .
- لو أحدث الإمام عمداً عند السلام ! ماذا يجب عليه ؟ وماذا يفعل المقتدي ؟
- يجب إعادة الصلاة لو فقهه الإمام قبل السلام لفسادها ؟
- هل يتابع المقتدي إمامة في القيام للثالثة ، أو يتمّ التشهُّد ؟ ولماذا ؟
- هل يجوز سلام المقتدي بعد تشهُّد الإمام ؟ ما هي أحكامه ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ واختيار الأكثر صحّة :
 - * تأخير أحد الواجبين أولى من ترك أحدهما بالكلية .
 - * ترك السنة أولى من تأخير الواجب .
 - * تأخير الواجب أولى من ترك السنة .
 - * لو قام الإمام بعد القعود الأخير ساهياً يتابعه المؤتمّم .
 - * إذا قيّد الإمام الزائد بسجدة تفسد صلاة المقتدي .
 - * لو سلّم المقتدي قبل طلوع الشمس والإمام بعدها فسدت صلاة المقتدي .
 - * إذا سلّم المقتدي قبل الإمام ثم رأياً ماء وهما متيمّمان تفسد صلاة الإمام .



فصل

في صفة الأذكار الواردة بعد صلاة الفرض وفضلها وغيره

اتصال السنة : الْقِيَامُ إِلَى آدَاءِ السُّنَّةِ الَّتِي تَلِي الْفَرْضَ مُتَّصِلًا بِالْفَرْضِ^(١) مَسْنُونٌ ،
غَيْرَ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا ، كَمَا كَانَ ﷺ إِذَا سَلَّمَ يَمْكُثُ قَدْرَ مَا يَقُولُ :
« اَللّٰهُمَّ ، اَنْتَ السَّلَامُ ، وَمِنْكَ السَّلَامُ ، وَلِئِكَ [يَعُودُ] السَّلَامُ ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا
الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ »^(٢) . ثُمَّ يَقُومُ إِلَى السُّنَّةِ .

قال الكمال : وهذا هو الذي ثبت عنه ﷺ من الأذكار التي تؤخر عنه السنة ،
ويفصل به بينها وبين الفرض . انتهى .

قلت : ولعل المراد غير ما ثبت أيضاً ١- بعد المغرب ، وهو ثان رجله (لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ . . . إِلَى آخِرِهِ عَشْرًا)^(٣) ، و٢- بعد الجمعة ؛ من قراءة الفاتحة والمعوذات
سبعاً سبعاً^(٤) . اهـ .

(١) بحيث لا يعد معرضاً عن السنة ، وعليه فيكون الفصل عرفياً . ويسقط اعتبار تحوله إلى منزله
ونحوه .

(٢) أخرجه أحمد : ٨٢/٦ - ١٨٤ ، وأبو داود : ١٥١٢ ، والترمذي : ٢٩٨ ، والنسائي : ١٣٣٧ ،
وابن ماجه : ٩٢٤ ، والدارمي : ٣١١/١ ، والطبراني : ١٥٥٨ ، وأبو حنيفة : ٢٤١/٢ ، وابن
حبان : ٢٠٠١ ، وابن السني : ١٠٧ ، والبيهقي : ١٨٣/٢ ، والبخاري : ٧١٣ ، عن عائشة
رضي الله عنها وعن أبيها ؛ كلهم بدون « وإليك يعود السلام » ؛ وقد عزاها في « كنز العمال » :
٤٩٦٩ ؛ إلى ابن أبي شيبة ؛ عن ابن مسعود رضي الله عنه بغير لفظ « يعود » ؛ على أن بعض طفلي
هذا الكتاب نسبها إلى العوام منكرأصلها ١١ . فتنه .

(٣) أخرجه الترمذي : ٣٥٢٨ ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » : ٥٧٣ ، ٥٧٨ ؛ عن عمارة بن
شبيب السبائي عن رجل من الأنصار .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة - كما في « كنز العمال » : ٢١٣٢٣ - عن أسماء رضي الله عنها : « مَنْ قَرَأَ بَعْدَ
الْجُمُعَةِ بِفَاتِحَتِهِ . . . حُفِظَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى » .

الفصل بالأوراد : وقال الكمال : عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحَلَوَانِي أَنَّهُ قَالَ : لَا بَأْسَ^(١) بِقِرَاءَةِ الْأُورَادِ بَيْنَ الْفَرِيضَةِ وَالسُّنَّةِ . فالأولى تأخير الأوراد عن السنة ، فهذا ينفي الكراهة^(٢) . ويخالفه ما قال في « الاختيار » : كل صلاة بعدها سنة .. يكره القعود بعدها والدعاء ، بل يشتغل بالسنة كيلا يفصل بين السنة والمكتوبة ، وعن عائشة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْعُدُ مَقْدَارَ مَا يَقُولُ (اَللّٰهُمَّ ؛ اَنْتَ السَّلَامُ الْخ) كَمَا تَقْدَمُ . فلا يزيد عليه ، أو على قدره^(٣) . ثم قال الكمال :

ولم يثبت عنه ﷺ الفصل بالأذكار التي يواظب عليها في المساجد في عصرنا ؛ من قراءة آية الكرسي والتسبيحات ، وأحواتها ثلاثاً وثلاثين وغيرها .

وقوله ﷺ لفقراء المهاجرين : « تَسْبِحُونَ ، وَتُكَبِّرُونَ ، وَتَحْمَدُونَ ؛ دُبِّرَ كُلُّ صَلَاةٍ »^(٤) . الخ !! لا يقتضي وصلها بالفرض ، بل كونها عقب السنة من غير

وذكره المنذري : « مَنْ قَرَأَ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ رِجْلُهُ فَاتِحَةً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ؛ وَمَا تَأَخَّرَ ، وَأُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بِعَدَدِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » .

وروى ابن السني : ٣٧٥ ؛ عن عائشة : « مَنْ قَرَأَ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَعَادَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا مِنَ الشَّوْءِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرِ » . لكن بدون الفاتحة !! .

(١) والأصل فيها أن تستعمل ١- فيما تركه أولى ، وقد تستعمل في ٢- المندوب ، أو ٣- الواجب . ويعرف ذلك بالقرائن ؛ فإن استعملت لإباحة ما حُظِر فعله . . فهي من الأولى ، وإن فيما أبيح ؛ فمن الثاني ، وإن مما طُلب فعله ؟ فمن الثالث . ومثلوا للثاني بالتكبير عقب صلاة العيد . وللأول بما هنا ، وللثالث فيما لو دعاه أحد أبويه وهو في الفرض . . غير مستغيث . فاعلمه .

(ردالمحتار : ٣٥٦/١ ، ٤٤٢ ، ٤٧٨ ، ٥٦٤) .

(٢) التحريمية ، ولكنه لا يمنع التزهية ؛ وعليها يحمل ما بعده عن « الاختيار » . فتنبه وهو التوفيق ؛ فلا خلاف .

(٣) ومما وردت به السنة : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . . وَحْدَهُ ، لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، اَللّٰهُمَّ ؛ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » . أخرجه أحمد : ٢٥٠/٤ ، البخاري : ٦٤٧٣ ، ومسلم : ١٣٧-٥٩٣ وغيرهم ؛ عن المغيرة رضي الله عنه .

(٤) أخرجه البخاري : ٨٤٣ ، ومسلم : ١٤٢-٥٩٥ ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » : ١٤٦ ، =

اشتغال بما ليس من توابع الصلاة ، فصَحَّ كونها دُبْرَها .
وقد أشرنا إلى أنه إذا تكلم بكلام كثير ؛ أو أكل ، أو شرب . . بين الفرض
والسنة لا تبطل ^(١) ، وهو الأصح ، بل تنقص ثوابها .
والأفضل في الشنن أداؤها فيما هو أبعد من الرياء ، واجمع للخُلوص . . سواء
البيت ؛ أو غيره ^(٢) .

مطلب

فيما يستحب للإمام بعد سلامه

وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ بَعْدَ سَلَامِهِ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى يَمِينِ الْقِبْلَةِ ؛ وَهُوَ الْجَانِبُ الْمَقَابِلُ إِلَى
جِهَةِ يَسَارِهِ ، أَيِ : يَسَارِ الْمُسْتَقْبَلِ ، لِأَنَّ يَمِينَ الْمَقَابِلِ جِهَةُ يَسَارِ الْمُسْتَقْبَلِ ،
فِيَتَحَوَّلُ إِلَيْهِ لِيَتَطَوَّعَ بَعْدَ الْفَرَضِ ، لِأَنَّ لِلْيَمِينِ فَضْلًا ، وَلِدَفْعِ الْإِشْتِبَاهِ بِظَنِّهِ فِي
الْفَرَضِ فَيَقْتَدِي بِهِ ، وَكَذَلِكَ لِلْقَوْمِ ^(٣) ؛ وَلِتَكْثِيرِ شُهُودِهِ ، لَمَّا

= وابن خزيمة : ٧٤٩ ، وابن حبان : ٢٠١٤ ، وأبو عروانة : ٢٤٨/٢ ، والبيهقي : ١٨٦/٢ ،
والبغوي : ٧٢٠ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيه يقول ﷺ : « إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ . . أَذْرَكْتُمْ مَنْ
سَبَقَكُمْ ، وَلَمْ يَذْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانَيْكُمْ » .
(١) فتع سنة مؤداة لا على وجه السنة .

وقيل : تسقط فيعیدها لو قبلية ، ولو بعدية انقلبت نفلا ! ! فمع هذا القيل يمكن الجمع بين ١-
أن يكون الأكل والشرب والكلام الكثير والبيع والشراء ونحو ذلك مما ينافي التحريمه فتبطل
السنة . وبين ٢- أن يكون نحو لقمة ؛ أو رشفة . فلا تبطل بل ينقص أجرها . والله تعالى الموفق .
(٢) فائدة : الأفضل في النفل المنزل ، إلا لخشية فوتها ؛ أو فقد خشوع ، وإلا . . فحيث الخشوع
والإخلاص ، وسواء ما قبل الفريضة أو بعدها ، إلا تسع نوافل ؛ نظمها العلامة ابن عابدين بقوله
[من الطويل] :

نَوَافِلُنَا فِي الْبَيْتِ فَاقَتْ عَلَى الْبَيْتِ	نَقُومُ لَهَا فِي مَسْجِدٍ غَيْرَ تَسْعَةِ
١- صَلَاةُ تَرَاوُجٍ ، ٢- كُسُوفٌ ، ٣- نَجِيَّةٌ	٤- سُنَّةُ إِحْرَامٍ ، ٥- طَوَافٌ بِكَعْبَةِ
٦- نَقْلُ أَفْتِكَافٍ ، ٧- قُدُومُ مُسَافِرٍ	٨- خَائِفُ قُوْتٍ ، ٩- سُنَّةُ جُمُعَةٍ

أي : خائف فوت السنة لو أخرها إلى المنزل . (رد المحتار : ٤٥٨/١) .

(٣) أي : يستحب لهم ما يستحب للإمام . . من التحول ، لكن الإمام يكره عدم تحوله تنزيها ، بخلافه

رُوي : أَنَّ مَكَانَ الْمُصَلِّي يَشْهَدُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١) .

مجلس الورد : وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بَعْدَهُ ؛ أَي : بَعْدَ التَطَوُّعِ وَعَقِبَ الْفَرْضِ ؛
إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ نَافِلَةٌ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ :

١- إِنْ شَاءَ ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مُقَابَلَةِ مُصَلٍّ ، لَمَّا فِي « الصَّحِيحِينَ » : كَانَ
النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ^(٢) .

٢- إِنْ شَاءَ الْإِمَامُ انْحَرَفَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَجَعَلَ الْقِبْلَةَ عَنْ يَمِينِهِ .

٣- إِنْ شَاءَ انْحَرَفَ عَنْ يَمِينِهِ وَجَعَلَ الْقِبْلَةَ عَنْ يَسَارِهِ . وَهَذَا أَوْلَى ، لَمَّا فِي
« مُسْلِم »^(٣) : كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يُقْبَلَ
عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ .

٤- إِنْ شَاءَ ذَهَبَ لِحَوَائِجِهِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ
وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [١٠/ الجمعة] . وَالْأَمْرُ لِلِإِبَاحَةِ^(٤) .

وَفِي « مُجْمَعِ الرِّوَايَاتِ » : إِذَا فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ ١- إِنْ شَاءَ قَرَأَ وَرَدَهُ جَالِسًا ، وَ٢-
إِنْ شَاءَ قَرَأَهُ قَائِمًا^(٥) .

= الْمُقْتَنَدِي وَالْمُنْفَرِدُ ؛ وَإِنْ كَانَ التَّحَوُّلُ أَحْسَنَ لِهَمَا فَلَا يَكْرَهُ عَدَمَهُ .

ثُمَّ عِنْدَ الْبَعْضِ : يَتَحَوَّلُ إِلَى يَمِينِ نَفْسِهِ ؛ وَهُوَ يَسَارُ الْمَحْرَابِ . إِلَى جِهَةِ الْغَرْبِ فِي بِلَادِنَا .

(١) نَقَلَهُ فِي « الْإِمْدَادِ » عَنْ « الْبَدَائِعِ » !

مِنْ شَوَاهِدِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٣٧٤/٢ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٢٤٣١ ؛ ٣٣٥٣ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي
« الْكِبَرِيِّ » : ١١٦٩٣ ؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿ يَوْمَئِذٍ تُنَادُّ بِأَنْبَارِهَا ﴾ [٤/ الزلزلة] . قَالَ « أَنْتَدُونَنَا أَخْبَارَهَا ١٢ فَإِنْ أَخْبَارَهَا أَنْ تَشْهَدَ عَلَى كُلِّ
حَبِيدٍ ، أَوْ أُمَّةٍ بِمَا عَمِلَ عَلَى ظَهْرِهَا » .

(٢) عِنْدَ الْبُخَارِيِّ : ٨٤٥ ، وَمُسْلِمٌ : ٦٢-٧٠٩ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) بِرَقْمٍ : ٦٢-٧٠٩ ؛ عَنِ الْبَرَاءِ . وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٢٩٠/٤ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٦١٥ ، وَابْنُ مَاجَةٍ :

١٠٠٦ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٨٢١ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ١٥٦٤ ، وَغَيْرُهُمْ .

(٤) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَانْتَشِرُوا وَابْتَغُوا ﴾ .

(٥) يَعْنِي : ذَاهِبًا إِلَى حَاجَتِهِ ، أَوْ مَنْزِلِهِ .

١- الاستغفار : وَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ الْعَظِيمَ ثَلَاثًا ، لقول ثوبان^(١) : كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته . . استغفر الله تعالى (ثلاثاً) ، وقال « اَللّهُمَّ ؛ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، وَتَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » . رواه مسلم^(٢) .

وقال ﷺ : « مَنْ أَسْتَغْفَرَ اللَّهَ تَعَالَى فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) ؛ فَقَالَ (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ) . . غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ ؛ وَإِنْ كَانَ قَارَأَ مِنَ الرَّخْفِ^(٣) » .

٢- آية الكرسي : وَيَقْرَأُونَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ، لقول النبي ﷺ : « مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ . . لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ^(٤) » ، وَمَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ . . آمَنَهُ اللَّهُ عَلَى دَارِهِ وَدَارِ جَارِهِ وَأَهْلِ دُونِهَا حَوْلَهُ » .

٣- المعوذات : وَيَقْرَأُونَ الْمُعَوِّذَاتِ ، لقول عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه :

(١) أبو عبد الله ثوبان الجعفي (مولى رسول الله ﷺ) ، أصابه سيي ، فاشتراه رسول الله ﷺ وأعتقه ، فلزمه حتى قبض ﷺ ، فتحول إلى الشام وسكن حمص ، وتوفي : ٥٤ هـ . له في الكتب التسعة والمسانيد قرابة سبعين حديثاً . رضي الله عنه .

(٢) في « صحيحه » : ١٣٥-٥٩١ ، وأحمد : ٢٧٥/٥ ، ٢٧٩ ، وأبو داود : ١٥١٣ ، والترمذي : ٣٠٠ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ١٣٣٦ ، وابن ماجه : ٩٢٨ ، والدارمي : ١٣٥٥ ، وابن خزيمة : ٧٣٧ ، وابن حبان : ٢٠٠٣ ، وأبو عوانة : ٢٤٢/٢ ، والبيهقي : ١٨٣/٢ ، والبخاري : ٧١٤ . . كلهم عن ثوبان .

(٣) أخرجه الطبراني في « الأوسط » : ٧٧٣٨ ، و« الصغير » : ٢٦/٢ ، عن البراء .

وأخرجه عبد الرزاق : ٣١٩٥ ، عن معاذ وفيه « وَإِنْ كَانَ قَرَأَ . . » ، وأبو داود : ١٥١٧ ، والترمذي : ٣٥٧٢ ، عن زيد (مولى رسول الله ﷺ) بدون « الثلاث » و« الصلاة » رضي الله عنهم .

(٤) أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » : ١٠٠ ، وابن السني : ١٢٤ ، والطبراني في « الكبير » : ٧٥٣٢ ، و« مسند الشاميين » : ٨٢٤ ، بشرطه الأول ؛ عن أبي أمامة صدي بن عجلان الباهلي رضي الله عنه . .

وأخرجه كاملاً البيهقي في « شعب الإيمان » : ٢٣٩٥ ، وعزاه المنذري : ٤٥٣/٢ إلى ابن حبان في « كتاب الصلاة » له .

أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ المعوذات في دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ (١) .

٤- التسيّحات : وَيُسَبِّحُونَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَيَحْمَدُونَهُ كَذَلِكَ : ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَيُكَبِّرُونَهُ كَذَلِكَ : ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ . ثُمَّ يَقُولُونَ تَمَامَ المِثَّةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ، لقوله ﷺ : « مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ (ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) ، وَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى (ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) ، وَكَبَّرَ اللَّهَ (ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) ، فَتِلْكَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ ، وَقَالَ تَمَامَ المِثَّةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) .. غُفِرَتْ خَطَايَاهُ ؛ وَ[إِنْ] كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ » . رواه مسلم (٢) .

وفيما قدّمناه ص ٣١١ إشارة إلى مثله ؛ وهو حديث المهاجرين .

٥- الدعاء : ثُمَّ يَدْعُونَ أَنْفُسِهِمْ وَلِلْمُسْلِمِينَ بِالْأَدْعِيَةِ الماثورة الجامعة (٣) ، لقول أبي أمامة : قيل (يا رسول الله ؛ أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ ؟) .. قال : « جَوْفَ اللَّيْلِ الْآخِرِ ، وَدُبُرَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ » (٤) ، ولقوله ﷺ : « يَا مُعَاذُ ؛ وَاللَّهِ إِنِّي

(١) أخرجه أحمد : ١٥٥/٤ ، وأبو داود : ١٥٢٣ ، والترمذي : ٢٩٠٥ ، والنسائي : ١٣٣٥ ، وابن حبان : ٢٠٠٤ ، وابن خزيمة : ٧٥٥ ، والحاكم : ٢٥٣/١ ، وصحّحه على شرط مسلم وأقرّه الذهبي .

(٢) في « صحيحه » : ١٤٦-٥٩٧ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وعنه أخرجه أحمد : ٤٨٣/٢ ؛ ٣٧١ ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » : ١٤٣ ، وابن خزيمة : ٥٧٠ ، وابن حبان : ٢٠١٣ ، وأبو عوانة : ٢٤٧/٢ ، والبيهقي : ١٨٧/٢ ، والبغوي : ٧١٨ .

(٣) مفتاحاً بالصلاة عليه ﷺ ومختتماً بها ؛ فإنه أرجى للقبول .

(٤) أخرجه أحمد : ٣٨٥/٤ ، وعبد بن حميد : ٣٠٠ ، وأبو داود : ١٢٧٧ ، والترمذي : ٣٥٧٤ ، وقال : حسن غريب ، والنسائي في « الكبرى » : ٩٩٣٦ ، وفي « عمل اليوم والليلة » : ١٠٨٨ ؛ عن عمرو بن قيس . وأخرجه الطبراني في « الكبير » : ٢٧٩ ؛ عن عبد الرحمن بن حوف ، وعن كعب بن مرة : ٧٥٧/٢٠ ، وعنه عبد الرزاق : ٣٩٤٩ ، وعند عبد الرزاق : ٤٩٤٨ ؛ عن أبي أمامة رضي الله عنهم .

لأَحِبِّكَ ، أَوْصِيكَ [يَا مُعَاذُ] لَا تَدْعَنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ (اَللَّهُمَّ ؛ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ) ، (١) .

رفع الأيدي : رَافِعِي أَيْدِيَهُمْ حِذَاءَ الصُّدْرِ . . ويطونها مما يلي الوجه ؛ بخشوع وسكون ، ثُمَّ يَخْتُمُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [١٨٠/الصافات] ، لقول علي^(٢) رضي الله عنه : (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْتَالَ بِالْمَكِّيَالِ الْآوْفَى [مِنْ] الْأَجْرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ فَلْيَكُنْ آخِرُ كَلَامِهِ إِذَا قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾) .

وقال رسول الله ﷺ : « مَنْ قَالَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) ؛ فَقَدْ أَكْتَالَ بِالْمَكِّيَالِ الْآوْفَى مِنَ الْأَجْرِ » (٣) .

مسح الوجوه : ثُمَّ يَمْسَحُونَ بِهَا ؛ أَي بِأَيْدِيهِمْ وَجُوهَهُمْ فِي آخِرِهِ ، لقوله ﷺ : « إِذَا دَعَوْتَ اللَّهَ فَادْعُ بِبَاطِنِ كَفِّكَ ، وَلَا تَدْعُ بِظُهُورِهِمَا ، فَإِذَا فَرَعْتَ فَأَمْسَحْ بِهِمَا وَجْهَكَ » (٤) .

(١) أخرجه أحمد : ٢٤٤/٥ ، وأبو داود : ١٥٢٢ ، والنسائي : ١٣٠٢ ، وابن خزيمة : ٧٥١ ، وابن حبان : ٢٠٢٠ وابن السنِّي : ١١٨ ، وعبد بن حميد : ٧١/١ ، والطبراني في « الكبير » : ٢٠/٦٠-١١٠ ، والحاكم : ٣٧٣/١ ، عن الصَّنَابِحي ؛ وهو أبو عبد الله عبد الرحمن بن عُسَيْلَةَ التَّابِعي . وليس الصَّنَابِحي بن الأعسر الأحمسي الصحابي . فتنبه .

(٢) أخرجه عبد الرزاق : ٣١٩٦ ، والذهلي : بلفظ « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكْتَالَ بِالْمَكِّيَالِ الْآوْفَى فَلْيَقُلْ عِنْدَ فُرُوقِهِ مِنْ صَلَاتِهِ ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ » ، وابن أبي شَيْبَةَ : ، وابن السنِّي : ١١٩ ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً : سمعت النبي ﷺ يقول غير مرة

وله شاهد عند عبد بن حميد : ٩٥٤ ، عن أبي سعيد ! لكن عند ابن السنِّي : كان إذا فرغ من صلاته - قال : لا أدري قبل أن يسلم ، أو بعد ! وعند أبي يعلى : ١١١٨ ، قلنا لأبي موسى : هل حفظت عن رسول الله ﷺ كان يقوله بعد ما يسلم ؟ قال : نعم ، كان يقول ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ الْمَلُوكِ ﴾ [١٨٢/الصافات] .

(٣) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٥١٢٤ ، وأبو نعيم : ، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه . وفي بعضها « بالجريب » بدل « المكيال » .

(٤) أخرجه بلفظه ابن ماجه : ١١٨١ ، ٣٨٦٦ ، وهو عند أبي داود : ١٤٨٥ ، وعبد بن حميد : =

وكان ﷺ إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما^(١) - وفي رواية^(٢) : لَمْ يَرُدَّهُمَا -
حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ . والله تعالى الموفق .

• • •

= ١٧١٥ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(١) أخرجه الترمذي : ٣٣٨٣ ، وعبد بن حميد : ٣٩ ؛ عن سيدنا عمر رضي الله عنه .

(٢) ذكرها الترمذي من رواية شيخه محمد بن المثنى ، وقال : صحيح غريب .

ومن شواهده ما أخرجه أبو داود : ١٤٩٢ ، أنه ﷺ كان إذا دعا فرفع يديه مسح وجهه بيده ؛
عن يزيد بن سعيد الكندي رضي الله عنه .

تنبيه : إنما لم يذكر تلاوة الفاتحة هنا ؛ كما هو المتداول بين العامة في زماننا !! لأن قراءة
الفاتحة لأجل المهمات حبيب المكتوبة بدعة ؛ كما في (البزازية : ٤١/١ من هامش « الفتاوى
الهندية : ٤١/٤ ») فينبغي التمسك بالوارد ، فإنه أولى وأحق ، ومنه الصلاة على النبي ﷺ التي
هي مفتاح كل خير .

الأسئلة

- ما هو حدُّ الفصل بين السنَّة والفرض ؟ وما حكمه ؟ وما الخلاف فيه ؟
- ما معنى قوله ﷺ : « تَسْبِّحُونَ ، وَتُكَبِّرُونَ ، وَتُحَمِّدُونَ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ » .
- ما هو الأفضل لأداء السنن ؟ اذكر أربعاً من السنن التي المنزل أفضل لأدائها .
- كيف يتحوَّل الإمام بعد الفريضة ؟ وما هو الأولى من فعله ؟ مع التعليل والتدليل .

- كيف يختم الذاكر أوراده عند انتهائها (قولاً وفعلًا) .
- ماذا أجاب النبي ﷺ حينما سئل (أيُّ الدعاء أسمع) ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ ، واختر الأكثر صحَّة :
 - * القيام إلى السنَّة متصلاً بالفرض غير مسنون .
 - * الأولى تأخير الأوراد عن السنَّة
 - * كلُّ صلاة بعدها سنَّة يكره القعود بعدها والدعاء .
 - * تبطل السنَّة إذا فصل بينهما وبين الفرض بأكل أو شرب .
 - * يختم الذاكر أوراده بقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُمُ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .
 - أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ .
 - * كان ﷺ إذا سلَّم يمكث قَدْرَ ما يقول (اللهم ، و..... الخ) .

* قال ﷺ لفقراء المهاجرين : « تَسْبِّحُونَ... » .

* روي أنَّ مكان المصلي.....

- * قال سمرة رضي الله عنه : كان ﷺ إذا صَلَّى بِوَجْهِهِ .
- * قال ﷺ : « مَنْ أَسْتَغْفَرَ اللَّهَ تَعَالَى كُلُّ صَلَاةٍ (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) فَقَالَ (.....) غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ ، وَإِنْ كَانَ »
- * قال ﷺ : « مَنْ قَرَأَ آيَةً ... فِي ... كُلِّ صَلَاةٍ ... لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ إِلَّا ... »
- * قال ﷺ : « مَنْ قَالَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ﴿ ﴾ (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) ... فَقَدْ أَكْتَالَ »
- * كان ﷺ إذا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ حَتَّى ... بِهِمَا وَجْهَهُ .

* * *

باب ما يفسد الصلاة

معنى الفساد : الفساد : ضدّ الصلاح .

والفساد والبطلان في العبادة سيّان ، وفي المعاملات ؛ كالبيع مفترقان^(١) .
إجماله : وحصر المفسد بالعدّ تقريباً لا تحديداً ؛ فقال : وَهُوَ ثَمَانِيَّةٌ وَسِتُّونَ
شَيْئًا :

١- الكلام : منه ١- الْكَلِمَةُ . وإن لم تكن مفيدة^(٢) كـ « يا » ، وَلَوْ نَطَقَ بِهَا
سَهْوًا يَظُنُّ كونه ليس في الصلاة . أَوْ نَطَقَ بِهَا خَطَأً ؛ كما لو أراد أن يقول ﴿ يَتَأَيَّهَا
النَّاسُ ﴾^(٣) ؛ فقال (يا زيد) ، ولو جهل كونه مفسداً^(٤) !! ولو نائماً ؛ في
المختار^(٥) ، لقوله ﷺ : « إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ

(١) معناه : صلاة فاسدة ؛ أو باطلة . وصوم فاسد ؛ أو باطل ، وحج فاسد ؛ أو باطل : غير معتبر
شرعاً ، فهو ما لا يعتد به ، لا تبرأ الذمة به ، ولا سبيل لإصلاحه .

وأما المعاملات ؛ كالبيع وعقود النكاح . . فالفساد منعقد بأصله . . طرأ عليه ما أفسده .
فيمكن تصحيحه بإبعاده ما أفسده ، ومثله بيع اشتراط فيه ما لا يلزم إلحاقه به . وأما الباطل . . فغير
مشروع بأصله ، ولا حيلة لتصحيحه لعدم انعقاده أصلاً ، لأنه ليس محلاً كبيع الحر ؛ أو الميتة ،
وكنكاح المشركة .

(٢) لكنّها حروف صحيحة المخارج ، أما مجرد الصوت بغير حروف . . فلا يفسد . والمفسد إما
حرفين ، أو حرف مفهم .

(٣) ذكرت في كتاب الله العزيز تسع عشرة مرة .

(٤) لأنّ الجهل في مثل هذه المسائل . . لا يعدّ علماً .

(٥) وهو قول أكثر المشايخ ، ويقابله ما اختاره فخر الإسلام من عدم الفساد .

وهذه إحدى خمس وعشرين مسألة جعلوا فيها النائم كاليقظان . وقد نظمها العلامة الشيخ
أبو بكر الصالح في ثلاثة وعشرين بيتاً أوردها الحسكفي في « الدر المنقى » ١١٨/١ من هامش
(شرح « ملقى الأبحر ») منها قوله :

خَمْسٌ وَعِشْرُونَ مِنَ النُّومَاتِ مُغْتَبَرٌ فِي الْحُكْمِ كَالْيَقْظَانِ

النَّاسِ»^(١) . والعملُ القليلُ عفوٌ ، لعدم الاحتراز عنه .

٢- دعاء الناس : وَ ٢- يفسدُها : الدُّعَاءُ بِمَا يُشَبِّهُ كَلَامَنَا^(٢) ؛ نحو (اللهم ؛ ألبسني ثوب كذا) ، أو (أطعمني كذا) ، أو (إقض ديني) ، أو (أرزقني فلانة) ؛ على الصحيح^(٣) ، لأنَّه يمكن تحصيله من العباد ، بخلاف قوله (اللهم ؛ عافني واعفُ عني وارزقني) .

٣- سلام التحية : وَ ٣- يفسدُها السَّلَامُ بِنِيَّةِ التَّحِيَّةِ ؛ وإن لم يقل (عليكم) ، وَلَوْ كَانَ سَاهِيًا^(٤) ، لأنَّه خطابٌ .

٤- رد السلام : وَ ٤- يفسدُها رَدُّ السَّلَامِ بِلِسَانِهِ ؛ ولو سهواً ، لأنَّه من كلام الناس .
أو ٥- رَدُّ السَّلَامِ بِالْمُصَافَحَةِ^(٥) ، لأنَّه كلامٌ معنًى^(٦) .

= قَيِّدُ الصَّلَاةِ فِي حَالِ الْكَرَى كَلَامُهُ ، وَتَجَنَّبْ إِذَا قَرَأَ
(١) أخرجه أحمد : ٤٤٧/٥ ، ومسلم : ٣٣- ٥٣٧ ، وأبو داود : ٩٣٠ ، والنسائي : ١٢١٧ ،
والدارمي : ١٥١٠ ، وابن حبان : ٢٢٤٧ ، وابن خزيمة : ٨٥٩ ، وابن أبي شيبة : ٣٣/٨ ،
والطحاوي : ٤٤٦/١ ، والطيالسي : ٤٨٦ ، والطبراني في « الكبير » : ٤٠١/١٩ (٩٤٥) ،
والبغوي : في « شرح السنة » : ٢٦٧١٣ ، والبيهقي : ٢٤٩/٢ ؛ عن معاوية بن الحكم السلمي
رضي الله عنه .

(٢) حله : أنه ١- ليس في القرآن . . ٢- لا في السنة ؛ ٣- لا يستحيل طلبه من العباد .
(٣) هو قول المرغيناني في « الهداية » . ورجح الكمال في « الفتح » أنَّ (أرزقني فلانة) غير مفسد ،
بخلاف (أرزقني مالاً) حيث لا خلاف فيه . فتنبه .
(٤) وسلام التحليل العمد مفسد كما سيأتي ص ٥٢٩ عند قوله (والسلام على رأس ركعتين . . .) .
(٥) بخلاف مجرد الإشارة بيده بدون مصافحة . . على المعتمد . لكن يكره تنزيهاً . وكذا يكره تعريضاً
إلقاء السلام على المصلين ، ولا يجب رده ابتداءً .

ويكره كذلك في نيف وثلاثين موضعاً أوردتها نظماً في هذا الموضع من تعليلي على متن هذا
الكتاب « سبيل الفلاح والرشاق » ص ١٨٢ عن صدر الدين القونوي وغيره .
(٦) هو تحليل الزيلعي في « تبين الحقائق » : ١٥٧/١ الحكم بالفساد ؛ كما اختاره المؤلف . وأورد
عليه ابن نجيم في « البحر الرائق » : ١٠/٢ بأن الرد بالإشارة كلام معنًى !! واستظهر استواءهما
بعدم الفساد افتتبه .

٥- العمل الكثير : ٦- يفسدها الْعَمَلُ الْكَثِيرُ ؛ لا القليل . والفاصل بينهما : أن الكثير هو الذي لا يشك الناظر لفاعله أنه ليس في الصلاة . وإن اشتبه ! فهو قليل . . على الأصح^(١) . وقيل في تفسيره غير هذا ؛ كالحركات الثلاث المتواليات . . كثير ، ودونها قليل .

تفريع : ويكره^(٢) رفع اليدين عند إرادة الركوع والرفع . . عندنا ، ولا يفسد . . على الصحيح^(٣) .

٦- تحويل الصدر : ٧- يُفسدها تَحْوِيلُ الصَّدْرِ عَنِ الْقِبْلَةِ ؛ لتركه فرض التوجه . . إلا ١- لسبق حدث^(٤) ، أو ٢- لاصطفاف حراسة بإزاء العدو ؛ في صلاة الخوف .

٧- الأكل : ٨- يفسدها أَكْلُ شَيْءٍ مِنْ خَارِجِ فَمِهِ ؛ وَلَوْ قَلًّا^(٥) . . كَسِمِمة ؛ لإمكان الاحتراز عنه .

٩- يفسدها أَكْلُ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ ؛ إن كان كثيراً ، وَهُوَ ؛ أي : الكثير قَدْراً الْحِمْصَةِ . . ولو بعمل قليل ؛ لإمكان الاحتراز عنه ، بخلاف القليل بعمل قليل ، لأنه تبع لريقه . وإن كان بعمل كثير ؟ أَفْسَدَ العمل .

(١) صححه في « البدائع » : ٢٤١/١ ، واستحسنه في « المحيط » ، واستصوبه الصدر الشهيد . ثم العمل المفسد مقيّد بما ليس ١- من أفعال الصلاة ؛ كركوع وسجود زائدين ، و٢- ما فعله لإصلاحها ؛ كالوضوء للبناء ، و٣- بغير عذر كقتل حيّة وعقرب . . على القول به . فتنبه .

(٢) كراهة تنزيه . . على المتبادر من عدم النهي .

(٣) يقابلها رواية مكحول بن الفضل النسفي المتوفى سنة : ٣١٨ ؛ وهو يروي الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني ؛ عن محمد بن الحسن . وروايته هذه ذكرها في كتابه « الشعاع » فاعتمدها الإيتقاني مع ضعفها ؛ بل شلّوها !! .

هذا ؛ وقد كتب العلامة أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي في « الفوائد البهية » ص ٢١٧ ؛ بحثاً نفيساً فنّد فيه هذه الرواية ؛ وهو جدير بالمطالعة . فراجع .

(٤) انظر ص ٥٢٣ ، وانظر لما بعدها باب صلاة الخوف .

(٥) سواء العامد والناسي والخطيء .

- ٨- الشرب : وَ ١٠- يفسدها شُرْبُهُ ، لأنه ينافي الصلاة . ولو رفع رأسه إلى السماء فوقع في حلقه بَرَدٌ ؛ أو مَطَرٌ . ووصل إلى جوفه ؟ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ^(١) .
- ٩- مشتبهات : وَ ١١- يفسدها التَّنَحُّنُ بِلاَ حُذَرٍ ، لما فيه من الحروف^(٢) ، وإن كان لعذر ؛ كمنعه البلغم من القراءة ١٢ لا يفسد .
- وَ ١٢- التَّأْفِيفُ ؛ كنفخ التراب ، والتضجُّر^(٣) .
- وَ ١٣- الْأَنِينُ ، وهو (أة) بسكون الهاء مقصور ؛ بوزن (دَغ) .
- وَ ١٤- التَّأَوُّهُ ؛ وهو أن يقول (أُوْهُ) ، وفيها لغات كثيرة^(٤) : تُمَدُّ ؛ ولا تُمَدُّ . مع تشديد الواو المفتوحة وسكون الهاء وكسرها .
- ١٠- البكاء : وَ ١٥- أَرْتَفَاعٌ بُكَائِهِ^(٥) ؛ وهو أن يحصل به حروف مسموعة ، وقوله (مِنْ وَجَعٍ بِجَسَدِهِ^(٦)) . أَوْ ١٦- مُصِيبَةٌ ؛ بفقد حبيب ؛ أو مال) . قيد للأنين وما بعده ، لأنه كلامٌ معنى ، لا تفسدُ بحصولها مِنْ ذِكْرِ جَنَّةٍ ؛ أَوْ نَارٍ اتِّفَاقاً ، لدلالاتها على الخشوع .

-
- (١) وكل ما يفسد الصلاة . . يفسد الصيام ؛ من أكل ؛ أو شرب . ويجب التنبُّه لماء الوضوء !! ثم المفسد . . إما ١- المضغ الكثير - ثلاث متواليات - ، أو ٢- وصول عين المأكول إلى الجوف ؛ بخلاف الطعم ، فلو أدخل الشُّكْرُ في فيه . . ولم يمضغه ؛ لكن يصلي . . والحلاوة تصل إلى جوفه تفسد ، لا لو أكلها وابتلع عينها فدخل في الصلاة ؛ فوجد حلاوتها في فيه وابتلع الحلاوة . (ردُّ المحتار ٤١٩/١ ؛ عن « البحر » : ١٢/٢ بتصرف) .
- (٢) وهو (آخ) ولو لم يكررها !! .
- (٣) أولهما : تف ، وثانيهما : أف .
- (٤) هي ثلاث عشرة لغة ، وأما التأفیف « أف » . . ففيه أربعون لغة .
- (٥) البكى - بالقصر - ؛ خروج الدمع . والبكاء - بالمد - ؛ صوت مع الدمع (صحاح) . فالأول غير مفسد . والمفسد في الثاني الصوت المفهومة حروفه .
- (٦) فضَّل أبو يوسف في الأنين من وجع ١- يمكن الامتناع عنه فيقطع الصلاة ، أو ٢- لا يمكن . . فلا يقطع .

وعند محمد : إن كان المرض خفيفاً يقطع ، وإلا . . لا . فتنبه .

١١- التشميت : وَ ١٧- يفسدُها تَشْمِيتٌ .. بالشين المعجمة ؛ أفصحُ من المهملة : الدعاءُ بالخير ، خطابُ عَاطِسٍ بِ (يَرْحَمُكَ اللَّهُ) .. عندهما ؛ خلافاً لأبي يوسف^(١) .

١٢- الجواب بذكر : وَ ١٨- جَوَابٌ مُسْتَفْهِمٌ عَنْ نِدِّ اللَّهِ سبحانه ، أي : قال (هل مع الله إله آخر ؟) فأجابه المصلِّي بِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) .. يفسدُ عندهما ، خلافاً لأبي يوسف ، وهو يقول : إِنَّهُ ثَنَاءٌ لَا يَتَغَيَّرُ بعزيمته . وهما يقولان : إِنَّهُ صار جواباً ، فيكون متكلماً بالمنافي .

وَ ١٩- خَبَرٌ سُوءٌ بِالْأَشْتِرِجَاعِ : (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) .

وَ ٢٠- سَارٌّ بِ (الْحَمْدُ لِلَّهِ) . وَ ٢١- جوابُ خبرٍ عَجَبٍ بِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أو بِ (سُبْحَانَ اللَّهِ) ، ويفسدها كُلُّ شَيْءٍ من القرآن قُصِدَ بِهِ الْجَوَابُ كَ ﴿ يَبْجَى خُذِ الْكِتَابَ ﴾ [١٢/مريم] ، لمن طلب كتاباً ونحوه ، وقوله ﴿ إِنَّا غَدَاءَنَا ﴾ [٦٢/الكهف] لمستفهم عن الإتيان بشيء ، ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴾ [١٨٧/البقرة] نهياً لمن استأذن في الأخذ .. وهكذا ، وإذا لم يُرد به الجواب ، بل أراد إعلَامَ أَنَّهُ في الصلاة !! لا تفسد بالاتفاق .

١٣- تَغْيِيرُ الْوَاجِبِ : وَ ٢٤- يفسدُها رُؤْيَةُ مُتَيَمِّمٍ ؛ أو مقتدٍ به .. ولم يَرَهُ إمامه ماءً قَدِرَ على استعماله قبل قعوده قَدَرَ التَّشَهُّدُ ؛ كما سَنَقِیْدُ به المسائل التي بعد هذه أيضاً ، وكذا تبطل بزوال كُلِّ عذر أباح التيمُّم^(٢) .

١٤- انتهاء المسح : وَ ٢٥- كذلك تَمَامُ مُدَّةِ مَاسِحِ الْخُفِّ . وتقدّم بيانها ص ٢٦٤ .

(١) وعنده : لا تفسد الصلاة . والتقيد بِ « يرحمك الله » ؟ احتراز عن « الحمد لله » ، فإن عنى الجواب .. اختلف المشايخ ، وإن عنى التعليم .. فسدت ، وإن لم يرد شيئاً منهما ؟ .. لا تفسد اتفاقاً .

(٢) لبطلان طهارة التيمُّم ، فبقي بغير طهارة .

و٢٦- كذا نَزَعُهُ؛ أي: الخفُّ؛ ولو بعمل يسير، لوجوده قبل القعود قدر التشهد.

١٥- التعلم: ٢٧- تَعْلَمُ الْأُمِّيَّ آيَةً؛ ولم يكن مقتدياً بقاري^(١).

[والأُمِّيُّ] نسبة إلى أمة العرب الخالية عن العلم والكتابة، كأنه كما ولدته أمه. وسواءً تعلَّمها بالتلقِّي، أو تَدَكَّرها.

١٦- سترة العاري: ٢٨- وَجَدَانُ الْعَارِي سَاتِرًا يلزمه الصلاة فيه، فخرج نجس الكل^(٢)، وما لم يُبَهِخْه ماله.

١٧- قدرة العاجز: ٢٩- قُدْرَةُ الْمُؤْمِي عَلَى الرُّكُوعِ وَالشُّجُودِ، لقوة باقيها؛ فلا يُبْنَى على ضعيف.

١٨- بطلان الوصف: ٣٠- تَذَكَّرُ فَائِتَةً لِذِي تَرْتِيبٍ، والفساد موقوف؛ فإن صَلَّى خمساً متذكراً الفائتة؛ وقضاها قبل خروج وقت الخامسة؟ بطل وصف ما صلاه قبلها، وصار نفلاً.

وإن لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة! صَحَّتْ، وارتفع فسادها.

١٩- نقصان الكامل: ٣١- اسْتِخْلَافُ مَنْ لَا يَصْلُحُ إِمَامًا؛ كَأُمِّيٍّ ومُعْذُورٍ.

و٣٢- طُلُوعُ الشَّمْسِ فِي الْفَجْرِ، لَطُرُو الناقص على الكامل^(٣).

(١) لأن اقتداءه بقاري لا يزيد مطالبته بإصلاح صلاته، بخلاف انفراده.. حيث أصبح مطالباً بأحسن مما هو عليه؛ فيجب استثنائه لاستدراك قراءته. وكذا لو كان مقتدياً بأُمِّيٍّ مثله.. فتفسد في الحالين لإمكان إصلاحها.

ويجب أن نُشير هنا إلى منع القراءة من المصحف في الصلاة لمن لم يحفظ، أو حملة؛ ولو لمن يحفظ، ومنه القراءة من لوح الزجاج المسمى «شاشة عرض» الذي دَعَوُهُ «المصحف المنير» فالتلاوة منه مفسدة. والتشبه بأهل الكتاب منصوص على المنع.

بقي لو كان يحفظ الكلمات ولكنه يشك في ترتيب ابتداء الآيات فسبق نظره إلى الآية قبل تلاوتها يرجى أن لا تفسد. ولكن الكراهة قائمة! فتنبه. وانظر تحرير هذا المبحث في «رد المحتار» ٤١٩/١.

(٢) أمّا نجس الكل.. فلا يعد سائراً؛ وإن كان الأفضل الصلاة فيه كما مرّ ص ٣٩٢.

(٣) المراد بالنقص عدم الوقت بالطلوع. أمّا في العصر.. فلا تفسد بتغير الشمس لبقاء الوقت؛ ولو-

و٣٣- زَوَالُهَا ؛ أَي : الشَّمْسُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

و٣٤- دُخُولُ وَقْتِ الْعَصْرِ فِي الْجُمُعَةِ ، لفوات شرط صحتها ؛ وهو الوقت .

٢٠- زوال العذر : و٣٥- سُقُوطُ الْجَبِيَّةِ عَنْ بُرْءِ ، لظهور الحدث السابق^(١) .

و٣٦- زَوَالُ عَذْرِ الْمَعْذُورِ بِنَاقِضٍ ، وَيُعْلَمُ زَوَالُهُ بِخُلُوقِ وَقْتِ كَامِلٍ عَنْهُ^(٢) .

٢١- طَرَقَ الْمَفْسَدُ : و٣٧- أَلْحَدْتُ عَمْدًا ؛ أَي : لَا بِسَبْقِهِ ، لِأَنَّهُ بِهِ^(٣) يَنْبَنِي .

أو ٣٨- بِصُنْعِ غَيْرِهِ ؛ كَوَقُوعِ ثَمَرَةٍ أَذْمَتَهُ^(٤) .

و٣٩- الْإِغْمَاءُ ، و٤٠- الْجُنُونُ ، و٤١- الْجَنَابَةُ الْحَاصِلَةُ بِنَظَرٍ ؛ أَوْ ٤٢- اخْتِلَامٌ نَائِمٌ مَتَمَكِّنٌ .

مبحث في المحاذاة وشرط فساد الصلاة بها

٢٢- المحاذاة : و٤٣- مُحَاذَاةُ ٤٣ / ١- الْمُشْتَهَاءُ بِسَاقِهَا وَكَعْبِهَا فِي الْأَصَحِّ^(٥) -
وَلَوْ مَخْرَمًا لَهُ^(٦) ، أَوْ زَوْجَةً أَشْتَهَيْتَ . . وَلَوْ مَاضِيًا ؛ كَعَجُوزِ شَوْهَاءَ ، ٤٣ / ٢- فِي

= ناقصاً !! وبالغروب لا تفسد أيضاً للانتقال من وقت قاصر إلى كامل فلا تفسد أيضاً . ولذا تفسد في الجمعة والعيدين لعدم الوقت .

(١) فالجبرة تمنع حلول الحدث بالعضو ، فإذا سقطت عن برء . . حلَّ الحدث السابق موضعها لعدم الحاجة إليها ، وإن سقطت لا عن برء . . لم يكن لسقوطها أثر ؛ على اعتبار بقاء الحاجة إليها .

(٢) انظر المبحث باستيفاء ص ٢٨٦-٢٨٧ .

(٣) انظر مبحث البناء ٥٢٣ ، وقوله (به) : أَي : بالسبق ، احترازاً عن العمد .

(٤) فإن سقطت الثمرة بإهزاز الشجرة ، أو سقط حجر من سقف هوطء على سطحه ؟ فهو من صنع الغير . والحاصل . . أنه إن صحت إضافة العمل إليه ؛ ولو مجازاً . . لم يكن سماًوياً ، وإلا فهو حدث سماًوياً فيبني على صلاته . فاعلمه .

(٥) ويقابله قول البعض !! : تُعتبر المحاذاة بالقدم فقط ، وعلى ذلك لو حاذته ببعض قدمها الطويل ؛ وهي متأخرة عنه بساقها وكعبها . . تفسد على هذا القول ؛ لا على الأصح ! .

(٦) كَأَمِّ وَأَخْتِ ؛ فِتْسِيرُ الْمُشْتَهَاءِ ؛ قِيدِي ؛ لَا فِي حَقِّ الْمُصَلِّي ، بَلْ فِي حَقِّ شَرَطِ إِفْسَادِ مُحَاذَاتِهَا . فَتَنَّهُ .

أداء ٢/أ - ركن . . عند محمد ، أو ٢/ب - قَدْرُهُ . . عند أبي يوسف^(١) ، ٣/٤٣ - فِي صَلَاةٍ ؛ وَلَوْ بِالْإِيمَاءِ ، ٤/٤٣ - مُطْلَقَةً ، فَلَا تَبْطُلُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ ، إِذَا لَا سَجُودَ لَهَا ٥/٤٣ - مُشْتَرَكَةً تَخْرِيمَةً بِاقتدائهما بإمام ، أو اقتدائها به ٦/٤٣ - فِي مَكَانٍ مُتَّحِدٍ ؛ وَلَوْ حَكْمًا بِقيامها على ما دون قامة^(٢) ٧/٤٣ - بِلا حَائِلٍ ١/٧ - قَدَرُ ذِرَاعٍ ، أو ٧/ب - فَرَجَةٌ تَسَعُّ رَجُلًا^(٣) ؛ وَ ٨/٤٣ - لَمْ يُشْرَ إِلَيْهَا لِتَتَأَخَّرَ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ تَتَأَخَّرْ بِإِشارته ؟ فَسَدَتْ صَلَاتُهَا ؛ لَا صَلَاتُهُ ، وَلَا يَكْلَفُ بِالتَّقَدُّمِ عَنْهَا لِكِرَاهَتِهِ^(٤) .

وَتَاسِعُ شُرُوطِ الْمُحَازَاةِ الْمُفْسَدَةِ : أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ قَدْ نَوَى إِمَامَتَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا^(٥) ! لَا تَكُونُ فِي الصَّلَاةِ ؛ فَانْتَفَتِ الْمُحَازَاةُ .

(١) وَثَمَّةُ قَوْلِ ثَالِثٍ هُوَ : اِعْتِبَارُ مَجْرَدِ الْمُحَازَاةِ . . قُلْتُ ؛ أَوْ كَثُرَتْ .

نَقَلَهُ قَاضِي خَانَ (: ١٣٠ / ١) ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ .

(٢) فَائِدَةٌ مَهْمَةٌ : يَظْهَرُ مِمَّا هُنَا حُكْمُ صَلَاةِ النِّسَاءِ فِي الْمَلْحَقِ بِالْمَسْجِدِ الْمُسَمَّى بِـ « السَّلَّةِ » فِي زَمَانِنَا ، وَكَانَتْ تَسْمَى « رَفُوفًا » وَهُوَ سَقْفٌ نَاتِيءٌ فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ الْخَلْفِيِّ ؛ أَوِ الْجَانِبِيِّ ، وَارْتِفَاعُهُ فَوْقَ الْقَامَةِ . وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الطَّابِقِ السُّفْلِيِّ الْمُسَمَّى بِـ « الْقَبْوِ » ، وَهُوَ يَخْرُقُ شُرَاطِلَ الْمُحَازَاةِ بِأَشْيَاءٍ ؛ أَوَّلُهَا : اخْتِلَافُ الْمَكَانِ بِاخْتِلَافِ الْمَدْخَلِ ، وَ ٢ - الارتفاعُ عَنْ مَقْدَارِ قَامَةٍ ، وَكَذَلِكَ ٣ - الْحَائِلُ الْفَاصِلُ ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنْ أَقْلَهُ قَدَرُ ذِرَاعٍ بِغِلْظِ الْإِصْبَعِ . وَفِي بَعْضِ كُتُبِ الْفُقَهَاءِ سُمِّيَتْ « السَّلَّةُ » بِارْتِفَاعِ دُكَّانٍ مَبْنِيٍّ ؛ أَوْ خَشَبِيٍّ . . وَهُوَ دُونَ قَامَةٍ كَانَ يَرْتَفِعُ عَلَيْهِ الْمُؤَدِّنُونَ لِشَرِّ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ بِسَعَةٍ ، وَهِيَ لَا تَمْنَعُ الْمُحَازَاةَ . . لَوْ وَجَدَتْ . وَمِنْهَا تَحْتَ قَبَةِ النَّسْرِ فِي الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ . فَتَنَّبَهُ .

(٣) يَجِبُ التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْمَسَاجِدِ الَّتِي يَفْصِلُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ بِسِتَارَةٍ قِمَاشِيَّةٍ ، فَهَذِهِ لَا تَصْلَحُ حَائِلًا مَا لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا بِفَرَجَةٍ تَسَعُّ رَجُلًا . فَلْيَحْذَرُ .

(٤) لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَوْسَعُهُ بِالْإِشَارَةِ ؛ فَلَا يَكْلَفُ بِأَكْثَرِ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ مَوْجَّهًا إِلَيْهَا بِالتَّأَخُّرِ ؛ لَا إِلَيْهِ بِالتَّقَدُّمِ . « أَخْرَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُنَّ اللَّهُ » . أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ : ٥١١٥ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٩٤٨٤ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ ، كَمَا فِي « فَتْحِ الْبَارِيِّ » : ٢٣٨ / ٢ .

(٥) إِذْ لَهُ أَنْ يَخْرِجَهَا عَنْ الْاِقْتِدَاءِ بِعَدَمِ نِيَّةِ إِمَامَتِهَا ، فَلَوْ نَوَى النِّسَاءُ إِلَّا هَذِهِ ؛ أَوْ نَوَى امْرَأَةً مَعِينَةً . . عَمِلَتْ نِيَّتَهُ .

مطلب في البناء

٢٣- كشف العورة : ٤٤- يفسدُها ظُهُورُ عَوْرَةٍ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ ؛ في ظاهر الرواية ، وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ لِلطَّهَارَةِ ؛ كَكَشْفِ الْمَرْأَةِ ذِرَاعَهَا لِلوُضُوءِ ، أو عورته ؛ بعد سبق الحدث . على الصحيح ^(١) .

٢٤- فعل الباني : ٤٥- قِرَاءَتُهُ ؛ لا تسييحه . . في الأصح ، أي : قراءة مَنْ سبقه الحدث حالة كونه ذاهباً ؛ أو ٤٦- عَائِدًا لِلوُضُوءِ ؛ وإتمام الصلاة - لفً ونشراً - لإتيانه بركن ^(٢) مع الحدث ؛ أو المشي . . ذاهباً وعائداً .

٤٧- مَكْنُهُ قَدَرُ آدَاءِ رُكْنٍ بَعْدَ سَبْقِ الْحَدَثِ مُسْتَقِظًا . . بلا عذر ^(٣) ، فلو مكث لزحام ، أو لينقطع رعاfe ، أو نوم رَعَفَ فيه متمكناً ؟ ! فإنه يبي .

تنبيه : ويرفعُ رأسه من ركوع ؛ أو سجود سَبَقَهُ فيه الحدث بنية التطهير ؛ لا بنية إتمام الركن ؛ حذراً عن الإفساد به ، ويضعُ يده على أنفه تستراً .

٤٨- مُجَاوِزَتُهُ مَاءً قَرِيبًا بِأَكْثَرِ مِنْ صَفَيْنِ لِغَيْرِهِ . . عامداً ؛ مع وجود آلة .

ما يجوز فعله في البناء : وله ١- خَرَزُ دَلْوٍ ، و٢- فَتْحُ بَابٍ ، و٣- تَكَرَّارُ غَسْلِ ثَلَاثًا ، وتفسد بأربع ، و٤- سَنَنُ طَهَارَةٍ ؛ على الأصح ، و٥- تطهيرُ ثوبه من حدثه ، و٦- إلقاء النجس عنه .

(١) هكذا صححه الزيلعي في « التبيين » : ١/١١٤٦ وصحح قاضي خان : ١/١٣٥ إن كشف غير مضطراً فسدت . وإن مضطراً ولم يجد بُدّاً ؟ لا تفسد . فتبه . وانظر « رد المحتار » : ١/٤٠٥ ، ثم لا تنسَ أنَّ قاضي خان أجلُّ من يُعتمد على تصحيحه والسبق هو الشرط كما في قوله ﷺ : « إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ أَوْ قَلَسَ أَوْ رَعَفَ ، أَوْ وَجَدَ مَذْبَأً . . وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَكُوضْ ، وَلْيَرْجِعْ ، وَلْيَتَنَبَّهْ عَلَى صَلَاتِهِ . . مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ » أخرجه ابن ماجه : ١٢٢١ ، والبيهقي : ١/١٤٢ ، وفي (« المعرفة » : ١١٧٤ مسنداً ، ١١٧٨ مرسلاً) ، والدارقطني : ٥٥٤ ، والديلمي : ١٢١٥ ، وابن النجار ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) وهو خاصٌّ بمن أحدث قائماً ، لأنَّ القراءة لا تكون ركناً في غيره . ولو أحدث في ركوعه ؛ أو سجوده . . لم تفسد بالقراءة .

(٣) ومن الملو تفكره فمن يقدّمه خليفة عنه ؛ كما في « الترخانية » : ١/٦٩١ .

٢٥- المنافي ظناً : ٤٩- يفسدها خُرُوجُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ بِظَنٍّ^(١) الْحَدَّثِ ، لوجود المنافي بغير عذر ، لا إذا لم يخرج من المسجد ؛ أو الدار ؛ أو البيت ؛ أو الجبَّانة^(٢) ؛ أو مصلَّى العيد استحساناً ، لقصد الإصلاح .
 ٥٠- يفسدها مُجَاوَزَتُهُ الصُّفُوفَ ، أو سترته فِي غَيْرِهِ ؛ أي : غير المسجد ، وما هو في حكمه ، كما ذكرناه ؛ وهو الصحراء .

تفريع : وإن لم يكن أمانته صفّاً ؟ أو صلّى منفرداً . . وليس بين يديه سترة ! ؟ اغتفر له قدرُ موضع سجوده . . من كلِّ جانب ؛ في الصحيح^(٣) .

٢٦- الفساد للتوهم : فإن تجاوز ذلك بظنه الحدث ؛ ولم يكن أحدث !! كما إذا نزل من أنفه ماءً ظنه دماً . . فسدت صلاته ، كما إذا لم يُعَدِّ لإمامه ؛ وقد بقي فيها^(٤) . وإذا فرغ منها ! فله الخيار ؛ إن شاء ١- أتمّها في مكانه ، أو ٢- عاد . واختلفوا في الأفضل^(٥) !! .

٥١- يفسدها أَنْصِرَافُهُ عَنْ مَقَامِهِ ظَانّاً أَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَضِّعٍ ، أو ٥٢- ظانّاً أَنَّ مُدَّةَ مَسْجِدِهِ أَنْقَضَتْ ، أو ٥٣- ظانّاً أَنَّ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ ، أو ٥٤- أَنَّ عَلَيْهِ نَجَاسَةً^(٦) ، وَإِنْ لَمْ

(١) ضبطها الزيلعي في « التبيين » : ١٤٧/١ . . بالياء المشناة (يظنُّ الحدث) . فتكون الجملة حالاً من الخروج من المسجد .

(٢) مصلَّى الجنائز ، والمراد بالدار : الصغيرة ، والبيت : ما يبات فيه ؛ مما يسمى « عُرفَة » / « حُجْرَة » ؛ لا المنزل .

(٣) مقابلة التخصيل بين أن ينصرف بمئة ؛ أو بئسرة ؛ أو خلفاً . . فالمعتبر اعتبار الصفوف في غير المنفرد ، وأماماً يعتبر موضع السترة . .

(٤) فما دام الإمام في الصلاة . . فالمتابعة واجبة باتّحاد المكان ، فإن انتهى إمامه ؛ أو كان منفرداً أصلاً . . خُيِّرَ في إتمام صلاته . . بين ١- مكان أدائه ، و٢- حيث يشاء ، فإن ترك العود لإمامه . . فسدت صلاته ، لانفراده في موضع الاقتداء . والله تعالى أعلم .

(٥) والظاهر أنه الأول ؛ قليلاً للمشي بغير حاجة .

(٦) كأن رأى حُفْرَةً بثوبه ؛ أو على يده . . فظنه دماً ، وكذا لو رأى سراًباً فظنه ماءً . . وهو متيمّم ، تفسد .

يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ ، لِانْصِرَافِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّرَكِّ ؛
لَا الْإِصْلَاحَ ، وَهُوَ : الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ظَنِّ الْحَدِّثِ .

وَعَلِمْتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ شُرُوطَ الْبِنَاءِ لِسَبْقِ الْحَدِّثِ السَّمَاوِيِّ ، فَأَغْنَى عَنْ إِفْرَادِهِ بِيَابِ .
وَالْأَفْضَلُ الِاسْتِثْنَاءُ^(١) ؛ خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ^(٢) ، وَعَمَلاً بِالْإِجْمَاعِ .

٢٧- فَتَحِ الْقِرَاءَةَ : ١- عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ : ٥٥- يَفْسُدُهَا فَتْحُهُ ؛ أَيِ : الْمُصَلِّي
عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ ؛ لِتَعْلِيمِهِ بِلا ضَرُورَةٍ .

٢- عَلَى إِمَامِهِ : وَفَتْحُهُ عَلَى إِمَامِهِ جَائِزٌ ؛ وَلَوْ قَرَأَ الْمَفْرُوضُ ، أَوْ انْتَقَلَ لآيَةٍ
أُخْرَى . . عَلَى الصَّحِيحِ ؛ لِإِصْلَاحِ صَلَاتِهِمَا .

تَكْبِيرِ الْقَطْعِ : ٥٦- يَفْسُدُهَا التَّكْبِيرُ بِنَيْتِهِ الِانْتِقَالِ لِصَلَاةٍ أُخْرَى غَيْرِ صَلَاتِهِ
لِتَحْصِيلِ مَا نَوَاهُ ، أَوْ خُرُوجِهِ عَمَّا كَانَ فِيهِ ؛ كَالْمَنْفَرْدِ . . إِذَا نَوَى الْاِقْتِدَاءَ ،
وَعَكْسِهِ ؛ كَمَنْ انْتَقَلَ بِالتَّكْبِيرِ مِنْ فَرْضٍ إِلَى فَرْضٍ ، أَوْ نَفَلَ ، وَعَكْسُهُ بِنَيْتِهِ .

اسْتِكْمَالِ : وَأَشْرَنَا إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَبَّرَ يَرِيدُ اسْتِثْنَاءَ عَيْنٍ مَا هُوَ فِيهِ . . مِنْ غَيْرِ تَلَفُّظٍ
بِالنَّيَّةِ لَا يَفْسُدُ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقاً ، لِاخْتِلَافِ حُكْمِ الْمَنْفَرْدِ وَالْمَسْبُوقِ .

تَوْضِيحِ : وَإِذَا لَمْ يَفْسُدْ مَا مَضَى ؛ يُلْزَمُهُ الْجُلُوسُ عَلَى مَا هُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ بِهِ ،
فَإِنْ تَرَكَهُ مُعْتَمِداً عَلَى مَا ظَنَّهُ ؟ ! بَطَلَتْ صَلَاتُهُ^(٣) ، وَلَا يَفْسُدُ الْجُلُوسُ فِي آخِرِ
مَا ظَنَّهُ أَنَّهُ افْتَتَحَ بِهِ .

تَنْبِيهِ : وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الصَّائِمَ عَنْ قَضَاءِ فَرْضٍ . . لَوْ نَوَى بَعْدَ شُرُوعِهِ فِيهِ
الشُّرُوعَ فِي غَيْرِهِ لَا يَضُرُّهُ .

قَيْدُ الْبَطْلَانِ : ثُمَّ قَيَّدَ بَطْلَانَ الصَّلَاةِ فِيهَا ذِكْرَهُ ؛ بِمَا إِذَا حَصَلَتْ وَاحِدَةٌ مِنْ هَذِهِ
الصُّورِ الْمَذْكُورَاتِ قَبْلَ الْجُلُوسِ الْآخِرِ مَقْدَارَ النَّشْهَدِ ؛ فَتَبْطُلُ بِالْإِثْمَاقِ .

(١) فَيَعْمَلُ مَا يَقْطَعُ صَلَاتَهُ ؛ وَلَا يَكْفِيهِ التَّكْبِيرُ نَاوِيَا الْاسْتِثْنَاءِ . . إِذَا كَانَ مَنْفَرِداً .

(٢) فَإِنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَرَاهُ .

(٣) لِأَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ وَأَشْبَاهَهَا مِمَّا لَا يُعَدُّ فِيهَا بِالْجَهْلِ ١١ .

مطلب

في المسائل الاثني عشرية

وَأَمَّا إِذَا عَرَضَ الْمَنَافِي قُبِيلَ السَّلَامِ ، بَعْدَ الْقُعُودِ قَدَّرَ التَّشَهُّدَ !!

فَالْمَخْتَارُ صِحَّةُ الصَّلَاةِ ، لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْهَا بِفِعْلِ الْمُصَلِّي وَاجِبٌ .. عَلَى الصَّحِيحِ^(١) . وَقِيلَ : تَقْسُدُ ، بِنَاءً عَلَى مَا قِيلَ (إِنَّهُ فَرَضَ عِنْدَ الْإِمَامِ) .

وَلَا نَصْرَ عَنِ الْإِمَامِ ! بَلْ تَخْرِيجُ أَبِي سَعِيدٍ الْبَزْدَعِيِّ^(٢) مِنْ (الْإِثْنِي عَشْرِيَّةِ)^(٣) ، لِأَنَّ الْإِمَامَ لَمَّا قَالَ بِفَسَادِ الصَّلَاةِ فِيهَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَرْكِ فَرَضٍ ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْخُرُوجُ بِالصَّنْعِ ! فَحَكَمَ بِأَنَّهُ فَرَضٌ لِذَلِكَ .

وَعِنْدَهُمَا : لَيْسَ بِفَرَضٍ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ .. لَتَعَيَّنَ بِمَا هُوَ قَرِيبٌ ! وَلَمْ يَتَعَيَّنْ بِهِ !! لَصِحَّ الْخُرُوجُ بِالْكَلَامِ وَالْحَدِيثِ الْعَمْدِ ! فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ ؛ لَا فَرَضٌ . فَإِذَا عَرَضَتْ هَذِهِ الْعَوَارِضُ ؛ وَلَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ فَرَضٌ .. صَارَ كَمَا بَعْدَ السَّلَامِ .

وَعَلَّطَ الْكَرْخِي^(٤) الْبَزْدَعِيَّ فِي تَخْرِيجِهِ ، لِعَدَمِ تَعْيِينِ مَا هُوَ قَرِيبٌ ؛ وَهُوَ

(١) وَتَعْيِينُ لَفْظِ « السَّلَامِ » وَاجِبٌ آخَرٌ .

(٢) هُوَ الْقَاضِي أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَزْدَعِيُّ مِنْ أَعْيَانِ الْفُقَهَاءِ ، أَخَذَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَادٍ (حَفِيدِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ) ، وَعَنْ أَبِي عَلِيٍّ الدَّقَاقِ ، قَدَّمَ بِغَدَادَ ، وَانْتَهَتْ إِلَيْهِ مَشِيخَةُ الْحَقِيقَةِ ، اسْتَشْهَدَ مَعَ الشُّجَاعِ .. فِي فِتْنَةِ الْقِرَامِطَةِ : ٣١٧ هـ ، وَلَهُ فِي الْمَذْهَبِ تَخْرِيجَاتٌ هَامَةٌ ، وَلَهُ تَصَانِيفٌ ، مِنْهَا كِتَابُ « الْحَيْضِ » .

(٣) هِيَ اثْنَا عَشْرَةَ مَسْأَلَةً لَا نَصْرَ فِيهَا عَنِ الْإِمَامِ ، أَوْ أَصْحَابِهِ ، بَلْ قَاسَهَا الْمَشَائِخُ بِتَخْرِيجِهِمْ عَلَى أَصُولِ الْمَذْهَبِ !! عَلَى أَنَّ هَذِهِ النِّسْبَةَ .. مَعَ شَهْرَتِهَا خَطَأً فِي الْعَرَبِيَّةِ ، لِأَنَّ النِّسْبَةَ فِي مِثْلِهَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ لِلصِّدْرِ فَقَطْ ، فِي الْعِلْمِ وَأَمَّا غَيْرُ الْعِلْمِ .. فَلَا تَصِلُحُ النِّسْبَةُ فِيهِ أَصْلًا . فَتَبَّهْ .

وَلِلْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ رِسَالَةٌ خَاصَّةٌ ضَمِنَ مَجْمُوعَ رِسَالَتِهِ الَّتِي مَا تَزَالُ مَخْطُوطَةً وَقَدْ أَسْمَاها « الْمَسَائِلُ الْبَهِيَّةُ الزُّكِّيَّةُ » انْظُرْ ص ٧٦ مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ ، رَقْمَ (٤٨) مِنْ مَجْمُوعِ الرِّسَالَتِ .

(٤) أَبُو الْحَسَنِ عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكَرْخِيُّ ، مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَسَائِلِ أَصْحَابُ الْوُجُوهِ ، أَخَذَ عَنِ الْبَزْدَعِيِّ ، وَعَنْ الْجَنَاصِ وَالشَّاشِيِّ ، وَكَانَ إِمَامًا قَانِعًا عَابِدًا ، تَوَفَّى : ٣٤٠ هـ ، وَلَهُ « مُخْتَصَرٌ » ، وَلَهُ شَرْحُ « الْجَامِعِ الْكَبِيرِ » وَشَرْحُ « الصَّغِيرِ » .

السَّلامُ ، وإنَّما الوجهُ فيه وجودُ المغيِّر^(١) ، وفيه بحث^(٢) !!

٢٩- لحن التكبير : ٥٧- يفسدُها أيضاً مدُّ الهمزة في التَّكْبِيرِ ، وقدَّعنا ص ٣٧٨ الكلامَ عليه .

٣٠- القراءة المصحفية : ٥٨- قِرَاءَةُ مَا لَا يَخْفَظُهُ مِنْ مُصْحَفٍ ؛ وإن لم يحمله ، للتلقِّي من غيره ، وأما إذا كان حافظاً له . . ؛ ولم يحمله !! فلا تفسد ، لانتهاء العمل والتلقِّي^(٣) .

٣١- مصاحبة المفسد : ٥٩- يفسدُها أداءُ رُكْنٍ ؛ كركوع ، أو ٦٠- إمكَّانُهُ ؛ أي : مضى زمن يسع أداءَ ركن^(٤) . . مع أ - كَشَفِ الْعَوْرَةِ ، أو مع ب - نَجَاسَةِ مَانِعَةٍ^(٥) ، لوجود المنافي ، فإن دَفَعَ النجاسة بمجرد وقوعها ؛ ولا أثر لها ! أو سَتَرَ عورته بمجرد كشفها ؟ فلا يضرُّه .

(١) معناه : تغيُّر الفرض بالعوارض ، كروية المتيَّم ماءً مغيِّر لفرضية التَّيَّم إلى الوضوء ، وهكذا البواقي .

(٢) خلاصته : هل المرجح التخريج على قول الإمام ؛ أو صاحبيه ١؟ أيَّد الشرنبلالي كلام البردعي ، ورجح الكمال قولهما !!

وقال المصنِّف بعد بحث طويل في « الشرنبلالية » ، وفي رسالته « المسائل البهية الزكية » : ومن المقرر طلب الاحتياط في صحَّة العبادة لتبرأ ذمَّة المكلف بها ، وليس الاحتياط إلَّا بقول الإمام الأعظم (إنَّها تبطل) . اهـ . زاد العلامة ابن عابدين ٤٠٨/١ : وعليه المتون . والله تعالى أعلم .

(٣) ويُلحق من الكراهة التشبُّه بأهل الكتاب على قولهما . . إن قصد ؛ كما في « ردِّ المحتار » : ٤١٩/١ ، وانظر ص ٥٢٠ . ومن غريب ما سئلنا عنه : إمام راتب يخرج من جيبه المصحف ليتلو منه !! .

(٤) مع سَنَتِهِ ، وهو قَدَّر ثلاث تسيِّحات ، والقول بالأداء اتِّفَاقِي ، والقول بإمكانية الأداء قول أبي يوسف وهو المختار .

(٥) هما مثالان ، والمراد كلُّ منافي للصلاة ؛ كـ جـ - التَّكَلُّمُ أمام المصلِّي ، أو د - الوقوع بين النساء لزحمة ؛ أو غيرها . ويشترط أن تحصل هذه الأشياء بغير صنعه ، فلو بصنعه !! فسدت في الحال اتِّفَاقاً . ولو أقلَّ من أداء ركن إلَّا لحاجة عند أبي يوسف ، وتفسد ولو لحاجة عند محمد رحمهما الله . وانظر « ردِّ المحتار » : ٢٧٣/١ ، ٤١٩ .

٣٢- مسابقة الإمام : ٦١- يفسدُها مُسَابَقَةُ الْمُفْتَدِي بِرُكْنٍ . . لَمْ يُشَارِكْهُ فِيهِ
إِمَامُهُ ، كما لو ركع ورفع رأسه قبل الإمام . . ، ولم يُعْذَرْهُ أ - معه ؛ أوب - بعده ؛
وسلم .

توضيح : وإذا لم يسلم مع الإمام ؛ وسابقته بالركوع والسجود في كل
الركعات ؟ قضى ركعة بلا قراءة ، لأنه مدرك أول صلاة الإمام . . لاحق ، وهو
يقضي قبل فراغ الإمام ، وقد فاتته الركعة الأولى بتركه متابعة الإمام في الركوع
والسجود ، فيكون ركوعه وسجوده في الثانية قضاء عن الأولى ، وفي الثالثة عن
الثانية ، وفي الرابعة عن الثالثة ، فيقضي بعده ركعة بغير قراءة . وتماث تفريعه ب -
(الأصل) : [إمداد الفتاح] .

٣٣- العود للاقتداء : ٦٢- يفسدُها مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ لِلْمَسْبُوقِ . .
إذا تأكد انفراده ؛ بأن أ - قام بعد سلام الإمام ، أو ٢ - قبله . . بعد قعوده قدر
التشهد ؛ وقيد ركعته بسجدة ؛ فتذكر الإمام سجود سهو ؛ فتابعه ؛ فسدت
صلاته^(١) ؛ لأنه اقتدى بعد وجود الانفراد ووجوبه ، ففسد صلاته .

وقيئنا قيام المسبوق بكونه بعد قعود الإمام قدر التشهد ! لأنه . . إن كان قبله . .
لم يَجْزِهِ ، لأن الإمام بقي عليه فرض . . لا ينفرد به المسبوق ؛ ففسد صلاته .

٣٤- ارتفاع القعود : ٦٣- يفسدُها عَدَمُ إِعَادَةِ الْجُلُوسِ الْآخِرِ . . بَعْدَ آدَاءِ
سَجْدَةِ صَلَافٍ ؛ أو سجدة تلاوة . . تَذَكَّرَهَا بَعْدَ الْجُلُوسِ ، لأنه لا يعتد بالجلوس
الآخر إلا بعد تمام الأركان ؛ لأنه لختمها ، ولا تعارض ، ولا ارتفاع الأخير
بسجدة التلاوة ؛ على المختار .

٣٥- أداء النائم : ٦٤- يفسدُها عَدَمُ إِعَادَةِ رُكْنِ آدَاءِ نَائِمًا ، لأن شرط صحته
أداؤه مستيقظاً ؛ كما تقدّم ص ٣٨٨ .

(١) فينبغي أن لا يتابعه ، لأن ترك المتابعة في السجود الواجب لا يفسد ، ويسجد للسهو بعد الفراغ .

٣٦- إمام المسبوق : وَ ٦٥- يفسدها قَهْقَهَةُ إِمَامٍ الْمَسْبُوقِ^(١) ؛ وإن لم يتعمّدها .
وَ ٦٦- حَدَّثَهُ الْعَمْدُ الْحَاصِلُ بغير الفقهة ؛ إذا وَجَدَا بَعْدَ الْجُلُوسِ الْأَخِيرِ قَدَرِ
التشهد ؛ عند الإمام^(٢) ، بفساد الجزء الذي حصلت فيه ، ويفسد مثله من صلاة
المسبوق ، فلا يمكن بناؤه الفائت عليه .

٣٧- السلام للقطع : وَ ٦٧- يفسدها السَّلَامُ عَلَى رَأْسِ رَكْعَتَيْنِ فِي غَيْرِ الثَّنَائِيَّةِ :
المغرب ورباعية المقيم . . ظَانًّا أَنَّهُ مُسَافِرٌ ؛ وهو مقيم ؛ أو ظَانًّا أَنَّهَا الْجُمُعَةُ ، أو
ظَانًّا أَنَّهَا التَّرَاوِينُ ؛ وَهِيَ الْعِشَاءُ ، أو كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ ، أو نشأ مسلماً
جاهلاً ؛ فَظَنَّ الْفَرَضَ رَكْعَتَيْنِ . . في غير الثَّنَائِيَّةِ ، لأنه سلامٌ عمدٌ على جهة
القطع ؛ قبل أوانه ؛ فيفسد الصلاة^(٣) .



(١) بعد القعود الأخير فتفسد صلاة المسبوق فقط ؛ إذا لم ينقطع اقتداؤه بالانفراد ، فإن قهقهه قبل
القعود الأخير فسدت صلاتهما .

(٢) تقدّم تفصيل وجه الخلاف بينه وبين صاحبه في (المسائل الاثني عشرية) ص ٥٢٦ .

(٣) ولا عذر بالجهل في هذه المسائل ، وهذا ظنٌ لا قيمة له .

مفصلات الصلاة

شرعية

- ٢١١ - تعويل الصلوة من القبلة ، فقرة التيمم على القبلة ،
- ٦٤٣ - نزح الخف ، أو إصهاده منه ، تنكسر فلفة للتي ترتب ، زوال الشعر ،
- ٩١٨ - القدرة على الركوع والسجود لسوء ، وعلى الشتر للبلدي ، سقوط الحيوة عن يره
- ١٢١١٠ - خروج الوقت في القصر بالطلوع ، أو الحصة بالصر ، أو الميادين بالزوال
- ١٤١١٣ - علم إطلالة ركن لحد نقصاً ، أو سجدة صلوية بعد الطلوس .
- ١٥ - قلب الحال (سايقة الإلم بركن ، متبقة الإلم لمتكبه السقوط) .

حبي

الأعمال

- ٢١١ - المصافحة ، العمل الكثير ،
- ٥١٣ - أكل شيء ، أو بلع ما بين الأسنان ، الشرب
- ٧١٦ - الكاء من غير خشوع ، تعلم الأمي
- ٨ - المحدث غير الساموي ، ولو بعد الجلوس الأخير .
- ١١٤٩ - الجنابة ، والتبوتر ، والإفشاء .
- ١٤١١٣ - المحاذاة ، ظهور العورة وما بين البناء .
- ١٦١١٥ - إلقاء ركن مع كشف العورة ، أو نهضة مائتة .

الكلام

- الكلمة الأجنبية ، ولو دعاء .
- ٤١٧ - السلام ، ودؤه ، تشبعت عاتس
- ٨١٥ - التصح ، التألف ، الأمن ، التار .
- ١٣١٩ - الذكر لسبب خوف ، أو استرجاع ، أو سرود ،
- لو جوبل مستغهم ، التفكير لصلاة أخرى .
- ١٥١١ - فصح على غير إلهه ، قرلة من مصحف
- ١٧١١٦ - طهيرة التفكير كالاستغهم ، السلام للطلع .
- ١٨ - قهقهة إلهام السقوط قبل التفساد .

الأسئلة

- ما معنى الفساد ؟ وهل هو والبطلان سيّان ، أو مختلفان ؟
- متى تكون الكلمة مفسدة ، اشرح السهو والخطأ في الكلام .
- الدعاء بكلام الناس مفسد للصلاة . علّل ذلك .
- ما حكم ردّ السلام أثناء الصلاة (ساهياً ، بالمصافحة ، بلسانه) ؟ مع التعليل .
- تكلم ما تعرف عن العمل المفسد للصلاة (حدّه ، أمثله ، الخلاف فيه) .
- تحويل الصدر عن القبلة مفسد إلا في حالين . اشرحهما .
- ما هو المفسد من الطعام وغير المفسد ؟ مع التعليل .
- اذكر أحكام البكاء والأنين (فساداً وعدمه) .
- من المفسدات : تذكّر فائتة لذي ترتيب . اشرحها .
- لماذا تفسد صلاة الجمعة بدخول وقت العصر ؟!
- ما هي شروط المحاذاة لفساد الصلاة . اشرح قولهم (اشتبهت . . ولو ماضياً) .
- اشرح (المكان المتّحد) و (الحائل) و (نوى إمامتها) مع ذكر محترزات ذلك .
- من المفسدات الخروج من المسجد ، أو مجاوزة الصفوف ، بظنّ الحدث . اشرح ذلك .
- اذكر ستة أشياء يباح فعلها لمن يرغب البناء في صلاته .
- ما هو الأفضل لمن يهني على صلاته : العود إلى مكانه ، أو إتمامها حيث هو ؟!
- ما هو الفرق بين ما لو ظنّ الحدث ، أو ظنّ أنّه غير متوضّئ ونحوه ؟
- فتحه على إمامه جائز ، وعلى غيره مفسد . علّل ذلك .
- ما هو حكم التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى ، أو لعين ما هو فيه ؟

- ما معنى المسائل الاثني عشرية ؟ ما هي قاعدتها ؟ اذكر خمساً منها .
- اذكر وجه تخريج البردعي وجواب الكرخي عنه .
- ما حكم القراءة من المصحف (لمن يحفظ ؛ أو لا ، في الفرض ؛ في النفل) ؟
- تكلم ما تعرف عن مسابقة المقتدي لإمامه .
- اذكر حكم متابعة الإمام في سجود السهو للمسبوق مع قيوده واحترازه .
- تفسد الصلاة بعدم إعادة الجلوس الأخير بعد سجدة (صليّة ؛ أو تلاوة) تذكرها بعده . علّل ذلك .
- السلام على رأس ركعتين ظاناً أنه مسافر ، أو أنّ فرضه انقضى مفسد . علّل ذلك .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :
 - * لو تكلم نائماً في الصلاة . . لا تفسد صلاته .
 - * العمل القليل عفو ؛ لعدم الاحتراز عنه .
 - * رَفَعُ اليدين عند الركوع والرفع منه مفسد للصلاة .
 - * أصاب فمه مطر أو بَرَدَ وابتلعه لا تفسد صلاته .
 - * التنحنح ، والتأفّف ، والأنين لا يفسد الصلاة .
 - * تشميت العاطس مفسد عند أبي يوسف ، وكذا الجواب بالذكر .
 - * الجواب بشيء من القرآن مفسد ما لم يرد إعلام أنّه يصلي .
 - * كل مفسد قبل القعود الأخير يبطل الصلاة كاملة .
 - * تفسد المحاذاة بأداء ركن عند أبي يوسف ، وقدر أدائه عند محمد .
 - * قدرة المومي على الركوع والسجود كقدرة المتيّم على الماء تُفسد الصلاة .
 - * من سبقه الحدث يرفع رأسه من الركوع والسجود بنية إتمام الركن .

- * لو انتظر لزحام ، أو انقطاع رعايا لا يجوز له البناء .
- * أشار إليها لتأخر . . فلم تفعل فسدت صلاتها ؛ لا صلاته .
- * الأفضل البناء ؛ لا الاستئناف خروجاً من الخلاف .
- * الصائم عن فرض لو نوى غيره . . بعد الشروع لا ينتقل إليه .
- * فقهية إمام المسبوق لا تفسد صلاته ، وتفسد صلاة الإمام .
- * الحدث العمد بعد الجلوس - قبل السلام - يفسد صلاة المسبوق والإمام .

* * *

فصل فيما لا يفسد الصلاة

النظر والفهم : ١- لَوْ نَظَرَ الْمُصَلِّي إِلَى مَكْتُوبٍ وَفِيهِمْ^(١) . . سواء كان قرآناً ؛ أو غيره ، قصد الاستفهام^(٢) ؛ أو لا ؟ أساء الأدب ، ولم تفسد صلاته ، لعدم النطق بالكلام .

الأكل القليل : ٢- أَكَلَ مَا بَيْنَ أَشْنَانِهِ ؛ وَكَانَ دُونَ الْحِمْصَةِ . . بِلَا عَمَلٍ كَثِيرٍ^(٣) ، كُرَّةً ، وَلَا تَفْسُدُ ؛ لعسر الاحتراز عنه .

تفريع : وإذا ابتلع ما ذاب من سُكَّرٍ في فمه ؟ فسدت .

تكميل : ولو ابتلعه قبل الصلاة ؛ ووجد حلاوته فيها ؟ لا تفسد .

المرور أبعامه : ٣- مَرَّ مَاءٌ فِي مَوْضِعِ سُجُودِهِ لَا تَفْسُدُ . . سواء المرأة ، والكلب ، والحصار^(٤) ، لقوله ﷺ : لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ، وَأَذْرَأُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ^(٥) .

وإن أئِمَّ المَاءُ المكثَّفُ بتعمُّده ، لقوله ﷺ : لَوْ يَعْلَمُ الْمَاءُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي

(١) ويكره تحريماً إن تعمد لمنافاته الخشوع ، أو ساهياً . فلا كرامة .

وفي الاستفهام خلاف محمّد رحمه الله حيث تفسد عنده .

(٢) معناه : قصد إلى فهمه .

(٣) مقلّر بثلاث مضغّات . وانظر تنمّة المبحث ص ٥١٧ .

(٤) النصّ في هذه الثلاثة بقوله ١٩ لشبهة ما ورد عند مسلم : ٢٦٦- ٥١١ ؛ عن أبي هريرة : يقطع الصلاة المرأة ، والحصار ، والكلب . وبه قال الظاهرية . وخصّ الإمام أحمد الفساد بمرور الكلب الأسود فقط ١١١ .

وعلى كلّ فالحديث منسوخ ؛ كما ذكر الحازمي في : الاعتبار .

(٥) أخرجه أبو داود : ٧١٩ ، ٧٢٠ ، والبيهقي : ٢/ ٢٧٨ ؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

مَاذَا عَلَيْهِ.. لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا^(١) لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ . رواه الشيخان^(٢) . وفي رواية البزار (٢٣٩/٩ - ٣٧٨٢) : « أَرْبَعِينَ خَيْرًا » .

موضع الكراهة : والمكروه : المرور بمحل الشجود على الأصح^(٣) في المسجد الكبير ، والصحراء ، وفي الصغير^(٤) ! مطلقاً ، وبما دون قامة يصلي عليها ، إلا فيما وراء ذلك في شارع ، لما فيه من التضييق على المارة^(٥) .

النظر للفرج : و٤- لَا تَفْسُدْ صَلَاتَهُ بِنَظَرِهِ إِلَى فَرْجِ الْمُطَلَّعَةِ ، أو الأجنبية - يعني : فرجها الداخل - بِشَهْوَةٍ فِي الْمُخْتَارِ ، لَأَنَّهُ عَمَلٌ قَلِيلٌ ؛ وَإِنْ ثَبَتَ بِهِ الرَّجْعَةُ .

(١) هكذا في الأصول!! وفي نسخة العلامة الطحطاوي : لَكَانَ يَقِفُ . ولكنه صوب ما ذكرناه تبعاً للأصول الحديثية .

ثم إن (خَيْرًا) بالنصب رواية الترمذي خبر « كان » أثبتّها تبعاً للأصول الخطيّة ، وعند غيره « خَيْرٌ » اسم « كان » وجمله « يقف » هي الخبر . هكذا ذكر المناوي ، وسبقه ابن العربي مشيراً إلى تسويغ الابتداء بالنكرة بكونها موصوفة . فاعلمه .

(٢) هو عند البخاري : ٥١٠ ، ومسلم : ٢٦١ - ٥٠٧ ، وأخرجه مالك : ١٥٤/١ ، وأحمد : ١٦٩/٤ ، وأبو داود : ٧٠١ ، والترمذي : ٣٣٦ ، والنسائي : ٧٥٥ ، وابن ماجه : ٩٤٤ ، وابن حبان : ٣٢٦٦ ، وابن خزيمة : ٨١٣ ، وعبد الرزاق : ٢٣٢٢ ، والداودي : ١٤٢٣ ، وأبو حنيفة : ٤٤/٢ ، وغيرهم ؛ عن أبي جهم رضي الله عنه .

(٣) تقابله رواية بموضع نظره لو صلى بالخشوع ، وهما متساويان ، لأن السنة نظره لموضع سجوده .

(٤) مفقّر بأربعين ذراعاً ؛ على المختار . وقيل : بستين . والله تعالى أعلم .

(٥) كل ذلك ما لم توجد سترة - كما سيأتي ص ٥٦٨ .

ثم هذا إن كان له مندوحة عن المرور . وإلا أثم المصلي بتعرضه لمروره .

والحاصل أن له أربع صور :

الأولى : أن يكون للمارّ مندوحة . ولم يتعرض المصلي لذلك ، فيختص المارّ بالإثم لو مرّ .

الثانية : أن يكون المصلي تعرض للمرور والمارّ ليس له مندوحة عن المرور ؛ فيختص الإثم بالمصلي .

الثالثة : أن يتعرض المصلي للمرور ويكون للمارّ مندوحة ؛ فيأثم .

الرابعة : أن لا يتعرض المصلي للمرور ؛ ولا يكون للمارّ مندوحة ؛ فلا يأثم .

(رد المحتار : ٤٢٧/١ ؛ عن ابن دقيق العيد) .

الفعل المفسد : ١- فعله : ولو قبَّلها ، أو لَمَسها ؟ فسدت صلاتُهُ ، لأنَّهُ في معنى الجماع . والجماع : عمل كثير .

ولو كانت تصلِّي ، فأولج بين فخذيها ؛ وإن لم يُنزَل !! أو قبَّلها ؛ ولو بدون شهوة ! أو لمسها بشهوة ؟ فسدت صلاتُها .

٢- فعلها : وإن قبَّلته ؛ ولم يشتهِها ؟ ! لم تفسد صلاته^(١) .

• • •

(١) إذ المعتبر شهوته لا شهوتها ، ثم هو في الصلاة ، ولأن القُبلة بمعنى التحصُّن وهو فعله لا فعلها .

الأسئلة

- نظر المصلي إلى مكتوب ففهمه لا تفسد صلاته ، وإن تعمد فهمه تفسد ؟ علل ذلك .

- المرور بين يدي المصلي غير مفسد ؛ ولكن يائمه المصلي ، أو المار . اشرح ذلك واذكر وجوهه ، مع التوضيح والتعليل .

- لو قبلها وهي تصلي ، فسدت صلاتها ، ولو قبلته ولم يشتهها . . لا تفسد . علل ذلك .

- أولج بين فخذيها . . وهي تصلي ؛ ولم ينزل . فسدت صلاتها . علل ذلك .

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :

• أكل ما بين أسنانه قدر السمسة تفسد صلاته .

• ابتلع ما ذاب من الشكر في فمه وهو دون الحمصة تفسد صلاته .

• أكل حلواً وبقي طعمه أثناء الصلاة لا تفسد صلاته .

• لو نظر إلى فرج المطلقة بشهوة تثبت رجعتها وتفسد صلاته .

• قبلها أو لمسه . . وهو يصلي لا تفسد ما لم ينزل .

- أكمل ما يلي واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

• قال ﷺ : « لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أُنْ خَيْرٌ . . . »

• قال ﷺ : « لَا يَنْقَطِعُ الصَّلَاةُ شَيْءٌ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ »



فصل في المكروهات^(١)

مجلى الكراهة : المكروه : ضد المحبوب .

تعميم : وما كان النهي فيه ظنيّاً كراهته تحريميّة ؛ إلا لصارف ، وإن لم يكن الدليل نهياً ، بل كان مفيداً للترك الغير الجازم !! فهي تنزيهية .

حكم المكروه : والمكروه تنزيهاً إلى الحل أقرب ، والمكروه تحريماً إلى الحرمة أقرب .

استدراك الكراهة : وتعاد الصلاة مع كونها صحيحة ! لترك واجب وجوباً ، وتعاد استحباباً بترك غيره^(٢) . قال في « التجنيس » : كل صلاة أدّيت مع الكراهة . . فإنها تعاد ؛ لا على وجه الكراهة .

تأويل لتكميل : وقوله ﷺ : « لَا يُصَلَّى بَعْدَ صَلَاةٍ مِثْلَهَا »^(٣) !! تأويله النهي عن الإعادة بسبب الوسوسة ، فلا يتناول الإعادة بسبب الكراهة . ذكره صدر الإسلام البزدوي^(٤) في [شرح] « الجامع الصغير » .

(١) كراهة تحريم عند الإطلاق فيأثم بها وهي حرام . إلا أن النص في الحرمة اجتهدني ؛ فغير عنها بالكراهة التحريميّة . انظر (رد المحتار : ١ / ١٥٠) .

وربما أريد التنزيه فيخفّ الأثم . وإليك البيان مفصّلة بعد إجمال المؤلف لها .

(٢) والإعادة المطلوبة استحباباً ؛ أو وجوباً . . لا تتغير في الوقت وبعده على المعتد . فتنبه .

(٣) قال الزيلعي (١٤٨ / ٢) : غريب مرفوعاً . وقال ابن الهمام (٤٥٩ / ١) : هذا اللفظ رواه ابن أبي شيبه ؛ عن عمر !! وظاهر كلام محمد أنه عن النبي ﷺ . . . ومحمد أعلم بذلك منا .

قلت : أخرجه وغيره مما يؤدي معناه ابن أبي شيبه : ٢٠٦ / ٢ موقوفاً على عمر وابن مسعود رضي الله عنهما وعند عبد الرزاق : ٤٨٢٠ ؛ بلفظ : لا تصلّين دُبر كل صلاة مثلاً .

(٤) هو أبو اليسر محمد بن محمد . . . (تقدمت ترجمته ص) وإنما نَهَتْ عليه !! لاشتباهه بأخيه علي بن محمد . فتنبه له ؛ فإنه مزية قدم . وبخاصّة أن لكليهما شرحاً على « الجامع الصغير » . =

إجماله : يُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي سَبْعَةٌ وَسَبْعُونَ شَيْئًا تَقْرِيبًا ، لَا تَحْدِيدًا^(١) .

١- الترك حمداً : ١- تَرْكُ وَاجِبٍ ، أَوْ ٢- سُتْبٌ صَعْدًا ، صَدْرٌ بِهِدَا ١١ لأنه لما بعده كالأمر الكُلِّي المنطبق على جزئيات كثيرة . . ك ١- ترك الاطمئنان في الأركان ، وك ٢- مسابقة الإمام ، لما فيها من الوعيد ؛ على ما في « الصحيحين »^(٢) : « أَمَّا يَخْشَى أَحَدُكُمْ ، إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ . . أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ ١١ ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ ١١ » . وك ٣- مجاوزة اليدين الأذنين ، و ٤- جعلهما تحت المنكبين ، و ٥- ستر القدمين في السجود . . عمداً للرجال^(٣) .

٢- العبت : كَعَبْتُهُ بِثَوْبِهِ وَيَدَيْهِ ، لأنه ينافي الخشوع الذي هو روح الصلاة ؛ فكان مكروهاً ، لقوله تعالى ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ٢ ﴾ [المؤمنون] .
وقوله ﷺ : « إِنْ أَلَّهِ تَعَالَى كَرِهَ لَكُمْ ١- الْعَبْتُ فِي الصَّلَاةِ ، وَ ٢- الرُّفْتُ فِي الصِّيَامِ ، وَ ٣- الضَّحِكُ عِنْدَ الْمَقَابِرِ^(٤) » .

ورأى ﷺ رجلاً يعبتُ بلحيته في الصلاة ؛ فقال : « لَوْ خَشَعَ قَلْبُهُ . . لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ^(٥) » .

= واعلم أن أبا البشر يهضم الياء وسكون السين ، أما الصحابي فأبو البشر يفتحين .

- (١) بل تحديداً سبعة وسبعون متناً ، وهي ما في الشرح إحدى وثمانون .
(٢) هو عند البخاري : ٦٩١ ، ومسلم : ١١٤ - ٤٢٧ . وأخرجه أحمد : ٢٦٠ / ٢ ، وأبو داود : ٦٢٣ ، والترمذي : ٥٨٢ ، والنسائي : ٨٢٧ ، وابن ماجه : ٩٦١ ، والدارمي : ١٣٢٢ ، وابن خزيمة : ١٦٠٠ ، وابن حبان : ٢٢٨٢ ، والبيهقي : ٩٣ / ٢ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه . وعند ابن حبان : ٢٢٨٣ : (رأس كلبا) ، وكذا عند الطبراني في « الأوسط » : ٤٢٣٩ .
(٣) فالأولى والثانية مكروهة تحريماً لترك الواجب في الطمأنينة في أولاهما ، والمتابعة في الثانية . والثالثة والرابعة مكروهة تنزيهاً لترك سنتين في رفع اليدين للتحريم . والخامسة خلاف الأولى .
وقوله (عمداً) يخرج ليس الجورين لغير العمد ؛ وإن استحبَّ نزعهما للصلاة . وليس السجود قهراً ، وقوله (للرجال) قهراً للأخيرة . والله تعالى أعلم .
(٤) أخرجه القضاة في « مسند الشهاب » : ١٠٨٧ ، وابن المبارك في « الزهد » : ١٥٥٧ مرسلأ .
(٥) أخرجه ابن أبي شيبة : ٢٨٩ / ٢ ، والحكيم الترمذي في « نوازل الأصول » : ١٨٤ ؛ عن =

والعبث : عملٌ لا فائدة فيه ؛ ولا حكمة تقتضيه .

والمراد به (العبث) هنا : فعلٌ ما ليس من أفعال الصلاة ، لأنه ينافيها^(١) . .

٣- قلب الحصى : ٣- قَلْبُ الْحَصَى إِلَّا لِلشُّجُودِ مَرَّةً . قال جابر بن عبد الله : سألتُ النبي ﷺ عن مسح الحصى ؟ فقال : « وَاحِدَةً ، وَلأنْ تُغْسِكَ عَنْهَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ مِئَةِ نَاقَةٍ سَوْدٍ الْحَدَقِ »^(٢) .

٤- تحريك الأصابع : ٤- فَرَقَعَةُ الْأَصَابِعِ ؛ ولو مرة . وهو : غمزها ؛ أو ملأها حتى تُصَوِّتَ ، لقوله ﷺ : « لَا تُفَرِّقْ أَصَابِعَكَ . . وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ »^(٣) .

٥- تَشْيِينُهَا ، لقول ابن عمر فيه : تلك صلاة المغضوب عليهم^(٤) .

٥- التَّخْضُرُ : ٦- التَّخْضُرُ ، لأنه نُهي^(٥) عنه في الصلاة ، وهو : أن يضع يده

= أبي هريرة رضي الله عنه . وعبد الرزاق : ٣٣٠٨ والبيهقي : ٢/ ٢٨٥ ، والمعرفة : ٤٢٧٥ ؛ مرسلًا عن ابن المسيب . وذكره ابن قدامة في « المغني » : ١/ ٦٢٢ ، ورمز السيوطي في « الجامع الصغير » : ٧٤٤٧ لضعفه ، وأقره المناوي .

(١) مكروه فيها تحريماً ، وخارجها تنزيهاً ؛ كما في « رد المحتار » : ١/ ٤٣٠ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة : ٢/ ٤١٢ ، وأحمد : ٣/ ٣٠٠ ، وعبد بن حميد : ١١٤٥ ، وعبد الرزاق : ٢٤٠٠ ، وابن خزيمة : ٨٩٧ ، والبيهقي : ٢/ ٢٨٥ ، والديلمي : ٨٠١١ ؛ عن جابر رضي الله عنه . وله شاهد عند البخاري : ١٢٠٧ ، ومسلم : ٤٧- ٥٤٦ ، وأصحاب « السنن » ؛ عن شُعَيْبٍ رضي الله عنه .

(٣) أخرجه ابن ماجه : ٩٦٥ بلفظ « تَفَقَّعَ » ؛ عن علي كَرَّمَ الله وجهه . وعن معاذ بن أنس أن رسول الله ﷺ كان يقول : « إِنَّ الضَّاحِكَ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْمُتَلَوِّعَ ، وَالْمُفَقِّعَ أَصَابِعَهُ . . يَمْتَرِلُوهُ وَاحِدَةً » . أخرجه أحمد : ٣/ ٤٣٨ ، والطبراني في « الكبير » ؛ كما في « مجمع الزوائد » : ٢٤٢٤ .

(٤) أخرجه أبو داود : ٩٩٣ أن نافعا سأل عن الرجل يصلي . . وهو مشبك يديه ، قال ابن عمر . . . فذكره . وأخرجه البيهقي : ٢/ ٢٨٩ .

(٥) أخرجه البخاري : ١٢١٩ ، ومسلم : ٤٦- ٥٤٥ ، وأبو داود : ٩٤٧ ، والترمذي : ٣٨٣ ، والنسائي : ٨٨٩ ، وأحمد : ٢/ ٢٣٢ ، والدارمي : ١٤٣٤ ، والطبراني : ٢٥٠٠ ، وابن حبان : ٢٢٨٥ ، وابن خزيمة : ٩٠٨ ، وابن أبي شيبة : ٤٧/ ٢ ، وعبد الرزاق : ٣٣٣٩ ، =

على خاصرته ، وهو أشهر وأصح تأويلاتها ، لما فيه من ترك سنة أخذ البدين ،
والتشبيه بالجبابرة .

٦- الالتفات : ٧- الالطاف بغيره ، لا بعينه ، لقول عائشة رضي الله عنها :
سألت رسول الله ﷺ عن الكفات الرجل في الصلاة ؟ فقال : « هُوَ اخْتِلَافٌ يَخْتَلِسُهُ
الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ » . رواه البخاري^(١) . وقوله ﷺ : « لَا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى
الْعَبْدِ .. وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَمِثْ ، فَإِنْ أَلْتَمَثَ .. أَنْصَرَفَ عَنْهُ »^(٢) .

٧- البراق : و - يكره أن يرمي بزاقه .. إلا أن يضطر ١- فيأخذه بشويه ، أو ٢-
يلقيه تحت رجله اليسرى ؛ إذا صلى خارج المسجد ، لما في البخاري^(٣) أنه ﷺ
قال : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ .. فَلَا يَنْصُقُ أَمَامَهُ ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي اللَّهَ تَعَالَى مَا دَامَ
فِي مُصَلَّاهُ ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ؛ فَإِنْ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكَئِينَ ، وَلْيَنْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ ؛ أَوْ تَحْتَ
قَدَمَيْهِ » . وفي رواية^(٤) : « أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى » .

وفي « الصحيحين »^(٥) : « الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ ؛ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا » .

= والحاكم : ٢٦٤/١ ، والبيهقي : ٢٨٧/٢ ، وابن الجارود : ٢٢٠ ؛ عن أبي هريرة رضي الله
عنه .

(١) في « صحيحه » : ٧٥١ ، وأحمد : ١٠٦/٦ ، وعبد الرزاق : ٣٢٧٥ ، وأبو داود : ٩١٠ ،
والترمذي : ٥٩٠ ، والنسائي : ١١٩٥ ، وابن خزيمة : ٤٨٤ ، وابن حبان : ٢٢٨٧ ،
والبيهقي : ٢٨١/٢ ، والبخاري : ٧٣٢ ؛ عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها .

(٢) أخرجه أحمد : ١٧٢/٥ ، وأبو داود : ٩٠٩ ، والترمذي : ٣٨٦ ، والنسائي : ١١٩٤ ،
والدارمي : ١٤٣٠ ؛ عن أبي ذر جندب بن جنادة الغفاري رضي الله عنه .

(٣) في « جامع الصحيح » : ٤١٦ ، وعبد الرزاق : ١٦٨٦ ، وابن حبان : ٢٢٦٩ ، والبخاري :
٤٩٠ ، والبيهقي : ٢٩٣/٢ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .
وهو عند البخاري بلفظ الأفراد « فَإِنْ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكَأ » .

(٤) هي عنه : ٤١٠ ، وعند أحمد : ٢٦٦/٢ ؛ عن أبي هريرة ، الحميدي : ١٢١٩ ، والدارمي :
١٤٠٣ ، عن أنس ، وعند الحميدي : ٧٢٩ ، وابن حبان : ٢٢٧١ ؛ عن أبي سعيد . وعند
غيرهم عن غيرهم .

(٥) عند البخاري : ٤١٥ ، ومسلم : ٥٥٠-٥٥٢ ، وأحمد : ١٧٣/٣ ، وأبو داود : ٤٧٦ ، =

٨- الإقعاء : وَ ٨- [كُرِه] الإقعاء وهو : أن يضع اليديه على الأرض ، وينصب رُكبتيه ، لقول أبي هريرة رضي الله عنه : نهاني رسول الله ﷺ عن ١- نَقْرِ كَتَرِ الدُّبِكَ ، و ٢- إقعاء كإقعاء الكلب ، و ٣- أَلْتَفَاتِ كَأَلْتَفَاتِ الثَّعْلِبِ^(١) .

٩- افتراش اللراحين : و ٩- أَفْتَرَّاشُ ذِرَاعَيْهِ ، لقول عائشة رضي الله تعالى عنها : كان النبي ﷺ ينهى عن عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ ، وَأَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ السَّجْعِ . رواه البخاري^(٢) . وعُقْبَةُ الشَّيْطَانِ : الإقعاء^(٣) .

١٠- التشمير : وَ ١٠- تَشْمِيرُ كُمَيْهِ عَنْهُمَا ؛ لِلنَّهْيِ^(٤) عنه ، لما فيه من الجفاء المتنافي للخشوع^(٥) .

١١- الصلاة بالسراويل : وَ ١١- صَلَاتُهُ فِي السَّرَاوِيلِ ؛ أَوْ فِي إِزَارٍ . مَعَ قُنْذَرَتِهِ

= والترمذي : ٥٧٢ ، والنسائي : ٧٢٢ ، وابن خزيمة : ١٣٠٩ ؛ عن أنس رضي الله عنه . رواها بعضهم بالصاد ، وبعضهم بالزاي : « البزاق » ١١ .

(١) أخرجه أحمد : ٣١١/٢ ، وابن أبي شيبة : ٢٨٥/١ ، والطيالسي : ٣٣٨/١ ، وأبو يعلى : ٢٦١٩ ، والطبراني في « الأوسط » : ٥٢٧٥ ، والبيهقي : ٣٦/٣ . وهو حديث حسن . أما قول الزيلعي : (غريب) ١١ فمراده عن أبي ذر رضي الله عنه .

لكن عند الطبراني : « القرد » بدل « الكلب » ، و « الغراب » بدل « الدب » . وعنده : ١٢١٧ ؛ وعند البزار : ٢٦٧/١ ، والحاكم : ٢٧٢/١ ؛ وصححه على شرط البخاري عن سَمُرَةَ قال : نهى رسول الله ﷺ عن الإقعاء والتورك في الصلاة وهو عند أحمد : ٢٣٣/٣ ؛ عن أنس . وعنه عند ابن ماجه : ٨٩٦ : فَلَا تُفْعِ كَمَا يُفْعِي الْكَلْبُ .

(٢) لم أجده في البخاري ١١ بل أخرجه مسلم : ٢٤٠-٤٩٨ ، وأحمد : ٣١/٦-١٩٤ ، والداودي : ١٣٢٣ ، وأبو داود : ٧٨٣ ، وابن ماجه : ٨٩١ ؛ عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها .

(٣) هكذا فسرهما أبو عبيد وغيره . وأن يلمس اليديه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض .

(٤) الشواهد كثيرة في العبث والكف وغيرهما ١١ لكن لم أجد صريح لفظ التشمير ٩ .

(٥) لا تختص الكرامة بالصلاة ، بل يكره إن كانت هيته كذلك ، أو شَرُّ للوضوء ثم عَجَلٌ لإدراك الركعة مع الإمام . والأفضل إرخاء كُمَيْهِ بحمل قليل .

أما لو شَرُّ كُمَيْهِ في الصلاة . فنفسد ، لأنه عمل كثير ، وضمير « عنهما » عائد على اللراحين . انظر « رد المحتار » : ١/٤٣٠ .

عَلَى لُبْسِ الْقَمِيصِ^(١) ، لما فيه من التهاون ، والتكاسل ، وقلة الأدب .
 مستحبُّ اللباس : والمستحبُّ للرجل أن يصلي في ثلاثة أثواب : إزار ،
 وقميص ، وعمامة ، وللمرأة في : قميص ، وخمار ، ومقنعة . (انظر ص ٣٧٠) .
 ١٢- سلام الإشارة : وَ ١٢- رَدُّ السَّلَامِ بِالإِشَارَةِ ، لأنه سلامٌ معنى .
 وفي « الذخيرة » : لا بأس للمصلي أن يجيب المتكلم برأسه ، وَرَدَّ الأثر^(٢) به
 عن عائشة رضي الله عنها .
 ولا بأس بأن يُكَلِّمَ الرجل المصلي . . ﴿ فَنادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي
 الْمِحْرَابِ ﴾ [٣٩/ آل عمران] .
 ١٣- التربع : وَ ١٣- أَلْتَرْتِيعُ بِلَا عُدْرِ لِتَرْكِ سُنَّةِ الْقُعُودِ^(٣) ، وليس بمكروه .

- (١) أفاد أنه عند المعز لا يكره ، وهو المخرج لمن ابتلي بلبس « البنطال » ؛ لو لم يجد غيره .
 وأفاد أيضاً أن الكراهة خارج الصلاة تنزيهية خاصة مع عموم العادة المجتلبة .
 ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ! كيف . . وقد نهى ﷺ عن الصلاة في السراويل ، كما
 أخرجه الطبراني في « الأوسط » : ٧٨٣٧ ، عن جابر رضي الله عنه . ثم هذا ما لم تكن السراويل
 ضيقة . فإن كانت ؟ كرهت تحريماً في الصلاة وخارجها . بل حرمت .
 (٢) أخرجه مالك : ١٣٣ ، وأحمد : ٣٤٥/٦ ، والبخاري : ١٠٥٣ ، ومسلم : ١١- ٩٠٥
 وغيرهم ؛ عن أسماء تسأل أختها عائشة رضي الله عنهما وعن أبيهما - وقد كسفت الشمس -
 فتجيبها بالإشارة برأسها . . وهي تصلي .
 والأحسن منه استدلالاً ما أخرجه أحمد : ١٢/٦ ، وأبو داود : ٩٢٧ ، والترمذي : ٣٦٨ ،
 عن ابن عمر قلت لبلال : كيف كان ﷺ يرد عليهم . . حين كانوا يسلمون عليه . . وهو في
 الصلاة ! قال : كان يشير بيده .
 وأخرج البزار ؛ عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً سلم عليه ﷺ . . وهو يصلي ؛ فردَّ ﷺ
 بالإشارة فلما سلم . . قال : « إِنَّا كُنَّا نَرُدُّ السَّلَامَ فِي صَلَاتِنَا ، فَتُهِنَّا عَنْ ذَلِكَ » .
 وهو عند مسلم : ٣٦- ٥٤٠ ، وأبي داود : ٩٢٥ ، والترمذي : ٣٦٧ ، والنسائي : ١١٨٦ ،
 وابن ماجه : ١٠١٧ ، وغيرهم ؛ عن جابر وصهيب رضي الله عنهما .
 (٣) المسنون . فالكراهة تنزيهية . ولا يبعد خارجها . . أن تكون قرينة إن نوى الاقتداء به ﷺ .

خارجها ، لأنَّ جُلَّ قعودِ النَّبِيِّ ﷺ كان التَّرفُّعُ (١) ، وكذا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . والتَّرفُّعُ وهو : إدخالُ السَّاقَيْنِ فِي الْفَخْذَيْنِ . فصارت أربعة .

١٤- عَقَصُ الشَّعْرِ : وَ ١٤- عَقَصُ شَعْرِهِ : وهو : شُدُّهُ عَلَى الْقَفَا ؛ أَوِ الرَّأْسِ ،
لأنَّهُ **عَصَا** مَرُّ بِرَجُلٍ يَصْلِي . . وهو معقوص الشعر ؛ فقال : « دَغَّ شَعْرَكَ يَسْجُدُ
بَعْدَكَ » (٢) .

١٥- الاعتجار : ١٥- يكره الاعتجار ، وَهُوَ : شُدُّ الرَّاسِ بِالْمِنْدِيلِ ، أو تكوير
عمامته على رأسه . . وَتَرْكُ وَسْطِهَا مَكْشُوفًا . وقيل : أن يتقب بعمامته فيغطي
أنفه ، انتهى النبي ﷺ عن الاعتجار في الصلاة (٣) .

(١) أخرج صلاه ﷺ مترياً ، عن عائشة النسائي : ١٦٦٠ ، وابن حبان : ٢٥١٢ ، وابن خزيمة : ١٢٣٨ ، والحاكم : ٢٧٥/١ ، والبيهقي : ٣٠٥/٢ .

ومن شواهد جلوسه ﷺ متربعاً إذا صلى الفجر حتى تطلع الشمس ؛ كما عند أبي داود :
٤٨٥٠ ، وعند بقية الخمسة دون التصريح بالتربع !

أما عمر رضي الله عنه .. فأخرجه ابن سعد - « كثر العمال » : ٤٢٠٢٤ - عن الزهري .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ !! وقد عزاه المؤلف في «الإمداد» إلى (شرح الغزنوي) !!

ومن شواهد ما أخرجه عبد الرزاق : ٢٨٣٦ ، عن علي مرفوعاً : « لَا تَقْصُ شَعْرَكَ فِي
الْعَلَاءِ ، فَإِنَّهُ كَيْفَلٌ مِنَ الشَّيْطَانِ » . وعند الطبراني في « الكبير » : ٥١٢ / ٢٣ ، عن أم سلمة
رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَصْلِيَ الرَّجُلُ . . وَرَأْسَهُ مَقْصُوصٌ .

والنهي عن قص الشعر وكفّه عند أحمد : ٣٠٤/١ ، ومسلم : ٢٢٧-٤٩٠ ، وأبي داود : ٦٤٦ ، والترمذي : ٣٨٤ ، والنسائي : ١١١٤ ، وابن ماجه : ١٠٤٢ ، غير أن أقربها للملفظ المراد تخريج ما أخرجه ابن أبي شيبة : ٤٣٥/٢ « لا تقص شعرك ، فإن شعرك يسجد معك » . وعن أبي موسى وعليّ رضي الله عنهما مرفوعاً : « ... ولا تصل .. وأنت عاقص شعرك » . أخرجه أحمد : ١٤٦/١ ، واليزار برجال موثوقين ..

(۳) اما بالمعنى الاول . . فلم أراه !!

وأما بالمعنى الثاني . . فأخرج الطبراني في « الكبير » - كما عناه في « المجمع » : ٢٤٥١ - «
عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَصْلِيَنَّ أَحَدُكُمْ . . وَتَوْبُهُ عَلَى آتِفِهِ » فَإِنَّ ذَلِكَ
خَطْمُ الشَّيْطَانِ » . وهو في « الأوسط » : ٩٣٥٤ بلفظ « لَا يَقْبَلُ أَحَدُكُمْ . . » . وانظر حديث
السند المتقدم من أبي هريرة قريبا .

١٦- حَبَثَ الثَّوْبُ : وَ ١٦- كَفْتُ ثَوْبِي أَي : رَفَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَوْ مِنْ خَلْفِهِ ؛ إِذَا أَرَادَ السُّجُودَ . وَقِيلَ : أَنْ يَجْمَعَ ثَوْبَهُ وَيَشُدَّهُ فِي وَسْطِهِ ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّجْبُرِ الْمَنَافِي لِلْخُشُوعِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « أَمِزْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمَ ، وَأَنْ لَا أَكُفَّ شَعْرًا ، وَلَا ثَوْبًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١) .

- سَدَلَ الثَّوْبُ : وَ ١٧- يَكْرَهُ سَدْلُهُ . . تَكْبِيرًا ؛ أَوْ تَهَاوُنًا ، وَبِالْعَذْرِ لَا يَكْرَهُ ، وَهُوَ : أَنْ يَجْعَلَ الثَّوْبَ عَلَى رَأْسِهِ وَكَتْفَيْهِ ، أَوْ كَتْفَيْهِ فَقَطْ ؛ وَيُرْسِلُ جَوَانِبَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضُمَّهَا ، لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ السَّدْلِ ، وَأَنْ يَغْطِيَ الرَّجُلُ فَاهُ (٢) .

- التَّشْبِيهُ : فَ ٢٠- يَكْرَهُ أ- التَّلْتُمُ ، وَب- تَغْطِيَةُ الْأَنْفِ وَالْفَمِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبَّهُ فِعْلَ الْمَجْجُوسِ حَالَ عِبَادَتِهِمُ النَّيْرَانَ .

وَلَا كِرَاهَةَ فِي السَّدْلِ خَارِجَ الصَّلَاةِ ؛ عَلَى الصَّحِيحِ (٣) .

- اشْتِمَالَةُ الصَّمَاءِ : وَ ١٨- يَكْرَهُ الْأَنْدِرَاجُ فِيهِ ، أَي : الثَّوْبُ بِحَيْثُ لَا يَدْعُ مُنْفَذًا يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْهُ ، وَهِيَ : الْاِشْتِمَالَةُ الصَّمَاءُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ . . فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا ثَوْبٌ فَلْيَتَرَزَّ بِهِ ، وَلَا يَشْتَمِلْ اِشْتِمَالَةَ الْيَهُودِ » (٤) .

(١) هُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ : ٤٨٨ ، وَمُسْلِمٌ : ٢٢٨- ٤٩٠ . وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٢٢١/١ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٨٨٩ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٢٧٣ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٠٩٢ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٨٨٣ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٤٣٥/٢ وَغَيْرُهُمْ ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٢٩٥/٢ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٦٤٣ ، وَالدَّارِمِيُّ : ١٣٨٦ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٣٧٨ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٩٦٦ وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ٧٧٢ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ٢٣٥٣ ، وَالْحَاكِمُ : ٢٥٣/١ وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِهِمَا ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٢٤٢/٢ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٥١٩ . وَالسَّدْلُ : ١- إِسْهَالُ الثَّوْبِ إِلَى الْأَرْضِ كَالْإِسْهَالِ . أَوْ : ٢- اِشْتِمَالَةُ الصَّمَاءِ الْآتِيَةِ ، أَوْ : ٣- أَنْ يَضَعَ وَسْطَ الْإِزَارِ عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ يُرْسِلُ طَرَفَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْعَلَهُمَا عَلَى كَتْفَيْهِ . أَوْ : ٤- الْإِرْخَاءَ مِنْ غَيْرِ لِبْسٍ مَعْتَادٍ ، وَهُوَ الْأَشْمَلُ . فَلْيَعْتَمِدْ .

(٣) الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ تَحْرِيمَةً ، أَمَّا التَّنْزِيهَةُ . . فَنَعَمْ ، وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّكْبِيرِ ، وَالْأَحْرَمُ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ : ٦٣٥ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٤٨/٢ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ٧٦٦ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٢٣٦/٢ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

١٧- ترك المستحب : ١٩- يكره جَعْلُ الثُّوبِ تَحْتَ إِبْطِهِ الْأَيْمَنِ . . وَ ٢٠- طَرْحُ جَانِبَيْهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ . أو - عكسه ، لأن ستر المَنَكِبَيْنِ مستحبٌ في الصلاة ، فيكره تركه تنزيهاً ؛ بغير ضرورة^(١) .

١٨- تغيير مواضع الأذكار : ٢١- الْقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْقِيَامِ ؛ كإتمام القراءة حالة الركوع .

تكميل : و - يكره أن يأتي بالأذكار المشروعة في الانتقالات بعد تمام الانتقال^(٢) ، لأن فيه خللين . . ١- تركه في موضعه ، و ٢- تحصيله في غيره .

١٩- مكروه القراءة : ٢٢- يكره إطالة الرُّكْعَةِ الْأُولَى فِي كُلِّ شَفْعٍ مِنَ التَّطَوُّعِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرْوِيًّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أو مأثوراً عن صحابي ؛ كقراءة «سَبَّحْ» ، و «قُلْ يَتَأْتِيَا الْكَافِرُونَ» ، و «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ؛ في الوتر . فإنه من حيث القراءة ملحقٌ بالنوافل .

وقال الإمام أبو اليُسْرِ^(٣) : لا يكره ، لأن النوافل أمرها أسهل من الفرض .
أ- تطويل الثانية : ٢٣- يكره تَطْوِيلُ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الرُّكْعَةِ الْأُولَى^(٤) بثلاث

فاشمالة الصَّاء غير اشمالة اليهود ؛ كما فسرهُ الزيلعي . كذا يفهم من حديث أبي هريرة فيما أخرجه أحمد : ٥٠٣/٢ ، وهو عند البخاري : ٥٨٤ . والطبراني في «الأوسط» : ١١٥ ؛ ٩٢٠٩ ، والدارمي : ١٣٧٢ ؛ عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ نهى عن اشمال الصَّاء ، وأن يحتمى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء !! وانظر «النهاية» لابن الأثير : ٥٤/٣ ، وفتح الباري : ٤٧٧/١ . وعلى كلِّ فالتفسير اللغوي غير الفقهي . فتنبه .

في الصَّاء : عدم منفذ ليدبه . و اشمالة اليهود : أفراد ثوب يخشى ظهور عورته .

(١) وبها . . لا كراهة ، وتشمل الكراهة المُنْهَرِمُ أيضاً ، لأن كشف الكتف للمحرم وهو الاضطباع كالزَّمْلِ لا يسرُّ إلا في ثلاثة أشواط من طواف بعده سعي . فتنبه ، فإن كثيراً عنه غافلون .

(٢) وكذا يكره أثناء الانتقال كإكمال التسيحات بعد الرفع من الركوع ؛ أو السجود .

(٣) هو صدر الإسلام البَزْدَوِيُّ . تقدمت ترجمته ص ٥٢٨ .

(٤) هذه الكراهة تنزيهية ، وفي غير الفجر ، أمّا هو فيسُرُّ إطالتها للإمام بنحو ثلث ما يقرأ في الركعتين ، أو ثلث ما في الأولى ؛ ونصف ما في الثانية .

آيات فاكثر - لا تطويل الثالثة ، لأنه ابتداء صلاة نفل - في جميع الصلوات : ١ -
الفرض بالاتفاق ، و ٢ - النفل على الأصح^(١) ، إلحاقاً بالفرض فيما لم يرد فيه
تخصيص من التوسعة .

ب - تكرار السورة : ٢٤ - يكره^(٢) تكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض .

- وكذا تكرارها في الركعتين ؛ إن حفظ غيرها وتعمد^(٣) ، لعدم وروده^(٤) .

فإن لم يحفظه اوجب قراءتها لوجوب ضم السورة لل فاتحة .

وإن نسي ؟ لا يترك ، لقوله ﷺ : « إِذَا أَفْتَحْتَ سُورَةً فَأَقْرَأَهَا عَلَى نَحْوِهَا »^(٥) .

قيد الكراهة : وقيد بالفرض !! لأنه لا يكره التكرار في النفل ، لأن بابه أوسع ،
لأنه ﷺ قام إلى الصبح بآية واحدة يكررها في تهجدته^(٦) . وجماعة من

(١) هو قول الإمام محمد المفتى عليه . والنفل شامل للتراويح .

(٢) كراهة تنزيهية .

(٣) قال في « الإمداد » : وكذا في ركعتين من الفرض . . إذا كان لغير ضرورة ؛ بأن كان يقدر على
قراءة سورة أخرى ، أما إذا لم يقدر ؟ فلا يكره ، لوجوب ضم سورة إلى الفاتحة في الثانية أيضاً . .
إلخ .

وبهذا تعلم ما في هذه النسخة من الاختصار ! فقابل وصحح ترشد (هامش الأصل) .

(٤) بل فعله ﷺ ، كما رواه معاذ بن عبد الله الجهني عن رجل من جهينة : . . . أنه ﷺ قرأ في الصبح
« إِنَّا زَلَّيْنَا الْأَرْضَ » في الركعتين . . أخرجه أبو داود : ٨١٦ ، والبيهقي : ٣٩٠ / ٢ .

(٥) عزاه السيوطي في « الإتيان » : ٣٤١ / ١ إلى أبي عبيد عن سعيد بن المسيب مرسلأ ، وأخرجه
أيضاً عن عمر (مولى غفرة) أن النبي ﷺ قال : « إِذَا قَرَأْتَ السُّورَةَ فَأَنْقِذْهَا » . وأخرجه الحكيم
الترمذي في « نواهد الأصول » (الأصل الثالث والتسعون) ص ٢٣١ ، عن بلال . وابن أبي شيبة :
٣٠٢٥٩ ، وعبد الرزاق : ٤٢٠٩ ، عن ابن المسيب : ٤٢١٠ . وابن نصر في « قيام الليل » .

(٦) هي قوله تعالى « إِنْ تَعْلَمُ لَهُمْ مَائِدَةٌ وَإِنْ تُدْرِكُهُمُ الْمَوْتُ فَأُولَئِكَ لَمْ يَعْلَمُوا » [المائدة / ١١٨] .

أخرجه أحمد : ١٤٩ / ٥ ، والنسائي : ١٠٠٩ ، وابن ماجه : ١٣٥٠ ، وابن خزيمة :
٢٧١ / ١ ، والحاكم : ١٢٤١ / ١ وصححه على شرطهما ، وأقره الذهبي ؛ عن أبي ذر رضي الله عنه .

السلف^(١) كانوا يُخَيِّون ليلتهم بآية العذاب ، أو الرحمة ، أو الرجاء ؛ أو الخوف .

ج - نكس القراءة : ٢٥ - يكره قراءة سورة فوق التي قرأها^(٢) ، قال ابن مسعود رضي الله عنه : مَنْ قرأ القرآن منكوساً فهو منكوس^(٣) .

إكمال : وما شرع لتعليم الأطفال إلا لتيسير الحفظ بقصر الشور .

توضيح : فإذا قرأ في الأولى ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ ؛ لا عن قصد ، يكررها في الثانية ؛ ولا كراهة فيه ، حذراً عن كراهة القراءة منكوساً .

الحال المرتحل : ولو ختم القرآن في الأولى ؟ يقرأ من (البقرة) في الثانية ، لقوله ﷺ : « خَيْرُ النَّاسِ الْحَالُ الْمُتَحِلُّ »^(٤) . يعني : الخاتِمُ المفتوح .

د - الفصل بسورة : ٢٦ - يكره فضله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين ، لما فيه من شبهة التفضيل والهجر .

وقال بعضهم : لا يكره إذا كانت السورة طويلة ، كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان .

(١) منهم إمامنا الأعظم رضي الله عنه وأرضاه . وانظر ما حققناه فيما كتبناه على « الخيرات الحسان »

لابن حجر الهيتمي . وانظر للتوشع في هذا المبحث الجليل كتاب « إقامة الحجة » للكنوي .

(٢) إلا إن سبق لسانه بذلك ؛ فإنه لا يكره ، وإذا تفكر ؟ لا يرجع أيضاً فإنه يكره . . ولو في أشاتها (هامش الأصل) .

(٣) نقل العلامة العجلوني في « كشف الخفا » (٢٥٦٤) حكم القارئ : أنه موضوع !! فلعله أراد مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ . وأثر ابن مسعود . أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٨٨٤٦ ، وعبد الرزاق : ٧٩٤٧ ، وابن أبي شيبة : ١٠٣٥٦ ، والبيهقي في « شعب الإيمان » : ٢٣١٢ : ذلك منكوس القلب . وانظر « مجمع الزوائد » : ١١٦٨٦ .

(٤) أخرجه بلفظ : قال رجل يا رسول الله : أي العمل أحب إلى الله ؟ . قال : « الْحَالُ الْمُتَحِلُّ » . . . « الَّذِي يَضْرِبُ مِنْ أَوَّلِ الْقُرْآنِ إِلَى آخِرِهِ » . كَلَّمَا حَلَّ أَرْتَحَلَ » الترمذي : ٢٩٤٨ ، والدارمي : ٣٤٧٧ (عن زدارة بن أوفى ، ولم يرفعه إلى ابن عباس) ، والطبراني في « الكبير » : ١٢٧٨٣ ، وابن المبارك في « الزهد » ص ٢٧٦ ، والحاكم : ٥٦٨/١ ، والبيهقي في « الشعب » : ٢٠٠١ ، وأبو نعيم : ٢٦٠/٢ ، عن ابن عباس رضي الله عنهما .

و- يكره الانتقال لآية من سورتها ؛ ولو فصل بآيات ، والجمع بين سورتين^(١) بينهما سورٌ ؛ أو سورة . وفي « الخلاصة » : لا يكره هذا في النفل .

٢٠- أعمال الرفاهية : ٢٧- يكره شَمُّ طَبِيبٍ قَصْداً ، لأنه ليس من فعل الصلاة .
و٢٨- يكره : تَرْوِيحُهُ - أي : جلب الرُّوح ؛ بفتح الراء : نسيم الريح - بِتَوْبِهِ ، أو
٢٩- مِرْوَحَةٍ - بكسر الميم وفتح الواو . . مَرَّةً ؛ أو مَرَّتَيْنِ^(٢) ، لأنه ينافي الخشوع ؛
وإن كان عملاً قليلاً .

٢١- تحويل الأعضاء : ٣٠- يكره تَحْوِيلُ أَصَابِعِ يَدَيْهِ ؛ أو ٣١- رِجْلَيْهِ عَنْ
الْقِبْلَةِ فِي السُّجُودِ ، لقوله ﷺ : « فَلْيُوجِّهْ مِنْ أَعْضَائِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ مَا اسْتَطَاعَ^(٣) » ،
وفي غَيْرِهِ . . أي : السجود ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَتِهَا عَنِ الْمَوْضِعِ الْمَسْنُونِ .

٢٢- ترك المسنون : ٣٢- يكره تَرْكُ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ .

و- ترك وضعهما على الفخذين . . فيما بين السجدين ؛ وفي حال التشهد .

و- ترك وضع اليمين على اليسار حال القيام ، لتركه السنة^(٤) .

(١) في ركعة واحدة ، والأحسن الإفراد ، إلا بالتزام نحو ختم التراويح !! .

(٢) وفي الأكثر المتواليات الفساد .

(٣) قال الحافظ الزيلعي ٢٨٧/١ : غريب ، وقال ابن حجر : ١٧٤ : لم أجده !! وأظنه ملجأ !! ثم
ذَكَرَ له شواهد عند البخاري : ٨٢٨ ؛ عن أبي حُمَيْدٍ يصف صلاة رسول الله ﷺ : واستقبل
بأطراف أصابع رجله القبلة . ولكن سَهَوَا رَحِمَهُمَا اللهُ تعالى فذكرا شاهداً عن النسائي ليس في
موضعه !! فتنه .

ومن شواهد عن عائشة : فوقعت يدي على قدميه . . وهما منصوبتان . مسلم : ٢٢٢-
٤٨٦ ، وأبو داود : ٨٧٩ ، وابن ماجه : ٣٨٤١ . والنسائي : ١٠٩٩ . وعن أبي حُمَيْدٍ : وَفَتَحَ
أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ . . إذا سجد . أخرجه أبو داود : ٩٦٣ ، والترمذي : ٣٠٤ ، والنسائي : ١١٠٠ ،
وابن ماجه : ١٠٦١ .

والفتح : نصبها وغمز مواضع المفاصل وثنيها إلى باطن الرجل .

(٤) راجع للترك الأربعة ، فلو شك ؛ أو تخضر . . . ضوعفت الكراهة وتشددت إلى التحريم .

٢٣ - التَّائِبُ : وَ ٣٣- يَكْرَهُ التَّائِبُ^(١) ، لَأَنَّهُ مِنَ التَّكَاسُلِ وَالْإِمْتَلَاءِ^(٢) ، فَإِنْ غَلَبَهُ فَلَيكْظُمُ مَا اسْتَطَاعَ ، وَلَوْ بِأَخْذِ شَفْتَيْهِ بِيَسْتِهِ ، وَبِوَضْعِ ظَهْرِ يَمِينِهِ ؛ أَوْ كُتْمَهُ .. فِي الْقِيَامِ ، وَيساره .. فِي غَيْرِهِ^(٣) ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنْ أَلَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ ؛ وَيَكْرَهُ التَّائِبَ ، فَإِذَا تَتَّأَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ ، وَلَا يَقُولْ (هَا .. هَا) ؛ فَإِنَّمَا ذَلِكُمْ مِنَ الشَّيْطَانِ يَضْحَكُ مِنْهُ »^(٤) .

وَفِي رَوَايَةٍ^(٥) : « فَلْيُمْسِكْ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ فِيهِ » .

٢٤ - تَغْمِضُ الْعَيْنَيْنِ : وَ ٣٤- يَكْرَهُ تَغْمِضُ عَيْنَيْهِ^(٦) ؛ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَا يُغْمِضُ عَيْنَيْهِ »^(٧) ، لَأَنَّهُ يَفُوتُ النَّظَرَ لِلْمَحَلِّ الْمُنْدُوبِ ، وَلِكُلِّ عَضْوٍ وَطَرَفٍ حَظٌّ مِنَ الْعِبَادَةِ ، وَبِرُؤْيَا مَا يَفُوتُ الْخُشُوعَ

(١) فِي الصَّلَاةِ تَحْرِيمًا ؛ وَخَارِجَهَا تَنْزِيهًا .. إِنْ تَعَمَّدَهُ . وَإِنْ نَشَأَ مِنْ طَبِيعَتِهِ بَلَا صُنْعَهُ ؟ فَلَا يَأْسُ بِهِ .

(٢) يَعْنِي : إِمْتَلَاءَ الْمَعْدَةِ وَثِقَلِ الْبَدَنِ ، فَهُوَ التَّنَفُّسُ الَّذِي يَنْفَتِحُ مِنْهُ الْقَمْ لِدَفْعِ الْبَخَارَاتِ الْمُنْتَخَقَةِ فِي عَضَلَاتِ الْفَكِّ .

(٣) فَلَوَامَكُ تَفَعُّهُ بِيَسْتِهِ ؛ فَلَمْ يَفْعَلْ وَغَطَّى يَدَهُ ؛ أَوْ تَوْبَهُ ؟ يَكْرَهُ . فَتَنَبَّهُ .

ثُمَّ مَتَا هُوَ مُجَرَّبٌ لِدَفْعِ التَّائِبِ أَنْ يُخْطِرَ بِبَالِهِ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ أَجْمَعِينَ مَا تَتَابَعُوا قَطًّا !! .

(٤) انْظُرْ تَخْرِيجَ بَعْضِهِ عَنْ مُسْلِمٍ ص ٤٤٧ . وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٤٢٨/٢ ، وَابْنُ خَالٍ : ٣١١٥ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٥٠٢٨ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٢٧٤٨ ؛ وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » : ٢١٤ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ٩٦٨ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ٥٩٨ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ : ٩٢٢ ، وَالتَّيَالِسِيُّ : ٢٣١٥ ، وَالحَاكِمُ : ٢٦٤/٤ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ٢٨٩/٢ ، وَابْنُ خَالٍ : ٣٣٤٠ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٥) هِيَ رَوَايَةُ أَحْمَدَ : ٣١/٣ ، وَمُسْلِمٌ : ٥٧-٢٩٩٥ ، وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ : ٥٠٢٦ بِلَفْظٍ : « يَدُهُ عَلَى فَمِهِ .. » ، وَعَنْ الرِّزْقِيِّ : ٣٣٢٥ وَابْنُ خَزِيمَةَ : ٩١٩ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ٢٨٩/٢ ، عَنْ أَبِي سَمِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٦) الظَّاهِرُ أَنَّهَا تَنْزِيهَةٌ ، لِأَنَّ النَّهْيَ لَا يَسْفُتُ التَّحْرِيمَ !! . وَالْمَصْلَحَةُ : اسْتِجْلَابُ الْخُشُوعِ .

(٧) أَخْرَجَهُ الطَّيْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ١٠٩٥٦ ؛ وَابْنُ الْأَوْسَطِ : ٢٢٣٩ ؛ وَابْنُ الصَّبْرِ : ٣٧/١ ، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي « الْكَامِلِ » : ٢٣٦٢ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَعَنْ الدَّيْلَمِيِّ : ١٧٥٠٠ ، عَنْ أَنَسٍ « لَا لَمْ تُشَوْا أَفْئَتَكُمْ فِي السُّجُودِ ؛ فَإِنَّهُ يَفْعَلُ الْيَهُودُ » .

ويفرقُ الخاطرَ . . ربَّما التغميضُ أولى من النظر .

- رفع النظر : وَ ٣٥- يكره رَفْعُهُمَا لِلسَّمَاءِ ، لقوله ﷺ : « مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ ! لَيْسَتْهُمْ ، أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ ^(١) » . وَ ٣٦- التَّمْطِيُّ ، لأنه من التكاسل . .

٢٥- العمل القليل : وَ ٣٧- الْعَمَلُ الْقَلِيلُ المنافي للصلاة ، وأفراده كثيرة ؛ كَتَبَ شعرة ، ومنه الرمية عن القوس مرة في صلاة الخوف ؛ كالمشي في صلاته .
- أخذ الهوام : وَ ٣٨- منه أَخَذُ قَمَلَةٍ ؛ وَ ٣٧- قَتْلُهَا ؛ من غير عذر ، فإن كانت تشغل بالعض ؛ كنملة وبرغوث !! لا يكره الأخذ . ويحترز عن دَمِهَا ، لقول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى بنجاسة قشرها ودمها . ولا يجوز - عندنا - إلقاء قشرها في المسجد .

٢٦- إعاقة القراءة : وَ ٤٠- تَغْطِيَةُ أَنْفِهِ ؛ وَ ٤١- فَمِهِ ، لما رَوَيْنَا ص ٥٤٥ .
وَ ٤٢- يكره وَضْعُ شَيْءٍ لَا يَذُوبُ فِيهِ فَمِهِ ^(٢) ؛ وهو يَمْنَعُ الْقِرَاءَةَ الْمَسْنُونَةَ ، أو يشغل باله كذَّهَب .

٢٧- السجود الناقص : وَ ٤٣- يكره ^(٣) الشُّجُودُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ ؛ من غير ضرورة حرٍّ ويرد ، أو خشونة أرض .

والكُور : دَوْرٌ من أدوارها - بفتح الكاف - ؛ إذا كان على الجبهة ، لأنه حائل لا يمنع الشُّجُود . أمَّا إذا كان على الرأس ؛ وسجد عليه . . ولم تصب جبهته

(١) أخرجه أحمد : ١٤٠/٣ ، والبخاري : ٧٥٠ ، وأبو داود : ٩١٣ ، والنسائي : ١١٩٢ ، وابن ماجه : ١٠٤٤ ، وابن خزيمة : ٤٧٦ ، وابن حبان : ٢٢٨٤ ، والدارمي : ٢٩٨/١ ، والطبراني : ٢٠١٩ ، وأبو يعلى : ٢٩١٨ ، والبيهقي : ٨٢/٢ ، والبخاري : ٧٣٩ ، عن أنس .
واختصر مسلم : ١١٨-٤٢٩ شرطه الأول ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنهما .
(٢) أما لو وضع ما يذوب كالشكر . . ولم يعضه ؛ لكن يصلي والحلاوة تصل إلى جوفه فتفسد .
وانظر ما كتبه على « نور الإيضاح » ص ١٨٢-١٨٣ من « سبيل الفلاح والرشاق » .
(٣) تنزيهاً بلا عذر . ويعذر . . لا كراهة .

الأرض ؟ لا تصحّ صلاته ، وكثير من العوام يفعل .

و٤٤- يكره السجود^(١) عَلَى صُورَةِ ذِي رُوح ، لَأَنَّهُ يَشْبَهُ عِبَادَتَهَا .

و٤٥- يكره الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْجَبْهَةِ فِي السَّجُودِ بِلاَ عُذْرٍ بِالْأَنْفِ ، لِتَرْكِ وَاجِبٍ ضَمَّ الْأَنْفَ^(٢) [تَحْرِيماً]^(٣) .

٢٨ - كراهة الموضع : و٤٦- تَكَرُّهُ الصَّلَاةُ فِي الطَّرِيقِ لَشُغْلِهِ حَقِّ الْعَامَّةِ^(٤) ، وَمَنْعُهُمْ مِنَ الْمُرُورِ .

و٤٧- فِي الْحَمَامِ ، وَ٤٨- فِي الْمَخْرَجِ ؛ أَي : الْكِنِيفِ .

٢٩- مَوَاضِعُ الْكَرَاهَةِ : وَ٤٨- [تَكَرُّهُ الصَّلَاةِ]^(٥) فِي الْمَقْبَرَةِ وَأَمْثَالِهَا^(٦) ، لِأَنَّ

(١) بوضع الجبهة والأنف ؛ دون اليدين والرجلين . أما لو كانت الصورة واضحة كبيرة في غير موضع السجود فبياتي ص ٥٥٩ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٤١١ من وجوب ضمّ الأنف إلى الجبهة في السجود .

وحاصلها أربع صور :

١- السجود على الجبهة والأنف ؛ وهو الواجب بلا كراهة .

٢- السجود على الجبهة بدونه وهو مكروه تحريماً مع صحّة السجود .

٣- السجود على الأنف بدونها وهو مكروه تحريماً أيضاً .

٤- عدم السجود على شيء منهما وهو سجود غير معتدّ به ، فإن أعاده صحت الصلاة ، وإلاّ ؛ فسدت .

والمراد من الأنف ما صلب منه . أمّا ما لان فلا يجوز الاقتصار عليه ، لَأَنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ . والله تعالى أعلم .

(٣) الكراهة تحريمية . وهنا يجب التنبيه على الباعة الذين يشغلون حقّ العامة لكسب الدنيا ؛ وهو حرام . وتشتدّ الحرمة باستداد الحاجة إلى الطريق ، وإلقاء المارّة ، وعدم إعطاء الطريق حقّه .

(٤) لعلة ١- النجاسة ٢- والدم . . في المزيلة والمجزرة ، و٣- احتمال النجاسة في المقبرة ، و٤- الإيلاء ، و٥- عدم الخشوع ، و٦- كشف العورة في الطريق والحمام ، و٧- وجود الخبث في المعاطن ، و٨- ترك التنظيم في الأخير . وسبأتي ص ٦٦٩ . فإن أعتدّ مكاناً خاصاً (في المقبرة والحمام ونحوها) للصلاة . فلا كراهة . فتنّه .

والكراهة تحريمية للنهي ، وقد نظمها الطرّشوسي بقوله [من الرجز] :

رسول الله ﷺ « نهى أن يصلى في سبعة مواطن : في ١- المَزْبَلَةِ ، و ٢- المَجْزَرَةِ ، و ٣- المَقْبَرَةِ ، و ٤- قارعة الطريق ، و ٥- في الحِمَامِ ، و ٦- معاطن الإبل ، و ٧- فوق ظهر بيت الله »^(١) .

ارتفاع الكراهة : ولا يصلى في الحِمَامِ . . إلا لضرورة خوف فوت الوقت^(٢) ، لإطلاق الحديث .

استدراك : ولا بأس بالصلاة في موضع خلع الثياب وجلس الحِمَامِ .

- أرض الغير : و ٥٠- تكره في أرض الغير بلا رضاه ، وإذا أبتلي بالصلاة في أرض الغير - وليست مزروعة^(٣) - ؛ أو الطريق ! ؟ إن كانت لمسلم . . صلى فيها ، وإن كانت لكافر^(٤) . . صلى في الطريق .

- قرب نجاسة : و ٥١- أداؤها قريباً من نجاسة ، لأن ما قرب من الشيء . . له حكمه ، وقد أمرنا^(٥) بتجنب النجاسات ومكانها .

٣٠ - مدافعة الحدث : و ٥٢- مُدَافِعاً لِأَحَدِ الْأَخْبَتَيْنِ : البول والغائط .
أو ٥٣- الرِّيح ؛ ولو حدث^(٦) فيها ، لقوله ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

- نهى الرسول أحمد خير البشر عن الصلاة في بَقَاعِ تُغَبَّرَ
١ مَعَاظِنُ الْجَمَالِ ، ثُمَّ ٢ المَقْبَرَةِ ٣ مَزْبَلَةٌ ، ٤ طَرِيقُهُمْ ، و ٥ مَجْزَرَةٌ
و ٦ فَوقَ بَيْتِ اللَّهِ ، و ٧ الحِمَامِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ .

(١) أخرجه عبد بن حميد : ٧٦٥ ، والترمذي : ٣٤٦ ، وابن ماجه : ٧٤٦ واليزلر ، والبيهقي : ٣٢٩/٢ عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) كما لو استيقظ على جنابة - مثلاً - فأزالها وغشي طلوع الشمس ، فيكفيه سفع ماء ثم يترؤ ويكبر للافتتاح . سواء في حمام منزله ؛ أو الحمام العام . .

(٣) أما المزروعة فلا يحل إتلاف مزروعاتها . . له ؛ أو لغيره .

(٤) إلا إذا كان يعلم رضاه بذلك لموثة ؛ أو ألفه بينهما .

(٥) بقوله « يَنْهَى بَيْنَ مَلِكِ الْبَلَدَيْنِ أَنْ يَتَّبِعَهُ » [٥/المالدة] ، وتجنب النجاسة يقتضي تجنب موضعها ضرورة .

(٦) الحصر ؛ أو المدافعة .

الْآخِرِ أَنْ يُصَلِّيَ . . وَهُوَ حَاقِنٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ (١) .

٣١ - النجاسة القليلة : ٥٤ - مَعَ نَجَاسَةٍ غَيْرِ مَائَةٍ (٢) - تقدّم بيانها ص ٢٩٨ - سواء كانت بثوبه أو بدنه ، أو مكانه ، خروجاً من الخلاف . إِلَّا إِذَا خَافَ فَوَتْ الْوَقْتِ ، أَوْ ٥٥ - فَوَتْ الْجَمَاعَةِ ، فحِينَئِذٍ يُصَلِّي بِتِلْكَ الْحَالَةِ ، لِأَنَّ إِخْرَاجَ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا حَرَامٌ ، وَالْجَمَاعَةُ مُؤَكَّدَةٌ ، أَوْ وَاجِبَةٌ (٣) ، وَإِلَّا - أَي : وَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْفَوْتُ - ؟! نُدِبَ قَطْعُهَا . وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ ﷺ « لَا يَحِلُّ . . . » وَجُوبُ الْقَطْعِ لِلْإِكْمَالِ .

٣٢ - ثِيَابُ الْبِذْلَةِ : ٥٦ - تَكَرَّرَ (٤) الصَّلَاةُ فِي ثِيَابِ الْبِذْلَةِ - بكسر الباء وسكون الذال المعجمة - : ثَوْبٌ لَا يَصَانُ عَنِ الدَّنَسِ مِمْتَهَنٌ . وَقِيلَ : مَا لَا يَذْهَبُ بِهِ إِلَى الْكِبَرَاءِ . وَرَأَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ رَجُلًا فَعَلَ ذَلِكَ ، فَقَالَ : أَرَأَيْتَ لَوْ كُنْتُ أَرْسَلْتُكَ إِلَى بَعْضِ النَّاسِ ، أَكُنْتَ تَعْرِفُ فِي ثِيَابِكَ هَذِهِ ؟! فَقَالَ : لَا . فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَتَزَيَّنَ لَهُ (٥) !!

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ : ٩١ ، وَالْحَاكِمُ : ١٦٨/١ بِلَفْظِ « حَقِنَ » ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَالدَّيْلَمِيُّ : ٧٧٦٢ (لِأَمْرِيهِ مُنْصَلِمٌ) . وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٢٨٠/٥ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٩٠ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٣٥٧ ، وَالبُخَارِيُّ فِي « الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ » : ١٠٩٣ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٦١٩ ، عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « لَا يَحِلُّ لِأَمْرِي . . . وَلَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ . . وَهُوَ حَقِنٌ » ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٧٥٠٥ ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ : « مَنْ كَانَ يَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ . . فَلَا يَشْهَدُ الصَّلَاةَ حَاقِنًا حَتَّى يَتَخَفَّفَ » .

(٢) فِي جَمِيعِ مَا وَقَعَ إِلَيَّ مِنْ نَسَخِ الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ الْمَطْبُوعَةِ « مَائَةٌ » !! وَهُوَ غَلَطٌ لَا مَعْنَى لَهُ . فَتَبَّهَ .
(٣) الصَّوَابُ أَنَّ مَنْ خَشِيَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ . . وَلَا يَجِدُ غَيْرَهَا يَقْطَعُهَا وَجُوبًا ، لِأَنَّ تَرْكَ سُنَّةِ الْجَمَاعَةِ أَوَّلَى مِنَ الْإِتِّهَانِ بِالْكَرَاعَةِ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ عَلَى ثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ قَلَّتْ الدَّرَجَةُ ، لِأَنَّ غَسْلَهُ وَاجِبٌ ، لَا مَا دُونَهُ ، لِأَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ .

ثُمَّ خُوفُ فَوْتِ الْجَنَازَةِ كَخُوفِ فَوْتِ الْوَقْتِ فِي الْمَكْتُوبَةِ ، فَلَا يَقْطَعُ .

فَيُعْلَمُ أَنَّهَا حَرَامَةٌ .

(٤) كِرَاعَةٌ تَنْزِيهَةٌ ، كَمَا اسْتَظْهَرَهَا فِي « الْبَحْرِ » : ٣٥/٧ .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ : ٧٦٦ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٢٣٦/٢ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، لَا عَنْ عُمَرَ !! وَابْيُنُّ مِنْهُ اسْتِدْلَالًا مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » : ٩٣٦٨ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٥٩٠ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : -

- كشف الرأس : وَ ٥٧- تكره وهو مَكْشُوفُ الرَّأْسِ ؛ تكاشلاً لترك الوقار ، إلاَّ
لِلتَّذَلُّلِ وَالتَّضَرُّعِ . وقال في « التجنيس » : ويستحب له ذلك^(١) .

مطلب

الخشوع والخضوع والفرق بينهما

قال الجلال السيوطي^(٢) رحمه الله تعالى : اختلفوا في الخشوع . هل هو ١- من
أعمال القلب ؛ كالخوف ، أو ٢- من أعمال الجوارح ؛ كالسكون ؟ أو هو عبارة ٣-
عن المجموع ! ؟ قال الرازي^(٣) : الثالث أولى . وعن علي رضي الله عنه :
الخشوع في القلب^(٤) . وعن جماعة من السلف^(٥) : الخشوع في الصلاة السكون

= ٢٢١/١ : عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ . . فَلْيَلْبَسْ ثَوْبَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ
أَحَبُّ مَنْ تَزَيَّنَ لَهُ . . » ١١٤ وتضمن حديث اشتماله اليهود المتقدم تخريجه ص ٥٤٥ . على أن الأولى
بأصل هذا الاستشهاد قوله تعالى ﴿ يَبْنِيْ بَيْنَهُمَا مَادَّةَ غُدُوًّا زَيْلَتُكَرَّ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف] ، إلى
فعله .

(١) بل الأولى أن لا يفعل ، فإن صلى حاسراً لعذر ؟ لم يكره . والكراهة مطلقة فينبغي صرفها
للتحرمة .

(٢) جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمان ابن أبي بكر السيوطي ، أحد أعلام المسلمين ، له تصانيف
عُثت الآفاق ، طبع منها العشرات ، توفي سنة : ٩١١ هـ .

(٣) هو الإمام الجليل أبو بكر أحمد بن علي المعروف بـ « الجصاص » ، سكن بغداد ثم خرج إلى
نيسابور ، تفقه على أبي الحسن الكرخي ، وبه تخرج . وكان على جانب عظيم من الزهد
والورع ، روى عن عبد الباقي بن قانع ، وتفقه عليه الكثير ، له تصانيف ؛ من أجلها « أحكام
القرآن » (ط) توفي ببغداد : ٣٧٠ هـ .

(٤) أخرجه ابن المبارك في « الزهد » : ٤٠٣ بزيادة : . . . وأن تلين كفك للمرأة . . . ، وعبد الرزاق :
٣٢٦٣ ، وعبد بن حميد : ، وابن أبي شيبة : ٢٠٨/٧ ، وابن جرير : ٣/١٨ ، وابن المنذر ،
وابن أبي حاتم ، وابن منده في « الخشوع » ، والحاكم : ٣٩٣/٢ ، والبيهقي : ٢٧٩/٢ ، عن
علي بزيادة : وأن تلين كفك للمرأة المسلم ، وأن لا تلتفت في صلاتك (انظر « كنز العمال » :
٤٥٣٣) ، وذكره القرطبي في « جامع أحكام القرآن » : ٣٧٥/١ .

(٥) منهم الزهري ، ومجاهد ؛ كما أخرجه عبد الرزاق : ٣٢٦٢ ، والبيهقي : ١٨٠/٣ ، وابن
جرير : ٣/١٨ .

فيها . وقال البَغَوِيُّ^(١) : الخشوع قريبٌ من الخضوع ، إلا أنَّ الخضوعَ في البدن ، والخشوع في البدن والبصر والصوت .

٣٢ - بحضور طعام : ٥٨ - تكره بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ ، لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَتَانِ » رواه مسلم^(٢) .

وما في (أبي داود)^(٣) : « لَا تُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ لِمَطْعَامٍ ، وَلَا لِغَيْرِهِ » ١٢٢ محمولٌ على تأخيرها عن وقتها ، لصريح قوله ﷺ : « إِذَا وُضِعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ ، فَابْدُءُوا بِالْعَشَاءِ ، وَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ » رواه الشيخان^(٤) ، وإنما أمر بتقديمه !! لئلا يذهب الخشوع باشتغال فكره به^(٥) .

٣٣ - طارد الخشوع : ٥٩ - تكره بِحَضْرَةِ كُلِّ مَا يَشْغُلُ الْبَالُ ، كزينة^(٦) .

٦٠ - بِحَضْرَةِ مَا يُخَلُّ بِالْخُشُوعِ ؛ كلهو ولعب ، ولذا نهى النبي ﷺ عن الإتيان للصلاة سعيًا بالهرولة^(٧) ، ولم يكن ذلك مراداً بالأمر بالسعي للجمعة ، بل الذهاب بالسكينة والوقار .

(١) محيي السنة ظهير الدين أبو محمد الحسين بن مسعود البَغَوِيُّ ، المعروف بـ (ابن الفراء) ، قبه شافعي ، ومحلث مفسر ، له تصانيف فائقة ؛ منها تفسيره « معالم التنزيل » (ط) ، و« شرح السنة » (ط) ، و« مصابيح السنة » (ط) . توفي ٥١٦ هـ .

(٢) برقم : ٦٧ - ٥٦٠ ، وأحمد : ٤٣/٦ ، وأبو داود : ٨٩ ، وأبو عوانة : ١٦/٣ ، وابن خزيمة : ٩٣٣ ، وابن حبان : ٢٠٧٤ ، والحاكم : ١٦٨/١ ، والبيهقي : ٧١/٣ ، والبغوي : ٨٠١ ، عن عائشة رضي الله عنها . وله شواهد ؛ عن أبي هريرة .

(٣) برقم : ٣٧٥٨ ، والدارقطني : ١٠٠٧ ، والديلمي : ٧٠٨٩ ، عن جابر بن عبد الله .

(٤) البخاري : ٦٧٣ ، ومسلم : ٥٥٩ - ٦٦ ، وأحمد : ٢٠/٢ ، وأبو داود : ٣٧٥٧ ، والترمذي : ٣٥٤ ، وابن ماجه : ٩٣٤ ، وابن خزيمة : ٩٣٥ ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وعن أنس مثله .

(٥) فإن لم يشغله ؟ قدّمت الصلاة فيما يسرّ تعجيله ؛ سواء الجماعة والافراد .

(٦) في المحراب ، أو جدار القبلة ، وهذا معلوم أنّه من علامات الساعة ، على أنّه لا يحلُّ زخرفة المسجد في مال الوقف ، ويكره تحريمًا من مال المتبرّع .

(٧) من ذلك قوله ﷺ : « إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ . . . فَلَا تَأْتُوهَا نَسْعُونَ ، وَأَتُوهَا . . . تَمْشُونَ » . أخرجه -

٦١- كذا يكره عَدُّ الْآيِ : جمعُ آية ؛ وهي : الجملة المقدَّرة من القرآن .
وتُطلَق بمعنى العلامة . ٦٢- عَدُّ التَّسْبِيحِ ، وقوله (بِالْيَدِ) !! قيدٌ لكرهه عَدُّ الْآيِ
والتَّسْبِيحِ^(١) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، خلافاً لهما ؛ بأن يكون بقبض الأصابع .
تكميل : ولا يكره الغمزُ بالأنامل في موضعها ، ولا الإحصاء بالقلب اتفاقاً ،
كعدد تسبيحه في صلاة التسبيح ؛ وهي معلومة^(٢) ، وباللسان مفسدٌ اتفاقاً .
ولا يكره خارج الصلاة ؛ في الصحيح^(٣) .

٣٤- تميز الإمام بمكان : ٦٣- يكره قِيَامُ الْإِمَامِ بجملته في المِحْرَابِ ، لا قيامه
خارجَه ؛ وسجودُه فيه^(٤) . سُمِّيَ « محراباً » !! لأنه يحارب النفس والشيطان بالقيام
إليه ، والكرهه لاشتباه الحال على القوم ، وإذا ضاق المكان ! فلا كراهة .

= البخاري : ٩٠٨ ، ومسلم : ١٥١-٦٠٢ ، وأبو داود : ٥٧٢ ، والترمذي : ٣٢٩ ، والنسائي :
٨٦٠ ، وابن ماجه : ٧٧٥ ، وغيرهم ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) والكرهه تنزيهية في التسبيح . . لثبوت طلب العدِّ ، تحريمية . . في الآي ؛ لأنه نوع عبث ،
ولورود النهي عن ذلك فيما أخرجه أبو موسى الأصبهاني - كما في « الإمام » - ؛ عن محكول يرويه
عن أبي أمامة ووثاقه بن الأسقع قالا : نهى رسول الله ﷺ عن عَدِّ الْآيِ في المكتوبة ، ورخص في
الشُّبْحَةِ : (النافلة) . ف١- فالعدُّ القليل بالأصابع مكروه ، ٢- بالغمز . . لا ، ٣- العدُّ الكثير
مفسد . فتنه .

(٢) فيها ثلاث مئة تسبيحة : ١٥ قبل القراءة ، ١٠ بعد القراءة قبل الركوع ، ١٠ في الركوع ، ١٠ في
الرفع منه ، ١٠ في السجدة الأولى ، ١٠ في الجلسة بين السجدين ، ١٠ في السجود الثاني .
وهكذا في كل ركعة (٤×٧٥) = ٣٠٠ .

أخرجها أبو داود : ١٢٩٧ ، والترمذي : ٤٨٢ ، وابن ماجه : ١٣٨٦ ، والدارقطني ،
والبيهقي : ٤٦٩٥ ؛ عن أبي رافع . وابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) لأمره ﷺ : « وَأَعْيِدْنَ بِالْأَنَامِلِ ، فَإِنَّهُنَّ مَسْرُوْلَاتٌ مُسْتَطَقَاتٌ » . أحمد : ٣٧١/٦ ، وأبو داود :
١٥٠١ ، والترمذي : ٣٥٧٧ ؛ عن بُسْرَةَ بنتِ هاشم (صحابية من المهاجرات) رضي الله عنها ،
وهو شامل للشُّبْحَةِ . ما لم تكن رياءً ؛ أولهوا .

(٤) جرت عادة بعض المساجد بالتأخر عن المحراب بحجَّة الحرِّ ، وهو مكروه تحريماً ؛ إلا لضرورة
ليس الحرُّ منها ، وبخاصَّة بعد أدوات التكيف . وهو منصوص عن أبي حنيفة ؛ لمخالفته عمل
الأئمة .

أو ٦٤- قِيَامُ الْإِمَامِ عَلَى مَكَانٍ يَقْدُرُ ذِرَاعٌ^(١) عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ : قَامَ الرَّجُلُ الْوَسْطَ . وَاخْتَارَهُ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ الْحَلَوَانِي .

أو ٦٥- عَلَى الْأَرْضِ وَخَذَهُ ، قِيدٌ لِلْمَسَالَتَيْنِ ، فَتَنْتَفِي الْكَرَاهَةُ بِقِيَامِ وَاحِدٍ مَعَهُ لِلنُّهْيِ عَنْهُمَا^(٢) ، بِهِ وَرَدَ الْأَثَرُ .

٣٥- تَرَكَ الصَّفَّ : وَ ٦٦- يَكْرَهُ^(٣) الْقِيَامُ خَلْفَ صَفٍّ فِيهِ فُرْجَةٌ ، لِلأَمْرِ بِسَدِّ فُرُجَاتِ الشَّيْطَانِ^(٤) ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ سَدَّ فُرْجَةً مِنْ الصَّفِّ . كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، وَمُحِي عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ ، وَرُفِعَ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ »^(٥) .

(١) هُوَ شِيرَانٌ : ٤٠، ٢٣ سَمِ وَتَقَدَّمَ ص ٩٩ وَمَا دُونَهُ ؟ الْأَوَّلَى تَرَكَ . وَالْكَرَاهَةُ تَحْرِيمِيَّةٌ . وَقِيلَ : تَنْزِيهِيَّةٌ . ثُمَّ هِيَ فِي بَعْضِ النُّسخ : دَكَانٌ : بِالْدَالِ بَدَلِ الْمِيمِ .

(٢) بَلِ التَّنْهِي عَنْ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ ؛ لَا عَكْسَهُ ، وَلِذَا فَضَّلَ بَعْضُهُمْ بِكَرَاهَةِ الْأَوَّلَى تَحْرِيمًا ؛ وَالثَّانِيَةَ تَنْزِيهًا . وَالْأَثَرُ الْمَنْوُوعُ بِهِ . . . هُوَ مَا أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي « الْمُسْنَدِ » : ١٣٧/١ ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ : ٣٩٠٥ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٥٩٧ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ : ١٥٢٣ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ٢١٤٣ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ١٦٤/٢ ، وَالحَاكِمُ : ٢١٠/١ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ١٠٨/٣ ، وَالبَغَوِيُّ : ٨٣١ ؛ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ التَّخَمِيِّ ؛ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٣) الْكَرَاهَةُ تَحْرِيمِيَّةٌ لِلأَمْرِ ؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ وَصَلَ . . . وَمَنْ قَطَعَهُ . . . قَطَعَهُ اللَّهُ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ : ٦٦٦ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٨١٨ ، وَالحَاكِمُ : ٢١٣/١ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ : ١٥٤٩ ؛ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . إِلَّا لَخْشِيَةِ إِيْذَاءِ مُسْلِمٍ لَا كَرَاهَةٍ ، بَلِ يُؤْجَرُ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ تَرَكَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ مَخَافَةَ أَنْ يُؤْذِيَ مُسْلِمًا . . . أَضَحَّفَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ » . أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » : ٥٤١ ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَبِهِ أَخَذَ إِمَامُنَا الْأَعْظَمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

فَالْتَمَسَ : إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا فَشَرُوعَهُ لِنَحْصِلِ الرُّكْعَةَ أَوَّلَى مِنْ سَدِّ فُرْجَةِ الصَّفِّ قَبْلَهُ ، لِأَنَّهُ تَرَكَ الْمَكْرُوهَ أَوَّلَى مِنْ نَحْصِلِ الْفَضِيلَةِ (رَدُّ الْمَحْتَارِ : ٣٨٣/١ ، ٤٣٥) .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ : ٦٦٦ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا : « أَقْبِمُوا الصُّفُوفَ ، وَحَافِظُوا بَيْنَ الْحَتَاكِ . . . وَشَدُّوا الْخُلَلَ . . . وَلَا تَذَرُوا فُرُجَاتِ الشَّيْطَانِ . . . » .

وَعَنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : ٢٥٢/١ عَنْ أَبِي سَمِيدٍ مَرْفُوعًا : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْدِلُوا الصُّفُوفَ وَشَدُّوا الْفُرُجَ » . وَشَوَاهِدُهُ كَثِيرَةٌ ؛ عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ مَرْبُوتٍ وَالتَّيْمِيِّ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَانْظُرِ الْهَامِشَ الَّذِي قَبْلَهُ .

(٥) لَمْ أَجِدْهُ يُلْفِظُهُ إِلَّا وَخَرَجَ أَحْمَدُ : ٨٩/٦ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٩٩٥ ، عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ -

مطلب

في الكلام عن الصُّور

٣٦- بحضور صورة : ٦٧- لُبْسُ ثَوْبٍ فِيهِ تَصَاوِيرُ ذِي رُوحٍ ، لَأَنَّهُ يَشْبَهُ حَامِلَ الصَّنَمِ^(١) .

٦٨- يَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ ١- فَوْقَ رَأْسِهِ ، أَوْ ٢/٦٩- خَلْفَهُ ، أَوْ ٣/٧٠- بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَوْ ٤/٧١- بِحِذَائِهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ ، لَأَنَّهُ يَشْبَهُ عِبَادَتِهَا ، وَأَشَدُّهَا كِرَاهَةً : ١- أَمَامَهُ ، ثُمَّ ٢- فَوْقَهُ ، ثُمَّ ٣- يَمِينَهُ ، ثُمَّ ٤- يَسَارَهُ ، ثُمَّ ٥- خَلْفَهُ . . . إِلَّا ١- أَنْ تَكُونَ صَغِيرَةً بحيث لا تبدو للقائم إلا بتأمل ؛ كالتي على الدِّينَارِ ، لَأَنَّهُ لَا تُعْبَدُ عَادَةً .

تفريع : ولو صَلَّى . . . ومعه دراهمٌ عليها تماثيلٌ مَلِكٍ ؟ لا بأس به^(٢) ، لَأَنَّ هَذَا يَصْفُرُ عَنِ الْبَصَرِ .

أَوْب - تَكُونُ كَبِيرَةً مَقْطُوعَةَ الرَّأْسِ^(٣) ، لَأَنَّهُ لَا تُعْبَدُ بِلا رَأْسٍ .

أَوْج - تَكُونُ لِغَيْرِ ذِي رُوحٍ ؛ كَالشَّجَرِ ، لَأَنَّهُ لَا تُعْبَدُ .

= وَجَلَّ وَتَلَاثَكَّةَ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يُصَلُّونَ الصُّفُوفَ . وَمَنْ سَدَّ فُرْجَةً . . . رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً .
واقصر على شطره الأول : ابن خزيمة : ١٥٥٠ ، وابن حبان : ٢١٦٣ ، والحاكم : ٢١٤/١ ، والبيهقي : ١٠١/١ . وهكذا إمامنا الأعظم : ١٣١ ؛ عن أبي سعيد الخدري . وأخرج الطبراني في « الأوسط » : ٥٧٩٧ ؛ عن عائشة : بالشرط الثاني وزيادة : « وَبَنَى لَهُ يَتِيمًا فِي الْجَنَّةِ » . وعزاه الهيثمي : ٢٥٠٤ إلى « الكبير » ؛ عن عبد الله بن زيد . وأخيراً . . . فأخرج البزار ؛ عن أبي جُحَيْفَةَ مرفوعاً : « مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ . . . غُفِرَ لَهُ » . قال المنذري : ٣٢٢/١ ؛ والهيثمي (٩١/٢) : إسناده حسن .

(١) الكراهة تحريمية ، وكذا فيما بعدها . ومراده بالصنم : التماثيل . . . زجاجية ؛ أو خشبية ؛ أو نحاسية ؛ أو رخامية وغير ذلك ، وكذلك الصليب . . . وكلُّ ما هو من شعار الكفر . أما تعظيمها . . . فكفرٌ . فتنبه .

(٢) هذا في حق الصلاة أما في حق دخول ملائكة الرحمة . فقد اختلف فيه المحدثون ، فنفى الكراهة عياض ، وأثبتها النووي رحمهما الله تعالى . وأهل القلوب على ما قاله النووي .

(٣) كيفما كان التقطيع ، إلا إذا قطعها عن الجسد بغيظ . . . مع بقاء الرأس على حاله ؛ فلا تنفي الكراهة حيثل كما في « رد المحتار » ٤٣٦/١ . فتنبه .

مطلب

له محو صورة في بيت غيره

وإذا رأى صورة في بيت غيره ! يجوز له محوها وتغييرها^(١)

- ٣٧ - التشبه بالمجوس : و ٧٢ - يكره أن يكون بين يديه ؛ أي : المصلّي تنوّز ، أو ٧٣ - كأنون^(٢) فيه جعز ، لأنه يشبه المجوس في حال عبادتهم لها ، لا سمع وقنديل وسراج . في الصحيح^(٣) ، لأنه لا يشبه التعبد .
- ٣٨ - بين نيام : أو ٧٤ - يكون بين يديه قوم نيام يخشى خروج ما يضحك ؛ أو ينجل ؛ أو يؤذي ، أو يُقابل وجهها^(٤) وإلا فلا كراهة ؛ لأن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل كلها وأنا معترضة بينه وبين القبلة ، فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترته^(٥)

- (١) ولا يجب عليه إلا إذا كان يعلم أنه نافذ الكلمة لا يشير فتنه أكبر ، وكذا في سيّارته ، أو محلّه ، وكل موضع يمكنه إزالة المنكر بلا فتنه ، بعد أن ينكره بلسانه وقلبه ، وإلا يمكنه إزالته . أنكره بلسانه فقط مع قلبه ، وإلا فبالقلب وحده وهذا أضعف الإيمان . فالدرجات ثلاث : الأولى بالقلب واللسان واليد ، والثانية بالقلب واللسان ، والثالثة بالقلب وحده . فاعلم ذلك .
- (٢) موقد حجري . والكراهة في التور لو كانت النار ظاهرة بين يديه ، أما لو كانت أسفل التور ولا يظهر منها إلا اللهب . فلا كراهة .
- ومثل الجمر الضبان الحرارية الكهربائية المتوقّعة ؛ لا المصابيح المضئية ضمن زجاجها ، فإنها كالسراج والقنديل . وأما الشمع . فلعدم التشبه بعباد النار ؛ فلا كراهة . فتنه .
- (٣) سيأتي ص ٥٨١ . والشمع : بفتح الميم هو الأنصح ، ويجوز تسكينها .
- والتعليل لعدم الكراهة أنه لم يعبدهما أحدا .
- (٤) الكراهة تحريمية للنهي الوارد : « لَا تَصَلُّوا خَلْفَ النَّائِمِ وَلَا الْمُتَحَدِّثِ » . أخرجه أبو داود : ٦٩٤ وابن ماجه : ٩٥٩ ، والبيهقي : ٢٧٩/٢ عن ابن عباس رضي الله عنهما .
- ولكنه ما في « مسند البزار » : « نُهِيتُ أَنْ أَصَلِّيَ إِلَى النَّائِمِ وَالْمُتَحَدِّثِينَ » ، وعند الطبراني في الأوسط : ٥٢٤٦ عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : « خَلْفَ الْمُتَحَدِّثِينَ وَالنَّائِمِ » . وعليه يحمل الإلهاء والنجل . ولا تنس قواعد إمامنا الاجتهادية : بالجمع بين الحديث الصحيح وما دونه معا .
- (٥) أخرجه أحمد : ٢٣١/٦ ، البخاري : ٥١٢ ، ومسلم : ٢٦٨ - ٥١٢ ، وأبو داود : ٧١١ ، -

٣٩- مسح الجبهة : ٧٥- يكره مسحُ الجَبْهةِ مِنْ تُرابٍ لَا يَضُرُّهُ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ ، لَأَنَّهُ نَوْعٌ عِبْتُ ، وَإِذَا ضَرَّهُ ؟ لَا بَأْسَ بِهِ ، فِي الصَّلَاةِ وَبَعْدَ الْفَرَاغِ ، وَكَذَا مَسْحُ الْعَرَقِ . ٧٦- يكره تَغْيِينُ سُورَةِ غَيْرِ الْفَاتِحَةِ ، لَأَنَّهَا مَتَعِبَةٌ وَجُوبًا ، وَكَذَا الْمَسْنُونُ الْمَعْيُنُ ، وَهَذَا بِحَيْثُ لَا يَقْرَأُ غَيْرَهَا ، لَمَّا فِيهِ مِنْ هَجَرِ الْبَاقِي ، إِلَّا ١- لِئِنْشِرَ عَلَيْهِ ؛ أَوْ ٢- تَبَرُّكًَا بِقِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ فَلَا يَكْرَهُ .

وَيَسْتَحَبُّ اقْتِدَاؤُهُ بِقِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ كَالسَّجْدَةِ ﴿ هَكَذَا ﴾ بِفَجْرِ الْجُمُعَةِ (١) . . . أحياناً .

مطلب

في قراءة النبي ﷺ في الصلاة

- ١- في الصبح : * * * فمما جاء في الصبح : * كان يقرأ في الصبح بـ ﴿ يَسَّ ﴾ (٢) .
- * كان يقرأ في الصُّبْحِ بـ ﴿ الْوَاقِعَةُ ﴾ ونحوها من السُّورِ (٣)
- * قرأ في الصبح بسورة الرُّومِ (٤) .
- * كان في سَفَرٍ ؛ فَصَلَّى الْغَدَاةَ فَقَرَأَ فِيهَا ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ ، ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ (٥) .

= والنسائي : ٧٥٨ ، وابن ماجه : ٩٥٦ ، وابن خزيمة : ٨٢٣ ، وابن حبان : ٢٣٤٤ ، وغيرهم . . .

(١) تقدّم تخرجه من ٤٢٧ .

(٢) أخرجه الطبراني في « الأوسط » : ٣٩٠٣ ، عن جابر بن سَفْرَةَ رضي الله عنه . . .

(٣) أخرجه أحمد : ١٠٤/٥ ، وعبد الرزاق : ٢٧٢٠ ، والطبراني في « الأوسط » : ٤٠٣٦ ، وابن

خزيمة : ٥٣١ ، وابن حبان : ١٨٢٣ ، والحاكم : ٢٤٠/١ وصححه على شرط مسلم ؛ عن جابر بن سَفْرَةَ . . .

(٤) أخرجه أحمد : ٤٧١/٤ ، والنسائي : ٩٤٦ ، عن أبي روح الكلاعي مرفوعاً .

وعزه الهيثمي : ٢٧١٣ إلى البزار ؛ عن الأغرّ المزني رضي الله عنه . . .

(٥) أخرجه أحمد : ١٤٤/٤ ، وأبو داود : ١٤٦٢ ، والنسائي : ٥٤٥١ ، وابن خزيمة : ٥٣٤ ،

وابن حبان : ١٨١٨ ، والطبراني في « الكبير » ٩٣١/١٧ ، والحاكم : ٢٤٠/١ ، والبيهقي : =

* وصلى بهم الفجر بأقصر سورتين من القرآن وأوجز ، فلما قضى الصلاة ؛ قال له معاذ : يا رسول الله ؛ صليت صلاة ما صليت مثلها قط ؟ قال : « أما سمعت بكاء الصبي خلفي في صف النساء !! أرذت أن أفرغ له أمه »^(١)

* قرأ في الصبح « إذا زلزلت »^(٢)

* صلى الصبح بمكة فاستفتح سورة (المؤمنون) حتى جاء ذكر هارون وموسى فركع^(٣).

* كان يقرأ في الفجر « ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ »^(٤)

* كان لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية ، ولا يقرأ في العشاء بدون عشر آيات^(٥).

٢- الظهر والعصر : * ومما جاء في صلاة الظهر والعصر :

* كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر « وَآلِيلَ إِذَا يَتَشَى » ، وفي العصر نحو ذلك ، وفي الصبح أطول من ذلك^(٦)

= ٣٩٤/٢ : عن عقبه بن عامر رضي الله عنه . وتقدم ص ٤٢٧ برواية قريبة ..

(١) أخرجه أحمد : ٢٥٧/٢ ، وابن أبي شيبة : ٥٧/٢ ، عن أنس رضي الله عنه وتقدم شواهد ص ٤٢٧ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٤٧ ؛ عن معاذ الجهني أنه ﷺ قرأها في الركعتين .

(٣) أخرجه البخاري تعليقا : ٧٤٠ ، ومسلم : ١٣٦-٤٥٥ ، وأحمد : ٣١١/٣ ، وعبد الرزاق : ٢٧٠٧ ، والطحاوي : ٣٤٧/١ ، وأبو داود : ٦٤٨ ، والنسائي : ١٠٠٦ ، وابن ماجه : ٨٢٠ ، وابن خزيمة : ٥٤٦ ، وابن حبان : ١٨١٥ ، والحميدي : ٨٢١ ، والبيهقي : ٣٨٩/٢ ، والبخاري : ٦٠٤ ؛ عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه .

(٤) أخرجه أحمد : ٩٠/٥ ، ومسلم : ١٦٩-٤٥٨ ، وأبو داود : ٩٥٠ ، والترمذي : ٣٠٦ ، والنسائي : ٩٤٨ ، وابن ماجه : ٨١٦ ، والدارمي : ٢٩٧/١ ، وابن خزيمة : ٥٧٢ ، وابن حبان : ١٨١٦ ، وأبو حنيفة : ١٦٠/٢ ، والحاكم : ، والبيهقي ، والطبراني : ١٩٢٩ ، وابن أبي شيبة : ٣٥٣/١ ، والبيهقي : ٣٨٩/٢ ؛ عن جابر بن سمرة رضي الله عنه .

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير : ٤٥٣٨ ، والأوسط : ٨٨٩٥ ، عن رفاعه بن رافع الأنصاري رضي الله عنه .

(٦) أخرجه أحمد : ١٠١/٥ ، ومسلم : ١٧٠-٤٥٩ ، وأبو داود : ٨٠٦ ، والنسائي : ٩٧٩ ، وابن-

* كان يقرأ في الصُّبح بـ « سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى » ، وفي الظهر بأطول من ذلك ^(١)
 * كان يقرأ في الظهر والعصر بـ « وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ » ، وَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » ونحوهما من
 السور ^(٢).

* كان يصلي بنا الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من (سورة لقمان)
 و (الذاريات) ^(٣).

* صلى الظهر فسجد فظننا أنه قرأ « تَنَزَّلُ » السجدة ^(٤).

* كان يقرأ في الظهر والعصر « سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى » و « هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ »
 وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ ^(٥).

* صلى بهم الهاجرة ^(٦) ؛ فرفع صوته وقرأ « وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا » .. « وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى » ،

ماجہ : ٦٧٣ ، وابن خزيمة : ٥١٠ ؛ عن جابر بن سمرة رضي الله عنه . وهي مقلوبة بين
 « الظهر » و « الصبح » . فتنه .

(١) أخرجه أحمد : ٨٦/٥ ، ومسلم : ١٧١-٤٦٠ ؛ وعن جابر بن سمرة . وله شاهد أخرجه
 النسائي : ٩٧١ ، وابن خزيمة : ٥١٢ ، والطحاوي : ٢٠٨/١ ، وابن حبان : ١٨٢٤ ؛ عن أنس
 رضي الله عنه .

(٢) أخرجه أحمد : ١٠٣/٥ ، والدارمي : ١٢٩٤ ، والطبراني في « الأوسط » : ٣٩٠٤ وفي
 « الكبير » : ١٩٦٦ ، والطيالسي : ٧٧٤ ، والطحاوي : ٢٠٧/١ ، والبخاري في « جزء
 القراءة » : ٢٩٦ ، وأبو داود : ٨٠٥ ، والترمذي : ٣٠٧ ؛ وقال : حسن صحيح . والنسائي :
 ٩٧٨ ، وابن حبان : ١٨٢٧ ، والبيهقي : ٣٩١/٢ ، والبغوي : ٥٩٤ ؛ عن جابر بن سمرة
 رضي الله عنه .

(٣) أخرجه النسائي : ٩٧٠ ، وابن ماجه : ٨٣٠ ؛ عن البراء بن عازب رضي الله عنه .

(٤) أخرجه أحمد : ٢/٣ ، ٨٥ ، ومسلم : ١٥٦-٤٥٢ ، وعبد بن حميد : ٩٤٠ ، والدارمي
 ١٣٩٢ ، والبخاري في « جزء القراءة » : ٢٩٣ ، وأبو داود : ٨٠٤ ، والنسائي : ٤٧٤ ، وابن
 خزيمة : ٥٠٩ ؛ عن أبي سعيد . وأخرجه ابن أبي شيبة : ٢٢/٢ ، وأبو يعلى : ١٦٧١ ، عن
 البراء رضي الله عنه . والحاكم : ٢٤٣/١ ، وصححه ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) أخرجه النسائي : ٩٧١ ، وابن حبان : ١٨٢٤ ، وابن خزيمة : ٥١٢ ، والطحاوي : ٢٠٨/١ ،
 والطبراني في « الأوسط » : ٥٢٢٤ ، والبزار ؛ عن أنس رضي الله عنه .

(٦) الهاجرة : اشتداد الحر ، فالمراد الظهر .

فقال له أبي بن كعب : يا رسول الله ؛ أمرت في هذه الصلاة بشيء ؟ فقال :
« لَا ، وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَوْقَتَ لَكُمْ »^(١)

٣- في المغرب : * * * ومما جاء في المغرب : * صح عن النبي ﷺ أنه قرأ في
المغرب بالأعراف^(٢)

* كان يقرأ في المغرب سورة الأنفال^(٣).

* كان يقرأ بهم في المغرب ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٤) [١/محمد] .

* وآخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ في المغرب ؛ فقرأ في الركعة الأولى بـ « سَبِّحْ أَسْمَ
رَبِّكَ الْأَعْلَى ① » ؛ وفي الثانية بـ « قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ »^(٥).

* قرأ في المغرب بـ « وَاللَّيْلِ وَاللَّيْتُونَ »^(٦).

- (١) أخرجه الطبراني في « الأوسط » : ٩/٢٦١ ، وابن عدي : ٢٧/٣ ؛ عن أنس رضي الله عنه .
(٢) أخرجه أحمد : ٤١٨/٥ ، وابن خزيمة : ٥١٨ ، والطبراني في « الكبير » : ٢٨٩٣ ؛ عن
أبي أيوب ، وأخرجه أحمد : ١٨٧/٥ ، والبخاري : ٧٦٤ ، وأبو داود : ٨١٢ ، والنسائي :
٩٨٩ ، وابن خزيمة : ٥١٧ ، والطبراني في « الكبير » : ٤٨٢٣ ؛ عن زيد بن ثابت .
وأخرجه النسائي : ٩٩٠ . والبيهقي : ٣٩٢/٢ ، وعلقه الترمذي بعد : ٣٠٨ ؛ عن عائشة
رضي الله عنها .
(٣) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٢٨٩٢ ؛ عن أبي أيوب ، و : ٤٨٢٤ ؛ عن زيد بن ثابت
رضي الله عنهما .
(٤) أخرجه عبد الرزاق : ٢٦٨٢ ، والطبراني في « الكبير » : ١٣٣٨٠ ، و « الأوسط » : ١٢٦١ ؛
١٧٦٣ ، و « الصغير » : ١١٧ ، وابن حبان : ١٨٣٥ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما .
(٥) لم أجده في « الكبير » .. وقد عزاه إليه الهيثمي : ١١٢٧٠٥ ؛ عن عبد الله بن الحارث بن
عبد المطلب رضي الله عنه .
(٦) أخرجه عبد بن حميد : ٤٩٣ ، وعبد الرزاق : ٢٦٩٧ (من فعل عمر) ، والطبراني في
« الكبير » : ١ كما عزاه الهيثمي : ٢٧٠٤ ، والطحاوي : ٢١٤/١ ، وابن أبي شيبه : ٣٥٨/١ ؛
عن عبد الله بن يزيد الأنصاري . والحميدي : ٧٤٣ ؛ عن البراء هو عند الشيخين في العشاء ؛
لا المغرب !! وهو الحديث الآتي بعد عن جبير وقد اختلط على بعض الخادعين فعزاه إلى أحمد
وابن ماجه .

* قرأ في المغرب (حَمَّ الدخان)^(١) .

* صلى المغرب ، فقرأ القارعة^(٢) .

* كان يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة : قُلْ بِتَائِبَاتِ الْكَافِرُونَ ، ، قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ^(٣) .

* وكان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة ليلة الجمعة (سورة الجمعة)
و (المنافقين)^(٤)

٤- في العشاء : * * * ومما جاء في العشاء منه هذا القريب .

* وعن جُبَيْر بن مُطْعِم : سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقرأ في العشاء بـ : وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ^(٥) .

* عن أبي رافع : قال : صَلَّيْتُ مع أَبِي هريرة العَتَمَةَ^(٦) : فقرأ : إِذَا أَلَمْنَا

(١) أخرجه النسائي : ٩٧٨ ؛ عن عبد الله بن عتبة بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) أخرجه أبو يعلى : ٣٤٢٩ ؛ عن أنس رضي الله عنه في قَصَّة عيادته ﷺ بعض أصحابه ، وعزاه إليه ابن حجر في « المطالب العالية » : ٤٢٣٦ .

(٣) أخرجه ابن حبان : ١٨٤١ ، مع ما يليه بإسناد واحد ، ويمثله البيهقي : ٢٠١/٣ ، والبيهقي : ٣٩١/٢ ؛ بالشرط الأول ، والبقوي عقب الحديث : ٦٠٥ ، وفي « المصايح » : ٦٠٣ ؛ عن جابر بن سُرَّة رضي الله عنه .

وأخرجه ابن ماجه : ٨٣٣ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما دون قيد « ليلة الجمعة » .

(٤) أخرجه ابن حبان : ١٨٤١ ، والطبراني في « الكبير » ، والبيهقي : ٢٠١/٣ ؛ عن جابر بن سُرَّة رضي الله عنه .

(٥) أخرجه البخاري : ٧٣٥ ، وأخرجه مالك ص ٧٢ ، وأحمد : ٢٨٦/٤ ، ومسلم : ١٧٦-٤٦٤ ، وأبو داود : ١٢٢١ ، والترمذي : ٣١٠ ، والنسائي : ٩٩٩ ، وابن ماجه : ٨٣٤ ، والحميدي : ٧٢٦ ، وابن خزيمة : ٥٢٢ ، وابن حبان : ١٨٣٨ ، وعبد الرزاق : ٢٧٠٦ ، والطالسي : ٧٣٣ ، وأبو حنيفة : ١٥٤/٢ ، وابن أبي شيبة : ٣٥٩/١ ، والبيهقي : ٣٩٣/٢ ، والبقوي في « المصايح » : ٥٨٨ ؛ عن البراء بن عازب ؛ لا جابر بن مطعم رضي الله عنهما .

(٦) هي العشاء ، وإنما سُمِّيَتْ « العَتَمَةُ » لأنها تؤدي في وقتها « والعَتَمَةُ : من غروب الشفق إلى آخر الثلث الأول . على أنه يكره تسميتها بذلك » انتهى ﷺ بقوله : لَا يَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى أَسْمِ صَلَاتِكُمُ الْعِشَاءِ . (أخرجه مسلم : ٢٢٩-٦٤٤ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما) .

أَنشَقَّتْ « فسجد ، فقلت له !! فقال : سجدتُ خلف أبي القاسم ».

* [كان النبي ﷺ يقرأ في العشاء الآخرة « وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا » ونحوها من السور^(١)]

* كان النبي ﷺ يقرأ في العشاء الآخرة بـ « وَالشَّمْسُ ذَاتُ الْبُرُوجِ » و « وَالسَّمَاءُ وَالْطَّارِقُ »^(٢)

* كان يأمر بالتخفيف ويؤمنا بـ « الصافات »^(٣)

* عن ابن عمر قال : ما من المفصل سورة صغيرة ؛ ولا كبيرة . . إلا سمعتُ النبي ﷺ يؤمُّ بها النَّاسَ في الصَّلَاةِ المكتوبة^(٤) !! انتهى ما نقلناه عن الجلال

والحديث أخرجه البخاري : ٧٦٦ ، ومسلم : ١١٠-٥٧٨ بزيادة قوله : فلا أزال أسجد بها حتى ألقاه . وفي رواية للنسائي : ٩٦٤ ؛ عنه : سجد أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ؛ ومن هو خير منهما ﷺ . وأخرجه أبو داود : ١٤٠٨ ، والنسائي : ٩٦٧ . وله شواهد عن أبي هريرة وغيره .

(١) أخرجه أحمد : ٣٥٤/٥ ، والترمذي : ٣٠٩ وحسنه ، والنسائي : ٩٩٨ ؛ عن بُرَيْدَةَ بنِ الْحَصْبِيبِ الأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه . وله شاهد عند أحمد : ٣٥٥/٣ ؛ عن بُرَيْدَةَ أيضا أن معاذ بن جبل صلى بأصحابه وقرأ « اقْرَأُوا السَّاعَةَ » [١/ القمر] . فانقطع رجل عن الاقتداء وأتمَّ وحده ، ثم أتى رسول الله ﷺ معتزلاً فأمر ﷺ معاذاً بقوله : « صَلِّ بـ « وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا » ونحوها من السور . وأخرجه مسلم : ١٧٩-٤٦٥ ، وابن ماجه : ٨٣٦ ، وابن حبان : ١٨٣٩ ، وأبو عروانة : ١٥٧/٢ ؛ عن جابر بن عبد الله (نحوها من السور) بـ : « وَاللَّيْلُ إِذَا يَنْتَنُ » ، و « سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَكْبَرُ » ، و « وَالشَّمْسُ » .

(٢) ما بين المنعكفين مضبب بهامش (خ) .

(٣) أخرجه أحمد : ٣٢٧/٢ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) أخرجه أحمد : ٤٦/٢ ، والنسائي : ٨٢٥ ، وابن خزيمة : ١٦٠٦ ، والطبراني في الكبير : ١٣١٩٤ ، والطبراني : ١٨١٦ ، وابن حبان : ١٨١٧ ، والبيهقي : ١١٨/٣ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما . وفي بعض طرقه : في الفجر !! .

(٥) أخرجه أبو داود : ٨١٤ ، والبيهقي : ١٣٨٨/٢ ؛ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وهو الصواب . لكن أخرجه الطبراني : ١٣٣٥٩ ؛ عن عبد الله بن عمرو ؛ كما أورده المؤلف !! [عن النبي ﷺ] : « ما من سورة . . . إلا وقد سمعت النبي ﷺ يقرأها في الصلاة كلها » . فكيف يقول ذلك رسول الله ﷺ . . مرفوعاً ١١١٢ فيجب وقفه على ابن عمر/ أو عمرو .

الشُّبُوطِيُّ رحمه الله تعالى لِيَقْتَدِيَ بِهِ مَنْ يَحَافِظُ عَلَى مَا بَلَغَهُ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ ، وَقَدْ عَلِمْتَ التَّخَصُّيلَ فِي الْقِرَاءَةِ مِنَ الْمَفْصَّلِ فِي الْأَوْقَاتِ عِنْدَنَا . وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَوْفِقُ .

٤٠ - تَرَكَ السُّتْرَةَ : ٧٧- يَكْرَهُ تَرْكَ اتِّخَاذِ سُتْرَةٍ فِي مَحَلٍّ يُظَنُّ الْمُرُورُ^(١) فِيهِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ ، وَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ »^(٢) .

وَسَوَاءٌ كَانَ فِي الصَّحَرَاءِ ؛ أَوْ غَيْرِهَا ، احْتِرَازًا عَنْ وَقُوعِ الْمَارِّ فِي الْإِثْمِ ، وَلِذَا عَقَّبْنَاهُ بِبَيَانِهَا ؛ فَقُلْنَا :

* * *

(١) فَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ كَرِهَ تَنْزِيهَاً . وَلَا يَكْرَهُ لَوْ لَمْ يَخْشَ الْمُرُورَ لَكِنْ فَعَلَهَا أَوَّلَى . إِلَّا إِذَا صَلَّى عَلَى ظَهْرِ

الْكَعْبَةِ ؛ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا سَاتِرٌ فَيَكْرَهُ وَلَوْ لَمْ يَخْشَ الْمُرُورَ ، وَلَا تَصْخُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٨٦/٢ ، وَابْنُ خَالٍ : ٥٠٩ ، وَمُسْلِمٌ : ٢٥٨-٥٠٥ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٦٩٧ ،

وَالنَّسَائِيُّ : ٧٥٦ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٩٥٥ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ٢٣٦٩ ، ٢٣٦٨ ، وَالطَّحَاوِيُّ :

٤٦٠/١ ، وَالْحَاكِمُ : ٢٥١/١ ، وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ : ٨١٨ ؛ عَنْ

أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ وَابْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

فصل في اتخاذ السترة ودفع المارّ بين يدي المصلي

مستحب الغرز : إذا ظنّ مريد الصلاة مُرُورَهُ ؛ أي المارّ . . يُسْتَحَبُّ لَهُ ، أي :
مريد الصلاة : ١- أَنْ يَغْرِزَ سِتْرَهُ ، لما رُوِيَنَاهُ ص ٥٦٧ ، ولقوله ﷺ :
« لَيْسَتْ بِأَحَدُكُمْ ؛ وَلَوْ بِسَهْمٍ »^(١) ، وإن ٢- تَكُونَ طُولَ ذِرَاعٍ فَصَاعِدًا ، لأنّه سُئِلَ
رسول الله ﷺ عن سِتْرَةِ المصلي ؛ فقال : « مِثْلُ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ »^(٢) - بضمّ الميم وهمزة
ساكنة وكسر الخاء المعجمة - : العودُ الذي في آخر الرَّحْلِ يحاذي رأسَ الراكب على
البعير . وتشديدُ الخاء خطأ ، وفُسِّرَتْ بأنّها ذراعٌ ؛ فما فوقه ٣- فِي غِلَظِ الْأَضْبُعِ وَذَلِكَ
أَدْنَاهُ^(٣) ، لأنّ ما دونه ربّما لا يظهر للناظر ؛ فلا يحصل المقصودُ منها .

- (١) أخرجه أحمد : ٨٦/٢ ؛ ٤٠٤/٣ ، والبخاري في « التاريخ الكبير » : ١٨٧/٤ ، والحاكم :
٢٥٢/١ ، وابن أبي شيبة : ٢٧٨/١ ، وأبو يعلى : ٩٤١ ، وابن خزيمة : ٨١٠ ، والطبراني في
« الكبير » : ٦٥٣٩ ، والبيهقي : ٢٧٠/٢ ؛ عن سَبْرَةَ بن مَعْبُد الجُهَنِيِّ رضي الله عنه .
ومن شواهده ما أخرجه البخاري : ٤٩٨ ، ومسلم : ٢٤٥-٥٠١ ، والنسائي : ٧٤٦ ، وابن
ماجه : ٩٤١ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنه أنّه ﷺ كانت تُغْرِزُ له حرية في السفر يصلي إليها .
(٢) أخرجه مسلم : ٢٤٤-٥٠٠ ، والنسائي : ٧٤٥ ، وابن جرير في « تهذيب الآثار » : ٤٤٧ (من
الجزء المفقود) ؛ عن عائشة رضي الله عنها مصرّحين بأن السؤال كان في غزوة تبوك . وقريب منه
أخرجه أحمد : ١٦١/١ ، وعبد بن حميد : ١٠٠ ، ومسلم : ٢٤٣-٥٠٠ ، وأبو داود : ٦٨٥ ،
والترمذي : ١٣٣٥ ، والنسائي : ٧٤٢ ، وابن ماجه : ٩٤٠ ، وابن خزيمة : ٨٤٣ ، وغيرهم ؛
عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه .
(٣) الظاهر أنّ المذهب عدمُ اعتبار الغِلَظ ، والتقدير بالأصبع ضعيف .

(رد المحتار : ٤٢٨/١) والله تعالى أعلم .

بدلُ له ما أخرجه الحاكم : ٢٥٢/١ ؛ عن أبي هريرة مرفوعاً : « يُغْرِزُ مِنْ الشُّتْرَةِ مِثْلُ
مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ ، وَلَوْ بِدَلْفِ شَفْرَةٍ » . وصحّحه على شرطهما ، وأقرّه الذهبي . وأخرج
عبد الرزاق : ٢٢٨٩ ؛ عنه موقوفاً : لا يضرك إذا كان بين يديك سترة ؛ وإن كانت أدق من الشعر

موقفه منها : وَالشُّنَّةُ ١- أَنْ يَقْرُبَ مِنْهَا ^(١) ، لقول النبي ﷺ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُرَّةٍ فَلْيَذَنْ مِنْهَا ، لَا يَقْطَعْ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ » ^(٢)

٢- يَجْعَلَهَا عَلَى جِهَةِ أَحَدِ حَاجِبَيْهِ ، وَلَا يَضُمُّ إِلَيْهَا صَمْدًا ، لما روي عن المقداد رضي الله عنه أنه قال : ما رأيتُ رسول الله ﷺ يصلي إلى عمود ، ولا شجرة . . إلّا جعله على حاجبه الأيمن ، أو الأيسر ، ولا يضم صمداً ^(٣) أي : لا يقابله مستوياً مستقيماً ، بل كان يعيلُ عنه .

الاستار بالخط : وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَنْصُبُهُ ^(٤) ؟ منع جماعة من المتقدمين الخط ، وأجازوه المتأخرون ، لأنَّ الشُّنَّةَ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ ، لما روي في « الشُّنَن » ؛ عن النبي ﷺ أنه قال : « إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَا ، فَلْيَخُطْ خَطًّا » ^(٥) فيظهر في الجملة ، إذ المقصودُ جمع الخاطر بربط الخيال به . . كيلا ينتشر .

ويجعله إمّا ١- طُولًا ^(٦) بمنزلة الخشبة المغروزة أمامه ، وإمّا - كما قالوا

(١) ثلاثة أفرع فما دون.

(٢) أخرجه أحمد : ٢/٤ ، والحميدي : ٤٠١ ، وأبو داود : ٦٩٥ ، والنسائي : ٧٤٧ ، والطيالسي : ١٣٤٢ ، والطحاوي : ٤٥٨/١ ، وابن أبي شيبة : ٢٧٩/١ ، والحاكم : ٢٥١/١ وصححه على شرطهما ، وابن حبان : ٢٣٧٣ ، وابن خزيمة : ٨٠٣ ، والبزار : ٣٦٠/٨ ، والبيهقي : ٢٧٢/٢ ، عن سهل ابن أبي حنمة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه أحمد : ٤/٦ ، وأبو داود : ٦٩٣ ، والبيهقي : ٢٧٢/٢ ، والبخاري في « المصاييح » : ٥٥١ ، عن المقداد ، وأحمد : ٤/٦ ، عن المقدم بن معدي كرب رضي الله عنه .

(٤) ولا ما يضعه كتوب ومحفظة وكتاب ، والجالس يصلح سُرَّةٌ ، لا الواقف . . إلّا إذا كان مصلياً ، والمفهوم من كلامهم أنه عند إمكان الغرز . . لا يكفي الوضع ، وعند إمكان الوضع . . لا يكفي الخط ؛ والله تعالى أعلم

(٥) ونماه : « لَمْ لَا يَشْرُهُ مَا مَرَّ أَمَانَةٌ » أخرجه أحمد : ٢٤٩/٢ ، وأبو داود : ٦٨٩ ، وابن ماجه : ٩٤٣ ، وعبد الرزاق : ٢٢٨٦ ، والحميدي : ٩٩٣ ، وابن خزيمة : ٨١١ ، وابن حبان : ٢٣٦١ ، والبيهقي : ٢٧٠/٢ ، والبخاري : ٥٤١ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه . وفي بعض الألفاظ : « فَلْيَخُطْ » .

(٦) وهو المختار لبصر شبه ظل الشُّرَّة .

أيضاً - : يجعله ٢- بِالْعَرَضِ مِثْلَ الْهَلَالِ .

وإذا كانت الأرض صُلْبَةً ! يلقي ما معه طولاً كأنه غُرَزٌ ثُمَّ سَقَطَ ؛ هكذا اختاره
الفقيه أبو جعفر [الهندواني] رحمه الله تعالى ، وقال هشام^(١) : حججت مع
أبي يوسف ؛ وكان يَطْرَحُ بين يديه السُّوط .

تكميل : وسُترة الإمام سترَةٌ لمن خلفه ، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْأَبْطَحِ إِلَى عَتَرَةِ
رُكُزَتْ لَهُ^(٢) ، ولم يكن للقوم سُترة^(٣) العَتَرَةُ : عصا ذات رُجٍّ حديدٍ في أسفلها .

دفع المَارَ : ١- المستحب : وإذا اتَّخَذَهَا ؛ أو لم يَتَّخِذْ . . كان الْمُسْتَحَبُّ تَرْكُ
دَفْعِ الْمَارِ ، لأنَّ مَبْنَى الصَّلَاةِ عَلَى الشُّكُونِ ، وَالْأَمْرُ بِالذَّرِّ فِي الْحَدِيثِ^(٤) !! لبيان
الرُّخْصَةِ ، كَالْأَمْرِ بِقَتْلِ الْأَسْوَدِينَ فِي الصَّلَاةِ^(٥)

٢- الرُّخْصَةُ : وَكَذَا رُخِّصَ دَفْعُهُ ؛ أَي : الْمَارُ بِالْإِشَارَةِ بِالرَّأْسِ ؛ أَوِ الْعَيْنِ ؛ أَوْ

(١) هو هشام بن عبد الله الرازي ، من فقهاء المحدثين الأعلام ، روى عن مالك ، وتفقه على
أبي يوسف ومحمد . مات محمد عنده بالرِّيِّ ، ودفن في مقبرته . له كتاب « التواضع » و« صلاة
الأثر »

(٢) أخرجه أحمد : ٣٠٧/٤ ، والبخاري : ٤٧٣ ، ومسلم : ٢٤٩-٥٠٣ ، والحميدي : ٨٩٢ ،
وأبو داود : ٥٢٠ ، وابن ماجه : ٧١١ ، والترمذي : ١٩٧ ، والنسائي : ١٣٧ ، وابن خزيمة :
٣٨٧ ، وابن حبان : ٢٣٣٤ ، وابن أبي شيبة : ٢٧٧/١ ، وعبد الرزاق : ٢٣١٤ ، والطبراني :
١٠٤٢ ، والبيهقي : ٢٧٠/٢ ، وابن جرير : ٤٥٠ (المفقود) ، والبخاري : ٥٣٥ ، عن أبي جعفر
وهب الشَّوَالِي .

(٣) يدلُّ له ما أخرجه عبد الرزاق في « المصنَّف » : ٢٣١٧ ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سترَةُ
الإمام سترَةٌ من وراءه . قال عبد الرزاق : وبه أخذ ، وهو الأمر الذي عليه الناس .

(٤) هو قوله ﷺ : « وَأَنْزَعُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ . . . » تقدم تخرجه ، وسيأتي قريباً : ٥٧١ .

(٥) هو قوله ﷺ : « أَفْتَلُوا الْأَسْوَدِينَ فِي الصَّلَاةِ : الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ » . أخرجه أحمد : ٢٣٣/٢ ،
والدلمعي : ٣٥٤/١ ، وأبو داود : ٩٢١ ، والترمذي : ٣٩٠ ، والنسائي : ١٢٠١ ، وابن
ماجه : ١٢٤٥ ، والحاكم : ٢٥٦/١ ، عن أبي هريرة .
فهذا رخصة ؛ وليس عزيمة !! .

غيرهما ، كما فعل النبي ﷺ بولَدَيْ أُمِّ سَلَمَةَ^(١) ، أَوْ دَفَعَهُ بِالتَّسْبِيحِ ، لقوله ﷺ :
« إِذَا نَابَتْ أَحَدُكُمْ نَائِبَةٌ فِي الصَّلَاةِ .. فَلْيُسَبِّحْ »^(٢).

٣- المكروه : وَكُرِّهَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ؛ أي : بين الإشارة والتسبيح ، لأنَّ بأحدهما
كفاية .

هيئة الدفع : ١ - للرجل : وَيَدْفَعُهُ الرَّجُلُ بِرَفْعِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ ؛ ولو بزيادة
على جَهْرِهِ الْأَصْلِيِّ .

٢- للمرأة : وَتَدْفَعُهُ الْمَرْأَةُ ١- بِالْإِشَارَةِ ، أَوْ ٢- التَّصْفِيقِ بِظَهْرِ أَصَابِعِ يَدَيْهَا
الْيُمْنَى عَلَى صَفْحَةِ كَفِّ الْيُسْرَى^(٣) ، لأنَّ لِهِنَّ التَّصْفِيقَ ، وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالْقِرَاءَةِ ؛
أو التَّسْبِيحِ ! لِأَنَّهُ فِتْنَةٌ ؛ فلا يطلبُ مِنْهُنَّ الدَّرُءُ بِهِ .

قتال المار : وَلَا يُقَاتِلُ الْمُصَلِّيَ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَمَا وَرَدَ بِهِ ؛ من قوله ﷺ :
« إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي ؛ فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَلْيَذَرَا مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنْ أَبَى !

(١) هما عبد الله ، أو : عمر ، وزينب (ابنا أُمِّ سَلَمَةَ : زوج النبي ﷺ ، وكانا أرادا أن يمرَّا بين يدي
سيدنا رسول الله ﷺ .. وهو يصلي ؛ فأشار لهما بيده ؛ فرجع ، ومرت زينب ، فلما أتمَّ صلاته
قال : « مَنْ أَغْلَبَ » . أخرجه أحمد : ٢٩٤/٦ ، وابن ماجه : ٩٤٨ ؛ عن أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها
(٢) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٥٧٤٩ بلفظ « إِذَا نَابَتْكُمْ نَائِبَةٌ فَعَلَيْكُمْ بِالتَّسْبِيحِ » .

وأخرجه مالك : ١١٩ ، وأحمد : ٣٣٠/٥ ، والحميدي : ٩٢٧ ، وعبد بن حميد : ٤٥٠ ،
والدارمي : ١٣٧١ ، وأبو داود : ٩٤١ ، والنسائي : ١١٨٢ ، والطبراني في « الكبير » :
٥٧٣٩ ، وأبو يعلى : ٧٥٢٤ ، وابن حبان : ٢٢٦١ بلفظ « إِذَا نَابَتْكُمْ/ نَابَ أَحَدُكُمْ شَيْءٌ فِي
صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ » .

وأخرجه البخاري : ١٢١٨ ، ومسلم : ١٠٢-٤٢١ ، وأبو داود : ٩٤٠ ، والنسائي :
٧٨٣ ، والطبراني في « الكبير » : ٧٧١ ، وابن خزيمة : ٨٥٤ ، وابن حبان : ٢٢٦٠ ،
وأبو يعلى : ٧٥٤٥ بلفظ : « مَنْ نَابَتْ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ » .. كلهم عن سهل بن سعد
الساعدي رضي الله عنه .

(٣) أو بظهر أصابع اليسرى على صفحة كَفِّ اليمنى ، وتختار الأيسر ، والأقلُّ عملاً . لكن ليس لها
بطن بيطن لكرامة ذلك . والله الموفق . فتنه .

فَلْيَقَاتِلْهُ ؛ إِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ ، (١) ١٢ مَوْزُولٌ بِأَنَّهُ كَانَ جَوَازُ مَقَاتِلَتِهِ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ . .
وَالْعَمَلُ الْمُنَافِي لِلصَّلَاةِ مُبَاحٌ فِيهَا إِذَا ذَاكَ ؛ وَقَدْ نُسِخَ بِمَا قَدَّمْنَاهُ (٢) .



-
- (١) أخرجه مالك : ص ١١٤ ، وأحمد : ٣٤/٣ ، والبخاري : ٥٠٩ (قريباً من لفظه) ، مسلم : ٥٠٥-٢٥٨ ، وأبو داود : ٦٩٧ ، والنسائي : ٧٥٦ ، وابن ماجه : ٩٥٤ ، والدارمي : ١٤١٨ ، والطحاوي : ٤٦٠/١ ، وابن خزيمة : ٨١٦ ، وابن حبان : ٢٣٦٧ ، وأبو عوانة : ٤٣/٢ ، وأبو يعلى : ١٢٤٨ ، والبيهقي : ٢٦٧/٢ ؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه
(٢) من قوله ﷺ : « إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ » . تقدّم تخريجه ص ٥١٥ .

الأسئلة

- ما معنى المكروه ؟ وما حكمه ؟ متى يكون تنزيهاً أو تحريماً ؟ وكيف يستدركه ؟
- ما تأويل قوله ﷺ : « لَا يُصَلِّي بَعْدَ صَلَاةٍ مِثْلَهَا » ؟ وهل منها الإعادة للكره ؟
- يكره ترك واجب ، أو سنة عمداً . هات خمسة أمثلة لذلك .
- ما هو العبث ؟ ما سبب كراهته ؟ ما دليله ؟ وما مثاله ؟
- ما هو الإقعاء ؟ وما التخصُّر ؟ وما الإقعاء ؟ عرف ، وعلّل ، ودلّل .
- كيف يأخذ البزاق إذا اضطر في الصلاة ؟
- ما حكم تشمير الكفَّين (في الصلاة ، خارجها) ، وإرخائهما (في الصلاة ، خارجها) ؟
- يكره ستر القدمين عمداً للرجال . فهل منه لبس الجوربين ؟
- ما هو التربع ؟ وما حكمه في الصلاة وخارجها ؟
- ما هو الاعتجار ؟ وما هو التلثم ؟ وما حكمهما في الصلاة وخارجها .
- تكلم عن سدل الثوب وكفّه في الصلاة وخارجها مع الأدلة .
- القراءة في غير القيام ، والأذكار في غير مواضعها مكروهة لخللين . اشرح ذلك
- ما حكم تكرار السورة (فرضاً ونقلاً ، حفظ غيرها أولاً ، نسي أو تعمّد) .
- تكلم ما تعرف عن تطويل القراءة بين الأولى والثانية (فرضاً ونقلاً) .
- اذكر ما تعرف عن كراهة الفصل بسورة بين سورتين ؟ ولماذا ؟
- يكره شمّ طيب وترويح بعروحة ؟ علّل ذلك .
- يكره تحويل أصابع يديه ورجليه عن القبلة ، وعدم وضع يديه على ركبتيه وفخذه . لماذا ؟

- يكره التأؤب . لماذا ؟ وكيف يتعامل معه ؟ وما دليله ؟
- لماذا يكره تغميض العينين ورفعهما إلى السماء ؟
- ما حكم العمل القليل المنافي للصلاة ؟ وما أمثله ؟ وماذا يفعل بالهوام التي تشغله ؟
- يكره السجود على كور عمامته ؟ ما هو الكور ؟ ومتى يكره ؟ ومتى يفسد ؟
- علل ما يلي : كراهة السجود على صورة . كراهة الاقتصار على الجبهة ، الصلاة في أرض الغير ، في الحمام ، في معاطن الإبل ، مدافعاً للأخبثين .
- فصل حكم مالو ابتلي بنجاسة غير مانعة (ثوباً ، أو بدنأ ، أو مكاناً .) مع فوت الوقت ؛ أو الجماعة ؟
- ما هو ثوب البذلة ؟ ولماذا تكره الصلاة فيه ؟
- اذكر ما تعرف عن الخشوع والخضوع .
- تكلم ما تعرف عن عدو الآي والتسييح والغمز بالأصابع ، والإحصاء بالقلب .
- ما هو المحراب ؟ لماذا يكره قيام الإمام فيه ؟ ومتى ترتفع الكراهة ؟
- يكره قيام الإمام منفرداً ، والمقتدي خلف صف فيه فرجة . علل ذلك .
- تكره الصلاة بحضرة صورة حيوان قريبة منها . رتب بدءاً بالأشد هذه الكراهة فيما يلي :
- فوقه ، يمينه ، أمامه ، تحته ، خلفه ، يساره . .
- ترتفع الكراهة مع الصور في ثلاث حالات . عددها مع التعليل .
- متى تكره الصلاة بين نيام ؟ ومتى لا تكره ؟
- سجد فأصاب جبينه التراب هل يمسحه أو لا ؟ ولماذا ؟
- ما هي أحكام تعيين سورة لا يقرأ غيرها ؟ مع التعليل .

- اذكر من قراءته **ثلاثاً** لكل صلاة من : **الخميس ، والجمعة ، والعيدين ، والوتر .**

- ما معنى مؤخرة الرجل ؟ وكيف تضبطها لغوياً ؟

- كيف يصنع من لم يجد سترة في الأرض الصلبة أو الرخوة ؟

- اذكر ما تعرف عن قتال المار ، وعن دفع المرأة له .

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصويب الخطأ واختر الأكثر صحة :

- * المكروه تنزيهاً حلال ، والمكروه تحريماً تركه أولى .
- * تعاد الصلاة للمكروه (تنزيهاً وتحريماً) وجوباً واستحباً .
- * كل صلاة أدت مع الكراهة تجب إعادتها في الوقت .
- * تكره مسابقة الإمام لما فيها من وعيد أن يجعل الله رأسه رأس حمار .
- * التخصُّر أن يجعل يديه على كتفيه أو يسبلهما بجنبه .
- * تشبيك اليدين مكروه في الصلاة وخارجها .
- * العبث غمز الأصابع أو مدّها حتى تصوّت .
- * الإقعاء هو وضع اليدين على خاصرتين أثناء القيام .
- * الصلاة بالسراويل مكروهة عند عدم القدرة على القميص .
- * المستحب للرجل قميص وعمامة ، وللمرأة قميص وخمار فقط .
- * كراهة البنطال تنزيهية في الصلاة ، وغير مكروهة خارجها .
- * لا يجوز للمصلّي إجابة السائل برأسه فتفسد صلاته .
- * يكره تكرار السورة في ركعة من الفرض ، ولا يكره في النفل .
- * لا يكره تكرار السورة ولو حفظ غيرها ؛ وتعتمد ذلك في الفرض .
- * القراءة المنكوسة أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها .

- * قرأ في الأولى (الناس) ناسياً لا يكررها ، وقرأ (الفلق) بعدها .
- * يحرم الصلاة في الحمام ؛ ولو في موضع خلع الثياب .
- * لا يصلي في الحمام ؛ ولو خرج الوقت .
- * إذا ابتلي بالصلاة في أرض الغير ؛ أو الطريق يختار الطريق .
- * لو حدث مدافعة الأخبثين في الصلاة يقطعها يتخفف ويتوضأ .
- * رأى صورة في بيت غيره . ليس له محوها .
- * تكره الصلاة إلى كانون فيه جمر ، ولا تكره إلى شمع وسراج .
- * تكره الصلاة إلى قنديل ، لأنه يشبه التعبد .
- * يكره اتخاذ السترة ؛ ولو ظن مرور أحد أمامه .
- * أقل طول السترة ارتفاع قامه رجل .
- * عند فقد السترة يخط خطاً عند المتقدمين .
- * سترة الإمام سترة لمن خلقه .
- * المستحب دفع المار ، لأمره ﷺ « وَأَذْرَأُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ » .
- * يستحب دفع المار بالإشارة بالرأس ، أو اليد ، أو العين ، أو التسييح .
- * يكره الجمع بين التسييح والإشارة .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * قال ﷺ : « أَمَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ
رَأْسَهُ » .
- * قال ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ... لَكُمْ ، فِي الصَّلَاةِ ، و... فِي
الصَّيَامِ ، و... عِنْدَ الْمَقَابِرِ » .
- * رأى ﷺ رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة فقال : « لَوْ خَشَعَ
جَوَارِحُهُ » .

- * قال ﷺ : « لَا أَصَابِعَكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ » .
- * مثل ﷺ عن الالتفاف في الصلاة فقال : « هُوَ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ » .
- * قال ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا فَإِنَّمَا يُنَاجِي اللَّهَ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ » .
- * قال ﷺ : « الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ وَ دَفَنُهَا » .
- * قال أبو هريرة : نهاني رسول الله ﷺ عن : الديك ، و الكلب ، و الثعلب .
- * قال ابن عمر رضي الله عنهما عن تشييك الدين : تلك صلاة
- * كان ﷺ ينهى عن الشيطان ، وأن يفترض الرجل ذراعيه
- * مثل ﷺ عن مسح الحصى فقال : « ، وَلَأنْ تُنْسِكَ لَكَ مِنْ مِثْنَةٍ » .
- * كان ﷺ جُلُّ قَعُودِهِ
- * مرَّ ﷺ برجل معقوص الشعر فقال : « شَعْرَكَ مَعَكَ » .
- * قال ﷺ : « أَمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ ، وَأَنْ وَ دَفَنُهَا » .
- * نهى ﷺ عن السُّدْلِ ، وأن الرَّجُلُ
- * قال ﷺ : « إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا ثَوْبٌ ، وَلَا يَشْتَمِلُ أَشْتِمَالَةً »
- * قال ﷺ : « إِذَا أَفْتَحْتَ سُورَةَ عَلَى نَحْوِهَا » .
- * قال ﷺ : « خَيْرُ النَّاسِ »

* قال ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْغَطَّاسَ ، وَيَكْرَهُ... ، فَإِذَا... أَحَدُكُمْ...
مَا اسْتَطَاعَ »

* قال ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ... »

* قال ﷺ : « لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ ، وَلَا وَهُوَ... »

* نهى النبي ﷺ عن الإتيان للصلاة سعيًا... .

* قال ﷺ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ... ، وَلَا يَدْعُ أَحَدًا...
يَدِيهِ »

* قال ﷺ : « لَيْسَتْ أَحَدُكُمْ... » .

* سئل ﷺ عن سترة المصلي ، فقال : « مِثْلُ... الرُّخْلِ » .

* قال ﷺ : « إِذَا نَابَتْ أَحَدُكُمْ... فِي الصَّلَاةِ... » .

• • •

فصل : فيما لا يكره للمصلي من الأفعال

شدُّ الوسط : لَا يَكْرَهُ لَهُ شَدُّ الْوَسْطِ ؛ لما فيه من صون العورة والتشهير للعبادة ، حتَّى لو كان يصلي في قَبَاءٍ ^(١) غير مشدود الوسط ؛ فهو مسمي ^(٢) . وفي غير القَبَاءِ ؟ قيل : بكرهته ، لأنَّه صَنِيعُ أَهْلِ الْكِتَابِ ^(٣)

تقلد السلاح : وَلَا يَكْرَهُ تَقْلُدُ الْمَصْلِيِّ بِسَيْفٍ ؛ وَنَحْوِهِ . . . إِذَا لَمْ يَشْتَغَلْ بِحَرَكَتِهِ . وإن شغله ؟ كُرِهَ فِي غَيْرِ حَالَةٍ قِتَالٍ .

هيئة اللبس : وَلَا يَكْرَهُ عَدَمُ إِدْخَالِ يَدَيْهِ فِي فَرْجِيهِ وَشُقَّتَيْهِ عَلَى الْمُخْتَارِ ^(٤) ، لعدم شغل البال .

التوجه : ١- لمصحف وسيف : وَلَا يَكْرَهُ التَّوَجُّهُ ١- لِمُصْحَفٍ ؛ أَوْ ٢- سَيْفٍ

-
- (١) هو ما يعرف الآن بـ « القلبق » : ثوب واسع يلبسه أصحاب الطريقة المولوية أثناء ذكرهم ، ويجب شدُّ وسطه فلم يشدُّه ؟ كره ، لأنَّه لَا يَكُونُ لِبَاسًا مَعْتَادًا
- (٢) لأنَّه يشبه السدل ؛ كما علَّلَ له أبو جعفر الهنداوي . .
- (٣) ذكره في « الفتاوى العنايية » ١١٤ على أن الخلاف في الكراهة مع وجود قميص ساتر ونحوه ، ولأنَّ وجب الشدُّ لستر العورة . .
- (٤) الفَرْجِيُّ : ثوب مفتوح من الأمام ؛ وله أكمام يقال له « قَبَاءٌ » ويعرف بـ « الصاية » .
والشُّقَّة : ثوب مفتوح من الأمام ؛ بغير أكمام . وله شقوق من الجانبين في أعلاه تُخْرَجُ مِنْهَا الْيَدَانِ يَسْمَى « الْعِبَادَةُ » .

قال في « البرازية » (٣٧ / ١) = (٣٧ / ٤) بهامش « الفتاوى الهندية » : إِذَا لَبَسَ شُقَّةً أَوْ فَرْجِيًّا ؛ وَلَمْ يَدْخُلْ يَدَيْهِ اِخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِيهِ . وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ .
والصحيح الذي عليه قاضيهان والجمهور أَنَّهُ يَكْرَهُ .

قلت : وعبارة قاضيهان في (فتاواه : ١١٩ / ١ من هامش « الهندية ») : قالوا : ومن صلى في قَبَاءٍ ينبغي أن يدخل يديه في كُمَيْهِ ويشدُّه بِالْمِنْطَقَةِ مَخَافَةَ السَّدْلِ . على أَنَّ قاضيهان من أَجَلِّ مَنْ يُعْتَمَدُ عَلَى تَصْحِيحِهِ . فما هنا غير المختار . فافهم .

مُعَلَّقٍ ، لَأَنْهُمَا لَا يُعْبَدَانِ ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ﴾ [النساء/ ١٠٢] .
 ٢- ظهر المتحدث : أو ٣- ظَهَرَ قَاعِدٌ يَتَحَدَّثُ . . في المختار ؛ لعدم التشبه
 بعبادة الصُّور ، وصَلَّى ابْنُ عَمَرَ إِلَى ظَهَرِ نَافِعٍ ^(١) ، أو ٤- شَمْعٌ ؛ أو ٥- سِرَاجٌ . .
 عَلَى الصَّحِيحِ ^(٢) ، لَأَنَّهُ لَا يَشْبَهُ عِبَادَةَ الْمَجُوسِ .
 بساط التصاوير : وَلَا يَكْرَهُ الشُّجُودُ عَلَى بَسَاطٍ فِيهِ تَصَاوِيرُ ذِي رُوحٍ . . لَمْ يَسْجُدْ
 عَلَيْهَا ؛ لِإِهَانَتِهَا بِالرُّطْبَةِ عَلَيْهَا .

مطلب

في قتل المؤذي خصوصاً الحيّات

وَلَا يَكْرَهُ قَتْلُ حَيَّةٍ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا ؛ لِذَاتِ الصَّلَاةِ ، وَأَمَّا بِالنَّظَرِ لَخَشْيَةِ الْجَانِّ !
 فَلْيُمْسِكْ عَنِ الْحَيَّةِ الْبَيْضَاءِ الَّتِي تَمْشِي مُسْتَوِيَةً ، لِأَنَّهَا نَقَضَتْ عَهْدَ النَّبِيِّ ^(٣) الَّذِي
 عَاهَدَ بِهِ الْجَانُّ : أَنْ لَا يَدْخُلُوا بَيْوتَ أُمَّتِهِ ، وَلَا يُظْهِرُوا أَنْفُسَهُمْ ، وَنَاقَضُوا الْعَهْدَ
 خَائِنِينَ ، فَيُخْشَى مِنْهُ ؛ أَوْ مِمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ مِنْ أَهْلِ الضَّرَرِ . . بِقَتْلِهِ ؛ أَوْ ضَرْبِهِ .
 وَقَالَ ﷺ : « أَقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْنَيْنِ وَالْأَبْتَرَ ، وَإِيَّاكُمْ . . وَالْحَيَّةَ الْبَيْضَاءَ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ
 الْجِنَّ ^(٤) » .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة : ٢٥٠/١ ، وأخرج عبد الرزاق : ٢٢٨٥ اتخاذه ﷺ راحلته مسترة ،
 وكذلك : ٢٢٨٤ ؛ ٢٢٨٢ ؛ قَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ ؛ وَشَوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٢) قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ ص ٥٦٠ .

(٣) هُوَ سَيِّدُنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيِّ اللَّهِ ، سَيِّدُنَا نُوحُ نَبِيِّ اللَّهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَقَدْ أَخْرَجَ
 أَبُو دَاوُدَ : ٥٢٦٠ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ١٤٨٥ ، وَالنَّسَائِيُّ : فِي « عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » : ٩٦٨ ؛ عَنْ
 أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ حَيَّاتِ الْبَيْتِ ؛ فَقَالَ : « إِذَا رَأَيْتُمْ
 مِنْهُنَّ شَيْئًا فِي مَسَاكِينِكُمْ . . فَقُولُوا (أَنْشُدُكُمْ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَهُ عَلَيْكُمْ نُوحٌ . . أَنْشُدُكُمْ الْعَهْدَ الَّذِي
 أَخَذَهُ عَلَيْكُمْ سُلَيْمَانُ أَنْ لَا تُؤْذُونَا) ، فَإِنْ عُدْنَا فَأَقْتُلُوهُمْ » .

(٤) أخرجه أحمد : ٩/٢ ، والحميدي : ٦٢٠ والبخاري : ٣٢٩٧ ، ومسلم : ٢٢٣٣ ، وأبو داود :
 ٥٢٥٢ ، والتِّرْمِذِيُّ : ١٤٨٣ ، وابن حبان : ٥٦٤٣ ، وابن ماجه : ٣٥٣٥ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عَمَرَ ، لَكِنْ دُونَ زِيَادَةِ « وَإِيَّاكُمْ . . » .

(وَذُو الطُّفَيْنَيْنِ) : نَوْعٌ مِنَ الْحَيَّاتِ الْخَبِيثَةِ . وَالطُّفَيْنَانِ : مَثْنَى طُفَيْةٍ ؛ وَهِيَ - خَوْصَةً -

قتل المؤذي : وَلَا يَكْرَهُ قَتْلُ حَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ خَافَ الْمَصْلِي أَدَاؤَهَا ؛ أَي : الْحَيَّةُ
وَالْعَقْرَبُ ؛ وَلَوْ قَتَلَهُمَا بِضَرْبَاتٍ وَأَنْحِرَافٍ عَنِ الْقِبْلَةِ . . فِي الْأَظْهَرِ^(١)
قيد السماح : قَيْدُ بَخُوفِ الْأَذَى !! لِأَنَّهُ مَعَ الْأَمْنِ يَكْرَهُ الْعَمَلَ الْكَثِيرَ .

مطلب

فيما يقتله المصلي

وفي « السبعيات »^(٢) لأبي الليث رحمه الله تعالى : سبعة إذا رآها المصلي
لابأس بقتلها ؛ ١- الحية و٢- العقرب ، و٣- الوزغة^(٣) و٤- الزنبور ، و٥- القراد ،
و٦- البرغوث ، و٧- القمل .

ويزاد ٨- البق ، و٩- البعوض ، و١٠- النمل المؤذي بالعض ، ولكن التحرز
عن إصابة دم القمل أولى ؛ لئلا يحمل نجاسة تمنع . . عند الإمام الشافعي رحمه الله
تعالى ، وقدّمنا ص ٥٥١ كراهة أخذ القملة وقتلها في الصلاة ؛ عند الإمام ، وقال :
دفنها أحب من قتلها . وقال محمد بخلافه ، وقال أبو يوسف بكراهتهما .

نفض الثوب : وَلَا بَأْسَ ١- بِنَفْضِ ثَوْبِهِ بِعَمَلٍ قَلِيلٍ ؛ كَيْلًا يَنْتَصِقَ بِجَسَدِهِ فِي

= المقل- : نوع من الشجر ، ومما هنا خُطَّانُ أَيْضَانٍ عَلَى ظَهْرِ الْحَيَّةِ .

والأبتر : نوع آخر من الحيات الخيثة أيضاً ؛ قصير اللب .

(١) بل الأظهر خلافه . وحاصله هكذا :

١- بعمل قليل : لا تفسد ؛ ولا كراهة ، بل تطلب للخائف ، وتباح لغيره .

٢- بعمل كثير : تفسد بلا كراهة للخائف ، ولغيره تكره ؛ ولا تفسد (رواية الحسن ؛
واختارها السرخسي) . وتفسد مع الكراهة . . على المعتمد . قال الكمال : وهو الحق .

(٢) اسم كتاب لأبي الليث السمرقندي : نصر بن محمد المعروف بـ « إمام الهدى » ، الفقيه المتوفى
سنة : ٣٧٣ ، وقيل : غير ذلك .

ولدي صورة خطية عن كتاب « السبعيات » في فقه الحنفية ، ألفه العالم أبو الطيب حمدان بن
حمدويه . ذكرها كما نقلها المؤلف عن أبي الليث .

(٣) وهو ما تسميه العائلة في بلادنا : « أبو برص » واسمه العلمي : « سام أبرص » . والباقي من
الهوام والحشرات المؤذية بالعض

الرُّكُوع ؛ تحاشياً عن ظهور صورة الأعضاء ، ولا بأس بصَوْنِهِ عن التراب .

مسح الأذى : وَلَا بَأْسَ ٢- بِمَسْحِ^(١) جَبْهَتِهِ مِنَ التُّرَابِ ؛ أَوْ ٣- الْحَشِيشِ بَعْدَ الْفَرَاحِ مِنَ الصَّلَاةِ ؛ تنظيهاً عن صفة المثلة والملوث .

وَلَا بَأْسَ ٤- بِمَسْحِهِ قَبْلَ الْفَرَاحِ مِنَ الصَّلَاةِ . . إِذَا ضَرَّهُ ؛ أَوْ شَغَلَهُ عَنْ خُشُوعِ الصَّلَاةِ ؛ مثل العرق .

وَلَا بَأْسَ ٥- بِالنَّظَرِ بِمُوقٍ^(٢) عَيْنَيْهِ ؛ يَمْنَةً وَيَسْرَةً مِنْ غَيْرِ تَخْوِيلِ الْوَجْهِ ، وَالْأَوَّلَى تَرْكُهُ لغير حاجة ؛ لما فيه من ترك الأدب بالنظر إلى محل السجود ونحوه ؛ كما تقدّم ص ٤٤٦ .

الصلاة على الفرش : وَلَا بَأْسَ ٦- بِالصَّلَاةِ عَلَى الْفُرْشِ وَالْبُسْطِ وَالْكُبُودِ ؛ إِذَا وَجَدَ حُجْمَ الْأَرْضِ ، وَلَا يَوْضِعَ خِرْقَةً يَسْجُدُ عَلَيْهَا ؛ اتِّقَاءَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ ، وَالْخَشُونَةِ الضَّارَّةِ .

الصلاة على الأرض : وَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ عَلَى الْأَرْضِ بِلَا حَائِلٍ ، أَوْ عَلَى مَا تُنْبِتُهُ^(٣) ؛ كَالْحَصِيرِ وَالْحَشِيشِ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الْبُسْطِ^(٤) لِقُرْبِهِ مِنَ التَّوَاضُعِ .

قراءة النفل : وَلَا بَأْسَ ٧- بِتَكَرُّرِ الشُّوْرَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ النَّفْلِ ؛ لِأَنَّ بَابَ النَّفْلِ أَوْسَعُ ، وَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ قَامَ بِآيَةٍ وَاحِدَةٍ يَكْرُرُهَا فِي تَهْجُدِهِ^(٥) وَقَفَّنا الله تعالى لمثله بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ .

(١) فِي الْمَخْطُوطِ : وَلَا يَمْسَحُ .

(٢) طَرَفُ الْعَيْنِ مُطْلَقاً ، وَقِيلَ : طَرَفُهَا مِنَ الدَّخْلِ ؛ وَمِنَ الْخَارِجِ « لِحْظٌ » ، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ . وَكُلُّهُ فِي الْحُكْمِ وَاحِدٌ ، وَتَرْكُهُ أَدْمَى لِلْخُشُوعِ . فَلْيَطْلُبْ

(٣) فَإِذَا كَانَتِ الْمَسَاجِدُ مَفْرُوشَةً . . لَا يَصْطَلِحُ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ ؛ لِتَلَا يَتَشَبَّهُ بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ

(٤) جَمْعُ بَسَاطٍ ، وَهُوَ مَا يَوْضَعُ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ نَسِجِ الصُّوفِ ، وَمِثْلُهُ السَّجَادُ ، وَيَحْرَمُ الْمَبَاهَاةُ فِيهِ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ ، وَيَكْرَهُ مِنْ غَيْرِهِ لِلْإِسْرَافِ

(٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ص ٥٤٧ .

مكروهات الصلاة

أحوال المصلي		أحوال الصلاة	
أماكن الأداء	مبانيات	أحوال	أحوال
٣١١ - الطريق ، الحمام ، المطيرة	١٧١١٤ - الإجماع ، الاقتران ،	١٢١١١ - ترك واجب	١ - قلب الحصى
٥١٤ - منبر الجمعة ، سلطان الإبل	٢٠١١٨ - تشهير كفيه ،	لونه .	بلا ضرورة .
٦ - أرض الغير بلا رخصة .	٢٠١١٨ - تشهير كفيه ،	١٣ - ترك سورة	٢ - القراءة في غير التيمم .
٧ - قريباً من نجاسة .	سئل فيه ، كفه .	عن سورتين	
٩١٨ - بفسحة طمام أو ما يشغل اليد .	٢٢١٢١ - التلطف بالثوب بلا	١٤ - ترك استبدال القبلة	٤١٣ - إطالة الأولى في غير التيمم
١٠ - اقتران الإمام	ليس ، أو مية المسحوم .	بأعضاء السجود .	وفي الترتيل ، وإطالة الثانية .
بمكان من المشركين .	٢٥١٢٢ - مضمض شربه ،	١٥١١٥ - ترك أخذ الركبتين	٦١٥ - يتكلم سورة في الفرض ،
١٣١١١ - قرب صورة واحدة	الاحتياط ، كشف الرأس .	لو ترك الاحتياط بالوقوف .	لو تركته منكراً .
كاملة (فركه) بيمينه ، لعله)	٢٧١٢٦ - تيمم مية ،	١٧ - ترك قسم الألف للهبة .	٨١٧ - السجود على كور صلاته ،
١٤ - بين يمينه ، كور صبر .	أوردها للسوء .		لو على صورة .
١٥ - عند قوم نيام .	٢٩١٢٨ - نظف فيه ، أو لفته .	١٨ - ترك لقضاء الشربة .	١٠١٩ - على الآتي ، وتصح بالبد .
	٣١١٣٠ - مدافعة الأيمن ،	١٩ - تعين سورة وترك غيرها .	
	لو رجع .		

١٢ - غسل القدم بما يمنع الفراغ ٣٢ - مع نجاسة لليلة .

١٣ - مسح العبهة من لرب ٣٢ - في ثياب الليلة ، ثياب فيها صور . لو بالسر لكان مع رجوع التيمم .

الأسئلة

- لو كان يصلي في قباء غير مشدود الوسط يكون مسيئاً . علل ذلك .
- اشرح هيئة المصلي التي يضع ثيابه على كتفه ؟ وما هي أحكامه ؟
- تكلم ما تعرف عن قتل الحيات في الصلاة (مع ذكر الخلاف إن وجد) .
- لا يكره التوجه إلى ظهر قاعد يتحدث . ولا إلى شمع أو سراج . علل ذلك .
- اذكر خمسا مما يقتلها المصلي ولا بأس عليه .
- لا بأس بنفض ثوبه كيلا يلتصق بجسده في الركوع . علل ذلك .
- ما حكم النظر بطرفي عينه ؛ مع تحويل صدره وبدونه . فصل وعلل .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ واختار الأصح .
 - * يكره شدُّ الوسط ، وتقلُّده بسيف ؛ ولو لم يشتغل بحركته .
 - * لا يكره إدخال يديه في ثوب كالعباءة .
 - * يكره حمل السلاح في الصلاة ؛ ولو صلاة الخوف .
 - * يكره التوجه لسيف أثناء الصلاة .
 - * يكره السجود على بساط فيه تصاوير غير ذي روح .
 - * تكره الصلاة على الأرض ، أو على ما تنبت الأرض .
 - * يكره مسح جبهته من تراب ، أو حشيش بعد الصلاة .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
 - * قال ﷺ : « أَقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْيْنِ وَ... ، وَإِيَّاكُمْ وَ... » فَإِنَّهَا مِنْ... »
 - * ورد أنه ﷺ قام بآية... في... »

فصل

فيما يوجب قطع الصلاة وما يجيزه وغير ذلك . .
من تأخير الصلاة وتركها

وجوب القطع : ١- للاستغاثه : يَجِبُ قَطْعُ الصَّلَاةِ ؛ ولو فرضاً بِاسْتِغَاثَةِ شَخْصٍ
مَلْهُوفٍ لِمَهْمٍّ أَصَابَهُ ؛ كما لو ١- تَعَلَّقَ بِهِ ظَالِمٌ ، أو ٢- وَقَعَ فِي مَاءٍ ، أو ٣-
صَالَ^(١) عَلَيْهِ حَيَوَانٌ ؛ فَاسْتَغَاثَ بِالمُصَلِّي ، أو بغيره . . وَقَدَّرَ عَلَى الدَّفْعِ عَنْهُ^(٢)
٢- لِلأَبْوِينِ : لَا يَجِبُ قَطْعُ الصَّلَاةِ بِنِدَاءِ أَحَدٍ أَبَوَيْهِ^(٣) ؛ مِنْ غَيْرِ اسْتِغَاثَةٍ ، لِأَنَّ
قَطْعَ الصَّلَاةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِفَرَاغِهِ .

وقال الطحاوي : هذا في الفرض . وإن كان في نافلة ؟ إن علم أحد أبويه أنه
في الصلاة ؛ وناداه . . لا بأس بأن لا يجيبه ، وإن لم يعلم ! يجيبه .
جواز القطع : وَيَجُوزُ قَطْعُهَا ؛ ولو كانت فرضاً . . بـ ١- سَرَقَةٍ تُخْشَى عَلَى مَا
يُسَاوِي دِرْهَمًا . . ، لِأَنَّهُ مَالٌ ، وقال ﷺ : « قَاتِلْ دُونَ مَالِكَ »^(٤)

(١) وثب للاعتداء ، وانفلت من السيطرة

(٢) أمّا لو تحقّق المجز . . فلا يحلّ له القطع ، وإن ظنّ قُدْرَتَهُ . . استحبّ ، وإن تحقّق القدرة وجب .
وهو في الأبوين أشدّ وجوباً ، بل يفترض . وعلى كلّ أحوال القطع يجب إعادة أدائه وجوباً .
ويقطع قائماً بتسليمه . وانظر رد المحتار : ٤٧٨/١ .

(٣) وإن علوا .

(٤) أخرجه أحمد : ٢٩٤/٥ ، واللفظ للنسائي : ٤٠٩٢ بزيادة : « ... حَتَّى تُكُونَ مِنْ شُهَدَائِهِ
الْآخِرَةِ ؛ أَوْ تَمْنَعَ مَالَكَ » . والطبراني في « الكبير » : ٢٠ برقم : ٧٤٦ ، و« الأوسط » :
١٦٣٤ ؛ عن مُخَارِقِ بْنِ سَلِيمٍ الشَّيْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وله شاهد - قال عنه السيوطي : متواتر - أخرجه الأربعة وغيرهم : أبو داود : ٤٧٧٢ ،
والترمذي : ١٤٢١ ، والنسائي : ٤١٠١ ، وابن ماجه : ٢٥٨٠ ؛ عن سعيد بن زيد وغيره
رضي الله عنه : « مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ . . فَهُوَ شَهِيدٌ » .

و٢- كذا فيما دونه . في الأصح ، لأنه يحبس في دائق^(١)

متفرقات : و٣- كذا لو فارت قِذْرُهَا ؛ أو ٤- خافت على ولدها ؛ أو ٥- طلب منه كافرٌ عَرَضَ الإسلام عليه ، وَلَوْ كَانَ الْمَسْرُوقُ لغيره ؛ أي : غير المصلي ، لدفع الظلم والنهي عن المنكر .

وَيَجُوزُ ٦- قطعها لخشية خَوْفٍ من ذَنْبٍ ونحوه ؛ عَلَى غَنَمٍ ونحوها ، أَوْ ٧- خَوْفٍ تَرَدُّيٍّ ؛ أي : سقوطِ أَغْمَى ، أو غيره ممن لا علم عنده . . فِي بَيْتٍ وَنَحْوِهِ ؛ كحفرة وسطح .

وجوبه : وإذا غلب على الظن سقوطه ! وجب قطع الصلاة ؛ ولو فرضاً ، وهو كما إِذَا خَافَتْ الْقَابِلَةُ ؛ وهي : المرأة التي يقال لها « دَائِيَّةٌ » تتلقى الولد حال خروجه من بطن أمه .

وجوب التأخير : إن غلب على ظنها ١- مَوْتُ الْوَلَدِ ؛ أو ٢- تلفُ عضوٍ منه ، أو ٣- أمه بتركها !! وَجَبَ عَلَيْهَا تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا ، وقطعها لو كانت فيها . جواز التأخير : [وَالْأَمْرُ] ^(٢) فَلَا بَأْسَ بِتَأْخِيرِهَا الصَّلَاةَ ؛ وَتَقْبُلُ عَلَى الْوَلَدِ لِلْعَذْرِ ، كما أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ ^(٣) .

وَكَذَا الْمُسَافِرُ ؛ أي : السائر في فضاء . . إِذَا خَافَ مِنْ ١- اللَّصُوصِ ؛ أَوْ ٢- قُطَاعِ الطَّرِيقِ ، أو ٣- من سَبْعٍ ، أو ٤- سِيلٍ ^(٤) . جَاذَلَهُ تَأْخِيرُ

(١) وحدة نقدية تساوي شلّس الدرهم .

وقوله (في الأصح) . . مقابل لتقدير عامة المشايخ بالدرهم . فالمفتى به أنه لا فرق بين قليل المال وكثيره ، فلا تحديد بالدرهم ، فالمعتبر كما رجّحه المؤلف !! فتنبه .

(٢) غير موجود في مخطوط المتن !! ومعناه : وإن لم تخف موت الولد بل غلب على ظنها .

(٣) انظر ما قلّمناه ص ٣٦٠ .

(٤) هي أمثلة لكلّ هلاك ؛ أو ضرر فاحش .

تنمة : قطع الصلاة يكون ١- حراماً ، و٢- مباحاً ، و٣- مستحباً ، و٤- واجباً ؛ فالحرام : لغير عذر . والمباح : إذا خاف فوت مال . والمستحب : القطع للإكمال - انظر ص ٧٢٢ -

الْوَقْتِ^(١) ؛ كـهـ. المقاتلين إذا لم يقدرُوا على الإيماء ركبَاناً. . للعذر^(٢) .
 التأخير للعذر : وكذا يجوزُ تأخير قضاء الفوائت للعذر ، كـهـ. السعي على
 العيال ؛ وإن وجب قضاؤها على الفور .
 وقت القضاء : وأما قضاء الصوم ! فعلى التراخي ، ما لم يَقْرُبَ رمضان الثاني ،
 وأما سجدة التلاوة ؛ والنذرُ المطلق^(٣) !! ففيهما الخلافُ ، قيل : مُوسَعٌ ؛ وقيل :
 مُضَيَّقٌ^(٤) .



-
- = والواجب : لإحياء نفس . « رد المحتار » : ٤٧٨/١ ؛ عن خطِّ ابن نجيم في هامش « البحر » .
 وعلى كلِّ حال : لا بدُّ من إعادة ما قطعه ؛ ولو نفلاً .
 (١) إلى أوَّل وقت التمكن بزوال العذر ، ومثله النوم عن صلاة . . إلى حين البقطة ، فلو أخرها أثم ،
 بانتهاء عذر التأخير
 (٢) انظر ما سيأتي ص ٥٢٣ .
 (٣) أمَّا المعلق فلا يجب إلا بعد وقوع المعلق عليه : فتنبه
 (٤) ثمرته : الإثم بالتأخير على القول بالتضييق وعدمه على القول بالتوسُّع ، أما وجوب الإيصاء
 بالقعدة وفي النذر والوفاء فلا خلاف فيه . فتنبه .

أفعال المصلي

ما لا بأس به

أفعال

هيئات

- ١ - نفث ثوبه كيلا يلتصق . ٧ - النظر بسوقه دون تحويل وجهه .
- ٢ - مسح التراب والحشيش
- بعد فراغه ، أو أثنائها إن ضرره .
- ٤ - الصلاة على القبرش ١ والبسط .
- ٦ - تكرار سورة في النفل من ركعتين .

ما لا يكره

الأفعال

الهيئات

- ١ - تقلد سيف ، أو سلاح يشغله . ٧ - شد الوسط .
- ٤ - السجود على بساط في غير موضع الصورة . ٨ - عدم إدخال يديه في أكمام قباكه ، أو شق حياكه .
- ٥ - نفل حية ، أو مطرب خالهما . ١٠ - التوجه لسيف ، أو مصحف أو ظهر قاعد ، أو لشمع ، وسراج .

الأسئلة

- ما معنى الملهوف ؟ وما أمثله ؟ ومتى يجب قطع الصلاة لأجله ومتى يستحب ؟
- متى يقطع الصلاة ببناء أبيه ؟ اذكر أحكام ذلك تفصيلا .
- اذكر أربع صور من جواز قطع الصلاة ؟ وصورتين من وجوب قطعها .
- ما حكم القابلة وتأخير الصلاة ، أو قطعها ؟
- من يباح له تأخير الصلاة ؟ وإلى متى ؟ وما هي أعذارهم .
- قضاء الصلاة والصوم وسجدة التلاوة والنذر !! على الفور ، أو التراخي ! اذكر بالتفصيل .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ ، واختيار الأصح :
 - * قضاء الصوم على التراخي ، وقضاء الصلاة فوراً .
 - * لا يجوز تأخير قضاء فوائت الصلاة لأجل السعي على العيال .
 - * يجوز قطع الصلاة إذا رأى سارقاً يأخذ حذاءه لا حذاء غيره .
 - * رأت قدرها تفور . . وهي تطبخ فخشيت الضرر . . لا تقطع صلاتها .
 - * لو رأى سرقة في مال غيره . . لا يجوز قطع الصلاة .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
 - * قال ﷺ : « قَاتِلْ . . . مَالِكَ » .
 - * أخر النبي ﷺ الصلاة عن وقتها

• • •

ما يفعل بتارك الصلاة والصوم

١- التارك كسلاً : وَتَارَكَ الصَّلَاةَ عَمْدًا كَسَلًا يُضْرَبُ ضَرْبًا شَدِيدًا حَتَّى يَسِيلَ مِنْهُ الدَّمُ ، وَبَعْدَهُ يُخْبَسُ ، وَلَا يتركُ هَمَلًا ، بَلْ يَنْقُذُ حَالَهُ ؛ بِالْوَعظِ ، وَالزَّجْرِ ، وَالضَّرْبِ أَيْضًا . . . حَتَّى ١- يُصَلِّيَهَا ، أَوْ ٢- يَمُوتَ بِحَبْسِهِ . وَهَذَا جَزَاءُ الدُّنْيَا .

وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ . . . إِذَا مَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ عَاصِيًا بَتَرَكَهَا ؛ فَلَهُ عَذَابٌ طَوِيلٌ بِوَادٍ فِي جَهَنَّمَ أَشَدُّهَا حَرًّا ، وَأَبْعَدُهَا قَعْرًا ؛ فِيهِ يَثْرَقَالُ لَهُ « الْهَبْ » . وَأَبَارِيسِيلُ إِلَيْهَا الصَّدِيدُ وَالْقَبِيحُ أُعِدَّتْ لِتَارِكِ الصَّلَاةِ .

وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِيهِ صِفَتُهُ بِقَوْلِهِ ﷺ : « بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ » .
رواه أحمد ومسلم^(١)

تارك الصوم : وَكَذَا تَارِكُ صَوْمِ رَمَضَانَ كَسَلًا ؛ يَضْرَبُ كَذَلِكَ ، وَيُخْبَسُ حَتَّى يَصُومَ .

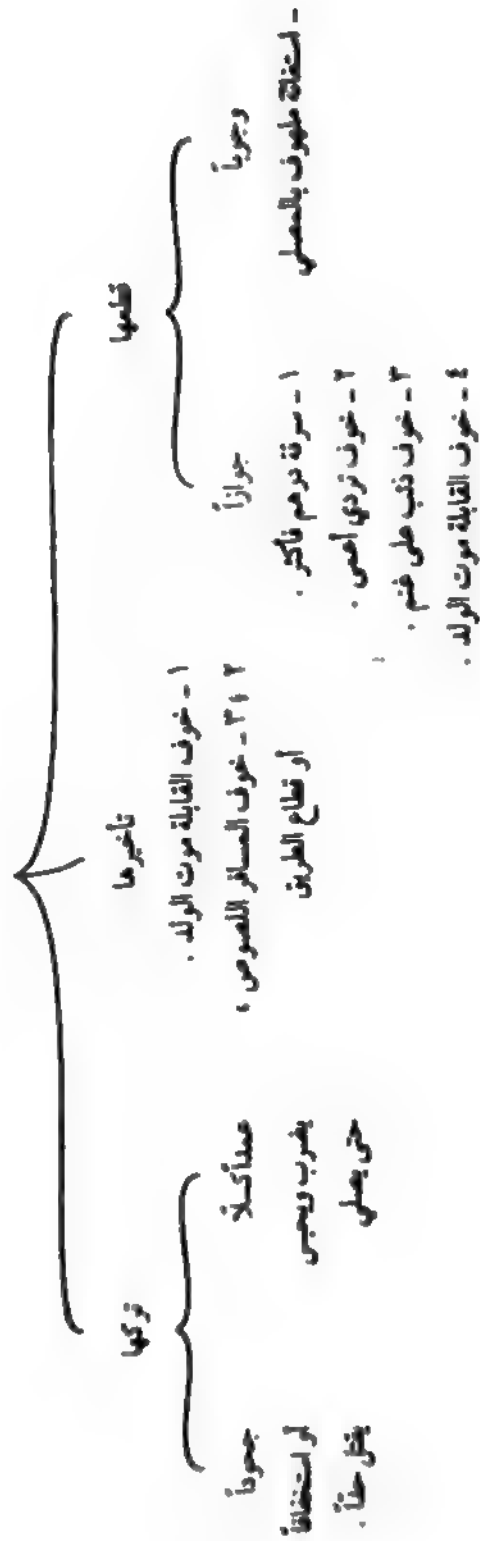
٢- التارك جحوداً : وَلَا يُقْتَلُ بِمَجْرَدِ تَرْكِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ . . . مَعَ الْإِقْرَارِ بِفَرْضِيَّتِهِمَا ؛ إِلَّا ١- إِذَا جَحَدَ افْتِرَاضَ الصَّلَاةِ ؛ أَوْ الصَّوْمِ ، لِإِنْكَارِهِ مَا كَانَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ إِجْمَاعًا ، أَوْ ٢- اسْتَحَفَّ [بِأَحَدِهِمَا]^(٢) ، كَمَا لَوْ أَظْهَرَ الْإِفْطَارَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ . . . بِلَا عَذْرِ تَهَاوُنًا^(٣) ، أَوْ نَطَقَ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمُرْتَدِّ ؛ فَتُكْشَفُ شَبَهَتُهُ وَيُخْبَسُ ، ثُمَّ يُقْتَلُ ؛ إِنْ أَصْرَ .

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٣/ ٣٨٩ ، وَمُسْلِمٌ : ١٣٤- ٨٢ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٤٦٧٨ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٢٦٢١ ؛ وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٤٦٣ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ١٠٧٨ ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ : ١٠٤٣ ، وَالدَّارِمِيُّ : ١٢٣٦ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ : ١٧٢٩ ، وَأَبُو يَعْلَى : ١٧٨٣ ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ : ٣/ ٣٦٦ ، وَأَبُو عَوَانَةَ : ١/ ٦١ ؛ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ .

(٢) بَلِ الْمُسْتَحَفُّ بِالسَّنَةِ يُكْفَرُ ؛ كَحَفِّ الشَّارِبِ فِي « الْبِزَارِيَّةِ » : لَوْ لَمْ يَرَ السَّنَةَ حَقًّا كَفَرَ ، لِأَنَّهُ اسْتَحَفَّ (رَدُ الْمُحْتَارِ : ١/ ٣١٨) وَمَا بَيْنَ الْمُتَمَكِّفِينَ لَيْسَ فِي الْمَخْطُوطِ

(٣) سَيَاتِي حُكْمُ كُفْرِ فَاعِلِهِ وَقَتْلُهُ ص . . .

تمام أحكام الصلاة



• • •

الأسئلة

- ماذا يفعل الحاكم بتارك الصلاة عمداً كسلاً ؟ وإلى متى ؟
- ما هو جزاء تارك الصلاة في الآخرة ؟ وما هو الهيب ؟
- ما هو حكم المستخفّ بالصلاة أو الصوم ؟ وماذا يفعل به ؟
- ما هو حكم تارك الصوم ، أو الصلاة (تهاوناً ، كسلاً ، جحوداً) ؟
- جاحد الصلاة ؛ أو الصوم يكفر . علّل ذلك .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
- * يحبس تارك الصلاة ، ولا يجوز ضربه لأجل الصلاة .
- * الهيب طعام يتناوله أهل النار . . كلّ وقت صلاة لم يؤدّها .
- * تارك الصوم بغير عذر كسلاً يقتل .
- * المفطر تهاوناً يحبس حتى يصوم .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * قال ﷺ : « بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ »

* * *

باب الوتر وأحكامه

مناسبتة : لما فرغ من بيان الفرض العَلَمِي . . شرع في العَمَلِي .
معناه : وهو في اللغة : الفردُ خلاف الشَّفع . بالفتح والكسر .
وفي الشرع : صلاة مخصوصة ، وَضَعُهُ :

الْوِتْرُ وَاجِبٌ فِي الْأَصَحِّ ، وهو آخرُ أقوال الإمام . ورُوي عنه أَنَّهُ سُنَّةٌ ؛ وهو قولُهما ، وروى عنه أَنَّهُ فرض^(١)

ووفقَ المشايخُ بين الروايات بأنه ١- فرض . . عملاً ؛ وهو الذي لا يترك ، ٢- واجب . . اعتقاداً ؛ فلا يكفر جاحده ، ٣- سُنَّةٌ . . دليلاً لثبوته بها .

وجه الوجوب قوله ﷺ : « الْوِتْرُ حَقٌّ ، فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ . . فَلَيْسَ مِنِّي ، الْوِتْرُ حَقٌّ ، فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ . . فَلَيْسَ مِنِّي ، الْوِتْرُ حَقٌّ ، فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ . . فَلَيْسَ مِنِّي » . رواه أبو داود والحاكم وصحَّحه^(٢) ، والأمرُ ؛ وكلمة « حَقٌّ » ؛ « على » للوجوب^(٣)

مقداره : وَكَمِيَّتُهُ هُوَ ؛ أي الوتر ثلاثُ رَكَعَاتٍ يشترطُ فعلها بِتَسْلِيمَةٍ ، لأنَّ رسول الله ﷺ كان يوتر بثلاثٍ لا يسلمُ إلَّا في آخِرِهِنَّ . صحَّحه الحاكم : ٣٠٥ / ١ ؛ وقال : على شرط الشيخين^(٤) .

(١) ألف العلامة المحقق سيدي عبد الغني النابلسي المتوفى سنة : ١١٤٣ رسالة حَقَّقَ فيها الفرضية ، وسَمَّاها « كشف السُّر عن فرضية الوتر » ضمن رسائله ، وطُبعت مستقلة . وسبق إلى ذلك العلامة المقرئ عَلم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي المتوفى سنة : ٦٤٣ ، ألف جزءاً ، لم أقف له على خبره .

(٢) هو عند أبي داود : ١٤١٩ ، والحاكم : ٣٠٥ / ١ (مفرداً) ، وأخرجه أحمد : ٣٥٧ / ٥ والبيهقي : ٤٧٠ / ٢ ؛ عن بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْن الأسلمي رضي الله عنه

(٣) أي : في قوله ﷺ « الْوِتْرُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » . (طحطاوي : ٢٠٥) . قلت : أخرجه أبو داود : ١٤٢٢ ؛ عن أبي أيوب مرفوعاً « الْوِتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » .

(٤) وروى عن الحسن البصري أَنَّهُ قال : أجمع السُّلَف على أَنَّ الوتر ثلاث ركعات . . لا يسلمُ إلَّا في-

القراءة فيه : وَيَقْرَأُ وَجُوباً فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهُ الْفَاتِحَةُ^(١) وَسُورَةٌ ، لَمَّا رُوي^(٢) أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِي الْأُولَى مِنْهُ .. بعد الفاتحة : بـ (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) ؛ وفي الثانية بـ (قُلْ يَتَايَأُ الْكَافِرُونَ) ؛ وفي الثالثة بـ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ؛ وقت قبل الركوع .
وفي حديث عائشة^(٣) رضي الله عنها : قرأ في الثالثة (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ؛
(المعوذتين) ؟ فَيَعْمَلُ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ .. عملاً بالحديثين ؛ لا على وجه الوجوب^(٤) .

هيئة الأداء : وَيَجْلِسُ وَجُوباً عَلَى رَأْسِ الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْهُ لِلْمَأْثُورِ^(٥) ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى التَّشَهُّدِ لَشِبْهِهِ الْفَرْضِيَّةِ .

= أَخْرَجَهُنَّ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَالْعَبَادَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ . وَرَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ سَعِيداً يوتر بواحدة ؛ فقال : مَا هَذِهِ الْبُتْرَاءُ ؟ تَشْفِيعُهَا ؛ أَوْ لَأَوْدُبْتُكَ .

(١) في المخطوط : رَكْعَةً فَاتِحَةً الْكِتَابِ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : ١٧٦ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ١٤٢٣-١٤٢٧ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ١١٧١ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ : ١٢٣/٥ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٦٩٨ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٣٩/٣ ، وَأَبُو نَعِيمٍ : ١٨١/٧ وَيُدُونُ ذَكَرَ الْقُنُوتِ ابْنُ حِبَانَ : ٢٤٥٠ ، وَالتَّيَالِسِيُّ : ٥٦٢ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ما أشار إليه من المأثور لا يصلح استدلالاً للوجوب !! لأن وجوب القراءة بالثالثة احتياطي لإلحاق الوتر بالنوافل في حق القراءة ، لأنه متردد ١- بين الفريضة فيقرأ فيها بركعتين ، و٢- بين النوافل فيقرأ في جميعها وجوباً ، فاحتطنا بالوتر الواجب !

(٣) وَقَدْ سَنَلْتُ : بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يوتر رسول الله ﷺ ؟ قالت : كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بـ «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» أَخْرَجَهُ أَبُو حَنِيفَةَ : ١٥٤ ، وَأَحْمَدُ : ٢٢٧/٦ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ١٤٢٤ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٤٦٣ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ١١٧٣ ، وَالحَاكِمُ : ٥٢٠/٢ ، وَابْنُ حِبَانَ : ٢٤٣٢ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ : ١٦٥٨ ، وَالتَّحَاوِيُّ : ٢٨٥/١ ، وَالتَّطَبَّاعِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» : ٣١٦٧ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٣٧/٣ ، وَالبُخَارِيُّ : ٩٧٣ ؛ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وَالسَّائِلُ : عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَرِيرٍ .

(٤) مَعْنَاهُ : الْعَمَلُ بِالْحَدِيثَيْنِ تَخْيِيراً ، وَإِلَّا فَلَا وَجُوبَ إِلَّا فِي الْفَاتِحَةِ !! عَلَى أَنْ زِيَادَةُ الْمُعَوَّذَتَيْنِ أَنْكَرَهَا الْإِمَامَانِ أَحْمَدُ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ؛ وَلَمْ يَخْتَرْهَا أَهْلُ الْعِلْمِ ؛ كَمَا ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ ؛ كَمَا عَزَاهُ فِي «الْبَحْرِ» : ٤٢/٢ إِلَى «الْحَلْبَةِ» ..

(٥) أَحَادِيثُهُ ﷺ كَثِيرَةٌ ، وَلَكِنْ صِرَاحَةً الثَّلَاثِ مُتَّصِلَةً بِتَسْلِيمٍ وَتَشَهُّدَيْنِ . أَخْرَجَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : ٤٦٣٥ ، وَالتَّطَبَّاعِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» : ٩٤١٩ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ : ١٦٣٥ ؛ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ : وَتَرَى اللَّيْلَ =

وَلَا يَسْتَفْتَحُ ؛ أَي : لَا يَقْرَأُ دَعَاءَ الْإِفْتِتَاحِ . . . عِنْدَ قِيَامِهِ لِلثَّلَاثَةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ ابْتِدَاءَ صَلَاةٍ أُخْرَى ، وَإِذَا فَرَّغَ مِنْ قِرَاءَةِ الشُّورَةِ فِيهَا ؛ أَي : الرُّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ . . رَفَعَ يَدَيْهِ جِذَاءً أُذُنَيْهِ ؛ كَمَا قَدَّمَاهُ ص ٤٥٨ ، إِلَّا إِذَا قَضَاهُ ؛ حَتَّى لَا يُرَى تَهَاوُنُهُ فِيهِ بِرَفْعِهِ يَدَيْهِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ ، ثُمَّ كَبَّرَ ^(١) لانتقاله إلى حالة الدعاء .

القنوت : وَبَعْدَ التَّكْبِيرِ قَنَتَ قَائِمًا ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْنُتُ فِي الْوُتْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ ^(٢) .

هيئة القانت : وَعِنْدَ الْإِمَامِ : يَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ . وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ : يَرْفَعُهُمَا ؛ كَمَا كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَرْفَعُهُمَا إِلَى صَدْرِهِ . . وَبَطُونُهُمَا إِلَى السَّمَاءِ ، رَوَى

= كَوْتَرُ النَّهَارِ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ ثَلَاثَ . وَ : ٤٦٣٦ : ٤٦٦٣ ؛ عَنْ أَنَسٍ : . . . أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ مِثْلَ الْمَغْرِبِ . وَ : ٤٦٥٩ كَانَ أَبِي بَنْ كَعْبٍ يَوْتِرُ بِثَلَاثٍ لَا يَسْلُمُ إِلَّا فِي الثَّلَاثَةِ مِثْلَ الْمَغْرِبِ . وَأَخْرَجَهَا ابْنُ نَصْرِ فِي « قِيَامِ اللَّيْلِ » : ١٢١ : ١٢٢ (مختصر المقرئ) . وَعَنْ عَائِشَةَ فِي « الْأَوْسَطِ » : ٧١٧٠ : « الْوُتْرُ ثَلَاثُ ثَلَاثَ الْمَغْرِبِ »

(١) وَجَوِبًا عَلَى قَوْلِ جَزْمِ بِهِ الزَّيْلَعِيُّ (١٩٤/١) ، وَقَالَ ابْنُ نَجِيمٍ (١٠٣/٢) : تَرْجِيحُ عَدَمِهِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ . وَقَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ؛ كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٧/٢) : (كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كَبَّرَ ثُمَّ قَنَتَ) ؟ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ . .

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ قَبْلَ قَلِيلٍ ؛ عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَيُضَافُ هَهُنَا لِلِاسْتِشْهَادِ :
١- مَا أَخْرَجَهُ أَبُو حَنِيفَةَ (جَامِعُ الْمَسَانِيدِ : ٣٢٢/١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ : بَشَّ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَنَتَ فِي الْوُتْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٣٠٦/٢ ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ : ١٦٤٤ ، وَابْنُ عَدِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ .

٢- وَالطَّبْرَانِيُّ : ٩١٦٥ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ : كَانَ لَا يَقْنُتُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي الْوُتْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ .

٣- وَأَبُو نَعِيمٍ ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَوْتَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِثَلَاثٍ فَقَنَتَ فِيهَا قَبْلَ الرُّكُوعِ .
٤- وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » : ٧٨٨٥ ؛ عَنْ ابْنِ عَمْرِو : كَانَ يَوْتِرُ بِثَلَاثٍ ، وَيَجْعَلُ الْقَنُوتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي « الْإِشْرَافِ » : رَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، وَأَنَسٍ ، وَالْبَرَاءِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَحَبِيبَةُ ، وَحَمِيدُ الطَّوِيلِ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُمْ رَأَوْا الْقَنُوتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ .

فرج^(١) (مولى أبي يوسف) قال : رأيت مولاي أبا يوسف إذا دخل في القنوت للوتر.. رفع يديه في الدعاء . قال ابن أبي عمران^(٢) : كان فرج ثقة . قال الكمال : ووجهه عموم دليل الرفع للدعاء !! ويُجاب بأنه مخصوص بما ليس في الصلاة ، للإجماع على أنه لا رفع في دعاء التشهد . انتهى . قلت : وفيه نظر ، لأثر ابن مسعود الذي تقدّم قريباً .

مطلب

الدعاء أربعة

وفي « المبسوط » عن محمد بن الحنفية^(٣) ؛ قال : الدعاء أربعة :

- ١-دعاء رغبة ، ففيه يجعل بطون كفيه إلى السماء .
 - ٢-دعاء رهبة ؛ ففيه يجعل ظهر كفيه إلى وجهه ، كالمستغيث من الشيء .
 - ٣-دعاء تضرع ؛ ففيه يعقد الخنصر والبصر ، ويحلق الإبهام والوسطى ويشير بالسبابة .
 - ٤-دعاء خفية ؛ وهو : ما يفعله المرء في نفسه . كذا في « معراج الدراية » .
- ولمّا رَوَيْنَاهُ . . يَقْنَتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ .

-
- (١) هو فرج بن عبد الله ، (أحد موالى أبي يوسف) ، روى عن أبي يوسف الكثير من فقهه ، وكان فقيهاً ورعاً ، روى عنه علماء كبار منهم أحمد ابن أبي عمران . هذا ؛ وقد ترجمه بعض خادعي السنة بـ « ناصح الدين الحبشي » (مولى أبي جعفر الطبري) !!؟ وذكر وفاته ٦٥٢/هـ ، وعليه . . فيكون مولى أبي يوسف قد عاش بعده بـ ٤٧٠ سنة فقط !!؟ فلله درهم من محققين !!؟
- (٢) أبو جعفر أحمد بن موسى (أبي عمران) الجرجاني البغدادي الفرضي ، أخذ عن محمد بن سماعة ، وروى عن محمد ، وروى عن فرج (مولى أبي يوسف) ، تفقه عليه الطحاوي ، ولقي قضاء مصر ، من تصانيفه « الحجج » . توفي ٢٨٠هـ .
- (٣) أبو القاسم محمد بن عليّ ابن أبي طالب ، ويعرف بـ « ابن الحنفية » ، ولد في خلافة عُمر ، ونسب إلى أمّه خولة بنت جعفر (من بني حنيفة) !!؟ تميز آلُه عن شريف النسبة النبوية . توفي بالمدينة سنة ٨١هـ ودفن بالبقيع . وكانت الشيعة تنعت بـ « المهدي » ، وكان واسع العلم ، وافر الشجاعة ورعاً قويّ الشكيمة .

وَلَا يَقْنُتُ فِي غَيْرِ الْوُتْرِ ، وَهُوَ الصُّبْحُ^(١) ؛ لقول أنس (قَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصُّبْحِ بَعْدَ الرُّكُوعِ .. يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ : رِغْلٍ ، وَذَكَوَانٍ ، وَغُصَيَّةٍ .. حِينَ قَتَلُوا الْقُرَاءَ ؛ وَهُمْ سَبْعُونَ ، أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلًا ، ثُمَّ تَرَكَهُ لَمَّا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ)^(٢) فَذَلَّ عَلَى نَسْخِهِ . وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣١/٢) : لَمَّا قَنْتَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصُّبْحِ .. أَنْكَرَ النَّاسُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ فَقَالَ : إِنَّمَا اسْتَنْصَرْنَا عَلَى عَدُوِّنَا .

مطلب

في مشروعية القنوت للنوازل في جميع الصلوات

وفي « الغاية »^(٣) : إن نزل بالمسلمين نازلة قنت الإمام في صلاة الجهر . وهو قول الثوري وأحمد^(٤) وقال جمهور أهل الحديث : القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات كلها . اهـ . فعَدَمَ قنوتِ النَّبِيِّ ﷺ في الفجر بعد ظَفَرِهِ بأولئك ١١ لعدم حصولِ نازلةٍ تستدعي القنوتَ بعدها ، فتكون مشروعيته مستمرة ، وهو مَحْمَلُ قنوتِ مَنْ قَنْتَ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم بعد وفاته ﷺ ، وهو مذهبنا وعليه الجمهور^(٥) .

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى : إِنَّمَا لَا يَقْنُتُ عِنْدَنَا فِي الْفَجْرِ

-
- (١) في نسخة : الصحيح ، مما يدل على أنه المعتمد للفتوي . .
 - (٢) أخرجه أحمد : ١١٥/٣ ، والبخاري : ١٠٠٢ ، ومسلم : ٢٩٩-٦٧٧ ، وأبو داود : ١٤٤٤ ، والنسائي : ١٠٧٨ ، وابن ماجه : ١٢٤٣ ، وغيرهم ؛ عن أنس رضي الله عنه .
 - (٣) شرح « الهداية » لقاضي القضاة شمس الدين أبي العباس أحمد بن إبراهيم الشروجي ، وصل فيه إلى (الأيمان) في ستة مجلدات ضخام ؛ ولم يمتعه . توفي : ٧١٠ هـ .
 - (٤) الإمام المجتهد أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (إمام السنة) ، أحد أئمة الاجتهاد المتداوله مذاهبهم ، توفي سنة : ٢٤١ هـ .
 - (٥) أطال بعض المغفلين البحث في هذا الموضع ، ثم عاد فقرر ما ذكره المؤلف مهنا تبعاً للملأمة ابن عابدين رحمه الله تعالى ١١ وحاصل مذهبنا : أَنَّ القنوت في الوتر في جميع السنة واجب قبل الركوع . والقنوت في الفجر قبل الركوع أو بعده مشروع في النوازل . فتنبه .

من غير بليّة ، فإن وقعت فتنة ؛ أو بليّة !! فلا بأس به . فعَلَهُ رسول الله ﷺ أي : بعد الركوع^(١) ؛ كما تقدّم ص ٥٩٨ .

مطلب

في ألفاظ القنوت ومعانيه

وَالْقُنُوتُ مِنْ مَعْنَاهُ^(٢) الدُّعَاءُ فِي الْوُتْرِ ؛ وَهُوَ بِاللَّفْظِ الَّذِي رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَن يَقُولَ : اَللّهُمَّ ؛ أَيِ : يَا اَللهُ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ أَيِ : نَطْلُبُ مِنْكَ الْإِعَانَةَ عَلَى طَاعَتِكَ ، وَنَسْتَهْدِيكَ ؛ أَيِ : نَطْلُبُ مِنْكَ الْهُدَايَةَ لِمَا يَرْضِيكَ ، وَنَسْتَغْفِرُكَ^(٣) ؛ أَيِ : نَطْلُبُ مِنْكَ سِتْرَ عيوبنا فلا تفضحنا بها ، وَتَتُوبُ إِلَيْكَ . . .

مطلب

في معنى التوبة وشرطها

التوبة : الرجوع عن الذنب ، وشرعاً : ١- الندم على ما مضى من الذنب ، و٢- الإقلاع عنه في الحال ، و٣- العزم على ترك العود في المستقبل ؛ تعظيماً لأمر الله تعالى . فإن تعلّق به حقٌّ لآدمي^١ ٤- فلا بدّ من مسامحته وإرضائه .

وَنُؤْمِنُ ؛ أَيِ : نَصَدِّقُ مَعْتَقِدِينَ بِقُلُوبِنَا ، نَاطِقِينَ بِلِسَانِنَا فَقُلْنَا آمَنَّا بِكَ ، وَبِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِكَ ، وَبِمَلَائِكَتِكَ ، وَكِتَابِكَ ، وَرِسَالِكَ ، وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ . وَنَتَوَكَّلُ ؛ أَيِ : نَعْتَمِدُ عَلَيْكَ بِتَقْوِيضِ أُمُورِنَا إِلَيْكَ لِعَجْزِنَا .

(١) قال العلامة ابن عابدين : استظهر الحَمَوِيُّ أَنَّهُ قَبْلَهُ !! والأظهر ما قلناه . اهـ

وتعقّبهُ العلامة أحمد رضا في « جد الممتار » (٣٠٣/٢) بقوله : بل الأحقُّ بالقبول ما نقله السيّد الحَمَوِيُّ ، لما في « الفتح » (٣٧٤/١) : وَلَمَّا تَرَجَّحَ ذَلِكَ خَرَجَ مَا بَعْدَ الرُّكُوعِ عَنْ كَوْنِهِ مَخْلًا لِلْقُنُوتِ . فتبه . فما بعد الركوع ليس مذهبنا .

(٢) ومجموع بقيّة معانيه مجموعة بقول بعضهم :

مَرَاتِبُ الْقَضْدِ خَمْسٌ ١- هَاجِسٌ ذَكَرُوا ، ٢- خَاطِرٌ ، ٣- حَدِيثُ النَّفْسِ فَاسْتَمَعَ إِلَيْهِ ٤- هَمٌّ ، ٥- عَزَمٌ ؛ كُلُّهَا رُفِعَتْ

(٣) في مخطوط المتن : ونستغفرك ونستهديك .

وَتُنْثِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، أي : نمدحك بكل خير مُقرِّين بجميع آلائك ؛ إفضالاً منك . نَشْكُرُكَ بصرفِ جميع ما أنعمتَ به مِن الجوارح إلى ما خلقتَه لأجله ، سبحانه لك الحمد ، لا نحصى ثناءً عليك ، أنت كما أثنيتَ على نفسك .
وَلَا نَكْفُرُكَ ؛ أي : لا نجحدُ نعمة لك علينا ، ولا نضيفُها إلى غيرك .

الكفر : نقيضُ الشُّكر . وأصله : السَّتر ، يقال (كَفَر النعمة) .. إذا لم يشكرها ؛ كأنها سترها بجحوده . وقولهم (كفرت فلاناً) !! على حذف مضاف ، والأصلُ : كفرتُ نعمته ، ومنه (ولا تكفرك) ...

وَنَخْلَعُ - بثوت حرفِ العطف - أي : نلقي ونطرح ونزيل رِبْقَةَ الكفر^(١) من أعناقنا ؛ ورِبْقَةً كُلُّ ما لا يرضيك ، يقال (خلع الفرس رَسَنه) : ألقاه .

وَنَتَرُكَ : نفارق مَنْ يَقْجُرُكَ بجحده نعمتك وعبادته غيرك ، نتحاشى عنه وعن صفته ؛ بأن نفرضه عدماً ؛ تنزيهاً لجنانك ، إذ كُلُّ ذرَّةٍ في الوجود شاهدةٌ بأنك المُنعم المتفضل ، الموجود المستحق لجميع المحامد ، الفردُ المعبود ، والمخالف لهذا هو الشقي المطرود .

اللَّهُمَّ ؛ إِيَّاكَ نَعْبُدُ . عودٌ للثناء ؛ وتخصيصٌ لذاته بالعبادة ؛ أي : لا نعبدُ إلاَّ إِيَّاكَ . إذ تقديمُ المفعول للحصر ، وَلَكَ نُصَلِّيُ أفردت الصلاة بالذكر !! لشرفها بتضمينها جميع العبادات^(٢) ، وَتَسْجُدُ . تخصيصٌ بعد تخصيص ، إذ هو أقربُ حالات العبد من الربِّ المعبود .

وَالْبَيْتَ نَسْعَى . هو إشارةٌ إلى قوله في الحديث ؛ حكايةً عنه تعالى : « مَنْ

(١) هو كناية عن الخضوع ، وفي الحديث الشريف : « مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا . خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ حُنْقِهِ » . أخرجه أحمد : ١٨٠/٥ ، وأبو داود : ٤٧٥٨ ؛ عن أبي ذر رضي الله عنه

(٢) من قراءة ونسيح ، وقيام وركوع وسجود ، ودعاء وصلاة على الحبيب المصطفى ﷺ ، والأعمُّ نفعا من ذلك التعلُّم والتعليم كما سيذكره ٦٠٢ من جهر بالثناء في بلاد العجم ؛ الذي هو أجلُّ ما يتعبَّد به المؤمن بعد أدائه الخمس ؛ إضافة إلى ترك المحرمات ثم الشبهات

أَنَاي سَعِيَا أَتَيْتُهُ هَزْوَلَةً^(١) والمعنى : نجهدُ في العمل لتحصيل ما يقرُّبنا إليك .
وَنَخْفِذُ : نُسْرِعُ في تحصيل عبادتك بنشاط ، لأنَّ الخَفْدَ بمعنى الشُّرْعَة ، ولذا
سُمِّيَتِ الخَدَمُ « خَفْدَةً » ؛ لسرعتهم في خدمة ساداتهم .
وهو بفتح التون ، ويجوز ضَمُّها ، وبالحاء المهملة وكسر الفاء وبالدال
المهملة ؛ يقال (خفد) ، و (أخفد) لغة فيه .
فرع مهم : ولو أبدل الدال ذالاً معجمة !! [نخفد] فسدت صلاته ، لأنَّه كلامٌ
أجنبي لا معنى له .

نَزْجُو أَي : نُوْمَلُّ . . رَحِمَتَكَ ؛ دوامها وإمدادها ، وسعة عطائك بالقيام
لخدمتك ؛ والعمل في طاعتك ، وأنت كريمٌ ، فلا تخيِّب راجيك .
وَنَخْشَى عَذَابَكَ مع اجتنابنا ما نهيتنا عنه ، فلا نأمنُ مكرَكَ ؛ فنحن بين الرجاء
والخوف ، وهو إشارة إلى المذهب الحقِّ ، فإنَّ أَمْنَ المَكْرِ كفرٌ ؛ كالقنوط من
الرحمة^(٢) .

إيضاح : وجمع بين الرجاء والخوف !! لأنَّ شأن القادر أن يُرَجَى نواله ويُخَافَ
نكاله ، وفي الحديث : « لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبٍ عَبْدٌ مُؤْمِنٌ . . إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ
مَا يَرْجُوهُ ، وَأَمَّنَّهُ مِمَّا يَخَافُ »^(٣) ، فلا نعامك علينا بالإيمان ؛ وتوفيقك للعمل
بالأركان ، ممثلين لأمركَ ؛ لا مقتصرين على القلب واللسان ، إذ هو طمع
الكاذبين ذوي البهتان .

(١) جزء من حديث قدسي جليل ، أخرجه أحمد : ١٤٧/٥ ، ومسلم : ٢٢-٢٦٨٧ ، وابن ماجه :
٣٨٢١ ، والبخاري في « خلق أفعال العباد » : ٥٦ ؛ عن أبي ذر رضي الله عنه .
وله شواهد بالفاظ أخرى عن غيره .

(٢) الأولى لقوله تعالى « فَلَا يَأْمَنُ مَصْطَرًّا أَلَّا يَكُونُ مِنَ الْخَاسِرِينَ » [الأعراف] .
والثانية لقوله تعالى « وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَتِيهِ إِلَّا الصَّالُوتُ » [الحجر] .

(٣) أخرجه الترمذي : ٩٨٣ ، وابن ماجه : ٤٢٦١ ، وابن أبي الدنيا في قصة دخوله ﷺ على شاب
يجود بنفسه ، وإسناده حسن ؛ كما قال المنذري ، وإنما لم أستغفر في تخريجه !! لعدم اتصاله
بما نحن فيه من الفقه الآن .

نعتقدُ ونقول : إِنَّ عَذَابَكَ الْجِدِّ ؛ أي : الحقّ - وهو بكسر الجيم اتفاقاً - بمعنى الحقّ . وهو ثابتٌ في « مراسيل أبي داود »^(١) ؛ فلا يلتفت لمن قال : إنه لا يقول (الجِدِّ) !!

بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ ؛ أي : لاجِقٌ بهم - بكسر الحاء أفصح ، وقيل : بفتحها - يعني : أن الله سبحانه وتعالى مُلْحِقُهُ بهم .

ولما روى النسائي^(٢) بإسنادٍ حسنٍ أن في حديث القنوت : وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَاتَنَا عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ؛ كما اختار الفقيه أبو الليث [السمرقندي]^(٣) رحمه الله تعالى أنه يصلي في القنوت على النبي ﷺ .

قنوت المؤمنين : وَالْمُؤْمِنُ يَقْرَأُ الْقُنُوتَ كَالْإِمَامِ ؛ على الأصح^(٤) ، ويُخفي الإمام والقوم ؛ هو الصحيح ، لكن استحب للإمام الجهرُ به في بلاد العجم ليتعلموه ، كما جهر عمر رضي الله عنه بالثناء^(٥) حين قدم عليه وفد العراق ، ولذا فصل بعضهم : إن لم يعلم القوم . . فالأفضل للإمام الجهرُ ليتعلموا ، وإلا فالإخفاء أفضل^(٦)

وَإِذَا شَرَعَ الْإِمَامُ فِي الدُّعَاءِ ؛ وهو (اللهم اهدنا . . الخ) - كما سنذكره - بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ ؛ من قوله (اللهم إنا نستعينك . . الخ)

(١) المراسيل ؛ جمع مُرْسَل ، وهو عند أهل الحديث : ما سقط منه الصحابيُّ فأرسل إلى رسول الله ﷺ بلا سند صحابي . وانظر « مراسيل أبي داود » : ٨٩ ، وقد طبع مراراً مجرداً عن الأسانيد ، منها في مطبعة التقدم ، وأعيد طبعه بمطبعة صبيح ، ثم طبع محققاً بدمشق .

(٢) برقم : ١٧٤٥ ، قال النووي : إن هذه الزيادة بسند صحيح ؛ أو حسن . لكن تعقبه ابن حجر بأنه منقطع .

(٣) انظر ترجمته ص ٣٨٥ . قال في « الدر المختار » : به يفتى .

(٤) مقابله ما يأتي ص ٦٠٣ عن محمد أنه يؤمن ولا يقرأ .

(٥) وهو أحد الأشياء التي تُخفى . وانظر ص ٦٠٦-٦٠٧ : أربع يخفيهن الإمام . فقاسها المؤلف .

أما أثر عمر رضي الله عنه فذكره المباركفوري في شرح الترمذي « تحفة الأحوذى » : ٦٨/٢ .

(٦) لأنه من الأذكار . وسيلها الإخفاء .

قَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ : يُتَابِعُونَهُ وَيَقْرَأُونَهُ مَعَهُ^(١) أَيْضاً .
وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا يُتَابِعُونَهُ فِيهِ ؛ وَلَا فِي الْقَنُوتِ الَّذِي هُوَ (أَللَّهُمَّ ؛ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ
وَنَسْتَغْفِرُكَ . . .) ، وَلَكِنْ يُؤْمِنُونَ عَلَى دَعَائِهِ .

وَالدُّعَاءُ !! قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ الْمَشَائِخِ^(٢) : إِنَّهُ لَا تَوَقَّيْتُ فِيهِ .
وَالأَوَّلَى : أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الْمُتَقَدِّمِ قَنُوتَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ قَالَ :
عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الْوُتْرِ . وَفِي لَفْظٍ (فِي قَنُوتِ الْوُتْرِ) .
وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ^(٣) : (١٧٢ / ٣) ؛ وَقَالَ فِيهِ : إِذَا رَفَعْتَ رَأْسِي . . . وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا السُّجُودُ - :
« أَللَّهُمَّ ؛ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ،
وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، إِنَّهُ
لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ » . وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ . وَزَادَ الْبَيْهَقِيُّ بَعْدَ
(وَالْبَيْتِ) : « وَلَا يَعْزُ مَنْ عَادَيْتَ » . وَزَادَ النَّسَائِيُّ بَعْدَ (وَتَعَالَيْتَ) : « وَصَلَّى
اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ » ، فَهُوَ كَمَا تَرَى بِصِغَةِ الْإِفْرَادِ فِيهِ .

وَفِي الْمَرْوِيِّ عَنْهُ ﷺ حَالُ دَعَائِهِ فِي قَنُوتِ الْفَجْرِ لَمَّا كَانَ يَفْعَلُهُ ، قَالَ الْكَمَالُ ابْنُ
الْهَمَامِ : لَكُنْهُمْ - أَيِ : الْمَشَائِخِ - لَفَقَوْهُ مِنْ حَدِيثٍ فِي حَقِّ الْإِمَامِ عَامٌّ لَا يَخْصُرُ الْقَنُوتَ ،
فَقَالُوهُ بـ (نُونُ الْجَمْعِ) أَيِ : « اللَّهُمَّ اهْدِنَا ، وَعَافِنَا وَتَوَلَّنَا . . . إِلَى آخِرِهِ . انْتَهَى .

(١) وَهُوَ الْمَخْتَارُ ، لِأَنَّهُ دُعَاءُ كَسَائِرِ الْأَدْعِيَةِ . وَهِيَ أَحَدُ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَفْعَلُهَا الْمُقْتَدِي لَوْ فَعَلَهَا إِمَامُهُ
(انْظُرْ ص ٦٠٦) .

وَوَجْهُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَّ الْقَنُوتَ فِيهِ شَبِيهَةُ الْقُرْآنِ لَعَدُّ بَعْضِ الصَّحَابَةِ لَهُ مِنَ الشُّورِ
(سُورَةُ الْحَفْدِ) الَّتِي كَانَتْ تَقْرَأُ زَمَنَهُ ﷺ . وَسَبِيلُ الْقُرْآنِ الْإِنْصَاتِ ؛ فَيُؤْمِنُونَ فَقَطْ .

هَذَا وَفِي (خ) : يَقْرَءُونَ . بِدُونِ هَاءِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْقَنُوتِ .

(٢) مِنْهُمْ الْكَرْخِيُّ ، مُعَلِّلاً بِأَنَّهُ رَوَى عَنْ الصَّحَابَةِ أَدْعِيَةَ مُخْتَلِفَةً لَكِنْ حُمِلَ قَوْلُهُمْ عَلَى مَا سِوَى (اللَّهُمَّ
إِنَّا نَسْتَعِينُكَ . . .) .

(٣) وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٩٩ / ١ ؛ ٢٠٠ ، وَالدَّارِمِيُّ : ١٦٠٠ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ١٤٢٥ ، وَالتِّرْمِذِيُّ :
٤٦٤ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ١١٧٨ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٧٤٦ ؛ بِالزِّيَادَةِ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ٩٤٥ ، وَابْنُ
خَزِيمَةَ : ١٠٩٥ ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ : ٤٩٨٤ ، وَالتَّطَبَّاعِيُّ : ٢٧٠٧ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٢٠٩ / ٢ بِالزِّيَادَةِ .

قلت : ومنهم (صاحب « الدرر » و « الغرر » ^(١) ، و « البرهان ») .

وَالدُّعَاءُ الَّذِي قَالُوهُ هُوَ هَذَا : اَللّهُمَّ ؛ اَهْدِنَا - ورواية الحسن : « اهدني » ؛ كما نبهنا عليها - أصل الهداية : الرسالة والبيان ، كقوله تعالى ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى/ ٥٢] ، فأما قوله تعالى ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [القصص/ ٥٦] . . . فهي من الله تعالى التوفيق والإرشاد ، فطلبُ المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى طلبِ الشيت عليها ، أو بمعنى المزيد منها ، بِفَضْلِكَ لا بوجوب عليك . وهذه الزيادة ليست في قنوت الحسن « اَللّهُمَّ ؛ اَهْدِنِي فَيَمَنْ هَدَيْتَ ؛ أَي : مع مَنْ هديته .

وَعَافِنَا - العافية : السلامة من الأسقام والبلايا والمحن . والمعافاة : أن يعافيك الله من الناس ويعافيهم منك - فَيَمَنْ عَافَيْتَ ، أَي : مع مَنْ عافيته

وتولنا ؛ مِنْ (توليت الشيء) : إذا اعتنيت به ونظرت فيه بالمصلحة ؛ كما ينظر الولي في حالِ اليتيم ، لأنه سبحانه ينظر في أمور مَنْ تولاه بالعناية ، فَيَمَنْ تَوَلَّيْتَ ؛ أَي : مع مَنْ توليت أمره من عبادك المقربين .

وَبَارِكْ لَنَا فَيَمَّا أُعْطِيتَ . . . البركة : الزيادة من الخير - ، فَطَلَبْتَ تَرْقِيًا عَلَى الْمُقَامَيْنِ السَّابِقَيْنِ .

ثم رجع إلى مقام الخشية والجلال ؛ فقال : وَقِنَا ؛ من الوقاية ، وهي : الحفظ بالعناية بدفع شر ^(٢) مَا قَضَيْتَ لَاتَجَانُّنَا إِلَيْكَ ؛ إِنَّكَ تَقْضِي بِمَا شِئْتَ ، وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، لَأَنَّكَ الْمَالِكُ الْوَاحِدُ ؛ لا شريك لك في الملك ، فنطلب موالاةك .

(١) هو العلامة محمد بن فراموز الفقيه الحنفي المعروف بـ « متلاخسرو » المتوفى سنة : ٨٨٥ هـ .

وصاحب « البرهان » هو إبراهيم بن موسى الطرابلسي نزيل القاهرة ، له تصانيف منها « الإصناف في أحكام الأوقاف » ، و « البرهان » شرح « مواهب الرحمان في مذهب النعمان » له (انظر ص ٣٣٠ - ٣٣١) ، وله سماع حديثي على السخاوي وغيره ، وكان دينًا فاضلاً ، توفي ١٤ / ذي القعدة ٩٢٢ بالقاهرة .

(٢) أصل النص مفعول ثانٍ منصوب للفعل (قنا) ، وموضعه ضمن الشرح مجرور بالإضافة . فتنبه .

إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ لِعِزَّتِكَ وَسُلْطَانِ قَهْرِكَ .
وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ . . . ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ ﴾
[١١/محمّد] ، ﴿ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ ﴾ [١٨/الحج] .
تَبَارَكْتَ : تَقَدَّسْتَ وَتَنَزَّهْتَ ، فهي صفة خاصة لا تستعمل إلا لله .
رَبَّنَا ؛ أي : يا سيّدنا ومالكنا ومعبودنا ومصلحننا . . .
وقال البيضاوي^(١) : تبارك الله : تعالى شأنه في قدرته وحكمته ؛ فهو بمعنى :
وَتَعَالَيْتَ .

ووجه تقديم (تباركت) ! الاختصاص به سبحانه .
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم ، لِمَا رَوَيْنَا^(٢)
جهل القنوت : وَمَنْ لَمْ يُخَيِّنْ دُعَاءَ الْقُنُوتِ الْمَتَقَدِّمِ ؟ !
قال الفقيه أبو الليث [السمرقندي] رحمه الله تعالى : يَقُولُ (اَللّهُمَّ ؛ اِغْفِرْ لِي)
ويكرّر هاتلاث مرّات^(٣) ، أو يقول (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ،
وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) [٢٠١/البقرة] .
قال في « التجنيس » : وهو اختيار مشايخنا .
أو يقول : (يَا رَبُّ . . يَا رَبُّ . . يَا رَبُّ) « ثَلَاثًا » ؛ ذكره الصّدُرُ الشهيد^(٤) .
فهذه ثلاثة أقوال مختارة .

الاقْتِدَاءُ بِقَانَتْ : وَإِذَا أَقْتَدَى بِمَنْ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ ؛ كشافعي ؟ قَامَ مَعَهُ فِي حَالِ

(١) في « تفسيره » . . عند قوله تعالى ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ [١٤/المؤمنون]

(٢) من زيادة النسائي فيما قدّمنا تخريجه ص ٦٠٣ .

(٣) في مخطوط المتن : ثَلَاثًا .

(٤) حسام الدين أبو محمّد عمر بن عبد العزيز المعروف بـ « الصدر الشهيد » ، إمام في الأصول والفروع ، من أعيان الفقهاء ، له تصانيف هائلة ؛ منها : شروح لـ « الجامع الصغير » ، وشرح « أدب القضاء » للخصّاف (ط) في أربع مجلدات ببغداد ، وغير ذلك ، استشهد سنة : ٤٣٦ هـ بسمرقند ، ونقل إلى بخارا .

قُنُوتِهِ سَاكِنًا فِي الْأَظْهَرِ^(١) ، لوجوب متابعتة في القيام ، ولكن عندهما^(٢) يقوم ساكناً ، وقال أبو يوسف : يقرؤه معه ، لأنه تبع للإمام ، والقنوت مجتهد فيه ؛ فصار كتكبيرات العيدين^(٣) ، والقنوت في الوتر بعد الركوع .

وَيُرْسَلُ بِدَيْهِ فِي جَنْبَيْهِ ، لَأَنَّهُ ذِكْرٌ لَيْسَ مَسْنُونًا .

نسيان القنوت : وَإِذَا نَسِيَ الْقُنُوتَ فِي ثَلَاثَةِ الْوُتْرِ . وَتَذَكُّرُهُ فِي الرُّكُوعِ ؛ أَوْ فِي الرَّفْعِ مِنْهُ ! أَي : من الركوع ١٩ لَا يَقْنُتُ عَلَى الصَّحِيحِ ، لَا فِي الرُّكُوعِ الَّذِي تَذَكَّرُ [٥] فِيهِ ، وَلَا بَعْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ ، وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ .

تأخير القنوت : وَلَوْ قَنَتَ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرُّكُوعِ ؟ لَا يُعِيدُ الرُّكُوعَ ، وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ ، لِزَوَالِ الْقُنُوتِ عَنْ مَحَلِّهِ الْأَصْلِيِّ ، وتأخير الواجب .

سبق المقتدي : وَلَوْ رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُقْتَدِي مِنْ قِرَاءَةِ الْقُنُوتِ ؟ أَوْ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِيهِ ؛ وَخَافَ قَوْتَ الرُّكُوعِ مَعَ الْإِمَامِ ١٩ تَابَعَ إِمَامَهُ ، لَأَنَّ اشْتَغَالَه بِذَلِكَ يَفُوتُ وَاجِبَ الْمَتَابَعَةِ ، فتكون أولى .

وإن لم يخف فوت المشاركة في الركوع ؟ يقنت ؛ جمعاً بين الواجبين .

استدراك القنوت : وَلَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ الْقُنُوتَ ؟ يَأْنِي بِهِ الْمُؤْتَمُّ ؛ إِنْ أَمَكَنَهُ مُشَارَكَةُ الْإِمَامِ فِي الرُّكُوعِ ، لجمعه بين الواجبين بحسب الإمكان .

وإن كان لا يمكنه المشاركة ؟ تَابَعَهُ ، لَأَنَّ مَتَابَعَتَهُ أَوْلَى^(٤)

(١) لعل الأظهر أن يتابعه في النوازل ، لبقاء أصل مشروعته عندنا وإن عُدَّتْ سُنَّةً

(٢) أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما بدليل مقابلته فيما بعده بأبي يوسف

(٣) لو زاد على ثلاث يتابعه المقتدي إلى ست عشرة تكبيرة ؛ كما سيأتي ص ٨١٩ .

(٤) فائدة : خمس ينفع فيها الإمام - يعني إن فعلها الإمام بفعلها المقتدي ، وإلا أتركها - : ١-

القنوت ، و٢- القعود الأول ، و٣- تكبير العيد ، و٤- سجدة التلاوة ، و٥- سجدة السهو .

وأربع لا ينفع إمامه فيها : ١- زيادة تكبير العيد ، أو ٢- الجنائز . و٣- زيادة ركن . و٤- قيام

لخامسة .

وثمانية تفعل مطلقاً - فعلها الإمام ، أو لا - : ١- رفع اليدين للتحريم ، و٢- الثناء ، و٣-

الإدراك حكماً : وَلَوْ أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِ الثَّالِثَةِ مِنَ الْوُثْرِ كَانَ مُذْرِكاً لِلْقُنُوتِ
 حكماً ، فَلَا يَأْتِي بِهِ فِيمَا سَبَقَ بِهِ ، كما لو قنت المسبوق معه في الثالثة ! أجمعوا^(١)
 على أنه لا يقنت مرة أخرى فيما يقضيه ، لأنه غير مشروع^(٢) وعن أبي الفضل تسويته
 بالشاك^(٣) . وسيأتي في (سجود السهو)^(٤)

تغيير الانتقال بين الأركان ، ٤- التسميع (سمع الله لمن حمده) ، ٥- التسييح في الركوع
 والسجود ما دام إمامه فيهما ، ٦- التشهد في الجلستين ، ٧- السلام ؛ إن خرج إمامه من
 الصلاة . . بغير سلام ؛ أو حدث ، ٨- تكبير التثنية . وإنما ذكر مع أنه خارج الصلاة ؛ لشبهة
 تبعيته لها ، إذ هو واجب عقبتها .

(الدر المختار وحاشيته : ٤٥١/١ - ٤٥٢ بتصرف) .

وقوله (القنوت) المراد أن المؤتم يتبع الإمام . . إن خشي فوت الركوع معه ، كما صرح به
 المؤلف ، فلا مخالفة مع الفائدة التي ذكرناها ؛ كما قد يوهم كلام العلامة ابن عابدين في
 حاشيته : ٤٥١/١ ، فتنبه . والله تعالى أعلم .

وقد نظمناها بقولي :

خَمْسٌ أُمُورٌ وَاجِبَاتُ الْمُفْتَدِي	تَفْعَلُهَا مُوَاقِفًا لِلْمُرْشِدِ
١ سَهْوٌ ، ٢ قُنُوتٌ ، ٣ أَوَّلَى قَعْدَةٍ	٤ تَكْبِيرُ عِيدٍ ، ٥ لِلثَّلَاوَةِ أَسْجُدِ
وَأَرْبَعٌ لَيْسَ لَهُ بِتَابِعٍ	١ زِيَادَةُ الْأَرْكَانِ فَوْقَ الْمَدَدِ
٢ تَكْبِيرُ عِيدٍ زَادَ ؛ أَوْ ٣ جَنَازَةٍ	٤ قِيَامُهُ لِخَامِسٍ فَأَنْفَرِدِ
ثُمَّ ثَمَانٍ مُطْلَقًا يَأْتِي بِهَا	١ تَكْبِيرُهُ ٢ ثَلَاثَةٌ ٣ رَفْعُ الْيَدِ
٤ تَسْبِيحُهُ ، ٥ تَكْبِيرُ تَشْرِيفِي كَذَا	٦ تَسْمِيْعُهُ ٧ السَّلَامُ ٨ لِلشَّهَادِ

(١) أي : أئمة المذهب . فهو اتفاق ؛ لا إجماع . فالمراد بين أئمتنا .

(٢) وكذا لا يأتي به ثانياً مَنْ قَنَتَ في الركعة الأولى ، أو الثانية سهواً مع لزوم السجود .

(٣) هو الذي شك في عدد ركعات وتره ؟ هل هي أولى ؛ أو ثانية ؛ أو ثالثة ؟ فيكرره مع القعود ،
 فيقنت ويقعد في كل ركعة شك أنها ثالثة .

هكذا في الأصول و« الإمداد » : « أبي الفضل » ١١ ولعل صوابه « ابن » على أنه في
 « الخلاصة » عزاه إلى الصدر الشهيد ١١ . فتنبه . والله تعالى أعلم .

(٤) لم يأت في سجود السهو شيء من هذا ، بل تابع المصنف في هذه العبارة (صاحب « الفتح »)
 سهواً .

مبحث

جماعة الوتر

استحباب جماعته : وَيُؤْتَرُ بِجَمَاعَةٍ ؛ استحباباً فِي رَمَضَانَ فَقَطْ ، عليه إجماع المسلمين ، لأنه نفلٌ من وجه ، والجماعةُ في النفلِ في غير التروايح مكروهةٌ ، فالاحتياطُ تركُها في الوتر خارجَ رمضان .

إيضاح : وعن شمس الأئمة أن هذا في ما كان على سبيل التداعي ، أما لو اقتدى واحدٌ بواحد ، أو اثنان بواحد! لا يكره . وإذا اقتدى ثلاثة بواحد! اختلف فيه^(١) ، وإذا اقتدى أربعة بواحد ؟ كره اتفاقاً .

فضيلة أدائه : وَصَلَّاهُ ؛ أي : الوتر . . مَعَ الْجَمَاعَةِ فِي رَمَضَانَ أَفْضَلُ مِنْ أَدَائِهِ مُنْفَرِداً آخِرَ اللَّيْلِ ؛ فِي اخْتِيَارِ قَاضِيخَانَ ، قَالَ قَاضِيخَانُ رَحِمَهُ اللَّهُ : هُوَ الصَّحِيحُ ، لأنه لما جازت الجماعة . . كانت أفضل ، ولأن عمرَ رضي الله عنه كان يؤمهم في الوتر^(٢)

وَصَحَّحَ غَيْرُهُ ؛ أي : غير قاضيخان خلافة .

إيضاح : قال في « النهاية » ؛ بعد حكاية هذا : واختار علماؤنا أن يُؤْتَرَ في منزله لا بجماعة ، لعدم اجتماع الصحابة على الوتر بجماعة في رمضان ، لأن عمرَ رضي الله عنه كان يؤمهم فيه ، وأبي بن كعب كان لا يؤمهم^(٣) .

وفي « الفتح » و« البرهان » ما يفيد أن قول قاضيخان أرجح ، لأنه ~~أوتر بهم~~

(١) والمعتمد الكراهة التنزيهية ١١ ، والكراهة بعده مطلقاً فتصرف إلى التحريم . فتنبه

(٢) كذا في الفتاوى (٢٤٤ / ١) : بشيء من التصرف مع أنه صرح بالخلاف أولاً ! فيعلم أن هذه

العبارة منقولة عن « الفتح » ١١ ومن شواهد ما أخرجه عبد الرزاق : ٤٦٣٩ - واللفظ له . ، وابن

نصر : ١٢٢ ، والطحاوي ، وابن أبي شيبة : ٢٩٣ / ٢ أن عمر لما دقن أبا بكر وفرغ منه ، وقد

كان صلى صلاة العشاء الآخرة ، أوتر بثلاث ركعات ، وأوتر معه ناسٌ من المسلمين .

(٣) نقل هذه العبارة في « الفتح » : ٣٣٥ / ١ ، وعزاها لـ « النهاية » .

فيه ، ثم بيّن عذرَ الترك^(١) ، وهو خشية أن يُكْتَبَ علينا قيامُ رمضان ، وكذا الخلفاء الراشدون صلّوه بالجماعة .

ومن تأخّر عن الجماعة فيه أحبُّ صلاته آخرَ الليل ، والجماعةُ إذ ذاك متعذّرةٌ ، فلا يدلُّ على أن الأفضل فيه ترك الجماعة أوّلَ الليل . انتهى .

تكرار الوتر : وإذا صلّى الوتر قبل النوم ؛ ثمّ تهجّد ؟ لا يعيدُ الوتر ، لقوله ﷺ : « لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ^(٢) » .



(١) أخرجه مالك : ١١٣/١ ، البخاري : ١١٢٩ ، ومسلم : ١٧٧-٧٦١ ، وأبو داود : ١٣٧٣ ، والنسائي : ١٦٠٣ ، وابن حبان : ٢٥٤٢ ، وابن خزيمة : ٢٢٠٧ ، والبيهقي : ٤٩٢/٢ ، والبغوي : ٩٨٩ ، عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها أنه ﷺ صلّى وصلّى الناس معه ثلاث ليالٍ ، ثم احتجب الرابعة . . وهم ينتظرون ، فلما أصبح . . قال : « قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ » . وذلك في رمضان

(٢) قواعد اللغة تقتضي : (لا وترين) ، لكن الحديث جاء على لغة « بلحارث » و« خثعم » و« زبيد » و« كنانة » . . حيث يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلّها ١١ والحديث أخرجه أحمد : ٢٣/٤ ، وأبو داود : ١٤٣٩ ، والترمذي : ٤٧٠ وقال : حسن غريب ، والنسائي : ١٦٨٠ ، والطيالسي : ١٠٩٥ ، وابن خزيمة : ١١٠١ ، والطبراني في « الكبير » : ٨٢٤٧ ، والبيهقي : ٣٦/٣ ، عن قيس بن طلق أن أباه طلق بن عليّ زاره في رمضان وأوتر بهم ، ثم انحدر إلى مسجد فصلّى بهم حتى بقي الوتر فقدم آخر ، وقاله مرفوعاً .

الأسئلة

- ما معنى الوتر (لغة ، وشرعاً)؟ وما حكمه؟ وما هو الاختلاف؟ وكيف التوفيق؟
- كيف يؤدَّى صلاة الوتر؟ وما دليلها؟
- ما حكم القراءة في ركعاته؟ وما هو المسنون قراءته؟
- ما هو القنوت؟ وما هي صيغته؟ وماذا يفعل من لم يحفظه؟
- كيف يجعل يديه أثناء القنوت . فصل و اشرح الخلاف إن وجد .
- اذكر الهيئات التي يصنعها الداعي تبعاً لدعائه .
- اذكر تفصيل مذهبنا في القنوت للفجر للنوازل وغيرها .
- ما معنى الكلمات التالية من ألفاظ القنوت :
- نستعينك ، نستهديك ، نشني عليك ، نخلع ، نحفد ، الجذ .
- ما معنى التوبة؟ وما هي شروطها؟
- لو أبدل (نحفد) بـ (نحفد) - بالذال بدل الدال - فسدت صلاته . علّل ذلك .
- لو قرأ بعد القنوت دعاء آخر!! ماذا يفعل المقتدون؟
- ماذا علم سيدنا النبي ﷺ سيدنا الحسن بعد القنوت؟
- ما معنى الهداية؟ وما معنى سؤالها من المؤمنين مع أنهم مهتدون؟
- ماذا يفعل من اقتدى بمن يقنت في الفجر كشافعي؟
- قنت بعد الركوع؟ لا بعيد الركوع ويسجد للسهو . علّل ذلك .
- لو ترك الإمام القنوت يأتي به المؤتم إن أمكنه مشاركته . علّل ذلك .
- تكلم ما تعرف عن القنوت بين المقتدي والإمام . وإدراكه راكعاً ؛ أولاً .

- يوتر بجماعة في رمضان فقط . علّل ذلك .
- ما حكم الجماعة في الوتر (في رمضان ، وفي غيره) ؟ وما هو الاحتياط ؟
- صلاة الوتر جماعة في رمضان أفضل من آخر الليل . علّل ذلك (رواية ودراية) .
- اختار غير قاضيخان أن يوتر في منزله ؛ لا بجماعة ! علّل ذلك (رواية ودراية) .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ ، واختر الأصح :
- * يؤدي الوتر ؛ كالمغرب في ترتيب الركعات .
- * صلاة الوتر سنة مؤكدة بالإجماع .
- * يقرأ في الوتر الفاتحة فقط في كل ركعاته .
- * يصلى الوتر متصلاً بلا قعود أول .
- * صلاة الوتر ركعتان وتسليم ، ثم ركعة وتسليم .
- * القنوت في الوتر بعد الرفع من ركوع الثالثة .
- * دعاء القنوت (اللهم اهدنا فيمن هديت) إلخ .
- * يقرأ التشهد إلى (في العالمين إنك حميد مجيد) في القعود الأول .
- * إذا قام إلى الثالثة لا يقرأ دعاء الافتتاح .
- * يسأل أن يقرأ في الوتر سورة الأعلى والغاشية .
- * يسأل في الوتر قراءة المعوذات في ثلاث ركعات .
- * لا يرفع يديه لتكبير القنوت .
- * المؤتم لا يقرأ القنوت ، وإنما يؤمن على قنوت الإمام .
- * يستحب الجهر بالقنوت بين قوم لا يحفظونه .
- * تذكر القنوت وهو راكع . . يرفع رأسه ، ويقنت ثم يركع .
- * قنت بعد الركوع ساهياً ؟ يعيد الركوع ولا شيء عليه .

- * ركع الإمام ولم يقنت المقتدي . . يسقط عنه .
- * ركع الإمام بلا قنوت . . ليس على المقتدي قنوت .
- * أدرك الإمام في ركوع الثالثة ؟ لا يسقط عنه القنوت ؛ ويعيد الثالثة .
- * لو خاف فوت الركوع مع الإمام يترك القنوت .
- * لوقت المسبوق مع الإمام . . لا يعيده فيما يقضيه .
- * صلى الوتر قبل النوم ثم تهجد ؟ يعيد الوتر .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * قال ﷺ : « الْوُتْرُ حَقٌّ ، فَمَنْ لَمْ يُؤْتِرْ » .
- * كان ﷺ يُؤْتِرُ لَا يُسَلِّمُ » .
- * قال ﷺ : « لَا يَجْتَمِعَانِ (الخوف والرجاء) فِي قَلْبِ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ . . إِلَّا اللَّهُ ، وَ مِمَّا » .
- قال ﷺ : « لَا وَتْرَانِ » .

* * *

فصل في بيان النوافل

عبّر بـ « النوافل » دون السنن !! لأنَّ النَّفْلَ أعمُّ ، إذ كلُّ سُنَّةٍ نافلةٌ ؛ ولا عكس .
معناه : والنفل لغة : الزيادة ، وفي الشرع : فعل ما ليس بفرض ؛
ولا واجب ؛ ولا مسنون . . من العبادة .
معنى السنَّة : والسنَّة لغة : مطلق الطريقة ؛ مرضيةٌ ، أو غير مرضية .
وفي الشريعة : الطريقة المسلوكة في الدين . . من غير افتراض ؛ ولا وجوب .
مشروعيتها : وقال القاضي أبو زيد^(١) رحمه الله : النوافلُ شُرعت لجبر نقصانِ
تَمَكُّن في الفرض^(٢) ، لأنَّ العبدَ ؛ وإن عَلَتْ رتبته . . لا يخلو عن تقصير .
تعليل : وقال قاضيخان : السنَّة قبل المكتوبة شُرعت لقطع طمع الشيطان ، فإنَّه
يقول (مَنْ لَمْ يَطْعَنِي فِي تَرْكِ مَا لَمْ يَكْتُبْ عَلَيْهِ ؛ فَكَيْفَ يَطْعَنِي فِي تَرْكِ مَا كُتِبَ
عليه !!) .

أنواع السنَّة : والسنَّة : ١- مندوبة ، ٢- مؤكدة . ويبيِّن المؤكدة بقوله :

(١) هو الإمام الجليل القاضي أبو زيد عبيد الله بن عمر الدَّبُّوسِي ، أحد أعلام الإسلام : ققها ؛
وأصولا ، أوَّل من وضع علم الخلاف ، وكان ممن يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج ،
له تصانيف فائقة ؛ منها : « الأسرار في معرفة الأصول والفروع » . أجلُّ كتبه ، وهو في اثَّات
الفقه المقارن ، و« تقويم أصول الفقه وتحديد أدلَّة الشرع » ، أكرمنا الله تعالى بطباعته بين يدي
« الأسرار » الذي يطبع قريباً بمشيئته وتوقيفه ورعايته سبحانه ، ومن نفائس كتبه « الأمد الأقصى »
في الوعظ (ط) ، توفي سنة : ٤٣٠ أو بعدها . رحمه الله تعالى .

(٢) بدلُ له ما أخرجه أحمد : ١٠٣/٤ ، وأبو داود : ٨٦٤ ، وابن ماجه : ١٤٢٥ ، والدارمي :
١٣٢٩ ، والحاكم : ٢٦٢/١ ، والبيهقي : ٣٨٧/٢ ، وغيرهم ؛ عن أبي هريرة وتميم الداري من
حديث قدسي يقول فيه الله تعالى : « أَنْتُمُ الْوَعْدُ مِنْ تَطَوُّعِهِ » . وعند أحمد ٤٢٩/٥
عن رجل من الأنصار مرفوعاً : « لَا يَنْتَقِصُ أَحَدُكُمْ مِنْ صَلَاتِهِ شَيْئاً إِلَّا أَتَمَّهَا اللَّهُ مِنْ مُبَحَّتِهِ »

١- السنن المؤكدة : سُنُّ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٌ منها : رَكَعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وهي أقوى السنن ، حتى روى الحسن [بن زياد] ^(١) ، عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : لو صلاهما قاعداً من غير عذر لا يجوز ^(٢) .

وروى المرغيناني ^(٣) ، عن أبي حنيفة رحمه الله أنها واجبة . وقال ^(٤) : لَا تَدْعُوهُمَا ، وَإِنْ طَرَدْتُكُمُ الْخَيْلُ ^(٥) ، وقال ^(٦) : رَكَعَتَا الْفَجْرِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ^(٧) ، وفي لفظ : خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ^(٨) .

ترتيب النوافل : ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي الْأَفْضَلِ بَعْدَ رَكَعَتَيْ سُنَّةِ الْفَجْرِ !!

قال الحَلَوَانِي : ٢- ركعتا المغرب ، ثُمَّ ٣- التي بعد الظهر ، ثُمَّ ٤- التي بعد العشاء ، ثُمَّ ٥- التي قبل الظهر ، ثُمَّ ٦- التي قبل العصر ، ثُمَّ ٧- التي قبل العشاء .
وقيل : ٢- التي بعد العشاء ، و ٣- التي قبل الظهر ؛ وبعده ، وبعد المغرب .
كلها سواء .

(١) هو الإمام الخامس في المذهب . وقد فسره بعض الخادعين به البصري !!؟ فتى كان الحسن البصري يروي عن أبي حنيفة !!! ؟ وقد أضفت ما بين المنكفين للتنبيه كما أشرت في المقدمة .

(٢) نقل العلامة ابن عابدين : (٢٩٩/١) ؛ عن الطحاوي قوله : أَنْ الْأَصَحَّ جَوَازُهَا مِنْ قَعْدٍ . يعني : ولو بلا عذر .

(٣) برهان الدين علي بن أبي بكر الفَرَّهَانِي الرَّشْدَانِي ، أحد أئمة الفقهاء ، وكان حافظاً محدثاً مفسراً زاهداً عابداً ، له تصانيف كثيرة معتمدة ؛ منها : « الهداية » (ط) التي تعتبر أبرز تصانيف المتأخرين ، وفتاواه التي سُمِّيَتْ : « التنجيس والمزهد » ، و« المتقى » ، توفي ٥٩٣ هـ . ولحميد من التعرف على ترجمته راجع مقدمتنا لتحقيق كتابه « مختارات النوازل » الذي سيطلع قريباً بمشيئة الله تبارك وتعالى

(٤) أخرجه أحمد : ٤٠٥/٢ ، ٩٢٤٢-٩٣٤٧ ، وأبو داود : ١٢٥٨ ، والبيهقي : ٤٧١/٢ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وعند الطحاوي : ٢٩٩/١ بلفظ : لَا تَنْزُكُوا .

(٥) أخرجه أحمد : ٥١-٥٠/٦ ، ومسلم ٩٦-٧٢٥ ، والطحاوي : ٣٠٠/١ ، والنسائي : ١٧٦٠ ، والترمذي : ٤١٦ وقال : حسن صحيح ، والحاكم : ٣٠٧/١ وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وأقره الذهبي ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

(٦) برقم الحديث السابق وسند آخر .

وقيل : التي قبل الظهر أكد^(١) قال المحسن^(٢) : وهو الأصح . وقد ابتداء في
المبسوط^(٣) بها :

٢- بعد الظهر : ومنها ركعتان بعد الظهر ، ويندب أن يضم إليهما ركعتين فتصير
أربعاً .

٣- بعد المغرب : ومنها ركعتان بعد المغرب ، ويستحب أن يطيل القراءة في
سنة المغرب ، لأنه ﷺ كان يقرأ في الأولى منهما ﴿الْحَمْدُ﴾ ، وفي الثانية
﴿تَبَارَكَ الَّذِي يَدْرِؤُ الْمُلُوكَ﴾^(٤) . كذا في «الجوهرة» : (٩٢/١) .

وعن أنس^(٥) : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَنْطِقَ
مَعَ أَحَدٍ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى «الْحَمْدُ» وَفِي الثَّانِيَةِ «تَبَارَكَ الَّذِي يَدْرِؤُ الْمُلُوكَ» وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ..
الْحَمْدُ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا تَخْرُجُ الْحَيَّةُ مِنْ سِلْحِيهَا »^(٦) .

- (١) للمواظبة الواردة (وانظر ما كتبه من ؟ ؟ ؟ عن المواظبة) .
(٢) في الأصلين والمطبوعة وفي «إمداد الفتاح» : الحسن . وهو غلط ، وصوابه : المحسن ؛ كما
في «فتح القدير» : ٣٨٣/١ ، وعنه في «رد المحتار» : ٤٥٢/١ ، وهو العلامة القاضي الشهيد
أبو نصر المحسن بن الخالدي المروزي ١١ فتنه .
(٣) أي : الإمام محمد في «الأصل» ١٥٤/١ . لكن ليس في بدايته ما يدل على التفضيل ١١ بل لأن
الظهر أول صلاة شرعت في الوجود عقب المعراج ، فسُئِلَتْ تَبِعَ لَهَا ؛ كما قال المؤلف في
«الإمداد» ، واعتمده العلامة الطحطاوي لرد هذا التعليل .
(٤) المراد بالأولى السجدة ، وبالثانية الملك . أخرجه ابن مردويه ؛ كما في «فتح القدير» . ومن
شواهد ما أخرجه أبو داود : ١٣٠١ ؛ عن ابن عباس : كان ﷺ يطيل القراءة في الركعتين بعد
المغرب حتى يفرق أهل المسجد . لكن أخرج الطبراني في «الكبير» : ١٢٢٤٠ ؛ عن ابن عباس
مرفوعاً : « مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ... وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ (تنزيل) السُّجْدَةِ
و«تَبَارَكَ الَّذِي يَدْرِؤُ الْمُلُوكَ» ... كُنِينَ لَهُ كَأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ١١ » .
(٥) أبو حمزة أنس بن مالك الأنصاري الخزرجي ، الصحابي الجليل ، خادم رسول الله ﷺ ، روى
٢٢٨٦ حديثاً . اتفق الشيوخ على ١٦٨ منها ، دعا له ﷺ ولذريته بالبركة فجاوز المئة . وقد دفن
من أولاده أزيد من ١٢٠ . ودفن بالبصرة سنة ٩٣ رضى الله عنه .
(٦) الشُّلُخ : جلد الحية تنسلخ منه كل عام لاستمرار نموها . والحديث أخرجه الخطيب في «تاريخ
بغداد» : ٩٥/٧ ، ٨٨/١٤ ، وفي ذيله ابن النجار ؛ عن أنس ؛ كما عزاه إليه في «كتر» -

٤- للظهر والعشاء : ومنها ركعتان بَعْدَ الْعِشَاءِ ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ ، لقوله ﷺ :
« مَنْ تَرَكَ الْأَرْبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ . لَمْ تَنْلُ شَفَاعَتِي » (١) ، كذا في « الاختيار » .

وقال في « البرهان » : كان ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً . . إذا زالت الشمس !!
فسأله أبو أيوب الأنصاري (٢) عن ذلك ، فقال : « إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُفْتَحُ فِي هَذِهِ
السَّاعَةِ ، فَأَحِبُّ أَنْ يَضَعَدَ لِي فِي تِلْكَ السَّاعَةِ خَيْرٌ » . قلتُ : أفى كلهن قراءة ؟
قال : « نَعَمْ » . قلتُ : أي فصل بينهما بسلام ؟ قال : « لَا » (٣) .

ولقوله ﷺ : « مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّي فِي كُلِّ يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً تَطَوُّعًا مِنْ
غَيْرِ الْفَرِيضَةِ . إِلَّا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » . رواه مسلم (٤) .

زاد الترمذي والنسائي (٥) : « أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ

= العمال : ١٩٤٤٥ ، وعزاه السيوطي في « الدر المنثور » : ٤١٢/٦ لأبي الشيخ في
« الثواب » .

(١) قال الحافظ الزيلعي (١٦٢/٢) : غريب جداً ، وقال الحافظ ابن حجر (٢٠٥/١) : لم أجده .
وقال العلامة قاسم : وأنا أستبعد وروده ، لأن حرمان الشفاعة وعيد شديد ، ومثله لا يكون على
ترك النافلة !!

(٢) الصحابي الجليل أبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري ، من بني النجار ، شهد العقبة ، ويدرأ وسائر
المشاهد ، وكان شجاعاً صابراً تقياً ، نزل عليه رسول الله ﷺ مقدّمة المدينة ، غزا القسطنطينية مع
يزيد فمريض ، وتوفي فدفن على أسوارها سنة : ٥٢ ، وقبره ظاهر يزار ويستشفى عنده .

(٣) أخرجه بلفظه محمد في « الموطأ » : ٢٩٦ ، ومعناه الحميدي : ٣٨٥ ، وعبد بن حميد :
٢٢٦ ، وأحمد : ٤١٦/٥ ، وأبو داود : ١٢٧٠ ، والترمذي : في « الشمائل » : ٢٩٤ ، وابن
ماجه : ١١٥٧ ، وابن خزيمة : ١٢١٤ ، والطحاوي : ٣٣٥/١ ، والبيهقي : ٢٨٨/٢ .

(٤) برقم : ١٠٣-٧٢٨ ، وأحمد : ٣٢٦/٦ ، وعبد بن حميد : ١٥٥٢ ، والدارمي : ١٤٤٥ ،
وأبو داود : ١٢٥٠ ، والنسائي : ١٧٩٩ ، وابن ماجه : ١١٤١ ، وابن خزيمة : ١١٨٥ ،
والحاكم : ٣١٢/١ ، والطبراني في « الكبير » : ٢٣ برقم : ٤٨٦ ، وابن حبان : ٢٤٥١ ،
والطبراني : ١٥٩١ ، وأبو حنيفة : ٢٦١/٢ ، والبيهقي : ٤٧٢/٢ ، عن أم حبيبة رضي الله
عنها .

(٥) عند الترمذي : ٤١٤ ، والنسائي : ١٨٠١ ، وابن ماجه : ١١٤٠ ، والحاكم : ٣١١/١ ،
وصححه على شرط مسلم ، وأقرّه الذهبي ، عن أم المؤمنين عائشة الصديقة .

الْمَغْرِبِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ .

مع الجمعة : ومنها أربعٌ قَبْلَ الْجُمُعَةِ ، لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْكَعُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا لَا يَفْصِلُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ^(١) . ومنها أربعٌ بَعْدَهَا ، لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَسْلُمُ فِي آخِرِهِنَّ^(٢) ، فَلِذَا قَبِدْنَا بِهِ فِي الرُّبَاعِيَّاتِ ؛ فَقُلْنَا : بِتَسْلِيمَةٍ ، لَتَعْلُقَهُ بِقَوْلِهِ (وَأَرْبَعٌ) .

وقال الزَّيْلَعِيُّ (١٧٢/١) : حَتَّى لَوْ صَلَّاهَا بِتَسْلِيمَتَيْنِ لَا يَعْتَدُ بِهَا عَنْ السَّنَةِ . انتهى . ولعله بدون عذر^(٣) !! لقول النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا صَلَّيْتُمْ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَصَلُّوا أَرْبَعًا ، فَإِنْ عَجَلَ بِكَ شَيْءٌ . . فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَرَكَعَتَيْنِ إِذَا رَجَعْتَ » . رواه الجماعةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ^(٤) .

(١) أخرجه ابن ماجه : ١١٢٩ ، والطبراني في « الكبير » : ١٢٦٧٤ ، والطحاوي : ٣٣٥/١ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) عزاء السيوطي في « اللبوع » إلى الحافظ أبي عبد الله الأثرم في « الناسخ والمنسوخ » . وأخرج الطبراني في « الأوسط » : ١٦٤٠ ؛ عن عليٍّ : كَانَ ﷺ يَصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا . . يجعل التسليم في آخرهنَّ

(٣) كتب عليه الطحطاوي رحمه الله ٣٨٢ ما نصه : هذا مما تفرَّد به المؤلف بحثا ، وكلام أهل المذهب أحقُّ ما إليه يذهب . . فقيه ردَّ لما في « تبیین الحقائق » وتعليل المؤلف ، وكأنَّه اشتبه على المحشِّي رحمه الله !! على أنَّ أهل المذهب قرَّروا أنَّ الأربع قبل الظهر والجمعة وبعد الجمعة . . لها أحكامٌ غير النوافل ؛ منها : ١- لا يَصَلِّي على النَّبِيِّ ﷺ في القعدة الأولى ، ولو صَلَّى يسجد للسهو ، ٢- لا يفتح إذا قام للثالثة ، ٣- لا تبطل شفعة الشفيع بقيامه للثالثة ، ٤- لو أقصدها قضى أربعا ، ٥- لا يبطل خيار المخيرة . (انظر المبحث في « رد المحتار » ومثله وشرحه : ٤٥٣/١) وانظر ما سيأتي ص ٦٢١ والله أعلم .

والحاصل أنَّه لا خلاف في الأربع بعد الجمعة ، بل الخلاف بالأربع بعد الظهر فتنبه .
فقول المصنَّف (بدون عذر) أراد استنباطه من قوله ﷺ « فَإِنْ عَجَلَ بِكَ شَيْءٌ . . » . والله تعالى أعلم .

(٤) فهو عند مسلم : ٦٨-٨٨١ ، وأبي داود : ١١٣١ ، والترمذي : ٥٢٣ ، والنسائي : ١٤٢٥ ، وابن ماجه : ١١٣٢ ، وأخرجه الحميدي : ٩٧٦ ، وأحمد : ٢٤٩/٢ ، والدارمي : ١٥٨٣ ، وابن خزيمة : ١٨٧٣ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وعنه عند بعضهم ، وعند غيرهم كابن حبان : =

٢- المندوبة : والقسم الثاني المستحب من السنن . . شرع فيه بقوله :

١- قبل العصر : وَنُدِبَ ؛ أي : استحَبَّ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، لقوله ﷺ : « مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ . . لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ »^(١) ، وورد أنه ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ^(٢) . وورد (أربعا)^(٣) فلذا خيَّره القُدوري بينهما^(٤) .

٢- قبل العشاء : وَنُدِبَ أَرْبَعُ قَبْلَ الْعِشَاءِ ، لما رُوي عن عائشة رضي الله عنها ؛ أنه ﷺ كان يصلي قبل العشاء أربعا ؛ ثم يصلي بعدها أربعا ، ثم يضطجع^(٥) .

٣- بعد العشاء : وَنُدِبَ أَرْبَعُ بَعْدَهُ ؛ أي : بعد العشاء ، لما رُوينا ، ولقوله ﷺ : « مَنْ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا . . كَانَ كَأَنَّمَا تَهَجَّدَ مِنْ لَيْلَتِهِ ، وَمَنْ صَلَّى بَعْدَ الْعِشَاءِ . . كَانَ كَمِثْلِهِمْ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ »^(٦) .

٢٤٧٧ ، والبيهقي : ٢٣٩/٣ ؛ باقتصار على أربع بعد الجمعة .

(١) أخرجه الطبراني في « الأوسط » : ٢٦٠١ ؛ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما . وهو في « الكبير » : ٢٣ رقم : ٦١١ ؛ عن أم سلمة : « حَرَّمَ اللَّهُ بَدَنَهُ عَنِ النَّارِ » .

(٢) أخرجه أبو داود : ١٢٧٢ ؛ عن علي كرم الله وجهه .

(٣) أخرجه أحمد : ٨٥/١ ؛ ٢١٦/٦ ، والترمذي : ٤٢٩ ؛ وحسنه ، والنسائي : ٨٧٣ ، وابن

ماجه : ١١٦١ وابن خزيمة : ١٢١١ ؛ عن علي كرم الله وجهه .

(٤) فقال : وأربعا قبل العصر ، وإن شاء ركعتين .

(٥) لم أجد له تخريجا لصلاته ﷺ قبل العشاء .

أما بعده . . فأخرجه أحمد : ٥٨/٦ ، وأبو داود : ١٣٠٣ ، والنسائي في « الكبرى » :

٣٩١ ، والبيهقي : ٤٧٧/٢ ؛ عن عائشة رضي الله عنها من سؤال شريح بن هانيء لها ، وفيه

تقول : ما صلى رسول الله ﷺ العشاء قط فدخل علي إلا صلى أربع ركعات ؛ أو ست ركعات .

واقصر على الأربع بدون الست زُرارة بن أوفى عنها بزيادة : . . . ثم يرجع إلى أهله فيركع

أربع ركعات . أبو داود : ١٣٤٦ ؛ ١٣٤٧ ؛ ١٣٤٨ .

وأحمد : ٤/٤ ؛ عن عبد الله بن الزبير ، والنسائي في « الكبرى » : ١٣٤١ ، والدارقطني :

١٨٥٣ ، والبيهقي : ٤٧٧/٢ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٦) أخرجه سعيد بن منصور في « سننه » ، والطبراني في « الأوسط » : ٦٣٣٢ ؛ عن البراء بن

عازب . وأخرج شطره الثاني الطبراني في « الكبير » : ١٢٢٤٠ ؛ عن ابن عباس ، والبيهقي في "

٤- بعد المغرب : وَنَدَبَ سِتُّ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ، لقوله ﷺ : « مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتُّ رَكَعَاتٍ .. كُتِبَ مِنْ الْأَوَابِينَ »^(١) ، وتلا [ﷻ] قوله تعالى ﴿ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غُفُورًا ﴾ [الإسراء/ ٢٥] . والأواب : هو الذي إذا أذنب ذنباً .. بادر إلى التوبة .

* وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه ﷺ قال : « مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتُّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَكَلِّمْ فِيمَا بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ .. حُدِلْنَ لَهُ عِبَادَةٌ تُنْتَهَى عَشْرَةَ سَنَةً »^(٢) .

* وعن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال : « مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَشْرِينَ رَكْعَةً ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ »^(٣) .

* وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ قال : « مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يُكَلِّمَ أَحَدًا ، رُفِعَتْ لَهُ فِي عِلِّيِّينَ ، وَكَانَ كَمَنْ أَذْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، وَهُوَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ قِيَامِ نِصْفِ لَيْلَةٍ »^(٤) .

« الكبير » : ٤٧٧/٢ ؛ عن نبيع بن كعب .

(١) لم أجد تخريجه ! ؟ ! لكن يشهد له ما أخرجه ابن أبي شيبة : ١٩٧/٢ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً : « صَلَاةُ الْأَوَابِينَ مَا بَيَّنَّ أَنْ يَلْتَمِثُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ يَتَوَبَّ لِلْعِشَاءِ » .

ومن شواهده : ما أخرجه ابن نصر ؛ عن محمد بن المنكدر مرسلاً : « مَنْ صَلَّى مَا بَيَّنَّ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .. فَإِنَّهَا صَلَاةُ الْأَوَابِينَ » .

(٢) أخرجه الترمذي : ٣٤٥ ، وابن ماجه : ١١٦٧ ؛ ١٣٧٤ ، وابن خزيمة : ١١٩٥ ، والطبراني في « الأوسط » : ٨٢٤ ، وأبو يعلى : ٦٠٢٢ ، وابن حبان في « المجروحين » : ٨٣/٢ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) حلقه الترمذي عقب الحديث السابق ، وأخرجه ابن ماجه : ١٣٧٣ ، وأبو يعلى : ٤٩٤٨ ؛ عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وعن أبيها .

(٤) ذكره رزين إلى قوله (عِلِّيِّينَ) . قال الحافظ المنذري (٤٠٥/١) : ولم أجد في الأصول !!

قلت : هو في « جامع الأصول » برقم : ٤١١٣ ؛ عن مكحول الشامي يبلغ به سيدنا رسول الله ﷺ (مرسل) . وعزاه السيوطي في « الجامع الصغير » ٨٨٠٢ ؛ إلى عبد الرزاق . وعزاه المناوي : ١٦٧/٦ إلى « مسند الفردوس » : ٦٤٧ ، عن ابن عباس . بينما ضعف سنده العراقي .

* وعن ابن عمر رضي الله عنهما ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ ، غُفِرَ لَهُ بِهَا ذُنُوبُ خَمْسِينَ سَنَةً »^(١) .

* وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ »^(٢) . ولم يقيد فيه بكونها قبل التكلم !! .

تسليماتها : وفي « التجنيس » : السُّتُّ بثلاث تسليمات . وذكر الغزنوي^(٣) أنها بتسليمتين^(٤) . وفي « الدرر »^(٥) (١١٥/١) : بتسليمة واحدة .

توضيح : وقد عطفنا المندوبات على المؤكّدات ؛ كما في « الكنز » وغيره من المعبرات ، وظاهرة المغايرة ، فتكون السُّتُّ في المغرب غير الرُّكعتين المؤكّدتين ، وكذا في الأربع بعد الظهر . وقيل : بها !! لما في « الدراية » أنه ﷺ قال : « مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ »^(٦) . ومثله في « الاختيار » .

(١) عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » : ٨٨٠٦ إلى ابن نصر في « قيام الليل » ؛ عن ابن عمرو ، ورمز لضعفه .

(٢) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ، و « الأوسط » : ٧٢٤٥ ، و « الصغير » : ٤٨/٢ ؛ عن عمار رضي الله عنه .

(٣) في النسخ المطبوعة ، ونسخة حاشية الطحطاوي : ٣٨٣ (القونوي) . وصوابه الغزنوي كما في النسخ الخطيّة و « حاشية « الدرر » للمصنّف (١١٥/١) ، وهو (عند الإطلاق) العلامة أحمد بن محمد الغزنوي ، أحد أعيان المذهب ، أخذ عن ملك العلماء الكاساني (صاحب « البدائع ») وكان معيّد درسه ، له تصانيف حسنة مفيدة ؛ أشهرها « المقدمة الغزنوية » (ط) ، و « الروضة في اختلاف العلماء » و « روضة المتكلمين » في أصول الدين . وغير ذلك توفي بحلب : ٥٩٣ . ونسبته إلى « فَرْزَنَة » مدينة عظيمة في حدود خراسان مع الهند . ينسب إليها العشرات .

(٤) يعني : أربعاً بتسليمة ، ثم الثتان بتسليمة أخرى .

(٥) درر الأحكام شرح قرر الأحكام لمن لا خسرو ، والعزو مهنا إلى المطبوعة في استنبول ، وبهامشها « غنية ذوي الأحكام في بنية درر الأحكام » للشرنبلالي المعروفة بـ « الشرنبلالية » . انظر الكلام عنها في تصانيف المؤلف ص ٧٧ .

(٦) أخرجه النسائي : ١٨١٥ ، وابن خزيمة : ١١٩٠ بلفظه . و يلفظ (لم تمكّه) : أحمد : =

هيئة أداء النفل : وَيَقْتَصِرُ الْمُتَنَفِّلُ فِي الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ مِنَ السَّنَةِ الرَّبَاعِيَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ ؛ وهي : التي قبل الظهر ، والجمعة ، وبعدها . . عَلَى قِرَاءَةِ التَّشَهُّدِ ، فيقفُ على قوله (وأشهدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) ، وإذا تشهّد في الأخير . . يصلي على النبي ﷺ .

استفتاح ثالثة مؤكدة : وإذا قام للشفع الثاني من الرباعية المؤكدة . . لَا يَأْتِي فِي ابْتِدَاءِ الثَّالِثَةِ بِدُعَاءِ الْأَسْتِفْتَاكِ ؛ كما في « فتح القدير » ، وهو الأصح ؛ كما في (شرح « المنية ») ، لأنها لتؤكد ما أشبهت الفرائض ؛ فـ ١- لا تبطل شفعتها ، و٢- لا خيار المخيرة ، و٣- لا يلزمه كمال المهر بالانتقال إلى الشفع الثاني منها ؛ لعدم صَحَّةِ الْخُلُوةِ بدخولها في الشفع الأول ، ثُمَّ أَتَمَّ الْأَرْبَعَ ؛ كما في صلاة الظهر^(١) .

استفتاح ثالثة المندوبة : بِخِلَافِ الرَّبَاعِيَّاتِ الْمَنْدُوبَةِ . . فيستفتح ؛ ويتعوّذ ، ويصلي على النبي ﷺ^(٢) في ابتداء كل شفع منها .

وقال في (شرح « المنية »)^(٣) : مسألة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين من الأئمة ، وإنما هي اختيار بعض المتأخرين .

وصل النافلة : وَإِذَا صَلَّى نَافِلَةً أَكْثَرَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ . . كَارِبَ ؛ فَأَتَمَّهَا . . وَلَمْ

= ٦/٣٢٥ : ٤٢٦ ، وأبو داود : ١٢٦٩ ، والترمذي : ٤٢٧ ؛ ٤٢٨ ، والنسائي : ١٨١٧ ، وابن ماجه : ١١٦٠ ، والحاكم : ١/٣١٢ ؛ عن أم حبيبة .

(١) صورته : خلا بمن عقد عليها . . وهي تصلي الأربع قبل الظهر . . فَأَتَمَّهَا أَرْبَعًا ؟ لا تعدّ خلوة صحيحة موجبة لكمال المهر كالدخول . أما لو خلا بها . . وهي تصلي أربعا غير مؤكدة . . كالتي قبل العصر ، أو الضحى - اتفاقا ، أو الأربع بعد الظهر على القول غير المصحح كما قدّمناه ص ٦١٧ فقامت إلى الثالثة حُلَّت كتحريمه مبتدأة ، فيجب كمال المهر بهذه الخلوة ، لأنها قضت شفعا الأول . وقيامها للثالثة شفع جديد . والله تعالى أعلم .

(٢) في العبارة خللٌ عدم الترتيب . لأن الصلاة على النبي ﷺ ليست في ابتداء الشفع الثاني ، بل في نهاية الشفع الأول ؛ فالمراد الصلوات الإبراهيمية قبل القيام للثالثة

(٣) هي « حَلَبَةُ الْمُجَلِّي شرح منية المصلي » للعلامة ابن أمير حاج الحلبي

يَجْلِسُ إِلَّا فِي آخِرِهَا ؟ فالقياسُ فسادُها ؛ وبه قال زفر ، وهو رواية عن محمد^(١) .

وفي الاستحسان : لا تفسد^(٢) ، وهو قوله : (صَحَّ نَفْلُهُ اسْتِحْسَانًا) ! لأنها صَارَتْ صَلَاةً وَاحِدَةً ، لأنَّ التطَوُّعَ كما شُرِعَ رَكَعَتَيْنِ . . شُرِعَ أَرْبَعًا أَيْضًا ؛ وَفِيهَا الْفَرَضُ الْجُلُوسُ آخِرُهَا ، لأنها صارت من ذوات الأربع . ويُجِبُّ تَرْكُ الْقُعُودِ عَلَى الرُّكَعَتَيْنِ سَاهِيًا بِالسُّجُودِ ، ويجبُ العُودُ إِلَيْهِ بِتَذْكُرِهِ بَعْدَ الْقِيَامِ مَا لَمْ يَسْجُدْ ؛ كَذَا فِي « الْفَتْحِ » (٤٥٤ / ١) . وروى مسلم^(٣) : أَنَّهُ ﷺ صَلَّى تِسْعَ رَكَعَاتٍ . . لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ ، ثُمَّ نَهَضَ فَصَلَّى التَّاسِعَةَ .

تفصيل : وإذا لم يقعد إلا على الثالثة ؛ وسلم !! اختلف في صحتها ، وصحح الفساد في « الخلاصة »^(٤) .

زيادة النفل : وَكُرِّهَ الزِّيَادَةُ عَلَى أَرْبَعٍ بِتَسْلِيمَةٍ فِي نَفْلِ النَّهَارِ ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى ثَمَانٍ لَيْلًا بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ ، لأنه ﷺ لم يزد عليه ، وهذا اختيار أكثر المشايخ .

وفي « المعراج »^(٥) : والأصحُّ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ ، لما فيه من وصل العبادَةِ ، وكذا صحَّ السَّرْحِيُّ عدمَ كراهَةِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا ، لما في (صحيح البخاري)^(٦) ؛ عن

(١) بناءً على أَنَّ كُلَّ شَفْعٍ صَلَاةٌ ، فتكون فيه فرضاً .

(٢) ولا يستفتح ولا يتعوذ في الثالثة . وهذا قول الشيخين ، كما في « البدائع » : ٢٩٢ / ١ .

(٣) برقم : ١٣٩ - ٧٤٦ ، وأحمد : ٥٣ / ٦ ، والدارمي : ١٤٨٣ ، والبخاري في « خلق أفعال العباد » : ٤٨ ، وأبو داود : ١٣٤٦ ، والترمذي : ٤٤٣ ، والنسائي : ١٦٠٠ ، وابن ماجه : ١١٩١ ، وغيرهم ؛ عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها .

(٤) هي « خلاصة الفتاوى » (انظر ص ٣٨٩) ، وإليها عزاء في « التتارخانية » : ٦٣٣ / ١ . وفي « البدائع » : ٢٩٢ / ١ - ٢٩٣ : . . . لو صَلَّى التطَوُّعَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ بِقَعْدَةٍ وَاحِدَةٍ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ ؛ اعتباراً للتطَوُّعِ بِالْفَرْضِ ، وهو صلاة المغرب . . إذا صلاها بقعدة واحدة ، والأصحُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ .

(٥) كراهة تنزيه حسب القواعد ، لترؤد الأمر بين المشايخ على الكراهة وعدمها ، وإن كانت القواعد تقتضي في الإطلاق كراهة التحريم !! فتنبه

(٦) برقم : ١١٧٠ ، ومسلم : ١٢٤ - ٧٣٧ ؛ عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

عائشة رضي الله عنها : كان ﷺ يُصَلِّي بالليل ثلاث عشرة ركعة ، ثمَّ يصَلِّي إذا سمع النداء بالصُّبح ركعتين خفيفتين . فتبقى العشرة نقلاً ؛ أي : والثلاث وتراً ؛ كما في « البرهان » .

أفضلية الأداء : وَالْأَفْضَلُ فِيهِمَا ؛ أي : الليل والنهار رُبَاعٌ عِنْدَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ؛ لَا تَسَلُّ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعاً ؛ لَا تَسَلُّ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ^(١) .

كَانَ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعاً ؛ وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ^(٢) . وَثَبَتَ مُوَاطَبَتُهُ ﷺ عَلَى الْأَرْبَعِ فِي الضُّحَى^(٣) .

وَعِنْدَهُمَا ؛ أي : أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : الْأَفْضَلُ فِي النَّهَارِ ؛ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ، وَفِي اللَّيْلِ مَثْنً . . مَثْنً .

قَالَ فِي « الدَّرَايَةِ » : وَفِي « الْعَيُونِ » : وَيَدٌ ؛ أي : بقولهما يُثْنَى^(٤) . . اتِّبَاعاً

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ : ١٢٠/١ ، وَأَحْمَدُ : ٣٦/٦ ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ : ٤٧١١ ، وَالبُخَارِيُّ : ٦٣١ ، وَمُسْلِمٌ : ١٢٥ - ٧٣٨ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ١٣٤١ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٤٣٩ ، وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٦٩٦ ، وَالطَّحَاوِيُّ : ٢٨٢/١ ، وَأَبُو حَوَاةَ : ٢٣٧/٢ ، وَابْنُ حِبَانَ : ٢٤٣٠ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ١١٦٦ ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي « الْكَبَرِيِّ » : ٤٩٥/٢ ، وَ« دَلَالَةُ النَّبِيِّ » : ٣٧١/١ ، وَالبُغْوِيُّ : ٨٩٩ ؛ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَعَنْ أَبِيهَا .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى : ٤٣٦٦ ، بِلَفْظِ « كَلَامٍ » يَدُلُّ عَلَى « سَلَامٍ » !!؟ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَمِنْ شَوَاهِدِهِ قَوْلُهَا (كَانَ ﷺ يُصَلِّي أَرْبَعاً وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ) . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٦٨/٦ ، وَمُسْلِمٌ : ٧٨ - ٧١٩ ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ : ٤٨٥٣ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ١٣٨١ ، وَالطَّيَالِسِيُّ : ١٥٧١ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الْكَبَرِيِّ » : ٤٧٩ ، وَأَبُو حَوَاةَ : ٢٦٧/٢ ، وَابْنُ حِبَانَ : ٢٥٢٩ ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي « الشَّمَائِلِ » : ٢٨٢ ، وَالبُغْوِيُّ : ١٠٠٥ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ٤٧/٣ .

(٣) يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ - كَمَا فِي « مَجْمَعِ الزَّوَالِدِ » : ٣٤٣١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَتْرَكَ الضُّحَى فِي السَّفَرِ ؛ وَلَا فِي الْخِيَرَةِ .

(٤) رَدَّ الْعَلَامَةُ قَاسِمٌ ، وَذَكَرَهُ التَّحَرُّشِيُّ فِي « تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ » بِصِيغَةِ « قِيلَ » ، وَبِخَاصَّةِ اسْتِدْلَالِ الْإِمَامِ بِفَعْلِهِ ﷺ كَمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا ؛ عَنْ عَائِشَةَ الْمُتَقَدِّمِ .

(انْظُرْ « رَدَّ الْمُحْتَارِ » : ٤٥٣/١) .

للحديث ، وهو قوله ﷺ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ . . مَثْنَى مَثْنَى »^(١) .

التفاضل بالوقت : وَصَلَاةُ اللَّيْلِ ، خصوصاً في الثلث الأخير منه أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ ، لَأَنَّهُ أَشَقُّ عَلَى النَّفْسِ ، وقال تعالى ﴿ نَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾ [١٦/السجدة] .

١- رأي الإمام : وَطُولُ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ لَيْلاً ، أَوْ نَهَاراً أَحَبُّ مِنْ كَثْرَةِ الشُّجُودِ^(٢) ، لقوله ﷺ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ »^(٣) ، أي : الْقِيَامُ^(٤) ، ولأنَّ القراءة تكثرُ بطول القيام ، وبكثرة الرُّكُوع والسجود يكثرُ التسبيح ، والقراءة أَفْضَلُ مِنْهُ .

(١) أخرجه مالك : ١٢٠/١ ، وأحمد : ٥/٢ ، والبخاري : ٩٩٠ ، ومسلم : ١٤٥-٧٤٩ ، وأبو داود : ١٣٢٦ ، والترمذي : ٤٣٧ ، والنسائي : ١٦٦٥ ، وابن ماجه : ١٣١٩ ، والدارمي : ١٤٦٧ ، وابن حبان : ٢٦٢٤ ، وابن خزيمة : ١٠٧٢ ، والطبراني في « الكبير » : ١٣٠٩٦ ، والبيهقي : ٢٢/٣ ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) معناه : لو أراد شغل حصّة معيّنة من الزمان بصلاة فإطالة القيام مع تقليل عدد الركعات أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ ، فصلاة ركعتين في تلك الحصّة أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَرْبَعٍ .

(٣) « رد المحتار » : ٤٥٥/١ ، عن شرح « المنية » : ٣٩٦ .

(٤) أخرجه أحمد : ٣٠٢/٣ ، ومسلم : ١٦٥-٧٥١ ، والترمذي : ٣٨٧ ، وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه : ١٤٢١ ، والطيالسي : ١٧٧٧ ، وابن حبان : ١٧٥٨ ، وأبو يعلى : ٢١٣١ ، والبيهقي : ٨/٣ ، والبخاري : ٦٥٩ ، عن جابر رضي الله عنه .

وعن غيره الطبراني في « الكبير » : ١٧ رقم ١٠٣ ، و« الأوسط » : ٨١٢٣ .

(٤) هو لفظ رواية الحميدي : ١٢٧٦ . وهو أحد عشرة معاني . قال في « حاشية الأحوذى » (١٨٧/٢) : تتبعت موارد القنوت فوجدتها عشرة : ١- الطاعة ، ٢- العبادة ، ٣- دوام الطاعة ، ٤- الصلاة ، ٥- القيام ، ٦- طول القيام ، ٧- الدعاء ، ٨- الخشوع ، ٩- السكوت ، ١٠- ترك الالتفات . قال النووي (٤٠٦/٢) : المراد ههنا القيام باتفاق العلماء .

قلت : وقد نظمتها بقولي :

١ دُعَاءٌ ، ٢ خُشُوعٌ ، ٣ طَاعَةٌ ، ٤ دَوَامُهَا	٥ تَرْكُ الْإِفْتَاتِ ، ٦ الْقِيَامُ ، ٧ سُكُونُهَا
٨ صَلَاةٌ ، ٩ جِهَادَتُهُ ، ١٠ طَوْلُ قِيَامِهَا	١١ عَشْرُ مَعَانٍ لِلْقُنُوتِ تَرُومُهَا

٢- رأي الثالث : ونقل في « المجتبى » عن محمد : خلافه ، وهو : أن كثرة الركوع والسجود أفضل .

٣- رأي الثاني : وفصل أبو يوسف رحمه الله تعالى ؛ فقال : إذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن . . فالأفضل أن يُكثِر عدد الرُّكَّعات . وإلا فطول القيام أفضل ، لأنَّ القيام في الأوَّل لا يختلفُ ، ويضمُّ إليه زيادة الرُّكوع والسُّجود .

• • •

التوافل الراقبة

منوبة

- قبل العصر والعشاء ويصله .
- بعد المغرب .

مؤكدة

- قبل العصر ، بعد الظهر ، والمغرب والعشاء .
- قبل الظهر ، قبل الجمعة ويصلها .

العشاء	بعد المغرب	قبل العصر	الظهر	الجمعة	قبل العصر	
قبل بعد			قبل بعد	قبل بعد		
٢	٢		٢ ٤	٤ ٤	٢	مؤكدة
٤ ٤	٦	٤				منسوب

الأسئلة

- ما معنى النفل والسنة (لغة وشرعاً) ؟ ، وما بينهما من عموم وخصوص ؟ ولماذا شرعت ؟

- رتب هذه النوافل حسب فضلها .

بعد الظهر ، قبل الفجر ، بعد المغرب ، بعد العشاء ، قبل الظهر ، قبل العصر ، قبل العشاء .

- ما الفرق بين المؤكدة وغير المؤكدة من السنن ؟ هات أمثلة لكل .

- ما معنى الأواب ؟ وما هي صلاة الأوابين ؟ وما دليلها ؟

- آية أربع ركعات ترفع في عليين ، ومن أداها أدرك ليلة القدر ، وخير من قيام نصف ليلة ؟

- صلى نافلة ولم يجلس على ثنتين ؟ ما حكم ذلك قياساً واستحساناً ؟ مع التعليل .

- ما معنى (طول القيام أحب من كثرة السجود) مع الخلاف والتعليل لكل قول .

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :

* يستحب أن يطيل القراءة في سنة المغرب .

* لو صلى الأربع قبل الجمعة أو بعدها بتسليمتين لا يعتد بهما عن السنة .

* السنن المؤكدة : أربع قبل الظهر ، وثنان بعده ، وأربع قبل العصر ، وثنان قبل المغرب ؛ وثنان بعده ، وثنان بعد الفجر ، وثنان بعد العشاء .

* السنن غير المؤكدة : ثنتان بعد الظهر ، وأربع قبل العصر ، ثنتان قبل العشاء ؛ وثنان بعده .

* صلاة الأوابين هي أربع ركعات التهجد .

* تكره الزيادة على أربع في النهار وثمان في الليل ؟ اذكر الخلاف بين الإمام وصاحبيه .

* الأفضل رباع عند الإمام (ليلاً ونهاراً) . وعليه الفتوى .

* الأفضل ثنتان ليلاً ورباع نهاراً عند الصحابين ، لكن لا يعمل به .

ـ أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

* قال ﷺ : « رَكَعَتَا الْفَجْرِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ » .

* قال ﷺ عن ركعتي الفجر : « لَا تَدْعُوهُمَا وَإِنْ » .

* قال ﷺ : « مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ يَفْرَأُ فِي

الْأُولَى (الْحَمْدُ) و (قل يا أيها الكافرون) ، و (قل هو الله أحد) ..

خَرَجَ كَمَا تَخْرُجُ الْحَيَّةُ »

* كان ﷺ يصلي أربعاً إذا زالت الشمس .

* قال ﷺ : « مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّي فِي كُلِّ يَوْمٍ رَكَعَةً مِنْ

غَيْرِ الْفَرِيضَةِ .. إِلَّا اللَّهُ لَهُ » .

* كان ﷺ يركع قبل الجمعة ... في شيءٍ مِنْهُنَّ » .

* قال ﷺ : « مَنْ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا كَانَ كَأَنَّمَا ، وَمَنْ

صَلَّاهُنَّ بَعْدَ الْعِشَاءِ كَانَ » .

* قال ﷺ : « مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عِشْرِينَ رَكَعَةً بَيَّأَ اللَّهُ

لَهُ » .

* قال ﷺ : « مَنْ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ غُفِرَ

لَهُ » .

* قال ﷺ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ » .

* * *

فصل

في تحية المسجد وصلاة الضحى وإحياء الليالي وغيرها

١ - تحية المسجد : سُنَّ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ^(١) بِرَكْعَتَيْنِ . . يَصَلِيَهُمَا فِي غَيْرِ وَقْتٍ مَكْرُوهٍ^(٢) قَبْلَ الْجُلُوسِ ، لقوله ﷺ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ ، فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَزَكِّيَ رَكْعَتَيْنِ »^(٣) .

الاكتفاء عنها : وَأَدَاءُ الْفَرَضِ يَنْوِبُ عَنْهَا ؛ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ (١٧٣ / ١) .
وَكَذَا كُلُّ صَلَاةٍ آدَاءًا ؛ أَيِ : فَعَلَهَا عِنْدَ الدُّخُولِ بِلَا نِيَّةِ التَّحِيَّةِ ، لِأَنَّهَا لَتَعْظِيمِهِ وَحَرَمَتِهِ ، وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ بِمَا صَلَّاهُ .

تفريعات : ولا تقوُّتُ بالجلوس عندنا ، وإن كان الأفضلُ فعلها قبله .

وإذا تكرر دخوله ؟ يكفيه ركعتان في اليوم .

دعاء المسجد : وَتُذَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ (اَللّٰهُمَّ ؛ افْتَحْ لِيْ اَبْوَابَ رَحْمَتِكَ) ، وَعِنْدَ خُرُوجِهِ (اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ) ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ^(٤) .

(١) إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَتَحِيَّتهُ الطَّوَافُ ، وَتَدْخُلُ رَكْعَتَا التَّحِيَّةِ فِي رَكْعَتِي الطَّوَافِ

(٢) انظر ص ٣٤٢ لمعرفة أوقات الكراهة .

(٣) أخرجه مالك : ١١٨ / ١ ، والحميدي : ٤٢١ ، وأحمد : ٢٩٥ / ٥ ، والبخاري : ٤٤٤ ، ومسلم : ٧٠ - ٧١٤ ، وأبو داود : ٤٦٧ ، والترمذي : ٣١٦ ، والنسائي : ٧٢٩ ، وابن ماجه : ١٠١٣ ، والدارمي : ١٤٠٠ ، وابن خزيمة : ١٨٢٥ ؛ عن أبي قتادة رضي الله عنه .

(٤) أخرجه أحمد : ٤٩٧ / ٣ ، ومسلم : ٦٨ - ٧١٣ ، وأبو داود : ٤٦٥ ، والترمذي : ٣١٤ ، والنسائي : ٧٢٨ ، وابن ماجه : ٧٧١ ، والدارمي : ١٤٠١ ، ٢٦٩٤ ، وابن حبان : ٢٠٤٨ ، وأبو عوانة : ٤١٤ / ١ ، وعبد الرزاق : ١٦٦٥ ، والبيهقي : ٤٤١ / ٢ ؛ عن أبي حمزة / أسيد الساعدي . وأبو يعلى : ٤٨٦ ؛ عن علي رضي الله عنه .

وله شاهد عن أبي هريرة ، لكن عند الخروج : (أجرني من الشيطان الرجيم !!) .

٢- صلاة الوضوء : وَنُدِبَ رَكَعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ قَبْلَ جَفَافِهِ^(١) ، لقوله ﷺ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وَضُوءَهُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ يُقْبَلُ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » . رواه مسلم^(٢) .

٣- صلاة الضحى : وَنُدِبَ صَلَاةُ الضُّحَى ؛ عَلَى الرَّاجِعِ^(٣) وَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ ، لِمَا رَوَيْنَاهُ قَرِيباً ؛ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ ﷺ : كَانَ يَصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ^(٤) . فَلِذَا قُلْنَا : نُدِبَ أَرْبَعُ فَصَاعِدًا^(٥) فِي وَقْتِ الضُّحَى .

وابتداؤه : مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى قُبُلِ زَوَالِهَا ، فَيَزِيدُ عَلَى الْأَرْبَعِ إِلَى اثْنَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً ، لِمَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ »^(٦) ؛ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى الضُّحَى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ ، وَمَنْ صَلَّى أَرْبَعًا . كُتِبَ مِنَ الْعَابِدِينَ ، وَمَنْ صَلَّى سِتًّا . كُفِيَ ذَلِكَ الْيَوْمَ ، وَمَنْ صَلَّى

(١) وكذا بعد الغسل ، وينوب عنها صلاة الفريضة كالتحية ، إِلَّا سَنَةُ الْإِحْرَامِ فَمُسْتَقْلَةٌ لَا تَجْزِي . وفي مخطوط المتن : الجفاف .

(٢) برقم : ١٧ - ٢٣٤ ؛ عَنْ عَقِبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجه ص ١٧١ عَنْ أَحْمَدَ وَالْجَمَاعَةِ ؛ إِلَّا الْبُخَارِيَّ بِالْفَافِ مَقَارِبَةً ، وَيَزَادُ لَشَوَاهِدَهُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٣/١ - ٤ ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ : ١٤٢ ، وَالْدارِمِيُّ : ٧٢٢ ، وَالطَّيَالِسِيُّ (مَنْحَةٌ : ١٥٧) ، وَابْنُ حِبَانَ : ١٠٥٠ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ٢٢٢ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٧٨/١ ؛ عَنْ عَقِبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) وعليه المتن . وَيُقَابِلُهُ : أَنَّهَا لَا تَسْتَحِبُّ ؛ لِمَا فِي « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » : ١١٧٥ ؛ مِنْ إِنْكَارِ ابْنِ عُثْمَانَ .

(٤) تَقَدَّمَ تَخْرِيجه ص ٦٢٣ .

(٥) إِلَى اثْنَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً ، وَأَوْسَطُهَا ثَمَانٌ ، وَهِيَ أَفْضَلُهَا .

(٦) عَزَاهُ إِلَى الْمُتَلَدِّي : ٤٦٥/١ ، وَالْهَيْثَمِيُّ فِي « الْمَجْمَعِ » : ١١٣٤١٩ .

وَأَخْرَجَهُ الْبُزَارُ (مَجْمَعٌ : ٣٤١٨) ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٤٩/٣ « الْجَامِعُ » ؛ عَنْ أَبِي ذَرٍّ لَكِنْ بِلَفْظٍ : (لَمْ يَلْحَقْكَ ذَنْبٌ) بِدَلِّ قَوْلِهِ (كُفِيَ ذَلِكَ الْيَوْمَ) .

أَمَّا الشَّطْرُ الْإِجْمَالِيُّ بِـ « مِنْ صَلَّى . . . » فَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ : ٤٧٣ ؛ وَقَالَ : غَرِيبٌ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ١٣٨٠ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ١٤٠/٤ ؛ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَانْظُرْ « عَلَلِ الْحَدِيثُ » لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ١/١٣٥ - ١٤٤ .

ثَمَانِيَةً . . كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقَانِتِينَ ، وَمَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً . . بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ .

٤- صلاة الليل : وَتُدَبَّ^(١) صَلَاةُ اللَّيْلِ ؛ خصوصاً آخره ، كما ذكرناه .

- أقلها : وأقل ما ينبغي أن يتنفل بالليل ثمان ركعات ؛ كذا في « الجوهرة » [٩٣/١] .

- فضلها : وفضلها لا يحصر^(٢) ، قال تعالى ﴿ فَلَا تَعْلَمُ قَسْمًا أَخْفَى لَهُمْ مِنْ قُرْءَانِ عَتِيقٍ ﴾ [١٧/السجدة] .

وفي « صحيح مسلم » : قال رسول الله ﷺ : « عَلَيْكُمْ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ ، فَإِنَّهَا دَابُّ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ ، وَقُرْآنُهُ إِلَى رَبِّكُمْ ، وَمُكْفَرَةٌ لِلْسَّيِّئَاتِ ، وَمَنْهَاةٌ عَنِ الْإِثْمِ »^(٣) .

(١) الأنسب أنها سنة ، لا مندوب

(٢) تقدم ص ٦٢٤ أنها أفضل من صلاة النهار ، والمراد « التهجد » ، ووقتها من بعد صلاة العشاء . ويجزى عنها كل صلاة في الليل ولو قضاء فوائت ؛ لا خصوص التطوع . كما استظهره العلامة ابن هابدين : ٤٦٠/١ . والله تعالى أعلم .

ثم هي الزاد الأوفى فاحرص على ما تستطيعه منها . . ولو ركعتين عقب سنة العشاء ؛ وإن كان الأحسن بعد النوم ، لأن معنى التهجد : إزالة النوم بتكليف .

وأقل التهجد ركعتان ، وأوسطه أربع ، وأكثره ثمان .

وقد قال ﷺ : « لَا بَدَّ مِنْ صَلَاةٍ بَلِيلٍ ؛ وَلَوْ حَلَبَ نَاقَةً ، وَلَوْ حَلَبَ شَاةً . وَمَا كَانَ بَعْدَ عِشَاءٍ إِلَّا خَيْرٌ . . فَهُوَ مِنَ اللَّيْلِ » . أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٧٨٧ ، والديلمي : ٧٩٤٨ ؛ عن إياس بن معاوية المزني رضي الله عنه . نسأل الله أن يوفقنا لما يرضيه ويسرنا به ﷺ . آمين .

(٣) لم أجده فيه ١١ بل أخرجه الترمذي : ٣٥٤٤ ، وابن خزيمة : ١١٣٥ ، وابن أبي شيبة ، والحاكم : ٣٠٨/١ ، وصححه على شرط البخاري ، وأقره الذهبي ، والبيهقي : ٥٠٢/٢ ، والطبراني في « الكبير » : ٧٤٦٦ ، والأوسط : ٣٢٦٥ ؛ عن أبي أمامة ، والترمذي : ٣٥٤٩ ، والبيهقي : ٥٠٢/٢ ؛ عن بلال ، والطبراني في « الكبير » : ٦١٥٤ ؛ عن سلمان رضي الله عنهم . .

٥- صلاة الاستخارة : وتُدب صلاةُ الاستخارة ، وقد أفصحت السنة عن بيانها ؛ قال جابر رضي الله عنه : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن ؛ يقول :

أداؤها : « إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ، ثُمَّ لِيَقُلْ (اَللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، وَأَسْتَعِذُّكَ بِقُدْرَتِكَ ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ؛ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ . اَللَّهُمَّ ؛ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي ؛ وَمَعَاشِي ؛ وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ (عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ) - فَاقْضُ لَهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي ؛ وَمَعَاشِي ؛ وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ (عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ) - فَاصْرِفْهُ عَنِّي ، وَاصْرِفْني عَنْهُ ، وَاقْضُ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ) » . قال : وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ . رواه الجماعة إلا مسلماً^(١) .

تذييل : وينبغي أن يجمع بين الروایتين فيقول : « وَعَاقِبَةِ أَمْرِي وَآجِلِهِ وَآجِلِهِ » .

الاستخارة في الخير : والاستخارة في الحج ؛ والجهد ؛ وجميع أبواب الخير ؟ ! تُحْمَلُ على تعيين الوقت^(٢) ؛ لا نفس الفعل .
بعد الدعاء : وإذا استخار^(٣) ! يمضي لما يشرح له صدره .

(١) البخاري : ١١٦٢ ، وأبو داود : ١٥٣٨ ، والترمذي : ٤٨٠ ، وقال : حسن صحيح غريب ، والنسائي : ٣٢٥٣ ، وابن ماجه : ١٣٨٣ ، وأحمد : ٣٤٤/٣ ، وعبد بن حميد : ١٠٨٩ ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(٢) أو وسيلة النقل ، أو الرفقاء ، وغير ذلك .

(٣) بالصلاة ، ويستحب أن يفتح دعاءها ويختمه بـ « الحمد لله » والصلاة على رسوله ﷺ ، كما يستحب أن يقرأ في ركعتيها مع الفاتحة في الأولى سورة الكافرون بعد قوله تعالى ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ﴿٥﴾ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [الفصل] .

وفي الثانية سورة الإخلاص بعد قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ

مطلب

تُشرع الاستخارة سبع مرّات

وينبغي أن يكرّرها سبع مرّات ، لما رُوِيَ عن أنس ؛ قال : قال رسول الله ﷺ :
 « يَا أَنَسُ ، إِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ فَاسْتَخِرْ رَبَّكَ فِيهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ انْظُرْ إِلَى الَّذِي يَنْسِبُ
 إِلَى قَلْبِكَ ، فَإِنَّ الْخَيْرَ فِيهِ » (١) .

٦- صلاة الحاجة : وَندب صلاةُ الْحَاجَةِ ، وهي ركعتان .

عن عبد الله بن أبي أوفى ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى
 اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ ، وَلْيُخْسِنِ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ لِيُصَلِّ
 رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ لِيُثْنِ عَلَى اللَّهِ ، وَلِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ لِيَقُلْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ
 الْكَرِيمُ ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَسْأَلُكَ
 مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ ، وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ ،
 لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ ، وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَجْتَهُ ، وَلَا حَاجَةً لَكَ فِيهَا رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا ؛
 يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ) » (٢) .

ومن دعائه : « اَللّهُمَّ ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ ﷺ ؛

لَهُمْ لِلْغَيْبَةِ مِنْ أَمْرِهُمْ وَمَنْ يَعْنِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا » [الأحزاب/ ٣٦] .

فإذا صلى ودعا . . ينام على طهارة (من ثوب ، وفراش ، وبدن ، وحدث) مستقبل القبلة ،
 فإذا استيقظ يمضي إلى ما ينشرح إليه صدره بداءة دون تردّد ، أو يستعين بما رآه في منامه ، فإن
 رأى بياضاً ، أو خضرة . . فذلك الأمر خير له ، وإن رأى فيه سواداً أو حمرة ؟ فهو شرٌّ ينبغي أن
 يجتنبه ، فإن لم ير شيئاً ، أو لم يجد ميلاً ؛ أو انشراحاً خالياً عن هوى النفس . . فتشرع إعادتها إلى

سبع مرّات

(١) أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » : ٥٩٨ ، والدبلي ، ورمز السيوطي لضعفه ، وسبقه
 النووي في « الأذكار » بقوله : إسناده غريب .

(٢) أخرجه الترمذي : ٤٧٩ ، وابن ماجه : ١٣٨٤ ، والحاكم : ٣٢٠ / ١ ، عن عبد الله بن أبي أوفى

رضي الله عنه .

يَا مُحَمَّدُ ؛ إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّكَ فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتَقْضَى لِي ، أَلَلَّهُمْ فَشَفَعَهُ فِيَّ^(١) .

٧- إحياء ليالي عشر رمضان : وَنُدِبَ إِحْيَاءُ لَيَالِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ ، لما رَوَى عن عائشة رضي الله عنها ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ الْأَخِيرُ مِنْ رَمَضَانَ أَحْيَى اللَّيْلَ ، وَأَيَقَظُ أَهْلَهُ ، وَشَدَّ الْمِنْرَ^(٢) . وَالْقَصْدُ مِنْهُ إِحْيَاءُ لَيْلَةِ الْقَدَرِ ، فَإِنَّ الْعَمَلَ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْرٍ خَالِيَةٍ مِنْهَا^(٣) .

وروى أحمد : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدَرِ إِيمَانًا ؛ وَاحْتِسَابًا . . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ »^(٤) . وقال ﷺ : « تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدَرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ »^(٥) .

وقال ابن مسعود رضي الله عنه : هي في كلِّ السَّنة ، وبه قال الإمام الأعظم في

(١) أخرجه أحمد : ١٣٨/٤ ، والترمذي : ٣٥٧٣ ؛ وقال حسن صحيح غريب ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » : ٦٥٨ ، وابن ماجه : ١٣٨٥ ، وعبد بن حميد : ٣٧٩ ، وابن خزيمة : ١٢١٩ ؛ عن عثمان بن حنيف الأنصاري رضي الله عنه

(٢) أخرجه أحمد : ٤٠/٦ ، والحميدي : ١٨٧ ، والبخاري : ٢٠٢٤ ، ومسلم : ٧ - ١١٧٤ ، وأبو داود : ١٣٧٦ ، والنسائي : ١٦٣٨ ، وابن ماجه : ١٧٦٨ ، ويعنه الترمذي : ٧٩٥ وقال : حسن صحيح ، وابن خزيمة : ٢٢١٤ ، وابن حبان : ٣٢١ ، والبيهقي : ٣١٣/٤ ، والبلغوي : ١٨٢٩ ؛ عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ؛ وعن أبيها .

(٣) يشير لقوله تعالى « لَيْلَةُ الْقَدَرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ » [٣/القدر] . نسأل الله الفوز ببركتها . آمين .

(٤) في « المسند » : ٣١٨/٥ - ٤٢١ - ٣٢٤ ، والطبراني في « الكبير » - كما عزاه الهيثمي : ٥٠٤٠ - ؛ عن عبادة رضي الله عنه .

وأخرجه أبو بكر ابن المقرئ في « فوائد » ؛ عن أبي هريرة ، والنسائي في « الكبير » : ٢٥١٢ ، والخطيب في « التاريخ » : ١٨١/٦ ؛ عن ابن عباس . وانظر « الخصال المكفرة للذنوب » للحافظ ابن حجر ص ٥٦ - ٧٠ بتحقيقنا وطبع دار الفجر بدمشق . وقد عزاه بعض خادعي السنة إلى البخاري ومسلم وغيرهما !!! وإنما ذاك عن أبي هريرة بغير « وما تأخر » !!

(٥) أخرجه البخاري : ٢٠٢١ ، ومسلم : ٢١٩-١١٦٩ ، وأحمد : ٥٦/٦ ؛ ٢٠٤ ، وغيرهم ؛ عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وعن أبيها .

المشهور عنه : إنها تدور مع^(١) السنة ، وقد تكون في رمضان ، وقد تكون في غيره ؛ قاله قاضيخان [٢٢٦/١] .

وفي « المبسوط » أن المذهب من أبي حنيفة أنها تكون في رمضان ، لكن تتقدم ؛ وتتأخر . وعندهما : لا تتقدم ؛ ولا تتأخر^(٢) .

٨- إحياء ليلتي العيدين : ونُدب إحياء لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ : الفطر والأضحى ، لحديث : « مَنْ أَحْيَى لَيْلَةَ الْعِيدِ أَحْيَى اللَّهُ قَلْبَهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ »^(٣) .

مستحب الإحياء : ويستحب الإكثار من الاستغفار بالأسحار . وسيُذكر الاستغفار (اَللّهُمَّ ؛ أَنْتَ رَبِّي ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ؛ خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ بِذَنْبِي ، فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ)^(٤) . فائدة : والدعاء فيها مستجاب^(٥) .

(١) نسخة : في السنة . وانظر لزماً ما سيأتي ص ٢٢٢ .

(٢) تظهر ثمرة الخلاف فيما لو علّق طلاقاً أو عتاقاً على ليلة القدر . وهو في نصف رمضان . فيقع المعلق بمضي رمضان القابل كله ؛ عند أبي حنيفة . وعندهما : يقع إلى حول من وقت الحلف . كذا في « الفتاوى الخانية » : ٢٢٦/١ بتصرف .

(٣) عزاء السيوطي في « الجامع الصغير » : ٨٣٤٣ ، والهيتمي في « مجمع الزوائد » : ٣٢٠٣ إلى الطبراني في « الكبير » ؛ و« الأوسط » ؛ عن عبادة رضي الله عنه . وأخرجه الدارقطني في « العلل » ، وابن شاميه ، والحسن بن سفيان .

ومن شواهد ما أخرجه ابن ماجه : ١٧٨٢ ؛ عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً : « مَنْ قَامَ لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ مُحْتَسِباً لِلَّهِ . . لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ » .

(٤) أخرجه البخاري : ٦٣٠٦ ، وأحمد : ١٢٢/٤ ، والترمذي : ٣٣٩٣ ، والنسائي : ٥٥٢٧ ، وفي « عمل اليوم والليلة » : ٤٦٥ ، وابن أبي شيبة : ٢٩٦/١٠ ، وابن حبان : ٩٣٢ ، والطبراني في « الكبير » : ٧١٧٢ ، والحاكم : ٤٥٨/٢ وصححه ، وأقرّه الذهبي . والبقوي : ١٣٠٨ ؛ عن شذاد بن أوس رضي الله عنه .

وأخرجه أبو داود : ٥٠٧٠ ، وابن ماجه : ٣٨٧٢ ؛ عن بُرَيْدَةَ دون النص على أنه (سيّد الاستغفار) !! .

(٥) في الأسحار ، وكذا في ليلة العيدين ؛ لقوله بعد قليل « خمس ليال . . . » .

وأما بالأسحار . . فلما أخرجه البخاري : ١١٤٥ ، وغيره ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن =

٩- إحياء عشر ذي الحجة : وَتُدْب إحياء لَيَالِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، لقوله ﷺ :
« مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُتَعَبَّدَ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، يُغْدَلُ صِيَامُ كُلِّ
يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ »^(١) .

وقال ﷺ : « وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ سِتِّينَ : مَاضِيَةً وَمُسْتَقْبَلَةً ، وَصَوْمُ يَوْمِ
عَاشُورَاءِ يُكَفِّرُ سَنَةً مَاضِيَةً »^(٢) .

١٠- إحياء نصف شعبان : وَتُدْب إحياء لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ، لَأَنَّهَا تُكَفِّرُ
ذُنُوبَ السَّنَةِ ، وَلَيْلَةُ الْجُمُعَةِ تُكَفِّرُ ذُنُوبَ الْأُسْبُوعِ ، وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ تُكَفِّرُ ذُنُوبَ الْعُمُرِ .

ليلة براءة : ولأنها ليلة تقدر فيها الأرزاق ؛ والآجال ، والإغناء ؛ والإفقار ،
والإعزاز ؛ والإذلال ، والإحياء ؛ والإماتة ، وعدد الحاج ، وفيها يُسَبِّحُ^(٣) الله
تعالى الخير سحاً .

مهمة : « خَمْسُ لَيَالٍ لَا يُرَدُّ فِيْهِنَّ الدُّعَاءُ : ١- لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ ، وَ٢- أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ
رَجَبٍ ، وَ٣- لَيْلَةُ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ، وَ٤ ؛ ٥- لَيْلَتَا الْعِيدَيْنِ »^(٤) .

= رسول الله ﷺ قال : « يَنْزِلُ رَبَّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ
الْأَخِيرِ ، يَقُولُ : « مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ »
»^(٥) .

(١) أخرجه الترمذي : ٧٥٨ ، وابن ماجه : ١٧٢٨ ، وعزاه في « كنز العمال » : ٣٥١٩٠ إلى ابن
أبي الدنيا في « فضل عشر ذي الحجة » ، والبيهقي ، والخطيب ؛ وابن النجار . . عن أبي هريرة
رضي الله عنه .

(٢) أخرجه أحمد : ٢٩٦/٥ ؛ ٣٠٤ ، وعبد بن حميد : ١٩٤ ، والحميدي : ٤٢٩ ، والنسائي في
« الكبرى » : ٢٨٠٢ ؛ عن أبي قتادة رضي الله عنه . وأصله عنه أخرجه مسلم : ١٩٦ - ١١٦٢ ،
والترمذي : ٧٤٩ ؛ ٧٥٢ ؛ وأبو داود : ٢٤٢٥ ، وابن ماجه : ١٧٣٠ ؛ ١٧٣٨ ، وابن خزيمة :
٢٠٨٧ ، والبيهقي : ٢٨٦/٤ وغيرهم .

(٣) يفيض بسحاه .

(٤) علّقه البيهقي في « الكبرى » (٣١٩/٣) بلاغاً عن الشافعي : وبلغنا أنه كان يقال : إن الدعاء
يستجاب في خمس ليالٍ : ١- في ليلة الجمعة ، و٢- ليلة الأضحى ، و٣- ليلة الفطر ، و٤- أول
ليلة من رجب ، و٥- ليلة النصف من شعبان .

وقال ﷺ : « إِذَا كَانَ لَيْلَةُ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ، فَقُومُوا لَيْلَهَا ، وَصُومُوا نَهَارَهَا ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ^(١) فِيهَا لِعُرْوَبِ الشَّمْسِ إِلَى السَّمَاءِ ، فَيَقُولُ : أَلَا مُسْتَغْفِرٌ فَأَغْفِرَ لَهُ ، أَلَا مُسْتَرْزِقٌ فَأَرْزُقَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ^(٢) » .

وقال ﷺ : « مَنْ أَحْيَا اللَّيَالِي الْخَمْسَ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ : ١- لَيْلَةُ التَّوْبَةِ ، ٢- لَيْلَةُ عَرَفَةَ ، ٣- لَيْلَةُ النَّخْرِ ، ٤- لَيْلَةُ الْفِطْرِ ، ٥- لَيْلَةُ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ »^(٣) .

وقال ﷺ : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ، وَلَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ ، لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ »^(٤) .

أعمال القائم : ومعنى القيام : أن يكون مشتملاً معظم الليل بطاعة ، وقيل : بساعة منه ؛ يقرأ ، أو يسمع القرآن ؛ أو الحديث ، أو يسبح ، أو يصلي على النبي ﷺ .

رأي آخر : وعن ابن عباس : بصلاة العشاء جماعة . . والعزم على صلاة الصبح جماعة ؛ كما في إحياء ليلتي العيدين . وقال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ

وقد نظمناها بقولي :

أَذْعُ الْقَرْنِبِ بِخَمْسِي مِنْ لَيْالِنَا تَلَقَّ الْإِلَهَ مُجِيبًا فَوْزَ (أَمِينًا)
١ نِصْفُ شَعْبَانَ ، و ٣/٢ الْعِيدَانِ ، ٤ جُمُعَتَا ٥ غُرَّةُ الشَّهْرِ مِنْ رَجَبِ الْمُتَّاجِنَا
(١) بكامل التنزيه ، بلا تجسيم ولا تشبيه ، ولا كيف ولا أين ، لا تتركه الأبصار ، ليس كمثله شيء .

(٢) أخرجه ابن ماجه : ١٣٨٨ ، وعبد الرزاق ، واليهقي في « الشعب » : ٣٨٢٢ ؛ عن علي كرم الله وجهه .

(٣) المحفوظ « الليالي الأربع » دون (ليلة النصف) ؟ ! أخرجه الأصفهاني في « الترغيب » ٢٧٤٤ ؛ عن معاذ . وعزاء السيوطي في « الجامع الصغير » : ٨٣٤٢ إلى ابن عساكر ورمز لصحته^{!!} ولكن قال ابن حجر في (تخريج « الأذكار ») : غريب .

(٤) أخرجه ابن ماجه : ١٧٨٢ ؛ عن أبي أمامة رضي الله عنه دون « ليلة النصف » !! وانظر ص ٦٣٥ .

فِي جَمَاعَةٍ ؛ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ ؛ فَكَأَنَّمَا قَامَ
اللَّيْلَ كُلَّهُ . رواه مسلم^(١) .

الاجتماع للإحياء : وَيُكْرَهُ الْأَجْتِمَاعُ عَلَى إَحْيَاءِ لَيْلَةٍ مِنْ هَذِهِ اللَّيَالِي الْمَتَقَدِّمِ
ذِكْرُهَا فِي الْمَسَاجِدِ^(٢) وَغَيْرِهَا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا الصَّحَابَةُ ، فَأَنْكَرَهُ أَكْثَرُ
الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ ؛ مِنْهُمْ عَطَاءُ^(٣) ، وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ^(٤) ، وَفَقَهَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ،
وَأَصْحَابُ مَالِكٍ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ وَقَالُوا : ذَلِكَ كُلُّهُ بَدْعٌ ، وَلَمْ يَنْتَقِلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ،
وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ إَحْيَاءُ لَيْلَتَي الْعِيدَيْنِ جَمَاعَةً .

الإحياء الشامي : واختلف علماء الشام في صفة إحياء ليلة النصف من شعبان ؛
على قولين :

أحدهما : أَنَّهُ اسْتَحَبَّ إِحْيَاءُهَا بِجَمَاعَةٍ فِي الْمَسْجِدِ طَائِفَةً مِنْ أَعْيَانِ التَّابِعِينَ ؛
كَخَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ^(٥) ، وَلَقْمَانَ بْنِ عَامِرٍ^(٦) ، وَوَأَقْفَهْمُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ^(٧) .

(١) برقم : ٢٦٠ - ٦٥٦ ، وأبو داود : ٥٥٥ ، والترمذي : ٢٢١ ، وأحمد : ٥٨/١ ، ٦٨ ،
وعبد بن حميد : ٥٠ ، وأبو عوادة : ٤/٢ ، وعبد الرزاق : ٢٠٠٨ ، وابن حبان : ٢٠٦٠ ،
وابن خزيمة : ١٤٧٣ ، والبيهقي : ٤٦٤/١ - ٦٠/٣ ، والبخاري : ٣٨٥ ؛ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ولفظ الطبراني في « الكبير » : ١٤٨ : « مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ
كُلَّهُ ، وَمَنْ صَلَّى الْقَدَاةَ بِجَمَاعَةٍ . فَكَأَنَّمَا صَلَّى النَّهَارَ كُلَّهُ » .

(٢) في بعض النسخ : المسجد .

(٣) أبو محمد عطاء بن (أسلم) أبي رباح الفهري ، القرشي تابعي ، من ساداتهم وفقهائهم
وصلحاتهم ، وهو أكثر من أخذ عنه إمامنا الأعظم ، توفي سنة : ١١٤ هـ .

(٤) أبو بكر عبد الله بن عبيد الله بن زهير [أبي مُلَيْكَةَ] ، تابعي من فقهاءهم وصلحاتهم ، أحد الحفاظ
المتقنين ، توفي سنة : ١١٧ هـ .

(٥) أبو عبد الله خالد بن معدان الكلاعي من عبّاد التابعين بالشام وصلحاتهم ، أدرك سبعين من
الصحابة ، وتوفي سنة : ١٠٤ هـ .

(٦) لقمان بن عامر الأوضابي ، تابعي صاحب أبا أمانة ، وأخرج حديثه أبو داود والنسائي .

(٧) أبو يعقوب إسحاق بن راهويه التميمي ، من أعلام خراسان ، من كبار الحفاظ وأئمة الحديث =

والقول الثاني : أنه يكره الاجتماع لها في المساجد للصلاة ، وهذا قول
الأوزاعي^(١) إمام أهل الشام وفقههم وعالمهم .

• • •

= الورعين ، أخرج له الشيخان وأحمد ، توفي بـ « نيسابور » : ٢٣٨ هـ .
(١) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي إمام مجتهد ، وزاهد مجاهد ، ولد في « بعلبك »
سنة : ٨٨ ، عمل أهل الشام بملعبه قريبا من متي سنة ، وكان عظيم الشأن بين الناس ، توفي
مرابطا ببيروت : ١٥٧ .

الأسئلة

- كيف تؤدي تحية المسجد في الحرم المكي ؟ وماذا ينوب عنها في غيره ؟
- ما هو دعاء دخول المسجد ؟ ودعاء الخروج منه ؟
- ما هل يصلي التحية من تكرر دخوله في اليوم ؟ وهل تقوت بالجلوس ؛ أم لا ؟
- متى تصلي الفصحى ؟ ومتى وقتها ؟ اذكر بعض فضائلها ؟
- كم ركعة صلاة الليل ؟ اذكر ما تحفظ مما يدل على فضلها ؟
- ما معنى الاستخارة ؟ وكيف كان يعلمها ﷺ أصحابه (اذكر رواية جابر رضي الله عنه) .
- ما المراد بالاستخارة في أفعال الخير ؛ كالحج والجهاد وغيرهما ؟
- ما هي صلاة الحاجة ؟ وما هو دعاؤها ؟ وكيف يؤدّيها ؟
- كيف كان فعله ﷺ إذا دخل العشر الأخير من رمضان ؟
- اذكر ما تعرف عن الخلاف في ليلة القدر ؟
- اذكر ما يعرف عن إحياء عشر ذي الحجة مع ذكر فضائله ؟
- ما هي الليالي الخمس التي من أحيائها دخل الجنة ؟ وما هي التي لا يرد فيها الدعاء ؟
- ما معنى قيام الليل ؟ وما مقداره ؟ وما هو رأي ابن عباس فيه ؟
- ما هي المهائم التي تنجز في ليلة النصف من شعبان ؟ وهل ورد فيها دعاء خاص ؟
- كيف يرى أهل الشام إحياء ليلة النصف من شعبان ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
- * يصلي تحية المسجد وقت دخوله ، ولو في وقت مكروه .

- * إذا استخار لا يمضي شيء حتى يرى ما يدله على فعله أو عدمه .
- * يستحب الإكثار من تلاوة القرآن في الأسحار من ليلة العيدين .
- * صوم عرفة يكفر ذنوب سنة ماضية ومستقبله ، وعاشوراء يكفر سنة مستقبله .
- * ليلة النصف من شعبان تكفر ذنوب شهر وليلة القدر ذنوب سنة ، وليلة الجمعة ذنوب أسبوع .

ـ أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

- * قال ﷺ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ حَتَّى » .
- * قال ﷺ : « مَنْ صَلَّى الضُّحَى لَمْ يُكْتَبْ مِنْ وَمَنْ صَلَّى كُتِبَ مِنْ » الخ .
- * قال ﷺ : « عَلَيْكُمْ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ فَإِنَّهَا قَبْلَكُمْ » .
- * قال ﷺ : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا » .
- * قال ﷺ : « تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي مِنْ رَمَضَانَ » .
- * قال ﷺ : « مَنْ أَحْيَى لَيْلَةَ الْعِيدِ اللَّهُ يَوْمَ » .
- * قال ﷺ : « مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ » .

* * *

فصل

في صلاة النفل جالساً وفي الصلاة على الدابة وصلاة الماشي

١ - التنفل قاعداً : يَجُوزُ النَّفْلُ .. إِنَّمَا عُبِّرَ بِهِ [عنه] (خ) !! لِيَشْمَلَ السَّنَنَ الْمُؤَكَّدَةَ وَغَيْرَهَا ، فَتَصَحَّ إِذَا صَلَّاهَا قَاعِداً مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ ، وَقَدْ حُكِيَ فِيهِ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ .
وعلى غير المعتمد يقال : إِلَّا ١ - سَنَةُ الْفَجْرِ . لِمَا قِيلَ بِوُجُوبِهَا وَقُوَّةِ تَأْكِيدِهَا^(١) ، وَإِلَّا ٢ - التَّرَاوِيحُ ؛ عَلَى غَيْرِ الصَّحِيحِ^(٢) ، لِأَنَّ الْأَصَحَّ جَوَازُهَا قَاعِداً .. مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ ، فَلَا يُسْتَنَى مِنْ جَوَازِ النَّفْلِ جَالِساً بِلا عَذْرِ شَيْءٍ ؛ عَلَى الصَّحِيحِ^(٣) ، لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصَلِّي بَعْدَ الْوُتْرِ قَاعِداً^(٤) ، وَكَانَ يَجْلِسُ فِي عَامَّةِ صَلَاتِهِ بِاللَّيْلِ تَخْفِيفاً^(٥) . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ ..

-
- (١) انظر ص ٦١٤ ، وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة . ومع هذا فلا تجوز قاعداً ، فقوله (على غير المعتمد) .. ليس بمعتمد !! فالصواب للمذهب حذف (غير) .
(٢) صحَّح قاضي خان رحمه الله عدم التسوية بينهما ؛ لِأَنَّ تَأْكِيدَ سَنَةِ الْفَجْرِ لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَالتَّرَاوِيحُ مُخْتَلَفٌ فِي تَأْكِيدِهَا ؛ كَمَا وَرَدَ فِي « رَدِّ الْمُحْتَارِ » : ٢٩٩/١ ؛ ٤٥٣-٤٥٤ .
(٣) بل الصحيح أَنَّهُ تَسْتَنَى سَنَةَ الْفَجْرِ فَقَطْ ، فَلَا تَصَلِّي قَاعِداً بِغَيْرِ عَذْرٍ ، دُونَ التَّرَاوِيحِ !!
وانظر « رَدِّ الْمُحْتَارِ » : (٢٩٨/١) .
(٤) أخرجه أحمد : ١٨٩/٦ ؛ ٢٥٥ ، والبخاري : ١١٥٩ ، ومسلم : ١٢٦ - ٧٣٨ ، وأبو داود : ١٣٥٢ ، والدارمي : ١٤٨٢ ، والنسائي : ١٦٥٠ ، وابن خزيمة : ١١٠٤ ، وابن حبان : ٢٦٤٠ ، وابن ماجه : ١١٩٦ وغيرهم ؛ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَعَنْ أَبَوَيْهَا ؛ تَقُولُ : ثُمَّ يَوْتِرُ ثُمَّ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ جَالِساً / .. وَهُوَ جَالِسٌ ..
وعند أحمد : ٢٩٨/٦ ، والترمذي : ٤٧١ ، وابن ماجه : ١١٩٥ ؛ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَانَ يَصَلِّي بَعْدَ الْوُتْرِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ .. وَهُوَ جَالِسٌ .
(٥) أصله ما أخرجه أحمد : ١٦٩/٦ ، ومسلم : ١١٦ - ٧٣٢ ، والترمذي في « الشَّامِلِ » : ٢٨٢ ، والنسائي : ١٦٥١ ، وابن خزيمة : ١٢٣٩ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . مَا مَاتَ / =

قام ؛ فقرأ آيات ، ثم ركع ، وسجد ، وعاد إلى القعود^(١) .

وقال في « معراج الدراية » : وهو المستحب في كل تطرّع يصلي به قاعداً ؛ موافقة للسنّة ، ولو لم يقرأ حين استوى قائماً ، وركع ، وسجد ؟ أجزاءه . ولو لم يستوي قائماً ؛ وركع ؟ لا يُجزئه ، لأنه لا يكون ركوعاً قائماً ، ولا ركوعاً قاعداً ؛ كما في « التجنيس » .

ثواب القاعد : وَلَكِنْ لَهُ ؛ أي : للمتأمل جالساً نصف أجر القائم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ صَلَّى قَائِمًا . . . فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا ؛ فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا ؛ فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ^(٢) » . إلا أنهم قالوا : هذا في حق القادر .

= ما قبض . . . حتى كان أكثر صلاته جالساً/ قاعداً إلا الفريضة المكتوبة .

وأخرجه أحمد : ٣١٩/٦ ؛ ٣٠٤ ، والنسائي : ١٦٥٣ ، وابن ماجه : ١٢٢٥ - ٤٢٣٧ ، والحاكم : ٣١٥/١ ، وأبو يعلى : ٦٩٧٣ ، وابن حبان : ٢٥٠٧ ، وعبد الرزاق : ٤٠٩١ ، والطيالسي : ١٦٠٩ ، والطبراني في « الكبير » : ٢٣ / رقم ٥١٣ وما بعده ، وابن أبي شيبة : ٤٨/٢ ؛ عن أم سلمة رضي الله عنها .

ومثله عند مسلم : ١١٨ - ٧٣٣ ؛ عن حفصة ، و : ١١٩ - ٧٣٤ ؛ عن جابر بن سبرة رضي الله عنهم .

(١) أخرجه مالك : ١٠٥ ، وأحمد : ١٧٨/٦ ؛ ٢٣٧ ، والبخاري : ١١١٩ ، ومسلم : ١١٢ - ٧٣١ ، وأبو داود : ٩٥٤ ؛ ١٣٥١ ، والترمذي : ٣٧٤ ، والنسائي : ١٦٤٧ ، وغيرهم .

(٢) أخرجه أحمد : ٤٣٣/٤ ، والبخاري : ١١١٦ ، وأبو داود : ٩٥١ ، والترمذي : ٣٧١ ، والنسائي : ١٦٥٩ ، وابن ماجه : ١٢٣١ ، وابن خزيمة : ١٢٣٦ ؛ ١٢٤٩ ، وابن أبي شيبة : ٥٢/٢ ، وابن حبان : ٢٥١٣ ، والطبراني في « الكبير » : ١٨ برقم : ٥٩٠ ، و« الأوسط » : ٧١١٧ ؛ عن جمران بن حصين رضي الله عنه . والمراد بالنائم المستلقي ، أي : على هيئة النائم . فتنبه .

ثم هذا في غير حق سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ قعوده وقيامه في الأجر سواء : لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو رضي الله عنه . . . وقد قال (حَدَّثْتُ أَنَّكَ قُلْتَ « إِنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى النُّصْفِ . . . وَأَنْتَ تُصَلِّي قَاعِدًا ١١٩ ») . قال : « أَجَلٌ ، وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ كَأَحَدِكُمْ » . فهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم . لكن العلامة ابن عابدين علّل عقب نقله عن « البحر » : ٦٨/٢ بقوله (٤٦٧/١) : لأنه تشرع لبيان الجواز ، وهو واجب عليه ١١٩ =

أما العاجزُ مِنْ عُذْرٍ أَفْضَلُ^(١) مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ الرَّكَعِ السَّاجِدِ ،
لأنَّ جُهْدَ الْمُقِلِّ ، والإجماعُ منعقدٌ على أَنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ بِعُذْرٍ مَسَاوِيَةٍ لصلَاةِ الْقَائِمِ
فِي الْأَجْرِ . كَذَا فِي «الدَّرَايَةِ» .

قلت : بل هو أَرْقَى مِنْهُ ، لأنَّهُ أَيْضاً جُهْدُ الْمُقِلِّ ، وَنِيَّةُ الْمَرْءِ خَيْرٌ مِنْ
عَمَلِهِ^(٢) .

هيئة القاعد : ١- كَالْتَشَهُدِ : وَيَقْعُدُ الْمُتَنَفِّلُ جَالِساً كَالْمُتَشَهِّدِ ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ
عُذْرٌ ، فَيَفْتَرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا ؛ وَيَنْصِبُ يَمَنَاهُ فِي الْمُخْتَارِ ، وَعَلَيْهِ
الْفَتْوَى^(٣) .

٢- الْإِحْتِبَاءُ : وَلَكِنْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [خَوَاهِرُ زَادَهُ] : الْأَفْضَلُ لَهُ : أَنْ يَقْعُدَ فِي
مَوْضِعِ الْقِيَامِ مُحْتَبِئاً ، لِأَنَّ عَامَّةَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي آخِرِ عَمْرِهِ كَانَ

= وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٦٢/٢ ؛ ١٩٢ ، وَالدَّارِمِيُّ : ١٣٩١ ، وَمُسْلِمٌ : ١٢٠ - ٧٣٥ ،
وَأَبُو دَاوُدَ : ٩٥٠ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٦٥٨ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ١٢٣٧ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

هَذَا ؛ وَقَدْ شَوَّهَ مُحَقِّقُو «الْحَاشِيَةِ» : ٣٣٦/٤ الْعِبَارَةَ بِعَلَامَاتِ التَّرْقِيمِ فَصَحَّفُوهُ إِلَى «عَمْرٌ»
بَدَلِ «عَمْرٍو» . فَتَنَبَّهْ .

(١) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْمَعِينِ النَّسْفِيُّ (ت : ٥٠٨) : جَمِيعُ عِبَادَاتِ أَصْحَابِ الْأَعْذَارِ كَالْمَوْمِي وَغَيْرِهِ...
تَقُومُ مَقَامَ الْعِبَادَاتِ الْكَامِلَةِ فِي حَقِّ إِزَالَةِ الْمَأْثَمِ ؛ لَا فِي حَقِّ إِحْرَازِ الْفَضِيلَةِ .

(رَدُّ الْمَحْتَارِ : ٤٦٨/١ ، مُعْزِئاً إِلَى «كَشَفِ الْأَسْرَارِ» : ٣١٧/١) .

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» : ٥٩٤٢ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الشَّعْبِ» : ٦٨٦٠ ، وَالدَّبْلَمِيُّ :
٧٠٩٨ ، ٧٠٩٧ ، وَالْمُسْكِرِيُّ فِي «الْأَمْثَالِ» ، وَالشَّهَابُ الْقُضَاعِيُّ : ١٤٧ ، ١٤٨ ،
وَأَبُو نَعِيمٍ : ٢٥٥/٣ ، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» : ٢٣٧/٩ ، عَنْ أَنَسٍ ، وَأَبِي مُوسَى ،
وَالنُّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَفِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ أَبْلَغُ» ،
وَانْظُرْ تَخْرِيجَهُ فِي «مَنْتَهَى الْأَمَالِ» لِلْسَّيُوطِيِّ بِتَحْقِيقِنَا .

(٣) هُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَرَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ . وَرَوَى عَنْهُ أَيْضاً التَّخْيِيرُ - وَهُوَ بَيْنَ : ١ - الْقُعُودِ ، وَ ٢ - التَّرْفِيعِ ،
وَ ٣ - الْإِحْتِبَاءِ - كَمَا سَبَّأَنِي . فَالْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ فَقَطْ . كَمَا فِي «رَدِّ الْمَحْتَارِ» : ٤٦٨/١ ؛
٤٣٩ .

تَمَنَّةٌ : يَضَعُ الْقَاعِدُ حَالَ الْقِرَاءَةِ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ مُعْتَمِداً تَحْتَ سِرِّتِهِ كَالْقَائِمِ . فَتَنَبَّهْ .

مُحتيياً^(١) ؛ أي : في النفل ، ولأنَّ الْمُحتَيَّ أكثرُ توجُّهاً لأعضائه إلى القبلة ، لتوجُّه الساقين كالقيام .

وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : يَقْعُدُ كيف شاء ، لأنَّه لَمَّا جاز له تركُ أصلِ القيام ؛ فتركُ صفةِ القعودِ أولى !!

جلوس المريض : وأما المريض ! فلا تَتَقَيَّدُ صفةً جلوسه بشيء .

بناء القاعد : وَجَازَ إِيْمَامُهُ ؛ أي : إتمام القادرِ نَفْلَهُ قَاعِداً .. سواء كان في الأولى ؛ أو الثانية بَعْدَ أَفْتِيَا حِهِ قَائِماً .. عند أبي حنيفة رحمه الله ، لأنَّ القيام ليس ركناً في النفل ؛ فجاز تركه . وعندهما : لا يجوزُ ، لأنَّ الشروع ملزَمٌ ؛ فاشبه النذر^(٢) .

ولأبي حنيفة : أنَّ نذرَه ملزَمٌ صلاةً مطلقةً ؛ وهي الكاملة بالقيام مع جميع الأركان ، والشروع لا يلزمه إلا صياغة النفل ، وهي لا توجبُ القيام !! فَيُتِمُّهُ جالِساً بِلاَ كَرَاهَةٍ ؛ عَلَى الْأَصَحِّ^(٣) ، لأنَّ البقاءَ أسهلُ من الابتداء ، وابتدأوه جالِساً لا يكرهه ؛ فالبقاء أولى ، وكان ﷺ يفتتحُ التطوُّع ، ثُمَّ يَتَقَلُّ من القيام إلى القعود ، ومن القعود إلى القيام !! روته عائشة رضي الله عنها .

٢ - التنفل راكباً : وَيَتَنَقَّلُ ؛ أي : جاز له التنقلُ ، بل ندب^(٤) له رَاكِباً خَارِجَ الْمِصْرِ - يعني : خارجَ العمران ؛ ليشمل خارجَ القرية والأخْيَةِ^(٥) - بمحلٍّ إذا دخله مسافراً قَصَرَ الفرض .

(١) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ١١٣٣٤ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) وهذا الخلاف في الشفع الأول . أمَّا الثاني فينبغي جواز القعود اتفاقاً .

(٣) في نسخة المتن المخطوطة : على الصحيح .

ثُمَّ الْأَصَحُّ من عدم الكراهة ، وهذا عند الإمام ، وعندهما : لا يجوز . فتنبه .

(٤) لمتابعته صلى الله عليه وسلم فيترقُّ عن الجواز إلى الندب .

(٥) جمع نِجَاء (بالهمز ؛ أولاً ؟) انظر ص ٦٨١ ، وهو خيمة من قماش ؛ أو بيت من شعر .. يسكنها الأعراب والرعاة ، ثُمَّ الاشتراط لخارج المصر قول الإمام ، وعند الصحابين : ولو في -

شمول الحكم : وسواء كان مسافراً ، أو خرج لحاجة في بعض النواحي ؛ على الأصح . وقيل : إذا خرج قَدْر فرسخين^(١) . . . جاز له ، وإلا فلا .

وعن أبي يوسف : جوازها في المصر أيضاً على الدابة ؛ مُؤمياً^(٢) إلى أي جهة ، ويفتح الصلاة حيث تَوَجَّهَتْ به دَابَّتُهُ لمكان الحاجة ، ولا يشترط عَجْزُهُ عن إيقافها للتحريم ؛ في ظاهر الرواية ، لقول جابر : رأيت رسول الله ﷺ يصلي التوابع على راحلته في كل وجه يومي إيماءً ، ولكنه يخفض السجدين من الركعتين . رواه ابن حبان في صحيحه^(٣) .

تفريع : وإذا حرك رجله ، أو ضرب دابته ؟ فلا بأس به ؛ إذا لم يصنع شيئاً كثيراً^(٤) .

توضيح وفرق : وَبَنَى بِنُزُولِهِ على ما مضى إذا لم يحصل منه عمل كثير ، كما إذا نثر رجله فأنحدر ، لأن إحرامه انعقد مجوزاً للركوع ، والسجود عزيمة بنزوله بعده ، فكان له الإيماء بهما راكباً رخصة!! .

= المصر ، لكن بكراهة عند محمد رحمهم الله تعالى وفيه رد على من جزم بالكراهة في « الدور » ١١٨/١ ، و« النقاية » : ٢٣٨/١ ومعهما « الوقاية » : فتنه .

(١) سبق تقدير ذلك ص ٢٣٩ . وفي نسخة : قدر ميل . وعبرة القهستاني (١٣١/١) : وقيل : إذا جاوز ميلاً . وقيل : فرسخين ، أو ثلاثة .

(٢) هكذا في الأصلين : بالياء !! لكن قال العلامة ابن عابدين (٤٦٩/١) : بالهمز في آخره أكثر من الياء . قال في « المغرب » : تقول (أومأت إليه) لا أوميت !! وقد تقول العرب (أومي) بترك الهمزة

(٣) في النوع الأول من القسم الرابع ، ثم هو في « الإحسان » بترتيب ابن بلبان : ٢٥٢٣ ، ٢٥٢٤ ، ٢٥٢٥ . وأخرجه عبد الرزاق : ٤٥٢١ ، ٤٥٢٢ ، وأحمد : ٣٣٢/٣ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨ ، وأبو داود : ١٢٢٧ ، والترمذي : ٣٥١ وابن خزيمة : ١٢٧٠ ، والبيهقي : ٥/٢ ، عن جابر رضي الله عنه . وأصله عند البخاري عنه : ١٠٩٤ ، وأخرجه مسلم : ٣١-٧٠٠ ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) بأن كان معه سوط فليجها به ، أو نخسها . . لا تفسد ، وإن كانت تنساق بنفسها . . فليس له سوقها .

تفريق : وبهذا يفرّق بين جواز بنائه ، وعدم بناء المريض بالركوع والسجود ؛ وكان مومياً ، لأنّ إحرام المريض لم يتناولهما ؛ لعدم قدرته عليهما ، فلذا لا يجوز له البناء بعد ركوبه على ما مضى من صلاته نازلاً ؛ في ظاهر الرواية عنهم ، لأنّ افتتاحه على الأرض استلزم جميع الشروط ، وفي الركوب يفوت ١- شرط الاستقبال ، و ٢- اتّحاد المكان ، و ٣- طهارته ، و ٤- حقيقة الركوع والسجود .

تكميل : وَجَازُ الْإِيْمَاءِ عَلَى الدَّابَّةِ ؛ وَ لَوْ كَانَ بِالنَّوَافِلِ الرَّائِبَةِ الْمُؤَكَّدَةِ ، وَغَيْرِهَا ، حَتَّى سَنَةِ الْفَجْرِ .

قُدْرِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : أَنَّهُ يَنْزِلُ الرَّكْبُ لِسَنَةِ الْفَجْرِ ، لِأَنَّهَا آكَدُ مِنْ غَيْرِهَا . قَالَ ابْنُ شَجَاعٍ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا لِبَيَانِ الْأَوَّلَى . يَعْنِي : أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَنْزِلَ لِرُكْعَتِي الْفَجْرِ ؛ كَذَا فِي « الْعُنَايَةِ »^(٢) [٤١٣/١] ، وَقَدْ مَنَّا ص ٦١٤ أَنَّ هَذَا عَلَى رَوَايَةٍ وَجُوبِهَا .

٣ - التَّنْثُلُ مُسْتَنْدَأٌ : وَجَازَ لِلْمُتَطَوِّعِ الْإِتِّكَاءُ عَلَى شَيْءٍ . . . كَعَصَا ؛ وَحَائِطٍ ؛ وَخَادِمٍ . . . إِنْ تَعَبَ ، لِأَنَّهُ عَذْرٌ ، كَمَا جَازَ أَنْ يَقْعَدَ بِلَا كَرَاهَةٍ .

تكميل : وَإِنْ كَانَ الْإِتِّكَاءُ بِغَيْرِ عَذْرٍ ؟ كُرِّهَ ، فِي الْأَظْهَرِ لِإِسَاءَةِ الْأَدَبِ ، بِخِلَافِ الْقُعُودِ بِغَيْرِ عَذْرِ بَعْدَ الْقِيَامِ ؛ كَمَا قَدْ مَنَّا ص ٦٤٥ .

تفريع : وَلَا يَمْنَعُ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ نَجَاسَةً كَثِيرَةً عَلَيْهَا ؛ أَيِ : الدَّابَّةِ ؛

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ الثَّلَجِيُّ ، أَحَدُ الْفُقَهَاءِ الْعُبَّادِ الْوَرَعِينَ ، صَحَبَ الْحَسَنَ بْنَ زِيَادٍ وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ ، لَهُ تَصَانِيفٌ جَيِّدَةٌ مِنْهَا : « تَصْحِيحُ الْآثَارِ » ، وَ « النَّوَادِر » ، وَ « الرَّدُّ عَلَى الْمَشْبُوهَةِ » ، تُوَفِّيَ سَاجِداً سَنَةَ : ٢٦٦ .

(٢) أَحَدُ شُرُوحِ الْهِدَايَةِ وَهُوَ لِأَكْمَلِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَاهِرِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ : ٧٨٦ ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ بِهَامِشٍ « فَتَحُ الْقَدِيرِ » ، وَهُوَ شَرْحٌ سَهْلٌ نَافِعٌ قِيمٌ .

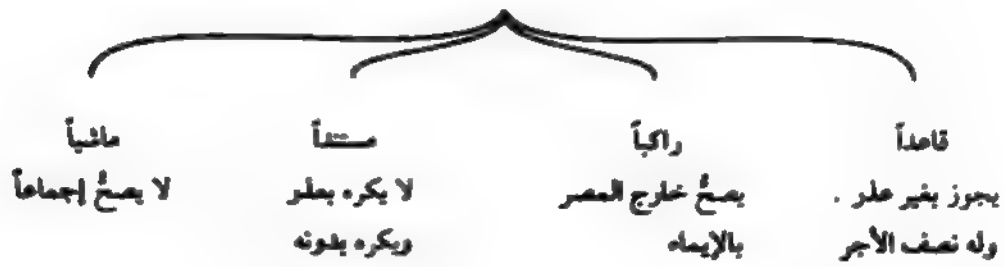
وَقَدْ وَهَمَ بَعْضُ مَنْ ظَنَّهُ لِلْمَلَامَةِ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْفَرَشِيِّ (صَاحِبُ « الْجَوَاهِرِ الْمُنِيَّةِ ») ؛ وَإِنَّمَا ذَلِكَ « الْعُنَايَةُ بِمَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ » ! فَتَنَّهُ

وَلَوْ كَانَتْ الَّتِي تَزِيدُ عَلَى الدَّرْهَمِ فِي السَّرْجِ ؛ وَالرُّكَّائِيْنِ^(١) . . عَلَى الْأَصَحِّ^(٢) ،
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ مُشَايخِنَا^(٣) ، لِلضَّرُورَةِ .

صَلَاةُ الْمَاشِي : وَلَا تَصِيحُ صَلَاةُ الْمَاشِي بِالْإِجْمَاعِ ، أَي : إِجْمَاعُ أَئِمَّةِ^(٤) ،
لَاخْتِلَافِ الْمَكَانِ .

• • •

أحوال المتنفل



• • •

-
- (١) مثني ركاب ؛ وهو موضع الرجل أثناء الركوب . والمراد أن نجاسة السرج وغيره مما ليس متصلاً بالمصلي ؛ ولا بجسده بحيث يعدُّ حاملاً ؛ أو كالحامل .
- (٢) عبارة المتن المخطوطة : بالسَّرج والركائين في الأصح .
- (٣) هو ظاهر المذهب ، ثم تعليلُهُ بالضرورة يلزم المصلي خلع نعله النجس مثلاً ؛ حيث لا ضرورة .
- (٤) والأصل إطلاق الإجماع على الأئمة المجتهدين مطلقاً ، والاتفاق على إجماع أئمة المذهب ، فلذا قيده ؛ ومع هذا ففيه خلاف أبي يوسف ١١ .

الأسئلة

- ما هي النوافل التي لا تصحُّ قاعداً بلا عذر ؟ وما هو المعتمد في ذلك تفصيلاً ؟
- ماذا يستحبُّ لمن يصلي قاعداً نفلاً ؟ ومتى يتحقَّق ركوعه إذا قام ؟
- اذكر ما تعرف عن ثواب القادر والعاجز (بعذر وبغير عذر) قاعداً .
- ما هو تقدير السفر لجواز الصلاة على الدابة ؟ وهل تصحُّ في المصر ؟ .
- ما هو الفرق بين البناء في صلاة الدابة بنزوله ، والبناء للمريض بالركوع والسجود ؟ .
- ما هو حكم الاتكاء في الصلاة على عصا أو جدار (فرضاً أو نفلاً ، بعذر وبغيره) ؟
- ما حكم صلاة الماشي (فرضاً ؛ ونفلاً) ؟ اذكر الخلاف إن وجد .
- هل تصحُّ الصلاة على الدابة مع ما عليها من النجاسة في بدنها أو سرجها ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
 - * لا تجوز صلاة النفل قاعداً إلا إذا عجز عن القيام .
 - * لا تصحُّ سنة الفجر . . قاعداً إلا بعذر ، والتراويح تصحُّ .
 - * يستحبُّ لمن يصلي قاعداً نفلاً إذا أراد الركوع أن يقوم فيقرأ آيات ثم يركع ويسجد .
 - * لو صلى الفرض قاعداً بلا عذر له نصف أجر القائم .
 - * العاجز من عذر صلاته بالإيماء أفضل من صلاة الراكع الساجد .
 - * الفتوى على جلوس المصلي قاعداً كجلوس التشهد .
 - * ليس للمصلي على الدابة ضربها ، ولا تحريك رجله .

* لا يجوز الإيماء بالصلاة على الدابة حتى بالنوافل لعدم الضرورة .

* ينزل الراكب لسنة الفجر لأنها أكد وملحقة بالواجبات .

* لا يجوز الانكاء على عصا أو جدار ؛ ولو بعذر في النوافل .

* الانكاء كالقعود بكرمان بلا عذر .

- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

* كان ﷺ يصلي بعد الوتر . . . ، وكان . . . في عامة صلاته بالليل . . .

* قال ﷺ : « من صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله . . . » .

* قال ﷺ : « نية المراء . . . من . . . » .

* قالت عائشة : كان ﷺ يفتح التطوع ثم ينتقل من . . . إلى . . . ، ومن . . .

إلى . . .

* عامة صلاة رسول الله ﷺ في آخر حياته . . .

* قال جابر : رأيت رسول الله ﷺ يصلي بالنوافل على راحلته في كل

وجه . . . ، ولكنه . . . من الركعتين .

* * *

فصل

في صلاة الفرض والواجب على الدابة والمحمل

ما لا يصح عليها : وَلَا يَصِحُّ عَلَى الدَّابَّةِ ١- صَلَاةُ الْفَرَائِضِ ، وَ ٢- لَا الْوَاجِبَاتُ . . كَأ- الْوُتْرِ ؛ وَب- الْمَنْدُورِ ؛ وَج- الْعِيدِينَ ، وَلَا قِضَاءُ مَا د- شَرَعَ فِيهِ تَفْلًا فَأَفْسَدَهُ ، وَ ٣- لَا صَلَاةُ الْجَنَازَةِ ، وَ ٤- لَا سَجْدَةُ تِلَاوَةٍ قَدْ ثَلَيْتَ آيَتَهَا عَلَى الْأَرْضِ . . إِلَّا لِضَرُورَةٍ .

نُصِّنَ عَلَيْهَا فِي الْفَرْضِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة/ ٢٣٩] ، وَالْوَاجِبُ مُلْحَقٌ بِهِ .

كأ- خَوْفٌ لِحَصٍّ . . عَلَى أ- نَفْسِهِ ؛ أَوْ ب- دَابَّتِهِ ؛ أَوْ ج- ثِيَابِهِ . . لَوْ نَزَلَ ؛ وَلَمْ تَقِفْ لَهُ رَفَقَتُهُ ^(١) ، وَ ٢- خَوْفٌ سَبَّحَ عَلَى أ- نَفْسِهِ ، أَوْ ب- دَابَّتِهِ ، وَ ٣- وَجُودُ مَطَرٍ ، وَ ٤- طِينٍ فِي الْمَكَانِ يَغِيبُ فِيهِ الْوَجْهَ ؛ أَوْ يُلْطِخُهُ ، أَوْ يَتَلَفُّ مَا يَسْطِطُهُ عَلَيْهِ ، أَمَّا مَجْرَدُ نَدَاوَةٍ أَوْ فَلَائِيحٍ ذَلِكَ .

استدراك : وَالَّذِي لَا دَابَّةَ لَهُ ! يَصَلِّي قَائِمًا فِي الطَّيْنِ بِالْإِيمَاءِ ^(٢) .

و ٥- جُمُوحُ الدَّابَّةِ ، وَ ٦- عَدَمُ وَجْدَانٍ مَنْ يُرَكِّبُهُ دَابَّتَهُ ؛ وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ جُمُوحٍ ^(٣) ؛ لِعَجْزِهِ . . بِالْإِثْقَاقِ .

إعادتها : وَلَا تَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ بِزَوَالِ الْعَذْرِ .

تفريعات : أ- الْمَرَضُ الْمُبِيحُ : وَالْمَرِيضُ الَّذِي يَحْصُلُ لَهُ بِالنُّزُولِ وَالرُّكُوبِ ١- زِيَادَةُ مَرَضٍ ؛ أَوْ ٢- بَطْءُ بُرْءٍ !! يَجُوزُ لَهُ الْإِيمَاءُ بِالْفَرْضِ عَلَى الدَّابَّةِ وَاقِفَةً مُسْتَقْبِلًا

(١) يمكن أن ينزل عليه الآن ما لو أبي سائق الحافلة ونحوها الوقوف لأداء الصلاة .

(٢) إذا لم يمكنه الخروج ، أو لم يكن لديه ما يلبسه لستر العورة .

(٣) العسيرة الخلق ، الصعبة القيادة .

القبلة ؛ إن أمكن ، وإلا فلا . وكذا لطین المكان .

ب - مسألة رائدة : وإن وجد العاجز عن الركوب مُعِيناً ؟ فهي مسألة القادر بقدرة الغير^(١) . . عاجزٌ : عنده ، خلافاً لهما ، كالمرأة إذا لم تُقَدِّر على النزول إلا بمَحْرَمٍ ؛ أو زوج .

توضيح : ومعادلُ زوجته ؛ أو مَحْرَمِه - إذا لم يَقُمْ ولده محلّه - كالمرأة^(٢) .

الصلاة في المحمل : وَالصَّلَاةُ فِي الْمَحْمِلِ ؛ وهو عَلَى الدَّابَّةِ ۱۱ كَالصَّلَاةِ عَلَيْهَا فِي الْحُكْمِ الَّذِي عَلِمَتْهُ ، سَوَاءٌ كَانَتْ سَائِرَةً ؛ أَوْ وَاقِفَةً .

الصلاة على مستقر : وَلَوْ أَوْقَفَهَا وَجَعَلَ تَحْتَ الْمَحْمِلِ خَشَبَةً ؛ أو نحوها حَتَّى بَقِيَ قَرَارُهُ ؛ أي : المحمل إِلَى^(٣) الْأَرْضِ بِوَاسِطَةٍ مَا جُعِلَ تَحْتَهُ . . كَانَ ؛ أي : صار المحمل بِمَنْزِلَةِ الْأَرْضِ ، فَتَصِحُّ الْفَرِيضَةُ فِيهِ قَائِماً ؛ لا قاعداً بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ^(٤) .



(١) انظر مزيداً من أمثلتها ص ٢٤١ ، ٧٨٧ .

(٢) لأن المحمل يسقط بوجود أحد شِقَيْهِ دون الآخر ، وما لا يتم الشيء . . إلا به يأخذ حكمه .
وصورتها : رجل يجلس على شِقِّ محمل . . وامراته على الشِقِّ الآخر ، فإذا نزل للصلاة أقام على شِقِّ مَنْ يعادل امراته ، أو محرمه ؛ كولد (مثلاً) لتلا يسقط المحمل ، فإذا لم يقم ولده . . لا ينزل لهذه الضرورة .

(٣) في مخطوط المتن : على .

(٤) ومثله في القرار سائر وسائل الركوب ؛ كالسيارات ، لأنها . . وإن كانت محمولة بالهواء المضغوط ضمن الإطارات ؛ إلا أن القرار ثابت ، والله تعالى أعلم .

الأسئلة

- ما هي العبادات التي لا تصح على الدابة إلا للضرورة ؟ اذكر للضرورة أربعة أمثلة .
- ما الفرق من حيث الحكم بين الصلاة على الدابة وعلى المحمل (سائرة ، واقفة) ؟ .
- ما هو حدُّ الطين الذي يكون عذراً تصحُّ الصلاة على الدابة معه ؟
- اشرح قولهم (ومعادل زوجته أو مخرمه إذا لم يقم ولده محله ، كالمرأة) .
- مَنْ هو المريض الذي تجوز له الصلاة على الدابة ؟ وكيف يصلي ؟ .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحِّح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
 - * لو صلى في المحمل والدابة واقفة جاز نفلًا ؛ لا فرضاً .
 - * إن وجد العاجز من يركبه . . فهو عاجز اتفاقاً .
 - * تلزمه إعادة ما صلاه على الأرض إذا جعل تحته خشبة .
 - * الصلاة في المحمل كالصلاة على الأرض إذا جعل تحته خشبة .
 - * لو كان عنده طين المكان يصلي على الدابة بالإيماء واقفة مستقبل القبلة .

• • •

فصل في الصلاة في السفينة

١ - السائرة في الماء : أ - قاعداً بلا عذر : صَلَاةُ الْفَرَضِ ، والواجب فيها ؛ وَهِيَ جَارِيَةٌ حَالُ كونه قَاعِداً بِلَا عُدْرٍ به . . وهو يَقْدِرُ على الخروج منها صَحِيحَةً^(١) عِنْدَ الإمام الأعظم أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، لكن بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ؛ لا بالإيماء ، لَأَنَّ الغالب في القيام دَوْرَانِ الرَّأْسِ ، والغالبُ كَالْمُتَحَقِّقِ ، لكنَّ القيام فيها والخروجُ أَفْضَلُ ؛ إِنْ أَمَكَنَهُ ، لَأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنْ شَبْهَةِ الْخِلَافِ ، وَأَسْكَنُ لِقَلْبِهِ .

وَقَالَا - أَي : أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى - : لَا تَصِيحُ جَالِساً إِلَّا مِنْ عُدْرٍ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، لحديث ابن عمرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل عن الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ ؛ فَقَالَ : « صَلِّ فِيهَا قَائِماً إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْغَرَقَ »^(٢) . وقال مثله لجعفر^(٣) ، ولأنَّ القيام رَكْنٌ ، فلا يترك إِلَّا بعذر مُحَقَّقٍ ؛ لا مَوْهُومٍ .

ترجيح : ودليل الإمام أقوى فَيُتَّبَعُ ، لَأَنَّ ابنَ سيرين^(٤) قال : صَلَّيْنَا مَعَ أَنَسٍ فِي

(١) مع الإساءة ، فالقيام أفضل ، والخروج أفضل منهما .

(٢) أخرجه الدارقطني : ١٤٥٧ ، والحاكم : ٣٧٥/١ وصححه على شرط مسلم ، والبيهقي : ١٥٥/٣ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه البزار : ٤٢٤ (كشف : ٦٨٣) وهو في «مجمع الزوائد» : ٢٩٩١ عن جعفر رضي الله عنه ، والدارقطني : ١٤٥٦ ، والبيهقي : ١٥٥/٣ عن ابن عباس رضي الله عنهما . وهو جعفر بن عبد مناف [أبي طالب] الهاشمي القرشي ، صحابي جليل (أخو علي) وابن عم سيد الخلق ﷺ) ويعرف بـ «الطيار» هاجر إلى الحبشة مرتين ، وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر ، استشهد محتضناً الراية بمؤنة سنة : ٨ للهجرة .

(٤) هو أبو حمزة - أو أبو موسى أو أبو عبد الله - أنس بن سيرين الأنصاري التابعي (مولى أنس بن مالك) ، روى عن مولاة وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم ، وأخرج له البخاري ومسلم وغيرهما ، وهو أخو محمد بن سيرين لكن دونه في العلم ، توفي سنة ١٢٠ أو ١١٨ هـ ؛ عن ٨٥ سنة .

السفينة قُعوداً ؛ ولو شئنا لخرجنا إلى الجُدِّ^(١) . وقال مجاهد^(٢) : صلينا مع جَنَادَ^(٣) رضي الله عنه في السفينة قُعوداً ، ولو شئنا لقمنا .

وقال الزَّاهِدِيُّ : وحديثُ ابنِ عمر وجعفر ! ! محمولٌ على التَّدْبِ .

فظهر قوَّةُ دليله لموافقة تابعيَّيْن : ابنِ سيرين ؛ ومجاهد ، وصحابيَّيْن : أنس ؛ وجنادة فَيُتَّبَعُ قولُ الإمام رحمه الله تعالى .

مثال العذر : وَالْعُذْرُ كدَوْرَانِ الرَّأْسِ ، وَعَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْخُرُوجِ .

ب - بالإيماء : وَلَا تَجُوزُ ؛ أي : لا تصحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا بِالْإِيمَاءِ لمن يقدرُ على الرُّكُوعِ والسُّجُودِ اتِّفَاقاً لفقدِ الميِّح ؛ حقيقةً وحكماً^(٤) .

٢ - المربوطة باللُّجَّة : وَالْمَرْبُوطَةُ فِي لُجَّةِ الْبَحْرِ بِالْمَرَاثِي وَالْجِبَالِ^(٥) ، . . . وَمَعَ ذَلِكَ تُحَرِّكُهَا الرِّيحُ تحريكاً شَدِيداً هي كَالسَّائِرَةِ فِي الْحَكْمِ الَّذِي قَدْ عَلِمَتْهُ ، والخلافُ فيه .

= والحديث أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٦٨١ بالفاظ مقاربة .

(١) الجُدُّ = الشاطئ ، وأخرجه سعيد بن منصور في « سننه » عن عبد الله بن أبي عتبة قال : صحبت جابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة في سفينة فصلوا قياماً في جماعة أئهم بعضهم . . . وهم يقدرون على الجُدِّ .

وأخرجه عبد الرزاق : ٤٥٥٧ ، والبيهقي : ١٥٥/٣ ، لكن جعل أبا الدرداء بدل أبي هريرة رضي الله عنهم ! ! وعبدُ الله بن أبي عتبة هو مولى أنس رضي الله عنه .

(٢) هو أبو الحجاج مجاهدُ بن جَبْرِ - مولى بني مخزوم - المكيُّ التابعيُّ ، من أعلام المفسرين والقراء ، أخذ التفسير عن ابن عباس ، ولد سنة : ٢١ واستقرَّ في الكوفة ، توفي ساجداً : ١٠٤ .

(٣) هو جنادة بن [أبي أمية] مالك الأزديُّ الزَّهْرَانِيُّ ، صحابيٌّ قائدٌ بحريٌّ ، من كبار الغزاة في العصر الأمويِّ ، شهد فتح مصر ، دخل جزيرة « رودس » فاتحاً سنة : ٥٣ ، توفي بالشام سنة : ٨٠ .

(٤) الميِّح الحقيقيُّ : هو العذر للمريض للمعجز ، والميِّح الحكميُّ : هو عذر راكب الدابة للإيماء ، لأنَّ ذلك رخصة مع الاستطاعة ؛ فكان حكماً .

(٥) ومثلها السفن الضخمة كالجزر في البحر في حقِّ ربانها ، ومن أحكامها أنها تصحُّ فيها نية الإقامة لأهلها ؛ كأهل الأخبية في الصحراء . ولا تصحُّ نية الإقامة فيها للمسافرين .

وَالْأَيُّ : أَي : وَإِنْ لَمْ تَحْرُكْهَا شَدِيداً !! فَكَالْوَاقِفَةِ بِالشُّطِّ . . عَلَى الْأَصَحِّ .

٣ - الواقفة بالشُّطِّ : والواقفة ذَكَرَهَا مَعَ حَكْمِهَا بِقَوْلِهِ : إِنْ كَانَتْ مَرْبُوطَةً بِالشُّطِّ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ فِيهَا قَاعِداً مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْقِيَامِ ، لَانْتِفَاءِ الْمُقْتَضِيِّ لِلصَّحَةِ بِالإِجْمَاعِ ؛ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهُوَ احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ (إِنَّهَا أَيْضاً عَلَى الْخِلَافِ) .

تَفْرِيعٌ : فَإِنْ صَلَّى فِي الْمَرْبُوطَةِ بِالشُّطِّ قَائِماً . . . وَكَانَ شَيْءٌ مِنَ السَّفِينَةِ عَلَى قَرَارِ الْأَرْضِ ؟ صَحَّحْتَ الصَّلَاةَ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ عَلَى السَّرِيرِ .

وَالْأَيُّ : أَي : وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِرَّ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ ؟ فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا عَلَى الْمُخْتَارِ ، كَمَا فِي « الْمَحِيطِ » ؛ وَ« الْبَدَائِعِ » (١٠٩/١) ، لِأَنَّهَا حَيْثُ كَالِدَابَةِ .

وظَاهِرُ « الْهِدَايَةِ » (٧٨/١) وَ« النِّهَايَةِ »^(١) جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي الْمَرْبُوطَةِ بِالشُّطِّ قَائِماً ؛ مُطْلَقاً . . أَي : سَوَاءٌ اسْتَقَرَّتْ بِالْأَرْضِ ؛ أَوْ لَا . إِلَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الْخُرُوجُ بِلَا ضَرَرٍ ، فَيُصَلِّي فِيهَا لِلْحَرَجِ^(٢) .

قِبْلَةُ السَّفِينَةِ : وَإِذَا كَانَتْ سَائِرَةً يَتَوَجَّهُ الْمُصَلِّي فِيهَا إِلَى الْقِبْلَةِ ، لِقُدْرَتِهِ عَلَى فَرْضِ الْإِسْتِقْبَالِ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ، وَكُلَّمَا اسْتَدَارَتْ السَّفِينَةُ عَنْهَا ؛ أَي : الْقِبْلَةَ يَتَوَجَّهُ الْمُصَلِّي بِاسْتِدَارَتِهَا إِلَيْهَا ؛ أَيِ الْقِبْلَةِ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ .

تَفْرِيعٌ : وَإِنْ عَجَزَ ؟ يُمَسِّكُ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى يَقْدِرَ إِلَى أَنْ يُنَمَّهَا مُسْتَقْبِلًا^(٣) .

(١) « النِّهَايَةُ » أَحَدُ شُرُوحِ « الْهِدَايَةِ » ، قِيلَ : هُوَ أَوَّلُهَا لِحَسَامِ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ السَّغْنَقَانِيِّ الْفَقِيهِ الْحَنْفِيِّ وَالنَّحْوِيِّ الْجَدَلِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ : ٧١٠ .

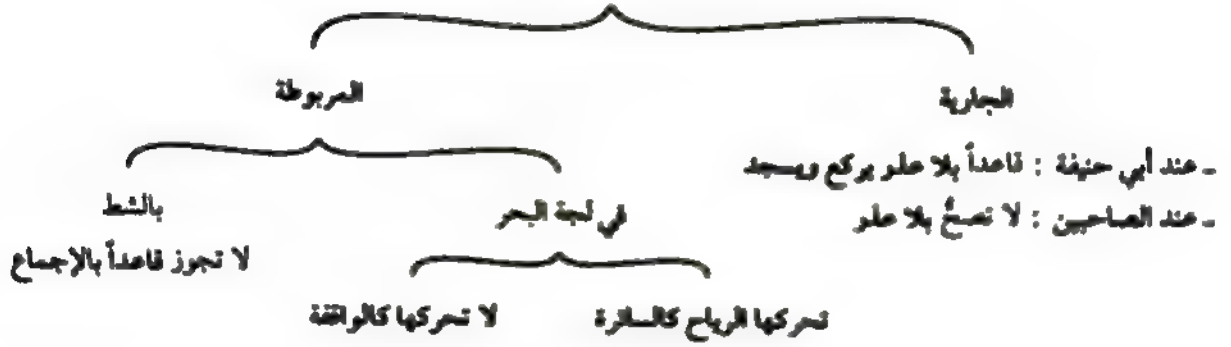
(٢) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ لَوْ أَمَكَّنَهُ الْخُرُوجُ وَالْقِيَامُ بِلَا حَرَجٍ . قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ عَابِدِينَ (٥١٢/١) وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ لَا تَجُوزَ الصَّلَاةُ فِيهَا سَائِرَةً مَعَ إِمْكَانِ الْخُرُوجِ إِلَى الْبَرِّ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ النَّاسُ عَنْهَا هَافِلُونَ .

(٣) تَنْمَةُ مَهْمَةٌ : مِمَّا يَجْدُرُ التَّنْبِيهُ إِلَيْهِ اعْتِبَارُ الطَّائِرَةِ فِي زَمَانِنَا كَالسَّفِينَةِ ، وَاعْتِبَارُ السَّيَّارَةِ كَالِدَابَةِ ، وَالتَّفْصِيلُ فِي اعْتِبَارِ الطَّائِرِ بَيْنَ كَوْنِهِ سَائِراً فَكَالسَّفِينَةِ الْجَارِيَةِ ، وَبَيْنَ كَوْنِهِ وَاقِفاً فَكَالْأَرْضِ لِتَمَامِ الْقَرَارِ بِهِ ، أَوْ كَالْمَرْبُوطَةِ بِالشُّطِّ . وَقَدْ نَظَّمْتُهَا بِقَوْلِي :

ولو ترك الاستقبال !! لا تجزئه في قولهم جميعاً .

• • •

الصلاة في السفينة



• • •

سَيَّارَةً لِّقِيَاسِ الدَّابَّةِ انْتَحَلُوا
مِثَالِ طَائِرَةٍ فِي سَبْرِهَ نَقَلُوا

قَدْ يَكُونُ لِقِيَاسِ الثَّغْرِ طَائِرَةٌ
وَلِلْقَطَارِ مَعَ الْحَالَيْنِ فِي شَبْرِهَ

والله تعالى أعلم .

الأسئلة

- هل يصحُّ الفرض في السفينة قائماً (بعذر ، أو بلا عذر) ؟ وما هو العذر ؟
- ما حكم صلاة القاعد في السفينة . . ويمكنه الخروج إلى الشاطئ ؟
- قال أبو حنيفة بجواز الصلاة في السفينة بلا عذر . كيف تجيب عن قوله ﷺ :
- « صَلَّ فِيهَا قَاعِداً إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْغُرُقَ » ؟ ؟ وكيف تَرَى الخلاف مع صاحبيه ؟ ! .
- ما حكم السفينة المربوطة في لُجَّة البحر ؟ كيف الصلاة بها ؟
- كيف التوجُّه في السفينة ؟ وماذا يصنع لو لم يمكنه التوجُّه ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
- * لا تصحُّ صلاة الفرض في السفينة قاعداً بلا عذر ، والنافلة بعذر وبلا عذر .
- * لا تجوز الصلاة بالإيماء لمن يقدر على الركوع والسجود .
- * المربوطة بالشطِّ وشيءٌ منها على الأرض تصحُّ الصلاة فيها قائماً .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * مثل من الصلاة في السفينة ؛ فقال : « صَلَّ فِيهَا » إِلَّا أَنْ تَخَافَ



فصل في صلاة لتراويح

تسميتها : الترويجة : الجلسة في الأصل ، ثم سُمِّيت بها الأربع رَكَعَاتِ التي آخرها الترويجة . روى الحسن عن أبي حنيفة صفتها بقوله :
مشروعيتها : التَّراوِيحُ سُنَّةٌ ؛ كما في « الخلاصة » ، وهي مؤكدة ؛ كما في « الاختيار » .

وروى أسد بن عمرو ؛ عن أبي يوسف قال : سألت أبا حنيفة عن التراويح ؛ وما فعله عمر رضي الله عنه ؟ فقال : التراويحُ سُنَّةٌ مؤكدة ، ولم يَتَخَرَّضْهُ ^(١) عمرُ رضي الله عنه من تلقاء نفسه ، ولم يكن فيه مُبْتَدِعاً ، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه ^(٢) ؛ وعهد من رسول الله ﷺ .

صفتها : وهي سُنَّةٌ عَيْنٌ مؤكدةٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، ثبتت سُنَّتُهَا بفعل النَّبِيِّ

- (١) في الأصلين : يخترعه !! وإنما اخترت لفظ « الاختيار » لنقله عنه . ومعناه : يختلفه ويفتره .
وصوابه ما في « البحر » (٧١ / ٢) : يتخرَّجه . فتنه !! .
- (٢) لعنه أراد بهذا الأصل : أنه خرج رسول الله ﷺ . وإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد ؛ فقال : « مَنْ هَؤُلَاءِ ؟ » فقيل : هؤلاء ناس ليس معهم قرآن . . وأبي بن كعب يصلي بهم ؛ وهم يصلون بصلاته . فقال رسول الله ﷺ : « أَصَابُوا - أو - نَعَمْ مَا صَنَعُوا » . أخرجه أبو داود : ١٣٧٧ ، وابن خزيمة : ٢٢٠٨ ، وابن حبان : ٢٥٤١ ، والبيهقي : ٤٩٥ / ٢ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

أو أصلاً آخر : أن أياً قال : يا رسول الله ؛ إن كان مني الليلة شيء في رمضان !! قال : « وما ذاك ؛ يا أباي ؟ » . قال : نسوة في داري قلن (إننا لا نقرأ القرآن . . فنصلي بصلاتك) . قال : فصليت بهن ثمانين ركعات ؛ ثم أوترت . قال : فكان شبه الرُّضَا ؛ ولم يقل شيئاً ١٢ . أخرجه أبو يعلى : ١٨٠١ ، والطبراني في « الأوسط » بنحوه ؛ كما عزاه إليه في « المجمع » : ٢٣٨٧ ، وعبد الله بن أحمد في زوائد « مسند » أبيه ؛ عن جابر رضي الله عنه .

صلى الله عليه وسلم^(١) ، وقوله ... قال : « عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي »^(٢) ، وقد واظب عليها عمر^١ ، وعثمان^١ ، وعلي^١ رضي الله عنهم . وقال ﷺ في حديث : « افترض الله عليكم صِيَامَهُ وَسُنَّتُ لَكُمْ قِيَامَهُ »^(٣) .

وفيه ردٌ لقول بعض الروافض (هي سنة الرجال دون النساء) ، وقول بعضهم (سنة عمر) .. لأن الصحيح أنها سنة النبي صلى الله عليه وسلم^(٤) .

والجماعة سنة فيها أيضاً ، لكن على الكفاية .. بيته بقوله :

حكمها : صلاتها بالجماعة سنة كفاية^(٥) ، لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالجماعة إحدى عشرة ركعة بالوتر^(٦) على سبيل التداعي ، ولم يُجرها مُجرى

(١) يأتي تخريجه قريباً عن عائشة رضي الله عنها ، وقد تركه خشية افتراضها .

(٢) بعض حديث أخرجه أحمد : ١٢٦/٤ ، وأبو داود : ٤٦٠٧ ، والترمذي : ٢٦٧٨ ، وقال :

حسن صحيح ، وابن ماجه : ٤٢ ، والدارمي : ٩٦ ، والحاكم : ٩٥/١ وصححه وأقره الذهبي ، وابن حبان : ٥ ، والبيهقي : ٥٤١/٦ ، والبخاري : ١٠٢ ، عن العزباض بن سارية رضي الله عنه .

(٣) أخرجه أحمد : ١٩١/١ ، وعبد بن حميد : ١٥٨ ، والنسائي : ٢٢٠٩ ، وابن ماجه : ١٣٢٨ ،

وابن خزيمة : ٢٢٠١ ، والطيالسي : ٣٠/١ ، وأبو يعلى : ٨٦٤ ، وغيرهم : « إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ صِيَامَ وَمَضَانَ عَلَيْكُمْ وَسُنَّتُ لَكُمْ قِيَامَهُ » ، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه .

وأخرجه ابن خزيمة : ١٨٨٧ ، والبيهقي ، وابن حبان في « الثواب » ، عن سلمان رضي الله عنه ، وفيه : « ... جَعَلَ اللَّهُ صِيَامَهُ فَرِيضَةً ، وَقِيَامَ لَيْلِهِ تَطَوُّعًا » . وأصله في « الصحيحين » : عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) أصل سُنَّتُهَا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأصل الجماعة فيها عنه ﷺ ، وأصل جماعة النساء فيها عنه ﷺ ، ولا يبقى من سنة عمر إلا الهيئة التي عليها الناس اليوم بالترويعات الأربع والإمام الواحد ١٢ . وقد تلقاها المسلمون بغير تكثير يؤبه به . فصارت سنة المسلمين المتبعة .

(٥) في كل محلّة ، كما استظهره العلامة ابن عابدين : ٤٧٢/١ لا في البلدة الواحدة .

(٦) أخرجه ابن خزيمة : ١٠٧٠ ، وابن حبان : ٢٤٠٩ ، وأبو يعلى : ١٨٠٢ ، والطبراني

في « الصغير » : ١٩٠/١ ، وابن نصر في « قيام الليل » ، عن جابر رضي الله عنه : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ثمان ركعات وأوتر لكن تنبّه إلى أنه عشي ههنا افتراض الوتر !! أما في الحديث الآتي بعده . . . فعشي افتراض التراويح !! فهما حادثان ورايان ، ويحمل كل منهما على ما يحمله معنى الآخر . فتنبّه .

سائر النوافل ، ثُمَّ بَيَّنَّ العذر في الترك ؛ وهو خشيتُه صلى الله عليه وسلم افتراضها علينا^(١) .

كفاية سنِّيها : وقال الصُّدُرُ الشَّهيد^(٢) : الجماعةُ سنةٌ كفايةٌ فيها ، حتَّى لو أقامها البعضُ في المسجد بجماعة ، وباقي أهلِ المحلَّة أقامها منفرداً في بيته ! لا يكون تاركاً للسنة ، لأنَّه يُزَوَّى عن أفراد الصُّحابة التخلُّف .

أداؤها في المنزل : وقال في « المبسوط » : لو صلى إنسانٌ في بيته لا يَأثم ، فقد فعله ابن عمر^(٣) ، وعروة^(٤) ، وسالم^(٥) ، والقاسم^(٦) ، وإبراهيم^(٧) ،

(١) أخرجه مالك ص ٩١ ، وأحمد : ١٦٩/٦ ، وعبد بن حُميد : ١٤٦٩ ، والبخاري : ١١٢٩ ؛ ٢٠١٢ ؛ ٧٢٩ ، ومسلم : ١٧٨ - ٧٦١ ، وأبوداود : ١٣٧٣ ، والنسائي : ١٦٠٣ ، وابن خزيمة : ١١٢٨ ؛ ٢٢٠٧ ، وابن حبان : ٢٥٤٢ ، والبيهقي : ٤٩٢/٢ ، والبخاري : ٩٨٩ ؛ عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها .

أخرجه الطحاوي في « معاني الآثار » : / ، وغيره .

(٢) له تصنيف خاصُّ أسماء « كتاب التراويح » ذكره في « كشف الظنون » : ١٤٠٣ .
وقد أحسنت محافظة دمشق إذ سمَّت شارعاً باسمه في محلَّة الشريشات قريباً من قبر عائكة .
انظر ترجمته ص ٦٠٥ .

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، صحابيٌّ جليل ، شهد مع رسول الله الخندق وما بعدها ، من فقهاء الصحابة وزقادهم الصالحين وأكثرهم تبعاً لأثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اعتزل الفتن حتَّى أدركته منيته بمكة حاجاً سنة : ٧٣ .

(٤) عروة بن الزبير بن العوام من أفاضل التابعين وعباد قريش ، أحد الفقهاء السبعة ، كان يختم القرآن كلَّ أربع مع التدبُّر والتفكير ، توفِّي سنة : ٩٩ .

(٥) أبو عبد الله سالم بن معقل المعروف بـ « مولى أبي حذيفة » ؛ لكثرة ما كان يلزم أبا حذيفة بن حُتبة بينما كان مولىً لامرأة من الأنصار . توفِّي في خلافة الصديق : ١٢ هـ .

(٦) أبو عبد الرحمن القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق ، من سادات التابعين وأفاضلهم ، أحد الفقهاء السبعة ، توفِّي سنة : ١٠٢ . وقيل : بل ١٠٦ هـ . وقيل غير ذلك .

(٧) أبو عمران إبراهيم بن يزيد النخعي ، أحد مشاهير التابعين وفقهائهم ، زهداً وصلاحاً ، لقي عائشة ووفد عليها ، توفِّي سنة : ١٠٦ هـ . وقيل غير ذلك .

ونافع^(١) . . . فدلَّ فعلٌ هؤلاء أنَّ الجماعة في المسجد سنةٌ على سبيل الكفاية ، إذ لا يُظنُّ بآبن عمر ومن تبعه تركُ السنة . اهـ .

فضيلة المسجد : وإنَّ صلاتها بجماعة في بيته !! فالصحيح أنَّه نال إحدى الفضيلتين ، فإنَّ الأداء في المسجد له فضيلةٌ ليس للأداء في البيت ذلك^(٢) .
فرائض المنزل : وكذا الحكم في الفرائض .

وقتها وترتيبها : وَوَقْتُهَا مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ؛ عَلَى الصَّحِيحِ^(٣) . . إلى طلوع الفجر ، وَلِتَبْعِيَّتِهَا لِلْعِشَاءِ يَصِحُّ تَقْدِيمُ الْوُتْرِ عَلَى التَّرَاوِيحِ وَتَأْخِيرُهُ عَنْهَا ؛ وَهُوَ أَفْضَلُ ، حَتَّى لَوْ تَبَيَّنَ فَسَادُ الْعِشَاءِ ؛ دُونَ التَّرَاوِيحِ وَالْوُتْرِ !! أَعَادُوا الْعِشَاءَ ، ثُمَّ التَّرَاوِيحِ ؛ دُونَ الْوُتْرِ . . عند أبي حنيفة ، لوقوعها نافلة مطلقة بوقوعها في غير محلِّها ، وهو الصحيح .

وقال جماعة من أصحابنا ؛ منهم إسماعيل الزاهد^(٤) : إِنَّ اللَّيْلَ كُلَّهُ وَقْتُ لَهَا . . قبل العشاء وبعده ؛ وقبل الوتر وبعده ، لأنها قيام الليل^(٥) .

مستحب وقتها : وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ التَّرَاوِيحِ إِلَى قَبِيلِ ثُلُثِ اللَّيْلِ ؛ أَوْ قَبِيلِ نِصْفِهِ . واختلَفوا في أدائها بعد النصف ؟ فقال بعضهم : يكره ، لأنها تبع للعشاء ، فصارت كسنة العشاء .

(١) أبو عبد الله نافع . . . (مولى ابن عمر) ، أصله من سبي « أبتَر شَهْر » ، كان فقهياً محدثاً متناً من التابعين بالمدينة ، ولذلك عنه سلسلة الذهب ، توفي : ١١٩ هـ .

(٢) الأوضح أن يقول : ليس للأداء في البيت مثلها ، أو تأنيث الموصول !! .

(٣) يقابله قولان آخران : ٢ - ما بين العشاء والوتر . وهو المأثور المتوارث . وصححه في « الخلاصة » و « غاية البيان » . و ٣ - قبل العشاء ؛ وبعده . وهو ما يأتي عن إسماعيل الزاهد .

(٤) هو أبو محمد إسماعيل بن الحسن ، كان إماماً كبيراً في الفروع والأصول ؛ لا منازع له في عصره ، أخذ عن أبي بكر ابن الفضل . عن السبعموني . عن أبي حفص الصغير ؛ عن الكبير ؛ وتوفي سنة : ٤٠٢ هـ .

(٥) قال العلامة ابن عابدين (٤٧٢ / ١) : وظاهره أنَّه يدخل وقتها من غروب الشمس . لكن قال ابن نُجَيْم في « البحر » (٧٣ / ٢) : ولم أرَ مَنْ صحَّحه !! .

تأخيرها : وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا إِلَى مَا بَعْدَهُ ، أَي : مَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ عَلَى الصَّحِيحِ ، لِأَنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ اللَّيْلِ آخِرُهُ فِي حَدِّ ذَاتِهَا ، وَلَكِنْ الْأَحَبُّ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ التَّرَاوِيحُ إِلَيْهِ ؛ خَشْيَةَ الْفَوَاتِ^(١) .

حددها : وَهِيَ عِشْرُونَ رَكْعَةً بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِعَشْرِ تَسْلِيمَاتٍ ، كَمَا هُوَ الْمَتَوَارِثُ ؛ يَسْلُمُ عَلَى رَأْسِ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ .

تفصيل : فَإِذَا وَصَلَهَا وَجَلَسَ عَلَى كُلِّ شَفْعٍ !! فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ .. كُرِّه^(٢) ؛ وَصَحَّتْ ، وَأَجْزَأَتُهُ عَنْ كُلِّهَا .

توضيح : وَإِذَا لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي آخِرِ أَرْبَعٍ .. نَابَتْ عَنْ تَسْلِيمَةٍ ، فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ رَكْعَتَيْنِ ؛ فِي الصَّحِيحِ^(٣) .

مستحبُّ الترويح : وَيُسْتَحَبُّ الْجُلُوسُ بَعْدَ صَلَاةِ كُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ بِقَدَرِهَا . وَكَذَا يَسْتَحَبُّ الْجُلُوسُ بِقَدَرِهَا بَيْنَ التَّرْوِيحَةِ الْخَامِسَةِ وَالْوُثْرِ ، لِأَنَّهُ الْمَتَوَارِثُ عَنْ السَّلَفِ . وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلِأَنَّ اسْمَ التَّرَاوِيحِ يُنْبِئُ عَلَى ذَلِكَ .. وَهُمْ مَخِيرُونَ فِي الْجُلُوسِ ؛ بَيْنَ التَّسْبِيحِ ، وَالْقِرَاءَةِ ، وَالصَّلَاةِ فَرَادَى ، وَالشُّكُوتِ^(٤) .

سُنَّةُ الْقِرَاءَةِ : وَسُنَّ خَتْمُ الْقُرْآنِ فِيهَا ؛ أَي : التَّرَاوِيحِ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ ؛ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ . رَوَاهُ الْحَسَنُ ؛ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ .. يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ عَشْرَ آيَاتٍ ؛ أَوْ نَحْوَهَا^(٥) .

(١) فَإِنْ أَمِنَ الْفَوَاتُ .. اسْتَحَبَّ لَهُ التَّأْخِيرُ . فَتَبَهُ .

(٢) نَحْرِيماً لِمُخَالَفَتِهَا الْمَتَوَارِثَ ، لِكِرَامَةِ الزِّيَادَةِ عَلَى ثَمَانٍ فِي اللَّيْلِ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ ص ٦٢٢ .

(٣) انْظُرْ مَا قَدْ مَنَاهُ ص ٦٢١-٦٢٢ .

(٤) وَقَدْ أَكْرَمَنِي اللَّهُ تَعَالَى بِشُغْلِ ذَلِكَ بِفَوَائِدٍ عِلْمِيَّةٍ مَتْنُوعَةٍ .. بَيْنَ التَّفْسِيرِ ، وَالْفَقْهِ ، وَالسِّيَرَةِ ، وَالْأَحَادِيثِ ، وَالْأَحْكَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَمَرُ .. فِيمَا يَزِيدُ عَنْ نِصْفِ سَاعَةٍ يَوْمِيَّةٍ تَكْفِي الْمُسْلِمَ لِلْكَثِيرِ مِنْ شُؤْنِ عِبَادَاتِهِ الْخَمْسِ ؛ وَبِخَاصَّةِ أَحْكَامِ الصِّيَامِ وَغَيْرِهِ . وَقَدْ لَاقَتِ الْفِكْرَةَ تَرْحِيباً كَرِيماً أَتَمْنَى انْتِشَارَهَا .

(٥) تَقْرِيباً ، لِأَنَّ الصَّلَوَاتِ ٦٠٠ رَكْعَةً ، وَأَيَّانَهَا حَوَالِي ٦٠٠٠ . فَاسْتَحَبَّ الْكَثِيرَ الْخَتْمَ لَيْلَةَ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ . =

مطلب

نماذج من عبادة الإمام الأعظم

وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يختم في رمضان إحدى وستين ختمة . . في كل يوم ختمة ، وفي كل ليلة ختمة ، وفي كل التراويح ختمة ، وصلى بالقرآن في ركعتين ، وصلى الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة^(١) .

القدر المعتبر : وَإِنْ مَلَّ بِهِ ؛ أي : بختم القرآن في الشهر الْقَوْمُ ؟ قَرَأَ [بِقَدْرٍ]^(٢) مَا لَا يُؤَدِّي إِلَى تَنْفِيرِهِمْ ؛ فِي الْمُخْتَارِ ، لَأَنَّ الْأَفْضَلَ فِي زَمَانِنَا^(٣) مَا لَا يُؤَدِّي إِلَى تَنْفِيرِ [الْقَوْمِ عَنْ] ^(٤) الْجَمَاعَةِ ؛ كَذَا فِي «الِاخْتِيَارِ» .

وفي «المحيط» : الْأَفْضَلُ فِي زَمَانِنَا^(٥) أَنْ يَقْرَأَ بِمَا لَا يُؤَدِّي إِلَى تَنْفِيرِ الْقَوْمِ عَنِ الْجَمَاعَةِ ، لَأَنَّ تَكْثِيرَ الْقَوْمِ أَفْضَلَ مِنْ تَطْوِيلِ الْقِرَاءَةِ ، وَبِهِ يَفْتَى .

وقال الزَّاهِدُ^(٦) : يَقْرَأُ كَمَا فِي الْمَغْرِبِ . أي : بقصار المفصل بعد الفاتحة ، ويكره^(٧) الاقتصار على ما دون ثلاث آيات ، أو آية طويلة بعد الفاتحة ؛ لترك الواجب .

ومن الطرائف أَنَّ الشَّيْخَ عَارِفًا الْجَوَيْجَانِيَّ كَانَ يَصَلِّي فِي مَشْهَدِ الْحُسَيْنِ بِالْأَمْوِي ؛ فَخَتَمَ فِي لَيْلَةِ السَّابِعِ وَالْعَشْرِينَ ، فَاسْتَشَارَ الْمُصَلِّينَ لِلْخَتْمِ مَرَّةً ثَانِيَةً فِيمَا بَقِيَ مِنَ الشَّهْرِ ، فَصَلَّى بِهِمْ خَتْمَةً ثَانِيَةً فِي ثَلَاثِ لَيَالٍ . . كُلَّ لَيْلَةٍ بِعَشْرَةِ أَجْزَاءَ ، فِي كُلِّ رُكْعَةٍ نِصْفُ جُزْءٍ : عَشْرُ صَفَحَاتٍ . وَكَانَ فُتِيهَا مَكِينًا بَارِعًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

(أفاده فضيلة أستاذنا الشيخ عبد الرزاق الحلبي حفظه الله وأمتع بحياته وعافيته) .

- (١) انظر تحقيق ذلك في «الخيرات الحسان» لابن حجر الهيتمي وما علقناه عليه .
- (٢) ليست في أصلني الشرح ! وهي من مخطوط المتن .
- (٣) أراد في أواسط القرن السابع ، فما بالك بزماننا الذي يدره أهله !! .
- (٤) من «الاختيار» أضفتها للإيضاح ضرورة كمال العبارة .
- (٥) يعني في القرن السادس الهجري ، وهذا «المحيط» هو «المحيط البرهاني» ، وهو مرادهم عند الإطلاق كما صرح بذلك ابن أمير حاج في «حَلَّةِ الْمُجَلِّي» : (شرح «المنية») ، وقيل : بل «المحيط الرضوي» ؛ كما قاله ابن الحنائي . والأوَّلُ أصحُّ ؛ ومؤلفه برهان الدين محمود بن أحمد .

(٦) انظر ص . . .

(٧) كراهة تحریم .

ما لا يتركه : وَلَا يَتْرُكُ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي كُلِّ تَشَهُّدٍ مِنْهَا ، لَأَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَنَا ، وفرضٌ على قول بعض المجتهدين^(١) ، فلا تصح بدونها .

ما يَحْذَرُه : ويحذر من الهَذَرَةِ^(٢) ، وترك الترتيل ، وترك تعديل الأركان وغيرها ؛ كما يفعله من لا خشية له . . وَلَوْ مَلَّ الْقَوْمُ بِذَلِكَ عَلَى الْمُخْتَارِ ، لَأَنَّهُ عَيْنُ الْكَسَلِ مِنْهُمْ ، فلا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِمْ فِيهِ .

النَّاءُ والتَّسْبِيحُ : وَكَذَا لَا يَتْرُكُ الشَّاءَ فِي افْتِتَاحِ كُلِّ شَفْعٍ .

وَكَذَا تَسْبِيحُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، لَا يَتْرُكُ لافْتِرَاضِهِ عِنْدَ الْبَعْضِ^(٣) وَتَأْكِيدِ سُنَّتِهِ عِنْدَنَا .

وَلَا يَأْتِي الْإِمَامُ بِالْإِدْعَاءِ عِنْدَ السَّلَامِ ؛ إِنْ مَلَّ الْقَوْمُ بِهِ ، وَلَا يَتْرُكُهُ بِالْمَرَّةِ فَيَدْعُو بِمَا قَصُرَ ؛ تَحْصِيلًا لِلسُّنَّةِ .

فَائِدَةُ التَّرَاوِيحِ : وَلَا تُقْضَى التَّرَاوِيحُ أَصْلًا بِفَوَائِدِهَا عَنْ وَقْتِهَا . . [لَا]^(٤) مُنْفَرِدًا ؛ وَلَا بِجَمَاعَةٍ ؛ عَلَى الْأَصَحِّ^(٥) ، لِأَنَّ الْقَضَاءَ مِنْ خِصَائِصِ الْوَاجِبَاتِ .
وإن قضاها !! كانت نفلاً مستحباً ؛ لا تراويح .

تَوْضِيحٌ : وَهِيَ سُنَّةُ الْوَقْتِ ؛ لَا سُنَّةُ الصَّوْمِ . . فِي الْأَصَحِّ . فَمَنْ صَارَ أَهْلًا لِلصَّلَاةِ فِي آخِرِ الْيَوْمِ يَسُنُّ لَهُ التَّرَاوِيحُ ؛ كَالْحَائِضِ إِذَا طَهَّرَتْ ، وَالْمَسَافِرِ وَالْمَرِيضِ الْمُفْطَرِ .

(١) هو الإمام المجتهد أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله تعالى عنه . وهو قول الطحاوي ؛ من أئمتنا .

(٢) الهَلَزَمَةُ : خلط الكلام بلا وضوح .

(٣) هو قول الإمام المجتهد أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه . وهو قول أبي مطيع البلخي . . من أصحابنا ؛ كما تقدم ص ٣٨٢ ؛ ٣٨٣-٤٢٩ .

(٤) من مخطوط المتن .

(٥) يقابله - ما قيل ٢ - إنه يقضيها ما لم يدخل وقت تراويح أخرى . و٣ - قيل : يقضيها ما لم يمضِ الشهر .

صلاة التراويح

تكميلات

- لا يترك التشاء ، ولا الصلاة على النبي ﷺ
- لا يترك ثلث تسبيح الركوع والسجود
- يترك الدعاء آخرهما لو ملأ القوم

هيئتها والقرآن فيها

- عددا عشرون ركعة يشر تسليمات .
- يجلس بين كل أربع يقرأها .
- يستحب ختم القرآن بها
- والأهرا ما لا يؤدي إلى السمل .

أحكامها

- سنة : للرجال والنساء .
- جماعة : سنة كفاية .
- وقتها : بعد صلاة العشاء .
- يستحب تأخيرها إلى ثلث الليل .
- لا تقضى بقرائنها .

• • •

الأسئلة

- ما هي الترويجة ؟ ولماذا سميت بذلك ؟ وما حكم التراويح ؟
- هل هي سنة عين أو كفاية ؟ وهل هي سنة الرجال أو النساء ؟
- هل يصح أداء التراويح في المنزل (جماعة ؛ أو فرداً) ؟ وهل يكون تاركاً للسنة ، أو يأثم ؟
- متى يبدأ وقت التراويح ومتى ينتهي ؟ وما هي العلاقة بين الوتر والتراويح ؟
- ما يسئل قراءته في صلاة التراويح ؟ وهل يعتبر رأي المقتدين في ذلك ؟
- عُرف الإمام الأعظم بورعه ، وغزير علمه وندرة عبادته . هات أمثلة لذلك .
- ما هي الأشياء التي لا يلتفت إليها من رغبات القوم في التراويح ؟
- ما معنى قولهم (التراويح سنة الوقت ؛ لا سنة الصوم) ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأصح :
 - * وقت التراويح من الإفطار إلى السحور .
 - * لا تصح التراويح في المنزل ؛ ولو بجماعة .
 - * صلاة التراويح ثمان ركعات فقط .
 - * التراويح سنة مؤكدة عشرون ركعة بعشر تسليمات .
 - * تكره التراويح بعد نصف الليل ؛ إذا خاف فوتها .
 - * يستحب الجلوس بعد كل أربع ركعات قدر أدائها ، وكذا بينها وبين الوتر .
 - * تكثير القوم أفضل من تطويل القراءة .
 - * إذا مل القوم بترك الشاء ، ويقتصر على التشهد بغير الصلاة على النبي ﷺ .

• يترك تسيحات الركوع والسجود ، ويأتي بالدعاء بعد التشهد ؛ وإن ملّ القوم .

• تقضى التراويح إذا فاتت بجماعة ، ولا تقضى منفرداً .

• المسافر والمريض المفطر لا يسئ له التراويح .

ـ أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

• قال ﷺ عن رمضان : « أفترض الله عليكم ، و لكم » .

• • •

باب الصلاة في الكعبة

قدّمنا - من شروط الصلاة - استقبال القبلة ؛ وهي الكعبة .

مجلّها : والشرط : استقبالُ جزء من بقعة الكعبة ؛ أو هوائِها ، لأنَّ القبلة : اسمٌ لبقعة الكعبة المحدودة وهوائِها إلى عَنان السماء . . . عندنا ؛ كما في « العناية » (١٥٢/١) .

بناؤها : وليس بناؤها قبلّةً ، ولذا حين أُزيل البناء صَلَّى الصحابة^(١) رضي الله عنهم إلى البقعة ، ولم ينقل عنهم أَنَّهُم اتخذوا سُترةً !!

الصلاة فيها : فلذا صَحَّ فَرَضُ وَنَقْلُ فِيهَا ؛ أي : في داخلها ، إلى أيّ جزء منها توجّه ، لقوله تعالى ﴿ أَنْ طَهَّرَ بَيْتِي . . . ﴾ الآية [١٢٥/البقرة] ، لأنَّ الأمر بالتطهير للصلاة فيه ظاهرٌ في صَحَّتْها فيه .

الصلاة فوقها : وَكَذَا صَحَّ فَرَضُ وَنَقْلُ فَوْقَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَتَّخِذْ مَصْلِيهِمَا سُترةً ، لما ذكرنا . . . لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ لَهُ الصَّلَاةُ فَوْقَهَا ، لِإِسَاءَةِ الْأَدَبِ ؛ بِاسْتِغْلَاثِهِ عَلَيْهَا وَتَرْكِ تَعْظِيمِهَا .

وجوه الاستقبال : وَمَنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى غَيْرِ وَجْهِ إِمَامِهِ فِيهَا ، أَوْ فَوْقَهَا ؛ بَأَن كَانَ ١- وجْهُهُ إِلَى ظَهْرِ إِمَامِهِ ، أَوْ ٢- إِلَى جَنْبِ إِمَامِهِ ، [أَوْ ٣- ظَهْرُهُ إِلَى جَنْبِ إِمَامِهِ ، أَوْ ٤- ظَهْرُهُ إِلَى ظَهْرِ إِمَامِهِ (ص)] ، أَوْ ٥- جَنْبُهُ إِلَى وَجْهِ إِمَامِهِ ، أَوْ ٦- جَنْبُهُ إِلَى جَنْبِ إِمَامِهِ مُتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ جِهَتِهِ ، أَوْ ٧- وَجْهُهُ إِلَى وَجْهِ إِمَامِهِ . . . صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ فِي هَذِهِ الصُّورِ السَّبْعِ .

مكروه الاستقبال : إِلَّا أَنَّهُ يَكْرَهُ إِذَا قَابَلَ وَجْهُهُ وَجْهَ إِمَامِهِ ؛ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ ، لِمَا تَقَدَّمَ ؛ مِنْ كِرَاهَتِهِ لَشَبْهِهِ عِبَادَةِ الصُّورِ .

(١) حين هدمت في حصار عبد الله بن الزبير رضي الله عنه .

تعدّد الجهات : وكلّ جانب قبلة ، والتقدّم والتأخر إنّما يظهر عند اتّحاد
الجهة ، وهي مختلفة في جوف الكعبة !! .

وقوله (وَإِنْ جَعَلَ ظَهْرُهُ إِلَىٰ وَجْهِ إِمَامِهِ ؟ لَا يَصِلُ اقْتِدَاؤُهُ) تصريح بما علم
التزاماً من السابق ، لإيضاح الحكم ، وذلك لتقدّمه على إمامه .

خارجها وفيها : وَصَحَّ الْاِقْتِدَاءُ لِمَنْ كَانَ خَارِجَهَا بِإِمَامٍ فِيهَا ؛ أي : في جوفها ،
سواء كان معه جماعة فيها ؛ أو لم يكن . . . وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ ، لأنّه كقيامه في المحراب
في غيرها من المساجد ، والقيّد (فتح الباب) اتّفاقيّ ، فإذا سمع التبليغ والباب
مغلق ؟ لا مانع من صحّة الاقتداء - كما تقدّم - .

وَإِنْ تَحَلَّقُوا حَوْلَهَا . . . وَالْإِمَامُ يَصَلِّي خَارِجَهَا ؟ صَحَّ اقْتِدَاءُ جَمِيعِهِمْ . . . إِلَّا أَنَّهُ
لَا يَصِحُّ لِمَنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهَا مِنْ إِمَامِهِ ؛ وهو في جهة إِمَامِهِ^(١) لتقدّمه على إمامه .

وأما مَنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهَا مِنْ إِمَامِهِ ؛ وليس في جهته !! فاقتداؤه صحيح ، لأنّ
التقدّم والتأخر لا يظهر إلّا عند اتّحاد الجانب المتوجّه إليها كلّ منهما .



(١) في (خ) المتن : الإمام .

الأسئلة

- ما هو تعريف القبلة ؟ وأين يستقبل لو أزيل البناء ؟
- ما حكم الصلاة في الكعبة (فرضاً ؛ ونفلًا) ؟ وإلى أين يستقبل ؟
- ما حكم الصلاة فوق الكعبة (فرضاً ؛ ونفلًا ، بستره ؛ وبدونها) ؟
- ما هي وجوه صحّة الاقتداء ، وعدم الصحّة ؟ وما حكمها ؟ .
- ما حكم الاقتداء من خارجها بإمام فيها ؟ وما حكم تحلقهم حولها والإمام خارجها ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، مع تصحيح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :
 - * لا تصحّ الصلاة في الكعبة ؛ لاستقبال جانب واستدبار جانب .
 - * لا تصحّ الجماعة إذا تقابل الإمام والمأموم .
 - * تصحّ الجماعة في الكعبة إلى أيّ جهة . . ما لم يستدبر المأموم إمامه .
 - * تصحّ صلاة النفل في الكعبة ؛ ولا تصحّ الفريضة .
 - * تصحّ صلاة المنفرد ، ولا تصحّ الجماعة داخل الكعبة .

* * *

باب صلاة المسافر

تسميته : من باب إضافة الشيء إلى شرطه ، ويقال : إلى محله ، أو الفعل إلى فاعله^(١) . والسفر في اللغة : قطع المسافة . وفي الشرع : مسافة مقدرة بسير مخصوص . بيّنه بقوله :
تقديره : أقل مدة سفر تتغير به - أي : السفر - الأحكام^(٢) ؛ وهي : لزوم قصر الصلاة ، كرخصة الإسقاط .

مطلب

الرخصة على قسمين

أقسامها : أمثلتها : واعلم أن الرخصة على قسمين :

١- رخصة حقيقية ، و٢- رخصة مجازية ؛ وتسمى « رخصة ترفيه » ؛ مثل الفطر ، وإجراء كلمة الكفر . للإكراه .

والثانية : مثل الكره على شرب الخمر ، وقصر الصلاة في السفر .

أحكامها : فالأولى : العبد مخير بين ارتكاب الرخصة . . والعمل بالعزيمة ؛ فيثاب . والثانية : لا تخيير له ، لتعين الفعل فيها بالرخصة وسقوط العزيمة ، فلا يتضمن إكمال الصلاة ثواباً ، لأن الثواب في فعل العبد ما عليه^(٣) ، ولو بالتخير بينه

(١) أي : شرط هذه الصلاة السفر ، أو محلها السفر ، أو فاعلها المسافر .

(٢) سيذكر بعضها ، ويستثنى منها خروج المرأة بغير محرم ، فإنه روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف منع خروجها وحدها مسيرة يوم واحد . وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان ، ويؤيده حديث أبي هريرة عند البخاري : ١٠٨٨ ، ومسلم : ٤٢١ - ١٣٣٩ ، وغيرهما : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَزُومُ بِأَهْلِهَا أَنْ تَسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ . إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ عَلَيْهَا » . وفي لفظ لمسلم ٤١٩ - ١٣٣٩ : « مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ » . وفي لفظ ٤٢٠ - ١٣٣٩ : « يَوْمٌ » . (رد المحتار : ١٤٦/٢ ؛ بتصريف)

(٣) أي : واجباً لازماً له ، لأن « على » بمعنى الوجوب .

وبين ما هو أيسرُ منه ؛ كلبس الخفِّ ، فإنَّه مخيَّر بين ١- إبقائه . . والمسح ؛ وبين ٢- قلعه . . والغسل .

وأما الصَّلَاة في السفر !! فليست إلاَّ ركعتين من الرباعية ، فإذا صلَّاهما . . لم يبقَ عليه شيءٌ ؛ فلا ثوابَ له أ- في الإكمال أربعاً ؛ ل- ١- مخالفته المفروض عليه عيناً ، و٢- إساءته بتأخير السَّلام ، و٣- ظنه فرضية الزائدين . ولا ثوابَ له . ب- الصبر على ١- القتل ؛ و٢- عدم شربه الخمر بالإكراه ، بل يَأْتُمُّ بصبره .

تكميل وإيضاح : وتسمية هذه . . وتسمية القصر في السفر « رخصةً !! » مجازٌ ، لأنَّ الرُّخصة الحقيقية يثبت معها الخيار للعبد . . بين أ- الإقدام على الرخصة ؛ وبين ب- الإتيان بالعزيمة : ك- ١- المسح على الخفِّ ؛ كما ذكرناه^(١) ، و٢- الفطر في رمضان ، و٣- سقوط وجوب الجمعة ؛ والعيدين ؛ والأضحية^(٢) ، ولا تخيير له أ- بين ١- شرب الخمر مكرهاً . . و٢- صبره على قتله ، ولاب- بين ١- إكمال الصلاة الرباعية . . و٢- قصره بالسفر .

مقدار السفر : مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ أَقْصَرِ أَيَّامِ السَّنَةِ ، وَقُدْرٌ بِالْأَيَّامِ ؛ دون المراحل والفراسخ . . وهو الأصحُّ^(٣) بِسَيْرٍ وَسَطٍ نَهَاراً !! لَأَنَّ اللَّيْلَ لَيْسَ مَحَلًّا لِلسَّيْرِ ؛ بل للاستراحة .

(١) في ما زاد على يوم وليلة في السفر ، وفيها في الحضر والسفر .

(٢) في السفر . . في الفطر وما بعده . وانظر لبيان هذه الأحكام ص ٧٨٦ .

الرخصة

مجازية

(لا خيار فيها)

شرب الخمر مكرهاً ، إكمال الرباعية

فلا يشرب الخمر ، وإن قتل .

ولا يكمل الرباعية

(٣) وهنا بحثٌ يجب التنبيه إليه وفهمه ، فيجب التوقف عنده ملياً !! . وهو أنه : هل يجوز قصر =

حقيقية

(يثبت بها الخيار)

كالخفِّ ، والفطر للمسافر

الإقدام عليها الإتيان بالعزيمة .

فلا يَأْتُمُّ بوجوب

قيد السَّيْرِ : ولا بدُّ أن يكون السَّيْرُ نهاراً مَعَ الْأَشْتِرَاحَاتِ فينزل المسافر فيه لـ ١- الأكل ، ٢- الشرب ، ٣- قضاء الضرورة ، ٤- الصلاة .

ولأكثر النَّهار حكمُ كلِّه ، فإذا خرج قاصداً محلاً . . وبكر في اليوم الأوَّل ، وسار إلى وقت الزوال حتَّى بلغ المرحلة ؛ فنزل بها للاستراحة . . وبات بها ، ثمَّ بكر في اليوم الثاني ، وسار إلى ما بعد الزوال ونزل ، ثمَّ بكر في الثالث . . وسار إلى الزوال فبلغ المقصد ؟ ! قال شمس الأئمة السَّرَخسي : الصَّحِيحُ أَنَّهُ مسافر .

= الصلاة ؛ والفطر وغير ذلك من أحكام السفر . . بمجرد كونه مسافراً لمسافة ؛ ولو وصلها بوقت يسير كما هو حال وسائل السفر الآن ؟ أو لا بدُّ من سفر مستغرق لمسير ثلاثة أيَّام بالوسيلة المستعملة !!؟ وعليه فلا يعتبر سفر الطائرة وأمثالها . وتعتبر في الحافلة والسيارة والباخرة والقطار ونحوها مما يستغرق بسفره ثلاثة أيَّام ؛ أو يومين وبعض الثالث . وهذا هو الصحيح ؛ كما في « الهداية » : ٨٠ / ١ ، أو الأصحُّ كما ذكره المصنِّف ؛ واستظهر ابن نجيم في « البحر الرائق » (١٤٠ / ٢) أَنَّهُ مسافر ؛ ولو وصل إليه في زمن يسير بكرامة (مثلاً) . واستبعد ذلك الكمال ابن الهمام (٣٠ / ٢) لانتفاء مظنة المشقة ؛ وهي العلة في القصر . فتنبه ؛ واحتط ، ولا تعجل . . . فتجهل .

ويدلُّ عليه ، أو يشهد له قولهم (لو لموضع طريقان أحدهما مئة السفر والآخر أقل . . قصر في الأول ، لا الثاني) : فلو سافر بالطائرة لم يقصر ؛ وبالبز . . قصر . وهو ظاهر مفهوم في وحدة المسافة .

ومثال ذلك : لو سافر من دمشق إلى درعا مثلاً على الدابة ؛ أو سيراً على الأقدام . . قصر ، ولو سافر بالحافلة . . لا يقصر إلّا إلى صنعاء ، أو طرابلس الغرب ، وبالطائرة لا يقصر ؛ ولو سافر إلى واشنطن ؛ أو طوكيو . فانهم .

ثم اعلم أَنَّ التقدير بالمراحل والفراخ . . على غير الأصحِّ مختلف باختلاف البلدان ؛ ففي دمشق عشرون ساعة إلّا ثلث ساعة تقريباً ، وفي الأيام المعتدلة مجموع الثلاثة أيَّام اثنتان وعشرون ساعة ونصف تقريباً . (ردُّ المحتار : ٥٢٧ / ١) .

فإذا كانت الإبل ؛ أو الأقدام تمشي في الساعة ٤,٥ كيلومترات ؛ كانت مسافة القصر حوالي واحد وتسعين كيلومتراً تقريباً ؛ ولكن على غير الصحيح ؛ مع أَنَّ عمل الناس عليه اليوم فاحذروا !! وتنبه .

اعتبار السير : ١- في البر : واعتبر السير أَلَوْسَطُ ؛ وهو : سَيْرُ الْإِبِلِ ، وَمَشْيُ الْأَقْدَامِ فِي الْبَرِّ .

٢- في الجبل : وَيُعْتَبَرُ فِي الْجَبَلِ بِمَا يُنَاسِبُهُ ، لَأَنَّهُ يَكُونُ صَعُوداً ، وَهَبُوطاً ، وَمَضِيقاً وَوَعراً . . فيكون مشي الإبل والأقدام فيه دون سيرهما في السهل ، فإذا قطع بذلك السَّيْرَ مسافةً ليست ببعيدة من ابتداء اليوم ونزل بعد الزوال !! احتُسِبَ به - على نحو ما قدَّمناه ص ٦٧٤ - يوماً ، فإذا بات ثم أصبح ، وفعل كذلك إلى ما بعد الزوال ؛ ثم نزل !! كان يوماً ثانياً .

أعجل السير : ولا يعتبر أعجلُ السَّيْرِ ؛ وهو سَيْرُ الْبَرِيدِ^(١) ، ولا أبطأُ السَّيْرِ ؛ وهو مشي العجلة التي تجرُّها الدَّوَابُّ ، فَإِنَّ « خَيْرَ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا »^(٢) ، هو هنا سَيْرُ الْإِبِلِ وَالْأَقْدَامِ ؛ كما ذكرناه .

٣- في البحر : وَفِي الْبَحْرِ يُعْتَبَرُ أَعْتِدَالُ الرِّيحِ عَلَى الْمَفْتَى بِهِ ، فإذا سار أكثرَ اليوم به . . كان ككلِّه ؛ وإن كانت المسافة دونَ ما في السهل .

حكم السفر : فَيَقْصُرُ الْمَسَافِرُ الْفَرَضَ الْعِلْمِيَّ^(٣) الرُّبَاعِيَّ ، فلا قصر ١- للثنائي ، ٢- الثلاثي ، ولا ٣- للوتر ؛ فَإِنَّهُ فَرَضَ عَمَلِيٍّ ، ولا ٤- في السنن . فَإِنْ كَانَ فِي حَالِ نَزُولٍ وَقَرَارٍ وَأَمْنٍ . . يَأْتِي بِالسَّنَنِ ، وَإِنْ كَانَ سَائِراً ؛ أَوْ خَائِفاً ؛ فلا يَأْتِي بِهَا ، وهو المختار .

أصل الفرضية : قالت عائشة رضي الله عنها : فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ . .

(١) إِذَا كَانَ الْبَرِيدُ يُنْقَلُ بِسِيرِ الْبَقْلِ أَوْ الْفَرَسِ بَيْنَ كُلِّ بَرِيدَيْنِ - أَرْبَعَةَ فَرَاسِخَ - فَيَجِدُ بَقْلاً أَوْ فَرَساً مُسْتَرِيحَةً مَهِيَّاً . . وَمَعَهَا سَاحِبُهَا ، فَإِذَا وَصَلَ الْبَرِيدُ . . أَخَذَهُ هَذَا فَانْطَلَقَ إِلَى آخَرٍ بِأَقْصَى سُرْعَةٍ مُمْكِنَةٍ ، وَيُسْتَرِيحُ هَذَا وَسَاحِيهِ حَتَّى يَقْدُومَ آخَرٌ ؛ وَهَكَذَا دَوَالِيكَ ، وَتَبْقَى فِي كُلِّ مَحْطَةٍ بَقْلٌ أَوْ فَرَسٌ تَرْتَاحُ . . وَسَاحِبُهَا مَعَهَا لِيَبْدُو قَادِمٌ فِي الْيَوْمِ التَّالِي .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ : فِي « ذَهَبِ تَارِيخِ بَغْدَاد » عَنْ عَلِيِّ مَرْفُوعاً ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا فِي الدِّيْلَمِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) الَّذِي يُفَرِّضُ جِلْمُهُ . فَضْلاً مِنْ مَجْرَدِ عَمَلِهِ . وَهُوَ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ .

رَكَعَتَيْنِ ، فزِيدَت فِي الْحَضَرِ ؛ وَأَقْرَبَتْ فِي السَّفَرِ . . إِلَّا الْمَغْرِبَ ؛ فَإِنَّهَا وَتَرِ
النَّهَارَ ، وَالْجُمُعَةَ ؛ لِمَكَانِهَا مِنَ الْخُطْبَةِ ؛ وَالصَّبِيحَ ؛ لَطَوِيلِ قِرَاءَتِهَا^(١) .

الرُّخْصَةُ وَالْمَعْصِيَةُ : وَعِنْدَنَا يَقْصُرُ مَنْ نَوَى السَّفَرَ ؛ وَلَوْ [كَانَ] (ص) عَاصِبًا بِسَفَرِهِ ؛
كَأَبَقَ^(٢) مِنْ سَيِّدِهِ ، وَقَاطَعَ طَرِيقَ ، لِإِطْلَاقِ نَصْرِ الرُّخْصَةِ . .

شَرَطُ الْقَصْرِ : إِذَا جَاوَزَ بُيُوتَ مُقَامِهِ ؛ وَلَوْ بُيُوتَ الْأَخِيَّةِ^(٣) مِنْ الْجَانِبِ الَّذِي
خَرَجَ مِنْهُ . وَلَوْ حَازَاهُ فِي أَحَدِ جَانِبَيْهِ فَقَطْ ! لَا يَضُرُّهُ .

الْفَنَاءُ الْمُتَّصِلُ : وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاوَزَ أَيْضًا مَا اتَّصَلَ بِهِ ؛ أَيِ : بِمُقَامِهِ مِنْ
فَنَائِهِ ، كَمَا يُشْتَرِطُ مَجَاوِزَةُ رَبَضِهِ ؛ وَهُوَ : مَا حَوْلَ الْمَدِينَةِ مِنْ بُيُوتٍ وَمَسَاكِنَ ، فَإِنَّهُ
فِي حَكْمِ الْمَصْرِ ، وَكَذَا الْقُرَى الْمُتَّصِلَةُ بِرَبَضِ الْمَصْرِ يَشْتَرِطُ مَجَاوِزَتَهَا ؛ فِي
الصَّحِيحِ .

الْفَنَاءُ الْمُنْفَصِلُ : وَإِنْ انْفَصَلَ الْفَنَاءُ بِمَزْرَعَةٍ ، أَوْ فُضَاءٍ قَدَرِ غُلُوبَةٍ ١٢ - وَتَقَدَّمَ
ص ٢٤٨ : أَنَّهَا مِنْ ثَلَاثِ مِثَّةٍ خُطْوَةٍ إِلَى أَرْبَعِ مِثَّةٍ - لَا يُشْتَرِطُ مُجَاوِزَتُهُ ؛ أَيِ :
الْفَنَاءُ .

الرَّبَضُ : وَكَذَا لَوْ اتَّصَلَتِ الْقَرْيَةُ بِالْفَنَاءِ ؛ لَا بِالرَّبَضِ . . لَا يَشْتَرِطُ مَجَاوِزَتَهَا ،

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ : ٣٠٥ + ٩٤٤ بِلَفْظٍ : فَرَضْتَ صَلَاةَ السَّفَرِ وَالْحَضَرِ رَكَعَتَيْنِ . . رَكَعَتَيْنِ ، فَلَمَّا
أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ زَيْدٌ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ رَكَعَتَانِ . . رَكَعَتَانِ ، وَتَرَكْتَ صَلَاةَ الْفَجْرِ لَطَوِيلِ
الْقِرَاءَةِ ، وَصَلَاةَ الْمَغْرِبِ لِأَنَّهَا وَتَرِ النَّهَارِ .

وَأَخْرَجَهُ بِقُرْبٍ مِنْهُ أَحْمَدُ : ٢٤١/٦ . وَكِلَاهُمَا بِدُونِ زِيَادَةِ التَّعْلِيلِ لِلْجُمُعَةِ .

وَأَخْرَجَهُ مُخْتَصَرًا مَالِكٌ : ١٠٩ ، وَأَحْمَدُ : ٢٧٢/٦ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : ١٤٧٧ ، وَالدَّارِمِيُّ :
١٥١٧ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ٣٥٠ + ١٠٩٠ ، وَمُسْلِمٌ : ١ - ٦٨٥ ؛ وَأَبُو دَاوُدَ : ١١٩٨ ، وَالتِّرْمِذِيُّ :
٤٥٣ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ٣٠٣ ، وَابْنُ حَبَّانَ : ٢٧٣٨ ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ : ١٤٣/٣ ؛ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا وَهِيَ أَبُو بَرٍّ .

(٢) فَازَ ، هَارَبَ .

(٣) يَأْتِي تَعْرِيفُ الْخَبَاءِ بِأَنَّهُ بَيْتٌ مِنْ شَعْرِ ، أَوْ خِيْمَةٌ ص ٦٨١ بِالشَّرْحِ . وَ ٦٤٥ بِالْهَامِشِ .

بل مجاوزة الفناء ، كذا في قاضيخان (١٦٥/١) . ويخالفه ما في « النهاية » ؛
و« الفتاوى الولوالجية »^(١) ؛ و« التجنيس والمزيد » ونصها : يقصر بخروجه عن
عُمران المصر .

توضيح : ولا يلحق فناء المصر بالمصر في حق السفر ، ويلحق الفناء بالمصر
لصحة صلاة الجمعة . والفرق : أن الجمعة من مصالح المصر ؛ وفناء المصر
ملحق بالمصر فيما هو من حوائج المصر ، وأداء الجمعة منها ، وقصر الصلاة ليس
من حوائج أهل المصر ، فلا يلحق فناء المصر بالمصر . في حق هذا الحكم .
أي : قصر الصلاة^(٢) .

تعريف الفناء : وَالْفِنَاءُ : الْمَكَانُ الْمُعَدُّ لِمَصَالِحِ الْبَلَدِ . كَرَكُضِ الدَّوَابِّ ؛
وَدَفْنِ الْمَوْتَى ؛ وإلقاء التراب^(٣) .

البساتين المحيطة : ولا تعتبر البساتين من عُمران المدينة ؛ وإن كانت متصلة
ببناها ؛ ولو سكنتها أهل البلدة . في جميع السنة ؛ أو بعضها .
مساكن الزراعة : ولا يعتبر سُكْنَى الْحَفَظَةِ ؛ وَالْأَكْرَةِ^(٤) اتفاقاً^(٥) .

(١) وهي لأبي الفتح ظهير الدين عبد الرشيد ابن أبي حنيفة الولوالجي المتوفى : ٥٤٠ . وما في
« كشف الظنون » خطأ ؛ فليتبَّه له .

(٢) تنمَّة : يلحق بهذا اعتبار حكم الصوم لجواز الفطر بحكم صلاة المسافر ، فيكون فناء المصر غير
ملحق به لفطر الصائم ، وكذا لعدم وجوب الأضحية . إذا طلع الفجر عليه وهو خارج المصر .
ولو لم يغادر فناءه . فاعلمه .

(٣) انظر ما كتبه في « منية الأخيار » من الفرق بين الفناء والرَّيْض بِمَبْحَثِ الْجُمُعَةِ .

(٤) الْأَجْرَاءُ لِلْحِرَاثَةِ ؛ أَوْ غَيْرَهَا . وَالْحَفَظَةُ : النَوَاطِيرُ .

(٥) إن لم تكن بيوتهم متصلة بالعمران ، وإلا فتعتبر لأنه ﷺ قصر العصر بذي الحليفة ؛ كما أخرجه
البخاري : ١٠٨٩ ، ومسلم : ١٠-٦٩٠ عن أنس رضي الله عنه . ولقول علي رضي الله عنه :

لَوْ جَاوَزْنَا هَذَا الْخُصْرَ لَصَلَّيْنَا رَكَعَتَيْنِ . أخرجه ابن أبي شيبة : ٤٤٩/٢ .

وَالْخُصْرُ : بَيْتٌ مِنْ قَصَبٍ ، يَبْنِي كَالْخِيْمَةِ لِمَوْسَمِ الصَّيْفِ ، أَوْ جَنِي الثَّمَارِ .

مطلب

فيما يشترط لصحة نية السفر

شرائط النية : وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ نِيَّةِ السَّفَرِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : ١- الْأَسْتِقْلَالُ بِالْحُكْمِ ،
وَالثَّانِي : الْبُلُوغُ ، وَالثَّالِثُ : عَدَمُ نَقْصَانِ مُدَّةِ السَّفَرِ عَنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .
تفريعات : فَلَا يَقْصُرُ مَنْ لَمْ يُجَاوِزْ عِمْرَانَ مُقَامِهِ ، أَوْ جَاوَزَ الْعُمْرَانَ نَاوِيًا .
وَلَكِنْ كَانَ صَبِيًّا ، أَوْ تَابِعًا . . لَمْ يَنْوِ مَتَّبِعُهُ السَّفَرَ .

التابع والمتبوع : وَالتَّابِعُ كَذَا - الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا ؛ وَقَدْ أَوْفَاهَا مَعْجَلُ مَهْرِهَا .
وإن لم يُوفِّها ! ؟ لم تُكُنْ تَبِعًا لَهُ ؛ وَلَوْ دَخَلَ بِهَا^(١) ، لِأَنَّهَا يَجُوزُ لَهَا مِنْهُ مِنَ
الْوَطءِ ؛ وَالْإِخْرَاجُ . . لِلْمَهْرِ : عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ .

و٢- الْعَبْدُ غَيْرُ الْمَكَاتَبِ ، فَيَشْمَلُ أُمَّ الْوَلَدِ ، وَالْمَدْبُورَ . . مَعَ مَوْلَاهُ ، وَ٣-
الْجُنْدِيُّ مَعَ أَمِيرِهِ ؛ إِذَا كَانَ يَرْتَزِقُ مِنْهُ ، وَالْأَجِيرُ مَعَ الْمُسْتَأْجِرِ ، وَالتَّلْمِيزُ مَعَ
أَسَاتِذِهِ^(٢) ، وَالْأَسِيرُ وَالْمَكْرَهُ مَعَ مَنْ أَكْرَهَهُ عَلَى السَّفَرِ ، وَالْأَعْمَى مَعَ الْمَتَّبِعِ
بِقَوْدِهِ . وَإِنْ كَانَ أَجِيرًا ؟ فَالْعَبْرَةُ لِنِيَّةِ الْأَعْمَى^(٣) .

أَوْ كَانَ نَاوِيًا ، دُونَ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ ، لِأَنَّ مَا دُونَهَا لَا يَصِيرُ بِهِ مَسَافِرًا شَرْعًا^(٤) .
النية المعتبرة : وَتُغْتَبَرُ نِيَّةُ الْإِقَامَةِ وَالسَّفَرِ مِنَ الْأَصْلِ ؛ كَالزَّوْجِ ، وَالْمَوْلَى ،
وَالْأَمِيرِ . . دُونَ التَّبَعِ ؛ كَالْمَرْأَةِ ، وَالْعَبْدِ ، وَالْجُنْدِيِّ^(٥) . . إِنْ عَلِمَ التَّبَعُ نِيَّةَ

(١) الصواب لغة : عليها . إذ هي في الأصل دخول على خيمتها للوطء .

(٢) سواء أكان أستاذ المهنة ؛ أو الصنعة . . أو المريد مع مُرَبِّيه ؛ والمعلم مع المتعلم الملازم له .

(٣) لأنه مملوك المنافع لمن استأجره ؛ فتعتبر نية المستأجر ، أمّا المتبّع ! فمنافعه مملوكة لنفسه . .
فالعبرة لنيته بنفسه .

(٤) يعني : قاصداً سفرًا يستغرق قطعه بوسيلة ركوبه ثلاثة أيام ، كما حرره من ٦٧٣ . فما دون
ذلك . . لا يعد مسافراً في حق الأحكام . . . وهذا معنى قوله (شرعاً) ، يعني : وإن عد مسافراً
عرفاً . فتنبه .

(٥) أمّا في زماننا - والحال أن الكائنات العسكرية مبنية أو الشواهد مستقرة - فهي في حكم الإقامة . إلّا
في نحو تنفيذ مشروع عسكري . فضلاً عن أن الأمير المباشر اليوم هو مأمور من حيثية ثانية ، =

الْمَتَّبِعُ . . فِي الْأَصَحِّ ، فَلَا يُلْزِمُهُ الْإِتِمَامُ بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ . . حَتَّى يَعْلَمَ ، كَمَا فِي تَوَجُّهِ الْخُطَابِ الشَّرْعِيِّ^(١) ، وَعَزَلِ الْوَكِيلِ^(٢) ، حَتَّى لَوْ صَلَّى مُخَالَفًا لَهُ قَبْلَ عِلْمِهِ . . صَحَّتْ ؛ فِي الْأَصَحِّ .

حُكْمُ الْقَصْرِ : وَالْقَصْرُ عَزِيمَةٌ عِنْدَنَا ، لَمَّا قَدَّمْنَا ص ٦٧٣ .

إِتِمَامُ الرِّبَاعِيَّةِ : ١- بَعْدَ الْقَعُودِ : فَإِذَا أَنْتَمُ الرُّبَاعِيَّةُ ؛ وَالْحَالُ أَنَّهُ قَعَدَ الْقَعُودَ الْأَوَّلَ قَدَّرَ التَّشَهُّدَ . . صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، لَوْ جُودَ الْفَرْضُ فِي مَحَلِّهِ ؛ وَهُوَ الْجُلُوسُ عَلَى الرُّكْعَتَيْنِ .

عَمْدٌ وَسَهْوٌ : وَتَصِيرُ الْأَخْرِيَانِ نَافِلَةً لَهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ^(٣) ، لِتَأْخِيرِ الْوَاجِبِ ؛ وَهُوَ السَّلَامُ عَنْ مَحَلِّهِ ؛ إِنْ كَانَ عَامِدًا ، فَإِنْ كَانَ سَاهِيًا ؟ يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ .

٢- بَغِيرَ قَعُودٍ : وَإِلَّا ؛ أَيٌ : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ جَلَسَ قَدَّرَ التَّشَهُّدَ عَلَى رَأْسِ الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ؟ فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ ، لِتَرْكِهِ فَرْضَ الْجُلُوسِ فِي مَحَلِّهِ ، وَاخْتِلَاطِ النَّفْلِ بِالْفَرْضِ قَبْلَ كَمَالِهِ .

انْتِقَالُ الْفَرْضِ : إِلَّا إِذَا نَوَى الْإِقَامَةَ لَمَّا قَامَ لِلثَّالِثَةِ ؛ فِي مَحَلِّ تَصِحُّ الْإِقَامَةِ فِيهِ ، لِأَنَّهُ صَارَ مُقِيمًا بِالنِّيَّةِ^(٤) ؛ فَانْقَلَبَ فَرْضُهُ أَرْبَعًا ، وَتَرَكُ وَاجِبَ الْقَعُودِ الْأَوَّلِ لَا يَفْسُدُ ، وَكَذَا لَوْ قَرَأَ فِي رَكْعَةٍ ، لِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ تَدْرَاكُ فَرْضِ الْقِرَاءَةِ فِي الْأَخْرَيْنِ بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ .

امْتِدَادُ السَّفَرِ : وَلَا يَزَالُ الْمَسَافِرُ الَّذِي اسْتَحْكَمَ سَفَرَهُ بِمَضِيِّ^(٥) ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

= وَبِخَاصَّةٍ بِتَوَفُّرِ وَسَائِلِ الْإِتِّصَالِ الْمُبَاشَرِ مَعَ الْقِيَادَةِ ؛ فَلَا عِبْرَةَ بِنِيَّتِهِ . بَلِ الْعِبْرَةُ لِنِيَّةِ الْقِيَادَةِ . فَتَنَبَّهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ لَا يُلْزَمُ مَنْ أَسْلَمَ بِدَارِ الْحَرْبِ حَتَّى يَعْلَمَ بِالتَّكْلِيفِ فَيُخَاطَبُ بِالْأَدَاءِ .

(٢) وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى وَكَالَتِهِ حَتَّى يَبْلُغَهُ الْعَزْلُ . وَكَذَا الْمَكْلُوفُ لَا يُوجِبُهُ إِلَيْهِ الْخُطَابُ حَتَّى يَعْلَمَ بِهِ ، وَهَذَا فِي حَقِّ مَنْ كَانَ بِدَارِ الْحَرْبِ ، أَمَّا الْكَوْنُ بِدَارِ الْإِسْلَامِ . . فَكَافٍ فِي تَوَجُّهِ الْخُطَابِ .

(٣) التَّحْرِيمِيَّةُ ؛ فَيَأْتِي ، وَنَجِبَ التَّوْبَةُ وَإِعَادَتَهَا . . رَفْعًا لِلْكَرَاهَةِ ؛ وَلَوْ بَعْدَ الْوَقْتِ .

(٤) إِذَا الْإِقَامَةَ تَرَكَّ ، وَبَكَفَى فِي التُّرُوكِ النِّيَّةُ ، بَيْنَمَا السَّفَرُ فَعَلَّ . . وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ وَالْمَزَاوَلَةِ ؛ كَمَا يَأْتِي .

(٥) الْمَضِيُّ لَيْسَ شَرْطًا ، بَلِ الْمَعْتَبَرُ قَصْدُ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَيَبْدَأُ الْقَصْرُ مَنْ تَجَاوَزَهُ عَمْرَانِ بِلَدِهِ كَمَا تَقَدَّمَ . =

مسافراً . . يَقْصُرُ حَتَّى ١- يَدْخُلَ مِصْرَهُ- يعني : وطنه الأصلي ، أو ٢- يَنْوِي إِقَامَتَهُ
نِصْفَ شَهْرٍ بِلَدٍ ؛ أَوْ قَرْيَةٍ . قَدَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ؛ وَابْنُ عَمْرٍ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

نقض السفر : وإذا لم يَسْتَحْكَمْ سفره ؛ بأن أراد الرجوع لوطنه قبل مضيّ ثلاثة
أيام^(٢) ؟ يُتِمُّ بِمَجْرَدِ الرَّجُوعِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ لوطنه ، لنقضه السفر ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ !
بخلاف السفر لا يوجد بمجرّد النية حتى يسير ، لِأَنَّهُ فَعَلَ .

معتبر الإقامة : وَقَصَرَ إِنْ نَوَى أَقَلَّ مِنْهُ ؛ أَي : مِنْ نِصْفِ شَهْرٍ ، أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئاً
وَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ سِنِينَ ؛ وَهُوَ يَنْوِي الْخُرُوجَ . . فِي غَدٍ ؛ أَوْ بَعْدَ جُمُعَةٍ ، لِأَنَّ
عَلْقَمَةَ بْنَ قَيْسٍ^(٣) مَكَثَ كَذَلِكَ بِخَوَارِزْمَ^(٤) سَتِينَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ .

= فاعلمه . وكان الأولى حذف (المضي) وهنا لتركه في الفقرة التالية ، للحاجة إليه فيها ؛ لا هنا .
(١) وهذا مما لا مجال للرأي فيه ، فله حكم المرفوع إلى رسول الله ﷺ ، فالأثر كالخير .

وأخرجه محمد بن الحسن في « الآثار » : ١٨٨ ؛ وفي « الحجة » : ١٧٢/١ ، وابن
أبي شيبة : ٢٠٨/٢ ، والطحاوي ، والترمذي : معلقاً ؛ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما . .
قال : إذا كنت مسافراً . . فوطئت نفسك على إقامة خمسة عشر يوماً ؛ فأنتم الصلاة . وإن كنت
لا تدري متى تظعن فأقصر .

وأخرج محمد في « الحجة » (١٧٠/١) ؛ عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم : إذا
هممت بإقامة خمسة عشر يوماً . . فأنتم الصلاة . وعن عليّ بلاغاً أنه كان يقول : إذا أجمع على
خمس عشرة أتم الصلاة . وقد أشيع الأدلة في تحقيق وشرح « الآثار » فضيلة الشيخ أبو الوفا
الأفغانى ٤٨٩/١ - ٤٩٣ . فراجعهم تنعم .

(٢) فلو مضت الأيام الثلاثة كان سفرأ ، فيتمّ صلاته إلى حين دخول بلده ؛ لا بمجرّد الرجوع . فتنبّه .
(٣) أبو شبل علقمة بن قيس النخعي ، أحد فقهاء الإسلام ، تابعي مخضرم ، روى عن الشيخين
رضي الله عنهما ، ولازم ابن مسعود فأخذ جميع علمه ، وهو من الأفراد المشاهير . . علماً ؛
وودعاً ؛ وتقى ، كانت الصحابة نسأله وتستفتيه . توفي سنة : ٧٢ هـ .

(٤) ناحية عظيمة في الولايات الإسلامية من روسيا وما وراء النهر قريباً من جيحون ، وهي ولاية متصلة
البناء كثيرة القرى والضياع وسمّيت بهذا الاسم نسبة إلى الصيد المشوي بالفحم ، لأنّ (خَوَارِ)
بلغتهم معناها : الصيد . و(رَزْم) معناه : المحطّب أو فحمة . وقيل : معناها : الأرض السهلة .
والله تعالى أعلم .

الإقامة ببلدتين : وَلَا تَصِحُّ نِيَّةُ الْإِقَامَةِ بِبِلَدَتَيْنِ لَمْ يُعَيَّنِ الْمَبِيتُ بِإِحْدَاهُمَا ، وكلُّ واحدة أصلٌ بنفسها ، وإذا كانت تابعة ؛ كقرية . . . يجبُ على ساكنها الجمعة !! تصحُّ الإقامة بدخول أَيْتِهما ، وكذا تصحُّ إذا عَيَّن المبيتَ بواحدة من البلدتين ، لأنَّ الإقامة تضاف لمحلِّ المبيت .

الإقامة بالمفازة : وَلَا تَصِحُّ نِيَّةُ الْإِقَامَةِ فِي مَفَازَةٍ لِغَيْرِ أَهْلِ الْأَخِيَّةِ ، لعدم صلاحية المكان في حقِّه . والأخية : جمع خبا . . بغير همزة^(١) ؛ مثل (كسا وأكسية) : بيتٌ من وبر ؛ أو صوف ، والمرادُ ما هو أعمُّ من ذلك .

أهل الأخية : وأما أهل الأخية !! فتصحُّ نيتُهم الإقامة في الأصحَّ^(٢) في مفازة^(٣) .

الإقامة بدار الحرب : وَلَا تَصِحُّ نِيَّةُ الْإِقَامَةِ لِعَسْكَرِنَا بِدَارِ الْحَرْبِ ؛ ولو حاصروا مصرأ ، لمخالفة حالهم بالتردُّد بين القرار والفرار .

بمحاصرة البغاة : وَلَا تَصِحُّ نِيَّةُ الْإِقَامَةِ لِعَسْكَرِنَا بِدَارِنَا فِي حَالِ مُحَاصَرَةِ أَهْلِ الْبَغْيِ^(٤) ، للتردُّد كما ذكرنا ؛ ولو كانت الشوكة ظاهرة لنا عليهم .

(١) هكذا في الأصلين وغيرهما !! لكنَّه محلٌّ نظرا إذ الكساء مهموز . قال في « القاموس » (خبا) : الخياء ككساء . قال ابن منظور في « لسان العرب » : والخياء من الأبنية . . . قال ابن دريد : أصله من خَبَات . . . ولم يقل أحد إنَّ (خباء) أصله الهمز إلاَّ هو بل قد صُرِّح بخلاف ذلك . . . اهـ .

(٢) وبه يفنى . . إذا كان عندهم من الماء والكلام ما يكفيهم مدَّتُها ، أو يأتيهم مدَّةٌ مستمرة . والحاصل : أنَّ شروطَ الإتمام ستة : ١ - النية ، ٢ - المدَّة ، ٣ - استقلال الرأي ، ٤ - ترك المسير ، ٥ - اتحاد الموضع ، ٦ - صلاحيته .

(الدر المختار : ٥٢٩/١) عن القهستاني : ١٥٦/١ بصرف . وقد نظمناها بقولي :

نَزَطٌ لِحَرْبٍ ١ مُنْتَقِلٌ بِأَلْيَكْرِ إِنَّمَا هِيَ الْعَلَاةُ فِي قَطْعِ السَّفَرِ
بِمَوْضِعٍ يَنْتَلِجُ لِلْإِقَامَةِ وَتَرْكُهُ الْمَسِيرَ لِلنَّدَامَةِ
نِيَّتُهُ وَهُوَ مُدَّةُ الْإِدَامَةِ مَعَ ٦ اتِّحَادِ مَوْضِعِ الْإِقَامَةِ

(٣) قلنا ص ٦٥٥ أنَّ مثلها سكنى ربَّان السفينة دائمي السفر بها ؛ دون المسافرين .

(٤) هم الخارجون على الإمام الحقِّ ولو كان ظالماً شريطةً صحيحةً تؤلِّيه ؛ مع أنَّها تصحُّ مع الغلبة والقهر .

مبحث

في اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه

١- في الوقت : وَإِنْ أَقْنَدَى مُسَافِرٌ بِمُقِيمٍ يَصَلِّي رِبَاعِيَّةً ؛ ولو في التشهد الأخير . . . فِي الْوَقْتِ ؟ صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ ، وَأَتَمَّهَا أَرْبَعًا تَبَعًا لِإِمَامِهِ ؛ وَاتِّصَالَ الْمَغِيرِ^(١) بالسبب الذي هو الوقت . ولو خرج الوقت ؛ قبل إتمامه ، أو ترك الإمام القعود الأول ؛ في الصحيح^(٢) .

٢- بعد الوقت : وَبَعْدَهُ ؛ أي : بعد خروج الوقت ١١ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْمَسَافِرِ بِالْمُقِيمِ ؛ ولو كان إحرام المقيم قبل خروج الوقت ، لَأَنَّ فَرْضَهُ لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَ خُرُوجِهِ .

وَبِعَكْسِهِ ؛ بَأَن أَقْنَدَى مُقِيمٌ بِمَسَافِرٍ ١٢ صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ فِيهِمَا ؛ أي : في الوقت ، وفيما بعد خروجه ، لِأَنَّهُ صَلَّى بِأَهْلِ مَكَّةَ . . وهو مسافر ؛ وقال : « أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ ؛ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ »^(٣) . وقعوده فرض أقوى من الأول في حق

(١) هو التزام صلاة الإمام بالاعتداء . . . يوجب تغيير فرضه من ركعتين إلى أربع .

(٢) وعليه الفتوى . ومقابله الفساد . قال في « النهر » : لا وجه له يظهر . (رد المحتار : ١ / ٥٣٠)

(٣) أخرجه مالك : ١ / ١٤٩ ، وأحمد : ٤ / ٤٣٠ ، وأبو داود : ١٢٢٩ ، والترمذي : ٥٤٥ ؛

وقال : حسن صحيح ، وابن أبي شيبة : ١ / ٣٨٣ ، والطحاوي : ١ / ٢٤٣ ، والطبراني في « الكبير » : ٥١٧ ، وابن خزيمة : ١٦٤٣ ، والطيالسي : ٥٨٦ ، والبزار ، وإسحاق بن راهويه ، والبيهقي : ٣ / ١٤٥ ، عن عمران بن حصين رضي الله عنه : ما سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سفراً قط إلا صلى ركعتين حتى يرجع ، وشهدت معه حيناً والطاقف وكان يصلي ركعتين ، حجبت معه واعتمرت فصلتي ركعتين ، ثم حجبت مع أبي بكر واعتمرت فصلتي ركعتين ثم قال : أتثأر صلاتكم فإننا قوم سفر . واللفظ للطيالسي . وإنما اخترته لذكر أبي بكر رضي الله عنه ؛ ثم عزوها إليه .

وأخرجه أبو يوسف في « الآثار » : ١٤٥ ، ٣٧٢ ، ومحمد في « الآثار » : ١٨٩ ، وفي « الموطأ » : ١٩٦ ، وابن أبي شيبة : ١ / ٢٥٦ ، وعبد الرزاق : ٤٣٦٩ ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً .

المقيم ، وَيُتِمُّ المقيمون منفردين بلا قراءة ولا سجود سهو ، ولا يصح الاقتداء بهم .

تنبيه المقتدين : وَنُذِبَ لِلْإِمَامِ .. بعد التسليمتين ؛ في الأصح ، وقيل : بعد التسليمة الأولى^(١) أَنْ يَقُولَ (أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنِّي مُسَافِرٌ) ؛ كما رَوَيْنَا .

إيضاح : وإنما كان مندوباً !! لأنه لم يتعين معرفاً لحال الإمام ، لجواز السؤال قبل الصلاة ، أو بعد إتمامهم صلاتهم .

وقت التنبيه : وَيَنْبَغِي^(٢) أَنْ يَقُولَ لَهُمُ الْإِمَامُ ذَلِكَ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لدفع الاشتباه ابتداءً .

توضيح : وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمُّ الْمُقِيمُ فِيمَا يُتِمُّهُ بَعْدَ فَرَاغِ إِمَامِهِ الْمُسَافِرِ فِي الْأَصَحِّ^(٣) لأنه أدرك مع الإمام أول صلاته ، وفرض القراءة قد تأذى . بخلاف المسبوق^(٤) ..

قضاء الفائتة : وَفَائِتَةُ السَّفَرِ وَفَائِتَةُ الْحَضَرِ .. تُقْضَى رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعًا ، فيه لفٌّ ونشر مرتَّب^(٥) .

-
- (١) وينبغي ترجيحه في زماننا ؛ (طحطاوي ١ / ٣٣٥ ؛ على « الدر ») ؛ عن المقدسي .
- (٢) التعبير بـ (ينبغي) يفيد الوجوب ؛ أو أكثر ، وهو كذلك ، لأن معرفة حال الإمام واجبة على المؤتمين ، فتندب المعرفة ابتداءً ، وتجب انتهاءً ، ولا يلزم الإمام ذلك ؛ لأن هذا من واجبات المؤتمين فينبغي عليهم ذلك ؛ ولو بعد أن يتقوا صلاتهم أربعاً . وهو لو كان في الحضر ؛ أما في السفر . فدلالة الحال كافية ؛ وانظر « رد المحتار » : ١ / ٥٣٠ .
- ثم فائدة إعلامهم قبلاً ؛ أو فيما بعد .. أَنَّ المدرك يترك القراءة ؛ ولو فيما انفرد فيه ، وعدم وجوب سجود السهو . فتنبه . وراجع ص ٧٤٤ .
- (٣) مقابله قول ضعيف بوجوب القراءة . وكذا سجود السهو .. لا يجب على المقتدي . ثم هذا بعد فراغ الإمام . أمّا لو انفرد المقتدي قبل فراغ إمامه ؛ ثم نوى الإمام الإقامة قبل تقييده ركعته بسجدة .. وجب على المقتدي العود لمتابعته برفض الانفراد ، وإلا .. فسدت صلاته .
- (٤) لأن المسبوق منفرد فيما يقضيه ؛ فتجب عليه القراءة ، وكذا السجود .. لو سهى .
- (٥) حيث ذكر أحكاماً عديدة متعاقبة ؛ ثم سرد أمثلتها على الترتيب .

مطلب

القضاء يحاكي الأداء

لأنَّ القضاء بحسب الأداء ، بخلاف فائتة المريض ؛ والقوي ، فإن المريض إذا برىء . . يقضي بالركوع والسجود ، وإذا مرض . . يقضي بالإيماء فائتة الصلوة ؛ لسقوط الركوع والسجود بالعدر ، ولزومهما بالقدرة حال القضاء .

معتبر الأداء : وَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ - أي : لزوم الأربع بالحضر ؛ والركعتين بالسفر - آخِرُ الْوَقْتِ ^(١) ، فإن كان في آخره مسافراً . . صلى ركعتين ، وإن كان مقيماً ؟ صلى أربعاً ، لأنه المعتبر في السببية عند عدم الأداء فيما قبله من الوقت .

تفريعات : فتلزمه الصلاة . . لو صار أهلاً لها في آخر الوقت ؛ ب ١ - بلوغ ^(٢) ، و ٢ - إسلام ، و ٣ - إفاقة . . من أ - جنون ؛ وب - إغماء ، و ٤ - طهر . . من أ - حيض ؛ وب - نفاس .

سقوط القضاء : وتسقط بفقد الأهلية فيه ^(٣) ؛ ب ١ - جنون ، و ٢ - إغماء ممتد ^(٤) ، و ٣ - نفاس ؛ وحيض ^(٥) .

مطلب

أحكام الأوطان الثلاثة

تغيّر الوطن : وَيَبْتَطُلُ الْوَطَنُ الْأَصْلِيَّ بِمِثْلِهِ فَقَطْ ، أي : لا يبطل بوطن الإقامة ؛ ولا بالسفر ، لأنَّ الشيء لا يبطل بما دونه ، بل بما هو مثله ؛ أو فوقه .

-
- (١) هو قَدْرُ مَا يَسَعُ التحريم بشرائطها . وعند زفر : قَدْرُ مَا يَسَعُ أداء الصلاة .
 - (٢) كما حدث لمحمد بن الحسن وقد سأل الإمام أوّل مرة أتاه يستفتيه عن صبي صلى العشاء ونام فاستيقظ قبل الفجر جنباً . فأجابه بأن عليه العشاء . لأن أداءه قبل النوم كان نافلاً ؛ لعدم البلوغ .
 - (٣) أي : آخر الوقت أداء ، وبعد عود الأهلية قضاء .
 - (٤) ستة أوقات صلاة فما فوق ؛ لدخولها حيث لا يحد الكثرة بالتكرار
 - (٥) فيه أن الحائض والنفساء لا تقضي الصلاة أصلاً ؛ ولو لم تفقد الأهلية !!! . فينبغي أن يكون صادقا في سقوط قضاء الصوم . فتنبه .

ولا يشترط تقدّم السفر لثبوت الوطن الأصلي ؛ إجماعاً ، ولا لوطن الإقامة ؛ في ظاهر الرواية .

استحداث وطن : وإذا لم ينقل أهله ، بل استحدث أهلاً أيضاً ببلدة أخرى ١٩ فلا يبطل وطنه الأول ، وكلّ منهما وطن أصليّ له .

حكم الإقامة : وَيَبْطُلُ وَطَنُ الْإِقَامَةِ بـ ١- مثله ، وَيَبْطُلُ أَيْضاً بـ ٢- إنشاء السفر بعده ، وبـ ٣- العود للوطن الأصليّ ، لما ذكرنا .

تعريف الأصلي : وَالْوَطَنُ الْأَصْلِيُّ : هُوَ الَّذِي ١- وُلِدَ فِيهِ الْإِنْسَانُ ، أَوْ ٢- تَزَوَّجَ فِيهِ ، أَوْ ٣- لَمْ يَتَزَوَّجْ . . ولم يولد فيه ؛ وَلَكِنْ قَصَدَ التَّعِيشَ ؛ لَا الْأَزْتِحَالَ عَنْهُ^(١) .

تعريف الإقامة : وَوَطَنُ الْإِقَامَةِ : مَوْضِعٌ صَالِحٌ لَهَا - على ما قدّمناه ص ٦٨١ - وَقَدْ نَوَى الْإِقَامَةَ فِيهِ نِصْفَ شَهْرٍ فَمَا فَوْقَهُ .

وفائدة هذا : أَنَّهُ يُسَمُّ الصَّلَاةَ إِذَا دَخَلَهُ ؛ وَهُوَ مُسَافِرٌ قَبْلَ بَطْلَانِهِ .

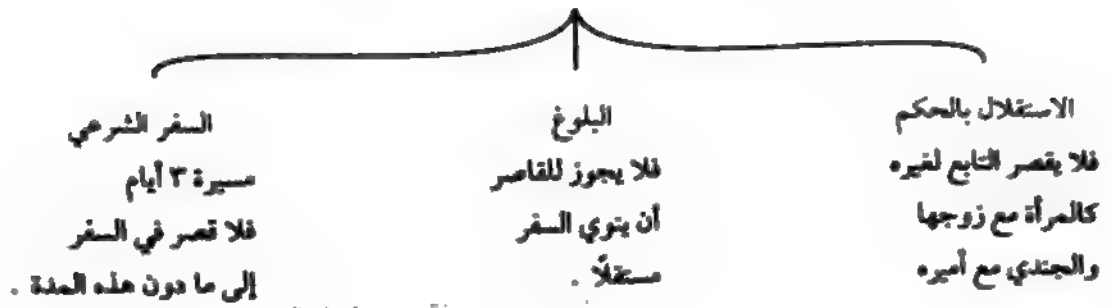
وطن السكنى : وَلَمْ يَغْتَبِرِ الْمُحَقِّقُونَ وَطَنَ الشُّكْنَى ، وَهُوَ : مَا ؛ أَي : مَوْضِعٌ يَتَوَي^(٢) الْإِقَامَةَ فِيهِ دُونَ نِصْفِ شَهْرٍ ؛ وَكَانَ مُسَافِراً ، فَلَا يَبْطُلُ بِهِ وَطَنُ الْإِقَامَةِ ، وَلَا يَبْطُلُ السَّفَرُ .

* * *

(١) انظر ما كتبناه في هذا الموضع من « منية الأخيار » تحقيقنا على « الاختيار » .
واعلم أنّ نقل قيد النفوس في زماننا مع ترك التملك في موطنه يعتبر كالإسقاط للوطن الأصليّ ، فما لم يبق له فيه شيء . . سقط موطنه ، ويحضره كالغريب ، وإلاّ لا يسقط . فتنبه .

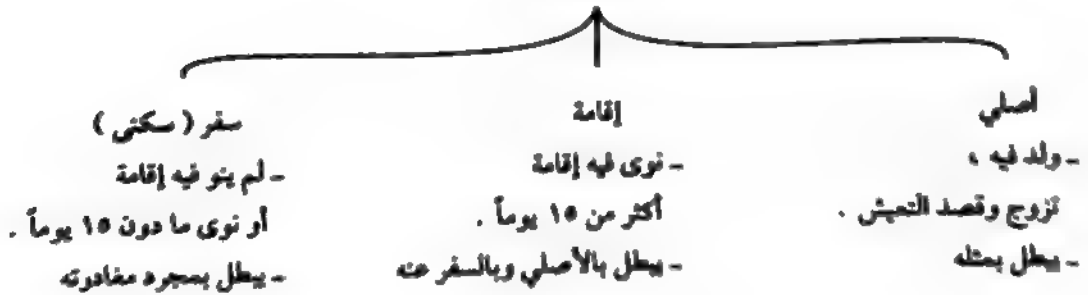
(٢) في (خ) : نَوَى .

شروط صحة نية السفر



• • •

الأوطان



• • •

مشجر الأوطان

الأسئلة

- ما هي الإضافة اللغوية في (صلاة المسافر) ؟ وما معانيها ؟ وما هو السفر (لغة وشرعا) ؟
- ما هي الرخصة الحقيقية ؟ ما أمثلتها ؟ ما حكمها ؟
- ما حكم إكمال الصلاة في السفر ؟ هل هي رخصة حقيقية أو مجازية ؟ ولماذا ؟
- لماذا قُدرت مدّة السفر بالأيام دون المراحل والفراسخ ؟ وما هو الأصح ؟
- ما الحكم لو بكرّ المسافر في الأيام الثلاثة فبلغ المقصد بمسير إلى الزوال في كل يوم ؟ ولماذا ؟
- ما هو المعتبر في مسير المسافر (في البر ، والبحر ، الجبل) ؟ وهل يعتبر سير البريد أو العربة ؟ ولماذا ؟
- ما هي الصلوات التي ينالها القصر ؟ وما حكم أداء النوافل في السفر ؟
- ما حكم السفر للمعصية ؟ وما أمثلته ؟ ولماذا ؟
- اشرح المفردات التالية : رخصة حقيقية ، رخصة مجازية ، الفناء ، الرّيبس ، الخباء ، الأخبية ، الأكرة ، المتبوع ، التابع ، وطن السكنى ، وطن الإقامة .
- متى يبدأ المسافر بقصر الصلاة ؟ وإلى متى يستمرّ بالقصر ؟ وكيف تتحقّق إقامته ؟
- وضح العلاقة بين المصّر وفنائه والرّيبس في حقّ السفر والجمعة - وهل الصوم والأضحية كالجمعة ؛ أو كالقصر ؟
- ما هو الفناء ، وما حكمه ؟ وهل تعتبر البساتين من عمران المدينة ؟ وهل على سكانها جمعة أو عيد ؟
- ما هي شرائط صحّة نيّة السفر ؟ وما معنى الاستقلال بالحكم ؟

- من الذي يقرّر نية السفر والإقامة من هؤلاء : الأمير ، المدبّر ، أم الولد ، الزوجة ، الأجير ، قائد الأعمى ، المكاتب ، السيّد .
- ما حكم نية السفر والإقامة (الزوج وزوجته ، والأعمى ومن يقوده) ؟ ولماذا ؟
- اشرح قول المؤلف رحمه الله تعالى (وتعتبر نية الإقامة والسفر من الأصل دون التبع . . إن علم التبع نية المتبوع) مع الأمثلة .
- ما حكم إكمال المسافر صلاته إلى أربع ركعات ؟ وما حكم الركعتين الزائدتين ؟
قعد للشهد أو لا !!
- ما حكم صلاة المسافر نوى الإقامة (في صلاته : قبل التشهد ، بعده ، بعد السلام) ؟
- متى ينقطع حكم السفر عن المسافر ؟ وما هي المدة لإقامة المسافر ليعتبر مقيماً ؟
- ما حكم المتردّد في إقامته وهو ينوي الخروج من بلدة السفر غداً ؟ أو بعد غد ؟
- متى تصحّ نية الإقامة ببلدتين ؟ أو مفازة ؟ أو دار الحرب ؟ أو محاصرة أهل البغي ؟
- اذكر أحوال الاقتداء بين المسافر والمقيم في الوقت وعدمه مع التعليل !
- كيف ينبّه الإمام المسافر من وراءه إلى أنّه مسافر ؟ ومتى ؟ ولماذا ؟
- كيف يقضي المسافر فاتّة السفر في الإقامة ؟ والمقيم فاتّة الحضر في السفر ؟ ولماذا ؟
- ما هو الوطن الأصلي والإقامة والسكنى ؟ وكيف يبطل (الأصلي والإقامة والسكنى) ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ ، واختيار الأكثر صحّة :
* أقلّ مدة السفر للمرأة لتحتاج إلى محرم مسيرة يوم واحد . ولقصر الصلاة والصوم ثلاثة أيام .
* الرخصة الحقيقية : إجراء كلمة الكفر للمكروه ، وهي رخصة الترفيه .

- * الرخصة الحقيقية مخير بها العبد بين العمل بالرخصة والعمل بالعزيمة . فلا يثاب .
- * الرخصة المجازية كشرب الخمر للمكره يجب أن يشرب لثلاث يقتل .
- * قصر الصلاة في السفر رخصة ترفيه فلا يثاب لو أكملها أربعاً .
- * أحكام رخصة المسافر المسح على الخفين في أكثر من يوم وليلة ، ولا تسقط عنه الأضحية .
- * يقصر المسافر الصلاة وجوباً ، ويفطر وجوباً ولكن لا يترك صلاة الجمعة .
- * السير هو سير البغل بين مسير السفر والحمام ؟ معتبر السير هو الوسط ؛ وهو سير البغل بين الفرس والحمار .
- * لا تعتبر الاستراحات لمسيرة الأيام الثلاثة .
- * لا يحلُّ قصر الصلاة في استعمال وسائل الركوب الحديثة لعدم المشقة .
- * يعتبر أكثر النهار في السفر كجميعه والنهار هو طلوع الشمس إلى غروبها .
- * يقصر المسافر وجوباً الفرائض والواجبات ، ويترك النوافل ؛ ولو كان حال أمن وقرار .
- * تصحُّ نية الإقامة أو السفر من الزوجين ، ولا تصحُّ من أولادهما .
- * يصحُّ نية الإقامة والسفر من الأمير ؛ لا الجندي ، ومن الأعمى ؛ لا من يقوده .
- * فوت الزوجة الإقامة قبل أن يخبرها زوجها بها لا تقصر الصلاة .
- * الذي يقود الأعمى ينوي عنه الإقامة ؛ أو السفر .
- * الأجير لا تصحُّ منه نية الإقامة إلا إذا نواها المستأجر وأعلمه بها .
- * قعد المسافر على ركعتين ثم نوى الإقامة يعيد الصلاة أربعاً .
- * سها المسافر فصلّى أربعاً متصلة بلا تشهد بينها . يسجد للسهو .

- * صَلَّى ركعتين ثم نوى الإقامة يتمها أربعاً .
- * ينقطع حكم السفر حين يصل المسافر إلى بيته ؛ ولو أول الوقت .
- * ينقطع حكم السفر بعد مضي خمسة عشر يوماً على إقامته ببلدة أو قرية كبية .
- * أقام ببلدتين . . ويبيت بإحدهما لا تصحُ إقامته إلا إذا كانتا متجاورتين .
- * تصحُ نيّة الرعاة والصيادين في الخيم ؛ ولا تصحُ للمسافرين إذا نزلوا عندهم .
- * تصحُ نيّة عسكرينا بدار الحرب إذا زاد حصارهم عن خمسة عشر يوماً .
- * لا تصحُ الإقامة لمحاصرة البغاة ولو استمرَّ خمسة عشر يوماً .
- * صَلَّى المسافر مقتدياً بمقيم يسلم في التشهد الأول .
- * صَلَّى المقيم مقتدياً بمسافر يقصر الصلاة لأنه تبع للإمام .
- * يصحُ اقتداء المقيم بالمسافر قضاءً بعد خروج الوقت .
- * لا يصحُ اقتداء المقيم بالمسافر قضاءً بعد خروج الوقت .
- * يصحُ اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت .
- * يصحُ اقتداء المقيم بالمسافر آخر الوقت ؛ فإذا خرج بعد ركعتين بطلت الصلاة .
- * يقرأ المقيم المقتدي بالمسافر الفاتحة فقط بعد سلام الإمام .
- * يخبر الإمام المسافر المقتدين بأنه مسافر وجوباً قبل الصلاة .
- * فاتنة السفر تقضى ركعتين ؛ ولو حضراً ، وفاتنة الحضر تقضى أربعاً ولو سافراً والمعتبر أول الوقت .
- * جُنَّ المسافر قبل أن يصلي أو أغمي عليه ثم عوفي بعد الإقامة يقضي ما فاته ركعتين فقط .
- * حاضت المرأة قبل أدائها الصلاة ثم سافرت تقضيها في السفر ركعتين .

- * استحدث أهلاً ببلد غير بلده الأصلي يبطل الأول ويصير الثاني أصلياً .
- * يبطل وطن الإقامة بالأصلي ، ويبطل الأصلي بأصلي آخر .
- * يبطل وطن الإقامة بإقامة آخر ؛ لا بوطن السكنى .
- * وطن السكنى هو الذي نوى الإقامة السكنى فيه مدى الحياة .
- * وطن السفر هو وطن السكنى ، ولا عبرة به ؛ إذ لا حكم له .
- * يشترط تقدّم السفر لثبوت الوطن الأصلي . وكذا لوطن الإقامة .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * قال ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ وَلَيَوْمٍ الْآخِرِ أَنْ مَسِيرَةً ... »
- و..... إِلَّا مَعَ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ عَلَيْهَا » .
- * قال ﷺ : « خَيْرُ الْأُمُورِ ... » .
- * مكث علقمة بن قيس بن خورارزم الصلاة .
- * صلى ﷺ بمكة وهو مسافر وقال : « أَتَمُّوا ... » ؛ فَإِنَّا قَوْمٌ ... » .
- * قالت عائشة رضي الله عنها : فُرِضَتِ الصَّلَاةُ ... رَكَعَتَيْنِ ... فِي السَّفَرِ ،
- و..... فِي الْحَضَرِ .

* * *

باب صلاة المريض

تسميته : من إضافة الفعل إلى فاعله^(١) .

والمرض : حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعي .

المعجز عن القيام : إذا ١- تَعَذَّرَ عَلَى الْمَرِيضِ كُلُّ الْقِيَامِ ؛ وهو : الحقيقي^(٢) ، ومثله الحكمي^(٣) . . ذَكَرَهُ فَقَالَ : أَوْ ٢- تَعَسَّرَ كُلُّ الْقِيَامِ بِوُجُودِ أَلَمٍ شَدِيدٍ ، أَوْ ٣- خَافَ ؛ بَأَن غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ١- بِتَجَرِبَةٍ سَابِقَةٍ ، أَوْ ٢- إِخْبَارِ طَبِيبٍ مُسَلِّمٍ حَازِقٍ^(٤) ، أَوْ ٣- ظَهُورِ الْحَالِ زِيَادَةَ الْمَرَضِ ، أَوْ ٤- خَافَ بَطْأَهُ ؛ أَي : طَوَّلَ الْمَرَضَ بِهِ ؛ أَي : بِالْقِيَامِ . . صَلَّى قَاعِدًا بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ ، لَمَّا رُوِيَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ^(٥) قَالَ : كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ^(٦) ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ ! ؟ فَقَالَ : « صَلِّ قَائِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ . . فَقَاعِدًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ . . فَعَلَى جَنْبٍ^(٦) » . زاد

(١) إذ فاعل الصلاة المريض . أو إلى محله . . فالمريض محل الصلاة . وكل فاعل محل ؛ ولا عكس .

(٢) المتعذر : ما لا إمكان للإتيان به أصلاً وهو الحقيقي . والمتعسر : ما يمكن الإتيان به مع جهد ومشقة ؛ وهو الحكمي وقد نظمته :

وَمَا لَيْسَ مَقْدُورًا فَذَا مُتَعَذَّرٌ وَإِنْ كَانَ مَعَ جُهْدٍ فَذَا مُتَعَسَّرٌ

(٣) ماهر متخصص ، أما من ليس له خبرة كافية . . فهو ضامن

(٤) أبو نُجَيْدٍ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ الْخَزَاعِيُّ ، أَسْلَمَ عَامَ خَيْبَرَ ؛ فَكَانَتْ لَهُ رَايَةُ خِرَازَةِ عَامِ الْفَتْحِ ، أَرْسَلَهُ عَمْرٌ إِلَى أَهْلِ الْبَصْرَةِ مُفَقِّهَا ، وَاسْتَقْضَاهُ زِيَادَ فَاَسْتَعْفَى ، حَتَّى تَوَفَّى فِي الْبَصْرَةِ سَنَةَ : ٥٢ .

(٥) مَرَضٌ شَرَجِي يَشْكُلُ تَشَقُّقًا فِي الْحَلَقَةِ ؛ أَوْ انْتِفَاحًا فِيهِ . وَلَقَدْ كَانَ تَصَافَحُهُ الْمَلَائِكَةُ لِتَرْكِهِ التَّدَاوِيَّ لِذَلِكَ ، ثُمَّ تَدَاوَى فَتَرَكْتَ السَّلَامَ عَلَيْهِ . وَالدَّعَاءُ عِنْدَ ذِكْرِهِ مُجَابِبٌ ؛ كَمَا وَرَدَ عَنِ الصَّالِحِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٤٢٦/٤ ، وَابْنُ خَلَّابٍ : ١١١٧ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٩٥٢ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٣٧٢ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ١٢٢٣ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ٩٧٩ ؛ ١٢٥٠ ، وَالحَاكِمُ : ٣١٥/١ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٤٣٤٥ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ : نَوَاصِيرٌ ؛ وَعِنْدَ-

النسائي^(١) : « فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ ، فَمُسْتَلْقِيًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ ! لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » .

هيئة الأداء : وَيَقْعُدُ كَيْفَ شَاءَ ؛ أي : كيف تيسر له بغير ضرر . . من ترتع ؛ أو غيره . . فِي الْأَصَحِّ^(٢) ؛ من غير كراهة ، كذا روي عن الإمام للعذر .
وَالْأَبَانُ قَدَرٌ عَلَى بَعْضِ الْقِيَامِ . . قَامَ بِقَدَرٍ مَا يُمَكِّنُهُ بِلَا زِيَادَةٍ مَشَقَّةٌ ؛ ولو بالتحريم ، وقراءة آية .

وإن حصل به ألم شديد !! يقعد ابتداءً ، كما لو عجز وقعد ابتداءً ؛ هو المذهب الصحيح^(٣) ، لأن الطاعة بحسب الطاقة .

عن الركوع والسجود : وَإِنْ تَعَذَّرَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ ؛ وَقَدَرُ عَلَى الْقُعُودِ وَلَوْ مُسْتَنْدًا ؛ صَلَّى قَاعِدًا بِالْإِيمَاءِ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بِرَأْسِهِ ، وَلَا يَجْزِيهِ مَضْطَجِعًا ، وَجَعَلَ إِيمَاءَهُ بِرَأْسِهِ لِلسُّجُودِ أَخْفَضَ مِنْ إِيمَائِهِ بِرَأْسِهِ لِلرُّكُوعِ .

العجز عن السجود : وكذا لو عجز عن السجود وَقَدَرُ عَلَى الرُّكُوعِ . . يُؤْمِيءُ بهما ، لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عاد مريضاً ؛ فَرَأَاهُ يَصَلِّي عَلَى وِسَادَةٍ ، فَأَخَذَهَا فَرَمَى بِهَا ، فَأَخَذَ عَوْدًا لِيَصَلِّيَ عَلَيْهِ ؛ فَرَمَى بِهِ ؛ وَقَالَ : « صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ . . إِنْ اسْتَطَعْتَ ، وَإِلَّا ! فَأَوْمِ إِيمَاءً ، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ »^(٤) .

= آخرين « بواسير » ؟ وكلاهما مرض شرعي ، ولكن بينهما تفرقة عند الأطباء الآن ، وهل كانت كذلك ، أم أنهما كانا يُعَدَّانِ واحداً ؟ فليُنظر .

(١) لم أجده عند النسائي ! لكن شاهده عند الطبراني في « الأوسط » : ٣٩٩٧ قال ﷺ : « يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا ، فَإِنْ نَالَتهُ مَشَقَّةٌ . . صَلَّى جَالِسًا ، فَإِنْ نَالَتهُ مَشَقَّةٌ . . صَلَّى نَائِمًا يُؤْمِيءُ بِرَأْسِهِ . . » عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) وهو المذهب . ويقابله قول زفر بالجلوس كالمتشهد ؛ لأنه أيسر ، قيل : وبه يفتي .

قلت : إن المراد اليسر : فالمريض أدري به فيجلس كيف يشاء ، فإن كان التشهد أيسر عليه . . لم يبق خلاف ، وإلا يختار الأيسر . وبه يحصل التوفيق .

(٣) ولا يروى خلافه عن أصحابنا ، كما نقله ابن عابدين ؛ عن الحلواني . . معزاً إلى الهندواني !

(٤) أخرجه البزار (كشف : ٥٦٨) ، وأبو يعلى : ١٨١١ ، والبيهقي في « الكبرى » : ٣٠٦/٢ =

تحقق السجود : فَإِنْ لَمْ يَخْفِضْهُ ؛ أَي : الإيماء للسجود عنه ؟ أي : عن الإيماء للركوع ، بأن جعلهما على حدٍّ سواء ؟ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ ؛ لفقد السجود حقيقة ؛ وحكماً .^(١) مع القدرة .

تصنع السجود : وَلَا يُرْفَعُ - بالبناء للمجهول - لِوَجْهِهِ شَيْءٌ ؛ كحجر ، وخشبة .. يَسْجُدُ عَلَيْهِ ، لما قدَّمناه ، ولقوله ﷺ : « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْجُدَ فَلْيَسْجُدْ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ! فَلَا يُرْفَعُ إِلَى وَجْهِهِ شَيْئًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ ، وَلْيَكُنْ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ يُؤْمِي بِرَأْسِهِ » . رواه الطبراني^(٢) .

إيضاح وظفر : وقال في « المجتبى » : كانت كيفية الإيماء بالركوع والسجود مشتبهة عليّ في أنّه .. يكفي بعض الانحناء ، أم أقصى ما يمكن ! ؟ فظفرتُ على الرواية ، فإنه ذكر شيخ الإسلام [خوأمَر زاده] : الموميء إذا خفض رأسه للركوع شيئاً ، ثُمَّ للسجود شيئاً . . جاز . اهـ

العاجز عن الإيماء : [وفي (شرح المقدسي)^(٣) : مريضٌ عَجَزَ عن الإيماء فحرَّك رأسه !! عن أبي حنيفة : يجوز . وقال ابن الفضل^(٤) : لا يجوز ، لأنه لم يوجد منه الفعل . انتهى] (ص) فحقيقة الإيماء طأطأة الرأس . انتهت عبارته .

تعذر السجود : وقال أبو بكر : إذا كان بجبهته وأنفه عذراً يصلي بالإيماء ،

= « المعرفة » : ٤٣٥٩ ؛ عن جابر رضي الله عنه . وأخرجه الطبراني في « الكبير » : ١٣٠٨٢ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(١) الحقيقي : السجود على سبعة أعظم على الأرض . والحكمي : الإيماء بالانحطاط عن الركوع بالرأس والظهر

(٢) أخرجه الطبراني في « الأوسط » : ٧٠٨٩ ، والبيهقي : ٣٠٧/٢ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) هو شرح « كنز الدقائق » للنسفي ، والشارح (من شيوخ المؤلف ، انظر ص ٦٨) هو العلامة نور الدين علي بن محمد الشهير بـ « ابن هانم المقدسي » توفي سنة : ١٠٠٤ هـ ، وفيه استدراكات على ابن نجيم ، لكنه لم يتم . وانظر ما سيأتي ص ٧٢٨ .

(٤) هو أبو بكر الآتي بعد سطرين ، انظر ترجمته ص ٤٥٦ .

ولا يلزمه تقريبُ الجبهة إلى الأرض بأقصى ما يمكنه . وهذا نصُّ في الباب ؛ كما في « معراج الدراية » .

ثمرة التصنع : فَإِنْ فَعَلَ ؛ أي : وضع شيئاً فسجدَ عليه ؛ وَخَفَضَ رَأْسَهُ لِلشُّجُودِ عن إيمانه للركوع . . صَحَّ ؛ أي : صحَّتْ صلاتُهُ لوجود الإيماء ، لكن مع الإساءة^(١) ، لما رُوينا ، وقيل : هو سُجُودٌ . كذا في « الغاية » .

أذكار المريض : ويفعل المريضُ في صلاتِهِ من القراءة ، والتسبيح ، والتشهد ما يفعله الصَّحِيحُ ، وإن عجز عن ذلك ؟ تَرَكَه ؛ كما في « التارخانية » : ١٢٢/٢ ؛ عن « التجريد » .

تكميل : وَإِلَّا ؛ أي : وإن لم يخفض رأسه للشُّجُود أنزلَ عن الركوع ؛ بَأَنْ جَعَلَهُمَا سَوَاءً ؟ فَلَا تَصْخُصُ صَلَاتُهُ ، لترك فرض الإيماء للشُّجُود ، كما لو فعل ذلك من غير رفع شيء ؛ كما تقدَّم بيانه ص ٦٩٣ .

عجز القعود : وَإِنْ تَعَسَّرَ الْقُعُودُ فلم يقدر عليه . . مَثَكُنًا ؛ ولا مستنداً إلى حائط ؛ أو غيره . . بلا ضرر ؟ أَوْ مَأْمَأً مُسْتَلْقِيًا على قفاه ، أَوْ عَلَى جَنْبِهِ ، وَالْأَيْمَنُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَيْسَرِ ؛ ورد به الأثر^(٢) .

وَالْأَوَّلُ ؛ وهو الاستلقاء على قفاه . . أَوَّلَى مِنَ الْجَنْبِ الْأَيْمَنِ^(٣) ؛ إن تيسَّر بلا مشقة ، لحديث : « فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ . . فَعَلَى قَفَاهُ^(٤) » ، وَلَأنَّ التَّوَجُّهَ لِلْقِبْلَةِ فِيهِ أَكْثَرُ ، وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى الْقُعُودِ مُسْتَنْدَأً ؛ فتركه ؟ لم تَجُزْ ؛ على المختار^(٥) . وَقَدْ مَنَّا

(١) بل مع الكراهة التحريمية والإثم . لصريح النهي المتقدم : « وَلَا يَرْفَعُ شَيْئًا . . . » .

(٢) أخرجه الدارقطني : ١٦٨٨ ، والبيهقي : ٣٠٨/٢ ؛ عن عليٍّ كَرَّمَ وَجْهَهُ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « . . . » فإن لم يستطع أن يصلي قاعداً . . صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة . . . » .

(٣) وهو المعتمد . أي : الاستلقاء ؛ لا الجانب الأيمن ، بل هو رواية عن الإمام ، وبه قالت الثلاثة . انظر « رد المختار » : ٥٠٩/١ .

(٤) تقدَّم تخريجُه ص ٦٩٢ ؛ عن عمران بن حصين رضي الله عنه .

(٥) عبارة « الدر المختار » (٥٠٧/١) : ولو مستنداً إلى وسادة ؛ أو إنسان ، فإنه يلزمه ذلك على =

ص ٣٩٦ جواز التوجه لما قدر عليه بلا عسر ، وسقوط التوجه إلى القبلة بعذر المرض ونحوه .

أداء المستلقي : وَالْمُسْتَلْقِي يَجْعَلُ تَحْتَ رَأْسِهِ سَادَةً ؛ أَوْ نَحْوَهَا . . لِیَصِيرَ وَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ؛ لَا إِلَى السَّمَاءِ ، وَلِيَتِمَّكَنَ مِنَ الْإِيمَاءِ ، إِذْ حَقِيقَةُ الْإِسْتِقَاءِ تَمْنَعُ الْأَصْحَاءَ مِنَ الْإِيمَاءِ بِهِمَا ؛ فَكَيْفَ بِالْمَرْضَى !! .

هيئة المستلقي : وَيَنْبَغِي لِلْمَرِيضِ نَضْبُ رُكْبَتَيْهِ [إِنْ قَدَرَ] (خ) ، حَتَّى لَا يَمُدَّهُمَا ، فَيَمْتَدُّ بِرَجْلَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ (١) لِلْقَادِرِ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ عَنْهُ .
عجز الإيماء : وَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِيمَاءُ بِرَأْسِهِ ١٩ أَخْرَتْ عَنْهُ الصَّلَاةُ الْقَلِيلَةُ ؛ وَهِيَ : صَلَاةُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَمَا دُونَهَا اتِّفَاقًا .

وأما إذا زادت على صلاة يوم وليلة ؟ فَمَا دَامَ يَفْهَمُ مَضْمُونَ الْخِطَابِ ؛ فَإِنَّهُ يَقْضِيهَا فِي رَوَايَةٍ ؛ قَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » (٧٧ / ١) (٢) ، وَ« الْمُسْتَصْفَى » (٣) : هُوَ

المختار . اهـ . قلت : فالخلاف لروايتين عن الإنعام . فتنبه .

ثم هذا إن لم يكن القعود حتماً في حقه ؛ كصاحب عذر يتقطع عذره بقعوده ، فيجب القعود كما يأتي ص ٧٠٠ . وكذا لو كان يؤدي به أركانا أكثر . فتنبه .

(١) تنزيهاً ؛ كما في (الطحطاوي ؛ على « الدر » : ٣١٩ / ١) . أما بلا عذر . . فمكروه تحريماً ، فيأثم ، وتسقط به العدالة ، سواء في البنيان ؛ أو غيره . فتنبه .

(٢) ما نقله ههنا نصه في (« الهداية » ؛ مع منها « البداية ») ٧٧ / ١ : فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْإِيمَاءُ بِرَأْسِهِ . . أَخْرَتْ الصَّلَاةُ عَنْهُ . (قوله أَخْرَتْ) : إشارة إلى أَنَّهُ لَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ الْعَجْزُ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ . . إِذَا كَانَ مَقِيقًا ؛ هُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّهُ يَفْهَمُ مَضْمُونُ الْخِطَابِ ؛ بِخِلَافِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ . (١ . هـ .) .

ومع أن المرغباني من أهل الترجيح إلا أن الأولى ظاهر الرواية وما عليه الأكثر .

(٣) المستصفى شرح « الفقه النافع » - وقد سُمِّيَ « النافع » - صنفه وشرحه حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي صاحب التصانيف القيمة ، وهو إمام جليل في فقه الحنفية وغيره من العلوم ، توفي سنة ٧١٠ . وكتاب « الفقه النافع » ألفه أبو القاسم ناصر الدين محمد بن يوسف السمرقندي المتوفى سنة ٥٥٦ .

الصَّحِيحُ ، وَقَدْ جَزَمَ (صَاحِبُ الْهَدَايَةِ) مُخَالَفًا لَهَا فِي كِتَابِهِ «التَّجْنِيسِ وَالْمَزِيدِ»^(١) ، بِسُقُوطِ الْقَضَاءِ ؛ إِذَا دَامَ عَجْزُهُ عَنِ الْإِيمَاءِ بِرَأْسِهِ أَكْثَرَ مِنْ خُمْسِ صَلَوَاتٍ ؛ وَإِنْ كَانَ يَقْتَهُمُ مَضْمُونُ الْخِطَابِ ؛ كَالْمَغْنَمِ عَلَيْهِ . ١ . هـ . وَصَحَّحَهُ قَاضِي غَنِي^(٢) وَقَاضِيخَانُ قَالَ (١٧٢/١) : هُوَ الْأَصَحُّ ، لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ الْعَقْلِ لَا يَكْفِي لَتَوَجُّهِ الْخِطَابِ . ١ . هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ (٥/٢) : وَمِثْلُهُ - أَي : مِثْلُ تَصْحِيحِ قَاضِيخَانٍ - فِي «الْمُحِيطِ»^(٣) ، وَأَخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَُوَاهِرُزَادَةُ ؛ وَفَخَّرَ الْإِسْلَامَ السَّرْحَسِيَّ^(٤) . ١ . هـ .

وَقَالَ فِي «الظَّهْرِيَّةِ»^(٥) : هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى . كَذَا فِي «مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ» .

(١) اسم كتاب للمرغيناني (انظر ترجمته ص ٢٨٩) ذكر فيه ما استنبطه المتأخرون مما لا نص فيه عن المتقدمين ، ثم ضم إليه مسائل أخرى جمعها بـ «المزيد عليه» فاشتهر باسم واحد : «التجنيص والمزيد» ، ومن ثم اضطرب فيه كثيرون ؛ فبعضهم عدّه كتابين ، وبعضهم واحداً !! فليعلم .

(٢) لم تسعني المصادر والمراجع التي بين يدي لترجمته !!

(٣) المراد عند الإطلاق «المحيط البرهاني» كما قاله ابن أمير حاج في «حَلَبَةِ الْمُجَلِّي» - ، وقيل : «المحيط الرضوي» - كما قاله ابن الجَنَانِي في «طبقات الفقهاء» . والأول أصح ، وهو للعلامة برهان الدين محمود بن أحمد ، جمع فيه مسائل الكتب الستة والنوادر والفتاوى والواقعات . (انظر ما قلّمناه ص ٩٨)

(٤) صرح في «إمداد الفتاح» كما هنا بأن «شيخ الإسلام» خواهر زاده ، و«فخر الإسلام» السرخسي . والعبارة منقولة عن «فتح القدير» : ٥/٢ وهو لم يصرح بذلك !! وكذا في «العناية» !! لكن من المعلوم أن فخر الإسلام - عند الإطلاق - هو البزدوي علي بن محمد . فتنبه . و«خواهر زاده» لفظة فارسية معناها : ابن أخت عالم . وهو شيخ الإسلام محمد بن الحسين عند الإطلاق (انظر ص ٧٤٢) .

(٥) هي «الفتاوى الظهيرية» كتاب نفيس معتبر للإمام ظهير الدين محمد بن أحمد البخاري ، أوجد أهل عصره في الأصول والفروع ، من تصانيفه أيضاً «الفوائد» ، توفي سنة ٧١٩ هـ .

وَفِي « الْخُلَاصَةِ »^(١) : هُوَ الْمُخْتَارُ ، وَصَحَّحَهُ فِي « الْبَيَانِ »^(٢) - قَالَ : هُوَ الصَّحِيحُ ، كَمَا فِي « التَّارِيخِيَّةِ »^(٣) (١٢٤/٢) - وَ« الْبَدَائِعِ »^(٤) (١٠٨/١) ، وَجَزَمَ بِهِ الْوَلَوَالِجِيُّ^(٥) وَ« الْفَتَاوَى الصَّغْرَى »^(٦) .

- (١) « خلاصة الفتاوى » للإمام افتخار الدين طاهر بن أحمد البخاري ، من أعلام الحنفية المجتهدين في المسائل ، المتوفى سنة ٥٤٢ هـ .
طبع في لاهور في مجلدين دون تاريخ منذ عهد بعيد ، وقد جمعه مؤلفه من « الواقعات » و« الخزانة » ، وهو كتاب نفيس معتبر .
- (٢) « البَيَانِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصُولِ وَالْفَارِيعِ » شرح متن القدوري ، ألفه قاضي القضاة أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي المتوفى سنة ٧٦٩ هـ .
وهو كتاب نفيس ، إلا أنه بقي مغموراً حتى عثر عليه العلامة أبو عبد الله محمود بن رمضان الرومي فيضنه وأتم فوائده . فنسب إليه حيث ذكره .
ومن هنا أخطأ المستشرق بروكلمان : ٢٧٢/٣ فنسبه لـ (رشيد الدين أبي عبد الله محمد بن رمضان الرومي الشبلي ؟) وتبعه الأستاذ مطيع الحافظ في فهرسة فقه الحنفية من الظاهرية : ٢/٢٩٥ .
بقي أن نقول في الظاهرية (الأسد حالياً) بدمشق نسخة خطية منه تحت رقم : ٢٨١٧ ذكرها بروكلمان . وأخرى في شستريتي برقم : ٣٥٤٤ ذكرها الزركلي . لكن في تاريخ وفاته إشكال ينبغي تحريره . فتنبه . والله تعالى أعلم .
- (٣) اسم كتاب فتاوى صنفه فريد الدين عالم بن العلاء الإندريتي الدهلوي المتوفى سنة ٧٨٦ هـ (فما في « كشف الظنون » خطأ !) فتنبه . وقد جمعه ورثته بأمر من الأمير تارخان فنسب إليه - وقيل : سماه علماً « زاد المسافر » - وهو كتاب مشهور جمع فيه مسائل « المحيط البرهاني » ، و« اللخيرة » ، و« الظهيرية » ، و« الخانية » . وقد طبع نصفه تقريباً في خمسة مجلدات كبار
- (٤) « بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع » هو شرح ممزوج لكتاب « تحفة الفقهاء » للسمرقندي ، شارحه ملك العلماء علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني المتوفى سنة : ٥٨٧ هـ ودفن بحلب هو وزوجته الفقيهة العالمة فاطمة ابنة السمرقندي صاحب « التحفة » التي كان مهرها هذا الشرح ، ويعرف مقامهما - الآن - بـ « مقام المرأة وزوجها » . رحمهما الله تعالى .
- (٥) يعني في « فتاواه » . وهو أبو الفتح ظهير الدين عبد الرشيد بن [أبي حنيفة] الولوالجي المتوفى بعد سنة ٥٤٠ هـ . وما في « كشف الظنون » خطأ فتنبه له . والله تعالى أعلم .
- (٦) أفتى بها حسام الدين أبو محمد برهان الأئمة عمر بن عبد العزيز المعروف بـ « الصدر الشهيد » المتوفى سنة : ٥٣٦ هـ . ثم رتب وبوب هذه الفتاوى نجم الدين يوسف بن أحمد الخاصي المتوفى سنة : ٦٣٤ هـ فنسبت إليه . فتنبه .

وفي (شرح الطحاوي) : لو عجز عن الإيماء ؛ وتحريك الرأس ؟ سقطت عنه الصلاة^(١) .

قاعدة : والعبرة في اختلاف الترجيح بما عليه الأكثر ، وهم القائلون بالسقوط هنا رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ ، وأعاد علينا من بركاتهم ومددهم .

بدل الإيماء : وَمَنْ عَجَزَ عن الإيماء برأسه ؟ لَمْ يُؤْمَ ؛ أي : لم يصحَّ إيماءه بِعَيْنِهِ^(٢) ؛ وَلَا قَلْبِهِ ؛ وَلَا حَاجِبِهِ ، لَأَنَّ الشُّجُودَ تَعَلَّقَ بِالرَّأْسِ . . دون العين ؛ والحاجب ؛ والقلب ، فلا ينتقل إليها خَلْفُهُ ، كاليد ، لقوله ﷺ : « يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ . . فَقَاعِدًا ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ . . فَعَلَى قَفَاءٍ ؛ يُؤْمِيءُ إِيْمَاءً ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ . . فَاللهُ أَحَقُّ بِقَبُولِ الْعُذْرِ مِنْهُ »^(٣) .

العذر المقبول : وقد اختلفوا في معنى قوله ﷺ (فَاللهُ أَحَقُّ بِقَبُولِ الْعُذْرِ مِنْهُ) !! فمنهم مَنْ فَسَّرَهُ بقبول عذر التأخير ؛ فقال بلزوم القضاء ، ومنهم مَنْ فَسَّرَهُ بقبول عذر الإسقاط ؛ فقال بعدم القضاء ، وهم الأكثر . وقد عَلِمْتَهُمْ .

قدرة القيام وحده : وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ ، وَعَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالشُّجُودِ ؟ صَلَّى

(١) المريض إذا عجز عن الإيماء . . فحرك رأسه ؟ عن أبي حنيفة : أنه تجوز صلاته .
وقال أبو بكر محمد بن الفضل : إنه لا يجوز . هكذا في « التترخانية » : ١٢٤ / ٢ . ثم نقل ما ههنا عن (شرح الطحاوي) كذلك .

تنبيه : لو اشتبه على المريض ؛ أو مَنْ تَقَدَّمَ بِهِ الشُّنُّ أَعْدَادَ الرُّكْعَاتِ وَالسُّجُودَاتِ ؛ فلا يلزم (كم يصلي) ؟ ولو لنعاس يلحقه أثناءها . لا يلزمه الأداء ؛ ولو وجد من يلقنه ذلك فيجب القضاء للنعاس وللمريض بما دون ست فرائض دون المسن . فتنبه . والله تعالى أعلم .

(٢) هو قول أبي يوسف كما في « التترخانية » : ١٢٤ / ٢ ، عن « المحيط » .
وفيها أيضاً : ستل محمَّد عن ذلك فقال : لا أشك أن الإيماء بالرأس يجوز ، وأشك أن الإيماء بالعين . . هل يجوز !!

لكن في « البحر » (١٢٥ / ٢) : خلافاً للزفر . . فعنده يومئذ بحاجبه ، فإن عجز . . فبعينه ، فإن عجز . . فقلبه . ثم هو ملهيب الشافعي رضي الله عنه . فتنبه .

(٣) قال الزيلعي في « نصب الراية » (١٧٦ / ٢) : غريب . وقد تقدَّم تخريج بعضه وشواهد ص ٦٩٢ .

قَاعِدًا بِالْإِيمَاءِ^(١) ، وهو أفضل من إيمائه قائماً .

توضيح : ويسقط الركوع عمن عجز عن السجود ؛ وإن قَدَّر على الركوع ، لأنَّ القيام وسيلة إلى السجود ، فإذا فات المقصود بالذات . . لا يجب ما دونه .
تكميل : وإذا استمسك عُذره بالقعود . . ويسبل بالقيام ؟ أو يستمسك بالإيماء . . ويسبل بالسجود ؟ ! ترك القيام والسجود ؛ وصلى قاعداً ومومياً .
عجز الجماعة : ولو عجز عن القيام بخروجه للجماعة ، وقَدَّر عليه في بيته ؟ !
اختلف الترجيح .

عروض العجز : وَإِنْ أَفْتَحَ صَلَاتَهُ صَاحِبًا ، وَعَرَضَ لَهُ مَرَضٌ فِيهَا ؟ يُمْنَهَا بِمَا قَدَّرَ ، وَلَوْ أَتَمَّهَا بِالْإِيمَاءِ ؛ فِي الْمَشْهُورِ ، وهو الصحيح^(٢) ، لأنَّ أداء بعضها بالركوع والسجود أولى من الإبطال ؛ وأدائها كلها بعده بالإيماء .
عود الصلَّة : وَلَوْ صَلَّى الْمَرِيضُ قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ . . فَصَحَّ ؟ . . بَنَى ، لأنَّ البناء كالإقتداء ، فيصحُّ عندهما ؛ خلافاً لمحمد^(٣) . وفي قوله (صلى) إشارة إلى أنه لو قَدَّر قبل الركوع والسجود بنى اتفاقاً ، لعدم بناء قويٍّ على ضعيف .
بناء المومي : وَلَوْ كَانَ قَدْ أَدَّى بَعْضَهَا مُومِيًا^(٤) ؛ فَقَدَّرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ ؛ ولو قاعداً ؟ لا يبني ، لما فيه من بناء قويٍّ على الضعيف .
بناء المضطجع : وكذا يستأنف مَنْ قَدَّرَ عَلَى الْقُعُودِ لِلْإِيمَاءِ ؛ وكان يومئذٍ مضطجعا . . على المختار^(٥) .

(١) يجب التنبيه إلى أنَّ بعض المصلين يتعذَّر عليه السجود فيقوم حتى يركع ركوعاً تاماً ، ثم يجلس على كرسيه ويومئ بالسجود ، فيكون إيماءه بالسجود أعلى من ركوعه بالقيام . وهذا لا يصحُّ في ملهنا ، ويصحُّ عند الشافعي رضي الله عنه .

(٢) كما اعتبره عمر ابن نعيم في « النهر » . وفي رواية عن الإمام أنه يستقبل ، لأنَّ تحريمه انتعقدت موجبة للركوع والسجود ؛ فلا تجوز بالإيماء . (رد المختار : ١ / ٥١١ بتصرف) .

(٣) فعنده يستقبل ؛ بناءً على عدم صحَّة اقتداء القائم بالقاعد عنده . والبناء : الإتمام .

(٤) قائماً ، أو قاعداً ، أو مستلقياً ، أو مضطجعا .

(٥) لأنَّ حالة القعود أولى ؛ فلم يجز بناء قويٍّ على الضعيف .

عوارض الأداء : وَمَنْ جُنَّ بِعَارِضِ سَمَآوِيٍّ ، أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ بِفَزَعٍ . . من
سَبُعٍ ؛ أَوْ آدَمِيٍّ . . واستمرَّ به خَمْسَ صَلَوَاتٍ ١٢ قَضَى تِلْكَ الصَّلَوَاتِ^(١) .
وَلَوْ كَانَتْ أَكْثَرَ ؛ بَأَن خَرَجَ وَقْتُ السَّادَةِ^(٢) ١٣ لَا يَقْضِي مَا فَاتَهُ ؛ كَذَا عَنْ ابْنِ
عَمْرِ فِي الْإِغْمَاءِ^(٣) ، وَالْجُنُونِ مِثْلُهُ ؛ هُوَ الصَّحِيحُ .



مشجر

-
- (١) فَإِنْ كَانَ يَصْحُو ؛ وَلِصَحْوِهِ وَقْتُ مَعْلُومٍ . . اعتبر ، فيُطْلَ ما قبله . . إن كان أقلَّ من يومٍ وليلة ،
وإن لم يكن لإفاقة وقت . . فلا عبرة بها . والله تعالى أعلم .
- (٢) وهل المعتبر الساعات ؛ أو الأوقات ١٢ الأول قول أبي يوسف هو الأصح ، والثاني قول محمد ،
على أنَّ كلاَّ منهما رواية عن الإمام .
- وثمرته تظهر فيمن أُغْمِيَ عليه قبل الزوال ، وأفاق بعده من الغد قبل خروج الوقت سقط
القضاء ؛ على الأصح ؛ وهو قول أبي يوسف . فتنبه . والله تعالى أعلم .
- (٣) أخرجه ابن أبي شيبة : ٢٧٠ / ٢ ، وعبد الرزاق : ٤١٥٢ ، والحريري في « غريب الحديث » ؛ عن
نافع أنَّ ابن عمر أُغْمِيَ عليه يوماً وليلة ؛ فلم يقض ما فاتهُ . وأخرجنا أيضاً عنه أنَّ ابن عمر أُغْمِيَ
عليه شهراً . . فلم يقض ما فاتهُ ، وصلَّى يومه الذي أفاق فيه ، وروي ثلاثة أيام ، وروي يومان .
- وأخرج محمد في « الآثار » : ١٧٠ ، و« الحجة » : ١٥٨ / ١ ، و« الموطأ » : ٢٧٧ ،
وأخرجه مالك في « المدونة » : ١٩٣ / ١ ، والبيهقي : ٣٨٧ / ١ أنه سُئِلَ ابن عمر في المغمى عليه
يوماً وليلة ١٢ قال : يقضي .

الأسئلة

- ما هو الفرق بين التعذر والتعثر ؟ وما هو المرض ؟ وما معنى إضافة الفعل إلى فاعله ؟

- يصلي المريض قاعداً بركوع وسجود في أربعة أحوال ! عددها .

- كيف يحكم المريض على خوف مرضه ؟ وما هي اعتبارات الطبيب ليقبل قوله ؟

- كيف يقعد المريض لحالتي قيامه وتشهده ؟ اذكر الخلاف باختصار .

- إذا عجز عن القعود والركوع والسجود . . ما ذا يفعل ؟

- إن لم يخفض سجوده عن ركوعه لا تصح صلاته ! علّل ذلك .

- لو قدر على القعود مستنداً فتركه ؟ هل تصح صلاته ؛ أم لا ؟ ولماذا ؟

- كيف يستقبل المستلقي القبلة ؟ ولماذا ؟

- اذكر الخلاف فيمن عجز عن الإيماء بالرأس . (عليه القضاء أم لا) .

- ما معنى قوله ﷺ : « فَأَلَّهِ أَحَقُّ بِقَبُولِ الْعُذْرِ مِنْهُ »

- هل الإيماء قاعداً أفضل أو قائماً لمن عجز عن الركوع والسجود ؟

- هل يسقط الركوع عمن عجز عن السجود ؟ ولماذا ؟

- اشرح أحوال المريض التالية (مفصلاً أحكامهم مع التعليل) .

١- افتتح صحيحاً ثم عرض له مرض .

٢- افتتح قاعداً يركع ويسجد ثم صح ؟

٣- أذى بعضهما مومياً فقدّر على الركوع والسجود ؟

٤- يومئ مضطجماً ثم قدر على الإيماء قاعداً ؟

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :

- * يسمح للمريض بالصلاة قاعداً بركوع وسجود إذا عجز عن القيام .
- * إذا خاف المريض تأخر الشفاء يصلي قاعداً بركوع وسجود .
- * يجوز للمريض القعود بإخبار طبيب فاهر ؛ ولو غير مسلم .
- * المعتمد أن المريض يؤدي صلاته محتثياً .
- * إذا تعذر على المريض الركوع والسجود جالساً تسقط عنه الصلاة .
- * المومئ إذا خفض رأسه للركوع شيئاً ثم للسجود شيئاً جاز .
- * لا يفعل المريض شيئاً من الأذكار والتشهد غير القراءة ؛ ولو قدر .
- * إذا استوى الركوع والسجود لم تصح صلاة المريض كما لو رفع شيئاً ليسجد عليه .

- * الالتكاء على جنبه الأيمن أفضل من الأيسر ، والاستلقاء أفضل من الأيمن .
 - * عجز عن الإيماء برأسه . . لم يصح إيماءه بعينه ؛ ولا بقلبه ولا حاجبه .
 - * جُنْ ، أو أغمى عليه خمس صلوات أو أكثر ، هل يقضي أولاً ؟ ولماذا ؟
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

- * أجب النبي ﷺ مريضاً سأل : « صل قائماً ، فإن لم تستطع . . . » ، فإن لم تستطع »

- * عاد ﷺ مريضاً يصلي على وسادة فرمى بها وقال : « صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ ، وَإِلَّا . . . » ، وَأَجْعَلْ سُجُودَكَ . . . مِنْ رُكُوعِكَ .
- * قال ﷺ : « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْجُدَ . . . ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ شَيْئاً يَسْجُدْ عَلَيْهِ . »

- * قال ﷺ ممن لم يستطع الصلاة قاعداً « فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى . . . »

* * *

فصل

في إسقاط الصلاة والصوم وغيرهما

سقوط الفرض : إِذَا مَاتَ الْمَرِيضُ ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى آدَاءِ الصَّلَاةِ بِالْإِيمَاءِ بِرَأْسِهِ ١ لَا يَلْزَمُهُ الْإِيصَاءُ بِهَا ؛ وَإِنْ قَلَّتْ بِنَقْصِهَا عَنْ صَلَاةِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، لِمَا رَوَيْنَاهُ ص ٦٩٩ (١) ، لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى الْقَضَاءِ بِإِدْرَاكِ زَمَنِ لَهُ . . عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَفْسُرُ قَبُولَ الْعَذْرِ بِجَوَازِ التَّأْخِيرِ ، وَمَنْ فَسَّرَهُ بِالسَّقُوطِ ! ظَاهِرٌ .

شمولية الحكم : وَكَذَا حُكْمُ الصَّوْمِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ؛ إِنْ (٢) أَفْطَرَ فِيهِ الْمُسَافِرُ ، أَوْ الْمَرِيضُ ؛ وَمَاتَا . . قَبْلَ الْإِقَامَةِ لِلْمَسَافِرِ ؛ وَقَبْلَ الصُّحَّةِ لِلْمَرِيضِ ، لِعَدَمِ إِدْرَاكِهِمَا عِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ؛ فَلَا يَلْزَمُهُمَا الْإِيصَاءُ بِهِ .

وجوب الوصية : وَلَزِمَ عَلَيْهِ يَعْنِي : عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ؛ وَلَوْ بِغَيْرِ عَذْرِ الْوَصِيَّةِ بِمَا ؛ أَيِ : بِغَدِيَّةٍ مَا قَدِرَ عَلَيْهِ . . مِنْ إِدْرَاكِ عِدَّةٍ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ؛ إِنْ أَفْطَرَ بِعَذْرِ .

التدارك بالفدية : وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ عِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ! إِنْ أَفْطَرَ بِدُونِ عَذْرِ . . لَزِمَهُ (٣) بِجَمِيعِ مَا أَفْطَرَهُ ، لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْهُ ، لَكِنَّهُ يُرْجَى لَهُ الْعَفْوُ بِفَضْلِ اللَّهِ بِغَدِيَّةٍ مَا لَزِمَهُ . . وَبَقِيَ بِذِمَّتِهِ حَتَّى أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ ؛ مِنْ صَوْمٍ فَرَضَ ، وَكَفَّارَةٍ ، وَظَهَارٍ ، وَجَنَابَةٍ عَلَى إِحْرَامٍ ، وَمَنْدُورٍ .

ولاية الفدية : فَيُخْرِجُ عَنْهُ وَلِيُّهُ ؛ أَيِ : مَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ . . لِوَرَاثَةٍ ؛ أَوْ وَصَايَةٍ . . مِنْ ثُلُثِ مَا تَرَكَ الْمَوْصِي ، لِأَنَّ حَقَّهُ فِي ثُلُثِ مَالِهِ حَالِ مَرَضِهِ . . وَتَعَلَّقَ

(١) مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : . . . فَالَّذِي أَحَقُّ بِقَبُولِ الْعَذْرِ مِنْهُ .

(٢) (خ) : إِذَا .

(٣) الْإِيصَاءُ .

حقّ الوارث بالثلثين ؛ فلا ينفذ قهراً على الوارث . . إلا في الثلث ؛ إن أوصى به .
 تبرع الوارث : وإن لم يوصِ ! ؟ لا يلزم الوارث الإخراج ، فإن تبرّع ! جاز ؛
 كما سنذكره ص ٧٠٧ .

شمولية الالتزامات : وعلى هذا دينُ صدقةِ الفطر ، أو النفقة الواجبة ،
 والخراج ، والجزية ، والكفّارات المالية^(١) ، والوصيّة بالحجّ ، والصدقة
 المنذورة ، والاعتكاف المنذور^(٢) عن صومه ؛ لا عن اللبث في المسجد ؛ وقد
 لزمه . . وهو صحيح ؛ ولم يعتكف حتّى أشرف على الموت . . . كان عليه أن
 يوصيَ لصوم اعتكافٍ كلّ يومٍ ينصف صاعٍ من ثلث ماله .

توضيح : وإن كان مريضاً وقت الإيجاب ؛ ولم يبرأ حتّى مات ؟ فلا شيء
 عليه^(٣) .

قصور الثلث : فإذا لم يفِ به الثلث ؟ توقّف الزائد على إجازة الوارث .

١- الواجب للصوم : فيعطي^(٤) لصّوم كلّ يومٍ طعامَ مسكين ، لقوله ﷺ : « مَنْ
 مَاتَ . . وَعَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرٍ ؛ فَلْيُطْعَمْ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِيناً »^(٥) .

-
- (١) كالإطعام في كفارة اليمين مثلاً .
 (٢) لأنّ الاعتكاف المنذور . . لا بدّ لصحّته من الصوم ؛ فيشترط له ؛ ولا يصحّ بدونه .
 (٣) لعدم توجه الخطاب بعد العذر ، لأنّه لم يدرك عدّة من أيّام آخر .
 (٤) الوصي ، أو مَنْ له حقّ التصرف . . لوراثته ؛ أو وصاية . أو : يُعطى بالبناء للمجهول ، ونائب
 الفاعل : الفقير ، أو المصريف . وهو يوافق النصّ بعده « فَلْيُطْعَمْ » .
 (٥) أخرجه ابن خزيمة : ٢٠٥٦ ، (وفي : ٢٠٥٧ : نصف صاع من بر) ، وابن ماجه : ١٧٥٧ ،
 والترمذي : ٧١٨ ؛ وقال : لا نعرفه مرفوعاً إلّا من هذا الوجه ، والصحيح عن ابن عمر موقوف .
 والبيهقي : ٢٥٤ / ٤ ؛ عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم .
 وهذا كلّ في حقّ الموت :

وله شواهد فيمن عجز . . وهو حيّ : أنّ أنسأضعف عن الصوم قبل موته بعام ؛ فأفطر وأطعم
 عن كلّ يوم مسكيناً . أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٦٧٥ ، والطحاوي في « المشكل » بعد :
 ٢٣٩٩ ، والدارقطني : ٢٣٥٧ ، وكذا عبد بن حميد ، وعبد الرزاق في « تفسيره » : ٧٠ / ١ ، =

٢- للصلاة : وَكَذَا يُخْرِجُ لِصَلَاةٍ كُلِّ وَقْتٍ . . من فروض اليوم والليلة ، حَتَّى الْوَيْتَرِ ، لِأَنَّهُ فَرَضٌ عَمَلِيٌّ عِنْدَ الْإِمَامِ^(١) .

توضيح : وقد ورد النص في الصوم ، والصلاة كالصيام . . بامتنحسان المشايخ^(٢) ، لكونها أهم .

واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح .

وقيل : فدية جميع صلوات اليوم الواحد كفدية صوم يوم ، والصحيح : أنه لكل صلاة فدية هي :

قدر الفدية : ١- نِصْفُ صَاعٍ . . مِنْ أ- بُرٍّ ؛ أوب- دَقِيقَةٍ ، أوج- سَوِيقَةٍ ، أو

٢- صَاعٌ . . أ- تَمْرٍ ، أوب- زَبِيبٍ ، أوج- شَعِيرٍ^(٣) ، أو ٣- قِيمَتُهُ وهي : أفضل لتنوع حاجات الفقير .

= وعند أبي يعلى : ٤١٩٤ ، والدارقطني : ٢٣٥٧ أَنَّ أَنْسَا صَنَعَ جَفْنَةً مِنْ ثَرِيدٍ فَدَعَا بِثَلَاثِينَ مَسْكِينًا فَأَطْعَمَهُمْ . وَرَجَالَ كِلَيْهِمَا رَجَالَ الصَّحِيحِ . وَكَذَلِكَ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ١٨ رقم : ٩٢٩ ، والطحاوي في « المشكل » ٢٤٠٠ ، والدولابي في « الكنى » : ٤٩/١ ، عن قيس بن السائب شريك رسول الله ﷺ قبل البعثة . والأصل عن ذلك كله قوله تعالى « وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ كَمَتَامٍ مَسْكِينٍ » [البقرة/ ١٨٤] .

وانظر ما أخرجه البخاري : ٤٥٠٥ ، والطحاوي في « المشكل » قبل : ٢٤٠٠ ، والدارقطني : ٢٣٤٧ ، والبيهقي : ٢٧٠/٤ من كلام ابن عباس . رضي الله عنهما . والله تعالى أعلم .

(١) ولا يجب فيه فدية عندهما . ولا تجب فدية في سجود التلاوة . فتنه

(٢) المراد بـ « المشايخ » اصطلاحاً : المتقدمون من أئمتنا ممن لم يدرك الإمام رضي الله عنه . لكن بينهما فرق ، وهو أَنَّ الفدية عن الصوم صحيحة عند العجز ، ولو حال الحياة . أمَّا الصلاة . . فلا تصح إلا بعد الموت .

ثم أعلم أَنَّ الصلاة ليست مقيسة على الصوم ، كما توهم العبارة !! بل هي منصوص عليها أيضاً ، كما سيأتي من قوله ﷺ : « وَلَكِنْ يُطْعِمُ عَنْهُ » . فتنه .

(٣) سيأتي تقدير الصاع ونصفه وزناً في صدقة الفطر . وأمَّا القيمة . . فتعتبر في كل زمن بحسبه . واستحسن بعض المعاصرين أن يقلر عند تفاوت القيم بالأعلى احتياطاً ، أو جمع القيم كلها . . واعتبار وسط جميعها !! على أَنَّ نصوص الفقهاء اعتباراً صنف واحد ، على التخيير . والله أعلم

تبرع الوصي : وَإِنْ لَمْ يُوصِ وَتَبَرَّعَ عَنْهُ وَلِيُّهُ ، أَوْ أَجْنَبِيٌّ^(١) ١٢ جَازَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى ، لَأَنَّ مُحَمَّدًا قَالَ . . . فِي تَبَرُّعِ الْوَارِثِ بِالْإِطْعَامِ فِي الصُّومِ : يَجْزِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى . . . مِنْ غَيْرِ جِزْمٍ ، وَفِي إِصْصَانِهِ بِهِ ١١ جِزْمٌ بِالْإِجْزَاءِ .

التبرع بالإعتاق : وَإِذَا تَبَرَّعَ أَحَدٌ بِالْإِعْتَاقِ عَنْهُ ؟ لَا يَصِحُّ ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِزَامِ الْوَلَاءِ عَلَى الْمَيْتِ بِغَيْرِ رِضَا ، بِخِلَافِ وَصِيَّتِهِ بِهِ .

الوصية بالحج : وَفِي الْوَصِيَّةِ بِالْحَجِّ ؟ يَخُجُّ مِنْ مَنْزِلِهِ مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ .

التبرع بالحج : وَالْمَتَبَرِّعُ بِهِ ؟ ! مِنْ حَيْثُ شَاءَ ، سِوَاءِ الْوَارِثِ وَغَيْرِهِ .

مطلب

لا تصح النيابة في العبادات البدنية

نيابة الأداء : وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَصُومَ الْوَلِيُّ ، وَلَا غَيْرُهُ عَنِ الْمَيْتِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدٌ عَنْهُ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، وَلَكِنْ يُطْعِمُ عَنْهُ »^(٢) .

وما ورد : مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ »^(٣) ،

(١) استشكل العلامة ابن عابدين (٤٩٢/١) الأجنبي ، لأن عباراتهم متوافرة إنه إذا لم يوص بقضية الصوم يجوز أن يتبرع عنه وليه . قائلا : المتبادر من التقييد بالولي أنه لا يصح من الأجنبي ، ونقل ما هنا عن المؤلف وجعله موضع تأمل ١١

قلت : فيجب الاحتياط من الأجنبي بأن يهب للوارث ليتبرع الوارث ، خروجاً من الشك .

(٢) أخرجه النسائي في « الكبرى » : ٢٩١٨ ، والطحاوي في « مشكل الآثار » ضمن الرقم : ٢٣٩٩ ، موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما : لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، وَلَكِنْ يُطْعِمُ عَنْهُ كُلَّ يَوْمٍ مَدًّا مِنْ حِنْطَةٍ . وأخرج شطره الأول بلا إطعام مالك في « الموطأ » : ٣٠٣/١ . بينما أخرجه عبد الرزاق : ١٦٣٤٦ بزيادة : وَلَكِنْ إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا تَصَدَّقْتَ عَنْهُ ، أَوْ أَهْدَيْتَ . وكلاهما موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه بلفظه مسلم : ١٥٦ - ١١٤٨ عن ابن عباس رضي الله عنهما فيمن سأل / سألت . . . وعلى أمها / أمه / أختها . . . صوم : أفتضيه . . . وأخرجه أحمد : ٢٥٨/١ ، والبخاري : ١٩٥٣ ، ومسلم : ١٥٥ - ١١٤٨ ، وأبو داود : ٣٣١٠ ، والترمذي : ٧١٦ ، والنسائي في -

وقوله ﷺ : « مَنْ مَاتَ . . وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ »^(١) ۱۱۰ فمسنوخ^(٢) ، كذا في « البرهان » وغيره ، فما يفعله جهلة الناس الآن (من إعطاء دراهم الفقير على أن يصوم ؛ أو يصلي . . عن الميت ، أو يعطيه شيئاً . . من صلاته ؛ أو صومه) ! ليس بشيء ، وإنما الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي قدرها الشارع كما بيناه . وإن قلنا بأن للعبد أن يجعل ثواب طاعته لغيره ! فهو غير هذا الحكم . فلينبه له .

قصور الموصى به : وَإِنْ لَمْ يَفِ مَا أَوْصَى بِهِ الْمَيِّتُ عَمَّا عَلَيْهِ ! ، أو لم يكف ثلث ماله ! ، أو لم يوصِ بشيء ؛ وأراد أحد التبرع بقليل لا يكفي ؟ !
الحيلة للإبراء : فحيلته لإبراء ذمّة الميت عن جميع ما عليه أن يدفع ذلك المقدار اليسير بعد تقديره لشيء من صيام ؛ أو صلاة ؛ أو نحوه ، ويعطيه للفقير

= « الكبرى » : ٢٩١٧ ، وابن ماجه : ١٧٥٩ ، وابن خزيمة : ٢٠٥٥ ، وابن حبان : ٣٥٧٠ ، والطبراني في « الكبير » : ١٢٣٣٠ ، والدارقطني : ٢٣٠٦ ، والطبراني : ٢٦٣٠ ، والبيهقي : ٢٥٥/٤ ، والبخاري : ١٧٧٤ ؛ عن ابن عباس ومثله عن بُرَيْدَةَ وغيرهما رضي الله عنهم .
(١) أخرجه أحمد : ٩٦/٦ ، والبخاري : ١٩٥٢ ، ومسلم : ١٥٣ - ١١٤٧ ، وأبو داود : ٢٤٠٠ ؛ ٣٣١١ ، والنسائي في « الكبرى » : ٢٩١٩ ، وابن خزيمة : ٢٠٥٢ ، والطحاوي في « المشكل » : ٢٣٩٧ ، وابن حبان : ٣٥٦٩ ، والدارقطني : ٢٣٠١ ، والبيهقي : ٢٥٥/٤ ، والطبراني في « الأوسط » : ٤١٢١ ، وأبو يعلى : ٤٤١٧ ، والبخاري : ١٧٧٣ ؛ عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وعن أبيها .

(٢) النص على النسخ أخرجه البخاري : ٤٥٠٦ ، ٤٥٠٧ ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قرأ « فِدْيَةُ طَعَامٍ وَشَكِيرَةٍ » قال : هي منسوخة وأخرجه مسلم : ١٤٩ - ١١٤٥ ، وأبو داود : ٢٣١٥ ، والترمذي : ٧٩٨ ، والنسائي : ٢٣١٥ ، والدارمي : ١٧٤١ ، وابن حبان : ٣٤٧٨ وصححه ، وابن خزيمة : ١٩٠٣ ؛ عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه : لما نزلت « وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ وَشَكِيرَةٍ » . . . حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها .

قال أبو جعفر الطحاوي في « المشكل » (١٨٧/٦) : فردّ الله عز وجلّ البدل من الصوم إلى الفدية بالإطعام لما كان الحكم على ما في الآية الأولى ؛ لا إلى ما سواه . . من صيام عن مَنْ وجب عليه ، ثم نسخ الله عز وجلّ ذلك بما في الآية الثانية ، وبقي ما في الآية الأولى ممّا يفعله مَنْ عجز عن الصيام ؛ وهو الفدية بالإطعام ؛ لا غيره . . عنه .

بقصد إسقاط ما يريد عن الميت ، فَيَسْقُطُ عَنِ الْمَيِّتِ بِقَدْرِهِ ، ثُمَّ بعد قبضه يَهَبُهُ الْفَقِيرُ لِلْوَلِيِّ ؛ أو للأجنبي ، وَيَقْبِضُهُ لِتَمِّمِ الْهَبَةَ وَتَمْلِكْ ، ثُمَّ يَدْفَعُهُ الْمُوْهَبُ لَهُ لِلْفَقِيرِ . . بجهة الإسقاط ؛ متبرعاً به عن الميت ، فَيَسْقُطُ عَنِ الْمَيِّتِ بِقَدْرِهِ أيضاً ، ثُمَّ يَهَبُهُ الْفَقِيرُ لِلْوَلِيِّ ؛ أو للأجنبي وَيَقْبِضُهُ ، ثُمَّ يَدْفَعُهُ الْوَلِيُّ لِلْفَقِيرِ ؛ متبرعاً عن الميت . . وَهَكَذَا يفعلُ مراراً ؛ حَتَّى يَسْقُطَ مَا كَانَ يَظُنُّهُ عَلَى الْمَيِّتِ ؛ مِنْ صَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَنَحْوِهِمَا . . ممّا ذكرناه من الواجبات ، وهذا هو المخلص في ذلك . . إن شاء الله تعالى بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ .

أداء الفدية : وَيَجُوزُ إعطاءُ فِدْيَةٍ صَلَوَاتٍ وَصِيَامٍ أَيَّامٍ وَنَحْوَهَا لِوَاحِدٍ مِنَ الْفُقَرَاءِ جُمْلَةً ، بِخِلَافِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ؛ حيث لا يجوز أن يدفعَ للواحد أكثر من نصف صاع في يوم ؛ لِلنَّصِّ عَلَى الْعَدَدِ فِيهَا^(١) . وكذا ما نُصِّ على عدده في كَفَّارَةِ^(٢) . والله سبحانه وتعالى أعلم ، وهو الموفقُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ .

* * *

(١) وهي ١ - كفارة اليمين ؛ بقوله تعالى ﴿ لِكُلِّ نَذْرٍ إِطْعَامُ سِتْرَةِ مَسْكِينٍ ﴾ [٨٩/ المائدة] .

(٢) مثل ٢ - كفارة الظهار ؛ بقوله تعالى ﴿ لِإِطْعَامِ سِتْرَيْنِ يَتْرِكَا ﴾ [٣/ المجادلة] .

الأسئلة

- متى يلزم المريض الإيصاء بما فاتته من صلاة وصوم ، ومتى لا يلزمه ؟ ولماذا ؟
- أدرك عدّة من أيّام آخر . . ولم يصم حتى مات ؟ ماذا يجب عليه ؟ ولماذا ؟
- ما هي الأشياء التي يلزمه الإيصاء بقديتها لو لم يصمها ؟ ومتى ؟
- من هو المطالب بإخراج الفدية ؟ وهل تصحّ من غير الوارث ؟
- من أوصى بالفدية يخرج عنه وليّه من ثلث ما ترك ؟ علّل ذلك .
- عدّد خمساً من الالتزامات التي يجب أن يوصي بها ؟
- لماذا يلحق الوتر في الوصية بالفرائض الخمس ؟
- اذكر الأصناف الوارد تقديرها بنصف الصاع ، وبالصاع كلّاً على حدة .
- هل يجوز دفع القيمة ؟ وما هو الأفضل ؟ لماذا ؟
- ما هو الفرق بين التبرّع والإيصاء (للوارث والأجنبي) .
- لا تصحّ عبادة أحد عن أحد إنما جواب قوله ﷺ « فَصُومِي عَنْ أَمِّكَ » و« صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ » ؟
- ما هي الحيلة لو لم يف ما أوصى به الميت عمّا في ذمّته ؟ وهل لديك بديل عنها ؟
- يجوز إعطاء فدية صلوات وصيام أيّام لفقير واحد ، بخلاف كفّارة اليمين . علّل ذلك .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحّح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :
 - * لا يلزم الإيصاء لمن عجز عن الصلاة بالإيماء ، وإن نقصت عن يوم وليلة ؟
 - * يخرج من له التصرف الفدية من جميع المال .
 - * لا يلزم الوارث إخراج الفدية إلا بوصية ، فإن تبرّع ؟ لم يجز .

* خشي الموت وعليه اعتكاف مندور يوصي بنصف صاع من ثلث ماله عن كل يوم .

* مات المريض قبل أن يتمكن من أداء الواجب لا شيء عليه .

* إذا لم يف الثلث عمّا يجب عليه . . يتوقف على إجازة الورثة .

* يجب لصوم كل يوم طعام مسكين ، ولصلاة كل يوم طعام مسكين .

* يجب لصلاة كل وقت حتى الوتر طعام مسكين .

* في الوصية بالحجّ يحجّ من حيث شاء . والمتبرّع يحجّ عنه من مكّة .

* تبرّع الوارث بالإعتاق جائز ، وتبرّع الأجنبي لا يجوز .

* للعبد أن يجعل ثواب طاعته لغيره ، ومنه إعطاء دراهم لفقير ليصلي ، أو

يصوم عن الميت .

- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

* قال ﷺ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرٍ . . . عَنْهُ مَكَانٌ كُلُّ . . . » .

* قال ﷺ : « لَا . . . أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، وَ . . . أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، وَلَكِنْ . . . » .

عَنْهُ ،

* * *

باب قضاء الفوائت

معنى القضاء : القضاء لغة : الإحكام . وشريعة : [إسقاط] (خ) الواجب بمثل ما عنده .

حكم الترتيب : الترتيبُ بَيْنَ الْفَائِتَةِ الْقَلِيلَةِ ؛ وهي : ما دونِ سِتِّ صَلَوَاتٍ ؛ وَبَيْنَ الْوَقْتِيَّةِ الْمُتَمِّعِ وَقْتُهَا^(١) ؛ مع تذكُّرِ الْفَائِتَةِ لَازِمٌ .

وكذا الترتيبُ بَيْنَ نَفْسِ الْفَوَائِتِ الْقَلِيلَةِ مُسْتَحَقٌّ ؛ أي : لازم ، لأنه فرضٌ عمليٌّ يفوت الجواز بفوته .

دليله : والأصلُ في لزوم الترتيب قوله ﷺ : « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ ؛ أَوْ نَسِيَهَا فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ يُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ ؛ فَلْيَصِلْ الَّتِي هُوَ فِيهَا ، ثُمَّ لِيَقْضِ الَّتِي تَذَكَّرَهَا ، ثُمَّ لِيُعِذَّ الَّتِي صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ »^(٢) . وهو خبرٌ مشهور تلقَّته العلماءُ بالقبول ، فيثبت به الفرضُ العملي .

فعله ﷺ : وَرَتَّبَ النَّبِيُّ ﷺ قِضَاءَ الْفَوَائِتِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ^(٣) .

(١) فلو ضاق الوقت من أداء الفائتة مع الوقتية ؟ وجب تقديم الوقتية ثم الفائتة ، ويسقط الترتيب كما سيأتي بقوله (ضيق الوقت) .

(٢) أخرجه الدارقطني : ١٥٤١ ، والبيهقي : ٢٢١/٢ ، والطحاوي : ٤٦٧/١ : « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَذَكَرَهَا مَعَ الْإِمَامِ . . . فَلْيَصِلْ مَعَهُ ، ثُمَّ لِيَصِلْ الَّتِي نَسِيَ ، ثُمَّ لِيَصِلْ الْأُخْرَى بَعْدَ ذَلِكَ » . ويبدو أنه موقوف على ابن عمر ، وليس مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما في « الموطأ » : ١٦٨/١ . ولوجوب القضاء عموماً ما في البخاري : ٥٩٧ ، ومسلم ٣١٤-٦٨٤ ، وأحمد : ٢٤٣/٣ ، وأصحاب « السنن » : « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ ؛ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصِلْهَا . . . » وغيرهم ؛ عن أنس رضي الله عنه .

(٣) انظر ص ٣٦٠ .

مبحث

في ما يسقط به الترتيب

مسقطاته : وَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ .

١- ضيق الوقت : الأول : ضيقُ الوقتِ عن قضاءِ كلِّ الفوائتِ وأداءِ الحاضرة ؛ للزوم العمل بالمتواتر^(١) حيثُ ، لأنَّ العملَ بالمشهور^(٢) يستلزم إبطالَ القطعيِّ ؛ وهو^(٣) لا يُعْمَلُ به إلّا مع إمكان الجمع بينهما بسعة الوقت ، وليس من الحكمة إضاعة الموجود في طلب المفقود بضيق الوقت المُستَحَبِّ ، لأنَّه يلزم من مراعاة الترتيب وقوعُ الحاضرة ناقصةً ، فيتغيّر به حكمُ الكتاب ، فيسقطُ بضيق الوقت المستحبُّ^(٤) الترتيبُ .

تكميل : ولا يعودُ بعد خروجه في الأصحَّ^(٥) . مثاله : لو اشتغل بقضاء الظهر يقعُ العصر ، أو بعضه في وقتِ التغير ، فيسقطُ الترتيبُ في الأصحَّ .

-
- (١) وهو قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء/ ١٠٣] .
- (٢) هو الحديث المتقدم ؛ عن ابن عمر ! ! لكن لا يسلم بكونه مشهوراً . . على قواعد المحدثين ! ! لأنَّ رفعه غير مسلم ؛ فضلاً عن شهرته ! !
- (٣) أي : المشهور .
- (٤) معناه : أنَّ المعتبر ضيقُ الوقت المطلق وهو قول الشيخين ؛ لا المستحبُّ فيه وهو قول محمد والحسن ، إلّا في العصر . . إذا افتتحها في وقتها ثم احمرّت الشمس ثم تذكّر الظهر ؛ مضى في العصر . . . فهذا على اعتبار الوقت المستحبِّ .
- () (رد المحتار : ١ / ٤٨٨ محرراً ؛ ومعزياً إلى « المتقى ») . فتنبه .
- ثم هذا كله إذا تذكّر . . وهو فيها ، أو قبل الشروع ، أمّا لو تذكّر بعد الفراغ ؟ ! فهي مسألة النسيان التالية ، والله تعالى أعلم
- (٥) كان الواجب صناعةً على الشارح رحمه الله تعالى أن يقدم هذه العبارة قبل قوله (ولا يعود . .) ثم يبيحها ههنا ، لأنَّ المعنى صار خلافاً في مسألتين .
- الأولى : اعتبار الوقت المستحبِّ في الأصحَّ دون الوقت المطلق ؛ كما حرّزناه قبل قليل .
- والثانية : عدم عودة الترتيب بعد خروج الوقت . أو أنّه نازع حكمه بـ « الأصحَّ » لكلا المسألتين . فتنبه لذلك .

إيضاح : والعبرة لضيقه عند الشروع ، فلو شرع في الوقتية متذكراً للفاتية ، وأطالها حتى ضاق الوقت !! لا تجوز ، إلا أن يقطعها ثم يشرع فيها^(١) .

تفريعات : ولو شرع ناسياً .. والمسألة بحالها ؛ فتذكر عند ضيق الوقت ؟ جازت الوقتية .

ولو تعددت الفاتية ؛ والوقت يسع بعضها مع الوقتية^(٢) ؟ ! سقط الترتيب في الأصح^(٣) ، كما أشرنا إليه ، لأنه ليس الصَّرف إلى هذا البعض من الفوائت أولى منه للآخر ؛ كما في « الفتح » : ٤٨٨/٢ .

٢- النسيان : والثاني النسيان ، لأنه لا يقدر على الإتيان بالفاتية مع النسيان ؛ ﴿ لَا يَكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة/٢٨٦] !! ، ولأنه لم يصِر وقتها موجوداً بعدم تذكرها ، فلم تجتمع مع الوقتية^(٤) .

كثرة الفوائت : والثالث إذا صارت الفوائت الحقيقية ؛ أو الحكيمية^(٥) سبباً ،

(١) وإنما يقطعها استدراكاً للشروع متذكراً ، فصد بفعله فساداً موقوفاً ، فلما قطعها سقط فساد التوقف ، فإذا شرع ثانياً .. شرع في وقت الضيق فيعزى سقوط الترتيب إلى ضيق الوقت لا لإطاله . فاعلمه .

(٢) لا تجوز الوقتية حتى يصلّي ذلك ؛ كما في « الفتح » . فالاختصار ههنا مخل . فتنبه .

(٣) هذا خلاف الأصح . لقول « الفتح » : وقيل : عند أبي حنيفة يجوز . فعبّر عنه بـ « قيل » ، وانظر (« رد المحتار » : ٤٨٨/١) .

(٤) ويشير إليه قوله ﷺ : « فَإِنْ ذَلِكَ وَقْتُهَا » . يعني : وقت الاستيقاظ ؛ أو التذكر .

وفي التحقيق ضيق الوقت ليس بمسقط حقيقة ، وإنما قدّمت الوقتية عند المعجز ؛ عن الجمع بينهما لقوتها .. مع بقاء الترتيب .

وينبغي أن يقال مثل ذلك في النسيان ، فعلى هذا .. لو سقط الترتيب بين فاتية ووقتية لضيق وقت ؛ أو نسيان .. يبقى فيما بعد تلك الوقتية . (« رد المحتار » : ٤٩٠/١ عن (الحلبي على « الدرر ») ، و « البحر » : ٩٥/٢ ، و « التبيين » : ١٩١/١) .

(٥) المنروكة حتى خرج وقتها فاتية حقيقة وحكماً ، والفاسدة الموقوفة فاتية حكماً . وسيأتي توضيحها .

لأنه لو وجب الترتيب فيها . . لوقعوا في حرج عظيم ، وهو مدفوع بالنص^(١) .
والمعتبر خروج وقت السادسة ؛ في الصحيح^(٢) ، لأن الكثرة بالدخول في
حد التكرار ، ورؤي (بدخول وقت السادسة) ، لأن الزائد على الخمس في حكم
التكرار .

ومثال الكثرة الحكمية سنذكرها ص ٧١٦ بصلاته خمسا متذكرا فائتة لم يقضها
حتى خرج وقت السادسة من المؤديات متذكرا .

تعميم : وكما سقط الترتيب فيما بين الكثيرة والحاضرة . . سقط فيما بين
أنفسها . . على الأصح^(٣)

ترتيب الوتر : وقيدناها بكونها سنا غير الوتر ، فإنه لا يعد مسقطا في كثرة
الفوائت بالإجماع^(٤) . . . !! أمّا عندهما . . فظاهر ؛ لقولهما بأنه سنة ، ولأنه فرض
عملي عنده ، وهو من تمام وظيفة اليوم والليلة ، والكثرة لا تحصل إلا بالزيادة
عليها . . من حيث الأوقات ، أو من حيث الساعات ، ولا مدخل للوتر في ذلك
بوجه ؛ وإن لزم ترتيبه مع العشاء والفجر وغيرهما ؛ كما بيناه .

مطلب

الساقط لا يعود

عود الترتيب : ولم يعد الترتيب بين الفوائت التي كانت كثيرة يعودها إلى
أقلية بقضاء بعضها^(٥) ، لأن الساقط لا يعود ؛ في أصح الروايتين ، وعليه

-
- (١) وهو قوله تعالى ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج / ٧٨] .
(٢) احتراز عن ١ - ما روي عن محمد من اعتبار دخول وقت السادسة ، وعن ٢ - ما في « المعراج » من
اعتبار وقت الساعة ١١ وانظر (رد المحتار : ١ / ٤٨٩) عن « تبين الحقائق » : ١ / ١٨٨ ،
وه البحر الرائق : ٢ / ٩٢ .
(٣) بل هو أحد قولين مصححين ، لكن عليه الفتوى ؛ كما في « رد المحتار » : ١ / ٤٨٨ . فتنه .
(٤) بين أئمتنا الذي يراد به الاتفاق ، لا الإجماع المطلق .
(٥) أما إذا قضى الكل . . فالظاهر لزوم ترتيب جديد ؛ لا (أنه عاد ترتيبه الأول) (رد المحتار : ١ / ٤٩٠) .

الفتوى^(١) ، وترجيحُ عود الترتيب ترجيحٌ بلا مرجح !!

وَلَا يَعُودُ التَّرْتِيبُ أَيْضاً بِقَوْتِ صَلَاةٍ حَدِيثَةٍ ؛ أَي : جَدِيدَةٍ تَرَكَهَا بَعْدَ نِسْيَانِ
سِتِّ قَدِيمَةٍ ثُمَّ تَذَكَّرَهَا ؛ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا ؛ أَي الصَّوْرَتَيْنِ لَمَّا ذَكَّرْنَا ، وَعَلَيْهِ
الْفَتْوَى .

تفريع : ثُمَّ فُرِّعَ عَلَى لَزُومِ التَّرْتِيبِ فِي أَصْلِ الْبَابِ بِقَوْلِهِ : فَلَوْ صَلَّى فَرَضاً ذَاكِرًا
فَائِتَةً ؛ وَلَوْ كَانَتْ وَثَرًا ؛ فَسَدَ فَرَضُهُ . . فَسَادًا مَوْقُوفًا يَحْتَمِلُ تَقَرُّرَ الْفَسَادِ ، وَيَحْتَمِلُ
رَفْعَهُ ؛ بَيِّنُهُ بِقَوْلِهِ :

فَإِنْ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ مُتَذَكِّرًا فِي كُلِّهَا تِلْكَ الْمَتْرُوكَةَ ؛ وَبَقِيَثُ فِي ذِمَّتِهِ حَتَّى
خَرَجَ وَقْتُ الْخَامِسَةِ مِمَّا صَلَّاهُ بَعْدَ الْمَتْرُوكَةِ ذَاكِرًا لَهَا ؛ أَي : لِلْمَتْرُوكَةِ . . صَحَّتْ
جَمِيعُهَا^(٢) ؛ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، لِأَنَّ الْحُكْمَ ؛ (وَهُوَ الصُّحَّةُ) . . مَعَ
الْعِلَّةِ ؛ (وَهِيَ الْكَثْرَةُ) يَقْتَرِنَانِ ، وَالْكَثْرَةُ صِفَةُ هَذَا الْمَجْمُوعِ ، لِأَنَّ الْفَاسِدَ فِي
حُكْمِ الْمَتْرُوكِ ، فَكَانَتِ الْمَتْرُوكَاتُ سِتًّا حُكْمًا . وَاسْتَنْدَتِ الصُّفَّةُ إِلَى أَوَّلِهَا ؛
فَجَازَتْ كُلُّهَا ، كَتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ . . يَتَوَقَّفُ كَوْنُهَا فَرَضًا عَلَى تِمَامِ الْحَوْلِ ، وَبَقَاءِ
بَعْضِ النَّصَابِ ، فَإِذَا تَمَّ عَلَى نَمَائِهِ . . كَانَ التَّعْجِيلُ فَرَضًا ، وَإِلَّا كَانَ نَفْلًا .

فَلَا تَبْطُلُ الْخَمْسُ الَّتِي صَلَّاهَا مُتَذَكِّرًا لِلْفَائِتَةِ بِقَضَاءِ الْفَائِتَةِ الْمَتْرُوكَةِ بَعْدَهُ ؛ أَي :
بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الْخَامِسَةِ ، لِسُقُوطِ التَّرْتِيبِ مُسْتَنْدًا^(٣) .

قَضَاءُ الْمَتْرُوكِ : وَإِنْ قَضَى الْفَائِتَةَ الْمَتْرُوكَةَ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْخَامِسَةِ مِمَّا صَلَّاهُ
مُتَذَكِّرًا لَهَا ؟ بَطُلَ وَضُفُّ ؛ لَا أَصْلَ . . مَا صَلَّاهُ مُتَذَكِّرًا لِلْفَائِتَةِ قَبْلَهَا ؛ أَي : قَبْلَ

(١) النِّصْنُ عَلَى الْفَتْوَى قَوْلُ أَبِي حَفْصٍ الْكَبِيرِ . وَاخْتَارَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ وَفَخْرُ الْإِسْلَامِ ، بَيْنَمَا
اخْتَارَ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ - وَهِيَ عُدُودُ التَّرْتِيبِ - أَبُو جَعْفَرٍ الْهَنْدَوَانِيُّ ، وَاسْتَظْهَرَهَا الْمَرْغِينَانِيُّ .

(تَبَيَّنَ : ١٨٩/١ بِتَصْرِفٍ) .

(٢) فِي (خ) : جَمِيعًا .

(٣) إِلَى أَوَّلِ صَلَاةٍ أَدَاَهَا مَوْقُوفًا ؛ فَتَصَحُّحُ يَعْنِي فَيَعُودُ الْحُكْمُ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ رَاجِعًا .

قضائها ، وَلَا يَبْقَى مُتَّصِفًا بِأَنَّهُ فَرَضٌ ، بَلْ صَارَ الَّذِي صَلَّاهُ نَفْلًا . . . عند أبي حنيفة ؛
وأبي يوسف . وهذه هي التي يقال فيها (واحدة تفسد خمسا ، وواحدة تصحح
خمسا) . . .

فالمتروكة تُفسد الخمسَ بقضائها في وقتِ الخامسة من المؤدَّيات بتقرير
الفساد ، والسادسة من المؤدَّيات تُصحَّحُ الخمسَ قبلها .

وفي الحقيقة خروجُ وقتِ الخامسة هو المصحَّحُ لها ، ولكن لما كان مِنْ لَازِمِ
الخروجِ دخولُ وقتية^(١) ؛ وتاديتها فيه غالباً . . . أُقيم ذكرُ أدائها مقامَ ذلك .

مزاحمة القضاء : وَإِذَا كَثُرَتْ الْفَوَائِثُ! يَخْتَاجُ لِتَعْيِينِ كُلِّ صَلَاةٍ يَقْضِيهَا ،
لتزاحمِ الفروضِ والأوقات ؛ كقوله (أصلي ظهر يوم الاثنين ثامن عشر جمادى
الثانية سنة أربع وخمسين وألف)^(٢) . . . وهذا فيه كُلفة .

تسهيل الأمر : فَإِنْ أَرَادَ تَسْهِيلَ الْأَمْرِ عَلَيْهِ ؟ نَوَى أَوَّلَ ظَهْرٍ عَلَيْهِ أَدْرَكَ وَقْتَهُ ؛ وَلَمْ
يصلِّه ، فإذا نواه كذلك ؛ فيما يصلِّيه !! يصيرُ أولاً ، فيصحُّ بمثل ذلك . . .
وهكذا .

أو إن شاء نوى آخِرَهُ [مَثَلًا] (٣) ، فيقول (أصلي آخرَ ظهر أدركته . . . ولم أصلِّه
بعد) ، فإذا فعل كذلك فيما^(٤) يليه . . . يصيرُ آخرًا بالنظر لما قبله ؛ فيحصل
التعيين .

ويخالف هذا ما قاله في « الكثر » في (مسائل شتى) : (إنَّه لَا يَحْتَاجُ
للتعيين) ، وهو الأصحُّ ؛ على ما قاله في « القنية »^(٥) : مَنْ يَقْضِي لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ

(١) هو منقوض بطلوع الشمس ، إذ هو خروج وقت وليس معه دخول !! .

(٢) مثلاً ؛ ولعلَّه تاريخُ كتابة هذا المحلِّ .

(٣) هكذا في الأصول !! وصوابه حذف الياء : فما .

(٤) هي كتاب « قية المنية لتسيم القنية » ألفها : نجم الدين أبو رجاء مختار بن محمود الزاهدي
المتوفى سنة ٦٥٨ ، وهي تهذيب لكتاب « منية الفقهاء » لغفر الدين بديع بن منصور القرظني
(أستاذ الزاهدي) .

ينوي أول صلاة كذا... أو آخر، فينوي: ظهرأ علي، أو: عصراً، أو: نحوهما على الأصح. انتهى. وإن خالفه تصحيح الزيلعي!! فقد اتسع الأمر باختلاف التصحيح، فليرجع له «الكثر» فإنه واسع، والله رؤوف رحيم؛ واسع عليم.

قضاء الصوم: وكذا الصوم الذي عليه من رمضائين إذا أراد قضاءه؛ يفعل مثل هذا؛ على أحد تصحيحين مختلفين.. صحح الزيلعي (٣٣٦/١): لزوم التعيين، وصحح في «الخلاصة» عدم لزوم التعيين.

إيضاح: [وإن كان من رمضائين واحد!؟ لا يحتاج لتعيين] (١).

مطلب

الجهل بالشرائع.. هل يكون علماً؟

جهل الشرائع: وَيُعَذَّرُ مَنْ أَسْلَمَ بِدَارِ الْحَرْبِ؛ فلم يصم، ولم يصل، ولم يزك.. وهكذا بجهله الشرائع؛ أي: الأحكام المشروعات مدة جهله، لأن الخطاب إنما يلزم بالعلم به (٢)، أو بدليله (٣)، ولم يوجد! بخلاف المسلم بدار الإسلام.

وألزمه زفر بها كما يلزمه الإيمان!!

هذا ولدي منها نسخة خطية، ونص عبارتنا هذه فيها (٣٩/ب): ولو قضى فوائت ولم ينو عند كل صلاة أنها الأولى؛ أو الأخرى من الفوائت لجهله بذلك؛ ثم علم؟ فعليه إعادة ما قضى بدون هذه النية (ظم)؛ والأصح: أن ينوي الظهر والعصر وغيرهما؛ وليس عليه أن ينوي أنها هي الأولى.

(١) في بعض النسخ حُصِرَ متناً.

وفي بعضها شرحاً في (خ) المتن غير موجوداً فتنبه.

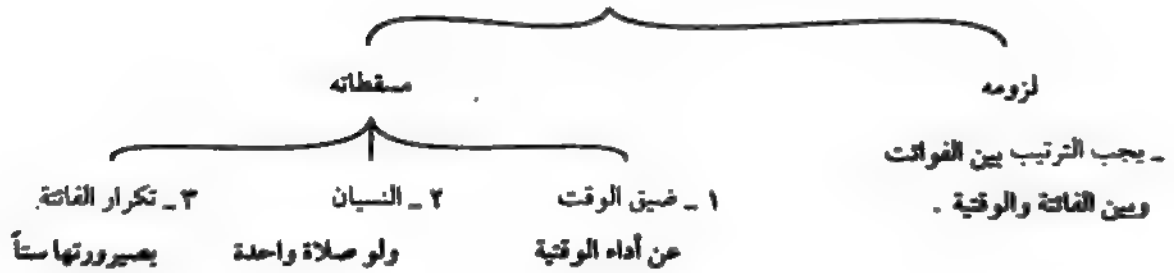
(٢) بإخبار رجل واحد؛ عند الصحابين ورواية عن الإمام، وفي رواية الحسن عنه: بإخبار رجلين عدلين مسلمين أو رجل وامرأتين. العدالة مشروطة عندهما؛ كما في «المبسوط»: ٨٨/١٦. وروى أبو جعفر في غريب الرواية أنها غير شرط عندهما، حتى لو أخبره فاسق؛ أو صبي؛ أو امرأة؛ أو عبد.. فإن الصلاة تلزمه؛ كما في «التاريخانية»: ٧٦٨/١.

(٣) والمراد بـ «الدليل» دليل العلم؛ وهو كونه في دار الإسلام لاشتتار الفرائض فيها.

قلنا : دليلُ وجود الصانع ظاهرٌ عقلاً ؛ فلا يُعَلَّرُ بجهله ، ولا دليلٌ عنده^(١) على وجود فرض الصلاة ونحوها . . فيُعَلَّرُ به .

• • •

أحكام الترتيب



• • •

(١) الضمير عائد على مَنْ أسلم بدار الحرب .

الأسئلة

- ما هو القضاء (لغة وشريعة) ؟ وما المراد بالفوائت القليلة ؟
- ما حكم الفرض العملي ؟ ولماذا يشرط تذكر الفاتنة للزوم الترتيب .
- مسقطات الترتيب أحد ثلاثة . اذكرها بشرح موجز .
- النسيان عجز عن الأداء وسقوط للتكليف . اشرح ذلك .
- إذا صارت الفوائت ستاً سقط الترتيب علل ذلك .
- هل المعتبر في بلوغ الفوائت ستاً خروج وقت السادسة ؛ أو دخولها . علل لكل منهما .
- هل يعود الترتيب إلى عادت الفوائت للقلّة أولاً ؟ ولماذا ؟
- اشرح بإيجاز صورة الترتيب موضعاً معنى الفساد الموقوف .
- ما معنى قوله (واحدة تفسد خمساً ، وواحدة تصحح خمساً) ؟
- ماذا يصنع إذا كثرت عليه الفوائت لتسهيل الأمر عليه ؟
- ما رأيك بقول مَنْ يقضى (أصلي آخر ظهر أدركته ولم أصله بعده) ؟ وهل يحتاج للتعين أصلاً ؟
- يُعذر مَنْ أسلم بدار الحرب بجهلة الشرائع . اذكر الخلاف مع التعليل لكل .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ :
- * الترتيب بين الفوائت القليلة والوقتيّة مستحبٌ مؤكّد . وبين الفوائت مندوب .
- * لو اشتغل بقضاء الظهر يقع العصر وقت التغيّر سقط الترتيب .
- * العبرة لضيق الوقت وقت شروعه ؛ لا في امتداد الأداء .
- * تعددت الفوائت والوقت يسع بعضها مع الوقتيّة سقط الترتيب .

- * الوتر يجب ترتيبه مع العشاء لذا يعدُّ مسقطاً للترتيب .
- * قضاء الصوم من رمضانين لا يحتاج للتعين اتفاقاً .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على سيدنا رسول الله ﷺ :
- * « من نام عن صلاة أو نسيها .. فلم يذكرها إلا وهو .. » ، فليصلّ التي هو فيها ، ثم ... التي تذكرها ، ثم ... التي صلى .. » .
- * رتب النبي ﷺ قضاء الفوائت
- • •

بَابُ إِذْرَاكِ الْفَرِيضَةِ مَعَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ

القطع بالأولى : إِذَا شَرَعَ الْمُصَلِّي فِي آدَاءِ فَرَضٍ ؛ أَوْ قَضَاءٍ . . مُتَفَرِّدًا ، أَوْ فِي نَفْلِ ؛ وَحَضَرَتْ جَنَازَةً يَخْشَى فَوَاتَهَا ، أَوْ مَنْذُورٍ ؛ فَأَقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ فِي مَحَلِّ آدَائِهِ ؛ لَا فِي غَيْرِهِ ؛ بَأَن أَحْرَمَ الْإِمَامُ ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ إِقَامَةِ الشَّيْءِ فَعْلُهُ ؛ لَا مَجْرَدُ الشُّرُوعِ فِي الْإِقَامَةِ ، فَإِذَا لَمْ يَقَيِّدْ بِسُجْدَةٍ . . قَطَعَ بِتَسْلِيمَةِ قَائِمًا ، وَبَعْدَهُ أَقْتَدَى ؛ عَلَى الصَّحِيحِ .

وقيل : لَا يَقْطَعُ حَتَّى يُتِمَّ رَكْعَتَيْنِ مِنْ رِبَاعِيَّةٍ ؛ كَالْمُتَنَفِّلِ الَّذِي لَا يَخْشَى فَوْتَ جَنَازَةٍ . قلنا : الْقَطْعُ لِلْإِكْمَالِ إِكْمَالًا^(١) ؛ وَهُوَ بِمَحَلِّ الرِّفْضِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ (لَا يَصَلِّي) ! لَا يَحْنُثُ بِمَا دُونَ الرُّكْعَةِ ، وَالْجَنَازَةُ لَا خَلْفَ لَهَا ، وَبِالْقَضَاءِ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمُصَلِّحَتَيْنِ .

قيد القطع : إِنْ ١- لَمْ يَسْجُدْ لِمَا شَرَعَ فِيهِ ؛ وَلَوْ غَيْرَ رِبَاعِيَّةٍ .
أَوْ ٢- سَجَدَ لِلرُّكْعَةِ الْأُولَى فِي غَيْرِ رِبَاعِيَّةٍ ؛ بَأَن كَانَ فِي الْفَجْرِ ؛ أَوْ الْمَغْرِبِ ، فَيَقْطَعُ بَعْدَ السُّجُودِ بِتَسْلِيمَةٍ ، لِأَنَّهُ لَوْ أَضَافَ فِي الثَّانِيَةِ رُكْعَةً أُخْرَى . . تَمَّ الْفَرَضُ ، وَتَفَوُّتُهُ الْجَمَاعَةُ فِي الْفَجْرِ ، وَلَا يُتَنَفَّلُ بَعْدَهَا مُطْلَقًا !! وَفِي الْمَغْرِبِ ؟ لِلْأَكْثَرِ حَكْمُ الْكُلِّ ! فَتَفَوُّتُهُ الْجَمَاعَةُ ، وَلَا يُتَنَفَّلُ مَعَ الْإِمَامِ فِيهَا ؛ لَمَنْعِ التَّنَفُّلِ بِالْبُيُورَاءِ^(٢) ، وَمُخَالَفَةِ الْإِمَامِ بِإِضَافَةِ رَابِعَةٍ .

(١) لِأَنَّ الصَّلَاةَ بِالْجَمَاعَةِ أَكْمَلُ . وَالرُّكْعَةُ مَا لَمْ يَقَيِّدْ بِسُجْدَةٍ . . لَا تَعُدُّ رُكْعَةً . . فَهَذَا مَعْنَى الرِّفْضِ .
(٢) هِيَ صَلَاةُ رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ . أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي « التَّمْهِيدِ » : ٢٥٤ / ١٣ ؛ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْبُيُورَاءِ : أَنْ يَصَلِّيَ الرَّجُلُ رُكْعَةً وَاحِدَةً ؛ يُوْتِرُ بِهَا .
وَأَخْرَجَ شَاهِدَهُ مُحَمَّدٌ فِي « الْمَوْطَأِ » : ٢٦٤ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٩٤٢٢ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : ٢٥٣ / ٣ ؛ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا : مَا أَجْزَأَتْ رُكْعَةً وَاحِدَةً قَطْ .

القطع بالثانية : وَإِنْ سَجَدَ . . وهو في رُبَاعِيَّةٍ ؛ كالظهر ١١ ضَمَّ رَكْعَةً ثَانِيَةً ؛ صِيَانَةً لِلْمُؤَدَّى عَنِ الْبَطْلَانِ ، وَتَشْهَدَ وَسَلِّمْ ، لِتَصِيرَ الرُّكْعَتَانِ لَهُ نَافِلَةً^(١) ، ثُمَّ أَقْتَدَى مُفْتَرِضًا ، لِإِحْرَازِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ .

وَإِنْ صَلَّى ثَلَاثًا . . من رُبَاعِيَّةٍ ؛ فَأَقِيمْتَ ١٢ أَتَمَّهَا أَرْبَعًا مُنْفَرِدًا ؛ حَكْمًا لِلْأَكْثَرِ . وعن مُحَمَّدٍ : يُتِمُّهَا جَالِسًا لَتَنْقَلِبَ نَفْلًا ؛ فَيَجْمَعُ بَيْنَ ثَوَابِ النَّفْلِ وَالْفَرَضِ بِالْجَمَاعَةِ .
الِاقْتِدَاءُ تَنْفَلًا : ثُمَّ بَعْدَ الْإِتِمَامِ أَقْتَدَى مُتَنَفِّلًا [فِي الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ]^(٢) إِنْ شَاءَ ، وهو أَفْضَلُ لِعَدَمِ الْكِرَاهَةِ . . إِلَّا فِي الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنِ التَّنْفُلِ بَعْدَهُمَا^(٣) ، وَفِي الْمَغْرِبِ لِلْمُخَالَفَةِ ، لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّيْتَ فِي أَهْلِكَ ثُمَّ أَدْرَكَتَ الصَّلَاةَ . . فَصَلِّهَا ؛ إِلَّا الْفَجْرَ وَالْمَغْرِبَ »^(٤) .

وقوله « فَصَلِّهَا » !! يعني : نَفْلًا ، لِأَنَّهُ أَمَرَ بِهِ نَصًّا لِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيا مَعَهُ الظُّهْرَ ، وَأَخْبَرَا بِصَلَاتِهِمَا فِي رِحَالِهِمَا ؛ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا صَلَاةَ قَوْمٍ ؛ فَصَلِّيا مَعَهُمْ ، وَاجْعَلَا صَلَاتِكُمَا مَعَهُمْ مُبْنَحَةً »^(٥) ؛

(١) فِي الْمَتْنِ الْمَجْرُودِ : نَفْلًا .

(٢) زِيَادَةٌ فِي الْمَتْنِ الْخَطِيِّ الْمَجْرُودِ . وَمِنْهُ : لَا فِي الْعَصْرِ فِي بَدَلٍ : إِلَّا .

(٣) تَقْدِمُ ص ٣٤٥ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ . . . » أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ .

(٤) أَخْرَجَ مَالِكٌ : ١٥٣/١ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي « الْمُسْنَدِ » : ٢١٤/١ ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ : ٣٩٣٩ ؛ ٣٩٤٠ ، وَالطَّحَاوِيُّ : ٣٦٥/١ ؛ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ ؛ أَوْ الصُّبْحَ ثُمَّ أَدْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ . . فَلَا يَعُدُّ لَهَا .

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ : ١٩/٢ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٥٧٩ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٥٢٥ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٢٧٨/٢ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ١٦٤١ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ٢٣٨٩ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ : ١٩٥ ؛ عَنْ ابْنِ عَمْرِو : لَا تَصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ .

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٦١/٤ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٥٧٥ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٢١٩ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ؛ وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٩٥٧ ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ : ٣٩٣٤ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ١٥٦٤ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ١٢٧٩ ، وَالطَّحَاوِيُّ : ٣٦٢/١ ، وَالطَّيَالِسِيُّ : ١٢٤٧ ، وَالدَّارِمِيُّ : ١٣٧٤ ، وَالْحَاكِمِيُّ : ٢٤٥/١ ، وَالتَّبْرَانِيُّ : ج ٢٢ رَقْم : ٦١٠ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ : ١٥١٧ ، وَابْنُ يَتِيمٍ : ٣٠١/٢ ؛ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَسَدِ الْعَامِرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أي : نافلة ؛ كما في « العناية »^(١) (٤٧٣ / ١) .

القطع للثالثة : وَإِنْ قَامَ لِثَالِثَةٍ رِبَاعِيَّةٍ مُنْفَرِدًا ، فَأَقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ قَبْلَ سُجُودِهِ
لِلثَالِثَةِ ١ ؟ قَطَعَ قَائِمًا - لِأَنَّ الْقَعُودَ لِلتَّحْلُلِ ، وَهَذَا قَطَعَ ١١ - بِتَسْلِيْمَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ عَادَ
إِلَى الْقَعُودِ .. فِي الْأَصَحِّ .

وقال شمسُ الأئمة السرخسيُّ : إِنْ لَمْ يَعُدْ لِلْقَعُودِ .. فَسَدَتْ صَلَاتُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَدُّ
لَهُ مِنَ الْقَعُودِ ، وَلِأَنَّ الْمُؤَدَّاةَ لَمْ تَقَعْ فَرَضًا .

وقال فخر الإسلام [البزدوي] : الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَكْبُرُ قَائِمًا يَنْوِي الشَّرْعَ فِي صَلَاةِ
الْإِمَامِ ، فَيَحْصِلُ الْخَتْمُ فِي ضَمَنِ شُرُوعِهِ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ . وَإِنْ شَاءَ رَفَعَ يَدَيْهِ .

تدارك السنة : وَإِنْ كَانَ قَدْ شَرَعَ فِي سُنَّةِ الْجُمُعَةِ .. فَخَرَجَ الْخَطِيبُ ؛ أَوْ شَرَعَ
فِي سُنَّةِ الظُّهْرِ .. فَأَقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ ١ ؟ سَلَّمَ بَعْدَ الْجُلُوسِ عَلَى رَأْسِ الرُّكْعَتَيْنِ . كَذَا
رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَالْإِمَامِ^(٢) ١ وَهُوَ الْأَوْجَهُ^(٣) ، لِجَمْعِهِ بَيْنَ الْمَصْلُحَتَيْنِ ، ثُمَّ
قَضَى السُّنَّةَ أَرْبَعًا^(٤) ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْهُ بَعْدَ آدَاءِ الْفَرَضِ مَعَ مَا بَعْدَهُ ، فَلَا يَفُوتُ فَرَضَ
الاسْتِمَاعِ وَالْآدَاءِ عَلَى وَجْهِ أَكْمَلٍ ؛ وَلَا إِبْطَالٍ !! وَإِلَيْهِ مَالُ شَمْسِ الْأَئِمَّةِ السَّرْحَسِيِّ
وَالْبَقَالِيِّ^(٥) .

(١) نسخة « النهاية » وهي أيضاً أحد شروح « الهداية » !! فلعله توارد خواطر .

(٢) هي رواية النوادر ، واعتمدها شيخ الإسلام علي الشُّغْنَدِي (انظر ترجمته : ٩٠٣) .

(٣) ذكره المؤلف في (حاشيته على « الدرر والغرر ») ١ / ١٢١ معزياً له « البرهان » بلفظ (وهو
الأوجه) !! لكن ينبغي ترجيح ما اعتمده في (١ / ١٤١) بقوله : الصحيح خلافة ؛ وهو أنه يتمُّ سُنَّةُ
الجمعة أربعاً وعليه الفتوى ؛ كما في « الصغرى » . وهو الصحيح ؛ كما في « البحر » : ٧٦ / ٢ .

قلت : ومثلها سُنَّةُ الظُّهْرِ خلافاً وترجيحاً معلَّلين بأنَّها بمنزلة صلاة واحدة واجبة بالشروع ،
لأنَّها شرعت أربعاً متصلة .

(٤) لأنَّ آداء الركعتين لا ينوب عنها ؛ وهي تقضي بعد الفريضة . ولا يلزمه قضاء ركعتين عن الثالثة
والرابعة عند أبي حنيفة ومحمد !! لأنه بالشروع لا يلزمه إلا شفع واحد ، ولو نوى الأكثر . وقد
رجع أبو يوسف إلى قولهما : فاعلمه .

(٥) زين المشايخ أبو الفضل محمد ابن أبي القاسم ، كان إماماً فاضلاً ؛ فقيهاً مناظراً عالماً بالبيان .

وصحح جماعة^(١) من المشايخ أنه يُثَمَّنُ أربعاً ، لأنها كصلاة واحدة .
قلتُ : والإكمالُ حالَ اشتغالِ المُرَقِّي^(٢) والمؤذنين بالتلحين أولى ، لأنه ليس
حالة استماع خطبة !! وإليه يُرشد تعليل شمس الأئمة .
متابعة الإمام : وَمَنْ حَضَرَ . . وَكَانَ الْإِمَامُ فِي [صَلَاةٍ]^(٣) الْفَرَضِ ؟ ! اقْتَدَى بِهِ ،
وَلَا يَشْتَغِلُ عَنْهُ بِالسُّنَّةِ فِي الْمَسْجِدِ ؛ وَلَوْ لَمْ يَفْتَهُ شَيْءٌ ! .
وإن كان خارجَ المسجد ؛ وخاف فوتَ ركعةٍ ؟ اقْتَدَى . وإلا ! صَلَّى السُّنَّةَ ثُمَّ
اقْتَدَى ، لإمكان جمعه بين الفضيلتين .
سنة الفجر : إِلَّا فِي الْفَجْرِ ، فَإِنَّهُ يَصَلِّي سُنَّةً ؛ وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ بَعِيداً عَنْ
الْصَّفِّ . . إِنْ أَمِنَ قُوَّتُهُ ؛ وَلَوْ بِإِدْرَاكِهِ فِي التَّشَهُّدِ .
وقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ . . فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ »^(٤)

-
- والمعاني ، له تصانيف قيّمة ؛ منها : « جمع التواريخ » . توفي سنة : ٥٨٦ ، وقيل : ٥٦٢ هـ .
- (١) منهم الولوالجي والشمسي و(صاحب « المبتغي » و« المحيط ») وأيدهم ابننا نجيم في « البحر »
و« النهر » ، والتمرتاشي في « تنوير الأبصار » . وعلمت قبل قليل أن عليه الفتوى ؛ كما قال
المؤلف رحمه الله . فتنبه .
- (٢) المُرَقِّي : هو مَنْ يقرأ شيئاً من الذكر قبل صعود الخطيب إلى المنبر ؛ أو بين الخطبتين ، وهو فعل
مكروه ينبغي تجنّبه ؛ كما في « رد المحتار » : ٥٥٢/١ ، وذلك لإساءته للمصلّين بالتشويش على
مَنْ يَصَلِّي الأربع قبل الجمعة ، فإن لم يكن ثمة مصلّين . . فلا بأس به ، بل لا يبعد أن يندب ؛
وبخاصّة يوم الجمعة ، على أن الاتّباع اليقُّ بالمسلم ، والله تعالى أعلم .
- (٣) ليست في المتن الخطي المجرّد .
- (٤) أخرجه أحمد : ٣٣١/٢ ، ٤٤٥ ، ٥١٧ ، ومسلم : ٦٤ - ٧١٠ ، وأبو داود : ١٢٦٦ ،
والترمذي : ٤٢١ ، والنسائي : ٨٦٤ ، وابن ماجه : ١١٥١ ، وعبد الرزاق : ٣٩٨٧ ، وابن
أبي شيبة : ٧٧/٢ ، والدارمي : ١٤٥٦ ، وأبو عوانة : ٣٢/١ ، وأبو يعلى : ٦٣٧٩ ،
وأبو نعيم : ١٣٨/٨ ، وابن خزيمة : ١١٢٣ ، وابن حبان : ٢١٩٣ ، والطبراني في
« الصغير » : ١٦/١ ، ١٩٢ ، والبيهقي : ٤٨٢/٢ ، والبخاري : ٨٠٤ ، والخطيب في « تاريخ
بغداد » : ١٩٧/٥ وغيره ؛ عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً رضي الله عنه .

محمولٌ على غير صلاةِ الفجر ، لما قُدِّمناه ص ٦١٤ في سُنةِ الفجر^(١) .

مطلب

في أداء النوافل في البيت

والأفضل فعلهما في البيت .

قال ﷺ : « مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ - أي : سُنَّته - فِي بَيْتِهِ يُوسِّعُ لَهُ فِي رِزْقِهِ ، وَيَقِلُّ الْمُنَازَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ ، وَيُخْتَمَ لَهُ بِالْإِيمَانِ »^(٢) .

والأحبُّ فعلهما أَوَّلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ . وقيل : بِقُرْبِ الْفَرِيضَةِ . وقال ﷺ : « صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا . . . إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ »^(٣) .

وقال ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِثَّةِ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا ، وَفِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِخَمْسٍ مِثَّةِ صَلَاةٍ »^(٤) .

(١) من زيادة تأكيدها ، والقول بوجوبها إلى ما في الحضر على المحافظة عليها .

(٢) لم أجده بلفظه فيما بين يدي الآن !!

وأصل التنقل في البيت في « الصحيحين » وغيرهما ، وفيه من أحاديث الترهيب الكثير . ومن شواهد قوله ﷺ : « هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ فِيهِمَا رُغَبُ الدُّفْرِ » .

أخرجه الطبراني في « الكبير » : عن ابن عمر ، وعنه عند الذهلي : ٣٠٦٠ : « رَكْعَتَا الْغَدَاةِ لَا تَدْعُهُمَا فَإِنَّ فِيهِمَا الرُّغَابَ » . وغير ذلك . فهذه هي الرغائب التي يطلبها المؤمن : ١ - بركة الرزق ، و٢ - طيب العيش و٣ - حسن الخاتمة . نسأل الله تعالى أن يمتعنا بها جميعاً . آمين .

(٣) أخرجه أبو داود : ١٠٤٤ بلفظه ، وقريباً منه : أو بمعناه أحمد : ١٨٢/٥ ، والبخاري : ٧٣١ ، ومسلم ٢١٣ - ٧٨١ ، وأبو داود : ١٤٤٧ ، والترمذي : ٤٥٠ وحسنه ، والنسائي : ١٥٩٨ ، وعبد بن حميد : ٢٥٠ ، والدارمي : ١٣٧٣ ، وابن خزيمة : ١٢٠٣ ، وأبو حنيفة : ٢٩٣/٢ ، والبيهقي : ١٨٩/٢ عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .

(٤) مركَّب من أحاديث عدَّة وروايات وطرق صحيحة مسندة وبالألفاظ مقاربة .

فأما اللفاظ الأول « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ / خَيْرٌ مِنْ أَلْفٍ / كَأَلْفٍ / نَزِيدٌ عَلَى أَلْفٍ مِثًا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَصَلَاةٌ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ مِثَّةٍ فِي هَذَا » .

وَأَنَّ لَمْ يَأْمَنْ فَوْتَ الْإِمَامِ بِاشْتِغَالِهِ بِسُنَّةِ الْفَجْرِ ۖ تَرَكَهَا وَأَقْتَدَى ، لِأَنَّ ثَوَابَ الْجَمَاعَةِ أَكْثَرُ مِنْ فَضِيلَةِ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ ، لِأَنَّهَا تَفْضُلُ الْفَرَضَ مِنْفَرِداً بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ ضِعْفاً ؛ لَا تَبْلُغُ رَكْعَتَا الْفَجْرِ ضِعْفاً وَاحِداً مِنْهَا ۖ (١) .

= فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٥٤ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : ٥٢١ ، وَالْبِزَارُ : ٤٢٥ ، وَالطَّحَاوِيُّ : ٢٤٥/١ ، وَالطَّبْرَانِيُّ : ١٣٦٧ ، وَالطَّبْرَانِيُّ ؛ كَمَا عَزَاهُ إِلَيْهِ الْهَيْثَمِيُّ : ٥٨٥٨ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ١٦٢٠ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِكَمَالِهِ فِي « الْكَبِيرِ » : ٢٤٦/٥ ، وَفِي « الشَّعْبِ » : ٤٨٦/٣ ؛ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَيَدُونُ الزِّيَادَتَيْنِ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ : ١٣٩ ، وَالْحَمِيدِيُّ : ٩٤٠ ، وَأَحْمَدُ : ٢٥٦/٢ وَمَوَاضِعُ ، وَابْنُ خَالَسَةَ : ١١٩٠ ، وَمُسْلِمٌ : ٥٠٥ - ١٣٩٤ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٣٢٥ ؛ ٣٩١٦ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٢٨٩٩ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ١٤٠٤ ، وَالدَّارِمِيُّ : ١٤٢٥ ، وَأَبُو يَعْلَى : ٥٨٧٥ وَمَوَاضِعُ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ١٦٢١ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَهُوَ مَرْوِيُّ بِرَوَايَاتٍ عَدَّةٍ ؛ عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنَ عُمَرَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَمَيْمُونَةَ ، وَجَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَلَوْلَا الْإِطَالَةُ لَعَزَوْتُهُمْ جَمِيعاً . وَسَيَأْتِي بَعْضُ وَجْهِهِ :

لَكِنْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » .. كَمَا فِي « الْمَجْمَعِ » : ٥٨٦٥ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ : « ... وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي بِأَلْفِ صَلَاةٍ ... فَتَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِأَلْفِ ١١٩ »

وَفِي « الْأَوْسَطِ » : ٦٧٥١ ؛ عَنْ عَائِشَةَ : « صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ ١١٩ »

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ : « مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ مِنِّي أَنْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ » . وَيجدر التنبيه ههنا إلى ما جرت به عادات جَهْلَةِ الْعَوَامِ ؛ ثُمَّ جَهْلَةِ الْمُتَعَلِّمِينَ .. مِنْ الْمُبَادَرَةِ إِلَى النَّوَافِلِ بِإِقْدَامٍ مُمَيَّزٍ مَعَ التَّسَاهُلِ بِالْفَرَائِضِ ، وَقَدْ تَجَلَّى ذَلِكَ كَثِيراً فِي الْآوْنَةِ الْأَخِيرَةِ ؛ بِالْحَرَصِ الشَّدِيدِ وَالتَّبَارِي ؛ لِمِثْلِ جَمَاعَةِ التَّرَاوِيحِ بِالْخْتَمِ ، أَوْ الْحُجِّ النَّافِلَةِ بِأَيَّةٍ وَسِيلَةٍ ؛ وَلَوْ بِالرَّشْوَةِ ! مَعَ التَّقْصِيرِ بِالْجَمَاعَةِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ شَرْحُهُ ، بَلِ الْأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ الْإِكْتِرَافِ وَالْمُبَالَغَةِ بِالْكَبَائِرِ الْمَجْمُوعِ عَلَيْهَا ؛ كَنَحْوِ الْكَلْبِ ، وَالغِيَةِ ، وَالنَّمِيمَةِ ، وَخُلْفِ الْوَعْدِ ، مَعَ الْإِهْتِمَامِ وَالْحَرَصِ عَلَى النَّوَافِلِ ؛ أَوِ الْمُسْتَحَبَّاتِ ؛ لِقَبْلِهِ ؛ وَنَبَتْهُ . وَاللهُ الْمَوْثِقُ .

مبحث

قضاء النوافل

سنة الفجر : وَلَمْ تُقْضَ سُنَّةُ الْفَجْرِ إِلَّا بِفَوْتِهَا مَعَ الْفَرَضِ إِلَى الزَّوَالِ ، وقال
محمد رحمه الله : تقضى منفردة بعد الشمس قبل الزوال^(١) ، فلا قضاء لها قبل
الشمس ؛ ولا بعد الزوال . . اتفاقاً ، وسواءً صلى منفرداً ؛ أو بجماعة .

سنة الظهر : وَقُضِيَ [السُّنَّةُ]^(٢) الَّتِي قَبْلَ الظُّهْرِ ؛ فِي الصَّحِيحِ^(٣) . . فِي
وَقْتِهِ^(٤) ؛ قَبْلَ صَلَاةِ شَفْعِهِ ؛ عَلَى الْمَفْتَى بِهِ^(٥) ؛ كَذَا فِي (شرح «الكنز») للعلامة
المقدسي^(٦) .

وفي « فتاوى العتّابي »^(٧) : المختارُ تقديمُ الشَّتينِ على الأربع . وفي « مبسوط

(١) يظهر أنه لا صراحة في قول محمد بالقضاء !! بل قال (أحبُّ إليَّ أن يقضيها إلى الزوال) !
وعليه . . فهذا قريب من الاتفاق . وقيل : عندهما : لا يقضى ، وإن قضى فلا بأس به ! ثم وفق
العلماء بينهما بأن عند محمد لو قضيت تكون سنة ، وعند الشيخين : تكون نفلاً .
(« رد المحتار » : ٤٨٢ / ١ : بصرف) : فتنه .

(٢) ليست في المتن الخطي المجرد .

(٣) وهو الاستحسان بالنصر ؛ عن عائشة رضي الله عنها - كما أخرجه الترمذي : ٤٢٦ ، وابن ماجه :
١١٥٨ ، وابن أبي شيبة : ١٠٨ / ٢ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَاتَهُ الْأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ . . قَضَاهُنَّ بَعْدَهُ .
والقياس أن القضاء مختص بالفرائض والواجبات .

(٤) اتفاقاً ، واختلف المشايخ بعد الوقت ، والأصح أنها لا تقضى بعده !!

(٥) هو قول محمد رحمه الله ، وعليه المنون . لكن رجح المؤلف في « الإمداد » ، والكمال في « فتح
القدير » : تقديم الركعتين بعده على الأربع على أنه قول الإمام مستدلاً له بحديث عائشة عند
الترمذي : ٤٢٦ المتقدم قبل قليل ؛ لكن بلفظ : . . . يصلّيهن بعد الركعتين !! وكذا في (شرح
« الجامع الصغير » - لقاضي خان) . وانظر « رد المحتار » : ٤٨٢ / ١ : ٤٨٣ .

(٦) هو نور الدين علي بن محمد الحنفي ، المعروف بـ « ابن هانم المقدسي » ، نزيل القاهرة ، وهو
فقيه فاضل ، توفي سنة : ١٠٠٤ هـ . ولم يُسمَّ شرحه هذا ! غير أنه شرح نظم (ابن الفصيح)
وسماه « أوضح رمز على (نظم «الكنز») » . فلهفته لذلك . وانظر ص ٦٩٤ .

(٧) ويسمى « جامع الفقه » أو « جوامع الفقه » صنّفه العلامة زين الدين أبو نصر أحمد بن محمد العتّابي =

شيخ الإسلام : هو الأصح ؛ لحديث عائشة رضي الله عنها : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فاتته الأربع قبل الظهر . . يصليهن بعد الركعتين .

إلحاق : وحكم الأربع قبل الجمعة كالتي قبل الظهر .

ولا مانع عن التي قبل العشاء من قضائها بعده^(١) !! .

مبحث

في إدراك الجماعة

مدرك الفضيلة : وَلَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ جَمَاعَةً بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ ؛ أو ركعتين . . اتفاقاً ، حتى لا يبرؤ به في حلفه (لِيُصَلِّيَنَّهُ جَمَاعَةً) ! بَلْ أَدْرَكَ فَضْلَهَا^(٢) ؛ أي : فضل الجماعة اتفاقاً ؛ ولو في التشهد .

مدرك الأداء : وَاخْتَلَفَ فِي مُدْرِكِ الثَّلَاثِ مِنْ رِبَاعِيَّةٍ ، أو الثنتين من الثلاثية ؛ فإذا حلف (لا يصلي الظهر . . أو (المغرب جماعة)) !! اختار شمس الأئمة [السرخسي] أنه يحنث ، لأنَّ للأكثر حكم الكل ، وعلى ظاهر الجواب : لا يحنث ، لأنه لم يصلها ؛ بل بعضها بجماعة ، وبعض الشيء ليس بالشيء ؛ وهو الظاهر .

ولو قال (عبده حرٌّ ؛ إن أدرك الظهر) !! فإنه يحنث بإدراك ركعة ، لأنَّ إدراك

= المتوفى سنة : ٥٨٦ هـ ، له تصانيف ؛ منها هذه الفتاوى في أربع مجلدات ، و (شرح الجامع الصغير) ، و (شرح الجامع الكبير) وغيرها .

(١) غير مسلم !! لأن قضاء سنة الفجر والظهر . . استحبست بالنصر ؛ فيقتصر عليه .

وقياس سنة الجمعة على الظهر . . لا يحتمله النص !! كما أن سنة العشاء ، لا مثل لها بقضى في المندوب ؛ فلا تقضى اتفاقاً ؛ كما أنه لا نصر !! فالمانع موجود .

لكن لو قضيت . . فهي تطوع ؛ لا مندوب . فنبه .

(٢) في المتن الخطي المجزؤ فضيلتها .

الشيء بإدراك آخره ؛ يقال (أدرك أتمامه) ؛ أي : آخرها ؛ كذا في « الكافي »^(١) .
وفي « الخلاصة » : يحنث بإدراكه في التشهد .

تفريعات : وَيَتَطَوَّعُ قَبْلَ الْفَرَضِ بِمُؤَكَّدٍ وَغَيْرِهِ ، مَقِيمًا ؛ أَوْ مُسَافِرًا . . . إِنْ أَمِنَ
فَوُتَ الْوَقْتُ ؛ وَلَوْ مُتَفَرِّدًا ، فَإِنَّهَا شُرِعَتْ قَبْلَهَا لِقَطْعِ طَمَعِ الشَّيْطَانِ ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ^(٢)
(مَنْ لَمْ يُطِيعْنِي فِي تَرْكِ مَا لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ ؛ فَكَيْفَ يُطِيعُنِي فِي تَرْكِ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ !!)
وَالْمُتَفَرِّدُ فِي ذَلِكَ أَحْوَجُ ، وَهُوَ أَصَحُّ ، وَالْأَخْذُ بِهِ أَحْوَضُ ، لِتَكْمِيلِ نَقْصِهَا فِي
حَقِّهَا .

أَمَّا فِي حَقِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ !! فزيادة الدرجات ، إِذْ لَا خِلَلَ فِي صَلَاتِهِ ،
وَلَا طَمَعٍ لِلشَّيْطَانِ فِيهَا .

أهمية الجماعة : وَإِلَّا ؛ أَي : وَإِنْ لَمْ يَأْمَنْ بِأَنْ يَفُوتَهُ الْوَقْتُ ؛ أَوْ الْجَمَاعَةُ . .
بِالتَّنْفُلِ ؛ أَوْ إِزَالَةِ نَجَسٍ^(٣) قَلِيلٍ ١٢ فَلَا يَطْلُوعُ ، وَلَا يَغْلُ ، لِأَنَّ الْإِشْتَغَالَ بِمَا
يَفُوتُ الْأَدَاءَ لَا يَجُوزُ .

استدراك : وَإِنْ كَانَ يَدْرِكُ جَمَاعَةً أُخْرَى ؟ فَالْأَفْضَلُ غَسْلُ ثَوْبِهِ ، وَاسْتِقْبَالُ
الصَّلَاةِ ، لَتَكُونَ صَحِيحَةً اتِّفَاقًا^(٤) .

إدراك الركعة : وَمَنْ أَدْرَكَ إِمَامَةً رَاكِعًا ؛ فَكَبَّرَ وَوَقَّفَ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنْ
الرُّكُوعِ !! ، أَوْ لَمْ يَقِفْ ؛ بَلْ أَنْحَطَ بِمَجْرَدِ إِحْرَامِهِ ؛ فَرَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ رُكُوعِ

(١) « الكافي » شرح « الوافي » كلاهما من التصانيف المعتبرة التي لم تتم . و« الوافي » على نسق
« الهداية » ، و« الكافي » : شرح لـ (« الوافي » مع « الهداية ») صنفه وشرحه حافظ الدين
أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي المتوفى سنة : ٧١٠ هـ وانظر ص ٦٩٦ ، ٨٥٤ .

(٢) القائل : الشيطان زاده الله خزيا .

(٣) وحله وتقديره مرص ٢٩٨ سواء من الغليظة ؛ أو الخفيفة .

(٤) خروجاً عن خلاف الشافعي رحمه الله في عدم صحة الصلاة مع قليل النجاسة ، وكذا يستقبل
الصلاة في مسألة البناء للغرض ذاته كما في ص ٥٢٥ .

المؤتم ! ؟ لَمْ يُدْرِكِ الرَّكْعَةَ ؛ كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما^(١) ، فكان الشرط لإدراك الركعة : إما مشاركة الإمام . . في ١- جزء من القيام ، أو ٢- جزء مما له حكم القيام ؛ وهو الركوع^(٢) .

تفريعات : ١- كفاية متماثلين : ولا يُشترط تكبيرتان للإحرام والركوع^(٣) .

٢- تنازع وظيفتين : ولو كَبَّرَ ينوي الركوع ؛ لا الافتتاح ١٢ جازت ، وَلَغَتْ نِيَّتُهُ^(٤) .

٣- لزوم المتابعة : ١- أدركه ساجداً : وإذا وَجَدَ الإمام ساجداً ؟ تجب مشاركته فيه فَيَخِرُّ ساجداً ؛ وإن لم يُخَسَّبَ له من صلاته .

فلو رَكَعَ وحده ؛ ثُمَّ شاركه في السجدة !! لا تفسدُ صلاته ، ولا يُخَسَّبَ له ذلك . وإن لم يشاركه إلا في الثانية^(٥) ؟ بطلت صلاته .

(١) أخرجه عبد الرزاق : ٣٣٦١ : (إذا أدركت الإمام راکعاً فركعت قبل أن يرفع فقد أدركت ، وإن رفع قبل أن تركع . . . قد فاتتكَ) . ومثله عند البيهقي : ٩٠ / ٢ . وعنده عن ابن مسعود : من لم يدرك الإمام راکعاً . . لم يدرك تلك الركعة .

(٢) ولو كَبَّرَ للتحريمة راکعاً ؛ أو هو إلى الركوع أقرب . . فسدت صلاته ؛ وإن أدرك الإمام في الركوع ؛ كذا في « الفتاوى الكبرى » . وهي مسألة نفيسة ، والناس عنها غافلون .

انتهى هامش (خ) .

(٣) لقول إبراهيم النخعي (يجزيه تكبيرة واحدة ، وإن كَبَّرَ ثنتين . . فهو أحبُّ إلينا) . أخرجه عبد الرزاق : ٣٣٥٧ ، ومثله ابن أبي شيبة : ٢٤٢ / ١ ، عن عطاء .

ويقابله ما أخرجه عبد الرزاق : ٣٣٥٨ ، عن حماد : لا يجزيه إلا تكبيرتان : تكبيرة يفتح بها ، وتكبيرة يركع بها . ومثله عند ابن أبي شيبة : ٢٤٣ / ١ ، عن ابن سيرين ، وأبي عبد الرحمن السلمي .

وقد رُوِيَ عن ابن مسعود رضي الله عنه كلا الأمرين ؛ كما في البيهقي : ٩١ / ٢ .

(٤) صرفاً للأقوى ، واصلاحاً لعلم المسلم ؛ وصونه عن الفساد .

(٥) أي : في السجدة الثانية .

والفرق أنه في الأولى لم يزد إلا ركوعاً ، وزيادته لا تصرف ، وفي الثانية زاد ركعة^(١) ، وهي مفسدة .

٢- أدركه جالساً : ولو أدركه جالساً للعود الأخير ، واستمر قائماً ، وقرأ ؟ فما وجد قبل فراغ الإمام من التشهد . . لا يكون معتبراً .

مسابقة الإمام : ١- في الركوع : وَإِنْ رَكَعَ الْمُقْتَدِي قَبْلَ إِمَامِهِ ، وَكَانَ رُكُوعُهُ بَعْدَ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ ، وَهُوَ آيَةٌ ، فَأَذْرَكَ إِمَامُهُ فِيهِ ، أَي : في ركوعه !! صَحَّ رُكُوعُهُ وَكُرِهَ ، لوجود المشاركة والمسابقة^(٢) .

وإلا : أي : وإن ١- لم يدركه الإمام ، أو ٢- أدركه لكن لم يكن قرأ المفروض قبل ركوع المقتدي ؟ لا يصح ركوعه ؛ لكونه قبل أوانه ، فيلزمه أن يركع بعده ثانياً .

وإن لم يفعل ؛ وانصرف من صلاته ! ؟ بطلت .

٢- في السجود : ولو سجد قبل إمامه ! ؟ إن كان بعد رفع الإمام من الركوع ، ثم شاركه الإمام في السجود . . صح .

وإن كان قبل رفع الإمام من الركوع ! روي عن أبي حنيفة رحمه الله : لا يجزئه ، لأنه قبل أوانه في حق الإمام ؛ فكذا في حقه ، لأنه تبع له .

ولو أطال الإمام السجود ؛ فرفع المقتدي ، ثم سجد . . والإمام ساجد ! ؟ إن نوى الثانية والمتابعة . . تكون عن الأولى ، كما لو نواها ؛ أو لم تكن له نية ؛ ترجيحاً للمتابعة .

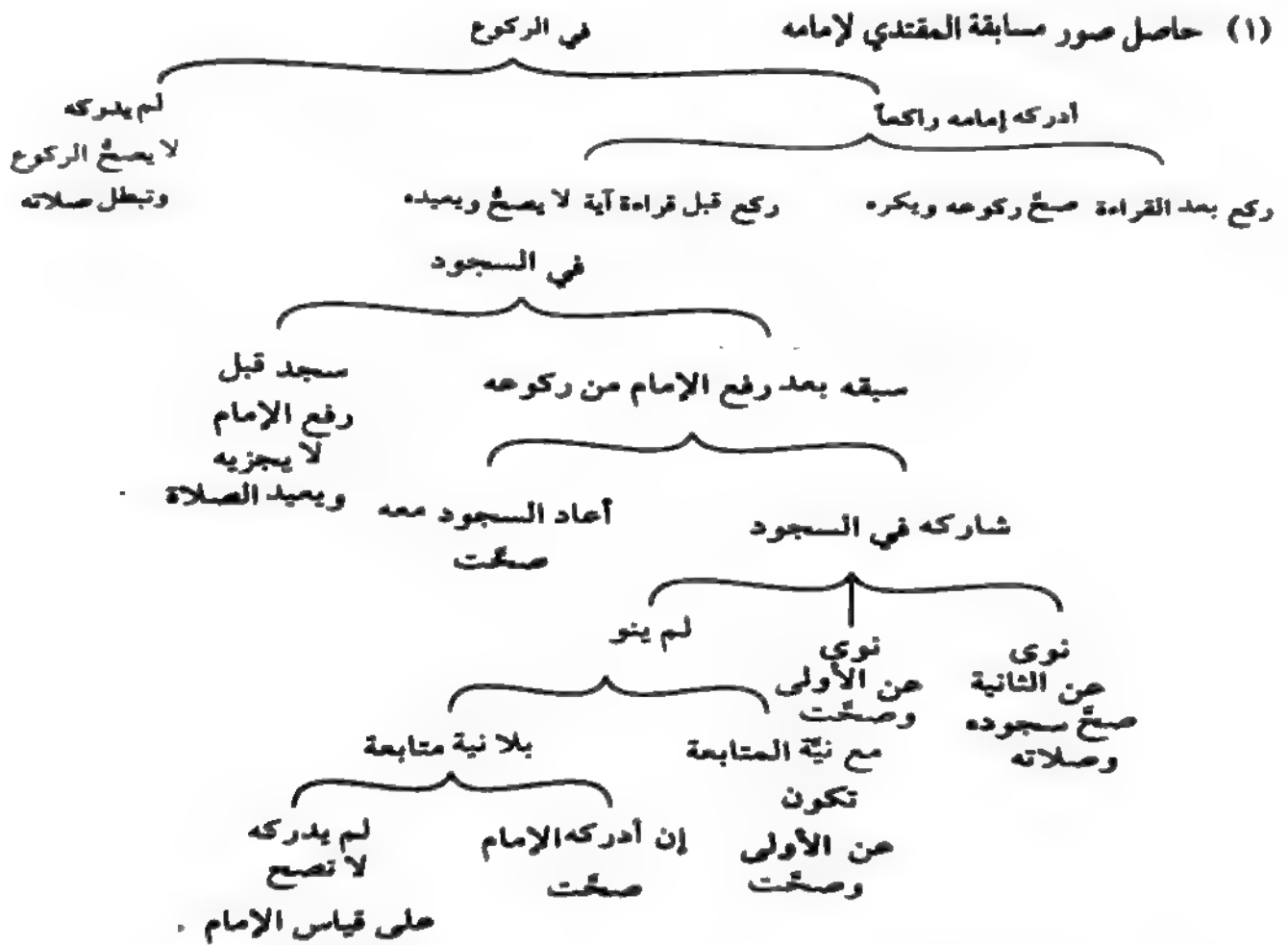
وإن نوى الثانية لا غيرها ! كانت عن الثانية ، فإن أدرك الإمام فيها . . صححت ، وعلى قهاس المروئي عن الإمام [أبي حنيفة] في السجود قبل رفع الإمام ؛ يجب أن

(١) وتعلمها بالركعة الأولى ، وقوله (وهي مفسدة) يعني : زيادة الركعة ؛ لا مادونها .

(٢) يعني : صح للمشاركة وكره لوجود المسابقة .

لا يجوز ، لكونه قبل أوانه ؛ كما تقدّم^(١) [قبل أسطر] .

الخروج من المسجد : ١- قبل الأداء : وَكُرِّهَ خُرُوجُهُ مِنْ مَسْجِدٍ أَدْنَى فِيهِ^(٢) ؛ أو في غيره... حَتَّى يُصَلِّيَ ، لقوله ﷺ : « لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ النِّدَاءِ... إِلَّا مُنَافِقٌ ؛ أَوْ رَجُلٌ يَخْرُجُ لِحَاجَةٍ يُرِيدُ الرُّجُوعَ »^(٣)... إِلَّا إِذَا كَانَ مُقِيمًا جَمَاعَةً أُخْرَى ؛ كإمام ، ومؤذنٍ لمسجدٍ آخر ، لأنه تكميلٌ معنى .



(٢) المراد من الأذان دخول الوقت ؛ لا النداء . (رد المحتار : ٤٧٩/١) .

(٣) أخرجه أبو داود في « المراسيل » : ٢٥ ، وابن ماجه : ٧٣٤ ، وعبد الرزاق في « مصنفه » : ١٩٤٦ ، والبيهقي : ٥٦/٣ مرفوعاً ؛ وعزاه سبط ابن الجوزي إلى النسائي ١١٩ . وأخرج الطبراني في « الأوسط » : ٣٨٤٢ : « لَا يَسْمَعُ النِّدَاءَ فِي مَسْجِدِي هَذَا ، ثُمَّ يَخْرُجُ... إِلَّا لِحَاجَةٍ ؛ ثُمَّ لَا يَرْجِعُ... إِلَّا مُنَافِقٌ » عن أبي هريرة ، وعزاه السيوطي في « الجامع الكبير » : ٩٣٢/١ إلى أبي الشيخ في « الأذان » . وله شواهد عند أحمد ومسلم... من النهي عن الخروج من المسجد قبل أداء المكتوبة .

٢- بعد الأداء : وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ صَلَاتِهِ مُتَفَرِّدًا ؟ لَا يُكْرَهُ ، لَأَنَّهُ قَدْ أَجَابَ دَاعِيَ اللَّهِ مَرَّةً ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ثَانِيًا . إِلَّا أَنَّهُ يَكْرَهُ خُرُوجَهُ . . . إِذَا أُقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ^(١) قَبْلَ خُرُوجِهِ فِي الظُّهْرِ ، وَفِي الْعِشَاءِ ، لَأَنَّهُ يَجُوزُ النَّفْلُ فِيهِمَا مَعَ الْإِمَامِ ؛ لِثَلَاثَتِهِمْ بِمُخَالَفَةِ الْجَمَاعَةِ ؛ كَالْخَوَارِجِ وَالشَّيْعَةِ ، وَقَدْ قَالَ ﷺ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . . . فَلَا يَقِفَنَّ مَوَاقِفَ الثُّهَمِ »^(٢) ١١

إيضاحات : فَيَقْتَدِي فِيهِمَا ؛ أَيِ : الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ مُتَنَفِّلًا ؛ لِدَفْعِ الثُّهْمَةِ عَنْهُ .

ويكره جلوسه من غير اقتداء لمخالفة الجماعة .

بخلاف الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ ؛ لِكِرَاهَةِ التَّنَفُّلِ ، وَالْمُخَالَفَةِ فِي الْمَغْرِبِ ، لَأَنَّهُ لَا يُسْتَنَلُ مَعَ الْإِمَامِ فِيهَا ؛ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ، وَإِتِمَامُهَا أَرْبَعًا أَوْ لِيٍّ مِنْ مُوَافَقَتِهِ .
وَرُوي فَسَادُهَا بِالسَّلَامِ مَعَهُ ؛ فَيَقْضِي أَرْبَعًا^(٣) ، كَمَا لَوْ نَذَرَ ثَلَاثًا يُلْزِمُهُ أَرْبَعُ .
تَكَرَّرَ الْمَأْمُورُ : « لَا يُصَلِّي بَعْدَ صَلَاةٍ مِثْلُهَا » ؛ هَذَا لَفْظُ الْحَدِيثِ^(٤) .

(١) بَانَ شَرْعُ الْمُؤَذِّنِ بِالْإِقَامَةِ ؛ لَا مِبَاشَرَةَ الْإِمَامِ .

(٢) سَكَتَ عَنْ تَخْرِيجِهِ الْعَلَامَةُ قَاسِمٌ فِي « التَّحْرِيفِ وَالْإِخْبَارِ » ؛ وَقَدْ ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مَرْفُوعًا ١١ بَيْنَمَا يُخْبِرُ لَهُ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ فِي تَخْرِيجِهِ « الْكَافُ الشَّافِ » ؛ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مُوقُوفٌ عَلَى عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَفِي مَعْنَاهُ آثَارٌ كَثِيرَةٌ ؛ مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ الْخِرَاطِيُّ فِي « مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ » ؛ عَنْ عَمْرِ مَوْقُوفًا :
مَنْ سَلَكَ مَسَالِكَ الثُّهَمِ . . . أَلْهُمَ .

هَذَا ؛ وَقَدْ اسْتَوْفَى آثَارَ وَطَرَقَ هَذِهِ الْمَعَانِي الْإِمَامُ السَّخَاوِيُّ فِي جِزْءٍ خَاصٍّ بِـ (الظَّنِّ) فَرَاجِعُهُ
إِنْ حَظَيْتَ ١١

(٣) لِأَنَّ التَّنَفُّلَ وَقَعَ مَتْنً ، فَهِيَ الثَّالِثَةُ بِتَرَاوُعٍ ١١ وَقَدْ مَرَّ مِنَ النِّهْيِ عَنْهَا .

(٤) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ (١٤٨/٢) : غَرِيبٌ مَرْفُوعًا . وَوَقَفَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ١١١/٢ ؛ عَلَى عَمْرِ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَمِثْلُهُ عَنْ عَمْرِ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ : ٤٨٢٠ : لَا تُصَلِّينَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ مِثْلُهَا .

وَمِنْ شَوَاهِدِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٩/٢ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٥٧٩ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٨٥٩ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ٢٣٩٦ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ١٦٤١ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ : ١٥٢٧ ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ : ٣٠٣/٢ ، =

- ١- قيل : معناه لا يُصَلَّى ركعتان بقراءة ، وركعتان بغير قراءة .
- ٢- قيل : نُهَوْا عن الإعادة لطلب الأجر .
- ٣- قيل : نهى عن الإعادة بمجرد توقُّع الفساد ، لدفع الوسوسة .
- ٤- قيل : نهى عن تكرار الجماعة في المسجد على الهيئة الأولى ، أو عن إعادة الفرائض ؛ مخافة الخلل في المؤدى .

* * *

- والديلمي : ٧٥١٥ ، وصححه ابن السكّن ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً : « لا تُصَلُّوا صلاةً في يومٍ مرّتين » .

الأسئلة

- ما هي الصلوات التي يقطعها إذا أقيمت الجماعة ليقتدي ؟
- متى يقطع مريد الاقتداء ؟ وما تجيب من قال (لا يقطع حتى يتم ركعتين من الرباعية) ؟
- متى يقطع إن سجد في غير رباعية ، أو لم يسجد ولو في رباعية ؟ علّل ذلك .
- اشرح ما يفعله :
 - ١- إن سجد في رباعية ؟
 - ٢- صلى ثلاثاً من رباعية ؟
 - ٣- قام لثالثة رباعية ؟
- لا يقطع إن سجد في الفجر ، أو العصر ؟ علّل ذلك .
- اذكر الخلاف فيمن قام للثالثة فأقيمت ؟ يقطع قائماً ، أو يعود للعود ؟
- ماذا يصنع في سنة الفجر لو حضر والإمام في فريضته ؟ اذكر أحوالها ؟
- هل الأفضل في النوافل : المسجد ، أو المنزل . اذكر ما تعرف تفصيلاً ؟
- لا يترك سنة الفجر ولو أن يدرك الإمام في التشهد .
- أقيمت الصلاة وهو في المسجد ، أو خارجه ولم يصلّ السنة . ماذا يفعل ؟
- ماذا تجيب عن قوله ﷺ : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ » ؟
- ما هي السنن التي تقضى ؟ وإلى متى قضاؤها ؟
- اذكر ما تعرف عن مشروعية النوافل (للنبي ﷺ ، ولأئمة) .
- خشي فوت الجماعة أو الوقت وأراد التنفل ، أو إزالة نجاسة معفو عنها ! ماذا يصنع ؟

- وجد الإمام ساجداً ، أو جالساً للأخير . اشرح ذلك تفصيلاً .
- لمسابقة المقتدي إمامه في الركوع صور ١١ اذكرها مبيناً أحكامها .
- صلى ثم أقيمت الصلاة يقتدي متنفلأ في أوقات دون أخرى . اشرحها معللاً .
- ما معنى قوله ﷺ : « لَا يُصَلِّي بَعْدَ صَلَاةٍ مِثْلَهَا » ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
- * شرع في سنة الجمعة فخرج الخطيب سلم على رأس ركعتين ، ثم قضى أربعاً .
- * شرع في سنة الجمعة فبدأ المرقى بالتلحين يقطع صلاته .
- * سجد في رباعية فأقيمت الصلاة يتنفلأ ركعتين ثم اقتدى مفترضاً .
- * سجد للثالثة من رباعية يتنفلأ جالساً عند أبي حنيفة وقائماً عند محمد .
- * أتم رباعية ثم أقيمت الصلاة يتنفلأ في غير العصر ؟
- * صلى ركعتين من سنة الظهر فأقيمت يسلم ويقضى السنة أربعاً .
- * حضر والإمام في الفرض يصلى السنة ولو فاتته الجماعة .
- * لا يترك سنة الفجر ولو أن يدرك الإمام في التشهد ١ ؟
- * الأفضل في سنة الفجر فعلها أول طلوع الفجر ويكره بقرب الفريضة .
- * لا يترك سنة الفجر ، ولو فاتته الجماعة .
- * ثواب الجماعة أعظم من فضيلة سنة الفجر ، وكل ضعف أفضل منها .
- * إذا خاف فوت الجماعة يترك السنة ويقتدى فوراً بالفرض .
- * تقضى سنة الفجر منفردة بعد الشمس قبل الزوال عند أبي حنيفة .
- * لا تقضى سنة الفجر إلا إذا فاتت مع الفريضة إلى الزوال عند محمد .
- * لا تقضى سنة الفجر قبل طلوع الشمس ولا بعد الزوال إتفاقاً .

- * تقضي سنة الظهر بعد شفعه على المفتى به .
- * المختار تقديم الثنتين على الأربع .
- * لا مانع من التي قبل العشاء من قضائها بعده غير مفتى به .
- * مصلّي ركعة من رباعية أدرك الجماعة فلا يحث لو حلف أن يدركها .
- * من أدرك أكثر الركعات فهو مدرك للجماعة وفضلها .
- * كبر والإمام وقف حتى رفع الإمام رأسه ثم ركع هو . لا تحسب ركعته .
- * الشرط لإدراك الركعة مشاركة الإمام في القيام ؛ أو الركوع .
- * يتطوّع قبل الفريضة إن أمن فوت الوقت . . لو مقيماً لا مسافراً .
- * إدراك الجماعة أولى من غسل نجاسة معفو عنها ، أو صلاة النافلة .
- * وجد الإمام ساجداً ينتظره حتى يقوم فيقتدي به قائماً .
- * صلى في منزل ثم حضر المسجد يكره جلوسه ويقتدي بالإمام .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * قال ﷺ : « إِذَا صَلَّيْتَ فِي أَهْلِكَ ثُمَّ فَضَلُّهَا إِلَّا » .
- * قال ﷺ : « إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي . . . ثُمَّ اتَّيْتُمَا ، فَضَلَّيَا مَعَهُمْ ، وَاجْعَلَا . . . مَعَهُمْ » .
- * قال ﷺ : « إِذَا أَقْبَمْتَ الصَّلَاةَ . . . صَلَاةً » .
- * قال ﷺ : « صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي . . . أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي إِلَّا » .
- * كان ﷺ إِذَا قَاتَتْهُ الْأَرْبَعُ يُصَلِّيْنَهُنَّ . . . الرُّكْعَتَيْنِ .
- * قال ﷺ : « لَا يَخْرُجُ مِنْ الْمَسْجِدِ بَعْدَ . . . إِلَّا . . . ، أَوْ رَجُلٌ . . . لِحَاجَةٍ » .
- * قال ﷺ : « لَا يُصَلِّي . . . صَلَاةً » .



باب سجود السهو

تسميته : من إضافة الحكم إلى السبب^(١) . والسهو : الغفلة^(٢) .

مطلب

ضمان الفائت لا يكون إلا واجباً

موجبه : يَجِبُ لَأَنَّهُ ضَمَانُ فَائِتٍ ؛ وهو : لا يكون إلا واجباً ؛ وهو الصحيح^(٣) .
وقيل^(٤) : يسر^(٥) .

وجه الصحيح : أَنَّهُ يرفع الواجب من قراءة التشهد والسلام ، ولا يرفع القعدة !
لأنَّها رُكْنٌ ، حتَّى لو سَلَّمَ . . من غير إعادتها ؛ أو لم يَسَلِّمْ . . صَحَّتْ صلاتُهُ مع النقصان .
وأما السَّجْدَةُ الصُّلْيَةُ^(٥) والتلاوة !! فكلُّ يرفع القعود ، فيفترضُ إعادته .

(١) معناه أن وجوب السجود سببه السهو . ولزميد بيان أسباب السهو والنسيان . . انظر رسالة
« الكشف والبيان عما يتعلق بالنسيان » للعلامة الشيخ عبد الغني التابلسي بتحقيقنا ونشر دار
النعمان للعلوم بدمشق .

(٢) لا فرق في الأحكام (لغة ؛ وفقهاً ؛ وأصولاً) بين السهو والنسيان ، لكن فَرَّقَ بينهم الحكماء

١ - بَأَنَّ السهو : زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة .

والنسيان : زوالها عنهما معاً . وعليه . . فيحتاج في حصولها إلى سبب جديد .

بخلاف السهو ، فإنه يتذكر بلا سبب جديد ، بل بالتذكُّر فقط .

٢ - أو : السهو : الغفلة عن المعلوم ؛ فيتنبَّه له بأدنى تنبُّه .

والنسيان : زوال المعلوم ؛ فيحتاج لتحصيله مرة أخرى .

وانظر رد المحتار ٥ : ٤١٣ / ١ ، ٤٩٥ - ٤٩٣ / ٣ .

(٣) هو ظاهر الرواية وصححه في « الهداية ٧٤ / ١٠ » فيأثم بتركه ، ويرتفع الإثم بالإعادة .

(٤) عزاه في « المحيط » إلى القدوري قاللاً : إِنَّهُ سَنَةٌ عند عامة أصحابنا .

(٥) لأنها ركن أصلي . . والقعدة ركن زائد . وأما السجدة التلاوة . . فهي واجبة تبعاً للقراءة ، فإذا

أدَّاه فهي حيثل ركن فترفع القعدة وصارت أصلية لتبعية التلاوة . ولأنها واجبة قبل أدائها . . فصَحَّ

الصلاة لو لم يسجد بها !

هيئته : ويجبُ سَجْدَتَانِ ، لأنه صلى الله عليه وسلم سجد سجدتين للشَّهْرِ .
وهو جالس بعد التسليم^(١) ، وعَمِلَ به الأكابرُ من الصحابة والتابعين بِشَهْدِ
وَتَسْلِيمٍ ، لما ذكرنا ، ويأتي فيه بالصَّلَاةِ على النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم والدَّعَاءِ ؛
على الْمُخْتَارِ .

سببه : لِتَرْكِ وَاجِبٍ . بتقديم ، أو تأخير ، أو زيادة ؛ أو نقص - لا سُتَّةً ، لأنَّ
الصَّلَاةَ لا توصفُ بالنقصان على الإطلاق بترك السُّتَّةِ ، وأما الفرض ! فيفوت بفَوَاتِهِ
الأصلُ . لا الوصف ؛ فلا ينجر بغيره .

سَهْوًا . بتقديم أو تأخير ، أو زيادة أو نقص ؛ لما رَوَيْنَا .

إيضاح : والمتعمَّدُ لا يستحقُّ إلاَّ التَّغْلِيظَ بإعادة صلاته لجبر خللها .

وَأِنْ تَكَرَّرَ^(٢) بالإجماع ؛ كترك الفاتحة ، والاطمئنان في الرُّكُوع والسجود ،
والجلوس الأول ، وتأخير القيام للثالثة بزيادة ، قَدْرَ أداء ركن ؛ ولو ساكتاً .

(١) أخرجه التسعة وغيرهم بروايات وألفاظ كثيرة ؛ اختار منها رواية أبي هريرة رضي الله عنه : ثم
سجد سجدتين بعد التسليم . . وهو جالس ، لموافقة نصِّ المؤلف رحمه الله . وقد أخرجه
مالك : ٧٩ ، وأحمد : ٤٤٧/٢ ، ومسلم : ٩٩ - ٥٧٢ ، وأبو داود عقب : ١٠١٥ معلقاً ،
والنسائي : ١٢٢٥ ، وابن خزيمة : ١٠٣٧ وغيرهم .

وفي المرفوع من رواية ابن مسعود رضي الله عنه : « ثُمَّ لِيَسْلَمْ ؟ ثُمَّ لِيَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ » أخرجه
أحمد : ٣٧٩/١ ، والبخاري : ٤٠١ ، ومسلم : ٨٩ - ٥٧٢ ، وأبو داود : ١٠٢٠ ، وابن
حبان : ٢٦٥٩ ، وابن ماجه : ١٢١٢ ، وابن أبي شيبة : ٢٥/٢ ، والداوقطني : ١٣٩١ ،
وأبو يعلى : ٥٠٠٢ ، وأبو عوامة : ٢٠٢/٢ ، والبيهقي : ٣٣٥/٢ .
وسأيت نصّاً عند المؤلف ص ٧٥٥ : « إِذَا شُكَّ أَحَدُكُمْ » .

(٢) الشَّهْرُ ؛ لا ترك الواجب ، فهذا داخل الوجوب ولو متعمَّد الوجوه بسجود واحد . حتى لو ترك جميع
واجبات الصلاة سهواً . لا يجب إلا سجود واحد .

ثم في حكاية الإجماع نظراً لأنَّ مذهب ابن أبي ليلى والأوزاعي تكرُّر السجود بتكرُّر السهو .
فتنبه .

تغليظ : وَإِنْ [كَانَ] ^(١) تَرَكَهُ الْوَاجِبَ عَمْدًا ١٢ أَيْمَ ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ ؛
تغليظاً عليه . . لِجَبْرِ نَقْصِهَا ، فَتَكُونُ ^(٢) مُكَمَّلَةً ، وَسَقَطَ الْفَرْضُ بِالْأُولَى .

وقيل : تكون الثانية فرضاً ، فهي المُسْقِطَةُ .

مطلب

في سجود العذر للعمد في مواضع

وَلَا يَسْجُدُ فِي التَّرْكِ الْعَمْدِ لِلْسَّهْوِ ، لِأَنَّهُ أَقْوَى .

قِيلَ : إِلَّا فِي ثَلَاثٍ ^(٣) مسائل : ١- تَرَكَ الْقُعُودَ الْأَوَّلَ عَمْدًا . أَوْ ٢- تَأَخَّرَهُ
سَجْدَةً مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى عَمْدًا إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ . وَالثَّالِثَةُ : تَفَكَّرَهُ عَمْدًا حَتَّى شَغَلَهُ
عَنْ مَقْدَارِ رُكْنٍ .

سئل فخر الإسلام البديعي ^(٤) : وكيف يجب بالعمد ! ؟ قال : ذاك سجود
العذر ؛ لا سجود السهو .

وقت السجود : وَيُسَنُّ الْإِثْنَانُ بِسُجُودِ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ ؛ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ .
وقيل : يجب فعله بعد السَّلَامِ . وَجَهُ الظَّاهِرِ مَا رَوَيْنَاهُ .

(١) ليست في الأصل الخطي المجزؤا ! فيجب تغير : تَرَكَهُ ! إلى تَرَكَهُ . . . نَقْصَانِهَا .

(٢) الثانية .

(٣) بل أربع بزيادة : ٤- الصلاة على سيدنا النبي ﷺ في القعدة الأولى ، وزاد بعضهم خامساً وهو : ٥-
ترك الفاتحة عمداً . وأشار بـ « قيل » إلى ضعفه . . كما في « رد المحتار » (٤٩٧/١) !
والأصح وجوب إعادة الصلاة ، وعدم إجزاء السجود إذ لم يرد في الشرع . . رواية ؛ أو رواية شيء
اسمه « سجود العذر » ؛ كما قال العلامة قاسم . والله تعالى أعلم .

هذا ؛ ولقد رأى الإمام الأعظم الحبيب الأعظم ﷺ في المنام وقد عاتبه عليه قائلاً : كيف
أوجبت السهو على من صلى عليّ ! ؟ فقال له الإمام : لَأَنَّهُ صَلَّى عَلَيْكَ سَاهِيًا . فاستحسنه ﷺ .

كذا نقله العلامة ابن عابدين في « حاشيته » معزباً إلى « المناقب » .

(٤) لعلمه القاضي فخر الدين أبو عبد الله بديع بن منصور القزويني ، من فضلاء وأئمة فقهاء الحضرة ، له
تصانيف قيّمة ؛ منها « البحر المحيط » و« منية الفقهاء » .

هيته : وَيَكْتَفِي بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ قاله شيخ الإسلام [خَوَاهِرُ زَادِهِ] وعامةُ المشايخ^(١) ؛ وهو الْأَهْمَنُ للاحتياط والأحسن .

جهة التسليم : ويكونُ عَنْ يَمِينِهِ ، لأنه المَعهودُ ، وبه يحصلُ التحليل ؛ فلا حاجة إلى غيره ، خصوصاً ؛ وقد قال شيخ الإسلام خَوَاهِرُ زَادِهِ^(٢) : لا يأتي بسجود السُّهُو بعد التسليمين ، لأنَّ ذلك بمنزلة الكلام . . فِي الْأَصَحِّ .

وجه آخر : وقيل : تلقاء وجهه ؛ فرقاً بين سلام القطع وسلام السُّهُو ؛ قاله فخر الإسلام [البزدوي] .

وفي « الهداية » (٧٤ / ١) (ويأتي بتسليمتين هو الصَّحِيح) !! ولكن علمت ١- أنَّ الأحوطَ بعد تسليمٍ ، و٢- المنعُ من فعله بعد تسليمين ؛ فكان الأعدلُ الأصحُّ . قبل السلام : فَإِنْ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ ؟ كَرِهَ تَنْزِيلُهَا ، ولا يعيده ، لأنه مُجْتَنَدٌ فيه ، فكان جائزاً ؛ ولم يقل أحدٌ بتكراره ١ .

تبعية الإمام : وإن كان إمامه يراه قبلَ السَّلَامِ ؟ تابعه ، كما يتابعه في قنوت رمضان بعد الرُّكُوع^(٣) .

ما يُسْقَطُ السجود : وَيَسْقُطُ سُجُودُ السُّهُو ١- طُلُوعُ الشَّمْسِ بَعْدَ السَّلَامِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ . و٢- بخروج وقتِ الْجُمُعَةِ والعيد ، لفوات شرطِ الصَّحَّةِ . و٣- كذا يسقط لو سلم قبيل أخيرارها ؛ أي : تغيُّرُ الشمسِ فِي الْعَصْرِ ؛ تحرزاً عن المكروه . و٤- يسقط بِوُجُودِ مَا يَمْنَعُ الْبِنَاءَ^(٤) بَعْدَ السَّلَامِ ؛ كحدث عَمْدٍ ، وعملٍ منافٍ لفوات الشرط .

(١) وهو مختار الكرخي وغيره .

(٢) لفظة فارسية معناه : ابن أخت ؛ وهو لقب لمحمد بن الحسين البخاري المعروف : ٤٨٣ هـ .

(٣) هذا إذا لم يفت قبل الركوع . وقد حدثت بدعة عند بعض جهلة الأئمة حيث يفتون قبل الركوع ويعبدون ؛ ظناً أن ذلك عملٌ بالمذهبين وتوفيقاً بينهما !! . مع أن ذلك بدعة لم يقل بها أحد ، فلا يتابع فيه . وينبغي أن لا يقتدى به لأن تكراره غير مشروع !!

(٤) تقدم معناه ص ٥٢٢ .

من يلزمه السهو : وَيَلْزَمُ الْمَأْمُومَ الشُّجُودُ مَعَ الْإِمَامِ بِسَهْوِهِ إِمَامِهِ ؛ لَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ وَسَجَدَ الْقَوْمُ مَعَهُ^(١) ، وَإِنْ اقْتَدَى بِهِ بَعْدَ سَهْوِهِ ! .

وإن لم يدرك إلا ثانيتهما^(٢) ؟ لا يقضي الأولى ، كما لو تركهما الإمام ؛ أو اقتدى به بعدهما ، لا يقضيهما .

لَا بِسَهْوِهِ لَأَنَّهُ لَوْ سَجَدَ وَحْدَهُ . . . كَانَ مُخَالَفًا لِإِمَامِهِ ، وَلَوْ تَابَعَهُ الْإِمَامُ ؟ ! يَنْقَلِبُ التَّبَعُ أَصْلًا ، فَلَا يَسْجُدُ أَصْلًا . قَالَ ﷺ : « الْإِمَامُ لَكُمْ ضَامِنٌ ، يَرْفَعُ عَنْكُمْ سَهْوَكُمْ وَقِرَاءَتَكُمْ »^(٣) .

اللاحق والمسبوق : وَيَسْجُدُ الْمَسْبُوقُ مَعَ إِمَامِهِ ؛ لِلتَّزَامِ مُتَابَعَتِهِ ، ثُمَّ يَقُومُ لِقَضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ ، وَاللاحقُ بَعْدَ إِتِمَامِهِ .

توجيه : وينبغي أن يمكث المسبوق بقدر ما يعلم أنه لا سهو عليه .

مطلب

مواضع مشروعية مفارقة الإمام

وله أن يقوم قبل سلامه بعد قعوده قَدْرَ التشهد ؛ في مواضع : ١- خوف مضي مدة المسح ، ٢- خروج الوقت لذي عذر ، وجمعة ، وعيد ، وفجر ، ٣- مرور الناس بين يديه . . إلى قضاء ما سبق به ، ولا ينتظر سلامه .

(١) انظر تخريجه قبل قليل .

(٢) يعني السجدين .

(٣) أخرجه شطره الأول أحمد : ٢٨٤/٢ ، والحميدي : ٩٩٩ ، وأبو داود : ٥١٧ ، والترمذي : ٢٠٧ ، وعبد الرزاق : ١٨٣٨ ، وابن خزيمة : ١٥٢٨ ، وابن حبان : ١٦٧٢ ، وغيرهم ؛ عن أبي هريرة ، وعائشة ، ووائللة وأبي أمامة وغيرهم رضي الله عنهم ؛ « الإمام ضامن . . . » .

أما لفظ المؤلف . . فلم أجده . . لكن من شواهد ما أخرجه الدارقطني : ١٣٩٦ ، والبيهقي : ٣/٢٥٢ ، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً : « لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ » . وكذا في المرفوع عن عمر رضي الله عنه : « إِنْ الْإِمَامَ يَكْفِي مَنْ وَرَّاهُ . . . » .

سهو المسبوق : وَلَوْ سَهَا [الْمَسْبُوقُ] ^(١) فِيمَا يَقْضِيهِ اَسَجَدَ لَهُ ؛ أي : لسهوه أيضاً ، ولا يجزيه عنه سجوده مع الإمام ^(٢) .

إيهام التكرار : وتكراره وإن لم يشرع في صلاة واحدة ؟ باعتبار أن صلاته كصلتين حكماً ؛ لأنه منفرد فيما يقضيه .

استقلال المسبوق : ولو لم يكن تابع إمامه ؟ كفاء سجدتان .

مقارنة السلامين : وإن سلم مع الإمام ؛ مقارناً له ، أو قبله ساهياً ؟ فلا سهو عليه ، لأنه في حال اقتدائه .

انفراد المسبوق : وإن سلم بعده ؟ يلزمه السهو ؛ لأنه منفرد ..

سهو اللاحق : لا ؛ أي : لا يسجدُ اللَّاحِقُ ؛ وهو : مَنْ أدرك أول صلاة الإمام وفاته باقيةا بعذر ؛ كنوم ، وغفلة ، وسبق حدث ، وخوف .. وهو من الطائفة الأولى ^(٣) ، لأنه كالمدرِك .. لا سجود عليه لسهوه .

موافقة إمامه : ولو سجد مع الإمام للسهو ؟ لم يجزه ، لأنه في غير أوانه في حقه ، فعليه إعادته إذا فرغ من قضاء ما عليه ، ولا تفسد صلاته ، لأنه لم يزد إلا سجدتين حال اقتدائه ..

المقيم والمسافر : والمقيم إذا سها في باقي صلاته ^(٤) ! ؟ الأصح لزوم سجود السهو ، لأنه صار منفرداً حكماً .

طرفة : ويتصور الجلوس عشر مرات في ثلاث ركعات .. بالسهو وسجود التلاوة ، وهو ظاهر ، وينشطه في الأصل ^(٥) .

(١) ليست في المتن الخطي المجزؤ .

(٢) صورته : وجب على الإمام في ركعته الأولى (مثلاً) سجود ، واقتدى رجل في الركعة الثانية ، فسجد مع الإمام تبعاً له ، ثم انفرد ليقتضي ما سبق به ؟ وجب عليه سجود لسهوه . ولا يكفي ما سجد فيه مع إمامه .

(٣) انظر ص ٥٧٣ لأحكام صلاة الخوف . وفي وجوب السهو في صلاة الخوف بحث .

(٤) بعد سلام إمامه المسافر .

(٥) هو : إمداد الفتاح ، ونص عبارته : واستشكل بما في « عمدة الفتاوى » و« خزنة أبي الليث » أنه =

سجود الجمع : وَلَا يَأْتِي الْإِمَامُ بِسُجُودِ الشُّهُورِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ^(١) ؛ دفعاً للفتنة بكثرة الجماعة ، وبطلان صلاة من يرى لزوم المتابعة وفساد الصلاة بتركه^(٢) .

سهو القعود الأول : وَمَنْ سَهَا ؛ وكان إماماً ، أو منفرداً . . عَنْ الْقُعُودِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَرَضِ ؛ ولو عملياً ؛ وهو الوتر^(٣) ؟ عَادَ إِلَيْهِ وجوباً مَا لَمْ يَسْتَوِ قَائِمًا ؛ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ^(٤) ، وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛ كما في « التبيين » (١٩٥/١) و« البرهان » ، و« الفتح » (٥٠٨/١) ، لصريح قوله ﷺ : « إِذَا قَامَ الْإِمَامُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ . . فَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا ؛ فَلْيَجْلِسْ ، وَإِنْ أَسْتَوَى قَائِمًا ؛ فَلَا يَجْلِسْ ، وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي الشُّهُورِ » . رواه أبو داود^(٥) .

- يقع التشهد في صلاته عشر مرات ؛ بأن أدرك الإمام في تشهد المغرب الأول وتشهد معه في الثالثة ، وكان عليه - أي : الإمام - سهو فسجده ، وتشهد معه في الثالثة ، وتذكر الإمام سجدة تلاوة . . فسجد معه ؛ وتشهد الرابعة ، وسجد للسهو وتشهد معه الخامسة ، فإذا سلم . . قام وقضى ما فات ؛ فصلّى ركعة وتشهد السادسة ، ويصلّي ركعة أخرى وتشهد السابعة ، وكان قد سها فيما يقضي . . فيسجد ؛ وتشهد الثامنة ، ثم تذكر أنه قرأ آية سجدة في قضاة . . فيسجد لها ؛ وتشهد التاسعة ، ثم يسجد للسهو وتشهد العاشرة . . ا . هـ . « الإمداد » [٢٣٧/آ-ب] .

(١) وكذا الجمع العظيم ؛ ولو في الخمس ، كما أنه لو لم يحضر جمع عظيم . . سجد فيهما ، فليس المراد عدم جوازه ؛ بل الأولى تركه ؛ لتلايوقع الناس في فتنة .

(رد المحتار : ٥٠٥/١ ، بصرف) .

(٢) قال العلامة الطحطاوي في (« حاشيته » على الدر ٤٤٩/١) : دفعاً للفتنة أي : افتتان الناس وكثرة الهرج . . . والأوضح أن يقول (وبطلان الصلاة على قول من يرى . .) . . . وفساد عطف على « لزوم » . وضمير « تركه » راجع إلى سجود السهو ، يعني : والبعض قد يتركه فتفسد صلاته على هذا القول . (بصرف) .

(٣) وهو قول الإمام . وعندهما : يعود في الوتر ؛ لأنه نفل .

(٤) يقابله قول أبي يوسف الآتي عن « الهداية » و« الكنز » . وهو مختار مشايخ بخارا .

(٥) برقم : ١٠٣٦ ، وأحمد : ٢٥٤/٤ ، والترمذي : ٣٦٥ بمعناه ، وابن ماجه : ١٢٠٨ ، والدارقطني : ١٤٠١ ، والبيهقي : ١٤٠١ ؛ عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

وفي « الهداية » (٧٥/١) ، و« الكنز » (٦٥/١) : إن كان إلى القيام أقرب لا يعود ، وإلا أعاد .

تكميل : وإذا سها الْمُقْتَدِي^(١) ؟ فحكمه كَالْمُتَنَفِّلِ ؛ إذا قام يَعُودُ ؛ وَلَوْ أَسْتَمَّ^(٢) قَائِمًا ، لحكم المتابعة .

ناصيل وتكميل : وكلُّ نفلٍ صلاةٌ على حِدَةٍ ، وقعودُها فرضٌ فيعودُ إليه .
وقيل : لا يعود كالْمَفْتَرَضِ . قال في « التارخانية » (٧٣٨/١) : هو الصحيح^(٣) .

عودة الساهي : ١- قبل القيام : فَإِنْ عَادَ مَنْ سها عن القعود^(٤) ؛ وَهُوَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبُ ؟ بأن استوى النصف الأسفل مع انحناء الظهر ؛ وهو الأصحُّ في تفسيره...
سَجَدَ لِلشَّهْرِ لِترك الواجب .

وإِنْ كَانَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبَ ؛ بانعدام استواء النصف الأسفل ؟ لَا سُجُودَ سَهْوٍ عَلَيْهِ ؛ فِي الْأَصَحِّ^(٥) ، وعليه الأكثر .

(١) التشبيه بالعود ؛ ولو استمَّ قائمًا ؛ لَأَنَّهُ مُقْتَدٍ . فتلزمه المتابعة .

وليس المراد أَنَّهُ يسجد أَوْ لَا ، لَأَنَّهُ لَا يلزمه سجود ، ولا سهوٌ عليه أصلاً بسهوه ؛ بل بسهو إمامه !! والمسبوق تقدّم حكمه ص ٧٤٤ . فتنّه .

(٢) في المتن الخطي أَسْتَوَى .

(٣) هذا التصحيح غيرُ مُسَلَّمٍ لـ (صاحب « التارخانية » و« المتأبية ») ؛ وإن أقرّه الشارح رحمه الله تعالى ، لأنَّ العودَ جزم به (صاحب « المعراج » و« السراج ») وغيرُهما بلا ذكر خلاف !! فتنّه .

ثمّ هذا في النفل المطلق ، أمّا الأربع المؤكّدة ؛ كالتّي قبل الظهر !! فقليل عن محمّد أَنَّهُ يعود ، والأوجه أن لا يعود . والله تعالى أعلم

انظر « رد المحتار » : ٤٩٩/١ .

(٤) في غير النفل . . وهو إمام ؛ أو منفرد ؟ وبهذا يَتَضَحُّ أَنَّهُ لَا تعارض بين اعتماد تصحيح ما في « التارخانية » قبل هذا ، واعتماد تصحيح المتن بعده ؛ كما أشرت إليه في هامش « سبيل الفلاح والوشاح » ص ٢٦٠ تبعاً للعلامة ابن عابدين رحمه الله . ثم ظهر لي أَنَّ ذلك اشتباه ، لأنَّ المسألة مُقَحَّمَةٌ فِي الشَّرْحِ ! فتنّه .

(٥) ويقابله اختيار (صاحب الولوالجية) وجوب السجود .

٢- بعد القيام : وَإِنْ عَادَ السَّامِي عَنْ الْقُعُودِ الْأَوَّلِ إِلَيْهِ . . بَعْدَ مَا أَسْتَمَّ قَائِمًا ١٩
اِخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِي فُسَادِ صَلَاتِهِ ، وَارْجُحُهُمَا عَدَمُ الْفُسَادِ ، لِأَنَّ غَايَةَ مَا فِي
الرُّجُوعِ إِلَى الْقَعْدَةِ زِيَادَةُ قِيَامِ فِي الصَّلَاةِ ! وَهُوَ . . وَإِنْ كَانَ لَا يَحِلُّ ؛ لَكِنَّهُ بِالصَّحَّةِ
لَا يُخِلُّ ، لِأَنَّ زِيَادَةَ مَا دُونَ رُكْعَةٍ لَا يَفْسُدُ ، وَقَدْ يُقَالُ (إِنَّهُ نَقَصٌ لِلْإِكْمَالِ ؛ فَإِنَّهُ
إِكْمَالٌ) ! لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ إِلَّا لِإِحْكَامِ صَلَاتِهِ ١١

وقال (صاحب البحر) (١٠٩/٢) والحق عدم الفساد .

سهو القعود الأخير : وَإِنْ سَهَا عَنْ الْقُعُودِ الْأَخِيرِ ؟ عَادَ مَا لَمْ يَنْجُدْ ، لِعَدَمِ
استحكام خروجه من الفرض ، لإصلاح صلاته . وبه وَرَدَتِ السُّنَّةُ . . عَادَ ۞ بعد
قيامه إلى الخامسة ، وَسَجَدَ لِلسُّهُو .

تفريع : وَلَوْ قَعَدَ يَسِيرًا ؛ فَقَامَ ، ثُمَّ عَادَ كَذَلِكَ ؛ [فَقَامَ ، ثُمَّ] (خ) عَادَ قَتَمَ بِهِ قَدَرُ
التَّشَهُدِ ! ؟ صَحَّ ، حَتَّى لَوْ أَتَى بِمُنَافٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، إِذَا لَا يَشْتَرِطُ الْقُعُودُ قَدَرُ
التَّشَهُدِ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ ! وَسَجَدَ [لِلسُّهُو] ^(١) لِتَأْخِيرِهِ فَرْضَ الْقُعُودِ .

تحقق السجود : فَإِنْ لَمْ يَعُدْ حَتَّى سَجَدَ ^(٢) لِلزَّائِدَةِ عَلَى الْفَرْضِ ! ؟ صَارَ فَرَضُهُ
نَفْلًا ^(٣) : بَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجُودِ . . عِنْدَ مُحَمَّدٍ ^(٤) ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ لِلْفَتْوَى ،
لِاسْتِحْكَامِ دُخُولِهِ فِي النَّفْلِ قَبْلَ إِكْمَالِ الْفَرْضِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : بِوَضْعِ الْجَبْهَةِ ،
لِأَنَّهُ سَجُودٌ كَامِلٌ . وَوَجْهَ الْمَخْتَارِ : أَنَّ تِمَامَ الرُّكْنِ بِالِانْتِقَالِ عَنْهُ .

وثمرة الخلاف تظهر بسبق الحدث حال الوضع !! يَبْنِي عِنْدَ مُحَمَّدٍ ؛ لَا عِنْدَ
أَبِي يُوسُفَ .

وَضَمَّ سَادِسَةً ؛ إِنْ شَاءَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ فِي النَّفْلِ قَصْدًا لِيُلْزِمَهُ إِتِمَامُهُ ؛ بَلْ

(١) فِي الْمَتْنِ الْخَطِيِّ دَاخِلٌ فِي الْمَتْنِ .

(٢) سَجُودًا مَعْنًى بِهِ بَعْدَ رُكْعَةٍ صَحِيحَةٍ ، فَلَوْ دُونَ رُكْعَةٍ . . لَا فُسَادَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ السَّجُودُ .

(٣) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ . وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ : بَطُلَتِ التَّحْرِيمَةُ ؛ فَلَا يَنْقَلِبُ نَفْلًا ؛ وَعَلَيْهِ فَلَا يَضُمُّ
سَادِسَةً عَنْهُ ؛ خِلَافًا لِهَٰمَا . فَتَنَّهُ .

(٤) الْخِلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي يُوسُفَ فِي السَّجْدَةِ فَقَطْ : هَلْ تَنَمُّ بِالْوَضْعِ ؛ أَوِ الرَّفْعِ ١٩ فَتَنَّهُ .

يندب ، وَلَوْ فِي الْعَصْرِ ، لَأَنَّ التَّنْفُلَ قَبْلَهُ قَصْداً لَا يَكْرَهُ فَبِالظَّنِّ أُولَى . وَضَمُّ رَابِعَةٍ فِي الْفَجْرِ .

إيضاح : وسكت عن المغرب^(١) !! لأنها تصيرُ أربعاً ؛ فلا ضَمُّ فيها ، وَلَا كَرَاهَةٌ فِي الضَّمِّ فِيهِمَا ؛ أي : صلاة الفجر والمغرب^(٢) ، لأنه تعارضُ كراهةِ التنفل بالبيَّراء وكراهةِ الضمِّ للوقت ؛ فتقاوما^(٣) ، وصار كالإباح . . عَلَى الصَّحِيحِ ، لعدم القصد حالَ الشروع ، كَمَنْ صَلَّى رَكْعَةً تَهْجُداً ؛ فطلع الفجر . . يَتِمُّ شُغْلاً بِلَا كَرَاهَةٍ^(٤) .

وَلَا يَنْجُذُ لِلْسَهْوِ ، لترك القعود في هذا الضمِّ فِي الْأَصَحِّ ، لَأَنَّ النِّقْصَانَ بِالْفَسَادِ لَا يَنْجَبِرُ بِالسُّجُودِ^(٥) .

تفريع : ولو اقتدى به أَحَدُ حَالِ الضَّمِّ ثُمَّ قَطَعَ !! لزمه سِتُّ رَكَعَاتٍ فِي الَّتِي كَانَتْ

(١) لَا مَحَلَّ لِهَذِهِ الْعِبَارَةِ هُنَا ! بَلْ يَتَعَيَّنُ تَأْخِيرُهَا عَنْ قَوْلِهِ (وَإِنْ قَعَدَ الْأَخِيرُ)

(طحاوي : ٢٥٥ ؛ معزياً إِلَى السَّيِّدِ) .

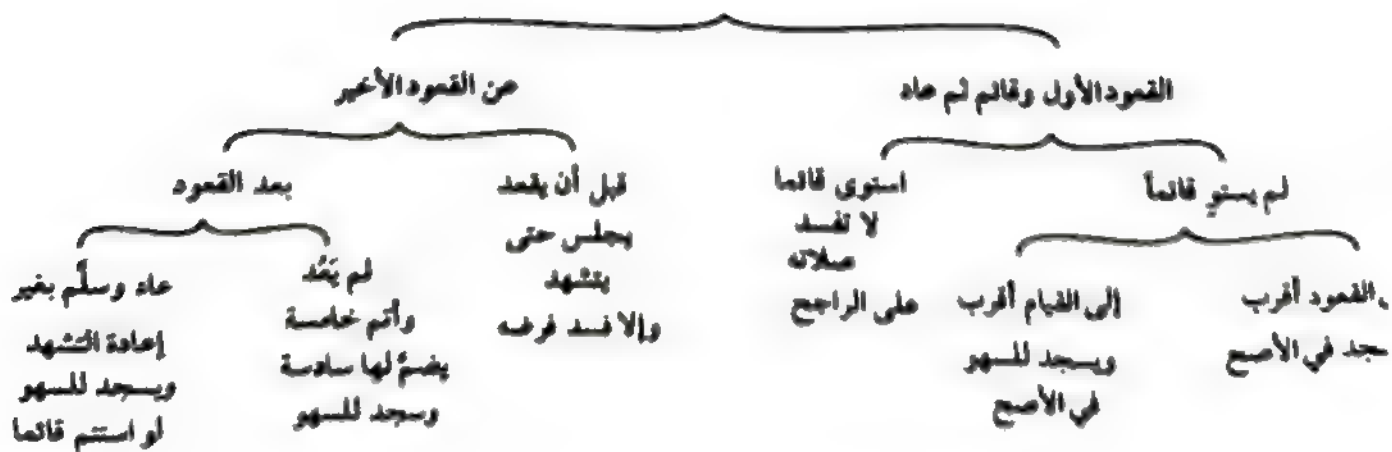
(٢) أَيُّ رَكْعَتَيْنِ الَّتِي زَادَهُمَا فِي الْفَجْرِ ، أَمَّا الْمَغْرِبُ ، فَلَا ضَمُّ فِيهِ كَمَا قَدَّمَهُ ، فَضْمِيرُ الشَّيْءِ لَا وَجْهَ لَهُ ! انْتَبِهْ .

(٣) فَيَتَهَاتَرَانِ فَيَسْقِطَانِ حُكْمًا ، وَالْأُولَى عَدَمُ الضَّمِّ .

(٤) لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِثْنَاءَ نَفْلِ فِي وَقْتٍ مَكْرُوهٍ ، وَلَا يُقَالُ (فِيهِ تَعَارُضُ كَرَاهَةِ الْبَيَّاءِ مَعَ كَرَاهَةِ التَّنْفُلِ فِي هَذَا الْوَقْتِ) !! لَعَدَمِ الْقَصْدِ ابْتِدَاءً .

(٥)

صور السهو عن القعود



رباعية ، لأنه المؤدى بهذه التحريمه ، وسقوطه عن الإمام !! للظن ، ولم يوجد في حقه ، بخلاف ما إذا عاد الإمام إلى القعود بعد اقتدائه ؛ حيث يلزمه أربع ركعات ، لأنه لمّا عاد . . جعل كأن لم يقم .

بعد القعود الأخير :

١- العود إلى القعود : وَإِنْ قَعَدَ الْجُلُوسَ الْأَخِيرَ قَدَّرَ التَّشَهُّدَ ، ثُمَّ قَامَ ، وَلَوْ عَمْدًا ، وقرأ وركع ؟ عاد للجلوس ، لأن ما دون الركعة بمحلّ الرّفص ، وسَلَمَ .

٢- السلام قائماً : فلو سلّم قائماً ؟ صحّ وترك السنّة ، لأن السنّة التسليم جالسا مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ التَّشَهُّدِ ؛ لعدم بطلانه بالقيام . وقال النّاطقي^(١) : يعيده .

وإذا مضى على نافلته الزائدة !! فالصحيح أن القوم لا يتبعونه ، لأنه لا اتباع في البدعة ، ويتظرونه قعوداً ، فإن عاد قبل تقييده الزائدة بسجدة ؟ ! اتبعوه في السّلام .

٣- تقييد الزائدة : فَإِنْ سَجَدَ ! سَلَمُوا لِلْحَالِ ؛ وَلَمْ يَبْطُلْ فَرَضُهُ ، لوجود الجلوس الأخير ، وَضَمَّ - استحباباً^(٢) ، وقيل : وجوباً - إليها ؛ أي : إلى الزائدة ركعة أخرى ؛ في المختار ، لِتَصِيرَ الزَّائِدَتَانِ لَهُ نَافِلَةً ، ولا تنوب عن سنّة الفرض ؛ في الصحيح ، لأن المواظبة عليها بتحريمه مبتدأة .

تفريع : - الاقتداء : ولو اقتدى به أحد ؟ يصلي ستاً . . عند محمد^(٣) ، لأنه المؤدى بهذه التحريمه ، و عندهما : ركعتين ، لأنه استحكم خروجه^(٤) عن الفرض .

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد الناطقي المتوفى سنة : ٤٤٦ هـ ، له تصانيف قيّمة نافعة ؛ منها « الهداية » ، « الأجناس » ، « الفروق » ، « الأحكام » وهو كتاب نفيس في ثلاثين باباً .

(٢) وهو الأظهر ، ولو في أوقات الكراهة ؛ فلا بأس به .

(٣) وهو الأصح ، لأن التحريمه صارت منعقدة لسبب ، ولذا لم يحتج لتحريمه مبتدأة .

(٤) وذلك لتأكد خروجه عن الفرض الرباعي بتقييد الزائدة بسجدة ؛ فأصبحت صلاة مستقلة ؛ فلا يجب إلاّ اثنين ؛ وهما غير مجزأتين عن النافلة البعدية ؛ لعدم القصد .

ولا قضاء عليه . . لو أفسده ؛ عند محمد كإمامه ، وقضى ركعتين عندهما ؛ وعليه الفتوى^(١) ، لأن السقوط بعارض يخص الإمام ، وسجد للشهو ؛ لتأخير السلام .
البناء على السجود : وَلَوْ سَجَدَ لِلشَّهْوِ فِي [شَفْعِ] (ع) التَّلَوُّعِ ؟ لَمْ يَبْنِ شَفْعًا آخَرَ عَلَيْهِ اسْتِحْبَابًا^(٢) ، لأن البناء يُبطل سجوده للشهو . . بلا ضرورة ؛ لوقوعه في وسط الصلاة .

فَإِنْ بَنَى ؟ صَحَّ ، لبقاء التحريم ؛ وأعاد سُجُودَ الشَّهْوِ . . فِي الْمُخْتَارِ ؛ وهو الأصح ، لبطلان الأول بما طرأ عليه من البناء .

توضيح : وقيدنا بالتطوع !! لأن المسافر إذا نوى الإقامة بعد سجوده للشهو . . يبنى ؛ تصحيحاً لفرضه ، ويعيدُ سجودَ الشهو لبطلان ذاك بالبناء^(٣) .

الاقتداء بالسامي : وَلَوْ سَلَّمَ مَنْ عَلَيْهِ سَجُودُ شَهْوٍ فَأَقْتَدَى بِهِ غَيْرُهُ ؟ صَحَّ ؛ إِنْ سَجَدَ السَّامِي لِلشَّهْوِ ؛ لعوده لحُرمة الصلاة ، لأنَّ خروجه كان موقوفاً ، ويتابعه المقتدي في السجود ، ولا يعيده في آخر صلاته ؛ وإن وقع في خلالها ، لأنه آخر صلاته حكماً ، وحقيقة لإمامه ؛ كما تقدّم ص ٧٤٨-٧٤٩ .

وَالْأَيُّ ؟ أَيُّ : وَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ السَّامِي ! فَلَا يَصِحُّ الاقتداء به ، لتيئن خروجه من الصلاة حينَ سلم ؛ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف ؛ خلافاً لمحمد وزفر . وثمرته بصحة اقتدائه عندهما ؛ لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف . . في انتقاض الطهارة ببقهته^(٤) .

(١) تنبّه إلى أنهما مسألتان :

الأولى : وجوب أداء ست ركعات بالاعتداء . والفتوى فيه على قول محمد .

الثانية : وجوب قضاء ركعتين لو أفسدهما . والفتوى فيه على قول أبي يوسف مع الإمام .

(٢) في المتن الخطي : استحساناً .

(٣) وجه بطلانه ونقض السجود وسط الصلاة . . وقد شرع آخرها !!

(٤) فلا تنتقض عند الشيخين ، لأنه خرج من الصلاة ، والفقهية خارجها لا تنتقض الطهارة . وعند

محمد وزفر : لم يخرج من تحريم الصلاة . . فنقض الفقهية خلالها ففسدها .

السلام العمد : وَيَسْجُدُ لِلشَّهْرِ وَجوباً ، وَإِنْ سَلَّمَ [عَامِداً] (١) مريداً لِلْقَطْعِ ، لَأَنْ
مجرد نيّة تغيير المشروع لا تُبطله ، ولا تعتبر مع سلام غير مستحقّ هو ذكرٌ ، فيسجد
للشهر لبقاء حرمة الصلاة . مَا لَمْ يَتَحَوَّلْ عَنِ الْقِبْلَةِ ، أَوْ يَتَكَلَّمَ ، لإبطلالهما التحريم .

وقيل : التحوّل لا يضره ما لم يخرج من المسجد ، أو يتكلّم (٢) .

استدراك : وسلامٌ مَنْ عليه سجدةٌ صليّةٌ ، أو فرضٌ متذكراً مبطلٌ ، لوجوده في
حقيقة الصلاة . وتفرعاته مبسوطةٌ في « الأصل » [إمداد الفتح] .

تولّم المصلّي : [وَلَوْ] (٣) تَوَهَّمَ - الوَهْم : رجحانُ جهة الخطأ ، والظنُّ ؛
رجحانُ جهة الصواب - مُصَلٍّ رُبَاعِيَّةً فريضةً ، أَوْ ثَلَاثِيَّةً ؛ ولو وترّاً . أَنَّهُ أَتَمَّهَا ؛
فَسَلَّمَ ، ثُمَّ عَلِمَ قَبْلَ إِتْيَانِهِ بِمَنَافٍ أَنَّهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ؟ أو علم أَنَّهُ ترك سجدةً صليّةً ؛
أو تلاوتةً ؟ أَتَمَّهَا بِفَعْلٍ مَا تركه ، وَسَجَدَ لِلشَّهْرِ لبقاء حرمة الصلاة .

تفريع : بخلاف السّلام على ظنٍّ أَنَّهُ مسافرٌ ؛ أو نحوه ، كما تقدّم ص ٥٢٩ .

طول التّفكّر : وَإِنْ طَالَ تَفَكُّرُهُ لَتَقَرُّهُ المترك ؛ وَلَمْ يُسَلِّمْ حَتَّى أَسْتَبَقَنَّ
المترك !! إِنْ كَانَ زَمَنُ التّفكّر زائداً عَنِ التّشهُدِ قَدَرٌ أَداءِ رُكْنٍ . وَجَبَ عَلَيْهِ سُجُودُ
الشَّهْرِ ، لتأخيره واجب القيام للثالثة ، وإِلَّا ؛ أَي : إِنْ لَمْ يَكُنْ تَفَكُّرُهُ قَدَرٌ أَداءِ رُكْنٍ
لَا يَسْجُدُ ، لكونه عفواً .



صورته : رجل اقتدى بمصلّي بعد سلامه ثم عاد للتحريم بعوده لسجود الشهر ؟ صحّ
الاقتداء ، فلو تفهقه بعد سجود شهر الإمام بطلت صلاته ، ويعد الوطوء .

(١) ليست في المتن المجزؤ .

(٢) عزاء في « الدرر » : ١٥٤/١ ، إلى « النهاية » ، وهو استحسان . فينبغي ترجيحها !! ويمكن
الجمع بينهما بأنّه إِنْ كَانَ التّحوّل بعد سلام عموماً . بطلت التحريم ، وَإِنْ كَانَ بعد شهر .
لا تبطل ما لم يخرج من المسجد . فتنبّه .

(٣) ليست في (خ) ولا المتن المجزؤ ، ولا في نسخة الطحطاوي ، أضيفت من (ص) ومن مطبوعة
١٣١٢ ، والميمنية ١٣٢٥ .

الأسئلة

- ما هو السهو ؟ وما الفرق بين السهو والنسيان ؟
- سجود السهو يرفع الواجب ولا يرفع الركن . اشرح ومثل وعُلِّل .
- كيف يؤدَّى سجود السهو ؟ ومتى ؟ وبِمَ يجب ؟
- تعمّد ترك الواجب عمداً ما يجب عليه ؟ اشرح ذلك .
- ما تقول في سجود العذر ؟ وما هي مسائله ؟
- يلزم المأموم بسهو إمامه اشرح هذه المقولة واذكر الوجوه المتعلقة بها .
- اذكر ما تعرف عن التسليم للسهو (جهته ، الخلاف فيه) قبل السجود ، أو بعده .
- بِمَ يسقط سجود السهو بعد وجوبه ؟ عدّد وعُلِّل .
- يسقط السجود بوجود ما يمنع البناء بعد السلام . اشرح ذلك .
- يلزم المأموم بسهو إمامه ؛ لا بسهوه اشرحها بإيجاز مع التعليل .
- هل يجوز للمقتدي الانفراد عن إمامه ؟ ومتى ؟
- اذكر وجوه سهو المسبوق مع إمامه (قارن إمامه ، أو سبقه ، أو بعده) .
- من هو اللاحق والمدرّك ؟ وهل يجب سجودهما مع الإمام أو حين إكمالهما ؟
أولا يجب ؟
- لا يأتي الإمام بسجود السهو في الجمعة والعيدين .
- اذكر أحكام السهو عن القعود الأول (فرضاً وغيره ، منفرداً وغيره) مع الخلاف والراجع .
- هل يتحقّق السجود بالوضع أو بالرفع ؟ (اذكر الخلاف وثمرته والمختار للفتوى) .

- متى يكون إلى القيام أقرب ، ومتى يكون إلى الجلوس أقرب (الأصح في تفسيره) ؟

- عاد بعدما استتم قائماً لم تفسد صلاته ؟ علّل ذلك .

- تردّد بين القعود والقيام فجلس قدر التشهد منقطعاً . هل يصحّ ؟ ولماذا ؟

- قام بعد الجلوس قدر التشهد ضمّ سادسة إن شاء ؟ (لماذا) ؟ ولو في العصر (لماذا ؟) ، وهل يصحّ الاقتداء بمن زاد على الأربع ؟ وكم يلزمه ؟ ولماذا ؟ (مع بيان الخلاف) .

- سلّم من عليه سهو فاقتدى به غيره . (فصل أحكامها مع الخلاف والتوجيه لكل) .

- ما هو الوهم والظن ؟ وما الحكم لو توقّف انتهاء صلاته فسلم ثم تبين خطأ ؟

- تفكّر لإصلاح صلاته ماذا عليه ؟

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحّح الخطأ ، ثم بيّن الأكثر صحّة :

* سجود السهو قبل السلام ، وسجود العذر بعده .

* يجب في العمد إعادة الصلاة ، ويسقط الفرض بالأولى .

* يجب سجدة واحدة لترك السنة وسجدتان لترك الواجب .

* سجود السهو واجب لترك الواجب ، سنة لترك السنة .

* سجو الشهو سجدتان بلا تشهد ولا تسليم .

* لا يأتي بالصلاة على النبي ﷺ والدعاء في سجود السهو .

* يجب سجود السهو في السلام في الزيادة ، وقبل السلام في النقص .

* إذا تعدّد ترك واجبات يكفي سجدتان بتشهد وتسليم .

* يجب في العمد إعادة الصلاة . ويسقط الفرض بالثانية لأنها فرض .

* لا يأتي بسجود السهو قبل السلام ولا بعد التسليمتين .

- * إذا كان الإمام يراه قبل السلام يتابعه المقتدي .
- * لو أدرك الإمام في ثانية سجدة السهو يقضي الأولى وحده .
- * سجد قبل السلام كره تحريماً ؛ ويعيده .
- * المسبوق يسجد مع إمامه ثم يقوم لما سبق به .
- * لو سها المسبوق فيما يتّمه يكفيه ما سجده مع الإمام .
- * لو سها المقيم بعد سلام إمامه المسافر ليس عليه سجود سهو .
- * عاد مَنْ سها عن القعود الأول وهو إلى القعود أقرب يسجد للسهو .
- * عاد بعدما استتم قائماً فسدت صلاته في الصحيح الراجح .
- * سها عن القعود الأخير عاد ما لم يسجد ، فإن سجد صار فرضه نفلاً .
- * زيادة ما دون الركعة غير مفسد فيسلم ؛ ولو قائماً ويعيد التشهد .
- * لو سجد للسهو في شفع التطوّع ؟ ماذا يصنع ؟ ولماذا ؟
- * سلم عامداً وعليه سهو يلزمه ، ويأثم .
- * تفكر قدر ركن لإصلاح صلاته وجب عليه سجود السهو .
- * تفكر أقلد من قدر ثلاث تسيّحات . . لا شيء عليه .
- أكمل ما يلي واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * سجد ﷺ سجدتين للسهو وهو جالس
- * قال ﷺ : « الإمام لكم ضامنٌ يزفعُ عنكم . . . و . . . » .
- * قال ﷺ : « إذا قام الإمام في الركعتين ، فإن ذكرَ قبلَ أن . . . فليجلس ، وإن . . . فلا يجلس ، و . . . » .
- * عاد ﷺ بعد قيامه إلى . . . ، وسجد للسهو .

* * *

فصل في الشك في الصلاة والطهارة

أول عروضه : تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالشَّكِّ ، وهو : تساوي الأمرين . . . في عَدَدِ رَكَعَاتِهَا ؛ كتردده بين ثلاث وثلثين . . . إِذَا كَانَ ذَلِكَ الشَّكُّ قَبْلَ اكْمَالِهَا ، وَكَانَ أَيْضاً هُوَ - أي : الشك - أَوَّلَ مَا عَرَضَ لَهُ مِنَ الشَّكِّ بَعْدَ بَلُوغِهِ ؛ فِي صَلَاةٍ مَا ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْمَشَايِخِ . وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ [البزدوي] :

إيضاحه : أَوَّلَ مَا عَرَضَ لَهُ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ . واختاره ابنُ الفَضْلِ .

وذهب الإمام السرخسي (٢١٩/١) إلى أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ السُّهُوَ لَيْسَ عَادَةً لَهُ ! وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَسْهُ قَطُّ ، فَحُكِمَ حُكْمُ مَنْ ابْتَدَأَ الشَّكُّ ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ :

غَيْرُ عَادَتِهِ : أَوْ كَانَ الشَّكُّ غَيْرَ عَادَةٍ لَهُ ، فَتَبْطُلُ بِهِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ أَنَّهُ (كَمْ صَلَّى ؟) فَلْيَسْتَقْبِلِ الصَّلَاةَ » ^(١) .

توضيح : وَقَدْ حُمِلَ عَلَى مَا إِذَا كَانَ أَوَّلَ شَكٍّ عَرَضَ لَهُ ، لَمَّا سَنَدَكَرَهُ مِنَ الرِّوَايَةِ الْآخَرَى ، وَلَقَدْرَتَهُ عَلَى إِسْقَاطِ مَا عَلَيْهِ بَيِّقِينَ ، كَمَا لَوْ شَكَّ أَنَّهُ (صَلَّى) أَوْ لَمْ يَصِلْ ! . . . وَالْوَقْتُ بَاقٍ . . . يُلْزَمُهُ أَنْ يَصَلِّيَ .

الشك المتأخر : فَلَوْ شَكَّ بَعْدَ سَلَامِهِ ، أَوْ قَعُودِهِ قَدَرَ التَّشَهُّدَ قَبْلَ السَّلَامِ فِي عَدَدِ الرُّكَعَاتِ ! لَا يُعْتَبَرُ شَكُّهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ حَمَلًا لِحَالِهِ عَلَى الصَّلَاحِ ، إِلَّا إِنْ كَانَ قَدْ تَيَقَّنَ بِالتَّرَكِّ ، فَيَأْتِي بِمَا تَرَكَه .

(١) حكم الزيلعي : ١٧٣/٢ بفرأته ١١ وأخرج شواهد ابن أبي شيبة : ٢٧/٢ منها : عن ابن عمر رضي الله عنهما : أما أنا فإذا لم أدر كم صليت . . . فإني أعيد .

ومثله عن محمد بن الحنفية ، وسعيد بن جبير ، والشعبي ، وشریح ، وميمون .
وعن طاووس : إذا صليت ، فلم تذكر (كم صليت !) . . . فأعدها مرة ، فإن أنسيت عليك مرة أخرى . . . فلا تعدها .

الشك بإخبار : ولو أخبره عدلٌ بعد السلام أنه نقص ركعةً . . وعند المصلي أنه أتى !؟ لا يلصق إلى إخباره . ولو أخبره عدلان ؟ لا يعتبر شكّه ، وعليه الأخذ بقولهما .

الإمام والمؤتمنون : ولو اختلف الإمام والمؤتمنون !! إن كان على يقين لا يأخذ بقولهم ، وإلا ! أخذ به ، وإن كان معه بعضهم ؟ أخذ بقوله ^(١) .

اعتباد الشك : وإن كثر الشك ؟ تعرّى ، وعَمِلَ ؛ أي : أخذ بِغَالِبِ ظَنِّهِ ، لقوله ﷺ : « إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ . . فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ ؛ فَلْيَسْمَعْ عَلَيْهِ » ^(٢) ، وحُمِلَ على ما إذا كثر الشك للرواية السابقة .

غلبة الظن : فَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ لَهُ ظَنٌّ ؟ أَخَذَ بِالْأَقْل ، لقوله ﷺ : « إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ وَاحِدَةً صَلَّى ؛ أَوْ ثِنْتَيْنِ !! فَلْيَبْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَذَرِ ثِنْتَيْنِ صَلَّى ؛ أَوْ ثَلَاثًا !! فَلْيَبْنِ عَلَى اثْنَتَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَذَرِ ثَلَاثًا صَلَّى ؛ أَوْ أَرْبَعًا !! فَلْيَبْنِ عَلَى ثَلَاثٍ ، وَتَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ » ^(٣) . . يعني للسُّهُو ، فلمّا ثبت عندهم كلّ الروايات الثلاث - التي رَوَيْنَاهَا فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ - سَلَكُوا فِيهَا طَرِيقَ الْجَمْعِ ؛ بِحَمْلِ كُلِّ مَنَاهَا عَلَى مُحْمَلٍ يَنْجُو حَمْلُهُ عَلَيْهِ ؛ كَمَا فِي « فَتْحِ الْقَدِيرِ » : (٥١٩/١) .

وَقَعَدَ وَتَشَهَّدَ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَةٍ ظَنَّنَهَا آخِرَ صَلَاتِهِ ^(٤) ، لثَلَا يَصِيرَ تَارِكًا فَرَضٍ

(١) أي : بقول نفسه . أو قول ذلك البعض ، والمؤدى واحد .

(٢) نقل تخريجه شامداً ص ٧٤٠ هامش (١) .

(٣) أخرجه أحمد : ١٩٠/١ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، والترمذي : ٣٩٨ ، وقال : حسن صحيح غريب ،

وابن ماجه : ١٢٠٩ ، والحاكم : ١٣٢٥/١ وصححه على شرط مسلم ، والدارقطني :

١٣٧٦ ، والبيهقي : ٣٣٢/٢ ، وغيرهم ؛ عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه . وله شواهد

كثيرة ؛ عن ابن مسعود وأبي سعيد وابن جبرين وغيرهم عند الستة وغيرهم .

(٤) اعلم أنه يجب السهو في جميع مسائل الشك وصوره .

فائدة : شك الإمام . . فلتحفظ إلى القوم ليعلم بهم ، إن قاموا . . قام ، وإلا ! فقد لا بأس

به ، ولا سهو عليه . والله تعالى أعلم .

القعدة . . مع تيسر طريق يوصله إلى يقين عدم تركها .

وكذا كل قعود ظنه واجباً يقعده .

مسائل في الشك : تنمة : شك في الحدث وتيقن الطهارة!! فهو متطهر ،
وبالقلب^(١) محدث .

وشك في بعض وضوئه^(٢) ؛ وهو أول ما عرض له ؟ ! غسل ذلك الموضع ،
وإن كثر شكك لا يلتفت إليه .

وكذا لو شك أنه كبر للافتتاح . . وهو في الصلاة ، أو أنه أصابته نجاسة ؛ أو
أحدث ، أو مسح رأسه ؛ أم لا ؟ ! فإن كان أول ما عرض استقبل ، وإن كثر ؟
يمضي .

في « العتائية » : لو شك . . هل كبر ؟ قيل : إن كان في الركعة الأولى يعيده ،
وإن كان في الثانية لا .



(١) عكس المسألة وقلب صورتها : لو شك بالطهارة وتيقن الحدث .

(٢) كفّل إحدى اليدين ، أو مسح الرأس ؟ !

سجود السهو

أحكامه

- حيث : سجستان بعد التسليمه
- اليقين عقب الشهد .
- وقته : آخر الصلاة .
- يلزم بسهو الإمام
- لا يسهو المقلدي .

موانعه

- | سقوطه | في العمد | في السهو |
|---|---------------------------------|-----------------|
| ١ - يطلوع الشمس في المغرب واحمرارها في المصير | ١ - ترك القعود الأول . | ١ - ترك واجب . |
| ٢ - وجود ما يمنغ البناء . | ٢ - تأخير سجدة من الأولى . | ٢ - تأخير . |
| | ٣ - تفكره حتى يشك من أداء ركن . | ٣ - تأخير فرض . |

• • • • •

أحكام الشك

- | عادة كثيرة | حدوده لأول مرة ، لو تغلرا |
|----------------------|---------------------------|
| - يعمل بمطالب الظن . | - تبطل به الصلاة |
| - يأخذ بالأقل . | - إذا كان فيها |

• • • • •

الأسئلة

- ما معنى الشك ، وما معنى أن يكون أول ما عرض له ؟
- لو لم يكن الشك عادةً ما حكمه إذا شك ؟ ولماذا ؟
- أخبره عدل أو اثنان بنقصان صلاته ، أو اختلف هو والمؤمنون ؟ اشرح هذه الصور .
- كيف توفق بين الأحاديث الواردة بين (فَلَسْتَقْبِلْ ، فَلْيَتَنَبَّهْ ، فَلْيَتَنَبَّهْ) .
- إذا كثر الشك يعمل بغالب ظنه . اشرح ذلك ؛ مع احتمال عدم الغلبة لديه ؟
- ما هو صور الشك والتي لا يجب فيها سجود سهو ؟
- أجب عن الأسئلة التالية تفصيلاً :
- شك أثناء وضوئه ؟ شك متوضيئ أم لا ؟ شك كبير للإحرام ؛ أو لا ؟
- شك بإصابة نجاسة أو حدث ؟ شك بالحدث والوضوء .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
- * تبطل الصلاة بالشك بعد القعود الأخير ؛ ويكفيه السجود قبله .
- * معنى (أول ما عرض له) أي : في هذه الصلاة .
- * شك بعد السلام لا يعيد صلاته ، وإن تيقن الترك أعاد .
- * أخبره عدلان بنقص صلاته ، لا يلتفت لأخبرائهما . والواحد بالأولى .
- * اختلف هو والمؤمنون ، يأخذ بقولهم ولو تيقن أنه صواب .
- * استأنس بالمصلين خلفه بلحظ عينيه فسدت صلاته .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * قال ﷺ : « إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ (.....) فَ... الصَّلَاةُ » .
- * قال ﷺ : « إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فَ... الصَّوَابَ ، فَ... عَلَيْهِ » .
- * قال ﷺ : « إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ فَلْيَتَنَبَّهْ » .

باب سجود التلاوة

تسميته : من إضافة الحكم إلى سببه^(١) ، وهو الأصل في الإضافة ، لأنها للاختصاص ، وأقوى وجوه اختصاص المسبب بالسبب ، لأنه حادث به .

شرطها : وشرطها ١- الطهارة عن الحدث والخبث ، ولا يجوز لها التيمم بلا عذر ، و٢- استقبال القبلة ، و٣- ستر العورة .

ركنها : وركنها : وضع الجبهة على الأرض .

صفتها : وصفتها : الوجوب على الفور في الصلاة ، وعلى التراخي ؛ إن كانت غير صلاتية .

حكمها : وحكمها : سقوط الواجب في الدنيا ، ونيل الثواب في العقب .

سبب السجود : ثم شرع في بيان السبب ؛ فقال : سَبَبُهُ التَّلَاوَةُ عَلَى التَّالِي اتِّفَاقًا ، وَعَلَى السَّمْعِ . . فِي الصَّحِيحِ ، وَالسَّمْعُ شَرْطُ^(٢) عَمِلِ التَّلَاوَةِ فِي حَقِّهِ ، فَالْأَصَمُّ إِذَا تَلَاهَا ؛ وَلَمْ يَسْمَعْ . . وَجِبَ عَلَيْهِ السَّجْدَةُ .

حكمه : وهو ؛ أي : سجود التلاوة واجب ، لأنه^(٣) إمَّا ١- أمرٌ صريح به ؛ أو ٢- تضمن استنكاف الكفار عنه ، أو ٣- امتثال الأنبياء . . وكل منها واجب .

وقته : على التراخي . . عند محمد ، ورواية عن الإمام ؛ وهو المختار .

وعند أبي يوسف ؛ وهو رواية عن الإمام : يجب على الفور^(٤) ؛ إن لم تكن

(١) الأولى (من إضافة الفعل) ؛ وهو السجود ؛ لا الحكم ؛ وهو الوجوب ؛ فتنبه .

(٢) وهو شرط في حق غير التالي ، والمؤتم به ؛ كما لو تلاها الإمام . . ولم يسمع المقتدي .

(٣) ما ذكر فيه السجود من آيات القرآن الكريم .

(٤) والخلاف في حق إثم التأخير وعدمه ، وإلا ؛ فلو أداها بعد مدة . . لا تكون قضاءً اتفاقاً . فتنبه . والله تعالى أعلم .

وجبت بتلاوته في الصَّلَاة ، لأنها صارت جزءاً من الصلاة ؛ لا يُقضى خارجها ، فتجب فوريتها فيها ، وغيرها تجب موسعاً .

تأخيرها : ولكن كُرِهَ تأخيرُ السُّجودِ عن التلاوة ؛ في الأصحّ . . إذا لم يكن مكروهاً^(١) ، لأنه بطول الزَّمان قد ينساها ؛ فيكره تأخيرها تنزيهاً^(٢)

شروط وجوبه : وَيَجِبُ السُّجودُ عَلَى مَنْ تَلَا آيَةً ١- مكلِّفاً بالصلاة ؛ و٢- ليس مقتدياً . . في ٣- غير ركوع ؛ وسجود ؛ وتشهد ، للحجر فيها عن القراءة^(٣) ، وَلَوْ تلاها بِالْفَارِسِيَّةِ ؛ اتفاقاً . . ٤- فهِم ؛ أولم يفهم ، لكونها قرآناً من وجه .

تكميل : وَقِرَاءَةُ حَرْفِ السَّجْدَةِ مَعَ كَلِمَةِ قَبْلَهُ ؛ أَوْ بَعْدَهُ مِنْ آيَتِهَا . . توجب السُّجود ؛ كآلَايَةِ المقرؤة بتمامها . . فِي الصَّحِيحِ^(٤) .

وقيل : لا يجب ، إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة . وفي (مختصر البحر) : لو قرأ ﴿ وَأَسْجُدْ ﴾ وسكت ؛ ولم يقرأ ﴿ وَأَقْرَبْ ﴾ يلزمه السجدة .

مواضعها : وآياتُهَا أَرْبَعُ عَشْرَةَ آيَةً ، فتجب السجدة :

١- فِي الْأَعْرَافِ ؛ عند قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسَبِّحُونَهُ وَالَّذِينَ يَسْجُدُونَ ﴾ .

و٢- فِي الرَّعْدِ : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلًّا لَهُمْ بِالْعُدُودِ وَالْأَصَالِ ﴾ .

(١) يعني : وقت الأداء ؛ كوقت الطلوع مثلاً ، وحيث يستحب قول التالي ؛ أو السامع (سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا ؛ وإليك المصير) ولكل مَنْ عجز عن الأداء فوراً .

(٢) هذا في حق التلاوة ، أما الصلوة . . فتحريراً ، ويأثم بتأخيرها فيقضئها ما دام في حرمة الصلاة ؛ ولو بعد السلام ما دام في المسجد . وقيل : لا يسجد بعد السلام .

(٣) تقدّم ص ٤٥٥ من قوله صلى الله عليه وسلم : « نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ رَاجِعاً . . » والمراد أنه تلاها في وقت نهى فيه عن التلاوة ، فلا يجب عليه السجود لقوله (في غير ركوع . .) الجار والمجرور متعلق بقوله (تلاها) .

(٤) قال العلامة ابن عابدين (٥١٣/١) : هو خلاف المذهب الذي مشى عليه الشراح والمتون بأقل .

و-٣- النحل : ﴿ وَهُوَ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنَ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ (١٥) يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿١٥﴾ .

و-٤- الإسراء : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْآذِقَانِ سُجَّدًا ﴿١٦﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٧﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْآذِقَانِ يَسْكُوتُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴿١٨﴾ .

و-٥- مريم : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَابْنَيْنَا إِدْرِيسَ وَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ إِنَّنَا نُنَزِّلُ الْكِتَابَ عَلَى الْبَنَاتِ عَلَى الصَّالِحَاتِ لِيَذَرَنَّهُنَّ الْخَافِينَ خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَكَبَّرُوا وَسَجَدُوا لِأَرْوَاحِهِمْ وَسَبَّحُوا لَهُمْ سُبْحَانَ اللَّهِ طَائِفًا مِنْهُمْ لَقَدْ أَتَيْنَاهُم بِالْحَقِّ فَرَأَيْنَاهُمْ أَصْفَادًا ﴿٢٠﴾ .

و-٦- أُولَى (١) الحج : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُنِىِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴿١٩﴾ .

و-٧- الفرقان : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴿٢٦﴾ .

و-٨- النمل : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُنْكِرُونَ ﴾ (٢٧) اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٢٨﴾ . وهذا على قراءة العامة بالتشديد ، وعند قوله تعالى ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ ؛ على قراءة الكسائي بالتخفيف .

وفي « المجتبى » : قال الفراء (٢) : إنما تجب السجدة في « النمل » على قراءة الكسائي (٣) . - أي : بالتخفيف - . وينبغي ألا تجب بالتشديد ، لأن معناها : زَيْن لهم الشيطان أن لا يسجدوا .

(١) وأما الثانية ؛ وهي قوله تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانُوا يَرَوْنَكَ وَيَنْظُرُونَ ﴾ (٧٧/ الحج) وهي عند الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى ، وقد أسقطا بدلاً عنها آية « ص » .

(٢) أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء ، من فقهاء الحنابلة الأصوليين ، محدث مفسر ، له تصانيف قيمة ؛ منها « أحكام القرآن » (ط في ثلاث مجلدات) ، و « المعتمد » في الأصول ، وغير ذلك توفي سنة : ٤٥٨ هـ .

(٣) أحد الفراء الشبهة ، الإمام اللغوي المقرئ أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي المتوفى سنة : -

والأصح هو الوجوب^(١) على القراءتين ، لأنه كتب في مصحف عثمان رضي الله عنه ؛ كذا في « الدرابة » .

٩- السجدة : ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ .

١٠- ص : ﴿ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ ففقرنا لم ذلك وإن لم عندنا لزلن وحسن متاب^(٢) . وهذا هو الأولى مما قال الزيلعي (٢٠٨/١) : « تجب عند قوله تعالى ﴿ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ ؛ وعند بعضهم : عند قوله تعالى ﴿ وَحُسْنُ مَتَابٍ ﴾ !! لما ذكره ص ٧٦٤ .

١١- حم فصلت : ﴿ فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُمُ بِالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْتَمُونَ ﴾ من قوله تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُمُ بِالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْتَمُونَ ﴾ .

وهذا على مذهبننا !! وهو المروي عن ابن عباس ووائل بن حنجر^(٢) .

وعند الشافعي رحمه الله : عند قوله تعالى ﴿ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ؛ وهو مذهب علي ، ومروي عن ابن مسعود وابن عمر .

ورجح أنمتنا الأول !! أخذاً بالاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة ؛ فإن

- ١٨٩ هـ في اليوم الذي توفي فيه محمد بن الحسن الشيباني ؛ فقال الرشيد : دفنت الفقه والنحو بالروفي في يوم واحد . انظر ترجمته في « أحسن الأخبار » لابن وهبان بتحقيقنا . ص ٢٦١ فما بعد .

(١) يعني : ولا عبرة بالمعنى ، لأن الوجوب توقيفي ؛ لا ارتباط له بالمعاني !! .

(٢) صحابي جليل ؛ من أبناء ملوك اليمن ، أصعده النبي ﷺ المنبر وأقطعه أرضاً ؛ وكتب له عهداً ؛ وقال : « هَذَا سَهْدُ الْأَقْبَالِ » ، وكان قد بشر به قبل قدومه ، روى حنجر عن رسول الله ثم نزل الكوفة .

السجدة لو وجبت عند قوله تعالى ﴿سَبِّدُونَ﴾ ؛ فالأخير إلى قوله تعالى ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ . لا يضر ؛ ويخرج عن الواجب ، ولو وجبت عند قوله تعالى ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ ؛ لكانت السجدة المؤداة قبله حاصلة قبل وجوبها ووجود سبب وجوبها ؛ فيوجب نقصاناً في الصلاة . لو كانت صلاتية^(١) ، ولا نقض فيما قلناه أصلاً .

وهذا هو أمانة التبليغ في الفقه ؛ كذا في « البحر » : ١٣٠ / ٢ ؛ عن « البدائع » : ١٩٤ / ١ ففيما قلته قبله كذلك في « ص » ، وإلا يلزمنا التناقض ، وهذا هو الوجه الذي وعدنا به ص ٧٦٣ .

و١٢- في النجم ؛ عند قوله تعالى ﴿أَفَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي تَعْبُونَ﴾ وَتَضَعُونَ رِجْلَكُمْ عَلَيْهِمْ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾ .

و١٣- في « إذا السماء انشقت » ؛ عند قوله تعالى ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴿١٣﴾ .

و١٤- في « اقرأ باسم ربك » ؛ عند قوله تعالى ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ ﴿١٤﴾ . ونذكر فائدة هذا الجمع^(٢) أيضاً ص ٧٨٢ .

الوجوب بالسمع : وَيَجِبُ السُّجُودُ عَلَى مَنْ سَمِعَ التَّلَاوةَ الْعَرَبِيَّةَ ؛ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ السَّمْعَ . فهم ؛ أو لم يفهم !! مروى عن أكابر الصحابة . إلا أنه استثنى الحائض^(٣) ، والنفساء ، فلا تجب عليهما بتلاوتهما وسماعهما شيئاً ، وتجب بالسمع منهما ؛ ومن الجنب ، كما تجب على الجنب ، وسماعها من كافر وصبي مميّز .

(١) الواجب لغة « صلوة » نسبة إلى المصدر . وهذه من تجاوزات الفقهاء رحمهم الله .

(٢) وقد نظمها بعضهم بقوله :

بِأَفْرَاقٍ زَفِدِ النَّخْلُ شُبْحَانَ مَزْمَ
بَحْمَ ، نَجْمٌ أَنْشَقَتْ أَفْرَأَ فِهْلِيْهِ
بَحَجٍّ بِفَرْقَانٍ يَنْمُلِي وَيَا لَجُرُزْ
مَوَافِعُ سَجْدَاتِ التَّلَاوَةِ إِنْ تُجَزْ

(٣) ويسقط سجود التلاوة بطريق الحيض .

السمع في الصلاة : وَلَا إِلَّا إِمَامَ وَالْمُقْتَدِي بِهِ . . فلا تجبُ عليهما بالسمع من مقتدٍ بالإمام السامع وإمام آخر .

وتجبُ على مَنْ ليس في الصلاة بسماعه من المقتدي ؛ على الأصح .

وَلَوْ سَمِعُوهَا ؛ أي : المقتدون والإمام مِنْ غَيْرِهِ ؛ أي : غير المؤتمِّ ؟ سَجَدُوا بَعْدَ الصَّلَاةِ لِتَحَقُّقِ السَّبَبِ وَزَوَالِ الْمَانِعِ مِنْ فَعْلِهَا فِي الصَّلَاةِ .

وَلَوْ سَجَدُوا فِيهَا ؟ لَمْ تُجْزِهِمْ لِنَقْصَانِهَا ، وَلَمْ تَفْسُدْ صَلَاتَهُمْ ، لِأَنَّهَا مِنْ جَنْسِهَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

سماع الفارسية : وَتَجِبُ السَّجْدَةُ بِسَمَاعِ الْقِرَاءَةِ بِاللُّغَةِ الْفَارْسِيَّةِ^(١) ؛ إِنْ فَهِمَهَا . . عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَهَذَا عِنْدَهُمَا .

وتجبُ عليه عند أبي حنيفة ؛ وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهَا . . إِذَا أَخْبَرَ بِأَنَّهَا آيَةُ سَجْدَةٍ ، وَمَبْنَى الْخِلَافِ عَلَى أَنَّ الْفَارْسِيَّةَ قِرَاءَنُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ؛ أَوْ مِنْ وَجْهٍ أَوْ إِذَا فْهَمْ ؟ تَجِبُ احتياطاً .

تلاوة النائم والمجنون : وَأَخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِي وَجُوبِهَا عَلَى السَّامِعِ . . بِالسَّمَاعِ مِنْ نَائِمٍ ؛ أَوْ مَجْنُونٍ ! ؟ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [خَوَاهِرْزَادَه] : أَنَّهُ لَا يَجِبُ لِعَدَمِ صِحَّةِ التَّلَاوةِ بِفَقْدِ التَّمْيِيزِ .

وفي « التارخانية » ٧٧٣/١ : سَمِعَهَا مِنْ نَائِمٍ ! قِيلَ : تَجِبُ . وَالصَّحِيحُ : أَنَّهَا لَا تَجِبُ . وفي « الخانية » ١٥٦/١ : الصَّحِيحُ هُوَ الْوَجُوبُ .

السمع من طير : وفي « الخلاصة » : إِذَا سَمِعَهَا مِنْ طَيْرٍ ! ؟ لَا تَجِبُ ، هُوَ الْمُخْتَارُ . وَمِنْ نَائِمٍ ؟ الصَّحِيحُ أَنَّهَا تَجِبُ^(٢) ؛ وَمِثْلُهُ فِي قَاضِيخَانَ .

(١) مرادهم غير العربية على الإطلاق .

(٢) نقله في « الفتح » : (٣٨٤/١) .

وإذا أخبر أنه قرأها في نومه ؟ تجب عليه^(١) ، وهو الأصح . وفي الهداية^(٢) : لا يلزمه ؛ هو الصحيح^(٣) .

من سكران : وقراءة السكران موجهة عليه وعلى السامع .

تكميل : والأبكم والأصم وكاتب السجدة ؟ لا تجب برؤية مَنْ سجد والكتابة ؛ لعدم التلاوة والسماع .

من طير : وَلَا تَجِبُ سَجْدَةُ التَّلَاوةِ بِسَمَاعِهَا مِنَ الطَّيْرِ ، عَلَى الصَّحِيحِ^(٤) ، وقيل : تجب . وفي « [الفتاوى] الحُجَّة » : هو الصحيح ، لأنه سمع كلام الله . وكذا الخلاف بسماعها من القرد المُعَلَّم .

من صدى : وَلَا تَجِبُ بِسَمَاعِهَا مِنَ الصَّدى وَهُوَ : مَا يَجِيئُكَ مِثْلَ صَوْتِكَ فِي الْجِبَالِ وَالصَّخَارِ وَنَحْوِهَا^(٥) .

تأديتها : وَتُؤَدَّى بِـ ١- رُكُوعٍ أَوْ بِـ ٢- سُجُودٍ كَاتِنَيْنِ فِي الصَّلَاةِ غَيْرِ رُكُوعِ الصَّلَاةِ ، وَغَيْرِ سُجُودِهَا ، وَالسُّجُودُ أَفْضَلُ ، لِأَنَّهُ تَحْصِيلُ قُرْبَيْنِ : ١- صورة الواجب ، و٢- معناه ، وبالركوع المعنى ؛ وهو الخضوع .

وإذا كانت آخر تلاوته ! ينبغي أن يقرأ ؛ ولو آيتين من سورة أخرى بعد قيامه منها ؛ حتى لا يصير بانياً الرُّكُوعَ عَلَى السُّجُودِ ، وَلَوْ رَكَعَ بِمَجْرَدِ قِيَامِهِ مِنْهَا ؟ كَرِهَ .
إجزاء التادية : وَيُجْزَى عَنْهَا أَي : عَنْ سَجْدَةِ التَّلَاوةِ ٣- رُكُوعُ الصَّلَاةِ ؛ إِنْ نَوَاهَا ؛ أَي : نَوَى أَدَاءَهَا فِيهِ ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ ، لِأَنَّ مَعْنَى التَّعْظِيمِ فِيهِمَا وَاحِدٌ .

(١) إِذَا تَيَقَّنَ صِحَّةَ الْخَبَرِ ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ .

(٢) نَسَخَةُ « الدَّرَايَةِ » .

(٣) لِأَنَّ عِبَارَتَهُ غَيْرَ مَعْتَبَرَةٍ لِنَقْصَانِ الْأَهْلِيَّةِ .

(٤) عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ؛ فَيَرْجِعُ عَلَى التَّصْحِيحِ الَّذِي يَلِيهِ .

(٥) وَمِثْلُهُ فِي زَمَانِنَا آلَاتُ التَّسْجِيلِ الْمَسْمُوعَةِ وَالْمَرْئِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْبُثُّ مُبَاشَرًا ؛ فَلَوْ كَانَ ؟ وَجِبَ احْتِبَاطًا لِأَنَّ الْمَسْمُوعَ صَوْتُ الْقَارِئِ ، وَأَمَّا التَّسْجِيلُ ! فَهُوَ مِثْلُ الصَّوْتِ وَلَيْسَ الْقِرَاءَةُ ، فَكَانَ كَالصَّدى . فَتَدْبِرُ .

التلاوة مخافتة : وينبغي ذلك للإمام مع كثرة القوم ، أو حال المخافتة^(١) حتى لا يؤدي إلى التخليط .

ويجزئ عنها أيضاً ٤- سُجُودُهَا ، أي : سجود الصلاة ، وإن لم يَنُوحَا - أي : التلاوة - إذا لم يَنْقَطِعْ فَوْرُ التَّلَاوَةِ .

وانقطاعه بأن يقرأ أكثر من آيتين بعد آية سجدة التلاوة بالإجماع .

وقال شمس الأئمة الحلواني : لا ينقطع الفور ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات .

وقال الكمال ١/٤٦٧ إن قول شمس الأئمة هو الرواية .

تنبيه مهم : إذا انقطع فور التلاوة صارت ديناً ، فلا بد من فعلها بنيتي ، فيأتي لها بسجود أو ركوع خاص . قال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى :

فإن قلت : قد قالوا (إن تأديتها في ضمن الركوع هو القياس ، والاستحسان عدمه ، والقياس هنا مقدم على الاستحسان) فأسعفني بكشف هذا المقام ! ؟

مطلب

مواضع تقديم القياس على الاستحسان ومعنى كل منهما

فالجواب : إن مرادهم من الاستحسان : ما خفي من المعاني التي يُنَاطُ بها الحكم ، ومن القياس : ما كان ظاهراً متبادراً . فظهر من هذا أن الاستحسان لا يقابل بالقياس المحدود في الأصول ، بل هو أعم منه ؛

أوجه الاستحسان : [فقد] يكون الاستحسان ١- بالنص ، وقد يكون ٢- بالضرورة ، وقد يكون ٣- بالقياس ؛ إذا كان قياس آخر متبادراً [وذلك خفي] ، وهو القياس الصحيح ، فيسمى الخفي « استحساناً » بالنسبة إلى ذلك المتبادر ؛ فثبت به أن مسمى الاستحسان في بعض الصور هو القياس الصحيح ، ويسمى مقابله « قياساً » باعتبار الشبه !! .

(١) بالصلاة السرية .

اشتباه : وبسبب كون القياس المقابل ما ظهر بالنسبة إلى الاستحسان . . . ظنَّ محمد بن سلمة^(١) أنَّ الصُّلبيَّة هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة ؛ لا الركوع ، فكان القياسُ على قوله أنَّ تقوم الصُّلبيَّة ، وفي الاستحسان لا تقوم بل الركوع ، لأنَّ سقوط السجدة بالسجدة أمرٌ ظاهر ؛ فكان هو القياس ، وفي الاستحسان لا يجوز ، لأنَّ [هذه] السجدة قائمة مقام نفسها ، فلا تقوم مقام غيرها ؛ كصوم يوم من رمضان . . . لا يقوم عن نفسه ؛ وعن قضاء يومٍ آخر .

تأكيد : فصَحَّ أنَّ القياس - وهو الأمر الظاهر هنا - مقدَّم على الاستحسان ، بخلاف قيام الركوع مقامها !! فإنَّ القياس يأبى الجواز ؛ لأنَّه الظاهر ، وفي الاستحسان يجوز ؛ وهو الخفي !! فكان حيثُذ من تقديم الاستحسان ؛ لا القياس .

لكنَّ عامَّة المشايخ على أنَّ الركوع هو القائم مقامها ؛ كذا ذكره محمد رحمه الله في « الكتاب »^(٢) ؛ فإنَّه قال : قلتُ : فإنَّ أراد أن يركع بالسجدة نفسها . . . هل يجزيه ذلك ؟ قال : أمَّا في القياس [فالركوع] في ذلك والسجدة سواء ، لأنَّ كلَّ ذلك صلاة ، وأما في الاستحسان ! فينبغي له أن يسجد ، وبالقياس نأخذ . هذا لفظ محمد^(٣) .

توجيه القياس : وجه القياس [على] ما ذكره محمد : أنَّ معنى التعظيم فيهما واحدٌ ، فكانا في حصول التعظيم بهما جنساً واحداً ، والحاجة إلى تعظيم الله ؛ إما اقتداءً بمنَّ عظم ، وإما مخالفةً لمن استكبر ، فكان الظاهر هو الجواز .

(١) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن سلمة البلخي ، أحد أعيان الملعب المتقدمين ، تفقَّه على شذاد بن حكيم ، ثمَّ عن أبي سليمان الجوزجاني ، توفي سنة : ٢٧٨ ؛ عن ٨٦ عاماً .

(٢) المراد بـ « الكتاب » عند المتقدمين - كما هنا - « المبسوط » لمحمد بن الحسن أحد كتب ظاهر الرواية الستة (انظر ص ٦٨) ويعرف أيضاً بـ « الأصل » . والمراد بـ « الكتاب » عند المتأخرين متن القدوري ؛ فليحفظ .

(٣) بل بتصريف يسير واختصارٍ غير مخلٍّ . وهو في : ٢٨٩/١ من طبعة الشيخ أبو الوفا الأفغاني .

توجيه الاستحسان : وَوجه الاستحسان : أَنَّ الواجب هو التعظيمُ بجهة مخصوصة ؛ وهي السجودُ ، بدليل أنه لو لم يركع على الفور حتى طالت القراءة ؛ ثُمَّ نوى بالركوع أن يقعَ عن السجدة . . لا يجوز .

ترجيح : ثُمَّ أخذوا بالقياس لقوة دليله ، وذلك لما رُوِيَ عن ابن مسعود وابن عمرَ أَنهما كانا أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة ، ولم يروا عن غيرهما خلافه ، فلذا قُدِّمَ القياس ، فإنه لا ترجيحَ للخفيِّ لخفائه ؛ ولا للظاهر لظهوره ، بل يرجعُ في الترجيح إلى ما اقترن بهما من المعاني ، فمتى قويَّ الخفيُّ أخذوا به ، أو الظاهرُ أخذوا به ؛ غيرَ أَنَّ استقراءهم أوجبَ قلةَ قوة الظاهر المتبادر بالنسبة إلى الخفيِّ المعارض له ، فلذا حصرُوا مواضعَ تقديم القياسِ على الاستحسان في بضعة عشرَ موضعاً تُعرَف في الأصول ؛ هذا أحدُها ، ولا حصرَ لمقابله . ١ . هـ . (٢٨٨ / ١) .

السماع قبل الاقتداء : وَلَوْ سَمِعَ آيَةَ السَّجْدَةِ مِنْ إِمَامٍ . . فَـ ١ - لَمْ يَأْتُمْ بِهِ أَصْلًا ، أَوْ ٢ - أَتَمَّ بِهِ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى غَيْرِ الَّتِي تَلَا آيَةَ فِيهَا ؛ وَسَجَدَ لَهَا الْإِمَامُ ؟ سَجَدَ السَّامِعُ سَجُودًا خَارِجَ الصَّلَاةِ لِتَحَقُّقِ السَّبَبِ ؛ وَهُوَ التَّلَاوَةُ الْمُلْزِمَةُ ، أَوِ السَّمَاعُ مِنْ تِلَاوَةٍ صَحِيحَةٍ . . عَلَى اخْتِلَافِ الْمَشَائِخِ فِي السَّبَبِ ^(١) .

وقوله (فِي الْأَظْهَرِ) متعلِّقٌ بِالمسألة الأخيرة ؛ صَوْنًا لَهَا عَنِ الضِّياع . . وَلِلصَّلَاةِ عَنِ الزَّائِدَةِ . وَأَشَارَ فِي بَعْضِ النُّسخِ إِلَى أَنَّهَا تَسْقُطُ عَنْهُ بِالْاِقْتِدَاءِ فِي غَيْرِ رَكْعَتَيْهَا ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا صَلَاتِيَّةٌ .

إدراكها حقيقة : وَإِنْ أَتَمَّ السَّامِعُ ^(٢) قَبْلَ سُجُودِ إِمَامِهِ لَهَا ؟ سَجَدَ مَعَهُ ، لَوْجُودِ السَّبَبِ وَعَدَمِ الْمَانِعِ .

إدراكها حكمًا : فَإِنْ أَقْتَدَى السَّامِعُ بِهِ ؛ أَيِ : بِالْإِمَامِ بَعْدَ سُجُودِهَا ؛ وَكَانَ اقْتِدَاؤُهُ فِي رَكْعَتَيْهَا ؟ صَارَ السَّامِعُ مُذْرِكًا لَهَا ؛ أَيِ : لِلْسَّجْدَةِ حُكْمًا بِإِدْرَاكِهَا

(١) يعني : خلافتهم في سبب الوجوب : هل هو التلاوة ؛ أم السماع ؟ ١ .

(٢) في نسخة الطحطاوي : ٤٧٦ ضمن المتن ١١ .

رَكَعَتِهَا ، فَيَصِيرُ مُؤَدِّياً لَهَا حُكْماً ، فَلَا يَسْجُدُهَا أَضْلاً بِاتِّفَاقِ الرُّوَايَاتِ ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَسْجُدَهَا فِي الصَّلَاةِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَخَالَفَةِ الْإِمَامِ ، وَلَا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا صَلَاتِيَّةٌ .

قضاء الصلاة : وَلَمْ تُقْضَ الصَّلَاةُ^(١) خَارِجَهَا ، لِأَنَّ لَهَا مَزِيَّةً ؛ فَلَا تَنَادِي بِنَاقِصٍ ، وَعَلَيْهِ التَّوْبَةُ ؛ لِإِثْمِهِ بِتَعَمُّدِ تَرْكِهَا ، كَالْجُمُعَةِ لِقَوَاتِ الشَّرْطِ^(٢) ؛ إِذَا لَمْ تَفْسُدِ الصَّلَاةُ بِغَيْرِ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ ، فَإِذَا فَسَدَتْ بِهِ ؟ فَعَلَيْهِ السَّجْدَةُ خَارِجَهَا لِبَقَاؤِ مَجْرَدِ التَّلَاوَةِ ، فَلَمْ تَكُنْ صَلَوتِيَّةً .

فساد صلاتها : وَلَوْ أَذَاهَا فِيهَا ؛ ثُمَّ فَسَدَتْ ؟ لَا يَعِيدُ السَّجْدَةُ ، لِأَنَّ الْمُفْسَدَ لَا يُبْطَلُ جَمِيعُ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ ، وَإِنَّمَا يُفْسَدُ الْجُزْءُ الْمَقَارِنُ ، فَيَمْنَعُ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ .
سقوطها : وَالْحَائِضُ تَسْقُطُ عَنْهَا السَّجْدَةُ بِالْحَيْضِ كَالصَّلَاةِ ؛ وَفِي حُكْمِهَا الْنَفْسَاءُ^(٣) .

تكرارها : وَلَوْ تَلَا آيَةً خَارِجَ الصَّلَاةِ فَسَجَدَ لَهَا ، ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ ١٢ أَعَادَ تِلَاوَتَهَا فِيهَا ؛ أَيُ : فِي الصَّلَاةِ فِي مَجْلِسِهِ ، فَسَجَدَ سَجْدَةً أُخْرَى ؛ لِعَدَمِ تَبْعِيَّتِهَا لِلخَارِجِيَّةِ لِقَوَّةِ الصَّلَوتِيَّةِ .

تداخل الواجب : وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ [هَا] (خ) أَوَّلًا حِينَ تَلَا ؛ أَوْ سَمِعَ خَارِجَ الصَّلَاةِ ١ كَفَّتْهُ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ وَهِيَ الصَّلَوتِيَّةُ عَنِ التَّلَاوَتَيْنِ لِقَوَّتِهَا . فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ .

(١) يلاحظ أن المؤلف رحمه الله قد استعملها (الصلاة) متناً ، بينما استعملها شرحاً (صلوة) ١١ وقد أجابه رحمه الله في « إمداد الفتاح » عن ذلك بقوله : وتعميرنا بـ (الصلاة) متناً تبعاً له الهداية : ٧٩/١ ، و« الكنز » : ١٢٠ وهو مستعمل عند الفقهاء كثيراً ، فهو خير من صواب نادر . قال الكمال (٤٦٥ / ١) : وصواب النسبة فيه (صلوة) كما عبرنا به شرحاً . . . برّد ألفه وأوّل وحلف التاء . . . فتنبه .

(٢) وهو خروج الوقت .

(٣) تقدّم من ٢٧٩ أن النفساء كالحائض في غير ست مسائل ، وأرشدت إليها نظماً .

تَبَدُّلُ الْمَجْلِسِ : وَإِذَا تَبَدَّلَ الْمَجْلِسُ بِنَحْوِ أَكْلٍ ؟ لَزِمَ سَجْدَتَانِ .

وكذا إذا سجد في الصَّلَاةِ ؛ ثُمَّ أعادها بعد سلامِهِ ؟ يسجد أخرى ؛ في ظاهر الرواية ، لعدم بقاء الصَّلَوَتِيَّةِ حكماً .

كَمَنْ كَرَّرَهَا ؛ أَيِ : الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ؛ حَيْثُ تَكْفِيهِ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ . . سواء كانت في ابتداء التَّلَاوةِ ؛ أو أثنائها ، أو بعدها . . للتَّدَاخُلِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرُؤُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ مِرَاراً وَيَسْجُدُ مَرَّةً .

مطلب

التدَاخُلُ فِي الْعُقُوبَاتِ الْيَقِيْنُ مِنْهُ فِي الْعِبَادَاتِ

وهذا تدَاخُلٌ فِي السَّبَبِ ؛ لَا الْحُكْمِ ، فَتَنُوبُ عَمَّا قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا ، لِأَنَّهُ الْيَقِيْنُ بِالْعِبَادَاتِ ، وَالتَّدَاخُلُ فِي الْحُكْمِ لَا يَنْبَغُ إِلَّا عَنْ السَّابِقِ ؛ لَا الْلاحِقِ ، وَهُوَ الْيَقِيْنُ بِالْعُقُوبَاتِ ، فَالْحَدُّ بَعْدَ الشُّرْبِ ؛ أَوِ الزَّنَا مِرَاراً . . كَافٍ لَهَا ، وَإِذَا عَادَ . . يُعَادُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لِلزَّجْرِ ؛ وَلَمْ يَنْزَجِرْ بِالْأَوَّلِ ؛ لَا فِي مَجْلِسَيْنِ ؛ لَعَدَمِ مَا يَقْتَضِي التَّدَاخُلُ .

تَبَدُّلُ الْمَجْلِسِ : وَيَتَبَدَّلُ الْمَجْلِسُ بِالْإِنْتِقَالِ مِنْهُ . . بِخَطَوَاتٍ ثَلَاثٍ فِي الصَّحْرَاءِ ؛ وَالطَّرِيقِ وَلَوْ [كَانَ] مُسَدِّيًّا^(١) ؛ فِي الْأَصَحِّ ، بَأَن يَذْهَبَ . . وَيَبْدَأُ السَّدْيَ وَيُلْقِيهِ عَلَى أَعْوَادٍ مَضْرُوبَةٍ فِي الْحَائِطِ وَالْأَرْضِ ؛ لَا الَّذِي يُدِيرُ دُولَاباً يَسْمَى « دَوَّارَةً » يُلْقِي عَلَيْهِ السَّدْيَ ؛ وَهُوَ جَالِسٌ ؛ أَوْ قَائِمٌ بِمَحَلٍّ^(٢) .

(١) هو النَّشَاجُ يَنْتَقِلُ مِنْ جَانِبٍ إِلَى جَانِبٍ وَخِيوطُهُ مَرْبُوطَةٌ عِنْدَ الْجِدَارِ فِي كُلِّ جَانِبٍ

(٢) هذا التفصيل بين الْمُسَدِّيِّ الْمُسْتَقِلِّ . . وَالْجَالِسِ فِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ حَاصِلَ هَذَا الْبَحْثِ أَنَّ مَا لَهُ حُكْمُ الْمَكَانِ الْوَاحِدِ كَالْمَسْجِدِ وَالْبَيْتِ . . لَا يَضُرُّ الْإِنْتِقَالَ فِيهِ وَلَوْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ خَطَوَاتٍ ؛ مَا لَمْ يَعُدَّ عَمَلًا قَاطِعًا لِمَا قَبْلَهُ . . كَالسَّدْيَةِ ؛ أَوِ الدِّيَامَةِ ؛ وَالْأَكْلِ ؛ أَوِ الْبَيْعِ ، فَإِذَا تَبَدَّلَ بِاخْتِلَافِ الْعَمَلِ . . اعْتَبِرَ مَجَالِسَ مُتَعَدَّةً ؛ وَلَوْ بَقِيَ جَالِسًا ، وَإِنْ اتَّحَدَ الْعَمَلُ . . لَا يَخْتَلِفُ بِالْمَشْيِ فِي الْمَكَانِ الْمُتَّحِدِ ؛ وَلَوْ مَسْجِدًا ، أَوْ بَيْتًا . فتنه . (رد المحتار : ٥٢٢/١ بتصرف) .

وَيَتَبَدَّلُ الْمَجْلِسُ بِالِانْتِقَالِ مِنْ غُصْنٍ شَجَرَةٍ إِلَى غُصْنٍ مِنْهَا^(١) ، فِي ظَاهِرِ
الرَّوَايَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .

وَيَتَبَدَّلُ الْمَجْلِسُ فِي عَوْمٍ ، أَيْ : سَبَاحَةٍ فِي نَهْرٍ ، أَوْ سَبَاحَةٍ فِي حَوْضٍ
كَبِيرٍ^(٢) ، وَدِيَاةٍ وَدَوْرٍ حَوْلَ الرِّحَى لِاخْتِلَافِ الْمَجْلِسِ .
وَقَوْلُهُ (فِي الْأَصَحِّ) ! يَرْجِعُ إِلَى الْمَسَائِلِ كُلِّهَا^(٣) .

مَا لَا يَبْدُلُ الْمَجْلِسُ : وَلَا يَتَبَدَّلُ مَجْلِسُ السَّمَاعِ وَالتَّلَاوَةِ بِزَوَايَا الْبَيْتِ الصَّغِيرِ ،
وَلَا يَتَبَدَّلُ مَجْلِسُ التَّلَاوَةِ بِزَوَايَا الْمَسْجِدِ ؛ وَلَوْ كَانَ كَثِيرًا لَصَحَّ الْاِقْتِدَاءُ مَعَ اتِّسَاعِ
الْفَضَاءِ فِيهِ .

١- سِيرُ السَّفِينَةِ : وَلَا يَتَبَدَّلُ مَجْلِسُ التَّلَاوَةِ وَالسَّمَاعِ بِسَيْرِ سَفِينَةٍ ؛ كَمَا لَوْ كَانَتْ
وَاقِفَةً .

٢- الصَّلَاةُ : وَلَا يَتَبَدَّلُ بِرُكْعَةٍ تَكَرَّرَتْ فِيهَا التَّلَاوَةُ اتِّفَاقًا .

وَلَا يَتَبَدَّلُ بِرُكْعَتَيْنِ ؛ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ، خِلَافًا لِمُحَمَّدَ ، وَكَذَا الْخِلَافُ فِي الشُّفْعِ
الثَّانِي مِنَ الْفَرَضِ إِذَا كُرِّرَهَا فِيهِ ، وَتَكَرَّرَهَا فِي الشُّفْعِ الثَّانِي مِنْ سُنَّةِ الظُّهْرِ^(٤) يَسْجُدُ
ثَانِيًا .

٣- الْعَمَلُ الْمَنَافِي : وَلَا يَتَبَدَّلُ بِشَرْبِ شُرْبَةٍ ، وَأَكْلِ لُقْمَتَيْنِ ، وَمَشْيِ خُطْوَتَيْنِ فِي
الصَّحْرَاءِ ؛ بِخِلَافِ الْأَكْثَرِ مِنْهَا . وَلَا بِإِتِّكَاءٍ ، وَقُعُودٍ ، وَقِيَامٍ . . . بِدُونِ مَشْيٍ فِي
الصَّحْرَاءِ ، وَرُكُوبٍ ، وَنُزُولٍ كَائِنْ فِي مَحَلٍّ تِلَاوَتِهِ ؛ كَمَا فِي « الْخَانِيَةِ » :
(١٥٧/١) .

(١) لَوْ أَمَكَّهُ الْاِنْتِقَالُ بَيْنَ غُصْنَيْنِ ؛ وَلَوْ مِنْ شَجَرَتَيْنِ بِغَيْرِ نَزُولٍ . . . لَمْ يَتَبَدَّلْ وَكَفَتْهُ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهَذَا
مَا أَقْنَى بِهِ الْخُلَوَانِيُّ وَغَيْرُهُ . كَذَا فِي « رَدِّ الْمُحْتَارِ » : ٥٢٠/١ ؛ عَنْ الطَّحْطَاوِيِّ : ٣٢٨/١ .

(٢) حَدُّ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ مَقْدَرٌ بِالْمَسْجِدِ ، أَمَا فِي الْبَحْرِ . . . فَكَالصَّحْرَاءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣) قَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهَا ! إِذْ لَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا فِي الْعَوْمِ . فَتَبَّه .

(٤) الْبَعْدِيَّةُ ، وَكَذَا كُلُّ رِيَاعَةٍ مُؤَكَّدَةٍ يَسْجُدُ وَاحِدَةً لَوْ كُرِّرَهَا فِي الشُّفْعَيْنِ ، أَمَا غَيْرُ الْمُؤَكَّدَةِ فَيَسْجُدُ
لِكُلِّ شُفْعٍ مَرَّةً ؛ فَيَسْجُدُ فِي قَبْلَةِ الظُّهْرِ وَاحِدَةً ، وَفِي بَعْدِيَّتِهِ ثَنَيْنِ .

٤- سير الدابة : وَلَا يَتَبَدَّلُ الْمَجْلِسُ بِسَيْرٍ دَابَّتِهِ إِذَا كَرَّرَهَا مُصَلِّيًا ، لجعل المجلس متحداً ضرورة جواز الصلاة .

٥- اتحاد التلاوة : وَيَتَكَرَّرُ الْوُجُوبُ عَلَى السَّامِعِ بِتَبْدِيلِ مَجْلِسِهِ . . وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ اتَّخَذَ مَجْلِسُ التَّالِي ، كَأَن سَمِعَ تَالِيًا بِمَكَانٍ فَذَهَبَ السَّامِعُ ، ثُمَّ عَادَ فَسَمِعَهُ يَكْرُرُهَا . . . تَكَرَّرَ عَلَى السَّامِعِ السُّجُودُ إِجْمَاعًا .

٦- اتحاد السماع : وَلَا يَتَكَرَّرُ الْوُجُوبُ عَلَى السَّامِعِ بِعَكْسِهِ - وَهُوَ اتِّحَادُ مَجْلِسِ السَّامِعِ وَاخْتِلَافُ مَجْلِسِ التَّالِي - بَأَن تَلَا فَذَهَبَ ، ثُمَّ عَادَ مَكْرُراً فَسَمِعَهُ الْجَالِسُ أَيْضًا ! تَكْفِيهِ^(١) سَجْدَةً ؛ عَلَى الْأَصَحِّ^(٢) ، لِأَنَّ السَّبَبَ فِي حَقِّهِ السَّمَاعُ ، وَلَمْ يَتَبَدَّلْ مَجْلِسُهُ

هَجَرَ السَّجْدَةَ : وَكَرِهَ^(٣) أَنْ يَقْرَأَ سُورَةً وَيَدْعَ آيَةَ السَّجْدَةِ مِنْهَا ، لِأَنَّهُ يَشْبَهُ الِاسْتِكَافَ^(٤) عَنْهَا ، لَا يَكْرَهُ^(٥) عَكْسُهُ وَهُوَ : أَنْ يُفْرَدَ آيَةُ السَّجْدَةِ بِالْقِرَاءَةِ ، لِأَنَّهُ مُبَادِرَةٌ إِلَيْهَا .

مندوبها : ١- ضَمُّ آيَةٍ : وَلَكِنْ نُدِبَ ١- / ١ : ضَمُّ آيَةٍ ؛ أَوْ / ب : ضَمُّ أَكْثَرٍ مِنْ آيَةٍ إِلَيْهَا ؛ أَيِ إِلَى آيَةِ السَّجْدَةِ ، لِدْفَعِ تَوَقُّمِ التَّخْفِيلِ .

٢- إِخْفَاؤُهَا : وَنُدِبَ ٢- إِخْفَاؤُهَا - يَعْنِي : اسْتِحْبَابُ الْمَشَايِخِ إِخْفَاءَهَا - عَنْ غَيْرِ

(١) كُلُّ ذَلِكَ . . وَالْآيَةُ وَاحِدَةٌ ، فَلَوْ تَعَلَّدَتْ ؟ وَجِبَ بِمَعْنَاهَا .

(٢) وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِهِ ؛ وَإِنْ صَحَّحَ فِي « الْكَافِي » تَكَرُّرُهَا عَلَيْهِمَا ؛ مُخَالَفًا لِتَصْحِيحِ « الْهُدَايَةِ » : ٨٠ / ١ ؛ وَ« الْخَانِيَّة » : ١ / ١٥٨ !!! .

(٣) كِرَاهَةُ تَحْرِيمِيَّةٍ .

(٤) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : لِأَنَّهُ فِيهِ هَجَرٌ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَذَلِكَ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلِأَنَّهُ فَرَارٌ مِنَ السَّجْدَةِ ؛ وَذَلِكَ لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِينَ ؛ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي « النَّهْرِ » . وَالِاسْتِكَافُ : الرِّفْضُ .

(٥) لَا تَحْرِيمًا ؛ وَلَا تَنْزِيهًا ، وَهَذَا خَارِجُ الصَّلَاةِ ، أَمَّا فِيهَا . . فَيَكْرَهُ تَحْرِيمًا إِنْ ١- نَقَصَ عَنْ قَدْرِ التَّلَاوةِ الْوَاجِبَةِ ، أَوْ ٢- لَعَنَرُ تَشْوِيشَ الْمُصَلِّينَ فِي سِرِّيَّةٍ ؛ أَوْ ٣- لَمَنَ فِي رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ غَيْرَ سَامِعِينَ .

مُتَأَمِّبٍ لَهَا^(١) ؛ شفقة على السامعين . . إن لم يتهيئوا لها .

٣- هيئتها : وَنُدِبَ ٣- الْقِيَامُ لِمَنْ تَلَا جَالِسًا ؛ ثُمَّ السُّجُودُ لَهَا ؛ رُوي ذلك عن عائشة رضي الله عنها^(٢) .

٤- متابعة تاليها : وَنُدِبَ ٤- أَنْ لَا يَرْفَعَ السَّامِعُ عِنْدَ تِلَاوَتِهَا رَأْسَهُ مِنْهَا ؛ أَيِ السَّجْدَةِ قَبْلَ رَفْعِ رَأْسِ تَالِيهَا ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي إِجَابِهَا ؛ فَيَتَّبِعُ فِي أَدَائِهَا .

هيئة متابعتهم : وليس هو حقيقة اقتداء ؛ وَلِذَا لَا يُلَمَرُ التَّالِي بِالتَّكْلِمِ ، وَلَا يُؤَمَرُ السَّامِعُونَ بِالْأَضْطِفَافِ ، فَيَسْجُدُونَ مَعَهُ حَيْثُ كَانُوا ، وَكَيْفَ كَانُوا ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [خَوَاهِرُ زَادِهِ] .

شُرَاطُ أَدَائِهَا : وَشُرْطٌ لِصِحَّتِهَا أَنْ تَكُونَ شُرَائِطُ الصَّلَاةِ مَوْجُودَةً فِي السَّاجِدِ :
١- الطهارة من الحدث والخبث ، و٢- ستر العورة ، و٣- استقبال القبلة ، و٤- تحرُّيها عند الاشتباه ، و٥- النية ؛ إِلَّا التَّخْرِيمَةُ ؛ فَلَا تَشْتَرُطُ ، لِأَنَّ التَّكْبِيرَ سُنَّةٌ فِيهَا .

اجتزاء مؤقت : وفي «التارخانية» : ٧٨٩/١ ؛ عَنْ «[الفتاوى] الْحُجَّةِ» :
وَيَسْتَحِبُّ لِلتَّالِي ؛ أَوْ السَّامِعِ . . إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ أَنْ يَقُولَ (سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) . انتهى - يعني : ثُمَّ يَقْضِيهَا - .

هيئة أَدَائِهَا : وَكَيْفِيَّتُهَا : أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَةً وَاحِدَةً كَائِنًا بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْنِ : تَكْبِيرَةٍ لِلْوَضْعِ ، وَتَكْبِيرَةٍ لِلرَّفْعِ ؛ هُمَا سُنَّتَانِ . . كَذَا قَالَ فِي («مبسوط» فخر الإسلام) :
(التَّكْبِيرُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ) ؛ وَصَحَّحَهُ فِي «البدائع» : ١٩٢/١ .

بِلَا رَفْعِ يَدٍ ، إِذَا لَا تَحْرِيمَ لَهَا ، وَالتَّكْبِيرُ لِلانْحِطَاطِ .

(١) ليست من المتن المجزؤ .

(٢) أخرج البيهقي : ٣٢٦/٢ ؛ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ الْأَزْدِيَّةِ رَأَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقْرَأُ فِي الْمَصْحَفِ ؛ فَلِذَا قَرَأَتِ السَّجْدَةَ قَامَتْ فَسَجَدَتْ .

وَلَا تَشْهَدُ ؛ لعدم ورودہ ، وَلَا تَسْلِيْمُ ، لَأنَّہُ یستدعی سبقَ التحریمة ؛ وہی منعدمة .

لفظها : وتسیبُہا مثل الصَّلَاتِیَّة (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) ؛ ثلاثاً وهو الأصح .
وقال الکمال (۲۶/۱) : ینبغی أن یقال ذلک فی غیر النفل ، ولیہ بقول ما شاء ممَّا
وَرَدَ ؛ ک : « سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ؛ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ »^(۱) . أو قوله : « اَللّٰهُمَّ ؛ اَكْتُبْ لِيْ عِنْدَكَ بِهَا اَجْرًا ، وَضَعْ عَنِّيْ بِهَا وِزْرًا ،
وَاجْعَلْهَا لِيْ عِنْدَكَ ذُخْرًا ، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّيْ كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ »^(۲) .
وإن كان خارج الصلاة ! قال كُلُّ ما أثر من ذلك .

* * *

(۱) أخرجه أحمد : ۹۳/۱ ، وابن أبي شيبة - واللفظ له - ، ومسلم : ۲۰۱ - ۷۷۱ ، وأبو داود : ۷۶۰ ، والترمذي : ۳۴۲۱ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ۱۱۲۸ بلفظ « بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ » ، وابن ماجه : ۱۰۵۴ ، وابن خزيمة : ۴۶۴ ، وابن حبان : ۱۹۷۷ ، والدارمي : ۱۲۴۱ ، وغيرهم ؛ عن علي ، وعائشة وغيرهما رضي الله عنهما .

(۲) أخرجه الترمذي : ۵۷۹ ، ۳۴۲۴ ، وابن ماجه : ۱۰۵۳ ، والحاكم : ۲۱۹/۱ وصححه ووافقه الذهبي ، وابن خزيمة : ۵۶۲ ، وابن حبان : ۲۷۶۸ ، وغيرهم ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما

مجلس التلاوة

ما لا يتبدل به

- ١ - زوايا البيت والمسجد ، مشي خطوتين
- ٢ - بركة ، بركتين ، شربة ، أكل لقمتين
- ٣ - إنكاء ، قعود ، قيام ، ركوب ، نزول
- ٤ - سير دابته وهو يصلي ، سير سفينة .

ما يتبدل المجلس به

- ١ - الانتقال منه ، ولو للحافك .
- ٢ - الانتقال من غصن إلى غصن .
- ٣ - الموم في نهر ، أو حوض كبير

• • •

أحكام التلاوة

أحكامها

- ١ - هيتها : سجدة بين تكبيرتين .
- ٢ - شرائط الصلاة إلا التحريمة .

مندوبها

- ١ - ضم آية ، أو أكثر
- ٢ - إخفاؤها عن غير متأهب
- ٣ - القيام لها ثم السجود

• • •

وجوبها

- ١ - على التالي وبالسماح ولو بغير قصد .
- ٢ - يتبدل مجلس السامع واتحاد التالي .

الأسئلة

- اذكر ما تعرف عن سجدة التلاوة (شرطها ، صفتها ، حكمها) ، من آية إضافة ؟
- ما هي المعاني المتضمنة آيات السجود حتى وجب لأجلها السجود علينا ؟
- ما آيات السجود أربع عشرة آية . اذكر خمساً منها .
- اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ ﴾ [النمل/٢٦] اذكر الخلاف ، والأصح ما يفتى به .
- اختلف الصحابة في موضع السجود قوله تعالى من (سورة فصلت) : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ إِتِبَاءَ تَقْدُّوسٍ ﴾ ، أو قوله ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَمُونَ ﴾ . اذكر الخلاف وشرح فيه أمانة التبخر في الفقه !! .
- ما هو المحرر من الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه في وجوب السجود من تلاوة بالفارسية ؟
- اذكر من يجب عليه السجود من هؤلاء ومن لا يجب مع تكميل الحكم وتفصيله .
- السكران ، الجنب ، النفساء ، الحائض ، المقتدي ، من فهما السماع من نائم ، النائم ، المجنون ، الطير ، السكران منه ؛ وعليه ، سمعها بغير العربية .
- من يجب السجود بالسماع منه ، ولا يجب بتلاوته ؟
- بأي شيء تؤدى ؟ وما هو الأفضل ؟
- كيف يصنع لو كانت آية السجدة آخر تلاوته ؟
- كيف ينقطع فور التلاوة ؟ وماذا يحصل في حق السجدة ؟
- ما هي أوجه الاستحسان ؟ ومن من الصحابة أجاز أن يركع عن السجود في الصلاة ؟
- ماذا يفعل لو سمعها من إمام قبل اقتدائه بها (في ركعتها ؛ أو بعدها ، قبل سجود الإمام أو بعده) ؟

- الصلاة لا تقضى خارجها ، فماذا عليه لو لم يسجد لها في صلاته ؟ أوفسدت بحيض ونفاس ؟

- هل تصح السجدة في الركوع ؟ ومنى ؟

- تلاها خارج الصلاة ، ثم تلاها في الصلاة ؟ (اذكر صورها وأحكامها) .

- تلاها وتبدل المجلس ، أو في الصلاة ، وأعادها بعدها ، (اذكر صورها وأحكامها) .

- تلاها مراراً في مجلس واحد (هل يسجد أول التلاوة أو وسطها أو بعدها) ؟

- ما معنى التداخل في الحكم والسبب ؟ ما حكمه ؟ ما أمثاله ؟

- اذكر ثلاثاً مما يتبدل بها مجلس التلاوة ، وهي من جنس واحد .

- اذكر ثلاثاً مما لا يتبدل بها مجلس التلاوة وهي من جنس واحد .

- رتب ما يتبدل به المجلس وما لا يتبدل في حق التلاوة مما يلي :

ثلاث خطوات في الصحراء ، انتقال المسري على نول بيد جوارين ، غصنا

شجرة ، عوم في نهر ، دور حول رحي ، زوايا المسجد الصغير ، زوايا البيت

الصغير ، سير سفينة ، صلاة ركعتين ، شفعين كسنة الظهر ، ركوب ونزل في

محل التلاوة أكل لقمتين ، سير دابة المصلي .

- اذكر خمسة مندوبات لسجدة التلاوة .

- مما يشترط لصحة سجدة التلاوة : تحرّيتها عند الاشتباه . ما معناه ؟ وإلاً

التحرمة ! لماذا ؟

- تؤدى بلا رفع يد ، وبلا تشهد وبلا تسليم ؟ علل ذلك ؟

- ما هي الفاظ تسييحها على الأصح ؟ وما ورد فيها غيره ؟ !

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع تصحيح الخطأ ، واختيار الأكثر صحة :

* يكره تحريماً ترك آية السجود ، ويندب تلاوتها مفردة لسجودها .

* يؤمر التالي بالتقدم والسامعون بالاصطفاف خلفه استحباباً .

- * يجب سجود التلاوة على التراخي خارج الصلاة ، وفوراً فيها .
- * إضافة السجود إلى التلاوة من إضافة الحكم إلى سببه .
- * سبب الوجوب التلاوة على السامع اتفاقاً ، وعلى التالي على الصحيح .
- * يجب السجود على الأصم إذا تلاها ولم يسمعها .
- * سجود الصلاة يقضى خارجها .
- * وقت سجود التلاوة بعد سجود السهو قبل السلام .
- * لو قرأ في ركوع أو سجود أو تشهد لا يجب عليه السجود .
- * لو قرأ الآية ولم يفهمها لا يجب عليه السجود .
- * تجب السجدة بتلاوة الآية بتمامها ؛ لا أكثرها ؛ أو بعضها .
- * الأصح وجوب السجدة في سورة النمل على قراءة عائة القراء «ألاً يسجدوا» .
- * يجب السجود على من ليس في الصلاة بسماعه من مقتد .
- * سمعها الإمام والمقتدون ممن ليس في الصلاة يسجدون بعد الصلاة .
- * يجب السجود على من سمعها من كافر أو صبي مميز ، ولا تجب عليهما .
- * يجب السجود بالسمع من حائض ونفساء ولا يجب عليهما ، ولو تلتا .
- * سمعها الإمام والمقتدون من مقتد بغير جماعتهم لا تجب .
- * الأصح وجوب السجدة بالسمع من نائم وطيور .
- * قراءة السكران موجهة عليه وعلى السامع منه .
- * أذاها في الصلاة ثم فسدت ولو بالحيفض والنفاس ؟ يعيد السجدة .
- * تبدل مجلس التالي واتحد مجلس السامع لا يتكرر السجود .
- * تبدل مجلس السامع واتحد مجلس التالي الأصح تكرار السجود .



فصل في سجدة الشكر

حكمها : سَجْدَةُ الشُّكْرِ مَكْرُوهَةٌ^(١) عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ قَالَ الْقُدْرِيُّ .

وقال الكمالُ : وعند أبي حنيفة وأبي يوسف : ما دون الركعة ليس بقُرْبَةٍ شرعاً ؛ إِلَّا فِي مَحَلِّ النَّصْرِ . . . وَهُوَ سَجُودُ التَّلَاوَةِ ، فَلَا يَكُونُ الشُّجُودُ فِي غَيْرِهِ قُرْبَةً . انتهى^(٢) .

وعن محمد ؛ عن أبي حنيفة أَنَّهُ كَرَّهَهُ . وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ (لَا أَرَاهُ شَيْئاً) !! ثُمَّ قِيلَ : إِنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ نَفْيَ شَرْعِيَّتِهَا قُرْبَةً ، بَلْ أَرَادَ نَفْيَ وَجُوبِهَا شُكْرًا ، لِعَدَمِ إِحْصَاءِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَتَكُونُ مَبَاحَةً ، أَوْ لَا يَرَاهَا شُكْرًا تَامًّا ، وَتَمَامُ الشُّكْرِ فِي صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ ؛ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ^(٣) ؛ كَذَا فِي « السِّرِّ الْكَبِيرِ »^(٤) : ٢٢١/١ .

(١) كراهة تحريم عقب الصلاة ؛ لثلاثيها العوالم منها ، أَوْ تَابِعَةً لَهَا . أَمَا فِي غَيْرِهَا . . . فَهِيَ مَبَاحَةٌ جَائِزَةٌ ؛ لَيْسَتْ مَمْنُوعَةٌ ، وَلَا مَسْنُونَةٌ !! وَعَلَيْهِ فَالْخِلَافُ بَيْنَ الْإِمَامِ وَصَاحِبِيهِ فِي الشُّبُهَةِ ؛ لَا فِي الْجَوَازِ . فَتَنَبَّهُ ، وَانْظُرْ « رَدَّ الْمُحْتَارِ » : ٥٢٤/١ .

(٢) مَا قَالَهُ فِي « فَتْحِ الْقَدِيرِ » : ٥٢٣/١ لَكِنْ فِي الْعِبَارَةِ تَصَرُّفٌ !! إِذْ نَعَى : وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ : السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ لَيْسَتْ بِقُرْبَةٍ إِلَّا سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ . . .

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ : ١٤٧٠ ؛ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى الْفُضْحَى رَكَعَتَيْنِ . . . عَلَى التَّرْقُدِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِشْرًا بِالْفَتْحِ ؛ أَوْ بِرَأْسِ أَبِي جَهْلٍ ، أَوْ بِرَأْسِ أَبِي جَهْلٍ جَزْمًا ! أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ : ١٣٩١ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٤) وَنَعَى : وَإِذَا أَنَى الْأَمِيرَ أَمْرًا يَسْرُهُ ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى . . . فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ بِأَنْ يَكْبُرَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ . . . الْخ . وَسَرَدَ مِثْلَ مَا سَيَأْتِي عَنْ هَيْتِهَا .

وقال الأكثرون : إنها ليست بقربة عنده ، بل هي مكروهة لا يُثَابُ عَلَيْهَا .
[وَتَرْكُهَا أَوْلَى] . وما روي أنه ﷺ كان يسجد إذا رأى مبتلى^(١) ؟ ! فهو منسوخ^(٢) .

وَقَالَ : أي : محمد وأبو يوسف ؛ في إحدى الروايتين عنه : هي ؛ أي سجدة
الشكر قُرْبَةً يُثَابُ عَلَيْهَا ، لما رَوَى السَّيِّدُ^(٣) إِلَّا النَّسَائِي ؛ عن أبي بَكْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ
صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه أمرٌ يَسْرُهُ ؛ أو بُشِّرَ به .. خرَّ ساجداً .

هَيْثُهَا : وَهَيْثُهَا أن يكبر مستقبل القبلة ويسجد ، ويحمد الله ويشكر ،
ويسبح ، ثم يرفع رأسه مكبراً مثل سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ بشرائطها .

فَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ لِدَفْعِ كُلِّ نَازِلَةٍ مُهِمَّةٍ يَنْبَغِي الْإِهْتِمَامُ بِتَعَلُّمِهَا وَتَعْلِيمِهَا :

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ حَافِظُ الْحَقِّ وَالْمِلَّةِ وَالدين ؛ عبد الله بن أحمد بن محمود
الَنَسْفِي فِي كِتَابِهِ « الْكَافِي » ؛ (شرح « الوافي ») :

(١) أخرجه ابن أبي شيبة : ٤٨٢/٢ ، والدارقطني : ١٥١١ ، والبيهقي : ٣٧١/٢ ، والحاكم :
٢٧٦/١ ، وابن حبان في « المجروحين » : ١٣٦/٣ ؛ عن أبي بكرة رضي الله عنه .

(٢) لعل محل النسخ على دفع النقم ؛ لا لحللول النعم ! إذ قد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم
(فتح خير ، قبول دعواته صلى الله عليه وسلم ، إسلام همدان ، بشرى جبريل ، إقراره صلى الله
عليه وسلم توبة كعب بن مالك) .. فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه أتاه فتح الإمامة فسجد/
عبد الرزاق : ٥٩٦٣ ، والبيهقي في « الكبرى » : ٣٧١/٢ ؛ و« المعرفة » : ٤٧٥١ ، وكذلك
عمر أتاه فتح (لعله اليرموك) فسجد/ البيهقي في « الكبرى » : ٣٧١/٢ ، و« المعرفة » :
٤٧٥٦ ، وكذلك عليّ سجد يوم النهروان لقتل ذي القُدَّة/ عبد الرزاق : ٥٩٦٢ ، والبيهقي :
٣٧١/٢ . وللطبراني في « الأوسط » : ٥٢٧٢ ؛ عن عرفة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أبصر رجلاً به زمانة
فسجد ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَتَاهُ فَتَخَّ فَسَجَدَ ، وَأَنَّ عُمَرَ أَتَاهُ فَتَخَّ فَسَجَدَ ! وكلُّ هذا لا احتمال للنسخ فيه
بعده صلى الله عليه وسلم .

(٣) لعل قوله « الستة » غلطٌ صوابه « الأربعة » ! إذ لم أجده فيهما ؟ بل أخرجه أبو داود : ٢٧٧٤ ،
والترمذي : ١٥٧٨ ، وابن ماجه : ١٣٩٤ ، وأحمد : ٤٥/٥ ، والدارقطني : ١٥١٢ ؛ ١٥١٣ ،
والبيهقي : ٣٧٠/٢ ، والحاكم : ٢٧٦/١ . لكن أخرج البخاري : ومسلم : ما يؤيدُ سجود
الشكر ؛ من توبة كعب بن مالك رضي الله عنه وأبو بكرة هُوَنْفَعِ بْنِ الْحَارِثِ رضي الله عنه .

مَنْ قَرَأَ آيَةَ السَّجْدَةِ كُلَّهَا ؛ وَهِيَ الَّتِي قَصَدْتُ جَمْعَهَا لِهَذِهِ الْفَائِدَةِ وَتَقْرِيبِ الْأَمْرِ
مَعَ حُكْمِ السَّجُودِ ؛ رَجَاءَ فَضْلِ اللَّهِ الْكَرِيمِ الْوَدُودِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ؛ وَسَجَدَ بِتِلَاوَتِهِ
لِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا سَجْدَةً . . كَفَاءَ اللَّهِ تَعَالَى مَا أَمَّهُ ؛ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ . وَتَقْلَهُ عَنْهُ
الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَمَامِ وَغَيْرُهُ مِنَ الشَّرَاحِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ .

• • •

الأسئلة

- ما حكم سجود الشكر بين أبي حنيفة وصاحبيه ؟
- ما معنى قول أبي حنيفة (لا أراه شيئاً) !! .
- ماذا تجيب برأي أبي حنيفة عن ما روي أنه ﷺ كان يسجد إذا رأى مبتلى ؟
- ما هي هيئة سجدة الشكر عن القائلين بها ؟
- تمام الشكر في صلاة ركعتين . هل لك دليل في هذا ؟
- ما هي المهمة التي تصلح لدفع كل مهمة ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، مع تصحيح الخطأ واختيار الأكثر صحة :
- * يكبر فس سجود الشكر ويسجد إلى أي جهة أراد
- * سجدة الشكر مكروهة عند الصاحبين ، واجبة عند أبي حنيفة .
- * سجدة الشكر قرينة لا يجوز تركها لدوام السبب وهي النعم .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على سيدنا رسول الله ﷺ
- * كان ﷺ إذا أتاه أمرٌ يسره أو به
- * روي أنه ﷺ كان إذا رأى

* * *

باب الجمعة

تسميتها واشتقاقها : هي من الاجتماع - بسكون الميم ، والقراءة يَضْمُونَهَا - .
وفي « المصباح »^(١) : [الْجُمُعَة] ضَمُّ الميم لغة الحجاز ، و[الْجُمُعَة] فتحها لغة
تميم^(٢) ، و[الْجُمُعَة] إسكانها لغة عقيل .

حكمها ودليلها : صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فَرَضٌ عَيْنٍ ؛ بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ،
ونوع من المعنى^(٣) .

أهميتها : يُكْفَرُ^(٤) جاحدُها لذلك ، وقال ﷺ في حديث : « وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْجُمُعَةَ فِي يَوْمِي هَذَا ، فِي شَهْرِي هَذَا ، فِي مَقَامِي هَذَا ، فَمَنْ
تَرَكَهَا تَهَاوُنًا بِهَا ؛ وَأَسْتِخْفَافًا بِحَقِّهَا - وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ ؛ أَوْ جَائِرٌ - فَلَا جَمَعَ اللَّهُ
شِئْلَهُ ، وَلَا بَارَكَ لَهُ فِي أَمْرِهِ ، أَلَا فَلَا صَلَاةَ لَهُ .. أَلَا فَلَا زَكَاةَ لَهُ .. أَلَا فَلَا صَوْمَ

(١) هو « المصباح المنير في غريب (الشرح الكبير) » معجم لغوي فقهي ؛ من كتب اللغة القيمة ،
جمع فيه غريب شرح « الوجيز » للرافعي ، تقلد فيه « الْمُغْرِب » للمطرزي ؛ في شرح ألفاظ
الحنفية صنفه العلامة نور الدين أبو الثناء محمود بن أحمد الهمداني الفيومي المتوفى بحماة سنة :
٨٣٤هـ .

(٢) تميم وعقيل من قبائل العرب المشهورة ذوات اللغات المشتهرة .

(٣) قال الشارح رحمه الله في « إمداد الفتاح » أصل هذا الشرح : وأما المعنى .. فلأننا أمرنا بترك الظهر
لإقامة الجمعة ؛ والظهر فريضة ! ولا يجوز ترك الفرض إلا لفرض هو أكد منه .. فدل على أن
الجمعة أكد من الظهر في الفرضية . وإنما ذكرته !! كالجواب عما كتبه ههنا بعض المغفلين !!
فتنبه . على أنه من دواعي العَجَب أن ينقل قبله عن « الإمداد » !!

أقول : ومن فوائد الجمعة التي يقتضيها الرأي التوسّع في تعرّف المسلمين للاهتمام بشؤونهم ،
ودوام الإلفة والتعاون .. مما يوحى باجتماع أسبوعي أشمل وأعم من الجماعة اليومية للصلوات
الخمس . والله تعالى أعلم .

(٤) بالبناء للمجهول : معناه ينسب إلى الكفر ، لأن ذلك لا يفعله عاقل !

ويصح بناءه للفاعل فيكون معناه : يتّصف به . فتنبه .

لَهُ ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ ، فَمَنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ^(١) . وقال ﷺ : « مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ مُتَوَالِيَاتٍ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ^(٢) ، وَمَنْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ يَجْعَلْهُ فِي أَسْفَلِ دَرَكٍ جَهَنَّمَ » .

رتبتها : والجمعة فرض أكد من الظهر .

شروط وجوب الجمعة : عَلَى كُلِّ مَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ سَبْعَةُ شَرَائِطَ^(٣) .

(١) أخرجه عبد بن حميد : ١١٣٦ ، وابن ماجه : ١٠٨١ ، وابن عدي في « الكامل » : ٤٤/٣ ، وابن حبان في « المجروحين » : ٢٨٠/١ ، والبيهقي في « الكبرى » : ١٧١/٣ عن جابر رضي الله عنه .

وأخرجه الطبراني في « الأوسط » : ٧٢٤٦ . عن أبي سعيد رضي الله عنه .
(٢) أخرجه بلفظ « مِنْ غَيْرِ عَذْرِ / تَهَاوُنًا » .. أحمد : ٤٢٤/٣ ، والدارمي : ١٥٧٩ ، وأبو داود : ١٠٥٢ ، والترمذي : ٥٠٠ ، والنسائي : ١٣٦٨ ، وابن ماجه : ١١٢٥ ، وابن حبان : ٢٧٨٦ ، وابن خزيمة : ١٨٥٨ ، وأبو يعلى : ١٦٠٠ ، والحاكم : ٢٨٠/١ ، وأقرّ الذهبي تصحيحه ، والطحاوي : ٣١٨٢ ، والطبراني ٩١٦/٢٢ ، والبيهقي : ١٧٢/٣ ، ٢٤٧ ؛ عن أبي الجعد الضمري رضي الله عنه .

ويلفظ : « ... فَهُوَ مُنَافِقٌ » ابن حبان : ٢٥٨ ، وابن خزيمة : ١٨٥٧ بدل « طَبَعَ اللَّهُ / طَبَعَ عَلَى قَلْبِهِ » . وأخرج أحمد : ٣٣٢/٣ ، والنسائي : ١٣٦٨ م ، وابن ماجه : ١١٢٦ ، وابن خزيمة : ١٨٥٦ ، والحاكم : ٢٩٢/١ ، وصححه وأقرّه الذهبي ، والطحاوي : ٣١٨٣ ؛ عن جابر رضي الله عنه .

وعن أبي قتادة رضي الله عنهما عند أحمد : ٣٠٠/٥ ، والحاكم : ٤٨٨/٢ ، والطحاوي : ٣١٨٤ ، والطبراني في « الكبير » : ٣٢٢٩ مثله . وعنده في « الكبير » (مجمع : ٣١٧٩) ، وعند أبي يعلى : ١٧١٦٧ عن ابن أبي أوفى : « ... طَبَعَ عَلَى قَلْبِهِ ، فَجُعِلَ قَلْبُ مُنَافِقٍ » .

وأخرج عبد الرزاق : ٥٧٦٩ ، وأبو يعلى : ٢٧١٢ بسند رجال الصحيح ، عن ابن عباس موقوفاً : ثلاث/ أربع ... فقد نَبَذَ الإسلام وراء ظهره .

ولا يخفى أن هذه الشواهد .. مع قوله تعالى ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ [النساء/١٤٥] .. صالحة لتمة الشطر الثاني الذي لم نقف عليه ! .

(٣) نظمها بعضهم مع شرائط الصحة بقوله [من الطويل] :

١ حُرٌّ ، ٢ صَحِيحٌ ، ٣ الْبُلُوغُ ، ٤ مُدْكِرٌ ، ٥ مُقِيمٌ ، ٦ ذُو عَقْلٍ ، لِشَرْطِ وَجُوبِهِ

١- الذكورة والحرية : وهي : ١- الذكورة خرج به النساء ، و٢- الحرية ؛ خرج به الأرقاء .

٢- الإقامة : و٣- الإقامة خرج به المسافر ، وأن تكون الإقامة بـأ- مضري ؛ خرج به المقيم بقرية ، لقوله ﷺ : « الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ ؛ إِلَّا أَرْبَعَةً : ١ - مَمْلُوكٌ ، أَوْ ٢ - أَمْرَأَةٌ ، أَوْ ٣ - صَبِيٌّ ، أَوْ ٤ - مَرِيضٌ »^(١) . وفي البخاري^(٢) : « إِلَّا عَلَى ١ - صَبِيٍّ ، أَوْ ٢ - مَمْلُوكٍ ، أَوْ ٣ - مُسَافِرٍ » ، ولقوله ﷺ : « لَا جُمُعَةَ ، وَلَا تَشْرِيقَ ، وَلَا صَلَاةَ فِطْرٍ ؛ وَلَا أَضْحَى .. إِلَّا فِي مِصْرَ جَامِعٍ ، أَوْ مَدِينَةٍ عَظِيمَةٍ »^(٣) .

١- مِصْرٌ ، ٢- سُلْطَانٌ ، ٣- وَقْتُ ، ٤- خُطْبَةٌ وَهْ إِذَنْ ، كَذَا ٦ جَنَعَ ؛ لِشَرْطِ أَذَانِهَا (طحاوي : ٣٣٨/١ ؛ عن أبي السعد : ٧٣١١/١) (رد المحتار : ٥٣٦/١) .

(١) أخرجه الشافعي في « الأم » : ١٨٩/١ ، وأبو داود : ١٠٦٧ ، والحاكم : ٢٨٨/١ ، وصححه على شرطهما ، والدارقطني : ١٥٥٩ ، والطبراني في « الأوسط » : ٥٦٧٩ ، والبيهقي في « الكبرى » : ١٧٢/٣ ؛ و« المعرفة » : ٦٢٨٤ ؛ عن طارق بن شهاب ، له رؤية ؛ وليس له سماع ولا صحبة .

وله شاهد أخرجه الطبراني في « الكبير » (مجمع : ٣٠٣٢) ؛ عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ : « الْجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا عَلَى ١ - أَمْرَأَةٍ ، أَوْ ٢ - صَبِيٍّ ، أَوْ ٣ - مَرِيضٍ ، أَوْ ٤ - عَبْدٍ ، أَوْ ٥ - مُسَافِرٍ » . وفي « الأوسط » : ٢٠٤ ؛ عن أبي هريرة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خَمْسَةٌ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ : ١ - أَلْمَرَأَةُ ، ٢ - الْمُسَافِرُ ، ٣ - الْعَبْدُ ، ٤ - الصَّبِيُّ ، وَهْ - أَهْلُ الْبَادِيَةِ » .

وأخرج محمد في « الآثار » : ١٩٩ ، وأبو يوسف : ٣٦٠ ؛ عن محمد بن كعب القرظي ؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم : « الْجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا عَلَى ١ - الْعَبْدِ ، ٢ - أَلْمَرَأَةِ ، ٣ - الْمَرِيضِ ، وَهْ - الْمُسَافِرِ » .

(٢) بل أخرجه البيهقي : ١٨٣/٣ ؛ من طريق البخاري !! والطبراني

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة : ٤٣٩/١ ، وعبد الرزاق : ٥١٧٥ ، والطحاوي في « المشكل » : ٥٤/٢ ، والبيهقي في « الكبرى » : ١٧٩/٣ ؛ و« المعرفة » : ٦٣٢٠ ؛ عن عليٍّ موقوفاً . وإسناده صحيح .

ولم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع إلا في الأمصار ؛ دون القرى ، ولو كان . . لنقل ؛ ولو آحاداً !!

توضيح : فلا بد من الإقامة بـ مصر ، أو الإقامة في بـ ما ؛ أي : في محل هو داخل في حد الإقامة بها ؛ أي : بالمصر ، وهو : المكان الذي من فارقه بنية السفر يصير مسافراً ، ومن وصل إليه يصير مقيماً . . في الأصح ؛ كرى مصر وفنائه الذي لم يفصل عنه بغلوة ، كما تقدم ص ٦٧٧ .

ولا يجب على من كان خارجة ؛ ولو سمع النداء من مصر . . سواء كان سواده قريباً من مصر ؛ أو بعيداً على الأصح ، فلا يعمل بما قيل بخلافه ؛ وإن صحح !! .

٣- الصحة : والرابع : الصحة ، خرج به المريض ، لما روينا .

والشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض .

٤- الأمن : والخامس : الأمن من ظالم ، فلا تجب على من اختفى من ظالم ، ويلحق به المفلس الخائف من الحبس ؛ كما جاز له التيمم .

٥- السلامة : والسادس : سلامة العيّن ، فلا تجب على أعمى ؛ عند أبي حنيفة ، خلافاً لهما . . إذا وجد قائداً يوصله ، وهي مسألة القادر بقدرة الغير^(١) .

والسابع : سلامة الرجلين ، فلا تجب على المقعد لعجزه عن السعي ، اتفاقاً .

ومن العذر المطر العظيم^(٢) .

وأما البلوغ والعقل !! فليسا خاصين ، فلذا لم يذكرهما .

(١) الخلاف فيها مشهور ، خلاصته : أن القادر بقدرة الغير عاجز عند الإمام ، قادر عندهما . كذا في « رد المحتار » : ٤٧٠ / ١ ، ثم قرّر العلامة ابن عابدين لهذا الموضع قائلاً ٥٤٧ / ١ : يظهر لي وجوبها على بعض العميان الذي يمشي في الأسواق ؛ ويعرف الطرق بلا قائد ولا كلفة ، ويعرف أي مسجد أراد بلا سؤال أحد . والله تعالى أعلم . وانظر ما قدمناه ص ٢٤١ و ٦٥٢ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٨٣ .

شروط صحة الجمعة

وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا ؛ أَي : صلاة الجمعة سِتَّةَ أَشْيَاءَ :

١- المصّر : الأول : الْمِصْرُ ، أَوْ فِنَاؤُهُ^(١) ؛ سواء مصلّى العيد وغيره ، لأنه بمنزلة المصّر في حق حوائج أهله .

تعدّد الجمعة : وتصحّ إقامة الجُمُعَة في مواضع كثيرة^(٢) بالمصّر وفنائه^(٣) ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد في الأصح^(٤) . ومن لازم جواز التعدّد سقوط اعتبار السَّبَقِ^(٥) .

مطلب

الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين

وعلى القول الضعيف^(٦) المانع من جواز التعدّد قيل بصلاة أربع بعدها بنية آخر ظهر عليه ، وليس الاحتياط في فعلها ، لأن الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين^(٧) ،

(١) سيأتي تفصيل الأقوال فيه ص ٧٩٣ - ٧٩٤ فراجع .

(٢) هذه من المسائل الشاغلة ، والحاضرة بقوة في متدى الفقه

والحاصل أنّ عند أبي حنيفة روايتين مصتحنتين أظهرهما جواز التعدّد مطلقاً .

(٣) ولو بلا ضرورة ، دفعاً للحرص عن الاجتماع من أطراف المصّر المتباعدة ؛ وبخاصّة في زماننا .

(٤) ويقابله رواية صحيحة أيضاً عن الإمام ، اختارها الطحاوي والترمذي والموصلي ، وهو مذهب الشافعي ، ومشهور مذهب مالك ، وإحدى الروايتين عن أحمد .

(٥) ردّ للقول المشهور (الجمعة لمن سبق) ، تفسيراً لمنع التعدّد فمن سبق في أداء الجمعة . . صحّت جمعته ، ومن سبق بها . . لم تصحّ ، فوجب عليه الظهور لعدم صحتها . وهل المعتبر سبق التحريم ، أو سبق الأداء ؟ كلّ محتمل ، فكان محلّ تردّد ، والظاهر أنّ العبرة للخروج مع مراعاة الدخول .

(٦) قد علمت أنّه مصحّح ؛ وليس بضعيف ؛ وقد قال في « البدائع » (٢٦١ / ١) : إنّ ظاهر الرواية ، وفي « الحارثي القدسي » : عليه الفتوى ، وفي (تكملة القدوري) للرازي : وبه نأخذ .

(٧) رآه العلامة ابن عابدين : ٥٤٢ / ١ بقوله : فيه نظر ، بل هو الاحتياط ؛ بمعنى الخروج عن العهدة بيقين ، لأنّ جواز التعدّد ؛ وإن كان أرجح وأقوى دليلاً ، لكن فيه شبهة قوية . . . ثم قال : فهو حجتاً قول معتمد في الملعب ؛ لا قول ضعيف ؛ وزاد عن (شرح « المنية ») ٢٥٥ / ١ : وكون الصحيح الجواز . . للضرورة للفتوى . . لا يمنع شرعية الاحتياط للفتوى !!

وأقوامها إطلاق جواز تعدد الجمعة ، وبفعل الأربع مفسدة اعتقاد الجهلة ١- عدم فرض الجمعة ، أو ٢- تعدد المفروض في وقتها .

ولا يُفتى بالأربع إلا للخواص ، ويكون فعلهم إياها في منازلهم .

٢- السلطان : والثاني من شروط الصحة : أن يصلي بهم السلطان إماماً فيها ، أو نائبه ، يعني : من أمره بإقامة الجمعة ، للتحريز عن تفويتها بقطع الأطماع في التقدم ، وله الاستنابة ؛ وإن لم يصرح له بها السلطان دلالة . . بعذر ؛ أو بغيره ، حضر ؛ أو غاب عنه .

تكميل : وأما إذا سبقه حدث ؟ فإن كان بعد شروعه في الصلاة ! فكل من صلح إماماً . . صح استخلافه ، وإذا كان قبل إحرامه للصلاة بعد الخطبة ؟ فيشترط أن يكون الخليفة^(١) قد شهد الخطبة ؛ أو بعضها أيضاً .

٣- الوقت : والثالث : وَقْتُ الظُّهْرِ ، لقوله ﷺ : « إِذَا مَالَتْ الشَّمْسُ فَصَلِّ بِالنَّاسِ الْجُمُعَةَ »^(٢) ، فَلَا تَصِحُّ الجمعة قَبْلَهُ ، وَتَبْطُلُ بِخُرُوجِهِ ؛ لفوات الشرط .

٤- الخطبة : والرابع الخطبة ؛ ولو بالفارسية من قادرٍ على العربية .

= وحاصل هذا المبحث المهم عدم وجوب الظهر في زماننا ، وعدم المانع من صلاة أربع للاحتياط عملاً بروايتي إمامنا ، وخروجاً من خلاف غيره . فلا يؤمر بالظهر لمن تركه ، ولا يُنهى عنه لمن فعله ، إذ لا يخطر في بال من يؤدّيه أن الجمعة لم تصح ؛ ولا أن الفرائض يوم الجمعة سكت ، والأولى أن لا يفعل . والله تعالى أعلم . .

(١) هو من استخلفه الخطيب ؛ أو الإمام . . للصلاة .

(٢) الأمر لمصعب بن عمير حينما أرسله إلى المدينة قبل الهجرة ، لكن لم أجد لفظه فيما بين يدي !! وقد أخرج أحمد : ١٢٨/٣ ، ١٥٠ ، والبخاري : ٩٠٤ ، وأبو داود : ١٠٨٤ ، والترمذي : ٥٠٣ ، وصححه ، والطيالسي : ٦٧٣ ، وأبو يعلى : ٤٣٢٩ وابن أبي شيبة : ١٠٨/٢ ، والبيهقي : ١٩٠/٣ ، والبخاري : ١٠٦٦ ، عن أنس رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ .

وعنه لمسلم : ٣١- ٨٦٠ : كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ .

مبحث

شروط صحة الخطبة

ويشترط لصحة الخطبة ١- فعلها قبلها^(١) ؛ كما فعله النبي ﷺ^(٢) ، ٢- بقصدها حتى لو عطس الخطيب فحيد لعطاسه لا ينوب عن الخطبة ، ٣- في وقتها للمأثور ، و٤- حضور أحد لسماعها ؛ ولو كان أصم ، أو نائماً ، أو بعيداً ممن تنعقد بهم الجمعة ..

تفصيل : فيكفي حضور عبد ، أو مريض ، أو مسافر ؛ ولو كان جنباً ، فإذا حضر غيره ، أو تظاهر بعد الخطبة ؟ تنصح الجمعة به ، لا صبي أو امرأة فقط .

توضيح : ولا يشترط سماع جماعة ، فتصح الخطبة ولو كان الحاضر واحداً^(٣) . ورؤي عن الإمام وصاحبه صحتها ؛ وإن لم يحضره أحد^(٤) ، وفي الرواية الثانية عنهم : يشترط حضور واحد في الصبح^(٥) .

(١) أي : فعل الخطبة قبل الصلاة ؛ ولكن بعد دخول الوقت .

(٢) قال في « البناية » ٨٠١/٢ : يمكن أخذ هذا من اثنين : أحدهما حديث السائب بن يزيد ؛ رواه البخاري عنه قال : كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما يوم الجمعة حين يجلس الإمام ووجهه أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة دل على أن الصلاة بعد الخطبة . والآخر حديث أبي موسى الأشعري أخرجه مسلم عنه : قال لي ابن عمر رضي الله عنه : سمعت أباك يحدث عن رسول الله ﷺ في شأن ساعة الجمعة ما بين أن يجلس الإمام إلى أن يقضي الصلاة .

(٣) رجحها الكمال ابن الهمام في « الفتح » ٣٠/٢ تبعاً له الخلاصة ، وتبعه تلميذه ابن أمير حاج ، واعتمد أجزاء خطبته ؛ لو خطب وحده ، ويمكن الجمع بين القولين بوجوب الحضور ؛ ولو لواحد ، ولا يجب السماع لأحد ، وحيث فالشرط الحضور ؛ لواحد . أو جماعة ، والسنة السماع ؛ ولو لواحد . وسبأتي من سنن الخطبة ١٨ - أن يسمع القوم الخطبة . فتنبه . والله تعالى أعلم .

(٤) مخالفة لظاهر الرواية فلا يفتى بها . وقد ذكرها في « البدائع » ٢٦٦/١ ، و« التبيين » ٢٢٠/١ ، و« البحر » ١٥٨/٢ عن « الظهيرية » وغيرهم قائلين بأنه غير الأصح ، وهو إحدى الروايتين عن أئمتنا .

(٥) اعتبر المؤلف رحمه الله في « الإمداد » تبعاً له الترخانية « اشتراط حضور سامع هو قولهما ؛ =

تكميل : ويشترط ٥- أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بأكل وعمل قاطع^(١) .
واختلف في صحتها لو ذهب لمنزله لغسل ؛ أو وضوء !! فهذه خمسة شروط ؛ أو ستة^(٢) لصحة الخطبة ! فليتنبه لها .

٥- الإذن العام : والخامس من شروط صحة الجمعة الإذن العام^(٣) ، كذا في « الكثر » ، لأنها من شعائر الإسلام وخصائص الدين ، فلزم إقامتها على سبيل الاشتهار والعموم ، حتى لو غلق الإمام باب قصره ، أو المحل الذي يصلي فيه بأصحابه لم يجز . وإن أذن للناس بالدخول فيه ؟ صحت ، ولكن لم يقض حق المسجد الجامع ؛ فيكره ، ولم يذكر في « الهداية » هذا الشرط !! لأنه غير مذكور في (ظاهر الرواية) ، وإنما هو رواية (النوادر) .

قلت : اطلعت على « رسالة للعلامة ابن الشحنة^(٤) » ؛ وقد قال فيها بعدم صحة الجمعة في قلعة القاهرة ، لأنها تقفل وقت صلاة الجمعة ؛ وليست مصرأ على جدتها !!

وأقول : في المنع نظر ظاهر^(٥) ! لأن وجه القول بعدم صحة صلاة الإمام بقفله

= لا قول أبي حنيفة رحمهم الله تعالى .

- (١) كثير ؛ كأكل أو غيره مما يُعقد له مجلس خاص يعد فاصلاً .
- (٢) في الأصليين والمطبوعات (خمس ... ست) ، ثم صُححت خمسة في (خ) وهو الصواب من قواعد العربية . والمراد بالتشكيك بـ « أو » ما اختلف فيه من ذهابه لمنزله .
- (٣) وهو يحصل بفتح أبواب الجامع للواردين ، فلو دخل أمير حصن ؛ أو قصره .. وأغلق بابه وصلى بأصحابه .. لم تنعقد ، ولا يضر غلق باب القلعة لعدو ؛ أو لعادة قديمة ، لأن الإذن العام مقرر لأمله ، وغلقه لمنع العدو . (هامش (خ)) .
- (٤) قاضي القضاة سري الدين عبد البر بن محمد ابن الشحنة المتوفى بالقاهرة/ أو حلب ٩٢١هـ (شارح الوهبانية) ؛ انظر ترجمته في مقدمة تحقيقنا للشرح .
- (٥) بل في تعليل هذا النظر نظر !! إذ ليس الدخول شرطاً ؛ ولا عذمه مانعاً ، وإنما الشرط الإذن في مكان إقامة الجمعة ليس غير ، حتى لو وجد غير هذا المكان ، لأن المعتبر وجود الأذن ؛ ولو لم يأتها إلا من تصح بهم على الخلاف الماز قبل قليل ، أمّا لو وجد الإذن وقتاً مخصوصاً ثم منع وقت =

قصره اختصاصه بها دون العامة ، والعلة مفقودة في هذه القضية ، فإن القلعة - وإن قُلت - لم يختص الحاكم فيها بالجمعة ، لأن عند باب القلعة عدة جوامع في كل منها خطبة ؛ لا يفوت من منع من دخول القلعة الجمعة ، بل لو بقيت القلعة مفتوحة لا يرغب في طلوعها للجمعة ؛ لوجودها فيما هو أسهل من التكلف بالصعود لها ، وفي كل محلة من المصر عدة من الخطب ؛ فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالقلعة عند قفلها .

مبحث الجماعة

٦- الجماعة : والسَّادس : الْجَمَاعَةُ ، لأن الجمعة مشتقة منها ، ولأن العلماء اجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد .

تقديرها : واختلفوا في تقدير الجماعة !! فعندنا : هُمْ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ .

تفريع : وإن لم يحضروا الخطبة ، وقد جاءوا فانصرف من شهادتها ؛ وصلى بهم الإمام ! جاز من غير إعادة الخطبة ؛ في (ظاهر الرواية) .

وهم غير الإمام عند الإمام الأعظم ومحمد .

وقال أبو يوسف : اثنان سوى الإمام ، لما في المثنى من معنى الاجتماع . ولهما : أن الجمع الصحيح إنما هو الثلاثة .

إيضاح : وَلَوْ كَانُوا عَبِيدًا أَوْ مُسَافِرِينَ^(١) ، أَوْ مَرْضَى ، أَوْ مَخْتَلِطِينَ^(٢) ؛ لَأَنَّهُمْ صَلَّحُوا لِلْإِمَامَةِ فِيهَا . . فَأَوَّلَى أَنْ يَصْلُحُوا لِلْإِقْتِدَاءِ .

- الصلاة ، أو عند حضور السلطان ، أو لعل أخرى ، كامتلاء المسجد وخوف العدو . . فلا بأس حيثئذ ، ولا يضر هذا المنع المعلن ؛ لحصول الإذن قبله ، فتنبه . والله تعالى أعلم .

(١) أخرج عبد الرزاق : ٥١٨٢ عن ابن جريج : بلغني أن رسول الله ﷺ جمع بأصحابه في سفر ؛ وخطبهم متوكتاً على قوس .

(٢) بين من تجب عليهم كالمقيمين ، الأحرار ، الأصحاء . . ومن لا تجب عليهم كعقبى هؤلاء ؛ من عبيد ، أو مسافرين ، أو مرضى .

شروط انعقادها بالمؤمنين

وَالشَّرْطُ عِنْدَ الْإِمَامِ لَانْعِقَادِ أَدَائِهَا بِهِمْ بِقَاوُضِهِمْ مُحَرِّمِينَ مَعَ الْإِمَامِ ، وَلَوْ كَانَ اقْتِدَاؤُهُمْ فِي حَالِ رُكُوعِهِ قَبْلَ رَفْعِ رَأْسِهِ . . حَتَّى يَسْجُدَ السَّجْدَةَ الْأُولَى .

تَفَرُّقُهُمْ قَبْلَ السُّجُودِ : فَإِنْ تَفَرَّقُوا ١٢ أَي : أَفْسَدُوا صَلَاتَهُمْ بَعْدَ سُجُودِهِ ؛ أَي : الْإِمَامُ أَتَمَّهَا وَخَذَهُ جُمُعَةً بِاتِّفَاقِ اثْنَتَيْ ثَلَاثَةٍ ، وَقَالَ زُفَرٍ : يَشْتَرُطُ دَوَامُهُمْ كَالْوَقْتِ إِلَى تَمَامِهَا .

تَفَرُّقُهُمْ بَعْدَهُ : وَإِنْ تَفَرَّقُوا ؛ أَوْ بَعْضُهُمْ ؛ وَلَوْ يَبْقَى إِلَّا اثْنَانِ - مِنَ الرِّجَالِ ؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالنِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ الْبَاقِينَ - قَبْلَ سُجُودِهِ ؛ أَي : الْإِمَامُ ؟ بَطَلَتْ . . عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، لِأَنَّهُ يَقُولُ : الْجَمَاعَةُ شَرْطُ انْعِقَادِ الْأَدَاءِ . وَعِنْدَهُمَا : يَتَمُّهَا وَحْدَهُ ، لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ شَرْطُ انْعِقَادِ التَّحْرِيمَةِ .

تَكْمِيلُ : وَلَا تَصِحُّ ؛ أَي : لَا تَنْعَقِدُ الْجُمُعَةُ . . بِأَمْرَةِ ؛ أَوْ صَبِيٍّ مَعَ رَجُلَيْنِ ، لِعَدَمِ صِلَاحِيَةِ الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ لِلْإِمَامَةِ .

لِإِضْحَاحٍ : وَجَازَ لِلْعَبْدِ ، وَالْمَرِيضِ ، وَالْمَسَافِرِ أَنْ يَوْمَّ فِيهَا بِالْإِذْنِ . . أَصَالَةً ؛ أَوْ نِيَابَةً ، صَرِيحاً ؛ أَوْ دَلَالَةً - كَمَا تَقَدَّمَ - لِأَهْلِيَّتِهِمْ لِلْإِمَامَةِ ، وَإِنَّمَا سَقَطَ عَنْهُمْ وَجُوبُهَا !! تَخْفِيفاً .

مبحث المصير

وَلَمَّا كَانَ حَدُّ الْمَصِيرِ مُخْتَلَفًا فِيهِ عَلَى أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ^(١) . . ذَكَرَ الْأَصَحُّ مِنْهَا ؛ فَقَالَ :

تَعْرِيفُهُ : وَالْمَصِيرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ : كُلُّ مَوْضِعٍ ؛ أَي : بَلَدٍ لَهُ ١- مُفْتٍ ؛ يُزَجَّعُ إِلَيْهِ فِي الْحَوَادِثِ ، وَ٢- أَمِيرٌ ؛ يَنْصِفُ الْمَظْلُومَ مِنَ الظَّالِمِ ، وَ٣- قَاضِي مَقِيمُونَ بِهَا .

(١) الَّذِي أَرَاهُ الْآنَ اعْتِبَارَ الْعَرَفِ ، وَالتَّضَوُّيِّ إِلَى رَأْيِ الْمُبْتَلَى ؛ كَمَا هُوَ دَابُّ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ إِذْنُ السُّلْطَانِ ؛ أَوْ نَائِبِهِ بِإِقَامَةِ الْجُمُعَةِ . . كَافِيًا لِمَحْتَمَلِهَا إِنْ تَقَبَّه .

محترزه : وإنما قال : يُنفذُ الْأَحْكَامَ وَيَقِيمُ الْحُدُودَ ۥۥ احترازاً عن الْمُحَكِّمِ^(١)
وَالْمَرَأَةِ^(٢) ، وذكرُ الحدودِ يغني عن القصاص .

شرطه : وَالْحَالُ أَنَّهُ مَوْضِعٌ بَلَغَتْ أَبْنِيَّتُهُ قَدْرَ أَبْنِيَّةِ مِنَى ، وهذا في ظاهِرِ الرِّوَايَةِ ؛
قاله قاضيخان^(٣) : وعليه الاعتمادُ .

(١) هو الذي يجعله المتخاصمون حكماً بينهم للفصل بين الخصومات ، فيكون كلاً من ملزماً للطرفين ،
ويعتبره القاضي فيقضي بموجبه .

هذا ؛ وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التحكيم في بعض الأحيان ضرورة إقامة الأحكام الشرعية ؛
لأمر كثيرة . . يشترط فيها السلطان ؛ أو الخليفة ، ولذا أوردُ هنا ما نقل العلامة ابن عابدين
(٣٠٨ / ٤) من « حاشيته » . . حيث ذكر حكم اتفاق المسلمين بأيدي على أمير منهم في البلاد
التي بأيدي الكفار ؛ فقال ما مفاده :

وفي « الفتح » : وإذا لم يكن سلطاناً ؛ ولا من يجوز التقلد منه ، كما هو في بعض بلاد
المسلمين غلب عليها الكفار ؛ كقرطبة الآن ؟ يجب على المسلمين أن يتفقوا على واحد منهم
يجعلونه والياً ، فيؤتي قاضياً ويكون هو الذي يقضي بينهم ، وكذا ينصبوا إماماً يصلي بهم
الجمعة . اهـ . وهذا هو الذي تطمئن النفس إليه . فليعتمد . (نهر)

ثم إن الظاهر أن البلاد التي ليست تحت حكم سلطان ، بل لهم أميرٌ منهم مستقلٌ بالحكم
عليهم . . بالتغلب ؛ أو باتفاقهم عليه يكون ذلك الأمير في حكم السلطان ، فيصح منه توليةُ
القاضي عليهم .

قلت : ويصح بالأولى أداء الجمعة والعيدين ، فليكن المخرج في كثير من البلاد . وهو مفهوم
ما في « التارخانية » بقوله : وأما بلادٌ عليها ولاية كُفَّاراً ! فيجوز للمسلمين إقامة الجُمُع والأعياد ،
ويصير القاضي قاضياً بتراضي المسلمين ، فيجب عليهم أن يلتمسوا والياً مسلماً منهم . اهـ ففتبه .
والله تعالى أعلم .

(٢) المرأة إذا كانت سلطانة ! يجوز أمرها بالجمعة ؛ لا إقامتها . (فتح : ٥٥ / ٢) .

(٣) في « فتاواه » : ١٧٤ / ١ من (هامش الهندية) . لكن لم يذكر فيها الأمير ! افتبه .

تمة : لو توفّر المفتي والأمير والقاضي في موضع لم تبلغ أبنيته أبنية منى لا يكون مصرأً . . ولو
كانوا مقيمين بها ، كما لو توفّر ذلك في المناطق الحدودية (مثلاً) ، أو المصايف والمتجمعات
والمطارات والموانئ .

اكْتِفَاء : وَإِذَا كَانَ الْقَاضِي ؛ أَوْ الْأَمِيرُ . . مُفْتِيًا ؟ أَغْنَى عَنِ التَّعَدَادِ ، لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ ؛ لَا عَلَى كَثَرَةِ الْأَشْخَاصِ .

جمعة مِنى : وَجَازَتْ الْجُمُعَةُ بِمَنَى فِي الْمَوْسِمِ لِلْخَلِيفَةِ ؛ أَوْ أَمِيرِ الْحِجَازِ ، لَا أَمِيرِ الْمَوْسِمِ ، لِأَنَّهُ يَلِي أَمْرَ الْحَاجِّ لَا غَيْرَ ؛ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ .
وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا تَصِحُّ بِهَا ، لِأَنَّهَا قَرْيَةٌ !! . وَقَالَ : تَتَمَصَّرُ فِي الْمَوْسِمِ .

قَدَرُ الْخُطْبَةِ : وَصَحَّ الْأَقْتِصَارُ فِي الْخُطْبَةِ عَلَى ذِكْرِ خَالِصِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ نَحْوِ تَسْبِيحَةٍ ، أَوْ تَحْمِيدَةٍ ، أَوْ تَهْلِيلَةٍ ، أَوْ تَكْبِيرَةٍ . . لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ^(١) ؛ لَتَرْكِ السَّنَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ .

وَقَالَ : لَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ طَوِيلٍ يَسْمَى « خُطْبَةً » ، وَأَقْلَهُ قَدْرُ التَّشَهُّدِ إِلَى قَوْلِهِ (عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) . . حَمْدٌ ، وَصَلَاةٌ ، وَدُعَاءٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَالتَّسْبِيحَةُ وَنَحْوُهَا لَا تَسْمَى « خُطْبَةً » !!

وَلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة/٩] ؛ مِنْ غَيْرِ فَصْلِ بَيْنَ كَوْنِهِ ذِكْرًا طَوِيلًا يَسْمَى « خُطْبَةً » ، أَوْ لَا !! وَلَقَضِيَّةُ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَالَ (الْحَمْدُ لِلَّهِ) فَأُزْتِجَ^(٢) عَلَيْهِ ، ثُمَّ نَزَلَ وَصَلَّى بِهِمْ^(٣) ، وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ ؛ فَكَانَ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ !! .

-
- (١) الظاهر أنها تنزيهية . وجعلها ابن عابدين موضع تأمل !! . والله تعالى أعلم .
(٢) الارتاج : الإغلاق ، واستعير للخطيب . . إذا أعيا ؛ وأغلقت عليه أبواب الكلام ، وهو مبنئ للمجهول .
(٢) حَكَمُ الزَّيْلَعِيِّ : ٩٧/١ بغرابته اصطلاحاً ؛ وهو معروف مشتهر في كتب الفقه وفيه زيادة : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانَا يَعْدَانِ لِهَذَا الْمَقَامِ مَقَالًا ، وَأَنْتُمْ إِلَى إِمَامٍ فَعَالٍ أَحْرَجَ مِنْكُمْ إِلَى إِمَامٍ قَوَالٍ ، وَسَتَأْتِيكُمْ الْخُطْبُ بَعْدًا وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ لِي وَلَكُمْ . .
قلت : فلو صحَّ هذا لبطل الاستدلال بالتحميد وحده !!
وإن صحَّ ما قيل : إِنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ نَزْوِهِ ، فَقِيلَ لَهُ : لَوْ قُلْتَهُ عَلَى الْمَنْبَرِ لَكُنْتُ أَخْطَبُ النَّاسَ ! فَالهِ أَهْلُكُمْ .

مبحث

سنن الخطبة

إجمالها : وَسُنُّنُ الْخُطْبَةِ الَّتِي فِي ذَاتِ الْخُطِيبِ ؛ وَالَّتِي فِي نَفْسِ الْخُطْبَةِ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ شَيْئًا ، بَلْ يَزَادُ عَلَيْهَا .

١- تهية الخطيب : فمن السنة ١- أن يكون جلوسُ الخطيب في مَخْدَعِهِ^(١) عن يمين المنبر ؛ أو جهته ، لابسا السَّوَادَ ؛ أو البياض .

٢- الطهارة والستر : ومنها ٢- الطَّهَارَةُ حَالَ الْخُطْبَةِ ، لَأَنَّهَا لَيْسَتْ صَلَاةً ؛ وَلَا كَشَطَرَهَا ، وَتَأْوِيلُ الْآثَرِ^(٢) !! أَنَّهَا فِي حَكْمِ الثَّوَابِ كَشَطَرِ الصَّلَاةِ ؛ هُوَ الصَّحِيحُ .

و٣- سَتْرُ الْعَوْرَةِ لِلتَّوَارُثِ^(٣) .

(١) هي المقصورة التي ينتهي فيها الخطيب ، ويصلي السنة قبل خروجه إلى الناس . . على يسار المنبر عادة . وهي بأصلها اللغوي . . بكسر الميم وفتحها : حجرة صغيرة داخل الغرفة الكبيرة .

(٢) تقدّم بعضه عن عائشة ومثله عن عمر . . أخرجه ابن أبي شيبة : ١٢٨/٢ : إنما جعلت الخطبة مكان الركعتين . فإن لم يدرك الخطبة فليصل أربعاً .

ومثله ؛ عن عطاء وإبراهيم النخعي : إذا لم يخطب الإمام يوم الجمعة . . صلى أربعاً . أخرجه عبد الرزاق : ٥١٩٣ ؛ ٥١٩٤ . فهذا أولى مما ذكره المؤلف تعليلاً ، ومن قول ابن عابدين (٥٤٥/١) : (فَإِنَّ مَقْتَضَاهُ أَنَّهَا قَامَتْ مَقَامَ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ) ، إذ المراد أَنَّهَا لَمْ تَتِمَّ جُمُعَةٌ . . فوجبت ظهراً !! فتنبه .

والله تعالى أعلم .

(٣) يعني : هكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده إلى يومنا هذا . ولفظ « التوارث » . . إنما يستعمل في أمر له خَطَرٌ وَشَرَفٌ . وقيل : حكاية العدل عن العدل .

(البناءة : ٨٠٢/٢ بتصرف) .

تنبيه : لا تعارض بين عدل ستر العورة والطهارة ؛ ولو عن حدث أكبر سنة في حق الخطبة . . وبين وجوب الستر ؛ ولو في خلوة ووجوب إزالة الحدث الأكبر لدخول المسجد !! لأن الثمرة تظهر في صحة الخطبة ؛ ولو انكشفت هورته ، أو تذكر نفسه جنباً - وإن أثم بالتعمد . . فلا يجب إعادة الخطبة ؛ كما أوضحه العلامة ابن عابدين : ٥٤٥/١ . فتنبه .

٣- الجلوس على المنبر : ٤- كذا الْجُلُوسُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْخُطْبَةِ .

٤- الأذان الثاني : ٥- الْأَذَانُ بَيْنَ يَدَيْهِ جَرَى بِهِ التَّوَارُثُ ؛ كَالْإِقَامَةِ بَعْدَ الْخُطْبَةِ .

٥- قيامه بالسيف : ثُمَّ ٦- قِيَامُهُ بَعْدَ الْأَذَانِ فِي الْخُطْبَتَيْنِ ، وَلَوْ قَعَدَ فِيهِمَا ؛ أَوْ فِي إِحْدَاهُمَا ! أَجْزَأُ ، وَكُرِّهَ مِنْ غَيْرِ عَذْرَ . وَإِنْ خَطَبَ مُضْطَجِعاً ؟ أَجْزَأُ .

٧- إذا قام . . يكون أَلْسِنَتُهُ بِسَارِهِ مُتَكِنَةً عَلَيْهِ ؛ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ فُتِحَتْ عَنْوَةٌ ؛ لِيرِيَهُمْ أَنَّهَا فُتِحَتْ بِالسَّيْفِ ؛ فَإِذَا رَجَعْتُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ . . فَذَلِكَ بَاقٍ بِأَيْدِي الْمُسْلِمِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ بِهِ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ ^(١) .

قيامه بالعصا : وَيَخْطُبُ بِدُونِهِ ؛ أَيُ : السَّيْفِ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ فُتِحَتْ صُلْحاً ، وَمَدِينَةُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتِحَتْ بِالْقُرْآنِ فَيَخْطُبُ فِيهَا بِالسَّيْفِ ، وَمَكَّةُ فَتِحَتْ بِالسَّيْفِ .

(١) فيه دلالة على حماية الخطيب لدعوة الإسلام ، لا كما يظنه كثير من الجهلة أنه يُمسك السيف على المنبر ؛ إشارة إلى قيام الدين به !! وهو جهل قبيح ، لأن الوارد العصا والقوس ، ولأن الدين إنما قام بالوحي ، وأما السيف !! فَلَمَخَقَ الْمُشْرِكِينَ الْمَعَارِضِينَ لِلدَّعْوَةِ . والمدينة التي كانت فيها خطبته . . إنما فتحت بالقرآن . اهـ . عزاء المناوي ؛ لابن القيم . فالجهل إذن هو زعم أن الدين قام بالسيف ؛ لا ما ذكره المؤلف !! .

قلت : أخرج الشافعي في « مسنده » ؛ عن عطاء مرسلاً : كان صلى الله عليه وسلم إذا خطب يعتمد على عَتَرَةٍ (عصا صغيرة في أسفلها رُجٌّ حديد) . . كان أهداها له النجاشي ؛ كما في « طبقات ابن سعد » ، وكان يصحبها ليصلِّي إليها . . حيث لا سترة ، وكان صلى الله عليه وسلم إذا خطب في الحرب . . خطب على قوس ، وفي الجمعة والعيد على عصا . كما رواه سعد القرظ المؤذن ، وأخرجه ابن ماجه : ١١٠٧ ، والبيهقي : ٢٠٦/٣ ، والحاكم : ٦٠٧/٣ . والطبراني في « الكبير » : ٥٤٤٨ . وانظر « منتهى السؤل » : ١٥٣/٣ بتحقيقنا ونشر دار المنهاج بجلَّة ، وهو كتاب نفيس .

٦- استقبال الناس : وَ- يَسْنُ اسْتِغْبَالُ الْقَوْمِ بِوَجْهِهِ ، كما استقبل الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم^(١) .

٧- البداءة المسنونة : وَ- يَسْنُ بِدَآءُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ بعد التعوذ في نفسه سرّاً ، وَالشَّاءِ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ سبحانه .

١٠- الشَّهَادَتَانِ . وَ- ١١- الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ .

٨- العظة : وَ- ١٢- الْعِظَةُ بِالزُّجَرِ عن المعاصي ، والتخويف والتحذير ممّا يُوجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه ، وَالتَّذَكُّيرُ بما به النجاة .

٩- قراءة القرآن : وَ- ١٣- قِرَاءَةُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرأ في خطبته ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة/ ٢٨١] والأكثرُ على أَنَّهُ يتعوذ قبلها^(٢) ، ولا يسمّي إلا أن يقرأ سورة كاملة ، فيسمّي أيضاً .

١٠- جعلهما خطبتين : وَ- ١٤- يَسْنُ خُطْبَتَانِ لِلتَّوَارِثِ إلى وقتنا .

١١- الثانية : وَ- ١٥- يَسْنُ الْجُلُوسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ جلسة خفيفة ، وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات .

١٢- إعادة الأذكار : وَ- ١٦- يَسْنُ إِعَادَةَ الْحَمْدِ ، وَإِعَادَةَ الشَّاءِ ، وَإِعَادَةَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . كائنة تلك الإعادة في ابتداء الخطبة الثانية .

وذكرُ الخلفاء الراشدين ؛ والعَمَمِينَ^(٣) مستحسنٌ . . بذلك جرى التوارث .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة : ١١٧/٢ ، عن عدي بن ثابت قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب . . استقبله أصحابه بوجوههم .

(٢) سرّاً أو يتركها ، مقتصرأ على (قال الله تعالى / عز وجل) أو (لقوله . . .) . ولا يقول ما اشتهر بين الخطباء من قولهم قال الله تعالى بعد (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ؛ فإنه موهوم أَنَّهُ من قوله تعالى ، وليس كذلك . وليحرص على أن يقرأ الآية مرتلة ؛ ويتجودها . والله تعالى أعلم .

(٣) هما حمزة والعباس عمّا سيّدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وستأتي ترجمتهما ص .

وقد ذكر العلامة ابن عابدين في « حاشيته » : ٥٤٤/١ لطيفة بحسن التنبية عليها ؛ وهي ما يقع =

١٣- الدعاء : وَ ١٧- يَسْرُ الدُّعَاءُ فِيهَا ؛ أي : الخطبة الثانية لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ مَكَانَ الوُعظِ بِالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ ، الباءُ بمعنى « مع » ، أي : يدعو لهم بإجراء النعم ، ودفع النقم ، والنصر على الأعداء ، والمعاونة من الأمراض والأدواء ؛ مع الاستغفار .

١٤- الإسماع : وَ ١٨- يَسْرُ أَنْ يُسْمَعَ الْقَوْمَ الْخُطْبَةَ ، ويجهز في الثانية دون الأولى ، وإن لم يُسمع ؟ أجزاء ؛ كما في « الدراية » .

١٥- التخفيف : وَ ١٩- يَسْرُ تَخْفِيفُ الْخُطْبَتَيْنِ . قال ابن مسعود رضي الله عنه : طولُ الصَّلَاةِ وَقِصْرُ الْخُطْبَةِ [مَثْنَةٌ] مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ ^(١) .

مقدار الخطبة : بِقَدْرِ سُورَةٍ مِنْ طَوَالِ الْمُفَصَّلِ ؛ كذا في « معراج الدراية » ، ولكن يراعي الحال بما هو دون ذلك ^(٢) ، فإنه إذا جاء بذكر ؛ وإن قلَّ . . يكون خطبة .

تمام أحكام الجمعة

مكروهات : وَيُكْرَهُ ١- التَّطَوُّيلُ . . من غير قيد بزمان في الشتاء ؛ لقصر الزمان ، وفي الصيف ؛ للضرر بالزحام والحر ؛ وَ ٢- تَرْكُ شَيْءٍ مِنَ الشُّنَنِ الَّتِي بَيْنَهَا .

= من كثير من الخطباء عند ذكر العمين الجليلين من اللحن ؛ فيقولون (الحمزة والعباس) فيدخلون « آل » على « حمزة » ؛ ولم يسمع . ويقولون منع الصرف ، والواجب مع دخول « آل » الصرف ؛ فلا يصرفون .

- (١) أخرجه البزار مرفوعاً . وأخرجه الطبراني في « الكبير » : ٩٤٩٣ ، ٩٤٩٤ بزيادة ما بين المنعكفين ، ومعناها : العلامة الدالة . موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه . وأخرجه مرفوعاً أحمد : ٢٦٣/٤ ، والدارمي : ١٥٦٤ ، ومسلم : ٤٧ - ٨٦٩ ، وابن خزيمة : ١٧٨٢ ، وأبو يعلى : ١٦٤٢ ؛ عن عمار بن ياسر رضي الله عنه . . قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصْرَ خُطْبَتِهِ مَثْنَةٌ مِنْ فِقْهِهِ » .
- (٢) وعليه . . فلا يبعد أن يكون ذلك عرفاً .

واجبات الجمعة

سعي الجمعة : وَيَجِبُ ؛ يعني : يفترض السعي . . أراد الذهاب ماشياً بالسكينة والوقار ؛ لا الهرولة ، لأنها تُذهِبُ بهاءَ المؤمن ، والمشى أفضل لمن يقدر عليه ، وفي العود منها .

توضيح : وإنما ذكر بلفظ « السعي » ! لمطابقة الأمر به في الآية^(١) ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه ؛ بقوله : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتَوْهَا . . وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ ، وَأَتَوْهَا . . وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ ؛ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُوا »^(٢) . وأخرجه أحمد ؛ وقال ٢٨٩/٢ : « وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا »^(٣) . فيذهب في الساعة الأولى ؛ وهو الأفضل ، ثم ما يليها . . وهكذا للجمعة .

ترك البيع : وَيَجِبُ ؛ بمعنى يفترض ترك البيع ، وكذا ترك كل شيء يؤدي إلى الاشتغال عن السعي إليها^(٤) ، أو يخل به ؛ كالبيع ماشياً إليها ، لإطلاق الأمر^(٥) .

بِالْأَذَانِ الْأَوَّلِ الواقع بعد الزوال في الأصح ، لحصول الإعلام به ، لأنه لو انتظر

(١) ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُدِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة/٩] .

(٢) أخرجه الشافعي : ١٤٥/١ ، وأحمد : ٢٣٨/٢٠ ، والحميدي : ٩٣٥ ، والدارمي : ١٢٨٦ ، والبخاري : ٩٠٨ ، ومسلم : ١٥١ - ٦٠٢ ، وأبو داود : ٥٧٢ ، والطيالسي : ٢٣٥٠ ، والترمذي : ٣٢٧ ، والطحاوي : ٣٩٦/١ ، وابن ماجه : ٧٧٥ ، وابن خزيمة : ١٥٠٥ ، وابن حبان : ٢١٤٦ ، وأبو حنيفة : ٨٣/٢ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) ذكرها أبو داود من طريق ابن عينة ؛ عن الزهري ، والنسائي : ٨٦٠ . والبخاري في « القراءة خلف الإمام » : ١٦٩ ، وابن حبان : ٢١٤٥ ، وابن أبي شيبة : ٣٥٨/٢ ، وعبد الرزاق : ٣٤٠٤ ، وغيرهم ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) كالإجارة والرهن وغير ذلك من المعاملات والعادات . لكن يستفاد من قوله (يؤدي إلى الاشتغال . .) عدم حرمة ما لا يؤدي إلى ذلك كـ ١ - شراء الوقود مثلاً لسيارته ، أو ٢ - الاستئجار لحمله إلى الصلاة ، أو ٣ - الودعة لمتاعه لحفظ خاطره أثناءها . والله تعالى أعلم .

(٥) قوله تعالى ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة/٩] فالسعي فرض ، وكونه عند النداء الأول واجب .

الأذان الثاني الذي عند المنبر تفوته السُنَّة ، وربما لا يُدرك الجمعة لبعده محلّه ، وهو اختيارُ شمس الأئمة الحلواني .

وجوب الاستماع : وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ فَلَا صَلَاةَ ؛ وَلَا كَلَامَ وهو قول الإمام ، لأنه نصُّ النبي^(١) ﷺ ، وقال أبو يوسف ومحمد : ولا بأس بالكلام إذا خرج قبل أن يخطب ، وإذا نزل قبل أن يكبر .

قبل الخطبة : واختلفا في جلوسه إذا سكت ؟ فعند أبي يوسف : يباح - وعند محمد : لا يباح - ، لأن الكراهة للإخلال بفرض الاستماع ، ولا استماع هنا ! وله^(٢) إطلاق الأمر .

الذكر بالخطبة : وإذا أمر الخطيب بالصلاة على النبي^(٣) ﷺ ؟ يَصْلِي سِرّاً ؛ إحرازاً للفضيلتين ، ويحمد في نفسه إذا عطس .. على الصحيح .

وفي «الينابيع» : يكره التسييح ، وقراءة القرآن^(٤) ، والصلاة على النبي^(٥) ﷺ ، والكتابة .. إذا كان يسمع الخطبة .

التلاوة أثناءها : ورؤي عن نصير بن يحيى^(٥) : إن كان بعيداً من الإمام يقرأ القرآن ، ورؤي أنه كان يحرك شفثيه ويقرأ القرآن ، فمن فعل مثله ؛ ولا يشغل غيره بسماع تلاوته !! لا بأس به ، كالنظر في الكتاب والكتابة ، وفيه خلاف .

الاشتغال ضمنها : ورؤي عن أبي يوسف : أنه لا بأس به . وقال الحسن بن

(١) ليس مرفوعاً . وإنما موقوف من كلام علي ؛ كما رواه محمد بن الحسن في «الموطأ» ، وابن أبي شيبة في «المصنف» .

(٢) للإمام أبي حنيفة استشهاداً من الدليل .

(٣) حين قوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيَّ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ . وانظر ما كتبه فيما يأتي ص ٨٢١ .

(٤) يشهد له ما أخرجه عبد الرزاق : ٥٣٧٤ ، عن إبراهيم النخعي : إني لأقرأ جزئي .. إذا لم أسمع الخطبة يوم الجمعة .

(٥) البلخي ، أحد الشيوخ المتقدمين ، تفقه على الجوزجاني ، توفي سنة : ٢٦٨ هـ .

زياد : ما دَخَلَ العراقَ أحدُ أفقهُ من الحَكَمِ بنِ زهير ، وإنَّ الحَكَمَ كان يجلس مع أبي يوسف يومَ الجمعة وينظرُ في كتابه ، ويصحح بالقلم وقتَ الخطبة .
 ٣- التسليم والتشميت : ٣- لَا يَرُدُّ سَلَامًا ، ٤- لَا يُشَمِّتُ عَاطِسًا لاشتغاله بسماع واجب .

قال في « الحُجَّة » : كان أبو حنيفة رحمه الله يكرهُ تشميتَ العاطس وردَّ السلام .. إذا خرج الإمام حَتَّى يَقْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ ، لما قدَّمناه .

مطلب

حقُّ الآدمي مقدَّم على حقِّ الله تعالى

وليس منه الإنذارُ والنداءُ لخوفٍ على أعمى ، ونحوهُ التَّردُّي في بئر ، أو خوف حيةٍ وعقربٍ ، لأنَّ حقَّ الآدمي مقدَّم على الإنصاتِ حقَّ الله ، والدُّعاءُ المستجابُ وقت الإقامة ؟! يحصل بالقلب ؛ لا باللسان .

٤- الأكل والشرب : وَكُرِهَ لِحَاضِرِ الْخُطْبَةِ ٥- الْأَكْلُ ، ٦- الشُّرْبُ^(١) ، وقال الكمال [٦٨/٢] : يحرمُ [في الخطبة ١- الكلام] ؛ وإن كان أمراً بمعروف ، أو تسييحاً ، و ٢- الأكلُ ، و ٣- الشرب ، و ٤- الكتابة . انتهى . يعني : إذا كان يسمعُ ، لما قدَّمناه أنَّ كتابةَ مَنْ لا يسمع الخطبةَ غيرُ ممتنعةٍ .

٥- العبث والالتفات : وَكُرِهَ ٧- أَلْبَثُ ، ٨- أَلْتِفَاتُ ، فيجتنبُ ما يجتنبه في الصلاة^(٢) .

وَلَا يُسَلِّمُ الْخَطِيبُ عَلَى الْقَوْمِ .. إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ ، لَأَنَّهُ يُلْجِئُهُمْ إِلَى

(١) وكذا كلُّ خطبة ، ولو نكاحاً ، وعليه فيمنع من تقديم الضيافة أثناء الخطبة ، وينبغي ترك الوقوف عند الباب للاستقبال أثناءها ، أو تأخير العظة إلى استقرار المجلس ، ولا تنسَ أنَّ الخطبة المسنونة لها هذه الحرمة! أما غيرها .. فلا حرمة لها ، بل لا يجبُ لها الإنصات ، ومنها المكروهة للتطويل . فتنه . والله تعالى أعلم .

(٢) قال في « الدر المختار » ٥٥١/١ ومثله : وَكُلُّ مَا حُرِّمَ فِي الصَّلَاةِ .. حُرِّمَ فِيهَا ، أي : الخطبة ، فيحرم أكلٌ ... بل يستمعُ ، ويسكت .. اهـ .

ما نُهوا عنه^(١) . والمروئي من سلامه^(٢) ؟ عندنا غير مقبول^(٣) .

١- الخروج من المصر : وَكُرِّهَ لِمَنْ تَجَبُّ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ ٩- الْخُرُوجُ مِنَ الْمِصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ النِّدَاءِ - أي : الأذان الأول ، وقيل : الثاني - مَا لَمْ يُصَلِّ الْجُمُعَةَ ، لِأَنَّهُ شَمِلَهُ الْأَمْرُ بِالسَّعْيِ قَبْلَ تَحَقُّقِهِ بِالسَّفَرِ .

وإذا خرج قبل الزوال !! فلا بأس به - بلا خلاف عندنا ، وكذا بعد الفراغ منها^(٤) - وإن لم يدركها .

تكلّف ما لم يكلف : وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ ؛ كَمَرِيضٍ ، وَمَسَافِرٍ ، وَرَقِيقٍ ، وَامْرَأَةٍ ، وَأَعْمَى ، وَمَقْعَدٍ . . . إِنْ أَذَاهَا ؟ جَازَ عَنْ فَرْضِ الْوَقْتِ ، لِأَنَّهُ سَقُوطُ الْجُمُعَةِ عَنْهُ لِلتَّخْفِيفِ عَلَيْهِ ، فَإِذَا تَحَمَّلَ مَا لَمْ يَكْلَفْ بِهِ ؛ وَهُوَ الْجُمُعَةُ . . . جَازَ عَنْ ظَهْرِهِ ، كَالْمَسَافِرِ إِذَا صَامَ .

وكلامُ الشُّراح يدلُّ على أَنَّ الْأَفْضَلَ لَهُمُ الْجُمُعَةُ^(٥) ، غَيْرَ أَنَّهُ يُسْتَنَى مِنْهُ الْمَرَأَةُ ؛ لِمَنْعِهَا عَنِ الْجَمَاعَةِ .

ظهر غير المعذورين : وَمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ يَمْنَعُهُ عَنْ حُضُورِ الْجُمُعَةِ ؛ لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَهَا ؛ أَيِ : قَبْلَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ !! انْعَقَدَ ظَهْرُهُ لَوْجُودِ وَقْتِ الْأَصْلِ فِي حَقِّ الْكَافَةِ^(٦) ؛

(١) حيث أوجب عليهم ردّ السلام ، . . . وهم منهثون عن الكلام مأمورون بالإنصات .

(٢) مثل ما أخرجه ابن ماجه : ١١٠٩ ، والبيهقي : ٢٠٤/٣ ؛ عن جابر رضي الله عنه : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمَنِيرَ سَلَّمَ . وَأَخْرَجَ مِثْلَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » : ٦٦٧٧ ، وَابْنُ حِبَانَ فِي « الثَّقَاتِ » ، وَابْنُ عَرَبٍ فِي « إِسْرَافِهِ » : ٢٠٥/٣ ؛ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٣) في معارضة مطلق الأمر ، وما هو أعمُّ منه وأشهر .

(٤) حوِّ هذه العبارة تأخيرها عن (وإن لم يدركها) ، إذ معناها : لا بأس بخروجه بعد الزوال وإن لم يدرك الجمعة ، وكذا بعد الفراغ من الجمعة ؛ وإن لم يدركها . وهي كذلك في « الإمداد » ؛ ولكن الاختصار أخلَّ بمعناها ؛ فتنبه .

(٥) اعتباراً بقوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة/ ١٨٤] . . . وقد قاسهم بالمسافر يصوم ، وقد صحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَ الْجُمُعَةَ بِمَكَّةَ مُسَافِرًا .

(٦) كافة المسلمين : سواء المعذورون وغيرهم ، وأهل الجمعة وغيرهم .

وهو الظهْر ، ولكنه لَمَّا أمر بالجمعة . . حَرَّمَ عليه الظُّهر^(١) ، وكان انعقاده موقوفاً . . فَإِنْ سَعَى ؛ أي : مشى إِلَيْهَا ؛ أي : إلى الجمعة ، وَكَانَ الْإِمَامُ فِيهَا وَقْتَ انفصاله عن داره . . لم يَتَمَّهَا ؟ ، أو أقميت بعدما سعى إليها ؟ بَطَلَ ظَهْرُهُ ؛ أي : وصفه ؛ وصار نفلاً ، وكذا المعذور ؛ وَإِنْ لَمْ يُذَرِكْهَا فِي الْأَصَحِّ^(٢) .

وقيل : إذا مشى خُطوتين في البيت الواسع . . يبطل ، ولا يَبْطُلُ إذا كان مقارناً للفراغ منها ، كما بعده ، أو لم تُقَمَّ الجمعة أصلاً .

وقالا : لا يبطل ظهْرُهُ حَتَّى يدخل مع القوم ، وفي رواية : حَتَّى يُتِمَّهَا . حَتَّى لو أفسد الجمعة قبل تمامها لا يبطل ظهْرُهُ ؛ على هذه الرواية .

اقتصار الفساد : ويقتصرُ الفساد عليه ؛ لو كان إماماً . . ولم يحضر الجمعة مَنْ اقتدى به في الظُّهر .

جماعة المعذورين : وَكُرِّهَ^(٣) لِلْمَعْذُورِ ؛ كمرضى ، ورقيق ، ومسافر ، وَالْمَسْجُونِ أَذَاءَ الظُّهْرِ بِجَمَاعَةٍ فِي الْمِصْرِ يَوْمَهَا ؛ أي : الجمعة ، يُروى ذلك عن عليٍّ رضي الله عنه .

ويستحبُّ له تأخيرُ الظهر عن الجمعة ، فإنه يكره له صلاتها منفرداً قبل الجمعة ؛ في الصحيح .

إدراك الجمعة : وَمَنْ أَذْرَكَهَا ؛ أي : الجمعة فِي التَّشَهُّدِ ، أو فِي سُجُودِ الشَّهَادَةِ ؛ أو تَشَهُّدِهِ^(٤) !! أَتَمَّ جُمُعَةً ، لما رَوَيْنَاهُ : « فَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا » . وهذا عندهما .

(١) أما المعذور . . فلا يحرم عليه ، ولكن يستحبُّ له التأخير إلى فراغ الإمام . ولا فرق بين المعذور وغيره في انتقاض ظَهْرِهِ بالسمي ؛ على المذهب ، وإنما رُخِّصَ له تركُّها للملحز ، فلَمَّا التزمها بالسمي وتركَّ الترخص للملحز . . التحق بالصحيح ، كالمسافر يؤدِّيها فيلتحق بالمقيم .

وفي قولنا (على المذهب) إشارةً لخلاف لزوم معللاً بأن فرض المعذور الظهر . . وقد أذاه في وقته ؛ فلا يبطل بغيره . والله أعلم .

(٢) وهو المذهب الصحيح ، وعلى غير الصحيح فالبطالان مقيد بإمكان إدراكها .

(٣) كراهة تحريم ، ولم يذكر النساء هنا !! اكتفاءً بذكره في مطلق الجماعة .

(٤) على القول به ، لأن مختار المتأخرين أن الإمام لا يأتي بسجود السهو في الجمعة والميدين ؛ كما =

وقال محمد : إن أدركه قبل رفع رأسه من رُكوع الثانية . . أتمَّ جمعة ، وإلا ! أتمَّ ظهراً^(١) . وفي العيد ! يُتمُّه اتفاقاً ، ويتخير في الجهر والإخفاء .

أدب الجمعة : وقال صلى الله عليه وسلم : « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرِهِ ، وَيَذْهَبُ مِنْ دُفْنِهِ ، وَيَمْسُ مِنْ طَلِيبٍ بَيْنَهُ ، ثُمَّ يَخْرُجُ . . . فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ثُمَّ يُصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ ، ثُمَّ يَسْكُتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْخَطِيبُ . . إِلَّا غَفَرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرِ » . رواه البخاري^(٢) .

كرامة الجمعة : وقال صلى الله عليه وسلم : « ثَلَاثَةٌ يَغْفِرُهُمُ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ : ١- الْمُؤَذِّنُ ، ٢- الشَّهِيدُ ، ٣- الْمُتَوَفَّى لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ »^(٣) .



= مَرَّص ٧٤٥ يل وفي الجماعة العظيمة في الصلوات الخمس ، وهكذا استظهر العلامة ابن عابدين ٥٠٥/١ . فتنه .

(١) لكنه يقعد لا محالة على الركعتين ؛ اعتباراً بالجمعة ، ويقرأ في الأخيرتين ؛ لاحتمال الغلطة .
(٢) الذي في « البخاري » : ٨٨٣ هكذا : « . . . طهر . . . أَوْ يَمْسُ . . . ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ . . . الْآ . . . » وأخرجه أحمد : ٤٣٨/٥ ؛ ٤٤٠ ، والدارمي : ١٥٤٩ ، والنسائي : ١٤٠٧ ، والطبراني في « الكبير » : ٦١٩٠ ، وابن حبان : ٢٧٧٦ ، والطيالسي : ٩١/٣ ، والبيهقي : ٢٤٢/٣ ، وغيرهم ؛ عن سلمان الفارسي رضي الله عنه .

فائدة : وفيه ١- تجتمع الأرواح ، ٢- تزار القبور ، ٣- يأمن الميت من عذاب القبر ، ٤- من مات فيه ؛ أو في ليلته . . آمِنَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، ٥- لَا تُسَجَّرُ فِي جَهَنَّمَ ، ٦- فِيهِ يَزُورُ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَرَبُّهُمْ . (هـ) هامش (خ) .

(٣) لشره الأخير شواهد كثيرة منها ما أخرجه الإمام الأعظم في « مسنده » : ١٤٤ ؛ عن أبي هريرة مرفوعاً : « مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . . وَفِي عَذَابِ الْقَبْرِ » .

وللترمذي قريب منه : ١٠٧٤ ، وأحمد : ١٦٩/٢ ، وعبد الرزاق : ٥٥٩٦ ، وعبد بن حميد : ٣٢٣ ؛ عن عبد الله بن عمرو ، وأبو يعلى : ٤١١٣ ؛ عن أنس ، وأبو نعيم في « الحلية » : ١٥٥/٣ ؛ عن جابر رضي الله عنهم . وعند عبد الرزاق : ٥٥٩٥ ؛ عن ابن شهاب مرسلاً : « مَنْ مَاتَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . . بَرِيَ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ . . وَكُتِبَ شَهِيداً » .

شروط الجمعة

شروط مستهها

- ١ - داخله فيها
- ٢ - وقت الظهر .
- ٣ - الخطبة بشرطها .
- ٤ - الجماعة ولو معلولين .

شروط وجوبها

- ١ - الذكورة ، الحرية ، الصحة .
- ٢ - الإقامة بمصر ، الأمن من ظالم .
- ٣ - سلامة العهدين والرجلين .

احكام الخطبة

مكروحاتها

- ١ - الخروج من المصر بعد النداء .
- ٢ - أداء الظهر للمعلولين قبل انتهاء الجمعة

- ١ - الأكل .
- ٢ - الشرب .
- ٣ - العبث .
- ٤ - الاغاثات .

- ١ - تطويل الخطبة .
- ٢ - ترك شيء من السنن .

للخطيب

- ١ - البداءة بحمد الله والثناء عليه
- ٢ - إعادة ذلك في الثانية .
- ٣ - إعادتهما قراءة آية المنة والتذكير
- ٤ - غطيتان .
- ٥ - الدعاء للمؤمنين .

في الخطبة

- ١ - الطهارة ، ستر العورة .
- ٢ - الجلوس على المنبر قبلها .
- ٣ - قيامه . . والوقوف في يده .
- ٤ - الأذان بين يديه .
- ٥ - استقبال القوم .
- ٦ - الجلوس بين الخطبتين .
- ٧ - إسراع القوم ، تخفيفهما .

الأسئلة

- ما حكم صلاة الجمعة ؟ وما دليلها ؟ وما حكم منكرها ؟
- هات نوعاً من المعنى العقلي الذي شرعت لأجله الجمعة ؟
- اذكر ما تعرف عن يجب عليه الجمعة في المصر ونحوه وخارجه ؟
- اذكر شروط وجوب الجمعة (تعداد فقط) .
- اذكر شروط صحّة الجمعة (تعداد فقط) .
- اذكر ما تعرف عن جواز تعدّد الجمعة في المصر ؟ وهل الاحتياط صلاة أربع أو تركها ؟
- ما هي حكمة اشتراط السلطان للجمعة ، وهل لثائبه أن يستتيب (بعذر ، أو بغيره حضر ، أو لا) .
- من هو الذي يصلح استخلافه إذا سبق الإمام حدث .
- ما هي شروط صحّة الخطبة لتصحّ بها الجمعة (عدّها مع الإيضاح) .
- (الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين) ، (الاحتياط الخروج عن العُهدة ييقين) : ناقش هذين القول على ضوء صلاة أربع بعد الجمعة احتياطاً .
- مَنْ مِنْ هؤلاء تصحّ خطبة الجمعة بحضورهم ، ومن لا تصحّ :
أصم ، جنب ، مريض ، عبد ، صبي ، مسافر ، امرأة ، نائم ، بعيد لا يسمع .
- اشرح (الإذن العام) من شروط صحّة الجمعة ، وبيّن قصّة الرسالة لابن الشحنة تتعلق بهذا الموضوع .
- اذكر موجز مبحث الجماعة للعدد المطلوب لأداء الجمعة (سواء كانوا المعذورين وغيرهم) ؟
- ما حكم مالو نفر المقتدون (قبل سجود الإمام ، أو بعده ، بقي النساء والصبيان ، أو لا) ؟

- الجماعة شرط انعقاد التحريمه ؛ أو الأداء ؟ وما ثمره كل منها ؟ .
- هل تصح إمامة الجمعة لغير المكلفين بها كالمسافر والعبد والمريض ؟ ولماذا ؟ .
- ما هو المصير عند أبي حنيفة (تعريفه ، شرطه) ؟ وهي تصح الجمعة بمنى عنده ؟ اذكر الخلاف مع التعليل .
- اذكر ثلاثاً من سنن الخطبة ، وخمساً من سنن الخطيب .
- وصف القاضي بأنه (ينفذ الأحكام ويقيم الحدود) احترازاً عن المحلّم والمرأة . اشرح ذلك .
- ما هو القدر الواجب للخطبة لتصح الجمعة بها (عند الإمام وصاحبيه) .
- يقوم الخطيب والسيف بيده في كل بلدة فتحت عنوة ، وبدونه في بلدة فتحت صلحاً . علّل ذلك .
- ما حكم قراءة آية في الخطبة ؟ وهل يتعوّذ لها أو يسمّي (سرّاً أو جهراً) ؟ !
- هل تصح الخطبة إذا لم يسمعها أحد ؟ ولماذا يسرّ تخفيف الخطبتين ؟ وكم ؟ !
- يكره تطويل الخطبة ؛ كم حدّه ؟ ولماذا ؟
- كيف توفّق بين قوله تعالى : ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ وقوله ﷺ : « فَلَا تَأْتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ » ؟
- يحرم البيع بالأذان الأوّل ، في الأصحّ . علّل ذلك ، ورجّح .
- ما حكم السفر يوم الجمعة (قبل الزوال ؛ بعده أو أدركها ، أو لا) ولماذا ؟
- هل تصح الجمعة من لا جمعة عليه كالسافر ونحوه ، وهل الأفضل لهم الجمعة ؛ أو الظهر ؟
- لو صلّى الظهر ثم سعى إلى الجمعة بطل ظهره . اشرح هذه المسألة بصورها المحتملة .
- اذكر بالتفصيل ما لو أدرك الجمعة في التشهّد الأخير ، أو سجود السهو ؟
- اذكر ثلاثاً من آداب الاستعداد لصلاة الجمعة ، مستشهداً بما تحفظ من السنّة الشريفة .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحّح الخطأ واختر الأكثر صحّة :

* نقل عن الصحابة أنهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع في الأمصار والقرى .

* بمصر ، أو فيما هو داخل في حكم الإقامة فيه ، أو خارجه ويسمع النداء .

* الأصح أن من كان في السواد وهو قريب أو بعيد عنالمصر لا تجب عليه ولو سمع النداء .

* لا تجب الجمعة على من اختفى من ظالم ، أو المفلس الخائف من الحبس لأجل الدين .

* لا تجب الجمعة على أعمى ؛ ولو وجد قائداً .

* لو ذهب لمنزله واغتسل بين الخطبة والصلاة بطلت الخطبة .

* لا يشترط سماع جماعة الخطبة ؛ فتصح ولو بواحد ، أو بلا حضور أحد .

* أجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد ، ولم يختلفوا في اثنين سوى الإمام .

* لو انصرف من شهد الخطبة وحضر غير للصلاة جاز من غير إعادة الخطبة .

* يشترط عند أبي حنيفة بقاء المقتدين محرمين حتى يركع فقط .

* نفر المقتدون بعد التحريمة ولو بعد سجود الإمام يثمها ظهراً .

* نفر المقتدون قبل سجوده ولم يبق إلا رجلان وامرأتان يثمها ظهراً عند أبي حنيفة .

* يشترط بقاء المقتدين إلى نهاية الصلاة ؛ كالوقت عند أبي يوسف .

* يسئ للخطيب الجلوس في المقصورة للاستراحة بعد الخطبة .

* الطهارة للخطبة ليست شرطاً مع أنها صلاة ، أو كشط الصلاة .

* لا تجوز الخطبة إلا قائماً ، فلو قعد تصح مع الكراهة ؛ ولو بعذر ، ومضطجعا لا تصح .

* خطب ﷺ ويده السيف قائماً متكئاً عليه .

* يسئ الجلوس على المنبر قبل بدء الخطبة ، والسلام على القوم ، والأذان واجب بين يديه .

- * يجب البدء بالحمد والثناء كما تجب الشهاداتتان والصلاة على النبي ﷺ .
- * تجب القراءة ولو آية ، والعظة ، والجلوس بين الخطبتين والقيام .
- * يفترض في الخطبة الثانية آية ، والحمد والثناء ، والدعاء .
- * يحرم البيع حين يباشر الخطيب ولو لم ينزل إلى الصلاة .
- * يحرم البيع بعد الأذان الأول إلا إذا باشر البيع وهو يمشي إليها .
- * يحرم البيع وقت النداء ، ولا تحرم العقود الأخرى كالإجارة وغيرها ، لعدم النص .
- * يمنع الصلاة والكلام إذا صعد الخطيب المنبر عند أبي يوسف . وإذا شرع بالخطبة عند أبي حنيفة ومحمد .
- * يكره التطويل (صيفاً وشتاءً) ، ويكره ترك سنة من السنن .
- * تسن الخطبة بقدر سورة البقرة أو آل عمران .
- * المراد بالسعي إلى الجمعة الهرولة مسابقةً إلى تحصيل الذكر .
- * يكره التسبيح والتلاوة والصلاة على النبي ﷺ جهراً أثناء الخطبة ما لم يأمر بها الخطيب .
- * لا بأس بعالم أن ينظر في كتاب ، أو يتلو ، أو يذكر ولو بشفته إن لم يشتغل عن الخطبة .
- * يمتنع رد السلام أثناء الخطبة ، ولا مانع من تسميت العاطس .
- * لا يكره تنبيه أعمى لتردي بئر ، أو حية وعقرب .
- * حق الله مقدم على حق العبد ، فيقدم على الإنصات للخطبة تنبيه أعمى ونحوه .
- * الخطبة كالصلاة يجتنب فيها ما يجتنبه في الصلاة كاللغات والعبث .
- * يسر أن يسلم الخطيب إذا استوى على المنبر . ويجب رد السلام عليه .

- * تحل ما لم يكلف به كالجمعة للمعدورين ، لكنهم لا يؤجرون .
- * تحرم صلاة الظهر جماعة للمعدورين قبل صلاة الجمعة وبعدها .
- * لو صلى المعدورون الظهر يوم الجمعة ثم سعوا إليها بطل ظهرهم .
- * لو سعى الإمام إلى الجمعة بعد صلاة الظهر . . لا يبطل ظهر المقتدين .
- * تكره تحريماً صلاة الظهر جماعة يوم الجمعة للمعدورين ، ولو بعد انقضاء الصلاة .

- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

- * قال ﷺ : « واعلموا أن الله تعالى فرض عليكم في يومي هذا ، في هذا ، في هذا » .
- * قال ﷺ : « من ترك ثلاث جمع متواليات من طبع الله على قلبه » .
- * قال ﷺ : « الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : ١- ٢- امرأة ، ٣- صبي ، ٤- » .
- * قال عليّ كرم الله وجهه : لا جمعة ، ولا ، ولا صلاة ، ولا إلا في جامع ، أو مدينة عظيمة !
- * قال ﷺ : « إذا قالت الشمس فصل » .
- * روي أنه ﷺ قرأ في خطبته « » .
- * قال ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها ، واتوها وعليكم السكينة ، فما أدركتم ، وما » .
- * قال ﷺ : « ثلاثة يعصهم الله من المؤذن ، و ، والمتوفى » .



باب أحكام العيدين من الصلاة وغيرها

تسميته : سُمِّيَ « عيداً » ! لأنَّ الله تعالى فيه عوائد الإحسان إلى عباده .

حكمهما : صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ وَاجِبَةٌ ، وليست فَرْضاً ، وَرَدَ نَصُّ الْوَجُوبِ عَنِ الْإِمَامِ فِي رَوَايَةٍ ، وَهِيَ الْأَصَحُّ . . رَوَايَةٌ وَدِرَايَةٌ ، وَبِهِ قَالَ الْأَكْثَرُونَ . وَتَسْمِيَّتُهَا بِـ « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » : ١١٣ (سَنَةٌ) !! لِأَنَّهُ ثَبَتَ الْوَجُوبُ بِهَا ؛ لِمَوَاطِبَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ . . مِنْ غَيْرِ تَرْكٍ ^(١) .

شرائطها : فَتَجِبُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ بِشَرَائِطِهَا . وَقَدْ عَلِمْتَهَا ص ٧٨٥ ، فَلَا بَدَّ مِنْ شَرَائِطِ الْوَجُوبِ جَمِيعِهَا ؛ وَشَرَائِطُ الصَّحَّةِ . . سِوَى الْخُطْبَةِ ، لِأَنَّهَا لَمَّا أُخِّرَتْ عَنِ الصَّلَاةِ . . لَمْ تَكُنْ شَرْطاً لَهَا ، بَلْ سَنَةً .

بدون خطبة : فَتَصِحُّ صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ بِذَوْنِهَا ؛ أَيِ الْخُطْبَةِ ، لَكِنْ مَعَ الْإِسَاءَةِ لِتَرْكِ السَّنَةِ ، كَمَا يَكُونُ مَسِيئاً . . لَوْ قُدِّمَتْ الْخُطْبَةُ عَلَى الصَّلَاةِ ، لِمَخَالَفَةِ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٢) .

-
- (١) شرعت في السنة الأولى للهجرة حيث قال صلى الله عليه وسلم . . وقد قَدِمَ المدينة ؛ ولهم يومان يلعبون فيهما : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا : يَوْمُ الْأَضْحَى ؛ وَيَوْمُ الْفِطْرِ » .
- أخرجه أحمد : ١٠٣/٣ ، وعبد بن حميد : ١٣٩٢ ، وأبو داود : ١١٣٤ ، والنسائي : ١٥٥٥ ، وغيرهم ؛ عن أنس رضي الله عنه .
- (٢) أخرجه البخاري : ٩٦٣ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنه : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَصْلُونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ . وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٢/٢ ؛ ٣٨ ؛ ٩٢ ، ومسلم : ٨ - ٨٨٨ ، والترمذي : ٥٣١ ، والنسائي : ١٥٧٠ ، وابن ماجه : ١٢٧٦ ، وابن خزيمة : ١٤٤٣ ، والبيهقي : ١١٠١ ، وبغير ذكر الشيخين ابن حبان : ٢٨٢٦ ، وغيره .
- وله شواهد ؛ منها ما أخرجه السنة وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما . وأول من ابتدع تقديم الخطبة على الصلاة مروان بن الحكم على الأشهر . وقيل : معاوية . ويشهد للأول =

مندوبها : وَنُدِبَ ؛ أي : استُحِبَّ لمصلي العيد في يوم الفِطْرِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ شَيْئاً .

١- الطعام : ١- أَنْ يَأْكُلَ بعد الفجر قبل ذهابه للمصلي شيئاً حلواً ؛ كالشُّكْرِ .

٢- نَدْب أَنْ يَكُونَ الْمَأْكُولُ تَمَرًا ؛ إن وجد . ٣- أَنْ يَكُونَ عِدْدُهُ وَتَرًا ، لما روى البُخَارِيُّ^(١) ؛ عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ ، وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرًا . ولو لم يأكل قبلها ؟ لا يَأْتُمُّ ، ولو لم يأكل في يومه ذلك ؟ رُبَّمَا يُعَاقَبُ^(٢) ؛ كذا في « الدراية » .

٢- الطهارة : ٤- نُدْب ؛ أي : سُُنَّ أَنْ يَغْتَسِلَ . وتقدّم ص ٢٢٨ أنّه للصَّلَاةِ^(٣) ، لأنّه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ، ويوم النحر ، ويوم عرفة^(٤) ، وهذا^(٥) نصٌّ على أنّه يسُنُّ لغير الحاج يوم عرفة^(٦) ، وفيه ردٌّ على ابن أمير حاج^(٧) . ٥- يَسْتَأْذِنُ ، لأنّه مطلوبٌ في سائر الصلوات وأعمُّ الحالات .

- ما أخرجه مسلم : ٩- ٨٨٩ ؛ عن أبي سعيد رضي الله عنه .

(١) ٩٥٣ ، وأحمد : ١٢٦/٣ ؛ ٢٣٢ ، والترمذي : ٥٤٣ ، وابن ماجه : ١٧٥٤ ، والحاكم :

٢٩٤/١ ، وابن خزيمة : ١٤٢٨ ؛ ١٤٢٩ ، وابن حبان : ٢٨١٣ ؛ ٢٨١٤ ، والبيهقي :

٢٨٢/٣ ؛ عن أنس رضي الله عنه

(٢) إن تعمّدَ رغباً عن ضيافة الله تعالى ، أو ناوياً أن ذلك قرينة ، لأنّه معصية منهية عنه .

(٣) هو قول أبي يوسف المصنّح ، نقل الحلبي في « غنية المتملي » : ٥٥٦ ؛ عن السروجي وصحّحه بعد أن عزاه إلى « الجواهر » : يغتسل بعد الفجر فإن فعل قبله أجزاءه وقالت المالكية والشافعية : يستوي في ذلك الذهاب إلى الصلاة والقاعد ، ولأنّه يوم الزينة . بخلاف يوم الجمعة .

(٤) تقدّم تخريجه ص ٢٢٨ ؛ عن الفاكه بن سعد وعليّ وابن عباس رضي الله عنهم .

(٥) اسم الإشارة راجع إلى قوله في الحديث : « يوم عرفة » . (طحطاوي : ٥١٣) .

(٦) لكن قدّم المؤلف رحمه الله ص ٢٢٩ : أنّه للحاج ؛ لا لغيرهم ، وفي عرفة لا خارجها ، وبعد الزوال للوقوف !! فتنّه .

(٧) شمس الدين محمد بن محمد المعروف بـ (ابن أمير حاج) الحلبي ويعرف بـ (ابن الموقنة) ، من مشاهير الفقهاء الأصوليين ، له تصانيف مشهورة ؛ منها : (شرح « منية المصلي ») : حَلَبَةُ الْمُجَلِّي ، و (شرح « المختار للفتوى ») ، و (التقرير والتحجير « شرح « التحرير » ، توفي بحلب سنة : ٨٧٩ هـ .

٣- التزيين : ٦- يَتَطَيَّبُ ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يتطيب يومَ الفطر^(١) ؛ ولو من طيب أهله . ٧- يَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ الَّتِي يَبَاحُ لُبْسُهَا ، ويندبُ للرجال ، وكان للنبي صلى الله عليه وسلم جُبَّةٌ فَتَكَ يَلْبَسُهَا فِي الْجُمُعِ وَالْأَعْيَادِ^(٢) .

٤- الصَّدَقُ : ٨- يُؤَدِّي صَدَقَةَ الْفِطْرِ ؛ إِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ ، لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأدائها^(٣) قبل خروج الناس إلى الصلاة .

٥- الفرح : ١/٩- يُظْهِرُ الْفَرَحَ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَشُكْرِ نِعْمَتِهِ^(٤) . و ٢/٩- يَتَخَتَّمُ^(٥) .

(١) لم أجد لفظه فيما بين يدي . لكن من شواهد أنه صلى الله عليه وسلم كان يأمر به ؛ كما أخرج الطبراني في « الكبير » : ٢٧٥٦ ، وابن حبان في « الثقات » ، والحاكم في « المستدرک » : ٢٣٠/٤ ؛ عن الحسن بن علي رضي الله عنهما : أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . وَأَنْ تَتَطَيَّبَ بِأَجُودِ مَا نَجَدُ فِي الْعِيدِ . وبما علم من توافق أحكام العيد للجمعة يمكن الاستدلال له بما في مسلم : ٨٤٦-٧ ؛ وغيره عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً : « . . . وَيَمَسُّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ » ؛ وَلَوْ مِنْ طَيِّبِ الْمَرْأَةِ .

(٢) قال الحافظ الزيلعي (٢/٢٠٩) : غريب !!

وأخرجه الشافعي في « الأم » : ٢٣٣/١ ، والطبراني في « الأوسط » : ٧٦٠٩ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس يوم العيد بُرْدًا أَحْمَرَ .

وفي البيهقي : ٢٨٠/٣ ؛ و « المعرفة » : ٦٨٢٩ ؛ عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس بُرْدَهُ الْأَحْمَرَ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ . وَالْفَتَّكُ : جلد حيوان برّي بين الثعلب والكلب . . أحمر اللون . يعرف بالإنكليزية : Pink أو Mink .

(٣) أخرجه أحمد : ٦٧/٢ ؛ ١٥١ ؛ ١٥٤ ، والبخاري : ١٥٠٣ ؛ ١٥٠٩ ، ومسلم : ٢٢ ؛ ٢٣ - ٩٨٦ ، وأبو داود : ١٦١٠ ؛ ١٦١٢ ، والترمذي : ٦٧٧ ؛ والنسائي : ٢٥٠٣ ؛ ٢٥٢٠ ، وابن خزيمة : ٢٤٢٢ ؛ ٢٤٢٣ ، وابن حبان : ٣٣٠٣ ، ٣٢٩٩ ، والدارمي : ١٦٦٩ ، والدارقطني : ٢١٠٧ ، والبيهقي : ١٦٢/٤ ، والبغوي : ١٥٩٤ ؛ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) ولو بالزينة كاللافتات القماشية ، ويضمّنها الحكم والأقوال المأثورة من غير الآيات والأحاديث (لتلا ترمي وتهان أو تمزق) ، أو الزينة الكهربائية ونحوها مما ليس فيه إسراف ؛ أو رياء .

(٥) بالفضة حصراً ؛ لا بسواها ، والمستحب جعل الخاتم في خنصر اليمنى ؛ هو السنة ، ولا بأس بخنصر اليسرى ، ثم بنصر اليمنى ، ثم بنصر اليسرى .

أما في الوسطى أو السبابة في كليهما فموضع نهى . والله تعالى أعلم .

٣/٩- يظهر الْبَشَاشَةُ في وجه مَنْ يلقاه من المؤمنين^(١) . وَ ١٠- كَثْرَةُ الصَّدَقَةِ النافلة حَسَبَ طَاقَتِهِ ؛ زِيَادَةُ عَلَى عَادَتِهِ .

٦- التَّعَبُ : ١١- الْتَبَكُّرُ ؛ وَهُوَ : سُرْعَةُ الْإِنْتِبَاهِ أَوَّلَ الْوَقْتِ أَوْ قَبْلَهُ ؛ لِأَدَاءِ الْعِبَادَةِ بِنَشَاطٍ .

١٢- الْإِبْتِكَارُ ؛ وَهُوَ : الْمَسَارَعَةُ إِلَى الْمَصْلَى لِنَالِ فَضِيلَتِهِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ .
١٣- صَلَاةُ الصُّبْحِ فِي مَسْجِدٍ حَيْثُ لِقَاءُ حَقِّهِ ، وَلِتَمْلُكِهِ ذَهَابَهُ لِعِبَادَةِ مَخْصُوصَةٍ .

وفي قوله (ثُمَّ يَتَوَجَّهْ إِلَى الْمُصَلَّى) إشارة إلى تقديم ما تقدّم على الذهاب إلى المصلّى .

التوجه للمصلّى : مَاشِيًا ؛ يَسْكُونُ ، وَوَقَارٌ ، وَغَضٌّ بِصِرٍّ ، رُؤْيُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مَاشِيًا^(٢) ، وَكَانَ يَقُولُ عِنْدَ خُرُوجِهِ « اَللّهُمَّ ؛ إِنِّي خَرَجْتُ إِلَيْكَ مَخْرَجَ الْعَبْدِ الذَّلِيلِ »^(٣) .

مُكَبِّرًا سِرًّا ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَيْرُ الذِّكْرِ الْخَفِيُّ ، وَخَيْرُ الرِّزْقِ مَا يَكْفِي »^(٤) . وَعِنْدَهُمَا : جَهْرًا ؛ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ ، وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَرْفَعُ صَوْتَهُ

(١) وَيَبَادِلُ مَنْ يَلْقَاهُ التَّهَانِي بِمَا شَاءَ ؛ كـ (تَقَبَّلَ اللَّهُ طَاعَتَكُمْ) ، (كَلَّ عَامٌ وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ) ، (عَائِدُونَ فَاتَرُونَ) وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَيَكْثُرُ مِنَ التَّوَاصُلِ مَا اسْتَطَاعَ ؛ وَلَوْ بِالرِّسَالَةِ ؛ أَوْ الْهَاتِفِ وَغَيْرِهِمَا .

(٢) أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ : ٥٣٠ ، وَابْنُ مَاجَةٍ : ١٢٩٦ ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ : ٢٨١/٣ ، عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ : مِنْ الشُّعْرَى أَنَّ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةٍ : ١٢٩٥ ؛ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا ؛ وَيَرْجِعُ مَاشِيًا

(٣) وَرَدَّتْ فِي أَدْعِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ لِلْجِهَادِ وَالْحَجِّ وَالْعِيدَيْنِ وَالسَّفَرِ وَغَيْرِهَا أَخْبَارٌ وَأَثَارٌ كَثِيرَةٌ كُلُّهَا تَتِمَّاشِيٌّ مَعَ تَوَاضُعٍ سَيِّدَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِظْهَارِ الْإِفْتِقَارِ وَالتَّذَلُّلِ . . تَطْلُبُ فِي مِظَانِهَا مِنْ كُتُبِ الْأَدْعِيَةِ وَالْأَذْكَارِ . وَقَدْ أَخْرَجَ هَذِهِ فِي الْخُرُوجِ لِلِاسْتِسْقَاءِ الْبَيْهَقِيِّ فِي « الشَّعْبِ » ١٣٣/٤ . وَانْظُرْ ص ٨٤٠ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٧٢/١ ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ : ١٨٠ ، وَابْنُ عَمْرٍو : ١٠ ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ : ١٣٧ ، وَالْحَرَبِيُّ فِي-

بالتكبير . . وَيَقْطَعُهُ ؛ أَي : التكبير إِذَا أَنْتَهَى إِلَى الْمُصَلَّى . . فِي رِوَايَةٍ ؛ جُزِمَ بِهَا فِي « الدُرَايَةِ » . . وَفِي رِوَايَةٍ : إِذَا أُنْفَتِحَ الصَّلَاةُ ؛ كَذَا فِي « الْكَافِي » ، وَعَلَيْهِ حَمْلُ النَّاسِ ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ [الْهَنْدَوَانِيُّ] : وَبِهِ نَأْخُذُ .

العود بعد الصلاة : وَيَرْجِعُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ ؛ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) ، وَتَكْثِيرًا لِلشُّهُودِ .

١- كراهة النفل قبل العيد : وَيُكْرَهُ ١- التَّنْفُلُ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْمُصَلَّى ؛ اتِّفَاقًا .

وَفِي الْبَيْتِ عِنْدَ عَامَّتِهِمْ ؛ وَهُوَ الْأَصَحُّ ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ فَصَلَّى بِهِمُ الْعِيدَ . . لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا ؛ وَلَا بَعْدَهَا . متفقٌ عليه ^(٢) .

« غريب الحديث » : ٨٤٥/٢ ، والبزار ؛ كما في « المجمع » : ٣٢٢٣ ، وابن حبان : ٨٠٩ ، وابن أبي شيبة : ٣٧٥/١٠ مختصراً ، وأبو يعلى : ٧٣١ ، والقضاعي : ١٢١٨ ، والطبراني في « الدعاء » : ١٨٨٣ ، والبيهقي في « الشعب » : ٥٤٨ ، ووكيع في « الزهد » : ١١٨ ؛ ٣٣٩ ، وعزاه المنذري : ١٦١/٤ لأبي عوانة ؛ عن سعد بن مالك / أبي وقاص رضي الله عنه .

وأخرج الطبراني في « الكبير » - كما في « المجمع » : ٣٢٢٤ ؛ عن عبد الرحمن بن حاطب : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي الْعِيدَ يَذْهَبُ مِنْ طَرِيقٍ ؛ وَيَرْجِعُ فِي أُخْرَى . وعن أبي هريرة : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيدَيْنِ . . رَجَعَ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ . أخرجه أحمد : ٢٣٨/٢ ، والدارمي : ٣٧٨/١ ، وابن ماجه : ١٣٠١ ، وابن خزيمة : ١٤٦٨ ، وابن حبان : ٢٨١٥ ، والحاكم : ٢٩٦/١ وصححه ، والبيهقي : ٣٠٨/٣ ، والبخاري : ١١٠٨ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) أخرجه أحمد : ٣٣٨/٢ ، والدارمي : ١٦٢١ ، والترمذي : ٥٤١ ، وابن ماجه : ١٣٠١ ، وابن حبان : ٢٨١٥ ، وابن خزيمة : ١٤٦٨ ، وصححه الحاكم : ٢٩٦/١ ، وأقره الذهبي ، والبيهقي : ٣٠٨/٣ ، والبخاري : ١١٠٨ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه . وهو مروي عن ابن عمر وجابر وغيرهما .

(٢) أخرجه الشافعي : ص ٧٤ ، وأحمد : ٢٨٠/١ ؛ ٣٤٠ ؛ ٣٥١ ، والبخاري : ٩٨٩ ، ومسلم : ١٣ - ٨٨٤ ، وأبو داود : ١١٥٩ ، والترمذي : ٥٣٧ ، والنسائي : ١٥٨٦ ، وابن ماجه : ١٢٩١ ، وابن خزيمة : ١٤٣٦ ، والدارمي : ١٦١٣ ؛ ١٦١٩ ، والطيالسي : ٢٦٣٧ ، وابن حبان : ٢٨١٨ ، وابن الجارود : ٢٦١ ، والدارقطني : ١٧٠٧ ، وابن أبي شيبة : ١٧٧/٢ ، =

ويكره ٢- بعد العيد التثقل بَعْدَهَا ؛ أي : بعد صلاة العيد في المصلي فقط ، فلا يكره في البيت . . عَلَى اخْتِيَارِ الْجُمْهُورِ ، لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئًا ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ^(١) .

وقتها : وَابْتِدَاءُ وَقْتِ صَحَّةِ صَلَاةِ الْعِيدِ مِنْ أَرْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرُ رُمْحٍ ؛ أَوْ رُمْحَيْنِ حَتَّى تَبْيَضَ ، لِلنَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ وَقْتِ الطُّلُوعِ إِلَى أَنْ تَبْيَضَ^(٢) ، وَلِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي الْعِيدَ حِينَ تَرْتَفِعُ الشَّمْسُ قَدَرُ رُمْحٍ ؛ أَوْ رُمْحَيْنِ^(٣) - فَلَوْ صَلَّوْا قَبْلَ ذَلِكَ !؟ لَا تَكُونُ صَلَاةَ عِيدٍ ، بَلْ نَفْلًا مُحَرَّمًا^(٤) - إِلَى قُبُلِ زَوَالِهَا ؛ أي : الشمس ، كما ورد به الأثر^(٥) .

كيفيتها : وَكَيْفِيَّةُ صَلَاتَيْهِمَا ؛ أي العيدين : أَنْ يَنْوِيَ عِنْدَ آدَاءِ كُلِّ مِنْهُمَا صَلَاةً

= والبيهقي : ٢٩٥/٣ ، والبغوي : ١١٠٩ ؛ عن ابن عباس . . وعن ابن عمر : ٢٩٥/١ ؛ وصححه الحاكم .

(١) تقدّم تخريجه ص ٣٤٧ .

(٢) تقدّم ص ٣٤٢ ما يفيد النهي . وأما الرمح . . فهو بداية الوقت ، وأما الرمحين ؛ وهو حين ايضاضها فهو وقت التدب . فهما وقتان ؛ لا وقت واحد على سبيل التردد . فتنبه .

(٣) قال الزيلعي (٢١١/٢) : غريب . لكن استخرج له شاهداً أخرجه أبو داود : ١١٣٥ ، وابن ماجه : ١٣١٧ ، والحاكم : ٢٩٥/١ ؛ وصحّحه على شرط البخاري : أَنَّ الصَّحَابِيَّ الْجَلِيلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُسْرِ خَرَجَ مَعَ النَّاسِ فَأَنكَرَ إِبْطَاءَ الْإِمَامِ قَائِلًا : إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ !! يَعْنِي : وَقْتُ صَلَاةِ الضُّحَى

(٤) لأنها في وقت منهوي ، وهي نفل لعدم دخول وقت العيد

(٥) هو أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ رَكِبًا شَهِدُوا بِرُؤْيَا هَلَالِ شَوَالٍ بَعْدَ الزَّوَالِ . فَأَمَرَ النَّاسَ بِالْفِطْرِ ثُمَّ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَصَلَّى مِنَ الْغَدَا وَلَوْ كَانَ الْآدَاءُ جَائِزًا بَعْدَ الزَّوَالِ لَمَا أَخْرَجَهَا .

أخرجه أحمد : ٥٧/٥ ، وأبو داود : ١١٥٧ ، والنسائي : ١٥٥٦ ، وابن ماجه : ١٦٥٣ ، وابن حبان : ٣٤٥٦ ؛ وابن أبي شيبة : ٦٧/٣ . والطحاوي : ، والبزار : ٩٧٢ ، وعبد الرزاق : ٧٣٣٩ ، وعلي بن الجعد : ١٧٨٧ ، والدارقطني : ٢١٧٨ ، والبيهقي : ٣١٦/٣ ؛ عن أبي عُمَيْرٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ؛ عن عمومة له من الأنصار .

الْعِيدِ بقلبه ؛ ويقول بلسانه^(١) (أَصْلِي صَلَاةَ الْعِيدِ اللَّهُ تَعَالَى إِمَاماً) ، والمقتدي
ينوي المتابعة أيضاً . ثُمَّ يُكَبِّرُ لِلتَّخْرِيمَةِ ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْإِمَامُ وَالْمُؤْتَمُّ الشَّعَاءَ : (سُبْحَانَكَ
اللَّهُمَّ ؛ وَبِحَمْدِكَ... الخ) ، لَأَنَّهُ شُرِعَ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ فَيَقْدَمُ عَلَى تَكْبِيرَاتِ
الزَّوَائِدِ ؛ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ .

تَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ : ثُمَّ يُكَبِّرُ الْإِمَامُ وَالْقَوْمُ تَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ ، سُمِّيَتْ بِهَا لِ
لِزِيَادَتِهَا عَلَى تَكْبِيرِ الْإِحْرَامِ وَالرُّكُوعِ ؛ يَكْرُرُهَا ثَلَاثًا ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَسْعُودٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَيَسْكُتُ بَعْدَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ مَقْدَارَ ثَلَاثِ تَكْبِيرَاتٍ فِي رِوَايَةٍ ؛ عَنْ
أَبِي حَنِيفَةَ ، لثَلَاثِ يَشْتَبِهَ عَلَى الْبَعِيدِ عَنِ الْإِمَامِ ، وَلَا يَسْرُ ذِكْرُ^(٢) ، وَلَا بِأَسْ بَأَنَّ يَقُولُ
(سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ) .

يَرْفَعُ يَدَيْهِ الْإِمَامُ وَالْقَوْمُ فِي كُلِّ مِنْهَا ، وَتَقْدَمُ ص ٤٥٨ أَنَّهُ سَنَةٌ .

أَعْمَالُهَا : ثُمَّ يَتَعَوَّذُ الْإِمَامُ ، ثُمَّ يُسَمِّي سِرًّا ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْإِمَامُ الْفَاتِحَةَ ، ثُمَّ يَقْرَأُ
سُورَةَ ، وَتُنْدَبُ أَنْ تَكُونَ سُورَةُ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ تَمَامًا ، ثُمَّ يَزْكِعُ الْإِمَامُ وَتَتَّبِعُهُ
الْقَوْمُ .

الرُّكْعَةُ الثَّانِيَّةُ : فَإِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ ابْتَدَأَ بِالْبَسْمَلَةِ ، ثُمَّ بِالْفَاتِحَةِ ، ثُمَّ بِالسُّورَةِ لِيُوَالِيَ
بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ ؛ وَهُوَ الْأَفْضَلُ عِنْدَنَا .

مَنْدُوبُ الْقِرَاءَةِ : وَتُنْدَبُ أَنْ تَكُونَ سُورَةُ ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ . رَوَاهُ الْإِمَامُ
أَبُو حَنِيفَةَ^(٣) يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَيَوْمَ

(١) القول باللسان من سنة المشايخ ؛ لَمْ يَرِدْ عَنْ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ مِنْهُ كَمَا مَرَّ
ص ٣٧٦ .

(٢) انظر ص ٤٥٢ .

(٣) فِي « مَسْنَدِهِ » بِرَقْم : ١٤٢ ، وَالْحَمِيدِي : ٩٢١ ، وَاحْمَد : ٢٧٣ / ٤ ، وَمُسْلِم : ٦٢ - ٨٧٨ ،
وَأَبُو دَاوُد : ١١٢٢ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٥٣٣ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٥٦٧ ، وَابْنُ مَاجَه : ١٢٨١ ، وَابْنُ
خُزَيْمَةَ : ١٤٦٣ ، وَالدَّارِمِيُّ : ١٥٧٦ ، ١٦١٥ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ٢٨٢٢ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ :
١٤١ / ٢ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ١٠٩١ ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

الجمعة بـ ﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَنِيَّةِ﴾ . ورواه مرة في العيدين فقط .

زوائد الثانية : ثُمَّ يُكَبِّرُ الإمام والقوم تَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ (ثلاثاً) ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ الإمام والقوم فيها ؛ كما في الرُّكْعَةِ الْأُولَى . وَهَذَا الْفَعْلُ - وهو : الموالاة بين القراءتين والتكبير ثلاثاً في كل رُكْعَةٍ - أُولَى من زيادة التكبير على الثلاث في كل رُكْعَةٍ ؛ وَمِنْ تَقْدِيمِ تَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْقِرَاءَةِ !! لأثر ١- ابن مسعود رضي الله عنه ، و٢- موافقة جمع من الصحابة له ؛ قولاً وفعلًا ، و٣- سلامته من الاضطراب .

توضيح : وإنما اختير قوله !! لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « رَضِيتُ لِأُمَّتِي مَا رَضِيَ ابْنُ أُمِّ عَبْدِ »^(١) .

تبيين : فَإِنْ قَدَّمَ التَّكْبِيرَاتِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْقِرَاءَةِ ؟ جَاوَزَ ، لَأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْأَوَّلِيَّةِ ؛ لَا الْجَوَازِ وَعَدَمِهِ ، وَلِذَا لَوْ كَبَّرَ الإمام زَائِدًا عَمَّا قُلْنَا... يتابعه المقتدي إلى سِتِّ عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً ، فَإِنْ زَادَ ؟ ! لَا يُلْزَمُهُ مُتَابَعَتُهُ ، لِأَنَّهُ بَعْدَهَا مُحْظُورٌ بَيِّنٌ ، لِمَجَاوَزَتِهِ مَا وَرَدَ بِهِ الْآثَارُ^(٢) .

تكبيرات المسبوق : وإذا كان مسبقاً !! يكبر فيما فاتته ؛ بقول أبي حنيفة .

وإذا سبق برُكْعَةٍ يَبْتَدِيءُ فِي قِضَائِهَا بِالْقِرَاءَةِ ؛ ثُمَّ يَكْبُرُ ، لِأَنَّهُ لَوْ بَدَأَ بِالتَّكْبِيرِ ..

وعن سُرَّةِ بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بـ ﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَنِيَّةِ﴾ . أخرجه أحمد : ١٣/٥ ، والطبراني في « الكبير » : ٦٧٧٣ .

(١) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٨٤٥٨ ، و« الأوسط » : ٦٨٧٩ ، والحاكم : ٣/٣١٧ ، وقال : هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ؛ وأقره الذهبي . والبزار : ٢٩٧٩ ، بزيادة : « وَكَرِهْتُ لِأُمَّتِي مَا كَرِهَ ابْنُ أُمِّ عَبْدِ » ؛ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وهو المراد بـ « ابن أم عبد » .

(٢) يمكن الاكتفاء بما أورده الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » : ٢/٢١٣-٢١٨ .

وَأَلَى بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ !! فَيُؤَافِقُ رَأْيَ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؛ فَكَانَ أَوَّلَى ، وَهُوَ مُخَصَّصٌ ؛ لِقَوْلِهِمْ (الْمَسْبُوقُ يَقْضِي أَوَّلَ صَلَاتِهِ فِي حَقِّ الْأَذْكَارِ) .

مَسْبُوقُ الْقِيَامِ : وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعاً ؟ أَحْرَمَ قَائِماً ، وَكَبَّرَ تَكْبِيرَاتِ الزَّوَادِ قَائِماً أَيْضاً . . إِنْ أَمِنَ فَوَتْ الرُّكْعَةَ بِمُشَارَكَةِ الْإِمَامِ فِي الرُّكُوعِ ، وَإِلَّا ! يَكْبُرُ لِلْإِحْرَامِ قَائِماً ، ثُمَّ يَرْكَعُ مُشَارِكاً لِلْإِمَامِ فِي الرُّكُوعِ ، وَيَكْبُرُ لِلزَّوَادِ مَنْحَنِياً بِلا رَفْعِ يَدٍ ، لِأَنَّ الْفَائِتَ مِنَ الذِّكْرِ يُقْضَى قَبْلَ فَرَاغِ الْإِمَامِ ، بِخِلَافِ الْفَعْلِ ، وَالرَّفْعُ حَيْثُ سَنَّةٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، وَيَفُوتُ السَّنَةُ الَّتِي فِي مَحَلِّهَا ؛ وَهِيَ : وَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ .

مَسْبُوقُ الرُّكُوعِ : وَإِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ ؟ سَقَطَ عَنِ الْمَقْتَدِي مَا بَقِيَ مِنَ التَّكْبِيرَاتِ ، لِأَنَّهُ إِنْ أَتَى بِهِ فِي الرُّكُوعِ . . لَزِمَ تَرْكُ الْمَتَابَعَةِ الْمَفْرُوضَةِ لِلْوَاجِبِ^(١) ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ قَائِماً ؟ لَا يَأْتِي بِالتَّكْبِيرِ ، لِأَنَّهُ يَقْضِي الرُّكْعَةَ مَعَ تَكْبِيرَاتِهَا ؛ كَذَا فِي « فَتْحِ الْقَدِيرِ » : ٧٨/١ .

أَحْكَامُ خُطْبَةِ الْعِيدَيْنِ

تَأْخُرُ الْخُطْبَةُ : ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَتَيْنِ ؛ اقْتِدَاءً بِفَعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢) . .

مَوْضُوعُهَا : يُعَلَّمُ فِيهِمَا أَحْكَامُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ، لِأَنَّ الْخُطْبَةَ شُرِعَتْ لِأَجْلِهِ .

(١) يَعْنِي : تَرْكُ الْمَفْرُوضِ لِأَجْلِ آدَاءِ الْوَاجِبِ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٨٧/٥ وَمَوَاضِعُ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٥٨٢ ، ١٥٨٣ ، وَابْنُ مَاجَةٍ : ١٢٨٩ ؛ وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ١٤٤٧ ؛ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ السَّوَامِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَلَفْظُ ابْنِ مَاجَةٍ : « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَوْمِ فِطْرٍ ، أَوْ أَصْحَى . . فَخَطَبَ قَائِماً ثُمَّ قَعَدَ قَعْدَةً ، ثُمَّ قَامَ . وَاقْتَصَرَ النَّسَائِيُّ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ عَلَى التَّبْوِيبِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ فِي الْعِيدَيْنِ . وَلَهُ شَوَاهِدٌ ؛ مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ : ١٤٤٦ ؛ بِأَنَّ عَدَدَ الْخُطْبِ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْفَصْلَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِجُلُوسٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْطُبُ الْخُطْبَتَيْنِ . . وَهُوَ قَائِمٌ وَيَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ .

فَيَذْكُرُ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلِمَنْ تَجِبُ . وَمَنْ تَجِبُ ، وَمَقْدَارُ الْوَاجِبِ ، وَوَقْتُ الْوَجُوبِ .

الجلسة والتكبير : ويجلسُ بين الخطبتين جلسة خفيفة . ويكبرُ في خطبة العيدين ، وليس لذلك عددٌ ؛ في ظاهر الرواية ، لكن لا ينبغي أن يجعل أكثر الخطبة التكبير . ويكبرُ في خطبة عيد الأضحى أكثر مما يكبرُ في خطبة الفطر . كذا في قاضيخان : ١٨٣/١ .

أثناء الخطبة : ويبدأ الخطيبُ بالتحميد في الجمعة وغيرها ، ويبدأ بالتكبير في خطبة العيدين ، ويستحبُّ أن يستفتحَ الأولى بِتَسْمِيَةِ تَتْرَى^(١) ؛ والثانية بِسَبْعٍ . قال عبدُ الله بن مسعود رضي الله عنه : هو السُّنَّةُ .

ويكبرُ القومُ معه ، ويصلُّون على النَّبِيِّ ﷺ في أنفسهم ؛ امتثالاً للأمر^(٢) ، وسُنَّةُ الإنصات .

فوت الصلاة : وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ ؛ فلم يدركها مع الإمام ؟ لَا يَقْضِيهَا ، لأنها لم تعرف قرينةً إلا بشرائط لا تتمُّ بدون الإمام - أي : السلطان ، أو مأموره - فإن شاء ١- انصرف ، وإن ٢- شاء صلى نفلًا ، والأفضل أربعٌ ، فيكونُ له صلاة الضحى ، لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ^(٣) ؛ يقرأ في الأولى بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ؛ وفي الثانية ﴿وَالشَّمْسُ

(١) متوالية .

(٢) وهو قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب : ٥٦] وعملًا بما وجب بالسُّنَّةِ وهو الإنصات ، فيكون قد جمع بينهما ، فصلَّى على النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وهو منصت للخطيب .

وهنا يجب التنبيه إلى ما يفعله بعض متفقي الخطباء من حفض المستمعين على الذكر ، ورفع الصوت ، وترداده جهراً مخللاً بأدب الخطبة ، على أننا في زمن حَلَّتْ منه البشيرة النذير صلى الله عليه وسلم . قلُّ فقهاؤه وكثر خطبائه ؛ فلأن الله وإنا إليه راجعون

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» : ٩٥٣٢ ، ٩٥٣٣ ، وعبد الرزاق : ٥٧١٣ ، وابن أبي شيبة : ١٨٣/٢ . لكن الشعبي لم يسمع من ابن مسعود رضي الله عنه !! ورواه أيضا عن مسروق عنه . وليس فيه بيان ما يقرأ .

وَصْنَهَا ، وفي الثالثة ﴿وَأَلَّيْ إِذَا بَشَتْ﴾ ، وفي الرابعة ﴿وَالضَّحَى﴾ ، وروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعداً جميلاً وثواباً جزيلاً^(١) . انتهى .

تأخير أدائها : وَتَوَخَّرُ صَلَاةُ عِيدِ الْفِطْرِ بِعُذْرٍ ؛ كَانَ ١- غَمُّ الْهَلَالِ وشهدوا بعد الزوال ، أو ٢- صَلَّوْهَا فِي غَيْمٍ ؛ فَظَهَرَ أَنَّهَا كَانَتْ بَعْدَ الزَّوَالِ^(٢) فتَوَخَّرَ إِلَى الْغَدِ فَقَطْ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَنْ لَا تُقْضَى ؛ كَالْجُمُعَةِ ؛ إِلَّا أَنَّا تَرَكْنَاهُ بِمَا رَوَيْنَا ص ٨١٧ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَّرَهَا إِلَى الْغَدِ بِعُذْرٍ !! وَلَمْ يُزَوَّ أَنَّهُ أَخَّرَهَا إِلَى مَا بَعْدَهُ ، فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ^(٣) .

توضيح : وَقِيدُ الْعُذْرِ لِلْجَوَازِ ؛ لَا لِنَفْيِ الْكِرَاهَةِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ ؟ لَا تَصَحُّ فِي الْغَدِ .

مطلب

فيما يخالف فيه الفطر الأضحى

١- في الطعام : وَأَحْكَامُ عِيدِ الْأَضْحَى كَالْفِطْرِ ؛ وَقَدْ عَلِمْتَهَا ! لَكِنَّهُ فِي الْأَضْحَى يُؤَخَّرُ الْأَكْلَ عَنِ الصَّلَاةِ اسْتِحْبَاباً .

فَإِنْ قَدَّمَهُ ؟ لَا يَكْرَهُ^(٤) فِي الْمَخْتَارِ^(٥) ، لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَطْعَمُ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ فَيَأْكُلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ^(٦) ، فَلِذَا قِيلَ : لَا يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرُ الْأَكْلِ . . إِلَّا لِمَنْ يُضْحِي ؛ لِأَكْلِ مِنْهَا أَوَّلًا .

(١) نقل العلامة الطحطاوي/٥١٩ ؛ من «جامع الرموز» للقهستاني ؛ معزيا إلى (المسعودية) : يُعْطَى ثَوَابًا بَعْدَ كُلِّ مَا نَبَتْ فِي هَذِهِ السَّنَةِ .

(٢) لأنها مؤقَّتة . . وقد خرج وقتها ، وأنها لا تقضى .

(٣) وهو عدم قضاء غير الغرائض .

(٤) بل يستحبُّ كما في الفطر ، لِأَنَّ تَرْكَ الْمُسْتَحَبِّ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ ثُبُوتُ الْكِرَاهَةِ ، بَلْ لَا بَدْلَ لَهَا مِنْ دَلِيلٍ خَاصٍّ .

(٥) وقيل : لَا يَسْتَحِبُّ التَّأْخِيرُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَضَحَّ . كما في «البحر» : ١٧٦/٢ .

(٦) أخرجه أحمد : ٣٥٢/٥ ؛ ٣٦٠ ، والترمذي : ٥٤٢ ، وابن ماجه : ١٧٥٦ ، وابن خزيمة :

١٤٢٦ ، وابن حبان : ٢٨١٢ ، والحاكم : ٢٩٤/١ وصححه ، والدارمي : ١٦٠٨ ، =

٢- في التكبير : وَيُكَبِّرُ فِي الطَّرِيقِ ذَاهِباً إِلَى المصلى . . جَهْراً ؛ استحباباً ، كما
فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) .

٣- موضوع الخطبة : وَيُعَلِّمُ الْأُضْحِيَّةَ ، فَيَبَيِّنُ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَمِمَّ تَجِبُ ،
وَسِنَّ الواجب ، ووقت ذبحه ؛ والدَّابِغِ ، وحكم الأكل ؛ والتصدق ؛ والهدية ؛
والادِّخار .

وَيُعَلِّمُ تَكْيِيزَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ؛ من إضافة الخاصِّ إلى العامِّ فِي الْخُطْبَةِ ، لَأَنَّ
الخطبة شُرِعتْ لَهُ .

لفت انتباه : وينبغي للخطيب التَّنبِيهُ عليها في خُطبة الجمعة التي يليها العيد .

٤- تأخير الصلاة : وَتُؤَخَّرُ صَلَاةُ عِيدِ الْأُضْحَى بِعُذْرٍ لِنَفْيِ الْكِرَاهَةِ ، وبلا عذر
مع الكراهة ؛ لمخالفة المأثور ^(٢) . . إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، لَأَنَّهَا مُؤَقَّتَةٌ بوقت الأضحية فيما
بين الارتفاع إلى الزوال ، ولا تصحُّ بعدها ^(٣) .

تقليد الواقفين : وَالتَّعَرِّيفُ ؛ وهو : بالتشبه بالواقفين بعرفات ^(٤) لَيْسَ بِشَيْءٍ
معتبر ^(٥) ؛ فلا يستحبُّ ، بل يكره في الصحيح ^(٦) ، لَأَنَّهُ اختراعٌ في الدين ،

= والدارقطني : ١٦٩/٧ ، والبغوي : ١١٠٤ والطبراني في « الأوسط » : ٣٠٨٦ ؛ عن بُرَيْدَةَ بن
الْحُصَيْنِ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنهما . بلفظ : فَيَأْكُلُ مِنْ ذَبِيحَتِهِ ا

(١) أخرجه الدارقطني : ١٦٩٨ ؛ عن نافع ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ إِذَا غَدَا يَوْمَ الْفِطْرِ
ويوم الأضحي يجهر بالتكبير حتى يَأْتِيَ المصلى ، ثُمَّ يَكْبُرُ حَتَّى يَأْتِيَ الإمام . لكن قال البيهقي :
٢٧٩/٣ : الصحيح وقفه على ابن عمر !! وذكر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُجُ فِي
العيدين . . . رافعاً صوته بالتهليل والتكبير فيأخذ طريق الحذايق حتى يَأْتِيَ المصلى .

(٢) لَأَنَّ الْمَأْثُورَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَصَلِّ الْأُضْحَى إِلَّا عَاشِرَ ذِي الْحِجَّةِ ، وَتَقَدَّمَ ص ٨١٧
أمره ﷺ للوفد الذين شهدوا بهلال الفطر أن يصلوا من الغد .

(٣) لَأَنَّهَا مُؤَقَّتَةٌ بِالْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ ؛ ووقت الضحى ، فلا تقضى بعد الوقت ، ولأنها تبطل بخروجه ،
بخلاف الوتر حيث لا يبطل بخروج الوقت ويقضى . فاعلمه .

(٤) هو الاجتماع عشية عرفة بالجوامع ؛ أو الخروج إلى البرية يومها للدعاء .

(٥) من الندب أو الكراهة ، وهو قول الإمام الأعظم رضي الله عنه .

(٦) وتحمل على التحريمية ؛ لعدم فعلها منه صلى الله عليه وسلم بالمدينة مع حرمة على كل عبادة =

ولا يخفى ما يحصل من رَعاع العامة باجتماعهم واختلاطهم بالنساء والأحداث في هذا الزمان ، ودرء المفسدة مقدّم .

مطلب

في تكبير التشريق وأحكامه

حكمه : وَيَجِبُ تَكْبِيرُ التَّشْرِيقِ فِي اخْتِيَارِ الْأَكْثَرِ ، لقوله تعالى ﴿ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة/ ٢٠٣] مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ فَجْرِ عَرَفَةَ إِلَى عَقَبِ عَصْرِ الْعِيدِ ، لانعقاد الإجماع على الأقل .

شرطه : ويأتي به مرّة ؛ بشرط أن يكون فَوْزَ كُلِّ صَلَاةٍ فَرَضٍ - شمل الجمعة ! وخرج النفل ؛ والوتر ؛ وصلّاة الجنّازة ؛ والعيد^(١) - إذا كان الفرض أدّي ؛ أي : صَلّٰى ؛ ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها ؛ وهي الثمانية . . بِجَمَاعَةٍ ؛ خرج به المنفرد ، لما رُوِيَ عن ابن مسعود رضي الله عنه : ليس التكبير أَيْامَ التَّشْرِيقِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ^(٢) .

تكبير الجماعة : والتكبيرُ على مَنْ صَلّٰى بِجَمَاعَةٍ مُسْتَحَبٌّ ، خرج به جماعة النساء .

وجوبه : فيجب عَلَى إِمَامٍ مُقِيمٍ بِمَضَرٍ . . لا مسافرٍ ؛ ومقيم بقربة^(٣) .

= مطلوبة . وهو أحد أقوال ثلاثة ؛ ثالثها : الإباحة ، لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه فعله بالبصرة ؛ وهو محمول على فعله للتذكير والوعظ تبرّكاً بالوقت . فليكن التوفيق بين الأقوال .
(١) أثنى فقهاء بلخ بالتكبير عقب صلاة العيد ؛ لكونها أدّيت بجماعة كالجمعة ، وعليه توارث المسلمين فيتبع . كذا في « رد المحتار » : ٥٦٣/١ ، معزيا إلى « البحر » : ١٧٩/٢ . وعليه العمل في بلادنا إلى صعود الخطيب المنبر .

(٢) قال المؤلف في أصل هذا الشرح : رواه حرب وأبو بكر بن عبد العزيز ؛ وله شاهد للطبراني في « الكبير » : ٢٦٨/١٢ أن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا صَلّٰى وحده إمام التشريق . . لم يكبر . وعزاه المؤلف إلى أحمد .
(٣) أي : لا يجب عليهما ؛ لا أنهما لا يكبران . فتنبه .

وَيَجِبُ التَّكْبِيرُ عَلَى مَنْ أَقْتَدَى بِهِ ؛ أَي : بِالْإِمَامِ الْمُقِيمِ ، وَلَوْ كَانَ الْمُقْتَدِي مُسَافِرًا ، أَوْ رَقِيقًا ، أَوْ أُنْثَى ؛ تَبَعًا لِلْإِمَامِ .

تفريعات :

أ- تكبير المرأة : والمرأة تخفض صوتها دون الرجال ؛ لَأَنَّهُ عَوْرَةٌ^(١) .

ب- تكبير المسبوق : وعلى المسبوق التكبير ، لَأَنَّهُ مُقْتَدٍ بِتَحْرِيمَةٍ ، فَيَكْبُرُ بَعْدَ فَرَاغِهِ . وَلَوْ تَابَعَ الْإِمَامَ نَاسِيًا ؟ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ ، وَفِي التَّلِيَةِ ! ؟ تَفْسُدُ^(٢) .

ج- التلبية والتكبير : وَيَبْدَأُ الْمُحْرِمُ بِالتَّكْبِيرِ ، ثُمَّ بِالتَّلِيَةِ^(٣) .

وَلَا يَفْتَقِرُ التَّكْبِيرُ لِلطَّهَارَةِ وَتَكْبِيرِ الْإِمَامِ^(٤) . . . عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، لَمَّا رَوَيْنَاهُ ص ٤٢٨ .

وَقَالَ ؛ أَي : أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ : يَجِبُ التَّكْبِيرُ قَوْزَ كُلِّ فَرْضٍ . . عَلَى مَنْ صَلَّاهُ ، وَلَوْ كَانَ مُنْفَرِدًا ؛ أَوْ مُسَافِرًا ؛ أَوْ قَرَوِيًّا ، لَأَنَّهُ تَبِعَ لِلْمَكْتُوبَةِ . . مِنْ فَجْرِ عَرَفَةَ إِلَى عَقَبِ عَصْرِ الْيَوْمِ الْخَامِسِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، فَيَكُونُ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وَبِهِ ؛ أَي : بِقَوْلِهِمَا يُعْمَلُ ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ، إِذْ هُوَ الْاِحْتِيَاظُ ، لِأَنَّ الْإِتْيَانَ بِمَا لَيْسَ عَلَيْهِ أَوْلَى مِنْ تَرْكِ مَا قِيلَ (إِنَّهُ عَلَيْهِ) ، لِلأَمْرِ بِذِكْرِ اللَّهِ فِي الْأَيَّامِ الْمَعْلُومَاتِ وَالْمَعْدُودَاتِ ، وَعَدَمِ وَجْدَانِ ذِكْرِ سِوَى التَّكْبِيرَاتِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .
وَالْأَوْسَطَانِ مِنْهَا^(٥) مِنَ الْمَعْلُومَاتِ وَالْمَعْدُودَاتِ ، لِأَنَّ الْمَعْلُومَاتِ : عَشْرُ ذِي

(١) مَرْصُومٌ ص ٣٥٩ ؛ تَحْرِيرُهُ أَنَّهُ فِتْنَةٌ لَا عَوْرَةَ ! وَانْظُرْ ص ٢٩٥ .

(٢) صَوْرَتُهَا : أَنْ يَسْلُمَ نَاسِيًا مَعَ الْإِمَامِ ، ثُمَّ يَلْتَمِي . . فَيَتَذَكَّرُ أَنَّهُ مُسْبِقٌ ؟ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؛ أَمَا لَوْ كَبَّرَ . . وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا ؟ لَمْ تَفْسُدْ ، فَيُسَبِّحُ مَا سَبَقَ بِهِ ثُمَّ يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ ، لِأَنَّ الْفَاطَةَ التَّلِيَةَ لَيْسَتْ مِنَ الصَّلَاةِ ؛ بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ .

(٣) وَلَا يَجْتَمِعَانِ إِلَّا يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَغَدَاةَ يَوْمِ النُّحْرِ ، لِأَنَّهُ يَقْطَعُ التَّلِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ يَرْمِيهَا غَدَاةَ يَوْمِ النُّحْرِ .

(٤) لِأَنَّهُ ذِكْرٌ مُحْضَرٌ مُسْتَقْلِلٌ عَنِ الصَّلَاةِ ؛ وَلَيْسَ جُزْءًا مِنْهَا .

وَأَمَّا عَدَمُ افْتِقَارِهِ لِتَكْبِيرِ الْإِمَامِ !! فَلِأَنَّهُ ذَكَرَ أَيْضًا ، وَهِيَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَفْعَلُهَا الْمُؤْتَمُّ . .
فَعَلَّهَا الْإِمَامُ ؛ أَوْ لَا !! وَانْظُرْ ص ٦٠٦-٦٠٧ .

(٥) قَالَ الْعَلَمَةُ الطَّحْطَاوِيُّ / ٥٢٥ : كَذَا يَوْجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ !! وَالنُّسخُ الَّتِي حُذِفَ مِنْهَا هَذِهِ الْعِبَارَةُ =

الحجّة والمعدودات : أيام التشريق ، وقيل : المعلومات أيام النحر ،
والمعدودات : أيام التشريق . سُميت « معدودات » لقلتها^(١) ، وهكذا روي عن
أبي يوسف أنه قال : اليوم الأول من المعلومات ، واليومان الأوسطان من
المعلومات والمعدودات .

التكبير بعد العيد : وَلَا بَأْسَ بِالتَّكْبِيرِ عَقِبَ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ؛ كَذَا فِي (« مَبْسُوط »
أبي الليث) ، لتوارث المسلمين ذلك ، وكذا في الأسواق وغيرها^(٢) .

صيغته : وَالتَّكْبِيرُ هُوَ أَنْ يَقُولَ (اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ - فهما مرّتان - لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ
أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ) ، لما روي أنه ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْغَدَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ ؛ ثُمَّ
أَقْبَلَ عَلَى أَصْحَابِهِ بِوَجْهِهِ ؛ فَقَالَ : « خَيْرُ مَا قُلْنَا وَقَالَتِ الْأَنْبِيَاءُ قَبْلَنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا
(اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ »)^(٣) .

توضيح : وَمَنْ جَعَلَ التَّكْبِيرَاتِ ثَلَاثًا فِي الْأَوَّلِ لَا ثَبْتَ لَهُ .

الزيادة عليه : ويزيدُ على هذا إن شاء ؛ فيقول (اللَّهُ أَكْبَرُ كَثِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، صَدَقَ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ
عَبْدَهُ ، وَأَعَزَّ جُنْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ؛
مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ؛ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، اَللّهُمَّ ؛ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ

هي الصواب . ومراده رحمه الله أن الأوسطين هما الحادي عشر والثاني عشر ، وهما ليسا من عشر
ذي الحجة ؛ فلا يكونان من المعلومات ، بل من المعدودات التي هي أيام التشريق طبقا لهذا
التعليل ؛ دون تعليل القيل الذي يليه . فتنبه .

(١) وهي ثلاثة أيام : أولها العاشر من ذي الحجة يوم النحر : نحرٌ فقط ، والحادي عشر والثاني

عشر : نحر وتشريق ، والثالث عشر : تشريق فقط . أمّا يوم عرفة . فمضق على التكبير فيه !

(٢) ولو في العشر كله . وبه كان يفتي إبراهيم بن [أبي] يوسف ؛ فلا تمنع عنه العامة ، بل فعله أولى !
كما أفاده ابن عابدين في « رد المحتار » : ٥٦٣ / ١ .

(٣) مروى بالفاظ عديدة ، منها ما أخرجه مالك : ٢١٤ / ١ ، والترمذي : ٣٥٩٧ ، وأحمد :

٢١٠ / ٢ ، وعبد الرزاق : ٨١٢٥ ، والبيهقي : ٢٨٤ / ٤ : « خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَأَفْضَلُ
مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي . . . » .

مُحَمَّدٍ ، وعلى أصحابِ مُحَمَّدٍ ، وعلى أزواجِ مُحَمَّدٍ وسلَّم تسليمًا كثيرًا) .
كذا في « مجمع الروايات » شرح القدوري^(١) .

• • •

(١) تنمة : يتدب لمن أراد أن يضحيَ ألا يأخذ من شعره وظفره إذا دخل العشر حتى يضحيَ ، فيشبه بذلك التحلل . والله الموفق لما يرضيه .

صلاة العيدين

مندوبات الفطر

- ٢٤١ - أن يأكل تمرأ ، وترأ
- ٥٤٣ - الفسل ، التطيب ، التسوك
- ٧٤٦ - لبس أحسن الثياب ، إظهار الفرح
- ٩٤٨ - أداء الفطرة ، كثرة الصدقة
- ١٢٤١٠ - التكبير ، الابتكار ، أداء الفجر في مسجد حيّه .

أحكام عامة

- حكمها : واجبة على أهل الجمعة بشرافها إلا الخطبة
- وقتها : من ارتفاع الشمس إلى زوالها
- كيفيتها : ركعتان كالجمعة ، ويزيد عليها ثلاث تكبيرات قبل القراءة في الأولى وثلاث بعدها في الثانية

مخالفات

بين الفطر والأضحية

- في الأضحية
- يؤخر الأكل
- يؤخر سرائي الطريق
- تؤخر ليوم بطر
- في الفطر
- يجعل الأكل
- يكبر سرائي الطريق
- تؤخر ليوم بطر

بين الجمعة والميدين

- الجمعة : فريضة
- الميدان ، واجبة
- الخطبة قبلها ليس بشرط
- فيجوز تأخير ما مع الإساءة
- الخطبة بعدها وهي شرط

الأسئلة

- لماذا سُمِّي العيد ؟ وما حكم صلاته ؟ وما تقول بتسميتها (سنة) عند الإمام محمد ؟

- على من تجب صلاة العيد . وما هي شروطها ؟

- لا تشترط الخطبة لصلاة العيد ! لماذا ؟ وما حكم تركها ، وتأخيرها ؟ ولماذا ؟

- يندب لمصلي عيد الفطر ثلاثة عشر شيئاً . عدّد سبعا ، وشرح ثلاثاً منها .

- ما هو التبكُّر ؟ وما هو الابتكار ؟ ومتى يقطع التكبير في ذهابه إلى الصلاة ؟

- ما هي الآداب التي يتحلَّى بها الذاهب إلى صلاة العيد ، مع ذكر ما تحفظ من أوراد ؟

- اذكر ما تعرف عن التنفل ما بين طلوع الشمس إلى ظهر يوم العيد .

- ما هو وقت صلاة العيد (ابتداءه ، ندبه ، انتهاءه) مع التعليل .

- اذكر ما تعرف عن صلاة العيد (هيتها ، نيتها ، تكبيراتها ، ما يقرأ فيها) ؟

- لماذا اختار الفقهاء أثر ابن مسعود في تكبيرات الزوائد ؛ دون غيره ! ؟

- هل تجوز التكبيرات قبل القراءة في الركعة الثانية ؟ وهل يتابعه إذا زاد عن ثلاث ؟

- ماذا يصنع المسبوق (بركعة أو ركعتين) ، ومن أدرك إمامه راكعاً ؟ أو رفع من الركوع .

- ما هي خطبة العيد (حكمها ، وقتها ، موضوعها ، التكبير فيها) ؟ هل يجلس فيها كالجمعة ؟ بأي شيء يبدأ ؟

- هل تقضى صلاة الفطر ؟ وما حكم قضائها ؟ وماذا يقضي بدلاً عنها لو فاتت ؟

- هل تؤخر صلاة الفطر ؟ (بعذر أو بدونه ، وما معنى البذر ، وما مثاله ؟ ولمتى) .

- هل تخالف أحكام عيد الفطر عن عيد الأضحى ؟ وبماذا ؟

- ما هو تكبير التشريق (ألفاظه ، وقته ، حكمه ، الخلاف فيه شرطه)

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، ثم اختر الأكثر صحة :

• يندب لمصلي العيد أن يأكل تمرأ وترأ عقب صلاة العيد فوراً .

• لو ترك الأكل قبل العيد يائماً ؛ لأنه يتشبه بالصائمين .

• يطلب التطيب يوم العيد ؛ إقامة للسنة ؛ ولكن يحذر طيب النساء .

• لو اغتسل يوم العيد بعد الصلاة كره ؛ لتركه السنة .

• يؤذي صدمة الفطر وهو منصرف من صلاة عيد الفطر .

• يصلي الصبح في مصلى العيد أولى من صلاته بمسجد حبه .

• يكبر في طريقه إلى مصلى العيد جهراً ؛ لا سرأً عند أبي حنيفة .

• يكبر في طريق الذهاب والعودة ، ويقطعه أثناء الخطبة فقط .

• سُئيت تكبيرات الزوائد لأنها تزيد ثواب المصلي احتفالاً بالعيد .

• يكرر تكبيرات الزوائد ثلاثاً قبل الاستفتاح وفي الثانية قبل القراءة .

• يسأل في تكبيرات الزوائد قراءة (قل هو الله أحد) بين كل تكبيرتين .

• لو كبر أكثر من ثلاث في كل ركعة تكره صلاته .

• لا يرفع المصلي يديه في تكبيرات الزوائد كتكبيرات الجنازة .

• يكبر في خطبة عيد الفطر خمساً وفي الثانية ثلاثاً (مروى عن ابن مسعود) .

• ليس لتكبير الخطبة عدد معين في ظاهر الرواية .

* من فاتته صلاة العيد ينصرف بغير شيء ، أو يصلي نفلاً ، والأفضل أربع كالضحى

* تؤخر صلاة العيد إذا صلّوها في الغيم متيّن أنها بعد الزوال
* تؤخر صلاة عيد الفطر إلى ثلاثة أيام وعيد الأضحى إلى أربعة أيام ؛ ولو بلا عذر .

* يكبر في طريقه إلى صلاة عيد الأضحى سرّاً استحباباً .
* التعريف تشبّها بأهل عرفة مسنون على الصحيح .
* تؤخر صلاة عيد الأضحى بعذر بلا كراهة ، وبلا عذر بكرَاهة إلى ثلاث فقط .
* لو قضى فروض أيام التشريق يكبر معها وجوباً .
* يجب تكبير التشريق على جماعة النساء والمسافرين ولو كان الإمام امرأة أو مسافراً .

* المرأة تخفض صوتها بالتكبير دون الرجال .
* المحرم يبدأ بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالاستغفار
* المسبوق يكبر بعد فراغه ، فلو سها وكبر مع الإمام تفسد صلاته .
* لو فسد وضوء المصلي بعد سلامه قبل التكبير يجب عليه الوضوء ليكبر .
* لا يجب التكبير إلا في جماعة للمقيمين عند أبي يوسف ومحمد .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على سيدنا رسول الله ﷺ :

* كان ﷺ لا يوم الفطر حتى ، و وترأ .
* كان ﷺ يتعطيّب يوم ، ولو
* كان للنبي ﷺ يلبسها في الجمع
* كان ﷺ يقول عند خروجه « اللّهُمَّ ؛ إني إلتك الدليل »
* خرج بهم ﷺ فصلّى بهم العيد لم يصل ولا

- * كان ﷺ العيد ، فإذا رجع إلى منزله
- * كان ﷺ يصلي العيد حين الشمس ، أو
- * قال ﷺ : « رَضِيتُ مَا أَتَيْتُ »
- * كان ﷺ لا يَظْعَمُ في يوم الأضْحى حَتَّى من أضحيته
- * قال ابن مسعود رضي الله عنه : ليس التكبير أيام التشريق

• • •

باب

صلاة الكسوف والخسوف والأفراع

صلاة الكسوف : سُئِرَ رَكْعَتَانِ^(١) كَهَيْئَةِ النَّفْلِ لِلْكَسُوفِ ؛ من غير زيادة ، فلا يركع رُكُوعَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، بل رُكُوعٌ وَاحِدٌ^(٢) ، لما رواه أبو داود : أَنَّهُ ﷺ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَأَطَالَ فِيهِمَا الْقِيَامَ ثُمَّ أَنْصَرَفَ ، وَأَنْجَلَتِ الشَّمْسُ ؛ فَقَالَ : « إِنَّمَا هَذِهِ آيَاتُ يُخَوِّفُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا عِبَادَهُ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا كَأَخْذِ صَلَاةٍ صَلَّيْتُمُوهَا مِنَ الْمَكْتُوبَةِ »^(٣) .

قال الكمال [٥٣/٢] : وهي الصُّبْحُ ، فَإِنَّ كُسُوفَ الشَّمْسِ كَانَ عِنْدَ ارْتِفَاعِهَا قَدَرِ رَمَحَيْنِ ، وَفِي الشُّنَّةِ أَنَّهَا بِرُكُوعٍ وَاحِدٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ لِلْكَسُوفِ .

مقيم جماعتها : ولا جماعة فيها . . . إِلَّا بِإِمَامِ الْجُمُعَةِ ؛ أَوْ مَأْمُورِ الشُّلْطَانِ ؛ دفعاً للفتنة ، فيصليهما . . . بِلاَ أَذَانٍ ؛ وَلَا إِقَامَةٍ ؛ وَلَا جَهْرٍ فِي الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا عِنْدَهُ ؛ خلافاً لهما . . . وَلَا خُطْبَةٍ بِاجْتِمَاعِ أَصْحَابِنَا ، لِعَدَمِ أَمْرِ ﷺ بِالْخُطْبَةِ ، بَلْ يُنَادِي (الصَّلَاةُ . . . جَامِعَةٌ)^(٤) ، ليجتمعوا .

(١) في ظاهر الرواية ، ثُمَّ يَدْعُو بَعْدَهُمَا حَتَّى تَنْجَلِيَ .

وفي غير ظاهر الرواية له أَنْ يَصَلِّيَ أَرْبَعًا ، أَوْ أَكْثَرَ . . . يَسْلُمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ؛ أَوْ أَرْبَعٍ .

(٢) وقال الأئمة الثلاثة : فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ .

(٣) برقم : ١١٨٥ عَنْ قَبِيصَةَ بِنْتِ مُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ ؛ قَالَ : كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ فَرِضًا يَجْرُؤُوه . . . وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بِالْمَدِينَةِ ؛ فَصَلَّى . . . الْحَدِيثُ .

وأخرجه أحمد : ٦٠/٥ ، والنسائي : ١٤٨٧ ، وابن خزيمة : ١٤٠٢ ، والحاكم :

٣٣٣/١ ، وصححه على شرطهما ، والبخاري : ٢٠٧/٤ ، والطحاوي : ٣٣١/١ ، والبيهقي :

٣٣٢/٣ .

(٤) يجوز فيها لغة أربعة وجوه :

تطويلهما : وَسُنَّ تَطْوِيلُهُمَا بِنَحْوِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ . قَالَ الْكَمَالُ [٥٣/٢] : وَهَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ كَرَاهَةِ تَطْوِيلِ الْإِمَامِ الصَّلَاةَ ، وَلَوْ خَفَّفَهَا جَازٌ ، وَلَا يَكُونُ مُخَالَفًا لِلسُّنَّةِ ، لِأَنَّ الْمُسْنُونَ اسْتِيعَابُ الْوَقْتِ بِالصَّلَاةِ وَالْأُدْعَاءِ ، فَإِذَا خَفَّفَ أَحَدَاهُمَا . . طَوَّلَ الْآخَرَى ؛ لِيَبْقَى عَلَى الْخُشُوعِ وَالْخَوْفِ إِلَى أَنْجِلَاءِ الشَّمْسِ .

تطويل أركانها : وَسُنَّ تَطْوِيلُ رُكُوعَيْهِمَا وَسُجُودَيْهِمَا ، لِمَا رُوِيَ : أَنَّ الشَّيْخَ أَنْكَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَامَ . . فَلَمْ يَكْذِرْ كَعُ ، ثُمَّ رَكَعَ . . فَلَمْ يَكْذِرْ كَعُ ، ثُمَّ رَفَعَ . . فَلَمْ يَكْذِرْ كَعُ ، ثُمَّ سَجَدَ . . فَلَمْ يَكْذِرْ كَعُ ، وَفَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخَرَى مِثْلَ ذَلِكَ . أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ [٣٢٩/١] وَصَحَّحَهُ ^(١) .

ثُمَّ يَدْعُو الْإِمَامُ ، لِأَنَّ السُّنَّةَ تَأْخِيرُهُ عَنِ الصَّلَاةِ ؛ جَالِسًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ؛ إِنْ شَاءَ ، أَوْ يَدْعُو قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ النَّاسِ .

قَالَ شَيْخُ الْأَيْمَةِ الْحَلَوَانِي : وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ .

وَلَوْ اعْتَمَدَ قَائِمًا عَلَى عَصَا ؛ أَوْ قَوْمٍ ؟ كَانَ أَيْضًا حَسَنًا .

وَلَا يَصْعَدُ الْمَنْبِرَ لِلدُّعَاءِ ، وَلَا يَخْرُجُ ^(٢) .

وَإِذَا دَعَا يُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ ، وَيَسْتَمِرُّونَ كَذَلِكَ حَتَّى يَكْمُلَ أَنْجِلَاءُ الشَّمْسِ ؛

كَمَا وَرَدَ ^(٣) .

= ١- الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ : ابْتِدَاءٌ وَخَيْرٌ . ٢- الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ : مَفْعُولٌ فَعْلٍ مَحْذُوفٌ (احْضَرُوا) ،

وَحَالٌ . ٣- الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ : مَفْعُولٌ فَعْلٍ مَحْذُوفٌ ؛ وَخَيْرٌ هِيَ ، مَقْدَرَةٌ . ٤- الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ :

فَاعِلٌ (حَضَرَتْ) مَقْدَرًا ، وَحَالٌ كَوْنُهَا جَامِعَةٌ .

(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَابْنِ خَزِيمَةَ : ١٣٨٩ . وَعَنْ أَحْمَدَ ١٩٨/٢ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ يَوْمَ

كَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ابْنُهُ ؛ فَقَامَ بِالنَّاسِ ؛ فَكَبَّرَ (لَا يَرْكَعُ) . . فَرَكَعَ ، فَكَبَّرَ (لَا

يَرْفَعُ) . . فَرَفَعَ ، فَكَبَّرَ (لَا يَسْجُدُ) . . فَسَجَدَ ؛ فَكَبَّرَ (لَا يَرْفَعُ) . . فَرَفَعَ ، فَقَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ فَفَعَلَ

مِثْلَ ذَلِكَ .

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ : ١١٩٤ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٤٨١ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) لَا يَخْرُجُ إِلَى الْبَرَّةِ ، أَوِ الْجَبَانَةِ ، أَوْ مَصَلَّى الْعِيدِ .

(٣) فِيمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ : ٩٠٤ بِلَفْظٍ : « فَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ » ، وَأَبُو دَاوُدَ : ١١٧٨ ،

ترك الجماعة : وَإِنْ لَمْ يَخْضُرَ الْإِمَامُ ١٤ صَلَّوْا ؛ أي : الناس فَرَادَى .. ركعتين ؛ أو أربعاً في منازلهم ؛ كَأَدَاءِ صَلَاةِ الْخُسُوفِ فَرَادَى ، لَأَنَّ الْقَمَرَ خُسِفَ مَرَاراً^(١) فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا أَنَّهُ ﷺ جَمَعَ النَّاسَ لَهُ ؛ دَفْعاً لِلْفِتْنَةِ .

الخسوف والكسوف : وكسوف القمر : ذهاب ضوئه ، والخسوف : ذهاب دائرته . والحكم أعم .

صلوات النوازل : وَكَالصَّلَاةِ فَرَادَى لِحَصُولِ الظُّلْمَةِ الْهَائِلَةِ نَهَاراً ، وَالرَّيْحِ الشَّدِيدَةِ .. لَيْلاً كَانَ ؛ أَوْ نَهَاراً . وَالْفَرْعُ بِالزَّلَازِلِ ، وَالصَّوَاعِقُ ، وَانْتِشَارِ الْكَوَاكِبِ ، وَالضَّوْءِ الْهَائِلِ لَيْلاً ، وَالتَّلَجُّ ، وَالْأَمْطَارُ الدَّائِمَةُ ، وَعُمُومُ الْأَمْرَاضِ ، وَالْخَوْفُ الْغَالِبُ مِنَ الْعَدُوِّ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْزَاعِ وَالْأَهْوَالِ^(٢) .

والنسائي : ١٤٧٧ ، وابن ماجه : ١٢٦٢

ويلفظ « فَادُّكُوا اللَّهَ حَتَّى يَنْجِلِيَا » أحمد : ٧٦/٦ ، ومسلم : ٦ - ٩٠١ ، وأبو داود : ١١٧٧ ، والنسائي : ١٨٥٤ ؛ وفي « المجتبى » : ١٤٦٩ ، وابن خزيمة : ١٣٨٢ ؛ ١٣٨٤ ، وغيرهم عن عائشة رضي الله عنها

وأما فعله ﷺ فأخرجه البخاري : ١٠٤٠ ؛ عن أبي بكر رضي الله عنه : خُسِفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ ... فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ

(١) لم أقف على عددها الآن ، لكن الكسوف وقع ثمانين عشر مرة حسب الترتيب الزمني في العهد النبوي تطلب في مظانها .

(٢) عن الحسن البصري مرسلاً ؛ عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَفْزَاعِ شَيْئًا فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ » . أخرجه الإمام محمد في « الأصل » : ٣٩٥/١ ، والجَوْزَجَانِي فِي « الصَّلَاةِ » . (البناية : ٩٠٧/٢) بصرف .

وأخرجه النسائي : ١٤٨٢ ؛ عن أبي هريرة : « فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَإِلَى الصَّلَاةِ » .

ويقرب منه عن عائشة عند ابن خزيمة : ١٣٩٨ ، وأبي داود : ١١٧٧ ؛ رضي الله عنها .

والبزار كما في « المجمع » : ٣٢٦٨ ؛ ٣٢٧٠ ؛ عن ابن عمر ، وسمرة ؛ رضي الله عنهم .

والطبراني في « الكبير » : ٨٠٦/١٧ ؛ عن عتبة بن عامر رضي الله عنهم .

مطلب

أقرب أحوال العبد لربه الصلاة

لأنها آيات مخوفة للعباد ليتركوا المعاصي ، ويرجعوا إلى طاعة الله تعالى التي
بها فوزهم وصلاحهم ، وأقرب أحوال العبد في الرجوع إلى ربه الصلاة ، نسأل الله
من فضله العفو والعافية بجاء سيّدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلّم .

• • •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَزَعَ لَحْجَمِي لِيَشَاءَ

وَقَفَّ كُلَّ كَلِمَةٍ عَلَيْكَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الأسئلة

- ما هو الفرق بين الكسوف والخسوف ؟ ولأي شيء يستعمل كل منهما ؟ وما الفرق بينهما من الأحكام ؟

- ما هي هيئة صلاتي الكسوف والخسوف ؟ وكم ركوعاً يركع في الخسوف ؟ وكم في الكسوف ؟

- كيف يؤذن لصلاتي الكسوف والخسوف ؟ ومن الذي يتولى الجماعة فيهما ؟

- كيف أدى رسول الله ﷺ صلاة الكسوف ؟

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :

- * تؤدّى صلاة الكسوف بركوعين والخسوف بركوع واحد .
- * يجهر الإمام في القراءة بصلاة الكسوف والخسوف عند أبي حنيفة ، ولا يجهر عند الصاحبين .
- * يخطب لكسوف الشمس ، ولا يخطب لخسوف القمر عند أبي حنيفة .
- * يكره تطويل الصلاة في غير الكسوف والخسوف ، ويكره هنا عدم تطويلهما .
- * يكفي لصلاة الكسوف الإقامة فقط ، ولا يحتاج إلى أذان .
- * يؤذن لصلاة الكسوف لأنها في النهار ، ولا يؤذن للخسوف بالليل .
- * السنة تعجيل الصلاة قبل الدعاء كصلاة العيد .
- * يدعو الإمام ، قائماً أو قاعداً مستقبل القبلة ، وهو أحسن من استقبال الناس .
- * إذا لم يحضر الإمام يصلّون فرادى ، كصلاة الخسوف .
- * لا يجتمع الناس لصلاة الخسوف ، يصلّون في بيوتهم ويدعون .

• صلوات النوازل كالريح والفرع والزلازل وعموم الأمراض تصلّى بلا جماعة في المنازل .

ـ أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

• قال ﷺ : « إِنَّمَا هَذِهِ آيَاتُ..... تَعَالَى بِهَا عِبَادَهُ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا..... كَأَخَذْتِ صَلَاةً..... مِنَ الْمَكْتُوبَةِ » .

• خُسِفَ الْقَمَرُ مرارا في عهد النبي ﷺ ولم ينقل لنا أنه.....

• • •

باب الاستسقاء

معناه : هو : طلبُ السُّقيا . أي : طلبُ العبادِ السُّقْيَ من الله تعالى بالاستغفار ، والحمد ، والثناء .

مشروعيته : وُشِعَ بالكتاب ، والسنة ، والإجماع^(١) .

هيئته : لَهُ صَلَاةٌ جَائِزَةٌ . بلا كراهة ، وليست سنة ، لعدم فعل عمر رضي الله تعالى عنه لها حين استسقى^(٢) ، لأنه كان أشدَّ الناس أتباعاً لرسول الله ﷺ ، وقد استسقى رسول الله ﷺ بجميع الصحابة ؛ ولو ثبت صلاته فيها . . لا شهر نقله اشتهاراً واسعاً ؛ ولم يتركها عمر رضي الله عنه ، وبتركه لم ينكروا عليه !! .
وقد ورد^(٣) شاذاً^(٤) صلاته ﷺ للاستسقاء ؛ فقلنا بجوازها مِنْ غَيْرِ جَمَاعَةٍ . .

(١) ومشروعيته عند شدة الحاجة ؛ بأن يحبس المطر . . ولم يكن لهم موارد يستقون منها لهم ولمواشيهم وزروعهم ، أو كان إلا أنه لا يكفي ، فإذا كان كافياً . . لا يستسقى ؛ كما يفعله بعض جهلة الخطباء من أدعية محفوظة ، لا يبالون فيها بوقت ؛ ولو وقت جني المحصول ؛ وقد تلف معاصيلهم لو سقوا !!

والى ذلك أشار ﷺ فيما روته عائشة رضي الله عنها وعن أبيها . . . وفيه : « إِنَّكُمْ شَكَّرْتُمْ جَذَبَ جَنَانَكُمْ ، وَأَخْبَلَسَ الْمَطَرُ عَنْ إِيَّانِ زَمَانِهِ عَنْكُمْ . . . » أخرجه أبو داود : ١١٧٣ ، وابن حبان : ٩٩١ واللفظ له .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة : ١١٩/٢ ، والبيهقي : ٣٥١/٣ من أنه خرج يستسقى . . . فما زاد على الاستغفار !! على أن أصله حكاية الله عن أمر قوم نوح : « فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا . . . يُرْسِلِ السَّمَاءُ مَطَرًا » .

(٣) هو ما أخرجه أبو داود : ١١٥٥ ، والترمذي : ٥٥٨ ، والنسائي : ١٥٠٥ ، وابن ماجه : ١٢٦٦ ، وابن حبان : ٢٨٦٢ ، وابن خزيمة : ١٤٠٥ ، والبيهقي ٣/٣٤٤ وغيرهم ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) وجه كونه شاذاً ١- عدم اشتهار نقله في الصحابة حين فعله عمر رضي الله عنه . . مع عدم إنكارهم عليه !! ثم ٢- معارضة ما في « الصحيحين » أن رجلاً دخل المسجد . . ورسول الله ﷺ قائم =

عند الإمام ، كما قال : إن صَلُّوا وَحْدَانَا . . فلا بأس به .

وقال أبو يوسف ومحمد : يصلي الإمام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ؛ كالعيد ، لما رواه ابن عباس^(١) رضي الله عنهما أنه ﷺ صَلَّى فِيهِمَا رَكَعَتَيْنِ ؛ كصلاة العيد في الجهر بالقراءة والصلاة . . بلا أذان وإقامة . قال شيخ الإسلام [خواهر زاده] : فيه دليل على الجواز ؛ عندنا يجوز لو صَلُّوا بجماعة ، لكن ليس بسنة .

وَلَهُ اسْتِغْفَارٌ ، لقوله تعالى ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٥﴾ يُرْسِلُ السَّلَٰةَ عَلَيْكُمْ مَّزَارًا ﴾ [نوح] .

مبحث

ما يستحب بالاستسقاء

هيئة المستسقين : وَيُسْتَحَبُّ الْخُرُوجُ لَهُ ؛ أي : للاستسقاء ثلاثة أيام متتابعات ، ولم يُنْقَلْ أَكْثَرُ مِنْهُمَا ، ويخرجون مُشَاةً فِي ثِيَابٍ خَلِقةٍ غَسِيلَةٍ غَيْرِ مَرْقُوعَةٍ ، أَوْ مَرْقُوعَةٍ ؛ وهي أولى إظهاراً لصفة كونهم مُتَذَلِّلِينَ مُتَوَاضِعِينَ ؛ خَاشِعِينَ لِلَّهِ تَعَالَى ، نَاكِسِينَ رُؤُوسَهُمْ ، مُقَدِّمِينَ الصَّدَقَةَ كُلَّ يَوْمٍ قَبْلَ خُرُوجِهِمْ ، ويجددون التوبة ، ويستغفرون للمسلمين ، ويردُّون المظالم^(٢) .

إظهار الضجيج : وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُ الدَّوَابِّ بِأَوْلَادِهَا ، وَيُسْتَشْنَى بَيْنَهَا^(٣) ليحصل ظهور الضجيج بالحاجات . وخروج الشيوخ الكبار والأطفال ، لأن نزول الرحمة بهم ، قال ﷺ : « هَلْ تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ إِلَّا بِضُعْفَائِكُمْ » . رواه

- يخطب ؛ فقال : يا رسول الله ؛ هلكت الأموال فادع الله أن يسقينا . ولم يتقل فيه غير الدعاء ؟ ! وانظر تمام هذا البحث في « فتح القدير » : ٤٣٨/١ - ٤٣٩ ففيه غناء لمن أراد دون غناء .

(١) تقدّم تخرجه أنفاً عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) وإن أمرهم الإمام بالصوم وكذا في كل مباح ؛ إن كان من أهل الأمر . . ما لم تكن أيام كراهة ؛ فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

(٣) فيفصلون بين الأنهار وأولادها لتضج وتنصاع .

البخاري^(١) ، وفي خبر : « لَوْلَا شَبَابُ خُشْعٍ ، وَبَهَائِمُ رُتَعٍ ، وَشُبُونُ رُتَعٍ ، وَأَطْفَالُ رُضْعٍ . . لَصُبَّ عَلَيْكُمُ الْعَذَابُ صَبًّا »^(٢) . ويخرجون للصَّحراء . . إلا في مَكَّةَ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ ، فَلَانْتَهَمَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى يَجْتَمِعُونَ ، اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ وَالْخَلْفِ ، وَلشرف المحلِّ وزيادة نزول الرحمة به ؛ ولا شك .

وَيَنْبَغِي ذَلِكَ ؛ أَي : الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوي أيضاً لأهل مَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وهذا أمرٌ جليٌّ ، إذ لا يستغاث وتستزل الرحمة في مدينته المنورة بغير حضرته ومشاهدته في حادثة للمسلمين ، « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ » [الأنبياء/ ١٠٧] ، وهو المشفع في المذنبين ؛ فَيُؤْمَلُ إِلَيْهِ بِصَاحِبِهِ ، وَيُؤْمَلُ بِالْجَمِيعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فلا مانع من الاجتماع عند حضرته ، وإيقافِ الدُّوَابِّ بِيَابِ الْمَسْجِدِ لشفاعته .

وَيَقُومُ الْإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَالَةَ دَعَائِهِ . . رَافِعاً يَدَيْهِ ، لَمَّا رُوي عَنْ عُمَيْرٍ^(٣) رضي الله تعالى عنه أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَسْقِي عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ^(٤) قَرِيباً مِنَ الزُّورَاءِ^(٥) ؛

(١) برقم : ٢٨٩٦ ، مرسلًا عن مصعب بن سعد . وأخرجه مرفوعاً أحمد : ١٧٣/١ ؛ عن سعد رضي الله عنه . وأخرجه أحمد : ١٩٨/٥ ، وأبو داود ، ٢٥٩٤ ، والترمذي : ١٧٠٢ ؛ وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ٣١٧٩ وعبد الرزاق : ٩٦٩١ ؛ عن أبي الدرداء رضي الله عنه بلفظ : « إِنِّي أُنْفِقُ الْضَعْفَاءُ / ضَعْفَاءُكُمْ ، فَإِنَّمَا تُزْزَقُونَ وَتَنْصَرُونَ بِضَعْفَائِكُمْ » .

(٢) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٣٠٩/٢٢ ، و« الأوسط » : ٦٥٣٩ ، والبزار : ٣١٢٣ ، وأبو يعلى : ٦٤٠٢ ؛ ٦٦٣٣- كما في « المطالب العلية » : ٣١٨٥ ، و« مجمع الزوائد » : ١٧٦٩٠ ؛ ١٧٦٩١- والبيهقي : ٣/٣٤٥ ، والخطيب في « تاريخ بغداد » : ٦/٦٤ ؛ عن أبي هريرة ومسافع الديلمي رضي الله عنهما .

(٣) هو عُمَيْرُ (مولى أبي اللحم) صحابيٌّ ، له عدة أحاديث .

وقد ورد في بعض النسخ « عمر » خطأ !! وقد زلَّ فهم مَنْ ظنَّه عمير بن سعد الأنصاري !! وإنَّما هذا (مولى أبي اللحم) ؛ وإن اتَّحَدَّ اسمُهما ! فتنَّبَه . والمجب من جعل الأنصاري مولى !! .

(٤) سميت بذلك لسواد أحجارها كأنها طليت بالزيت .

(٥) الزوراء : موضع قريب من المدينة بالحرَّة ، وفيه دار عثمان بن عفَّان ، وكانت عالية البناء يؤذَنُ عليها بلال رضي الله عنه .

قَائِمًا يَدْعُو ، رَافِعًا يَدَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ لَا يُجَاوِزُ بِهِمَا رَأْسَهُ ^(١) . ١ . هـ . ولم يزل يجافي في الرفع حتى بدا بياض إبطيه ، ثم حَوَّلَ إلى النَّاسِ ظهره ؛ وَالنَّاسُ قُعُودٌ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ بِمَا وَرَدَ ^(٢) عن النَّبِيِّ ﷺ ، ومنه ما نَصَّ عليه بأن يَقُولَ (اَللَّهُمَّ ؛ اَسْقِنَا غَيْثًا ؛ أَي : مطراً مُغِيثًا بضم أوله أَي : منقذاً من الشدة هَيْثًا - بالمد والهمز - لَا يُنْغِصُهُ شَيْءٌ ، أو يُنْصِي الحيوان من غير ضرر مَرِيئًا - بفتح أوله وبالمد والهمز - أَي : محمود العاقبة ، والهنىء : النافع ظاهراً ، والمريء : النافع باطناً .

مَرِيئًا - بضم الميم وبالتحتية - أَي : آتياً بالربيع ؛ وهو الزيادة من المَرَاة ؛ وهو الْخِصْبُ - بكسر أوله - . ويجوز فتح الميم [مَرِيئًا] - هنا ، أَي ذَا رَيْع ؛ أَي : نماء .

أو بالموحدة [مُرِيئًا] من (أَرْبَعُ الْبَعِيرِ) : أكل الربيع .

أو الفوقية [مُرْتِئًا] من (رَتَعَتِ الْمَاشِيَةَ) : أكلت ما شاءت ، والمقصود واحد .

عَدَقًا أَي : كثير الماء والخير ، أو : قَطَرُهُ كِبَارٌ [عَاجِلًا ؛ غَيْرَ رَائِيثٍ] ^(٣) .

مُجَلَّلًا - بكسر اللام - أَي : ساتراً للأفق لعمومه ، أو للأرض بالنبات ؛ كَجُلِّ الْفَرَسِ .

(١) أخرجه أحمد : ٢٢٣/٥ ، وأبو داود ١١٦٨ ، والترمذي : ٥٥٧ ، والنسائي : ١٥١٥ ، وابن حبان : ٨٧٨ ، ٨٧٩ بلفظه ، والحاكم : ٣٢٧/١ ، ٥٣٥ ، وصححه وأقره الذهبي .

(٢) هو معنى ما في الدارقطني ١٧٧٨ : فدعا الله قائماً ، ثم توجه قبل القبلة ، وفي لفظ : ١٧٨٠ : فلما أراد أن يدعو . . أقبل بوجهه إلى القبلة .

ومطلق الاستقبال ؟ سيأتي من ٨٤٤ تخريجه في حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه في قلب الرداء .

(٣) ساقط من نسخ الشرح . وقد أضفناه من المتن استكمالاً للفائدة .

[سَحًا]^(١) - بفتح السين المهملة وتشديد الحاء - أي : شديد الوقع بالأرض ، من (سَح) : جَرَى ، طَبَقًا - بفتح أوله - ؛ أي : يطبق الأرض حتى يَغْمُهَا دَائِمًا إلى انتهاء الحاجة إليه . ويدعو أيضاً بكلِّ مَا أَشْبَهَهُ ؛ أي أشبه الذي ذكرناه ممَّا يناسبُ المقام سِرًّا ؛ أَوْ جَهْرًا .

وثبت عن النبي ﷺ : « اللَّهُمَّ ؛ أَسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا ، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ ، عَاجِلًا غَيْرَ أَجَلٍ »^(٢) .

« اللَّهُمَّ ؛ أَسْقِ عِبَادَكَ وَيَهَائِمَكَ ، وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ ، وَأَخِي بِلَدَكَ الْمَيِّتَ »^(٣) .
« اللَّهُمَّ ؛ أَنْتَ اللَّهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْغَنِيُّ . . وَنَخْرُ الْفُقَرَاءُ ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ ؛ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ »^(٤) .

فإذا أمطروا . . قالوا استجاباً : « اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا »^(٥) .
وإذا طُلب رفعه عن الأماكن . . قالوا : « اللَّهُمَّ ؛ حَوَالَيْنَا . . وَلَا عَلَيْنَا ، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالظَّرَابِ »^(٦) وَيُطَوَّنِ الْأَوْدِيَّةُ وَمَنْابِتِ الشَّجَرِ »^(٧) .

(١) ساقط من المتن المجزؤ .

(٢) أخرجه أحمد : ٢٣٥/٤ ، وأبو داود : ١١٦٩ ، وابن ماجه : ١٢٧٠ ، والحاكم : ٣٢٧/١ ، وابن خزيمة : ١٤١٦ ، وابن حبان : ٨٧٩ ، وابن أبي شيبة : ١٠/١ : ٩٢٧٤ ، والبيهقي : ٣٥٥/٣ ، وأبو حنيفة : عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه مالك : ١٩١/١ مرسلاً ، وأبو داود : ١١٧٦ ، والبيهقي : ٣٥٦/٣ ، وغيرهم ؛ عن عمرو بن العاصي رضي الله عنه .

(٤) أخرجه أبو داود : ١١٧٣ ، والطحاوي : ٣٢٥/١ ، وابن حبان : ٩٩١ ، وصححه الحاكم : ٣٢٨/١ ، وأقره الذهبي . وليس كذلك !! ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

(٥) أخرجه البخاري : ١٠٣٢ بلفظه ، وأحمد : ٩٠/٦ ومواضع ، وعبد الرزاق : ١٩٩٩٩ ، وأبو داود : ٥٠٩٩ - بلفظ : هنيئاً - ، والنسائي : ١٥٢٢ ، وابن ماجه : ٣٨٨٩ ؛ وابن أبي شيبة : ١٠/٢١٨ - ٩٢٧٢ ، وابن حبان : ١٠٠٦ ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

(٦) الآكام جمع أكمة : التل المرتفع . والظراب : الجبال الصغيرة المنبسطة .

(٧) أخرجه أحمد : ٢٦١/٣ ، وعبد بن حميد : ٤١٤/١ ، والبخاري : ١٠١٣ ، ومسلم : ٨ - ٨٩٧ ، وأبو داود : ١١٧٥ ، والنسائي : ١٥١٧ ، وابن خزيمة : ٩٦٥ ، وابن حبان : ٢٨٥٨ -

وَلَيْسَ فِيهِ ؛ أَي : الاستسقاء قَلْبُ رِدَاو . . عند أبي حنيفة ؛ وأبي يوسف . . في رواية عنه ، وما رواه محمد ! ! محمولٌ على التناول^(١) .

خطبة الاستسقاء : ولا يخطب عند أبي حنيفة ، لأنها تبع للصلاة بالجماعة ؛ ولا جماعة عنده ، وعندهما : يخطب .

لكن عند أبي يوسف : خطبة واحدة ، وعند محمد : خطبتين .

استسقاء اللذمة : وَلَا يَخْضُرُهُ ؛ أَي : الاستسقاء ذِمِّيٌّ لنهي عمر رضي الله عنه^(٢) ، وَلَا يُمَكِّنُونَ من فعله وحدهم أيضاً ؛ لاحتمال أن يُسَقُوا فقد يُفْتَنَ به ضعفاء العوام .



= وأبو يعلى : ١١٠٨ ، والبيهقي : ٣/ ٢٥٥ ، وغيرهم ؛ عن أنس رضي الله عنه .

(١) التناول بتبذل الحال من جذب إلى جود . والمراد بما رواه محمد رحمه الله هو ما أخرجه في «الحجة» : ١/ ٣٤٠ عن سفيان الثوري . بسنده إلى عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري (من بلحارث - وهو غير صاحب الأذان -) : خرج بنا رسول الله ﷺ فاستسقى وحول رداءه .

والحديث أخرجه مالك في «الموطأ» : ١٣٥ ، والحميدي : ٤١٥ ، وأحمد : ٤٠/٤ ، والبخاري : ١٠١٢ ، ومسلم : ٢- ٨٩٤ ، وأبو داود : ١١٦٢ ، والترمذي : ٥٦٦ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ١٥٠٤ ، وابن ماجه : ١٢٦٧ ، والدارمي : ١٥٤١ ، وابن خزيمة : ١٤٢٠ ، وابن حبان : ٢٨٦٦ ، وعبد بن حميد : ٥١٦ ، وعبد الرزاق : ٤٨٩٠ ، وأبو عوانة : ٢٤٧٢ .

وعند ابن أبي شيبة : ٢/ ٤٧٣ ، عن عمر : شهدت النبي وحول رداءه .

وله شواهد منها ما أخرجه الحاكم : ١/ ٣٢٨ ، عن جابر : وحول رداءه ليتحول القحط .

ومنها ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» : ٩١٠٨ ، عن أنس رضي الله عنه : وقلب رداءه .

وعند أبي داود : ١١٧٣ ، والطحاوي : ١/ ٣٢٥ ، والحاكم : ١/ ٣٢٨ ، وابن حبان : ٩٩١

عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها : وقلب أو حول رداءه .

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي الآن ، لكن اتفق أصحابنا على منع خروجهم مع المسلمين ؛ أو وحدهم . . . إلّا إلى كتائبهم ويبيتهم ، وفيه خلاف مالك والشافعي في الخروج منفردين ؛ أو مع المسلمين .

الأسئلة

- ما معنى الاستسقاء ؟ وبأي شيء عرفت مشروعيته ؟ ومتى يشرع ؟
- هات بعضاً مما تحفظ من أدعية السنة في الاستسقاء .
- كيف ندعو بعد المطر ، وكيف ندعو لحبسه ؟
- ما معنى ورود حديث الاستسقاء شاذاً ؟
- ماذا يؤخذ من رواية ابن عباس من صلاته ﷺ للاستسقاء كصلاة العيد ؟
- ما هو الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه في صلاة الاستسقاء ؟
- كيف تستحب هيئة الخارجين للاستسقاء ؟ وماذا يصحبون معهم ؟ ولماذا ؟
- أين يخرج الناس للاستسقاء في مكة والمدينة وبيت المقدس ؟
- كيف يؤدي الإمام الاستسقاء ؟ وكيف هيئة الناس معه ؟
- اشرح الكلمات التالية :
- مغيثا ، غدقا ، مجللاً ، سحاً ، طبقا ، دائماً .
- ما هو الفرق بين : مرتعا ، مربعاً ، مربعا ؟
- اذكر ما تعرف عما رواه عمير (مولى أبي اللحم) من استسقائه ﷺ ؟
- اذكر الخلاف في قلب الرداء بين أبي حنيفة وأصحابه في الاستسقاء ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
- * شرع الاستسقاء بالسنة والإجماع ؛ لا في الكتاب الكريم .
- * تصلّي الاستسقاء كصلاة العيد بالجهر بالقراءة والصلاة عند أبي حنيفة .
- * الاستسقاء هو الدعاء عند أبي حنيفة ، وإن صلّوا فرادى فلا بأس به .

- * يستحب الخروج للاستسقاء لمدة أسبوع .
- * يقوم الإمام في دعاء الاستسقاء مستقبل الناس ، والناس يستقبلون القبلة .
- * معنى الهنيء : النافع باطنياً ، والمريء : النافع ظاهراً .
- * معنى الغدق : المنقذ من الشدة ، والسَّحَّ : قطره كبار .
- * معنى مجلاً : ساتراً للأفق ، أو للأرض بالنبات .
- * الفرق بين (مُريعا ومَريعا) بالضم : آتي بالريح وهو زيادة المراعاة ، وبالفتح : ذاريع : نماء .
- * يدعو الإمام في الاستسقاء سرّاً .
- * الآكام : الجبال الصغيرة ، والظراب : التلال المرتفعة .
- * يُقلب الرداء في الاستسقاء بعد الدعاء عند أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : لا يقلب لعدم وروده .
- * يخطب في الاستسقاء خطبة واحدة عند أبي حنيفة ، وخطبتين عند الصاحبين .
- * يمنع أهل الذمة من الخروج معنا ، ويستسقون وحدهم .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * وقد ورد... صلاته ﷺ للاستسقاء .
- * روى ابن عباس أنه ﷺ صلى فيهما... كصلاة العيد .
- * قال ﷺ : « هل... و... إلا بضعتائكم » .
- * قال ﷺ : « لولا... خشع ، وبهائم رثع ، وشيوخ... ، وأطفال رضع... عليكم العذاب... » .
- * قال ﷺ : « إنكم شكوتهم... ، وأختياس المطر عن... عنكم » .



باب صلاة الخوف^(١)

حكمها وسببها : هي ؛ أي : صلاته بالصفة الآتية جائزة^(٢) بِحُضُورِ عَدُوٍّ [أَوْ سَبْعٍ]^(٣) لوجود المييع ؛ وإن لم يشتد الخوف !!
وَبِخَوْفٍ غَرَقٍ مِنْ مَّيَلٍ ، أَوْ حَرَقٍ مِنْ نَارٍ .
الإمامة فيها : وَإِذَا تَنَازَعَ الْقَوْمُ فِي الصَّلَاةِ خَلَفَ إِمَامٌ وَاحِدٌ ؟ ! فَيَجْعَلُهُمْ طَائِفَتَيْنِ ؛ وَيَقِيمُ وَاحِدَةً بِإِزَاءِ-أي : مقابل- الْعَدُوِّ لِلْحِرَاسَةِ .
وَيُصَلِّيُ الْإِمَامُ بِالطَّائِفَةِ الْأُخْرَى رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ : الصُّبْحِ ؛ وَالْمَقْصُورَةِ بِالسَّفَرِ . فَيُصَلِّيُ بِالْأُولَى الْمَذْكُورَةِ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ ؛ أَوْ^(٤) الْمَغْرِبِ ، لِأَنَّ الشَّفْعَ شَرْطٌ لَشَطْرِهَا ، فَلَوْ صَلَّى بِهَا رَكْعَةً ؛ وَبِالثَّانِيَةِ ثَتْنِ ؟ بَطَلَتْ صَلَاتُهُمَا ، لِانْتِصَافِ كُلِّ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ .
وَتَمْضِي هَذِهِ الطَّائِفَةُ إِلَى جِهَةِ الْعَدُوِّ مُشَاةً ، فَإِنْ رَكَبُوا ؛ أَوْ مَشَوْا لِغَيْرِ

(١) شرعت صلاة الخوف في السنة السابعة ؛ كما رواه جابر رضي الله عنه . . فيما أخرجه أحمد : ٣٤٨/٣ قال : غزا رسول الله ﷺ ستَّ مرارٍ قبل صلاة الخوف ، وكانت صلاة الخوف في السنة السابعة ١٠ هـ .

والخوف سببها . . وحضور العدو شرطها ، كصلاة المسافر : سببها المشقة ؛ وشرطها السفر .

(٢) عند أبي حنيفة ومحمد ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ الْكِرَامَ أَقَامُوهَا بَعْدَهُ ﷺ .
وهذا خلاف أبي يوسف الذي عدّها من خصائصه ﷺ ؛ لقوله تعالى ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ [النساء/١٠٢] ، ولأنّها خلاف القياس لإحراز فضيلة الصلاة خلفه ﷺ .

(٣) من مخطوط المتن المجرّد .

(٤) في المتن المجرّد : الواو .

جهة الاصطفاف بمقابلة العدو ؟ بطلت^(١) .

وَجَاءَتْ تِلْكَ الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْحِرَاسَةِ ؛ فَأَحْرَمُوا مَعَ الْإِمَامِ ؛ فَصَلَّى بِهِمْ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَسَلَّمَ الْإِمَامُ وَخَذَهُ لَتَمَامِ صَلَاتِهِ ، فَذَهَبُوا إِلَى جِهَةِ الْعَدُوِّ مَشَاءً .

ثُمَّ جَاءَتْ الطَّائِفَةُ الْأُولَى إِنْ شَاءُوا ، وَإِنْ أَرَادُوا أَنْتَوُوا فِي مَكَانِهِمْ بِلاَ قِرَاءَةٍ ، لِأَنَّهُمْ لَاحِقُونَ^(٢) ، فَهُمْ خَلْفَ الْإِمَامِ حَكَمًا لَا يَقْرءُونَ . وَسَلَّمُوا ، وَمَضُوا إِلَى الْعَدُوِّ .

ثُمَّ جَاءَتْ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى ؛ [إِنْ شَاءُوا]^(ط) وَصَلُّوا مَا بَقِيَ فِي مَكَانِهِمْ ؛ لِفَرَاغِ الْإِمَامِ ، وَيَقْضُونَ بِقِرَاءَةٍ ، لِأَنَّهُمْ مُسْبِقُونَ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ عَلَى هَذِهِ الصُّفَّةِ^(٣) .

صَلَاتِهِ ﷺ : وَقَدْ وَرَدَ^(٤) فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ ، وَأَصَحُّهَا سِتُّ عَشْرَةَ رَوَايَةً مُخْتَلِفَةً ، وَصَلَّاها النَّبِيُّ ﷺ^(٥) أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً ، وَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ ،

(١) لعدم الحاجة ، وشرطها الضرورة ، ولم توجد ا فالتوجه لغير جهة العدو عبث .

(٢) اللاحق : مَنْ أَدْرَكَ أَوَّلَ الصَّلَاةِ ؛ ثُمَّ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْهَا . . بنوم أو بناء أو نحوهما .

(٣) هي رواية ابن مسعود فيما أخرجه أحمد : ٣٥٦١ ، وأبو داود : ١٢٤٤ ، وابن خزيمة : ١٣٥١ ، وابن حبان : ٢٨٨٨ ، والطحاوي : ٣١١/١ ، وأبو يعلى : ٥٣٥٣ ، والبيهقي : ٢٦١/٣ . ولتتمام تفاصيل الروايات الأخرى . . انظر « فتح القدير » : (٤٤٢/١ - ٤٤٣) ، و« نصب الراية » : (٢٤٣-٢٤٧) .

(٤) وقوله « قد ورد . . . » يبيّنه ما ذكره الطحاوي في « حاشيته » إذ قال ما نصّه :

(قال في « زاد المعاد » : أصولها ست صفات ، ويُلغى بعضهم أكثر ، وهؤلاء كلّما رأوا اختلاف الرواية في قصة . . جعلوا ذلك وجهاً من فعله ﷺ ، وإنما هو من اختلاف الرواية ! قال في « فتح الباري » : وهذا هو المعتمد) .

(٥) وأما قوله (صلاها ﷺ أربعاً وعشرين مرّة) ؟ فقد قال في « الدر المختار » : صحَّ أَنَّهُ ﷺ صلاها في أربع : ١- ذات الرّقاع ، و٢- بطن نخل ، و٣- عُشْفَان ، و٤- ذِي قَرْد .

قال العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى ٥٧٠/١ : (قوله في أربع) أي : في أربعة مواضع ، فلا ينافي ما في « الإمداد » ١ عن (شرح المقدسي) : أَنَّهُ ﷺ صلاها أربعاً وعشرين مرّة ١١ .

والأولى والأقرب من ظاهر القرآن هو الوجه الذي ذكرناه .

شدة الخوف : وَإِنْ أَشْتَدَّ الْخَوْفُ ؛ فلم يتمكنوا بالهجوم !؟

صَلُّوا رُكْبَانًا ولو مع السَّيْرِ . مطلوبين ؛ لضرورة ، لا طالبيين ؛ لعدمها في حقهم . فَرَادَى بِالْإِيمَاءِ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرُوا ، إذ لا يصح الاقتداء باختلاف المكان ، إلا أن يكون رديفاً لإمامه .

بغير شرطها : وَلَمْ تَجْزُ صَلَاةُ الْخَوْفِ بِلَا حُضُورِ عَدُوٍّ ، حتَّى لو ظنوا سواداً عدوًّا . . وتبيَّن بخلافه ! أعادوها ؛ دون الإمام^(١) .

حمل السلاح : وَيُسْتَحَبُّ حَمْلُ السَّلَاحِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الْخَوْفِ ، وقال الإمام مالك والشافعي رحمهما الله تعالى بوجوبه للأمر^(٢) !!

قلنا : هو للندب ، لأنه ليس من أعمال الصلاة .

تقسيم الجماعة : وَإِنْ لَمْ يَتَنَازَعُوا ؛ أي : القوم فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ إِمَامٍ وَاحِدٍ ؟ فَأَلْأَفْضَلُ صَلَاةٌ كُلُّ طَائِفَةٍ مُقْتَدِينَ بِإِمَامٍ وَاحِدٍ ، فتذهب الأولى بعد إتمامها ، ثم تجيء الأخرى فتصلي بإمام واحد آخر . . مِثْلَ حَالَةِ الْأَمْنِ ، للتَّوَقُّي عن المشي ونحوه . كذا في « فتح القدير » (٦٣ / ٢) ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

* * *

(١) لعدم الخلل في صلاته ، وإنها كالمعتادة ، فلم تبقَ فائدة للإعادة .

(٢) هو قوله تعالى ﴿ وَلْيَأْخُذُوا بِحَبْلِهِمْ ﴾ [١٠٢ / النساء] .

تنبيه : وقع في « الاختيار » معزياً إلى الواقدي وابن إسحاق : أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ ، وهي قبل الخندق ! ، والصواب أنها بعد الخندق .

الأسئلة

- ما هو سبب مشروعية صلاة الخوف ؟ وهل تصلى بخوف حرق أو غرق مثلاً ؟
- هل تؤدى صلاة الخوف في المغرب ؛ وإذا كانت تؤدى فكيف ؟
- كم مرة صلى النبي ﷺ صلاة الخوف ؟ اذكر صفة منها .
- هل ثبتت صلاة الخوف في القرآن ، أو في السنة فقط .
- ما هو الحكم لو صلوا صلاة الخوف ، ثم تبين أن لا خوف .
- هل يحمل المصلّي سلاحه فيهما ؟ اذكر الخلاف في ذلك وجوابنا عليه .
- كيف تؤدى الصلاة لو اشتد الخوف ولم يتمكنوا من الهجوم ؟
- هل الأفضل صلاة الخوف خلف إمام واحد ، أو انقسام المصلين إلى جماعتين بإمامين ؟
- هل صلاة الخوف خاصّة بالنبي ﷺ ، أو جائزة من بعده ، اذكر الخلاف مع الدليل .

* * *

باب الجنائز

ضبطها ومعناها : جمع : جَنَازَة - بالفتح ؛ والكسر - : للمَيِّتِ والسرير .
وقال الأزهري^(١) : ولا تسمى « جَنَازَة » حتى يشد الميِّتُ عليه مكفنًا .
علامات المحتَضِر : يُسْرُ تَوَجُّهُهُ الْمُخْتَضِرُ [لِلْقَبْلَةِ] (ج) ؛ أي : مَنْ قَرُبَ مِنَ
الموت . . عَلَى يَمِينِهِ ، لَأَنَّهُ السَّنَةُ ، وَجَارَ الْأَسْتِلْقَاءُ عَلَى ظَهْرِهِ ، لَأَنَّهُ أَيْسَرُ
لِمَعَالَجَتِهِ . وَلَكِنْ يُرْفَعُ رَأْسُهُ قَلِيلًا ؛ لِيَصِيرَ وَجْهُهُ إِلَى الْقَبْلَةِ . . دُونَ السَّمَاءِ .

مطلب

في تلقين الميت

تلقين المؤمن : وَيَسْرُ أَنْ يُلَقَّنَ^(٢) ، وذلك بِذِكْرِ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ عِنْدَهُ ،
لقوله ﷺ : « لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) » ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مُسْلِمٌ يَقُولُهَا عِنْدَ الْمَوْتِ . .
إِلَّا أَنْجَتَهُ مِنَ النَّارِ^(٣) . ولقوله ﷺ : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) . .

(١) في كتابه « تهذيب اللغة » (٣٩٦ / ١) مادة / جمع / . وهو : أبو منصور محمد بن أحمد الفقيه
اللغوي المفسر ، المتوفى بهراة سنة : ٣٧٠ هـ ، وقيل التي تليها .

(٢) ويستحبُّ أَنْ يَكُونَ الْمَلَقَّنُ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ فِيهِ الْخَيْرَ ، وَأَنْ لَا يَتَّهَمَ بِسُرُورِهِ بِمَوْتِ الْمَلَقَّنِ .

(٣) سيأتي تخريج جزئه الأول ؛ وبالإضافة عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه ابن شاهين في كتابه « الجنائز »
بلفظ : « لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) » ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مُسْلِمٌ يَقُولُهَا عِنْدَ الْمَوْتِ . . إِلَّا أَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ
النَّارِ .

ومن شواهده ما أخرجه ابن حبان : ٣٠٠٤ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « لَقِّنُوا
مَوْتَاكُمْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) » ، فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) عِنْدَ الْمَوْتِ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَوْمًا مِنَ
الدُّفْرِ

وأخرج أبو داود : ٣١١٦ ، والحاكم : ٣٥١ / ١ ؛ عن معاذ رضي الله عنه مرفوعاً : « مَنْ قَالَ
(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) . . دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

وأخرج ابن أبي شيبة : ٢٣٨ / ٣ ؛ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً : « لَقِّنُوا =

دَخَلَ الْجَنَّةَ^(١) ، أي : مع الفائزين ، وإلا فكلُّ مسلم ؛ ولو فاسقاً يموت على الإيمان يدخل الجنة ، ولو بعد طول العذاب !! .

تكميل : وإنما اقتصرنا على ذكر الشهادة ! تبعاً للحديث الصحيح ، ولذا قال في « المستصفى » وغيره : ويلقن الشهادتين (لا إله إلا الله ؛ محمد رسول الله) .. معللاً بأن الأولى لا تقبل بدون الثانية ، لأنه^(٢) ليس إلا في حق الكافر ، وكلامنا في تلقين المؤمن .

إيضاح : ولهذا قال شيخ الإسلام ابن حجر^(٣) : وقولُ جَنَعَ (يلقن) محمد رسول الله ؛ أيضاً ؛ لأنَّ القصد موته على الإسلام ، ولا يستلزم مسلماً .. إلا بهما !! مردود ؛ بأنه مسلم ، وإنما المراد ختم كلامه بـ (لا إله إلا الله) ؛ ليحصل له ذلك الثواب .

تلقين الكافر : أمّا الكافر فيلقنهما .. قطعاً مع « أشهد » ؛ لوجوبه ، إذ لا يصير مسلماً إلا بهما . انتهى .

هيئة التلقين : فتذكر الشهادة عند المسلم المحتضر .. مِنْ غَيْرِ إلْحَاحٍ ، لأنَّ الحالَّ صعبٌ عليه ، فإذا قالها مرة ؛ ولم يتكلم بعدها .. حصل المراد .

= مَوْتَاكُمْ (لا إله إلا الله) ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ آخِرَ كَلَامٍ آمَرِيهِ مُسْلِمٌ .. لِأَحَرَمَةِ اللَّهِ عَلَى النَّارِ .
وقد أورد شواهد كثيرة له منها ما أخرجه البزار : ٧٧/٧ ، والطبراني في « الكبير » : ١١٢/٢٠ ، و« الأوسط » : ٥٧٨ ؛ عن علي كرم الله وجهه .

(١) أخرجه أحمد : ٢٢٣/٥ ؛ ٢٤٧ ، وأبو داود : ٣١١٦ ، والترمذي (تعليقا) عقب : ٩٧٧ ، والحاكم : ٣٥١/١ ، وصححه ؛ والبزار : ٢٦٢٦ ؛ عن معاذ رضي الله عنه .

(٢) الضمير عائد على عدم القبول في حق شهادة الألوهية ؛ دون الرسالة !! .

(٣) الهيثمي في « تحفة المحتاج » (شرح « المنهاج ») : ٩٣/٣ .

وهو العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد (ابن حجر) الهيثمي السعدي الأنصاري ، أحد محرري الملعب الشافعي ، المتوفى بمكة سنة : ٩٧٣ هـ .

وقد سها خاطري في طبعة هذا الكتاب الأولى سنة ١٤١٠ هـ فترجمته العسقلاني فتعني المغفلون !! والله في خلقه شؤون .

وَلَا يُؤْمَرُ بِهَا ، فَلَا يُقَالُ لَهُ (قُل) ، لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي شِدَّةٍ ؛ فَرُبَّمَا يَقُولُ (لَا) . .
جَوَابًا لِغَيْرِ الْأَمْرِ ؛ فَيُظَنُّ بِهِ خِلَافُ الْخَيْرِ ۱۱ .

وَقَالُوا : إِنَّهُ إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ مَا يُوْجِبُ الْكُفْرَ . . لَا يُحَكَّمُ بِكُفْرِهِ ؛ حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ زَالِ
عَقْلُهُ ، وَاخْتَارَ بَعْضُ الْمَشَايِخِ زَوَالَ عَقْلِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ لِهَذَا الْخَوْفِ .

اسْتِثْنَاءُ الْمُحْتَضَرِ : وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لَهُ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِثْنَاءِ (اسْتَغْفِرُ اللَّهُ
الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَآتُوبُ إِلَيْهِ ، سُبْحَانَكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ
الْقَيُّومُ) ، لِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَضَرُّ بِذِكْرِ مَا يُشْعِرُ أَنَّهُ مُحْتَضَرٌ .

تَلْقِينُ الْكَافِرِ : وَأَمَّا الْكَافِرُ !! فَيُؤْمَرُ بِهِمَا ، لَمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ ^(١) ؛ عَنْ أَنَسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ ^(٢) يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَرِضَ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ
يَعُودُهُ ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ ؛ فَقَالَ : « أَسْلِمَ » . فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ !! فَقَالَ لَهُ : أَطِيعْ أَبَا
الْقَاسِمِ . . فَأَسْلَمَ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ . . وَهُوَ يَقُولُ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ
النَّارِ » .

تَلْقِينُ الْقَبْرِ : وَتَلْقِينُهُ بَعْدَمَا وَضَعَ فِي الْقَبْرِ مَشْرُوعٌ ، لِحَقِيقَةِ قَوْلِهِ ﷺ : « لَقِّنُوا
مَوْتَاكُمْ شَهَادَةَ أَنْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) » . أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ ^(٣) إِلَّا الْبُخَارِيُّ ، وَنُسِبَ إِلَى
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ .

وَقِيلَ : لَا يُلَقَّنُ فِي الْقَبْرِ ، وَنُسِبَ إِلَى الْمُعْتَزَلَةِ .

(١) فِي « الْجَامِعِ الصَّحِيحِ » : ١٣٥٦ ؛ ٥٦٥٧ ، وَفِي « الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ » : ٥٢٤ ، وَأَبُو دَاوُدَ :
٣٠٩٥ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الْكَبَرِيِّ » : ٧٥٨٨ ، وَأَحْمَدُ : ١٧٥/٣ ؛ ٢٢٧ ؛ ٢٨٠ ، وَالْحَاكِمُ :
٤٦٣/١ ، وَابْنُ حِبَانَ : ٢٩٦٠ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٣٨٣/٣ .

(٢) كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ الْقُدُّوسِ ؛ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي « الْإِسَابَةِ » : ٥٢٤٢ .

(٣) هُوَ عِنْدَ مُسْلِمَ : ٩١٦ ؛ ٩١٧ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٣١١٧ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٩٧٦ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٨٢٧ ،
وَابْنُ مَاجَةَ : ١٤٤٥ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٣/٣ ، وَابْنُ الْجَارُودِ : ٥١٣ ، وَابْنُ حِبَانَ : ٥٠٠٤ ؛
٥٠٠٣ ، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي « الصَّغِيرِ » : ١١١٩ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٢٣٨/٣ ، وَأَبُو نَعِيمَ :
٢٢٤/٩ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٣٨٣/٣ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ١٤٦٥ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ
وَعَائِشَةَ وَغَيْرِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَقِيلَ : لَا يُؤْمَرُ بِهِ ، وَلَا يُنْهَى عَنْهُ .

وكيفيته^(١) أن يقال : يا فلان ابن فلان . أذكر دينك الذي كنت عليه في دار الدنيا . . . بشهادة (أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله) .

ولا شك أن اللفظ لا يجوز إخراجه عن حقيقته إلاً بدليل !! فيجب تعيينه بقوله « مَوْتَاكُمْ » حقيقة^(٢) .

ونفي (صاحب « الكافي »^(٣)) فائدته مطلقاً ؟ ممنوع .

نعم ؛ الفائدة الأصلية^(٤) متفية ، ويحتاج إليه لتثبيت الجَنَان للسؤال في القبر^(٥) .

(١) ذكرت في « الوشاح » ص ٢٩٤ صفة التلقين ؛ نقلاً عن خط العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى ، ووعدت بإثبات صيغة أخرى منقولة عن خطه أيضاً . انظرها ص ٩٤٦ (فائدة جليلة) .

أما مشروعية التلقين فمن أصله ما أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٧٩٧٩ ؛ وعزاه في « كتر العمال » : ٤٢٤٠٦ إلى ابن عساكر ، والدلمي ؛ عن أبي أمامة أنه قال . . . وهو في الترع : إذا أنا ميت فاصنعوا بي كما أمر رسول الله ﷺ أن نصنع بموتانا ، أمرنا رسول الله ﷺ ، فقال : « إذا مات أحد من إخوانكم ؛ فستوثق التراب على قبره . . . فليقم أحد منكم على رأس قبره ؛ ثم ليقل . . . » .

واحتج له الإمام أحمد بالعمل . قال الحافظ ابن حجر في « التلخيص الحبير » : ١٣٦/٢ : إسناده صالح ، وإن ضعفه النووي في « الخلاصة » : ١٠٢٩/٢ .

(٢) قال في (شرح « النية » ٥٧٦) ؛ والذي عليه الجمهور أن المراد من الحديث مجازة !! وانظر جواب الكمال ابن الهمام بعد قليل .

(٣) هو الإمام عبد الله بن أحمد النسفي المتوفى سنة : ٧١٠ . انظر : ٦٩٦ ، ٧٣٠ ، ٨٥٤ .

(٤) وهي الحكم بأنه مؤمن بقولها حين اليأس ومبحث إيمان اليأس وتوبته معروف .

(٥) نقل العلامة ابن عابدين : ٥٧١/١ عن « السراج » : كل ذي روح من بني آدم يسأل في القبر بإجماع أهل السنة ، لكن يلقن الرضيع الملك . . . ثم تعبه بحكاية الإجماع . . . فنظر فيها !! وخلص إلى أن الراجع اختصاص السؤال بالمكلفين من هذه الأمة . إلا ثمانية منها ؛ وهم :

١- الشهيد ، ٢- المراهط ، ٣- المطعون ، ٤- الميت زمن الطاعون بغيره صابراً محتسباً ، ٥-

الصدّيق ، ٦- أطفال المؤمنين ، ٧/١- المتوفى يوم الجمعة ؛ أو ب- ليلتها ، ٨- القاريء ؛ أ- =

قال المحقق ابن الهمام [٦٨/٢] : وَحَمَلُ أَكْثَرِ مَشَايخُنَا إِيَّاهُ عَلَى الْمَجَازِ - أَي :
 مِنْ قَرَبٍ مِنَ الْمَوْتِ - ! مَبْنَاهُ عَلَى أَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَسْمَعُ عِنْدَهُمْ !
 وَأُورِدَ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ ﷺ . . فِي أَهْلِ الْقَلْبِ^(١) : « مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ [مِنْهُمْ] »^(٢) !
 وَأَجَابُوا تَارَةً بِأَنَّهُ : مُرَدُّهُ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٣) ، وَتَارَةً : بِأَنَّهُ خُصُوصِيَّةٌ لَهُ .
 وَتَارَةً : بِأَنَّهُ مِنْ ضَرْبِ الْمَثَلِ .
 وَيُشْكِلُ عَلَيْهِمْ مَا فِي « مُسْلِم »^(٤) : « إِنْ أَلْمِيتَ يَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ إِذَا
 أَنْصَرَفُوا ؟ ! » . وَتَمَامُهُ بِ« فَتَحَ الْقَدِير » : [٦٨/٢] .

= كُلُّ لَبْلَةٍ ﴿ تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَلَكُ ﴾ : أَوْ مَعَ (السَّجْدَةِ) ، وَ : ب - فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ (﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾) .

(١) هِيَ الْبُتْرُ لَمْ تُطَوَّ بِالْحِجَارَةِ ، فَإِذَا طُوِيَتْ فِيهِ الطُّوَى .

وَقِيلَ : هِيَ الْبُتْرُ الْقَدِيمَةُ . . لَا يَعْلَمُ لَهَا مَالِكٌ ، وَلَا حَافِرٌ ، مَطْوِيَّةٌ ، أَوْ غَيْرُ مَطْوِيَّةٍ .

وَعِنْدَ أَحْمَدَ : ٤٥/٣ ، وَابْنُ خَرِّازٍ ٣٩٧٦ : فَالْتَقَوْا فِي طُوًى مِنْ أَطْوَاءِ بَدْرِ .

(٢) وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِهِمْ بَعْدَ ثَلَاثٍ فَالْتَقَوْا فِي الْقَلْبِ . . وَقَدْ خَاطَبَهُمْ بِقَوْلِهِ ﷺ «
 أَلَيْسَ قَدْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَّبُّكُمْ حَقًّا ؟ » فَسَمِعَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ
 يَسْمَعُونَ قَوْلَكَ وَقَدْ جِئْتُمَا !! فَأَجَابَهُ ﷺ بِهَذَا ، أَوْ بِنَحْوِهِ .

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٢٦/١ ، ٢٧ وَمَوَاضِعُ ، وَابْنُ خَرِّازٍ : ٣٩٧٦ ، وَمُسْلِمٌ : ٧٧ - ٢٨٧٤ ،
 وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ : ٧٦٢ ، ١٢١١ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٢٠٧٣ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ٦٤٩٨ ، وَأَبُو يَعْلَى :
 ١٤٠ ، ٣٨٠٨ ، وَالطَّيَالِسِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ثُمَّ فِي الْبُخَارِيِّ أَنَّهُمْ كَانُوا أَرْبَعَةً وَعَشْرِينَ رَجُلًا .

(٣) ذَلِكَ أَنَّهَا أَنْكَرَتْ سَمَاعَهُمْ حِينَمَا بَلَغَهَا هَذَا الْخَبَرُ قَائِلَةً : وَهَلْ ابْنُ عَمْرٍَا ! إِنَّمَا قَالَ : « إِنَّهُمْ أَلَانَ
 لَيَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ هُوَ الْحَقُّ » ! .

ثُمَّ قَرَأَ ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتُ ﴾ [النمل / ٨٠] ، ﴿ وَمَا أَنْتَ بِسَمِيعٍ مَن فِي الْقُبُورِ ﴾ [فاطر / ٢٢] .
 أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٣٨/٢ ، وَابْنُ خَرِّازٍ : ٣٩٧٩ ، وَمُسْلِمٌ : ٢٦ - ٩٣٢ ، وَالنَّسَائِيُّ :
 ٢٠٧٥ ، وَأَبُو يَعْلَى : ٥٦٨٠ ، وَغَيْرُهُمْ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَمَعْنَى « وَهَلْ » : غَلَطَ وَنَسِيَ . بِمَعْنَى : ذَهَلَ .

(٤) بِرَقْمٍ : ٧٠ - ٢٨٧٠ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٢٦/٣ ، وَابْنُ خَرِّازٍ : ١٣٣٨ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٣٢٣١ ،
 وَالنَّسَائِيُّ : ٢٠٤٨ ، ٢٠٤٩ ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ : ١١٨٠ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت : يمكن الجمع . . فيلقن عند الاحتضار ، لصريح قوله ﷺ : « فَإِنَّهُ لَيْسَ مُسْلِمٌ يَقُولُهَا عِنْدَ الْمَوْتِ . . إِلَّا أَنْجَتْهُ مِنَ النَّارِ »^(١) . وعملاً بحقيقة « مَوْتَاكُمْ » ، لشيئته للسؤال في القبر ، لما روى سعيد بن منصور ، وسمره بن حبيب ، وحكيم بن حمير ، قالوا : إِذَا سُئِلَ عَلَى الْمَيِّتِ قَبْرُهُ وَانصَرَفَ النَّاسُ ؛ كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَيِّتِ عِنْدَ قَبْرِهِ (يَا فُلَانُ ؛ قُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (ثلاث مرات) . . . يَا فُلَانُ ؛ قُلْ : رَبِّيَ اللَّهُ ، وَدِينِيَ الْإِسْلَامُ ، وَنَبِيِّ مُحَمَّدٌ ﷺ ، اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَنْوَسُلُ إِلَيْكَ بِحَبِيبِكَ الْمُصْطَفَى أَنْ تَرْحَمَ فَاقْتَبِي بِالْمَوْتِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ ، وَأَنْ تُشَفِّعَ فِينَا نَبِيَّكَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ)^(٢) .

مؤانسة المحتضر : وَيُسْتَحَبُّ لِأَقْرَبَاءِ الْمُخْتَضِرِ وَأَصْدِقَائِهِ وَجِيرَانِهِ الدُّخُولُ عَلَيْهِ ؛ لِلْقِيَامِ بِحَقِّهِ ، وَتَذْكِرِهِ ، وَتَجْرِيعِهِ ، وَسَقْيِهِ الْمَاءَ ، لِأَنَّ الْعَطَشَ يَغْلِبُ لَشِدَّةِ النَّزْعِ حِينَئِذٍ ؛ وَلِذَلِكَ يَأْتِي الشَّيْطَانُ - كَمَا وَرَدَ^(٣) - بِمَاءٍ زُلَالٍ ، وَيَقُولُ : قُلْ (لَا إِلَهَ غَيْرِي) حَتَّى أَسْقِيكَ ! - نعوذ بالله منه . -

ويذكرون فضل الله وسعة كرمه ، ويحسنون ظنه بالله تعالى ، لخبر مسلم^(٤) :

(١) تقدّم تخريجه ص ٨٥١ (٣) .

(٢) لم أجد تخريجه فيما بين يديّ ؛ وشواهد كثيرة ؛ منها ما تقدّم ص ٨٥٤ عن الطبراني ، وابن عساکر ، والديلمي ؛ عن أبي أمامة ، وفيه : « ... ثُمَّ لَيَقُلْ (يَا فُلَانُ أَيْنَ فُلَانَةٍ ... ثُمَّ لَيَقُلْ (أَذْكَرُ مَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا : شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؛ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنَّكَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا » .

(٣) لم أجد تخريجه فيما يعتمد عليه ؛ وإن كانت كتب الوعظ مليئة بمثله ؛ فليطلب له أصل معتبر ؛ على أنه ﷺ استعاذ أن يتخبطه الشيطان عند الموت ؛ كما أخرجه أحمد : ٣٥٦/٢ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ويصلح له شاهداً ما أخرجه أبو نعيم في « الحلية » مرفوعاً عن واثلة بن الأسقع : « أَخْضَرُوا مَوْتَاكُمْ . . . وَتَشْرَوْهُمْ بِالْجَنَّةِ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ مِنْ آدَمَ عِنْدَ ذَلِكَ الْمَضْرَعِ » .

(٤) أخرجه أحمد : ٢٩٣/٣ ومواضع ، ومسلم : ٨٢ - ٢٨٧٧ ؛ وابن المبارك في « الزهد » : ١٠٣٤ ؛ وأبو داود : ٣١١٣ ، وابن ماجه : ٤١٦٧ ، وابن حبان : ٦٣٦ ؛ ٦٣٨ ، وأبو يعلى : ١٩٠٧ ، وأبو نعيم : ٨٧/٥ ، والطيالسي : ٧٣٣ ، والقضاعي : ٩٣٨ ، وابن -

« لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ .. إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ » ، أي : يظنُّ أَنَّهُ يَرْحَمُهُ وَيَعْفُو عَنْهُ . وخبر « الصحيحين »^(١) : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي ﴾ » .

التلاوة للمحتضر : وَيَتْلُونَ عِنْدَهُ سُورَةَ يَسَ ، للأمر به^(٢) ، وفي خبر : « مَا مِنْ مَرِيضٍ يُقْرَأُ عِنْدَهُ سُورَةُ يَسَ إِلَّا مَاتَ رِيَّانًا ، وَأُذْخِلَ قَبْرُهُ رِيَّانًا »^(٣) .

التلاوة عنده : وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ قِرَاءَةَ سُورَةِ الرَّغْدِ ، لقول جابر^(٤)

= سعد : ٢٥٥/٢ ، والبيهقي : ٣٧٨/٣ ، وفي « الشعب » : ٨/٢ ، والبغوي في « شرح السنة » : ١٤٥٥ : عن جابر رضي الله عنه .

(١) هو عند البخاري : ٧٥٠٥ ، ومسلم : ١٩-٢٦٧٥ ، وأخرجه أحمد : ٤٤٥/٢ ، ٣٩١ ، ٥٣٩ ، والترمذي : ٢٣٨٨ ، والنسائي في « الكبرى » : ٧٧٣٠ ، وابن ماجه : ٣٨٢٢ ، والحاكم : ٢٦٨/٤ ، والبخاري في « الأدب المفرد » : ٦٦٦ ، وابن حبان : ٦٣٩ ، والبغوي في « شرح السنة » : ١٢٥٢ : عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وفي بعض الروايات بزيادة

(٢) لعلَّ مراده ما أخرجه أحمد : ٢٧/٥ ، وأبو داود : ٣١٢١ ، وابن ماجه : ١٤٤٨ ، وابن حبان : ٣٠٠٢ ، وابن أبي شيبة : ٢٣٧/٣ ، والطبراني في « الكبير » : ٥١٠/٢٠ ، والطياي : ٩٣١ ، والحاكم : ٥٦٥/١ ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » : ١٠٧٤ ، والبيهقي : ٣٨٣/٣ ، والبغوي في « شرح السنة » : ١٤٦٤ : عن معقل بن يسار رضي الله عنه .

قال ابن حبان : أراد به من حضرته المنيّة : لَا أَنْ الْمَيِّتَ يُقْرَأَ عَلَيْهِ !! .

وفي « مسند الإمام أحمد » : ١٠٥/٤ بسند حسن ابن حجر في « الإصابة » : ١٨٤/٣ كانت المشيخة يقولون : إذا قرئت عند الميت خُفِّفَ عنه بها .

وفي « مسند الفردوس » : ٦٠٩٩ : عن أبي ذر وأبي الدرداء مرفوعاً : « مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيُقْرَأَ عِنْدَهُ (يَسَ) .. إِلَّا هَوَّنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ » .

(٣) أخرجه الديلمي في « فردوس الأخبار » : ٦٤٩٣ : عن عبد الله بن سميج رضي الله عنه بزيادة : « .. وَخَيْرَ تَزَمِّ الْقِيَامَةِ رِيَّانًا » .

والريّان : الممتلئ رياءً ، وهو : قيدُ العطشان .

(٤) ابن زهد (صاحب ابن عباس رضي الله عنهما) المعروف بـ « أبو الشعثاء » .

أخرجه أبو بكر المروزي في « الجنائز » ، والمستفري في « فضائل القرآن » ، كما عزاه السيوطي في « الدر المنثور » عند بداية السورة بلفظ : كان يستحبُّ إذا حضر الميت أن يقرأ عنده =

[رضي الله عنه] : فَإِنَّهَا تَهَوُّنُ عَلَيْهِ خُرُوجَ رُوحِهِ .

إِخْرَاجَ الْمُحَدَّثِينَ : وَأَخْتَلَفُوا^(١) فِي إِخْرَاجِ الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَالْجَنْبِ مِنْ حَنْدِهِ .

وجه الإخراج امتناعُ حضور الملائكة محلاً به حائضٌ ؛ أو نفساءٌ .. كما ورد^(٢) ، ويحضر عنده طيب^(٣) .

مطلب

فيما يفعل بالميت

عقب الموت : فَإِذَا مَاتَ شُدَّ لَحْيَاهُ بِعَصَابَةٍ عَرِيضَةٍ تَعْمُهُمَا ، وَتُرَبَّطُ فَوْقَ رَأْسِهِ ؛ تَحْسِينًا وَحِفْظًا لِقَمِهِ^(٤) ، وَغُمْضَ عَيْنَاهُ ، لِلأَمْرِ بِهِ فِي السُّنَّةِ^(٥) ، وَيَقُولُ

= سورة الرعد ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَخَفُّ عَنِ الْمَيِّتِ .. فَإِنَّهُ أَمُونٌ لِقَبْضِهِ ؛ وَأَيْسَرُ لَشَانِهِ . لَكِنْ أوردته مختصراً بمعناه ابن أبي شيبة : ١٢٣٧/٣

هذا ؛ وفي «الإمداد» لم يذكر الترضي عنه!! فالظاهر أَنَّ المؤلف رحمه الله سها خاطره الشريف حين الاختصار فظنه جابر بن عبد الله ، وإلا فليست العادة الترضي على غير الصحابة . فتنبه .

(١) في (خ) : اُخْتَلِفَ . قلت : جزم في «النهر» بالوجوب قائلاً : وينبغي إخراج بينما اكتمل في «الفتح» (٦٩/٢) بقوله : ولا يمتنع حضور الجنب والحائض وقت الاحتضار . ومثله في «البحر» : ١٨٤/٢ . فاعلمه .

(٢) لم يرد في ذلك شيء!! وإنما الذي ورد في مطلق عدم دخول الملائكة إلى بيت فيه جنب ؛ فيما أخرجه أحمد : ٨٣/١ ، وأبو داود : ٢٢٧ ، والحاكم : ١٧١/١ ، وصححه ، والنسائي : ٢٦٢ ، وابن ماجه : ٣٦٥٠ ، والدارمي : ٢٦٦٥ ، وابن حبان : ١٢٠٥ : «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا . . . وَلَا جُنُبًا» ، عن عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ .

والمراد ملائكة الرحمة ؛ لا الحفظة ؛ فإنهم لا يفارقون الجنب ؛ ولا غيره . . . إلّا - عند قضاء الحاجة - ، وإتيان الأهل ؛ إن لم يتكلم ، فإن تكلم ؟ حضروا .

(٣) احترازاً عن هيجان ريح بخروج شيء منه ؛ لئلا يتأذى به مَنْ حضره .

(٤) عن ماء غسله ، أو دخول شيء من الهوام فيه .

(٥) منها قوله ﷺ : «إِذَا حَضَرْتُمْ مَوْتَاكُمْ فَأَغْبِضُوا الْبَصَرَ ، فَإِنَّ الْبَصَرَ يَتَّبِعُ الرُّوحَ» ، أخرجه أحمد :-

مُغْمَضُهُ (بِاسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)^(١) ، اَللّهُمَّ ؛ يَسِّرْ عَلَيْهِ أَمْرَهُ ، وَسَهِّلْ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ ، وَأَسْعِدْهُ بِلِقَائِكَ ، وَاجْعَلْ مَا خَرَجَ إِلَيْهِ خَيْرًا مِمَّا خَرَجَ عَنْهُ) .

قاله الكمال [٦٩/٢] .

تسجيتة للتجهيز : ثُمَّ يُسَجَّى^(٢) بثوب ، وَيُوضَعُ عَلَى بَطْنِهِ حَدِيدَةٌ لِكَلَّا يَنْتَفِخَ ؛ وهو مروى عن الشعبي^(٣) . والحديد : يدفع النفخ لسرف فيه ، وإن لم يوجد فيوضع على بطنه شيء ثقيل .

وروى البيهقي^(٤) : أَنَّ أَنَسًا أَمَرَ بِوَضْعِ حَدِيدٍ عَلَى بَطْنِ مَوْلَى لَهُ مَاتَ .
بعد الموت : وَتُوضَعُ يَدَاهُ بِجَنْبَيْهِ ؛ إشارة لتسليمه الأمر لربه ، وَلَا يَجُوزُ وَضْعُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَنِيعُ أَهْلِ الْكِتَابِ .
وَتُلَيَّنُ مَفَاصِلُهُ وَأَصَابِعُهُ : بَأَن يَرُدُّ سَاعِدَهُ لِعَضْدِهِ ؛ وَسَاقَهُ لِفَخْدِهِ ؛ وَفَخْدَهُ

= ١٢٥/٤ ، وابن ماجه : ١٤٥٥ ؛ والطبراني في « الكبير » : ٧١٦٨ ، والحاكم : ٣٥٢/١ ، وصححه ؛ وأقره الذهبي ؛ عن شذاد بن أوس رضي الله عنه .

وحضر رسول الله ﷺ موت أبي سلمة . . . فمدَّ يده فأغمضه . أخرجه أحمد : ٢٩٧/٦ ، ومسلم : ٧ - ٩٢٠ ، وأبو داود : ٣١١٨ ، وعبد الرزاق : ٦٠٥٠ ، وابن ماجه : ١٤٥٤ ، والنسائي في « الكبرى » : ٨٢٤٩ ، والبيهقي : ٣٨٤/٣ ، وعزاه الهيثمي : ٣٩٣٩ للبخاري ، والطبراني في « الأوسط » : ١١٤ عن أم سلمة رضي الله عنها .

(١) هكذا أمر به ﷺ وقَعَلَهُ ؛ كما أخرجه أحمد : ٢٧/٢ ، ٥٩ ، وأبو داود : ٣٢١٣ ، والترمذي : ١٠٤٦ ، وابن ماجه : ١٥٥٠ ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » : ١٠٨٨ ، والحاكم : ٣٦٦/١ وصححه ، وغيرهم ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما . بروايات : سنة ، ملة ، سبيل ، وفاة .

(٢) يَنْطَلَى . وقد سُجِّيَ ﷺ حين توفِّيَ بِبُزْدِ جَبْرَةٍ . وهو القماش المخطط الموشى .
أخرجه البخاري : ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ومسلم : ٤٨ - ٩٤٢ ، وغيرهما ؛ عن أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه عبد الرزاق : ٦٠٧٠ ، وابن أبي شيبة : ٢٤١/٣ ، والبيهقي : ٣٨٥/٣ .
(٤) في « الكبرى » : ٣٨٥/٣ ؛ عن عبد الله بن آدم : مات مولى لأنس بن مالك عند مغيب الشمس ، فقال أنس : ضموا على بطنه حديدة .

لبطنه . ويردّها مليئة ؛ ليسهل غسله وإدراجه في الكفن .

التلاوة بعد الموت : وَتُكْرَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ حِينَئِذٍ حَتَّى يُغْسَلَ ؛ تنزيهاً للقرآن^(١) عن نجاسة الحدث بالموت ؛ أو الخبث ، فإنه يزول عن المسلم بالغسل ؛ تكرّماً له ، بخلاف الكافر^(٢) .

إعلام الناس : وَلَا بَأْسَ بِإِعْلَامِ النَّاسِ بِمَوْتِهِ ، بل يستحبُّ لتكثير المصلين عليه ، لما روى الشيخان : أَنَّهُ ﷺ نَعَى لِأَصْحَابِهِ النَّجَاشِيَّ^(٣) فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ^(٤) ، وَأَنَّهُ نَعَى جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، وَزَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ^(٥) .

جنازة الصلحاء : وقال في « النهاية » : إن كان عالماً ، أو زاهداً ، أو مئناً يُبْرَكُ به ؛ فقد استحسّن بعض المتأخرين النداء في الأسواق لجنازته . وهو الأصح : ١ . هـ .

-
- (١) إن لم يكن مستوراً جميعه ؛ كما يفهم من « رد المحتار » : ٥٧٢ / ١ .
- (٢) حاصل هذه المسألة : أنَّ نجاسة الموت .. إن كانت نجاسة حدث ، وهو اللاتق بالمسلم .. فلا كراهة بالتلاوة قبل غسله ، لأنّ المؤمن لا ينجس حيّاً ؛ ولا ميتاً .. نجاسة خبث . وإن كانت نجاسة خبث ؟ فتكره التلاوة إن لم يكن مستوراً ، حتّى يطهر بالغسل فترتفع الكراهة . والكافر لا يطهر لخبثه .. غُسل ؛ أو لا . والله تعالى أعلم .
- (٣) هو لقب ملك الحبشة ، - والياء مشددة . والأفصح : مخففة - والذي صلى عليه ﷺ اسمه أَصْحَمَةُ الْأَبْهَرِيُّ - معناه : عطية - كان نصرانياً فأسلم ، وحصّن المهاجرين إليه من كفار قريش ، زكاه النبي ﷺ ، بأنّه لا يظلم عنده أحد ، وهو الذي أمهر أم سلمة في زواجها منه ﷺ ، وزوّدها بجهاز وطيب . حُدّ في الصحابة خصوصية له . توفي في رجب سنة : ٩ هـ ، بعد عودة المهاجرين يوم فتح خيبر . رضي الله عنه . ذكره في « الإصابة » : ٤٧٠ .
- (٤) عند البخاري : ١٢٤٥ ، ومسلم ٦٢ - ٩٥١ ، وأخرجه مالك ٢٢٦ / ١ برقم : ١٤ ، وأحمد : ٢٣٠ / ٢ ، وأبو داود : ٣٢٠٤ ، والترمذي : ١٠٢٢ ، والنسائي : ١٩٧٠ ، وابن ماجه : ١٥٣٤ ، وغيرهم ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- (٥) وذلك حين استشهدهم في غزوة مؤتة .. والراية معهم .
- أخرجه أحمد : ١١٣ / ٣ ، ١١٧ ، والبخاري : ٤٢٦٢ ، ومواضع ، والنسائي : ١٨٧٧ ، والبزار : ٢١٦ / ٦ ، وأبو يعلى : ٤١٩٠ ، وغيرهم ؛ عن أنس رضي الله عنه وغيره .

الإعلام بها : وكثير من المشايخ لم يروا بأساً بأن يؤذن بالجنائز ليؤدي أقاربهم وأصدقائه حقهم ، لكن لا على جهة التضخيم ، والإفراط في المدح .

تعجيل التجهيز : وإذا تُقِنَّ موته اُبْعَجَلْ بِتَجْهِيزِهِ ، إكراماً له ، لما في الحديث : « وَعَجَّلُوا بِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجَنَافَةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تُخْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ » (١) .

جواب : والصارف عن وجوب التعجيل الاحتياط .

مطلب

بعض المغنى عليهم يدفنون أحياء

قال بعض الأطباء : إن كثيرين ممن يموت بالسكنة ظاهراً . . يدفنون أحياء ، لأنه يعسر إدراك الموت الحقيقي بها إلا على أفاضل الأطباء ، فيتعين التأخير فيها إلى ظهور اليقين ؛ بنحو التغير ، وقد مات النبي ﷺ يوم الإثنين ضحوة ، ودفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء (٢) .

مباشرة التجهيز : فَيُوضَعُ كَمَا مَاتَ . . الكاف للمفاجأة (٣) ؛ إذا تُقِنَّ موته ، عَلَى سَرِيرٍ مُجَمَّرٍ . . أي : مُبَخَّرٍ (٤) ؛ إخفاءً لكرهه الرائحة ، وتعظيماً للميت ،

(١) أخرجه أبو داود : ٣١٥٩ ، والبيهقي : ٣٨٦/٣ ؛ عن الحصين بن وَخَّوح رضي الله عنه . وإنما سمّاه « جيفة » خطأ على تعجيل دفنه .

(٢) لا يورد على سبيل الاستدلال ، لأنه ﷺ مأمون التغير ، وإنما لم يدفن حتى استقر أمر الخلافة ؛ وأخذت البيعة للصديق رضي الله تعالى عنه .

أخرجه الدارمي : ٨٤ ؛ عن عكرمة رضي الله عنه .

(٣) أي : على الحال التي فاجأه الموت . . وهو عليها ؛ وتسمى (كاف المبادرة) ، مثالها : سلم كما تدخل .

(٤) يبخّر قبل وضعه عليه ، أمّا تجميره . . والميت عليه فيكره ، لأنه فعل غير المسلمين ، ما لم يحتاج إليه بخروج رائحة كريهة أثناء معالجة غسله ؛ فترفع الكراهة للحاجة .

فيجمر الميت في ثلاثة مواضع فقط :

ويكون وثراً ثلاثاً ، أو خمساً ، ولا يزداد عليه ! قاله الزيلعي [٢٣٥/١] .

وفي « الكافي » ، و « النهاية » : أو سبعا ، ولا يزداد عليه . وكيفيته : أن يُدار بالمِجْمَرَةِ حول السَّرِير .

مباشرة الغسل : وَيُوضَعُ الْمِيتَ كَيْفَ أَنْفَقَ ، عَلَى الْأَصَحِّ . قاله شمس الأئمة السَّرَخْسِيُّ^(١) . وقيل : عرضاً ، وقيل : إلى القبلة .

ستر عورته : وَتُسْتَرُّ عَوْرَتُهُ مَا بَيْنَ سَرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتِهِ ! قاله الزيلعي [٢٣٥/١] و « النهاية » : هو الصحيح^(٢) . وفي « الهداية » [٩٠/١] : يُكْتَمَى بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ الْغَلِيظَةِ^(٣) . . هو الصحيح ؛ تيسيراً . وهو ظاهر الرواية ، ولبطلان الشهوة^(٤) .

تجريد ثيابه : ثُمَّ بَعْدَ سِتْرِ الْعَوْرَةِ - بِإِدْخَالِ السَّاتِرِ مِنْ تَحْتِ الثِّيَابِ - جُرْدَ عَنْ ثِيَابِهِ ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ خُشْيًا^(٥) ، وَتُغْسَلُ عَوْرَتُهُ

= ١- عند خروج روحه ؛ تحاشياً عن الرائحة الكريهة ، و٢- عند غسله ، و٣- تكفينه ، ولا يجتر في غيرها ؛ لا خلف الجنائزة ، ولا عند القبر .

(١) عبارته في « المبسوط » : كما تيسر . وشرح الكيفية طويلاً - وهي المراد هنا بقوله (إلى القبلة) - : كما يفعله في مرضه إذا أراد الصلاة بالإيماء . ، والعرض كما يوضع في قبره .

(٢) وعليه الأئمة الثلاثة : مالك ، والشافعي ، وأحمد . وهي رواية النوادر .
(٣) القبل والدبر . وهذا بيان للواجب ؛ لا لكون المطلوب الاختصار عليه ؛ كما استظهره العلامة ابن عابدين : ٥٧٣/١ .

(٤) غالباً ، فلو وجدت ؟ ستر جميع العورة ، وحرّم النظر إلى كلّ ما يشتهى ؛ ولو غير العورة . وهذا للرجال والنساء ، لأنّ عوارتهنّ عليهنّ ؛ كموراتهم عليهم ، إذ لا تغسل النساء الرجال ؛ ولا عكسها ، وكذا المراهقان .

أما الصغير الذي لا عورة له . . فلا يستر .

وعورة الميت كمورة الحي ؛ فلا يحلّ النظر إليها ، وكذا إلى مقطوعها .

(٥) فإنه يئثم ؛ ولا يغسل أصلاً ؛ كما يأتي ص ٨٦٧ .

والتجريد عن الثياب للغسل ١٩ للتمكّن من التنظيف . . والثياب تعيقه ! أمّا التطهير . . فلا يمكن ؛ لتنجس الثوب بالغسالة ، ثمّ لا يطهر إلّا بالتليث مع العصر ؛ وهو متعلّق بحال اللبس ! فيجب التجريد .

بخرقة^(١) ملفوفة تحت السائر ، أو من فوقه . . إن لم توجد خِرقة .

تقديم الوضوء : وَبَعْدَهُ وُضِيءٌ : يُبْدَأُ بِوَجْهِهِ وَيَمْسَحُ رَأْسَهُ ؛ فِي الصَّحِيحِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَغِيرًا . . لَا يَعْقِلُ [الصَّلَاةَ] ؛ فَلَا يُوضَأُ^(٢) .

الإتمام للجنبابة : بِلَا مَضْمَضَةٍ وَأَسْتِنْشَاقٍ لِلتَّعَشُّرِ . وَيُמَسَّحُ فَمُهُ وَأَنْفَهُ بِخِرْقَةٍ .
عليه عملُ الناس . . إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا ؛ أَوْ حَائِضًا ؛ أَوْ نَفْسَاءً ؛ فَيَكْلَفُ غَسْلَ فَمِهِ وَأَنْفِهِ ، تَمِيمًا لَطَهَارَتِهِ .

وَبَعْدَ الْوُضُوءِ صُبَّ عَلَيْهِ مَاءٌ مُغْلَى^(٣) قَدْ مَزَجَ بِسَدْرٍ^(٤) ؛ أَوْ خُرْضٍ : إِنْ شَاءَ غَيْرِ
مَطْحُونٍ ، مِبَالِغَةٍ فِي التَّنْظِيفِ^(٥) ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُغْسَلَ أَيْتُهُ^(٦) .

أَمَّا غَسْلُهُ ﷺ بِثِيَابِهِ ۱۱ فـ

١- خصوصية ، لسماعهم هاتفاً من ناحية البيت حينما اختلفوا في تجريدته : اغسلوا رسول الله ﷺ . . وعليه ثيابه ؛ كما أخرجه أحمد : ٢٦٧/٦ ، وأبو داود : ٣١٤١ بإسناد حسن ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

٢- لَأَنَّهُ ﷺ طَاهِرٌ حَيًّا وَمَيِّتًا .

(١) لحرمة المس . . بشهوة ؛ أَوْ لَا ۱۱ إِذْ كُلُّ مَا حَرَّمَ النَّظَرُ إِلَيْهِ حَرَّمَ مَشَهُ ، إِلَّا وَجْهَ الْأَجْنِيَةِ وَكَفَّيْهَا بِغَيْرِ شَهْوَةٍ ، فَيَحْرَمُ الْمَسُّ ؛ وَلَوْ أَيْبَحَ النَّظَرُ . . بِالْقَيْدِ ذَاتِهِ ۱۱ .

(٢) الصواب : أَنَّ هَذَا الْوُضُوءَ مِنْ سُنَنِ الْغَسْلِ الْمَفْرُوضِ عَلَيْنَا لِلْمَيِّتِ ؛ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِتَكْلِيفِهِ هُوَ ، فَيَوْضَأُ مَجْنُونٌ غَيْرُ مَكْلَفٍ ، وَصَبِيٌّ لَا يَعْقِلُ الصَّلَاةَ .

(٣) مِنَ الْإِغْلَاءِ ؛ لَا مِنَ الْغَلْيَانِ ، لِأَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ ، وَهُوَ لَا يَصَاحُ مِنَ الْإِغْلَامِ . فَتَبَّهَ .

(٤) السَّدْرُ : هُوَ وَرَقُ شَجَرِ النَّبْتِ ، وَفَالِدَةُ وَرَقِهِ الْمَسْحُوقُ أَنَّهُ يُلْحَمُ الْجِرَاحُ ، وَيَقْلَعُ الْأَوْسَاطُ وَيَنْقِي الْبَشَرَةَ وَيَنْعُمُهَا ، وَيَشُدُّ الشَّعْرَ ، وَيَشُدُّ الْعَصَبَ ، وَيَطْرُدُ الْهَوَامَّ وَيَمْنَعُ الْمَيِّتَ مِنَ الْبَلَى .

(٥) وَكُلُّ مَا يَتَسَرَّ الْآنَ يَقُومُ مَقَامَهُ .

(٦) هِيَ زَيْنَبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ . وَقَدْ تَوَفِّيَتْ سَنَةً : ثَمَانٍ - . وَفِي « مُسْنَدِ

الْأَوْزَاعِيِّ » : أُمُّ كَلْثُومٍ ، وَقَدْ تَوَفِّيَتْ سَنَةً : تِسْعَ ۱۱ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ : ٢٢٢/١ ، وَأَحْمَدُ : ٨٤/٥ ، ٤٠٧/٦ ، وَالْحَمِيدِيُّ : ٣٦٠ ، وَالْبُخَارِيُّ : ١٢٥٣ ، ١٢٥٨ ، وَمُسْلِمٌ : ٣٦-٩٣٩ ،

وَأَبُو دَاوُدَ : ٣١٤٢ ، ٣١٤٦ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٩٩٠ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٨٨٤ ، وَابْنُ مَاجَةٍ : ١٤٥٨ .

وَابْنُ حِبَانَ : ٣٠٣٢ ، وَابْنُ الْجَارُودِ : ٥١٩ ، وَالتَّطَبَّرِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٨٤/٢٥ ، وَابْنُ أَبِي

٣/٣٨٩ ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ : ١٤٧٢ وَغَيْرُهُمْ ؛ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

وَالْمُخْرِمُ الَّذِي وَقَصَتْهُ دَابَّتُهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ^(١) .

كفاية التطهير وإلا ؛ أي : وإن لم يوجد فالفسل بالقراح ؛ وهو : الماء الخالص كافٍ ، ويُسَحَّنُ إن تيسر ، لأنه أبلغ في التنظيف .

ترتيب الغسل

١- التنظيف : وَيُغْسَلُ رَأْسُهُ ؛ أي : شعر رأسه ، وَشَعْرُ لَحْيَيْهِ بِالْخِطْمِيِّ : نبتٌ بالعِراق طَيِّبُ الرائحة يعملُ عملُ الصابون في التنظيف ، وإن لم يكن! فالصابون ، وإن لم يكن به شعر ؟ لا يتكلف لهذا .

٢- الغسل : ثُمَّ بَعْدَ تَنْظِيفِ الشَّعْرِ وَالْبَشْرَةِ يُضَجَّعُ الْمَيْتُ عَلَى يَسَارِهِ ، فَيُغْسَلُ شِقُّهُ الْأَيْمَنِ ابْتِدَاءً ، لِأَنَّ الْبُدْءَ بِالْيَمَانِ سُنَّةٌ^(٢) . . . حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى مَا ؛ أي : الْجَنْبِ الَّذِي يَلِي الْأَتَّخْتَ - بالخاء المعجمة - مِنْهُ . أي : الميت .

٣- استكمالُه : ثُمَّ يُضَجَّعُ عَلَى يَمِينِهِ ؛ فَيُغْسَلُ كَذَلِكَ . . . حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى سَائِرِ جَسَدِهِ^(٣) .

ثُمَّ أَجْلِسَ الْمَيْتَ مُسْتَنَدًا إِلَيْهِ ؛ لثلاث يسقط .

وَمَسَحَ بَطْنَهُ مَسْحًا رَفِيقًا ؛ لِيَخْرُجَ فَضْلَاتُهُ وَمَا خَرَجَ مِنْهُ ؟ غَسَلَهُ فَقَطْ ؛ تَنْظِيفًا^(٤) ، وَلَمْ يُعِذْ غَسَلَهُ وَلَا وَضُوءَهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَاقِضٍ فِي حَقِّهِ^(٥) .

(١) هو قيس بن عاصم تقدّم ص ٩٦ تخريجه معزيا إلى أحمد والستة .

(٢) تقدّم حديث التيامن ص ١٦٣ .

(٣) ولا يكفيه على وجهه ليغسل ظهره .

(٤) أي : لا شرطاً لصحة الغسل ؛ أو لأجل الصلاة عليه ، فلو مسحه . . كفى . في « الصلاة » للحسن بن زياد : إذا سال قبل أن يُكْفَنَ . . غسل ، وبعده ؟ لا . أي : مسح فقط . وعليه فإذا تنجّس الكفن أو البدن بنجاسة الميت لا يضردفعاً للخرج ، بخلاف المتنّجس ابتداءً .

ثم اعلم أنّ هذا الإجماع والإسناد بعد غسله الأولى من يساره والثانية من يمينه ؛ لا بعد الثالثة كما يوهم تعبير المؤلف به ثم . ثم في الثالثة يضعه على يساره ليغسل يمينه إلى ما يلي التخت . وفي كلّ اضجاع يصب الماء ثلاث مرّات .

(٥) لأنّ الحدث باقٍ بموته ، ولم يعد مكلفاً لرفعه ، وإنّما تظهر نجاسة خبئه بالغسل - على القول بأنّها -

تنشيفه : ثُمَّ يُنَشِّفُ بِثَوْبٍ^(١) ، كيلا تبتل أكفائه .
 نيّة غسله : والنيّة في تغسيله !! لإسقاط الفرض هنا^(٢) ، حتّى إنّه إذا وُجد
 غريقاً . يُحرّك في الماء بنيّة غسله لهذا ؛ لا لصحّة الصلاة عليه .
 التيمم والغسل : وإذا يُتمّ لفقد الماء ، ثمّ وُجد بعد الصلاة عليه بالتيمم ؟
 غُسل ، وصُلّي عليه ثانياً^(٣) .

مطلب

في تغسيل من لا يُمكنُ من غسله
 والمتفخ الذي تَعَذَّرَ مَسُّهُ^(٤) !! يُصبُّ عليه الماء .
 مندوب المغسّل : ويغسله أقربُ النَّاسِ إليه ، وإلّا فأهل الأمانة والورع ، ويَسْتَرِ
 ما لا ينبغي إظهاره^(٥) .
 مكروهه : ويكره أن يكون جنباً ، أو بها حيضٌ^(٦) ، ويندبُ الغُسلُ [من
 تغسيله] . وتقدّم ص ٢٣٠ .

-
- = نجاسة خبث . ، أمّا الكافر فلا يَظْهَرُ أصلاً خبثاً ، فلا كلام في الحدث !! .
- (١) ويكون الثوب طاهراً ؛ كالمنديل الذي يمسح به الحيّ الماء المستعمل إثر وضوئه ؛ أو غسله .
- (٢) بل يسقط الفرض هنا ؛ ولو أصابه المطر ، أو جرى عليه الماء - خلافاً لأبي يوسف رحمه الله - ، لأنّ ما وجب لغيره من الأفعال الحسنيّة يشترط وجوده ؛ لا إيجاده . كالسبي ؛ والطهارة . أمّا الثواب فلا يحصل إلا بالنّيّة .
- (٣) هذا قول أبي يوسف : وعنه : يغسل ، ولا تعاد الصلاة ، وهي الموافقة للأصول ؟ فترجّح رواية .
- (٤) وكذا المحترق ؛ أو الملعوس بنحو سيارة ، فيجعل في كيس ؛ ويصبُّ عليه الماء .
- (٥) لذا يندب ستر موضع غسله ، فلا يراه إلّا غاسله ؛ ومن يُعِينه ، فإن رأى ما يحبّ الميت ستره . . . ستره ، ولا يحدث به ؛ لأنها فيه ، بل أشدّ للنهي الخاصّ الزائد ؛ بقوله ﷺ : « كُفُّوا عَنْ مَسِّهِمْ » ، وكذا العيب الحادث بالموت كسواد الوجه . . ما لم يكن الميت مشهوراً ببدعة فلا بأس بذكره ؛ تحذيراً ليرتدع غيره ، وإن رأى أمارات الخير ؛ كالتهبُّم ووضاءة الوجه فيظهر ، للترحم والحثّ على عمله الحسن .
- (٦) أي : المغسّل ، ولو امرأة ، إلّا أن تتعيّن العائض فتغتسل نديهاً ، وهذه الكراهة !! لأنّ الملازمة لا تحضر مثل هذه الحالات ؛ كما تقدّم عند الاحتضار .

التحنيط : وَبَعْدَ تَنْشِيفِهِ يُلْبَسُ الْقَمِيصُ ، ثُمَّ تُبَسِّطُ الْأَكْفَانُ^(١) .
وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ هُوَ : عَطَرٌ مَرْكَبٌ مِنْ أَشْيَاءَ طَيِّبَةٍ ، وَلَا بَأْسَ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ غَيْرِ
الزَعْفَرَانِ ، وَالْوَرَسِ لِلرِّجَالِ^(٢) عَلَى رَأْسِهِ وَلِخَيْهِ ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَأَنْسَ ،
وَابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .
مَوَاضِعُهُ : وَيَجْعَلُ الْكَافُورُ عَلَى مَسَاجِدِهِ^(٣) ؛ سِوَاهُ فِيهِ الْمُحْرَمُ وَغَيْرُهُ ، فَيَطْبِيبُ
وَيَغْطِي رَأْسَهُ ؛ لِيُطْرَدَ الذُّودُ عَنْهَا ، وَهِيَ : الْجَبْهَةُ ، وَأَنْفُهُ ، وَيَدَاهُ ، وَرُكْبَتَاهُ ،
وَقَدَمَاهُ ؛ رُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَتُخَصَّصُ بِزِيَادَةِ إِكْرَامِ .
الْقَطْنِ : وَلَيْسَ فِي الْغَسْلِ اسْتِعْمَالُ الْقَطْنِ فِي الرُّوَايَاتِ الظَّاهِرَةِ .
وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ [٢٣٧/١] : لَا بَأْسَ بِأَنْ يُجْعَلَ الْقَطْنُ عَلَى وَجْهِهِ ، وَأَنْ يُحْشَى بِهِ
مَخَارِقُهُ ؛ كَالذُّبْرِ ، وَالْقَبْلِ ، وَالْأَذْنَيْنِ ، وَالْأَنْفِ ، وَالْفَمِ . انْتَهَى .
وَفِي « الظَّهْمِيَّةِ » : وَاسْتَجَبَ^(٤) عَامَّةُ الْمَشَائِخِ جَعْلَهُ فِي ذُبُرِهِ ، أَوْ قُبْلِهِ .
الزَّيْنَةُ : وَلَا يَقْصُرُ ظَفْرُهُ^(٥) أَيُ : الْمَيْتِ ، وَلَا شَعْرُهُ ، وَلَا يَسْرُخُ شَعْرُهُ ؛ أَيُ :
شَعْرُ رَأْسِهِ ، وَلِخَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لِلزَّيْنَةِ . . . وَقَدْ اسْتَغْنَى عَنْهَا .
تَغْسِيلُ الرَّجُلِ : وَالْمَرْأَةُ تَغْسِلُ زَوْجَهَا^(٦) ؛ وَلَوْ مَعْتَدَةً مِنْ رَجْعِيٍّ ، أَوْ ظَهَارٍ
مِنْهَا ؛ فِي الْأَظْهَرِ^(٧) ، أَوْ إِيْلَاءٍ ، لِحُلِّ مَسْئَلِهِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ بِيَقَاءِ الْعِدَّةِ . .

-
- (١) يَنْبَغِي تَأْخِيرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ إِلَى مَا بَعْدَ قَوْلِهِ (فَتُخَصَّصُ بِزِيَادَةِ إِكْرَامِ) ، وَالْأَوَّلَى ذَكَرَهَا عِنْدَ قَوْلِهِ
(وَيَجْعَلُ الْعِدَّةَ عَلَى وَجْهِهِ) ؛ فَيَقُولُ : (وَبَعْدَ تَحْنِيطِهِ وَتَقْمِيمِهِ تَبَسُّطُ . . .) فَتَبَّهَ .
(٢) لِلنَّهْيِ عَنْ اسْتِعْمَالِهَا ، إِذْ هُمَا مِنْ عَطَرِ النِّسَاءِ ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُمَا وَخَشِينَا التَّأْذِي بِرَائِحَةِ
الْمَيْتِ . . . فَلَا بَأْسَ حَيْثُ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَمْسُ لِلْجَمْعَةِ ؛ وَلَوْ مِنْ طَيِّبِ أَهْلِهِ .
(٣) وَهِيَ مَوْضِعُ سَجُودِهِ ، وَهِيَ جَمْعُ مَسْجَدٍ - بِالْفَتْحِ ؛ لَيْسَ غَيْرُهُ .
(٤) قَالَ فِي « الْحَلَبَةِ » : إِنَّهُ مَقُولٌ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ ، فَاطْلَاقٌ أَنَّهُ (قِيحٌ) . . . لَيْسَ بِصَحِيحٍ .
أَهْدَقْتُ : فَقَوْلُ الزَّيْلَعِيِّ (لَا بَأْسَ) . . . عَلَى بَابِهِ ، يَعْنِي : تَرَكَهُ أَوَّلَى .
(٥) إِلَّا الْمَكْسُورَ ، وَفِي الشَّعْرِ يَقْصُرُ مَا يَعْبِقُ الْغَسْلَ ، فَيُدْرَجُ فِي كَفْتِهِ .
(٦) وَلَوْ ذَمِيَّةً ، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، لِأَنَّ عَلَيْهَا عِدَّةَ الْوَفَاةِ .
(٧) بَلِ الْأَظْهَرُ أَلَّا تَغْسَلَهُ بَعْدَ ظَهَارِهِ ؛ أَوْ إِيْلَاءِهِ .

فلو ولدت عقب موته ، أو انقضت عدتها من رجعي ، أو كانت مبانة ، أو حرمت برودة ، أو رضاع ، أو صهرية ؟ ! لا تغسله^(١) .

تغسيل المرأة : بخلافه ؛ أي : الرجل ، فإنه لا يغسل زوجته لانقطاع النكاح ، وإذا لم يوجد امرأة لتغسلها ! يُيمّمها ، وليس عليه غض بصره عن ذراعيها^(٢) ، بخلاف الأجنبي !

وهو كأم الولد ، والمُدبرة ، والقنّة . لا تغسل سيدها^(٣) ، ويُيمّمه بخرقه .

تيميم الأجانب : وَلَوْ مَاتَتْ أَمْرَأَةٌ مَعَ الرِّجَالِ الْمُحَارِمِ^(٤) وَغَيْرِهِمْ يَمَّمُوهَا ، كَعَكْسِهِ وهو : موت رجل بين النساء . . . وَكُنَّ مُحَارِمَهُ يَمَّمْنَهُ بِخِرْقَةٍ تُلَفُّ عَلَى يَدِ الْمَيِّتِ الْأَجْنَبِيِّ حَتَّى لَا يَمَسَّ الْجَسَدَ ، وَيَغْضُ بَصَرَهُ عَنِ ذِرَاعِي الْمَرْأَةِ ؛ وَلَوْ عَجُوزًا . تيميم المحارم : وَإِنْ وُجِدَ ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٌ ؟ يَمَّمُ الْمَيِّتَ ، ذَكَرًا كَانَ ؛ أَوْ أُنْثَى . . . بِلَا خِرْقَةٍ ، لِحَوَازِ مَسِّ أَعْضَاءِ التَّيْمِ لِلْمَحْرَمِ بِلا شهوة ؛ كَالنَّظَرِ إِلَيْهَا مِنْهَا لَهُ^(٥) .

تيميم الخنثى : وَكَذَا الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ يُمَّمُ ؛ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ .

وقيل : يجعل في قميص لا يمنع وصول الماء إليه .

(١) لأن إباحة تغسله مستفادة بالنكاح ؛ فتبقى ببقائه ؛ ولو حكماً . إلى انتهاء العدة ، أمّا لو بانّت قبل موته . . فهي أجنبية وقت موته ، كما أنه أجنبي عنها بانقطاع النكاح فور موتها .

وعند زفر : يجوز لها تغسله لبقاء الزوجية حالة الموت . وهو قول الأئمة الثلاثة .

(٢) مفاده التيميم بخرقه بلا غض نظر ، لقصور الشهوة بين الزوجين عن مثله عادة ، فيكون كالمحارم في حق النظر ، وكالأجنبي في حق المس .

كما أن في الذرايع رواية عن أبي حنيفة في عدم كونها عورة ، كما تقدّم ص ٣٩٥ .

(٣) لانقطاع الملك في القنّة ، ولزوم الحرية في أم الولد والمُدبرة ، فصرن جميعاً أجنبيات .

(٤) العبارة مشوشة بين المتن والشرح ، سبب خللها إضافة « المحارم » ، ثم إضافة « وكن محارمه » . والأولى حذفهما ههنا ، لأن ما بعدها سبقت لتفيد مؤداها . فتنبّه .

(٥) ضمير « إليها » لأعضاء التيمم ، وضمير « منها » : للمغسلة ، وضمير « له » : لذي الرحم .

تفسير الصبيان : وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ تَغْسِيلُ صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ لَمْ يُسْتَهَبَا ، لَأَنَّهُ
ليس لأعضائهما حكمُ العورة .

وجه اجتهاد : وعن أبي يوسف أنه قال : أَكْرَهُ أَنْ يَغْسِلَهَا الْأَجْنَبِيُّ .

تعميم : والمجبوبُ كالْفَحْل .

تقبيل الميت : وَلَا بَأْسَ بِتَقْبِيلِ الْمَيِّتِ لِلْمَحَبَّةِ وَالتَّبَرُّكِ^(١) ؛ توديعاً . . خالصة
عن محذور .

تجهيز المرأة : وَعَلَى الرَّجُلِ تَجْهِيْزُ امْرَأَتِهِ^(٢) ؛ أي : تكفينها ، ودفنُها عند
أبي يوسف . . لو كانت مُعْسَرَةً ، وهذا التخصيص (مختارُ صاحبِ « المغني »^(٣) ؛
و« المحيط » ؛ و« الظهيرية ») . اهـ .

إيضاح : ويُلزِمُه أبو يوسف بالتجهيز مطلقاً ؛ أي : وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ مُعْسِراً ؛
وهي موسرة في الأصَحِّ ، وعليه الفتوى^(٤) .

(١) فقد قُبِّلَ ۞ عثمان بن مظعون رضي الله عنه ؛ كما أخرجه أبو داود : ٣١٦٣ ، والترمذي :
٩٨٩ ، وصححه ، وابن ماجه : ١٤٥٦ ، والحاكم : ٣٦١/١ ، وغيرهم ؛ عن الصَّدِيقَةِ .

وقبَّله ۞ أبو بكر رضي الله عنه ؛ فيما أخرجه أحمد : ٥٥/٦ ، والبخاري : ٤٤٥٥ ،
والترمذي : ٩٨٩ ، والنسائي : ١٨٤٠ ، وابن ماجه : ١٤٥٧ ، وغيرهم ؛ عن عائشة وابن
عبَّاس رضي الله عنهم .

(٢) فيما جرى به العرف ولزمت الحاجة . . ما لم يخالف الشرع ؛ ولو كانت ثَمَّةً وصَبِيَّةً .

(٣) هو العلامة جلال الدين أبو محمد عمر بن محمد الخَبَّازي الخَجَنْدِي ، أحد أعلام الفروع
والأصول ؛ والزَّهَادِ النَّاسِكِينَ ، بلغ رتبة الكمال رحمهما الله تعالى ، له تصانيف فائقة ؛
« المغني » في الأصول ، ولنا عليه تحقيق (لنا يطبع) ، و« حاشية على « الهداية ») أنتمها له
تلميذه أحمد بن مسعود القونوي . توفي : ٦٧١ هـ .

وانظر لترجمة (صاحب « المحيط ») : ص ٦٩٧ ، ولـ (صاحب « الظهيرية ») : ص ٦٩٧ ، لكن
العلامة ابن عابدين ذكر « الظهيرية » في معرض ما رجَّحه قاضي خان أنه مع يسارها ؛ لا مع
إسارها !! وذكر مع « المحيط » : « التجنيس » و« الواقعات » ، و« شرح « المجمع » » ١١ . فتبَّه .

(٤) لترجيح قاضي خان في « فتاواه » : ١٨٩/١ الذي لا يُعَدَّلُ عنه .
(وانظر « رد المحتار » : ٥٨١/١) .

وقال محمد : ليس عليه تكفينها ؛ لانقطاع الزوجية من كل وجه^(١) .
تجهيز الأقارب : وَمَنْ مَاتَ ؛ وَلَا مَالَ لَهُ ؟ فَكَفَّنَهُ عَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ أَقَارِبِهِ^(٢) .
وإذا تعدد من وجبت عليه النفقة^(٣) !! فالكفن على قدر ميراثهم ؛ كالنفقة^(٤) .
ولو كان له مولى وخالة فعلى معتقه . وقال محمد : على خالته .
تجهيز بيت المال : وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ [مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ]^(٥) ؟ فَقِي بَيْتِ الْمَالِ
تَكْفِينُهُ وَتَجْهِيْزُهُ مِنْ أَمْوَالِ التَّرَكَاتِ الَّتِي لَا وَارِثَ لِأَصْحَابِهَا .
امتناعه : فَإِنْ لَمْ يُعْطِ بَيْتُ الْمَالِ عَجْزاً ؛ لَخُلُوءِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ ، أَوْ ظُلْمًا بِمَنْعِهِ
صِرَافَ الْحَقِّ لِمُسْتَحِقِّهِ وَجْهَتَهُ ؟ فَعَلَى النَّاسِ الْقَادِرِينَ^(٦) .
السؤال للتكفين : وَيجبُ أَنْ يَسْأَلَ لَهُ ؛ أَي : لِلْمَيِّتِ التَّجْهِيْزُ مِنْ عِلْمٍ بِهِ ..
وهو لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ؛ أَي : التَّجْهِيْزُ غَيْرُهُ مِنَ الْقَادِرِينَ ، بخلاف الحي إذا عَرِيَ ؛

- (١) أما أبو حنيفة !! فلا رواية عنه ؛ كما في « البحر » ١٩/٢ ؛ عن « المجتبى » .
أو كما قاله أبو يوسف ؛ كما في (شرح « المنية » : ٥٨٢) ؛ عن (شرح « السراجية ») .
وعلى قول محمد فتجهيزها في مالها إن كان ، وإلا فعلى من تجب عليه النفقة فيما أوضحه
بعد هذا .
(٢) الأقرب فالأقرب .. على درجات القرب ؛ كالنفقة ؛ وإن اختلفت الجهة ، فلو اجتمع أب وابن ..
فالتجهيز على قدر ميراثهما ؛ كما صححه قاضي خان نصاً : ١٨٩/١ ؛ خلافاً لما بحثه العلامة
ابن عابدين : ٥٨١/١ . وقد اضطرب ترجيحه ونقله !! ويُسْتَوِي فِيهِ الْوَارِثُ وَغَيْرُهُ ؛ كَوَلَدَيْنِ
مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ التَّجْهِيْزُ عَلَيْهِمَا بِالتَّسَاوِي مَعَ أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ !! . وكذا يستوي الذكر والأنثى ، فلو
اجتمع ابن وبنت .. فالتجهيز عليها نصفان اعتباراً بالنفقة في كل ذلك .
(٣) يعني : اختلفت جهة القراية ؛ كالأخ الشقيق مع الأخ لأم ؛ فعلى قدر الميراث ، على الأخ لأم
سدس التجهيز ، والباقي على الشقيق .
(٤) تنمة : تجهيز العبد على سيده ، والمرهون على راعته ، والمبيع في يد بائعه عليه ؛ كما في « رد
المحتار » : ٥٨٠/١ ؛ معزياً إلى « البحر » : ١٩١/٢ .
(٥) ساقط من مخطوط المتن المجرد .
(٦) فرض كفاية ؛ فيأثم كل من علم به .. فلم يفعل .

لا يجب السؤال له ، بل يسأل بنفسه^(١) ثوباً ؛ لقدرته عليه .

وإذا فضل عنه شيء ؟ صُرف لمالكة^(٢) .

وإن لم يُعرف ؟ كُفِّنَ به آخر^(٣) ، وإلا ! تُصَدَّق به .

تنازع الواجب : ولا يجبُ على مَنْ له ثوب فقط تكفينُ مَيِّتٍ ليس عنده غيره .

الاستغناء عن الكفن : وإذا أكل المَيِّتَ سَبْعٌ ؟ فالكفن لمن تَبَرَّعَ به ، لا لو ارثِ الميت^(٤) .

شرط الغسل : وإذا وُجد أكثرُ البدن ، أو نصفه مع الرأس ؟ غُسل وصُلِّي عليه ، وإلا ! لا .

مبحث التكفين

والتكفين : فرض^(٥) .

وأما عدد أثوابه . . فهي على ثلاثة أقسام :

١- سُنَّة ، و ٢- كفاية ، و ٣- ضرورة .

كفن السُنَّة : الأول : وَهُوَ كَفْنُ الرَّجُلِ سُنَّةً ثَلَاثَ أَثْوَابٍ :

تفصيله : ١- قَمِيصٌ من أصل العُنُقِ إلى القدمين بلا دِخْرِيصٍ^(٦) وكُمَّين ،

٢- إِزَارٌ من القرن إلى القدم ، وَالثالث : لُفَافَةٌ تزيد على ما فوق القرن والقدم لِيُلَفَّ فيها الميت ، وتربط من أعلاه وأسفله .

(١) وهو مقيّد بمعجزه عن الكسب وإلا ! فلا يحلُّ له السؤال .

كما أنه لا يحلُّ أن يُسأل له بالأولى ولو من مال الزكاة ! ! ومن ذلك أعمال الجمعيات التي يجبي الزكاة وغيرها وهذا نصُّ فيه ! ! وسيأتي الكلام عنها موضحاً أوائل مبحث الزكاة . فتنبّه .

(٢) لأنّه لم يخرج عن ملكه ؛ لعدم تملك الميت ، فلا يبقى سائبة .

(٣) فقيراً ؛ لا غنياً .

(٤) إلا إذا وُهب له ابتداءً . وسواء أكله قبل الدفن ، أو نبشه بعده .

(٥) كفائي في حقِّ مَنْ علم به ممن يلزمه تكفينه ، ثمَّ مَنْ بعدهم .

(٦) سيوضحه بعد قليل .

مستواه : ويؤخذ الكفن مما كان يلبسه الرجل في حياته يوم الجمعة والعيدين^(١) .
تحسينه : ويحسن للحديث : « حَسَّنُوا أَكْفَانَ الْمَوْتَى ، فَإِنَّهُمْ يَتَزَاوَرُونَ فِيهَا
بَيْنَهُمْ ، وَيَتَخَاوَرُونَ بِحُسْنِ أَكْفَانِهِمْ »^(٢) .
مغالاته : ولا يغالي فيه ؛ لقوله ﷺ : « لَا تُغَالُوا فِي الْكَفَنِ ، فَإِنَّهُ يُسَلَّبُ
سَرِيعًا »^(٣) .

كفنه ﷺ : وكُفِّنَ ﷺ في ثلاثة أثوابٍ ينضى سحولية^(٤) - بفتح

(١) يعني : أعلى مما يلبسه في غالب أحواله ، وهذا على سبيل الجواز ، أو الندب ؛ لا الوجوب .
أما المرأة فيمثل ما تلبسه لزيارة أهلها ؛ وهو الوسط بين ثياب المنزل وما يتجمل به للحفلات .
(٢) المغالة : ما زاد عن كفن المثل .

والحديث أخرجه الديلمي : ٣١٦ ، وابن عدي في « الكامل » : ١١٠٥ ؛ (ذخيرة :
٢٦٧٤) ؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . وعنه ابن الجوزي : ١٦٧٨ في
« الموضوعات » ؛ فتعقبه ابن عراق : ٣٧٣ / ٢ ،

وعزاء في « كثر العمال » : ٤٢٢٤٣ بلفظ : « إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ ، فَإِنَّهُمْ
يُتَعَوَّنُ فِي أَكْفَانِهِمْ ، وَ يَتَزَاوَرُونَ فِي أَكْفَانِهِمْ » . إلى سمويه ، والخطيب ، العجلي ؛ من حديث
أنس ، والحاثر ؛ عن جابر رضي الله عنهما .

وعند عبد الرزاق ٦٢٠٨ ، وابن أبي شيبة : ٢٦٦ / ٣ ؛ عن ابن سيرين قال : كان يحب حسن
الكفن ، ويقال : إنهم يتزاورون في أكفانهم .

ومن شواهد ما أخرجه أحمد : ٣٤٩ / ٣ ومواضع ، ومسلم : ٤٩ - ٩٤٣ ، وأبو داود :
٣١٤٨ ، والنسائي : ١٨٩٤ ؛ ٢٠١٣ ، وابن ماجه : ١٥٢١ . وغيرهم ؛ عن جابر رضي الله
عنه : « إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ .. فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ » .

وأخرجه أحمد : ٣٢٩ / ٣ ، والترمذي : ٩٩٥ ، وابن ماجه : ١٤٧٤ ، وابن حبان :
٣٠٣٤ ، والحاكم : ٣٦٩ / ١ ، والخطيب : ٥٢ / ٩ ، والبغوي : ١٤٧٨ ؛ وغيرهم ؛ عن
أبي قتادة وجابر : « إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ .. » .

(٣) أخرجه أبو داود : ٣١٥٤ ، وعبد الرزاق : ٢٦١١ ، والضياء في « المختارة » : ١٧٠ / ٢ ،
والبيهقي : ٤٠٣ / ٣ ، وابن عبد البر في « التمهيد » : ١٤٤ / ٢٢ ؛ والديلمي : ٧٦٣٠ ؛ عن
علي كرم الله وجهه .

(٤) أخرجه مالك : ٢٢٣ / ١ ، والشافعي : ٥٧٤ ، وأحمد : ٥٦ / ٦ ، والبخاري : ١٢٦٤ ، ١٢٧٣ ،
ومسلم : ٤٦ / ٤٥ - ٢٩٤١ ، وأبو داود : ٣١٥٢ ، والترمذي : ٩٩٦ ، والنسائي : ١٨٩٧ ، وابن =

السين وبالفِصْمُ ؛ قرية باليمن^(١) .

كفن الكفاية : والثاني : كفن كِفَايَةِ الرَّجُل ١- إَزَارٌ ، وَ٢- لُفَافَةٌ ؛ في الأصَحُّ ، مع قَلَّةِ المال وكثرةِ الورثة ؛ هو أولى ، وعلى القَلْبِ^(٢) ؟ كفن السَّنَةِ أولى .
أفضليته : وَفُضِّلَ الْبَيَاضُ مِنَ الْقُطْنِ ، لما رُوِيَنا^(٣) ، وَالْخَلْقُ الْغَسِيلُ وَالْجَدِيدُ فيه سواء .

مقياسه : وَكُلٌّ مِنَ الْإِزَارِ وَاللُّفَافَةِ لِلْمَيِّتِ يَكُونُ مِنَ الْقَرْنِ - يعني : شعر الرأس - إِلَى الْقَدَمِ . . مع الزيادة للربط .

خياطته : وَلَا يَجْعَلُ لِقَمِيصِهِ كُمْ ؛ لَأَنَّهُ لِحَاجَةِ الْحَيِّ ، وَلَا يَخْرِيصُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا لِلْحَيِّ لِيَتَّسِعَ الْأَسْفَلُ لِلْمَشْيِ فِيهِ . وَلَا جَنْبٌ ؛ وهو : الشُّقُّ النازل على الصُّدْرِ ، لَأَنَّهُ لِحَاجَةِ الْحَيِّ .

تفريع : وَلَوْ كُفِّنَ فِي قَمِيصٍ حَيٍّ ! قُطِعَ جَنْبُهُ وَلَبِثَتْهُ^(٤) وَكُمِّيهِ .

تكميل : وَلَا تُكَفَّفُ أَطْرَافُهُ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ .

العمامة بالتكفين : وَتُكْرَهُ الْعِمَامَةُ فِي الْأَصَحِّ^(٥) ، لَأَنَّهُمَا لَمْ تَكُنْ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ !

ماجه : ١٤٦٩ ، والطيلاسي : ٧٦٦ ، وأبو يعلى : ٤٤٩٥ ، وابن حبان : ٣٠٣٧ ، وعبد الرزاق : ٦١٧١ ، والبيهقي : ٣/٣٩٩ ، والبخاري : ١٤٧٦ ؛ عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها .

والشُّحُولِيَّةُ : بِضَمِّ السِّينِ ؛ نسبة إلى بلدة باليمن ينسج بها . ويفتح السين : نسبة إلى الْقَصَّارِ .
وَالشُّحُولُ أَيْضاً : جَمْعُ سَحْلٍ ؛ وهو الثوب القطني الأبيض النقي . وأخرج الطبراني في «الكبير» : ١٨/٦٩٦ ، وابن حبان : ٣٠٣٥ ، وأبو يعلى : ٦٧٢٠ ، وَالسَّجِيلُ : الخيط الرفيع المفرد .

عن الفضل بن العباس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَوْبَيْنِ سَحُولِيَّينِ !! يعني : فوق قميصه الذي لم يجرد عنه ﷺ . والله أعلم .

(١) إيضاح : وجه الجمع بين الحديثين أَنَّ المراد بتحسين بياضه ونظافته ، والمغالة كونه ثميناً .

(٢) وهو كثرة العيال ؛ وقلة المال ، لِأَنَّ الْحَيَّ أَحْوَجُ إِلَيْهِ ؛ كما قال الصَّدِّيقُ رضي الله عنه .

(٣) من كَفَنَهُ ﷺ .

(٤) هي ما يسُّوْنُهُ الْقَبَّةُ : ما يحيط بالعنق ، وقد يمتد إلى الصدر مزركشاً للزينة .

(٥) تنزيهاً : لعدم صراحة النهي ، وللمخلاف بين السلف .

واستحسنها بعضهم^(١) ، لما روي أن ابن عمر رضي الله عنهما . . كان يُعَمِّمُهُ ؛
ويجعل^(٢) العذبة على وجهه .

هنية التكفين : وتُبسط اللَّفَافَةُ ، ثمَّ الإزار فوقها ، ثُمَّ يوضع المِيت مُقَمَّصاً ، ثمَّ
يُعْطَف عليه الإزار . و لُفَّ الإزار مِنْ جِهَةِ يَسَارِهِ ، ثُمَّ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ ؛ ليكون
اليمينُ أعلى ، ثُمَّ فُعل بِاللَّفَافَةِ كذلك ؛ اعتباراً بحالة الحياة^(٣) .

عقد الكفن : وَعُقِدَ الكفنُ إِنْ خِيفَ أَنْتِشَارُهُ ؛ صيانةً لِلْمِيتِ عن الكشف .

كفن المرأة : ١- السَّنة : وَتَزَادُ الْمَرْأَةُ - على ما ذكرناه للرجل - فِي كَفْنِهَا على
جِهَةِ أَلْسِنَةِ ٤- خِمَاراً لَوَجْهِهَا ورأسها ، و ٥- خِرْقَةً عَرْضُهَا : ما بين الشدي إلى
السرة ، وقيل : إلى الركبة ، كيلا ينتشر الكفن بالفخذ وقت المشي بها ، لِرَبْطِ ثَدْيَيْهَا .
فَسُنَّةُ كَفْنِهَا : ١- درعٌ ، و ٢- إزار ، و ٣- خمار ، و ٤- خرقة ، و ٥- لفافة .

٢- كفاية : وَتَزَادُ المرأةُ فِي كَفْنِ الْكِفَايَةِ على كفن الرجل خِمَاراً ، فيكون
ثلاثة : ١- خمار ، و ٢- لفافة ، و ٣- إزار^(٤) .

(١) واستحسن على الصحيح العمامة ؛ يعمم يميناً ويَلْتَب ، ويلفُ ذنبه على كورة من قبل يمينه (عزاء
القَهْستاني ١٧٣/١ إلى الثُّرثاشي) .

ورقق بينهما في « الظهيرية » قائلاً : إذا كان عالماً معروفاً ؛ أو من الأشراف . . يعمم ، وإن
كان من أوساط الناس . . لا يعمم .

ثمَّ هذا في حقِّ التكفين ، أمَّا العمامة على الجنازة . . فمتفق على كراهتها ؛ كالزينة ! ومنه
ما يوضع من الآيات الكريمة المكتوبة المطرز بخيط الذهب ونحوه . فتنبه . وبخاصة ما يلحقها من
رمي أثناء الدفن ، أو مسِّ لغير متوضئ . وفي دمشق يوضع على الصندوق عَرَقَةٌ « طاقية » للذكور
دلالة عليهم ، وللعلماء عمامتهم ، ولا يوضع للنساء شيء ؛ للدلالة أنها أنثى .

(٢) فاعل (يعممه ، ويجعل) هو مَنْ يقوم بتجهيزه وتكفينه . ومنهم ابنه « واقد » .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات » : ٢٠٤/٥ ، وعزاه في « الحلبه » إلى سعيد بن منصور ١١ .

(٣) جرت العادة بالعكس حال الحياة وهذا مخالف للسنة ، وإن كان ذلك لوجود جيب يحفظ فيه
نقوده (في صدر الثوب داخلاً) فيتناوله باليد اليمنى .

(٤) تنمَّة : الخشى المشكل كالمرأة في كفن السنة والكفاية ، لكن لا يكفن بالحرير والمزعر =

هيئة تكفيها : وَيُجْعَلُ شَعْرُهَا صَفِيرَتَيْنِ وتوضعان عَلَى صَدْرِهَا فَوْقَ الْقَمِيصِ ،
ثُمَّ يُوَضَعُ الْخِمَارُ عَلَى رَأْسِهَا وَوَجْهَهَا فَوْقَهُ ، أَي : الْقَمِيصِ ، فَيَكُونُ تَحْتَ
الْأُلْفَاةِ ، ثُمَّ تَرْتَبُ الْخِرْقَةُ فَوْقَهَا ، لثَلَاثَتِ الشَّرَ الْأَكْفَانِ ، وتعطف من اليسار ، ثم من
اليمين .

تجمير الأكفان : وَتُجْمَرُ الْأَكْفَانُ لِلرَّجُلِ ، وَالْمَرَأَةِ جَمِيعاً . . تجميراً وَثِراً قَبْلَ
أَنْ يُذَرَجَ الْمَيْتُ فِيهَا ، لقوله ﷺ : « إِذَا أَجْمَرْتُمُ الْمَيْتَ فَأَجْمِرُوا وَثِراً »^(١) ،
ولا يزداد على خمس .

اتباع الجنازة : وَلا تُتَّبِعُ الْجَنَازَةُ بِصَوْتٍ ، وَلَا نَارٍ ،^(٢) .

تجمير القبر : وَيَكْرَهُ تَجْمِيرُ الْقَبْرِ^(٣) .

كفن الضرورة : وَكَفَنُ الضَّرُورَةِ لِلْمَرَأَةِ وَالرَّجُلِ يُكْتَفَى فِيهِ بِكُلِّ مَا يُوجَدُ .

ثواب التجهيز : رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ غَسَلَ مَيْتًا فَكَتَمَ عَلَيْهِ . . غَفَرَ اللَّهُ لَهُ
أَرْبَعِينَ كَبِيرَةً ، وَمَنْ كَفَّنَهُ . . كَسَاهُ اللَّهُ مِنَ السُّنْدُسِ وَالْإِسْتَبْرَقِ ، وَمَنْ حَفَرَ لَهُ قَبْرًا
حَتَّى يُجِئَهُ . . فَكَأَنَّمَا أَسْكَنَهُ مَسْكَنًا حَتَّى يُنْعَثَ »^(٤) .

= احتياطاً . ومراهق ومراقة كبالغين ، وصبي لا يُشْتَهَى يَكْفَنُ فِي كَفْنَيْنِ ، وكفى واحد ، وهي في
اثنين .

(١) أخرجه أحمد : ٣٣١/٣ ، وابن أبي شيبة : ٢٦٥/٣ ، والحاكم : ٣٥٥/١ وصححه ،
وأبو يعلى : ٢٣٠٠ ، وابن حبان : ٣٠٣١ ، والبزار : ٨١٣ ، والبيهقي : ٤٠٥/٣ ، عن جابر
رضي الله عنه .

(٢) وكذا أمامها بالأولى ، لأنه عمل أهل الكتاب .

ثم ما ذكره نعل كلامه ﷺ : أخرجه أحمد : ٤٢٧/٢ ، ٥٢٨ ، وأبو داود : ٣١٧١ بزيادة :
« . . . وَلَا يُغَشَّى بَيْنَ يَدَيْهَا » . عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وعند أبي يعلى : ٢٦٢٧ ، عن جابر أنه نهى أن يتبع الميت صوت أو نار .

(٣) أمّا تعطيره بغير تجمير . . فلا يمنع عنه .

(٤) أخرجه الطبراني في « الكبير » : ٩٢٩ بلا ذكر التكنين ، وعزاه إليه في « المجمع » : ٤٠٦٨ ،
والحاكم : ٣٥٤/١ ، ٣٦٢ ، وصححه على شرط مسلم ، وأقره الذهبي ، والبيهقي في =

الأسئلة

- ما الفرق بين (جِنَازَة ، جَنَازَة) . ومتى تسمى (جَنَازَة) ؟
 - ما معنى المحتَضَر ؟ وكيف نوجِّهه ؟ ولماذا ؟
 - ما معنى التلقين ؟ وهل هو مشروع ؟ وهل التلقين عند الموت ؛ أو في القبر ؟
 - كيف نلقن المؤمن والكافر ؟ وكيف نحكم على من ظهر منه شيء من علامات الكفر ؟
 - ما هي هيئة التلقين ؟ وهل يؤمر بالشهادة أو التوبة ؟
 - اذكر حديث الغلام اليهودي الذي كان يخدم النبي ﷺ فأتاه يعود . وهو محتضر ؟ وما كان اسمه ؟
 - اذكر ما تعرف عن التلقين في القبر (حكمه ، الخلاف فيه ، كيفيته) ؟
 - ماذا يستحبُّ للمحتَضَر ؟ وهل نتلو عنده القرآن ؟ وماذا يتلى عنده ؟
 - هل يخرج الجنب والحائض والنفساء من عند المحتضر ؟ ولماذا ؟
 - ماذا نفعل بالميت فور موته ؟ وما حكم التلاوة آنئذ ؟ ولماذا ؟
 - ما هو النعي ؟ ومن هم الذين نعاهم رسول الله ﷺ ؟
 - هل ينادى على الميت في الأسواق والمآذن ؟ ولماذا ؟
 - لماذا نعتل بتجهيز الميت ؟ وما هو الدليل ؟
 - ما حكم تأخير الميت عن دفنه ؟ ولماذا ؟
 - ماذا يستحبُّ لمباشر الغسل حين وضعه على السرير ؟ وكيف يوضع ؟
 - ما هو التجمير ؟ وكيف يجمَّر ؟ وما هو عدده ؟
 - اذكر ما تعرف عن تحضير الميت للغسل (تجريده - ستر عورته - وضوءه -
- تنظيفه) ؟

- اذكر باختصار غسل الميت ؟ وهل ينشّف أم لا ؟ ولماذا ؟
- ماذا ينوي المغسّل ؟ وهل ييمّم الميت لفقد الماء ، وإذا وجدنا الماء بعده ماذا نصنع ؟
- من الذي يغسل الميت (استحبابا ، كراهة) ؟ وماذا نصنع بمن لا يمكن غسله ؟
- ما هو الحنوط ؟ وما حكم التحنيط ؟ ولماذا يوضع ؟ وأين ؟
- هل يستعمل القطن أثناء التكفين ؟ وأين ؟ ولماذا ؟
- هل يجمّل الميت بقص ظفره وشعره ولحيته أو تسريحها ؟ ولماذا ؟
- اذكر ما تعرف عن تغسيل الرجل امرأته ، والمرأة زوجها (في عصمته ، معتدة) ؟ ولماذا ؟
- ما هي أحكام تغسيل الأمة مع سيّدها (أمة ، أم ولد ، مدبرة ،) ؟
- كيف يصنع الرجال بامرأة ماتت معهم ، أو النساء برجل مات معهن ؟
- اذكر حكم تغسيل (الخثى ، الصبيان) مع الرجال أو النساء ؟
- ما هو التجهيز ؟ وعلى من يجب تجهيز الميت ؟ اذكر الخلاف في تجهيز الزوجة
- من يتولّى تجهيز مَنْ لا مال له ؛ ولا وارث ؟ ومن يجهّز مَنْ تعدّدت قرابته ؟
- ماذا نفعل بمال جمعناه لتكفين شخص استغنى عنه ، أو زاد عن التكفين ؟
- ما هي الأقسام التي يذكرها الفقهاء للكفن ؟ وما معنى كفن السنة ؟ ما هي مفرداته ؟
- كيف كُفّن رسول الله ﷺ ؟ وكيف توفّق بين تكفينه بثوبين سحوليين ، وثلاثة أثواب سحوليّة ؟
- هل ثمة تفاضل بين ألوان الكفن ، وبين غسيله وجديده ؟ ولماذا ؟
- كيف يخاط الكفن ؟ وما هي مقاييسه للأكفان ؟ وماذا نصنع لو كفناه بثوب حيّ مخيط ؟
- ما حكم العمامة في التكفين ؟ ولماذا ؟

- كيف يتم التكفين . . للرجال والنساء؟ وما هو الكفن للخثائي؟ وللصبيان والمراهقين؟
- ما معنى تجمير الأكفان؟ ومتى تجمّر؟ وهل يجمّر القبر؟
- ما معنى كفن الضرورة؟ وما هو للرجال والنساء؟
- هل يغسل الميت إذا فقد بعض أعضائه كراسه، أو أطرافه، أو أكلت السباع نصفه؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحّح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :
 - * توجيه المحتضر إلى القبلة فرض ، ويحرم توجيهه لغيرها .
 - * يسأل تلقين الميت بأمره بالشهادتين حتى يختم كلامه بكلمة التوحيد
 - * التلقين عند الاحتضار لا ينفع ، لأن إيمانه حيثنذ غير مفيد .
 - * إذا رأينا من المحتضر ما يكفره . . نحكم بكفره فلا نصلي عليه .
 - * يستتاب المحتضر بذكر الاستغفار ؛ دون الأمر به .
 - * لا يؤمر الكافر بالإيمان عند النزاع ، لأن إيمانه لا يفيد .
 - * التلقين في القبر غير مشروع ، لعدم الفائدة بعدم سماع الموتى .
 - * يكره الدخول على المحتضر حال النزاع .
 - * يتلون عند المحتضر سور : الرعد ، وإبراهيم ، والملك .
 - * لا يجوز دخول الحائض والنفساء على المحتضر . ويجوز دخول الجنب .
 - * يسجى الميت وتوضع يده على صدره إلى حين تجهيزه .
 - * نتلو سورة يس عند الميت إلى حين الشروع بتفسيه ؛ ولو كافراً .
 - * لا يجوز النداء على الميت لإعلام الناس بوفاته .
 - * توفي رسول الله ﷺ ضحى يوم الاثنين ودفن بالليل ليلة الأربعاء .
 - * يجمّر السرير وقت التكفين ؛ لا وقت الغسل .
 - * يجب وضع السرير وقت الغسل إلى جهة القبلة .
 - * لا يفسله إلا اثنان فقط ، لأنه يكون مكشوف العورة .

- * يوضأ الميت قبل غسله كما لو كان حيًا مع المضمضة والاستنشاق .
- * يجوز استعمال الصابون غير المعطر فقط في تغسيل الميت .
- * إذا خرج من الميت شيء من النجاسة لا يعاد غسله ؛ ويعاد وضوءه فقط .
- * ينشف الميت كيلا تبتل أكفانه .
- * إذا يممناه لعدم الماء ثم وجد الماء بعد الصلاة نعيد الصلاة بعد غسله .
- * لا نية في غسل الجنابة ، لأنه كغسل الثوب .
- * من لا يمكن غسله . . يسقط تغسيله ؛ أو يمم فقط .
- * يغسله موظف مختص ، ولا يجوز لأهله تغسيله .
- * يكره لمن يغسل الميت أن تكون حائضاً أو نفساء ؛ أما الجنب . . فلا يكره .
- * يوضع الكافور على الميت إذا لم يكن محرماً ؛ أو شهيداً لثلا يستمتع به .
- * ظاهر الرواية استعمال القطن في مخارق الميت .
- * يشرح شعر رأسه ولحيته ويقص ظفره إقامة للسنة .
- * تغسل المرأة زوجها ؛ ولو كانت مطلقة انتهت عدتها .
- * يغسل الرجل امرأته ولو حرمت عليه بردة ، إذا لم يجد امرأة تغسلها .
- * يغسل الرجل امرأته إذا تبين أنها اخته رضاعاً .
- * أم الولد والمدبرة تغسل سيدها ، لأنهما كإمراته .
- * يمم الرجل أمه أو محارمه بخرقه لو ماتت ، ولا يغض نظره عن ذراعيها .
- * يمم الأجنبي المرأة بخرقه ويغض نظره عن ذراعيها .
- * الخنثى يغسل بقميص لا يمنع الماء في ظاهر الرواية . وقيل : يمم .
- * يغسل الصبي والصبيّة من شاء . . رجلاً أو امرأة . وقال أبو يوسف : يكره غير محارمها .
- * الخصى والمجبوب والخنثى تغسله النساء ؛ دون الرجال .

- * تقبيل الميت حرام خشية الشهوة .
- * تجهيز المرأة على أهلها ؛ أو في مالها لانتهاة الزوجية . . عند أبي حنيفة .
- وقال أبو يوسف : تجهيزها على الزوج إذا لم يكن معسراً .
- وقال محمد : تجهيزها على زوجها بكل حال .
- * من مات . . ولا مال له فكفنه على أقاربه . . على قدر ميراثهم .
- * من مات ولا مال له فكفنه على مَنْ ينفق عليه ، على قدر النفقة ، وإلا فعلى الأقارب ، ثم في بيت المال ، وإن لم نجد نسأل له من القادرين .
- * لو سألنا كفناً للميت ثم استغنى عنه نبيعه ونردُّ ثمنه للورثة .
- * لو وجدنا رأساً ورجلين للميت غسله ولو وجدناه جسده بلا رأس ولا أطراف لا نصلي عليه .
- * لو وجدنا أكثر البدن بلا رأس غسله ولا نصلي عليه .
- * لو وجد ثوب عند حيٍّ وجب تكفيه به ، ولو بقي هو بلا ثوب .
- * الدخريض هو الكفن الأول من العتق إلى القدم .
- * القميص من القرن إلى القدم .
- * اللقافة هي ما على الصندوق التي يوضع بها الميت من الحرير الأسود .
- * يؤخذ الكفن من الحرير الأبيض الغالي الثمن .
- * المغالاة في الكفن مسنونة .
- * السحولية ثياب منسوبة إلى قرية السحل من ريف دمشق .
- * كفن الكفاية ثلاث أثواب (قميص وإزار ولفافة) للرجال .
- * كفن الكفاية للنساء (قميص ولفافة) وكذا للصبيان .
- * كفن الضرورة ما يوجد (للرجال والنساء والصبيان) .
- * يجب الكفن بالبياض من القطن الجديد، ويكره المستعمل لما فيه من الآثام .

أَكْمَلُ مَا يَلِي ، وَاحْذَرِ الْكَذْبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ :

* قَالَ ﷺ : لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ (.....) فَإِنَّهُ لَيْسَ مُسْلِمٌ ... إِلَّا

* قَالَ ﷺ : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ (.....) ... الْجَنَّةُ » .

* عَادَ النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا يَهُودِيًّا كَانَ يَخْدُمُهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يَسْلِمَ فَأَسْلَمَ ، فَقَالَ

النَّبِيُّ ﷺ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ » .

* قَالَ ﷺ : « لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ (.....) » .

* قَالَ ﷺ : « إِنْ أَلَمَيْتَ إِذَا أَنْصَرَفُوا » .

* قَالَ ﷺ : « مَا مِنْ مَرِيضٍ يُقْرَأُ عِنْدَهُ سُورَةُ إِلَّا مَاتَ ... وَ قَبْرُهُ » .

* أَمَرَ أَنَسُ بَوْضِعَ عَلَى بَطْنِ مَوْلَى لَهُ

* نَعَى ﷺ ... لِأَصْحَابِهِ فِي الَّذِي مَاتَ فِيهِ .

* نَعَى ﷺ ... بَن ، وَ بَنِ حَارِثَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بَن

* قَالَ ﷺ : « عَجِّلُوا بِهِ ، فَإِنَّهُ لَا مُسْلِمٌ أَنْ تُخْبَسَ بَيْنَ أَهْلِهِ » .

* قَالَ ﷺ : « حَسِّنُوا ... فَإِنَّهُمْ ... فِيمَا بَيْنَهُمْ ، وَتَتَأَخَّرُونَ » .

* قَالَ ﷺ : « لَا تُغَالُوا فِي الْكَفَنِ ، فَإِنَّهُ سَرِيعًا » .

* كَفَّنَ ﷺ فِي أَنْوَابٍ

* قَالَ ﷺ : « إِذَا أَجْمَرْتُمْ أَلَمَيْتَ ... وَتَرَأَ » .

* قَالَ ﷺ : « وَلَا تُتَّبِعْ الْجَنَازَةَ وَلَا » .

* قَالَ ﷺ : « مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَكَتَمَ عَلَيْهِ ... غُفِرَ لَهُ ... كَثِيرَةٌ ، وَمَنْ

كَفَّنَهُ ... اللَّهُ مِنْ وَ » .

* سَأَلَ ﷺ عَمَّا يَقُولُ مَنْ يَغْسِلُ مَيِّتًا ، فَقَالَ : « يَقُولُ (.....) حَتَّى يَفْرُغَ

مِنَ الْغَسْلِ » .

فصل في الصلاة على الجنائز

تأصيل : الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ؛ ككفته ودفنه وتجهيزه ..

حكمها : فَرَضٌ كِفَايَةٌ^(١) مع عدم الانفراد بالخطاب بها^(٢) ، ولو امرأة^(٣) .
أركانها : وَأَرْكَانُهَا : ١- التَّكْبِيرَاتُ ، وَ٢- الْقِيَامُ ، لكن التكبيرة الأولى شرطٌ
باعتبار الشروع بها ؛ ركن^(٤) باعتبار قيامها مقامَ ركعة ، كباقي التكبيرات ؛ كما في
« المحيط » .

شرائط صحتها : وَشَرَائِطُهَا^(٥) سِتَّةٌ ؛ أَوَّلُهَا : إِسْلَامُ الْمَيِّتِ^(٦) ، لأنها شفاعة ؛
وليست لكافر .

- (١) في غير من استثنى مما سيأتي ص ٩٠٢ كالبلغاء وغيرهم .
- (٢) فلو انفرد بالخطاب بها كعبته لها .. فرض عين عليه ، كمسافرَيْن مات أحدهما .. افترض عيناً على الآخر تجهيزه وصلاته ودفنه .
- (٣) فلو أدت سقط الفرض بها مع أنه لا تجوز إمامتها ، كالعَصِيِّ ؛ إذا أدَّى .. يسقط الطلب عن المكلفين .. لكن لا تصح إمامته فيهم ، لأنه غير مخاطب بها ، كرد السلام . وتقع صلاته فرضاً ؛ لأنه لا يتنقل بصلاة الجنازة . هذا ما فهمته مما حرره العلامة ابن عابدين : ٣٨٧/١ و٥٨١ . فتنبه .
- (٤) والفرق بينهما : أَنَّ الشرط يجوز بناءً غيره عليه ، بخلاف الركن . وما ذكره المؤلف رحمه الله وجه التوفيق في الخلاف فيهما .
- (٥) شروط صحتها في حق الميت .
وأما شروطها في حق المصلِّي .. فهي ١- الطهارة من الحدث (أصغر وأكبر) ، و٢- طهارة الثوب والمكان والبدن ، و٣- النية ، و٤- استقبال القبلة ، و٥- ستر العورة .
- أما شروط وجوبها . ف ١- العقل ، و٢- البلوغ ، و٣- الإسلام (كغيره من الفرائض) ، ويزاد ٤- تعينه للأداء ، و٥- القدرة ، و٦- العلم بموته .
- (٦) أو تبعيته لمسلم ك ١- أحد أبويه في الصغير ، أو ٢- للدار في اللقيط ، أو ٣- للمساكين فيمن سُبِي صغيراً .

وَالثَّانِي : طَهَارَتُهُ ، وَطَهَارَةُ مَكَانِهِ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ كَالْإِمَامِ .

وَالثَّالِث : تَقَدُّمُهُ أَمَامَ الْقَوْمِ ^(٢) .

وَجُودُهُ : وَالرَّابِع : حُضُورُهُ ، أَوْ حُضُورُ أَكْثَرِ بَدَنِهِ ، أَوْ نِصْفِهِ مَعَ رَأْسِهِ ^(٣) .

جَوَابٌ وَإِضَاحٌ : وَالصَّلَاةُ عَلَى النِّجَاشِيِّ ^(٤) !! كَانَتْ بِمَشْهَدِهِ ^(٥) ؛ كِرَامَةً لَهُ ، وَمَعْجَزَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ .

اتِّحَادُ الْمَكَانِ : وَالْخَامِسُ : كَوْنُ الْمُصَلِّي عَلَيْهَا غَيْرَ رَاكِبٍ ، وَغَيْرَ قَاعِدٍ بِلَا عُدْرٍ ، لِأَنَّ الْقِيَامَ فِيهَا رُكْنٌ ، فَلَا يَتْرَكَ بِلَا عُدْرٍ ^(٦) .

وَضَعُهُ عَلَى الْأَرْضِ : وَالسَّادِسُ : كَوْنُ أَلَمِيَّتِ مَوْضُوعاً عَلَى الْأَرْضِ ، لِكُونِهِ

(١) إِنْ كَانَ مَوْضُوعاً عَلَى الْأَرْضِ ، فَلَوْ عَلَى الْجَنَازَةِ ؟ لَا يَشْرَطُ .

(٢) وَأَنْ يَكُونَ جِزْءٌ مِنْهُ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْقَبْلَةِ ، وَلَا يَصْرُفُ ذَلِكَ لِلْقَوْمِ .

(٣) فَلَوْ وَجَدَ أَقْلٌ . . . لَا يَفْسَلُ ؛ وَلَا يَصَلُّى عَلَيْهِ ، بَلْ يَدْفَنُ .

(٤) بِكَسْرِ التَّوْنِ أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا ، وَتَخْفِيفُ الْبَاءِ أَفْصَحُ مِنْ تَشْدِيدِهَا . أَمَّا تَشْدِيدُ الْجِيمِ . . . فَخَطَأٌ .

وَهُوَ جَوَابُ سَوَالِ تَقْدِيرِهِ : كَيْفَ صَحَّتْ صَلَاتُهُ ﷺ عَلَى النِّجَاشِيِّ . . . مَعَ عَدَمِ حُضُورِهِ (وَهُوَ غَائِبٌ) ١٤ (وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَرْجُمَتِهِ ص ٨٦٠) .

(٥) يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ « هَذَا أَخُوكُمْ . . . » فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ .

وَقَوْلِ الرَّائِدِ مِنْ رَوَايَةِ أَحْمَدَ : ٤/٤٦٦ ، وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي « التَّمْهِيدِ » : وَمَا نَحْسَبُ الْجَنَازَةَ إِلَّا مَوْضُوعَةً بَيْنَ يَدَيْهِ . وَلَفْظُهُ عِنْدَ ابْنِ حِبَانَ : ٣١٠٢ : وَهُمْ لَا يَظُنُّونَ إِلَّا أَنَّ جَنَازَتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ .

وَمِثْلُهُ مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ١٩/١٠٤٠ ، وَ« الْأَوْسَطِ » : ٣٨٧٤ ، وَ« مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ » : ، وَأَبُو يَعْلَى : ٤٢٦٧ ؛ ٤٢٦٨ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي « الدَّلَائِلِ » ؛ وَ« السَّنَنِ » : ٤/٥٠ ؛ ٥١ ، كَمَا فِي « نَصَبِ الرِّايَةِ » ، وَابْنُ مَنِيْعٍ - كَمَا فِي « الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ » : ٣٨١٧ - ، وَعِزَّاهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي « الْإِصَابَةِ » إِلَى ابْنِ سَنَجَرٍ فِي « فَوَائِدِهِ » ، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ؛ مِنْ رَوَايَةِ أَنَسٍ ، وَعُمَرَانُ بْنُ حَصِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . . . مِنْ قِصَّةِ صَلَاتِهِ ﷺ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْمَزْنِيِّ اللَّيْثِيِّ - وَقَدْ ضَرَبَ جَبْرِيلُ بِجَنَاحِهِ/ أَتَحَبُّ أَنْ أَطْوِيَ لَكَ الْأَرْضَ . . . فَرَفَعَ لَهُ سَرِيرَهُ ؛ فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَصَلَّى عَلَيْهِ .

وَكَانَ ﷺ يَتَبَوَّكُ . . . وَمُعَاوِيَةَ بِالْمَدِينَةِ .

(٦) لِأَنَّهَا مِنَ الْفَرَائِضِ لَا تَصَحُّ عَلَى الدَّابَّةِ ، وَلَا قَاعِدًا بِلَا عُدْرٍ .

كالإمام من وجه^(١) ، فَإِنْ كَانَ ١- عَلَى دَابَّةٍ^(٢) ، أَوْ ٢- عَلَى أَيْدِي النَّاسِ ؟ لَمْ تَجْزُ الصَّلَاةُ . . عَلَى الْمُخْتَارِ^(٣) ، إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ عُذْرٍ^(٤) ، كَمَا فِي « التَّبَيِّن » (٢٤٢/١) .

سنن الجنائز : وَسُنَّتُهَا أَرْبَعُ :

مقام الإمام : الأولى : قِيَامُ الْإِمَامِ بِحِذَاءِ صَدْرِ الْمَيِّتِ^(٥) ؛ ذَكَرَ أَنَّ الْمَيِّتَ ؛ أَوْ أَتَى ، لَأَنَّهُ مَوْضِعُ الْقَلْبِ وَنُورُ الْإِيمَانِ .

١- دعاء الشَّاء : وَالثَّانِيَّةُ : الشَّاءُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ، وَهُوَ (سُبْحَانَكَ ؛ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ . . . إِلَى آخِرِهِ)^(٦) .

٢- قراءة الفاتحة : وَجَازُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ بِقَصْدِ الشَّاءِ ، كَذَا نَصُّ عَلَيْهِ عِنْدُنَا ؛ وَفِي (الْبُخَارِيِّ) ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ^(٧) [صَلَّى] عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَقَالَ : لَتَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ^(٨) . وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ . وَقَدْ قَالَ

-
- (١) وَيَكْرَهُ إِفْرَادَهَا عَلَى نَحْوِ دَكَانٍ (مَصْطَبَةٍ) ، لِاخْتِلَافِ الْمَكَانِ .
 (٢) إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُصَلِّونَ عَلَى الدَّابَّةِ أَيْضًا لِلْعُذْرِ ، أَوْ عَلَى دَابَّتَيْنِ مُتَصِلَتَيْنِ .
 (٣) فَلَوْ رَفَعْتَ مِنَ الْمَسْبُوقِ . . وَلَمْ يَنْتَمْ التَّكْبِيرُ !؟ يَكْبُرُ إِذَا كَانَتْ إِلَى الْأَرْضِ أَقْرَبَ ، أَوْ لَمْ تَصِلْ إِلَى الْأَكْتَافِ . .
 (٤) كَفَغَرِ مَيَاهٍ ، أَوْ طِينٍ لَا يُمْكِنُهُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ .
 (٥) أَمَّا مُحَافَظَةُ جِزْءٍ مِنْهُ فَشَرْطٌ .
 (٦) وَيَزِيدُ فِيهَا خَاصَّةً (وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ) .
 (٧) الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ . وَمَا بَيْنَ الْمُنْعَكِفِينَ فِي الْأَصْلِ الْخَطِّيِّ أَثْبَتَهُ هَهُنَا :
 لِأَنَّ مَنْ سَرَقُوا طَبَعَتْنَا الْأُولَى تَوَقَّعُوا إِضَافَةَ مِنَّا ؛ زَائِلَةً عَلَى النَّصِّ ؛ فَانْصَبَّتْ أَوْهَامُهُمْ فِي تَنْبِيهَاتٍ افْتَضَحَتْهُمْ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَمْتَدِّوهُ أَصْلًا خَطِيئًا ؛ مَعَ أَنَّهُمْ ادَّعَوْا هَذِهِ النُّسخَةَ أَصْلًا ؛ إِذْ مِنْ أَسْرَرِ سِرِّهِ أَلْبَسَهُ اللَّهُ رِدَاءَهَا ، لِاسْتِفْرَاقِ جَهْلِهِمْ بِأَبْسَاطِ قَوَاعِدِ التَّحْقِيقِ ؛ إِذْ لَا يَعْرِفُونَ اسْتِعْمَالَ [الْمُنْعَكِفِينَ] .

- (٨) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي « الْمَسْنَدِ » ص ٣٥٩ ؛ وَابْنُ خَلِّكَانٍ : ١٣٣٥ ، وَابْنُ دَاوُدَ : ٣١٩٨ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ١٠٢٦ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٩٨٨ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ١٤٩٥ ، وَالحَاكِمُ : ٣٥٨/١ ، وَابْنُ -

وهي فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى ، فلا مانع من قصد القرآنية بها^(٢) ،
خروجاً من الخلاف ؛ وحق الميت .

٣- الصلاة على النبي : والثالثة : الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الثَّانِيَةِ .
(اللهم صل على محمد وعلى آل محمد . . إلى آخره) .

٤- الدعاء للميت : والرابعة من السنن : الدُّعَاءُ [لِلْمَيِّتِ] (خ) ، ولنفسه وجماعة
المسلمين بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الثَّالِثَةِ .

تخصيص الدعاء : وَلَا يَتَعَيَّنُ لَهُ - أي : الدعاء - شَيْءٌ سِوَى كَوْنِهِ بِأُمُورِ الْآخِرَةِ ،
وَلَكِنْ إِنْ دُعِيَ بِالْمَأْثُورِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . فَهُوَ أَحْسَنُ ، وَأَبْلَغُ لِرَجَاءِ قَبُولِهِ .

دعاؤه ﷺ : وَمِنْهُ مَا حَفِظَ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ . . لَمَّا صَلَّى مَعَهُ
عَلَى جَنَازَةٍ : « اَللّٰهُمَّ ؛ اَغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ،
وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا ؛ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ
الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا
مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ؛ وَعَذَابِ النَّارِ » (٣) .

الجارود : ٥٣٤ ، وابن أبي شيبة : ٣٩٨/٣ ، وابن حبان : ٣٠٧١ ، والطبراني : ٢٧٤١ ،
والدارقطني : ١٧٩٥ ، والبيهقي في « المعرفة » : ٧٥٩٨ ، وفي « الكبير » : ٣٨/٤ ،
والبخاري : ١٤٩٤ .

(١) فيما لا يؤدي إلى مكروه مذهبي .

(٢) وهذا في صلاة الجنازة خاصة بخلاف غيرها من الفرائض . لكن بنية الدعاء ؛ لا التلاوة .

(٣) أخرجه أحمد : ٢٣/٦ ؛ ٢٨ ، ومسلم : ٨٥ - ٩٦٣ ، والترمذي : ١٠٢٥ مختصراً ؛ وقال :
حسن صحيح ، والنسائي : ١٩٨٥ ، وفي « عمل اليوم والليلة » : ١٠٨٧ ، وابن ماجه :
١٥٠٠ ، وابن الجارود : ٥٣٨ ، وابن حبان : ٣٠٧٥ ، والطبراني في « الكبير » : ٨٧/١٨ ،
والطبراني : ٩٩٩ ، والبزار : ١٧٣/٧ ، والبيهقي : ٤٠/٤ ؛ عن عوف بن مالك الأشجعي
رضي الله عنه .

توضيح : قال أهل العلم في قوله ﷺ : « أَبْدِلْهُ أَهْلًا . . دَارًا . . » مع أَنَّ السَّعَادَةَ أَنْ يَكُونَ =

أمانة الراوي : قال عوف رضي الله عنه : حَتَّى تَمْنِيْتُ أَنْ أَكُونَ ذَلِكَ الْكَمِيتَ .
رواه مسلم ، والترمذي ، والنسائي .
وفي « الأصل »^(١) روايات أخر .

التسليم : وَيُسَلِّمُ وَجُوباً بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ ؛ مِنْ غَيْرِ دُعَاءٍ بَعْدَهَا ؛ فِي ظَاهِرِ

هؤلاء معه ١٢ . المراد : أَبْدَلُهُ بِأَهْلِهِ هَؤُلَاءِ صَفَةً يَكُونُونَ بِهَا أَفْلاً خَيْرًا مِنْ صِفَةِ أَهْلِهِ الْآنَ .
وهكذا والله ورسوله أعلم .

(١) تكميل : أردت ههنا إكمال فائدة الدعاء للميت بذكرها كاملة كما أوردتها المؤلف رحمه الله في أصل هذا المختصر ، وهو كتاب « إمداد الفناح » شرح « نور الإيضاح » هكذا :

وفي حديث إبراهيم الأشهلي ، عن أبيه : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ . . قَالَ :
« اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّتِنَا وَمَيِّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرْنَا وَأُنْشَأْنَا » . رواه
الترمذي : ١٠٢٤ ، والنسائي « في عمل اليوم والليلة » : ١٠٩٢٠ ، عن أبي هريرة رضي الله
عنه ، وزاد فيه :

« اَللّٰهُمَّ ، مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا . . فَأَخِيهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ » .
وفي رواية : « وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، اَللّٰهُمَّ ، لَا تَحْرِثْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تُبَلِّغْنَا
بَعْدَهُ » .

وفي « موطأ » الإمام مالك : ٢٢٨/١ عَنْ سَالِ أبا هريرة : كَيْفَ يَصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ ؟ فَقَالَ
أبو هريرة : « أَنَا لَعَمْرُ اللَّهِ أَخْبِرُكَ ، أَتَّبِعُهَا مِنْ أَهْلِهَا ، فَإِذَا وُضِعَتْ كَبُرْتُ ، وَحَمِدْتُ اللَّهَ ،
وَصَلَّيْتُ عَلَى نَبِيِّهِ ، ثُمَّ أَقُولُ : اَللّٰهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ ، وَابْنُ أُمَّتِكَ ، كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
أَنْتَ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ . اَللّٰهُمَّ إِنْ كَانَ مُخْبِسًا فَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ
مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْ سَيِّئَاتِهِ ، اَللّٰهُمَّ لَا تَحْرِثْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَقْبِلْنَا بَعْدَهُ » .

وردى أبو داود : ٣٢٠٢ ، عن واثلة بن الأسقع قال : صَلَّى بِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَجُلٍ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : « اَللّٰهُمَّ ، إِنْ فُلَانٌ بَنَ فُلَانٍ فِي ذِمَّتِكَ ، دَخَلَ فِي جَوَارِكَ ، فَقِهِ مِنْ
فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ ، وَأَنْتَ أَهْلُ الْوَفَاءِ وَالْحَقِّ ، اَللّٰهُمَّ ، اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ
الرَّحِيمُ » .

وردى : ٣٢٠٠ ، من حديث أبي هريرة : سَمِعْتُ - يَعْنِي : النَّبِيَّ ﷺ - يَقُولُ : « اَللّٰهُمَّ أَنْتَ
رَبُّهَا ، وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا ، وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ ، وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهَا ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا
وَعَلَانِيَتِهَا جَنَّاتِكَ شُفَعَاءُ ، فَاغْفِرْ لَهَا » .

الرَّوَايَةِ . واستحسنَ بعضُ المشايخ أن يقول (ربنا آتانا في الدنيا حسنة . . . إلخ) ،
أو : ربنا لا تزعج قلوبنا) . . إلخ .

وينوي بالتسليمتين الميت مع القوم^(١) ، كما ينوي الإمام .

تعقيب : ولا ينبغي أن يرفع صوته بالتسليم فيها^(٢) ، كما يرفع في سائر
الصلوات ، ويخافت بالدعاء ، ويجهر بالتكبير .

رفع اليدين : وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي غَيْرِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ؛ في ظاهر الرواية ، وكثير
من مشايخ بلخ اختاروا الرفع في كل تكبيرة ، كما كان يفعله ابن عمر رضي الله عنهما .

تكميل : وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ خَمْسًا ؟ لَمْ يُتَّبَعْ ؛ لأنه منسوخ ، وَلَكِنْ يَنْتَظَرُ سَلَامَهُ . .
فِي الْمُخْتَارِ ، ليسلم معه في الأصح ، وفي رواية : يسلم المأموم ، كما^(٣) كبر إمامه
الزائدة .

تفريع : ولو سلم الإمام بعد الثالثة ناسياً ؟ كبر^(٤) الرابعة ؛ ويسلم .

من لا ذنب له : وَلَا يُسْتَغْفَرُ^(٥) لِمَجْنُونٍ^(٦) وَصَبِيٍّ ، إذ لا ذنب لهما ، وَيَقُولُ فِي
الدُّعَاءِ : (اَللّٰهُمَّ ؛ اجْعَلْهُ لَنَا فَرَطًا = الْفَرَطُ - بفتحين - : الَّذِي يَتَقَدَّمُ الْإِنْسَانُ مِنْ
ولده^(٧) ، أي : أجراً متقدماً . = وَاجْعَلْهُ لَنَا أَجْرًا = أي : ثواباً = وَذُخْرًا = بضم

(١) استظهر ابن نجيم في « البحر » ١٩٧/٢ . . تبعاً له الفتاوى الخانية : ١٩٤/٤ ،
و« الجوهرة » : ١٣٠/١ ، وغيرهما : أن لا ينوي الميت ، لأنه لا يخاطب بالسلام . لكن لم
يسلم به الخير الرملي !! وهذا في حق المقتدي ، أمّا الإمام . . فينوي الحفظة والمقتدين .

(٢) لم يذكر صريحاً في ظاهر الرواية !! لذا ذكره بلفظ « ينبغي » .

ورواية الحسن أنه لا يرفع ! لكن العمل على خلافه !! .

(٣) كاف المفاجأة ، ومعناها : الفورية .

(٤) المقتدي . أمّا الإمام فلا يعود للتكبير بعد السلام ، لانتهاء التحريمة . . ولا سهو ؛ فلا عود .

(٥) في المتن المجرد : وَلَا يُسْتَغْفَرُونَ .

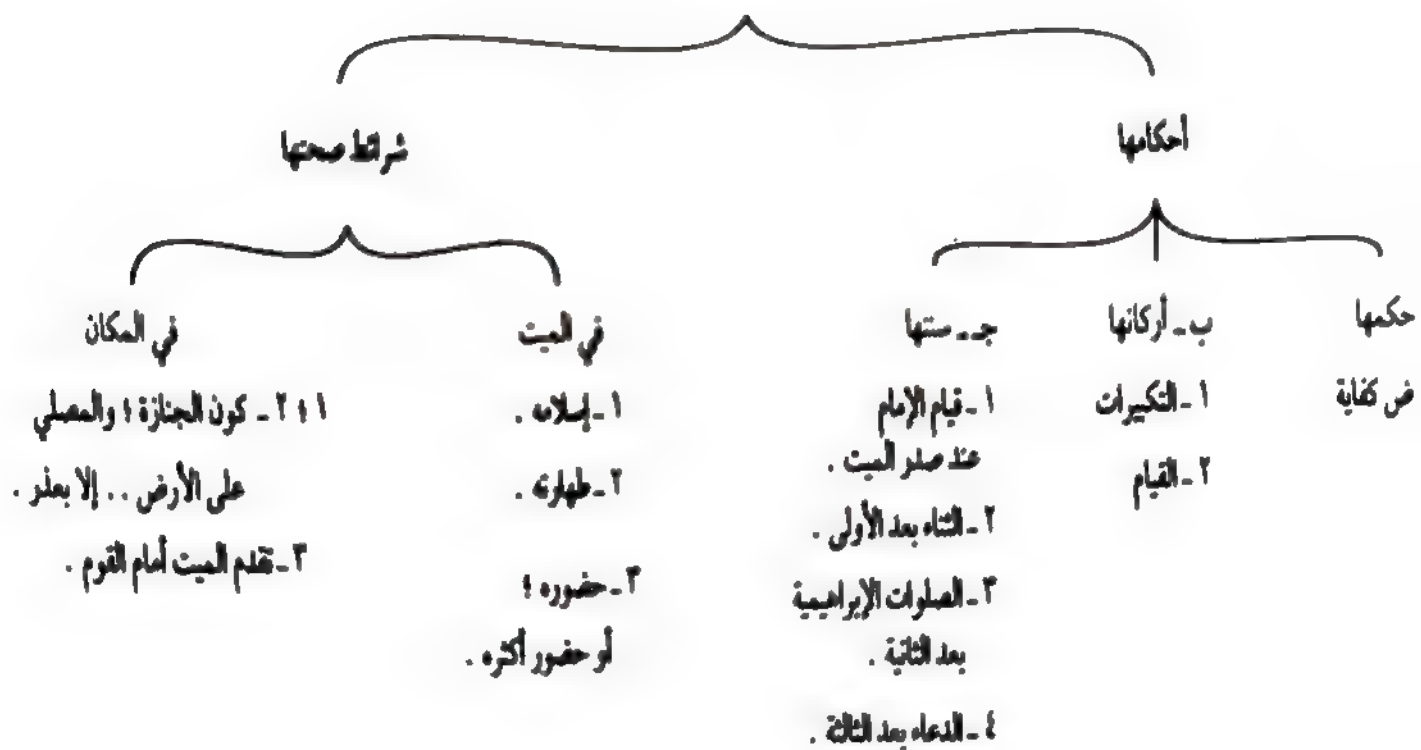
(٦) إذا كان أصلياً ، أو جُرْ قبل البلوغ ، أمّا من جُرْ . . وهو مكلف ، أو عُتِه كذلك ؟ فيستغفر له عما
كان منه قبل سقوط التكليف .

(٧) قال العلامة ابن حجر الهيتمي في « تحفة المحتاج » : (١٤٢/٣) : شبه تقدمه لوالديه بشيء =

الذال المعجمة وسكون الخاء المعجمة : الذخيرة = أَجَعَلَهُ لَنَا شَافِعاً مُشَفَّعاً) - بفتح
الفاء - : مقبول الشفاعة .

• • •

صلاة الجنازة



نفيس يكون أمامهما مذخراً إلى وقت حاجتهما له بشفاعته لهما ؛ كما صحح .
تنمّة : ويدعو لو الذي الطفل بقوله : اللهم ؛ ثقل به موازينهما ، وأعظم به أجرهما ولا تفتنهما بعده ، اللهم ؛ اجعله في كفالة إبراهيم ، وألحقه بصالحى المؤمنين .

الأسئلة

- ما حكم الصلاة على الجنازة ؟ ما هي أركانها ؟ ما الفرق بين الركن والشرط ؟
- ما هي شرائط صحة الصلاة على الجنازة (تعداد فقط) . و اشرح (اتحاد المكان) .

- ما هي سنن الصلاة على الجنازة ؟ وأين يقوم الإمام (للرجل والمرأة) ؟
- لماذا يشترط كون الميت على الأرض ؟ وما معنى حضوره ؟
- اذكر ما تحفظ من دعائه ﷺ في صلاة الجنازة (يستحسن حديث عوف بن مالك) . وما هي أمنية عوف رضي الله عنه ؟

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
* التكبير الأولى ركن باعتبار الشروع بها ، شرط باعتبار قيامها مقام ركعة .
* الصلاة على الميت شفاعة ، ولذا لا تصح لكافر .
* لو وضع الميت على الأرض النجسة لا تصح الصلاة عليه ، أمّا على السرير والأرض نجسة فتجوز .

* الصلاة على النجاشي صلاة الغائب كرامة له .
* يقوم الإمام عند صدر الميت ، وعند وسط المرأة .
* تقرأ الفاتحة عندنا في صلاة الجنازة للإمام والمأموم .
* بعد التكبيرة الرابعة يدعو بما شاء قبل السلام في ظاهر الرواية .
* ينوي بالتسليم المقتدين أو الإمام دون الميت .
* يخافت بالدعاء ولا يجهر بالتكبير ؛ ولا بالتسليم .
* لا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى .

- * لو كَبُرَ الإمام خمساً يَسْلُمُ المأموم فوراً .
 - * لو كَبُرَ الإمام ثلاثاً . . يَكْبُرُ المأموم الرابعة وحده ، ثم يَسْلُمُ .
 - * يقول في الدعاء للطفل (اللهم ارحمه ؛ واغفر له ولوالديه) .
- .. اشرح الكلمات التالية :
- الفرط ، الذخر ، الأجر ، المشفع .

• • •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَزَّ وَفَعَلَ لَاحِظْ

وَفَوْكَ كُلَّ كَلْبٍ عَلِيمٍ

فصل الأحق بالإمامة

مراتب الأئمة : ١- الشُّلْطَانُ أَحَقُّ بِصَلَاتِهِ ؛ لواجب تعظيمه ، ثُمَّ ٢- نَائِبُهُ ؛ لَأَنَّهُ السَّنَةُ^(١) ، ثُمَّ ٣- الْقَاضِي ؛ لولايته ، ثُمَّ ٤- صَاحِبُ الشَّرْطِ ، ثُمَّ ٥- خَلِيفَةُ الْوَالِي ، ثُمَّ ٦- خَلِيفَةُ الْقَاضِي ، ٧- ثُمَّ إِمَامُ الْحَيِّ ، لَأَنَّهُ رَضِيَ فِي حَيَاتِهِ^(٢) ؛ فَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْوَلِيِّ . . فِي الصَّحِيحِ .

ثُمَّ ٨- الْوَلِيُّ الذَّكَرُ الْمَكْلُفُ ، فَلَا حَقَّ لِلْمَرْأَةِ وَالصَّغِيرِ وَالْمَعْتَوَةِ ؛ وَهُوَ قَلِيلُ الْعَقْلِ .

ترتيب الأولياء : وَيَقْدَمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ ، كترتيبهم فِي النِّكَاحِ^(٣) .

تقديم الأب : وَلَكِنْ يَقْدَمُ الْأَبُ عَلَى الْإِبْنِ فِي قَوْلِ كُلِّ . . عَلَى الصَّحِيحِ ؛ لِفَضْلِهِ .

(١) لقول الحسين لسعيد بن العاص في صلاته على الحسن رضي الله عنهما : ولولا السنة لما قدّمك . فيما أخرجه أحمد : ٥٣١/٢ ، وعبد الرزاق : ٦٣٦٩ ، والطبراني في « الكبير » : ٢٩١٢ ، والبخاري : ٨١٤ ، والحاكم : ٧١/٣ ، وصححه ووافقه الذهبي ، والبيهقي : ٢٨/٤ .

(٢) مفاد التعليل : أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ بِهِ حَالِ حَيَاتِهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُسْتَحَبَّ تَقْدِيمُهُ ؛ كَمَا فِي (شَرْحِ « الْمَنِيَّةِ » : ٥٨٥) عَلَى أَنَّ تَقْدِيمَ هَذَا مُنْتَدِبٍ إِنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنَ الْوَلِيِّ ، وَتَقْدِيمُ مَنْ قَبْلَهُ وَاجِبٌ مُطْلَقاً فَتَنَبَّهْ .

ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّ هَذَا اسْتِحْسَانٌ ؛ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ . وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَالشَّافِعِيِّ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْوَلِيَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجَمِيعِ ، لِأَنَّ الْحَقَّ فِي الصَّلَاةِ لَهُ ، كَوَلَايَةِ الْإِنْكَاحِ ، فَتَرْكَائِهِ اسْتِحْسَاناً ، لَمَّا قَدَّمْنَا تَعْلِيلَهُ عَنِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) مَعْنَى حُضْرِ الْجَنَازَةِ . فَإِنْ اسْتَوَوْا كَأَخْوَيْنِ ؟ يَقْدَمُ الْأُسْرُ . إِلَّا الزَّوْجُ إِذَا كَانَ أَبَا لِلْوَلِيِّ ، فَيَقْدَمُ عَلَى الْجَمِيعِ ؛ لِتَقْدِيمِهِ عَلَى الْإِبْنِ ، وَهُوَ أَقْرَبُ ! .

وقال شيخ مشايخي العلامة نور الدين عليّ المقدسي^(١) رحمهم الله تعالى :
لتقديم الأب وجه حسن ؛ وهو : أن المقصود الدعاء للميت ، ودعوته مستجابة ،
روى أبو هريرة رضي الله عنه ؛ عن النبي ﷺ : « ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ : ١-
دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ ، ٢- دَعْوَةُ الْمُسَافِرِ ، ٣- دَعْوَةُ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ » . رواه
الطبراني^(٢) .

المولى وغيره : والسيد أولى من قريب عبده^(٣) ؛ على الصحيح ، والقريب
مقدم على المعتق .

عدم الولي : فإن لم يكن ولي^(٤) !! فالزوج ، ثم الجيران^(٥) .
الإذن للغير : وَلَمْ يَنْ لَهُ حَقُّ التَّقَدُّمِ^(٦) أَنْ يَأْذَنَ لِغَيْرِهِ ، لِأَنَّهُ لَهُ إِطْلَاقُ حَقِّهِ .
وإن تعدد^(٧) ؟ فللثاني المنع ، والذي يقدمه الأكبر أولى من الذي يقدمه
الأصغر .

أداء الغير : فَإِنْ صَلَّى غَيْرُهُ ، أَي : غَيْرُ مَنْ لَهُ حَقُّ التَّقَدُّمِ^(٨) بِلَا إِذْنٍ ؛ ولم يقتد

(١) انظر ترجمته ص ٦٨ في خلال ترجمة المؤلف .

(٢) في « مسنده » : ١٢٦٥ ، وأحمد : ٢٥٨/٢ ، ٣٤٨ ، والبخاري في « الأدب المفرد » : ٣٢ ؛
٤٨١ ، وأبو داود : ١٥٣٦ ، والترمذي : ١٩٠٦ ، وابن ماجه : ٣٨٦٢ ، وعبد بن حميد :
٤١٦ ، وابن حبان : ٢٦٩٩ ، والقضاعي : ٣١٦ ، والبخاري : ١٣٩٤ .
وله شاهد عند أحمد : ١٥٤/٤ ؛ عن عتبة بن عامر : « ثَلَاثَةٌ تُسْتَجَابُ دَعْوَتُهُمْ : ١- الْوَالِدُ ،
٢- الْمُسَافِرُ ، ٣- الْمَظْلُومُ » .

(٣) ولو كان ابنه ؛ أو أباه . ومعناه : لو مات العبد . . وهو في ملك سيده ، أمّا لو أحضه قبل موته ؛
فالقريب أولى وهي التالية . وهذا هو التوفيق بين الصحيحين !! فتنبه .

(٤) ولو كان مولى العتاقة ، أو ابن ابنه ، ومولى الموالاة .

(٥) وهم أولى من الأجنبي . . ما لم يكن عالماً لوجوب تكريمه بتقديمه .

(٦) من السلطان ومن بعده ، لا إمام الحي . فتنبه .

(٧) مَنْ لَهُ الْحَقُّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُهُمْ لَا يَتَعَدَّدُ ؛ وَذَلِكَ كَشَقِيقَيْنِ قَدَّمَ الْأَكْبَرُ مِنْهُمَا غَيْرَهُ ، فَلِلْأَصْغَرِ
مَنْعُ ذَلِكَ الْغَيْرِ مِنَ التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ .

(٨) من الأولياء . أمّا إذا صلى السلطان ومن في حكمه . . فلا يعيد الولي ؛ ولو لم يقتد به ! وإن صلى -

به ؟ أعادتها هو إن شاء ، لعدم سقوط حقه ؛ وإن تأذى الفرض بها .

إعادة الصلاة : وَلَا يَعِيدُ مَعَهُ - أي : مع مَنْ لَهُ حَقُّ التَّقَدُّمِ - مَنْ صَلَّى مَعَ غَيْرِهِ ،
لأنَّ التَّنْفُلَ بِهَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ ، كما لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَلَيْهَا بَعْدَهُ ؛ وإن صَلَّى وَحْدَهُ !! .
الإيصاء بالصلاة : وَمَنْ لَهُ وَلَايَةُ التَّقَدُّمِ فِيهَا أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا مِمَّنْ أَوْصَى لَهُ
الْمَيِّتُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، لأنَّ الوصِيَّةَ بَاطِلَةٌ ؛ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ . قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ ^(١) .
وفي (« نواذر » ابن رُسْتَم ^(٢)) : الوصِيَّةُ جَائِزَةٌ .

نبشه للصلاة : وَإِنْ دُفِنَ وَأُهِيلَ عَلَيْهِ التُّرَابُ بِلَا صَلَاةٍ ؛ لَأَمْرٍ اقْتَضَى ذَلِكَ صَلَاتِي
عَلَى قَبْرِهِ ^(٣) ؛ وَإِنْ لَمْ يُغْسَلْ ، لسقوط شرط طهارته لحرمة نبشه .
وتعاد لو صَلَّيَ عَلَيْهِ قَبْلَ الدَّفْنِ بِلَا غَسْلٍ ^(٤) ، لفساد الأولى بالقُدْرَةِ عَلَى تَغْسِيلِهِ
قَبْلَ الدَّفْنِ .

الولي . . فليس للسلطان ؛ أو غيره الإعادة .

(١) في « المتقى » الملخص من الكتب الستة التي حكى ظاهر الرواية في الملعب .

والمراد ببطالانها : عدم لزوم العمل بها لإبطال حق مَنْ لَهُ الْحَقُّ ، لكن لو أجاز صاحب
الحق . . يُعْمَلُ بِهَا . فتنبه . وهو التوفيق .

تنمئة : صَلَّى أَبُو بَرْدَةَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بَوْصِيَّةً ، وَصَهْبٌ عَلَى عَمْرِ بَوْصِيَّةً ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى
عَائِشَةَ بَوْصِيَّةً ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ بَوْصِيَّةً . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ ، وَكَفَى بِهِمْ ،
وَبِأَوْلِيَائِهِمُ الْمُجِيزِينَ قُدْوَةً .

(٢) هو أَبُو بَكْرٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسْتَمِ المُرُوزِيِّ ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ الْمُشَاهِيرِ ؛ سَمِعَ مَالِكًا وَالثَّوْرِيَّ ، وَتَفَقَّهَ
عَلَى مُحَمَّدٍ ، عَرَضَ عَلَيْهِ الْمَأْمُونُ الْقَضَاءَ فَأَبَى ، تَوَفَّى قَافِلًا مِنَ الْحَجِّ بَنِيْسَابُورَ ١١١ هـ .

له « مجموع مسائل النواذر » كتبها عن الإمام محمد رحمهما الله تعالى .

(٣) استحساناً ، لسقوط فرضية الغسل بالمعنى . إذ القياس أن لا تصح الصلاة ؛ لأنها بلا غَسْلٍ غير
مشروعة ، وهي رواية ابن سماعة .

(٤) يُغْسَلُ ، ثم تعاد الصلاة .

وقال أبو يوسف : يُغْسَلُ وَلَا تَعَادُ ؛ لسقوطها بطهارة الثَّيْمِ ، وَلَا نَافِلَةٌ فِيهَا ، أَمَا طَهَارَتُهُ فَقَدْ

انْتَقَضَتْ بِوُجُودِ الْمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الدَّفْنِ . (انظر « رد المحتار » ٥٧٨/١) .

وقيل : تنقلبُ صحيحة ؛ لتحقق العجز^(١) .

بغير نبش : ولو لم يهل التراب ؟ يُخرج فيغسل ويصلي عليه . . ما لم يتفسخ ،
والمعتبر فيه أكبر الرأي - على الصحيح^(٢) - لاختلافه باختلاف الزمان والمكان
والإنسان .

ترتيب المصلين : وإذا كان القوم سبعة!! يقدم واحد إماماً ، وثلاثة بعده ،
واثنان بعدهم ، وواحد بعدهما ، لأن في الحديث : « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ صُفُوفٍ
غُفِرَ لَهُ »^(٣) . وخيرها آخرها ، لأنه ادعى للإجابة بالتواضع .

اجتماع الجنائز : وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْجَنَائِزُ ١٢ فَلَا فِرَادَ بِالصَّلَاةِ لِكُلِّ مَنِهَا أُولَى^(٤) ،
وهو ظاهر .

تقديم الأفضل : وَيُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ . . فَأَلْفَضَلُ ؛ إن لم يكن سبق^(٥) .

توحيد الصلاة : وَإِنْ اجْتَمَعْنَ^(٦) ؛ ولو مع سبق وصلي مرة واحدة ١٢ صح ،

(١) وهو المعتمد لمنع المسلم عن ارتكاب محرم النباش ؛ لأداء مطلوب القفل ، فهذا العذر يصح .
(٢) يقابله التقدير بثلاثة أيام ، أو : عشرة ، أو : شهر ، كما في « رد المحتار » ؛ عن الطحاوي
رحمهما الله تعالى .

(٣) مروى بالمعنى ، ولفظه عند البيهقي في « الكبرى » : ٣٠ / ١ ؛ عن مالك بن هبيرة مرفوعاً : « مَا
صَلَّى ثَلَاثَةٌ صُفُوفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ . . إِلَّا غُفِرَ لَهُ » .

وأخرجه أحمد بقريب من لفظه ، وزاد الراوي : فكان مالك بن هبيرة يتحرى إذا قل أهل
الجنائز أن يجعلهم ثلاث صفوف . وفي بعض الألفاظ (أوجب) بدل (غفر) . . وكلاهما
بمعنى .

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود : ٣١٦٦ ، والترمذي : ١٠٢٨ ، وابن ماجه : ١٤٩٠ ،
والطبراني في « الكبير » : ٦٦٥ / ١٩ ، وصححه الحاكم : ٣٦٢ / ١ ، وواقعه الذهبي ،
وأبو يعلى : ٦٨٣١ ، وابن عبد البر في « التمهيد » : ٣٢٩ / ٦ .

(٤) مراعاة لخلاف من قال بعدم جواز الجمع .

(٥) وفي سبق يقدم السابق ؛ ولو لم يكن أفضل .

(٦) في (خ) المجزؤ : جمعها .

وإن شاء جعلهم صفًا عريضاً^(١) ، ويقوم عند أفضلهم .

ترتيب الجنائز : وإن شاء جعلها - أي : الجنائز - صفًا طويلاً مما يلي القبلة بحيث يكون صدر كل واحد منهم قدام الإمام ؛ محاذاً له .

وجه آخر : وقال ابن أبي ليلى^(٢) : يجعل رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه . . هكذا درجات .

وقال أبو حنيفة : هو حسن ، لأن النبي ﷺ وصاحبيه دفنوا هكذا ، والوضع للصلاة كذلك .

وجه آخر : قال : وإن وضعوا رأس كل واحد بحذاء رأس الآخر فحسن . وهذا كله عند التماوت في الفضل ، فإن لم يكن ؟ ينبغي أن لا يعدل عن المحاذاة ؛ فلذا قال :

مراعاة الأفضل : ورأى الترتيب في وضعهم ، فيجعل الرجال مما يلي الإمام ، ثم الصبيان بعدهم - أي : بعد الرجال - ثم الخنثى ، ثم النساء ، ثم المراهقات .

مراعاة الأمير : ولو كان الكل رجالاً ؟ روى الحسن عن أبي حنيفة : يوضع أفضلهم وأسنهم مما يلي الإمام ؛ وهو قول أبي يوسف .

تكميل : والحر مقدم على العبد . وفي رواية الحسن : إذا كان العبد أصلح قدام .

ترتيب الدفن : ولَوْ دُفِنُوا بِقَبْرِ وَاحِدٍ لضرورة^(٣) ؟ ! وَضِعُوا فِيهِ عَلَى عَكْسِ هَذَا

(١) فيه ترك اشتراط محاذاة الإمام الذي تقدم ص ٨٨٣ . إلا أن يقال بحكم المحاذاة لاتصال الصف ١١ وهو غير مسلم .

(٢) هو القاضي محمد بن عبد الرحمان المعروف بـ (ابن أبي ليلى) الأنصاري الكوفي ، من مشاهير القضاة ، أخذ عنه أعلام منهم أبو يوسف القاضي ؛ وقال عنه : مجتهد فقيه محدث ، وهو أول من أفتى بالرأي . له كتاب « الفرائض » . توفي ١٤٨ هـ .

(٣) وبغير ضرورة ؟ لا يجوز . فلو فعل ؟ يأنثم ويفعل كذلك .

التَّرتِيبُ ، فيَقْدَمُ الأَفْضَلُ فالأَفْضَلُ إلى القِبلة ، والأَكْثَرُ قرآناً وعِلْماً ؛ كما فَعَلَ
بشَهادَةِ أَحَدٍ^(١) .

مَسْبُوقُ الجَنَازَةِ : وَلَا يَقْتَدِي بِالإِمَامِ مَنْ سُبِقَ بِيَعْضِ التَّكْبِيرَاتِ . وَوَجَدَهُ يَبْنِ
تَكْبِيرَتَيْنِ حِينَ حَضَرَ ، بَلْ يَنْتَظِرُ تَكْبِيرَةَ الإِمَامِ ، فَيَدْخُلُ مَعَهُ إِذَا كَبَّرَ ؛ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
وَمُحَمَّدٍ .

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : يَكْبُرُ حِينَ يَحْضُرُ ، وَيُحْسَبُ لَهُ^(٢) .

وَعِنْدَهُمَا : يَقْضِي الْجَمِيعَ ، وَلَا يُحْسَبُ لَهُ تَكْبِيرُ إِحْرَامِهِ ؛ كَالْمَسْبُوقِ
بِرَكَعَاتٍ . وَيُؤَافِقُهُ ؛ أَيُ : الْمَسْبُوقُ إِمَامَهُ فِي دُعَائِهِ ؛ لَوْ عَلِمَهُ بِسَمَاعِهِ ؛ عَلَى
مَا قَالَه مَشَايِخُ بَلْخَ (إِنَّ السَّنَةَ أَنْ يُسْمَعَ كُلُّ صَفٍّ مَا يَلِيهِ) .

قَضَاءُ وَفَاقِيَةٍ : ثُمَّ يَقْضِي الْمَسْبُوقُ مَا فَاتَهُ مِنَ التَّكْبِيرَاتِ قَبْلَ^(٣) رَفْعِ الْجَنَازَةِ مَعَ
الدُّعَاءِ ؛ إِنْ أَمِنَ رَفْعَ الْجَنَازَةِ ، وَإِلَّا كَبَّرَ قَبْلَ وَضْعِهَا عَلَى الْاِكْتِفَاءِ^(٤) ؛ مُتَابِعاً ؛
اتِّقَاءً عَنْ بَطْلَانِهَا بِذَهَابِهَا .

مَسْأَلَةٌ وَفَاقِيَةٍ : وَلَا يَنْتَظِرُ تَكْبِيرَ الإِمَامِ مَنْ حَضَرَ تَخْرِيمَتَهُ ، فَيَكْبُرُ وَيَكُونُ
مَدْرِكاً ، وَيَسْلُمُ مَعَ الإِمَامِ .

(١) لِقَوْلِهِ ﷺ لِلْأَنْصَارِ : « إِخْفِرُوا وَأَوْسِعُوا ، وَاجْعَلُوا الرَّجُلَيْنِ وَالْثَلَاثَةَ فِي الْقَبْرِ » قِيلَ : فَمَنْ نَقَدَمُ ؟
قَالَ : « أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ : ٣٢١٥ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ١٧١٣ ؛ وَقَالَ : حَسَنٌ
صَحِيحٌ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٢٠١٠ .

تَنْقَةُ : عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى عَلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَهَاشِمِ بْنِ عَتَبَةَ ، فَجَعَلَ
عَمَّاراً مِمَّا يَلِيهِ . . وَهَاشِمًا أَمَامَهُ ، فَلَمَّا أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ جَعَلَ عَمَّاراً أَمَامَهُ ، وَهَاشِمًا مِمَّا يَلِيهِ . ذَكَرَهُ فِي
« كِتَابِ الْعِمَالِ » : ٤٢٨٣٩ .

(٢) وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فِي آيَةِ تَكْبِيرِهِ هُوَ فَيَأْتِي بِهِ مَرْتَبًا بَعْدَ الْأُولَى الثَّانِي ، وَبَعْدَ الثَّانِيَةِ الصَّلَوَاتِ
الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ . . . وَهَكَذَا ، وَقَدْ تَرَكَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ عَابِدِينَ مَوْضِعَ تَأْكُلُ .

(٣) فِي الْمَتْنِ الْمَجْرَدِ : يَنْقُذُ .

وَالْمَعْنَى يَقْضِي بَعْدَ رَفْعِ الْجَنَازَةِ مَا فَاتَهُ .

وَالْمَعْنَى عَلَى مَا هُنَا : يَقْضِي مَا فَاتَهُ قَبْلَ رَفْعِهَا .

(٤) فَإِنْ رَفَعْتَ ؟ لَا يَكْبُرُ ، وَفَاتَهُ الصَّلَاةُ هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ .

فوت الصلاة : وَمَنْ حَضَرَ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ قَبْلَ السَّلَامِ ؟ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ - عندهما- فِي الصَّحِيحِ ، لَأَنَّهُ لَا وَجْهَ إِلَى أَنْ يَكْبُرَ وَحْدَهُ ؛ كَمَا فِي «الْبَزَائِغِ» وَغَيْرِهَا .
وعند مُحَمَّد : أَنَّهُ يَكْبُرُ ؛ كَمَا قَالَ أَبُو يَوْسُفَ ، ثُمَّ يَكْبُرُ ثَلَاثًا بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ قَبْلَ رَفْعِ الْجَنَازَةِ . وعليه الفتوى ؛ كَذَا فِي «الْخُلَاصَةِ» وَغَيْرِهَا .
فقد اختلف التصحيح كما ترى^(١) !! .

الجنائزة بالمسجد : وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ^(٢) ؛ وَهُوَ ؛ أَيِ : الْمَيْتِ فِيهِ . . كَرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ . . فِي رَوَايَةٍ ؛ وَرَجَّحَهَا الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَمَامِ ، وَتَحْرِيمُ . . فِي أُخْرَى .

والعلة فيه ! ! إِنْ كَانَ خَشْيَةُ التَّلْوِثِ ؛ فَهِيَ تَحْرِيمِيَّةٌ .
وَإِنْ شَغَلَ الْمَسْجِدَ بِمَا لَمْ يُبَيَّنْ لَهُ ؟ فَتَنْزِيهِيَّةٌ^(٣) ، وَالْمَرْوِيُّ قَوْلُهُ ﷺ : « مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ »^(٤) ، وَفِي رَوَايَةٍ^(٥) : « فَلَا أَجْرَ لَهُ » .

- (١) انظر واغتمم في هذا المقام ما حرره العلامة ابن عابدين : ٥٨٦/١ - ٥٨٨ .
(٢) ليست في (خ) المجزؤ .
(٣) تكاد تتعين في بلادنا - في المدن على الأخص - الصلاة في المساجد لعدم توفر مصلى للجنائزة ، فهل هذا عذر ترتفع به الكراهة أصلاً ؟ أم أنه ليس بعذراً ! فتبقى كراهية شغل المسجد بما لم يُبَيَّنْ له فتزيهية ؟ مع أن باني المسجد يعلم عزمًا أنه سيصلى عليها فيه . على أن الإيذاء بشغل الطريق أكثر يقيناً في زماننا ! فما من شك أنه خلاف الأولى للضرورة إن بقي ثمة كراهة !
أما علة التلويث فمحترز عنها بالنعش أولاً ، والنطح المبسوط تحتها ثانياً .
وختاماً . . فإن مذهب الشافعي الجواز ، فليكن فسحة للخرج ؛ رحمة بالناس .
(٤) أخرجه أحمد : ٤٥٥/٢ ؛ ٥٠٥ ، وأبو داود : ٣١٩١ ، وابن أبي شيبة : ٣٦٤/٣ عن أبي هريرة رضي الله عنه . والظاهر أن معناه : لا أجر له زائداً على صلاته عليها خارج المسجد ، كجماعة الخمس .

ولفظ أحمد : ٤٤٤/٢ ، وعبد الرزاق : ٦٥٧٩ ، وابن ماجه : ١٥١٧ ، والطحاوي : ٤٩٢/١ ، وابن عبد البر : ٢٢١/٢١ ، والبيهقي : ٥٢/٤ عن أبي هريرة بلفظ : « لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ » .

- (٥) أخرجه البخاري في «الجعديات» : ٢٨٤٦ ؛ ٢٨٤٨ . قال ابن عبد البر في «التمهيد» : -

أَوْ كَانَ الْمَيْتُ خَارِجَهُ ؛ أَي : الْمَسْجِدُ مَعَ بَعْضِ الْقَوْمِ . وَكَانَ بَعْضُ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ عَكْسَهُ ؛ وَلَوْ مَعَ الْإِمَامِ عَلَى الْمُخْتَارِ^(١) ؛ كَمَا فِي « الْفَتَاوَى الصَّغْرَى » ، خِلَافًا لِمَا أوردَهُ النَّسْفِيُّ ؛ مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ مَعَ بَعْضِ الْقَوْمِ . لَا يَكْرَهُ بِالْإِتِّفَاقِ ، لِمَا عَلِمَتْ مِنَ الْكِرَاهَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ .
تَنْبِيْهِ : تَكْرَهُ^(٢) صَلَاةَ الْجَنَائِزِ فِي الشَّارِعِ ، وَأَرَاظِي النَّاسَ .

مَبْحَث

مَا يَفْعَلُ بِالْمُسْتَهْلِ

الْمُسْتَهْلُ : وَمَنْ أَسْتَهَلَ ؛ أَي : وَجَدَ مِنْهُ حَالَ وَلادَتِهِ حَيَاةً . . بِحَرَكَةِ ؛ أَوْ صَوْتٍ ، وَقَدْ خَرَجَ أَكْثَرُهُ ؛ وَصَدْرُهُ . . إِنْ نَزَلَ بِرَأْسِهِ مُسْتَقِيمًا ، وَصَوْتُهُ . . إِنْ خَرَجَ بِرِجْلَيْهِ مَنْكُوسًا .

حُكْمُهُ : سُمِّيَ وَغُسِلَ وَكُفِّنَ - كَمَا عَلِمْتَهُ - وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَوَرِثَ ، وَيُورَثُ ، لِمَا رَوَى جَابِرٌ يَرْفَعُهُ : « الْطِفْلُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَا يَرِثُ ؛ وَلَا يُورَثُ . . حَتَّى يَسْتَهَلَ^(٣) » بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ - عِنْدَ الْإِمَامِ - .

= ٢٢١/٢١ : هِيَ خَطَأً فَاحِشٌ أَنْظَرَ وَاعْتَمَمَ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَا حَرَّرَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ عَابِدِينَ : ٥٨٦/١ - ٥٨٨ .

(١) وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ ؛ كَمَا فِي « مَخْتَارَاتِ النَّوَازِلِ » لِلْمَرْغِينَانِي .

(٢) إِطْلَاقُهَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمِيَّةَ ، وَهُوَ كَذَلِكَ .

أَمَّا فِي الشُّوَارِعِ فَلَأَنَّهَا تَمْنَعُ حَقَّ الْعَامَّةِ سِوَاهِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ فَيَتَأَذُّونَ ؛ وَهُوَ مُحَرَّمٌ . وَكَذَلِكَ حَقُّ الْغَيْرِ بِأَرَاظِي النَّاسِ وَإِنْ يَعْلَمُ رِضَاهُمْ . فَتَبَّهْ .

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ : ١٠٣٢ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ١٥٠٨ ؛ ٢٧٥٠ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الْكِبَرِيِّ » : ٦٣٨٥ ، وَالحَاكِمُ : ٣٦٣/١ ، وَالدَّارِمِيُّ : ٣١٢٨ ، ٣١٣٢ ، وَالطَّحَاوِيُّ : ٤٦٢/١ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٣١٩/٣ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ٦٠٣٢ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٨/٤ وَفِي « الْمَعْرِفَةِ » : ٧٤٠٢ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَالدَّارِمِيُّ : ٣١٢٩ وَغَيْرُهُ ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

شهادة النساء : وقالوا : يقبل قول النساء فيه - إلا الأم - في الميراث إجماعاً ، لأنه لا يشهد الرجال .

تفريع : وقول القابلة مقبول ؛ في حق الصلاة عليه ، وأمه كالقابلة إذا اتصفت بالعدالة^(١) .

وفي « الظهيرية » : ماتت واضطرب الولد في بطنها ؟ يُشَقُّ ويخرج ؛ لا يسع إلا ذلك . كذا في (شرح المقدسي) .

غير المستهل : وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلْ ؟ غِيلٌ ؛ وإن لم يتم خلقه . . في المختار^(٢) ، لأنه نفس من وجه ، وأذرج في خرقه ، وسُمِّيَ ودفن ؛ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ، ويحشر إن بان بعض خلقه .

وذكر في « المبسوط » قولاً آخر : إن نُفِخَ فيه الروح حشر^(٣) ، وإلا فلا . كذا في (شرح المقدسي) .

مطلب

توقف الإمام الأعظم في مسائل

غير المكلف : كَصَبِيٍّ^(٤) ، أو مجنون بالغ سبي - أي : أسر - مع أحد أبويه من دار الحرب ، ثم مات لتبعيته له في أحكام الدنيا .

وتوقف الإمام في أولاد أهل الشرك^(٥) ، وعن محمد أنه قال فيهم : إني أعلم أن الله لا يعذب أحداً بغير ذنب .

-
- (١) هذا قول أبي حنيفة . وقال صاحبان : تقبل في الميراث إذا كانت عدلة .
 - (٢) الخلاف فيمن لم يتم خلقه ، بل استبان بعض خلقه ، فالمختار هو قول أبي يوسف المفتى به ، أما من تم خلقه . فيفصل بالإجماع .
 - (٣) لا ترابط بين نفخ الروح واستبانة بعض خلقه ، لأن نفخ الروح بعد مئة وعشرين يوماً وبها يتم الخلق . فيسمى لأنه يحشر . أما بداية الاستبانة بثلاثة وأربعين يوماً فما بعد . فتنبه .
 - (٤) قوله كصبي . . . أو سيياً معاً بالأولى ، وسواء كان مميئاً ، أو غير مميئ .
 - (٥) معناه : لو مات ولد قبل البلوغ ووالده مشركان ؟ هل يكون في الجنة ؛ لعدم تكليفه ، أم يكون في النار ؛ تبعاً لوالديه .

المسلم تبعاً : إلا أن يُسلمَ أَحَدُهُمَا ؛ للحكم بإسلامه بالتبعية له^(١) ، أو يسلمَ هو ؛ أي : الصبي إذا كان يعقله ، لأن إسلامه صحيح بإقراره بالوحدانية والرُسالة ، أو صدق بوصف الإيمان له ، ولا يشترط ابتداء الوصف من نفسه ، إذ لا يعرفه إلا الخواص^(٢) .

وتوقف في ثلاث عشرة سواها ، فالحاصل أربع عشرة مسألة ؛ نظم منها شيخ الإسلام كمال الدين (ابن أبي شريف) محمد بن محمد المقدسي (المتوفى سنة : ٩٠٥) نسماً منها ؛ فقال :

حَمَلُ الْإِمَامِ أَبَا حَنِيفَةَ دِينُهُ	أَنْ قَالَ (لَا أَدْرِي) يَتَنَعَّى أَسْنِلُهُ
١ أَطْفَالُ أَهْلِ الشُّرْكِ (أَبْنَاءُ مَحَلُّهُمْ)	٣ هَلِ الْمَلَائِكَةُ الْكَرِيمُ مُفَضَّلَةٌ ؛
أَوْ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ ؟ ثُمَّ ٣ اللَّغْمُ مِنْ	جَلَالَةِ أَنَّى يَطِيبُ الْأَنْحُلُ لَهُ ؛
و٤ الْفَخْرُ ، مَعَ ٥ وَقْتِ الْخِتَانِ ، ٦ كَلْبُهُمْ	وَصَفُ الثَّقَلَمِ : أَيُّ وَقْتِ حَصَلَتْ ؟
٧ الْحُكْمُ فِي الْخُشْيِ إِذَا مَا بَالَ مِنْ	فَرْجِيهِ ، مَعَ ٨ سُورِ الْحِمَارِ اسْتَشْكَلَتْ ؟
٩ أَجَائِزُ نَقْشِ الْجِدَارِ لِمَسْجِدِ	مِنْ وَقْتِهِ ؛ أَمْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَفْعَلَتْ ؟

ثم الحق العلامة ابن عابدين بيتاً آخر فقال (١٠٨ / ٣) :

وَيَزَادُ عَاشِرُهَا : هَلِ الْجَنِّي يَتَنَا بَ طَاعَةٍ كَالْإِنْسِيِّ يَوْمَ الْمَنَآلَةِ ؟
قلت : وبقي أربعة نظمها بقولي :

وَكَيْدًا تَوَقَّفَ فِي ١١ نَجَاسَةِ بِفَرِهِ	بِالرُّؤُوثِ ؛ أَوْ بِالتَّبْعِ حِينَ تَأَمَّلَتْ
١٢ حَوْضُ الْبَيَاءِ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا	تَقْدِيرُ مَا رَأَى الْمُكَلَّفُ أَعْمَلَتْ
١٣ تَقْدِيرُ إِفْسَادِ الصَّلَاةِ مُعَرَّكًا	بِثَلَاثَةٍ ؛ أَمْ مِنْ يُرَاقِبُ أَبْطَلَتْ ؟
١٤ مَا الْجِنِّ فِي وَقْتِ الزَّمَانِ مُقَلَّرُ ؟	مِنْ قَبْلِ خَلْقِ الْمَرْءِ فِيمَا أَنْزَلَتْ
ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْإِلَهِ	مَا قَدْ تَوَالَى بِالْفُتُوحِ فَكَمَلَتْ
وَدَعَى وَتَقَوَّى وَالنَّبِيُّ إِمَامُهُ	فَالثَّابِتِيُّ لَهُ الْمَعَالِي مُرْسَلَتْ

واشرت بقولي (والنبي إمامه) إلى تولفه ﷺ قاللاً : « حَتَّى أَشَالَ جَنِينَهُ » .

(١) وهكذا لو وجد لقط ميت في دار الإسلام حكم بإسلامه تبعاً للدار ، أما لو التقطه كافر في دارنا فهو تبع له . والله أعلم .

(٢) تنبيه : قالوا : ولا ينبغي أن يُسأل العامي عن الإسلام ، بل يذكر عنده حقيقة ؛ وما يجب الإيمان به ، ثم يقال له : (هل أنت مصدق بهذا ؟ فإذا قال : (نعم) . . اكتفى به ! ولا يضر توقفهم ، فإن العوام قد يقولون (لا نعرفه) . . وهم من التوحيد والإقرار والخوف من النار وطلب الجنة =

أَوْ لَمْ يُنْسَبَ أَحَدُهُمَا ؛ أَي : أَحَدُ أَبَوَيْهِ مَعَهُ ؛ لِلْحَكْمِ بِإِسْلَامِهِ لِتَبَعِيَّةِ السَّابِي ، أَوْ دَارِ الْإِسْلَامِ ، حَتَّى لَوْ سَرَقَ ذِمِّيٌّ صَغِيرًا ؛ فَأَخْرَجَهُ لِدَارِ الْإِسْلَامِ ؛ ثُمَّ مَاتَ . . يُصَلُّى عَلَيْهِ^(١) ، وَإِنْ بَقِيَ حَيًّا ؟ يَجِبُ تَخْلِيصُهُ مِنْ يَدِهِ ؛ أَي : بِالْقِيَمَةِ .

تجهيز الكافر : وَإِنْ كَانَ لِكَافِرٍ^(٢) قَرِيبٌ مُسْلِمٌ حَاضِرٌ ، وَلَا وَلِيٌّ لَهُ كَافِرٌ ؟ غَسَلَهُ الْمُسْلِمُ كَغَسَلِ خِرْقَةٍ نَجِسَةٍ ؛ لَا تَرَاعَى فِيهِ سُنَّةُ التَّغْسِيلِ ، لِأَنَّهُ سُنَّةٌ عَامَّةٌ فِي بَنِي آدَمَ ، لِيَكُونَ حُجَّةً عَلَيْهِ ؛ لَا تَطْهِيرًا لَهُ حَتَّى لَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ نَجَسٍ^(٣) . وَلَفَّ^(٤) فِي خِرْقَةٍ ؛ مِنْ غَيْرِ مَرَاعَاةٍ كَفَنَ السُّنَّةَ ، وَأَلْقَاهُ فِي حُفْرَةٍ مِنْ غَيْرِ وَضْعٍ ، كَالْجِيْفَةِ ؛ مَرَاعَاةً لِحَقِّ الْقَرَابَةِ^(٥) .

أَوْ دَفَعَهُ الْقَرِيبُ إِلَى أَهْلِ مِلَّتِهِ ، وَيَتَّبِعُ جَنَازَتَهُ مِنْ بَعِيدٍ .
وفيه إشارة إلى ١- أَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يُمْكِنُ مِنْهُ أَحَدٌ لِنَفْسِهِ ، لِأَنَّهُ لَا مِلَّةَ لَهُ ، فَيُلْقَى كَجِيْفَةٍ كَلْبٍ فِي حُفْرَةٍ .

وإلى ٢- أَنَّ الْكَافِرَ لَا يُمْكِنُ مِنْ قَرِيبِهِ الْمُسْلِمُ ، لِأَنَّهُ فَرَضُ الْمُسْلِمِينَ كِفَايَةً ، وَلَا يَدْخُلُ قَبْرَهُ ، لِأَنَّ الْكَافِرَ تَنْزِلُ عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ ، وَالْمُسْلِمُ مُحْتَاجٌ إِلَى الرَّحْمَةِ ؛ خُصُوصًا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ !! .

- بِمَكَانٍ !! وَكَأَنَّهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ جَوَابَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ . . إِنَّمَا يَكُونُ بِكَلَامٍ مَنْظُومٍ فَيُحْجَمُونَ عَنْ الْجَوَابِ .
(« الدَّرُ الْمُخْتَارُ » مَعَ « رَدِّ الْمُخْتَارِ » : ٥٩٥/١ معزياً إلى « الْبَحْرُ » ٢٠٤/٢ ؛ عَنْ « الْفَتْحِ » : ١٠٩٣/٢) .

(١) لِأَنَّهُ صَارَ مُسْلِمًا بِتَبَعِيَّةِ الدَّارِ ، وَلَا حَكْمَ لِتَبَعِيَّةِ الذِّمِّيِّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَرِقٍّ لِغَدَمِ صِحَّةِ سَبِي الْمَسْرُوقِ . وَكَذَا لَوْ سَبِي ؛ وَلَمْ يُخْرَجْ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ .
(٢) أَصْلِيٌّ ، أَمَّا الْمُرْتَدُّ فَيُلْقَى فِي حُفْرَةٍ دُونَ غَسَلٍ أَوْ تَكْفِينٍ ، وَلَا يُعْطَى لِمُرْتَدٍّ مِثْلَهُ . كَمَا سَيُصْرِّحُ بِهِ بَعْدَ قَلِيلٍ .

(٣) بَعْدَ التَّغْسِيلِ ، لِأَنَّ نَجَاسَتَهُ لَا تَرْتَفِعُ بِالْغَسَلِ .

(٤) فِي مَطْبُوعِ الْمُتَنِ الْمَجْرُودِ : كَفَّنَهُ !! وَالْأَحْسَنُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٥) لَوْ قَدَّمَ التَّعْلِيلَ عَلَى التَّشْبِيهِ . . لَكَانَ أَوْفَى بِالْفَرَضِ وَأَسْهَلَ بِالْفَهْمِ .

يعني : كَفَّنَهُ وَأَلْقَاهُ . . مَرَاعَاةً لِحَقِّ الْقَرَابَةِ . . مِنْ غَيْرِ مَرَاعَاةِ السُّنَّةِ أَوْ الْوَضْعِ ؛ كَالْجِيْفَةِ .

فيمَن لا يصلُّ عليه

البغاة : وَلَا يُصَلَّى - عَلَى بَاغٍ^(١) اتفاقاً ؛ وإن كان مسلماً^(٢) .

قطاع الطريق : - وَ ٢- لا على قاطع طَرِيقٍ إذا قُتِلَ كُلُّ مِنْهُمْ حَالَةَ الْمُحَارَبَةِ ، ولا يُغَسَّلُ ، لأنَّ عليّاً رضي الله عنه لم يَغْسِلِ البغاة^(٣) .

إيضاح : وأما إذا قُتِلُوا بعد ثبوت يد الإمام عليهم ، فإنَّهم يُغَسَّلُونَ وَيُصَلَّى عليهم^(٤) .

الخنائِق : وَ ٣- لا يُصَلَّى على قَاتِلِ بِالْخَنْقِ غِيلَةً^(٥) - بالكسر - : الاغتيال ، يقال (قتلَه غِيلَةً) وهو : أن يخدعه فيذهب به إلى موضع فيقتله ، والمراد أعم ؛ كما لو خنقه في منزله ، لسعيه في الأرض بالفساد . وَ ٤- لا على مُكَايِرٍ^(٦) فِي الْمِضَرِّ لَبِلاً بِالسَّلَاحِ ؛ إذا قُتِلَ في تلك الحال .

(١) الباغي : هو الخارج عن طاعة الإمام الحق بغير حق ، أو المعارض لأحكامه الداعي لرفض طاعته . جمعه بغاة ، وهو مأخوذ من قوله تعالى ﴿ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبِغْ ﴾ مع أنه سَمَاهُمْ ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٢) لا معنى لـ (إن) الوصلية ، إذ لا يصلُّ على غير مسلم أصلاً ، بغى ؛ أولم يبغي .

(٣) وقع في « الإمداد » تبعاً لـ « البحر الرائق » (٢١٥ / ٢) : لم يصلُّ !! وكلاهما بمعنى واحد ، لأنَّ البغاة وقطاع الطريق لا يُغَسَّلُونَ ولا يصلُّ عليهم في المفتى به من مذهبنَا . قال الشافعي في « التلخيص » ٦٩٣ / ١ : ولا يصلُّ على أهل البغي ولا يُغَسَّلُونَ ، ولكنهم يدفنون .

وعند الشافعي : يُغَسَّلُونَ ويصلُّ عليهم ؛ كمن أقيم عليه حد قصاص ؛ أو رجم .

وفي غير المفتى به : يُغَسَّلُونَ ويكفنون ، ولا يصلُّ عليهم .

هذا وقد توفَّهم بعض المتطاولين على هذا الكتاب خطأ من المؤلف والطحاوي فكتب ما زعمه تنبيهاً مهماً على عظيم فقاته !!! بينما هذا من (باب الاكتفاء) . فتنبه .

(٤) فإنَّهم حيثُ عَصَا ؛ لا بغاة .. كالزناة ، ولكنهم لا يصلُّ عليهم !!! إظهاراً لأنَّهم لا تقبل توبتهم ؛ فلا شفاعة لهم ، ويغسلون ويكفنون ويدفنون ؛ إقامة لما يجب علينا .

(٥) وهؤلاء ممن لا تقبل توبتهم ؛ فيقتلهم الإمام سياسة ، لقطع الفساد من الأرض باستئصالهم .

(٦) المتغلب عناداً جهورياً .

المقتول عصبية : وَ ٥- لا يَصَلُّ على مَقْتُولٍ عَصَبِيَّةٍ ؛ إهانة لهم وزجراً
لغيرهم . . وَإِنْ غُسِّلُوا ، كالبغاة - على إحدى الروايتين^(١) - لا يَصَلُّ عليهم ؛ وَإِنْ
غُسِّلُوا^(٢) .

قاتل نفسه لا لوجع : وَقَاتِلْ نَفْسَهُ عَمداً ؛ لا لشدَّةٍ وَجَعٍ^(٣) ؟ يُقْسَلُ ، وَيُصَلَّى
عَلَيْهِ عند أبي حنيفة ومحمد ، وهو الأصحُّ^(٤) ، لأنَّه مؤمن مذب .

وقال أبو يوسف : لا يَصَلَّى عليه^(٥) .

وكان القاضي الإمام علي الشُّغدي^(٦) يقول : الأصحُّ عندي أنَّه لا يَصَلَّى عليه .

(١) قال في « الدرر » : ١٦٣/١ ، و« الوقاية » : ٩٧/١ ، و« الترخانية » : ١٤٢/٢ ؛ وعليها
الفتوى .

(المقتول عصبية) مَنْ يمين قومه على الظلم ، ويقا تل لتصرتهم بغير حق ، فإذا قتل أثناء
ذلك . . لا يَصَلَّى عليه على المفتي به . حتَّى ولو غُسِّل ، فالتغسيل والدفن واجب ، وترك الصلاة
إهانة ليعتبر الناس ؛ فيرتدعوا عن مثل فعله .

(٢) الضمير عائد الخنّاق ، والمكابر ، والمقتول عصبية ، وكذا هو في المتن .

(٣) ومع أنه لا يعذر ، ويكون عاصياً لكن يَصَلَّى عليه ؛ لأنَّه قاصر الإيلاء على نفسه ، وتقييده (بشدَّة
الوجع) ١٢ احتراز عن الخلافة ، وإلا فهو ممثلاً لا خلاف فيه كما يأتي بعده .

(٤) رجَّحه الزيلعي في « التبيين » : ٢٥٠/١ . وهذا الموافق لقواعد الترجيح . ورجَّح ابن نجيم في
« البحر » ٢١٥/٢ قول أبي يوسف بمثل ما رجَّح به الكمال عقب هذا .

(٥) مع أنَّه يغسَّل ، ورجَّحه الكمال بفعله ~~بأنه~~ حيث أنَّه برجل قتل نفسه فلم يَصَلَّ عليه كما أخرجه
أحمد : ٩٢/٥ ومواضع ، ومسلم : ١٠٧-٩٧٨ ، وأبو داود : ٣١٨٥ ، والترمذي : ١٠٦٨ ؛
وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ١٩٦٣ ، وابن ماجه : ١٥٢٦ ، وغيرهم ؛ عن جابر بن سمرة
رضي الله عنه .

(٦) هو علَّله بأنَّه لا توبة له .

وهو ركن الإسلام أبو الحسن علي بن الحسين الشُّغدي ، قاضي القضاة ، أحد أركان
المذهب ، إمام فاضل نظار ، أخذ عن السرخسي ؛ وروى عنه « السير الكبير » ، له تصانيف هائلة
منها « التنف في الفتاوى » ط بمجلدين ، توفي ببخاراسته : ٤٦١ هـ .

المتحر خطأ أو لوجع : وإن كان خطأ ؛ أو لوجع ! ؟ يصلّي عليه اتفاقاً .
 وقاتل نفسه أعظمُ وزراً وإثماً من قاتل غيره^(١) .
 قاتل أحد أبويه : وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَاتِلِ أَحَدِ أَبَوَيْهِ^(٢) عَمْدًا .. ظلماً ؛ إهانة
 له^(٣) .

• • •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَزَعَ لِحْيَتِي مِنْ شَيْءٍ

وَقَفَّ كُلَّ كَلِمَةٍ عَلَيَّ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

-
- (١) معناه : أن الإثم فيما بينه وبين الله عز وجل شيء غير ما يجب في أحكام الإمامة والسياسة .
 (٢) أما لو قتل أبوه : فهو مغلود في الشهداء ؛ كما سيأتي ص ٩٤١ .
 (٣) إذا قتل الإمام قصاصاً . أمّا حظ أنفه فيقتل ويصلّي عليه .

الأسئلة

- رتَّب هؤلاء حسب أولويتهم لصلاة الجنازة :
- السلطان ، القاضي ، خليفة القاضي ، إمام الحَيِّ ، نائب السلطان ، خليفة الوالي ، صاحب الشرط ، الوليُّ أب الميت ، ولد الميت .
- من هم الذين يستجاب دعاؤهم فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه ؟
- هل الأولى قريب المعتقد ، أو مولا الذي اعتقه ؟
- هل يجوز لمن له حقُّ التقدُّم أن يأذن لغيره ؟ ولماذا ؟ .
- هل يجوز لمن تقدَّم عليه غيره دون حقٍّ أن يعيد ؟ ولماذا ؟
- لو صلَّى غير الأولى فأعاد مَنْ له الحقُّ : هل تعاد الصلاة معه ؟ ولماذا ؟
- كيف نصنع بمن دفن بلا صلاة ؟ ومن صلَّى عليه بلا غسل ؟ ولماذا ؟
- هل ينبش الميت ؟ ولماذا ؟
- كيف نرتَّب صفوف الجنازة ؟ وأيها أفضل ؟
- كيف نصنع إذا اجتمع عدَّة جنازٍ ؟ (اذكر تفاصيل الحكم والخلاف فيه) .
- كيف نرتب الجناز إذا أردنا الصلاة عليها مجتمعة وكانوا متفاوتين ؟
- كيف نرتب دفن الجناز المتعدِّدة إذا اضطررنا لمدفن واحد ؟ ولماذا ؟
- إذا سبق المقتدي ببعض تكبيرات الجنازة : ماذا يفعل ؟ (اذكر الحكم وفصل الخلاف إن وجد) .
- كيف يصنع من حضر بعد التكبيرة الرابعة ؟ (اذكر الخلاف وصحِّح) .
- ما حكم صلاة الجنازة في المسجد ، أو الطريق ، أو أراضي الناس ؟
- من هو المستهلُّ ؟ ما هو حكمه ؟ وهل تقبل شهادة النساء فيه ؟ ولماذا ؟

- ما الحكم فيما سقط ولم يستهلّ .. استبان خلقه ، تمّ خلقه ؛ أولم يتمّ ؟ وهل يحشر أو لا ؟

- ما معنى توقّف الإمام في مسائل ؟ كم عددها ؟ اذكر خمساً منها ؟

- ما حكم صبيّ سبي مع أحد أبويه ثم مات ؟ أو أسلم أحدهما ، أو أسلم الصبيّ ثم مات ؟

- ما معنى التبعية ؟ وما حكم لقيط وجدناه ميتاً في دار الإسلام ؟

- كيف يصنع المسلم بقريبه الكافر لو مات عنده ؟

- كيف يصنع بالمرتد مات بين المؤمنين ؟ وكذا المؤمن مات بين كفّار ؟

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحّح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :

* لو أوصى لأحد أن يصلّي عليه وجب العمل بالوصية .

* من له ولاية التقدّم لا يتقدّم على الموصى له بالصلاة .

* إن دفن بلا صلاة ؛ أو بلا غسل .. ينشئ ويغسل ويصلّي عليه إقامة لحقّ الشرع .

* إذا تعدّدت الجنائز يكره الصلاة عليها منفردين

* لو أفردت الجنائز تقدّم الأفضل فالأفضل ، ويقوم عند أسبقها حضوراً .

* يحرم الدفن في قبر واحد ، ولكن لو دفنوا تقدّم الأفضل والأعلم والأقرب والرجل إلى جهة القبلة .

* لو اقتدى بين التكبيرات يكبّر حين حضر عند أبي حنيفة ، وقال صاحبه : ينتظر التكبير التالي .

* من فاته شيء من التكبيرات يقضيها بعد الدفن .

* من حضر بعد التكبيرة الرابعة والسلام يكبّر وحده عند أبي حنيفة .

* تجب الصلاة على الجنازة في المسجد لكثرة الثواب ، ولا تجوز خارجه .

- * لا تصح صلاة الجنازة في الشارع أو في أرض الغير ؛ ولو برضاه .
- * المستهل هو الموضع المعد للصلاة الجنازة في المقبرة .
- * إذا نزل الجنين ميتاً تأم الخلقة يغسل ويكفن ويصلى عليه .
- * ولد حياً ثم مات فوراً لا يرث ولا يورث ، لأنه لا يصلح لملك المال .
- * تقبل شهادة المرأة بالولادة للصلاة عليه ؛ لا للميراث .
- * الألم كالقابلة في حق الشهادة للميراث إذا اتصفت بالعدالة .
- * لو اضطرب الولد في بطن أمه بعد موتها لا تدفنها حتى نتحقق وفاة جنينها .
- * صبي سبي مع أحد أبويه ثم مات فهو كالأب الكافر عند أبي حنيفة .
- * لا يصح إسلام ولد الكافر ولو كان يعقل حتى يبلغ .
- * لو سرق ذمي صبياً من دار الحرب ودخل به دار الإسلام ومات يصلى عليه .
- * لا يراعي المسلم أخاه الكافر في التكفين ، بل يلقه كالجيفة .
- * المرتد لا يكفنه إلا مرتد مثله .
- * الكافر لا يمكن من تجهيز أخيه المسلم
- * لا يصلى على البغاة لأنهم غير مسلمين .
- * الغيلة : هي السرقة من الغنيمة قبل اقتسامها .
- * إذا قتل قطاع الطريق بعد الظفر بهم لا يغسلون ، ولا يصلى عليهم .
- * المقتول عصبية هو الذي قتله الوارثون العصابات لثلا يرث معهم المال .
- * قاتل نفسه لا يصلى عليه مع أنه يغسل عند أبي حنيفة .
- * المتحر لوجع لا يصلى عليه اتفاقاً .
- * قاتل أمه عمداً لا يصلى عليه ، ويصلى على قاتل أبيه عمداً .

ـ أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

• قال ﷺ : « ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ : ١ـ دَعْوَةُ... ، دَعْوَةُ... ، وَدَعْوَةُ... » .

• قال ﷺ : « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ... صُفُوفٍ... » .

• جُعِلَ رَأْسُ كُلِّ... مِنْ صَاحِبِهِ حِينَما دُفِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبَاهُ .

• فِي دَفْنِ شَهِيدٍ أَحَدُ قَدَمَيْ... إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَالْأَكْثَرُ... وَ... .

• قال ﷺ : « مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا... لَهُ » .

قال ﷺ : « الطُّفْلُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَا... ،... حَتَّى... » .

• • •

فصل في حملها ودفنها

هيئة الحمل : يُسَرُّ لِحَمْلِهَا حَمْلُ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ ؛ تَكْرِيمًا لَهُ ، وَتَخْفِيفًا وَتَحَاشِيًا
عَنْ تَشْبِيهِهِ بِحَمْلِ الْأَمْتَةِ ، وَيَكْرَهُ حَمْلُهُ عَلَى ظَهْرِ وَدَائِيَّةٍ بِلَا عِذْرٍ^(١) ، وَالصَّغِيرِ
يَحْمِلُهُ وَاحِدٌ عَلَى يَدَيْهِ ، وَيَتَدَاوَلُهُ النَّاسُ كَذَلِكَ بِأَيْدِيهِمْ .

وَيَنْبَغِي لِكُلِّ وَاحِدٍ حَمْلُهَا أَرْبَعِينَ خُطْوَةً ؛

ترتيبه : يَبْدَأُ الْحَامِلُ^(٢) بِمُقَدِّمِهَا^(٣) الْأَيْمَنِ فَيَضَعُهُ عَلَى يَمِينِهِ ؛ أَي : عَلَى عَاتِقِهِ
الْأَيْمَنِ^(٤) ، وَيَمِينُهَا - أَي : الْجَنَازَةُ - : مَا كَانَ جِهَةً يَسَارِ الْحَامِلِ ، لِأَنَّ الْمَيِّتَ يُلْقَى
عَلَى ظَهْرِهِ ، ثُمَّ يَوْضَعُ مُؤَخَّرَهَا الْأَيْمَنُ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ .

ثُمَّ يَضَعُ مُقَدِّمِهَا الْأَيْسَرَ عَلَى يَسَارِهِ ؛ أَي : عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ .

ثُمَّ يَخْتِمُ الْجَانِبَ الْأَيْسَرَ بِحَمْلِهَا عَلَيْهِ ؛ أَي : عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، فَيَكُونُ مِنْ كُلِّ
جَانِبٍ عَشْرَ خُطَوَاتٍ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ حَمَلَ جَنَازَةً أَرْبَعِينَ خُطْوَةً كَفَّرَتْ عَنْهُ

(١) ومثله في (في السيارة) ، فما أمكن حمله شخصيا لا يصار إلى غيره ، وبعد المكان عذر ، وكذا
قلّة المشيعين .

(٢) ندباً ، وإلا فالحمل بالجوانب الأربع ، ابتداءً معاً . والمراد بالجنّازة صاحبها (يميناً ويساراً) ؛
لا الخشب فتنبّه .

وفيما يأتي من قصّة أبي سعيد مع عليّ كرم الله وجهه عند عبد الرزاق / ٦٢٦٧ : فإن بدا لك أن
تحمله فانظر إلى مقدّم السرير ؛ فانظر إلى جانبه الأيسر فأجعلهُ على منكبيك الأيمن

(٣) يصحّ لغة بكسر الدال والواو : مخفّفة وهي الأفضح ، ويفتحهما مع التشديد .

(٤) يحسن التنبيه إلى أن الجنّازة لا توضع على الكتف كما تُحْمَلُ الأثقال ، وإنّما يرفعونه أخذاً باليد
فوق الكتف . فتنبّه .

أَزْبَعَيْنَ كَبِيرَةً^(١) ولقول أبي هريرة رضي الله عنه (مَنْ حَمَلَ الْجَنَازَةَ) .

الإسراع فيها : وَيُسْتَحَبُّ الإسْرَاعُ بِهَا ، لقوله ﷺ : « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ - أَي : مَا دُونَ الْخَبَبِ » ؛ كما في رواية^(٢) ابن مسعود رضي الله عنه - فَإِنْ تَكَ صَلَاحَةً فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ تَكَ غَيْرَ ذَلِكَ فَشَرٌّ تَصْعُقُونَ عَنْ رِقَابِكُمْ^(٣) .

سير الخبيب : وكذا يستحب الإسراع بتجهيزه كله . بِلَا خَبَبٍ - بخاء معجمة وموحّدين مفتوحتين - : ضَرْبٌ مِنَ الْعَذْوِ دُونَ الْعَنْقِ ، وَالْعَنْقُ : خَطْوٌ فَسِيحٌ ، فَيَمْشُونَ بِهِ دُونَ مَا دُونَ الْعَنْقِ ، وَهُوَ مَا يُؤَدِّي إِلَى اضْطِرَابِ الْمَيِّتِ ، فَيَكْرَهُ لِلْأَزْدَاءِ بِهِ وَإِتْعَابِ الْمُتَبْعِينَ .

(١) أخرجه أبو بكر النجاد في «سته» ، والطبراني في «الكبير» - كما في المناوي - ١ و«الأوسط» : ٥٩٢٠ ، وابن عدي : ١٨٤٦/٥ (ذخيرة : ٥٢٧) عن أنس مرفوعاً : « مَنْ حَمَلَ جَوَانِبَ/قَوَائِمَ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ كَفَّرَ/حَطَّ اللَّهُ عَنْهُ » ، وابن عساكر في «التاريخ» : ٨١/٢٧ عن وائلة : « ... غُفِرَ لَهُ أَرْبَعُونَ ... » ، ولفظ الديلمي : ٥٨٠٤ عن ابن عباس : « مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَأَخَذَ بِجَوَامِعِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ ... غُفِرَ ... » .

وعزاه في «المطالب العلية» : ٧٢٢ إلى الحلوث ابن أبي أسامة بلفظ : « ... غُفِرَ لَهُ أَرْبَعُونَ ذَنْبًا كُلُّهَا كَبِيرَةً » عن ثوبان رضي الله عنه .
(٢) أخرجه عبد الرزاق : ٦٥١٨ ، ولفظه عند ابن أبي شيبة : ٢٨٣/٣ : « ... ثَلَاثًا فَقَدْ أُدِّيَ مَا عَلَيْهِ مِنْ حَقِّهَا . »

ومن شواهد ما أخرجه الطيالسي : ٧٨٤ عن ابن مسعود : إِذَا تَبَعَ أَحَدُكُمْ الْجَنَازَةَ فَلْيَأْخُذْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعَةِ ، ثُمَّ لِيَطْوَعْ بَعْدَ ، أَوْ لِيَذَرَهُ . ومثله عند ابن أبي شيبة .
وأخرج أبو يوسف في «الآثار» : ٤٠٤ : من السنة أن تحمل الجنازة من جوانبها الأربع ، وما حملت بعد فهو نافلة .

(٣) أخرجه مالك : ٢٤٣/١ ، وأحمد : ٢٤٠/٢ ، والحميدي : ٤٤٤/٢ ، والبخاري : ١٣١٥ ، ومسلم : ٥٠-٩٤٤ ، وأبو داود : ٣١٨١ ، والترمذي : ١٠١٥ ، والنسائي : ١٩٠٩ ، وابن ماجه : ١٤٧٧ ، وغيرهم ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

أما رواية (ما دون الخَبَبِ) فأخرجها أحمد : ٣٧٨/١ ، ٣٩٤ ، ٤٣٢ ، وأبو داود : ٣١٨٤ ، والترمذي : ١٠٢٢ ؛ وقال : غريب ، والطحاوي : ٤٧٩/١ ، وأبو يعلى : ٥٠٣٨ ، والبيهقي : ٢٥/٤ و«المعرفة» : ٧٥٠٧ عن ابن مسعود رضي الله عنه .

فضيلة المشي : وَالْمَشْيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ أَمَامَهَا كَفَضْلِ صَلَاةِ الْفَرَضِ عَلَى الْكُفْلِ ، لقول علي : والذي بعث محمداً بالحق ، إن فضل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفضل المكتوبة على التطوع . فقال أبو سعيد الخدري : أبرأيك تقول : أم بشيء سمعته من رسول الله ﷺ ! ؟ فغضب ، وقال : لا والله ، بل سمعته غير مرة ، ولا اثنتين ، ولا ثلاث . . . حتى عد سبعا .

فقال أبو سعيد : إنني رأيت أبا بكر وعمر يمشيان أمامها !! .

مطلب

شهادة علي في صاحبي رسول الله ﷺ

فقال علي رضي الله عنه : يغفر الله لهما ! لقد سمعا ذلك من رسول الله ﷺ كما سمعته ، وإنهما - والله - لخير هذه الأمة ، ولكنهما كرها أن يجتمع الناس ويتضايقوا ، فأحبنا أن يسهلا على الناس ^(١) .

ولقول أبي أمامة : إن رسول الله ﷺ مشى خلف جنازة ابنه إبراهيم حافياً ^(٢) .

التقدم عليها : ويكره أن يتقدم الكل عليها ، أو ينفرد واحد متقدماً ^(٣) .

التشييع راكباً : ولا بأس بالركوب خلفها من غير إضرار لغيره . وفي

« السنن » ^(٤) : قال رسول الله ﷺ : « الرَّاكِبُ يَسِيرُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ ، وَالْمَاشِي أَمَامَهَا قَرِيباً . . عَنْ يَمِينِهَا ؛ أَوْ عَنْ يَسَارِهَا » .

(١) أخرجه أحمد : ٣٧/٢ ، وعبد الرزاق : ٦٢٦٧ بقصة طويلة ، وابن أبي شيبة : ٢٧٧/٣ .

والطحاوي : ٤٨٢/١ ، والبزار : ٨٣٩ ، وغيرهم ؛ عن أبي سعيد رضي الله عنه .

(٢) أخرجه الحاكم : ٤٠/٤ ؛ عن أبي أمامة مرفوعاً ، وسكت عن تصحيحه ؛ هو والنسائي .

(٣) استظهر الرملي أنها تنزيهية . وعلق ابن عابدين التحريم بتحقيق الضرر .

(٤) هي عند الإطلاق الأربعة عموماً ، لكنها « سنن أبي داود » خصوصاً . وهي فيها برقم : ٣١٨٠ ،

وأخرجه أحمد : ٢٤٧/٤ ، والترمذي : ١٠٣١ ، والنسائي : ١٩٤١ ، وابن ماجه : ١٤٨١ ،

وابن حبان : ٣٠٤٩ ، والحاكم : ٣٥٥/١ ، والطيالسي : ٧٨٥ ، وابن أبي شيبة :

٢٨٠/٣ ، والبيهقي في « الكبرى » : ٨ ، ٢٥ ، و« المعرفة » : ٧٥٠٣ ، والديلمى : ٣١٤٣ ؛ عن

المغيرة بن شعبه رضي الله عنهم .

مبحث

فيما يكره بالجنائز

- رفع الصوت : وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ وَالْقُرْآنِ^(١) ، وعليهم الصُّمْتُ^(٢) .
وقولهم (كلُّ حي سَيَمُوت) .. ونحو ذلك خلف الجنازة ؟ بدعة^(٣) .
النساء بالتشييع : ويكره اتباع النساء الجنائز^(٤) .
تكميل : وإن لم تنزجر نائحة ؟ فلا بأس بالمشي معها^(٥) ، ويُكْرَهُ بقلبه^(٦) .
البكاء والصباح : ولا بأس بالبكاء بدمع في منزل الميت^(٧) .
ويكره^(٨) التَّوَأُّحُ ، والصُّبْحُ ، وشقُّ الجيوب .
القيام لها : ولا يقوم مَنْ مَرَّتْ به جنازة .. ولم يُرد المشي معها .

- (١) كراهة تحريم على الظاهر . وقيل تنزيه ! وهذا في الذكر ! أمّا القرآن .. فلا شك في التحريم .
(٢) نقل السندقي ؛ عن السيد طاهر الأهدل ما ملخصه : أنَّ المشيعين إن أبدلوا السكوت بكلام دنيوي ؛ أو غيبة .. فاشغالهم بالذكر والصلاة على النبي ﷺ أولى ؛ ارتكاباً لأخف المفسدين .
بل في « شرح الطريقة المحمدية » ، لسيد عبد الغني : فينبغي أن لا ينكر على من يقول (لا إله إلا الله ؛ محمد رسول الله) ولا ينبغي لفقهاء أن ينكروا ذلك إلا بنصر ؛ أو إجماع .
ثم قال : ولو كان ذكر الله منهياً عنه .. لبلغنا ولو بحدث ؛ كما بلغنا في قراءة القرآن بالركوع ! وشيء سكت عنه الشارع في أوائل الإسلام لا يمنع منه بآخر الزمان . اهـ بصرف .
(٣) ومنه أن يقال (استغفروا له ؛ غفر الله لكم) كما ذكره إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى .
(٤) كراهة تحريم ، لصريح النهي : « إِزْجِفْنَ مَا زُورَاتِ خَيْرَ مَا زُورَاتِ » ابن ماجه : ١٥٧٨ ، والبيهقي : ٧٧/٤ ؛ عن عليّ كرم الله وجهه مرفوعاً . وعبد الرزاق : ٦٢٩٨ ؛ عن مؤرق العجلي . وأصله اللغوي : موزورات ! وإنما قاله ﷺ طباقاً وازدواجاً لـ : (مأجورات) .
فتنه .

- (٥) أي : مع الجنازة ؛ لا مع النائحة ، فيمشي أمامها ؛ أو يمينها ؛ أو يسارها .
(٦) إن لم يتمكن من إنكاره بلسانه مع قلبه ، أو بهما مع يده ، لأنه ﷺ لم يصل على جنازة تبعثها نائحة حتى طردوها إلى أن توارت .
(٧) التقييد بالمتزل أغلب ؛ لا مفهوم له .
(٨) تحريماً ، لأنه من أعمال الجاهلية ، وقد نهينا عنها .

إيضاح : والأمر به ؟! منسوخ^(١) .

جلوس المشيع : ويكره الجلوس قبل وضعها^(٢) ، لقوله ﷺ : « مَنْ تَبَعَ الْجَنَازَةَ ، فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ »^(٣) .

مقدار الحفر : ويخفر القبر نصف قامته ، أو إلى الصدر . وإن زيد ؟ كان حسناً ، لأنه أبلغ في الحفظ .

(١) سؤال وجواب :

تقدير السؤال : كيف تنفون قيام من مرّت به جنازة ؟ وقد قال ﷺ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تُخْلَفَكُمْ ، أَوْ تُوَضَّعْ » ١٢ . أخرجه أحمد : ٢٦٥/٢ ، وموضع ، والحميدي : ١٤٢ ، وعبد بن حميد : ٣١٥ ، والبخاري : ١٣٠٧ ، ومسلم : ٧٣-٩٥٨ ، وأبو داود : ٣١٧٢ ، والترمذي : ١٠٤٢ ، وصححه ، والنسائي : ١٩١٥ ، وابن ماجه : ١٥٤٢ ، وابن حبان : ٣٠٥٥ بلفظه ، والبزار : ١٣٣/٧ ، وعبد الرزاق : ٦٣٠٥ ، والحاكم : ٣٥٦/١ ، وابن أبي شيبة : ٣١٠/٣ ، والبيهقي : ٢٦/٤ ، وفي « المعرفة » : ٧٥٢٥ ، وأبو يعلى : عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه .

وأحمد : ٢٥/٣ ، والبخاري : ١٣١٠ ، ومسلم : ٧٦-٩٥٩ ، والترمذي : ١٠٤٣ ، والنسائي : ١٩١٣ ، وأبو داود : ٣١٧٣ ، وأبو يعلى : ١١٥٧ ، وغيرهم . بدون لفظ « تُخْلَفَكُمْ » ؛ عن أبي سعيد رضي الله عنه .

وتقدير الجواب : ما تضمنته السؤال منسوخ بخبر عليّ كرم الله وجهه : كان رسول الله ﷺ أمرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس وأمرنا بالجلوس . أخرجه أحمد : ١٣١/١ بلفظه ، ومالك : ٢٣٢/١ ، والحميدي : ٥١ ، ومسلم : ٨٢-٩٦٢ ، وأبو داود : ٣١٧٥ ، وابن ماجه : ١٥٤٤ ، والطحاوي : ٤٨٨/١ ، وغيرهم .

وعند مسلم : ٨٣-٩٦٢ ، والترمذي : ١٠٤٤ ، وصححه ، والنسائي : ١٩٩٨ ، عن عليّ كرم الله وجهه : قام رسول الله ﷺ ثم قعد .

(٢) أي : في القبر ؛ لا على الأرض . إذ ربما يحتاجون لمساعدته ، فإن استغنوا قعد بعد وضعها عن الأعتاق .

والكراهة تحريمية ، لأن اليهود كانوا لا يجلسون حتى يوضع في اللحد ، فأمر ﷺ بمخالفتهم .

(٣) انظر تخريج سابقه .

اللحد والشق : وَيُلْحَدُ فِي أَرْضِ صُلْبَةٍ مِنْ جَانِبِ الْقِبْلَةِ .
وَلَا يُشَقُّ بِخَفِيرَةٍ فِي وَسْطِ الْقَبْرِ يَوْضَعُ فِيهَا الْمَيِّتُ ؛ إِلَّا فِي أَرْضٍ رَخْوَةٍ ؛ فَلَا
بَأْسَ بِهِ فِيهَا .
اتخاذ التابوت : وَلَا بِاتِّخَاذِ التَّابُوتِ^(١) ؛ وَلَوْ مِنْ حَدِيدٍ ، وَيُفْرَشُ فِيهِ
التراب^(٢) ، لقوله ﷺ « اَللَّحْدُ لَنَا ، وَالشَّقُّ لِبَنِيهِ »^(٣) .
إدخال الميت : وَيَدْخُلُ الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ مِنْ قِبَلِ الْقِبْلَةِ ، كَمَا أَدْخَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ
أَمَكَنَ ، فَتَوْضَعُ الْجَنَازَةُ عَلَى الْقَبْرِ مِنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ ، وَيَحْمَلُهُ الْآخِذُ مُسْتَقْبِلًا حَالَ
الْأَخْذِ ، وَيَضَعُهُ فِي اللَّحْدِ لَشَرَفِ الْقِبْلَةِ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ السَّلِّ^(٤) ، لِأَنَّهُ يَكُونُ ابْتِدَاءً
بِالرَّأْسِ ؛ أَوْ يَكُونُ بِالرِّجْلَيْنِ .

(١) معطوف على التعبير بد (لا بأس) ، معناه ههنا الرخصة ، وهو مقيد بالضرورة ؛ وإلا فيكره
تحريماً للتشبه بأهل الكتاب ، وإتلاف المال . وكذا من حديد ؛ لأنه مما مته النار ، فلا لو
الوصلة ليست على وجهها !! فتنبه

قائلة : يؤخذ منه ما يجري لبعض الزعماء المبعدين عن أرضهم أو ماتوا في مناهم فيصنع لهم
التابوت على أمل رد رفاتهم ضمن التابوت كما هو تحرراً عن النشأ فينبغي أن يفرش بالتراب ،
وأن يطئن خارجه . والله تعالى أعلم .

وكان الألبق بالمباراة تقديم التعليل بالحديث قبل (ولا بأس باتخاذ التابوت) . .

(٢) وتطئن الطبقة العليا منه ، ويجعل اللب على جانبي الميت ؛ ليكون كاللحد .

(٣) أخرجه محمد في « الحجّة » : ١/٣٧٣ ، وأحمد : ٤/٣٦٣ - مصرحاً بأن (غيرنا) هم أهل
الكتاب - وأخرجه أحمد : ٤/٣٥٧ ، وأبو داود الطيالسي : ٨٠١ ، والحميدي : ٨٠٨ ،
وعبد الرزاق : ٦٣٨٥ ، وابن أبي شيبة : ٣/٣٢٢ ، وابن ماجه : ١٥٥٥ ، والطبراني في
« الكبير » : ٢٣١٩ فما بعد ، وأبو نعيم وغيرهم ؛ عن جابر رضي الله عنه .

وأخرجه أبو داود : ٣٢٠٨ ، والترمذي : ١٠٤٥ ، والنسائي : ٢٠٠٨ ، وابن ماجه :
١٥٥٤ ، والبيهقي : ٣/٣٠٨ وغيرهم ، عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) هو قول الشافعي وأحمد رضي الله عنهما .

واختلفوا في هيئة السَّلِّ !! ومنها ١ - ما حكاه الكمال في « الفتح » (٤٧٠ / ١) بأن يوضع السرير
في مؤخر القبر حتى يكون رأس الميت بإزاء موضع قدميه من القبر ، ثم يدخل رأس الميت القبر
ويسل كذلك ؛ فيكون رجلاه موضع رأسه ، ثم يدخل رجلاه ويسل .

تلقين الدفن : وَيَقُولُ وَاضِعُهُ فِي قَبْرِهِ ، كَمَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ^(١) ؛ وَكَانَ يَقُولُهُ إِذَا
أَدْخَلَ الْمَيِّتَ الْقَبْرَ (بِاسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ)^(٢) . قَالَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ
السَّرْحَسِيِّ : أَي : بِاسْمِ اللَّهِ وَضَعْنَاكَ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ سَلَّمْنَاكَ .

وفي « الظهيرية » : إِذَا وَضَعُوهُ ؛ قَالَ (بِاسْمِ اللَّهِ ، وَبِاللَّهِ ، وَفِي اللَّهِ ، وَعَلَى
مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) .

الدافنون : وَلَا يَضُرُّ دُخُولُ وَتَرٍ ، أَوْ شَفْعٌ فِي الْقَبْرِ بِقَدْرِ الْكِفَايَةِ ، وَالسَّنَّةُ
الْوَتْرُ ، وَأَنْ يَكُونُوا أَقْوِيَاءَ أَمْنَاءَ صَلَحَاءَ .

ومنها ٢- عكسه بأن يوضع السرير في مقدم القبر.....

ومنها ٣- أَنْ يَسْلُ مِنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَتُؤْخَذَ رِجْلَاهُ إِلَى الْقَبْرِ وَتُوضَعَ أَسْفَلُهُ ثُمَّ يَتَنَاوَلُهُ فَيَضَعُ رَأْسَهُ
مَوْضِعَهُ . وَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ .

والحاصل : أَنَّهُ ﷺ سَلَّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ؛ كَمَا أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي « الْأَمِّ » : ٢٧٣/١ ،
و« الْمُسْنَدِ » : ٢١٥/١ ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ ،
لِأَنَّ الْقَبْرَ لَا صِقَ بِالْجِدَارِ وَاللَّحْدِ تَحْتَهُ ، فَلَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا كَذَلِكَ ، وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ
(أَدْخَلَ مِنْ قِبَلِ الْقِبْلَةِ مُعْتَرِضاً) أَنَّهُ سَلَّ بِإِدْخَالِ قَدَمَيْهِ الشَّرِيفَتَيْنِ أَوَّلًا ، ثُمَّ رَأْسَهُ الشَّرِيفَ . وَهَذَا
مَحْمَلُ الْمَثَلِ ، فَيَقْبَلُ الْاسْتِقْبَالَ عَلَى أَصْلِهِ بِغَيْرِ الضَّرُورَةِ . وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَوْفِقُ .

(١) أَمَّا أَمْرُهُ ﷺ.. فَهُوَ قَوْلُهُ : « إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ.. فَقُولُوا » .

وَأَمَّا فَعْلُهُ.. فَحِكَايَةُ الرَّاوي : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ.....

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ : ٣١٠٩ ، وَالْحَاكِمُ : ٣٦٦/١ ؛ وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِهِمَا وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ،

وَالْبَيْهَقِيُّ : ٥٥/٤ ؛ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَعَنْ بَرْزِيَّةَ : « وَيَأْتِيهِ » التِّرْمِذِيُّ : ١٠٤٦ ؛

وَقَالَ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَبَرْزِيَّةٌ : « فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ابْنُ مَاجَهَ : ١٥٥٠ ؛

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ : ٦٤٦٣ ؛ عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، وَالْحَاكِمُ : ٣٦٦/١ ؛ عَنْ الْبَيَاضِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَيُلْفِظُ « سُنَّةً » بِدَلِّ « مِلَّةٍ » أَحْمَدُ : ٢٧/٢ ؛ وَمَوَاضِعُ ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ : ٨١٦ ،
وَأَبُو دَاوُدَ : ٣٢١٣ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » : ١٠٨٨ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٣٢٩/٣ ،
وَالْحَاكِمُ : ٣٦٦/١ ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « الْمَعْرِفَةِ » : ٧٧١٢ ، وَ« الْكَبِيرُ » : ٥٥/٤ ؛ عَنْ ابْنِ عَمْرِو
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٦٢/٢٢ رَقْمَ ١٥٢ ؛ عَنْ وَائِلَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

الأولى بالدفن : ١- ذو الرِّحْم المحرَّم أولى بإدخال المرأة ، ثُمَّ ٢- ذو الرِّحْم
غيرُ المحرَّم ، ثُمَّ ٣- الصَّالِح من مشايخ جيرانها ، ثُمَّ ٤- الشُّبَّان الصُّلَحَاء .

مطلب

مس المرأة للضرورة

لأنَّ مَسَّ الأجنبيِّ لها بحائلٍ عند الضرورة جائزٌ في حياتها . . . فكذا بعد موتها .
الدفن للقبلة : وَيُوجَّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، بِذَلِكَ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ ^(١) ،
وفي حديث أبي داود : « أَلْبَيْتُ الْحَرَامُ قَبْلَتُكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا » ^(٢) .
ضمن القبر : وَتُحَلُّ الْعُقَدَةُ ، لأمر النبي ﷺ لَسَمْرَةَ - وقد مات له ابن - :
« أَطْلِقْ عُقْدَ رَأْسِهِ وَعُقْدَ رِجْلَيْهِ » ^(٣) ، ولأنَّه آمَنَ من الانتشار .
وَيُسَوَّى اللَّبْنُ - بكسر الباء الموحدة ، واحدة : لَبَنَةٌ ، بوزن (كَلِمَةٌ) ^(٤) :
الطُّوب النَّيِّءُ - عَلَيْهِ ، أي : على اللحد ، اتقاءً لوجهه ^(٥) عن التراب ، لما رُوِيَ ^(٦)

- (١) هكذا عبارة « الهداية » (٩١/١) قال مخرَّجوها : لم نجده . وقال الكمال (٩٩/٢) : غريب .
(٢) أخرجه أبو داود : ٢٨٧٥ ، والحاكم : ٥٩/١ ، ٢٥٩/٤ ، والبيهقي : ٤٠٨/٣ واقتصر النسائي : ٣٦٧٣ على الأمر باجتناب المواقات ، دون تفصيل .
وأخرجه البيهقي (٤٠٩/٣) فعُدَّ فيه الكبائر وذكر منها : « ... إلتخاذاً بِأَلْبَيْتِ الْحَرَامِ : قَبْلَتِكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا » ، عن ابن عمر رضي الله عنهما .
(٣) أخرجه الطحاوي : ٥٧/١ ، والحاثر ابن أبي أسامة (مطالب : ٢٧٧) ، والبيهقي : ٤٠٧/٣ ، عن عتبة بن يسار رضي الله عنه .
(٤) وفي لغة فصيحة كما ينطق بها العوام : لَبَنَةٌ ، ذكرها في « القاموس » .
(٥) يشير هذا التعليل إلى أن اللحد يكون في المقابل لجهة القبلة ! وهو غلط . إلا أن يراد باتقائه جميع الكفن أو الجسد ، لا الوجه . فتنبه .
(٦) أخرجه أحمد : ١٦٩/١ ، ومسلم : ٩٠-٩٦ ، والحاكم : ٣٦٢/١ ، والنسائي في « السنن » : ٢٠٠٦ ، وابن حبان : ٦٦٣٥ ، ابن ماجه : ١٥٥٦ والبيهقي : ٢٨٦/٣ ، عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها .

أنه **جُعِلَ** على قَبْرِه اللَّبْنُ^(١) ، وَرُوي « طُرٌّ مِنْ قَصَبٍ »^(٢) - بضم الطاء المهملة - :
الحزمة ، ولا منافاة ، لإمكان الجمع بوضع اللبن منصوباً ، ثم أكمل بالقَصَب .

وقال محمد في « الجامع الصغير »^(٣) : وَيَسْتَحَبُّ الْقَصَبُ وَاللَّبْنُ .

وقال في « الأصل » (٢٧٧ / ١) : اللَّبْنُ وَالْقَصَبُ .

فَدَلَّ المذكورُ في « الجامع » على أنه لا بأس بالجمع بينهما .

القصب والحصير : واختلف في القصب المنسوج ، ويكره^(٤) إلقاء الحصير في

القبر ، وهذا عند الوجدان .

وفي محل لا يوجد إلا الصخر ؟ فلا كراهة فيه .

إيضاح : فقولهم (وَكُرِهَ وضعُ الآجُرِّ - بالمد : المحرَّق من اللبن - وَالْخَشَبُ)
محمولٌ على وجودِ اللبنِ بلا كلفة ، وإلا ! فقد يكون الخشب والآجرُ موجوداً ويقدم
اللبن ، لأن الكراهة لكونهما للإحكام والزينة .

ولذا قال بعض مشايخنا : إنما يكره الآجرُ إذا أريد به الزينة ، أمّا إذا أريد به دفعُ
أذى السباع ؛ أو شيء آخر !! لا يكره .

وما قيل (إِنَّهُ لِمَسَّ النار)^(٥) !! فليس بصحيح .

(١) في (شرح مسلم) : أنها تسع ، وفي « خلاصة الوفا » : لعله من اللبن الذي وجد في جدار
الحجرة الشريفة حين أعيد ما تهدم منها .

قلت : وتلك اللبنة كانت أطول من ذراع بقليل في شبر ؛ لا في عرض فراع - كما قاله

السدي - .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة : ٣٣٣ / ٣ ، وابن سعد في « الطبقات » : ١٠٧ / ٦ . مرسلًا عن الشعبي .

(٣) الذي فيه ص ١١٨ بتقديم اللبن على القصب .

(٤) تحريماً ، أمّا إلقاء الحصير . . فلأنه إتلاف مال .

وأما في الصخر . . فلأنه يتأذى بقسوته ؛ لأن الميت يتأذى بما يتأذى به الحي . وكذلك أقرباؤه
الأحياء يتأذون .

(٥) ذكر هذا التعليل في « البدائع » (٣١٨ / ١) معللاً بكراهية اتباع الجنائز بنار تفلألاً ، فقام هذا =

تسجبة قبرها : وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُسَجَّى ؛ أَي : يُسْتَرَقَبْرُهَا^(١) - أَي : المرأة - سترأ لها . . إلى أَنْ يُسَوَّى عَلَيْهَا اللَّحْدُ .

تسجبة قبره : لَا يُسَجَّى قَبْرُهُ ، لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِقَوْمٍ قَدْ دَفَنُوا مَيْتًا وَيَسْطُوا عَلَى قَبْرِهِ ثَوْبًا ، فَجَذَبَهُ ؛ وَقَالَ : إِنَّمَا يُصْنَعُ هَذَا بِالنِّسَاءِ^(٢) . إِلَّا إِذَا كَانَ لِفَرَسٍ دَفَنٌ ؛ أَوْ مَطَرٌ ؛ أَوْ ثَلَجٌ عَنِ الدَّاخِلِينَ فِي الْقَبْرِ !! فَلَا بَأْسَ بِهِ .

الدفن : وَيُهَالُ التُّرَابُ سِتْرًا لَهُ . وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَحْتَفَى ثَلَاثًا ، لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ : صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ ، ثُمَّ أَتَى الْقَبْرَ فَحَتَّى عَلَيْهِ التُّرَابَ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ثَلَاثًا^(٣) .

التسليم والتربيع : وَيُسَنَّمُ الْقَبْرُ . وَيَكْرَهُ أَنْ يَزِيدَ فِيهِ عَلَى التُّرَابِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ^(٤) ، وَيَجْعَلُهُ مَرْتَفَعًا عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ ؛ أَوْ أَكْثَرَ بِقَلِيلٍ ، وَلَا بَأْسَ بِرَشِّ الْمَاءِ ؛ حِفْظًا لَهُ^(٥) .

= عليه !! وما مال إليه المؤلف عللوه بأن أثر النار غير محسوس هنا ؛ كتسخين الماء ؛ فلا يضره . فتنبه .

(١) وكذا الخثي . لكن قال الزيلعي (٢١٦/٦) على سبيل الوجوب فيهما .

(٢) أخرجه البيهقي : ٥٤/٤ ؛ عن عليٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ .

(٣) أخرجه ابن ماجه : ١٥٦٥ ، والدارقطني : ١٨١٢ ، والبيهقي : ٤١٠/٣ ، عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه .

ولأبي داود في « المراسيل » : ٢١١ ؛ عن أبي المنذر مرسلًا أن النبي ﷺ حثا في قبر ثلاثًا . وللبخاري ؛ كما في « مجمع الزوائد » : ٤٢٤١ ؛ عن أبي سعيد رضي الله عنه : ثم أحدث ثلاث حثيات .

(٤) لزيادة رواية أبي داود : ٣٢٢٦ ؛ من حديث جابر عقبه ، وفيه : أو يزداد عليه . ثم الظاهر أن المراد بالزيادة جلب مواد بناء غير ما كان من القبر ، وعليه فالكرهية تحريمية ، والله أعلم .

(٥) لأنه ﷺ رش ١ - على قبر سمع ؛ كما أخرجه ابن ماجه : ١٥٥١ ؛ عن أبي رافع .

٢ - وعلى قبر ابنه إبراهيم ؛ كما أخرجه الشافعي في « الأم » : ٢١٥/١ ، - كما قلناه ؛ عن سيرين القبطية - وأبو داود في « المراسيل » : ٤٢٤ ، والبيهقي : ٤١١/٣ ؛ عن محمد الباقر مرسلًا .

٣ - أمر به ﷺ في قبر عثمان بن مظعون . - فيما أخرجه البخاري (كشف : ٨٤٣) ؛ عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه .

وَلَا يُرْبَعُ ، وَلَا يُجَصَّصُ ، لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ تَرْبِيعِ الْقُبُورِ ؛ وَتَجْصِيسِهَا ^(١) .
 البناء ١- للزينة : وَيَحْرُمُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ لِلزُّيْنَةِ ، لِمَا رَوَيْنَاهُ .
 ٢- للإحكام وَيُكْرَهُ ^(٢) البناءُ عليه لِلإِحْكَامِ بَعْدَ الدَّفْنِ ، لِأَنَّهُ لِلْبَقَاءِ . . وَالْقَبْرِ لِلْفَنَاءِ .
 وأما قبل الدفن !! فليس بقبر ^(٣) . وفي « النوازل » ^(٤) : لَا بَأْسَ بِتَطْيِينِهِ . وفي
 « الغيائية » ^(٥) : وعليه الفتوى .
 الكتابة عليه : وَلَا بَأْسَ أَيْضاً بِالْكِتَابَةِ فِي حَجَرٍ صِينٍ بِهِ الْقَبْرِ ^(٦) ، وَوَضْعَ عَلَيْهِ
 لِنَلَا يَذْهَبَ الْأَثَرُ فَيُحْتَرَمُ لِلْعِلْمِ بِصَاحِبِهِ ، وَلَا يُغْتَنَنَ . وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ
 يَكْتَبَ عَلَيْهِ ^(٧) .

-
- (١) أخرجه محمد : ٢٥٧ ، عن أبي حنيفة ، عن شيخ حدثه مرفوعاً .
 وأخرج أحمد : ٢٩٥/٣ ، ومسلم : ٩٥-٩٧٠ ، وأبو داود : ٣٢٢٥ ، والترمذي :
 ١٠٥٢ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ٢٠٢٨ ، وابن ماجه : ١٥٦٢ ، وابن حبان :
 ٣١٦٢ ، والبيهقي : ٤/٤ ، وغيرهم ، عن جابر رضي الله عنه : نهى رسول الله ﷺ أن يجصص
 القبر وأن يبنى عليه .
 (٢) تحريماً ، لصريح النهي . وينبغي أن يكون هذا في حق من يعتقد أنه لا يغنى في قبره ، كأهل القرآن
 والأولياء والصلحاء والعلماء العاملين ونحوهم ممن تقصد زيارتهم أبد الدهر ، فالمحافظة على
 قبورهم وتعماد تطيينها مما لا بأس به ، وقد قيده ابن عابدين رحمه الله تعالى في غير المقابر
 المسئلة . والله تعالى أعلم .
 (٣) في هذا التعليل نظر !! لأنه قبر حكماً باعتبار ما يؤول إليه .
 (٤) للإمام الجليل أبي الليث السمرقندي المتوفى (انظر ترجمته ص ٣٨٥) .
 (٥) للعلامة داود بن يوسف الخطيب مطبوعة في بولاق بالمطبعة الأميرية ؛ وبهامشها « فتاوى ابن
 نجيم » . وهو فيه ص ٤٤ معزياً إلى « فتاوى الناصري » .
 وإنما سألها كذلك !! لأنه وضعها للسلطان أبي المظفر غياث الدين تغلق .
 (٦) فالكتابة عليه لما يحتاج إليه من معرفة صاحبه . . لا بأس بها ، والكتابة لغير حاجة ، وبخاصة
 ما فيه من مدح وإطراء . . من شعر ونحوه تبقى على النهي الوارد . وهو التوفيق ؛ لثلا يقع غالب
 المسلمين بالهرج . وانظر « رد المحتار » : ٦٠٠/١ .
 (٧) كراهة تحريم ، لصريح النهي في حديث جابر المتقدم قبل قليل ، وفيه عند الترمذي : ١٠٥٢ ،
 وأن يكتب عليها . ولفظ ابن ماجه : ١٠٦٣ : نهى رسول الله ﷺ أن يكتب على القبر شيء . =

التطين للمرمة : وإذا خربت القبور !! فلا بأس بتطينها ، لأن رسول الله ﷺ مرَّ بغير أبيه إبراهيم فرأى فيه جُحراً ، فسَدَّهُ ، وقال : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا فَلْيَتَمَنَّه » (١) .
وعن أنس : عن النبي ﷺ أنه قال : « خَفَقَ الرِّيحُ وَقَطَرُ الْأَمْطَارِ عَلَى قَبْرِ الْمُؤْمِنِ كَفَّارَةٌ لِذُنُوبِهِ » (٢) .

الدفن بالبيوت : وَيُكْرَهُ (٣) الدَّفْنُ فِي الْبُيُوتِ لِاخْتِصَاصِهِ (٤) بِالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

قال الكمال (١٠٢/٢) : لا يدفن صغيرٌ ، ولا كبير في البيت الذي مات فيه ، فإن ذلك خاصٌّ بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، بل يدفن في مقابر المسلمين .

دفن الفساق : وَيُكْرَهُ (٥) الدَّفْنُ فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي تَسْمَى « الْفَسَاقِي » ؛ وهي :

وعند ابن حبان : ٣١٦٤ ، والحاكم : ٣٧٠/١ ، بلفظ (والكتاب عليه) . وقال : الأسانيد صحيحة وليس العمل عليها ، فإن أئمة المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوب على قبورهم ، وهو عمل أخذ السلف عن الخلف !! فتعقبه الذهبي : لا نعلم صحابيا فعل ذلك !! وإنما هو شيء أحدثه بعض التابعين ممن بعدهم ولم يلفهم النهي !!

(١) أخرجه الشافعي مرسلاً في « الأم » : ٣١١/١ ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ، وأخرجه الطبراني في « الكبير » : ٣٠٧/٢٢ برقم : ٧٧٦ في حكاية وفاة ولده إبراهيم ودفنه ، ورأى رسول الله ﷺ فُرْجَةً فِي اللَّبَنِ فَأَمَرَ أَنْ تَسَدَّ ، قَالَ : « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَحَبَّ اللَّهُ أَنْ يُحْتَنَ » ؛ عن خالته سيرين القبطية - أم عبد الرحمان ابن حسان بن ثابت . وابن سعد في « الطبقات » : ٢١٥/٨ ، وابن عساکر ، والزيير بن بكار .

ومن شواهد ما أخرجه أبو يعلى : ٤٣٨٦ ، والطبراني في « الأوسط » : ٩٠١ ؛ عن عائشة عاتماً دون قصة إبراهيم مرفوعاً : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُحْتَنَ » .

(٢) ذكره في « الترغانية » !! ، ولم نجده في المصادر الحديثية !! ، وهذا في حق مَنْ مات غريباً ، ومهما يكن من أمر . . فهو شهيد .

(٣) تحريماً ، إلّا لضرورة ، كمحاصرة البغاة ونحوهم مع خشية التغير ، وإلّا حفظ في نحو برء لحن التمكن وذوال الضرورة . فإن كان من وصية ؟ أثم وأثم دافنوه ، وإلّا أثموا دونه ! فتنبه .

(٤) ويحرم اختصاصه في بناء ؛ أو نحوه كمدافن العائلات الخاصة .

(٥) الظاهر أنها تحريمية . وهي خاصة في مصر فيما نطق ؛ لا نعرفه في غيرها .

- كبيت معقودٍ بالبناء يَسَعُ جماعة قياماً ونحوه ؟ لمخالفتها السنة^(١) .
- الاشتراك بالقبر : وَلَا بَأْسَ بِدَفْنٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ لِلضَّرُورَةِ^(٢) . قاله قاضيخان : (١٩٥ / ١) .
- وَيُخَجَرُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ بِالتُّرَابِ . هكذا أمر رسول الله ﷺ في بعض الغزوات^(٣) .
- تفريعات : ١- الدفن مع البالي : ولو بِلَيْيَ الْمَيِّتِ ؛ وصار تراباً !! جاز دفن غيره في قبره^(٤) .
- ٢- تحويل عظامه : ولا يجوز كسر عظامه ، ولا تحويلها ؛ ولو كان ذمياً .
- ٣- نبشه : ولا يُنْبَشُ^(٥) ؛ وإن طال الزمان .
- ٤- نبش الحربيين : وأما أهل الحرب !! فلا بأس بنبشهم ؛ إن احتيج إليه^(٦) .

- (١) قال العلامة ابن عابدين (٥٩٧ / ١) معزياً إلى « البحر » ٢٠٩ / ٢ بتصرف :
والكرامة فيها من وجوه : ١- عدم اللحد ، ٢- دفن الجماعة في قبر واحد بلا ضرورة ، ٣- اختلاط النساء بالرجال بلا حاجز ، ٤- تجصيصها ، ٥- البناء عليها . والله تعالى أعلم .
- (٢) وليس من الضرورة وضع القريب مع قريبه ، أو الدفن بالمداخن القريبة مع الإمكان في غيرها ، ويحرم إضاعة المال وهي ألوف مؤلفة وريتمات الأكوف !!! ويحرم تملكه ، لأنه وقف .
- (٣) ينبغي توجيه أمره ﷺ إلى دفن أكثر من واحد ؛ لا إلى الحجز بالتراب ، لتكون العبارة صحيحة ، فهو لم يأمر ﷺ بالحجز !! فتنبه .
- ثم هذه الغزوة هي أحد ، أخرجه أحمد : ١٩ / ٤ ، والبخاري : ١٣٤٥ ، وأبو داود : ٣٢١٥ ، والترمذي : ١٧١٣ ، والنسائي : ٢٠١٢ ، وابن ماجه : ١٥٦٠ ، وأبو يعلى : ٥٥٣ ، عن هشام بن عامر رضي الله عنه .
- (٤) فإن وُجد . . ولم يَتَلَّ ؟ جمعت عظامه وكفنت ؛ ثم أعيد دفنه . فإن اضطر للدفن معه ؟ حُجِرَ بينهما بتراب ودفنا معاً .
- (٥) الضمير عائد على قبر الذمّي ، والمسلم بالأولى ، أمّا المشرك والحربي . . فلا حرمة لهما .
- (٦) هو ما فعله ﷺ في مسجده الشريف فيما أخرجه أحمد : ١٢٣ / ٣ ومواضع ، والبخاري : ٤٢٨ ، ومواضع ومسلم : ٩ - ٥٢٤ ، وأبو داود : ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، والترمذي : ٣٥٠ ، وقال : حسن صحيح . والنسائي : ٧٠١ ، وابن ماجه : ٧٤٢ ، والطيالسي : ٢٠٨٥ ، وابن حبان : ٣٢٣٨ ، وأبو يعلى : ٤١٧٨ ، والبيهقي : ٤٣٨ / ٢ ، والبخاري : ٣٧٦٥ ، عن أنس رضي الله عنه .

ميت البحر : وَمَنْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ ؛ وَكَانَ الْبَرُّ بَعِيداً ، وَخِيفَ الضَّرَرُ بِهِ ؟
غُسِلَ ، وَكُفِّنَ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَأُفِّيَ فِي الْبَحْرِ .

وعن الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله : يُثْقَلُ لِيَرْسُبَ . وعن الشافعية كذلك ؛
إن كان قريباً من دار الحرب ، وإلاَّ اِشْدُ بَيْنَ لَوْحَيْنِ لِيَقْذِفَهُ الْبَحْرُ ؛ فيدفن^(١) .

نقل الميت : وَيُسْتَحَبُّ الدَّفْنُ فِي مَقْبَرَةٍ مَحَلُّ مَاتَ بِهِ ؛ أَوْ قُتِلَ ، لما روي عن
عائشة رضي الله عنها أنها قالت - حين زارت قبر أخيها عبد الرحمان . . وكان مات
بالشام ؛ وَحُمِلَ مِنْهَا^(٢) - : لو كان الأمرُ فيك إليَّ ما نقلتُك ، ولدفتُك حيث ميتٌ .

مباح النقل : فَإِنْ نُقِلَ قَبْلَ الدَّفْنِ قَدَرٌ مِثْلٍ ؛ أَوْ مِثْلَيْنِ . . ونحو ذلك^(٣) ؟ لَا بَأْسَ
بِهِ^(٤) ، لأنَّ المسافة إلى المقابر قد تبلغُ هذا المقدار .

مكروه النقل : وَكَرِهَ نَقْلُهُ لِأَكْثَرِ مِنْهُ ؛ أي : أكثر من الميئين ؛ كذا في
« الظهيرية » .

وقال شمسُ الأئمة السرخسي : وقول محمد في « الكتاب » (لا بأس أن ينقل
الميت قدرَ ميل . . أو ميلين) بيانُ أنَّ النقلَ من بلد إلى بلد مكروهٌ ؛ قاله قاضيخان
(١٩٥ / ١) ، وقد قال قبله :

(١) نقله في « فتح القدير » : ١٠٢ / ٢ . وتقدير القرب هو بما لا يؤدي إلى تغييره ، والتقيد بدار الحرب
احتراز عن تمثيلهم به ، أو لعدم قيامهم بما يلزم في حقّه .

وقوله (وإلاَّ) . . . معناه : إن كان بعيداً . . وإنما (يُشْدُ بَيْنَ لَوْحَيْنِ) !! فلئلا يفسد بجعله في
تابوت ، فإذا شُدَّ كذلك تخلَّله ماء البحر . . فلا يفسد ، والألواح لتمنع الحيتان والهوامَّ من أكله
ما أمكن .

(٢) فدفن بمكة وبه يعلم أنَّ ما ينسب إليه في وسط دمشق خارج مرج الدحداح لا يصحُّ !! فتنبه .

(٣) الإشارة إلى تقدير حرفي ؛ لا نصِّي . وقدَّرَ بمسافة السفر !!

والعرف الآن مختلف بين الأمصار والأقاليم . ويحرم ما فيه كلفة ، وبخاصَّة إن كان في
مستحقِّي التركة من لا يجوز تبرُّعه . فليترك الله الأولياء والأوصياء .

(٤) ساقط من مخطوط المتن المجرد .

لو مات في غير بلده يستحب تركه ، فإن نُقِلَ إلى مصرٍ آخرًا ؟ لا بأس به ، لما روي أنَّ يعقوبَ صلوات الله عليه مات بمصرَ ونُقِلَ إلى الشام^(١) ، [وموسى عليه السلام نُقِلَ تابوتَ يوسفَ عليه السلام من مصر إلى الشام بعد زمان]^(٢) ، وسعدُ بن أبي وقاص مات في ضيعة على أربعة فراسخ من المدينة ، ونقل على أعناق الرجال إلى المدينة^(٣) .

قلت : يمكن الجمعُ بأنَّ الزيادة مكروهة في تغْيُرِ الرَّائحة ؛ أو خشيته ، وتتنفي بانتفائها لمن هو مثلُ يعقوبَ عليه السلام ، أو سعيدِ رضي الله عنه ؛ لأنَّهما من أحياء الدارين .

النَّش للنقل : وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهُ - أي : الميت - بَعْدَ دَفْنِهِ - بأن أهيل عليه الثراب ، وأما قبله ! فيُخْرَج - بِالْإِجْمَاعِ بَيْنَ أُمَّتِنَا ؛ طالت مدَّةُ دفنه ؛ أو قصرت ، للنهي عن نبشه ، والنَّش حرامٌ ؛ حقًّا لله تعالى .

لغصب الأرض : إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ مَفْصُوبَةً ؛ فيخرج لحقَّ صاحبها إن طلبه ، وإن شاء سَوَّاهُ بِالْأَرْضِ ؛ وانتفعَ بها زراعة . . أو غيرها .

شفعة المدفن : أَوْ أَخِذَتْ الْأَرْضُ بِالشَّفْعَةِ ؛ بأن دُفِنَ فيها بعد الشراء ، ثم أخذت بالشفعة ، لحقَّ الشفيع فيتخير^(٤) كما قلنا .

بقيр الغير : وَإِنْ دُفِنَ فِي قَبْرِ حُفِرَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَحْيَاءِ ؛ بأرضٍ ليست مملوكة

(١) مرادهم : بيت المقدس كما هو متداول حتى الآن بمصر ، وإلى ما قبل الاحتلال حصر الله ظله وطهر محله .

(٢) ما بين المنعكفين سقط من الأصول الخطيَّة وغيرها . وأضيفته للفائدة من قاضيخان .

قال العلامة ابن عابدين (٦٠٢ / ١) معزياً إلى « الفتح » : ١٠١ / ٢ بصرف واختصار : وأما نقل يعقوب ويوسف عليهما الصلاة والسلام من مصر إلى الشام ليكونا مع آبائهما الكرام ! فهو شرع من قبلنا ، ولم يتوفَّر فيه شروط كونه شرعاً لنا . اهـ .

(٣) والملة منتفية الآن بعدم التغيُّر للحفظ في البرادات ، وتبقى كلفة النقل ١١ .

(٤) بين النَّش ؛ أو التسوية للزراعة ؛ أو البناء .

لأحد^(١) ؟ ضُمَّنَ قِيَمَةَ الْحَفْرِ ، وَأَخَذَ مِنْ تَرْكِهِ ، وَإِلَّا فَمَنْ بَيْتَ الْمَالِ ؛ أَوْ الْمُسْلِمِينَ كَمَا قَدْ مَنَاهُ^(٢) .

توضيح : فإن كانت المقبرة واسعةً يكره ذلك ، لأنَّ صاحبَ القبر يستوحشُ بذلك ، وإن كانت الأرض ضيقةً أجاز - أي : بلا كراهة - . قال الفقيه أبو الليث رحمه الله : لأنَّ أحداً من الناس لا يدري بأيِّ أرض يموت^(٣) .

مطلب

فيمن سبقت يده إلى المباح

وهذا كمن بَسَطَ بَسَاطاً ؛ أَوْ مَصَلَّى - أي : سجادة - في المسجد ؛ أَوْ الْمَجْلِسُ !! فَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ وَاسِعاً لَا يَصَلِّي وَلَا يَجْلِسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، وَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ ضَيْقاً ؟ جَازَ لغيره أَنْ يَرْفَعَ الْبَسَاطَ ، وَيَصَلِّيَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ ؛ أَوْ يَجْلِسَ .

تكميل : وَمَنْ حَفَرَ قَبْراً لِنَفْسِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ؟ فَلَا بَأْسَ بِهِ^(٤) ، وَيُؤَجَّرُ عَلَيْهِ . هَكَذَا عَمَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٥) ، وَالرَّبِيعُ بْنُ خَيْثَمٍ^(٦) وَغَيْرُهُمَا [تَرْخَانِيَّة : ١٧٢/٢] . وَلَا يُخْرِجُ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْحَقَّ صَارَ لَهُ^(٧) ، وَحَرَمَتْهُ مُقَدِّمَةٌ .

-
- (١) بَأْنْ كَانَتْ وَقَفاً أَوْ مَسْبِلَةً . أَمَّا الْمَمْلُوكَةُ فَلَهُ الْإِخْرَاجُ أَوْ التَّسْوِيَةُ .
 - (٢) فِي مَبْحَثِ الْكَفَنِ ص ٨٧٠ .
 - (٣) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ ، فَرُبَّمَا يَهْبِئُ قَبْرَهُ فِي مَكَانٍ . . إِذَا بِهِ يَمُوتُ فِي آخِرِ فَيَدْفَنُ فِي غَيْرِهِ فَلَمْ يَبْقَ فَائِدَةٌ لَتَهَيَّئَةٍ .
 - (٤) يَعْنِي : يَنْدُبُ ذَلِكَ ، وَقِيلَ : يَكْرَهُ ، وَهَذَا بِخِلَافِ تَهَيُّةِ الْكَفَنِ وَالْحَنُوطِ وَغَيْرِهَا ؛ فَلَا يَكْرَهُ إِتِفَاقاً .
 - (٥) أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأُمَوِيُّ الْقُرَشِيُّ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ (مَفْخَرَةُ الْمُهَدِّدِ الْأُمَوِيِّ) ، بُويعَ بِالْخِلَافَةِ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ بَعْدَ مَنْ سَلِمَانَ سَنَةَ : ٩٩ ، سِيرَتُهُ مِثَالُ الْخَلِيفَةِ الصَّالِحِ عَدْلًا وَوَرَعًا ، قُتِلَ لَهُ الشُّمُّ بَعْدَ سَتَيْنِ وَنِصْفٍ مِنْ خِلَافَتِهِ فَمَاتَ . وَدُفِنَ قُرْبَ الْمَعْرَةِ .
 - (٦) أَبُو يَزِيدَ الرَّبِيعُ بْنُ خَيْثَمٍ - أَوْ : خُثَيْمٌ - الثَّوْرِيُّ التَّمِيمِيُّ ، الْكُوفِيُّ زَاهِدٌ عَابِدٌ وَرَعٌ ، دَائِمُ الْعِبَادَةِ ، مُوَظَّبٌ عَلَى الطَّاعَةِ ، تَوَفِّيَ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ٦٣ أَوْ ٦١ .
 - (٧) بِالضَّمَانِ عَنْهُ .

النَّشْءُ لِحَقِّ الْعَبْدِ : وَيُنْبَشُّ الْقَبْرُ لِمَتَاعٍ ، وَدَرَاهِمُ سَقَطَ فِيهِ^(١) .

وقيل : لا ينش ؛ بل يحفر من جهة المتاع ويُخْرَجُ .

النَّشْءُ لِلْمَالِ : وَيُنْبَشُّ لِكَفْنِ مَغْصُوبٍ لَمْ يَرْضَ صَاحِبُهُ إِلَّا بِأَخْذِهِ . وَقَالَ مَعَ الْمَيِّتِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبَاحَ نَبْشَ قَبْرِ أَبِي رِغَالٍ لِدَلَالَتِهِ^(٢) .

لِحَقِّ اللَّهِ : وَلَا يُنْبَشُّ الْمَيِّتُ ١- بِوَضْعِهِ لِغَيْرِ الْقَبْلَةِ ، أَوْ ٢- وَضْعِهِ عَلَى يَسَارِهِ ، أَوْ ٣- جَعْلِ رَأْسِهِ مَوْضِعَ رِجْلَيْهِ^(٣) .

تكميل : وَلَوْ سَوَّيَ اللَّبَنُ عَلَيْهِ ؛ وَلَمْ يُهَلِّ الثَّرَابُ ؟ نَزَعَ اللَّبَنُ وَرَاعَى الشُّتَّةَ .

تتمة : قَالَ كَثِيرٌ مِنْ مُتَأَخِّرِي أَيْمَتِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ : يَكْرَهُ الْاجْتِمَاعَ عِنْدَ صَاحِبِ الْمَيِّتِ حَتَّى يَأْتِيَ إِلَيْهِ مِنْ يُعْزِي ، بَلْ إِذَا رَجَعَ النَّاسُ مِنَ الدَّفْنِ فَلْيَتَفَرَّقُوا ، وَيَسْتَغْلُوا بِأُمُورِهِمْ وَصَاحِبُ الْمَيِّتِ بِأَمْرِهِ .

(١) لَمْ يَسُنْ حَدًّا مَا يَنْبَشُ لِأَجَلِهِ ، وَالتَّعْبِيرُ بِالدَّرَاهِمِ بِشِيرٍ إِلَى الْقَلِيلِ ، لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ بِغَيْرِ حَقٍّ .
(٢) هُوَ أَبُو ثَقِيفٍ ، كَانَ مِنْ قَوْمِ ثَعُودٍ . . . وَكَانَ فِي الْحَرَمِ مُحَرِّمًا ، فَلَمَّا خَرَجَ أَصَابَتْهُ النُّقْمَةُ الَّتِي أَصَابَتْ قَوْمَهُ ، فَدُفِنَ فِي طَرِيقِ الطَّائِفِ وَدُفِنَ مَعَهُ خَصَنُ الذَّهَبِ .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ : ٣٠٨٨ ، وَابْنُ حِبَانَ : ٤١٥٦ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» : ٢٨١٠ ؛
٨٥٣٣ ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «الْمَشْكَلِ» : ٣٧١/٩ بَاب ٥٨٨ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «دَلَالَةِ النَّبَوَةِ» :
٢٩٧/٦ .

(٣) وَقَدْ نَظَّمْتُهَا (خَمْسًا لِمَا يَنْبَشُ ، وَثَلَاثًا لِمَا لَا يَنْبَشُ) بِقَوْلِي :

أَهْذَارُ نَبْشِ الْمَيِّتِ خَمْسٌ مَآكِلًا	بَلَا نِزَاعٍ أَوْ مَزِيدٍ لِلْعَبْدِ
١ لَوْ سَقَطَ الْمَتَاعُ عِنْدَ دَفْنِهِ	أَوْ ٢ كَفَنُ الْمَغْصُوبِ أَوْ ٣ مَالٌ وَرَدٌ
٤ فَضَبُّ الْأَرْضِ ، لَا لِتَبْقَى غَيْرُهُ	يُخْفَرُهُ ، فَيَقْبَضُ الْمَالَ يُرَدُّ
أَوْ ٥ أُعْلِنَتْ بِشَفَعَةِ ذُنٍّ رَضَا	فَرَفَضَ الشَّارِي خِيَارًا وَأَسْتَبَدَّ
فَإِنْ ١ لِيُغَيَّرَ قَبْلَهُ مَذَنُّهُ	أَوْ ٢ لِيَسَارَ أُغْصَمُوهُ فِي اللَّحْدِ
أَوْ ٣ رَأْسُهُ فِي مَوْضِعِ الرُّجُلَيْنِ لَا	نَبْشَ لَهُمْ ، وَلَيْسَ بِرِضَاءٍ أَحَدٌ

وَأَشْرَفْتُ بِقَوْلِي (وَرَدٌ) أَيِ : إِشَارَتُهُ ﷺ بِنَبْشِ قَبْرِ أَبِي رِغَالٍ .

مكروه التعزية : ويُكره^(١) ١- الجلوسُ على باب الدَّارِ للمصيبة ، فإنَّ ذلك عملُ
أهل الجاهليَّة ، ونهى النبي ﷺ عن ذلك .

وتكره^(٢) ٢- في المسجد .

ضيافة التعزية : وتكره الضيافة من أهل الميت ، لأنها شرعت في الشرور ؛
لا في الشرور ، وهي : بدعة مستقبحة^(٣) . قال ﷺ : « لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ »^(٤) .
وهو الذي كان يُعَقَّر عند القبر بقرة ؛ أو شاة .

صنع الطعام : ويستحب لجيران الميت والأباعد من أقاربه تهيئة طعام لأهل
الميت يُشبعهم يومهم وليلتهم ، لقوله ﷺ : « إِصْنَعُوا لآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا .. فَقَدْ
جَاءَهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ »^(٥) . ويُلحُّ عليهم في الأكل ، لأنَّ الحُزن يمنعهم فيضعفهم .

والله مُلَهُم الصَّبْرَ وَمُعَوِّضُ الْأَجْرِ .

(١) هكذا في « البحر الرائق » (٢٠٧/٢ ، معزياً إلى « الظهيرية ») وزاد : وما يصنع في بلاد المعجم
من فرش البسط والقيام على قوارع الطريق من أقبح القبائح . اهـ .

قلت : وقد سرت في بلادنا كثيراً ، وعليه فظاهرها التحريمية مع ما فيها من شغل حق
العامة !!؟

أما الجلوس لها في المنزل أو نحوه ؟! فهو خلاف الأولى ؛ ليس إلأ ، وقد جرت العادة في
إقامة مجالس العزاء مساءً فقط .

(٢) تحريماً أيضاً ، ولو بالتلاوة ، وقطعها في المسجد أقبح وأبشع ، وخارجها منهى عنه .

(٣) لما أخرجه أحمد : ٢٠٤/٢ ، وابن ماجه : ١٦١٢ ، عن جرير بن عبد الله : كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى
أَهْلِ الْمَيِّتِ وَصَنَعَهُمُ الطَّعَامَ مِنَ النَّيَاحَةِ .

(٤) أخرجه أحمد : ١٩٧/٣ ، وأبو داود : ٣٢٢٢ ، والبيهقي : ٥٧/٤ ، عن أبي هريرة رضي الله
عنه .

(٥) أخرجه الشافعي في « المسند » : ٣٦١ ، وأحمد : ٢٠٥/١ ، وأبو داود : ٣١٣٢ ، والترمذي :
٩٩٨ ، وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه : ١٦١٠ . والحاكم : ٣٧٢/١ ، وصححه ، وابن
السكن وصححه ، والبزار : ٢٠٤ ، والدارقطني : ١٨٢٦ ، والبيهقي : ٦١/٤ ، عن عبد الله بن
جعفر مرفوعاً .

مطلب

في التعزية

وتستحبُّ التعزية^(١) للرجال والنساء اللاتي لا يفترن^(٢) ، لقوله ﷺ : « مَنْ عَزَى أَخَاهُ بِمُصِيبَةٍ . . كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ حُلِيِّ الْكَرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٣) ، وقوله ﷺ : « مَنْ عَزَى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ »^(٤) ، وقوله ﷺ : « مَنْ عَزَى تَكَلَّى كُسَيَّ بُزْدَيْنِ فِي الْجَنَّةِ »^(٥) .

ولا ينبغي لمن عزى أن يعزى أخرى^(٦) .

(١) هي مواساتهم بقول أو فعل ؛ ومنه تصبيرهم والدعاء لهم ؛ ومنها قول (أعظم الله أجركم ، وأحسن عزاءكم ، وغفر لميتكم) ، ومن التعزية : صنع الطعام لهم ما يكفيهم يوماً وليلة ، أو ثلاثة أيام . وتكره في ١- المسجد ؛ و ٢- عند القبر ، وتكره ٣- بعد ثلاث إلا لغائب ؛ أو لمن لم يعلم ، وهي بعد الدفن أولى ، وتكره ٤- في الطرقات ، وبخاصة لشغل حق الغير . . إلا بإذن من يملكه كوكيل السلطان وفي محل لا يضر بحق العامة ، ومنه السرايدات وغيرها ، وقد مرَّ ص ٩٢٦ .

ويعزى المسلم بالكافر ؛ والكافر بالمسلم .

(٢) يعني : تبادل التعزية من غير المحارم .

لكن في زماننا مجالس عزاء دمشق للنساء بين العصر والمغرب ، ومجالس الرجال بعد المغرب إلى ثلث الليل . وكلُّ منهما في موضع خاص ؛ فتؤمن الفتنة . و« مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا . . فَهُوَ حَسَنٌ » .

(٣) أخرجه ابن ماجه : ١٦٠١ ، والبيهقي في « السنن » : ٥٩ / ٤ ؛ عن أبي بكر ابن حزم رضي الله عنه .

(٤) أخرجه الترمذي : ١٠٧٣ ، وابن ماجه : ١٦٠٢ ، والبخاري : ١٦٣٢ ، والقضاعي : ٢٣٩ ، والشاشي : ٤٢٣ ، والبيهقي : ٥٩ / ٤ ، وابن منيع ؛ كما في « المطالب » عن ابن مسعود رضي الله عنه .

(٥) أخرجه الترمذي : ١٠٧٦ ، وأبو يعلى : ٧٤٣٩ ؛ عن أبي برزة رضي الله عنه : ومن شواهد ما تقدّم من حديث أبي بكر ابن حزم .

وأخرج ابن عدي : ١٥٧٢ / ٤ (ذخيرة : ٥٤٢٧) ، والديلمي : ٦١٤٨ ، وأبو الشيخ في « الثواب » : مثله . ولفظ ابن عدي : « من عزى أخاه المسلم من مصيبته . . كساه الله حلة » .

وقريب منه ما في « المطالب العالية » : ٨٠٧ ، طلحة بن عبيد الله بن كريز مرفوعاً .

(٦) رواه الحسن بهذا اللفظ ؛ عن أبي حنيفة (إمداد) . ويكره تنزيها ، لكن لو حضر الأقربون ثانياً وثالثاً . . فلا بأس به لمن كان أقرب إلى أهل المنزل .

حمل الجنازة ودفنها

حملها	دفنها
١ - يسن أربعين خطوة ؛ من كل جانب عشر	١ - يحفر القبر نصف قامة ، والزيادة أحسن
٢ - يستحب الإسراع دون الجنب	٢ - يلحد في أرض قوية ويشق في رخوة .
٣ - المشي خلفها أفضل .	٣ - يدخل الميت من جهة القبلة ويوجه إليها
٤ - يكره رفع الصوت ؛ والجلوس قبل وضعها	٤ - يسجى قبرها لا قبره .

تتمة أحكام الجنائز

هيئة القبر	أحكام الدفن	نقل الميت
١ - يستم القبر ولا يربع	١ - يكره في البيوت	لا بأس به قبل الدفن لميل أو ميليز
٢ - يحرم البناء للزينة	٢ - تكره القبور الجماعية إلا	يحرم بعد الدفن إلا
ويكفر للإحكام بعد الد	لضرورة ويفصل بينهم بتراب .	في أرض غصب أو مشفوعة .
٣ - لا بأس بالكتابة عليه	٣ - الميت في البحر	لا ينبش لحق الشرع
لغير مباهاة وإطراء .	يلقى فيه ويثقل .	وينبش لحق الآدمي .

الأسئلة

- كيف نحمل الجنازة على وجه السنة ؟ من أين يبدأ ؟ وكم عدد الحاملين ؟ وأين نمشي ؟
- ما يستحب في سير الجنازة من سرعة ؟ ما معنى الخبيب ؟ وما معنى العنق ؟
- كيف مشى رسول الله ﷺ في جنازة ولده إبراهيم ؟ وكيف مشى أبو بكر وعمر ؟ وماذا شهد بهما علي رضي الله عنهم ؟
- ما حكم الركوب في تشييع الجنازة ؟ أو تقدّم الجميع أو تأخرهم عنها ؟
- ما حكم رفع الصوت بالذكر والقرآن أثناء التشييع ؟ وما الحكم لو اشتغلوا بغير ذلك ؟
- هل تشارك النساء في تشييع الجنائز ؟ وهل تقوم للجنازة إذا مرت بنا ؟ وإذا قمنا . متى نقعد ؟
- كم عمق القبر ؟ وما هما نوعاه ؟ وأيها أفضل ؟
- كيف ندخل الميت إلى قبره ؟ ما هو السّل ؟ وما حكمه ؟
- ماذا يقول الدافن ؟ وهل ينزل إلى القبر واحد أو أكثر ؟
- هل للدافن صفة مستحبة ؟ ومن هم الأولى بدفن الميت (رجلاً ؛ أو امرأة)
- كيف يؤسّد الميت قبره ؟ وما نفعل بكفنه ؟ وهل يستعمل فيه شيء غير التراب ؟
- ما حكم استعمال الخشب والآجر والتابوت وغير ذلك في الدفن ؟ ولماذا ؟
- ما معنى تسجية القبر ؟ وهل يستحب ذلك ؟ ولماذا ؟
- يستحب للمشيع أن يحثو التراب ثلاثاً ؟ لماذا ؟
- ما معنى التسنيم والتجصيص والتربيع ؟ وما حكم كل منها ؟ ولماذا ؟

- ما حكم البناء على القبر ؟ والكتابة ؟ ولماذا ؟ وهل تصلح إذا خربت ؟
- ما هي الفساقى ؟ وما حكم الدفن فيها ؟ أو في المنازل والأماكن الخاصة ؟ ولماذا ؟
- هل يجوز الفساقى ؟ وما حكم الدفن فيها ؟ أو في المنازل والأماكن الخاصة ؟
ولماذا ؟

- هل يجوز اشتراك أكثر من واحد في قبر في آن واحد ، أو متعاقبا ؟ ولماذا ؟
- ما هو نبش القبور ؟ وما حكمه (للمسلمين ، للذميين ، لأهل الحرب ،
وللمشركين) ؟

- ماذا نصنع بمن مات في سفينة بالبحر ؟ (اذكر الأقوال إن وجدت)
- اذكر ما تعرف عن نقل الميت (قبل دفنه ؛ وبعده ؛ مقداره ، أدلته)
- ما هي أَعذار نبش الميت (اشرحها) ؟ وما حكم من دفن في قبر حفر لغيره
(فصل وعلل) ؟

- هل يجوز للمرأة حفر قبره قبل موته ؟ وهل يؤجر بذلك ؟ وهل مثله تهيئة الكفن ؟
- ما معنى التعزية ؟ وهل منها الحضور إلى منزل المتوفى قبل التشيع وبعد الدفن ؟
- ما حكم طعام العزاء ؟ من يصنعه ؟ وما هو العَقْر ؟ وما حكمه ؟
- ما هي أحكام التعزية (للرجال والنساء ، كراستها ، استحبابها ، وقتها ،
شواهدا)

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
* يحمل الجنازة أربعة رجال ، أو أربع نساء لتحصيل السنة .
* تحمل الجنازة على الأكتاف إذا لم يمكن بالسيارة لضيق المكان
* يحمل الرجال الرجال ويحمل النساء النساء ، والصغار يحملهم النساء
* يبدأ الحامل بمقدم الجنازة الأيسر على يده اليمنى ، ثم بمقدمها الأيمن على
يساره .

- * يجب الإسراع بها دون الخَنَب ، وهو فوق العَنَق .
- * العَنَق ما يؤدي إلى اضطراب الميت وإتعاب المتبعين .
- * المشي أمام الجنازة أفضل من المشي خلفها ، كفضل الفرض على النفل
- * يكره تقدّم جميع المشيعين على الجنازة ، أو تأخرهم جميعاً .
- * يكره الركوب خلف الجنازة ويحرم أمامها
- * يكره رفع الصوت بالذكر ويباح بالقرآن : ولا يجوز أن يصمتوا .
- * تمنع النساء من تشييع الجنازة إلا محارم الميت .
- * البكاء بدمع والنواح والصياح ممنوع على الموتى .
- * يقوم للجنازة إذا مرّت أمامه تكريماً لها ولو كان صاحبها كافراً
- * يحفر القبر بقدر وقوف الدافن فيه (قدر قامة)
- * اللحد هو القبر الذي نحفره جديداً ، والشَّقُّ هو القبر المحفور سابقاً .
- * اللحد في الأرض الصلبة لا يحتاج إلى بناء ، والشَّقُّ تشقق به الأرض فيحتاج إلى بناء فيه .
- * يُدخل الميت في اللحد من جهة يمين القبلة .
- * يُدخل الميت في قبره بطريقة السَّلِّ برجليه ثم رأسه .
- * يقول الدافن (باسم الله ، وعلى ملة رسول الله) فقط ، ولا يجوز غيرها .
- * يدخل إلى القبر للدفن أربعة رجال الدين كانوا يحملونه آخرأ .
- * يدخل القبر ثلاثة رجال ، أو وترأ فقط .
- * الأولى بدفن المرأة زوجها ، أو الإمام الذي صلى عليها ، أو ولدها ، لا أخوها ، أو أبوها .
- * من الأجني بحائل الكفن جائز لمعاونة الدافنين .

- * يوجّه الميت في قبره إلى السماء لعلّ الله يرحمه !
- * تحلّ عقد الكفن عند الدفن . ونردّ كفين وترك له الثالث .
- * يحرم وضع الحصير والفراش في القبر ، ويجوز القصب والخشب .
- * يكره استعمال الآجر في بناء القبر لأنّه مما مسّته النار .
- * يسجّى (يغطى) القبر للرجال والنساء إلى حين إغلاقه لئلا تظهر عورة الميت .
- * يربع القبر ؛ ولا يُسنّم ويجصص للحفظ .
- * يجوز البناء على القبر من غير الرخام والحديد .
- * تطيّن القبر من الداخل مكروه ومن الخارج واجب لئلا يضييع .
- * الكتابة على القبر واجب حتى لا تدفن معه غيره .
- * تطيّن القبر إذا خربت لا بأس به ، لئلا تدرس .
- * الدفن بالبيوت خاصّ بالأنبياء والأولياء والعلماء .
- * الفساقى هي البحيرات الصغيرة في البيوت فيها نافورة ماء .
- * السلّ هو سحب الميت من صندوقه ودفنه في التراب .
- * يوجّه الميت إلى القبلة على جنبه الأيمن ، وإلاّ فينبش ويوجّه إليها .
- * يفرش للميت حصير من قش ؛ لا من صوف ؛ ولو كانت الأرض طريّة .
- * يكره استعمال الآجر في القبر ؛ ولو لدفع السباع والأذى .
- * الكتابة على القبر من النباح وأعمال الجاهلية .
- * لا يدفن أكثر من واحد في القبر ؛ ولو بليّ الأوّل .
- * لو دفن ميتان معاً في قبر واحد جاز ولو كانا رجلاً وامراً .
- * لا يجوز تحويل العظام وكسرها للمسلم ، ويجوز للذمّي .
- * ميت البحر نلقيه للحيتان ليأكلوه بلا غسل ولا صلاة .

- * يستحب الدفن في أقرب مقبرة لمكان موته .
- * لا يجوز نقل الميت إلا ضمن البلدة الذي مات فيه بلا تقدير .
- * لو مات في غير بلده يجب أن ينقل إليها ليزوره أقرباؤه .
- * لا ينقل الميت بعد دفنه ؛ ولو إلى البقيع .
- * يخرج الميت من قبره إذا كانت الأرض غصبا .
- * لو دفن في قبر حُفر لغيره يخرج منه .
- * دخل المسجد فوجد يساطاً أو سجاداً في موضع جلوسه يرفعها ويجلس في مكانها .
- * يسأل أن يحفر قبره قبل موته
- * ينبش القبر لمال سقط فيه ، أو لكفن مغصوب ، ولا ينبش لوضعه لغير القبلة .
- * الجلوس للتعزية سنة في المسجد وفي المنزل ؛ لا في الطريق .
- * يجب الاجتماع عند صاحب الميت للطعام حتى لا يستوحش بعد حضوره .
- * يصنع الطعام للمشيعين أبناؤه الذكور دون الإناث .
- * تشرع التعزية للرجال في الرجال ، وللنساء في النساء إذا لم يكن فتنة .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * قال ﷺ : « مَنْ حَمَلَ جَنَازَةً كَفَرَتْ عَنْهُ كَبِيرَةً »
- * قال ﷺ : « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكَ صَالِحَةً تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ تَكَ ذَلِكَ تَفْصَعُونَهُ عَنْ أَغْنَاقِكُمْ » .
- * قال عليّ كرم الله وجهه : إن فضل الماشي على الماشي كفضل المكتوبة على التطوع .
- * قال أبو أمامة : إن رسول الله ﷺ مشى جنازة ابنه إبراهيم ...

* قال ﷺ : « الرَّاكِبُ يَسِيرُ... الْجَنَازَةُ ، وَالْمَاشِي... قَرِينًا... » ،
أو... »

* قال ﷺ : « مَنْ تَبَعَ الْجَنَازَةَ فَلَا... حَتَّى... » وقال : « ... لَنَا ،
و... لِغَيْرِنَا »

* كان ﷺ يقول إذا أدخل الميت القبر (.....) . وقال للدافن :
« أَطْلِقْ... رَأْسِهِ... »

* قال ﷺ : « أَلَيْتُ الْحَرَامُ... »

* روي أنه ﷺ جعل على قبره... وروي (... من قصب)

* روي أنه ﷺ صلى على جنازة ثم أتى القبر... عليه... من قبل...

* نهى ﷺ عن... القبور ، و... ومز بقبر ابنه فسد حُجراً وقال : « مَنْ...
عملاً... »

* قال ﷺ : « ... الرِّيح ، و... الْأَمْطَارِ عَلَى قَبْرِ الْمُؤْمِنِ... »

* أمر ﷺ في بعض الغزوات للقبر المشترك أن... بين كُلِّ اثْنَيْنِ... »

* قالت عائشة بعد نقل أخيها عبد الرحمن من الشام : لو كان الأمر فيك
إليّ... ولدفتك

* نهى النبي ﷺ عن الجلوس للمصيبة... لأنه عمل الجاهلية .

* قال ﷺ : « لَا... » فِي الْإِسْلَامِ وهو ما كان يعقر عند القبر . واضبط
الكلمة المفقودة .

* قال ﷺ : « إِصْنَعُوا لِآلِ... طَعَامًا ، فَقَدْ... مَا يَشْغَلُهُمْ » .

* قال ﷺ : « مَنْ عَزَى... كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ... يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

* قال ﷺ : « مَنْ... مُصَابًا فَلَهُ... »

* قال ﷺ : « مَنْ... كَسِيَ... فِي الْجَنَّةِ »

• • •

فصل في زيارة القبور

زيارة المقابر : نُدِبَ زِيَارَتُهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطَأَ الْقُبُورَ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَقِيلَ :
تَحْرُمُ عَلَى النِّسَاءِ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّ الرُّخْصَةَ ثَابِتَةٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ؛ فَتَنْدُبُ لَهُنَّ
أَيْضاً .. عَلَى الْأَصَحِّ (١) .

والسُّنَّةُ : زِيَارَتُهَا قَائِماً ، وَالدُّعَاءُ عِنْدَهَا قَائِماً ؛ كَمَا كَانَ يَفْعَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي
الخُرُوجِ إِلَى الْبَقِيعِ ، وَيَقُولُ (الْسَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ
لَآحِقُونَ ، أَسْأَلُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ) (٢) .

القراءة للتخفيف : وَيُسْتَحَبُّ لِلزَّائِرِ قِرَاءَةُ سُورَةِ « يَس » ، لِمَا وَرَدَ ؛ عَنْ أَنَسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ سُورَةَ « يَس » (٣)
- يَعْنِي : وَاهْدَى ثَوَابَهَا لِلْأَمْوَاتِ - خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ الْعَذَابَ وَرَفَعَهُ ، وَكَذَا يَوْمَ
الْجُمُعَةِ يَرْفَعُ فِيهِ الْعَذَابَ عَنْ أَهْلِ الْبِرْزَخِ ، ثُمَّ لَا يَعُودُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَكَانَ لَهُ ؛

(١) إِنْ كَانَ ذَلِكَ لِتَجْدِيدِ الْحُزَنِ وَالْبُكَاءِ وَالتَّوَدُّعِ .. عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُنَّ .. فَلَا تَجُوزُ ، وَعَلَيْهِ حَمْلُ
حَدِيثِ : « لَعَنَ اللَّهُ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ » ، وَإِنْ كَانَ لِلإِعْتِبَارِ وَالتَّرْحُّمِ مِنْ غَيْرِ بُكَاءٍ ، وَالتَّبَرُّكِ بِزِيَارَةِ
قُبُورِ الصَّالِحِينَ .. فَلَا بَأْسَ إِذَا كُنَّ عَجَائِزَ ، وَيَكْرَهُ إِذَا كُنَّ شَوَابَ ؛ كَحُضُورِ الْجُمَاعَةِ فِي
الْمَسَاجِدِ . نَقَلَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ عَابِدِينَ : ٦٠٤/١ عَنْ الْخَيْرِ الرَّمْلِيِّ ؛ وَاسْتَحْسَنَهُ .

بَقِيَ أَنَّ أَفْضَلَ وَقْتٍ لِلزِّيَارَةِ حَيْثُ يَرَى الْمَزُورُ زَائِرَهُ هُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَبَعْدَ زَوَالِ الْخَمِيسِ ،
وَالِى طُلُوعِ شَمْسِ السَّبْتِ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٣٠٠/٢ ، ٤٠٨ ، ٣٧٥ ، ٣٥٣/٥ ، ٣٦٠ ، وَمُسْلِمٌ : ١٠٢ - ٩٧٤ ،
وَمَوَاضِعُ ، وَالنَّسَائِيُّ : ١٥٠ ، وَفِي « الْكَبِيرِ » : ٢١٦٧ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ١٥٦٤ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ :
٦ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ١٠٤٦ ، وَالْبَيْهَقِيُّ : ٧٩/٤ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَعَنْ أَبِيهَا .

(٣) أَخْرَجَهُ الدِّهْلَمِيُّ : ٥٨٣٤ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَعَزَاهُ وَالِدُهُ فِي « مَسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ » إِلَى
الطَّبْرَانِيِّ فِي « الْكَبِيرِ » ١١٤ ، وَذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي « جَامِعِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ » : ٨٣/١٥ ،
وَالْمُبَارَكْفُورِيُّ فِي « تَحْفَةِ الْأَحْوَدِيِّ » : ٢٧٥/٣ .

أي : للقارىء بِعَدَدِ مَا فِيهَا - رواية الديلمي^(١) : ... مَنْ فِيهَا مِنَ الْأَمْوَاتِ - حَسَنَاتٌ .

هدايا الموتى : وعن أنس أنه سأل رسول الله ﷺ : فقال : يا رسول الله ! إنا نتصدق عن موتانا ، ونحج عنهم ، وندعو لهم ، فهل يصل ذلك إليهم ! ؟ فقال : « نَعَمْ ، إِنَّهُ لَيَصِلُ ، وَيَفْرَحُونَ بِهِ كَمَا يَفْرَحُ أَحَدُكُمْ بِالطَّبِيِّ إِذَا أَهْدِيَ إِلَيْهِ »^(٢) . رواه أبو حفص العُكْبَرِيُّ .

مطلب

في هبة الثواب للغير (حيا ؛ أو ميتا)

فلإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره ؛ عند أهل السنة والجماعة . . صلاة كان ؛ أو صوما ، أو حجاً ، أو صدقة ، أو قراءة للقرآن ، أو الأذكار . . أو غير ذلك من أنواع البر ، ويصل ذلك إلى الميت وينفعه ؛ قاله الزيلعي في (باب الحج عن الغير) ٨٣ / ١ .

وعن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « مَنْ مَرَّ عَلَى الْمَقَابِرِ فَقَرَأَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَّةً) ، ثُمَّ وَهَبَ أَجْرَهَا لِلْأَمْوَاتِ ؛ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بِعَدَدِ الْأَمْوَاتِ » . رواه الدارقطني^(٣) .

وأخرج ابن أبي شيبة^(٤) ؛ عن الحسن أنه قال : « مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ ؛ فَقَالَ (اَللّهُمَّ ؛ رَبَّ الْأَجْسَادِ الْبَالِيَةِ ، وَالْعِظَامِ النَّخِرَةِ الَّتِي خَرَجَتْ مِنَ الدُّنْيَا . . وَهِيَ بِكَ مُؤْمِنَةٌ ؛ أَدْخِلْ عَلَيْهَا رَوْحاً مِنْكَ وَسَلَاماً مِنِّي) ؛ اسْتَغْفَرَ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ مَاتَ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ » .

(١) تصحّف في جميع الأصول !! إلى الزيلعي (بالزاي بدل الدال ، والعين بدل الميم) . فتنبّه .

(٢) أورده ابن ماكولا في « الإكمال » : ٣١٣ / ٢ .

(٣) لم نجده عند الدارقطني في « السنن » ؛ فقلعه في غيرها !! . وأخرجه الديلمي : ٥٦٠٨ . وهو مذكور في « كشف الخفا » : ٢٨٢ / ٢ .

(٤) أخرجه ابن عبد البر في « التمهيد » : ٢٤١ / ٢ ، ولم نجده عند ابن أبي شيبة ، فإنه غير كامل !! .

وأخرج ابن أبي الدنيا بلفظ : « كُتِبَ لَهُ بِعَدَدِ مَنْ مَاتَ مِنْ وَلَدِ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ حَسَنَاتٌ » .

الجلوس للقراءة : وَلَا يُكْرَهُ الْجُلُوسُ لِلْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ^(١) ؛ فِي الْمُخْتَارِ ،
لِتَأْدِيَةِ الْقِرَاءَةِ بِالسَّكِينَةِ وَالتَّدْبُّرِ وَالِاتِّعَاضِ .

القفود لغيرها : وَكُرِهَ الْقُفُودُ عَلَى الْقُبُورِ لِغَيْرِ قِرَاءَةٍ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا أَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَنْبِ جَمْرَةٍ فَتَخْرِقَ ثِيَابَهُ ، فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدَتِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ^(٢) » .

وطء القبور : وَكُرِهَ وَطْؤُهَا بِالْأَقْدَامِ ، لِمَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ الْإِحْتِرَامِ .
وأخبرني شيخني العلامة محمد بن أحمد الحموي الحنفي^(٣) رحمه الله : بأنهم يتأذون بخفْق النعال . اهـ .

وقال الكمال [١٠٢/٢] : وَحَيْثُذُ فَمَا يَصْنَعُهُ النَّاسُ - مِمَّنْ دُفِنَتْ أَقَارِبُهُ ثُمَّ دُفِنَ حَوْلَهُمْ خَلْقٌ - مِنْ وَطْءِ تِلْكَ الْقُبُورِ إِلَى أَنْ يَصَلَ إِلَى قَبْرِ قَرِيبِهِ . . مَكْرُوهٌ . اهـ .
وقال قاضيخان [١٩٥/١] : وَلَوْ وَجَدَ طَرِيقاً فِي الْمَقْبَرَةِ ؛ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ طَرِيقٌ أَحَدُثُوهُ . . لَا يَمْشِي فِي ذَلِكَ .

وإن لم يقع في ضميمه ! لا بأس بأن يمشي فيه .

النوم : وَكُرِهَ النَّوْمُ عَلَى الْقُبُورِ .

(١) الظاهر أن الجلوس إلى جانب القبر دون اعتلائه ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الزَّيَارَةَ تَكُونُ قَائِمًا ؛ لَا يَقْعَدُ لَهَا .

وما بعده ؟؟ المراد الجلوس فوق قبر غير الذي يزوره . وهذا هو التوفيق ، وإلا . . فلا يجلس أحد على قبر مزوره !! .

(٢) أخرجه أحمد : ٣١١/٢ ، ٣٨٩ ، ومسلم : ١ - ٩٧١ ، وأبو داود : ٣٢٢٨ ، والنسائي في الكبرى : ٢١٥١ ، وابن ماجه : ١٥٦٦ ، وابن حبان : ٣١٦٦ ، والطحاوي : ٥١٦/١ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) تقدّمت ترجمته عند شيخ المؤلف ص ٦٨ وفيه محمد بن عبد الرحمان .

قضاء الحاجة : وَكُرِهَ تحريماً قَضَاءُ الْحَاجَةِ أَي : البول أو التغوط - عَلَيْهَا ؛ بل وقريباً منها ، وكذا كُلُّ ما لم يُعْهَدَ من غير فعل السُّنَّةِ .

قلع الحشيش : وَكُرِهَ^(١) قَلْعُ الْحَشِيشِ الرُّطْبِ . وَكَذَا الشَّجَرُ مِنَ الْمَقْبَرَةِ ، لِأَنَّهُ ما دام رطباً يَسِيحُ اللهُ تَعَالَى قِيُوسَ الْمَيِّتِ ، وتترلُّ بذكر الله تعالى الرحمة^(٢) .

إزالة اليباس : وَلَا بَأْسَ بِقَلْعِ الْيَبَاسِ مِنْهُمَا ؛ أَي : الحشيش ، والشجر لزوال المقصود^(٣) .



-
- (١) ظاهر الإطلاق أنها تحريمية لكن لم نجد نصاً يؤكد التحريم !!
- ثم ترتفع الكراهة إذا احتيج إليها لإطعام الدواب فيقطعها ويخرجها ؛ إن لم تكن مملوكة بالاستتبات ، ولا يدخل إليها المواشي للرعي . فتنبه .
- (٢) مفهوم الكراهة وتعليلها يدلُّ على نَدْبٍ واستحباب المخالف .
- (٣) أفاد شيخنا الوليُّ الصالح العلامة الشيخ محمد سليم الرفاعي عليه الرحمة والرضوان أَنَّ الْأَوَّلَى فِي الْيَبَاسِ الْقَطْعُ ؛ لَا الْقَلْعُ ، لِيَحْتَرِزَ عَنْ آثَارِ التُّرَابِ الَّتِي يَغْلَقُ بِالْجَنُودِ ، لِأَنَّهَا غَالِباً مَا تَكُونُ الْمَقْبَرَةُ وَقْفاً .

الأسئلة

- ما حكم زيارة القبور للرجال والنساء ؟ وماذا يستحب من الدعاء ؟
- ماذا يستحب من التلاوة في زيارة القبور ؟
- متى يرفع العذاب عن أهل البرزخ ؟ وهل يعود بعد ذلك أم لا ؟
- هل للإنسان أن يهب ثواب عمله للغير أولاً ؟ وهل يصل أولاً ؟
- ما حكم الجلوس على القبور ووطؤها (لقراءة ، أو لغيرها) والنوم عليها ؟
- طريق جديد في المقبرة . كيف يستعمله ؟
- ما حكم النوم وقضاء الحاجة بين المقابر أو عندها أو عليها ؟
- ما حكم قلع الشجر والحشيش من المقبرة بالتفصيل والتعليل .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
- * كان ﷺ يزور البقيع قائلاً : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ ... » ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهِ ، أَسْأَلُ اللَّهَ » .
- * قال ﷺ : « مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ سُورَةَ ... اللَّهُ عَنْهُمْ . . . » ، وَكَانَ لَهُ . . . مَا فِيهَا »
- * سئل ﷺ عما يفعله الناس عن موتاهم : هل يصل ذلك إليهم ؟ فقال : « إِنَّهُ ، وَيَقْرَحُونَ بِهِ كَمَا يَقْرَحُ إِذَا أُهْدِيَ إِلَيْهِ » .
- * قال ﷺ : « مَنْ مَرَّ عَلَى الْمَقَابِرِ فَقَرَأَ ﴿ ﴾ (. مرّة) ، ثُمَّ لِلْأَمْوَاتِ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ » .
- * قال ﷺ : « مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَالَ : (اَللّهُمَّ رَبِّ الْأَجْسَادِ) خَرَجَتْ مِنْ الدُّنْيَا . وَهِيَ بِكَ) اَسْتَغْفِرُ لَهُ كُلُّ اللَّهُ »

* قال ﷺ : « لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى تِيَابَهُ فَتَخْلُصَ إِلَى لَهُ مِنْ أَنْ عَلَى قَبْرِ » .

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :

* يجب زيارة القبور للرجال والنساء ، لأنها تذكر الآخرة .

* تجب زيارة القبور للرجال وتحرم النساء .

* تندب زيارة القبور للرجال وتكره تحريماً للنساء .

* يزور القبور قائماً طاهراً مستقبلاً القبلة ، فإذا أراد الدعاء جلس .

* يستحبُّ للزائر قراءة (سورة الملك) و (الواقعة) .

* لا تصل الأعمال الصالحة للموتى إلا الحج ، لقوله ﷺ : « إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ »

* ليس للإنسان أن يجعل ثواب عمله للغير ، لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ .

* يكره الجلوس على القبر للقراءة ؛ لقربه من النجاسة .

* يكره الجلوس على القبر لغير قراءة ؛ لما فيه من عدم الاحترام .

* مَنْ وطئ القبور للوصول إلى قرب قريبه لزيارته أو دفنه لا يأثم .

* لو حدث طريق في المقبرة لا يمشي به إذا أمكنه ذلك .

* يحرم قضاء الحاجة على القبور لثلاثي يقع على الجن فيؤذونه .

* يحرم النوم على القبور لثلاثي يرى المنامات المرعبة .

* قلع الحشيش الرطب من المقبرة جائز لإطعام البهائم .

* قلع الشجر الرطب من المقبرة غير جائز لأنه يسبِّح الله فيؤنس الميت وتنزل الرحمة .

* قلع اليابس جائز لعدم فائدة التسييح ونزول الرحمة .

• • •

باب أحكام الشهيد

تسميته : سَمِيَ بِهِ !! لَأَنَّهُ مَشْهُودٌ لَهُ بِالْجَنَّةِ .

مطلب

من هو الشهيد

معتقده : الْمَقْتُولُ بِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ مَيِّتٌ بِانْقِضَاءِ أَجَلِهِ ، لَمْ يَبْقَ مِنْ أَجَلِهِ ؛ وَلَا رِزْقُهُ شَيْءٌ عِنْدَنَا مَعَاشِرَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ؛ قَالَ فِي « الْعِنَايَةِ » (١٤٢ / ٢) .

شرطه : وَالشَّهِيدُ - شَرْعاً - هُوَ : ١- مَنْ قَتَلَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ مَبَاشَرَةً ؛ أَوْ تَسْبِيّاً . .
بِأَيِّ آلَةٍ كَانَتْ ؛ وَلَوْ بِمَاءٍ ، أَوْ نَارٍ رَمَوْهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ^(١) ، أَوْ ٢- قَتَلَهُ أَهْلُ ^(٢)
الْبَغْيِ ، أَوْ ٣- قَتَلَهُ قُطَاعُ الطَّرِيقِ بِأَيِّ آلَةٍ كَانَتْ ، أَوْ ٤- قَتَلَهُ اللَّصُوصُ فِي مَنْزِلِهِ لَيْلاً ؛
وَلَوْ بِمِثْقَلٍ ، أَوْ ٥- نَهَاراً ، أَوْ وَجَدَ فِي الْمَعْرَكَةِ . . سواء كانت معركة أهل الحرب ؛
أو البغي ؛ أو قُطَاعِ الطَّرِيقِ . . وَيَبْقَى أَثَرٌ ؛ كَجُرْحٍ ، وَكَسَرٍ ، وَخَرَقٍ ، وَخُرُوجِ دَمٍ مِنْ
أُذُنٍ ، أَوْ عَيْنٍ ؛ لَا مِنْ فَمٍ ، وَأَنْفٍ ، وَمَخْرَجٍ ، أَوْ ٦- قَتَلَهُ ٦/١ - مُسْلِمٌ ٦/٢ ب - ظُلماً
لَا بِحَدٍّ وَقَوْدٍ ^(٣) ، ٦/١ ج - عَمْداً ؛ لَا خَطَأً ، ٦/١ د - بِمُحَدِّدٍ ، خَرَجَ بِهِ الْمَقْتُولُ شَبَةً
عَمِدٍ بِمِثْقَلٍ ، وَشَمِلَ مَنْ قَتَلَهُ أَبُوهُ ^(٤) ؛ أَوْ سَيِّدُهُ .

قيده : وَكَانَ الْمَقْتُولُ ١- مُسْلِمًا ٢- بِإِلْفٍ ٣- خَالِيًا ٣/١ - مِنْ حَيْضٍ ،

(١) فِي مَكَانِ الْحَرْبِ وَزَمَنِهِ ، أَمَّا لَوْ احْتَرَقَ بِنَارٍ ، أَوْ غُرِقَ بِمَاءٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْحَرْبِ . . فَهُوَ مِنْ شُهَدَاءِ
الْآخِرَةِ ؛ لَا الدُّنْيَا ، فَيُغْتَلَبُ ، وَلَا تُجْرَى عَلَيْهِ أَحْكَامُ الشُّهَدَاءِ .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنَ مَخْطُوطِ الْمَتْنِ الْمَجْرُودِ .

(٣) وَقَعَ تَعْيِيرُ بَعْضِ الْمُصَنِّفِينَ ؛ وَلَمْ يَجِبْ بِقَتْلِهِ مَالٌ ؛ أَوْ قَصَاصٌ .

(٤) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ وَرِثَ قَصَاصاً عَلَى أَبِيهِ ، كَمَنْ قَتَلَ زَوْجَتَهُ . . وَلَهَا مِنْهُ وَلَدٌ ، فَيَسْتَحِقُّ الْوَلَدُ الْقَصَاصَ ،
ثُمَّ يَسْقُطُ لِلْأَبَوَةِ .

٣/ب - وَنَفَاسٍ ، ٣/ج - وَجَنَابَةٍ .. وَ- لَمْ يُرْتَثَ^(١) ؛ أي : ما صار خَلْقاً في الشهادة ، كالثوب الخلق بوجود رفق من مرافق الحياة بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ ؛ فيلحق بشهداء أُحِدَ في الحكم .

أحكامه : فَيُكَفَّنُ بِدَمِهِ - أي : مع دمه - من غير تغسيل ، لقوله ﷺ : « زَمَلُونَهُمْ بِدِمَائِهِمْ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كَلِمَةٌ تُكَلَّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَذَمُّنٌ ، لَوْنُهُ لَوْنُ الدِّمِّ ، وَالرَّيْنُحُ رَيْنُحُ الْمِسْكِ »^(٢) .

كفته : وَيُكَفَّنُ مع ثِيَابِهِ ، للأمر به في شهداء أحد .

الصلاة على الشهيد : وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ؛ أي : الشهيد بلا غَسَلٍ ، نصَّ عليه تأكيداً ؛ وإن عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ !! لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ حَمْزَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .. وَجِيءَ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ؛ فَوُضِعَ إِلَى جَنْبِهِ فَصَلَّى عَلَيْهِ ، ثُمَّ رُفِعَ وَتُرِكَ حَمْزَةً حَتَّى صَلَّى عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ صَلَاةً ؛ كما في « مسند أحمد »^(٣) .

وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ على قتلى بَنَدِرٍ ، والصلاة على الميت لإظهار كرامته ، حَتَّى اخْتَصَّ بِهَا الْمُسْلِمُ ، وَحُرِّمَ الْمُنَافِقُ !! والشهيدُ أولى بهذه الكرامة .

تكفينه : وَيُنْزَعُ عَنْهُ ؛ أي : عن الشهيد مَا لَيْسَ صَالِحاً لِلْكَفَنِ كَالْفَرْوِ وَالْحَشْوِ .. إن وَجَدَ غَيْرَهُ صَالِحاً لِلْكَفَنِ^(٤) ، وَيُنْزَعُ عَنْهُ السِّلَاحُ ، وَالذَّرْعُ ، لما في

(١) ليس خاصاً بقتيل المعركة ، إنما غُيِّلَ عمرٌو وعليٌّ رضي الله عنهما ، ولم يفسل عثمان رضي الله عنه ؛ لأنه لم يَرْتَثْ بخلافهما .

(٢) أخرجه مالك : ٢٩/٢ ، وأحمد : ٢٤٢/٢ ، ومواضع ، والبخاري : ٢٨٠٣ ، ومسلم : ١٠٣-١٨٧٦ ، ، والترمذي : ١٦٥٦ ، والحميدي : ٤٦٧/٢ ، وابن راهويه : ٤١٤/١ ، وابن حبان : ٣٨١٥ بلفظ : « من جرح جرحاً ... » ، وأخرجه البيهقي : ١١/٤ ، والنسائي : ٣١٤١ ، وابن ماجه : ٢٧٩٥ ، وأبو يعلى : ٦٢٦٣ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

والترميز : اللَّفْتُ . مراده ما يقوم مقام التكفين مما لا يراعى فيه هيئة الكفن .

(٣) ٤٦٣/١ عن ابن مسعود ، وأبو داود في « المراسيل » : ٤٢٧ ، وابن سعد في « الطبقات » : ١٦/٣ ، كذا في « نصب الراية » : ٣٦٣/٢ ، و« الدراية » : ٢٤٣/١ .

(٤) مفهومه : أنه إن لم يوجد ما يكفن به يُقْفَى عليه ما عدا السلاح ، أمّا السراويل .. فلا يترع بحال !! =

(أبي داود) ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أمر رسول الله ﷺ بقتل أحد أن يُترَع عنهم الحديد والجُلُود ، وأن يُدفنوا بِدِمَائِهِمْ وثيابهم^(١) .

تعديله : وَيُزَادُ ؛ إن نقص ما عليه عن كفنِ السَّنةَ لِيَنَمَ .

وَيُنْقَصُ ؛ إن زاد العددُ فِي ثِيَابِهِ على كفنِ السَّنةَ ؛ تَوَفَّرَ . . على الورثة ؛ أو المسلمين .

تكميل : وَكُرِّهَ نَزْعُ جَمِيعِهَا^(٢) ؛ أي : ثيابه ، التي قُتِلَ فيها لِيَقْبَلَ عليه أثرها .

غسله : وَيُغْسَلُ الشَّهِيدُ عِنْدَ الْإِمَامِ ؛ ١- إِنْ قُتِلَ جُنْبًا ؛ لِأَنَّ حَنْظَلَةَ بْنَ الرَّاهِبِ^(٣) اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أَحَدٍ ، وَقَالَ ﷺ : « إِنِّي رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ تَغْسِلُ حَنْظَلَةَ ابْنَ أَبِي عَامِرٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ بِمَاءِ الْمُزْنِ فِي صَحَائِفِ الْفِضَّةِ »^(٤) . قال أبو أسيد^(٥) : فَذَهَبْنَا وَنَظَرْنَا إِلَيْهِ ؛ فَإِذَا بِرَأْسِهِ يَقَطُرُ مَاءً !! فَارْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى امْرَأَتِهِ^(٦) !! فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهُ خَرَجَ . . وَهُوَ جُنْبٌ .

الصبي والمجنون : أَوْ ٢- صَبِيًّا ، أَوْ ٣- مَجْنُونًا^(٧) ، لِأَنَّ السِّيفَ كَفَى عَنْ

(١) أخرجه أحمد : ٢٤٧/١ ، ٢٢١٧ ، والبخاري : ٩٢ ، وأبو داود : ٣١٣٤ ، وابن ماجه : ١٥١٥ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) معناه : يكره نزع الجميع وإبداله بكفن جديد ، والقواعد تقتضيها كراهة تحريم !! .

(٣) هو غسيل الملائكة حنظلة بن عمرو - أبي عامر - الراهب . صحابي جليل أسلم وحسن إسلامه ، واستشهد يوم أحد بيد أبي سفيان ابن حرب .

(٤) أخرجه ابن حبان : ٧٠٢٥ ، والحاكم : ٢٠٤/٣ ، والبيهقي : ١٥/٤ ، وابن سعد في الطبقات : ٢٨٩/٨ ؛ عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما .

(٥) أبو أسيد مالك بن ربيعة الأنصاري الساعدي شهد بدرًا وأحدًا وما بعدهما ، وكانت راية بني ساعدة معه يوم الفتح ، وله رواية ، كان كثير الشعر أبيض الرأس واللحية ، وهو آخر البدرين وفاةً ، وفي تاريخ وفاته تباين .

(٦) هي جميلة بنت عبد الله بن أبي بن سلول ، وكان قد ابتنى عليها تلك الليلة ، فرأت في منامها كأن باباً من السماء قد فتح ، فدخل وأغلق دونه ، فعرفت أنه مقتول من الغد ، فلما أصبحت دعت برجال من قومها فأخبرتهم أنه قد دخل بها خشية أن يقع في ذلك نزاع .

(٧) يُغْسَلَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، خِلَافًا لِصَاحِبِيهِ

التغسيل فيمن يوصفُ بـذنب ، ولا ذنب لهما ؛ فلم يكونا في معنى شهداء أحد!! .
 الحائض والنفساء : أو قُتل^(١) ٤- حائِضاً ، أو ٥- نَفْسَاء ، سواء كان بعد انقطاع
 الدم ، أو قبل استمراره في الحيض ثلاثة أيام في الصَّحِيح^(٢) . والمعنى فيهما!!
 كالجنب .

مبحث

المرث وأحكامه

المرث : أو ٦- أَرُثْتُ - بالبناء للمجهول - أي : حُمِلَ من المعركة رَثِيئاً ، أي :
 جريحاً . . وبه رَمَقَ . كذا في « الصَّحاح » .

لماذا سُمِّيَ : وسُمِّيَ مرثاً!! لأنه صار خَلَقاً في حكم الشهادة بما كُلف به من
 أحكام الدنيا ، أو وَصَلَ إليه من منافعها بَعْدَ أَنْقِضَاءِ الْحَزْبِ ، فسقط حكمُ الدنيا
 وهو ترك الغُسل ، فَيُغْسَلُ وهو شهيدٌ في حكم الآخرة ، له الثوابُ الموعود
 للشهداء .

مظهره ومجلاه : ولو ارثتُ بَأَن ١/٦ - أَكَلَ ، أو ٦/ب - شَرِبَ ، أو ٦/ج - نَامَ ؛
 ولو قليلاً ، أو ٦/د - تَدَاوَى لرفق الحياة .

بقاء التكليف : أو ٦/هـ - مَضَى عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ . . وَهُوَ يَغْفُلُ ؛ ويقدرُ على
 أدائها^(٣) ، إذ لا يلزمه بدون قدرة ، فمع العجز . . لا يغسل!!

(١) ذَكَرَ الفعل ١٩ على نية لفظ « الشهيد » .

(٢) حاصل المسألة : إذا انقطع (الحيض أو النفاس) . . فاستشهدت ولم تُغْسَل ؛ فإنها على حكم
 الحائض والنفساء عند أبي حنيفة فليست بشهيدة ، فتُغْسَل ، خلافاً لهما .

وإن استشهدت قبل الانقطاع ؟ تُغْسَل في الأصح من روايتين .

أما من قُتِلَ قبل استمراره ثلاثة أيام . . فإنها لا تُغْسَل بالإجماع . فتنبه .

(٣) هذا القيد للزيلي في « تبين الحقائق » : ٢٤٩/١ ، لكن لم يسلم له الكمال في « الفتح » :
 ١١٠٨/٢ فقوله (لا يلزمه الأداء) . . معناه : ليس من أحكام الدنيا .

التغل والوصية : أو ٦/و - نُقِلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ حَيًّا لِيَمْرُضَ ، لَا^(١) لِيَخُوفِ وَطْءِ
الْخَيْلِ ، أو الدواب ؛ فإنه بهذا لا يكون مرتثاً .
أو ٦/ز - أَوْصَى ، عطف على قوله (أَكَل) .. سواء أوصى بأمر الدنيا ؛ أو
الآخرة ؛ عند أبي يوسف .

وقال محمد : لا يكون مرتثاً بوصيته بأمر الآخرة^(٢) .

وقيل : الخلاف في أمور الدنيا^(٣) .

وقال الفقيه أبو جعفر^(٤) : إنما يكون مرتثاً إذا زادت الوصية على كلمتين ، أما
بالكلمة ؛ أو الكلمتين !! فلا تبطل الشهادة .

أعمال الدنيا : أو ٦/ح - بَاعَ ، أو ٦/ط - اشْتَرَى ، أو ٦/ي - تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ
كَثِيرٍ ، بخلاف القليل ، فَإِنَّ مِنْ شُهَدَاءِ أَحَدٍ مَنْ تَكَلَّمَ كَسَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ^(٥) !!
تقييد : وهذا كله إذا كان بعد انقضاء الحرب .

إيضاح : وَإِنْ وُجِدَ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَكْلِ وَنَحْوِهِ مَعَ الْجِرَاحَةِ ، وَكَانَ قَبْلَ انْقِضَاءِ
الْحَرْبِ ؟ لَا يَكُونُ الشَّهِيدُ مُرْتَثًا بِذَلِكَ ؛ كَذَا قَالَ الْكَمَالُ (١٠٩/٢) .

(١) في مخطوط المتن المجرد : إِلَّا .

(٢) وهو الأصح ؛ كما في « الجوهرة » (١٣٦/١) .

(٣) وحيث لا خلاف على الأظهر ؛ كما في « البحر » ٢١٤/٢ ؛ مع زيادة المحيط .

(٤) الهنلاوي عند الإطلاق .

(٥) هو الصحابي الجليل - سعد بن الربيع الأنصاري ، أحد نقباء الأنصار الذين أرسل سيدنا النبي ﷺ
من يتفقده يوم أحد ، وهو أخو عبد الرحمان بن عوف في المواخاة

وحاصل قصته : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ يَتَفَقَّدُهُ ، فَقَالَ سَعْدُ : إِنِّي فِي الْأَمْوَاتِ .
وَأَبْلَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ السَّلَامَ ، وَقَالَ لَهُ : جِزَاكَ اللَّهُ خَيْرَ مَا جَزَى نَبِيًّا عَنْ أُمِّهِ . وَقَالَ لَهُ : إِنِّي أَجِدُ
رِيحَ الْجَنَّةِ . ثُمَّ قَالَ : أَبْلَغْ قَوْمَكَ عَنِّي السَّلَامَ ؛ وَقُلْ لَهُمْ : إِنَّ سَعْدًا يَقُولُ : إِنَّهُ لَا عِلْرَ لَكُمْ إِنْ
خَلَصَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ مَكْرُوهٌ . وَفِيكُمْ عَيْنُ تَطَرُّفٍ .

أخرجه الحاكم : ٢٠١/٣ ، وصححه ، وأقره الذهبي ، والبيهقي في « دلائل النبوة » :

تكميل : [وَيُغْسَلُ مَنْ قُتِلَ فِي الْمِصْرِ . . وَلَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ قُتِلَ بِحَدِيدَةٍ ظُلْمًا ، أَوْ قُتِلَ بِحَدِّ ، أَوْ قَوْدٍ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ] (١) .

مطلب

في المقابر المشبهة

وإذا اختلط قتلى المسلمين بقتلى الكفار ؟ أو موتاهم بموتاهم ؟ ! فإن كان المسلمون أكثر يُصَلَّى عليهم وينوي المسلمين .
والأ ؟ ! فلا ، إلا من عرفه أنه من المسلمين .
ويُتَّخَذُ لهم مقبرة على حدة ، كذمية ماتت حبلى بمسلم .



فائدة جلية (٢) :

تلقين الميت بقراً عليه بعد الدفن

أهوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَوْا نَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ (٣) ﴿ تَعْنُ أُولَئِكَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ ﴾ [فصلت] .

باسم الله ، وبالله ، ومن الله ، وإلى الله ، وعلى ملة رسول الله ﷺ .

بهذا حَكَمَ الله ، وبهذا قَدَّرَ الله ، وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ رُحِّجَ عَنِ النَّكَارِ وَأُدْخِلَ

(١) سقط من أكثر نسخ المتن ، والشرح ، وأُثبتناه من (خ) و (ط) .

(٢) وجعلتها بخط العلامة ابن عابدين (صاحب « رد المحتار ») .

وأصل مشروعية التلقين تقدم الكلام عنها ص ٨٥٤ عن أبي أمامة رضي الله عنه .

الْبَحْثَةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتْنَعُ الْفُرُودِ ﴿ [آل عمران] ، ﴿ لِيُثْلِحَ هَذَا فليُثْلِحَ الْعَمَلُونَ ﴾ [الصافات] ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَلَهُمْ مَمَاتٌ ﴾ [الزمر] ، ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْمُعْزَرُ وَلِإِيَّاهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [القصر] ، ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٦٦﴾ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْمَلَكِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن] .

يا عبد الله وابن عبده وأمتي ؛ ذهبت عنك الحياة الدنيا وزينتها ، وصيرت الآن في برزخ من برازخ الآخرة ، وآخرها من الدنيا ، فلا تنس العهد الذي فارقتنا عليه من دار الدنيا وقدمت به إلى دار الآخرة ؛ وهي شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله حقاً .

يا عبد الله وابن عبده وأمتي ؛ فسح الله لك في قبرك هذا مد البصر ، قل معي (لا إله إلا الله ، محمد رسول الله) .

يا عبد الله وابن عبده وأمتي ؛ ذهبت من دار الغرور ، ووصلت إلى دار الفرح والسرور ، وخرجت من دار الفناء ؛ ووصلت إلى دار البقاء ، خرجت من دار الدنيا الدنية ؛ ووصلت إلى دار العقبة الأبدية ، ذهبت من دار المحنة ؛ ووصلت إلى دار الراحة والرحمة .

واعلم يا عبد الله ؛ بأنه الآن ينزل عليك الملكان الشفيقان الرفيقان الموكلان بك وبأمثالك من أمة محمد ﷺ ؛ فلا يزعجاك ولا يزعباك ، واعلم أنهما خلقا من خلق الله تعالى ؛ كما أنت خلق من خلقه ، فإذا أتياك وأجلساك وسألاك عن الحنان المنان الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ؛ وقال لك (من ربك ؟) (ما دينك ؟) (من نبيك ؟) ، (ما طريقك ؟) (ما منهاجك ؟) (ما إمامك ؟) (ما قبلتك ؟) (ما الذي مت عليه ؟) ..

فقل لهما في جوابهما بقلب صريح ؛ وقول صحيح ؛ ولسان مبين فصيح .. نطق بلا خوف منهما .. ولا فزع ، (الله ربّي) ، فإن سألاك الثانية ؛ فقل لهما (الله ربّي) ، فإذا سألاك الثالثة ؛ فقل لهما :

(الله ربِّي ، والإسلام ديني ، ومحمدٌ نبيي ، والخير طريقي ، والسنة منهاجي ، والقرآن إمامي ، والكعبة قبلتي ، والصلاة فريضتي ، والمسلمون إخواني ، والمسلمات أخواتي ، وإبراهيم الخليل أبي ، وأنا عشتُ ومثٌ على قول « لا إله إلا الله .. محمد رسول الله ») .

تمسك يا عبد الله ؛ بهذه الحجة ، واعلم بأنك مقيم بهذا البرزخ إلى يوم يبعثون .

فإن قيل لك (ما تقول : في هذا الرجل الذي بعث فيك ؛ وفي الخلق أجمعين ؟) . فقل لهما : (هو محمد ﷺ ؛ جاءنا بالهدى والبيّنات من ربّه ؛ فأما به واتبعناه وصدقنا برسالته ، ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ حَسِبَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾) [التوبة] .

واعلم يا عبد الله ؛ أنّ الموت حقّ ، وأنّ الجنة حقّ والنار حقّ ، وأنّ الصراط والميزان حقّ ، وأنّ الحشر والنشر حقّ ، وأنّ عذاب القبر ونعيمه حقّ ، وأنّ سؤال الملكين لك في هذه الساعة المباركة حقّ ، وأنّ لقاء الله سبحانه وتعالى حقّ ، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها ، وأنّ الله يبعث من في القبور .

آنسك الله ، ثبّتك الله ، أثبت ولا تخف عند السؤال ، ﴿ يَشِيتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم] . وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم . ﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [سجدة] وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الصافات] .

• • •

الأسئلة

- من هو الشهيد ؟ ولماذا سُمِّيَ ؟ وما مضمون قدره ؟
- متى يكون القتل شهيداً ؟ وما هي حالاته ؟
- ما هو شرط القتل لنحكم بكونه شهيداً ؟
- اذكر أحكام تكفينه بثيابه ؟ ولماذا نكفنه بها ؟
- الشهيد لا يغسل ، فهل نصلي عليه بلا غسل ، أو نترك الصلاة لعدم غسله ؟ ولماذا ؟
- كيف نكفن الشهيد ؟ وما نصنع بما عليه مما لا يصلح للكفن ؟
- ما هو كفن السنة للشهيد ؟ وهل نزيد أو ننقص لأجل ذلك ؟ ولماذا ؟
- متى يغسل الشهيد ؟ فصلل مستشهداً لما تقول ، ومعللاً لما لا دليل له .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
 - * الشهيد هو مَنْ تشهد له مواضع سجوده على الأرض بأداء الصلاة .
 - * الشهيد مَنْ قتله أهل الحرب بالسلاح ؛ لا بالفرق والحرق .
 - * لا يكون شهيداً من قتله مسلم عمداً ليسرق ماله في داره .
 - * من وجد بالمعركة قتيلًا . . وقد خرج الدم من أنفه وفمه لا يكون شهيداً .
 - * من دهسه كافر بسيارة ، أو غرقه ، أو حرقه أثناء المعركة لا يكون شهيداً .
 - * من قتله مسلمٌ عمداً ظلماً بحجر لا يكون شهيداً .
 - * يصلّي على الشهيد ؛ ولا يغسل لثلاث يذهب أثر دم الشهادة .
 - * يغسل الدم عن الشهيد ، ولا يصلّي عليه لمغفرة ذنوبه بالشهادة .

- * ينزع عن الشهيد الدرع والسلاح ؛ دون غيره من الفرو والحشو .
- * يزداد للشهيد الكفن وينقص حسب كفن السنة .
- * يكره نزع جميع ثيابه وتكفينه بغيرها .
- * يصلى على الشهيد ؛ ولا يغسل ؛ وإن قتل جنبا .
- * الصبي والمجنون لا يغسلان ولا يصلى عليهما ؛ لأنهما لا ذنب عليهما .
- * المرتث هو الذي تمزق كل جسده فصار رثيا لا يمكن تغسيله .
- * من لا يكون شهيدا بخلل شرط الشهادة . . له ثواب الشهداء في الآخرة .
- * أوصى بأحكام الآخرة . . لا تنقض شهادته .
- الصبي والمجنون لا يكونا شهداء ؛ ولو قتلوا في المعركة . لماذا ؟
- اذكر أحكام الحائض والنفساء لو قتلت في المعركة متى تكون شهيدة وما الخلاف في ذلك ؟
- ما معنى الارتثات ؟ ويم يكون ؟ ولماذا سُمي المرتث به ؟
- ثلاثة من الخلفاء الراشدين استشهدوا ، غسل اثنان ولم يغسل الثالث ؟ ! من هم ؟ ولماذا ؟
- ما حكم من ينقل من المعركة : هل يكون مرتثا أولا ؟
- لو تمكن القتل من الوصية : هل يكون شهيدا أو لا ؟ مع التفصيل والتعليل .
- كيف نصنع لو اختلط موتى وقتلى من المسلمين بالكفار ؟
- * لو أكل أو شرب أو تداوى أثناء المعركة لا يكون مرتثا ؛ فهو شهيد .
- * من اختلط بالكفار موتا أو قتلا . . يدفنون في مقابر خاصة ، ولا يصلى عليهم .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

- * قال ﷺ : « زَمَلُوهُمْ . . . ، فَإِنَّهُ لَيْسَ . . . فِي سَبِيلِ اللَّهِ . . . إِلَّا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ . . . لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِّ . . . »
- * أمر رسول الله ﷺ بقتلى . . . أَنْ يُنْزَعَ عَنْهُمْ . . . و . . . ، وأن يدفنوا . . . و . . .
- * قال ﷺ : « إِنِّي رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ تَغْسِلُ . . . مِنْ . . . بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . . . فِي . . . »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يُؤْتِي الْحِكْمَ مَن يَشَاءُ

وَمَن يَشَاءُ لِيُضِلَّ

فَقِيلَ أُولَئِكَ لِيُزِيلَ

كِتَابُ الصَّوْمِ

مناسبتة : لَمَّا كَانَ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ ^(١) كَالصَّلَاةِ . . ذَكَرَهُ عَقِبَهَا .
 ما يَحْتَاجُ لِمَعْرِفَتِهِ : وَيَحْتَاجُ لِمَعْرِفَتِهِ لَفْظٌ ؛ وَشَرِيعَةٌ ، وَسَبَبٌ ، وَشَرْطٌ ،
 وَحُكْمٌ ، وَرُكْنٌ ، وَحِكْمَةٌ مَشْرُوعِيَّةٌ ، وَصِفَتُهُ .
 معناه : فَمَعْنَاهُ لَفْظٌ : الْإِمْسَاكُ عَنِ الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ .
 وَشَرْعاً : هُوَ الْإِمْسَاكُ نَهَاراً - النَّهَارُ : فَيْدُ اللَّيْلِ ؛ مِنْ الْفَجْرِ الصَّادِقِ إِلَى
 الْغُرُوبِ - عَنْ إِدْخَالِ شَيْءٍ ؛ سِوَاهُ كَانَ يُوَكَّلُ عَادَةً ؛ أَوْ غَيْرَهُ ، وَقَيْدُ الْإِدْخَالِ يُخْرِجُ
 الدُّخُولَ ؛ كَالْغُبَارِ ^(٢) .
 وَكَوْنُهُ عَمْدًا ؛ أَوْ خَطَأً ! يُخْرِجُ النَّسِيَانَ .
 وَالْمَخْطِئُ : مَنْ سَبَقَهُ مَاءٌ الْمَضْمُضَةُ إِلَى حَلْقِهِ ؛ فَهُوَ كَالْعَمْدِ ^(٣) .
 سِوَاهُ أَدْخَلَهُ بَطْنًا مِنْ الْفَمِ ؛ أَوْ الْأَنْفِ ، أَوْ مِنْ جِرَاحَةٍ فِي الْبَاطِنِ تَسْمَى
 « الْجَائِفَةُ » ، أَوْ أَدْخَلَهُ فِي مَالَةٍ حُكْمُ الْبَاطِنِ ^(٤) ؛ وَهُوَ الدِّمَاغُ ، كَدَوَاءِ الْآمَةِ ^(٥) .
 وَالْإِمْسَاكُ نَهَاراً عَنْ شَهْوَةِ الْفَرْجِ - شَمِلَ الْجَمَاعَ ؛ وَالْإِنْزَالَ بَعَثَ ^(٦) - بَنِيَّةٌ ؛

-
- (١) أي : محضة . إذ العبادات ثلاثة : ١- بدنية محضة ؛ كالصلاة والصوم ، فلا يصح التوكيل فيهما بعذر ؛ ولا بغيره . ٢- مالية محضة ؛ كالزكاة والعشر ، فيصح التوكيل فيهما بعذر ؛ وبغيره . ٣- مركبة من البدنية والمالية كالحج والجهاد ؛ فيصح التوكيل فيهما بالعذر ؛ لا بغيره .
 (٢) انظر تفصيل ذلك ص ١٠٠٠ ، ص ١٠٠١ .
 (٣) هذا من حيث الحكم في حق الصوم . أمّا الإلم . . فمختلفان .
 (٤) في مخطوط المتن المجرد : البطن ومثله الأذن الوسطى ، فهي في حكم الباطن ، لذا تفسد القطرة في الأذن ؛ دون العين . وسياقي ص ١٠٢٧ .
 (٥) الجائفة : جراحة في البطن أو الصدر تصل إلى الجوف .
 والآلة : جراحة في الرأس تصل إلى أم الدماغ .
 (٦) الاستمناة بالكف ونحوه ، لكن بشرط الإنزال ، وكذا في وطء الميتة والبهيمة ، أو وطء ما دون =

لتمتاز العبادة عن العادة مِنْ أَهْلِهِ ؛ احترازاً عن الحائض ، والنفساء ، والكافر ،
والمجنون . واختصار هذا الحدّ الصحيح :

حدّه : إمساكُ عن المفطرات . . منويٌّ لله تعالى ؛ بإذنه ؛ في وقته .

سبب وجوبه : وَسَبَبٌ وَجُوبٍ رَمَضَانَ - يعني : افتراض صومه - شُهُودُ جُزْءٍ
صالح للصوم مِنْهُ ؛ أي : من رمضان .

خرج الليل وما بعد الزوال . . على ما قاله فخر الإسلام [البزدوي] وَمَنْ
واقفه^(١) ، خلافاً لشمس الأئمة [السرخسي] : أَنَّ السبب مطلقُ الوقت في الشهر .

سبب أدائه : وَكُلُّ يَوْمٍ مِنْهُ ؛ أي : من رمضان سَبَبٌ لِأَدَائِهِ ؛ أي : لوجوب أداء
ذلك اليوم لتفرُّق الأيام .

فمن بلغ ؛ أو أسلم ! يلزمه ما بقي منه ؛ لا ما مضى^(٢) .

ولا منافاة بالجمع بين السببين^(٣) .

ونقلت السببية من المجموع للجزء الأول !! رعاية للمعيارية^(٤) .

= الفرج ؛ وما أشبه ذلك . انظر ص ١٠٣٢ .

أما الجماع . . فيكفي لبطان الصوم ووجوب الكفارة التقاء الختانين ؛ ولو بغير إنزال .

(١) ومنهم الإمام أبو زيد الدبوسي ؛ كما في « البحر » : ٢٧٦ / ٢ .

(٢) وقيل : يقضي الجميع . ورجح كلاً جماعة ! قال العلامة ابن عابدين ٨١ / ٢ :

والحاصل : أنهما قولان مصححان . وأن المعتمد الثاني - يعني : ما ذكره المؤلف ههنا -
لكونه ظاهر الرواية والمتون .

(٣) سبب شهود الجزء الصالح ابتداءً ، وسبب شهود الجزء اليومي لكل يوم لانصبايهما في ابتداء
التكليف ؛ كشهر مجموعاً ، والأداء لكل يوم مفرداً ؛ لتخلُّل الانقطاع بالليل .

(٤) معناه : أن صوم رمضان معيار ؛ لا يسع غيره ، بمعنى أنه يستوعب الصوم جميع الوقت ، فلا
يمكن تأدية أكثر من يوم في اليوم ، أو شهر في الشهر .

بخلاف الظرف ؛ كوقت الصلاة ؛ فإنه لا يستوعب الأداء جميع الوقت ، بل يسعه ويسع

غيره !!

ولأن الصوم معيار فينبغي أن يشمل سبب الوجوب أوّل لحظة منه وآخرها بتمامه .

حكمه وشروط افتراضه

شروط فرضيته : **وَمَوْ** ؛ أي : صوم رمضان **فَرَضُ** عين **أَدَاءُ** وَقَضَاءُ . . عَلَى مَنْ
أَجْتَمَعَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : هي شروط لافتراضه والخطاب به ، وتسعى « شروط
وجوب » !!

أحدها : **الإِسْلَامُ** ؛ لأنه شرط للخطاب بفروع الشريعة .

وثانيها : **الْعَقْلُ** ؛ إذ لا خطاب بدونه .

وثالثها : **الْبُلُوغُ** ؛ إذ لا تكليف إلا به .

ورابعها : **الْعِلْمُ بِالْوُجُوبِ** ؛ وهو شرط لِمَنْ أَسْلَمَ بِدَارِ الْحَرْبِ .

العلم الموجب : وإنما يحصل له العلم الموجب بإخبار ١- رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ ؛ أو

٢- رجل وامرأتين ، ٣- مستورين ، أو ٤- واحد عدل .

شرط المخبر : وعندهما : لا تشترط العدالة ؛ ولا البلوغ ؛ والحرية .

وقوله (أَوْ الْكَوْنُ) !! شرط لمن نشأ بِدَارِ الْإِسْلَامِ ، فإنه لا عذر له بالجهل^(١) .

شرائط وجوب الأداء : وَيُشْتَرَطُ لِوُجُوبِ أَدَائِهِ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَفْرِيجِ الذِّمَّةِ فِي

وقته :

١- **الصَّحَّةُ مِنْ مَرَضٍ** ، لقوله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ

أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿ [البقرة/ ١٨٤] .

(١) ومعنى العذر ههنا شيان : أولهما : عدم الإثم بتأخر التعلم . وثانيهما : عدم وجوب قضاء
ما مضى قبل العلم .

فإنما الجاهل المسلم بدار الإسلام لجهله ، ويجب عليه قضاء ما لم يصمه . بخلافه في دار
الحرب .

أما في زماننا فينبغي أن لا يعذر في أي منهما ؛ لتوافر وسائل التعليم بغير أدنى حرج ،
ولا يكاد يتصور الجهل أصلاً .

و٢-الصَّحَّة ؛ أي : الخُلُوءُ عن حَيْضٍ ، وَنِفَاسٍ . لما قَدَّمناه ص ٢٧٨ .

و٣-الإِقَامَةُ ، لما تلوَّناه .

شرائط صحَّة الأداء : وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ أَدَائِهِ ؛ أي : فعله ، ليكون أعمَّ من الأداء والقضاء ثَلَاثَةُ شرائط :

١- الكَيِّفَةُ في وقتها لكلِّ يوم^(١) .

و٢- الخُلُوءُ عَمَّا يُنَافِيهِ- أي : ينافي صحَّة فعله - مِنْ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ ، لمنافاتهما .

و٣- الخُلُوءُ عَمَّا يُفْسِدُهُ بطروءه عليه .

ما يشترط للصَّحَّة : وَلَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ^(٢) الخُلُوءُ عَنِ الْجَنَابَةِ ، لقدرته على الإزالة ، وضرورة حصولها ليلاً ؛ وطروء النهار^(٣) .

تفصيل وتكميل : وليس العقلُ والإقامة من شروط الصحَّة ، فإنَّ الجنونَ إذا طَرَأَ ؛ وبقي إلى الغروب اَصَحُّ صَوْمُهُ^(٤) .

ركن الصوم : وَرُكْنُهُ ؛ أي : الصومُ الْكَفُّ ؛ أي : الإمساكُ عَنْ [قَضَاءٍ]^(٥) شَهْوَتَيِ الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ ، وَعَنْ مَا أَلْحَقَ بِهِمَا مِمَّا سَنذكره ص ١٠٤٣ .

(١) حقيقتها : أن يعلم بقلبه أنَّه صائم . وهذا كافٍ في حقِّ غير المسافرين ، أمَّا هو . . فيكفي ما لم يتوَّ صَوْمَ واجبٍ آخر .

ورقتها : من غروب الشمس أَمْسَ إلى قبيل الضحوة الكبرى (وهي نصف ما يصام فيه / من الفجر إلى الغروب) .

وفي نيَّة كلِّ يوم خلاف زفر ومالك رحمهما الله ، فإنَّهما قالَا بإجزاء نيَّة واحدة للشهر كلَّه .

(٢) وإنَّما تشترط لحرمة ترك الصلاة .

(٣) معناه : أنَّ الإنسان له أن يصيب الجنابة آخرَ الوقت ليلاً ، ويحتاج لإزالة الجنابة بعد طلوع الفجر فلا بدَّ من وقت هو فيه جنب . . وهو صائم !! .

(٤) إن لم يصحبه مفسدٌ من المفسدات ا بخلاف الصلاة فقد العقل مفسد لها ، وطروء الإقامة مغيرٌ لفرضيّتها من ركعتين إلى أربع .

(٥) ساقط من مخطوط المتن المجزؤ .

حكم الأداء : وَحُكْمُهُ : سُقُوطُ الْوَاجِبِ - أي : اللّازم . . فرضاً كان ؛ أو غيره -
عَنِ الذَّمِّ بِإِيجَابِ اللَّهِ ^(١) ؛ أو العبد ، وَالثَّوَابُ ؛ تَكْرُماً مِنْ اللَّهِ ^(٢) فِي الْآخِرَةِ ؛ إِنْ
لَمْ يَكُنْ مِنْهياً عَنْهُ .

أداء المنهي : فَإِنْ كَانَ مِنْهياً عَنْهُ ؛ كَصَوْمِ النَّحْرِ !! فَحُكْمُهُ الصُّحَّةُ وَالخُرُوجُ عَنْ
العَهْدَةِ ، وَالْإِثْمُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْ ضِيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى .

حكمة المشروعية : مِنْهَا ١- أَنَّ بِهِ سَكُونَ النَّفْسِ الْأَمَّارَةِ بِإِعْرَاضِهَا عَنْ الْفُضُولِ ،
لِأَنَّهَا إِذَا جَاعَتْ . . شَبِعَتْ جَمِيعُ الْأَعْضَاءِ ؛ فَتَنْقَبِضُ الْيَدُ ، وَالرَّجُلُ ، وَالْعَيْنُ ،
وَبَاقِي الْجَوَارِحِ عَنْ حَرَكَاتِهَا ، وَإِذَا شَبِعَتْ النَّفْسُ . . جَاعَتْ الْجَوَارِحُ - بِمَعْنَى :
قَوِيَتْ عَلَى الْبَطْشِ ، وَالنَّظَرِ ، وَفَعَلَ مَا لَا يَنْبَغِي ؛ فَبِانْقِبَاضِهَا يَصْفُو الْقَلْبُ ،
وَتَحْصُلُ الْمِرَاقَبَةُ .

ومِنْهَا ٢- الْعَطْفُ عَلَى الْمَسَاكِينِ بِالْإِحْسَاسِ بِأَلَمِ الْجُوعِ لِمَنْ هُوَ وَصْفُهُ أَبَداً ،
فِيُحْسِنُ إِلَيْهِ ، وَلِذَا لَا يَنْبَغِي الْإِفْرَاطُ فِي السَّحُورِ ؛ لِمَنْعِهِ الْحِكْمَةَ الْمَقْصُودَةَ .
و٣- الْإِتِّصَافُ بِصِفَةِ الْمَلَائِكَةِ ^(٣) .

تكميل : وَلَا يَدْخُلُ الرِّيَاءُ فِي صَوْمِ الْفَرْضِ ^(٤) .

* * *

(١) الْأَوَّلُ فِي حَقِّ رَمَضَانَ وَمَا وَجِبَ جَزَاءُ ، أَوْ كَفَّارَةٌ . وَالثَّانِي : فِي حَقِّ النَّذْرِ ؛ وَمَا شَرَعَ فِيهِ ؛
وَنَحْوَهُ .

(٢) ابْتِدَاءً ، لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لِلْعَبْدِ عَلَى مَوْلَاهُ شَيْءٌ ؛ وَلَوْ وَفَّاهُ كَامِلاً خَالِصاً .

(٣) مِنَ الْعِبَادَةِ وَالْقِيَامِ بِحَقِّ الْمَوْلَى مَسْجُوداً بِلَا أَكْلِ وَشَرَبٍ وَمُبَاحِ الشَّهَوَاتِ .

(٤) وَكَذَا جَمِيعُ الْفَرَائِضِ .

فصل في صفة الصوم وتقسيمه

أقسامه : وَيَنْقَسِمُ الصَّوْمُ إِلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ :

إجمال وتفصيل : ذكرت مجملّة ، ثم مفصّلة !! لكونه أوقع في النفس :

١- فرض عين ، ٢- واجب ، ٣- مننون ، ٤- مندوب ، ٥- نفل ، ٦- مكروه .

١- الفرض : أمّا القسم الأول ؛ وهو ؛ الْفَرَضُ !! فهو : صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ ؛
أداء وَقْضَاء^(١) ، وَصَوْمُ الْكَفَّارَاتِ^(٢) : ١- الظّهار ، ٢- القتل ، ٣- اليمين ، ٤-
جزاء الصيد ، ٥- فدية الأذى في الإحرام^(٣) ، لثبوت هذه بالقاطع من الأدلّة ..

(١) هو فرض معين أداء لغير مسافر : أمّا المريض ففيه خلاف سيأتي ص ٩٧٣ .

وأما القضاء ففرض عين ؛ لكنه غير معين ، وإن كانت المبادرة عقب انتهاء العذر أولى .

(٢) عدّ الكفّارات في الفرض غير مسلم ، سنوّضه بعد قليل مع النذر .

(٣) أدلتها على الترتيب قوله تعالى :

١- ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ ، ﴿ مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاقَشَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
فَمَطْلَعَامٍ سِتَيْنِ سِتْكَيْتَا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِأَقْوَى رَسُولِهِ وَتَقْلَقَ حُدُودُ أَهْلِهِ وَالْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ ٣١ ﴾ [٣- ٤/
المجادلة] .

٢- ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً ﴾ ، ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ ﴾ [٩٢/ النساء] .

٣- ﴿ وَلَكِنْ يُؤَلِّفُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفِّرُوهُ ﴾ ﴿ رَقَبَتًا فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ ﴾ [٨٩/ المائدة] .

٤- ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ ﴾ ، ﴿ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [٩٥/ المائدة] .

٥- ﴿ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُرِيضًا أَوْ يَدًا أَوْ ذًى مِنْ رَأْسِهِ فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامِهِ ﴾ [١٩٦/ البقرة] .

وبقي كفارة إفساد الصوم ! وقد ثبتت بالثبوت المطهرة ، فلذا لم يذكرها هنا ، وهو قوله ﷺ :
« أتجد ما تُعزّرُ رَقَبَةً ؟ » . قال : لا . قال : « فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ » . أخرجه
الستة وغيرهم ؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

سَنَدًا ؛ ومثلاً^(١) ، والإجماع عليها .

وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ الصَّوْمِ الْمَنْدُورُ^(٢) ؛ فهو فرض في الْأَظْهَرِ^(٣) ، لقوله تعالى ﴿وَلْيُؤْفُقُوا ذُرَاهُمْ﴾^(٤) [الحج/ ٢٩] .

٢- الواجب : وأمَّا القسم الثاني ؛ وهو : الْوَاجِبُ ! فَهُوَ : قَضَاءُ مَا أَفْسَدَهُ مِنْ صَوْمٍ نَقَلَ ، لوجوبه بالشروع^(٥) ، وصوم الاعتكاف المندور^(٦) .

(١) أراد بالسند قطعية الثبوت، وبالمثل قطعية الدلالة . وهذا يلزم منه فرضية الأداء . . لا فرضية العمل ؛ كالوتر ، ولا فرضية الاعتقاد والعلم ؛ كرمضان . إذ يلزم كفر جاحده ، والمثلي كالوتر يفوت الجواز بفوته ، بخلاف هذا فلا يلزم كفر جاحده ، ولا يفوت الجواز بفوته ، لوجود شبهة كسب العبد له ، أو شرعه جزاء لكسب العبد ، فأورث شبهة تُنَزِّلُهُ عن الفرض إلى الواجب ثم إلى أدنى قِسْمَيْهِ .
ثم قوله (إجماعاً) غير كافٍ ، لأن الإجماع المنقول بطريق الشهرة والآحاد . . يفيد الوجوب ؛ دون الفرضية . وبخاصة أن الإجماع لم يتعقد على فرضية واحد منها .

والحاصل - كما قال العلامة ابن عابدين (٨٢ / ٢) : أن العلماء أجمعوا على لزوم الكفارات والمنذورات الشرعية ، ولا يلزم من ذلك الفرضية القطعية اللازم منها إكفار الجاحد لها .

(٢) ويصلح تقسيمه إلى ١- نذر معين زمانه ، و٢- غير معين زمانه (انظر ص ٩٧٥) .

وتظهر الثمرة في وجوب نية النية وتعيينها في غير المعين ؛ دون وجوب التبيين والتعيين في المنذور معيناً ؛ كما سيذكره ص ٩٧١-٩٧٤ . فتنبه .

(٣) بل الأظهر الوجوب ؛ كما حررناه ، وهذا ما اختاره (صاحباً « الهداية » : ١١٨ / ١ ، و « الوقاية » : ١١٥ / ١ - هامش « كشف الحقائق ») .

(٤) وإن كانت قطعية الثبوت بغير أدنى مَين . . لكنها ظنية الدلالة ، لأنه خُصَّ منها النذر بالمعصية ؛ لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وإجماعاً فتفيد الوجوب ؛ للشبهة . كما أن أصلها بكسب العبد فأشبهت الكفارات .

(٥) بقوله تعالى ﴿وَلَا تَبْلُغُوا أَهْلَكُكُمْ﴾ [٣٣/ محمد ﷺ] .

وأمَّا قوله ﷺ « الْمَنْطَرُوعُ أَمِيرٌ نَفْسِهِ » !؟ فمحمول على ما قبل شروعه ؛ إن شاء شرع ، أو ترك .

ثم اعلم أن الواجب في هذا المشروع نفلاً شيئان : ١- إتمام ما بداه . و٢- قضاء ما أفسده بعد الشروع . واعلم أيضاً أنه إن أفسده بعذر ؛ كالضيافة . . لا يائمه ، وإلاّ أئمه ، وعلى كلٍّ فالقضاء لا بد منه . فتنبه .

(٦) أمّا النفل من الاعتكاف فلا يلزم صومه ، وكذا نذر الليالي ، لعدم تصوّر الصوم فيها . وانظر ص ١٠٨١ -

٣- المسنون : وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ ؛ وهو : الْمَسْنُونُ^(١) ! فَهُوَ : صَوْمُ عَاشُورَاءَ ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ مَعَ صَوْمِ النَّاسِعِ ، لصومه ﷺ العاشر ؛ وقال : « لَيْتَنِي بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ لَأَصُومَنَّ النَّاسِعَ »^(٢) .

٤- المندوب : وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ ؛ وهو : الْمَنْدُوبُ^(٣) ! فَهُوَ : صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

وعليه ؛ فالواجبات ثلاث عشرة : ٤ / ١ : المنذور (معيَّناً زمانه ، وغير معيَّن) ، و (معلقاً بشرط ، ومطلقاً) ، و ١٠ / ٥ - الكفَّارات بأنواعها المتَّمة . و ١٢ / ١١ - النفل الذي شرع فيه إتماماً ، وإعادة لما أفسده ، و ١٣ - صيام المعتكف نذراً . فتنَّبَه .
(١) الظاهر أنَّه من القسم المستحب ؛ كما صرَّح به قاضي خان بقوله (٢٦٠ / ١) : ويستحبُّ أن يصوم يوم عاشوراء ومثله في « البدائع » : ٧٩ / ٢ .

ثم إنَّ صوم يوم عرفة مندوب اتفاقاً بل هو أكد ، لأنه ﷺ أخبر أنَّه يكفرُ مستين (الماضية والمستقبله) ، وفي صوم عاشوراء نديان : ١ - ندب صومه ، و ٢ - ندب ضمِّ يوم قبله ؛ أو بعده لمخالفة أهل الكتاب ، فلو لم يضمِّ ؟ كره تنزيهاً بلا موافقة ، وتحريماً معها .
(٢) أخرجه أحمد : ٢٣٦ / ١ ، ومسلم : ٢ - ١١٣٤ ، وابن ماجه : ١٧٣٦ ، وابن أبي شيبة : ٥٨ / ٣ ، والطبراني في « الكبير » : ١٦ / ١١ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

هذا ؛ وقد كان ذلك منه ﷺ صامه وأمر بصيامه في السنة الأولى من الهجرة حيث استأنس ﷺ بشرع من قبلنا ، ثم فرض رمضان بعد الهجرة بسنة ونصف بعد تحويل القبلة . . . فنسخ صيامه بصيام رمضان ؛ وقال ﷺ : « مَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ » . أخرجه أحمد : ٥٧ / ٢ ، والبخاري : ٤٥٠١ ، ومسلم : ١١٧ - ١١٢٦ ، وأبو داود : ٢٤٤٣ ، وابن خزيمة : ٢٠٨٢ ، وابن أبي شيبة : ٢٥٥ / ٣ ، وابن حبان : ٣٦٢٢ ، والبيهقي : ٢٨٩ / ٢ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وأما أنه ﷺ (صامه وأمر بصيامه) . . . فأخرجه مالك : ٢٩٩ / ١ ، والشافعي : ٢٦٢ / ١ ، وأحمد : ١٦٢ / ٦ ، والبخاري : ٣٨٣١ ، ومسلم : ١١٤ / ١١٣ - ١١٢٥ ، وأبو داود : ٢٤٤٢ ، والترمذي : ٧٥٣ ، وابن خزيمة : ٢٠٨٠ ، وابن حبان : ٦٢٢١ ، وابن أبي شيبة : ٥٥ / ٣ ، وعبد الرزاق : ٧٨٤٤ ، والدارمي : ١٧٦٩ ، والبيهقي : ٢١٨ / ٤ ، والبخاري : ٢٨٨ / ٤ ؛ عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وعن أبيها .

(٣) المندوب والمستحبُّ مترادفان عند الأصوليين ، وفرَّق بينهما الفقهاء بأنَّ المستحبُّ : ما فعله ﷺ مرَّةً وتركه أخرى . والمندوب : ما فعله مرَّةً ؛ أو مرَّتين لتعليم الجواز .

مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، لِيَكُونَ كَصِيَامٍ جَمِيعِهِ .. ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا ﴾ [الأنعام/ ١٦٠] .

وَيُنْدَبُ كَوْنُهَا ، أَي ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ الْبَيْضِ ، وَهِيَ : الثَّلَاثُ عَشَرَ ، وَالرَّابِعَ عَشَرَ ، وَالْخَامِسَ عَشَرَ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَكَامُلِ ضَوْءِ الْهَلَالِ ، وَشِدَّةِ الْبَيَاضِ فِيهَا ، لَمَّا فِي « أَبِي دَاوُدَ » : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَصُومَ الْبَيْضَ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةً ، وَخَمْسَ عَشْرَةٍ .. وَقَالَ : « هُوَ كَهَيْئَةِ الدَّهْرِ »^(١) . أَي : هُوَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ .

وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ صَوْمُ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ ، وَيَوْمِ الْخَمِيسِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « تُغْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ ، فَأَحِبُّ أَنْ يُغْرَضَ عَمَلِي .. وَأَنَا صَائِمٌ »^(٢) .

وَمِنْهُ صَوْمُ سِتٍّ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، فَاتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ .. كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ »^(٣) .

ثُمَّ قِيلَ : الْأَفْضَلُ وَضَلُّهَا ، لِفَظَاهِرِ قَوْلِهِ « فَاتَّبَعَهُ » . وَقِيلَ : تَفْرِيقُهَا ، إِظْهَاراً لِمُخَالَفَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي التَّشْبِيهِ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْمَفْرُوضِ .

= وعليه فكل صوم رغب الشارع بخصوصه مستحب ، وما سواه مما لم يكره مندوب ، لا نفل . والنفل مطلق عن فعله ﷺ ، وعن الحض عليه . فتنبه . (انظر : « رد المحتار » : ٨٢/٢) .

(١) أخرجه أحمد : ٢٧/٥ ، وأبو داود : ٢٤٤٩ ، وابن ماجه : ١٧٠٧ ، والبخاري : ٤٥٣/٩ ، وابن حبان : ٣٦٣٨ ، والبيهقي : ٢٩٤/٤ ، عن عبد الملك بن قتادة أو المنهال أو ملحان ، عن أبيه .
(٢) أخرجه أحمد : ٢٠١/٥ ، وعبد الرزاق : ٧٩١٦ ، والترمذي : ٧٤٧ ، والنسائي : ٢٣٥٧ ، والبخاري : ٦٩٧ ، وابن أبي أسامة في « مسنده » : ١٣٦ ، عن أسامة بن زيد ، وعند بعضهم ، مرسلًا ، عن مجاهد .

(٣) أخرجه أحمد : ٤١٧/٥ ، ومسلم : ١١٦٤-٢ ، وعبد الرزاق : ٧٩١٨ ، وأبو داود : ٢٤٣٤ ، والترمذي : ٧٥٩ ، وابن ماجه : ١٧١٦ ، وعبد بن حميد : ٢٢٨ ، والحميدي : ٣٨١ ، وابن خزيمة : ٢١١٤ ، والدارمي : ١٧٦٠ ، والطبراني في « الكبير » : ٣٩٠٣ ، والنسائي في « الكبرى » : ٢٨٦٣ ، والبيهقي : ٢٩٢/٤ ، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

وَمِنْهُ كُلُّ صَوْمٍ ثَبَتَ طَلَبُهُ وَالْوَعْدُ عَلَيْهِ بِالشَّئَةِ الشَّرِيفَةِ ؛ كَصَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ وَأَحَبُّهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، لقول النَّبِيِّ ﷺ « أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ . . . كَانَ يَنَامُ نِصْفَهُ ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ ، وَكَانَ يُفْطِرُ يَوْمًا وَيَصُومُ يَوْمًا »^(١) . رواه أبو داود وغيره .

٥- النفل : وَأَمَّا الْقِسْمُ الْخَامِسُ ؛ وَهُوَ النَّفْلُ ! فَهُوَ : مَا سِوَى ذَلِكَ الَّذِي بَيَّنَّاهُ مِنَّمَ ؛ أَيِ : صَوْمٍ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ الشَّارِعِ ١- كَرَاهِيَّتُهُ^(٢) ، وَلَا ٢- تَخْصِيصُهُ بِوَقْتٍ^(٣) .

٦- المَكْرُوهُ : وَأَمَّا الْقِسْمُ السَّادِسُ ؛ وَهُوَ الْمَكْرُوهُ ! فَهُوَ قِسْمَانِ :

١- مَكْرُوهٌ تَنْزِيهًا ، وَ٢- مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا .

أ- المَكْرُوهُ تَنْزِيهًا : الْأَوَّلُ الَّذِي كُرِهَ تَنْزِيهًا : كَصَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ١- مُتَفَرِّدًا عَنْ النَّاسِ ، أَوْ ٢- عَنِ الْحَادِي عَشَرَ^(٤) .

ب - المَكْرُوهُ تَحْرِيمًا : وَالثَّانِي الَّذِي كُرِهَ تَحْرِيمًا : صَوْمُ الْعِيدَيْنِ : الْفِطْرِ ؛ وَالنَّحْرِ ، لِلْإِعْرَاضِ عَنْ ضِيَاقَةِ اللَّهِ ؛ وَمُخَالَفَةِ الْأَمْرِ^(٥) .

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٦٠/٢ ، وَالبُخَارِيُّ : ١٩٧٩ ، وَمُسْلِمٌ : ١١٥٩-٢ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٢٤٤٨ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٢٣٤٣ ، وَأَبُو عَوَانَةَ : ٢٩٠/٢ ، وَالبَزَارُ : ٣٥٦/٦ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ : ١١٤٥ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ١٧١٢ ، وَالحَمِيدِيُّ : ٥٨٩ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٢) فِي (خ) الْمَتْنِ الْمَجْرُودُ : كِرَاهَةٌ .

(٣) وَهَذَا شَامِلٌ لِمَا بَيْنَ الْفَرْضِ إِلَى الْمُسْتَحَبِّ أَوِ الْمُنْدُوبِ إِيْجَابًا ، وَمَا بَيْنَ الْمَكْرُوهِ تَنْزِيهًا إِلَى الْحَرَامِ سَلْبًا . فَيَعْمُ الْجَمِيعُ .

(٤) وَبَقِيَ مِنَ الْمَكْرُوهِ تَنْزِيهًا ٣- صِيَامُ يَوْمِ الشُّكِّ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ ، وَ٤- الْمُرْتَدُّ فِيهِ بَيْنَ صِيَامٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ طَعَامًا ، وَإِلَّا ؛ لِمَفْطَرٍ . وَ٥- قَطْعُ صِيَامِ الْمُظَنُّونَ بَعْدَ تَحَقُّقِ عَدَمِ وَجُوبِهِ .

(٥) وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ : « لَا صَوْمَ / لَا يَصْلُحُ الصَّوْمُ فِي يَوْمَيْنِ : الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ : ١١٩٧ ؛ ١٩٩٥ ، وَمُسْلِمٌ : ١٤٠-٨٢٧ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ومنه ٣- صوم أيام التشريق ، لورود النهي^(١) عن صيامها^(٢) .
وهذا التقسيم ذكره المحقق ابن الهمام رحمه الله [٢٨٦/٢] وقد صرح بحرمة
صوم العيدين ؛ وأيام التشريق في « البرهان » .
أيام مكروهة : ١- إفراد الجمعة : وَكُرِهَ إِفْرَادُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ^(٣) بالصوم ،
لقوله ﷺ : « لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي ، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ
بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ » . رواه مسلم^(٤) .
٢- إفراد السبت : وَكُرِهَ إِفْرَادُ يَوْمِ السَّبْتِ بِهِ ، لقوله ﷺ : « لَا تَصُومُوا يَوْمَ

(١) منها ما أخرجه أحمد : ٧٥/٥ ، ومسلم : ١٤٤- ١١٤١ ، وأبو داود : ٢٨١٣ ، والنسائي :
٤٢٤١ ، والطحاوي : ٢٤٥/٢ ، وابن حبان : ٣٦٠١ ، والبيهقي : ٢٩٧/٤ ؛ من حديث نَيْسَةَ
الْهَذَلِي : « أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرَبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ » .

ولفظ ابن حبان (منى) بدل (التشريق) ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .
ومنه ما أخرجه الطبراني في « الكبير » : ١١٥٨٧ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
أَرْسَلَ أَيَّامَ مَنَى صَائِحًا يَصِيحُ : أَنْ لَا تَصُومُوا هَذِهِ الْأَيَّامَ ؛ فَإِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرَبٍ وَبَعَالٍ .
وهو عند مالك : ٢٤٥ ، وأحمد : ٥١٣/٢ ، والطحاوي : ٢٤٤/٢ ، وابن حبان : ٣٦٠١ ،
والدارقطني : ٢٢٥٥ ؛ عن أبي هريرة مَصْرُوحًا بِالمَنَادِي : عبد الله بن حذافة السَّهْمِي رضي الله عنهما .
وعند أحمد : ٤٥٠/٣ ، وابن أبي شيبة : ٢١/٤ ، والطحاوي : ٢٤٤/٢ ، والدارقطني :
٢٢٥٧ ؛ عن عبد الله بن حذافة قال : أمره رسول الله ﷺ . . .

وللجمع بين النهيَّين ما أخرجه الدارقطني : ٢٣٧٥ ؛ عن أنس رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
نَهَى عَنْ صَوْمِ خَمْسَةِ أَيَّامٍ فِي السَّنَةِ : يومَ الفطر ، ويومَ النحر ، وثلاثة أيامَ التشريق .
(٢) وبقي من المكروه تحريماً : ٣- تقدُّمُ الشهرِ بيومٍ ؛ أو يومين . . مع جزمه أَنَّهُ من رمضان .
(٣) المعتمد عدم كراهة إفراده . قال العلامة ابن عابدين : فما في « الأشباه » وتبعه في « نور
الإيضاح » . . . قول البعض . ثم نقل ما يفيد الاستحباب . فتنبه .
(٤) أخرجه أحمد : ٣٩٤/٢ ، ومسلم : ١٤٨- ١١٤٤ ، وابن حبان : ٣٦١٢ ، وابن خزيمة :
١١٧٦ ، والنسائي في « الكبرى » : ٢٧٥١ ، وابن أبي شيبة : ٤٣/٣ ، والترمذي : ٧٤٣ ،
وعبد الرزاق : ٧٨٠٥ ، وابن ماجه : ١٧٢٣ ، والطحاوي : ٧٨/٢ ، والبزار : ٥٠٣/٦ ،
والحاكم : ٣١١/١ ، وصححه وأقره الذهبي ، والبيهقي : ٣٠٢/٤ ؛ عن أبي هريرة رضي الله
عنه .

الَسْبَبِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءَ عِنَبَةٍ ، أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ ، فَلْيَمْضَغْهُ . رواه أحمد ، وأصحاب « السنن » إلا النسائي ^(١) .

٣- يوم النيروز : وَكُرِهَ إفرادُ يَوْمِ النَّيْرُوزِ أصله : نَوْرُوزٌ - لكن لما لم يكن في أوزان العرب فَوُعُوزُ أبدلوا الواو ياءً - وهو : يومٌ في طَرَفِ الربيع ^(٢) .

٤- يوم المهرجان : أَوْ إفرادُ يومِ المِهْرَجَانِ معربٌ مِهْرَكَانٌ ؛ وهو : في يومِ طرف الخريف ^(٣) ، لأنَّ فيه تعظيمَ أَيَّامِ نُهْنَانَا عن تعظيمها .

إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ الْيَوْمُ عَادَتُهُ لِفَوَاتِ عِلَّةِ الْكَرَاهَةِ بِصَوْمٍ مَعْتَادِهِ ^(٤) .

صفات مكروهة : ١- الوصال : وَكُرِهَ صَوْمُ الْوِصَالِ ؛ وَلَوْ واصل بين يَوْمَيْنِ فقط ؛ لِلنَّهْيِ ^(٥) عنه وَهُوَ ؛ أَيِ الْوِصَالِ : أَنْ لَا يُفْطِرَ بَعْدَ الْغُرُوبِ أَضْلاً

(١) أخرجه أحمد : ١٨٩/٤ ، وأبو داود : ٢٤٢١ ، والترمذي : ٧٤٤ ، وابن ماجه : ١٧٢٦ ، والدارمي : ١٧٥ ، والحاكم : ٤٣٥/١ ، وابن حبان : ٣٦١٥ ، وابن خزيمة : ٢١٦٢ ، والنسائي في « الكبرى » : ٢٧٥٩ وما بعده - فقول المؤلف (إلا النسائي) !! مراده في « المجتبى » - والطبراني في « الكبير » : ٢٤ برقم : ٨١٦ فما بعد ، والبيهقي : ٣٠٢/٤ ، والبغوي : ١٨٠٦ ؛ عن عبد الله بن بُشْرِ المازني ، عن أخته ، أو عَمَّتِهِ الصَّمَاءِ !! .

(٢) نَوْرُ : جديد رُزُو : يوم . فمعناه : اليوم الجيد ، وهو اليوم الذي تحلُّ فيه برج الحمل . وهو ٢١ آذار أول فصل الربيع .

(٣) هو ٢٣ أيلول . يوم تحلُّ الشمس برج الميزان . وكلاهما فارسي معرَّب .

(٤) الكراهة تنزيهية . وقيل : في النيروز الجواز من غير كراهة !! .

والشرط في الكراهة : ١- الأفراد ، ٢- التعبد ، ٣- عدم العادة . فإن قصد التشبه . . . فالكراهة تحريمية . وإن قصد التعظيم . . . فحرام ؛ بل كفر . فتنبه .

(٥) من نحو قوله ﷺ : « لا تواصلوا/ إياكم وألوصال/ نهى عن الوصال » أخرجه أحمد : ١٧٣/٣ ومواضع ، والبخاري : ١٩٦١ ، والدارمي : ١٧١٠ ، والترمذي : ٧٧٨ ، وابن خزيمة : ٢٠٦٩ ، وابن أبي شيبة : ٨٢/٣ ، وأبو يعلى : ٢٩٧٢ ، وابن حبان : ٣٥٧٤ ، وأبو نعيم : ٢٥٩/٧ ، والبيهقي : ٢٨٢/٤ ، والبغوي : ١٧٣٩ ؛ عن أنس رضي الله عنه .

وأخرجه أحمد : ٨/٣ ، ومواضع ، والبخاري : ١٩٦٣ ، ١٩٦٧ ، وأبو داود : ٢٣٦١ ، والدارمي : ١٧١١ ؛ وابن خزيمة : ٢٠٧٣ ، وابن أبي شيبة : ٨٢/٣ ، وابن أبي يعلى : =

حَتَّى يَتَّصِلَ صَوْمُ الْغَدِ بِالْأَمْسِ^(١) .

٢- صوم الصمت : وكره صوم الصمت ؛ وهو : أن يصوم ولا يتكلم بشيء ، فعليه أن يتكلم بخير ؛ وبحاجة دعت إليه^(٢) .

٣- صوم الدهر : وَكُرِهَ صَوْمُ الدَّهْرِ ، لَأَنَّهُ يُضْعَفُهُ ، أَوْ يَصِيرُ طَبْعاً لَهُ!!^(٣) ومبنى العبادة على مخالفة العادة .

= ١١٣٣ ، ١٤٠٧ ؛ عن أبي سعيد رضي الله عنه .

والبخاري : ١٩٦٤ ، ومسلم : ٦١-١١٠٥ ، والنسائي في « الكبرى » : ٣٢٦٦ ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

والبخاري : ١٩٦٢ ، ومسلم : ٥٥-١١٠٢ ، وأبو داود : ٢٣٦٠ ، والنسائي في « الكبرى » : ٣٢٦٣ ، وابن أبي شيبة : ٨٢/٣ عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وأحمد : ٢٤٤/٢ ، ومسلم : ٥٨-١١٠٤ ، والنسائي في « الكبرى » : ٣٢٦٤ ؛ وابن خزيمة : ٢٠٦٨ ، وابن حبان : ٣٥٧٥ ، وعبد الرزاق : ٧٧٥٣ ، وابن أبي شيبة : ٨٣/٣ ، والحميدي : ١٠٠٩ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) وهذا هو المتبادر فهمه من الوصال ، ومن قوله ﷺ : « فليواصل إلى السحر » ، « آيت عند ربي » ، وإن فسر قاضي خان في (فتاواه : ٢٠٥/١) بأن يصوم السنة . . ولا يفطر في الأيام المنهية !! يعني : فإن أفطرها . . فلا بأس !! فتنبه .

(٢) تحريماً إن اعتقده قربة ، لأنه فعل المجوس ، وما كان في شرع من قبلنا ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ ٢٢ فهو منسوخ . وانظر ص ١٠٨٥ .

(٣) لما تضمنته النهي ؛ من نحو قوله ﷺ : « من صام الأبد . . فلا صام ؛ ولا أفطر » . أخرجه أحمد : ١٩٨/٢ ، والطيالسي : ١١٤٧ ، والنسائي : ٢٣٧٣ ، وابن ماجه : ١٧٠٥ ، وابن حبان : ٣٥٨١ ، وابن خزيمة : ٢١٥٠ ، والدارمي : ١٧٥٠ ؛ عن عبد الله بن الشخير رضي الله عنه : « لا صام من صام الدهر الأبد » أخرجه أحمد : ١٩٥/٢ ، والبخاري : ١٩٧٦ ، والحميدي : ٥٩٠ ، ومسلم : ١٨٦-١١٥٩ وعبد بن حميد : ٣٢١ ، والترمذي : ٧٧٠ ، والنسائي : ٢٣٧٦ ، وابن ماجه : وغيرهم ؛ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

والنسائي : ٢٣٧٢ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه .

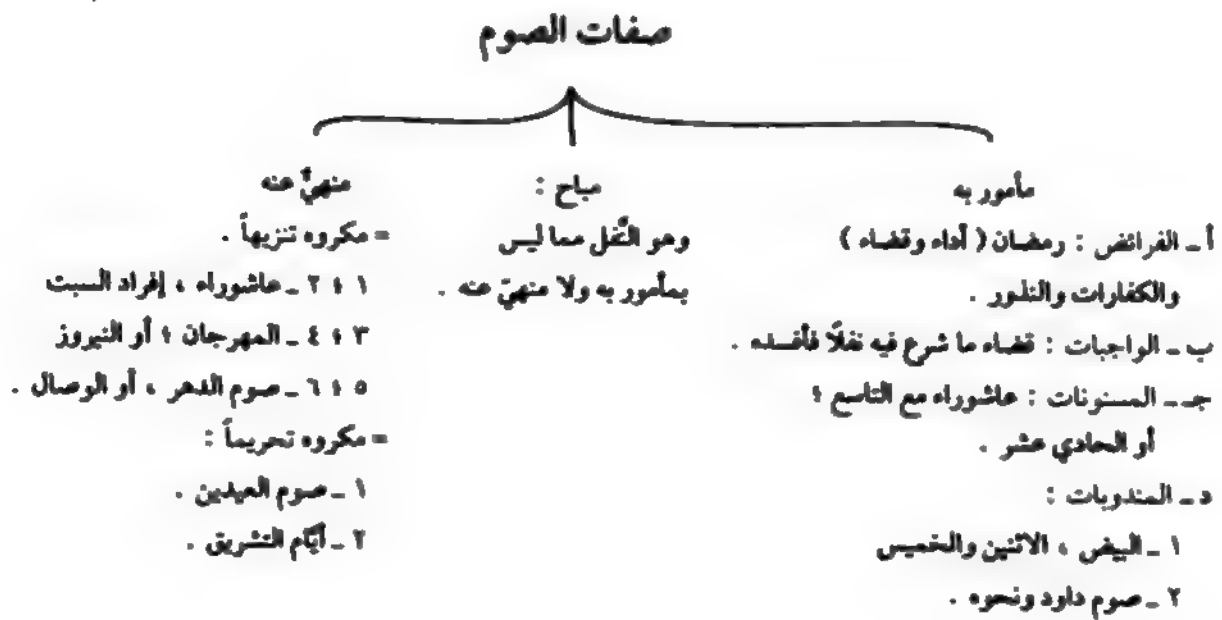
وأحمد : ٤٢٦/٤ ، والنسائي : ٢٣٧٨ ، وابن خزيمة : ٢١٥١ ، وابن حبان : ٣٥٨٢ ، والحاكم : ٤٣٥/١ ، وصححه ووافقه الذهبي عن عمران بن حصين رضي الله عنه .

٤- بغير إذن : ولا تصوم المرأة نفلاً بغير رضا زوجها^(١) ، وله أن يفطرها لقيام حقه ، واحتياجه ، والله الموفق .

• • •



• • •



• • •

(١) وتستأذنه في الفرض قضاءً ، وكذا الأمة بالأولى ، والعبد مع سيده إن احتاجه للعمل ، والأجير مع المستأجر .

الأسئلة

- ما هو تعريف الصوم (اختصار) ؟ وما الفرق فيه بين الدخول والإدخال ؟
- ما معنى المخطيء ؟ وما حكمه ؟
- هل تشمل شهوة الفرج الجماع بلا إنزال ، والإنزال بالاستمناء ، وتفخيد ، ووطء دابة ؟ ولماذا ؟
- ما هو سبب وجوب رمضان ؟ وما هو الخلاف في ذلك ؟ مع التعليل !
- ما هو سبب الأداء ؟ وما الفرق بينه وبين سبب الوجوب ؟
- ما معنى قول المؤلف (ونقلت السبيبة من المجموع للجزء الأول رعاية للمعيارية) ؟
- ما هي شروط وجوب الأداء ؟ وما معنى الصلحة من حيض ونفاس ؟
- ما معنى يشترط الخلؤ عن حيض ونفاس لصلحة الأداء ؟ والوجوب ؟ فهل يشترط ذلك من الجنابة ؟ ولماذا ؟
- ما المراد بركن الصوم : الكف عن قضاء شهوتي البطن والفرج ؟ وما المراد بـ ما ألحق بهما ؟
- اذكر شيئاً من حكمة مشروعية الصوم ؟ ولماذا ينهى عن صوم العيد ؟
- اشرح قول المؤلف (ولا يدخل الرياء في صوم الفرض) ؟
- ما هي أقسام الصوم الستة ؟ وما هي الكفارات التي يدخلها الصوم (تعداد فقط مع المدة) .
- ما هو مقدار الصوم في كفارة اليمين ؟ وهل يشترط التتابع ؟ وهل يشرع بعد الإطعام أو قبله ؟

- هل الصوم المنذور من الفرض أو الواجب ؟ ما دليله ؟ وما أمثلة المطلق والمعلق ؟

- ما هو الصوم الواجب ؟ وما معنى صوم الاعتكاف ؟

- هل صوم عاشوراء أكد أم صوم عرفة ؟ وما هما المندوبان في صوم عاشوراء ؟

- ما هي الأيام البيض ؟ ولماذا سُميت كذلك ؟ وما حكم صومها ؟ وهل قول الراوي (كان رسول الله ﷺ يأمرنا) يدلُّ على الفرض ؛ أو الوجوب ؟

- ما حكم صوم الاثنين والخميس والست من شوال ؟ ولماذا ؟ وهل تفريقها أولى أو وصلها ؟ ولماذا ؟

- ما هي قاعدة الصوم المندوب ؟ وما أمثلته ؟ وما تعريف النفل ؟

- الصوم المكروه قسمان . . ما هما ؟ ما أمثلتهما ؟ وما حكم صيام العيد مع ذكر الخلاف فيه ؟ ولماذا ؟

- ما هو النوروز ؟ وما هو المهرجان ؟ وما حكم صومهما ؟ وما معنى صوم الدهر ؟ وما حكمه ؟

- وما هو الإِصال ؟ وما حكم صومه ؟ وما هو صوم الصمت ؟ وما حكمه ؟

- ما حكم صيام المرأة بحضور زوجها (أداء رمضان ، قضاؤه ، النفل ، الواجب) ؟

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحِّح الخطأ ، واختر الأكثر صحَّة :

* المخطيء هو الذي شرب ظانا أن الماء لا يفطره

* الجائفة : هي جراحة في الرأس تصل إلى البطن .

* تمتاز العبادة عن العادة بتوقيت الطعام عند آذان المغرب .

* الحدُّ المختصر للصوم : إمساك عن المفطرات منوحيَّ لله تعالى ؛ بإذنه ؛ في

وقته .

- * سبب وجوب رمضان قوله تعالى ﴿كتب عليكم الصيام﴾
- * كل يوم من رمضان سبب لوجوب أدائه .
- * يحصل العلم الموجب للصوم بإخبار عدلين ، أو رجل وامرأتين ، أو مستورين أو عدل .
- * الكون بدار الإسلام يغني عن الإخبار بأن الصوم فرض .
- * العقل والإقامة شرط لصحة الصوم فمن جُنَّ بعد نيته أو سافر فسد صومه .
- * يصح صوم يوم العيد لو نذره ، ويأثم لإعراضه عن ضيافة الله تعالى .
- * لا يدخل الرياء في صوم الفرض .
- * أداء رمضان فرض ، وقضائه فرض ، والكفارات واجبات .
- * الصوم المنذور فرض لقوله تعالى ﴿وليوفوا نذورهم﴾ .
- * صوم الاعتكاف المنذور واجب في المعين زمانه ؛ لا المطلق والمعلق بشرط .
- * المهرجان أول يوم في الربيع ، والنوروز أول أيام الخريف .
- * صوم عاشوراء مسنون مع التاسع ، ومكروه وحده تحريماً .
- * يسُنُّ صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ويندب جعلها الأيام البيض .
- * سُمِّيَت الأيام البيض بذلك ، لأنه يسُنُّ أكل البيض عند إفطارها .
- * من المندوب صوم الاثنين والخميس والسَّت من شوال متفرقة ، ويسُنُّ فور العيد مجموعة .
- * كل صوم ثبت طلبه والوعد عليه في السنة فسنة مؤكدة كصيام داود .
- * يستحبُّ صوم يوم الجمعة منفرداً . ويكره إفراد يوم السبت .
- * صوم العيدين وأيام التشريق حرام ، وعاشوراء منفرداً مكروه تحريماً ولو وافق عادته .

- * صوم الوصال هو صوم الدهر ما عدا رمضان .
- * صوم الصمت ألا يأكل من لحم ذي روح له صوت ، فيأكل من الخضار والنباتات .
- * تصوم المرأة رمضان (أداء وقضاء) بلا إذن زوجها ، وكذا عشر ذي الحجة .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على الله ورسول الله ﷺ :
- * قال تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ ... أَوْ ... فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ .
- * قال تعالى : ﴿ ... نَذُورِهِمْ ﴾ .
- * قال ﷺ : « لَنْ يَبْقِيَتْ إِلَى ... لَأُصُومَنَّ ... » .
- * عن المنهال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم ... : ... ، ... ، ... فيقول « هُوَ ... الدَّهْرُ » .
- * قال ﷺ : « تُغَرَضُ الْأَعْمَالُ ... و ... ، ... أَنْ يُغَرَضَ ... » .
- * قال ﷺ : « مَنْ صَامَ ... ، ... سِتًّا مِنْ ... كَانَ كَصِيَامِ ... » .
- * قال ﷺ : « أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ ... » .
- * قال ﷺ : « لَا تَخُصُّوا ... بِقِيَامٍ مِنْ ... ، وَلَا تَخُصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ... مِنْ بَيْنِ ... » .
- * قال ﷺ : « لَا تَصُومُوا يَوْمَ ... إِلَّا فِيمَا ... عَلَيْكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا ... ، أَوْ ... شَجَرَةً ... فَ ... » .

* * *

فصل

فِيمَا لَا يَشْتَرُطُ تَبَيُّتُ النِّيَّةِ وَتَعْيِينُهَا فِيهِ وَمَا يَشْتَرُطُ

١- ما لا يشترط تعيينه للصوم :

أَمَّا الْقِسْمُ الَّذِي لَا يَشْتَرُطُ فِيهِ تَعْيِينُ النِّيَّةِ^(١) لِمَا يَصُومُهُ ، وَلَا تَبَيُّتُهَا ؛ أَيِ : النِّيَّةِ فِيهِ !! فَهُوَ :

أ- تَبَيُّتُ النِّيَّةِ : ١- أَدَاءُ رَمَضَانَ . ٢- أَدَاءُ النَّذْرِ الْمُعَيَّنِ زَمَانُهُ ؛ كَقَوْلِهِ (اللَّهُ عَلَيَّ صَوْمُ يَوْمِ الْخَمِيسِ مِنْ هَذِهِ الْجُمُعَةِ) ، فَإِذَا أَطْلَقَ النِّيَّةَ لَيْلَتُهُ ؛ أَوْ نَهَارَهُ إِلَى مَا قَبْلَ نَصْفِ النَّهَارِ !! صَبْحٌ ، وَخَرَجَ بِهِ عَنْ عَهْدَةِ الْمَنْذُورِ .

٣- أَدَاءُ الْكَنْفَلِ ، فَيَصِحُّ كُلُّ مَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ بِنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مَبَيَّنَةٍ مِنَ اللَّيْلِ ؛ وَهُوَ : الْأَفْضَلُ .

وَحَقِيقَةُ النِّيَّةِ : قَصْدُهُ عَازِماً بِقَلْبِهِ صَوْمَ غَدٍ ، وَلَا يَخْلُو مُسْلِمٌ عَنْ هَذَا فِي لَيَالِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا مَا نَذَرَ^(٢) !! .

إيضاح : وَلَيْسَ النُّطْقُ بِاللِّسَانِ شَرْطاً^(٣) .

وَنَفْيُ صِيَامٍ مَنْ لَمْ يَبَيِّتِ النِّيَّةَ نَفْيٌ كَمَالٍ^(٤) ، فَتَصِحُّ النِّيَّةُ ؛ وَلَوْ نَهَاراً إِلَى مَا قَبْلَ

(١) يَحْسَنُ التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ أَصْلَ النِّيَّةِ لِكُلِّ عِبَادَةٍ شَرْطٌ ، وَالْمُرَادُ هَهُنَا تَعْيِينُ مَا يَنْوِيهِ مِنَ الصَّوْمِ .

(٢) لِأَنَّ التَّسَلُّحَ ، وَاسْتِجْلَابَ مَا يَحْتَاجُهُ لِلْسَّحُورِ ، وَتَحْدِيدَ جَرَسِ الْمَنَبَةِ ، وَإِيصَاءَ الْغَيْرِ لِلتَّنْبِيهِ ، وَكُلُّ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ . . . نِيَّةٌ ، فَإِذَا تَحَرَّاهُ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِ الْأَمْسِ ؛ ثُمَّ نَامَ أَوْ غَفَلَ عَنِ الْفَجْرِ ، وَلَوْ إِلَى مَا بَعْدَ الضُّحَاةِ الْكُبْرَى صَحَّتْ نِيَّتُهُ .

(٣) فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ بِلَا خِلَافٍ ، إِلَّا فِي الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَالتَّيَمُّمِ ، لِأَنَّ الْقَصْدَ مَسْتَأْهَماً . وَهَذَا خِلَافُ الْمَعْتَمَدِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤) بِمِثْلِ قَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ لَمْ يُجْمَعْ / يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ . . . فَلَا صِيَامَ لَهُ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ : ٢٤٥٤ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٧٣٠ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٢٣٣٠ ، ٢٣٣١ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ١٩٣٣ ، وَالدَّارِمِيُّ : =

نِصْفِ النَّهَارِ ، لِأَنَّ الشَّرْطَ وَجُودُ النِّيَّةِ فِي أَكْثَرِ النَّهَارِ احْتِيَاطًا ، وَبِهِ تَوْجَدُ فِي كُلِّهِ ؛
حَكْمًا لِلأَكْثَرِ^(١) .

وُخْصَ هَذَا بِالصَّوْمِ !! فَخَرَجَ الْحُجُّ ، وَالصَّلَاةُ^(٢) ؛ لِأَنَّهُمَا أَرْكَانٌ ، فَيَشْتَرِطُ
قِرَانَهُمَا بِالْعَقْدِ عَلَى أَدَائِهِمَا ابْتِدَاءً ، وَإِلَّا خَلَا بَعْضُ الْأَرْكَانِ عَنْهَا ؛ فَلَمْ يَقْعِ عِبَادَةُ ،
وَالصَّوْمُ رَكْنٌ وَاحِدٌ ؛ وَقَدْ وَجَدَتْ فِيهِ^(٣) .

وَأَمَّا قُلْنَا (إِلَى مَا قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ) !! تَبَعًا لِمَا الْجَامِعُ الصَّغِيرُ ، وَ(عَلَى
الْأَصَحِّ) !! احْتِرَازًا [أ] عَنْ ظَاهِرِ عِبَارَةِ الْقُدُورِيِّ^(٤) .

وَأَمَّا قَالَ وَنِصْفُ النَّهَارِ ؛ مِنْ ابْتِدَاءِ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى قَبِيلِ [وَقْتِ] (خ) الضُّحَى
الْكُبْرَى ؛ لَا عِنْدَهَا !! لِأَنَّ النَّهَارَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا -
لِغَةِ - ، وَعِنْدَ الزَّوَالِ نِصْفُهُ ، فَيَفُوتُ شَرْطُ صِحَّةِ النِّيَّةِ بِوُجُودِهَا قَبِيلَ الزَّوَالِ .

= ١٧٠٤ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ١٧٠٠ ؛ عَنْ حَفْصَةَ (أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَعَنْ أَبِيهَا .

وَهَذَا جَوَابُ سَوَالٍ مَقْدَرٌ بِهِ : مَا الْمُرَادُ بِتَفْهِي النَّبِيِّ ﷺ الصِّيَامَ عَمَّنْ لَمْ يَبْتَغِ النِّيَّةَ قَبْلَ الْفَجْرِ فِي
هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمثالُهُ ؟ ؟ .

(١) يَجِبُ التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ مَنْ نَوَى الصِّيَامَ نَهَارًا . يَجِبُ أَنْ يَشْمَلَ بَيْنَهُ جَمِيعَ الْوَقْتِ ، فَيَنْوِي أَنَّهُ صَائِمٌ مِنْ
أَوَّلِهِ ، حَتَّى لَوْ نَوَى قَبْلَ الضُّحَى أَنَّهُ شَارِعٌ مِنْ حِينَ نَوَى ؛ لَا مِنْ أَوَّلِهِ . لَا يَكُونُ صَائِمًا . (رَدُّ
الْمُحْتَارِ : ٨٥ / ٢ ؛ عَنْ « السَّرَاجِ » وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ) .

(٢) جَوَابُ سَوَالٍ آخَرَ تَقْدِيرُهُ : لِمَ خُصَّ الصَّوْمُ بِصِحَّةِ النِّيَّةِ الْمَتَأَخَّرَةِ عَنْ ابْتِدَاءِ الْأَدَاءِ ؟ .

(٣) انْظُرْ مَا قَدَّمْنَاهُ ص ٢٧٤ مِنْ جَوَازِ تَأْخِيرِ النِّيَّةِ عَنْ التَّحْرِيمَةِ .

ثُمَّ فِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ !! لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنَ الْوَقْتِ رَكْنٌ لِلصَّوْمِ كَامِلًا . . فَهُوَ رَكْنٌ وَاحِدٌ ، وَمَجْزَأٌ
عَلَى الْأَوْقَاتِ ! بَلِ الْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ تَحْرِيرَ النِّيَّةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ سَاقِطٌ بِرَفْعِ الْحُرْجِ ، لِعُمُومِ الْغَفْلَةِ
أَوْ النُّوْمِ ، وَإِلَّا فَإِنَّ أَنْوَاعَ الصِّيَامِ كُلَّهَا لَا تَخْتَلِفُ فِي رَكْنِيَّةِ الْإِمْسَاكِ ؛ فَكَيْفَ شَرَطْنَا التَّيَبُّتَ وَالتَّعْيِينَ
(مَقَارَنَةُ النِّيَّةِ مِنَ الْفَجْرِ دُونَ سَوَاهَا مِمَّا سَيَأْتِي) !! ؟ إِذْ لَا حُرْجَ كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَالْحُجِّ !! فَتَنَّبَهُ .

(٤) حَيْثُ قَالَ : فَإِنْ لَمْ يَنْوِ حَتَّى أَصْبَحَ أَجْزَأَتُهُ النِّيَّةُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّوَالِ . أَمْ فَأَوْهَمَ بَقَاءَ وَقْتِ النِّيَّةِ إِلَى
الزَّوَالِ ؛ الضُّحَى فَقَطْ .

وَلْيَعْلَمْ أَنَّ الضُّحَى الْكُبْرَى هِيَ نِصْفُ النَّهَارِ الشَّرْعِيِّ (مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ) . وَهُوَ قَبْلَ
الزَّوَالِ بِنِصْفِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ . وَهُوَ مُخْتَلِفٌ بَيْنَ كُلِّ قَطْرَيْنِ وَزَمَنَيْنِ . ثُمَّ إِذَا
نَوَى قَبْلَ الضُّحَى فَيَجِبُ تَعْمِيمُ النِّيَّةِ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ . فَتَنَّبَهُ .

ب - تعيين النية : وَيَصِحُّ أَيْضاً كُلُّ مِنْ أَدَاءِ رَمَضَانَ ، وَالنَّذْرِ الْمَعْيَن ، وَالنَّفْلِ
بـ ١- مُطْلَقِ النِّيَّةِ ؛ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِوَصْفٍ لِلْمَعْيَارِيَّةِ (١) ١١

والنذر معتبر بإيجاب الله تعالى (٢) .

و ٢- بِنْيَةِ النَّفْلِ أَيْضاً ؛ وَلَوْ كَانَ الَّذِي نَوَاهُ مُسَافِراً ، أَوْ كَانَ مَرِيضاً فِي الْأَصَحِّ (٣)
مِنِ الرَّوَايَتَيْنِ (٤) ، وَهُوَ اخْتِيَارُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ [البزدوي] ، وَشُمُسِ الْأُئِمَّةِ
[السرخسي] وَجَمْعُ ، وَتُلْفَى زِيَادَةُ النِّفْلِيَّةِ ، لِأَنَّهُمَا لَمَّا تَحَمَّلَا الْمَشَقَّةَ أَلْتَحَقَا بِمَنْ
لَا عَذْرَ لَهُ ؛ نَظَرًا لِهَمَا .

وَيَصِحُّ أَدَاءُ رَمَضَانَ ٣- بِنْيَةٍ وَاجِبٍ آخَرَ ، هَذَا لِمَنْ كَانَ صَحِيحًا مُقِيمًا ، لِمَا أَنَّهُ
مَعْيَارٌ فِيُصَابُ بِالْخَطَأِ فِي الْوَصْفِ (٥) ؛ كَمُطْلَقِ النِّيَّةِ .

بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ ، فَإِنَّهُ إِذَا نَوَى وَاجِبًا آخَرَ يَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ مِنْ ذَلِكَ الْوَاجِبِ رَوَايَةً
وَاحِدَةً عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، لِأَنَّهُ صَرَفَهُ إِلَى مَا عَلَيْهِ . وَقَالَا : يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ .

وَأَخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ فِي صَوْمِ الْمَرِيضِ (٦) إِذَا نَوَى وَاجِبًا آخَرَ بِصَوْمِهِ فِي شَهْرِ

(١) مَنْ نَفَلَ ؛ أَوْ وَاجِبَ ، أَوْ فَرَضَ ؛ هَذَا هُوَ الْإِطْلَاقُ . . وَقَوْلُهُ (لِلْمَعْيَارِيَّةِ) ؟ ! مَعْنَاهُ : لِأَنَّهُ مَعْيَارٌ
لَا يَسَعُ غَيْرَهُ .

(٢) مَعْنَاهُ : أَنَّ مَا يُوْجِبُهُ الْعَبْدُ عَلَى نَفْسِهِ بِالنَّذْرِ يَجِبُ أَنْ يُقَاسَ وَيَنْطَبَقَ عَلَى مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى
وَأَوْجِبُهُ : فَالْصِّيَامُ الْمَنْذُورُ كَالصِّيَامِ الَّذِي شَرَعَهُ الْمَوْلَى ؛ وَلَوْ تَسَبَّبَ الْعَبْدُ بِإِيجَابِهِ ، فَهُوَ كَرَمَضَانَ
وَالنَّفْلِ ، فَأَلْحَقَ بِهِمَا .

(٣) فِي حَقِّ الْمَرِيضِ فَقَطْ كَمَا سَيُوضَحُ بَعْدَهُ ! .

(٤) بَلْ هِيَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ مَصْحُوحَةٌ . انْظُرْ تَحْرِيرَ ذَلِكَ فِي « رَدِّ الْمُحْتَار » : ٨٦ / ٢ .

(٥) مَعْنَاهُ : وَصَفَ رَمَضَانَ بِنْيَةِ نَفْلٍ ؛ أَوْ وَاجِبٍ آخَرَ خَطَأً ، إِذْ لَا يَلِيقُ بِالْمُسْلِمِ تَعَمُّدُهُ .

(٦) وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَرِيضِ الَّذِي لَا يُطَبِّقُ الصَّوْمَ . وَتَتَعَلَّقُ الرُّخْصَةُ بِحَقِيقَةِ عَجْزِهِ .

أَمَّا الَّذِي يُطَبِّقُهُ وَيَخْشَى ازْدِيَادَ الْمَرَضِ . . . فَهُوَ كَالْمُسَافِرِ . وَكَأَنَّهُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الرَّوَايَاتِ ١١ قَالَ
الْعَلَّامَةُ ابْنُ عَابِدِينَ (٨٦ / ٢) تَنْبِيهُ : تَلَخَّصَ أَنَّ فِي الْمَرِيضِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا : وَقُوعُ الْكُلِّ
عَنْ رَمَضَانَ . ثَانِيهَا : عَمَّا نَوَاهُ . ثَالِثُهَا : التَّفْصِيلُ بَيْنَ أَنْ يَضُرَّهُ الصَّوْمُ فَيَقَعُ عَنْ نَوَاهُ ، وَأَنْ
لَا يَضُرَّهُ فَيَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ . اهـ - مُلَخَّصًا .

رَمَضَانَ!! روى الحسن أنه عمّا نوى . واختاره صاحب « الهداية » وأكثر مشايخ بخارا ؛ لعجزه المقدّر .

وقال فخر الإسلام [البزدوي] وشمس الأئمة [السرخسي] : الصحيح أنه يقع صومه عن رمضان . وفي « البرهان » : وهو الأصح .

وَلَا يَصِحُّ ؛ أي : لا يسقط الْمَنْذُورُ الْمُعَيَّنُ زَمَانُهُ بصومه بِنِيَّةٍ وَاجِبٍ غَيْرِهِ^(١) ، بَلْ يَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ النَّاذِرُ مِنَ الْوَاجِبِ الْمَغَايِرِ لِلْمَنْذُورِ فِي الرُّوَايَاتِ كُلِّهَا^(٢) ، ويبقى المنذور بذمته فيقضيه .

وقدّنا بواجب آخر!! لأنه لو نوى نفلاً ؛ وقع عن المنذور المعين ، كإطلاق النية ، وروي عن أبي حنيفة أنه يكون عمّا نواه فِيهِ ؛ أي : الزمن المعين .



٢- ما يشترط تعيين النية فيه :

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي ؛ وَهُوَ مَا يُشْتَرَطُ لَهُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ وَتَبَيُّنُهَا^(٣) لِيَتَأَدَّى بِهِ وَيَسْقَطَ عَنِ الْمَكْلُوفِ!! فَهُوَ :

١- القضاء : ١- قَضَاءُ رَمَضَانَ ، وَ٢- قَضَاءُ مَا أَفْسَدَهُ مِنْ نَفْلِ ،

٢- الكفارات : وَ٣- صَوْمُ الْكَفَّارَاتِ بِأَنْوَاعِهَا ؛ ك- ١- كفارة اليمين ، وَ٢- صوم التمتع ؛ وَ٣- الْقِرَانُ^(٤) .

٣- المنذور : وَ٤- النَّذِيرُ الْمُطْلَقُ عَنْ تَقْيِيدِهِ بِزَمَانٍ ؛

(١) كقضاء رمضان ، أو الكفارات .

(٢) يعني : عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى . ثم هو قول أبي يوسف . وقال محمد : يقع عن النفل (رد المحتار ٨٦/٢ ؛ عن « السراج » ؛ معزياً للكرخي) .

(٣) ومعنى اشتراط التبيين والتعيين : أنه لو صامها . بنية بعد الفجر . لم يسقط ما في ذمته ، ويتأدى نفلاً تطوعاً غير ملزم ، لكن يستحب إتمامه . ولا قضاء لإفساده . فاعلمه .

(٤) وبقي ٤- كفارة القتل ، و٥- الظهار ، و٦- إفساد رمضان ، و٧- جزاء الصيد ، و٨- حلق المُحْرَمِ للأذى . وستذكرها نظاماً مع ما يجب تتابعه وما لا يجب ص ١٠٥٦ .

أ- المعلق : وهو ١- إنما معلق بشرط ووجد ؛ كَقَوْلِهِ (إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلَيْ صَوْمُ يَوْمٍ) فَحَصَلَ الشُّفَاءُ .

ب- المطلق : أو ٢- مطلق ؛ كَقَوْلِهِ (اللَّهُ عَلَيَّ صَوْمُ يَوْمٍ) ، لأنها ليس لها وقت معين ، فلم تتأدَّ إلا بنية مخصوصة مبيّنة ، أو مقارنة لطلوع الفجر ، وهو الأصل ، وقُدِّمت عنه ! للضرورة .

من أحكام النية : ويشترط الدوام عليها ، فلو رجع عما نوى ليلاً ؟ ! لم يصح صائماً ، ولو أفطراً ! لا شيء عليه إلا القضاء ، لانقطاع النية بالرجوع^(١) ، فلا كفارة عليه في رمضان ، إلا أن يعودَ إلى تجديد النية ، ويحصل مضيه فيه في وقتها ؛ تجديداً لها^(٢) .

ولا تبطل النية بقوله (أصومُ غداً إن شاء الله) !! لأنه بمعنى الاستعانة وطلب التوفيق إلا أن يريد حقيقة الاستثناء .



تبييت النية وتعيينها

ما لا يشترط	ما يشترط
١ - رمضان أداة ويصح بكل نية . ٢ - النذر المعين زمانه ولا يصح بنية واجب آخر . ٣ - الغل الطرّوع .	١ - قضاء رمضان . ٢ - قضاء ما أفسده نفلًا . ٣ - الكفارات بأنواعها . ٤ - النذر المطلق عن الوقت .



(١) أمّا لو رجع عن النية بعد مباشرة الصوم عقب الفجر . . فلا يصح رجوعه ، وهو على صومه ما لم يفسده بفعل أكل ؛ أو شرب ، أو غيره وحيثل عليه القضاء . فنية الفطر لغو .

وكذا لا يملك تحويل الصوم بالنية ، كما لو نوى القضاء فلما أصبح جعله تطوعاً ؛ لا يصح .
 تكميل : نية الصوم أثناء الصلاة صحيحة ؛ كنية الاعتكاف مثلاً .

(٢) لو نوى القضاء في النهار . . صحّ شروعه نفلًا ملزمًا يمضي فيه ، ويلزمه قضاءه لو أفسده .

الأسئلة

- ما معنى التبييت والتعيين ؟ وما معنى نفي الصيام عنه ؟
- ما هي الأشياء التي لا يشترط فيها تبين النية ؟ وما حقيقة النية ؟
- ما معنى النذر المعين زمانه ؟ ما أمثله ؟
- ما هو نصف النهار ؟ وما هي الضحوة الكبرى ؟
- لماذا تصح نية الصوم بعد الشروع فيه ؛ ولا تصح في الحجج والصلاة ؟
- هل تصح نية من وقت النية قبل الضحوة إلى الغروب ؟ ولماذا ؟
- ما حكم نية المريض والمسافر واجبا غير أداء رمضان ؟ ولماذا ؟
- ما هي الأشياء التي يشترط لها تبين النية وتعيينها ؟
- ما معنى قولهم (النذر معتبر بإيجاب الله تعالى) ؟
- أجب بد (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ واختر الأصح :
- * يجوز صوم رمضان بلا نية ، أمّا القضاء فلا بدّ من النية قبل الزوال .
- * أداء رمضان ، والنذر المؤقت ، والنفل المطلق يصحّ أداؤها بنية إلى الضحوة .
- * النطق باللسان شرط لنية الصوم . وحقيقتها قصده عازماً على الفعل .
- * نصف النهار من طلوع الشمس إلى الغروب .
- * الصحيح المقيم إذا نوى واجباً آخر في رمضان لا يصحّ ويقع عن رمضان .
- * المريض إذا نوى واجباً آخر في رمضان يصحّ رواية واحدة .
- * المسافر إذا نوى واجباً آخر في رمضان لا يصحّ ويقع عن رمضان عند أبي حنيفة . وعند الصحابين : عمّا نواه .

- * المنذور المعين إذا نوى فيه واجباً آخر لا يصح الواجب ؛ ويقع عن المنذر فيسقط عنه النذر .
- * المنذور المعين إذا نوى فيه نفلاً يصح عن المنذور فيسقط النذر ولا يقع نفلاً عند أبي حنيفة .
- * يثبت النية بعد العشاء ثم رجع عنها قبل الفجر لا يكون صائماً .
- * نوى الصيام بقوله (أصوم غداً إن شاء الله) لا يكون صائماً .
- * الأصح جواز النية إلى نصف النهار وهو وقت الزوال .
- * المريض إذا نوى في رمضان واجباً آخر تصح نيته ويقع عما نواه ، أما المسافر فلا تصح ويقع عن رمضان .
- * المريض والمسافر إذا نوا في رمضان نفلاً . لا تصح النية ويقع عن رمضان .

* * *

فصل في

فِيمَا يَثْبُتُ بِهِ الْهِلَالُ وَفِي صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ وَغَيْرِهِ

التماس الهلال : يجب كفاية التماس الهلال ليلة الثلاثين من شعبان ، لأنه قد يكون ناقصاً .

١- ثبوته بالرؤية : وَيَثْبُتُ رَمَضَانُ بِأ- رُؤْيَةِ هِلَالِهِ ، لقوله ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ » (١) ، فلذا قال :

٢- ثبوته للتمام : أو ٢- بَعْدَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يوماً إِنْ غُمَّ الْهِلَالُ بِغَيْمٍ ، أو غبارٍ وغيره بالإجماع .

يوم الشك : وَيَوْمُ الشَّكِّ هُوَ : مَا بَلِيَ التَّاسِعَ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ ، وَقَدْ أَسْتَوَى فِيهِ طَرَفُ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ ؛ بِأَنْ غُمَّ الْهِلَالُ ؛ أَيَ : هلال رمضان فأحتمل كمال شعبان ونقصائه ؛ نظراً إلى قوله ﷺ : « الشَّهْرُ هَكَذَا... وَهَكَذَا... »

(١) أخرجه أحمد : ٤٣٨/٢ ؛ ٤١٥ ، البخاري : ١٩١٤ ؛ ومسلم : ١٧-١٠٨١ ، والترمذي : ٦٨٤ ؛ وقال : حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، والنسائي : ٢١١٦ ؛ ٢١١٧ ، وابن ماجه : ١٦٥٥ ، وابن حبان : ٣٤٥٩ ، وابن خزيمة : ١٩١٢ ، والدارمي : ١٢٩١ ، والدارقطني : ٢١٣٥ ، وعبد الرزاق : ٧٣٠٥ ، والطيالسي (٨٦٥/منحة) ، والحاكم : ٤٢٥/١ ، والبيهقي : ٢٠٥/٤ ؛ وفي « المعرفة » : عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وكثير منهم ؛ عن ابن عباس وعمر ، وابنه ، وعائشة وجابر ، وحذيفة بن اليمان وربيع بن جراح ، وغيرهم رضي الله عنهم .

ولفظ محمد في « الموطأ » ٣٤٦ : « لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ ، وَلَا تَفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ » . وانظر تخريجه مما عقبه .

وَهَكَذَا ، وَخَنَسَ إِنْهَامَهُ فِي الْمَرْءِ الثَّالِثَةِ يَعْنِي : تَسْعَةَ وَعِشْرِينَ . وَقَوْلُهُ :
 « وَهَكَذَا . . . وَهَكَذَا » ^(١) ؛ أَي : مِنْ غَيْرِ خَنَسٍ ^(٢) - يَعْنِي : ثَلَاثِينَ -
 فَالشُّكُّ بِوُجُودِ عِلَّةٍ كَغَيْمٍ فِي الثَّلَاثِينَ ؛ أَمِنْ رَمَضَانَ هُوَ أَوْ مِنْ شَعْبَانَ أَوْ يَغُمُّ مِنْ
 رَجَبٍ ؟ !

حُكْمُ صِيَامِهِ : وَكُرِّهَ فِيهِ ^(٣) ؛ أَي : يَوْمَ الشُّكِّ كُلُّ صَوْمٍ . . مِنْ ١ - فَرَضٍ ،
 وَ ٢ - وَاجِبٍ ، وَ ٣ - صَوْمٍ رَدَّدَ فِيهِ بَيْنَ نَفْلٍ وَوَاجِبٍ .
 إِلَّا صَوْمَ نَفْلٍ جَزَمَ بِهِ . . بِلَا تَزْدِيدُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَوْمٍ آخَرَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُكْرَهُ ^(٤) ، لِحَدِيثِ
 السَّرَّارِ ^(٥) . . إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ لَا يَعْلَمُ الْعَوَامُّ ذَلِكَ لِيَعْتَادُوا صَوْمَهُ ^(٦) ؛ ظَنًّا مِنْهُمْ
 زِيَادَتَهُ عَلَى الْفَرَضِ ، وَإِذَا وَافَقَ مَعْتَادَهُ فَصَوْمُهُ أَفْضَلُ اتِّفَاقًا .

- (١) أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ : ٢١٣٤ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (« مُجْمَع » : ٤٨٠٣) ؛ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ فِي
 الْحَدِيثِ الْمَتَّقَمِ قَبْلَهُ : « صُومُوا لِزُؤَيْبِهِ . . . » ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَلْشَّهْرُ هَكَذَا . .
 وَهَكَذَا . . وَهَكَذَا » ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » ؛ عَنِ الْبَرَاءِ . . . بِزِيَادَةٍ ؛ وَقَالَ يَبْدُهُ . .
 وَمِثْلُهُ الدَّارِقُطْنِيُّ : ٢١٥٠ ؛ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
 وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٤٤ / ٢ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ : ١٩٠٨ ؛ ١٩١٣ ، وَمُسْلِمٌ : ٤ ؛ ١٥ - ١٠٨٠ ،
 وَأَبُو دَاوُدَ : ٢٣١٩ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٢١٤٠ ، وَابْنُ خَزِيمَةَ : ١٩٠٩ ، وَابْنُ حِبَانَ : ٣٤٥٠ ؛
 ٣٤٥٥ ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ : ٢٥٠ / ٤ ؛ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .
 وَمِثْلُهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
 وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ١٨٤ / ١ ، وَمُسْلِمٌ : ٢٦ - ١٠٨٦ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٢١٣٤ ، وَابْنُ مَاجَةَ :
 ١٦٥٧ ، وَأَبُو يَعْلَى : ٨٠٧ ؛ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
 (٢) مِنْ (بَابِ ضَرْبٍ) وَهُوَ مُتَعَدٌّ وَلَا زَمَّ أَي : آخَرُ وَقَبْضُ .
 (٣) كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ ؛ لِلنَّهْيِ بِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ . . . » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (بِخَارِيِّ : ١٩١٤ ،
 مُسْلِمٌ : ٢١ - ١٠٨٢) ؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَهُوَ تَشْبُهٌ بِأَهْلِ الْكِتَابِ لَزِيَادَتِهِمْ عَلَى
 مَا أَمَرُوا بِهِ . وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الصَّوْمِ بِنِيَّةٍ وَاجِبَةٍ آخَرٍ .
 (٤) تَحْرِيمًا ، فَلَا يَنَافِي كَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ تَوَلُّعًا ، وَهَذَا فِي صَوْمِهِ نَفْلًا .
 (٥) هُوَ مَا سَيَأْتِي قَرِيبًا قَوْلُهُ ﷺ لِرَجُلٍ : « هَلْ صُمِمْتَ مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « إِذَا
 أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمًا / يَوْمَيْنِ مَكَانَهُ » . (انْظُرْ تَخْرِيجَهُ ص ٩٨٢) .
 (٦) مَعْنَاهُ : خَشْيَةٌ أَنْ يَعْتَادُوا .

أفضليته السرار : واختلفوا في الأفضل . . إذا لم يوافق معتاده !! قيل : الأفضل
الفطر ؛ احترازاً لظاهر النهي^(١) . وقيل : الصوم اقتداءً بعليٍّ ، وعائشة رضي الله
عنهما ، فإنهما كانا يصومانه^(٢) .

وإن ظهر أنه من رمضان ؟ أجزأ عنه ؛ أي : عن رمضان ما صامه بأي نية
كانت ، إلا أن يكون مسافراً ونواه عن واجب آخر^(٣) ؛ كما تقدّم ص ٩٧٣ .

وإن ظهر من شعبان ؛ ونواه نفلاً ؟ كان غير مضمون^(٤) ، لدخول الإسقاط في
عزيمته من وجه ، وكراهية الواجب لصورة النهي^(٥) ، كصلاته في أرض الغير^(٦) !!
وهو دون كراهته على أنه من رمضان لعدم التشبه .

وأما كراهية النفل مع التردد !! فلا تـ ناوٍ للفرض من وجه ؛ وهو أن يقول (وإن
كان غداً من رمضان فعنه ، وإلا فتطوع) !! .

وإن ردّد الشخص فيه - أي : في يوم الشك بين صيام وفطر ، كقوله (إن كان من
رمضان فصائم ، وإلا فمفطر) ١٩ لا يكون صائماً ، لأنه لم يجزم بعزيمته ، فإن
ظهرت رمضانيتها ؛ قضاء .

(١) هو ما أخرجه الإمام الأعظم ٢١٩ بسنده ، إلى أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ
نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه من رمضان . اهد مع ما تقدم من حديث (لا تقدّموا) .

(٢) أخرجه البيهقي : ٢١١/٤ عن عائشة وأبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم قالت ألم المؤمنين :
لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوماً من رمضان . هذا إذا لم يكن في السماء علة ،
أما إذا كان بالسماء علة . فملذهبها وجوب الصوم .

(٣) لأن للمسافر صرف نية صومه إلى أي صوم واجب أراد ؛ بعلو السفر .

(٤) معناه : أنه لما اشتبه بين كونه صوماً مسقطاً للفرض . . إذا ظهرت رمضانيتها ، وبين كونه نفلاً
مطلقاً . . إذا ثبت شعبانيتها . . فلذا لم يتمحض نفلاً ملزماً بالشروع فكان غير مضمون بالإفساد ،
كالمنظون .

(٥) تقدّم تحرير الكراهتين ص ٩٦٢-٩٦٣ .

(٦) معناه : أن الكراهة لا للصوم ؛ بل لمجاورة النهي عن تقدّم الشهر ، كالصلاة لا كراهة فيها ؛ إنما
مجاورة أدائها في أرض الغير .

ثم شرع في بيان تقديم الصوم من غير شك على جهة الاحتياط ؛ فقال :

آخر شعبان : ١- المكروه : وَكُرِهَ صَوْمُ يَوْمٍ ؛ أَوْ يَوْمَيْنِ مِنْ آخِرِ شَعْبَانَ ، لقوله ﷺ : « لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ ؛ إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَيَصُومُهُ » متفق عليه^(١) ، والمراد به : التقديم على قصد أن يكون من رمضان ، لأن التقديم بالشيء على الشيء : أن ينوي به قبل حينه ، وأوانه ، ووقته وزمانه ، وشعبان وقت التطوع ، فإذا صام عن شعبان . . لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه . فلا يكون هذا تقدماً عليه ؛ من (« فوئد » شيخنا العلامة شمس الدين محمد المحيي)^(٢) رحمه الله .

٢- المباح : لَا يُكْرَهُ صَوْمُ مَا فَوْقَهُمَا ؛ أي : اليومين . . كالثلاثة فما فوقها من آخر شعبان ؛ كما في « الهداية » .

الأمر بالتلؤم : وَالْمَخْتَارُ أَنْ يَأْمُرَ الْمُفْتِي الْعَامَّةُ بِإظهار النداء بِالتَّلُؤْمِ ؛ أي : بالانتظار بلا نية صوم في ابتداء يَوْمِ الشَّكِّ ؛ محافظة على إمكان أداء الفرض بإنشاء النية بظهور الحال في وقتها .

إنهاء التلؤم : ثُمَّ يَأْمُرُ الْعَامَّةُ بِالْإِفْطَارِ إِذَا ذَهَبَ وَقْتُ إِنْشَاءِ النِّيَّةِ - وهو عند مجيء الضحوة الكبرى - وَلَمْ يَتَبَيَّنْ الْحَالُ ؛ حسماً لمادة اعتقاد الزيادة .

وَيَصُومُ فِيهِ ؛ أي : يصومه نفلاً الْمُفْتِي ، وَالْقَاضِي سرّاً لحديث السُّرَّارِ ، لثلا

(١) أخرجه الشافعي : ٢٧٥/١ ، وأحمد : ٢٣٤/٢ ومواضع ، والبخاري : ١٩١٤ ، ومسلم : ٢١-١٠٨٢ ، وأبو داود : ٢٣٣٥ ، والترمذي : ٦٨٥ ، والنسائي : ٢١٧٢ ، وابن ماجه : ١٦٥٠ ، والدارقطني : ٢١٣٥ ، وابن حبان : ٣٥٩٢ ، وعبد الرزاق : ٧٣١٥ ، والطحاوي : ٨٤/٢ ، وابن الجارود : ٣٧٨ ، وابن أبي شيبة : ٢٣/٣ ، وأبو نعيم : ٧٣/٣ ، والدارقطني : ٢١٣٥ ، والبيهقي : ٢٠٧/٤ ؛ عن أبي هريرة بالفاظ مقاربة .

ومثله عن ابن عباس عن كثير من هؤلاء .

(٢) نقلت ترجمته ص ٦٨ . في شيوخ المؤلف رحمهما الله تعالى .

يُتَّهَمُ بِالْعَصِيَانِ بَارْتِكَابِ الصُّومِ بِمَا يُرَوَى : (مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ ؛ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ)^(١) مخالفاً لما أمر به من الفطر .

نِيَّةُ الْخَوَاصِّ : وَيَصُومُهُ أَيْضاً سِرّاً مَنْ كَانَ مِنَ الْخَوَاصِّ ؛ وَهُوَ مَنْ يَتِمَكَّنُ مِنْ ضَبْطِ نَفْسِهِ عَنِ التَّزْدِيدِ فِي النِّيَّةِ ؛ وَعَنْ مُلَاحَظَةِ كَوْنِهِ صَائِماً عَنِ الْفَرَضِ ؛ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ ، لِحَدِيثِ السَّرَارِ ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ : « هَلْ صُمْتَ مِنْ سِرَارِ شَعْبَانَ ؟ »

قال : لا . قال : « فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْماً مَكَانَهُ »^(٢) . وسِرَارُ الشَّهْرِ - بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ - : آخِرُهُ .

لَمَازِدا سُمِّيَ : سُمِّيَ بِهِ !! لَاسْتِتَارِ الْقَمَرِ فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَعَارِضاً بِنَهْيِ التَّقْدُمِ بِصِيَامِ يَوْمٍ ؛ أَوْ يَوْمَيْنِ . . حُمِلَ التَّقْدُمُ عَلَى نِيَّةِ الْفَرَضِ ، وَحَدِيثُ السَّرَارِ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ تَفْلاً ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يُعْقَلُ فِيهِ خَتْمُ شَعْبَانَ بِالْعِبَادَةِ ، كَمَا يَسْتَحِبُّ ذَلِكَ فِي كُلِّ شَهْرٍ .

لِلْإِزْوَاجِ الرَّوْيَةِ : وَمَنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ ؛ أَوْ هِلَالَ الْفِطْرِ وَحْدَهُ . . وَرَدَّ قَوْلُهُ ؛ أَيِ : رَدَّهُ الْقَاضِي !! لَزِمَهُ الصِّيَامُ^(٣) ، لقوله تعالى ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ : ٢٤٣٤ ، وَالتِّرْمِذِيُّ : ٦٨٦ ، وَالنَّسَائِيُّ : ٢١٨٧ ، وَابْنُ مَاجَهَ : ١٦٤٥ ، وَالدَّارِمِيُّ : ١٦٨٨ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ٣٥٨٥ ، وَالحَاكِمُ : ٤٢٤/١ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : ٤٨٦/٢ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ : ١٩١٤ ، وَالبُخَارِيُّ (مَعْلَقاً عَقِبَ ١٩٠٥) ، وَالطُّحَاوِيُّ : ١١١/٢ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ : ٢١٢٥ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ٢٠٨/٤ ، مِنْ حَدِيثِ عِمَارٍ مَرْفُوعاً ، وَمَوْقُوفاً ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ : ٤٢٨/٤ ، وَالبُخَارِيُّ : ١٩٨٣ (تَعْلِيقاً) ، وَمُسْلِمٌ : ٢٠٠ ؛ ٢٠١ - ١١٦١ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ٢٣٢٨ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ٢٨٦٨ ، وَالطُّيَالِسِيُّ (مَنْحَةٌ : ٨٧٠) ، وَالبَزَارُ : ١٥/٩ ، وَابْنُ حِبَّانَ : ٣٥٨٧ ، وَالدَّارِمِيُّ : ١٧٤٨ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ١١٤/١٨ بِرَقْمٍ : ٢٢٠ ؛ ٢٢١ ؛ ٢٢٢ ، وَالطُّحَاوِيُّ : ٨٤/٢ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ٢١٠/٤ ؛ وَفِي « الْمَعْرِفَةِ » : ٨٥٩٦ ؛ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) اتِّفَاقاً فِي هِلَالِ رَمَضَانَ . وَقَبْلَ فِي هِلَالِ الْفِطْرِ : لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ وَيُفْسِدُهُ ، لِأَنَّهُ يَوْمُ عِيدِ عِنْدَهُ . وَقِيلَ : يَفْطُرُ سِرّاً . وَالْمَعْتَمَدُ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَالصُّومُ وَاجِبٌ ؛ لَا فَرَضٌ قَطْعِيٌّ .

فَلْيَصُومُوا ﴿١٨٥﴾ [البقرة/١٨٥] ؛ وقد رآه ظاهراً !! ولقوله ﷺ : « صَوْمُكُمْ يَوْمَ تَصُومُونَ ، وَفِطْرُكُمْ يَوْمَ تَفْطَرُونَ »^(١) ، والناس لم يفطروا !! فوجب أن لا يفطر .

تعميم : لا فرق بين كون السماء بعلة ؛ فلم يقبل لفسقه ، أو رُدَّت بصحوها لانفرادها ، وفيه إشارة إلى لزوم صيامه ؛ وإن لم يشهد عند القاضي !! .

ولا فرق بين كونه من عرض الناس ؛ أو الإمام ، فلا يأمر الناس بالصوم ؛ ولا بالفطر . . إذا رآه وحده !!

شبهة ردّه : ويصوم هو ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ بِتَيَقُّنِهِ هِلَالَ شَوَّالٍ بِرُؤْيَيْهِ مُنْفَرِداً ، لما روينا ، كذا في « فتح القدير » [٣٢٥/٢] ، و« التارخانية » [. . . / .] ؛ عن « المحيط » ، و« الخلاصة » .

وفي « الجوهرة » خلافه ؛ قال : الإمام يأمرهم بالصوم برؤيته وحده ، ولا يصلي بهم العيد ، ولا يفطر ؛ لا سراً ، ولا جهرأ . اهـ [/]^(٢) .

فأخذ بالاحتياط في المحلّين .

وفي « الحُجَّة »^(٣) : قال (صاحب « الكتاب ») : إذا استيقن بالهلال يخرج ويصلي العيد ويفطر ، لأنّه ثابت بالشرع ؛ وقد تيقن . كذا في « التارخانية » [. . . / .] .

(١) أخرجه عبد الرزاق : ٧٣٠٤ ، وأبو داود : ٢٣٢٤ ، والترمذي : ٦٩٧ ؛ وقال : حسن غريب ، بلفظ : « الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ . . . وَالْفِطْرُ . . . » ، وابن ماجه : ١٦٦٠ ، وإسحاق بن راهويه : ٤٢٩/١ ، والدارقطني : ٢١٥٤ [واللفظ له] ، والبيهقي : ٢٥٢/٤ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) ونص عبارته : ولورآه الإمام وحده ؛ أو القاضي فهو بالخيار . . بين ١- أن ينصب من يشهد عنده ، وبين ٢- أن يأمر الناس بالصوم ، بخلاف ما إذا رأى الإمام وحده هلال شوال !! فإنّه لا يخرج إلى المصلّى ، ولا يأمر الناس بالخروج ، ولا يفطر . . سراً ، ولا جهرأ .

(٣) « الفتاوى الحُجَّة » أحد مصادر « الفتاوى التارخانية » كما سيأتي ص ١٠٠٣ . وصاحب (الكتاب) حيث أطلق فهو الإمام أبو الحسين أحمد بن محمد القدوري المتوفى : ٤٢٨ هـ .

شبهة الفطر : وَإِنْ أَفْطَرَ مَنْ رَأَى الْهَلَالَ وَحْدَهُ فِي الْوَقْتَيْنِ : رمضان وشوال ١؟
قَضَى لِمَا تَلَوْنَا وَرَوَيْنَا^(١) .

وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَلَا عَلَى صَدِيقٍ لِلرَّائِي ؛ إِنْ شَهِدَ عِنْدَهُ بِهَلَالِ الْفِطْرِ وَصَدَّقَهُ
فَأَفْطَرَ ، لِأَنَّهُ يَوْمُ عِيدٍ عِنْدَهُ ، فَيَكُونُ شَبْهَةً .
وَبِرْدُ شَهَادَتِهِ فِي رَمَضَانَ . . صار مكذباً شرعاً .

وجوب الكفارة : وَيَذَلِكَ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ فِطْرُهُ قَبْلَ مَا رَدَّهُ الْقَاضِي فِي
الصَّحِيحِ^(٢) ، لَقِيَامِ الشُّبْهَةِ ؛ وَهِيَ قَوْلُهُ ﷺ : « الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ »^(٣) .

وقيل : تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِيهِمَا : ١- لِلظَّاهِرِ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْفِطْرِ ، وَ ٢- لِلْحَقِيقَةِ
الَّتِي عِنْدَهُ فِي رَمَضَانَ .

مع العلة : وَإِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ مِنْ غَيْمٍ ؛ أَوْ غُبَارٍ ، أَوْ نَحْوِهِ . . كَضَبَابٍ ،
وَنَدَى ؟ ! قَبْلَ - أَيِ - الْقَاضِي بِمَجْلِسِهِ خَبَرَ وَاحِدٍ عَذِلَ ؛ هُوَ : الَّذِي حَسَنَاتُهُ أَكْثَرُ مِنْ
سَيِّئَاتِهِ .

مطلب

في العدالة

والعدالة : مَلَكَهُ تَحْمِلُ عَلَى مِلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالْمَرْوَةِ^(٤) .

أَوْ خَبِرٌ مَشْتَوٍ هُوَ : مَجْهُولُ الْحَالِ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ فَسْقٌ ؛ وَلَا عَدَالَةٌ يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي
الصَّحِيحِ^(٥) .

(١) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ » ، وَقَوْلُهُ ﷺ : « صَوْمُكُمْ يَوْمَ تَصُومُونَ ،
وَفِطْرُكُمْ يَوْمَ تَفِطُّونَ » .

(٢) وَكَذَا لَوْ لَمْ يَشْهَدْ عِنْدَ الْإِمَامِ وَصَامَ ثُمَّ أَفْطَرَ ؛ قَضَى فَقَطْ بِلَا كَفَّارَةٍ لِلشُّبْهَةِ . أَمَّا لَوْ أَفْطَرَ فِي هَلَالِ
رَمَضَانَ بَعْدَ قَبُولِ شَهَادَتِهِ . . فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ . وَلَوْ كَانَ فَاسِقًا لَصَحَّتِ الْقَضَاءُ بِشَهَادَةِ مَعَ الْإِثْمِ .

(٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا .

(٤) وَالشَّرْطُ أَدْنَاهَا ؛ وَهُوَ مَعَ ١- الْإِسْلَامِ ، وَ ٢- الْعَقْلِ ، وَ ٣- الْبُلُوغِ ؛ وَ ٤- تَرْكِ الْكِبَائِرِ ، وَ ٥- عَدَمِ
الْإِصْرَارِ عَلَى الصَّغَائِرِ ، وَ ٦- عَدَمِ مَا يَخْلُ بِالْمَرْوَةِ .

(٥) صَحَّحَهُ فِي « الْبَزَازَةِ » : ٩٣/٤ ، وَ « الْمَعْرَاجِ » وَ « التَّجْنِيسِ » ؛ وَهِيَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ ؛ كَمَا فِي =

وقت الشهادة : ويلزم العدل^(١) أن يشهد عند الحاكم في ليلة رؤيته كيلا يصبحوا مفطرين .

وللمُخَذَّرَةِ أن تشهد بغير إذن وليها ، لأنه من فروض العين .

الشهادة على الشهادة : وَيَقْبَلُ خبره ؛ لو شَهِدَ عَلَى شَهِادَةٍ وَاحِدٍ مِثْلِهِ ، لَأَنَّ العَدَّةَ فِي الْأَصُولِ لَيْسَ شَرْطًا ؛ فَكَذَا فِي الْفُرُوعِ^(٢) .

احتياط الاثبات : وَيَقْبَلُ خبره ؛ وَلَوْ كَانَ أَتَى ، أَوْ رَقِيقًا ، أَوْ مَخْدُودًا فِي قَذْفٍ ؛ وَقَدْ تَابَ ؛ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، إِبْطَاءً لِرَمْضَانَ لِأَنَّهُ أَمْرٌ دِينِي ، وَخَبَرُ الْعَدْلِ فِيهِ مَقْبُولٌ ؛ فَأَشْبَهَ رَوَايَةَ الْأَخْبَارِ .

ولهذا لَا يُشْتَرَطُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ ، وَلَا تَقْدُّمُ الدَّعْوَى ، كَمَا لَا يَشْتَرِطَانِ فِي سَائِرِ الْأَخْبَارِ ، وَأُطْلِقَ الْقَبُولُ^(٣) ؛ كَمَا فِي «الهداية» ، وَقَالَ :

كَانَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ إِنَّمَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ الْوَاحِدِ إِذَا فُسِّرَ ؛ فَقَالَ (رَأَيْتُهُ فِي وَقْتٍ يَدْخُلُ فِي السَّحَابِ ثُمَّ يَنْجَلِي) ، لِأَنَّ الرُّؤْيَا فِي مِثْلِ هَذَا تَنْقُصُ فِي زَمَانٍ قَلِيلٍ ، فَجَازَ أَنْ يَنْفَرِدَ هُوَ بِهِ !! أَمَّا بِدُونِ هَذَا التَّخْسِيرِ لَا تَقْبَلُ لِمَكَانِ التَّهْمَةِ . اهـ . كَذَا فِي «التجنيس»^(٤) .

مطلب

لا عبرة بقول المنجمين

تنبيه : لَمَّا كَانَ قَوْلُ الْحُسَّابِ مُخْتَلَفًا فِيهِ . . نَظَّمَهُ ابْنُ وَهْبَانَ^(٥) ؛ فَقَالَ :

« فتح القدير » : ٢ / ٢٥٠ . لكن هي في «الكافي» ، فيدل على أنها ظاهر الرواية !!! .

(١) أما الفاسق . . فتلزمه الشهادة إن علم بقبول قوله . كما هو قول الطحاوي .

(٢) الأصول هم الشهود على الواقعة ، والفروع هم الشهود على شهادة من شهدها فتحملوها عنهم .

(٣) سواء بين وفُسِّرَ رؤيته أم لا . . على ظاهر الرواية ؛ خلافاً للفضلي ! .

(٤) ومثله في «الظهيرية» و«البحر الرائق» : ٢ / ٢٨٧ .

(٥) هو العلامة الفقيه المقرئ النحوي القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد (ابن وَهْبَانَ) ، انظر

ترجمته في تحقيقنا لكتاب «أحسن الأخبار» في ترجمة القراء السبعة . ط بدمشق ٢٠٠٢ .

وَقَوْلُ أُولِي التَّوَقُّفِ لَيْسَ بِمُوجِبٍ وَقِيلَ : نَعَمْ ، وَالْبَعْضُ : إِنْ كَانَ يَكْثُرُ^(١)

وقال ابن الشُّحنة^(٢) - بعد نقل الخلاف - : فإذا ؛ اتفق أصحابُ أبي حنيفة - إلاَّ النادرَ والشافعي - أنه لا اعتمادَ على قول المنجمين في هذا^(٣) .

مع العلة : وَشُرْطَ لِهَلَالِ الْفِطْرِ ؛ أي : لثبوته وثبوت غيره من الأهلَّة . . إذا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ لَفْظُ الشَّهَادَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ حُرَّتَيْنِ ؛ مُسْلِمَيْنِ ؛ مُكَلَّفَيْنِ ؛ غير محدوذَيْنِ فِي قَذْفٍ ، أَوْ ٢- حُرٍّ وَحُرَّتَيْنِ ، لكن بِلَا اشتراطِ تقدُّمِ دَعْوَى عَلَى الشَّهَادَةِ ؛ كعتق الأمة ، وطلاق الزوجة^(٤) .

بلا قاض : ١- لرمضان : وإذا رأى الهلال في الرُّستاق^(٥) ؛ وليس هناك وال ؛ ولا قاض !! فإن كان ثقة ؟ ! يصومُ النَّاسُ بقوله^(٦) .

٢- لشوال : وفي الفطر !! إن أخبر عدلان برؤية الهلال ؛ وبالسَّماءِ عِلَّةٌ ؟ ! . لا بأس^(٧) بأن يفطروا بلا دعوى ، ولا حكم للضرورة^(٨) .

-
- (١) انظر البيت رقم ١٠٩ ص ٤٥ من طبعتنا التي أسميناها « عقد القلائد وقيد الشرائد » .
 - (٢) هو العلامة سريُّ الدين عبد البر بن محمد ابن الشُّحنة المتوفى : ٩٢١ من تصانيفه « تفصيل عقد القلائد بتكميل قيد الشرائد » وهو شرح الوهبانية ، تحت الطبع بتحقيقنا إن شاء الله تعالى .
 - (٣) وعليه فيجب عن القاضي الأمر بالتحري ، ولا يحلُّ له إثبات الشهر به ، فلو فعل أثم وصحَّ الانبات ، ما لم يتبين خلافه فيجب قضاء يوم مكانه . والله أعلم .
 - (٤) يعني : لا يشترط في هذين الدعوى ؛ ولا لفظ الشهادة أو نصابها . فلو طلق امرأته وعتق جاريته ، ثم أرادهما على نفسيهما ؟ جاز للشاهد إخبار القاضي بالعتق والطلاق ، ولو لم تدَّعه المرأة والأمة .
 - (٥) في الأرياف والقرى والبساتين . أو حيث لا يتمكَّن من الوصول للقاضي . وهو مستبعد جدًّا في زماننا (زمن التفانة) .
 - (٦) افتراضاً ؛ لثبوت الشهر بقول ثقة لا معارض له ، وهو كافٍ في ثبوت التكليف .
 - (٧) معناه : يجب . وهذه إحدى معاني (لا بأس) الواردة بعد ما ينهى عنه . انظر ص ٥٠٦ .
 - (٨) وهي امتثال الأمر بخبر الثقة . . مع عدم وجود حاكم يشهد عنده ، كما كان الصحابة رضي الله عنهم يعملون بخبر الآحاد حيث لم يلقوا رسول الله ﷺ ، وهنا في الفطر توثقنا بالعدلين حيث يتمُّ بهما نصاب الشهادة احتياطاً .

بغير حلة : وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ حِلَّةً ؟ فَلَا بُدَّ لِلثَّبُوتِ مِنْ شَهَادَةِ جَمْعٍ عَظِيمٍ لِرَمَضَانَ وَالْفِطْرِ وَغَيْرِهِمَا ، لَأَنَّ الْمُطَّلَعَ مُتَّحِدٌ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ ، وَالْمَوَانِعُ مُتَنَفِئَةٌ ، وَالْأَبْصَارُ سَلِيمَةٌ ، وَالْهَمَمُ فِي طَلَبِ رُؤْيَا الْهِلَالِ مُسْتَقِيمَةٌ^(١) ، فَالتَّفَرُّدُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ يُوْهِمُ الْغَلَطَ ؛ فَوَجِبَ التَّوَقُّفُ فِي رُؤْيَا الْقَلِيلِ حَتَّى يَرَاهُ الْجَمْعُ الْكَثِيرُ ، لَا فَرْقَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ بَيْنَ أَهْلِ الْمِصْرَ ؛ وَمَنْ وَرَدَ مِنْ خَارِجِ الْمِصْرِ !!

وَمِقْدَارُ عَدَدِ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ !! قِيلَ : [أَكْثَرُ]^(٢) أَهْلِ الْمَحَلَّةِ .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ : خَمْسُونَ ؛ كَالْقَسَامَةِ^(٣) .

وَعَنْ خَلْفٍ : خَمْسُ مِثَّةٍ بِيَلَخٍ قَلِيلٍ ، وَقَالَ الْبَقَالِيُّ^(٤) : الْأَلْفُ بِيَخَارًا قَلِيلٌ .
وَقَالَ الْكِمَالُ [٢٥٢/٢] : الْحَقُّ مَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ وَأَبِي يُوسُفَ : أَنَّ الْعِبْرَةَ لِتَوَاتُرِ الْخَبَرِ وَمَجِيئِهِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ . اهـ .

وَفِي «التَّجْنِيسِ» ؛ عَنْ مُحَمَّدٍ : إِنَّ أَمْرَ الْقِلَّةِ وَالْكَثَرَةِ مُفَوَّضٌ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٥) . وَفِي «الْبَرْهَانِ» : فِي الْأَصَحِّ ، لَأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ ، وَالْأَمَاكِنِ ، وَتَتَفَاوَتِ النَّاسُ صِدْقًا .

وَإِذَا تَمَّ الْعَدَدُ ؛ أَيِ : عَدَدِ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ بِشَهَادَةِ فَرْدٍ بِرُؤْيَا ، وَلَمْ يُرَ هِلَالٌ

(١) هذا غير متوقَّف في زماننا ؛ اعتماداً عن مسؤولية أصحابها ؛ فينبغي أن لا يشترط ذلك الجمع ، وبخاصَّة مع عموم جهل الناس بالرؤية . والذي عليه قضاة زماننا رواية عن الإمام ؛ من الاكتفاء بشاهدين . وهو مختار ابن نجيم في «البحر» (٢٨٩/٢ - ٢٩٠) ، وإليه مال العلامة ابن عابدين (٩٢/٢) .

(٢) أضفتها من (حاشية المؤلف على «الدرر» : ٢٠١/١) لتوجيه العبارة .

(٣) هي إيمان جماعية يتحرَّى بها عن دم قتيل وجد في محلة وجهل قاتله .

يختار القاضي - من يتوقَّع العلم عندهم ؛ أو مَن تقع الشبهة عليهم - خمسين رجلاً يحلفون (بالله ما قتلناه ؛ ولا نعلم له قاتلاً) ثم يقضى عليهم بالدية ، لعدم النصرة .

(٤) هو زين المشايخ أبو الفضل محمد بن أبي القاسم ، كان إماماً فاضلاً وفقهاً مناظراً ، عالماً بلاغياً ، له تصانيف قيِّمة ، منها «جمع التفاريق» . توفي سنة : ٥٨٦ . وقيل : ٥٦٢ .

(٥) من رسم المفتي : أَنَّ العمل والفتوى على الصحيح ؛ دون الأصح (ابن عابدين : ٥٠/١) .

الْفِطْرِ ؛ وَذَلِكَ وَالسَّمَاءُ مُصْحِيَّةٌ ؟ لَا يَحِلُّ الْفِطْرُ اتِّفَاقًا^(١) . . على ما ذكره شمسُ
الأئمة [الحلواني] ، ويعزِّر ذلك الشاهد . كذا في « الدرر » (٢٩١ / ٢) ١٩

وفي « التجنيس » : إذا لم يُرَ هلالُ شَوَّالٍ لا يُفْطَرُونَ حتَّى يصوموا يوماً آخر .
وقال الزَّيْلَعِيُّ (٣٢٠ / ١) : والأشبهُ أن يقال : إن كانت السماء مصْحِيَّةً لا يفطرون
لظهور غَلَطِهِ ، وإن كان متغيِّمة ! يفطرون لعدم ظهور الغَلَطِ .

وَاخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ فِي حِلِّ الْفِطْرِ فِيمَا إِذَا كَانَ ثَبُوتُ رَمَضَانَ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ ؛ وَتَمَّ
الْعَدْدُ ، وَلَمْ يُرَ هلالُ شَوَّالٍ مع الصَّحْوِ !!

صَحَّحَ فِي « الدَّرَايَةِ » وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْبَزَازِيَةِ » (٩٤ / ٤) : حِلُّ الْفِطْرِ ،
لأنَّ شَهَادَةَ الشَّاهِدِينَ إِذَا قُبِلَتْ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْعِيَانِ .

وفي « مجموع النوازل »^(٢) : لا يفطرون ، وصحَّحه كذلك السيّدُ الإمامُ الأجلُّ
ناصرُ الدين^(٣) . لأنَّ عَدَمَ الرُّوْيَةِ مع الصَّحْوِ دَلِيلُ الْغَلَطِ ؛ فَتَبْطُلُ شَهَادَتُهُمْ^(٤) .

وَلَا خِلَافَ فِي حِلِّ الْفِطْرِ إِذَا تَمَّ الْعَدْدُ . . وَكَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ ؛ وَلَوْ - وَصَلِيَّةٌ - ثَبَّتَ
رَمَضَانَ بِشَهَادَةِ الْفَرْدِ الْعَدْلِ ؛ كَالْعَدْلَيْنِ اتِّفَاقًا^(٥) - عَلَى التَّحْقِيقِ - .

(١) نقله ابن الكمال ؛ عن « الذخيرة » ، وصاحبُ « المعراج » ؛ عن « المجتبى » !! وفيه ردٌّ على
التمرناشي في « المنع » ؛ حيث ذكر خلافَ محمَّد فيها ، وإنَّما الخلافُ فيما لو كانت السماء
مصْحِيَّةً . . ولم يغمَّ الهلال !! فتنَّبَه .

(٢) هو كتابُ « مختارات النوازل » للمرفغياني (تقدَّم الكلامُ عليه وترجمةُ مؤلفه : ٣٠٠) وهذا هو
الصوابُ من اسمه ، وقد يشتهر بـ (مجموع النوازل) أو (مجموع مختارات النوازل) . وهذا
النصُّ فيه قبيلُ أَعْدَادِ إِبَاحَةِ الْفِطْرِ ص . . . بتحقيقنا .

أما « مجموع النوازل » . . فهو من تصنيفِ العلامةِ أحمد بن موسى الكَشْنِي . فتنَّبَه .

(٣) هو العلامةُ أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد المطرُزِّي ، من مشاهير أئمَّتنا ؛ كان عارفاً بالحديثِ
إماماً باللغة أديباً معتمداً . من تصانيفه « المغرب » (ط) ، توفي بخوارزم : ٦١٠ هـ .

(٤) نقلَ العلامةُ ابنُ عابدين : ٩٤ / ٢ ؛ عن « الفيض » : الفتوى على حِلِّ الْفِطْرِ .

(٥) بل هي خلافةٌ ، فعند محمَّد . يحلُّ الْفِطْرُ بخلافِ الشَّيْخِينَ !! فتنَّبَه .

والتحقيقُ المشارُ إليه هو اعتبارُ الصَّحْوِ على روايةِ الحسن ، واعتبارُ الغيمِ على روايةِ محمد .

هلال الأضحى : وَهَلَالُ الْأَضْحَى فِي الْحَكْمِ كَالْفِطْرِ ، فلا بدُّ من نصابِ الشهادة مع العلة^(١) ، والجمع العظيم مع الصَّحْوِ ؛ على (ظاهر الرواية) ، وهو الأصحُّ ، لما تعلّق به من نفع العباد ؛ خلافاً لما يُروى عن أبي حنيفة : أنّه كهلال رمضان . . وهي رواية (النوادر) ! . وصحّحها في « التحفة »^(٢) : ٧٢٨ ، والمذهب (ظاهر الرواية) !!

بقية الأهلة : وَيُشْتَرَطُ فِي الثبوت لِبَقِيَّةِ الْأَهْلَةِ . . إذا كان بالسماء علة شهادة رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ ، أو شهادة حُرٍّ وَحُرَّتَيْنِ غَيْرِ مَخْذُودَيْنِ فِي قَذْفٍ ، وإلا ! فجمع عظيم^(٣) .

اتحاد المطالع : وَإِذَا ثَبَتَ الْهَلَالُ فِي بِلَدَةٍ ، وَمَطْلَعُ قُطْرِهَا ؟ لَزِمَ سَائِرَ النَّاسِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ^(٤) ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ، وهو : قول أَكْثَرِ الْمَشَايخِ ، فيلزم^(٥) قضاء يوم على أهل بلدة صاموا تسعة وعشرين يوماً ، لعموم الخطاب : « صُومُوا لِرُؤُوسِهِ » .

وقيل : يختلفُ ثبوته باختلاف المطالع^(٦) ، واختاره (صاحب « التجريد »)^(٧)

(١) يعني بنصاب الشهادة : ١- العدد (رجلان ، أو رجل وامرأتان) ، ٢- عدول أحرار غير محددين . وبالعلة : الغيم أو الغبار ونحوه !! .

(٢) حيث قال : وأما هلال ذي الحجة . . فقد قالوا (يشترط شهادة رجلين) ! لأنه يتعلّق به حكم شرعيّ وهو وجوب الأضحية !! - ولعله هو المراد بقوله (من نفع العباد) !! - والصحيح : أنّه يقبل فيه شهادة الواحد .

(٣) يعني : وإن لم يكن بالسماء علة . . فيشترط لغير الفطر والأضحى جمع عظيم . وتعقبه الخير الرمليّ قائلاً : الظاهر أنّه في الأهلة التسعة لا فرق بين الغيم والصحو في قبول الرجلين ؛ لفقد العلة الموجبة للجمع العظيم !! فتنبه .

(٤) وهو أيضاً مذهب مالك وأحمد وأحد قولين عند الشافعي ، فليكن عليه عمل الأمة إن شاء الله تعالى جمعاً لكلمة المسلمين ، وبخاصّة في زمن الاتصالات والتقانة !! .

(٥) احتياطاً وجوباً ؛ لا ندباً .

(٦) اختلاف المطالع معتبر في مسيرة شهر لحقّ رمضان والأضحية ، أما في حقّ الصلاة لزوال الشمس أو غروبها فلا يظهر لأقلّ من مرحلة بريدية وهي ٤ فراسخ وهو حوالي (٢٠ كم) وهذا في الأرض المستوية . فتنبه .

(٧) هو الإمام القدوري : أبو الحسين أحمد بن محمد المتوفى سنة ٤٢٨ هـ ، و« التجريد » في سبعة =

وغيره ، كما إذا زالت الشمس عن قوم وغربت عند غيرهم !! فالظهر على الأولين ؛
لا المغرب ، لعدم انعقاد السبب في حقهم^(١) .

تنبيه : ثبوت رمضان وشوال بالدعوى بنحو وكالة معلقة به^(٢) ، فينكر المدعى
عليه ، فيشهد الشهود بالرؤية ؛ فيقضي عليه ، وثبت مجيء رمضان ضمناً ، لأن
إثبات مجيء الشهر مجرداً لا يدخل تحت الحكم^(٣) ؛ وإن لزم الصوم بمجرد
الأخبار .

مطلب

التواتر لا يُبالي فيه بكفر الناقلين

ولا يشترط الإسلام ؛ في إخبار الجمع العظيم ، لأن التواتر لا يبالي فيه بكفر
الناقلين ؛ فضلاً عن فسقهم ، أو ضعفهم^(٤) !! ذكره الكمال .

وَلَا عِبْرَةَ بِرُؤْيَا أَلْهَلَالِ نَهَاراً ، سَوَاءَ كَانَ قَدْ رُئِيَ قَبْلَ الزَّوَالِ ؛ أَوْ رُئِيَ بَعْدَهُ ،
وَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، لقوله ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ » .. إلخ . فوجب سبق الرؤية

= أسفار في فقه الخلاف مقتصر على خلاف الشافعي فحسب ، ويحتوي على أكثر من ١٦٢٣ مسألة
طبع في ١٦٠٠ ص ، وأسماء محققوه « الموسوعة الفقهية المقارنة » نشر بالقاهرة سنة ١٤٢٤ هـ
بينه وبين معاصره « الأسرار » للدبوسي شبه كبير أتينا على تفصيله والمقارنة بينهما في تحقيقنا
له « الأسرار » يطبع قريباً بمشيئة الله .

على أن ثمة « تجريداً » آخر للعلامة .

(١) لكن هذه مسألة متفق عليها ، فلا يصح عليها القياس ، وإيراده لها غير ظاهر ، لأن العبرة بمشرق
ومغرب مختلف بين كل مرحلة وأخرى ، أمّا الهلال .. فواحد !! .

(٢) كمن ادعى حوالة ؛ أو وكالة ؛ أو كفالة ؛ أو استحقاقاً معلقاً بدخول رمضان .. جاز سماع الدعوى
والشهادة ، فيشهدون بدخول الشهر تبعاً لثبوت الوكالة ونحوها ؛ لا مجرداً . فكم من الأحكام
يثبت تبعاً ولا يثبت قصداً !! ٢ .

(٣) لأنه من الشرعيات المحضة التي لا تدخل في حقوق العباد .

(٤) لأن شرط التواتر : أن ما يحيل العقل تواطؤهم على الكذب ! فالمسألة عقلية ؛ لا شرعية .

على الصوم والفطر ، والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عشيّة كل شهر عند الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم في المختار من المذهب^(١) .

• • •

ثبوت الهلال والشك

ثبوت الهلال

- ١ - يثبت رمضان بـ ١ - رؤية الهلال
- ٢ - انتهاء عدة شعبان ثلاثين
- ٢ - ومن رآه وردّت شهادته صام ، وكذا شوال ، فإن أفطر لا كفارة عليه .
- ٣ - لا يشترط لفظ الشهادة ؛ ولا الدعوى .

احكام يوم الشك

- ١ - هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان دون ترجيح .
- ٢ - يكره صومه إلا النفل جازماً .
- ٣ - يكره تمجّل الشهر يوم ؛ أو يومين .
- ٤ - يؤمر العامة بالتلوّم ، ويصوم الخاصة .

• • •

احكام الهلال

بغير علة (جميع الأهلة)

- لا يقبل إلا جمع عظيم يقع في قلب القاضي صدقهم .

بالسما علة

لبقية الأهلة

- يشترط شهادة حزين عدلين ، أو حرّ وحرّتين غير محدودين .

لشوال

- يشترط لفظ الشهادة من حزين أو حرّ وحرّتين ولو بلا دعوى .

لرمضان^(١)

- تكفي شهادة عدل ، أو مستور ، أو أنثى ، أو عبد ، أو محدود تاب لرمضان .

• • •

(١) يقابله قول أبي يوسف أنّه لو رئي الهلال قبل الزوال . . فهو لليلة الماضية ؛ فيقضي هذا اليوم . ولو رآه بعد الزوال ؟ فلا قضاء عليه لهذا اليوم ، ويتبدى الشهر بالليلة القادمة . وكذا يوم الفطر .

الأسئلة

- كيف يثبت هلال رمضان ؟ وما معنى (غمّ الهلال) ؟ وما معنى (عدة شعبان) ؟
- ما هو يوم الشك ؟ وما حكم صيامه ؟ وكيف ينوعه على وجه الصواب ؟ وما هو
مضمون الشك ؟

- اشرح قول المؤلف رحمه الله (وإن ظهر من شعبان ونواه نفلًا كان غير مضمون) .
- ما هو الترديد ؟ وما حكمه ؟ وما صورة ؟ وما معنى التقديم ؟ وكم أيامه ؟
- كيف يصام يوم الشك ؟ ومن يصومه ؟ ويمّ يأمر المفتى العامة ، وماذا يفعل هو ؟
- اشرح المفردات التالية :

غمّ الهلال ، تقدّم الشهر ، الترديد ، التلوّم ، السّرار ، الخواصّ ، العدالة ،
المخلدة .

- كيف نجتمع بين النهي عن تقدّم الشهر بصيام يوم ؛ أو يومين . . وبين حديث السرار ؟
- ماذا يصنع من رأى هلال رمضان أو الفطر ، وردّ القاضي شهادته ؟ ما حكم صيامه
وفطره فيهما ؟

- من ردّ القاضي شهادته فأفطر ؟ قيل : عليه الكفّارة ، وقيل : لا ؟ علّل لكلّ قول .
- رأى الإمام وحده هلال رمضان ؛ أو شوال (اشرح هذه الصور وبيّن أحكامها) .
- كم هو نصاب الشهادة لو كان بالسّماء علّة ؟ ومتى تؤدّى الشهادة ؟ وكيف تؤديها
المخلدة ؟

- ما هي العدالة ؟ ومن هو المستور ؟ وهل يقبل قوله أم لا ؟ ولماذا ؟
- ما معنى قوله المؤلف (يقبل لو شهد على شهادة واحد مثله ، لأن العدد في
الأصول ليس شرطًا فكذا في الفروع) .

- لا يشترط أهلية الشهادة (كالمرأة والعبد والقاذف) لثبوت رمضان ؟ لماذا ؟

- هل يشترط قيام الدعوى وأداء الشهادة ببيتها لدخول شهر رمضان ؟ ولماذا ؟
- ما حكم الاكتفاء بالحساب لإثبات هلال رمضان ؟ وما حكم من فعله ؟
- هل ثبوت هلال شوال كثبوت هلال رمضان من الشهادة والدعوى أم لا ؟ ولماذا ؟
- ماذا يصنع الناس حيث لا قاضي ولا حاكم لديهم لثبوت رمضان وشوال ؟
- إذا لم يكن بالسما علة . . فلا بد من جمع عظيم ! لماذا ؟ وما مقداره ؟ وما هو الأصح ؟

- اعتمد الإمام محمد أمر القلة والكثرة مفوضاً لرأي الإمام . لماذا ؟
- ما الحكم لو تم رمضان ثلاثين ولم يُرَ هلال الفطر ؟ هل نفطر أم لا ؟ ولماذا ؟
- لم يُرَ هلال شوال . . لا يفطرون ولو صاموا ثلاثين يوماً !! متى ؟ ولماذا ؟
- هلال الأضحى كهلال شوال : فصل هذا واذكر الخلاف فيه مع الترجيح .
- ماذا يشترط لبقية أهلة العام من الشهادة (مع العلة وعدمها) ؟ ولماذا ؟
- هل يثبت هلال رمضان أو شوال بالدعوى ؟ وكيف ؟
- هل تشترط العدالة إذا بلغ إخبار رائي الهلال التواتر ؟ ولماذا ؟
- ما حكم رؤية الهلال نهاراً ؟ (قبل الزوال ، وبعده)
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :

- * يجب وجوباً عينياً التماس الهلال على كل مكلف بالصوم .
- * يثبت شهر رمضان بانتهاء شعبان ولو لم ترَ الهلال .
- * يثبت رمضان برؤية هلاله فقط لقوله ﷺ : « صوموا لرؤيته » .
- * لا يثبت رمضان برؤية الهلال حتى يتم شعبان ثلاثين يوماً .
- * يوم الشك : هو الذي تصومه بعض البلاد دون بعض ، وهو يوم السرار .
- * يحرم الصيام يوم الشك ولو قضاء أو نفلاً أو مندوراً .
- * يجوز صيام يوم الشك لمن يضبط النيّة نفلاً أو رمضان .
- * يوم السرار هو اليوم الذي يستتر فيه القمر عند آخر الشهر .

- * يوم السرار هو استتار القمر بالغيم أو الغبار ؛ ولو كان أثناء الشهر .
- * الأفضل عدم صوم يوم السرار اقتداءً بعليٍّ وعائشة رضي الله عنهما .
- * لو صام يوم الشك نفلاً ثم تبين أنه من رمضان وجب قضاؤه .
- * كراهة صوم يوم الشك نفلاً دون كراهته فرضاً .
- * ردّد بين كونه ضائماً أو مفطراً يوم الشك لا يصحّ صومه .
- * ردّد بين كونه عن رمضان أو عن شعبان فظهر عن رمضان صحّ صومه مع الكراهة ولا يعيده .
- * كره صوم يوم أو يومين قبل رمضان على قصد النفل .
- * يكره الصيام النافلة بعد ليلة النصف من شعبان حتى دخول رمضان .
- * يأمر المفتي العامة بالانتظار إلى حين ثبوت الرؤية ؛ فإذا أذن الظهر يأمرهم بالإفطار .
- * يصوم الخواصّ يوم الشك نفلاً ، ومثلهم كلّ من يضبط نيّته بالصوم .
- * إذا شهد رأيي الهلال عند القاضي فردّ شهادته يحرم عليه الصوم . وكذا الفطر للعيد .
- * إذا شهد إنسان لصديقه بشوال . . لا يقبل قوله فلو أفطر عليهما الكفّارة .
- * إذا ردّ القاضي شهادة الرائي فأفطر عليه الكفّارة .
- * إذا رأى هلال شوال وحده فأفطر لا كفّارة عليه . . إذا أفطر قبل ردّ شهادته .
- * إذا رأى إمام المسلمين وحده هلال رمضان يأمرهم بالصوم ؛ ولو بلا قضاء القاضي .
- * إذا رأى الإمام وحده هلال للشوال لا يصليّ بهم العيد ويفطر سرّاً ؛ لا جهراً .
- * إذا رأى الإمام هلال رمضان لا يصوم وفي هلال العيد لا يفطر حتى يقضي القاضي بشهادته .

- * إذا كان بالسماء علة يقبل شاهدان عدلان ، ولو رجلاً وامرأتين .
- * مجهول الحال : هو الذي لا نعرفه ، والعدل : هو إمام المسجد الذي رأى الهلال وشهد به .
- * المخدرة هي الأنثى التي لا تصح شهادتها فترسل للشهادة أحد أوليائها .
- * شهد عند القاضي شهادة غيره . . لا تقبل في شوال وتقبل في رمضان .
- * أخبر القاضي بهلال رمضان أو شوال لا تقبل إلا بالدعوى ؛ ويلفظ أشهد .
- * لا تقبل شهادة المرأة والعبد والمحدود في قذف (لرمضان ولشوال) .
- * يشترط كهلال محرم ورجب ما يشترط لرمضان لأنها أشهر حرم .
- * لا بد لهلال الفطر من شهادة تامة (بالعدد والعدالة والدعوى) .
- * يُشترط لهلال الفطر إذا كان بالسماء علة شهادة حرّين أو حرتين ولو بلا دعوى .
- * إذا لم يوجد القاضي يصوم الناس بقول إمام المسجد . . إذا كان بالسماء علة؟
- * إذا لم يكن بالسماء علة يكفي خمسة أشخاص وهو الجمع العظيم المطلوب للقسامة .
- * مقدار الجمع العظيم مختلف باختلاف البلدان (خمس مئة ببلخ ، ألف ببخارا) .
- * المعتبر في الجمع العظيم قناعة القاضي عند أبي حنيفة ، وتواتر الخبر عند أبي يوسف ومحمد .
- * إذا تمّ رمضان ثلاثين يوماً نفطر ولو لم يكن بالسماء علة
- * إذا ثبت هلال رمضان بشهادة رجلين ولم ير هلال الفطر والسماء مصححة نفطر اتفاقاً .
- * هلال الأضحى لا يحتاج لتحري والتماس إلا في البلد التي فيها وقوف عرفة .
- * يجب لثبوت أهلة غير رمضان وشوال جمع عظيم ، ولو كان بالسماء علة .

* إذا ثبت هلال بلدة فصام أهلها تسعا وعشرين وغيرهم ثلاثين وجب عليهم قضاء يوم ندباً .

* لا يثبت هلال رمضان وشوال بالدعوى .

* لا يجوز التواتر إلا من المؤمنين العدول .

* إذا رني الهلال قبل الزوال تقضي صيام أمس وجوباً .

ـ أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

* قال ﷺ : « صُومُوا... ، وَأَفْطِرُوا... ، فَإِنْ... عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا... شَعْبَانَ... » .

* قال ﷺ : « الشَّهْرُ مَكْذَأٌ... وَمَكْذَأٌ... وَمَكْذَأٌ... فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ... » .

* قال ﷺ : « لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ... وَلَا... ، إِلَّا... يَصُومُ صَوْماً » .

* روي عن عمار مرفوعاً ومرفوعاً : « مَنْ صَامَ... فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ » .

* قال ﷺ : « هَلْ صُمْتُ مِنْ... شَعْبَانَ ؟ » قال : لا . قال : « إِذَا أَفْطَرْتَ... يَوْمًا... » .

* قال ﷺ : « صَوْمُكُمْ يَوْمَ... ، وَفِطْرُكُمْ يَوْمَ... » .

* قال ﷺ : «... يَوْمَ تَصُومُونَ » .

ـ قال ابن وهبان رحمه الله تعالى

وَقَوْلُ أُولِي التَّوَقُّيْتِ لَيْسَ... وَقِيلَ :... ، وَالْبَعْضُ إِنْ كَانَ...

• • •

فِي بَيَانِ مَا لَا يَفْسِدُ الصَّوْمَ

وهو أربعة وعشرون شيئاً ؛ تقريباً ، لا تحديداً بالمرّة :

إجماله : حاجة الإنسان : منها ما لو ١- أَكَلَ الصَّائِمُ ، أو ٢- شَرِبَ ، أو ٣- جَامَعَ ، أو جمع بينهما نَاسِيًا لصومه ، لقوله ﷺ : « إِذَا أَكَلَ الصَّائِمُ نَاسِيًا ، أو شَرِبَ نَاسِيًا . فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ سَاقَةِ اللَّهِ إِلَيْهِ ؛ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ » (١) .
والجماعُ في معناهما .

حال المجامع : فإن تذكّر! نَزَعَ من فوره ، فإن مكث بعده ؟ فسد صومه (٢) ، فإن حرّك نفسه ؛ ولم ينزع ، أو نزع ؛ ثم أولج ؟ لزمته الكفّارة (٣) .

استكمال : ولو نزع خشية طلوع الفجر ؛ فأمنى بعد الفجر والنزع ؟ ليس عليه شيء (٤) ؛ لعدم الجماع صورة ومعنى .

أكل الناسي : وَإِنْ كَانَ لِلنَّاسِي قُدْرَةٌ عَلَى إِمْتَامِ الصَّوْمِ إِلَى اللَّيْلِ بِلَا مَشَقَّةٍ

(١) أخرجه أحمد : ٣٩٥/٢ ، البخاري : ١٩٣٣ ، ومسلم : ٢- ١١٥٥ ، وأبو داود : ٢٣٩٨ ، والترمذي : ٧٢١ بلفظ : « إِنَّمَا رِزْقُ رِزْقَةِ اللَّهِ » ؛ وقال : صحيح ، والدارمي : ١٧٣٢ ، وابن خزيمة : ١٩٨٩ ، وابن ماجه : ١٦٧٣ ، والنسائي في « الكبرى » : ٣٢٧٥ ، والدارقطني : ٢٢١٣ ؛ (وقال : إسناده صحيح ورواته ثقات) ، والبيهقي : ٢٢٩/٤ ؛ عن أبي هريرة والحسن رضي الله عنهم .

(٢) وإن لم يتزل .

(٣) حاصله : أن عدم النزاع بلا تحريك بقاء لا يثبت فيه حكم الابتداء ؛ فلا كفّارة ، أما الإيلاج بعد النزاع ، أو التحريك بدون نزاع . . فله حكم ابتداء الجماع ؛ ففيه الكفّارة .

(٤) في حقّ الصيام ، أمّا في الغسل فلا إشكال في جميع الصور .

ولمّا كان الإمتاء ينسب إلى الجماع قبل الطلوع . . ولا يمكن تدارك الإنزال بعد الفجر والنزع . . لم يكن عليه إفساد ؛ ولا كفّارة ، فيكون كالإنزال احتلاماً بغير صنعه في نهار رمضان .

ظاهرة ؛ كشاب قوي ؟ يُذَكِّرُهُ^(١) بِهِ مَنْ رَأَاهُ يَأْكُلُ . وَإِنْ تَرَكَهُ ؟ كَرِهَ عَدَمُ تَذَكُّيرِهِ^(٢) . . . فِي الْمُخْتَارِ . كَذَا فِي « الْفَتْحِ » : ٢٥٥/٢ .

توضيح : وقيل : مَنْ رَأَى [غَيْرَهُ فِي رَمَضَانَ]^(٣) يَأْكُلُ نَاسِيًا . . لا يَخْبِرُهُ ، لَأَنْ يَأْكُلَهُ هَذَا لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ^(٤) .

وَإِذَا ذَكَرَ النَّاسِي . . وَهُوَ يَأْكُلُ ؛ فَقِيلَ لَهُ (إِنَّكَ صَائِمٌ) ؛ فَلَمْ يَتَذَكَّرْ ! ؟ يُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ^(٥) ؛ فِي الْمُخْتَارِ .

تكميل : وَلَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قُوَّةٌ^(٦) ؟ فَالْأُولَى عَدَمُ تَذَكُّيرِهِ ، لَمَّا فِيهِ مِنْ قَطْعِ الرِّزْقِ وَاللُّطْفِ بِهِ . . سَوَاءٌ كَانَ شَيْخًا ؛ أَوْ شَابًا .

النظر والفكر : أَوْ ٤- أَنْزَلَ بِنَظَرٍ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ . . لَمْ يَفْسُدْ ، أَوْ ٥- فِكْرٍ ؛ وَلَإِنْ أَدَامَ النَّظَرَ وَالْفِكْرَ حَتَّى أَنْزَلَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ صُورَةُ الْجَمَاعِ ، وَلَا مَعْنَاهُ ؛ وَهُوَ الْإِنْزَالُ عَنْ مَبَاشَرَةٍ .

توضيح : وَلَا يُلْزَمُ مِنَ الْحَرَمَةِ الْإِفْطَارُ .

السحاق : وَفَعَلَ الْمَرَاتَيْنِ بَلَا إِنْزَالٍ مِنْهُمَا !! لَا يَفْسُدُ^(٧) .

الدهن والكحل : أَوْ ٦- أَذْهَنَ ؛ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ ، كَمَا لَوْ اغْتَسَلَ وَوَجَدَ بَرْدَ الْمَاءِ فِي كَبِدِهِ^(٨) .

(١) لزوماً .

(٢) تحريماً ، فيأثم بعدم تذكيره ، وكذا إيقاظ نائم للصلاة ، فلو كان مريضاً . . وفي إيقاظه مشقة ؟ تَرَكَهُ ؛ لَا مَجْرَدَ مَشَقَّةِ إِيقَازٍ مَعْتَادًا ! ! فَتَنَبَّهُ .

(٣) اقتصر في « الفتح » بدل ما بين منعكفين على قوله (صائماً) .

(٤) فصار كالأكَلِ فِي غَيْرِ صِيَامٍ ! ! .

(٥) وَلَا تَجِبُ كَفَّارَةٌ . وَقَدْ عَزَى إِلَى أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ! بَلْ قِيلَ : لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ ! ! وَقَوْلُهُ (فِي الْمُخْتَارِ) يُشِيرُ إِلَى خِلَافِ بَعْضِهِمْ غَيْرَ مَعْرُوفٍ لِأَحَدٍ ! ! .

(٦) فِي مَخْطُوطِ الْمُتَنِ الْمَجْرُودِ : قُدْرَةٌ .

(٧) مَعَ الْحَرَمَةِ ، فَلَوْ أَنْزَلْنَا ، أَوْ إِحْدَاهُمَا . . وَجِبَ الْقَضَاءُ بِالْإِنْزَالِ ؛ دُونَ الْكَفَّارَةِ ، لِقُصُورِ الصُّورَةِ .

(٨) وَهُوَ مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ كَمَا سَيَأْتِي ص ١٠٤٥ . وَسَيَأْتِي عَدَمُ كِرَاهَةِ الدَّهْنِ وَالْاِكْتِحَالِ ص ١٠٤٤ .

أو ٧- اُكْتَحَلَ ؛ وَلَوْ وَجَدَ طَعْمُهُ - أي : طعم الكحل - فِي حَلْقِهِ ، أَوْ لَوْنَهُ فِي
بِزَاقِهِ ، أَوْ نَخَامَتِهِ ؛ فِي الْأَصَحِّ . وهو : قول الأكثر .

تعميم : وسواء كان مُطَيَّباً ، أو غيره .

إكمال : وتفيد مسألة الاكتحال ودهن الشارب الآتية : أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ لِلصَّائِمِ شَمُّ
رَائِحَةِ الْمَسْكِ ؛ وَالرَّوْدِ ، وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يَكُونُ جَوْهَرًا مُتَّصِلًا ؛ كَالدِّخَانِ ، فَإِنَّهُمْ
قَالُوا (لَا يَكْرَهُ الْاِكْتِحَالَ بِحَالٍ) ، وَهُوَ شَامِلٌ لِلْمُطَيَّبِ وَغَيْرِهِ ، وَلَمْ يَخْصُوهُ بِنَوْعٍ
مِنْهُ !! وَكَذَا دَهْنُ الشَّارِبِ .

قطرة العين : وَلَوْ وَضَعَ فِي عَيْنِهِ لَبَنًا ؛ أَوْ دَوَاءً مَعَ الدَّهْنِ ؛ فَوَجَدَ طَعْمَهُ فِي
حَلْقِهِ ؟ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ ، إِذْ لَا عِبْرَةَ بِمَا يَكُونُ مِنَ الْمَسَامِ^(١) .

توقف الدخول : وَلَوْ ابْتَلَعَ نَحْوَ عِنَبَةٍ مَرْبُوطَةٍ بِخَيْطٍ ؛ ثُمَّ أَخْرَجَهُ لَمْ يَفْطُرْ ؟ أَوْ
أَدْخَلَ أَصْبَعَهُ^(٢) فِي فَرْجِهِ ؛ وَلَمْ يَكُنْ مَبْلُولًا بِمَاءٍ ، أَوْ دُهْنٍ ؟ ! لَمْ يَفْسُدْ ؛ عَلَى
الْمَخْتَارِ .

الحجامة : أَوْ ٨- اخْتَجَمَ لَمْ يَفْسُدْ ، لِأَنَّهُ ﷺ اخْتَجَمَ ؛ وَهُوَ مُحْرَمٌ ! وَاحْتَجَمَ
وَهُوَ صَائِمٌ^(٣) .

(١) لعدم استقرار الداخل في الجوف !! وهو شرط الفساد (بدائع : ٩١/٢) .

(٢) يَذْكُرُ وَيُؤْتَتْ ، وَيَصُحُّ فِيهِ عَشْرُ لَفَاتٍ : بِثَلَاثِ الْهَمْزَةِ مَعَ ثَلَاثِ الْبَاءِ = تِسْعَ لَفَاتٍ ، وَالْعَاشِرَةُ :
أَصْبُوعٌ .

ومثله في الحكم كل جامد لا يتفصل منه شيء ، كاللدائن والقطن والحصاة ونحوها .

ومنه يعلم حكم تنظيف المعدة أو الأمعاء بمنتظار يستكشف ما بداخلها ؛ وهو فساد الصوم بما
يكون على رأسه من الدواء لسهولة مسيره !! وإلا يكن ؟ لا يفسد .

(٣) أخرجه أحمد : ٢٣٦/١ = ٢١٠٨ و ٢٢٤٣ ، ٢٣٥٥ ، ٣٢٨٢ ، ٣٥٢٣ ، والشافعي : ٢٥٥/١ ،
والبخاري : ١٩٣٨ ، وأبو داود : ١٨٣٦ ، ٢٣٧٢ ، والترمذي : ٧٧٥ ، والنسائي : ٢٨٤٧ ،
وابن ماجه : ١٦٨٢ . وعبد الرزاق : ٧٥٤١ ، وابن الجارود : ٣٨٨ ، وابن حبان : ٣٥٣١ ،
والطبراني : ١١٥٩٢ ، ١١٥٩٦ ، ١١٨٩٥ ، ١٢٠٢٤ ، ١٢١٣٧ ، ١٢١٣٩ ، وأبو يعلى :
٢٤٧١ ، وابن الجعد : ٣١٠٤ ، والطحاوي : ١٠١/٢ ، والدارقطني : ٢٤٨٠ ، وابن -

الغية : أو ٩- أَغْتَابَ ، وحديث : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ »^(١) !! مؤول
بذهاب الأجر^(٢) .

النية : أو ١٠- نَوَى الْفِطْرَ ؛ وَلَمْ يُفْطِرْ ، لعدم الفعل .

الدخان : أو ١١- دَخَلَ حَلَقَهُ دُخَانٌ بِلَا صُنْعِهِ ، - لعدم القدرة على الامتناع
عنه^(٣) ، فصار كبلي بقي في فمه بعد المضغضة ، لدخوله من الأنف ؛ إذا أطبق
القم .

توضيح : وفيما ذكرنا إشارة إلى أنه من أدخل بصنعه دخاناً حلقه - بأي صورة

= أبي شيبة : ٥١/٣ ، والبيهقي : ٢٦٣/٤ ، والبخاري : ١٧٥٨ ، عن ابن عباس رضي الله عنهما .
(١) أخرجه أحمد : ٢٧٦/٥ ، وأبو داود : ٢٣٦٧ ، والطبراني : ٨٩٠ ، والطبراني في
« الأوسط » : ٤٧٢٠ ، عن ثوبان رضي الله عنه .

وأحمد : ١٢٣/٤ ، وعبد الرزاق : ٧٥١٩ ، والطبراني : ٨٩١ ، والدارمي : ١٧٣٦ ،
وابن ماجه : ١٦٨١ ، وابن حبان : ٣٥٣٤ ، والطحاوي : ٩٩/٢ ، والحاكم : ٤٢٩/١ ، عن
شداد بن أوس رضي الله عنه .

وأخرجه أحمد : ٤٦٥/٣ ، والترمذي : ٧٧٤ ، وابن حبان : ٣٥٤٠ ، وابن خزيمة :
١٩٦٤ ، والحاكم : ٤٢٨/١ ، والبيهقي : ٢٦٥/٤ ، عن رافع بن خديج رضي الله عنه .

والنسائي في « الكبرى » : ٣٢١٢ ، عن أبي يريئة ، وفي « الكبرى » : ٣١٩٤ ، عن ابن عباس
رضي الله عنهما . والدارقطني : ٢٢٣٤ ، عن أنس رضي الله عنه . وأحمد : ٣٦٤/٢ ، وابن
ماجه : ١٦٧٩ ، والطبراني في « الأوسط » : ١٦٩٢ ، والطحاوي : ٩٩/٢ ، والنسائي في
« الكبرى » : ٣١٧٢ ، ويعلوه ، والخطيب : ٢٠٨/١٢ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وأخرجه البزار : ٩٩٩ ، والطبراني في « الأوسط » : ٥٠٢٠ ، والطحاوي : ٩٩/٢ ،
وأبو يعلى : ٥٨٤٩ ، والخطيب : ٨٥/١٢ ، عن عائشة رضي الله عنها .

والحاصل : أنه مروي عن ثمانية عشر من الصحابة رضي الله عنهم يصير بهم متواتراً ! لكنه غير
معمول به .

(٢) إن كان ممّا يضعفه فيعجز عن القيام بالعبادة . . وكذا الحاجم متسبب .

(٣) « وَمَا جَمَلَ عَلَيْكَ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ » [الحج/٧٨] ، كما أن ما لا يمكن الاحتراز عنه غير داخل في
التكليف . . فهو عفو .

كان الإدخال - فسد صومه ، سواء كان دخانَ هنيرٍ ، أو عودٍ ، أو غيرهما ، حتى من تبخرَ بيحور... فأواه إلى نفسه ، واشتم دخانه ، ذاكراً لصومه... أفطر ، لإمكان التحرز عن إدخال المفطر جوفه ودماغه . وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس ! فليتنبه له .

استدراك : ولا يتوهم أنه كشم الورد ، ومائه ، والمسك !! لوضوح الفرق بين هواء تطيب بريح المسك وشبهه ، وبين جوهر دخان وصل إلى جوفه بفعله .

وسنذكر حكم الكفارة بشربه ص ١١٢ .

الغيار والذباب : أو ١٢- دخل حلقة غبارٍ ؛ ولو كان غبارَ دقيقٍ من الطَّاحُونِ ، أو ١٣- دخل حلقة دُبابٍ ، أو ١٤- دخل أثرُ طعم الأذوية فيه ؛ أي : في حلقة ، لأنه لا يمكن الاحترازُ عنها ؛ فلا يفسد الصومُ بدخولها... وهو ذاكِرٌ لصومه لما ذكرنا .

الجنابة والصوم : أو ١٥- أصبح جنباً ؛ ولو أستمَرَ على حالته يوماً ؛ أو إياماً بالجنابة^(١) لقوله تعالى ﴿فَالْتَنَ بَشْرُهُمْ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، لاستلزم جواز المباشرة إلى قبيل الفجر وقوع الغسل بعده ضرورةً ، وقوله ﷺ «وَأَنَا أَصْبِحُ جُنْبًا ؛ وَأَنَا أُرِيدُ الصَّيَّامَ وَأَغْتَسِلُ وَأَصُومُ»^(٢) .

منفذ الإحليل : أو ١٦- صبَّ في إخليله ماءً ، أو ١٧- دُفناً ؛ لا يفطر... عند أبي حنيفة ومحمد ؛ خلافاً لأبي يوسف ، فيما إذا وصل إلى المثانة ، أما ما دام في قَصْبَةِ الذَّكَرِ لا يفسد بالاتفاق . ومبنى الخلاف على منفذ للجوف من المثانة وعدمه .

والأظهر أنه لا منفذ له ، وإنما يجتمع البول في المثانة بالترشيح^(٣) . كذا تقوله الأطباء ؛ قاله الزيلعي : (١/٣٣٠) .

(١) مع ارتكاب الكبيرة بترك الصلاة ، لأنَّ الخلوَ شرط للطهارة ؛ لا لصحة الصيام .

(٢) أخرجه مالك : ٢٨٩/١ رقم : ٩ ، والشافعي : ١٧٨ ، ومسلم : ٧٩-١١١٠ ، وأبو داود : ٢٣٨٩ ، والطحاوي : ١٠٦/٢ ، وأبو عوانة : ٢٩٣/١ عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) تنمَّة : لو أدخل نحو قطن في قصبه الذكر لم يفسد صومه ، لأنها لا تكون كالجوف بخلاف الدبر ؛ أو أدخلت في قُبُلها . فتنبه .

منفذ الأذن : أو ١٨- خَاضَ نَهْرًا فَدَخَلَ الْمَاءُ أُذُنَهُ لَا يَفْسُدُ لِلضَّرُورَةِ^(١) .

دور الأذن : أو ١٩- حَكَ أُذُنُهُ بِعُودٍ ؛ فَخَرَجَ عَلَيْهِ دَرَنٌ مِمَّا فِي الصَّمَاخِ ؛ ثُمَّ أَدْخَلَهُ ؛ أَيِ : العود مِرَارًا إِلَى أُذُنِهِ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِالْإِجْمَاعِ^(٢) ؛ كَمَا فِي « البزازية » (٩٨/٤) ، لعدم وصول المفطر إلى الدماغ .

المخاط : أو ٢٠- دَخَلَ - يعني : نَزَلَ مِنْ رَأْسِهِ وَوَصَلَ - أَنْفَهُ مُخَاطٌ فَأَسْتَنَشَقَّهُ عَمْدًا ، وَابْتَلَعَهُ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ .

الريق : ولو خرج ريقه مِنْ فَمِهِ فَأَدْخَلَهُ وَابْتَلَعَهُ ؟ إِنْ كَانَ لَمْ يَنْقَطِعْ مِنْ فَمِهِ ، بَلْ مَتَّصِلٌ كَالْخَيْطِ ! فَتَدُلُّ إِلَى الذَّقْنِ فَاسْتَشْرَبَهُ . . لَمْ يَفْطُر .

وإن انقطع ؛ فأخذه ، وأعادته ؟ أفطر . [وَلَا كُفَّارَةٌ عَلَيْهِ]^(٣) ؛ كَذَا فِي « الفتح » : (٢٦٨/٢) .

وقال أبو جعفر^(٤) : إِذَا خَرَجَ الْبُرَاقُ عَلَى شَفْتَيْهِ ، ثُمَّ ابْتَلَعَهُ فَسَدَ صَوْمُهُ .

(١) اتفاقاً إن دخل الماء بنفسه ، أما لو أدخله ؟ فاختلف التصحيح ، والمختار الإفساد ، لأن للأذن الوسطى حكمَ الجوف ، وهكذا الدهن يفسد . فتنبه .

ثم لا قيمة لما توهمه بعض الأطباء من أن العين منفذ ، فينبغي الفساد بقطرتها ، والأذن ليست منفذاً فلا ينبغي الفساد بالإقطار فيها !! لأن العبرة في الأذن مكانها ؛ لا منفذها ، فالأذن الوسطى بحكم الداخل ، فالإقطار إليها كالإقطار إلى الجوف الداخل ، بخلاف العين لأن منفذها ترشيحي غير معتبر ولو وصل إلى الحلق ، فهو كالجلد يترشح من مسامه . فتنبه ، ولا تأبه .

(٢) إجماع أئمتنا . إذ هو مفسد عند الإمام الشافعي رضي الله عنه . فتنبه .

(٣) تنمئة : لو قتل الخيط بريقه وانفصل عن فمه ؛ ثم أعاده قبل جفافه فدخل حلقه . . فسَدَ صَوْمُهُ ، وإن لم يبتلعه ؟ لا يفسد . وقد استبدلها مع الاستدراك ابن الشحنة على الناظم ص ٤٦ بتحقيقنا بقوله :

مَكَرَّرُ بَلِّ الْخَيْطِ بِالرِّيقِ فَاتِلًا بِإِدْخَالِهِ فِيهِ لَا يَنْفَسِرُ
وَعَنْ بَعْضِهِمْ : إِنْ يَتَلَعُ الرِّيقَ بَعْدَ ذَا يَضُرُّ كَصَبْغِ لَوْنِهِ فِيهِ يَظْهَرُ

(٤) ينبغي أنه الهندي عند الإطلاق (انظر ترجمته ص . .) .

وفي « الخانية » (٢٠٨/٢) : ترطب شفتاه ببزاقه عند الكلام ونحوه ، فابتلعه ؟ لا يفسد صومه .

ابتلاع البلغم : وفي « الحجة »^(١) : سئل [أبو] إبراهيم : عن ابتلاع بلغمًا^(٢) ؟ قال : إن كان أقل من مِلء فيه لا ينقض إجماعًا^(٣) ، وإن كان مِلء فيه ! ينقض صومه : عند أبي يوسف . وعند أبي حنيفة : لا يُنقض .

استدراك : وَيَنْبَغِي إلقاء النُّخَامَةِ حَتَّى لَا يَفْسُدَ صَوْمُهُ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ؛ كما نُبِهَ عليه العلامة ابنُ الشُّحْنَةِ^(٤) ، ليكون صومه صحيحاً بالاتفاق ، لقدرته على مَجِّها .

سبق القيء : أو ٢١- ذَرَعُهُ ؛ أي : سَبَقَهُ وغلبه الْقَيْءُ ؛ ولو ملأ فاه ، لقوله ﷺ : « مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ وَهُوَ صَائِمٌ ؛ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَإِنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلَيْقُضْ »^(٥) .

(١) « الفتاوى الحُجَّة » إحدى مصادر « الفتاوى الترخانية »^١ والنقل فيها : ٣٦٣/٢ ، لكن فيها (أبو إبراهيم) بدل (إبراهيم) فتنبه . وهي كذلك عند المؤلف في « الشربلية » : ٢٠٢/١ . وقد سهوت فذكرت أنه النُّخَامَةُ في طبعتنا السابقة فتبعني المغفلون !

(٢) هذا الصاعد من الجوف ، أمّا النازل من الرأس . . فلا خلاف في عدم فساد الصوم به ، كما لا خلاف في عدم نقضه للطهارة . قاله المؤلف في (حاشيته على « الدرر والفرر » : ٢٠٧/١) . فتنبه .

(٣) مراده بالإجماع فيما دون مِلء الفم إجماعُ أئمة مذهبنا ، إذ فيه خلاف الشافعي المتقول عقبه ! فتنبه .

(٤) حيث عقب قول الناظم (ابن وَهْبَان) رحمه الله :

(وَحُكْمُ الَّذِي مِنْ أَنْفِهِ مِثْلُ حُكْمِهِ وَقَوْلَيْنِ فِي نَقْلِ الْمَجْنُونِ فَدَفْتِرُوا)

بقوله : وأمّا مسألة جذب المخاط . . فرأيتها في « جامع الرازي » قد عقبها بكلام الشافعية ؛ وهو أنها إذا جرت في مجراها وقدر على مجئها . . ولم يمجها !؟ أطر في أصح الوجهين .

ثم قال : فعلى هذا ينبغي أن يحتاط في النخامة والبزاق حتى لا يفسد صومه . . على قول مجتهد ، فأحييت التنبيه : على هذا فإنه مهم ! !

(٥) أخرجه أبو يوسف في « الآثار » : ٨١٦ ، ومالك في « الموطأ » : ٣٠٤/١ رقم ٤٧ ، ومحمد في =

وَكَذَا لَا يَفْطُرُ لَوْ عَادَ مَا ذَرَعَهُ بِغَيْرِ صُنْعِهِ ، وَلَوْ مَلَأَ الْقِيءُ فَمَةً^(١) .. فِي الصَّحِيحِ ، وَهَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ صُورَةَ الْفَطْرِ ؛ وَهُوَ الْإِبْتِلَاعُ ، وَلَا مَعْنَاهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَغَذَّى بِهِ عَادَةً^(٢) .

الاستيقاء : أو ٢٢- أَسْتَقَاءَ ؛ أي : تعمّد إخراجه ؛ وكان أَقْلٌ مِنْ مِلٍّ فَمِهِ..
عَلَى الصَّحِيحِ ، وهذا عند أبي يوسف ، وقال محمد : يفسد . وهو ظاهر الرواية .
وَلَوْ أَعَادَهُ فِي الصَّحِيحِ ؟ لا يفسد عند أبي يوسف ؛ كما في « المحيط » ، لعدم
الخروج حكماً ، حتّى لا ينقض الطهارة .

وقال الكمال (٢/٢٦٠) : وهو : المختار عند بعضهم ، لعدم الخروج شرعا^(٣) .

وقال محمد : يفسد . وهو ظاهر الرواية ، ورواية عن أبي يوسف ؛ لإطلاق ما رويناه^(٤) .

«الأصل» : ١٦٧/٢ ، «الحجة» : ٢٩٤/١ ، «الموطأ» : ٣٥٨ ، وأحمد : ٤٩٨/٢ ،
والبخاري في «الكبير» : ٩١/١ ، والدارمي : ١٧٣٥ ، وأبو داود : ٢٣٨٠ ، والترمذي :
٧٢٠ ، والنسائي في «الكبرى» : ٣١٣٠ ، وابن حبان : ٣٥١٨ ، والحاكم : ٤٢٧/١ وصححه
على شرط الشيخين ، وابن خزيمة : ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، وعبد الرزاق : ٧٥٥٠ ، وابن أبي شيبة :
٣٨/٣ ، وابن الجارود : ٣٨٥ ، وأبو يعلى : ٦٦٠٤ ، والدارقطني : ٢٢٤٤ ، وقال : رجاله
كلهم ثقات ، وابن عدي : ١٦٤١/٤ ، والبيهقي في «السنن» : ٢١٩/٤ ، والمعرفة :
٨٦٧٢ ، والبخاري : ١٧٥٥ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

والطبراني في « الأوسط » : ١٥٩١ ، عن عبد الله الصنابحي رضي الله عنه .

- (١) في المخطوط المجرد : فيه .
 (٢) ولعدم الصنع عند محمد رحمه الله تعالى .
 (٣) لأن ما دون ملء الفم ليس له حكم الخارج ، لأن الفم ينطبق عليه بيسر .
 (٤) من قوله ﷺ : « وَمَنْ أَسْتَقَاءَ . . فَلْيَقْضِ » . فالمفتى به ، إذ هو ظاهر الرواية ، ويتأيد بأنه قول محمد ، ورواية عن أبي يوسف وصاحبها الزيلعي في « التبيين » : ١/ ٣٢٦ ، وابن الكمال في « الفتح » : ٢/ ٢٦٠ تبعاً للنسفي في « الكافي » بصيغة الاستدراك (لكن) !! فهي المعتمدة .
 فتنه .

أو ٢٣- أَكَلَ مَا بَيْنَ أَشْنَانِهِ مِمَّا بَقِيَ فِيهِ مِنْ سَحُورِهِ ، وَكَانَ دُونَ الْحِمِصَةِ ، لِأَنَّهُ تَبِعَ لِرَبِّقِهِ ، وَهَذَا الْقَدْرُ لَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ عَادَةً ، أَوْ يَتَعَسَّرُ .

وقال الكمال (٢٥٨/٢) : من المشايخ^(١) مَنْ جَعَلَ الْفَاصِلَ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ : مَا يَحْتَاجُ فِي ابْتِلَاعِهِ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِالرَّبِّقِ ؛ أَوْ لَا يَحْتَاجُ !! الْأَوَّلُ قَلِيلٌ ، وَالثَّانِي كَثِيرٌ ؛ وَهُوَ حَسَنٌ ، لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْحَكْمِ بِالْإِفْطَارِ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْوُصُولِ كَوْنُهُ لَا يَسْهُلُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ ، وَذَلِكَ مِمَّا يَجْرِي بِنَفْسِهِ مَعَ الرَّبِّقِ ، لَا فِيمَا يَتَعَمَّدُ فِي إِدْخَالِهِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ فِيهِ . انْتَهَى .

إيضاح : مبنى الخلاف بين الصاحبين على اعتبار ملء الفم عند أبي يوسف ، واعتبار الصنع عند محمد ، فتظهر الفائدة في أربع صور :

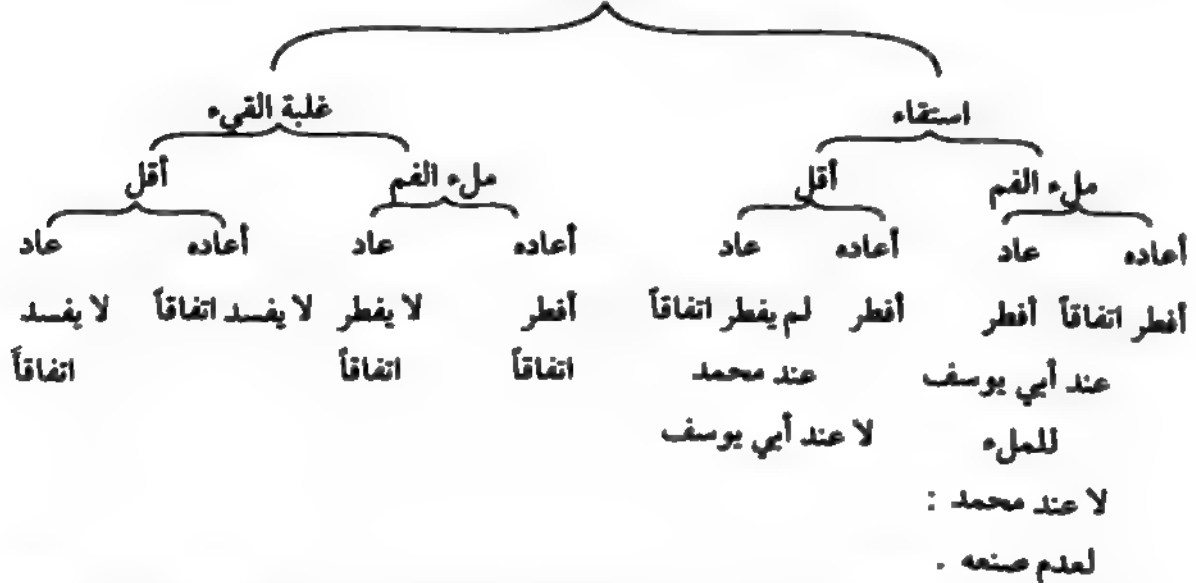
الأولى : قاء أقل من ملء الفم وعاد شيء قدر الحمصة ؟ لم يفطر اتفاقاً .

الثانية : قاء ملء الفم وأعاد (قدر الحمصة فأكثر) ؟ أفطر اتفاقاً .

الثالثة : قاء أقل من ملء الفم وأعاد ؟ أفطر عند محمد للصنع ، وعند أبي يوسف : لا يفطر لعدم الملء .

الرابعة : قاء ملء الفم وعاد بنفسه ؟ أفطر عند أبي يوسف للملء ، وعند محمد : لا يفطر لعدم الصنع . وهو الصحيح . (رد المحتار : ١١٠/٢ بصرف عن « السراج ») .

وتشجيرها



(١) هو الإمام أبو نصر اللُّبُوسِيُّ ، إمام كبير من أئمة الشروط كما قال علماء التراجم . ومرادهم بالشروط أَنَّهُ مِمَّنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي ضَبْطِ الْعُقُودِ ، وَهُوَ تَخَصُّصٌ عَالٍ مِنَ الْفَقَاهَةِ .

أو ٢٤- مَضَغَ مِثْلَ سِمْسِمَةٍ ؛ أي : قلدتها ، وقد تناولها مِنْ خَارِجٍ [فَمِهِ] ^(١) حَتَّى تَلَأَشَتْ ؛ وَلَمْ يَجِدْ لَهَا طَعْمًا فِي حَلْقِهِ ^(٢) ؛ كَذَا فِي « الْكَافِي » .

وقال الكمال (٢٥٩/٢) : وهذا حَسَنٌ جَدًّا ، فليكن الأصلُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ مَضَغَهُ .

انتهى .

• • •

ما لا يفسد الصوم

العادات	التهنوت	المدفونات	عائنة
٣١١ - أكل ، شرب ، جامع .. نسباً ^(١)	٢١١ - الإنزال بنظر ، أو فكر ولم عامداً	٢١١ - الإدمعان ، الاكتحال	١ - نوى الفطر ولم يفسد .
٤ - أكل ما بين أسنانه وهو قدر الحصة	٣ - بلأواء بالجنابة	٣ - الحبيطة .	٤١٢ - دخول حلقه ذهب ، أو
٦١٥ - أو مضغ مثل سمسة من عالج لسه ، أو حنطة فتلاشت .	٤ - الغيبة	٥١٤ - صب في إبطه	شبار ، أو دمان بلا صفة
		ملا ، أو دماناً .	٥ - حلك لثته يعود وأدغله مراراً .
		٦ - دخول أثر الأمانة	٦ - نزل لثته مخاط فابتلعته .
		إلى الحلق بخير صفة	٨١٧ - شامخ نهراً أو استحم
		٧ - استقاء لكل من ملء القم .	فدخل الماء لثته .
		٨ - غرغرة القمي . ولو ملا لسه .	

• • •

(١) ساقط من المتن المجزؤ .

(٢) فإن وجد ؟ فسد صومه ، لأنها لم تبق بين أسنانه ، بل ابتلعها . بدليل إدراك الحلق لطعمها .

الأسئلة

- ما حكم من جامع ناسياً ثم تذكر أثناء الجماع ؟ وما حكم من أكل صائماً فتذكر وهو يأكل ؟
- ما حكم من نزع من جماعة خشية طلوع الفجر ؟ ولماذا ؟
- من رأى صائماً يأكل ناسياً . . . ماذا يفعل ؟ وما حكمه لو تذكر أو لم يتذكر ؟ .
- ما حكم من أكل أو شرب أو جامع ناسياً (في رمضان ؛ في غيره) ؟ .
- أنزل بنظر ؛ أو تفكر . . ما حكم صومه ؟ ولماذا ؟ .
- ما هو السحاق ؟ وما حكمه للصوم ؛ وما حكمه لغيره ؟ .
- الكحل والدهن وقطرة العين ليس طعاماً ؛ وشراباً . ما حكمها بالصوم (وجد طعاماً ؛ أو لم يجد ! مطيباً أو لا ، رأى في بزاقه لونا ؛ أو لا) ؟ .
- كيف تجمع بين حديث (احتجم ﷺ . . وهو صائم) وحديث « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ » ؟ .
- لو دخل إلى جوفه شيء وطرفه خارجاً ما حكم صومه ؟ (أخرجه أو لا) !
- ما حكم الدخان في الصوم ؟ اذكر ذلك تفصيلاً (للعنبر ؛ للعود ؛ للتبغ ؛ ريح المسك ؛ للورد) .
- ما حكم الذباب والغبار وطعم الأدوية في فساد الصوم وعدمه ؟
- ما ترابط الجنابة والصوم فيما لو أصبح جنباً . . (اغتسل ؛ أو لا) ؟ وما حكم الغيبة من الصائم ؟ .
- ما حكم دهن أو ماء صبّه في إحليله . . وهو صائم (اذكر الخلاف والتعليل) .
- الأذن عضو ظاهر باطن ما حكم صومه لو خاض نهرأ فدخل الماء أذنه ، أو خرج درمنها على عود فأدخله مراراً ؟ وما حكم قطرة الأذن ؟ .
- ما حكم البلغم في حق الصوم ؟ وما حكم الريق (انقطع ؛ أو لا في الكفارة وعدمها ، بزاق الشفتين) .

- ما هي النخامة ؟ وما حكمها (تفصيلاً ؛ وخلاف) ؟ .
- اذكر أحكام القيء للصوم (سبقه ، استقاء ، أعاده ؛ لم يعده ملء الفم دونه) ؟ .
- اذكر ما تعرف عن أَكَلِ الصائِم ما بين أسنانه (مع تفصيل القليل والكثير) ، أو من خارج فمه ؟

- أجب ب (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :

- * أكل ؛ أو شرب ناسياً . . يفسد صومه في النفل ؛ لا في الفرض .
- * جامع ناسياً فتذكر أثناءه فتزع فوراً لا يفسد صومه ما لم ينزل .
- * جامع قبيل الفجر فخشي طلوعه فتزع فأنزل بعده عليه القضاء والكفارة .
- * جامع أثناء الصوم ناسياً فتزع ثم أولج عليه القضاء فقط .
- * رأى الصائم يأكل ناسياً يجب تذكيره إلى الظهر ؛ ولا يذكره بعد الظهر .
- * أنزل بنظر وفكر بشهوة عليه القضاء والكفارة .
- * لو ضاجعت المرأة المرأة فأنزلتا عليهما القضاء والكفارة .
- * كل حرام من الفم أو الفرج كالغيبة والنميمة والاستمنااء بالكف مفسد للصوم .
- * لا يفسد الدهن والكحل إلّا إذا وجد رطوبة في جوفه أو طعماً في حلقه .
- * يشم المسك وعطر الورد كاللدخان إذا تعمّده أفطر .
- * قطرة العين لا تفسد الصوم ؛ ولو وجد أثرها في حلقه .
- * قطرة الأذن لا تفسد إلّا إذا غشاؤها الداخل مثقوباً .
- * ابتلع شيئاً مربوطاً بخيط ثم أخرجه ولم ينفصل منه شيء لا يفطر .
- * أدخل منظاراً إلى معدته ثم أخرجه . . لا يفسد صومه .
- * الحجامة تفطر الصائم اتفاقاً للحديث المتواتر « أفطر الحاجم والمحجوم » .
- * نوى الفطر . . فسد صومه ولو لم يأكل لأنّ النية تصحّ ولو في الصلاة كنية الاعتكاف .
- * جميع أنواع الدخان تفسد الصوم ؛ ولو عبيراً ؛ أو بخوراً بصنعه ، أو لا .

- * الذباب والغبار والدقيق وطعم الأدوية لا يفسد الصوم .
- * أصبح جنباً ولم يغتسل . . لم يصح صومه .
- * صبّ في إحليله دهناً ، أو ماءً يفسد إلى وصل للمثانة عند أبي حنيفة ومحمد ، وإلى قصبة الذكر عند أبي يوسف .
- * لو خاض نهراً فدخل الماء أذنه لا يفسد ، ولو أدخله يفسد .
- * خرج ريقه فابتلعه ، أو أخرجه وأعاده ، أو ابتلت شفتاه أثناء كلامه فابتلعه فسد صومه .

- * ابتلاع البلغم مفسد للصوم ، ولو أقلّ من ملء فيه عند أبي يوسف .
- * ينبغي إلقاء النخامة حتى لا يفسد صومه عند الإمام الشافعي .
- * ذرعه القيء وعاد بلا صنعه إن كان ملء الفم فسد ، وأقلّ لا يفسد .
- * استقاء ملء الفم وأعاده لا يفسد عند أبي يوسف ويفسد عن محمد .
- * أكل ما بين أسنانه بعد طلوع الفجر ؛ لا يفسد صومه ولو كثيراً .
- * حدّ القليل مقدار الحمضة ، والكثير مقدار الفولة الكبيرة .
- * كلّ ما يتناوله من خارج فمه يفسد صومه ولو تلاشى مع الريق .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على سيدنا رسول الله ﷺ :
- * قال ﷺ : « إِذَا أَكَلَ الصَّائِمُ . . . ، أَوْ شَرِبَ . . . فَإِنَّمَا هُوَ اللهُ فلا » .

- * روي أنه ﷺ احتجم و ، واحتجم و
- * قال ﷺ : « أَفْطَرَ وَ » .
- * قال ﷺ : « وَأَنَا أَصْبِحُ ، وَأَنَا أُرِيدُ الصَّيَامَ وَأَصُومُ » .
- * قال ﷺ : « مَنْ الْقَيْءُ . . . وَهُوَ صَائِمٌ ، فَ الْقَضَاءُ ، وَمَنْ فَ » .

مَا يَفْسِدُ بِهِ الصَّوْمُ وَتَجِبُ بِهِ الْكَفَّارَةُ

وَهُوَ : اثنان وعشرون شيئاً تقريباً :

شرط الإفساد : إذا فَعَلَ ١- المَكْلُفُ^(١) الصَّائِمُ مَيْتاً ٢- النِّيَّةُ في أداء رمضان^(٢) ؛
و٣- لم يطرأ ما يبيحُ الفطر ٣/أ- بعده ؛ كمرض^(٣) ، أو ٣/ب- قبله ؛ كسفر ، و٤-
كان فعله شيئاً مِنْهَا ؛ أي : المفسدات ..

شرط الكفَّارة : ١- طَائِعاً ؛ احترازاً عن المَكْرَه ، ولو أكرهته زوجته .. في
الأصح ؛ كما في « الجوهرة » ١ وبه يفتى^(٤) ، فلا كفَّارة ؛ ولو حصلت الطوعية في
أثناء الجماع ، لأنها أي الطوعية . والمرأة كالرجل في وجوب الكفَّارة ، فالمطوعة
كالمطواع سواء بسواء . عليهما القضاء والكفَّارة بعد الإفطار مكرهاً في الابتداء .
٢- مُتَعَمِّداً ؛ احتراز به عن الناسي والمُخْطِئ^(٥) ؛

(١) لأنَّ الصبيَّ والمجنون ليسا من أهل الزجر الذي هو مراد الكفَّارة . والقضاء فرعٌ عن وجوب
الأداء .

(٢) فيه خلاف الشافعي رضي الله عنه حيث لا يصحُّ الصوم عنده بمطلق النية ، ولا بنية بعد طلوع
الفجر ؛ فأورث شبهة تسقط الكفَّارة .

(٣) أمَّا لو أمرض نفسه ، أو سافر بعد إفطاره عامداً .. فلا تسقط الكفَّارة ، لأنه بفعله فلا يؤثر في
التخفيف . أمَّا لو أفطر بعد سفره ؟ فلا كفَّارة ؛ وإن حرم ذلك .

(٤) يقابله ما في « الاختيار » من وجوب الكفَّارة عليهما .. لو كان الإكراه منها . وقد حرَّرتَه فيما علَّقته
عليه . فليراجع بتحقيقنا .

(٥) أمَّا الناسي .. فهو ناسي الصوم ؛ لا ناسي الطعام والشراب والوطء ، فهو متعمَّد باستعمال
الفطر ؛ لا بالإفطار !! ؟ وصورة الخطأ : أن يجامعها على ظنِّ أنه بليل ، فعلم أنَّ الفجر طالع فترع
فوراً فلا كفَّارة .

٣- غَيْرَ مُضْطَرٍّ - إِذِ الْمَضْطَرُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ - لَزِمَهُ الْقَضَاءُ ؛ اسْتِدْرَاكاً لِلْمَصْلَحَةِ الْفَاتِتَةِ . وَلَزِمَهُ الْكَفَّارَةُ ؛ لِكَمَالِ الْجَنَائَةِ .

تفصيل الموجبات : وَهِيَ : ١- الْجَمَاعُ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ ؛ أَي : سَبِيلِ آدَمِيٍّ حَيٍّ عَلَى الْفَاعِلِ ؛ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، وَعَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ .
تكميل : وَالذُّبُرُ كَالْقَبْلِ فِي الْأَصَحِّ^(١) ، لِكَمَالِ الْجَنَائَةِ ، بِخِلَافِ الْحَدِّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ زِنَا ؛ حَقِيقَةً .

وَكَذَا^(٢) ٢- الْأَكْلُ ، وَ٣- الشُّرْبُ ؛ وَإِنْ قُلَّ ، سَوَاءٌ فِيهِ أَي : الْمَفْطَرُ مَا يُتَغَذَّى ؛ أَي : يُرَبَّى وَيُقَامُ الْبَدَنُ بِهِ ؛ أَي : الْغِذَاءُ وَهُوَ - بِالْغَيْنِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَتَيْنِ - : اسْمٌ لِلذَّاتِ الْمَأْكُولَةِ غِذَاءً .

قال في « الجوهرة » (١٨١ / ١) : واختلفوا في معنى التَغَذِّي ! ؟

قال بعضهم : أَنْ يَمِيلَ الطَّبْعُ إِلَى أَكْلِهِ ، وَتَنْقُضِي شَهْوَةَ الْبَطْنِ بِهِ .

وقال بعضهم : هُوَ مَا يَعُودُ نَفْعُهُ إِلَى [إِ]صْلَاحِ الْبَدَنِ .

وفائدته^(٣) : فِيمَا إِذَا مَضَغَ لَقْمَةً ؛ ثُمَّ أَخْرَجَهَا ، ثُمَّ ابْتَلَعَهَا !!

فعلى القول الثاني : تَجِبُ الْكَفَّارَةُ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ : لَا تَجِبُ .

[وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ ، لِأَنَّهُ بِإِخْرَاجِهَا تَعَافَى النَّفْسُ ؛ كَمَا فِي « الْمَحِيطِ »] .

وعلى هذا الورق الحبشي ، وَالْحَشِيشَةُ^(٤) ، وَالْقَطَاطُ ؛ إِذَا أَكَلَهُ ، فعلى القول

(١) هي رواية أبي يوسف عن الإمام ، ويقابلها رواية الحسن عنه بعدم الكفارة ؛ لعدم الحدِّ .
والحاصل : وجوب القضاء اتفاقاً ، والكفارة على المعتمد ، وعدم الحدِّ عنده ، وجوب الكفارة والحدِّ . عند أبي يوسف ومحمد . والله تعالى أعلم .

(٢) عبّر به (كذا) ؟ للإشارة إلى عدم الإجماع على غير الجماع ، إذ في وجوب الكفارة بالأكل والشرب خلافت الإمام الشافعي وأحمد رضي الله عنهما .

(٣) فائدة الخلاف ، يعني ثمرته .

(٤) الحشيش : هو ورق القنب ، والورق الحبشي : هو القات المستعمل باليمن ، ولعل مثله القطاط ، وهي إمّا مسكرات أو مفترّات !! وكلاهما منهى عنه . . فالحمد لله الذي عافانا .

الثاني : لا تجبُ الكفارة ، لأنه لا نفع فيه للبدن ، وربما يضره ، ويُنقص عقله .
وعلى القول الأول : تجبُ ، لأن الطبع يميل إليه ، وتنقضي به شهوة البطن . اهـ^(١)

مطلب

في الكلام على الدخان « التبغ »

قلت : وعلى هذا البدعة التي ظهرت الآن^(٢) . وهو الدخان إذا شربه ؛ في لزوم الكفارة . نسأل الله العفو والعافية . اهـ .

= وقد نظمها العلامة المؤلف رحمه الله زيادة على « الوهبانية » بقوله :

* ١٩٥- وَأَقْتُوا بِتَخْرِيمِ الْحَشِيشِ وَحَرْقِهِ وَتَطْلِينِ مُخْتَشِ لِرَجَبٍ وَقَرُّوْا

* ١٩٦- لِتَابِعِهِ التَّأْدِيبَ ، وَالْفِسْقَ أَتُّبُوا وَزَنَدَقَةَ الْمُتَجِلِّ وَحَرُّوْا

(١) كلام « الجوهرية » ، وما بين المنعكفين ليس فيها !! .

(٢) كان ذلك سنة : ١٠١٥ ، وقد نظمته الشربلائي (المؤلف رحمه الله تعالى) في شرحه على

« الوهبانية » المسمى « نيسير المقاصد » متبعاً لليتين الآنف ذكرهما من مبحث الكراهية (الحظر والإباحة) ص ١٩٨ من المتن بتحقيقنا :

* ١٩٧- وَيُمنَعُ مِنْ بَيْعِ الدُّخَانِ وَشُرْبِهِ وَشَارِبُهُ لَا شَكَّ فِي الصُّومِ يُفْطِرُ

* ١٩٨- وَيَلْزَمُهُ التَّكْفِيرُ لَوْ ظَنَّ نَافِعًا كَذَا دَافِعًا شَهَوَاتِ بَطْنٍ قَرُّوْا

وزاد بعددنا : وقد يشمله قول الله تعالى ﴿ وَنُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ [١٥٧/ الأعراف] .

أقول : والمسألة ما تزال اجتهادية . لا يحل إلحاقها بالخمر للنص القطعي ، وحرمة القليل والكثير ، والمسكر وغيره !! أمّا هذه فإطلاق الحرمة عليها جهل ، والإحالة على الأطباء لبيان الحلال والحرام حرق وغياء .

والمحققون من أهل العلم على تفصيل أحوالها لبيان أحكامها ، ولا قطعاً في إجماع أهل الطب على ما لا نص فيه !! وفصل الخطاب فيه ما نظمته شيخ شيوخنا العلامة الشيخ عبد القادر القصاب الدينوري المتوفى ١٣٦٠ هـ بقوله :

إِنْ كَانَ بُؤْذِنَهُ بِعَقْلِ ، أَوْ بَدَنَ لِقُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مَنْ يَمُوتُهُ هَيَجَرُمُ اسْتِغْمَالُهُ . وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ خَبِرَ لَوْذِمِي الْمَعِي وَلَكِنْ الْإِكْتِازُ مِنْهُ مُلْهِي

أَوْ كَانَ مُضْطَرَّاً إِلَى صَرْفِ الثَّمَنِ أَوْ مَلَبَسِي مِنَ الْأَذَى يَصُونُهُ يَضُرُّهُ . فَهُوَ مُبَاحٌ لَمْ يَلَمْ فِي ذَلِكَ التَّصْنِيعِ وَالْمُحْكَمِ مَعِي وَرَيْحُهُ الْكَرِيهُنَةُ عَنْهُ مَنْهِي

مما يشتهي : وبأكل ورق كرم^(١) ، وقشر بطيخ طري ، وكافور ، ومسك ؟
تجبُ الكفارة .

تكميل : وإذا صار ورق الكرم غليظاً ؟ لا تجبُ .
أو يُدَاوَى بِهِ ؛ كالأشربة . والطباغُ السليمة تدعو لتناول الدواء لإصلاح البدن ؛
فشرع الزجر عنه .

و٤- منه ابتلاعُ مطرٍ ، وتلج ، ويرد دَخَلَ فِيهِ ؛ لإمكان التحرز عنه بيسير
طبق الفم^(٢) .

و٥- منه أكلُ اللَّحْمِ النَّيِّ^(٣) ؛ ولو من ميتة . . . إلا إذا دَوَّدَ ؛ لخروجه به عن
الغذائية .

و٦- منه أكلُ الشَّحْمِ ؛ فِي المختار . كذا في « التجنيس » . وهو أختيارُ الفقهاءِ
أبني اللَّيْثِ رحمه الله ، ولا خلاف في قديده . كذا في « الفتح » : / .

و٧- كذا قَدِيدُ اللَّحْمِ بِالِاتِّفَاقِ ، للعادة بأكله^(٤) .

وَإِنْ طَبَعَ مَنْ سَأَلْتُمْ مِنْهُ
بَلْ رُبَّمَا أَغْرَى قَتَى مَشْفُوفَا
إِذْ كُلُّ شَخْصٍ يَكْرَهُ الْغَرَامَةَ
وَعَايَةَ الْكَلَامِ فِيهِ أَنَّهُ
إِلَّا الَّذِي يَضُرُّ بِالْأَبْدَانِ
قَدْ أَخْبَرَ الْقُرْآنُ ثُمَّ الْمُضْطَقُّ
مَعَ كَوْنِهِ يَضُرُّ بِالْمَخْمُومِ
فَعَنْكُمْ تَخْرِيمٌ بِهِ يَخْتَصِرُ
فَلَيْكُمُ فَضْلُ الْخِطَابِ فِيهِ

يَكْرَهُهُ جَدًّا وَيَنْأَى عَنْهُ
بِشَرِّهِ فَاسْتَهْوَنَ الْمَعْرُوفَا
مَا لَمْ يُلَاحِظْ عِنْدَهَا غَرَامَةَ
مِنَ النَّبَاتِ وَمَوْجِلُ كُلِّ
أَوْ غَيْرِهَا فَذَاكَ شَيْءٌ ثَانٍ
عَنْ عَسَلِ النَّخْلِ بِأَنَّهُ شَفَا
وَحَرَمَةُ الْمُؤْذِي مِنَ الْمَعْلُومِ
كَمَا عَلَيْهِ الْفَقَهَاءُ نَصُّوا
وَمِنْكُمْ إِشَارَةٌ تُكْفِيهِ

(١) هو العنب وكذا غيره مما يشتهي كالملفوف ونحوه .

(٢) أو مجو إذا دخل فيه ، ثم هو مفيد بما إذا كان فطرة تسري مع الريق إلى الحلق . أمّا الرزاز إذا تلاشى
في الريق ؛ فلا فساد . فتنبه وانظر ما سيأتي من تفصيل الأقوال وتحرير المرجع للفتوى .

(٣) إن اشتهاه ، أو اعتاد أكله ، وإلا فلا كفارة .

(٤) القديد هو المجفف . . من لحم ؛ أو شحم .

و ٨- منه أَكُلُ حَبِّ الْحِنْطَةِ ، وَ ٩- قَضَمُهَا لِمَا ذَكَرْنَا ، إِلَّا أَنْ يَمْضَغَ قَمْحَةً ؛ أَوْ قَدَرَهَا مِنْ جَنْسٍ مَا يُوْجِبُ الْكَفَّارَةَ . . فَتَلَأَسَتْ ؛ وَاسْتَهْلَكَتْ بِالْمَضْغِ ، فَلَمْ يَجِدْ لَهَا طَعْمًا ، فَلَا كَفَّارَةَ وَلَا فُسَادَ لَصُومِهِ - كَمَا قَدَّمْنَاهُ ص ٦٠٦ -

و ١٠- مِنْ مَوْجَبِ الْكَفَّارَةِ ابْتِلَاعُ حَبَّةٍ حِنْطَةٍ .

أَوْ ١١- ابْتِلَاعُ سَمْسِمَةٍ ، أَوْ ابْتِلَاعُ نَحْوِهَا . . وَقَدْ تَنَاوَلَهَا مِنْ خَارِجٍ [فِيهِ] ، وَلِزُومِ الْكَفَّارَةِ بِهَذَا فِي الْمُخْتَارِ ، لِأَنَّهَا مِمَّا يَتَغَذَّى بِهِ .

تَكْمِيلُ : وَالشَّعِيرُ الْمُقْلِيُّ ، أَوْ الْأَخْضَرُ الْمُسْتَخْرَجُ مِنْ سُنْبُلِهِ . . إِذَا ابْتَلَعَهُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ^(١) ؛ لَا الْجَافُ .

و ١٢- مِنْهُ أَكُلُ الطَّيْنِ الْأَرْمَنِ مُطْلَقًا ؛ أَيُ : سَوَاءٌ اعْتَادَ أَكَلَهُ ، أَوْ لَمْ يَعْتَدِهِ ، لِأَنَّهُ يُوْكَلُ لِلدَّوَاءِ ؛ فَكَانَ إِفْطَارًا كَامِلًا .

و ١٣- مِنْهُ أَكَلُ الطَّيْنِ غَيْرِ الْأَرْمَنِ كَالطَّيْنِ الْمَسْمُومِ بِالطَّفْلِ ؛ إِنْ أَعْتَادَ أَكَلَهُ ؛ لَا عَلَى مَنْ لَمْ يَعْتَدِهِ .

وَمِنْهُ ١٤- أَكَلُ قَلِيلِ الْمِلْحِ ؛ لَا الْكَثِيرِ . . فِي الْمُخْتَارِ ، وَإِنَّهُ مِنَ الْامْتَحَانِيَّاتِ بِالْجَوَابِ^(٢) .

وَإِذَا أَكَلَ كَعُوبُ^(٣) قَوَائِمَ الذَّرَّةِ ؟ ! لَا رَوَايَةَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، قَالَ الزَّنْدَوِيسِيُّ^(٤) : عَلَيْهِ الْقَضَاءُ مَعَ الْكَفَّارَةِ .

و ١٥- مِنْهُ ابْتِلَاعُ بُزَاقِ زَوْجَتِهِ ، أَوْ ١٦- بُزَاقِ صَدِيقِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَلَذَّذُ بِهِ . لَا تَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ بِبُزَاقِ غَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ يِعَافُهُ .

= وَحَاصِلُ الْمَسْأَلَةِ : مَا يَتَغَذَّى بِهِ أَوْ يَتَدَاوَى فِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، عَافَهُ أَوْ لَمْ يَشْهَهُ ؟ ! وَكَذَا

مَا يَشْهَهُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَتَغَذَّ بِهِ غَدَاةً ؛ أَوْ دَوَاءً كَرِهَ حَبِيْبَهُ ، أَوْ أَضَرَّهُ كَالِدُخَانٍ وَغَيْرِهِ .

(١) لَوْفَرَةِ عَنَصَرِ الْإِسْتِهَاءِ ؛ أَوْ الْغَذَاءِ فِيهِ ، أَمَّا الْجَافُ فَلَا اغْتِنَاءَ بِهِ لِعَمَلِهِ ، لِأَنَّهُ يَخْرُجُ كَمَا دَخَلَ .

(٢) الَّتِي يَخْتَبِرُ بِهَا ذِكَاةَ الطَّلَبَةِ كَالْأَحَاجِي وَالْأَلْفَازِ .

(٣) هُوَ مَا بَيْنَ عَقْدَيْهَا تَمَصُّصُ كَقَصَبِ الشُّكْرِ ! وَالْكَفَّارَةُ لِلْإِسْتِهَاءِ .

(٤) أَبُو الْحَسَنِ يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ الْفَقِيهُ الْوَرَعُ الزَّاهِدُ ، مِنْ تَصَانِيفِهِ : « رَوْضَةُ الْعُلَمَاءِ » (مِنْهُ نَسْخَةٌ خَطِيئَةٌ

نَفِيسَةٌ فِي جِسْتَرِبَتِي لَمْ يَطْبَحْ) تَوَفَّى : ٣٨٢ . ضَبَطَهُ الزُّرْكَانِيُّ (عَلِيٌّ بْنُ يَحْيَى !) .

و ١٧- ممّا يوجب الكفّارة أكله عمدًا بَعْدَ غَيْبَةٍ ؛ وهي : ذكره أخاه بما يكره في غَيْبَتِهِ^(١) . سواء بَلَّغَهُ الحديث ؛ وهو قوله ﷺ : « أَلْغَيْبَةُ تَفْطِرُ الصَّائِمَ »^(٢) ؛ أو لم يبلّغه ! عَرَفَ تأويله ؛ أو لم يعرفه ! افتاء مفت ؛ أو لم يُفْتِهِ ! لأن الفطر بالغيبه يخالف القياس . لأن الحديث مؤوّل بالإجماع بذهاب الثواب ، بخلاف حديث الحجامة^(٣) ، فإن بعض العلماء أخذ بظاهره ؛ مثل الأوزاعي وأحمد^(٤) .

أو ١٨- بَعْدَ حِجَامَةٍ ، أو ١٩- أكله بَعْدَ مَسٍّ ، أو ٢٠- أكله بعد قُبْلَةٍ بِشَهْوَةٍ ، أو

(١) أو حضرته ، لو صادقاً ، فإن كاذباً ؟ فأسوأ ؛ وهو البهتان . والأسوأ من كليهما أن يقول (أنا أقول هذا بحضرته فليس بغيبة) ! ثم يخبر به إيذاء لا يستسمحه فيزيد على الغيبة الإيذاء المحرم فتنة ثلاث كبائر ارتكبها ١- الغيبة ، ٢- استباحتها ، ٣- الإيذاء . نسأل الله الحفظ والعافية فاحذر وحذر .

(٢) أخرجه بزيادة : « ... وَتَنْقُضُ الْوُضُوءَ » الربيع بن حبيب في « الجامع الصحيح » بترتيب الوارجلاني : ١٠٥ ؛ ٣١٧ ؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما . مرفوعاً .
وشهد له : « إِذَا أَغْتَابَ الصَّائِمُ . فَقَدْ أَفْطَرَ » . أخرجه ابن أبي شيبة ، وابن راهويه ، والبيهقي في « الشعب » ، والعقيلي ، وهناد في « الزهد » : ١٢٠٤ ؛ عن أنس رضي الله عنه . وفي « لفظ » عن أنس : « مَنْ أَغْتَابَ فَقَدْ أَفْطَرَ » .

وقال البدر العيني في « البناء » : ٣ / ٣٩٢ : ورد أحاديث في كون الغيبة مفطرة للصائم كلها مدخولة ، ثم أورد حديث أنس مرفوعاً : « خَمْسٌ يَفْطِرْنَ الصَّائِمَ وَتَنْقُضُ الْوُضُوءَ ... » وعدّها منها الغيبة ! لكن حكم بوضعه .

وهو عند الديلمي : ٢٨٠١ ، والأزدي في « الضعفاء » ؛ وأشار السيوطي : ٣٩٦٩ لضعفه .
وللطبراني في « الأوسط » ٤٥٣٦ ؛ ٧٨١٤ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : « الصَّائِمُ جُنَّةٌ مَا لَمْ يَخْرِقْهَا قَبْلَ : وَبِمَ يَخْرِقُهَا ؟ . قال : « بِكَلْبٍ أَوْ غِيْبَةٍ » .

تنبيه : وقع في حاشية العلامة ابن عابدين عزو هذا المبحث إلى « إمداد الفتاح » ، ولكنه رحمه الله تعالى سها خاطره الشريف ، فذكر قوله ﷺ « ثلاث تفطر الصائم بدل الغيبة ... » وقد خرّجه محققوها دون التنبيه لهذا السهو مع مراجعتهم له الإمداد ! ثم خرّجوه معزياً إلى الخطيب في « تاريخ بغداد » دون أن يدركوا أن الثلاث المذكورة . . ليس منها الغيبة . فتنبّه .

(٣) هو قوله ﷺ : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » ، تقدّم تخريجه ص ١٠٠٠ .

(٤) هي : عند الأوزاعي تفطر الصائم وتوجب القضاء . وعند أحمد كذلك ، إذا لا كفّارة عنده كالشافعي إلا بالجماع .

٢١- أكله بَعْدَ مُضَاجَعَةٍ ، أو مباشرة فاحشة^(١) مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ . . ظاناً أَنَّهُ أَفْطَرَ بِالمَسِّ والقبلة ؛ لزمته الكفَّارة ، إِلَّا إِذَا تَأَوَّلَ حَدِيثاً^(٢) ، أو استفتى فقيهاً^(٣) ؛ فأفطر ، فلا كفَّارة عليه ؛ وإن أخطأ الفقيه ، ولم يثبت الحديث ، لأنَّ ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة ؛ قاله الكمال (٢٩٥/٢) ؛ عن « البدائع » (١٠٠/٢) .

أو ٢٢- أكله بَعْدَ دَهْنٍ شَارِبٍ ظاناً أَنَّهُ أَفْطَرَ بِذَلِكَ ؛ لأنه متعمد ، ولم يستند ظنُّه إلى دليل شرعي ؛ فلزمته الكفَّارة . . وإن^(٤) استفتى فقيهاً ؛ فأفتاه بالفطر بدَهْنٍ الشارب ، أو تأوَّلَ حديثاً ، لأنه لا يعتدُّ بفتوى الفقيه ؛ ولا بتأويله الحديث هنا ، لأنَّ هذا ممَّا لا يشبهه على مَنْ له سِمَةٌ من الفقه ؛ نقله الكمال (٢٩٧/٢) ؛ عن « البدائع » (١٠٠/٢) .

مطلب

فتوى الفقيه تورث شبهة وإن كانت خطأ

قلت : لكن يخالفه ما في « قاضيهان » (٢٧/١) : وكذا الذي اكتحل ، أو دَهَن نفسه ، أو شاربهُ ؛ ثم أكل متعمداً عليه الكفَّارة ، إِلَّا إِذَا كَانَ جَاهِلاً ؛ فاستفتى فأفتى له بالفطر ؛ فحينئذ لا تلزمه الكفَّارة . اهـ .

فعلى هذا يكون قولنا (إِلَّا إِذَا أَفْتَاهُ فَقِيهٌ) شاملاً لمسألة دَهْنٍ الشارب .

والمراد بالفقيه : متَّبِعٌ لمجتهد ؛ كالحنابلة ، وبعض أهل الحديث ممَّن يرى الحجة مفطرة ؛ فلا كفَّارة عليه ، لأنَّ الواجب على العامِّيِّ الأخذُ بقول المفتي ؛ فتصير الفتوى شبهةً في حقِّه ؛ وإن كانت خطأ في حقِّها ؛ كذا في « البرهان » !!

(١) يميِّز بها الفقهاء عن تجرُّد الزوجين ومماشاة القُبُلَيْنِ دون إِبْلَاجٍ .

(٢) مثل ما أخرجه ابن أبي شيبة : ٦٢/٣ ، ٦٣ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل عن صائم قُبِلَ ؛ فقال : « أَفْطَرَ » ١٢٠ عن ميمونة (مولاة النبي ﷺ) .

(٣) اشترطوا في الفقيه الذي تُورِث فتواه شبهة أن يكون ممَّن يؤخذ منه الفقه ويُعتمد على فتواه في البلدة ؛ إذ لا معتبر بغيره !! فتنه .

(٤) وصيلة ؛ لا استنافية !! .

أَوْ إِلَّا إِذَا سَمِعَ الْمُحْتَجِّمُ؛ أَوْ الْحَاجِمُ الْحَدِيثَ ! وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ
وَالْمَخْجُومُ » . . . وَلَمْ يَعْرِفْ تَأْوِيلَهُ - عَلَى الْمَذْهَبِ - ، لَأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ لَا يَكُونُ أَدْنَى
دَرَجَةً مِنْ قَوْلِ الْمُفْتِي !! فَهُوَ : أَوَّلَى بِإِثْبَاتِ الْعُذْرِ لِمَنْ لَمْ يَعْرِفِ التَّأْوِيلَ .

وَكَذَا إِنْ عَرَفَ تَأْوِيلَهُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ؛ لِانْتِفَاءِ الشُّبْهَةِ .

تَكْمِيلُ : وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ طَاوَعَتْ رَجُلًا مُكْرَهًا عَلَى وَطْئِهَا ، لِأَنَّ سَبَبَ
الْكَفَّارَةِ جُنَايَةُ إِفْسَادِ الصَّوْمِ ؛ لَا نَفْسُ الْوَقَاعِ ، وَقَدْ تَحَقَّقَتْ مِنْ جَانِبِهَا بِالتَّمَكُّينِ مِنَ
الْفِعْلِ ، كَمَا لَوْ عَلِمْتَ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ فَمَكَّنْتَ زَوْجَهَا ؛ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِهِ ^(١) !! .

• • •

ما يفسد الصوم مع وجوب الكفارة ^(١)

الغذاء	الاستهزاء	تكميلات
٢١١ - الأكل ، الشرب	١ - الجماع في أحد السبلين عليهما	٥١١ - أكله صفاً . . . بعد غيبة ١
٥١٣ - قديد اللحم ، أو الفري ، أو الشحم	٣١٢ - ابتلاع بزاق زوجته ، أو حبه .	أو حجابته ، أو سنّ بشهوة ١
٨١٦ - أكل الحنطة وبلعها ولو حبة ١	٥١٤ - أكل الطين الأرضي ،	أو قُبلة ١ أو مضاجعة بغير إزال
أو سمسة . . من خرج منه	أو غيره إذا اعتاده	٦ - لو أكله بعد ظن الفطر
٩ - أو قدر حمصة من داخله .	٦ - الملح القليل	بشره من الشرب .
١٠ - ابتلاع مطر		

• • •

الكفارة

مبطلها	مستطتها
١ - تحرير رقبة ١ ولو غير مؤمنة .	لا تسقط به
٢ - صيام شهرين متتابعين .	١ - إنشاء السفر
٣ - إطعام ستين مسكيناً وجبتين .	بعد لزومها حقها ١
٤ - إعطاء كل فقير نصف صاع من بر أو نحوه .	ولو أكره على السفر .
	تسقط به
	٢١١ - طرؤ حيف ١ أو تقاس .
	٣ - طرؤ مرض مبيح للفطر .

• • •

(١) فَالْكَفَّارَةُ عَلَيْهَا دُونُهُ ، وَقَدْ صَوَّرَهَا فِي « الْبِزَازِيَةِ » (١٠١ / ٤) بِالْجَارِيَةِ مَعَ سَيِّئِهَا !! .

الأسئلة

- ما هي شروط إفساد الصوم ؟ وما هي شروط وجوب الكفارة ؟ .
- هل يوجب الكفارة شهوة الذبُّر للرجل مع الرجل أو مع المرأة ؟ ولماذا ؟ .
- ما هي ضوابط ما تجب به الكفارة في معنى التغذي ونحوه ؟ .
- ما حكم الحشيشية والورق الحبشي في حق الصوم ؟ (فصل وعُلل) .
- ما حكم دخان التبغ . . . (شرباً وصوماً وفطراً وكفارة) ؟ .
- هل تجب الكفارة مع القضاء ، أو القضاء فقط في هذه الأشياء :
- ابتلاع مطر ويَرَد ، أكل اللحم النّبيء ، قديد اللحم ، قضم حبة حنطة ، ورق العنب ، الشعير المقلّي ، الطين الرمّي ، الملح ، كعوب الذرة ، سمسم ، بزاق زوجته .
- أكل عمدأ بعد مضاجعة ، أو قبلة ، أو مسّ ، أو حجامّة ظانّاً أنّه أفطر . ما حكمه ؟
- متى تورث فتوى الفقيه شبهه ؟ ولماذا ؟ وهل الحديث يورث شبهة ؟ ولماذا ؟ .
- ما حكم الكفارة بالجماع كرها ؟ على الرجل والمرأة ؟ وكيف لو كانت هي التي أكرهته ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحّح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :
- * إذا شرع في الصوم فسافر ؛ أو مرض فأفطر سقطت عنه الكفارة .
- * أكل ناسياً أنّه صائم ، وجامعها ظانّاً أنّه بليّل فتبيّن الفجر . . لا كفارة عليه .
- * المضطر للفطر عليه القضاء والكفارة .
- * لو جامع في الدبر عليه القضاء والكفارة وإن لم ينزل .

* مضغ لقمة ، ثم أخرجها ، ثم ابتلعها ؟ الأصح لا تجب الكفارة .
* الحشيش والقات فيه القضاء بلا كفارة ، لأن الطبع يميل إليه وفيه شهوة البطن .

* التبغ فيه القضاء والكفارة إذا شرب دخانه .
* ورق العنب الطري فيه القضاء بلا كفارة ، وفي الغليظ قضاء مع الكفارة .
* قليل الملح لا يفسد الصوم ، وكثيره يفسده بلا كفارة .
* أشربة التداوي فيها القضاء بلا كفارة لأنها ليست غذاءً .
* أكل اللحم النيء فيه القضاء ، وإذا دَوَّد فيه الكفارة .
* المطر والثلج يمكن الاحتراز عنه ففيه القضاء .
* الشحم وقديد اللحم فيه القضاء بلا كفارة ؛ لأنه غير معتاد .
* قضم حبة حنطة فتلاشت في فمه عليه القضاء بلا كفارة .
* أكل الطين الأرمني وغيره إن اعتاده فيه القضاء والكفارة .
* ابتلاع بزاق أمه أو أخيه فيه القضاء والكفارة ، وبزاق صديقه وجاره قضاء فقط .

* أكل عمداء بعد غيبة ، أو حجامه ، أو كذب ، أو نسيمة عليه الكفارة مع القضاء لأنها كبائر .

* حديث إفساد الصوم بالغيبة مؤول بالإجماع بعدم ثبوته .
* لو دهن شاربته ، أو احتجم ، أو أكتحل ، فأفتوه بالفطر فأكل عليه القضاء بلا كفارة .

* لو مس امرأة ، أو ضاجعها فأنزل ، أو مثل بشهوة فأكل عليه القضاء والكفارة .
* سمع المحتجم قوله ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » فأكل عمداء عليه القضاء بلا كفارة .

* أكره زوجها على جماعها وهي غير مكرمه .. عليه الكفارة دونها .

ـ أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

* روي أنه ﷺ مثل عن صائم قبل فقال : « » .

* مثل ﷺ عن صائم فقال : « » .

* قال ﷺ : « الصَّيَّامُ ... ، مَا لَمْ يَخْرِتْهَا » ، قيل : وَمِمَّ يَخْرِقُهَا ؟ قال :
« أَوْ » .

* قال ﷺ : « إِذَا اغْتَابَ فَقَدْ » .

* قال المؤلف رحمه الله :

وَيُتَمَنَعُ مِنْ يَتَعَ وَ..... وَشَارِبُهُ لَا شَكَّ فِي الصَّوْمِ يُفْطِرُ

• • •

فصل في الكفارة وما يسقطها عن الذمة بعد الوجوب

بالحيض والمرض : تَسْقُطُ الْكَفَّارَةُ الَّتِي وَجِبَتْ بارتكاب مقتضياتها بـ ١- طَرُؤُ حَيْضٍ ، أَوْ ٢- نِفَاسٍ ، أَوْ ٣- طَرُؤُ مَرَضٍ مُبِيحٍ لِلْفِطْرِ ؛ بَأَن يَكُونَ بِغَيْرِ صَنِيعٍ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ وَجُودِ الْعَذْرِ ، فِي يَوْمِهِ ؛ أَي : يَوْمَ الْإِفْسَادِ الْمَوْجِبِ لِلْكَفَّارَةِ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ فِي صَوْمٍ مُسْتَحَقٍّ ، وَهُوَ : لَا يَتَجَزَّأُ ثُبُوتًا وَسُقُوطًا ، فَتَمَكَّنْتَ الشُّبْهَةَ فِي عَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ مِنْ أَوَّلِهِ بِعَرُوضِ الْعَذْرِ فِي آخِرِهِ ^(١) .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَرَضُ بِصُنْعِهِ ؛ كَانَ جَرَحَ نَفْسِهِ ، أَوْ أَلْقَاهَا مِنْ جَبَلٍ ، أَوْ سَطَحٍ ؟ فَالْمَخْتَارُ : أَنَّهَا لَا تَسْقُطُ الْكَفَّارَةَ عَنْهُ ؛ قَالَ الْكَمَالُ (. . .) .

وَفِي « جَمْعِ الْعُلُومِ » ^(٢) : أُنْعِبَ نَفْسَهُ فِي شَيْءٍ ، أَوْ عَمِلَ حَتَّى أَجْهَدَهُ الْعَطَشُ ؛ فَأَفْطَرَ ؟ كَفَّرَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَسَافِرٍ ، وَلَا مَرِيضٍ . وَقِيلَ : بِخِلَافِهِ ، وَبِهِ أَخَذَ الْبَقَالِيُّ ^(٣) .

بِالسَّفَرِ : وَلَا تَسْقُطُ الْكَفَّارَةُ عَمَّنْ سُوفَرَ بِهِ كُزْهًا ؛ كَمَا لَوْ سَافَرَ بِاخْتِيَارِهِ ، بَعْدَ لُزُومِهَا [عَلَيْهِ] ^(٤) فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ ، لِأَنَّ الْعَذْرَ لَمْ يَجِءْ مِنْ قِبَلِ صَاحِبِ الْحَقِّ .

(١) فَلَوْ أَفْطَرَ لِتَوَقُّعِ مَرَضٍ أَوْ قِتَالٍ ، أَوْ أَفْطَرَتْ لِتَوَقُّعِ حَيْضٍ . . . وَلَمْ يَحْصُلِ الْعَذْرُ ؟ اِخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ ، وَالْمَعْتَمَدُ لِلْفَتْوَى وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ فِي عَدَمِ حَيْضٍ وَمَرَضٍ ، وَعَدَمُ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِحَقِّ قِتَالٍ عَدْوٍ .

(٢) لَمْ أَحِظْ بِشَيْءٍ مِنَ التَّعْرِيفِ بِهِ !! غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي « كَشَفِ الظُّنُونِ » (٥٩٩/١) : بَأَنَّهُ فِي فُرُوعِ الْحَنْفِيَّةِ ١٤ .

(٣) تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ ص ٩٨٧ : وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ نَظَمَهَا فِي « الْوَهْبَانِيَّةِ » :

١٢٣- وَإِنْ أَجْهَدَ الْإِنْسَانُ بِالسُّغْلِ نَفْسَهُ فَسَأَفْطَرَ ؟ فِي التَّكْفِيرِ قَوْلَيْنِ سَطَرُوا

(٤) سَاقَطَ مِنْ مَخْطُوطِ الْمَتْنِ الْمَجْرُودِ .

مطلب

في الكفارة

وَالْكَفَّارَةُ : تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ؛ لَيْسَ بِهَا عَيْبٌ فَوَاتٍ مَنْفَعَةُ الْبَطْشِ ، وَالْمَشْيِ ،
وَالْكَلَامِ ، وَالنَّظَرِ ، وَالْعَقْلِ ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُؤْمِنَةٍ ، لِإِطْلَاقِ النَّصِّ^(١) .

بداية الصوم : فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ ؛ أَيِ : التَّحْرِيرِ بِعَدَمِ مَلَكَهَا ؛ وَمَلَكَ ثَمَنُهَا^(٢) ؟
صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ^(٣) ؛ لَيْسَ فِيهِمَا يَوْمٌ عِيدٌ ؛ وَلَا بَعْضُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، لِلْنَّهْيِ عَنْ
صِيَامِهَا^(٤) .

بداية الإطعام : فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الصَّوْمَ ؛ لِمَرَضٍ أَوْ كِبَرٍ ؟ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ،
أَوْ فَقِيرًا^(٥) . وَلَا يَشْتَرُ اجْتِمَاعُهُمْ ، وَالشَّرْطُ : أَنْ ١- يُغْذِّيَهُمْ ، وَيُعْشِيَهُمْ غَدَاءً ؛
وَعَشَاءً مُشْبِعَيْنِ ، وَهَذَا هُوَ الْأَعْدَلُ لِدَفْعِ حَاجَةِ الْيَوْمِ بِجَمَلَتِهِ ، أَوْ ٢- يَغْذِّيَهُمْ غَدَاءَيْنِ
مِنْ يَوْمَيْنِ ، أَوْ ٣- يَعْشِيَهُمْ عَشَاءَيْنِ مِنْ لَيْلَتَيْنِ ، أَوْ ٤- عَشَاءً وَسَحُورًا .

(١) وهو قوله ﷺ : « أَغْنَى رَقَبَةٌ » . أخرجه أحمد : ٢٨١/٢ ، والبخاري : ٦٠٨٧ بلفظه ،
ومواضع ، ومسلم : ٨١-١١١١ ، وأبو داود : ٢٣٩٠ ، والترمذي : ٧٢٤ ؛ وقال : حسن
صحيح ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، والنسائي في « الكبير » : ٣١١٤ ، وابن
ماجه : ١٦٧١ ، والدارمي : ١٧٢٢ ، وابن خزيمة : ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، وابن حبان : ٣٥٢٦ ؛
٣٥٢٧ ، والدارقطني : ٢٢٧١ ، والطحاوي : ٦٠/٢ ، وعبد الرزاق : ٧٤٥٧ ، والطبراني في
« الأوسط » : ١٨٠٨ ، والبيهقي : ٢٢٦/٤ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وأحمد : ٢٠٨/٢ برقم : ٦٩٤٥ ؛ عن عبد الله بن عمرو ، والبخاري (مجمع : ٤٩٧٦) ؛ عن
سعد بن أبي وقاص ، وأبو يعلى : ٢٧٢٥ ؛ عن ابن عمر . والطبراني في « الكبير » : ٦٣٢٨ ؛ عن
سلمة/ سلمان بن صخر البياضي الأنصاري رضي الله عنهم .

(٢) أو لعدم وجودها أصلاً ؛ كما في زماننا !! .

(٣) فلو أفطر ، أو أفطرت . . بعذر ، أو بغير عذر ؟ استأنف إلا الحيض والتفاس فلا يقطعان متابعتها .
ولا يقطع التتابع الوطء ناسياً نهائياً ، ولا عامداً ليلاً . بخلاف كفارة الظهار ، إذ يجب الفراغ منها
قبل المسيس . فتنبه .

(٤) انظر ص ٩٦٢ .

(٥) انظر تعريفهما ص ٩٩ ؟ لمعرفة الفرق بينهما ، والمراد مصارف الزكاة ، أو الصدقة .

اتحاد الأكلين : بشرط أن يكون الذين أطعمهم ثانياً هم الذين أطعمهم أولاً ، حتى لو غَدَى سَتَيْن ، ثم أطعم سَتَيْن غيرهم ؟ لم يَجُزْ حتى يعيدَ الإطعام لأحد الفريقين .
اعتبار الحاجة : ولو أطعم فقيراً سَتَيْن يوماً ؟ أجزاءه ، لأنه بتجدد الحاجة بكل يوم . . . يصير بمنزلة فقير آخر .

شرط الإباحة : والشرط إذا أباح الطعام أن يُشَبَّعَهُمْ ؛ ولو بخبز البر من غير أَدَم ؛ والشعير لا بد من أَدَم معه ؛ لخشونته .

أكل الشبعان : وأكل الشبعان لا يكفي ؛ ولو استوعب مثل الجائع .

تميلك الواجب : أَوْ يُعْطِيَ كُلَّ فَقِيرٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ ، أَوْ مِنْ دَقِيقِهِ ، أَوْ مِنْ سَوِيْقِهِ - أي : البر - ، أَوْ يُعْطِيَ كُلَّ فَقِيرٍ صَاعَ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعَ شَعِيرٍ ؛ أَوْ زَيْبٍ .

أداء القيمة : أَوْ يُعْطِيَ قِيَمَتَهُ ؛ أي : قيمة النصف من البر ، أو الصاع من غيره ؛ من غير المنصوص عليه ، ولو في أوقات متفرقة ! لحصول الواجب^(١) .

مطلب

تداخل الكفارات

تداخل الكفارة : وَكَفَّتْ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ عَنْ جَمَاعٍ ؛ وَأَكْلُ^(٢) . . عمداً ؛ مُتَعَدِّدٍ فِي أَيَّامٍ كَثِيرَةٍ . . وَلَمْ يَتَخَلَّلْهُ - أي : الجماع ، أو الأكل عمداً - تَكْفِيرٌ ، لِأَنَّ الكَفَّارَةَ لِلزَّجْرِ ، وبواحدة يحصل ، وَلَوْ كَانَتِ الْإِثَامُ مِنْ رَمَضَانَيْنِ - عَلَى الصَّحِيحِ^(٣) - لِلتَّوَادُّعِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ .

توضيح : فإن تخلل التكفير بين الوطأين ؛ أو الأكلتين ؟ لَا تَكْفِي كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، لعدم حصول الزجر بعوده .

(١) وكذا جملة واحدة . ولو كان ذا عيال فملكه عنه ، أو وكله بالانفاق عليهم ؟ جاز .

(٢) الواو بمعنى « أو » ، إذ المراد جنس كل منهما والأكل ساقط من مخطوط المتن .

(٣) هو قول محمد ، وظاهر الرواية التفصيل بين الأكل والجماع ، فإن الفطر بجماع من رمضانين ولم يكفر بينهما . فعليه كفارتان ، وإن بأكل . . تداخلتا ؛ فكفارة واحدة . وهو الصحيح . فتنبه .

الأسئلة

- ما هي الكفارة ؟ وهل تسقط بعد وجوبها ؟ ولماذا تسقط ؟ .
- ما معنى (بطرؤ مرض مبيح للفطر في يومه) ؟ ولماذا ؟ .
- ما حكم من مرض أو أمرض نفسه ؟ أو سافر وسفر به . . في حق الكفارة ؟ ولماذا ؟ .
- ما حكم من أجهد نفسه حتى أفطر ؟ أو أفطر لتوقع مرض أو قتال عدو أو حيض . . فلم يحصل ؟ .
- ما هي شروط الرقبة المطلوب عتقها في الكفارة ؟ ولماذا ؟ .
- ما يفعل العاجز عن عتق الرقبة ؟ وما هو البديل ؟ ثم ما البديل عنه ؟ .
- ما هو شرط الإطعام ؟ وهل يكفي لو أطعم فقيراً واحداً ؟ وكم يجب أن يكرر له ؟ ولماذا ؟ .
- كم مقدار الإطعام الكافي للكفارة ؟ وما معنى شهرين متتابعين ؟ .
- هل يقطع تتابع الصيام حيض المرأة ، أو نفاسها ؟ وماذا يفعل لو جامع عامداً أو ناسيا ؟
- ما هو أدنى الطعام الذي يقدمه لصحة الكفارة (من الخير ؛ أو الإدام) ؟ .
- ما حكم أداء القيمة بدلاً عن الإطعام ؟ وما هو المعتبر في الإباحة ؛ أو التملك ؟ .
- ما هو الواجب أداؤه للفقير ؟ ومن أي الأصناف ؟ وهل يجوز تجزئته في أوقات ؟ .
- هل تكفي كفارة واحد عن أكل وجماع أو أكلين ، أو جماعين ؟ ولماذا ؟ .
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
 - * تسقط الكفارة إذا طرأ على الصائمة نفاس ، لأنها تعلم وقت ولادتها .
 - * أفسد صومه ثم مرض ؛ ولو بفعله سقطت عنه الكفارة .
 - * سفر به مكرها بعدما أفسد صومه سقطت عنه الكفارة ؛ لا لو سافر برضاه .

- * أفطرت على ظن الحيض فلم تحض عليها القضاء والكفارة .
- * أفسد صومه استعداداً لقتال عدو . . فلم يحصل ! لا تسقط الكفارة .
- * أتعب نفسه ، أو أجهداها حتى عطش فأفطر لا كفارة عليه ولا قضاء .
- * لو عرض العذر في آخر النهار سقطت الكفارة ، لأن الصوم المستحق لا يتجزأ ثبوتاً وسقوطاً .
- * لو جرح نفسه ، أو ألقاها من جبل سقطت الكفارة ، لا لو أمرضها بالدواء .
- * الكفارة تحرير رقبة مؤمنة . أو التصدق بثمنها طعاماً .
- * لو عجز عن الاعتاق يذبح شاة ، فإن عجز عن الشاة يطعم خمسين فقيراً .
- * لو عجز عن إطعام ستين مسكيناً يصوم ستين يوماً متتابعة .
- * لو عجز عن الاعتاق صام شهرين متتابعين ، ويفطر يومي العيدين فقط .
- * عجز عن صوم شهرين يطعم ستين مسكيناً غداء وعشاء لمدة شهرين .
- * لو عجز عن العتق يصوم شهرين فلو عجز يطعم ستين مسكيناً على هذا الترتيب .
- * لو أطعم ستين مسكيناً مرة واحدة ثم أطعم ستين آخرين مرة ثانية أجزأه .
- * لو أطعم مساكين غير جائعين يكفيه إذا أكلوا مقدار ما يأكل الجائعون .
- * لو لم يحضروا عنده فأطعمهم في المطعم ، أو أرسل إليهم الطعام يجوز .
- * يجوز دفع قيمة الطعام إليهم إذا كانوا عاجزين عن الحضور ، وإلا لا يجوز .
- * القيمة نصف صاع من بر ، أو تمر ، أو صاع من شعير أو زبيب .
- * تجب كفارة واحدة عن أكل أو جماع ولو في أيام متعدّدة ، وكفارتان عن جماع وأكل متعدّدين .
- * أكمل ما يلي متوثقاً مما تقول ، فالخطأ يذهب بعلامة صواب مقابلة :
- * قال ابن وهبان رحمه الله تعالى :
- وإن أجهد الإنسان نفسه ف في التكفير قولين سطرُوا

* * *

من غير كفارة ، لقصور معناه ، أو لعذر

إجمالها : وهو : سبعة وخمسون شيئاً تقريباً .

تفصيلها : وهي :

١- أكل المؤذي : إذا ١- أَكَلَ الصَّائِمُ فِي آدَاءِ رَمَضَانَ أَرْزَأً نَيْثًا . أو ٢- صَحِينًا .
أو ٣- دَقِيقًا - على الصحيح - إذا لم يُخْلَطْ بِسَمْنٍ ، أو بِدَبَسٍ ، أو لم يُيَلَّ بِسُكَّرٍ ،
دقيق حنطة ، وشعير ، فإن كان به ؟ لزمته الكفارة .

أو ٤- أكل مِلْحًا كَثِيرًا دُفْعَةً . أو ٥- أكل طِينًا غَيْرَ أَرْمَنِيٍّ ، وَلَمْ يَغْتَدِ أَكْلَهُ ، لَأَنَّهُ
ليس دواءً . أو ٦- أكل نَوَافَةٍ ، أو ٧- قُطْنًا ، أو ابتلع ريقه متغيراً بخضرة ، أو صُفْرَةٍ ؛
من عمل الإبريسم ونحوه ، وهو ذاكر لصومه . أو ٨- أكل كَاغِدًا^(١) ونحوه مما
لا يُؤْكَلُ عادة .

٢- غير الناضج :

السفرجل والجوز : أو ٩- سَفَرَجَلًا ، أو نحوه من الثمار التي لا تؤكل قبل
النضج ، وَلَمْ يُطْبَخْ ؛ ولم يملح^(٢) ، أو ١٠- جَوْزَةً رَطْبَةً ليس لها لُبٌّ ، أو ابتلع
اليابسة يَلْبُهَا ! لا كفارة عليه^(٣) .

ابتلاع اللوز : ولو ابتلع لوزة رطبة ؟ تلزمه الكفارة ، لأنها تؤكل عادة مع
القشر^(٤) .

(١) الورق الكتاني وما أشبهه .

(٢) لأنه يشتوي حيثل ، وربما نفع فاجتمع فيه سببان للكفارة .

(٣) لصورة الفطر ، دون معناه . وهو الانتفاع ؛ لأنها ستخرج كذلك .

(٤) وهذا فيما قبل تصلب لبها وهي المسماة بدمشق « العقابية » .

مضغ اللوز : وبمضغ اليابسة بلُّبُها ؛ لا كفارة عليه . وبمضغ اليابسة مع قشرها ؛ ووصل الممضوغ إلى جوفه ؟ اختلف في لزوم الكفارة^(١) .

٣- الحصة وأشباهاها : أو ١١- أَبْتَلَعَ حَصَاةً . أو ١٢- حَدِيدًا ، أو نُحَاسًا ، أو ذهبًا ، أو فضة^(٢) .

٤- التراب والحجر : أو ١٣- تُرَابًا ، أو ١٤- حَجَرًا ؛ ولو زُمُرَدًا^(٣) لم تلزمه الكفارة ؛ لقصور الجنابة ، وعليه القضاء ؛ لصورة الفطر .

٥- الاحتقان والسعوط : أو ١٥- أَخْتَقَنَ . أو ١٦- أَسْتَعَطَ - الرواية بالفتح فيهما - الحُقنة : صبُّ الدَّواء في الدُّبُر ، والسُّعوط : صبُّه في الأنف .

أو ١٧- أُوجِرَ - وفسره بقوله - بِصَبِّ شَيْءٍ فِي حَلْقِهِ ، وقوله : (عَلَى الصَّحِيحِ) متعلّق بالاحتقان ، وما بعده ، وهو احترازٌ عن قول أبي يوسف بوجوب الكفارة^(٤) .

وجه الصحيح : بأنَّ الكفارة موجب الإفطار صورةً ؛ ومعنى . والصورة : الابتلاع ؛ كما في « الكافي » . وهي منعدمة ، والنفع المجرّد عنها يوجب القضاء فقط .

٦- قطرة الأذن : أو ١٨- أَقْطَرَ فِي أُذُنِهِ دُهْنًا اتِّفَاقًا . أو ١٩- قَطَرَ فِي أُذُنِهِ مَاءً فِي الْأَصَحِّ^(٥) ، لوصول المفطر دماغه بفعله ، فلا عبرة بصلاح البدن وعدمه ؛ قاله قاضيخان (٢٠٩/١) ، وحَقَّقَهُ الكَمَالُ (٢٦٦/٢) وفي « المحيط » : الصحيحُ أَنَّهُ لا يفطر ، لأنَّ الماء يضرُّ الدماغ ؛ فانعدم المفطر صورة ومعنى .

(١) الخلاف مبنيٌّ على فائدة الممضوغ وعدمه . فالحاصل الاتفاق أو الأولى لا يتفصل منها شيء ،

فهي كمن مضغ خصة . . لا تمتع بها . والثانية يتفصل من قشرها ما يستمتع به ، أو يتنفع به . . ففيها الكفارة ، وإن لم يستمتع أو يتنفع فلا شيء فيها : وهو التوفيق أيضاً .

(٢) أو غير ذلك مما لا يتفصل منه نفع ؛ أو يتحلل شيء من أجزائه .

(٣) من الأحجار الكريمة .

(٤) لقيام صلاح البدن عنده في الثلاثة : الاحتقان وما بعده .

(٥) يقابله ما نقله عقبه عن « المحيط » ، وجعله في « اللؤلؤ الجية » المختار .

- ٧- المداواة : أو ٢٠- ذَاوَى جَائِفَةً هي : جراحة في البطن .
- أو ٢١- آَمَةٌ : جراحة في الرأس بِدَوَاءٍ ، سواء كان رطباً ، أو يابساً ، وَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ فِي الْجَائِفَةِ ، أَوْ دِمَاعِهِ فِي الْآَمَةِ . . عَلَى الصَّحِيحِ ^(١) .
- ٨- الثلج والمطر : أو ٢٢- دَخَلَ حَلَقَهُ مَطَرٌ .
- أو ٢٣- ثَلَجٌ . . فِي الْأَصَحِّ ^(٢) ؛ وَلَمْ يَتَنَلَّغْهُ بِصُنْعِهِ ، وَإِنَّمَا سَبَقَ إِلَى حَلَقِهِ بِذَاتِهِ .
- ٩- خطأ وإكراهاً : أو ٢٤- أَفْطَرَ خَطَأً ^(٣) بِسَبْقِ مَاءِ الْمَضْمَضَةِ ، أَوِ الْاسْتِنْشَاقِ إِلَى جَوْفِهِ ؛ أَوْ دِمَاعِهِ ، لَوْصُولِ الْمُفْطَرِّ مَحَلَّهُ ^(٤) ، وَالْمَرْفُوعِ فِي الْخَطَأِ ^(٥) الْإِثْمَ .
- أو ٢٥- أَفْطَرَ مُكْرَهًا ؛ وَلَوْ بِالْجِمَاعِ مِنْ زَوْجَتِهِ ^(٦) - عَلَى الصَّحِيحِ ، وَبِهِ يَفْتَى - وَانْتِشَارُ الْآلَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى الطَّوَاعِيَةِ .

- (١) يقابله ظليهر الرواية في الإفساد بالدواء الطري ؛ دون اليابس ١١ . لكن المعتبر حقيقة الوصول ؛ فلو وصل اليابس أفسد ، ولو لم يصل الطري . . لم يفسد . هكذا حرره ابن الهمام في « الفتح » : ٢٦٧/٢ . فتنبه .
- (٢) يقابله القول ٢- بعدم الفساد في المطر ؛ وبالفساد في الثلج ، وقول ثالث بعكسه (وهو الفساد بالثلج ، وعدمه بالمطر) : نقلها في « البزاية » ٩٨/٤ ، وجعل الصحيح تساويهما في الفساد .
- (٣) يجدر هنا أَنْ نَعْرِفَ الْمَخْطِئَ : هُوَ مَنْ فَسَدَ صَوْمُهُ بِفَعْلِهِ الْمَقْصُودِ . . دون قصده الإفساد .
- (٤) إِنْ كَانَ ذَاكِرًا ، وَإِلَّا فَالْشَّارِبُ نَاسِيًا لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ . وَقِيلَ : إِنْ تَمَضَّضَ ثَلَاثًا ، فَإِنْ زَادَ فَسَدَ (بدائع : ٩١/٢ بتصرف) .
- (٥) مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي » هَكَذَا عَزَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » : ٤٤٦١ إِلَى الطَّبْرَانِيِّ عَنْ ثَوْبَانَ . . لَكِنَّا لَمْ نَجِدْهُ إِلَّا بِالْفَاظِ : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ / وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي . . » أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » : ١٤٣٠ ، ١١٢٧٤ ؛ عَنْ ثَوْبَانَ ، وَابْنِ مَاجَةَ : ٢٠٤٣ ؛ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ : ١٧٢/٤ ، وَابْنِ حِبَّانَ : ٧٢١٩ ، وَالْحَاكِمُ : ١٩٨/٢ وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِهِمَا ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الصَّغِيرِ » : ٢٧٠/١ ، وَالطَّحَاوِيُّ : ٩٥/٣ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ : ٤٢٧٢ ، وَابْنُ هَرِيرَةَ : ٣٥٦/٧ ، وَابْنُ عَدِي : ١٩٢٠/٥ ، وَالْعَقِيلِيُّ : ١٤٥/٤ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .
- (٦) انظر ما قدّمناه ص ١٠١٠ أوائل ما يفسد الصوم مع الكفارة . والجائر والمجرور متعلقان بـ « مكْرَهًا » ! ولو قدّم قوله (ولو بالجماع) . . لارتفع اللبس وحسن التعبير .

أو ٢٦- أَكْرِهَتْ عَلَى تَمَكُّنِهَا مِنَ الْجَمَاعِ ؛ لَا كَفَّارَةً^(١) عَلَيْهَا ، - وعليه الفتوى - ولو طاعته بعد الإيلاج ، لأنه بعد الفساد .

١٠- الفطر اضطراراً : أو ٢٧- أَفْطَرْتُ الْمَرَأَةَ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهَا مِنْ أَنْ تَمْرَضَ مِنَ الْخِدْمَةِ .. أَمَّةٌ كَانَتْ ، أَوْ مَنكُوحَةً ؛ كَمَا فِي « التَّارِخَانِيَّةِ » (. / .) ، لَأَنَّهَا أَفْطَرْتُ بِعَذْرِ .

١١- فعل الغير : أو ٢٨- صَبَّ أَحَدٌ فِي جَوْفِهِ مَاءً ، وَهُوَ- أَي : الصائم - نَائِمٌ ، لوصول المفطر إلى جوفه ، كما لو شرب .. وهو نائم ، وليس كالتَّاسِي^(٢) ؟ ! لَأَنَّهُ تَوَكَّلُ ذَبِيحَتَهُ ، وَذَاهَبُ الْعَقْلِ وَالنَّائِمِ لَا تَوَكَّلُ ذَبِيحَتَهُمَا^(٣) .

١٢- النسيان والعمد : أو ٢٩- أَكَلَ عَمْدًا بَعْدَ أَكْلِهِ نَاسِيًا ، لقيام الشبهة الشرعية^(٤) ؛ نظرًا إلى فطره قياساً بأكله ناسياً ، ولم تنتفِ الشُّبْهَةُ ؛ وَلَوْ عَلِمَ الْخَبَرَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ : « مَنْ نَسِيَ .. وَهُوَ صَائِمٌ ؛ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ .. فَلَيْسَ بِصَوْمَةٍ .. »^(٥) عَلَى الْأَصَحِّ^(٦) ، لَأَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ ؛ فوجب العمل به ، وهو القضاء دُونَ الْكَفَّارَةِ ؛ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ، وَصَحَّحَهُ قَاضِيخَان : (٢١٦ / ١) .

أو ٣٠- جَامِعٌ نَاسِيًا ، ثُمَّ جَامِعٌ عَامِدًا ، أَوْ أَكَلَ عَمْدًا بَعْدَ الْجَمَاعِ نَاسِيًا^(٧) ، لَمَا ذَكَرْنَا .

(١) هو قولهما ، وإليه رجع الإمام بعد قوله بالكفارة ، مستدلاً بالانتشار على الطوعية !! وجوابه ما قاله المؤلف عقبه .

(٢) لأن النسيان ثبت على خلاف القياس بالحديث : الآتي عقبه فلا يقاس عليه ، ولأن الجنون والذبح وتناول المفطر في حال النوم نادر ؛ فلا يلحق بالنسيان .

(٣) لأن النسيان نقص في الأهلية لا عارض سقوط ؛ كالجنون والنوم .

(٤) لقول مالك رضي الله عنه بفساد صومه في الغرض أو أكل ناسياً .

(٥) تقدّم تخريجه ص ..

(٦) هي رواية الحسن ؛ عن أبي حنيفة صحَّحها قاضيخَان ، ويقابلها قولهما بالكفارة .

(٧) كل ذلك يظن أنه فسد صومه ، وإلا لزمته الكفارة . فتنبه .

١٣- نية متأخرة : أو ٣١- أَكَلَ وشرب ، وجامع^(١) عمداً بَعْدَ مَا نَوَى مُنْشِئاً نِيَّتَهُ نَهَاراً ، أَكَّده بقوله (وَلَمْ يُبَيِّثْ نِيَّتَهُ) عند الإمام .

قال النسفي : لا يجب التكفير بالإفطار إذا نوى الصوم من النهار ، لشبهة عَدَمِ صيامه عند الشافعي رحمه الله^(٢) .

وينبغي على هذا إذا لم يعيّن الفرض فيها ليلاً .

١٤- فطر المسافر : أو ٣٢- أَصْبَحَ مُسَافِراً ؛ وكان قد نوى الصوم ليلاً ، ولم ينقض عزمته ؛ فنَوَى الإِقَامَةَ ، ثُمَّ أَكَلَ ؟ لا تلزمه الكفارة ؛ وإن حُرِّمَ أكله^(٣) .

أو ٣٣- سَافَرَ ؛ أي : أنشأ السفر ، بَعْدَ مَا أَصْبَحَ مُقِيمًا ؛ ناوياً من الليل ، فَأَكَلَ في حالة السفر ، وجامع عمداً لشبهة السفر ، وإن لم يحلّ له الفطر ، فإن رجع إلى وطنه لحاجة نَسِيَهَا ؛ فأكل في منزله عمداً ، أو قبل انفصاله عن العمران ؟ لزمته الكفارة ؛ لا تنقاض السفر بالرجوع .

١٥- الإمساك بلانية : أو ٣٤- أَمْسَكَ يوماً كاملاً بِلَانِيَّةٍ صَوْمٍ وَلَا نِيَّةٍ فِطْرٍ ؛ لفقد شرط الصحة .

١٦- مصاحبة الحال : أو ٣٥- تَسَحَّرَ ؛ أي : أَكَلَ السَّحُورَ - بفتح السين - : اسم

(١) أضاف الجماع ليوافق ما عليه الشافعي وأحمد رضي الله عنهما ، حيث لا يوجبان الكفارة في غير الجماع .

(٢) لأن الصوم المفروض لا يصح في مله إذا لم يبيته من الليل ، وكذا إذا نواه مطلقاً عن الفرضية . وهو المشار إليه عقبه بـ (ينبغي) . فتنبه . يعني : ينبغي أن لا تجب الكفارة .

تنبيه مهم : اعلم أن مراعاة الخلاف واعتماد شبهة إسقاط الكفارة يستند إلى الحديث الذي يراه المجتهد ، لا إلى مجرد اجتهاده ، وهو هنا مثل قوله ﷺ : « مَنْ لَمْ يُبَيِّثْ . . . » .

والإلا فلا كفارة في الأكل والشرب عامداً ، لشبهة الشافعي وأحمد بعدم وجوبها بهما !! وهكذا فاعلمه فإنه متى ينبغي حفظه .

(٣) لشبهة الرخصة قبل الإقامة ، وحرّم أكله لانقطاعها بعدها .

للمأكل في السَّحَر . وهو : السدس الأخير من الليل .

أ- الإمساك شاكاً : أو ٣٦- جَامَعَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ قَبْدَ فِي الصَّوْرَتَيْنِ .

تحقق الطلوع : وَهُوَ أَي : والحال أَنَّ الفجر طَالَعَ لَا كَفَّارَةً عَلَيْهِ لِلشُّبْهَةِ ، لَأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ ، وَيَأْتِي إِثْمَ تَرْكُ التَّثَبُّتِ مَعَ الشَّكِّ ؛ لَا إِثْمَ جُنَايَةِ الْإِفْطَارِ^(١) .

جهالة الحال : وإذا لم يتبين له شيء ؟ لا يجبُ عليه القضاءُ أيضاً بالشَّكِّ ، لَأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ ؛ فَلَا يَخْرُجُ بِالشَّكِّ .

ورُوي عن أبي حنيفة أَنَّهُ قَالَ : أَسَاءَ بِالْأَكْلِ مَعَ الشَّكِّ إِذَا كَانَ يَبْصُرُهُ عِلَّةٌ ، أَوْ كَانَتِ اللَّيْلَةُ مَقْمَرَةً ، أَوْ مَتَغَيِّمَةً ، أَوْ كَانَ فِي مَكَانٍ لَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ الْفَجْرُ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « دَعْ مَا يَرِيئُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيئُكَ »^(٢) .

ب- الفطر شكاً : أو ٣٧- أَفْطَرَ بِظَنِّ الْغُرُوبِ ، أَي : غَلَبَةُ الظَّنِّ ؛ لَا مَجْرَدَ الشَّكِّ ، لَأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النَّهَارِ ، فَلَا يَكْفِي الشَّكُّ لِإِسْقَاطِ الْكَفَّارَةِ ؛ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ، بِخِلَافِ الشَّكِّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ ؛ عَمَلًا بِالْأَصْلِ فِي كُلِّ مُحَلٍّ . وَكَانَتِ الشَّمْسُ حَالِ فِطْرِهِ بَاقِيَةً لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، لَمَّا ذَكَرْنَا .

جهالة الحال : وَأَمَّا لَوْ شَكَّ فِي الْغُرُوبِ ؛ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ شَيْءٌ !! فَفِي لُزُومِ الْكَفَّارَةِ رَوَايَتَانِ . وَمَخْتَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ لُزُومُهَا .

وإذا غلب على ظنه أنها لم تغرب ؛ فأفطر !! عليه الكفارة ، سواءً تبين أنه أكل قبل الغروب ؛ أَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ شَيْءٌ ، لَأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النَّهَارِ ، وَغَلَبَةُ الظَّنِّ كَالْيَقِينِ^(٣) .

(١) هذا إن وقع صدقها في قلبه ، وإلا !! فعليه الكفارة . فتبه .

(٢) أخرجه أحمد : ١٥٣/٣ ، والبزار : ١٧٥/٤ ، وابن حبان : ٧٢٢ ، والترمذي :

٢٥٢٠ ، والنسائي : ٥٧٢٧ ، والحاكم : ١٣/٢ ، والبيهقي : ٣٣٥/٥ ، عن

أبي الحوراء السعدي .

(٣) حاصل مسائل الشك والظن (في طلوع الفجر وغروب الشمس) .

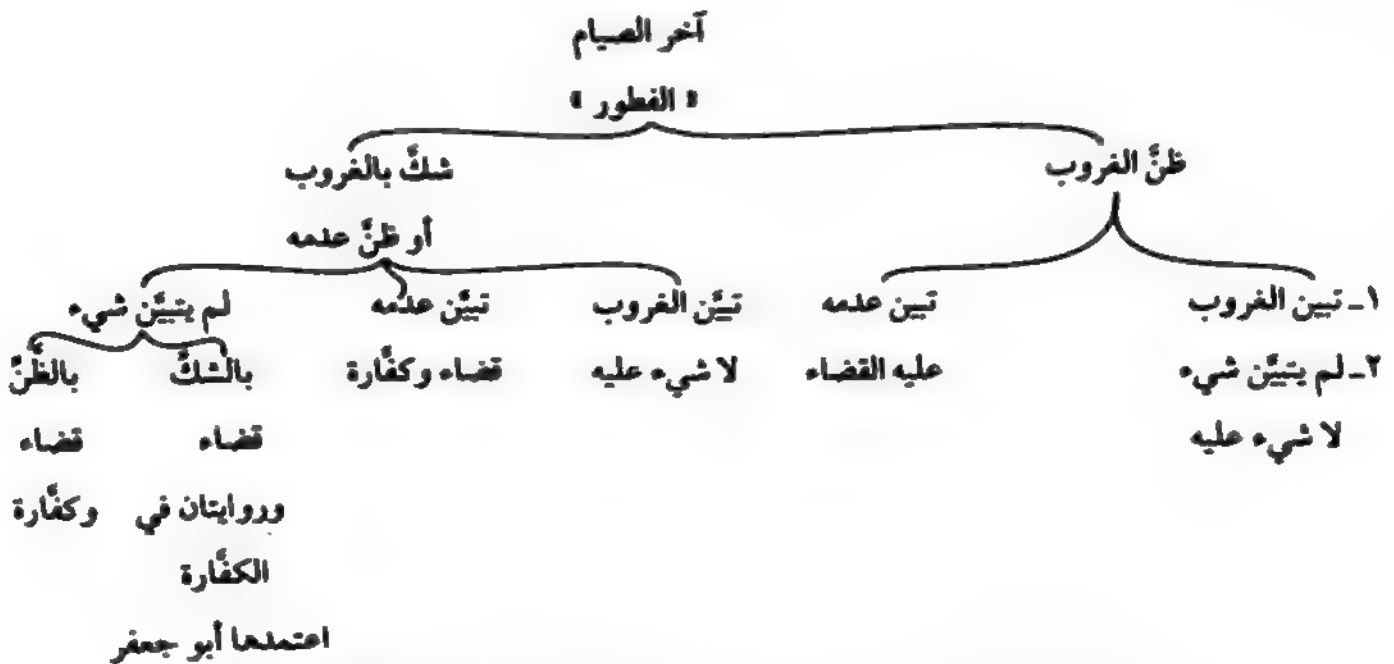
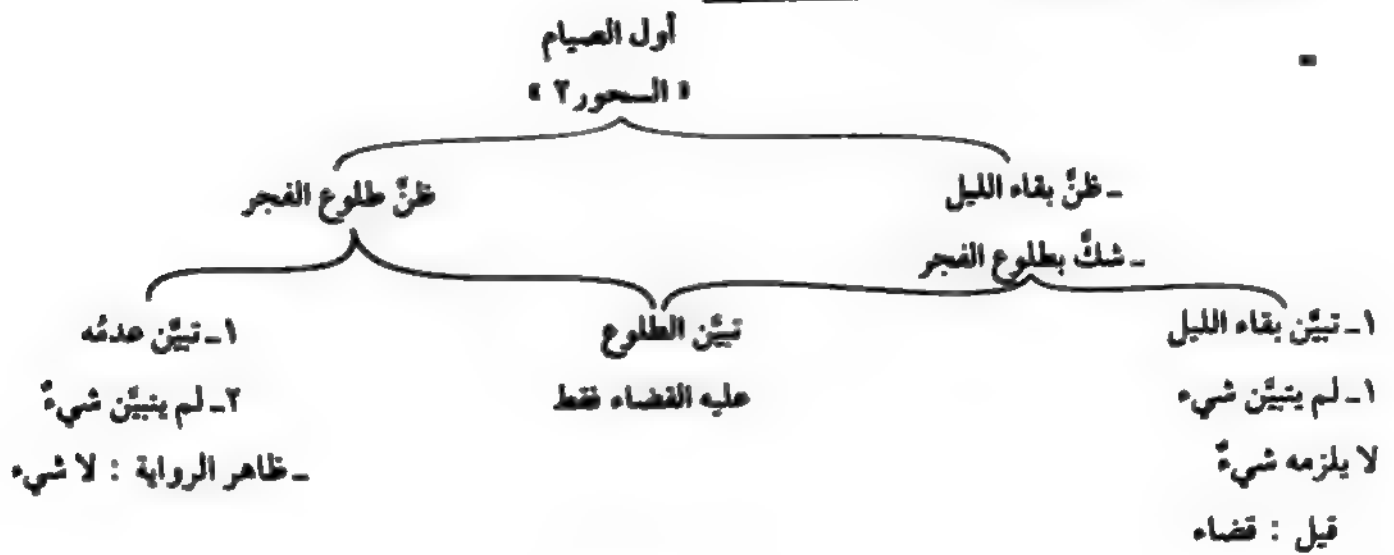
١٧- مشتبه الفساد : أو ٣٨- أنزل يوطء مينة . أو ٣٩- بهيمة لقصور الجنابة .

أو ٤٠- أنزل بتفخيد . أو ٤١- بتبطين ، أو عبث بالكف .

أو ٤٢- أنزل من قبله . أو ٤٣- لمسي^(١) ، لا كفارة عليه ، لما ذكرنا .

١٨- غير رمضان : أو ٤٤- أفسد صوم غير أداء^(٢) رمضان . . بجماع أو غيره ،

لعدم هتك حرمة الشهر .



(١) من آدمي ، أمثا لو أنزل بمس فرج بهيمة أو غيرها ؛ فلا يفسد صومه اتفاقاً .

(٢) كان الأولى حذف كلمة « أداء » ؛ لتكون أشمل وأعم .

١٩- وطء النائمة : أو ٤٥- وَطِئَتْ وَهِيَ نَائِمَةٌ ، أو بعد طُرُو الجنون عليها ؛ وقد نوت ليلاً فَسَدَ بالوطء ، ولا كَفَّارَةٌ عليها ؛ لعدم جنايتها ، حتَّى لو لم يوجد مفسدٌ . صحَّ صومها ذلك اليوم ، لأنَّ الجنون الطارىء ليس مفسداً للصوم .

٢٠- الفرج والدبر : أو ٤٦- قَطَّرَتْ فِي فَرْجِهَا ؛ عَلَى الْأَصَحِّ^(١) لشبهه بالحقنة .

أو ٤٧- أَذْخَلَ أَصْبَعَهُ مَبْلُولَةً بِمَاءٍ ؛ أَوْ دُهْنٍ فِي دُبُرِهِ ، أو استنجى فوصل الماء إلى داخل دُبُرِهِ ، أو فرجها الداخل ؛ بالمبالغة فيه . والحدُّ الفاصل - الذي يتعلَّق بالوصول إليه الفساد - قدرُ الحقنة^(٢) ، وقلَّما يكون ذلك .

مسألة : ولو خرج سِرْمُهُ^(٣) فغسله !! إن نشفه قبل أن يقوم ويرجع لمحلّه . لا يفسد صومه ، لزوال الماء الذي اتصل به .

أو ٤٨- أَذْخَلَتْهُ ؛ أَي : أَصْبَعَهَا مَبْلُولَةً بِمَاءٍ ؛ أَوْ دُهْنٍ فِي فَرْجِهَا أَلْدَاخِلِ فِي الْمُخْتَارِ ؛ لما ذكرنا .

أو ٤٩- أَذْخَلَ قُطْنَةً ، أَوْ خِرْقَةً ، أَوْ خَشَبَةً ، أَوْ حَجَرًا فِي دُبُرِهِ ؛ وَغَيْبَهَا^(٤) .

أو ٥٠- أَدْخَلَتْهُ فِي فَرْجِهَا أَلْدَاخِلِ ، لَأَنَّهُ تَمَّ الدَّخُولُ ، بخلاف ما لو بقي طرفه خارجاً ، لأنَّ عدمَ تمام الدخول ، كعدم دخول شيء بالمرَّة .

٢١- الدخان : أو ٥١- أَذْخَلَ دُخَانًا بِصُنْعِهِ مُتَعَمِّدًا إِلَى جَوْفِهِ ؛ أَوْ دِمَاغِهِ لوجود الفطر ، وهذا في دخان غير العنبر والعود .

(١) قيل : إجماعاً . وقيل : الأصحُّ (فتح : ٦٧/٢ ؛ عن « المبسوط » : ٦٧/٣) .

(٢) صوابه ؛ كما في « فتح القدير » (٢٦٦/٢) : المحقنة ؛ وهي آلة الحقن ، فالمراد وصوله إلى الأمعاء متجاوزاً ما يسمَّى « المستقيم » ، وهو لا يقل عن مقدار أنملة أو أنملتين فصاعداً داخل المعصرة .

(٣) ما داخل حلقة الدبر ، فالعاصرة التي هي حلقة الدبر لا فساد فيها ، أما داخلها . . فله حكم الداخل ، وعليه فالمراد من جدار الأمعاء ؛ لا مجرد نتوء الباسور . فتنبه .

(٤) قيد للقطنة وما بعدها .

العود والعنبر : وفيهما لا يبعد لزوم الكفارة أيضاً للنفع ، والتداوي .

وكذا الدخان الحادث شربه ، وابتدع بهذا الزمان ؛ كما قدّمناه ص ١١١٢ .

٢٢- القيء : أو ٥٢- استقاء ؛ أي : تعمّد إخراجهِ ، وَلَوْ دُونَ مِلءِ الْفَمِ . . فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ ، لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ ﷺ : « وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ »^(١) .

إيضاح : وَشَرَطَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ مِلءُ الْفَمِ ؛ وَهُوَ الصَّحِيجُ ، لِأَنَّ مَا دُونَهُ كَالْعَدَمِ حَكْمًا ، حَتَّى لَا يَنْقُضَ الْوُضُوءَ .

مَا ذَرَعَهُ أَوْ ٥٣- أَعَادَ بِصَنْعِهِ مَا ذَرَعَهُ ؛ أي : غلبه مِنَ الْقَيْءِ ؛ وَكَانَ مِلءُ الْفَمِ ، وَفِي الْأَقْلَ مِنْهُ رَوَايَتَانِ فِي الْفَطْرِ وَعَدَمِهِ ؛ بِإِعَادَتِهِ . . وَهُوَ ذَاكِرٌ لَصُومِهِ ، إِذْ لَوْ كَانَ نَاسِيًا . . لَمْ يَفْطُرْ- لِمَا تَقَدَّمَ ص ١٠١٠ .

٢٣- من الفم : أو ٥٤- أَكَلَ مَا بَقِيَ مِنْ سُحُورِهِ بَيْنَ أَسْنَانِهِ ؛ وَكَانَ قَدَرُ الْحِمَصَةِ لِإِمْكَانِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ بِلا كُلْفَةٍ .

أَوْ ٥٥- نَوَى الصَّوْمَ نَهَارًا بَعْدَ مَا أَكَلَ نَاسِيًا قَبْلَ [إِنْجَادِ]^(٢) نِيَّتِهِ الصَّوْمَ مِنَ النَّهَارِ ، كَمَا ذَكَرْتُهُ فِي (حَاشِيَتِي)^(٣) عَلَى « الدُّرَرِ وَالْغُرَرِ » : ٢٠٣/١ .

٢٤- الإغماء المستوعب : أَوْ ٥٦- أُغْمِيَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مَرَضٌ ؛ وَلَوْ اسْتَوْعَبَ جَمِيعَ الشَّهْرِ يَقْضِي . . بِمَنْزِلَةِ النَّوْمِ ؛ بِخِلَافِ الْجُنُونِ^(٤) ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْضِي الْيَوْمَ الَّذِي حَدَثَ فِيهِ الْإِغْمَاءُ ، أَوْ حَدَثَ فِي لَيْلَتِهِ ، لَوْجُودِ شَرْطِ الصَّوْمِ ؛ وَهُوَ النِّيَّةُ ، حَتَّى لَوْ تَيَقَّنَ عَدَمَهَا لَزِمَهُ الْأَوَّلُ أَيْضًا .

(١) تقدم تخريجه ص ١٠٠٣ .

(٢) ساقط من مخطوط المتن المجرد .

(٣) انظر ص ٧٧ ، عند الكلام عن مؤلفات الشارح رحمه الله تعالى .

(٤) في حقّ القضاة ، لأنه يسقط الأهلية ، وهو ليس بنادر . بخلاف نوم جميع الشهر ؛ أو إغمائه . . فإنه نادر .

٢٥- الجنون :

١- غير الممتد : أو ٥٧- جُنَّ جنوناَ غَيْرَ مُتَمِّدٍ جَمِيعَ الشَّهْرِ ؛ بأن أفاق في وقت النية نهاراً ، لأنه لا حرج في قضاء ما دون شهر .

ب - ممتد : وإن استوعبه شهراً ؟ لَا يَلْزَمُهُ قَضَاؤُهُ^(١) ؛ ولو حكماً بِإِفَاقَتِهِ لَيْلًا فقط ، أَوْ نَهَارًا بَعْدَ فَوَاتِ وَقْتِ النِّيَّةِ ، فِي الصَّحِيحِ ، وعليه الفتوى ، لأنَّ الليل لَا يُصَامُ فِيهِ ؛ ولا فيما بعد الزوال . كما في « مجموع النوازل » ، و« المجتبى » ، و« النهاية » وغيرها ، وهو : مختارُ شمس الأئمة [السرخسي]^(٢) ، وفي « الفتح » (٢٨٣/٢) : يلزمه قضاؤه بإفاقته فيه مطلقاً .



(١) وكمن تسحر يظل بقاء الليل . . فإذا الفجر طالع ، أو أفطر يظل غروب الشمس . . فإذا النهار باقٍ .
 (٢) أضفتها للإيضاح !! لكن الظاهر أنه اختار ما نقل عقبه عن « الفتح » وهو قول محمد رحمه الله .
 فتنبه .

يَجِبُ الْإِمْسَاكُ

وجوب الإمساك : يَجِبُ - على الصحيح ، وقيل : يستحب - الْإِمْسَاكُ بِقِيَّةِ الْيَوْمِ عَلَى ١ - مَنْ فَسَدَ صَوْمُهُ ^(١) ؛ ولو بعذر ثم زال ^(٢) .

٢ - الحائض والنفساء : ٢ - عَلَى حَائِضٍ . ٣ - نَفْسَاءَ طَهْرَتَا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ^(٣) .

٢ - المسافر والمريض : ٤ - مسافر أقام . ٥ - مريض برأ . ٦ - مجنون أفاق ^(٤) . ٣ - الصبي والكافر : ٧ - عَلَى صَبِيٍّ بَلَغَ . ٨ - كَافِرٍ أَسْلَمَ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ بِالْقَدْرِ الْمُمْكِنِ .

وَعَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ إِلَّا الْأَخِيرَيْنِ : الصبي إذا بلغ ، والكافر إذا أسلم ، لعدم الخطاب عند طلوع الفجر عليهما ^(٥) ، وعلمت الخلاف في إفاقة المجنون ص ١٠٣٥ .

* * *

-
- (١) الأصل : أَنَّ مَنْ صَارَ فِي حَالَةٍ فِي آخِرِ النَّهَارِ . يلزمه الصوم لزمه الإمساك قضاءً لحقَّ اليوم .
 (٢) مثل له العلامة الطحطاوي : بقتال عدو ، أو زوال حمى ١١ .
 (٣) لا بدَّ من التفرقة بين حرمة التشبه بالصائمات أيام الحيض والنفساء ؛ وبين وجوب الإمساك يوم طهرهما بعد الطلوع ! فتنبه .
 (٤) فلو نوى هولاء قبل الضحوة الكبرى . . ولم يتقدّم مفسد ؟ ؟ صحَّ عن فرض يومهم .
 (٥) وفي رواية عن أبي يوسف : لو زال الكفر والصُّبَا في وقت النية . . لزم القضاء . أما في حق الصلاة . . فإنهم يقضون ، لأنَّ الأهلية والخطاب وقت الأداء في حق الصلاة ، وعند طلوع الفجر في حق الصوم .

الأسئلة

- متى تجب الكفارة بالأرز والمعجين والدقيق ، ومتى يجب القضاء فقط ؟
- ماذا يجب عليه لو أكل طيناً ؛ أو قطناً ؛ أو نواة ؛ أو كاغداً ؛ أو ملحاً ؟ (فصل وعلل) .
- متى تجب الكفارة في السفرجل ؛ والجوز ؛ واللوز ؟ ومتى يكفي القضاء ؟
- ابتلع حصاة ؛ أو تراباً ، أو معدناً ، أو أحجاراً كريمة يلزمه القضاء فقط ! لماذا ؟
- كيف تضبط لغةً بالتشكيل (احتقن ، استعط ، أوجر ، قطر) .
- ما هي الحقنة ؟ وما هو السعوط ؟ وما هو الوجور ؟ ما حكم فاعلها . . وهو صائم ؟ ولماذا ؟
- ما حكم قطرة الأذن (دهنًا ؛ دواءً ؛ ماءً) ؟ ولماذا ؟
- ما معنى (الآئة) ؛ (الجائفة) ؟ ما حكم مداواتهما بدواء (رطب ؛ يابس) ؟ ولماذا ؟
- ما حكم من المطر والثلج بغم الصائم وحلقه (قضاء كفارة ، أو قضاء فقط) ؟
- ما معنى أفطر خطأ ؟ وما حكمه ؟ ولماذا ؟
- كيف يتصور جماع امرأته مكرهاً . . وهو متشر الآلة ؟ وما حكمه ؟
- ما حكم المكرهه على الجماع . . إذا طاوعته أثناءه ؟ وما حكم المضطرة للإفطار للخدمة ؟
- الشارب نائماً ، أو صبَّ أحد في فيه الشراب عليه القضاء . بخلاف الصائم !! لماذا ؟
- أكل عمدًا بعد أكله نسياناً أو جماعة كذلك لا كفارة عليه ولو كان يعلم الحديث بعدم فطره بالنسيان ! لماذا ؟

- أكل وشرب وجامع عمدأ وقد نوى نهارأ ، أو أمسك بلا نيّة ثم أكل عمدأ لا كفارة عليه ؛ لماذا ؟

- ما حكم مسافر أقام نهارأ فأكل ، أو نوى السفر نهارأ فأفطر ؟ ولماذا ؟

- تسخّر ، أو جامع شاكأ في طلوع الفجر (اذكر صور المسألة وأحكامها) ؟

- أفطر على ظنّ الغروب (اذكر صورها وأحكامها) ؟

- أنزل بغير جماع ، أو بوطء ميتة أو بهيمة ، أو جماع في غير رمضان عليه القضاء ولا كفارة ! لماذا ؟

- نائمة أو مجنونة وطئت . . وهي صائمة ما حكم صومهما (قضاء وكفارة) ؟ ولماذا ؟

- ما حكم القطرة في الفرج أو الدبر (ماء ؛ أو دهنا ، للرجل ؛ والمرأة)

- ما حكم ما لو أدخل أحدهما إصبعه مبتلة ؟ أو وصل ماء الاستنجاء إلى الدبر أو فرجها الداخل ؟

- ما حكم ما أدخل في الفرج أو الدبر من قطنة ، أو خشبة ، أو نحوهما وغابت ؟ ولماذا ؟

- ما حكم دخول الدخان أو إدخاله (عود ، عنبر ، تبغ ، حطب ، مصنع) ؟ ولماذا ؟

- قاء ، أو استقاء ، ملء الفم ، أو ما دونه ما أحكامه ؟ ولماذا ؟

- ما حكم من أكل ما بين أسنانه بعد الفجر ؟ أو نوى الصوم نهارأ بعد أكله ناسيا ؟ ولماذا ؟

- ما حكم الجنون والإغماء للصام (مستوعبأ ؛ أو لا - ممتدأ ؛ أو لا) ؟ ولماذا ؟

- كيف تفعل حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع الفجر؟ وهل عليهما القضاء ؛ أم لا ؟

- أفسد صومه لقتال ؛ أو مرض ، فزال العدو ، أو صغّ المريض ! ماذا يفعل ؟

- مسافر أقام ، وصبي بلغ ، وكافر أسلم ، ومجنون أفاق . ما حكم فطرهم وصومهم ؟

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحّة :
 - * أكل أرزاً نيئاً عليه القضاء فقط ، والناضج قضاء مع الكفارة .
 - * طحين الحنطة والشعير بالسمن والدبس فيه القضاء بلا كفارة ، ومع السكر الكفارة .
 - * أكل ملحاً قليلاً ؛ أو نواة ؛ أو حصاة عليه القضاء بلا كفارة .
 - * أكل حديداً ؛ أو نحاساً ؛ أو فضة عليه القضاء ، والذهب والزمرّد فيه الكفارة .
 - * احتقن أو استعط ، أو أوجر في حلقه عليه الكفارة ، وقال أبو يوسف : القضاء .
 - * أفطر في أذنه ماءً ؛ أو دهناً ؟ الصحيح أنّه لا يفسد صومه .
 - * داوى جائفة في الرأس ، أو آمة في الجوف عليه القضاء بدواء يابس ، والكفارة بدواء رطب .
 - * دخل حلقه ثلج عليه الكفارة لندرته ، وفي المطر القضاء فقط .
 - * سبقه ماء المضمضة أو الاستنشاق عليه القضاء بلا كفارة .
 - * أكرهته زوجته على جماعها عليه الكفارة ، ولو أكرهها هو عليها القضاء .
 - * أفطرت خوفاً أن تمرض من الخدمة عليها الكفارة للحرّة ، والأمة القضاء .
 - * ذاهب العقل والناسي لا تؤكل ذبيحتهما . والنائم كالناسي .
 - * أكل أو جامع عمداً بعد أكله أو جماعه ناسياً عليه القضاء والكفارة .
 - * أفسد صوماً نواه نهائراً وبالجماع . . لا كفارة عليه .
 - * إذا لم يعيّن الغرض من الليل . . لا كفارة عليه بالإفساد .
 - * أصبح مسافراً وهو صائم ثم نوى الإقامة فأفطر عليه الكفارة وفعله حرام .
 - * أصبح مقيماً وهو صائم ثم سافر فأفسد صومه بالأكل عليه القضاء وبالجماع الكفارة .

* جامع شاكاً في طلوع الفجر ، عليه القضاء والكفارة ، سواء تبين صوابه ؛ أو لا .

* جامع شاكاً في غروب الشمس عليه القضاء إذا تبين له غروبها أو لم يتبين شيء .

* قضاء شهوة الإنزال بغير جماع لا كفارة عليها ، إلا وطء الميتة أو دابة من الثدييات .

* جامع امرأته النائمة ، ولو في غير رمضان عليها الكفارة .

* أدخل إصبعه المبلولة في دبره ، أو هي في فرجها فهذا كالاستمناء عليه القضاء .

* خرج سرمه (دبره) فغسله وأدخله فسد صومه .

* أدخلت في فرجها قطنة أو خشبة ، أو جلدة وغابت عليها القضاء والكفارة ولو بقي طرفها خارجاً عليها القضاء فقط .

* دخان العود والعنبر والتبغ والحطب فيه القضاء بلا كفارة .

* استقاء دون ملء الفم عليه القضاء عند أبي يوسف لقوله ﷺ : « من استقاء عمداً فليقض » .

* غلبه القيء فأعاده عليه القضاء فقط رواية واحدة .

* المغمى عليه والنائم والمجنون يصح صومهم ، ولا يقضون شيئاً . اتفاقاً .

* لو زالت أعذار المعذورين تصح نيّتهم إلى الضحوة الكبرى .

* أسلم الكافر ، أو بلغ الصبي لا قضاء عليها .

* * *

فصل في

فِيمَا يَكْرَهُ لِلصَّائِمِ ، وَمَا لَا يَكْرَهُ ، وَمَا يُسْتَحَبُّ لَهُ

أ- ما يكره للصائم

كُرْهُ^(١) لِلصَّائِمِ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ : ١- ذَوْقُ شَيْءٍ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْرِضِ الصَّوْمِ لِلْفَسَادِ ، وَلَوْ نَفَلًا عَلَى الْمَذْهَبِ .

ضرورة المضغ : ٢- كُرْهُ مَضْغَةٍ بِلاَ عُذْرٍ ، كَالْمَرْأَةِ إِذَا وَجَدَتْ مَنْ يَمْضِغُ الطَّعَامَ لَصَبِيئًا ؛ كَمَفْطَرَةٍ لِحَيْضٍ ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَجِدْ بَدَأَ مِنْهُ !! فَلَا بَأْسَ بِمَضْغِهَا لَصَيَانَةِ الْوَلَدِ .

واختَلَفَ^(٢) فِيمَا إِذَا خَشِيَ الْغِنَى لَشِرَاءِ مَا كَوَلُ يُذَاقُ !!

تفريعات : وللمرأة ذوقُ الطعام ؛ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا سَيِّئَ الْخُلُقِ لَتَعْلَمَ مَلُوحَتَهُ . وَإِنْ كَانَ حَسَنَ الْخُلُقِ ؟ فَلَا يَحِلُّ لَهَا . وَكَذَا الْأُمَةُ . قُلْتُ : وَكَذَا الْأَجِيرُ .

مطلب

في حكم العلك

مضغ العلك : ٣- كُرْهُ مَضْغِ الْعِلَكِ الَّذِي لَا يَصِلُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى الْجَوْفِ مَعَ الرِّيقِ . العلك : هُوَ الْمَصْطَكِي . وَقِيلَ : اللَّبَّانُ . الَّذِي هُوَ : الْكُنْدُرُ لِأَنَّهُ يَتَّهَمُ^(٣) بِالْإِفْطَارِ بِمَضْغِهِ ، سَوَاءَ الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ . قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِيَّاكَ وَمَا يَسْبِقُ إِلَى الْعَقُولِ إنْكَارُهُ ؛ وَإِنْ كَانَ عِنْدَكَ اعْتِذَارُهُ .

(١) كراهة تنزيه ؛ كما استظهره العلامة ابن عابدين تبعاً للرملي .

(٢) إِذَا لَمْ يَجِدْ بَدَأَ مِنْ شِرَائِهِ نَهَارًا وَخَافَ الْغِنَى لَا يَكْرَهُ ، وَإِنْ وَجَدَ بَدَأَ ؛ أَوْ لَمْ يَخَفْ غِنًى ؟ يَكْرَهُ . وَهُوَ التَّوْفِيقُ .

(٣) انظر ص ٧٣٤ (من وقف مواقف التهم) .

وفي غير الصوم ! يستحب للنساء ، وكُره للرجال^(١) إلا في خلوة . وقيل : يباح لهم^(٢) .

القبلة والمباشرة : و ٤- كره له^(٣) الْقُبْلَةُ . وَ ٥- الْمُبَاشَرَةُ الفاحشة وغيرها ؛ إن لَمْ يَأْمَنْ فِيهِمَا عَلَى نَفْسِهِ الْإِنْزَالُ ، أَوْ الْجَمَاعَ ؛ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ^(٤) ، لما فيه من تعريض الصوم للفساد بعاقبة الفعل .

ويكره التقييل الفاحش بمضغ شفتيها^(٥) ، كما في « الظهيرية » .
ما يشبهه : و ٦- كُره له جَمْعُ الرِّيقِ فِي الْفَمِ قصداً ، ثُمَّ ابْتِلَاعُهُ ؛ تحاشياً عن الشبهة .

مظنة الإضعاف : و ٧- كره له فعلُ مَا ظَنَّ أَنَّهُ يُضْعِفُهُ عن الصوم ؛ كَالْفَصْدِ ، وَالْحِجَامَةِ ، وَالْعَمَلِ الشَّاقِّ ؛ لما فيه من تعريض الفساد^(٦) .

٢- ما لا يكره للصائم

وَتَسَعَةُ أَشْيَاءَ : لَا تُكْرَهُ لِلصَّائِمِ ؛ وهي وإن علمت بالمفهوم ! ساغ ذكرها للدليل .
١- التمتع : ١- الْقُبْلَةُ ، وَ ٢- الْمُبَاشَرَةُ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْإِنْزَالِ ؛ والوقاع ، لما روي عن عائشة رضي الله عنها أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ وَيُبَاشِرُ ؛ وهو صائم^(٧) . رواه

(١) كراهة تحريم .

(٢) نقل العلامة ابن عابدين ؛ عن فخر الإسلام الزيدوي قوله (وفي كلام محمد إشارة إلى أنه لا يكره لغير الصائم ، لكن يستحب للرجال تركه . . . إلا لعذر ، كالبخَر ، والبَخَر : رائحة الفم .

(٣) لا فائدة في تخصيصه . بل هي مثله !! لكن هذا جري على الغالب . إذا التقييل كالجماع يعزى إليه .

(٤) يقابله قول محمد بالكراهة مطلقاً (أَمِنْ ، أَوْ لَا) وهي رواية الحسن . وستأتي بعد أسطر .

(٥) بدغدغة بدون ريق ، أمّا به فيجب القضاء مع الكفارة ؛ كما مرّ ص ١٠١٤ .

(٦) انظر ما مرّ نظماً من الخلاف في وجوب الكفارة ، لو أجهد نفسه ص ١٠٢١ .

(٧) أخرجه أبو حنيفة : ٢١٣ ، وأبو يوسف : ٨٠٥ ، ومالك : ٢٩٣/١ رقم : ١٨ ، ومحمد بن

الحسن في « الأصل » : ٢/٢٠٢ ؛ و « الموطأ » : ٣٥٢ ، والبخاري : ١٩٢٨ ، ومسلم : ٦٢- =

الشيخان . وهذا ظاهرُ الرواية . وعن محمد : أنه كرهه الفاحشة ؛ وهي رواية الحسن عن الإمام ، لأنها لا تخلو عن فتنة^(١) .

وفي « الجوهرة » (١٧٩/١) : وقيل : إن المباشرة تكره ؛ وإن أمن . . على الصحيح . وهي : أن يمسَّ فرجُه فرجها .

٢- التزيين : و ٣- دهنُ الشاربِ بفتح الدال ؛ على أنه مصدر ، و [دهن] بضمهم على إقامة اسم العين مقامَ المصدر - لأنه ليس فيه شيءٌ ينافي الصوم .

مشتبهات : و ٤- الكخلُ ، لأنه كُتِبَ أكتحلَ وهو صائم^(٢) .

٣- و ٥- الحِجَامَةُ التي لا تُضعفه عن الصوم .

٦- ألفضدُ كالحجامة . وذكر شيخُ الإسلام [خواهر زاده] : أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه إلى الفطر^(٣) .

مطلب

في السَّوَاك

٤- التسوُّك : و ٧- لا يُكره له السَّوَاكُ آخِرَ النَّهَارِ^(٤) ، بَلْ هُوَ سُنَّةٌ كَأَوَّلِهِ ؛

لقوله ﷺ : « مِنْ خَيْرٍ خِلَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ »^(٥) .

= ١١٠٦ ، وأبو داود : ٢٣٨٢ ، والترمذي : ٧٢٩ ، والنسائي في « الكبرى » : ٣١٠١ ،

والحميدي : ١٠٠/١ ، وابن الجارود : ٣٩١ ، وابن ماجه : ١٦٨٤ ، وإسحاق بن راهويه :

٨٤٢/٣ ، والدارمي : ١٧٢٨ ، وعبد الرزاق : ٨٤٤٠ ، وابن أبي شيبة : ٥٩/٣ ،

والطيالسي : ٨٩٦ ، وابن حبان : ٣٥٤٣ ، وأبو يعلى : ٤٧١٨ ، والدارقطني : ٢٢٢٥ ، وابن

عدي : (ذخيرة : ٤١٠٣) ، والبيهقي : ٢٣٣/٤ ، وفي « المعرفة » : ٨٧٢٦ ، وغيرهم .

(١) فتنة الإخلال بحال الصائم .

(٢) أخرجه ابن ماجه : ١٦٧٨ ، وأبو يعلى : ٤٧٩٢ ، والبيهقي : ٢٦٢/٤ ، وابن أبي شيبة :

٤٧/٣ (كان يكتحل) ، وابن عدي : (ذخيرة : ٤١٢٤) ، عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) ألحق به العلامة ابن عابدين إطالة المكث في الحمام بالصيف .

(٤) فيه خلاف الشافعي رضي الله عنه بقوله بكراته بعد الزوال .

(٥) أخرجه محمد في « الحجة » : ٤١٠/١ ، وابن ماجه : ١٦٧٧ ، والدارقطني : ٢٣٣٧ ، =

وفي « الكفاية » : كان النبي ﷺ يستاك أول النهار وآخره . . وهو صائم ^(١) .
ومن « الجامع الصغير » للسيوطي ٥١٠٠ : « السَّوَاكُ سُنَّةٌ ، فَاسْتَاكُوا أَيَّ وَقْتٍ
شِئْتُمْ » . ولقوله ﷺ : « صَلَاةُ بِسَوَاكِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً بِلَا سَوَاكِ » ^(٢) . وهي
عامة لوصفها بصفة عامة تصدق بعصر الصائم ؛ كما في « الفتح » (/) .
ولا يكره ؛ وَلَوْ كَانَ رَطْبًا أَخْضَرَ ^(٣) ، أَوْ مَبْلُورًا بِالْمَاءِ ، لإطلاق ما رويناه .
٥- مشبهات : وَ ٨- لا يكره له الْمَضْمَضَةُ ، وَلَا الْأَسْتِنْشَاقُ ؛ وقد فعلهما لِغَيْرِ
وُضوءٍ ^(٤) .

العون أو الضجر : وَ ٩- لا أَلَاغِتْسَالُ ، وَ ١٠- لا أَلْتَلَفْتُ بِثَوْبٍ مُبْتَلٍ قصد ذلك
لِلتَّبَرُّدِ ؛ ودفع الحرَّ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ . وهو قول أبي يوسف ^(٥) ، لأنَّ النبي ﷺ صَبَّ
عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ . . وَهُوَ صَائِمٌ ؛ مِنَ الْعَطَشِ ، أَوْ مِنَ الْحَرِّ . رواه أبو داود ^(٦) [٢٣٦٥] .
وكان ابنُ عمر رضي الله عنهما يبلُّ الثوبَ ؛ ويلبِّقُه عليه . . وهو صائم ^(٧) ، ولأنَّ

-
- = والبيهقي : ٢٧٢/٤ ، والدليلي : ٦٤٣٥ ؛ عن عائشة رضي الله عنها .
(١) أخرجه أحمد : ٤٤٥/٣ ، والبخاري : ١٩٣٤ ، وعبد بن حميد ص ١٣٠ ،
والحميدي : . . . ، وأبو داود : ٢٣٦٤ ، والترمذي : ٧٢٥ ، والدارقطني : ٢٣٣٢ ،
وأبو يعلى : ٧١٩٣ ، وابن أبي شيبة : ٣٥/٣ (بلفظ) رأيت . . .) ، والبيهقي : ٢٧٣/٤ عن
ابن عمر رضي الله عنهما .
(٢) عزاه في « كنز العمال » : ٢٦١٨١ ، والدليلي : ٣٥٥٠ ، وابن عدي : ٣١٦/٦ ، والبيهقي :
٣٨/١ ، وابن عبد البر في « التمهيد » : ٢٠٠/٧ ، ولفظ ابن أبي شيبة : ١٧٠/١ : « ركعتان
يستاك فيهما العبد أفضل من سبعين ركعة لا يستاك فيها » ، عن عائشة رضي الله عنها .
(٣) اتفاقا ، وفي المبلول خلاف أبي يوسف رحمه الله .
(٤) أو اغتسال بالأولى ، لأنهما في الغسل فرضان بخلاف الوضوء ، ولغير إمامة أذى .
(٥) بقباله قول الإمام بالكرامة ؛ كما يأتي بعد قليل .
(٦) وأخرجه مالك : ٢٤٩/١ ، والشافعي في « المسند » : ٢٧٠/١ ، وأحمد : ٤٧٥/٣ ،
والحاكم : ٤٣٢/١ ، والبيهقي في « الكبرى » : ٢٤٢/٤ ؛ عن رجل من أصحاب النبي ﷺ . ثم
أخرجه الحاكم : ٤٣٢/١ ، وصححه على شرطهما وأقره الذهبي ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه .
(٧) أخرجه ابن أبي شيبة : ٤٥٦/٢ .

بهذا عوناً على العبادة ، ودفعاً للضجر الطبيعي . وكَرَّهها أبو حنيفة ! لما فيه من إظهار الضجر في إقامة العبادة .

فصل

٣- ما يستحب للصائم

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ :

١- السَّحُورُ ، لقوله ﷺ : « تَسَحَّرُوا ، فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً »^(١) حصول التقوي به ، وزيادة الثواب ، ولا يُكثر منه ؛ لإخلائه عن المراد . . كما يفعله المترفون .

٢- يستحب تأخيرُهُ ، لقوله ﷺ : « ثَلَاثٌ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُرْسَلِينَ : ١- تَغْجِيلُ الْإِفْطَارِ ، ٢- تَأْخِيرُ السَّحُورِ ، ٣- وَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ فِي الصَّلَاةِ »^(٢) .

(١) أخرجه أحمد : ٩٩/٣ ومواضع ، والبخاري : ١٩٢٣ ، ومسلم : ٤٥-١٠٩٥ ، والترمذي : ٧٠٨ ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ١٢٤٣ ، وابن ماجه : ١٦٩٢ ، والدارمي : ١٧٠٢ ، وعبد الرزاق : ٧٥٩٨ ، وابن أبي شيبة : ٨/٣ ، والطيالسي : ٨٨٢ ، وابن حبان : ٣٤٦٦ ، وابن خزيمة : ١٩٣٦ ، وابن الجارود : ٣٨٣ ، والبخاري : ٢١٨/٥ ، وابن عدي : ١٤٣٤/٤ ، (ذخيرة : ٢٤٣٧) ، والديلمي : ٢١٢٨ ، والبيهقي : ٢٣٦/٤ ؛ عن أنس رضي الله عنه ، وأحمد : ٣٧٧/٢ . عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) وذكره محمد بن الحسن في « الأصل » : ١٨٠/٢ ، وأخرجه عبد الرزاق : ٧٦١٥ ، والبيهقي : ٢٩/٢ وفي « المعرفة » : ٧٨٥٢ ، وابن أبي شيبة ١١/٣ مختصراً .

وللطبراني في « الكبير » : ١٠٨٥١ ، ١١٤٨٥ ، و« الأوسط » : ١٩٠٥ ؛ عن ابن عباس مرفوعاً : « إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أَمَرْنَا بِ- تَغْجِيلِ فِطْرِنَا ، وَ- تَأْخِيرِ سَحُورِنَا ، وَ- أَنْ نَضَعَ أَيْمَانَنَا عَلَى شَمَائِلِنَا فِي الصَّلَاةِ » .

وله في « الكبير » : ٢٦٣/٢٢ برقم ٦٧٦ : « ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهَا اللَّهُ : ١- تَغْجِيلُ الْفُطُورِ ، وَ- تَأْخِيرُ السَّحُورِ ، وَ- ضَرْبُ الْبَدَنِ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى » ؛ عن أبي الدرداء مرفوعاً وموقوفاً .

و٣- تَعَجِّلُ الْفِطْرَ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْغَيْمِ ، وفي الغيم يُحْتَاطُ ، حفظاً للصوم عن الإفساد .

والتعجيلُ المستحبُّ قبل استفعال النجوم ؛ ذكره قاضيخان^(١) .
والبركة ؛ ولو بالماء ، قال ﷺ : « السُّحُورُ بَرَكَةٌ ، فَلَا تَدْعُوهُ ، وَلَوْ أَنْ يَجْرَعَ أَحَدُكُمْ جِرْعَةً مَاءٍ ، فَإِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ » . رواه أحمد^(٢) [١٢/٣ ، ٤٤٤] رحمه الله .



-
- (١) عزاه في « البحر » (٣١٥/٢) إليه في (شرح « الجامع الصغير ») بلفظ (اشتباك) بدل (استفعال) . ومعنى الاستفعال : تمير كل نجم بانفراده ، وذلك في تمكن الظلمة يزداد وضوحاً . والفعل إذا طرق الإبل اعتزلها . ولذا يقال لا نجم سهيل (لتفرده « فعل » . (قاموس بتصرف) .
- (٢) وأخرجه عبد الرزاق : ٧٥٩٩ ، وابن أبي شيبة : ٨/٣ مختصراً ، وابن حبان : ٣٤٧٦ ، عن أنس رضي الله عنه .
- وقوله (جرعة) بفتح وكسر وضم الجيم . أو بالكسر : حسوة الشراب . وبالفتح والضم اسم من (جَرَعَهُ) .

أحكام الصائم

ما يستحب

- ٢٤١ - السحور ، وتأخير .
- ٣ - تعجيل الفطر بلا شك .

ما لا يكره

- ٢٤١ - الاغتسال ، والتلفف بثوب للثبرد .
- ٤٤٣ - المضمضة والاستنشاق لغير الوضوء .
- ٧٤٥ - السواك ، الكحل ، والادحان .
- ٩٤٨ - القبلة ، المباشرة ... مع الأمن .
- ١١٤١٠ - القصد والحجامة ... إن لم يضعفه .

يكره للصائم

- أ - هيئة الأكل :
 - ٥٤١ - ذوق شيء ومضغه ،
 - مضغ الملك ، جمع الريق وبلعه .
- ب - الشهوة :
 - ٧٤٦ - القبلة ، والمباشرة ... إن خشي الإفساد .
- ج - ما يظن أنه يضعفه
 - ٩٤٨ - كالفصد والحجامة



الأسئلة

- اذكر خمساً مما تكره للصائم ، واذكر ما تعرفه عن العلك (للنساء والرجال ، للصائم وغيره) .
- فصل أحكام ذوق المرأة الطعام (طبخة ، زوجة) المضغ للصبي ؟
- أراد الصائم طعام وخشي الغبن . . ما حكمه ؟ ولماذا ؟
- لماذا يكره ذوق الطعام مع أنه لا يدخل شيء منه إلى الجوف ؟
- القبلة والمباشرة مكروهتان للصائم . . متى ؟ ولماذا ؟
- ما معنى المباشرة الفاحشة والتقبيل الفاحش ؟ وما حكمها ؟ ولماذا ؟
- علّل ما يلي بعد بيان حكمه : جمع الريق في الفم ، التقيل ، الكحل ، الحجامة ، الفصد ، العمل الشاق ، مصرّ الشفة .
- ما الفرق بين فتح الدال وضمها في (دهن) الشارب وما حكمه في الصوم ؟ ولماذا ؟
- ما حكم السّواك للصلاة . وما حكمه للصوم (أول النهار ، آخره ، رطباً ، مبلولاً ، للرجل ، للمرأة) .
- ما حكم المضمضة الصائم واستنشاقه لغير الضوء ؟
- اذكر ثلاثة أشياء تستحب للصائم .
- ما الفرق في السّحور بين ضم السين وفتحها ، وما هي الجرعة ؟ وكيف تضبطها بالشكل ؟
- يستحب تعجيل الفطر قبل استفحال النجوم !! ولماذا ؟ وما معنى الاستفحال ؟
- ما هي أخلاق المرسلين الذي ذكرها حديث ابن عباس وأبي الدرداء رضي الله عنهم .

- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :

* لا يكره ذوق الطعام إذا الصائم نفلا ، ويحرم إذا كان فرضا .
* يكره مضغ الطعام للصبي إذا كان المرضعة أمه ، أمّا المستأجرة للإرضاع فيجوز .

* الأمة ، والأجيرة ، وطباخ المطعم يجوز لهم ذوق الطعام ، أما المرأة في المنزل . . فلا .

* تكره القبلة الفاحشة لو أفدى ، ويفسد الصوم لو أفدى . وفيها كفاة بالريق .

* جمع ريقه في فمه قصدا إن كان ملء الفم فسد صومه ، وأقل لا .

* تكره الحجامة والفصد ؛ لأنها من التداوي ، والكحل يفسد الصوم للزينة .

* تسنّ المضمضة والاستنشاق للوضوء ، وتحرم لغيره في الصوم .

* الاغتسال والتلفف بثوب للتبرّد مكروه تحريما عند أبي يوسف ؛ لما فيه من الصخر من العبادة .

* يستحبّ للصائم تأخير الفطور إلى اشتباك النجوم ليطمئن بالغروب .

* يؤخر الفطر في الغيم إلى غروب الشفق الأبيض .

* يستحبّ السحور ، وتأخير الزيادة منه .

- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول ﷺ :

* قال عليّ كرم الله وجهه : إياك وما يسبق إلى العقول ؛ وإن كان عندك

* قالت عائشة رضي الله عنها : كان ﷺ وهو صائم .

* قال ﷺ : « من خير . . . السّواك » .

* كان النبي ﷺ يستاك النّهار وهو

* قال ﷺ : « صلاة أفضل من صلاة بلا »

- * صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ... وهو... من العطش ، أو من... .
- * كان ابن عمر..... وَيَلْفُهُ وهو..... .
- * قال ﷺ : « تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ..... » واضبط السين منه .
- * قال ﷺ : « ثَلَاثٌ مِنْ..... الْمُرْسَلِينَ :..... الْإِفْطَارِ ، و..... ،
وَوَضْعُ... على.... في الصَّلَاةِ » .
- * قال ﷺ : « فَلَا تَدْعُوهُ ؛ وَلَوْ أَنْ... أَحَدُكُمْ... مَاءٍ ،
فَإِنَّ اللَّهَ..... يُصَلُّونَ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ » واضبط (جرعة) .

* * *

في العوارض

مجموعها : جمع عارض ١ - المرض ، ٢ - السفَر ، ٣ - الإكراه ، ٤ - الحَبَل ، ٥ - الرضاع ، ٦ - الجوع ، ٧ - العطش ، ٨ - الهرم . . بها يباح الفطر^(١) .
تفصيلها : فيجوز^(٢) ١ - مَنْ خَافَ ؛ وهو مريض زِيَادَةً الْمَرَضِ بِكُمْ ؛ أو كيف . . لو صام .

والمرض : معنى يوجب تغيُّر الطبيعة إلى الفساد ، ويحدث أولاً في الباطن ، ثمَّ يظهر أثره . وسواء كان لوجع عين ، أو جراحة ، أو صداع ، أو غيره .
أو ٢ - خاف بَطْءَ الْبُرْءِ بِالصُّومِ ! جاز لَهُ الْفِطْرُ ، لَأَنَّهُ قد يفضي إلى الهلاك ؛ فيجب الاحترازُ عنه .

تكميلات : والغازي : إذا كان يعلم يقيناً ، أو بغلبة الظنِّ القتالَ بكونه بإزاء العدوِّ يخاف الضعف عن القتال ؛ وليس مسافراً !! له الفطر قبل الحرب .
المظنون : وَمَنْ له نوبةٌ حَمَى ، أو عادةٌ حيض ؟ لا بأس بفطره على ظنِّ وجوده .
فإن لم يوجد !! اختلف في لزوم الكفارة ، والأصحُّ عدمُ لزومها عليهما^(٣) .

(١) وبقي الجهاد للغازي ، ولو قبل القتال ليتِمَّكن من النشاط والاستعداد ، وقد نظمها العلامة ابن عابدين (من الكامل) قالاً :

وَعَوَارِضُ الصُّومِ الَّتِي قَدْ يُغْتَمَرُ لِلْمَرَّةِ فِيهَا الْفِطْرُ تَنْعُ تُسْتَعْرَضُ

أَحْبَلُ ، وَارْضَاعُ ، وَإِكْرَاهُ ، ٤ سَفَرُ ٥ مَرَضُ ، ٦ جِهَادُ ، ٧ جُوعُهُ ، ٨ عَطَشُ ، ٩ كَيْزُ

(٢) إذا كان الضرر متحققاً من عدم الفطر بأن خشي الهلاك ، ولو على الرضيع وجب الفطر ، وكان كالإكراه الملجئ ، ليبقي على نفسه .

أما لو كان الضرر بالصوم غير متحقق الهلاك فيجوز الفطر ؛ ولا يجب .

(٣) انظر ص ١٠٢١ .

اشتباه : وكذا أهل الرُستاق لو سمعوا الطبل يومَ الثلاثين ؛ فظنّوه عيداً ؛ فافطروا ، ثم تبين أنه لغيره ! ؟ لا كفارة عليهم^(١) .

الحامل والمرضع : ويجوز الفطرُ لِحَامِلٍ ، وَمُرْضِعٍ خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا ١- نُقْصَانُ الْعَقْلِ ، أَوْ ٢- الْهَلَاكُ ، أَوْ ٣- الْمَرَضُ ، سواء كان عَلَى ١- نَفْسِهَا ، أَوْ ٢- وَلَدِهَا ، نَسَباً كَانَ ، أَوْ رِضَاعاً ، ولها شربُ الدَّوَاءِ إذا أخبر الطبيب أنه يمنع استطلاق بطن الرضيع ، وتُفطر لهذا العذر ، لقوله ﷺ : « إِنْ أَلَّهِ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطَرَ الصَّلَاةِ ، وَعَنِ الْخُبْلَى وَالْمُرْضِعِ الصَّوْمَ »^(٢) .

وَمَنْ قَيَّدَ بِالْمُسْتَاجِرَةِ لِلإِرْضَاعِ^(٣) !! فهو مردودٌ .

ابتلاء العذر : وَالْخَوْفُ الْمُغْتَبَرُ لِإِبَاحَةِ الْفِطْرِ . . طريقُ معرفته أمران :

أحدهما : مَا كَانَ مُسْتَنَدًا فِيهِ لِغَلَبَةِ الظَّنِّ ؛ فَإِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْيَقِينِ بِتَجَرِبَةٍ سَابِقَةٍ .

والثاني : قَوْلُهُ (أَوْ إِخْبَارُ طَبِيبٍ مُسْلِمٍ حَاقِظٍ عَدْلٍ . . بداء) ، كذا في

« البرهان » :

وقال الكمال (٢٧٧/٢) : مسلم حاذق غير ظاهر الفسق . وقيل : عدالته شرط^(٤) .

(١) ويجب عليهم الإمساك بقية يومهم وقضاؤه .

(٢) أخرجه محمد بن الحسن في « الْحُجَّة » : ٤٠٠/١ ، وأحمد : ٢٩/٥ ، وأبو داود : ٢٤٠٨ ، والترمذي : ٧١٥ ، والنسائي : ٢٢٧٦ ، وابن ماجه : ١٦٦٧ ، والطبراني في « الكبير » : ٧٦٦ ، والدارمي : ١٧١٨ ، وعبد الرزاق : ٧٥٦٠ ، والبيهقي : ١٥٤/٣ - ٢٣١/٤ ، عن أنس رضي الله عنه .

(٣) هو الإمام برهان الدين محمود بن أحمد (المتوفى : ٦١٦) صاحب كتاب « الذخيرة البرهانية » المعروفة به ذخيرة الفتاوى ؛ كما نقله عنه في « البحر » (٣٠٧/٢) من أن المراد بالمرضع الظئر ؛ لا الأم !! فإن الأب يستاجر غيرها .

ومراده أن الإرضاع غير واجب على الأم . . فلا يلزمها الفطر لغير الواجب (يعني : قضاء !!) إذ هو واجب ديانة) ، أمّا المستأجرة فيجب عليها حق العبد في العقد ، وهو مقدّم على حق الله !! وقد علمت أنه مردود !! .

(٤) وعليه فلو أفطر بلا استناد إلى غلبة ظن وتجربة ، أو بطبيب لا يحلّ الفطر بإخباره . . وجبت =

للمعاش والجوع : وَجَازَ الْفِطْرَ لِمَنْ حَصَلَ لَهُ ١- عَطَشٌ شَدِيدٌ ، أَوْ ٢- جُوعٌ مفرطٌ يُخَافُ مِنْهُ الْهَلَاكُ ، أَوْ نقصان العقل ، أَوْ ذهابُ بعضِ الحواسن ، وكان ذلك لا بإتعاَب نفسه ، إذ لو كان به ! تلزمه الكفارة . وقيل : لا^(١) .

فطر المسافر : وَلِلْمُسَافِرِ الَّذِي أَنشَأَ السَّفَرَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، إِذْ لَا يَبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ بِإِنْشَائِهِ بَعْدَ مَا أَصْبَحَ صَائِئاً ، بخلاف ما لو حَلَّ بِهِ مَرَضٌ بَعْدَهُ . . فله الْفِطْرُ ، لقوله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾^(٢) [البقرة : ١٨٤] ، ولما روينا .

أولوية الصوم : وَصَوْمُهُ ؛ أَي : الْمَسَافِرِ أَحَبُّ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، لقوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٣) [البقرة : ١٨٤] ، وَهَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ عَامَّةً رُقَّتِهِ مُفْطِرِينَ ، وَلَا مُشْتَرِكِينَ فِي النَّفَقَةِ .

أولوية الفطر : فَإِنْ كَانُوا مُشْتَرِكِينَ ، أَوْ مُفْطِرِينَ ! فَأَلْأَفْضَلُ فِطْرُهُ - أَي : الْمَسَافِرِ - مُوَافَقَةً لِلْجَمَاعَةِ . كما في « الجوهرة » (١٨٣ / ١) .

تمة : وَلَا يَجِبُ الْإِيصَاءُ بِكُفَّارَةٍ^(٤) مَا أَفْطَرَهُ ؛ عَلَى مَنْ مَاتَ قَبْلَ زَوَالِ عُذْرِهِ بِمَرَضٍ ، وَسَفَرٍ ، وَنَحْوِهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَعْذَارِ الْمَبِيحَةِ لِلْفِطْرِ ، لِقَوَاتِ إِدْرَاكِ عِدَّةٍ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ . وَإِنْ أَدْرَكَوا الْعِدَّةَ ؟ قَضَوْا مَا قَدَرُوا عَلَى قَضَائِهِ .

وإن لم يقضوا ؟ لزمهم الإيصاء بقدر ١- الإِقَامَةِ مِنَ السَّفَرِ ، وَ ٢- الصَّحَّةِ مِنَ الْمَرَضِ ، وَ ٣- زَوَالِ الْعُذْرِ . اتفاقاً على الصحيح^(٥) .

= الكفارة ، لِأَنَّ الْإِفْطَارَ لَمْ يَكُنْ بِعُذْرٍ ، وَلِأَنَّ الْمَرَضَ الْمَشَارِإِلَيْهِ لَا يَصْلُحُ شَبْهَةً .
فاحذر وحذر .

(١) انظر ما قدّمناه ص ١٠٢١ .

(٢) ومراده به (ما روينا) : قوله ﷺ « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ . . . » المتقدم آنفاً .

(٣) و« خَيْرٌ » ههنا ليس اسم تفضيل ، لئلا تكون الرخصة أفضل من العزيمة . فتنبّه .

(٤) المراد الفدية ، لا الكفارة ! لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ لِإِسَادِ بِلَا عُذْرِ كَمَا تَقَدَّمَ ص ١٠١٠ - ١٠١١ .

(٥) لم أجد فيها خلافاً (وإن ذكره الطحاوي في « المختصر » : ٥٥) .

والخلافُ فيمن نذر أن يصوم شهراً ، إذا برا ، ثم برا يوماً ؟ يلزمه الإيصاء بالإطعام لجميع الشهر عندهما^(١) . وعند محمد : قضى ما صح فيه .

مبحث

فيما يجب التتابع فيه ، وما لا يجب

تتابع الصوم : وَلَا يُشْتَرَطُ التَّاتِبُ فِي الْقَضَاءِ ، لإطلاق النَّصِّ^(٢) ، لكن المستحبُّ التتابعُ وعدمُ التأخير عن زمان القدرة ؛ مسارعةً إلى الخير وبراءةِ الذمة .
المتتابع بالنَّصِّ : تنبيه : أربعة متتابعة بالنَّصِّ : ١- أداء رمضان ، و٢- كفارة الظهار ؛ و٣- القتل ؛ و٤- اليمين^(٣) .

المخير فيه : والمخير فيه : ١- قضاء رمضان ، و٢- فدية الحلق لأذى برأس المحرم ؛ و٣- المتعة ؛ و٤- القرآن ، و٥- جزاء الصيد^(٤) .

المشتبه : وثلاثة لم تذكر في القرآن وثبتت بالأخبار : ١- صوم كفارة الإفطار عمداً في رمضان ؛ وهو متتابع^(٥) . و٢- التطوع متخير فيه . و٣- النذر ؛ وهو على

(١) وعليه الفتوى .

(٢) وهو قوله تعالى ﴿ قَسَدٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، وقوله ﷺ : « وَأَقْضِ يَوْمًا مَّكَانَهُ » انظر تخريجه .

(٣) الأولى قوله تعالى ﴿ أُخَرُ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ ﴾ [البقرة / ١٨٥] ، والشهر متتابع خلقة . والباقي تقدم ذكرها عند الكلام عن الصوم الفرض .

(٤) هي على الترتيب :

١- ﴿ قَسَدٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة / ١٨٤] .

٢- ﴿ قَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَّهِيئًا أَوْ يَوْمَ آدَى بْنِ ثَالُوتَ فَوَدِّيَتْ مِنْ حَيْبِهِمْ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

٣- ﴿ قَدْ تَمَلَّعَ وَالْعَمْرُ إِلَى الْفَجْرِ لَمْ يَلْجِ لَهَا اسْتِسْرَارٌ مِنَ الْغَدَاةِ قَدْ لَمْ يَحْزَ قَوْمِيَّامُ تَلْتَوَى أَيْامُ فِي الْفَجْرِ وَسَبَّحُوا إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

٤- ﴿ وَمَنْ قَلَّ وَنُكْمٌ مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ ﴾ ، ﴿ طَعَامٌ مِّسْكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ مِمَّا مَأْكَلًا ﴾ [المائدة / ٩٥] .

(٥) منه ما تقدم من قوله ﷺ : « أَعْتِقْ رَقَبَةً » . وفيه : « فَصُمُّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ » .

أقسام : إمّا : أن يَنْذُرَ أَيْاماً مُتَتَابِعَةً ١ - معيّنة ، أو ٢ - غير معيّنة بخصوصها^(١) ، ومنه ٤ - ما لزم بنذر الاعتكاف وهو متتابع ؛ وإن لم ينصّ عليه ، إلا أن يصرح بعدم التتابع في النذر^(٢) .

تزامن الفرائض : فَإِنْ جَاءَ رَمَضَانُ آخَرُ ؛ ولم يقضِ الفائت ؟ قُدِّمَ الْأَدَاءُ عَلَى الْقَضَاءِ شَرْعاً ، حتّى لو نواه عن القضاء لا يقع إلا عن الأداء^(٣) ؛ كما تقدّم ص . . .

وَلَا فِدْيَةٌ بِالتَّأَخِيرِ إِلَيْهِ ، لإطلاق النَّصِّ^(٤) .

فدية الفطر : وَيَجُوزُ الْفِطْرُ لِشَيْخٍ فَإِنْ عَجُوزٍ ، وَعَجُوزٍ فَإِنَّبِيَّةٍ .

سُمِّيَ « فانياً » !! لآثِهِ قُرْبٌ إِلَى الْغَنَاءِ ، أَوْ فَنِيَتْ قُوَّتُهُ وَعَجَزَ عَنِ الْأَدَاءِ .

وَتَلَزَمَهُمَا الْفِدْيَةُ^(٥) ، وكذا مَنْ عَجَزَ عَنِ نَذْرِ الْأَبَدِ ؛ لا لغيرهم من ذوي

الاعذار !!

(١) حاصلها : إن صرح بالتتابع أو نواه . . يلزمه متتابعاً ، وإذا لم يذكره ولم ينوهِ ؟ خير : إن شاء

تابع ، أو فراق . أما نذر شهر بعينه ؛ أو مطلقاً ، أو أيام بعينها فيجب التتابع .

(٢) وقد نظمناها (من البسيط) لما يجب التتابع ، ولما يخيّر فيه :

مُتَابِعُ الصَّائِمِ الْأَيَّامَ وَاصِلَةً ١ أَدَاءُ شَهْرٍ ، وَكَفَّارَاتُ مَا يَرِدُ
٢ قَتْلٌ ، ٣ ظَهَارٌ ، ٤ حَنْثٌ فِي الْيَمِينِ ، وَفِي ٥ إِفْسَادِ صَوْمٍ ، وَ ٦ نَذْرُ نَفْسٍ الْعَدُوِّ

• • •

١ فِدْيَةُ الْخَلْقِ مِنْ شَغْرِ لِمُخْرِمِهِ ٢ جَزَاءُ صَبَدٍ ، ٣ قَضَاءُ شَهْرِهِ الْوَشْدُ

و ٤ مِتْعَةٌ ، وَهَ قِرَانٌ لَا دِمَاءَ لَهَا مُخَيَّرٌ بَيْنَ حَجٍّ سَرَدَهَا مَدَدٌ

(٣) بل قالوا : لو نوى الصحيح المقيم النفل ؛ أو واجباً آخر . . يخشى عليه الكفر !! فاحذر .

(٤) وهو قوله تعالى « قَوْلُهُ يَنْ أَيْامَهُ أُتْرُ » . ثم فيه خلاف الإمام الشافعي رضي الله عنه حيث أوجب

عليه إطعام مسكين من كل يوم .

(٥) ولو من أوّل الشهر فيخير بين دفعها في أوّل ؛ أو آخره ، ولو أباح له الطعام . . كفى . . كما

سيذكره . ويجزئه أن يدفعها ولو لفقر واحد ، أو فدية يوم لفقره عند أبي يوسف . وعليه

الفتوى . وعن أبي حنيفة : لا يجزئه ككفارة اليمين .

تقديرها : لِكُلِّ يَوْمٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ ، أو قيمته بشرط دوام عجز الفاني ،
والفانية إلى الموت^(١) .

عموم الحكم : ولو كان مسافراً ، ومات قبل الإقامة^(٢) لا تجب عليه الفدية
بفطره في السفر ، كَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ الْأَبَدِ فَضَعَفَ عَنْهُ لِاشْتِغَالِهِ بِالْمَعِيشَةِ ؛ يَفْطِرُ
وَيَقْدِي ، للتيقن بعدم قدرته على القضاء .

سقوط الفدية : فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ مَنْ تَجَوَّزْ لَهُ الْفِدْيَةُ عَلَى الْفِدْيَةِ لِعُسْرَتِهِ ؟ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ
سُبْحَانَهُ ، وَيَسْتَقْبِلُهُ ؛ أَي : يطلب منه العفو عن تقصيره في حقه^(٣) .

مطلب

لا خلف للخلف

تعين الصوم : وَلَا تَجُوزُ الْفِدْيَةُ إِلَّا عَنْ صَوْمٍ هُوَ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ ؛ لَا بَدَلَ عَنْ غَيْرِهِ ،
حَتَّى لَوْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ؛ أَوْ قَتْلٍ ؛ أَوْ ظَهَارٍ ؛ أَوْ إِفْطَارٍ . . فَلَمْ يَجِدْ مَا يُكَفِّرُ
بِهِ مِنْ عِتْقٍ ، وَإِطْعَامٍ ، وَكِسْوَةٍ . . وَهُوَ شَيْخٌ فَإِنْ ، أَوْ لَمْ يَصُمْ حَالِ قُدْرَتِهِ عَلَى
الصَّوْمِ حَتَّى صَارَ فَانِيًا !! لَا يَجُوزُ لَهُ الْفِدْيَةُ ، لِأَنَّ الصَّوْمَ هُنَا بَدَلٌ عَنْ غَيْرِهِ ؛ وَهُوَ
التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ ، وَلِذَا لَا يَجُوزُ الْمَصِيرُ إِلَى الصَّوْمِ . . إِلَّا عِنْدَ الْعِجْزِ عَمَّا يُكَفِّرُ بِهِ مِنَ
الْمَالِ .

الوصية بما وجب : فَإِنْ أَوْصَى بِالتَّكْفِيرِ ؟! نَفَذَ مِنَ الثَّلَاثِ .

تكميل : وَيَجُوزُ فِي الْفِدْيَةِ الْإِبَاحَةُ فِي الطَّعَامِ أَكْلَتَانِ مَشْبَعَتَانِ لِلْيَوْمِ ، كَمَا يَجُوزُ
التَّمْلِيكُ ، بِخِلَافِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ، فَإِنَّهُ لَا بَدَأَ فِيهَا مِنَ التَّمْلِيكِ ؛ كَالزَّكَاةِ .

(١) فلو أمكنهما الصوم ؟ بطل الإطعام ووجب القضاء . فتنبه .

(٢) وكذا المريض وغيره من ذوي الأعذار ، حتى المكروه ، أو الحامل والمرضع .

(٣) ولم أجد حكماً ما لو قدر على الفدية ؟ هل يفدي لما مضى ؟ الظاهر لا ، لسقوطها بالمضي . أمّا
لو قدر على الصوم . . فيجب الوفاء بما قدر ، ثم ينتقل إلى الإطعام بعده إلى العجز ؛ أو الموت
فليُفْطَر ! والله تعالى أعلم .

تأصيل : اعلم ؛ أن ما شرع بلفظ الإطعام ؛ أو الطعام . . يجوز فيه التملك والإباحة ، وما شرع بلفظ الإيتاء ؛ أو الأداء . . يشترط فيه التملك .

فطر المتطوع : وَيَجُوزُ لِلْمُتَطَوِّعِ بِالصَّوْمِ الْفِطْرُ بِلَا عُذْرٍ فِي . . رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ^(١) .

توضيح : قال الكمال (٢٨١ / ٢) : واعتقادي أنها أوجه ، لما روى مسلم^(٢) ؛ عن عائشة رضي الله عنها [أنها] قالت : دخل النبي ﷺ ذات يوم ؛ فقال : « هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » . فقلنا : لا . فقال : « إِنِّي إِذَنْ صَائِمٌ » . ثُمَّ أَتَى فِي يَوْمٍ آخَرَ ؛ فقلنا : يا رسول الله ؛ أهدني إلينا حَيْسٌ^(٣) . فقال : « أَرَزَيْتَهُ^(٤) » ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا ؛ فاكل . وزاد النسائي^(٥) : « وَلَكِنْ أَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ » . وصحح هذه الزيادة أبو محمد عبد الحق .

وذكر الكرخي ، وأبو بكر [ابن الفضل] أنه ليس له أن يفطر إلا من عُذر ؛ وهو

-
- (١) ويقابلها ظاهر الرواية ، وعليها الفتوى . وما روى عن أبي يوسف هو ملحق الشافعي رضي الله عنه . وفي رواية ثالثة اختارها الكمال وغيره : يحل بشرط أن يكون من نية القضاء .
- (٢) برقم : ١٦٩ - ١١٥٤ ، وأحمد : ٤٩ / ٦ ، والحميدي : ١٩٠ ، ١٩١ ، وأبو داود : ٢٤٥٥ ، والترمذي : ٧٣٤ ، والنسائي : ٢٣٢٤ ، وابن ماجه : ١٧١ ، وابن خزيمة : ٢١٤١ ، والدارقطني : ٢٢٠٧ ، والبيهقي : ٢٧٥ / ٤ ؛ عن أم المؤمنين رضي الله عنها ؛ وعن أبيها .
- (٣) هو طعام محسوء (مدلوك) بالتمر والسَّنن والأقط (اللبن المجفف) . والمعانة تصخفه إلى همزة مفتحة مكسورة (هِقط) .
- (٤) أي : هاتيه لأراه . وفي رواية بالبدال : « أذنيه » . وشهد له رواية : « قَرْيُوه » ، لكن الرأى لفظ مسلم !! .
- (٥) في « السنن الكبرى » : ٣٣٠٠ ، وله شواهد عند الطحاوي : ١٠٩ / ٢ ، وسعيد بن منصور ، والطبراني في « الأوسط » ، والبيهقي : ٢٧٥ / ٤ ، و« المعرفة » : ٨٩٠٦ ، ٨٩٠٧ ، والدارقطني : ٢٢٠٨ ، عن ثوبان : كان ﷺ صائماً . . . فافطر ثم صام من الغد ؛ وقال : « هَذَا مَكَانُ إِفْطَارِي أَمْسٍ » . ومثله : عن عمر رضي الله عنه .
- وعند الطيالسي في « مسنده » ، والدارقطني : ٢٢١٠ ؛ عن إبراهيم بن عبيد مرسلًا : « صَنَعَ لَكَ أَغْرُوكَ أَفْطَرَوْصُمُ يَوْمًا مَكَانَهُ » .

ظاهر الرواية^(١) ، لما روي أنه ﷺ قال : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ ، فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَأْكُلْ ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ » أي : فليدع^(٢) .

قال القرطبي : ثبت هذا الحديث عنه ﷺ ، ولو كان الفطر جائزاً ؛ كان الأفضل الفطر ، لإجابه الدعوة التي هي السنة . وصححه في « المحيط » .

اعلم ؛ أن إفساد الصوم والصلاة بلا عذر - بعد الشروع فيهما نفلاً - مكروه^(٣) ، وليس بحرام ، لأن الدليل ليس قطعي الدلالة ، وإن لزم القضاء^(٤) .

وإذا عَرَضَ عذر! أبيح للمتطوع الفطر اتفاقاً^(٥) .

عذر الضيافة : وَالضِّيَافَةُ عُذْرٌ عَلَى الْأَظْهَرِ لِلضَّيْفِ ، وَالْمُضَيَّفِ فيما قبل الزوال ؛ لا بعده ، إلا أن يكون في عدم فطره بعده عقوق لأحد الأبوين ؛ لا غيرهما للتأكد^(٦) .

تفريع : ولو حلف شخص بالطلاق (لِيُفْطِرَنَّ) ؟ فالاعتماد على أنه

(١) وهي المفتى بها لصريح قوله تعالى ﴿ لَا يُطْلَقُ أَمَتُكُمْ ﴾ [محمد/ ٣٣] ومع هذا فاحتمال : لا تبطلوا

أعمالكم بالعُجْب ونحوه من الأمراض الباطنة ، فهي مع قطعية ثبوتها ليس قطعية الدلالة .

(٢) أخرجه أحمد : ٥٠٧/٢ ، وأبو داود : ٢٤٦٠ - بلفظ « فَلْيَطْعَمْ » - ، والنسائي في « الكبرى » :

٦٦١١ وابن حبان : ٥٣٠٦ ، الطحاوي في « المشكل » : ١٤٨/٤ ، والخطيب : ٣٠٣/٥ ،

والبغوي : ١٨١٦ ، والبيهقي : ٢٦٣/٧ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه

وأحمد : ٤٨٩/٢ ، والترمذي : ٧٨٠ ، وغيرهما دون ذكر الفطر والأكل .

وأخرجه الطبراني في « الكبير » : ١٠٥٦٣ والنسائي في « الكبرى » : ١٠١٣٢ (عمل اليوم

والليلة) مصرحاً بالدعاء والبركة ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٣) المكروه لا يحل فعله ؛ وإن لم يوصف بالحرمة .

(٤) مجموع ما يلزم بالشروع تسعة أشياء نظمها العلامة ابن عابدين . . .

(٥) فالعذر يرفع الإثم ؛ ولا يمنع القضاء ، وهذا في النفل أما الواجب والفرض . . فليست الضيافة

عذراً ، فلا يفطر بغير اليمين . وبخاصة في الطلاق ! فليكن التوفيق مع ما ننقله عقبه عن

الحلواني .

(٦) وفي حقهما إلى العصر فقط ، والمراد بما قبل الزوال : نصف النهار الشرعي الذي هو الضحوة

الكبرى . فتنبه وانظر ما تقدّم ص ٢٢٢ ؟ ما اختار ما في الجامع الصغير على القدوري .

يفطر^(١) ؛ ولو بعد الزوال ، ولا يحثه لرعاية حق أخيه ، [وَلَهُ الْبِشَارَةُ] بهذه الفائدة الجليّة .

قال في «التجنيس والمزيد» : رجل أصبح صائماً متطوعاً ؛ فدخل على أخ من إخوانه ؛ فسأله أن يفطر ؟ لا بأس بأن يفطر ، لقول النبي ﷺ : « مَنْ أَفْطَرَ لِحَقِّ أَخِيهِ يُكْتَبَ لَهُ ثَوَابُ صَوْمِ أَلْفِ يَوْمٍ ، وَمَتَى قَضَى يَوْمًا يُكْتَبَ لَهُ ثَوَابُ صَوْمِ أَلْفِ يَوْمٍ »^(٢) . ونقله أيضاً في «التارخانية» (٢٢ / ٢) ، و«المحيط» ، و«المبسوط» .

وجوب القضاء : وَإِذَا أَفْطَرَ الْمُتَطَوُّعُ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ ؟ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ^(٣) ، لا خلاف بين أصحابنا في وجوبه ؛ صيانة لما مضى عن البطلان ، إلا إذا شرع متطوعاً بالصوم في خمسة أيام : يَوْمِي الْعِيدَيْنِ ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَلَا يُلْزَمُهُ قَضَاؤُهَا [بِإِفْسَادِهَا] ؛ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، لِأَنَّهُ صَوْمُهَا مَأْمُورٌ بِنَقْضِهِ ، وَلَمْ يَجُزْ إِتِمَامُهُ ، لِأَنَّهُ بِنَفْسِ الشَّرْعِ أَرْتَكِبُ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ ، لِلْإِعْرَاضِ عَنْ ضِيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ .

وعن أبي يوسف ومحمد : عليه القضاء - يعني : وإن وجب الفطر - .

قياس الصلاة : وفيما ذكرنا إشارة إلى قضاء نفل الصلاة الذي قطع به شروعه عند نحو الطلوع - كما تقدّم - !! والله الموفق بمنّه الأعظم للدين الأقوم .



(١) سواء كان نفلاً ، أو قضاء ؛ كما في «البرزازية» (١٠٥ / ٤) لكن نقل الحَمَوِيُّ في «حاشية الأشباه» : ٢٠١ ؛ عن شمس الأئمة الحلواني : أحسن ما قيل في هذا الباب : إن كان يثق من نفسه القضاء يفطر دفعاً للآذى عن أخيه المسلم ؟ وإن كان لا يثق ؟ لا يفطر ، وإن كان في ترك الإفطار آذى لأخيه المسلم . وفي مسألة اليمين يجب أن يكون الجواب على هذا التفصيل . فتنبّه .

(٢) لم أجده فيما بين يدي !! وعلائم الضعف بادية عليه .

(٣) لعل وجه قولهما : أن وجوب القطع لمعنى مجاور ؛ فلا يعدم أصل الشروع ، فيجب القضاء .

عوارض سقوط الصوم (١)

قاهرة

- ١ - المرض بخوف زيادته ، أو بطله الشفاء .
- ٢ - الهرم ، وتجب الفدية دون القضاء .
- ٣ - الجوع والعطش يخشى منهما الهلاك .
- ٥ - الإكراه ... بشرائعه .

مكتبة

- ١ - السفر ، والصوم أفضل إلا ١ - لخوف ضرر
- و ٢ - لموافقة الجماعة ، أو ٣ - الاشتراك بالنفقة .
- ٢ ، ٣ - الحبل ، الإرضاع ... إذا خافتا الضرر
- على نفسيهما ، أو لدهيما ... بغلبة ظنٍّ أو
- أو تجرية .
- ٤ - الجهاد ، سواء تقسم سفرًا ، أو لا .

• • • • •

(١) لصوم القرض ، ويجوز للمتطوع الفطر بعذر الضيافة .

الأسئلة

- اذكر متى مما يباح فيه الفطر . و اشرح ضابط المرض المبيح تفصيلاً ! وكيف يقدر؟
- متى يباح للغازي الفطر ؟ وهل يني على يقينه بالقتال ؟ أو للاستعداد قبل وقوعه ؟ ولماذا ؟
- ما حكم من أفطر ظاناً الطبل للعيد ، أو توهم قتلاً أو مرضاً ، أو توهمت حيضاً فلم يحصل ؟ ولماذا ؟
- ما هي الأحوال التي تبيح للحامل والمرضع الفطر ؟ وهل المراد الأم ، أو المستأجرة للإرضاع ؟ ولماذا ؟
- ما هي طريقة معرفة الخوف المعتبر لإباحة فطر المريض ؟
- ما هو حدُّ إباحة الفطر للعطش والجوع ؟ وما هو شرطه ؟ وما يلزمه لفقد الشرط ؟
- اذكر بإيجاز أحكام فطر المسافر (إنشاؤه ، أفضليته ، دليله ، دليل الأولوية) .
- ما يجب من أفطر لعذر ؛ ثم انتهى عذره ، أو مات قبل انتهائه ؟ ولماذا ؟
- بعض الأشياء يجب فيها تتابع الصوم ، وأشياء أخر مخير فيها . (اذكر ثلاثاً من كل) ، ما هو الأفضل ؟ ولماذا ؟
- نذر صوم شهر . . إذا برأ . ثم برأ أقل من شهراً ماذا يفعل ؟
- ثلاثة أشياء لم تثبت بالقرآن وثبتت بالأخبار (اذكرها بالتفصيل بين التابع والتخير) .
- اذكر ما تعرف عن النذر (متتابعاً ؛ أو غير متتابع في صيامه) .
- ماذا يفعل إذا جاء رمضان آخر قبل قضاء ما عليه ؟ وما يجب لذلك ؟
- من هو الشيخ الفاني رحمه الله ؟ ولماذا سُمي ؟ وماذا يجب ؟
- ما هي فدية الصوم ؟ وعلى من تجب ؟ وما شرطها ؟ ومتى تسقط ؟ وعن أي شيء تُبدل ؟

- هل يؤدّي الفدية إطعاماً ؛ أو تمليكاً ؟ وما مقدارها ؟ وما هو الأصل في كل منهما ؟
- ما حكم الفدية لمسافر أو مريض مائتا قبل الإقامة والصحة ، أو نادر صوم الأبد ؟ ولماذا ؟
- ما هو الأصل في جواز الفدية وعدمه ؟ وهل يصح الإيصاء بها ؟ ومتى ؟ وكيف تنفذ ؟
- ما حكم صيام التطوع (دليله ، الشروع فيه ، إفساده ، قضاؤه ، أذاره) .
- كيف يصنع مَنْ حَلَفَ عليه ؛ أو رَغِبَ إليه بالفطر . . وهو مفترض أو متنفل ؟
- ماذا على المتطوِّع لو أفطر (بعذر ؛ أو لا) وما هو العذر ؟
- ما حكم أيام العيد والتشريق (صياماً ، وإفساداً ، وقضاءً)
- اشرح مع التمثيل قول المؤلف (لا تجوز الفدية عن صوم أصل بنفسه ؛ لا بدل عن غيره)
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
- * المرض المبيح هو الحبل ، الحيض ، الإرضاع .
- * لا يجوز فطر المريض ، بنحو صداع ووجع عين أو جراحة مما ليس مرضاً في الباطن .
- * الغازي غير المسافر لا يجوز له الفطر للقتال ؛ ولو متيقناً ؟ ؟ .
- * توقعت حيضاً فأفطرت فلم تحض عليها القضاء والكفارة . وكذا بتوقع المرض والقتال .
- * أفطروا على ظن العيد بسماع الطبل فتبيّن عدمه عليهم القضاء والكفارة .
- * يجب على الحامل والمرضع الفطر . . إذا خافت المرض أو نقصان العقل .
- * يجوز للمرضع بالأجرة الفطر إذا نقص حليبها . أمّا الأم فلا يجوز .
- * الجائع والعطشان إذا خشيا الهلاك أو ضعف الحواس ولو بصنعهما . . يفطران .

- * أنشأ السفر قبل الفجر لا يجوز له الفطر إلا للمشقة ، ولو أنشأ نهاراً لا يفطر ولو مع المشقة .
- * الأفضل للمسافر الصوم ؛ ولو كان عامة رفقة مفطرين ؛ أو مشتركين بالنفقة .
- * يجب عن من أفطر بعذر ومات قبل زوال عذره الإيضاء بالكفارة .
- * مَنْ أدرك عدّة من أيّام آخر ولم يقضِ . . وجب عليه الإيضاء بما قدر عليه لا بجميع ما أفطره .
- * نذر صوم شهر فقدر على يوم ثم مات . . عليه الوصية بإطعام يوم فقط على الصحيح .
- * المستحبّ التّابع في صيام القضاء والكفّارات والنذر .
- * يجب تتابع صوم النذر المعيّن ، أو أيّام متوالية . ولا يجب بنذر غير معيّن .
- * الاعتكاف المنذور يصحبه صوم متتابع .
- * قضاء رمضان كأدائه ، وكفّارة القتل ، وكفّارة اليمين متتابعة .
- * لو فاته قضاء رمضان الماضي ينويه في رمضان هذا ، ويقع القضاء للترتيب ثم يقضي الحالي .
- * تجب فدية بتأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر .
- * الشيخ الفاني هو الذي أوصى بفدية صيام ولو تؤذّ عنه .
- * تجب الفدية عن الشيخ الفاني بعد موته ، إذا لم يصم عنه وارثه .
- * الفدية صيام ثلاثة أيّام ، أو الصدقة بنصف صاع من برٍّ عن كلّ يوم بدلها .
- * نادر صوم الأبد إذا عجز للكسب بفطر ولا يفدي لعدم قدرته .
- * الوصية بالكفّارة تنفذ من الثلث فقط ويسقط الباقي .
- * من لم يقدر على الفدية . . وقد وجبت عليه تسقط عنه .
- * لا تجوز الفدية عن صوم هو بدل عن غيره !!
- * الفدية عن الصوم كصدقة الفطر لا بدّ فيها من التملك .

- * يجب على المتطوع إذا أفطر قضاءه عند أبي يوسف وعليه الفتوى .
- * إفساد الصوم والصلاة بلا عذر مكروه ؛ وليس بحرام ، إذا شرع نفلاً .
- * أهدي إلى النبي ﷺ حَيْسُ فَرْدَةٍ لَأَنَّهُ صَائِمٌ ، وأطعمه أهل بيته .
- * الضيافة عذر للضيف ؛ لا للمضيف ، وقبل العصر ؛ لا بعده .
- * الضيافة عند أحد الأبوين ليس عذراً فلا يفطر بعد الظهر ؛ ولو عَقَّهْمَا .
- * حلف شخص بالطلاق على آخر (لَيُفْطِرَنَّ) يفطر قبل الزوال ؛ لا بعده ولو حَثَّه .

- * يفطر المتطوع لحق أخيه بلا حلف ، وليس عليه قضاء .
- * صائم أيام العيد يفطر ، وجوباً ولا قضاء عليه عند أبي يوسف ومحمد ، وعند أبي حنيفة عليه القضاء .

- * مفسد الصلاة كمفسد الصوم عليه القضاء ؛ ولو كانت نفلاً .

- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

- * قال ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ وَشَطَرَ الصَّلَاةِ ، وَعَنِ وَالصَّوْمِ » .

- * دخل النبي ﷺ ذات يوم فقال : « هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » فقلنا : لا . فقال : « إني » وفي يوم آخر قالوا : أهدي إلينا حَيْسٌ . فقال : ، فَلَقَدْ » .

- * قال ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ ، فَإِنْ كَانَ فَ..... ، وَإِنْ كَانَ فَل..... » .

- * قال ﷺ : « مَنْ أَفْطَرَ لِحَقِّ أَخِيهِ يَكْتَبُ لَهُ ، وَمَنْ قَضَى يَوْمًا يُكْتَبُ لَهُ ثَوَابٌ يَوْمٍ » .

* * *

مَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ

من مندور الصَّوم ، والصلاة وغيرهما^(١) .

وجوب الوفاء : إِذَا نَذَرَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْبَاتِ لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، لقوله تعالى ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج : ٢٩] ، وقوله ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُغْصِيَ اللَّهَ فَلَا يُغْصِ »^(٢) . رواه البخاري . والإجماع على وجوب الإيفاء به ، وبه استدلل القائلون بافتراضه .

مبحث

شروط صحة النذر

و (نَذَرَ) من باب (ضرب) ؛ وفي لغة (قتل) .
والمندور يلزمه إِذَا أَجْتَمَعَ فِيهِ - أي : المندور - ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ :
أحدهما : أَنْ يَكُونَ مِنْ جَنْبِهِ وَاجِبٌ بِأَصْلِهِ ؛ وإن حرم ارتكابه لوصفه ، كصوم يوم النحر^(٣) .
والثاني : أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا لِدَاةٍ^(٤) ؛ لا لغيره ، كالوضوء .
والثالث : [أَنْ يَكُونَ]^(٥) لَيْسَ وَاجِبًا قَبْلَ نَذَرِهِ بإيجاب الله تعالى ؛ كالصلوات الخمس ، والوتر .

(١) في (خ) : ونحوهما .
(٢) برقم : ٦٦٩٦ ، أخرجه مالك : ٤٧٦/٢ ، وأحمد : ٢٢٤/٦ ، وأبو داود : ٣٢٨٩ ،
والترمذي : ١٥٢٦ ، والنسائي : ٣٨١٥ ، وابن ماجه : ٢١٢٦ ، وابن حبان : ٤٣٨٧ ، وابن
خزيمة : ٢٢٤١ ، وابن الجارود : ٩٣٤ ، والطحاوي : ١٣٣/٣ ، وإسحاق بن راهويه :
٣٩١/٢ ، والبيهقي : ٢٣١/٩ ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) انظر تفصيله من (نذر النبي) .

(٤) في مخطوط المتن المجرد هي من المتن !! .

(٥) ليس في مخطوط المتن المجرد .

وقد زيد شرط رابع : أن لا يكون المنذور محالاً ؛ كقوله (لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ أَمْسِ الْيَوْمِ) ، إذ لا يلزمه . وكذا لو قال (يَلْزَمُنِي الْيَوْمُ أَمْسِ) ؛ وكان قوله بعد الزوال . ثم فرّع على ذلك بقوله : فَلَا يَلْزَمُ ١- الْوُضُوءُ بِنَذْرِهِ ، ولا ٢- قراءة القرآن ؛ لكون الوضوء ليس مقصوداً لذاته ، لأنه شرع شرطاً لغيره ، كحِلِّ الصلاة ، ولا ٣- سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ ، لأنها واجبة بإيجاب الشارع ، ولا ٤- عِبَادَةُ الْمَرِيضِ ، إذ ليس من جنسها واجب . وإيجاب العبد معتبرٌ بإيجاب الله تعالى ، إذ له الاتباع ؛ لا الابتداع . وهذا في ظاهر الرواية .

وفي رواية عن أبي حنيفة قال : إن نذر (أن يعود مريضاً اليوم) ! صحَّ نذره ، وإن نذر (أن يعود فلاناً) ؟ لا يلزمه شيء ، لأنَّ عيادة المريض قربةٌ ، قال ﷺ : « عَائِدُ الْمَرِيضِ عَلَى مَخَارِفِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ » (١) . وعيادة فلانٍ بعينه لا يكون معنى القربة فيه مقصوداً للنادر ، بل مراعاة حقِّ فلان ، فلا يصحُّ التزامه بالنذر .

وفي ظاهر الرواية : عيادة المريض ، وتشيعُ الجنازة ؛ وإن كان فيه معنى حقِّ الله تعالى . . فالمقصود حقُّ المريض والميت !!

والنادر . . إنما يلتزم بنذره ما يكون مشروعاً حقاً لله تعالى مقصوداً !! .

مبحث

ما يصحُّ نذره وما لا يصحُّ

ولا يصحُّ نذر الواجبات - لأنَّ إيجاب الواجب محالٌ - بنذرها ، لما بيننا (٢) .

(١) أخرجه أحمد : ٢٧٦/٥ ؛ ٢٧٩ ، ومسلم : ٢٩-٢٥٦٨ بلفظ : « فِي مَخْرَفَةٍ » ، والترمذي : ٩٦٧ ، والبخاري في « الأدب المفرد » : ٥٢١ ، وابن حبان : ٢٩٥٧ ، والبخاري : ٢٤٦/٣ ، والطبراني : ٢١١٦ ، وابن أبي شيبة : ٢٣٣/٣ ، والطبراني في « الكبير » : ١٤٤٦ ، والقضاعي : ٣٨٥ ، والبيهقي : ١٤٠٨ ؛ ١٤٠٩ ، والبيهقي « الكبير » : ٣٨٠/٣ ، وفي « الشعب » : ٥٣٠/٦ ؛ عن ثوبان رضي الله عنه .

والمخرقة : سِكَّةٌ بين صَفَتَيْنِ من نخل يجتنى من أيهما شاء . وقيل : طريق إلى الجنة .

(٢) من أنَّ شرطها : أن لا تكون واجبة قبل نذرها .

وَيَصِحُّ النَّذْرُ بِالْعَتَقِ ؛ يعني : الإعتاق ، لافتراض التحزير في الكفارات نصاً^(١) .

وَالْأَعْتِكَافُ ، لَأَنَّ مِنْ جَنْسِهِ وَاجِباً ، وهو القعدة الأخيرة في الصلاة ، فاصل المُكث بهذه الصفة له نظير في الشرع ، والاعتكاف انتظار للصلاة ، فهو كالجالس في الصلاة ، فلذا صحَّ نذره .

وَالْحَجُّ مَاشِياً ، لَأَنَّ مَنْ قَرُبَ مِنْ مَكَّةَ يُلْزَمُهُ مَاشِياً^(٢) ، فالمشي بصفة مخصوصة له نظير في الشرع .

وَيَصِحُّ نَذْرُ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ الْإِعْتِكَافَ . وللسيد والزَّوْجِ الْمَنْعُ ، فيقضيانه بعد العتق والإبانة^(٣) ، وليس للمولى منعُ المكاتب^(٤) .

وَكَذَا يَصِحُّ نَذْرُ الصَّلَاةِ [غَيْرِ الْمَفْرُوضَةِ]^(٥) ، وَالصَّوْمِ ، وَالتَّصَدُّقِ بِالْمَالِ ، وَالدَّبْحِ^(٦) لظهور جنسها شرعاً ؛ مثل الأضحية .

النذر المطلق : فَإِنْ نَذَرَ مَكْلَفٌ نَذْرًا بِشَيْءٍ مِمَّا يَصِحُّ نَذْرُهُ ؛ وَكَانَ مُطْلَقًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ بوجود شيء ، كقوله (لِلَّهِ عَلَيَّ) ، أو (نَذَرْتُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى صَلَاةَ رَكْعَتَيْنِ) .

النذر المعلق : ١- يريد : أو مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ يَرِيدُ كَوْنَهُ كَقَوْلِهِ (إِنْ رَزَقَنِي اللَّهُ غُلَامًا ؛ فَعَلَيَّْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ) ؛ وَوَجَدَ الشَّرْطَ ؟ لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، لِمَا تَلَوْنَا وَرَوَيْنَا^(٧) .

-
- (١) منها كفارة : القتل .
(٢) يعني : الحرمتين ، والبستانين (أهل بستان بني عامر) شرط الوجوب عندهم الزاد ؛ دون الراحلة للقادر على المشي .
(٣) لصحة انعقاد النذر واعتراض حق السيد والزَّوْجِ ، فأمكن الجمع بالزَّوْجِ والتأخير .
(٤) لأن المكاتب حرٌّ بدأ ، فهو حرٌّ من وجه دون وجه ، فلا يملك المولى منعه .
(٥) ساقط من مخطوط المتن المجرد .
(٦) مع قيد التصدق ، ولو قصداً ؛ لا نطقاً ، فلو نذر الذبح المجرد عن النية ؛ ولو ضمنا ؛ لا يلزمه الوفاء . فتنبه .
(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ ، ومن قوله ﷻ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ . . . انظر ص .

٢- لا يريد : وأما إذا علق النذر بما لا يريد كونه ، كقوله (إن كلمتُ زيداً .
فلله عليّ عتق رقبة) !! ثم كلمه ، فإنه يتخير ١- بين الوفاء بما نذره من العتق ، و٢-
بين كفارة يمين . على الصحيح ، وهو المفتى به ، لقوله ﷺ : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ
الْيَمِينِ » (١) . وحمل على ما ذكرناه (٢) .

نذر المنهي عنه : وَصَحَّ نَذْرُ صَوْمِ يَوْمِي الْعِيدَيْنِ ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ (٣) ، لأن النهي
عن صومها يحقق تصوّر الصوم منهياً ضرورة (٤) ، والنهي لغيره لا ينافي
المشروعية ، فصَحَّ نَذْرُهُ فِي الْمُخْتَارِ (٥) . وفي رواية : لا يصح ، لأنه نذر
بمعصية !! . قلنا : المعصية لمعنى الإعراض عن ضيافة الله تعالى ، فلا يمنع
الصحة من حيث ذاته .

وفاؤه : وَلِذَلِكَ يَجِبُ فِطْرُهَا ؛ امْتِثَالاً لِلأَمْرِ (٦) ، لئلا يصير بصومها معرضاً عن
ضيافة الكريم ، وَيَجِبُ قَضَاؤُهَا لِصَحَّةِ النَّذْرِ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ .
وَإِنْ صَامَهَا ؟ أَجْزَأُ الصِّيَامُ عَنِ النَّذْرِ . مَعَ الْحُزْمَةِ الْحَاصِلَةِ بِالْإِعْرَاضِ عَنِ
ضِيَافَةِ اللَّهِ تَعَالَى .

-
- (١) أخرجه أحمد : ١٤٤/٤ ، ومسلم : ١٣-١٦٤٥ ، وأبو داود : ٣٣٢٣ ، والترمذي : ١٥٢٨ ،
والنسائي : ٣٨٤١ ، وابن ماجه : ٢١٢٧ ، والطبراني في « الكبير » : ٧٤٦/١٧ ، والطحاوي :
١٣٠/٣ ، والبيهقي : ٤٥/١٠ ، عن عتبة بن عامر رضي الله عنه .
(٢) لأنه يمين معنى كأنه قال (والله لا أفعل كذا) ، والعبرة للمعاني .
(٣) سواء صرّح بأيام النهي ، أو دخلت ضمناً ، كما لو نذر هذه السنة ، أو سنة متتابعة .
(٤) أخرجه أحمد : ١٣٨/٢ ، ١٣٩ ، والبخاري : ١٩٩٤ ، ومسلم : ١٤٢-١١٣٩ ، عن ابن عمر
رضي الله عنه . . جواباً لمن سأله عن نذر يوم وافق أضحى أو فطر : أمر الله تعالى بوفاء النذر ،
ونهى رسول الله ﷺ عن صيام هذا اليوم .
(٥) هو ظاهر الرواية ، ويقابله : ١- قول زفر ، ورواية أبي يوسف عن الإمام ، لعدم صحة النذر ، و٢-
رواية الحسن عن الإمام : إن عيّن صبح ، وإن قال غداً فوافق النحر . . صح .
(٦) وهو قوله ﷺ : « مَنْ كَانَ صَائِماً . . فَلْيَنْظُرْ ، فَإِنَّهُنَّ أَيَّامٌ أَكَلِي وَشَرِبِي » . أخرجه أحمد (مجمع
الزوائد : ٥٢٣٧) ، والطبراني في « الأوسط » : ٣٥٢٦ ، والحاكم : ٢٥٠/٢ ، عن يَدَيْلِ بْنِ
ورقاء الخزاعي رضي الله عنه .

مبحث

هل يتقيد بوصف نذره ؟

لزوم التعيين : وَالْفَيْنَا ١- تَعْيِينَ الزَّمَانِ ، وَ ٢- تَعْيِينَ الْمَكَانِ ، وَ ٣- تَعْيِينَ
الذَّرْهَمِ ، وَ ٤- تَعْيِينَ الْفَقِيرِ ، لَأَنَّ النَّذْرَ إِجَابُ الْفِعْلِ فِي الذَّمَّةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَرْبَةٌ ،
لَا بِاعْتِبَارِ وَقُوعِهِ فِي زَمَانٍ ، وَمَكَانٍ ، وَفَقِيرٍ . . . وَتَعْيِينُهُ؟ لِلتَّقْدِيرِ بِهِ ، أَوْ التَّأْجِيلِ إِلَيْهِ .

نذر الصوم : فَيُجْزِئُهُ صَوْمُ شَهْرٍ رَجَبٍ عَنْ نَذْرِهِ صَوْمِ شَعْبَانَ ، لَوْجُودِ السَّبَبِ
وَهُوَ النَّذْرُ ، وَالْقَرْبَةُ ؟ لِقَهْرِ النَّفْسِ ؛ لَا بِوُقُوعِهِ فِي شَهْرٍ بَعِيْنِهِ ، وَفِي تَعْجِيلِهِ نَفْعٌ لَهُ
بِتَحْصِيلِ ثَوَابٍ قَدْ يَفُوتُ بِمَوْتِهِ ؛ أَوْ طَرَوْا مَانِعٌ قَبْلَ مَجِيئِ الْوَقْتِ ، وَإِنْ كَانَ بِإِضَافَتِهِ
قَصْدُ التَّخْفِيفِ ، حَتَّى لَوْ [مَاتَ] قَبْلَ مَجِيئِ ذَلِكَ الْوَقْتِ . . لَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ ،
فَاعْطَيْنَاهُ مَقْصُودَهُ .

نذر الصلاة : وَتُجْزِئُهُ صَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ فَأَكْثَرُ ؛ إِذَا صَلَّى الْمُنْذُورُ بِمَضْرٍ (مَثَلًا) . .
وَقَدْ كَانَ نَذْرٌ أَدَاءُهُمَا ^(١) ؛ أَيِ : صَلَاتِهِمَا بِمَكَّةَ ؛ أَوِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ ؛ أَوِ الْأَقْصَى ،
لَأَنَّ الصُّحَّةَ بِاعْتِبَارِ الْقَرْبَةِ ؛ لَا الْمَكَانِ ، لَأَنَّ الصَّلَاةَ تَعْظِيمُ اللَّهِ تَعَالَى بِجَمِيعِ الْبَدَنِ .
وَفِي هَذَا الْمَعْنَى . . الْأَمْكَنَةُ كُلُّهَا سَوَاءٌ ؛ وَإِنْ تَفَاوَتْ الْفَضْلُ .

نذر الصدقة : وَيَجْزِئُهُ التَّصَدُّقُ بِذَرَاهِمٍ لَمْ يَعْيَّنْ لَهُ عَنْ ذَرَاهِمٍ عَيْنُهُ لَهُ ؛ أَيِ :
لِلتَّصَدُّقِ ؛ وَالْمُنْذُورِ .

النذر للفقير : وَيَجْزِئُهُ الصَّرْفُ لِزَيْدٍ الْفَقِيرِ بِنَذْرِهِ ؛ أَيِ : مَعَ نَذْرِهِ الصَّرْفُ
لِعَمْرٍو ، لَأَنَّ مَعْنَى عِبَادَةِ الصَّدَقَةِ سَدُّ خُلَّةٍ ^(٢) الْمَحْتَاجِ ، أَوْ إِخْرَاجَ مَا يَجْرِي بِهِ الشَّرْعُ
عَنْ مِلْكِهِ ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ بِدُونِ مَرَاعَاةِ زَمَانٍ ، وَمَكَانٍ ،
وَشَخْصٍ !! خِلَافًا لَزَفَرٍ ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِالتَّعْيِينِ ^(٣) .

(١) فِي مَخْطُوطِ الْمَتْنِ الْمَجْرُودِ : نَذْرُهُمَا .

(٢) هِيَ الْحَاجَةُ .

(٣) تَوْجِيهِ كَلَامِهِ : أَنَّ النَّاذِرَ التَّرَمُّ مَعْنَى مَا . . لِيَحْظَهُ حِينَ النَّذْرِ ؛ وَهُوَ أَدَاءُ حَقٍّ مَنْ قَصَدَهُمْ زَمَانًا ؛ أَوْ -

مطلب

في مضاعفة الثواب بالمساجد الثلاثة

تنبيه : قال النبي ﷺ : « صَلَاةٌ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ . . سِوَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَصَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا » (١) .

قلت : ولا يختصُّ الفضلُ بالبقعة التي كانت مسجداً في زمنه ﷺ ، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا - وَلَوْ مَدَّ إِلَى صَنْعَاءَ (٢) - بِأَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » . قاله النسائي (٣) في « أخبار المدينة » ؛ كذا في (ترتيب « المقاصد الحسنة ») للسخاوي (٤) رحمه الله .

= مكاناً ؛ أو فقيراً ؛ أو درهماً فيلزمه مراعاة النَّصِّ الذي أوجبه على نفسه بنذره .

(١) مرَّ تخريجه من بعض وجوهه ، وقد أخرجه مالك : ١٩٦/١ ؛ برقم ٩ ، وأحمد : ١٦/٢ ومواضع ، ومسلم : ٥٠٧-١٣٩٤ ، والترمذي : ٣٢٥ ، والنسائي : ٢٨٩٧ ، وابن ماجه : ١٤٠٦ ، والدارمي : ١٤٢٤ ، وابن حبان : ١٦٢٠ ، وعبد الرزاق : ٩١٣٦ ، والديلمي : ٣٥٤٩ ، وأبو يعلى : ٧١١٣ ، وابن عدي : ١١٨٢/٣ (ذخيرة : ٣٤١١) ، والبيهقي في « السنن » ٢٤٦/٥ ؛ وفي « الشعب » : ٤١٤٧ ؛ و« المعرفة » : ٥٦١٩ ؛ ١٠٩٣٩ ؛ عن جابر . . والحديث بمجموع فضائله مروى عن جابر ، وأبي الدرداء ، وابن عمر ، وأبي هريرة . رضي الله عنهم .

(٢) مدينة عظيمة في اليمن مشتهرة باعتدال حرّها وطيب هوائها وحسن موقعها . وهي الآن عاصمة الإقليم ، إحدى مدائن الدنيا المأهولة قديماً .

(٣) لعل صوابه : النَّشَابَةُ ! وهو يحيى بن الحسن بن جعفر العبيدي العقيقي ، له « أخبار المدينة » و« أنساب آل أبي طالب » . ولد بالمدينة سنة ٢١٤ ، وتوفي بمكة سنة : ٢٧٧ هـ .

(٤) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمان السخاوي (نسبة إلى « سَخَا ») ولد بالقاهرة ، من فقهاء الشافعية القراء الحفاظ ، مؤرِّخ ، مشارك في علوم كثيرة ، من أهم تصانيفه : « الضوء اللامع » (ط) ، و« المقاصد الحسنة » (ط) فيما يدور من الأحاديث على الألسنة ، توفي بالمدينة : ٩٠٢ هـ .

وروى البزار (٢١٩٦) بإسناد صحيح أن رسول الله ﷺ قال : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ . . إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، فَإِنَّهُ يَزِيدُ عَلَيْهِ مِثْلَ أَلْفِ صَلَاةٍ » (١) .

وفي حديث : « وَشَهْرُ رَمَضَانَ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ شَهْرِ رَمَضَانَ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » رواه البيهقي (٢٤٦/٥) .

وهذا دليل لأهل السنة والجماعة أن لبعض الأماكن فضيلة على البعض ، وكذا الأزمنة (٢) .

مصلى المرأة : ولما سئل ﷺ : عن أفضل صلاة المرأة ؟ فقال : « فِي أَشَدِّ مَكَانٍ مِنْ بَيْتِهَا ظُلْمَةٌ » (٣) ، فعلى هذا ينبغي أنها إذا التزمت الصلاة في المسجد الحرام بالنذر فصَلَّتْ فِي أَشَدِّ مَكَانِهَا مِنْ بَيْتِهَا ظُلْمَةٌ تَخْرُجُ عَنْ مَوْجِبِ نَذَرِهَا . . على ما يقوله زفر (٤) رحمه الله .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في « أخبار المدينة » ، والزيبر بن بكار في « أخبار المدينة » : (الجامع الصغير : ٧٤٣١) ، والدليمي : ٥١٩٢ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه : مرفوعاً : « لَوْ مَدَّ بَيْتِي مَسْجِدِي هَذَا إِلَى صَنْعَاءَ . . كَانَ مَسْجِدِي » .

(٢) عبارتهم المشهورة : إِنَّ اللَّهَ خَوَّاصٌ فِي الْأَزْمَةِ وَالْأَمَكَةِ وَالْأَشْخَاصِ .

أخرجه عبد الرزاق : ٥١١٧ ، وابن خزيمة : ١٦٩١ ، والطبراني في « الكبير » : ٩٤٧١ وما بعده ، والبيهقي في « الكبرى » : ١٣١/٣ ، والقضاعي : ١٣٠٧ ، والدليمي : ٩٢٢ .

(٣) أخرجه ابن خزيمة : ١٦٩١ ، عبد الرزاق : ٥١١٧ ، وعن ابن مسعود ، و : ١٦٩٣ ؛ عن أبي هريرة بلفظ : « إِنْ أَحَبَّ صَلَاةُ تَصَلِّيَهَا الْمَرْأَةُ إِلَى فِي أَشَدِّ مَكَانٍ فِي بَيْتِهَا ظُلْمَةٌ » .

ومن شواهد ما أخرجه أبو داود : ٥٧٠ ، وابن خزيمة : ١٦٩٠ ، والحاكم : ٢٠٩/١ وصححه على شرطهما ؛

عن ابن مسعود رضي الله عنه : « صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي مَخْدَعِهَا . . أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا » .

(٤) لا يظهر وجهه !! لأن زفر رحمه الله يقول بالتعيين كما تقدّم ص ١٤٢ !! فلملّه أراد معنى الأفضلية عن المسجد الحرام مراعاة القصد في الفضيلة !! .

مطلب

المعلق بالشرط عَدَم قبله

المعلق بالشرط : وَإِنْ عَلَّقَ النَّاذِرُ النَّذْرَ بِشَرْطٍ - كقوله (إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَنْصَدِّقَ بِكَذَا) !! - لَا يُجْزِئُهُ عَنْهُ مَا فَعَلَهُ قَبْلَ وَجُودِ شَرْطِهِ ، لِأَنَّ الْمَعْلُقَ بِالْشَرْطِ عَدَمٌ قَبْلَ وَجُودِهِ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْإِدَاءُ بَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ الَّذِي عُלِّقَ النَّذْرُ بِهِ . وَاللَّهُ الْمَنَّانُ بِفَضْلِهِ .



أحكام النذر^(١)

النذر الصحيح	الملتقى
شرائطه :	
١ - أَنْ يَكُونَ مِنْ جَنْسِهِ وَاجِبٌ .	١ - تَعْيِينَ الزَّمَانِ فَلَا يَجِبُ الْوَفَاءُ
فَلَا يَلْزَمُ الْوُضُوءُ بِنُفْرِهِ دُونَ صَلَاةٍ .	بِنُفْرِ طَاعَةٍ مَعِينَةٍ بِزَمَانٍ .
٢ - أَنْ يَكُونَ مَقْصُوداً	٢ - تَعْيِينَ الْمَكَانِ
فَلَا تَلْزَمُ عِبَادَةُ الْمَرْيُوسِ بِنُفْرِهِ	فِي صَوْمٍ رَجَبٍ وَلَوْ نَذَرَ شَعْبَانَ
٣ - أَنْ لَا يَكُونَ وَاجِباً بِذَاتِهِ	فِي صَلَاةٍ فِي أَيِّ مَكَانٍ نَافِرٍ وَكَعَتَيْنِ بِمَكَّةَ
فَلَا يَلْزَمُ بِالصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ	٣ - تَعْيِينَ الدَّرْجَةِ
أَوْ رَمَضَانَ وَيَصِحُّ بِغَيْرِهِمَا .	فَلَهُ أَنْ يَعْطِيَ مَا شَاءَ بِنُفْرِهِ دَرْجَةً مَعِينَةً
	٤ - تَعْيِينَ الْفَقِيرِ
	وَلَوْ نَذَرَ فَقِيراً . . . لَهُ الصَّرْفُ لِنُفْرِهِ .



(١) يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ إِنْ تَحَقَّقَتْ شُرُوطُهُ ، وَلَا يَجِبُ إِدَاءُ الْمَنْذُورِ الْمَعْلُقِ قَبْلَ تَحَقُّقِ الْمَشْرُوطِ .

الأسئلة

- ما حكم الوفاء بالنذر ؟ وما هي شروطه حتى يلزم ؟ وما أمثلتها ومحترزاتها ؟
- ما معنى شرط أن لا يكون المنذور محالاً ؟
- هل يلزمه النذر لو نذر الوضوء ، أو قراءة القرآن ، أو عيادة المريض ، أو سجدة التلاوة ؟ ولماذا ؟
- ما الفرق بين نذر أن (يزور مريضاً) أو (فلاناً المريض) اذكر الروايات مع تعليل كل منها .
- ما معنى (لا يصح نذر الواجبات) لأن إيجاب الواجب محال ؟
- ماذا يفعل العبد مع سيئه والمرأة مع زوجها لو نذرا اعتكافاً ومنع السيّد والزوج ؟
- ما حكم نذر يومي العيدين وأيام التشريق ؟ وماذا يفعل ؟ ولماذا ؟
- هل يلزم تنفيذ ما عينه ناذراً بعين ما نذره ؟ ولماذا ؟
- هل يجزيه صلاة ركعتين نذرهما بمكة وأداهما في غيره ؟ ولماذا ؟
- اذكر ما تعرف عن مضاعفة ثواب العبادة بالمساجد الثلاثة ؟
- هل تتفاوت الأمكنة والأزمنة فضيلة أم لا ؟ ولماذا ؟
- هل تختص فضيلة مسجده ﷺ بالبقة التي كانت مسجداً في زمنه ؟ ولماذا ؟
- ما الفرق بين النذر المعلق على شرط يريده ؟ أو لا ؟ وما حكم الوفاء بهما ؟ وكيف ؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
- * من نذر شيئاً يلزمه الوفاء به إن كان من الفرائض والواجبات .
- * انعقد الإجماع على وجوب الإيفاء بالنذر لقوله تعالى : ﴿ يوفون بالنذر ﴾ .

- * يجوز نذر الصلوات الخمس ؛ لأنها واجبة قبل نذرها .
- * يلزم الوضوء بنذره لأنه شرع شرطاً وليس مقصوداً لذاته .
- * عيادة المريض لا واجب من جنسها فلا يصح نذرها في ظاهر الرواية .
- * الإعتاق والاعتكاف لا واجب من جنسهما فلا يصح نذرهما .
- * المرأة والعبد لو نذرا صحَّ ويجب على المولى والزوج الإذن لهما بالوفاء .
- * النذر المعلق على أمر لا يريد بدفع كفارة يمين وجوباً .
- * النذر المعلق على أمر يريد بما نذره حصراً .
- * النهي عن صوم أيام التشريق والعبيدين يحقق تصوُّر الصوم منهياً فيصح نذرها .
- * يجب الفطر في أيام العبد المنذورة وقضاؤها بعده لصحة النذر ابتداءً لا .
- * يلغو تعيين مكان النذر وزمانه فله أن يفي بنذر حيث يشاء وأين يريد .
- * لو نذر صيام رجب بصحَّ وفاؤه في شعبان وبالعكس لا ؛ لأنه قبله .
- * نذر التصدُّق بدرهم معين يجب الوفاء بالرجل ؛ لا بالدرهم .
- * نذر الصلاة في المسجد النبوي يجوز أداؤها بمكَّة وبالعكس لا يجوز .
- * نذر صلاة ركعتين بمكة أو الأقصى يصليهما حيث يشاء ؛ لأن الصلاة تعظيم الله والأمكنة فيه سواء .
- * نذر دراهم لزيد فله أن يصرفه لأحوج منه ؛ لا لأحسن حالاً منه .
- * يقول الإمام زفر لو نذر شيئاً معيناً يجب عليه الوفاء به بعينه .
- * صلاة في بيت المقدس تعدل خمس مئة صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام والمسجد النبوي .
- * أفضل صلاة المرأة في أشد مكان من بيتها ظلمة .

* المعلق بالشرط عدم قبل وجوده .

* لو علق النذر بشرط لا يجزئه أدائه قبل حصول المشروط .

ـ أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :

* قال ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ ... اللَّهُ ... ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ ... اللَّهُ فَ... »

* قال ﷺ : « كَفَّارَةٌ ... كَفَّارَةٌ ... » .

* قال ﷺ : « عَائِدٌ ... عَلَى ... الْجَنَّةِ حَتَّى ... » .

* قال ﷺ : « صَلَاةٌ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ تَعْدِلُ ... صَلَاةً فِيمَا سِوَاهُ مِنْ

الْمَسَاجِدِ ، سِوَى ... وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَصَلَاةٌ فِي ... هَذَا تَعْدِلُ ...

صَلَاةً فِي ... ، وَصَلَاةٌ فِي ... ، تَعْدِلُ ... فِي ... هَذَا » .

* قال ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا ... مِنْ ... فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا ... » ؛

فَإِنَّهُ ... عَلَيْهِ ... صَلَاةٌ » .

* قال ﷺ : « وَشَهْرُ رَمَضَانَ فِي ... هَذَا أَفْضَلُ مِنْ ... شَهْرِ رَمَضَانَ فِيمَا

سِوَاهُ ... فِي ... » .

* سئل ﷺ عن أفضل صلاة المرأة ؛ فقال : « فِي ... مِنْ بَيْتِهَا ... »

• • •

بَابُ الْأَعْتِكَافِ

تعريفه : ١- لغة : هو لغة : اللبث والدوام على الشيء ، وهو ١- متعدي ؛ فمصدره : العَكُفُ ، و٢- لازم ؛ فمصدره : العُكُوف .

فالمتعدي : بمعنى الحبس والمنع ، ومنه قوله تعالى ﴿وَالَّذِي مَعَكُمْ﴾ [٢٥/الفتح] ، ومنه الاعتكاف في المسجد ، لأنه حبس النفس ومنعها . واللازم : الإقبال على الشيء بطريق المواظبة ، ومنه قوله تعالى ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ [١٣٨/الأعراف] .

٢- شرعاً : وشرعاً : هُوَ الْإِقَامَةُ بِنَيْتِهِ^(١) ؛ أي : بنية الاعتكاف فِي مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ بِالْفِعْلِ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، لقول عليّ ؛ وحذيفة رضي الله عنهما : لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة^(٢) . ولأنه انتظار الصلاة على أكمل الوجوه بالجماعة ، [فَلَا يَصِحُّ فِي مَسْجِدٍ لَا تُقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ لِلصَّلَاةِ^(٣)] في الأوقات الخمس عَلَى الْمُخْتَارِ^(٤) .

(١) هكذا عبارة المتن أثبتها كما وردت في الشرح بغير هاء الضمير (بنية) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق : ٨٠٠٩ ، وابن أبي شيبة : ٩١/٣ ، عن عليّ موقوفاً .

والطبراني في « الكبير » : ٩٥٠٩ ؛ عن حذيفة لابن مسعود موقوفاً .

والبيهقي : ٣١٦/٤ ، عن ابن عباس والحسن موقوفاً .

وعبد الرزاق : ٨٠١٠ ، ٨٠٥٤ ، وابن أبي شيبة : ٩٢/٣ ، والبيهقي : ١٣٢١/٤ عن عروة .

وابن أبي شيبة : ٩١/٣ ، عن الزهري والحكم وحماة وأبي جعفر .

وأخرجه أبو داود : ٢٤٧٣ ، والدارقطني : ٢٣٢٩ ، ٢٣٣٠ والبيهقي : ٣١٥/٤ وفي

« المعرفة » : ٩٠٩٤ ، ٩٠٩٦ ؛ عن عائشة : موقوفاً كالمرفوع : السنة على المعتكف ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع .

(٣) ساقط من مخطوط المتن المجزأ !! .

(٤) هو أحد قولي الإمام ، صححه الكمال : ٣٠٨/٢ ، وقوله الآخر : يصح في كل مسجد له إمام =

وعن أبي يوسف : الاعتكاف الواجب لا يتجوز في غير مسجد الجماعة ، والنفل يجوز ، وهذا في حق الرجال^(١) ..

مطلب

في مسجد البيت للمرأة للصلاة

معتكف المرأة : وَلِلْمَرْأَةِ الْاِعْتِكَافُ فِي مَسْجِدِ بَيْتِهَا ، وَهُوَ مَحَلٌّ عَيْتَتُ الْمَرْأَةِ لِلصَّلَاةِ فِيهِ . فَإِنْ لَمْ تَعَيَّنْ لَهَا مَحَلًّا ؟ لَا يَصِحُّ لَهَا الْاِعْتِكَافُ فِيهِ^(٢) ، وهي ممنوعة عن حضور المساجد .

ركنه وشروطه : والرُّكْنُ : اللَّبْثُ ، والشرطُ : ١- المسجدُ المخصوص ، و٢- النيَّةُ ، و٣- الصَّوْمُ في المندور ، و٤- الإسلام ، و٥- العقلُ ؛ لا البلوغ ، و٦- الطهارة من ١/٦ - حيض ، و٦/٢ - نفاس ؛ في المندور^(٣) ، لاشتراط الصوم له ، ولا تشترط الطهارة من الجنابة لصحة الصوم معها^(٤) ؛ ولو في المندور .

= ومؤذن . . أدب في الخمس ، أو لا . وصححه قاضي خان : وهو قول أبي يوسف في الاعتكاف الواجب . وقال صاحبان : يصح في كل مسجد ؛ اختاره الطحاوي : ٥٧ ، وصححه الشروجي ، قال الخير الرملي : وهو أيسر ، خصوصاً في زماننا . فينبغي أن يعول عليه . (رد المحتار : مع « الدر » ١٢٩/٢ بتصرف) .

(١) بل يندب لهم أيضاً تخصيص موضع من صلاته لصلاة النافلة .

(٢) وينبغي أنه لو أعدته للصلاة عند إرادة الاعتكاف أن يضح (ابن عابدين بحثاً) .

ثم نقل (١٢٩/٢) عن « السراج » : ليس لزوجها أن يطأها إذا أذن لها ، لأنه ملكها منافعتها ، فإن منعها بعد الإذن . . لا يصح منعه .

(٣) وقد نظمها من الطويل بقولي :

شُرُوطُ اِعْتِكَافٍ : ١ مَسْجِدٌ ظَلَّ عَامِراً ٢ عَقْلٌ ، وَ ٣ إِسْلَامٌ ، وَ ٤ نِيَّةٌ قَرِيْبَةٌ

٥ طَهَارَةٌ خَبِيزٌ مَعَ نَفَاسٍ لَوَاجِبٍ مِنْ اَلنَّذْرِ مَشْرُوطُ الصِّيَامِ لِصِحَّةِ

تنمى : لو نذر أن يعتكف شهراً (مثلاً) بغير صوم ؟ ؟ وجب أن يعتكف ويصوم . فتنبه .

(٤) معناه : فساد الاعتكاف المندور لفساد الصوم الذي هو شرطه ، ثم حرمة المكث ، أمّا الجنابة فيحرم اللبث في المسجد مع صحة الصوم ، ومن ثم صحة الاعتكاف ، وهذا من غير جماع . أمّا به فيبطل . كما سيأتي ص ٢٢٢ لكن يمكن تصوير الجنابة للمرأة في مسجد بيتها .

سببه وحكمه : وسببه : التَّذْرُ في المنذور ، والنشاطُ الدَّاعي إلى طلب الثواب في النفل ، وحكمه : سقوطُ الواجب ونيلُ الثواب ؛ إن كان واجباً ، وإلاَّ !
فالثاني . وسنذكر محاسنه .

صفة الاعتكاف : وأما صفته !! فقد بيَّنها بقوله^(١) :

أقسامه : وَالْاِعْتِكَافُ الْمَطْلُوبُ شَرْعاً عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

١- الواجب : ١- وَاجِبٌ فِي الْمَنْذُورِ تَنْجِيزاً ، أو تعليقاً^(٢) :

٢- سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ : ٢- سُنَّةٌ كَفَايَةٌ^(٣) مُؤَكَّدَةٌ فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ ،

لاعتكافه صلى الله عليه وآله وسلم العشر الأواخر من رمضان حتَّى توفاه الله ، ثمَّ اعتكفَ أزواجه بعده^(٤) ، لَأَنَّهُ ﷺ لَمَّا اعتكفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ أَنَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ فَقَالَ : «إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ»^(٥) يعني : ليلة القدر ، فاعتكفَ العشر الأخير .

مطلب

في تعيين ليلة القدر^(٦)

في العشر الأخير : ومن هذا ذهب الأكثر إلى أَنَّ ليلة القدر في العشر الأخير من

-
- (١) الأولى التعبير (يبيِّنها بقولي) ! ما لم يرد التواضع بتغيييه نفسه !!
(٢) المنجِّز المطلق عن القيد ؛ كقوله (لله عليَّ صيام يوم) ، والمعلَّق كقوله (لئن شفى الله مريضى لأصومن يوماً) . وشرط انعقاده التلُّفُّظ باللسان .
(٣) فإذا أقامها البعض . سقط الطلب عن الباقي ، فلا إثم بالمواظبة على الترك بغير عذر .
(٤) أخرجه أحمد : ٩٢/٦ ، والبخاري : ٢٠٢٦ ، ومسلم : ٥- ١١٧١ ، وأبو داود : ٢٤٦٢ ، والنسائي في « الكبرى » : ٣٣٣٨ ، وابن خزيمة : ٢٢٢٣ ، والترمذي : ٧٩٢ بلفظ (قبضه) ، وعبد الرزاق : ٧٦٨٣ ، والدارقطني : ٢٣٢٩ ، واللفظ له (وتقدَّم طرفه ص ٩٩٩) والبيهقي : ٣١٥/٤ ، والمعرفة : ٩٠٩٤ ؛ عن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما .
(٥) أخرجه أحمد : ٧٤/٣ ، والبخاري : ٨١٣ ، وعبد الرزاق : ٧٦٨٣ ، ولغيرهم بألفاظ مقاربة ؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
(٦) سُمِّيت بذلك !! لرفعة قَدْرها ، وعظيم شأنها ، وهي ليلة فاضلة بطلب البحث عنها حيثما ، لأنَّها =

رمضان ، فمنهم مَنْ قال : في ليلة إحدى وعشرين . ومنهم : في سبع وعشرين .
وفي « الصحيح »^(١) : « التَّمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ ، وَالتَّمِسُوهَا فِي كُلِّ
وَتَرٍ » .

في رمضان : وعن أبي حنيفة : أنها في رمضان ؛ ولا يدرى (أيُّ ليلة هي) !!
وقد تتقدّم ، وقد تتأخّر !! ؟ . وعندهما : كذلك إلا أنها معينة لا تتقدّم ؛
ولا تتأخّر^(٢) .

في السنة : والمشهور عن الإمام : أنها تدور في السّنة^(٣) ؛ كما قدّمناه في
(إحياء الليالي)^(٤) .

الحضّ عليها : وذكرت هنا !! طلباً لزيادة الثواب ، وقيل : في أوّل ليلة من
رمضان . وقيل : ليلة تسع وعشرين . وقال زيد بن ثابت : ليلة أربع وعشرين .

= أفضل ليالي السّنة إجماعاً ، وكلّ عمل فيها يعدل ألفاً في غيرها ، وهي من خصائص هذه الأئمة ؛
لم تكن قبلهم .

(١) أخرجه مالك : ١٣٩/١ رقم : ٩ ، وأحمد : ٦٠/١ ، والبخاري : ٢٠١٨ ، ومسلم : ٢١٣-
١١٦٧ واللفظ له ، وأبو داود : ١٣٨٢ ، والنسائي : ١٣٥٥ ، وابن ماجه : ١٧٧٥ ،
والحميدي : ٧٥٦ ، وابن خزيمة : ٢١٧١ ، وابن حبان : ٣٦٧٣ ، والبيهقي : ٣٠٩/٤ ،
والبخاري : ١٨٢٥ ؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) وإليه مال النسفي ؛ فقال في « منظومة الخلاف » :

وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ بِكُلِّ الشَّهْرِ دَائِرَةٌ ، وَعَيَّامًا فَأَدْرُ
(٣) وأئده الشيخ الأكبر في « فتوحاته المكيّة » (٦٥٨/١) بما معناه : واختلف في زمانها !! فمما قيل
(في السنة كلّها تدور) ؛ وبه أقول ، فإنّي رأيتها في شعبان وربيع ورمضان ، وأكثر ما رأيتها في
رمضان ؛ والآخر منه ، ومرة في عشره الأوسط في غير وتر ، وفي وتر ، فأنا على يقين أنّها تدور
في السنة . . وترّاً وشفعاً .

(٤) إنّما ذكر الخلاف هنا !! لبيان حكم ما لو (حلف في وسط رمضان بعق ؛ أو طلاق ليلة القدر)
فيقع عندها إذا مضى مثل تلك الليلة . وعنده : لا يقع حتى ينسلخ رمضان الآتي . والله تعالى
أعلم .

وقال هكرمة^(١) : ليلة خمس وعشرين^(٢) .

وأجاب أبو حنيفة عن الأدلة المفيدة لكونها في العشر الأواخر . بأن المراد في ذلك رمضان الذي التمسها ﷺ فيه .

علامتها : ومن علامتها أنها بَلَجَة ساكنة ؛ لا حارّة ولا قارّة^(٣) ، تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع كأنها طُشَتْ^(٤) . وإنما أخفيت !! لِيُجْتَهِدَ في طلبها ، فينال بذلك أَجْرَ الْمُجْتَهِدِ في العبادة ، كما أخفى الله سبحانه وتعالى الساعة ليكونوا على وَجَلٍ^(٥) من قيامها بَغْتَةً !! والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣- المستحب : والقسم الثالث : مُسْتَحَبٌّ فِيمَا سِوَاهُمَا ، أي : في أي وقت شاء ، سوى العشر الأخير ، ولم يكن مندوراً .

مطلب

شرط صحّة الاعتكاف

١- المندور : وَالصَّوْمُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْعِتْكَافِ الْمَنْدُورِ ، ولا نذر إلا بالنطق ، لأنه من متعلقات اللسان ، بخلاف النية ، فإن محلها القلب فقط .

٢- النفل : وليس شرطاً في النفل^(٦) ، لقوله ﷺ : « لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ »

(١) مولى ابن عباس ، تابعي من أعلامهم ، أخرج له مسلم ، توفي : ١٠٤ ، أو بعدها .

(٢) حاصل أقوال الخلاف ستة وأربعون قولاً مختلفاً ، أفضتُ بيانها في تحقيقي لأصل هذا المختصر في هذا الموضع . فانظر « إمداد الفتاح » بتحقيقنا .

(٣) البَلَجَة : المشرقة الصافية ، القارّة : الباردة اللطيفة .

(٤) فيه ستة لغات : (حكاه العلامة الطحطاوي) ٢/١- طُشَتْ ، ٤/٣- طُشَتْ ، ٦/٥- طُشَّ .

(٥) الرهبة والخوف .

(٦) هي ظاهر الرواية ؛ كما في « الأصل » : ٢/٢٥٣ (لكن هذا المبحث ألحقه بعض الفقهاء من « الجامع الكبير ») ١١٠ . ويقابله رواية الحسن باشتراط الصوم للتطوع . أمّا المسنون ففي العشر الأخير صائماً ضمناً .

ولو نذر . . وكان معلوماً بسفر ؛ أو مرض ؟ لم يجز اعتكافه فيه عن النذر . فيقضىه .

إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ^(١) . ومبنى النفل على المساهلة ! وروى الحسن أنه يلزمه الصوم ، لتقديره عليها^(٢) باليوم ، كالمنذور أقله يوم للصوم !! .

ولكن المعتمد أن أقله نفلاً مَدَّةً يَسِيرَةً غير محدودة ، فيحصل بمجرد المُكث مع النية . . وَلَوْ كَانَ الَّذِي نَوَاهُ مَاشِيًا ؛ أي : ماراً غير جالس في المسجد^(٣) ؛ ولو ليلاً^(٤) ، وهو حيلة من أراد الدُخول والخروج من باب آخر في المسجد ، حتَّى لا يجعله طريقاً ، فإنه لا يجوزُ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ^(٥) ، لأنه متبرِّعٌ ، وليس الصوم من شرطه ! .

وكلُّ جزء من اللَّبث عبادةٌ مع النية بلا انضمامٍ إلى آخر ، ولذا لم يلزم النفل فيه بالشروع ، لانتهائه بالخروج .

مطلب

ما يفعله المعتكف

منع الخروج : وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ ؛ أي : من معتكفه ، فيشمل المرأة المعتكفة بمسجد بيتها إلا

١- الحاجة الشرعية : ١- لِحَاجَةٍ شَرْعِيَّةٍ ؛ كالجمعة^(٦) ، والعيد^(٧) ، فيخرج

(١) أخرجه الدارقطني : ٢٣٢١ ، والحاكم : ٤٣٩/١ ، والبيهقي : ٣١٩/٤ ، عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) معناه : لتقدير الاعتكاف على مدَّة الصوم المشروطة له . . في رواية الحسن ، ليكون أقله يوماً ، لا مدة يسيرة ؛ كما هي ظاهر الرواية .

(٣) ويكفيه في النية أن يقول بقلبه ولو كان في الصلاة (نويت الاعتكاف في هذا المسجد ما دمت فيه) .

(٤) تأكيد لعدم شرطية الصوم في النفل . . على ظاهر الرواية .

(٥) وهو قول محمد ، وهو ظاهر الرواية ؛ عن الإمام .

(٦) إن لم تُقَمَّ في معتكفه ، ما لم يكن مقبلاً للجمعة ؛ أو العيد ، فليكن من جملة الأعذار في حقِّه !! وقد قال العلامة ابن عابدين : والخروج لوجه مباح . . إنَّما يضُرُّ المكث . . لو في غير مسجد لغير عبادة . فتنبه .

(٧) هذا للمعتكف مطلقاً ، لا للواجب إذ فيه كراهية صوم العيد والتشريق ؛ أنه شرط صحة =

في وقت يمكنه إدراكها مع صلاة سبقتها قبلها ، ثم يعود^(١) .

وإن أتم اعتكافه في الجامع أصح ، وكثره^(٢) .

٢- الحاجة الطبيعية : أو ٢- حاجة طبيعية ؛ كالبول ، والغائط ، وإزالة نجاسة ، واغتسال من جنابة باحتلام^(٣) ، لأنه ﷺ كان لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان .

٣- الحاجة الضرورية : أو ٣- حاجة ضرورية ؛ كأنهدام المسجد ، وأداء شهادة تعينت عليه ، وإخراج ظالم كزماً ، وتفرق أهله ، لقوات ما هو المقصود منه ، وخوف على نفسه ، أو متاعه من المكابرين ، فيدخل [مسجداً]^(٤) غيره من ساعته ، يريد أن لا يكون خروجه إلا ليعتكف في غيره ، ولا يشتغل إلا بالذهاب إلى المسجد الآخر .

فإن خرج ساعة^(٥) بلا عذر معتبر^(٦) ؟ فسد الواجب ، ولا إثم عليه به^(٧) .

المنذور ؟! فلو نذرهما !!

روى محمد عن الإمام انعقاد النذر ؛ ووجوب القضاء (صوماً ومكثاً) ، أو تكفير اليمين (فيما لا يريد) كما مرّ ص... ، وإن اعتكف فيها ؟ صحّ وأساء .

وروى أبي يوسف عن الإمام عدم صحة النذر . فتنبّه .

(١) وله أن يستنّ أربعاً بعد الجمعة عند أبي حنيفة ، وستاً عند الصاحبين .

(٢) تنزيهاً ؛ كما في « الدر المختار » .

(٣) أو نظر أو تفكر ، لأنه يطل بغير ذلك ، ولعدم تصوّر الوطء... مع بقاء الاعتكاف صحيحاً ؛ ما لم

يكن نسياناً ؛ على رواية ابن سماعه فقط ؛ دون المذهب ، وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه .

(٤) ليست في مخطوط المتن المجرد .

(٥) مطلق الوقت ، لا الساعة الفلكية . وقوله (فسد) يوجب قضاءه في الواجب مع الصوم ، فلو

شهراً معيئاً ؟ قضى ما فسد (بعذر ؛ أولاً) ، وإلا استقبله ليؤديه متتابعاً . ويوصي - إن لم يقدر -

بطعام مسكين لكل يوم .

(٦) قال العلامة الطحطاوي ٦٨٤ : أي : في عدم الفساد ، فلو خرج لجنابة محرمة أو زوجته... فسد ، لأنه وإن كان علواً... إلا أنه لم يعتبر في عدم الفساد . فمعناه : أنه عذر للإثم لا للفساد .

(٧) أي : بالعذر . أما بغير عذر فيأثم لقوله تعالى ﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾ (طحطاوي : ٦٨٤) .

مبطله : ويبطل بالإغماء ، والجنون^(١) ، إذا دام أيّاماً ، إلا اليوم الأول إذا بقي وأتمّه في المسجد ، ويقضي ما عداه بعد زوال الجنون والإغماء ، وإن طال الجنون استحساناً .

وقالا : إن خرج أكثر اليوم فسَد ، وإلا فلا^(٢) .

وَأَنْتَهَى بِهِ : أي : بالخروج غَيْرُهُ ، أي : غير الواجب ، وهو النفل ، إذ ليس له حد .

حوائج المعتكف : وَأَكْلُ الْمُعْتَكِفِ ، وَشُرْبُهُ ، وَنَوْمُهُ ، وَعَقْدُهُ الْبَيْعَ^(٣) لِمَا يَحْتَاجُهُ لِنَفْسِهِ ، أَوْ عِيَالِهِ ١٢ لا تكون إلا في الْمَسْجِدِ لضرورة الاعتكاف ، حتى لو خرج لهذه الأشياء يفسد اعتكافه .

وفي « الظهيرية » : وقيل : يخرج بعد الغروب للأكل ، والشرب^(٤) .

إحضار السلعة : وَكُرِهَ^(٥) إِحْضَارُ الْمَبِيعِ فِيهِ ، لأن المسجد مُخْرَجٌ عن حقوق العباد ، فلا يجعله كالذُكَّانِ^(٦) .

عقد التجارة : وَكُرِهَ^(٧) عَقْدُ مَا كَانَ لِلتَّجَارَةِ ، لأنه منقطع إلى الله تعالى ، فلا

(١) سَنَّةٌ ، أو منين ، كما في « البدائع » : ١١٦/٢ .

وقوله (استحساناً) ١٢ والقياس أنه لا يقضى ، كما في صوم رمضان .

وجه الاستحسان : أن قضاء رمضان لدفع الحرج ، لأن الجنون . . إذا طال قلماً يزول . فيتكرر رمضان فيخرج ، ولا كذلك الاعتكاف (فتح : ٣١٦/٢ ، بتصرف) .

(٢) قيل : هو استحسان ، ليشار إلى ترجيحه .

(٣) ونكاح ورجعة وغيرها .

(٤) وهو محمول على ما إذا لم يجد من يأتيه بها ، فيكون من الحوائج .

(٥) ظاهره كراهة التنزيه ، لعدم النهي المعارض ، ولقول البرجندي : إن إحضار الثمن والمبيع الذي لا يشغل المسجد جائز .

(٦) هي فهنا محل التجارة ، وليست المصطبة ، فهي من العائتي الفصيح . . .

(٧) كراهة تحريم ، لصريح نهيه ﷺ عن البيع والشراء في المسجد ، كما أخرجه أحمد : ٢١٢/٢ ، وأبو داود : ١٠٧٩ ، والترمذي : ٣٢٢٢ وحسنه (واستدركه العلامة أحمد شاكر بالتصحيح) ، -

يشتغل بأمور الدنيا ، ولهذا كُره الخياطة^(١) ونحوها فيه .

وكُره لغير المعتكف البيع مطلقاً^(٢) .

صوم الصمت : وَكُرِهَ الصَّوْمُ إِنْ أُعْتَقِدَهُ قُرْبَةً ، لَأَنَّهُ مِنْهِي عَنْهُ^(٣) ، لَأَنَّهُ صَوْمُ

أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ وَقَدْ نَسَخَ^(٤) !!

حفظ اللسان :

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْتَقِدْهُ قُرْبَةً فِيهِ ، وَلَكِنَّهُ حَفِظَ لِسَانَهُ عَنِ النُّطْقِ بِمَا لَا يُفِيدُ !! فَلَا بَأْسَ

بِهِ^(٥) ، وَلَكِنَّهُ يَلِازِمُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ ، وَالذِّكْرَ ، وَالْحَدِيثَ ، وَالْعِلْمَ ، وَدِرَاسَتَهُ ،

وَسِيرَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقِصَصَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَحِكَايَةَ الصَّالِحِينَ ،

وَكِتَابَةَ أُمُورِ الدِّينِ .

كلام المعتكف : وَالتَّكَلُّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ ، وَأَمَّا التَّكَلُّمُ بِغَيْرِ خَيْرٍ !! فَلَا يَجُوزُ لَغَيْرِ

المعتكف ، وَالْكَلَامُ مَبَاحٌ مَكْرُوهٌ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ^(٦) ؛ إِذَا

جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ لِذَلِكَ ابْتِدَاءً .

= والنسائي : ٧١٣ ، وابن ماجه : ٧٤٩ ؛ وابن خزيمة : ١٣٠٦ ؛ عن عبد الله بن عمرو رضي الله

عنه .

(١) للكسب ؛ لا لحوائجه .

(٢) أحضره ؛ أؤلا ، ولحواله ؛ أؤلا ، للتجارة ؛ أو غيرها .

(٣) كراهة تحريم ، ومن النهي ما أخرجه أبو حنيفة في « مسنده » : ٢١٦-٢١٧ ؛ عن أبي هريرة أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ الْوَصَالِ ، وَعَنْ صَوْمِ الصَّمْتِ .

ومنه ما أخرجه عبد الرزاق : ١١٤٥٠ ؛ وأبو داود : ٢٨٧٣ ، والطبراني في

« الصغير » : ٩٦/١ ؛ ٦٨/٢ ؛ عن عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ : « ... وَلَا صُفَاتَ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ » .

(٤) يشير إلى قول مريم فيما قاله الله تعالى ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾

[مريم/٢٦] . ومما يدلُّ على النسخ ما تقدَّم قبله من النهي .

(٥) بل يستحبُّ ، لقوله ﷺ : « مَنْ صَمَتَ نَجَا » أخرجه أحمد : ١٥٨/٢ ، وابن المبارك في

« الزهد » : ١٣٣ ، والترمذي : ٢٥٠١ ، والدارمي : ٢٧١٥ ، والطبراني في « الأوسط » :

١٩٥٤ ، والقضاعي : ٣٣٣ ؛ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٦) قال المجلوثي : مشهور على الألسنة . ولم يخرجْهُ ! .

الوطء ودواعيه : وَحَرَّمَ الْوَطْءُ ، وَدَوَاعِيهِ ، لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَبْشِرُوا مَنَاسِكَكُمْ ﴾ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ ﴿ [البقرة : ١٨٧] فالتحق به اللُّمَسُّ ، والقبلة ، لأنَّ الجماع محظور فيه فيتعدى إلى دواعيه ؛ كما في الإحرام ، والظَّهَار ، والاستبراء^(١) .

مطلب

ما ثبت ضرورةً يتقدَّر بقدرها

تكميل : بخلاف الصوم ، لأنَّ الكفَّ عن الجماع هو الرُّكن فيه ، والحظر يثبت ضمناً كيلا يفوت الركن ؛ فلم يتعدَّ إلى دواعيه ، لأنَّ ما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها .
مبطلاته : وَيَبْطُلُ الْعِتْكَافُ بِوَطْئِهِ ، وَبِالْإِنْزَالِ بِدَوَاعِيهِ . . سواء كان عامداً ؛ أو ناسياً ؛ أو مكرهاً ، ليلاً ؛ أو نهاراً ، لأنَّ له حالةً مذكَّرة كالصلاة ، والحجَّ !!
بخلاف الصوم .

تفريع : ولو أمني بالتفكُّر ، أو بالنظر !! لا يفسد اعتكافه^(٢) .

تمام أحكام الاعتكاف

اعتكاف الليالي : وَلَزِمَتْهُ اللَّيَالِي أَيْضاً ؛ أي : كما لزمته الأيام بِنَذْرِ أَغْتِكَافِ أَيَّامٍ ، لأنَّ ذكر الأيام بلفظ الجمع^(٣) يدخل فيها ما بإزائها من الليالي ، وتدخل الليلة الأولى^(٤) ، فيدخل المسجد قبل الغروب من أوَّل ليلة ، ويخرج بعد الغروب من آخر أيامه .

تتابع الأيام : وَلَزِمَتْهُ الْأَيَّامُ بِنَذْرِ اللَّيَالِي مُتَتَابِعَةً ؛ وَإِنْ لَمْ يَشْرَطِ التَّتَابُعُ . . فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، لأنَّ مبنى الاعتكاف على التتابع .

(١) ولا صيامه ؛ كما في ص

(٢) يعني : يحرم على ١- المُخْرِم ، و٢- المظاهر من امرأته ، و٣- مَنْ يَسْتَبْرِأُ بِحَيْضَةٍ . . الوطء ودواعيه .

(٣) وكذا التثنية ؛ كما سيصرح بعد قليل .

(٤) لأنَّ الليلة تابعة لما يليها من بياض النهار . . في السنة كلها ، إلا ليلة عرفة وما يليها ؛ لأنَّ ليلة عرفة إلى طلوع فجر النحر وقت الوقوف .

ضابط التابع : وتأثيره أن ما كان متفرقاً في نفسه .. لا يجب الوصل فيه إلا بالتنصيص ، وما كان متصلاً بالأجزاء .. لا يجوز تفريقه إلا بالتنصيص .

تلازم الوقتين : وَلَزِمَتْهُ لَيْلَتَانِ بِنَذْرٍ يَوْمَيْنِ ، فيدخل عند الغروب ؛ كما ذكرنا ، لأنَّ المثنى في معنى الجمع ، فيلحق به هنا ؛ احتياطاً^(١) .

اعتبار النية : وَصَحَّ نِيَّةُ النَّهْرِ - جمع نهار^(٢) - خَاصَّةً بالاعتكاف ؛ إذا نوى تخصيصه بالأيام .. دُونَ اللَّيَالِي إِذَا نَذَرَ اعْتِكَافَ دُونَ شَهْرٍ^(٣) ، لأنه نوى حقيقة كلامه ؛ فتعمل نيته ، كقوله : (نذرت اعتكاف عشرين يوماً) ؛ ونوى بياض النهار خاصة منها صَحَّتْ نِيَّتُهُ .

تخصيص النية : وَإِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ ؛ أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ .. وَنَوَى النَّهْرَ خَاصَّةً ، أَوْ اللَّيَالِيَّ خَاصَّةً ؟ لَا تَعْمَلُ نِيَّتُهُ إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ اتِّفَاقاً ، لِأَنَّ الشَّهْرَ اسْمٌ لِمُقَدَّرٍ يَشْتَمِلُ عَلَى الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي ، وَلَيْسَ بِاسْمٍ عَامٍّ ؛ كَالْعَشْرَةِ عَلَى مَجْمُوعِ الْأَحَادِ ، فَلَا يَنْطَلِقُ عَلَى مَا دُونَ ذَلِكَ الْعَدَدِ أَصْلًا ، كَمَا لَا تَنْطَلِقُ الْعَشْرَةُ عَلَى الْخَمْسَةِ مَثَلًا ؛ حَقِيقَةً ، وَلَا مُجَازًا .

توضيح : أما لو قال (شَهْرٌ بِالنَّهْرِ ؛ دُونَ اللَّيَالِي)^(٤) !! لزمه كما قال ، وهو ظاهر ، أَوْ اسْتِثْنَى ؛ فَقَالَ : (إِلَّا اللَّيَالِي) ، لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ تَكْلُمٌ بِالْبَاقِي بَعْدَ الثَّنَاءِ^(٥) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ (ثَلَاثِينَ نَهَارًا) .

ولو استثنى الأيام^(٦) ؟ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، لِأَنَّ الْبَاقِيَ اللَّيَالِي الْمَجْرُودَةُ ،

(١) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف : لا تدخل الليلة الأولى .

(٢) وقيل : لا يجمع كالْعَذَابِ وَالسَّرَابِ (قاموس / ن ه ر) .

(٣) مثلاً ، وكذا أسبوع ، بخلاف ما لو قال ثلاثين يوماً ، أو سبعة أيام .

(٤) معناه : لا يطلق على الليالي ؛ دون الأيام ، أو العكس ، بل على مجموعهما ؛ كالعشرة : لا تطلق على الأعداد الفردية ، أو الزوجية ؛ بل على مجموعهما .

(٥) أداه الاستثناء . ومعناه : لو قلت (لك عندي عشرة إلا خمسة) .. كان تكلماً بـ (لك عندي خمسة) .

(٦) أي : بياض النهار فقط .

ولا يصح فيها^(١) لمنافاتها شرطه ؛ وهو الصوم . هذا من « فتح القدير »^(٢) بعناية المولى النصير .

مشروعية الاعتكاف

شرعية الاعتكاف : ١- بالكتاب وَالْاِعْتِكَافُ مَشْرُوعٌ بِالْكِتَابِ ، لما تلونا من قوله تعالى ﴿ وَلَا تَبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ [البقرة/ ١٨٧] ، فالإضافة إلى المساجد المختصة بالقرب .

الدليل : وترك الوطء المباح لأجله دليل على أنه قربة .

٢- بالسنة : وَالسُّنَّةُ ، لما روى أبو هريرة ؛ وعائشة رضي الله عنهما : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَى أَنْ تَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى^(٣) .

وقال الزُّهْرِيُّ^(٤) رضي الله عنه : عجباً من الناس كيف تركوا الاعتكاف . . . ورسول الله ﷺ كان يفعل الشيءَ ويتركه ؛ وما ترك الاعتكاف حتى قبض !؟^(٥) .

عقلية الاعتكاف : وأشار إلى ثبوته بضرب من المعقول ؛ فقال :

وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ الْأَعْمَالِ إِذَا كَانَ عَنْ إِخْلَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى ، لَأَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ لِلصَّلَاةِ ؛ وهو كالمصلي^(٦) !! وهي حالة قرب وانقطاع ، ومحاسنها لا تحصى .

أما لو نذر شهراً واستثنى ثلاثين يوماً . . . وجب الشهر ، لأن استثناء الجميع باطل .

(١) لا يخفى أن هذا في المنذور ، أما لو أراد ، الاعتكاف النفل ليلاً !! فلا يمنع .

(٢) هو اقتباس تضمني من كتاب « فتح القدير » ذكره أواخر الاعتكاف قبيل (فروع) .

(٣) نقله تخرجه ؛ عن الشيخين وغيرهما ص . . .

(٤) الإمام أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهْرِيُّ ، من مشاهير التابعين وأجلاتهم (فقهاً ، وحديثاً ، وتاريخاً) ، اختاره الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ليكون أول من شُرف بتدوين حديث رسول الله ﷺ ، من تصانيفه « مغازي رسول الله ﷺ » ، توفي سنة : ١٢٥ هـ .

(٥) ومثل هذا في قواعد الأصوليين يدل على الوجوب !! .

(٦) ليست مجرد معنى عقلي !! ففي الحديث الذي أخرجه مالك : ١٦٠ / ١ برقم ٥١ ، ٥٢ ، وأحمد :-

من محاسنه : وَمِنْ مَحَاسِنِهِ أَنَّ فِيهِ تَفْرِيعَ الْقَلْبِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا بِشغله بالإقبال على العبادة ؛ متجرداً لها ، وَتَسْلِيمِ النَّفْسِ إِلَى الْمَوْلَى بتفويض أمرها إلى عزيز جنبه ، والاعتماد على كرمه والوقوف ببابه ، وَمُلَازِمَةَ عِبَادَتِهِ ، والتقرب إليه ليقرب من رحمته ، كما أشار إليه في حديث : « مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ »^(١) ؟ وملازمة القرار في بَيْتِهِ سبحانه وتعالى ، واللائق بمالك المنزل إكرام نزيله تفضلاً ، ورحمة وإحساناً منه ، ومنة الالتجاء إليه وَالتَّحَصُّنُ بِحِضْنِهِ ، فلا يصلُ إليه عدوُّه بكيدٍ وقهرٍ ، لقوة سلطان الله وقهره ، وعزيز تأييده ونصره ترى الرعايا يحبسون أنفسهم على باب سلطانهم ؛ وهو فرد منهم ، ويجهدون في خدمته ، والقيام أَذِلَّةً بين يديه لقضاء مآربهم^(٢) فيعطف عليهم بإحسانه ، ويحميهم من عدوِّهم بعزة قدرته ؛ وقوة سلطانه .

وقد نبّه على حصول المراد ، وأزال حجاب الوهم ، وأماط الغطاء ، وأظهر الحق بفيض العطاء ، بما أشار إليه بقوله :

مطلب

في ترجمة الإمام عطاء ابن أبي رباح

وَقَالَ الْأَسْتَاذُ الْعَارِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى الْإِمَامُ الْمُجْتَهِدُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ التَّابِعِيُّ تَلْمِيزُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَحَدِ مَشَايِخِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

= ٤٨٦/٢ ، والبخاري : ٩٥٩ ، ومسلم : ١٧-١٥٠٧ ، وأبو داود : ٤٦٩ ، والترمذي : ٣٣٠ ، والنسائي : ٧٣٢ ، والدارمي : ١٤١٣ ، وغيرهم ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه : « الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه / لا يزال أحدكم في صلاة ما دام ينتظرها / إذا صلى أحدكم ثم جلس . . . » .

(١) حديث قدسي يقول فيه الله عز وجل « أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي . . . وفيه » وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا . . . » . أخرجه أحمد : ٢٥١/٢ ، والبخاري : ٧٤٠٥ ، ومسلم : ٢٦٧٥-٢ ، والنسائي : في « الكبرى » ٧٧٣ ، وابن ماجه : ٣٨٢٢ ، والترمذي : ٣٥٩٨ ، وقال : حسن صحيح ، ثم أضاف نقلاً عن بعض أهل العلم : معناه تقرب إليَّ عبدي بطاعتي وبما أمرت . . . تسارع إليَّ مغفرتي ورحمتي . عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) حوائجهم ورغائبهم .

قال أبو حنيفة : ما رأيت أفقه من حماد^(١) ، ولا أجمع للعلوم من عطاء ابن أبي رباح ، أكثر رواية الإمام الأعظم أبي حنيفة عن عطاء^(٢) .

سمع ابن عباس ، وابن عمر ، وأبا هريرة ، وأبا سعيد ، وجابراً ، وعائشة رضي الله عنهم .

توفي سنة خمس عشرة ومئة ؛ وهو ابن ثمانين سنة ؛ كذا في «أعلام الأخيار»^(٣) .

مثل المعتكف : قال رحمه الله تعالى وتفعنا ببركته ومدده :

مَثَلُ الْمُعْتَكِفِ مَثَلُ رَجُلٍ يَخْتَلِفُ ؛ أَي يَتَرَدَّدُ وَيَقِفُ عَلَى بَابِ مَلِكٍ ؛ أَوْ وَزِيرٍ عَظِيمٍ ، أَوْ إِمَامٍ عَظِيمٍ لِحَاجَةِ يَقْدِرُ عَلَى قَضَائِهَا عَادَةً .

فَالْمُعْتَكِفُ يَقُولُ لِسَانُ حَالِهِ ؛ إِنْ لَمْ يَنْطِقْ بِذَلِكَ لِسَانُ قَالِهِ : لَا أَتَرَحُّ قَائِماً بِيَابِ مَوْلَايَ ؛ سَائِلاً مِنْهُ جَمِيعَ مَأْرِبِي ، وَكَشَفَ مَا نَزَلَ بِي مِنَ الْكُرْبِ ، وَصَارَ مُصَاحِبِي ، وَتَجَنَّبَنِي لِذَلِكَ أَعَزُّ إِخْوَانِي ، بَلْ عَيْنُ قَرَابَتِي . . . حَتَّى يَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي الَّتِي هِيَ سَبَبُ بُغْدِي ، وَنَزُولُ مُصَاحِبِي ؛ ثُمَّ يَفِيضُ بِمَتْنِهِ عَلَيَّ بِمَا يَلِيقُ بِأَهْلِيَّتِهِ وَكُرْمِهِ ؛ إِكْرَامَ مَنْ أَلْتَجَأُ إِلَى مَنِيعِ حَرْزِهِ ، وَحِمَايَةِ حَرَمِهِ .

وهذه إشارة إلى أَنَّ الْعَبْدَ الْجَامِعَ لِهَذِهِ الْمَسَائِلِ وَاقِفٌ مَوْقِفَ الْعَبْدِ الذَّلِيلِ بِيَابِ مَوْلَاهُ ، عَارِياً عَنِ الْأَعْمَالِ ، وَنَسْبَةِ الْفَضَائِلِ ، مُتَوَجِّهاً إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ بِأَعْظَمِ الْوَسَائِلِ ، مَا دَأَّ أَكْفَ الْإِفْتِقَارِ ، مُلْحِناً بِالْإِدْعَاءِ وَالْمَسَائِلِ ، مُطَرِّحاً عَلَى أَعْتَابِ بَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، مُرْتَجِياً شَفَاعَتَهُ غَدَاً عِنْدَهُ بِمَا وَعَدَ بِهِ ؛ وَهُوَ لِكُلِّ خَيْرٍ كَافِلٌ .

(١) حماد ابن أبي سليمان (تقدمت ترجمته ص...) .

(٢) انظر ما قلّمناه ص.....

(٣) هو كتاب (طبقات الكفوي) للعلامة القاضي محمود بن سليمان الكفوي المتوفى ٩٩٠/٩٩٢ ، أسماء مؤلفه « كتاب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار » ، الظاهر أَنَّهُ سَلَكَ فِيهِ مَسَلَكَ ابْنِ السَّبْكِ فِي « طبقات الشافعية » ١١١ وقد يعرف اختصاراً به « أعلام الأخيار » لخصه اللكنوي به الفوائد البهية بعد أن قال : أحسن كتاب وجدته في هذا الباب . والكتاب : جمع كتيبة ، ومراده : الطبقة .

الاعتكاف

أعمال المعتكف		أنواعه	أحكام عامة
<div style="display: flex; justify-content: space-around;"> <div> <p>خارج المسجد</p> <ul style="list-style-type: none"> الحاجة الشرعية كالجمعة . فيعد فوراً . الحاجة الطبيعية كالبول ويرجع عنها . الحاجة الضرورية . كهدم المسجد ، والخوف من ظالم أو على نفسه اللصوص . فيدخل غيره فوراً . وإن خرج بلا عذر فقد اعتكفه . </div> <div> <p>في المسجد</p> <div style="display: flex; justify-content: space-between;"> <div> <p>مكروه</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - إضمار البيع ٢ - عقد التجارة . ٣ - عوم الصحة . ٤ - التكلم إلا بخير . </div> <div> <p>مباح</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - الأكل ، الشرب ، النوم ٤ - عقد البيع لحوائج وعياله . </div> </div> </div> </div>		<ul style="list-style-type: none"> ١ - واجب في المتلذذ بشرط الصوم . ٢ - سنة مؤكدة : المشر الأواخر من رمضان . ٣ - مستحب بقية الأوقات . 	<ul style="list-style-type: none"> حكمه : مشروع بالكتاب والسنة . تعريفه : هو الإقامة بنية في مسجد الجماعة . للعمرة في مسجد بيتها . فضله : أشرف الأعمال من إخلاص ثمرته : التفرغ لعبادة المولى وتلبيح قلبه إليه في ربه منه : الجماع ودواعيه .

* * *

خاتمة الكتاب

وَهَذَا مَا تَبَيَّرَ مِنْ انْتِخَابِ الشَّرْحِ وَاجْتِصَارِهِ الْيَسِيرِ ؛ كَتَيْبِيرِ الْمَتْنِ وَشَرْحِهِ
لِلْعَاجِزِ الْحَقِيرِ ، وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا بِعِنَايَةِ مَوْلَاهُ الْقَوِيِّ الْقَدِيرِ .
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ .
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رُسُلِهِ وَسَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
وَذُرِّيَّتِهِ وَمَنْ وَالَاهُ .

وَنَسْأَلُ اللَّهَ شُبْحَانَهُ مَتَوَسِّلِينَ إِلَيْهِ بِالنَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الرَّحِيمِ أَنْ يَجْعَلَهُ وَشَرْحَهُ
وَمُخْتَصَرَهُ هَذَا عَمَلًا خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ وَبِالشَّرْحِ ، وَلِهَذَا الْمَتْنِ
مِنْهُ لِلتَّيْسِيرِ النَّفْعَ الْعَمِيمَ ، وَيُجْزِلَ بِهِ وَبِهِمَا الثَّوَابَ الْجَسِيمَ ، وَأَنْ يَمْتَعَنَا بِبَصَرِنَا ،
وَسَمْعِنَا وَقُوَّتِنَا ، وَجَمِيعِ حَوَائِصِنَا ، وَأَنْ يَخْتَمَ بِالصَّالِحَاتِ أَعْمَالِنَا ، وَأَنْ يَغْفِرَ لَنَا
وَلِوَالِدَيْنَا ، وَمَشَائِخِنَا وَأَصْحَابِنَا ، وَإِخْوَانِنَا وَذُرِّيَّتِنَا ، وَأَنْ يَسْتَرَّ عِيُونَنَا وَيَرْزُقَنَا
مَا تَقَرَّبَ بِهِ عِيُونُنَا حَالًا وَمَالًا . آمِينَ . اهـ .



الأسئلة

- ما معنى الاعتكاف (لغة وشرعاً) ؟ وما هو مصدره اللغوي (متعدياً ، أو لازماً) ؟

- أين يتم الاعتكاف ؟ ولماذا ؟ وما رأي أبي يوسف في ذلك ؟

- أين تعتكف المرأة ؟ ولماذا ؟ وما هو مسجد بيتها ؟

- ما هو ركن الاعتكاف ؟ وما شرطه ؟

- ما سبب وجوب النذر ؟ وما حكمه (واجباً ، أو نفلاً) ؟

- ما هي شروط الاعتكاف ؟ حبذا لو كانت نظاماً !! وهل النطق شرط لانعقاده ؟

- ما هي أقسام الصوم ؟ وما معنى واجب في المنذور (تنجيذاً ، وتعليقاً) ؟

* لماذا سُميت ليلة القدر بهذا ؟ ومتى هي ؟ لماذا أخفيت ؟ وما علامتها ؟

- ما رأي أبي حنيفة في وقتها ؟ وبماذا أجاب عن أدلة الغير ؟

- ما هو شرط صحة الاعتكاف المنذور ؟

- هل تصح نية الاعتكاف ما شيا ؟ وبم يبطل الاعتكاف ؟

- (يباح للمعتكف الخروج لحاجة شرعية ، أو طبيعية ، أو ضرورية) اشرح ذلك .

- هات أمثلة للحاجة الضرورية التي يخرج لها المعتكف . وما حكمه لو خرج بلا عذر ؟

- ما حد الإغماء والجنون الذي يبطل به الاعتكاف ؟ ولماذا ؟ وما قول الصحابين ؟

- ما هي الأعمال الشخصية التي يباح للمعتكف فعلها ؟

- ما حكم بيع المعتكف وشراؤه ؟ ولماذا ؟

- اذكر ما تعرف عن صوم الصمت ؟ وما يباح للمعتكف التكلم فيه ؟
- ما حكم شهوة الفرج في الاعتكاف (وطء ، دواعي ، جوازاً صحة) ؟ ولماذا ؟
- لماذا تلحق الدواعي بالوطء في الإحرام وال ؟ هار والاستبراء ؛ دون الصوم
- يبطل الاعتكاف بالوطء ، ودواعيه (عمدأ ، سهواً) ولو مكرهاً . . كالصلاة والحج ، بخلاف الصوم ! لماذا ؟
- هل تفتن الليالي بالأيام بنذر اعتكافها وبالعكس أم لا ؟ وهل يلزم متابعتها ؟ ولماذا ؟
- ما هو ضابط تتابع أيام الاعتكاف ولياليها ؟
- اشرح قول المؤلف (ولزمته ليلتان بنذر يومين ، لأن المثنى في معنى الجمع فليلحق به احتياطاً) .
- متى يدخل الناذر معتكفه ؟ وماذا يلزمه بنذر يومين ؟ ولماذا ؟
- هل تعمل نية الناذر في تخصيص الليالي والنهر ؟ وماذا يلزم ناذر الشهر ؟ ولماذا ؟
- ما دليل مشروعية الاعتكاف (لغة ، عقلاً ، نصاً) ؟
- اذكر شيئاً من محاسن الاعتكاف ؟ وما مثاله ؟
- اذكر شيئاً من ترجمة الإمام عطاء ابن أبي رباح رحمه الله تعالى .
- اشرح قول المؤلف رحمه الله تعالى (ونسأل الله سبحانه وتوسلين إليه بالنبي الرحيم أن يجعله وشرحه ومختصره) . ما معنى التوسل ؟ وما حكمه ؟ وما المراد بضمير يجعله وشرحه ومختصره ؟
- أجب بـ (صح) أو خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
- * العكف معناه : الحبس ، وهو الوقف الخيري على المساجد ﴿والهدي معكوفاً﴾ .

* الاعتكاف : هو حبس النفس في المسجد الحرام للطواف ﴿لِلطَّائِفِينَ﴾
وَالْعَاكِفِينَ﴿

* شرط صحة الاعتكاف أن يكون في مسجد تصلى فيه الصلوات الخمس .

* مسجد المرأة هو تواضعها بين يدي زوجها بغير سجود .

* إذا أذن الرجل لامرأته بالاعتكاف ليس له أن يطأها ؛ أو يمنعها .

* شروط الاعتكاف المنذور سنة ومنها الصوم ، ولو من حائض أو نفساء .

* يشترط الخلو عن الحيض والنفاس ؛ والجنابة للاعتكاف المنذور .

* يشترط للاعتكاف الإسلام والبلوغ والعقل ، والمسجد والنية فقط .

* سبب الاعتكاف النذر للواجب ، واتباع النبي ﷺ للمسنون ، وطلب الثواب للنفل .

* الاعتكاف المطلوب شرعاً ثلاثة أقسام فرض عين للحجاج ، وفرض كفاية في العشر الأخير ، وسنة كفاية لجميع المساجد بقية العام .

* ليلة القدر هي ليلة السابع والعشرين حصراً في كل عام .

* ليلة القدر : اسم لست ليال : النصف من شعبان ، وليلة العيد ، وليلة السابع والعشرين ، وليلة أول رمضان وبداية عشر ذي الحجة ، وليلة عرفة .

* ليلة القدر عند أبي حنيفة في رمضان تتقدم وتتأخر . . وأنها في السنة كلها .

* ليلة القدر عند الصاحبين في رمضان لكنها معينة : وقال الشيخ الأكبر : في السنة كلها .

* أجاب أبو حنيفة عن الأقوال المختلفة بليلة القدر أنها في ذلك الزمن كذلك .

* من علاماتها أن تهطل المطر في صبيحتها ، وتطلع الشمس بلا شعاع .

* أخفيت ليلة القدر لئلا يدعو الجاهلون بالقطيعة والآثام فيستجاب لهم .

* يستحب الاعتكاف طيلة السنة إلا في العشر الأخير ، والمنذور .

- * يشترط الصوم للاعتكاف في النذر المعلق ؛ دون النذر المطلق .
- * لا يصحُّ النذر إلا بالتلفظ بالنية ، ويصحُّ الاعتكاف بلا نية .
- * الاعتكاف المسنون لا يشترط له الصوم ؛ ولو في العشر الأخير .
- * يشترط ، الصوم في رواية الحسن لاعتكاف النفل ؛ لأنَّ أقلَّه يوم .
- * تصحُّ نية الاعتكاف النافلة ولو ماشياً أو لمُدَّة يسيرة ؛ ولو عبوراً في المسجد .
- * لا يخرج المعتكف ؛ ولو امرأة في منزلها . إلا لضرورة : شرعية ، طبيعية ، ضرورية .
- * كل نفل يلزم بالشروع إلا الاعتكاف لأنَّه ينتهي بالخروج .
- * خرج المعتكف للجمعة أو العيدين يعود بعد أدائهما فوراً ، فإن أتمَّ في جامعها بطل .
- * من الحاجة الضرورية انهدام المسجد ، أو تفرُّق أهله ، أو خوف اللصوص فيعود إلى منزله فوراً .
- * خرج معتكف الواجب بلا عذر معتبر فسد الواجب ؛ وأثم ويجب قضاؤه .
- * يبطل الاعتكاف إذا دام أيَّاماً ، ويقضي بعد زوالهما .
- * لو خرج المعتكف أكثر اليوم بطل اعتكافه عند أبي حنيفة ؛ لا عند الصاحبين .
- * أكل المعتكف وشربه ونومه وعقوده لغير التجارة في المسجد ، فلو خرج لها فسد .
- * يكره عقد التجارة وإحضار المبيع فيه ، وكذا الإجارة للكسب كالخياطة .
- * صوم الصمت قرينة لقوله تعالى ﴿إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم إنسياً﴾ .
- * حفظ المعتكف لسانه عن النطق بما لا يفيد قرينة ، لقوله ﷺ « من صمت نجا » .

- * التكلم بغير خير لا يجوز للمعتكف ، وإلا بطل اعتكافه .
- * يحرم الوطء ودواعيه على المعتكف نهاراً ؛ لا ليلاً ، كالصيام .
- * القبلة واللمس والمصافحة والتفكير والنظر بشهوة لا تفسد الاعتكاف ؛ ولو أنزل .
- * الجماع ودواعيه لا تفسد الاعتكاف ناسياً وتفسده عامداً .
- * الإحرام والظهار والاستبراء والصوم والاعتكاف يمنع الجماع ودواعيه .
- * نظر بشهوة ، أو تفكير حتى أنزل فسد اعتكافه .
- * ناذر أيام معينة يعتكف معها لياليها فيدخل قبل الغروب ويخرج بعد آخر أيامه .
- * ناذر الليالي متتابعة لا يعتكف معها أيامها شرط التتابع ؛ أو لا .
- * ما كان متفرقاً في نفسه لا يجب الوصل فيه ، وما كان متصل الأجزاء لا يجوز تفريقه .
- * يلزمه ليلتان بنذر يومين ، لأن المثنى في معنى الجمع احتياطاً .
- * تصح نية النهر خاصة دون الليالي لما دون شهر ؛ ولو نذراً .
- * تصح نية النهر خاصة في نذر اعتكاف شهر معين ، ولا تصح في غير معين .
- * لو نذر شهر (بالنهر دون الليالي) صريحاً ، أو استثناء (إلا الليالي) صح .
- * الاعتكاف مشروع في غير المسجد الحرام لقوله تعالى ﴿ عاكفون في المساجد ﴾ .
- * الاعتكاف واجب في العشر الأخير ، لأن النبي ﷺ لم يتركه منذ قدم المدينة حتى قبض .
- * الاعتكاف أشرف الأعمال إذا كان عن إخلاص لأنه يفرغ القلب من أمور الدنيا .

* عطاء بن أبي رباح أستاذ ابن عباس رضي الله عنهما .
* قال أبو حنيفة رحمه الله : ما رأيت أفقه من عطاء ، ولا أجمع للعلوم من حماد .

* مثل المعتكف مثل رجل وقف بباء ملك أو وزير ليعطيه فضل الدنيا .
- أكمل ما يلي ، واحذر الكذب على رسول الله ﷺ :
* كان ﷺ يعتكف من رمضان حتى توفاه الله ، ثم بعده .
* لما اعتكف ﷺ العشر الأوسط أتاه جبريل فقال : « إِنَّ أَمَامَكَ » .
* قال ﷺ : « اَلْتَمِسُوهَا فِي ، وَ اَلْتَمِسُوهَا فِي » .
* قال تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ .
* قال عليّ وحذيفة : لا عتكاف إلا في
* قال ﷺ : « لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ إِلَّا أَنْ عَلَى »
* كان ﷺ لا يخرج من معتكفه إلا

* * *

كِتَابُ الزَّكَاةِ

كِتَابُ الْحَجَّ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

تعريفها : هي : تملكُ مالٍ مخصوص لشخص مخصوص .
حكمها : فرضت على ١- حرٌّ ، ٢- مسلم ، ٣- مكلف ، ٤/١ - مالك لنصاب^(١) . . من نقد ؛ ولو تيرا^(٢) ، أو حُلِيًّا ، أو آنية ، أو ما يساوي قيمته من عُرُوض تجارة ، ٤/٢ - فارغ عن الدين ، و ٤/٣ - عن حاجته الأصلية ، ٤/٤ - نام ؛ ولو تقديراً .

وشرط وجوب أدائها : حَوْلَانُ الحَوْلِ^(٣) على النصاب الأصلي ، وأما المستفادُ

(١) هو الحدُّ المقدَّر بين الوجوب وعدمه .

وهو من الذهب عشرون مثقالاً ؛ بما يساوي ستاً وتسعين غراماً مما عياره : ٢٣ .
ومن الفضة مئتا درهم بما يساوي سبع مئة غرام ؛ أو أقل ، كما حررناه ص ١١٣ .
ثم إن كان المال عين الذهب أو الفضة فنصابه منه . وإن كان فلوساً - ومثله الأوراق النقدية في زماننا - ، أو عروض تجارة ؟ فيقوم بأحدهما . . إن تساويا ، وإلا ! بأن بلغ نصاباً بأحدهما دون الآخر . . فيجب التقسيم بما بلغ ؛ إن ذهباً وإن فضة .
وفي زماننا نصاب الفضة حوالي ثُمْنِ نصاب الذهب فيجب التقدير بالفضة .
بقي إن بلغ بأحدهما نصاباً وخُمُساً . . عند الإمام ، وبالأخر أقل ؟ قوم بالأنفع للفقير ، وصورته : لو كانت بحيث لو قومها بالدرهم بلغت مئتين وأربعين ، وبالدنانير ثلاثاً وعشرين ، قومها بالدرهم لوجب ستة فيها ، بخلاف الدنانير ؛ فإنه يجب فيها نصف دينار . . وقيمته خمسة ، ولو بلغت بالدنانير أربعة وعشرين وبالدراهم مئتين [وستة وثلاثين ؟ قومها بالدنانير .

وهذا هو المراد بالأنفع للفقير في حقِّ الأخذ ؛ لا في حقِّ المعطي ، لأن البحث دائر بين غني وفقير ، والمراد بالغني المالكُ المزكِّي الدافع ، والمراد بالفقير المستحقُّ المدفوع له . والله تعالى أعلم .

(وانظر ردَّ المحتار : ٣١ / ٢) .

(٢) التبر : الذهب الخالص قبل سبكه ؛ أو ضربه .

(٣) الحول : هو السَّنة القمرية اثنا عشر شهراً .

في أثناء الحول! فيضمُّ إلى مُجَانِيهِ ، ويزكِّي بتمام الحول الأصلي . . سواء استفيد بتجارة ؛ أو ميراث ؛ أو غيره .

تعجيل الأداء : ولو عَجَّل ذو نصاب لسنين؟ صحَّ .

وشرط صحة أدائها : نية مقارنة لأدائها للفقير ؛ أو وكيله^(١) ، أو لعزل ما وجب ، ولو مقارنةً حكمية ، كما لو دفع بلا نية ؛ ثم نوى . . والمال قائم بيد الفقير .

فرع : ولا يشترط علم الفقير أنها زكاة ؛ على الأصحَّ ، حتى لو أعطاه شيئاً وسماه « هبة » ؛ أو « قرضاً » . . ونوى به الزكاة صحَّت .

سقوط الواجب : ولو تصدَّق بجميع ماله ؛ ولم ينو الزكاة؟ سقط عنه فرضها .

(١) هو مثل الجمعيات المسماة «الخيرية» في زماننا، وهي تتولى جمع الأموال من زكوات وصدقات وندور وغيرها لتوزعها على الفقراء ، فهي وكيلة عن الدافع .

ثم ينبغي اختيار الأحسن منها - علماً والتزاماً - ويجب التنبيه لأمر:

١- لا يحلُّ تقاضي شيء من الأجرة على الجباية ؛ لأنها وكيلة عن الدافع ، فيجب دفع كلِّ ما جُمع ليد الفقير فوراً . وسواء في ذلك النسبة المعينة ؛ أو الأجر المطلق ، ما لم يكن فقيراً ؛ فيلزم أن يملكه الدافع المالك ومباشرة .

وأما دعوى أنهم من «العاملين عليها» ؛ فليس بصحيح ، لأن العامل يجب أن يعينه السلطان فيفرض له على قدر عمله ، وأما جباة زماننا فمشروط عليهم الجباية مجاناً ، والمتبرع لا يستحقُّ أجراً .

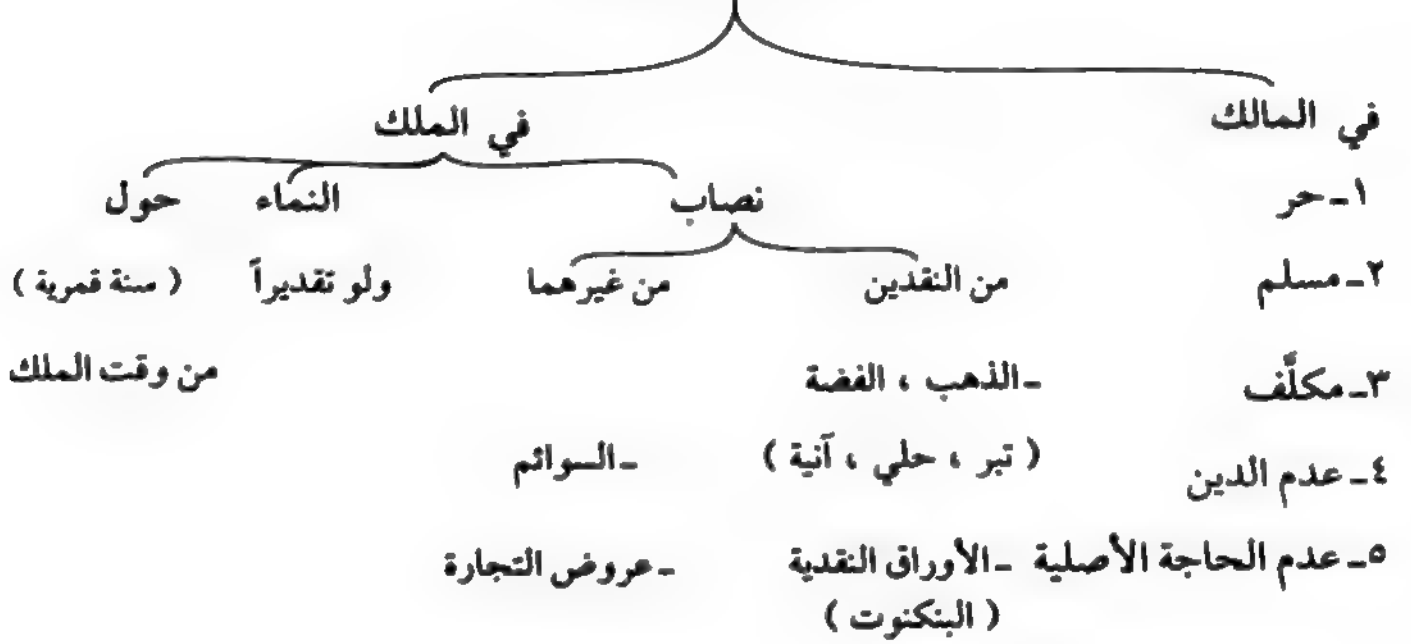
٢- لا يجوز شراء أثاث ؛ أو متاع ؛ أو غير ذلك من حوائج الجمعية ، بل يجب إيصال كلِّ ذلك إلى الفقير وتمليكهُ إياه ، إلّا أن يستأذن الجابي موكله الدافع باستبدال ذلك بحوائج تُدفع للفقير . ولا تبرأ ذمّة المزكّي ما لم تصل ليد الفقير .

٣- لا يحلُّ خلط أموال الزكاة بعضها مع بعض ، أو مع أموال أخرى إلا بإذن المالك ولو دلالة ، فيجب أن يُعلِّمه بالعرف .

٤- يجب إخراج صدقة الفطر قبل صلاة العيد ، وهي . . وإن كانت تصحُّ بعدها ؛ لكن مع الكراهة التحريمية . وستأتي ص ٤٠٠ .

لذا يجب على المزكّي دفع الزكاة إلى الفقير مباشرة ، وإلّا يختار أهل العلم والورع الموثوق بدينهم وأمانتهم ، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم .

شروط وجوب الزكاة



بقي شيء آخر يجب التنبيه عليه وهو أن عثمان رضي الله عنه فوّض الزكاة في الأموال الباطنة إلى أهلها ، وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكبر فانعقد إجماعاً سكوتياً ، وبه ينقطع حقّ العمالة عن العاملين بعده ، إذ انعدم عملهم ، وتبقى في الأموال الظاهرة وتكليف السلطان ، فليس للمتبرّع ، ومنه الجمعيات الخيرية إعطاء شيء للعمالة ، وإلا ضمنوها للفقير ، إذ لا تبرأ ذمة المزكّي ما لم يؤدّها وكيله ، لأنّ يده يده موكله . فبادخارها وتأخيرها تردّ شهادته . والله تعالى أعلم .

ثم من أغرب ما سمعت أن ما يجمع في المساجد عقب الجمعة يقتطع القائمون على الشاثر شيئاً منه باسم (العمالة) لقاء وضع الصناديق وعدّ المال المجبي . وهو اختلاس محرم !

مبحث

أداء زكاة الديون

وزكاة الدين^(١) على أقسام : فإنه ١- قوي ، و ٢- وسط ، و ٣- ضعيف .
فالقوي ؛ وهو : بدل القرض ، ومال التجارة ؛ إذا قبضه . . وكان على
مُقِرٍّ ؛ ولو مفلساً ، أو على جاحِدٍ عليه يئنة . . زكاه لما مضى .
حكمه : ويتراخى وجوب الأداء إلى أن يقبض أربعين درهماً ؛ لأنَّ ما دون
الخُمس من النصاب عفو لا زكاة فيه على قوله . وكذا فيما زاد بحسابه .
والوسط ؛ هو : بدل ما ليس للتجارة ؛ كثمن ثياب البذلة ، وعبد الخدمة ،
ودار السكنى .
حكمه : لا تجب الزكاة فيه . . ما لم يقبض نصاباً . ويعتبر لما مضى من الحول
من وقت لزومه لِذمة المشتري . . في صحيح الرواية^(٢) .
والضعيف ؛ وهو : بدل ما ليس بمال ؛ كالمهر ، والوصية ، وبدل الخلع ،
والصلح عن دم العمد ، والدية ، وبدل الكتابة ، والسعاية .
حكمه : لا تجب فيه الزكاة . . ما لم يقبض نصاباً ؛ وَيَحُلُّ عليه الحول بعد
القبض ، وهذا عند الإمام .
وأوجباً عن المقبوض من الديون الثلاثة بحسابه مطلقاً^(٣) .
مال الضمار : وإذا قَبِضَ مالَ الضَّامَرِ^(٤) لا تجب زكاة السنين الماضية ؛ وهو :

(١) يعني : الدين الذي تجب فيه تأدية الزكاة .

(٢) تقابلها رواية ابن سماعه : لا زكاة فيه حتى يقبض نصاباً ويحول عليه الحول ؛
كالضعيف ، وقد صححها في «البدائع» و«غاية البيان» . والله تعالى أعلم .

(٣) بلغ نصاباً ؛ أو لا ، حال الحول ؛ أو لم يحل ، بل يضمُّ إلى نصابه .

(٤) هو : ما لا يملك الانتفاع به ؛ مع بقاء الملك .

ك- ١- أبق . و٢- مفقود . و٣- مفصوب . . ليس عليه بيّنة . و٤- مالٍ ساقط في البحر . و٥- مدفون . . في مفازة^(١) ؛ أو ٦- دارٍ عظيمةٍ ؛ وقد نسي مكانه . و٧- مأخوذ مصادرة^(٢) . و٨- مودّع عند مَنْ لا يُعرَف . و٩- دين لا بيّنة عليه .

فرع : ولا يجزىء عن الزكاة دينٌ أبريء عنه فقير بنيّها^(٣) .

ما يجزىء في الدفع : وصحّ دفعُ عَرَضٍ ، ومكيل ، وموزون ؛ عن زكاة التقدين بالقيمة^(٤) ، وإن أدّى من عين التقدين ! فالمعتبر وزنها أداء ؛ كما اعتبر وجوباً .

وتُضمُّ قيمةُ العروضِ إلى الثمنين ، والذهبُ إلى الفضة قيمةً .

ونقصان النصاب في الحول لا يضرُّ ؛ إن كَمُلَ في طرفيه ، فإن تملّك عَرَضاً بنيّة التجارة ؛ وهو لا يساوي نصاباً . . وليس له غيره ؛ ثمّ بلغت قيمته نصاباً في آخر الحول ؟ لا تجب زكاته لذلك الحول^(٥) .

مطلب

في تقدير النصاب

تقدير النصاب : ونصاب الذهب : عشرون مثقالاً ، ونصاب الفضة : مئتا درهم ؛ من الدراهم التي كلّ عشرة منها وزنٌ سبعة مثاقيل^(٦) .

(١) المفازة: الصحراء.

(٢) أخذه السلطان ظلماً.

(٣) لأن شرطها التمليك «الإيتاء».

(٤) وتقدر القيمة بثمن التكلفة عليه ؛ لا ما يقدر فيه للبيع فلا يحسب على الفقير ربح السلعة.

(٥) بل لا بدّ من حول يتبدأ عند بلوغ النصاب.

(٦) راجع ص ٣٩١ .

زكاة الأوقاص : وما زاد على نصابٍ وبلغ خُمُساً^(١) زكاه بحسابه .

اعتبار الغلبة : وما غلب على الغش ؛ فكالخالص من التقدين .

فرع : ولا زكاة في الجواهر ، واللائي . . . إلّا أن يملكها بنية التجارة ، كسائر العروض^(٢) .

تغيّر السعر : ولو تمّ الحول على مكيل ؛ أو موزون . . . فغلا سعره ؛ أو رخصاً فأدّى من عينه رُبع عُشره ؟ أجزاء . وإن أدّى من قيمته ؟ تعتبر قيمته يوم الوجوب ، وهو تمام الحول . . . عند الإمام . وقالوا : يوم الأداء لمصرفها .

ضمان هلاكها : ولا يضمن الزكاة مفترط غير متلف ، فهلاك المال بعد الحول يُسقط الواجب ، وهلاك البعض حصته ، ويُصرف الهالك إلى العفو ، فإن لم يجاوزها فالواجب على حاله .

الزكاة جبراً : ولا تؤخذ الزكاة جبراً ، ولا من تركته إلّا أن يوصيَ بها ، فتكون من ثلثها .

الحيلة لعدم الوجوب : ويجيز أبو يوسف الحيلة لدفع وجوب الزكاة^(٣) .
وكرّهما محمد - رحمهما الله تعالى - .

وجوب الزكاة في الديون^(٤)

الدين الضعيف

الدين الوسط

الدين القوي

تعريفه : بدل ما ليس بمال

(مهر ، عوض خلع ، وصية ، دية)

حكمه : لا تجب الزكاة إلّا بقبض

نصاب وحولان حول عليه بعد القبض .

تعريفه : بدل المستهلك للحوائج

مسكن ، ملبس ، حوائج الاستعمال

حكمه : تجب الزكاة بقبض

نصاب : متا درهم فأكثر

ولو لم يحل الحول

تعريفه : بدل القرض

أو بدل مال التجارة

حكمه : تجب الزكاة بقبض

أربعين درهماً فأكثر ، وعن ما مضى

(١) وهذا قول الإمام، فلا يجب فيما زاد على المتي درهم ما لم يبلغ متين وأربعين .

وقال الصحابان : يجب في الزائد حصته بالغاً ما بلغ ؛ ولو درهماً أو بعض درهم الله تعالى أعلم .

(٢) وإن بلغت نصاباً ، إلّا أنها تمنع جواز إعطاء الزكاة لمالكها .

(٣) كأن يهب المال قبل انتهاء الحول ؛ ثم يسترّقه بعده ، فلا تجب الزكاة لعدم الحول . والله تعالى أعلم .

(٤) التفصيل قول الإمام . وقال الصحابان : ما يقضيه كملك حديد يضاف للنصاب في حوله .

الأسئلة

- ما هي الزكاة؟ وما معنى حولان الحول؟ وهل يصحُّ لذي النصاب تعجيلها؟
- ما هو النَّصاب؟ وما هي الأموال التي يجب منها الزكاة؟
- هل يشترط علم الفقير أنها زكاة؟ وهل تسقط الفرضية عن تصدق بجميع ماله؟
- ما هي أقسام الديون؟ اذكر أمثلتها؟ وما حكم كل منها؟
- ما معنى الكلمات التالية : النصاب ، الحول ، عروض التجارة ، نام ، الضمار ، الأوقاص .
- اشرح فيما يوجب الزكاة : كون المال فارغاً عن الدين ، وعن حاجته الأصلية ، نام ولو تقديراً .
- يشترط لصحة أداء الزكاة نية مقارنة لو حكمية؟ اشرحها ، وبين وقت النية .
- ما معنى (زكاة الدين على أقسام)؟ وما هو الدين الوسط؟ وما حكمه؟
- اذكر خمساً مما يعدُّ مالاً ضمّاراً وما حكمه في حق الزكاة؟ وهل تحلُّ الزكاة لمالكه؟ وهل تجب منه الزكاة؟
- هل يجزئ إسقاط الدين عن الزكاة؟ ولماذا؟ وهل يجوز دفع الزكاة من غير النقدين؟
- كيف يقدر الزكاة في السلع إذا غلا سعرها ؛ أو رخص؟
- ما معنى الحيلة لدفع وجوب الزكاة؟ وما حكمها؟ ولماذا؟
- اجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحح الخطأ ، واختر الأكثر صحة :
 - * فرضت الزكاة على حرٍّ مسلم مكلف ؛ ولو صبيّاً يملك نصاباً .
 - * النصاب هو الحدُّ المقدّر لوجوب الزكاة من الذهب والفضة ؛ دون عروض التجارة .

- * نصاب الذهب عشرون مثقالاً تساوي ستاً وتسعين غراماً .
- * نصاب الفضة مئتا درهم يساوي خمس مئة غرام .
- * المستفاد في أثناء الحول يبدأ حولاً جديداً مستقلاً إذا بلغ نصاباً .
- * لو عجل ذو نصاب لسنين لا يصح .
- * لا تصح الزكاة بغير نية متقدمة على الدفع ، أو مقارنة له حقيقة .
- * المستفاد أثناء الحول بتجارة يضم إلى مثله . وفي الميراث يبدأ حولاً جديداً .
- * يشترط علم الفقير أنها زكاة في الأصح ، فلا تصح باسم (هبة) ؛ أو (قرض) .
- * لو تصدق بجميع ماله . . ولم ينو الزكاة . . لا يسقط عنه فرضها .
- * الجمعيات الخيرية وكيلة عن الدافع لا تسقط الفريضة حتى تؤدى للفقير .
- * الدين القوي هو الموثق ببيئة خطية ، أو إقرار شخصي .
- * الدين الوسط : هو الذي أقر به صاحبه لكنه مفلس .
- * الدين الضعيف : بدل النفقة ، أو المسكن ، أو السيارة للركوب .
- * يزكي الدين المقبوض إذا بلغ أربعين درهماً فأكثر عما مضى .
- * يزكي الدين الضعيف إذا قبض نصاباً وحال الحول على قبضه ؛ دون ما مضى .
- * أوجب الصاحبان عن المقبوض من الديون بحضته من الزكاة .
- * مال الضمار هو الذي خبأ مالكة بدون تجارة .
- * لا تجب الزكاة في مال الضمار عن السنين السابقة .
- * تصح الزكاة بإبراء الفقير عن دينه إذا لم يكن استقرضه بنية الاحتيال .
- * تم الحول على مكيل أو موزون فارتفع سعره ! يعتبر الأقل .
- * تجوز الحيلة لثلا تجب عليه الزكاة بعد الحول عند أبي يوسف .
- * الحيلة لدفع الزكاة أن يرسلها إلى الفقير دون أن يعرف مرسلها .

بَابُ الْمَصْرِفِ

١- من يكون مصرفاً :

هو ١- الفقير : وهو مَنْ يملك ما لا يبلغ نصاباً ؛ ولا قيمته من أيّ مال كان ، ولو صحيحاً مكتسباً .

و٢- المسكين ؛ وهو : من لا شيء له ^(١) .

و٣- المكاتب ^(٢) .

و٤- المديون : الذي لا يملك نصاباً ؛ ولا قيمته . . فاضلاً عن دينه .

و٥- في سبيل الله ؛ وهو : منقطع الغزاة ^(٣) ، أو الحاجُّ .

و٦- ابن السبيل ؛ وهو : من له مال في وطنه ، وليس معه مال .

و٧- العامل عليها : يعطى قدر ما يسعه وأعوانه ^(٤) .

تخير المزكي : وللمزكي الدفع إلى كلِّ الأصناف ، وله الاختصار على واحد

(١) ولو دون نصاب . فهو أسوأ حالاً من الفقير عندنا .

(٢) هو العبد يكتبه سيّده على ماله ، فإن آذاه . . عتق .

(٣) من عجز عن اللحاق بجيش المسلمين لفقره بهلاك نفقة أو دابة ، فتجلّ له الزكاة ؛ ولو كان مُكْتَسِباً . ومنه طلبة العلم المنقطعون عن أسباب الدنيا ؛ لنصرة الدّين وخدمة المسلمين .

(٤) بالوسط ، فإن تبع شهوته في مأكّل ؛ أو مشرب ؛ حرم إعطاؤه . كما أنه لا يعطى إلاّ ما يقبضه ، ولا يزيد عن النصف ؛ ولو كفايته . وهذا لو الأمر له بالعمالة السلطان أو نائبه ، فلو متبرّعاً بالجباية . . فهو وكيل الدافع ؛ لا يحلّ له شيء من الزكاة بالجباية . فليتنبه . هذا وإنما لم يذكر «المؤلفة قلوبهم» ؛ لإبطال حقّهم نسخاً . وعليه انعقد الإجماع ، ودلّ عليه حرمان عمر رضي الله عنه إياهم بمحضر الصحابة من غير نكير !

مع وجود باقي الأصناف .

٢- من لا يكون مصرفاً : ولا يصح دفعها

لـ ١- كافر ، و٢- غني يملك نصاباً ؛ أو ما يساوي قيمته ؛ من أي مال كان . . فاضل عن حوائجه الأصلية ، و٣- طفل غني ، و٤- بني هاشم ، و٥- مواليتهم . واختار الطحاوي : جواز دفعها لبني هاشم^(١) . و٦- أصل المزكي ؛ و٧- فرعه^(٢) ، و٨- مملوكه ؛ و٩- مكاتبه ؛ و١٠- معتق بعضه ، و١١- كفي ميت ، و١٢- قضاء دينه ، و١٣- ثمن قين^(٣) يُعتق .

اعتبار الظن : ولو دفع بتحر^(٤) لمن ظنه مصرفاً ؛ فظهر بخلافه ؟ أجزاء ، إلا أن يكون عبده ؛ أو مكاتبه^(٥) .

إغناء الفقير :

لـ المكروه : وكره الإغناء ؛ وهو : أن يفضل للفقير نصاب بعد قضاء دينه ، وبعد إعطاء كل فرد من عياله دون نصاب من المدفوع إليه ، وإلا فلا يكره .

ب- المندوب : وندب إغناؤه عن السؤال .

نقل الزكاة : وكره نقلها بعد تمام الحول لبلد آخر ؛ لغير قريب ، وأحوج ، وأورع ، وأنفع للمسلمين بتعليم .

(١) طالما حرّموا حقهم من بيت المال في الخمس .

(٢) أصله : أبوه وأمه ؛ وأصولهما من الرجال والنساء .

وفرعه : ابنه وبنته ؛ وأولادهما من الذكور والإناث .

(٣) القين : عبد خالص العبودية .

والمراد أن يعتقه الذي اشتراه بركة ماله ، أو يعتق عليه بمجرد الشراء . . كأن يكون

أباه ؛ أو ذا رحم محرم منه ، لعدم التملك له . والله تعالى أعلم .

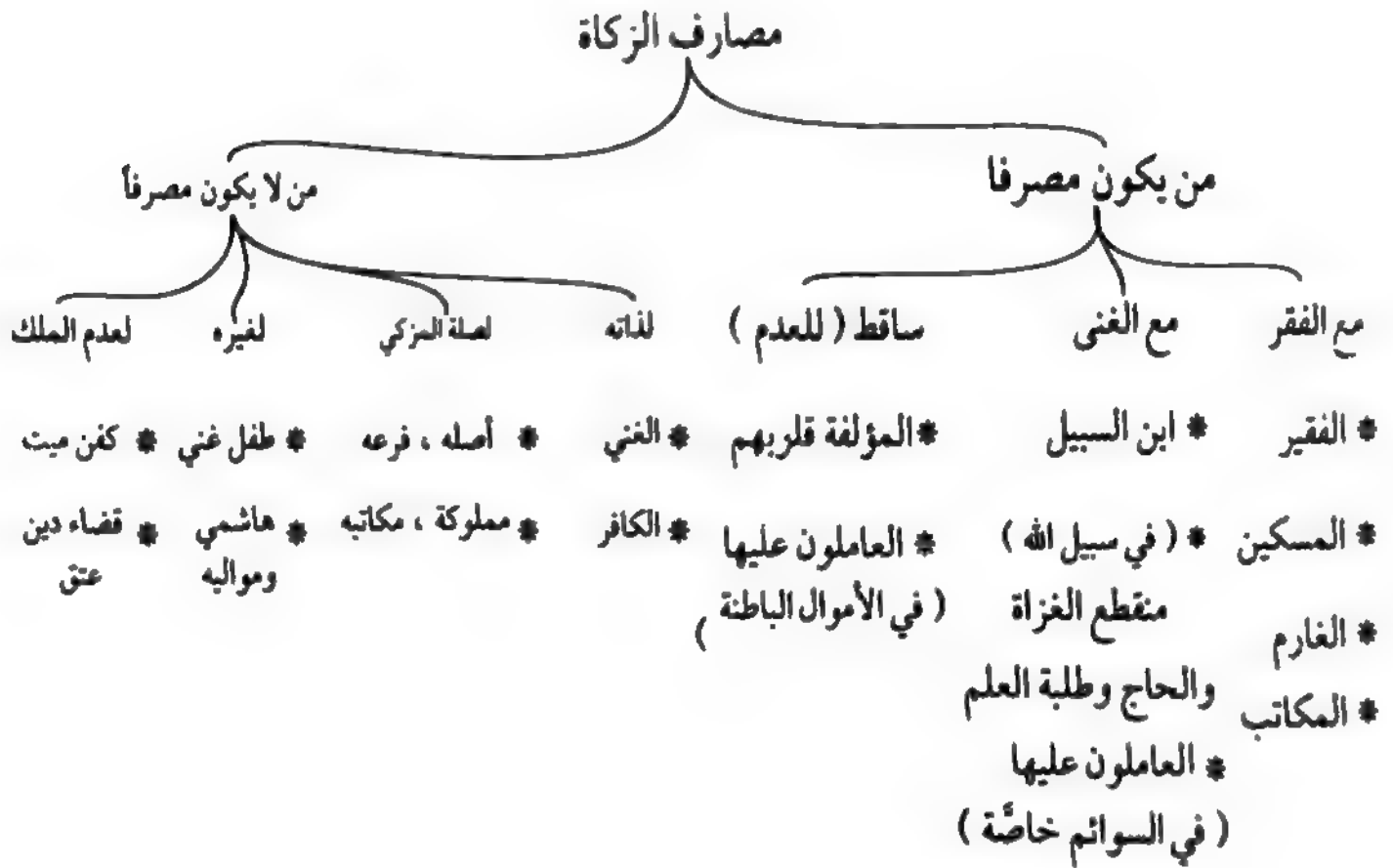
(٤) التحري : بذل الجهد لنيل القصد .

(٥) لأن الملك عاد إليه .

تفضيل المصارف والأفضل : صرفها ١- الأقرب .. فالأقرب ؛ من كل ذي رحم محرم منه ، ثم ٢- لجيرانه ، ثم ٣- لأهل محلته ، ثم ٤- لأهل حرفته ، ثم ٥- لأهل بلده .

وقال الشيخ أبو حفص الكبير^(١) - رحمه الله - : لا تقبل صدقة الرجل .. وقربته محاويج ؛ حتى يبدأ بهم فيسد حاجتهم .

* * *



(١) الإمام أبو حفص أحمد بن حفص البخاري (الكبير) من كبار مشايخ الحنفية، أخذ عن محمد بن الحسن، وله اختيار وترجيح في المذهب، وهو والد أبي حفص (الصغير).

الأسئلة

- عدد مصارف الزكاة! و اشرح الفقير والمسكين! وأيهما أسوأ حالاً؟
- لو سامحنا المديون بالدين لا يصح! لماذا؟
- من هو المديون الذي يكون مصرفاً للزكاة . وهل يكفي مسامحته بنية الزكاة؟ ولماذا؟
- من هو ابن السبيل؟ وهل يعطى من الزكاة لو كان غنياً في بلده؟
- من هو العامل على الزكاة؟ وكم يعطى؟ وما حكمه الآن؟
- هل يلزم المزكي بدفع الزكاة إلى كل المصارف؟ وماذا لو دفع لمن ظنه مصرفاً فتبين خلافه؟
- من هم الذين لا يجوز دفع الزكاة إليهم؟
- ما معنى قوله ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾؟ وما معنى قوله ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾؟
- اشرح الكلمات التالية :
- الغارمون ، في سبيل الله ، موالي بني هاشم ، ثمن من يعتق .
- ما هو المقدار الذي يدفعه المزكي للفقير (ندباً وكراهة وجوازاً)؟
- رتب هذه المصارف التي ينبغي الدفع إليهم حسب الأفضل :
- الجيران ، أهل بلده ، أهل حرفته ، أقاربه المحارم ، أهل محلته .

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

١- شرائط وجوبها : تجبُ على ١- حرٌّ ، ٢- مسلم ، ٣- مكلف .

قيودُ النصاب

٤- مالك لنصاب ؛ أو قيمته - وإن لم يحُلْ عليه الحول - عند طلوع فجر يوم الفطر ؛ ولم يكن للتجارة^(١) ، فارغ عن ١- الدين ، ٢- حاجته الأصلية ، ٣- حوائج عياله ؛ والمعتبرُ فيها الكفاية . لا التقدير ؛ وهي : ١- مسكنه ، ٢- أثاثه ، ٣- ثيابه ، ٤- فرسه ، ٥- سلاحه ، ٦- عبيده للخدمة .

٢- لزوم أدائها : فيخرجها عن ١- نفسه ، ٢- أولاده الصغار الفقراء .

وإن كانوا أغنياء؟ يخرجها من مالهم ، ولا تجبُ على الجدِّ . في ظاهر الرواية ، واختير^(٢) أنَّ الجدَّ كالأب عند فقده ؛ أو فقره^(٣) .

وعن ٣- ممتلكاته للخدمة ، ٤- مدبره ، ٥- أمّ ولده ؛ ولو كفاراً .

لا عن ١- مكاتبه ، ولا ٢- ولده الكبير ، ٣- زوجته ، ٤- قنٍّ مشتركٍ ، ٥- أبٍ ؛ إلا بعد عوده^(٤) ، وكذا ٦- المصوب ، ٧- المأسور .

(١) وكذا لو لم يكن نامياً بأن كان متاع بيت أو ثياباً أو نحو ذلك مما لا يستعمله ؛ ولم يعد للتجارة .

(٢) اختاره في «الاختيار» ، وهي رواية الحسن . وهي في حق الأب الميت ؛ كما في «الخانية» (٢٢٨/١) : ليس على الأب أن يؤدي الصدقة عن أولاد ابنه المعسر . إذا كان الأب حياً ؛ باتفاق الروايات ، وكذا لو كان الأب ميتاً ؛ في ظاهر الرواية .

(٣) وهو كذلك في غير ما نحن فيه ، ومسائل أخرى ذكرناها في «منية الأخيار» وهي حاشيتنا على كتاب «الاختيار» فراجعها .

(٤) لو عاد قبل صلاة العيد .

٣٢ تقديرها : وهي : أ- نصف صاع من ١- بُزْ ، أو ٢- دقيقة ، أو ٣- سويقه .
أوب- صاع ١- تمر ، أو ٢- زبيب ، أو ٣- شعير . وهو : ثمانية أرطال بالعراقي^(١) .

مطلب في دفع القيمة

ويجوز دفع القيمة . وهي أفضل عند وَجْدَان ما يحتاجه ، لأنها أسرع لقضاء حاجة الفقير .

وإن كان زمنَ شِدَّةٍ ! فالحنطة ، والشعير ؛ وما يؤكل . . أفضل من الدراهم .
ووقت الوجوب : عند طلوع فجر يوم الفطر . فمن مات ؛ أو افتقر . . قبله ،
أو أسلم ؛ أو اغتنى ؛ أو وُلِدَ . . بعده ؟ لا تلزمه .

مستحبها : ويستحب إخراجها قبل الخروج إلى المصلّى ، وصحّ لو قدّم ، أو
آخر ، والتأخير مكروه .

فرع : ويدفع كلّ شخص فطرته لفقير واحد .
واختلف في جواز تفريق فطرة واحدة على أكثر من فقير ! .
ويجوز دفع ما على جماعة لواحد . . على الصحيح .

والله الموفق للصواب

(١) حرّره العلامة الشيخ عبد العزيز عيون السود رحمه الله تعالى بأنّه :

الصاع = أربعة أمداد = ٣٦٤٠ غراماً .

والمُدّ = رطلان = ٩١٠ غرامات .

الرطل = ١٣٠ درهم = ٤٥٥ غراماً وهو يساوي (ليبرة) تماماً بالمصطلح المعاصر .

وهذا في العراقي ، وهو قول الإمام الأعظم رضي الله عنه . وقال صاحبان :

الصاع = خمسة أرطال وثلاث رطل ، والمُدّ = رطل وثلاث .

وهذا في الحجازي فيكون الصاع عندهما : ٢٤٠٥ غرامات ، والمُدّ = ٦٠١ غراماً .

والأحوط الآن أن تقدّر الفطرة بثُمْنِيَّة قمح جيد ؛ وهي ثُمْنُ مُدٍّ مما يستعمله أهل

الشام . والله تعالى أعلم .

واجبات مالية

صدقة الفطر

فرض الزكاة

- | | |
|---|---|
| - تعريفه : تملك مال مخصوص لمصرف مخصوص | - تعريفها : تملك مال مؤقت بربضان |
| - حكمه : فرض على مكلف مالك لنصاب لمضي حول | - حكمها : واجب عن مالك نصاب آني |
| - شرط الوجوب : التكليف (بلوغ ، عقل ، الإسلام) | - شرط وجوبها : التكليف (بلوغ ، عقل ، الإسلام) |
| - يشترط الحول | - تجب بطلوع فجر الفطر |
| - يشترط النماء | - لا يشترط كون المال ناميا |
| - يخرج المالك أو وكيله | - يخرجها عن نفسه وعن من يموّنه |

الأسئلة

- ما حكم صدقة الفطر؟ وعلى من تحب؟ وما الفرق بين نصابها ونصاب الزكاة؟
- ما هي قيود النصاب لتجب فيه صدقة الفطر؟ ومتى وقت وجوبها؟
- عن يودي المكلف صدقة الفطر؟ وهل يودي الرجل عن أولاده أو أحفاده؟ ولماذا؟
- من هم الذين يؤدون عن أنفسهم؟ وهل يدفع الزوج عن زوجته ، أو عبده الآبق؟ ولماذا؟
- ما هو مقدار الفطرة؟ وهل تجوز القيمة فيها؟ وإذا جازت فأيهما أفضل؟ ولماذا؟
- متى تؤدى؟ وما حكم تأخيرها؟ وهل يجوز تفريقها على فقراء ، أو جمعها لفقير؟ ولماذا؟

كِتَابُ الْحَكِّ

كِتَابُ الْحَجِّ

- تعريفه : هو زيارة بقاع مخصوصة ؛ بفعل مخصوص .. في أشهره ؛ وهي :
شوال ، وذو القعدة ، وعشر ذي الحجة .
حكمه : فرضٌ مرّة .. على الفور ؛ في الأصح .
شروط فرضيته : ثمانية ؛ على الأصح :
١- الإسلام . ٢- العقل . ٣- البلوغ . ٤- الحرية . ٥- الوقت .
٦- القدرة على الزاد ؛ ولو بمكّة .. بنفقة وَسَط .

مبحث الراحلة

- ٧- القدرة على راحلة ١ / ٧- مختصة به ، أو ٧ / ٢- على شِقٍّ محمل بـ أ-
الملك ؛ أو ب- الإجارة - لا الإباحة ؛ والإعارة- لغير أهل مكة - وَمَنْ
حولهم .. إذا أمكنهم المشي بالقدم والقوّة بلا مشقّة ، وإلا فلا بُدَّ من
الراحلة مطلقاً ، وتلك القدرة فاضلة عن نفقته ، ونفقة عياله إلى حين عوده ،
وعمّا لا بدّ منه ؛ كالمنزل ، وأثاثه ، وآلات المحترفين ، وقضاء الدين .
٨- يشترط العلمُ بفرضيّة الحجّ ١ / ٨- لمن أسلم بدار الحرب ؛ أو
٢ / ٨- الكونُ بدار الإسلام .
وشروط وجوب الأداء : خمسة ؛ على الأصح :
١- صحّة البدن .. ٢- زوال المانع الحسيّ عن الذهاب للحجّ . ٣- أمن
الطريق . ٤- عدم قيام العدة .

مبحث المَحْرَم

و٥- خروج أ- محرم . . ولو من رضاع ؛ أو مصاهرة^(١) . .
 ١/٥ - مسلم ، ٢/٥ - مأمون ، ٣/٥ - عاقل ، ٤/٥ - بالغ ، أ ب - زوج . .
 لامرأة في سفر^(٢) .

والعبرة بغلبة السلامة بَرّاً وبحراً^(٣) ؛ على المفتى به .

شروط صحّة أدائه : ويصحّ أداء فرض الحج بأربعة^(٤) أشياء للحرّ :

١- الإحرام ، و٢- الإسلام وهما شرطان :

ثمّ الإتيان بركنيه : وهما ١- الوقوف مُحَرِّماً بعرفات لحظة ؛ من زوال يوم

(١) إلّا مع خوف الفتنة، فلا تسافر - في زماننا - مع أخيها رضاعاً، ولا مع ختنها - صهرها -
 إن كانتا شابتين . والله تعالى أعلم .

(٢) قيدٌ لاشتراط المَحْرَم، فلا يشترط لأهل مكة ومن حولها المَحْرَم لوجوب الأداء .
 والمراد بمسافة السفر ههنا اليوم والليلة ، وينبغي أن تكون عليه الفتوى لفساد الزمان،
 بل ربما كانت الحرمة أكد في أقلّ من ذلك في هذا الزمن والعياذ بالله ! وفي البلد الحرام
 لا يأمنون حتى في المصر؛ ولو خارجةً إلى الحرم؛ أو أحيائه بمكة كما يعرف ذلك
 أهلها؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

(٣) وجوّ الآن .

(٤) وهي تفصيلاً تسعة أشياء للأداء المطلق؛ وهي :

١- الإسلام، و٢- الإحرام، و٣- الزمان، و٤- المكان، و٥- التمييز، و٦- العقل،
 و٧- مباشرة الأفعال؛ إلّا بعذر، و٨- عدم الجماع، و٩- الأداء من عام الإحرام .
 أما شرط صحّة أدائه عن الفرض فتسعة أيضاً :

١- الإسلام، و٢- بقاؤه إلى الموت، و٣- العقل، و٤- الحرية، و٥- البلوغ،
 و٦- الأداء بنفسه؛ إن قدر، و٧- عدم نية النقل، و٨- عدم الإفساد، و٩- عدم النية عن
 الغير . وبعضها متداخلة في بعضها؛ كما ترى ! فتنبه .

وانظر رد المحتار : ١٤١/٢ . والله تعالى أعلم .

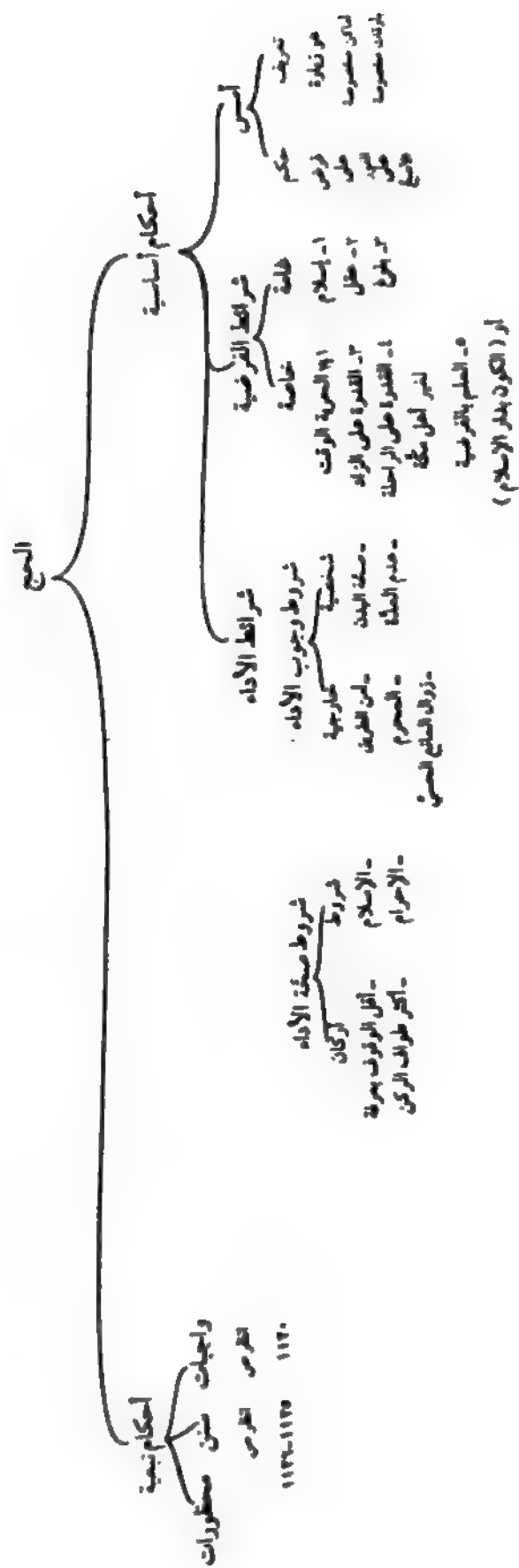
التاسع إلى فجر يوم النحر ، بشرط عدم الجماع قبله ؛ مُخْرِماً .
 ٢ - الركن الثاني : هو أكثر طواف الإفاضة . . في وقته ؛ وهو : ما بعد
 طلوع فجر النحر .

واجبات الحج

- ١- إنشاء الإحرام من الميقات . و٢- مدُّ الوقوف بعرفات إلى الغروب^(١) .
- و٣- الوقوف بالمزدلفة فيما بعد فجر يوم النحر ؛ وقبل طلوع الشمس .
- و٤- رمي الجمار . و٥- ذبح القارن ؛ والمتمتع^(٢) . و٦- الحلق .
- و٧- تخصيصه بالحرم ؛ وأيام النحر . و٨- تقديم الرمي على الحلق^(٣) .
- و٩- نحر القارن والمتمتع بينهما^(٤) . و١٠- إيقاع طواف الزيارة في أيام
 النحر^(٥) . و١١- السعي بين الصفا والمروة في أشهر الحج . و١٢- حصوله
 بعد طواف معتد به . و١٣- المشي فيه لمن لا عذر له . و١٤- بُدْءُ السعي من
 الصفا . و١٥- طواف الوداع . و١٦- بُدْءُ كُلِّ طواف بالبيت من الحجر
 الأسود . و١٧- التيامن فيه^(٦) . و١٨- المشي فيه لمن لا عذر له .
- و١٩- الطهارة من الحَدَثَيْنِ^(٧) . و٢٠- ستر العورة . و٢١- أقلُّ الأشواط بعد
 فعل الأكثر من طواف الزيارة . و٢٢- ترك المحظورات .

(١) خاصٌّ بمن وقف نهاراً، ولا يلزم الواقف بعد الغروب مدُّ، بل يكفي الوجود ولو
 لحظة، أو مروراً.

- (٢) سيأتي معنى القارن والتمتع وأفضليتهما ص ٤٢١-٤٢٢ .
- (٣) وإن وجب عليه الذبح قدَّمه على الحلق أيضاً بترتيب (ردح).
- (٤) بين الرمي والحلق مرتباً كما في التعليق قبله.
- (٥) ولا يجب ترتيبه مع شيء من الواجبات، إلا أنه يكره تقديمه على الحلق؛ كما في «ردِّ
 المختار: ١٤٩/٢». وعلى التدب يرتب (ردح - حط).
- (٦) بجعل الكعبة عن يساره ويطوف عن اليمين.
- (٧) الأكبر والأصغر، ويجب في الأصغر شاة، وفي الأكبر تجب بدنة. وهذا في «الإفاضة»
 وسيأتي ص ٤٢٦، ٤٢٨ .



واجبات الحج

الواجبات المستقلة

الحلق

- دبح الرأس فأكثر

- تقصير دبح الرأس فأكثر

- كون التقصير مقدار أنملة فأكثر

- تخفيفه بالحرم

- تخفيفه بأيام النحر

الذبح

- ذبح القارن

- أو الممتنع

- تزنيته بين الرمي والحلق

- تزنيته بعد الرمي والذبح

- ذبح الجزاء لمن وجب عليه

- كونه بالحرم

الرمي

- رمي الجمار الثلاث

- إيطاؤها بعد فجر النحر

- رمي كل جمر أسج

- مياثرته بنفسه إلا بغير

في السعي

- كونه بين الصفا والمشروء

- السعي فيه إلا بغير

- فعله بعد طواف

- مطلقاً ولو تقلداً

- البداءة بالصفا

في التوافر

في الوقوف

- مكثه بمكة إلى الغروب

- وثقوف مزدلفة

- بين النحر والشمس

في الإحرام

- لفظه

- اللهم إني

- أريد الحج ليسره لي

- إنشاء من الميقات

- التلبية

في الطواف

- أقل طواف الركن

- ثلاث أمواط بعد الأكثر

- طواف الإفاضة

- بأيام النحر

- بالبداية من كل

- شوط بالحجر

- التيامن

- السعي إلا بغير

- الطهارة من الحدثين

- ستر العورة

مطلب

محظورات الإحرام

- كـ ١- لبس الرجل المخيط . ٢- ستر رأسه ووجهه . ٣- ستر المرأة وجهها . ٤- الرفث . ٥- الفسوق . ٦- الجدال . ٧- قتل الصيد ، ٨- الإشارة إليه ، ٩- الدلالة عليه .

وسنن الحج

- منها : ١- الاغتسال^(١) . . . ولو لحائض ؛ ونفساء ، أو الوضوء . . . إذا أراد الإحرام . ٢- لبس إزار ورداء جديدين أبيضين^(٢) . ٣- التطيب . ٤- صلاة ركعتين^(٣) .

مطلب

أوقات التلبية

- و٥- الإكثار من التلبية بعد الإحرام رافعاً بها صوته ؛ ١/٥ - متى صلى ، أو ٢/٥ - علا شرفاً ، أو ٣/٥ - هبط وادياً ، أو ٤/٥ - لقي ركباً ، و٥/٥ - بالأسحار . ٦- تكريرها كلما أخذ فيها . ٧- الصلاة على النبي ﷺ . ٨- سؤال الجنة . ٩- صحبة الأبرار . ١٠- الاستعاذة من النار . ١١- الغسل لدخول مكة . ١٢- دخولها من باب المغلاة^(٢) نهراً . ١٣- التكبير ؛ والتهليل تلقاء البيت الشريف . ١٤- الدعاء بما أحب عند رؤيته ؛ وهو مستجاب^(٣) . ١٥- طواف القدوم للأفاقي ؛ ولو في غير أشهر

(١) قبل الإحرام .

(٢) مقبرة أهل مكة .

(٣) انظر ص ٤١٧ - ٤١٨ لمعرفة مواضع استجابة الدعاء .

الحجّ . و ١٦- الهرولة فيما بين الميّلين الأخضرين للرجال . و ١٧- المشي على هَيْئَةٍ في باقي السعي . و ١٨- الإكثار من الطواف ؛ وهو : أفضل من صلاة النفل للأفاقي . و ١٩- الخطبة بعد صلاة الظهر يومَ سابع ذي الحجة بمكّة ؛ وهي : خطبة واحدة . . بلا جلوس ؛ يعلمُ المناسك فيها . و ٢٠- الخروج بعد طلوع الشمس يوم التروية^(١) من مكّة لعنّى ، و ٢١- المبيت بها ، ثمّ الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة إلى عرفات ؛ فيخطب الإمام - بعد الزوال قبل صلاة الظهر والعصر المجموع . . جَمَعَ تقديم مع الظهر - خطبتين يجلس بينهما . و ٢٢- الاجتهاد في التضرّع والخشوع ، والبكاء بالدموع ، والدعاء للنفس ؛ والوالدين ؛ والإخوان المؤمنين . . بما شاء من أمر الدارين في الجَمْعَيْن^(٢) . و ٢٣- الدفع بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات^(٣) . و ٢٤- النزول بمزدلفة مرتفعاً عن بطن الوادي بقرب جبل قُزَح . و ٢٥- المبيت بها ليلة النحر . و ٢٦- المبيت بمنى أيام منى بجميع أمتعه ، وكره تقديم ثقله إلى مكّة إذ ذاك ، ويجعل منى عن يمينه ، ومكّة عن يساره حالة الوقوف لرمي الجمار .

مطلب أحكام الرمي

٢٧- وكونه راكباً حالة رمي جمرة العقبة في كلّ الأيام ، و ٢٨- ماشياً في الجمرة الأولى التي تلي المسجد ؛ والوسطى . و ٢٩- القيام في بطن الوادي حالة الرمي . و ٣٠- كون الرمي في اليوم الأول فيما بين طلوع الشمس

(١) هو الثامن من ذي الحجة .

(٢) جمع عرفة في التاسع من ذي الحجة بعد الزوال، وجَمَعَ مزدلفة بين طلوع فجر النحر وطلوع شمسهِ . والأول الدعاء فيه مستجاب في حقوق الله عز وجل ، والثاني بتحُمُلِ الله التبعات عن عباده في حقوق العباد . والله تعالى أعلم . نسأله الفوز في الدارين آمين .

(٣) بعد دفع الإمام .

وزوالها ، وفيما بين الزوال وغروب الشمس في باقي الأيام .
 تكميل : وَكُرَّةَ الرَّمِي فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ؛ والرابع . . فيما بين طلوع الفجر
 والشمس ، وَكُرَّةَ فِي اللَّيَالِي الثَّلَاثِ^(١) ؛ وَصَحَّ ، لِأَنَّ اللَّيَالِيَ كُلَّهَا تَابِعَةٌ لِمَا
 بَعْدَهَا مِنَ الْأَيَّامِ إِلَّا اللَّيْلَةَ الَّتِي تَلِي عَرَفَةَ !! حَتَّى صَحَّ فِيهَا الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ ؛
 وَهِيَ : لَيْلَةُ الْعِيدِ ، وَلَيَالِي رَمِي الثَّلَاثِ ، فَإِنَّهَا تَابِعَةٌ لِمَا قَبْلَهَا .
 والمباح من أوقات الرمي : ما بعد الزوال إلى غروب الشمس من اليوم
 الأول .

وبهذا علمت أوقات الرمي كلها ؛ جوازاً ، وكراهةً ، واستحباً .
 ومن السنة : ٣١- هَدْيُ الْمَفْرُودِ بِالْحَجِّ . و٣٢- الْأَكْلُ مِنْهُ ، وَمِنْ هَدْيِ
 التَّطَوُّعِ ؛ وَالْمَتْعَةِ ؛ وَالْقِرَانِ فَقَطْ^(٢) .
 ومن السنة : ٣٣- الْخُطْبَةُ يَوْمَ النُّحْرِ^(٣) مِثْلَ الْأُولَى ؛ يَعْلَمُ فِيهَا بَقِيَّةُ
 الْمَنَاسِكِ - وَهِيَ ثَلَاثَةُ خُطَبٍ الْحَجِّ - . و٣٤- تَعْجِيلُ النَّفَرِ - إِذَا أَرَادَهُ - مِنْ مَنَى
 قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ ، وَإِنْ أَقَامَ بِهَا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ مِنْ
 الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ ! فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ وَقَدْ أَسَاءَ . وَإِنْ أَقَامَ بِمَنَى إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ
 الْيَوْمِ الرَّابِعِ ! لَزِمَ رَمِيهِ^(٤) .

(١) ليلة الحادي عشر فما بعدها . أمّا ليلة النحر فلا قائل به ، فضلاً عن أن يفعلها فقيه ؛ أو
 متفقاً ، وسيصرّح بعد قليل أنها من أوقات الوقوف ؛ فلا ينازعه الرمي .

(٢) أي : احتراز عن ذبح الجزاء .

(٣) الصواب : ثاني يوم النحر ، لأنّ المحفوظ أن هذه الخطبة في الحادي عشر ، لأن الأولى
 في سابع ذي الحجة بمكة ، والثانية تاسع ذي الحجة بعرفات ، والثالثة هذه في منى حادي
 عشر ذي الحجة .

وقوله (مثل الأولى) يعني : خطبة واحدة ؛ بعد الزوال قبل الصلاة ، لأنّ الثانية
 - خطبة عرفات - خطبتان بعد الصلاة . والله تعالى أعلم .

(٤) قبل الزوال .

ومن السنة : ٣٥- التزول بالمُحَصَّب^(١) ساعة بعد ارتحاله من منى .
 و٣٦- شرب ماء زمزم . و٣٧- التَّضَلُّعُ منه^(٢) . و٣٨- استقبال البيت .
 و٣٩- النظر إليه قائماً . و٤٠- الصَّبُّ منه على رأسه وسائر جسده ؛ وهو لما^(٣)
 شرب له من أمور الدنيا والآخرة .

ومن السنة : ٤١- التزام المُلتَزِم- وهو أن يضع صدره ووجهه عليه^(٤) .
 و٤٢- التثبُّتُ بالأسْتار ساعة داعياً بما أحب . و٤٣- تقبيل عتبة البيت .
 و٤٤- دخوله بالأدب والتعظيم .

تكميل : ثم لم يبق عليه إلا أعظم القُرْبَات ؛ وهي : زيارة النَّبِيِّ ﷺ
 وأصحابه ، فينويها عند خروجه من مَكَّة من باب شُبَيْكَةَ^(٥) من الشَّيْءِ السفلى ،
 وسنذكر ص ٤٢٩ للزيارة فصلاً على حَدِّثِهِ - إن شاء الله تعالى - .

(١) موضع بين مَكَّة ومنى من جهتها .

(٢) الازدياد بامتلاء : بزيادة الشرب ؛ أو إراقته على البدن .

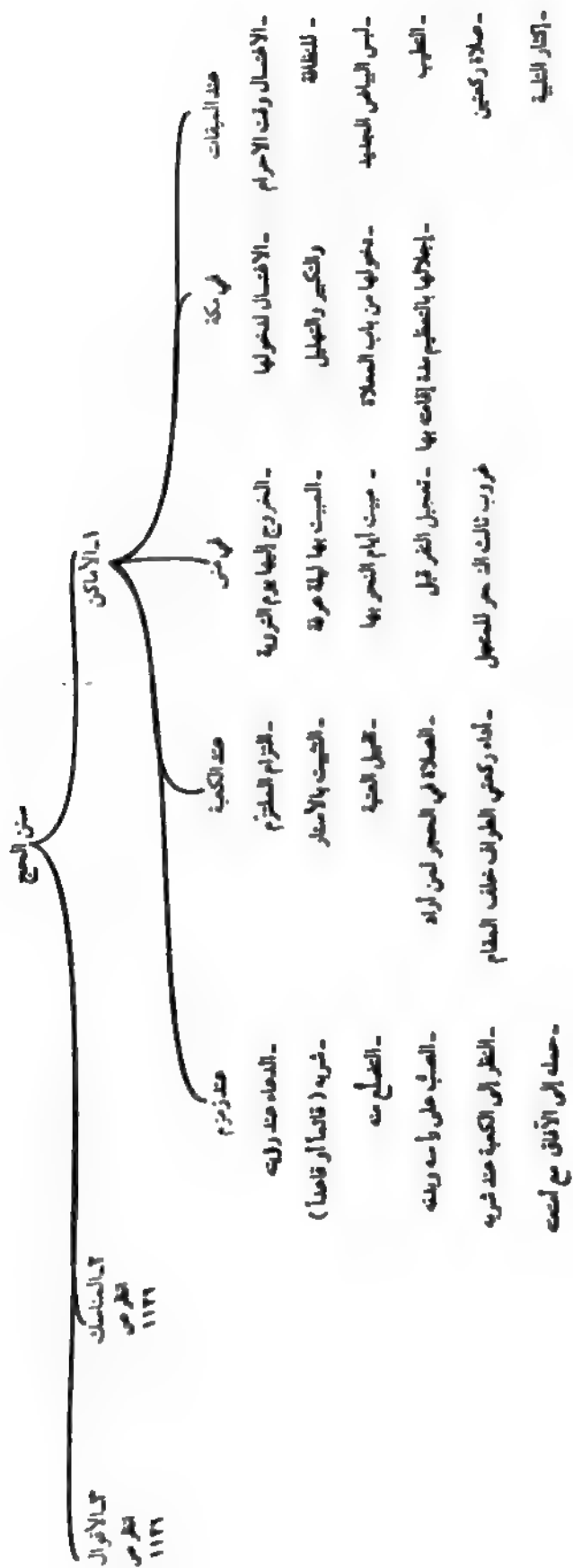
فقد أخرج ابن ماجه : ٣٠٦١ ، والدارقطني : ٢٨٨/٢ ، والحاكم : ٤٧٢/١ عن
 ابن عباس مرفوعاً : «إِنَّ آيَةَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُتَأَفِّقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَفَلَّحُونَ مِنْ زَمْرَمَ» قال
 البوصيري : إسناده صحيح ، ورجاله موثقون .

وفي «تاريخ مَكَّة» للأزرقي : ٥٢/٢ ، والديلمى : ٢٢٥٥ عن ابن عباس : «التَّضَلُّعُ مِنْ
 مَاءِ زَمْرَمَ بَرَاءَةٌ مِنَ التَّفَاقُرِ» رمز السيوطي ٣٤٠٦ لحسنه ، وأقره المناوي ٢٨٣/٣ على
 كلام فيه . والله أعلم .

(٣) . يعني من قضاء الحوائج . وقد أشار به إلى قوله ﷺ : «مَاءُ زَمْرَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ» . انظر
 تخريجه ص ٤١٧ .

(٤) إن لم يكن محرماً ، لما فيه من الطيب المحظور على المحرم ، والمُلتَزِم : ما بين الحجر
 الأسود إلى باب الكعبة ، والدعاء عنده مستجاب ؛ كما سيأتي ص ٤١٧ - ٤١٨ .

(٥) محلة بمَكَّة قرب الحرم . والشَّيْءُ : المكان المرتفع وهي العقبة .





فصل في

في كيفية تركيب الحج

إرادة الإحرام : إذا أراد الدخول في الحج . . أحرم من الميقات « رابغ »^(١) فيغتسل ؛ أو يتوضأ - والغسل أحب - ، وهو : للتنظيف ، فتغتسل المرأة الحائض ؛ والنساء . . إذا لم يضرها .

ويستحب كمال النظافة بقص الظفر ، والشارب ، ونشف الإبط ، وحلق العانة ، وجماع الأهل ، والدُّهن ؛ ولو مُطَيِّباً ، ويلبس الرجل إزاراً ورداءً . . جديدين ؛ أو غسيلين - والجديد الأبيض أفضل - ، ولا يُرَّزُه ، ولا يعقده ، ولا يخلله ؛ فإن فعل ؟ كره^(٢) ، ولا شيء عليه .

وتطيب ، وصل ركعتين ؛
النية : وقل « اللهم ؛ إني أريد الحج فبسرّه لي وتقبله مني » .
ولبّ دُبُر [كل] صلاتك تنوي بها الحج .

التلبية ؛ وهي « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لا شريك لك لَبَّيْكَ ، إنَّ الحمدَ والنعمةَ والمُلْكَ لك ؛ لا شريكَ لك » ولا تنقص من هذه الألفاظ شيئاً ، وزد فيها : « لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، والخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدَيْكَ ، لَبَّيْكَ والرُّغْبَى إِلَيْكَ » .
والزيادة سنة .

بعد النية : فإذا لَبَّيْتَ ناوياً . . فقد أحرمت ، فاتَّقِ^(٣) الرِّفْتَ ؛ وهو الجماع .
- وقيل : ذكْرُهُ بحضرة النساء . . والكلام الفاحش ، والفسوق ،

(١) ميقات أهل مصر ؛ والشام من البحر ، ويقابله الجُحفَة . وعلى غيرهم مراعاة مواقيتهم ، وإنما ذكره المؤلف لأهل بلده ، والمراد الميقات . والله تعالى أعلم .

(٢) تنزيهاً ، لتعبير غيره بالإساءة .

(٣) احذر ، واجتنب .

والمعاصي ، والجَدالَ مع الرُفقاء ، والخدم ، وقَتَلَ صيدَ البرِّ ، والإشارة إليه ؛ والدَّلالة عليه ، ولُبْسَ المَخِيطِ ، والعِمَامَةِ ، والخُفَّيْنِ ، وتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ؛ والوجهِ ، ومَسَّ الطَّيْبِ ، وحَلَقَ الرَّأْسِ ؛ والشَّعرِ .

ويجوز الاغتسالُ ، والاستظلالُ بالخَيْمةِ ، والمَخِيلِ ، وغيرهما^(١) ، وشُدُّ الِهْمِيانِ^(٢) في الوَسَطِ .

وأَكْثَرَ التَّلِيَةِ متى صَلَّيْتَ ، أو عَلَوْتَ شَرْفاً^(٣) ، أو هَبَطْتَ وادياً ، أو لَقِيتَ رَجُلاً ، وبالأَسْحارِ ؛ رافعاً صَوْتَكَ بلا جُهدٍ مُضِرٍّ .

دخول مكة : وإذا وَصَلْتَ إلى مكة . . يُسْتَحَبُّ أَنْ تَغْتَسَلَ ، وتَدْخُلَهَا نَهَاراً من بابِ المَعْلَى^(٤) لتكونَ مُسْتَقْبَلاً في دخولِكَ بابَ البَيْتِ الشَّرِيفِ تَعْظِيماً .

عند المسجد الحرام : ويستحبُّ أَنْ تكونَ مُلَبِّياً في دخولِكَ حَتَّى تَأْتِيَ بابَ السَّلَامِ ؛ فتَدْخُلَ المسجدَ الحَرَامَ منه . . متواضعاً ، خاشعاً ، مُلَبِّياً ، ملاحظاً جَلالَةَ المَكَانِ ، مُكَبِّراً ، مُهَلِّلاً ، مُصَلِّياً على [سَيِّدِنَا] النَّبِيِّ ﷺ ، مُتَلَطِّفاً بِالْمَزَاحِمِ^(٥) دَاعِياً بما أُخْبِتَ^(٦) ، فَإِنَّهُ مُسْتَجَابٌ عِنْدَ رُؤْيَةِ البَيْتِ المُكَرَّمِ^(٧) .

عند الحجر : ثُمَّ اسْتَقْبَلِ الحَجَرَ الْأَسْوَدَ ؛ مُكَبِّراً ، مُهَلِّلاً ، رافعاً يَدَيْكَ - كما في الصَّلَاةِ - ، وَضَعَهُمَا على الحَجَرِ وَقَبْلَهُ بلا صوتٍ ، فَمَنْ عَجَزَ عن ذلك إِلَّا بِإِذَاءٍ؟ تَرَكَهُ ، وَمَسَّ الحَجَرَ بِشَيْءٍ وَقَبْلَهُ ؛ أو أَشَارَ إِلَيْهِ من بعيدٍ . . مُكَبِّراً ،

(١) كالمِظْلَةِ ونحوها .

(٢) الِهْمِيَانِ : حِزَامُ الوَسَطِ ، تَوْضِعُ فِيهِ التَّقْوِدُ وما أَشَبَّهَا .

(٣) مَكَاناً مُشْرِفاً ؛ مُرْتَفِعاً ؛ وَلَوْ الطَّائِرَةُ .

(٤) من جِهَةِ الشَّرْقِ .

(٥) أَمَاكِنُ الزَّحَامِ .

(٦) والأَفْضَلُ أَنْ يَبْتَدِءَ الدَّعَاءَ بِقَوْلِهِ : اللَّهُمَّ ؛ اجْعَلْنِي مُسْتَجَابَ الدَّعْوَةِ ، اللَّهُمَّ ؛ زِدْ بَيْتَكَ

هَذَا تَشْرِيفاً . . . إلخ ما وَرَدَ .

(٧) سَيَاتِي بَيَانُهَا نَظْماً ص ٤١٨ .

مهلاً ، حامداً ، مصلياً على [سيدنا] النبي ﷺ .

الطواف : ثم طُفَّ آخِذاً عن يمينك ممّا يلي الباب مضطّعباً^(١) - وهو : أن تجعلَ الرِّدَاءَ تحت الإبط الأيمن ، وتلقّي طرفه على الأيسر - سبعة أشواط داعياً فيه بما شئت . وطُفَّ وراءَ الحُطيم^(٢) .

فرع : وإن أردت أن تسعى بين الصفا والمروة عَقِبَ الطَّوْفِ ؛ فارْمُلْ في الثلاثة الأشواط الأول - وهو : المشي بسرعة مع هزِّ الكتفين ؛ كالمبارز يتبخر بين الصفيين - ، فإن زَحَمَ الناس وقف ، فإذا وجد فرجة رَمَلَ ، لأنه لا بدُّ له^(٣) منه ، فيقف حتى يقيمه على الوجه المسنون ، بخلاف استلام الحجر الأسود ، لأنَّ له بَدَلًا ؛ وهو استقباله ، ويستلم الحجر كلما مرَّ به .

ويختتم الطَّوْفَ به ، ويركعتين في مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، أو حيث تيسر من المسجد ، ثم عاد فاستلم الحجر - وهذا طواف القدوم ، وهو سنة للأفاقي - .

السعي : ثم يخرج إلى الصفا فيصعد ويقوم عليها حتى يرى البيت فيستقبله . . مكبراً ؛ مهلاً ؛ مصلياً ؛ داعياً ، ويرفع يديه مبسوطتين .

ثم يهبط نحو المروة على هَيْئَتِهِ^(٤) ، فإذا وصل بطن الوادي . . سعى بين الميلين الأخضرين ؛ سعيّاً حثيثاً^(٥) ، فإذا تجاوز بطن الوادي . . مشى على

(١) ولا يسرُّ الاضطباع إلا في طواف واحد فقط ؛ هو الذي يسعى بعده ؛ سواء القدوم ، أو الإفاضة . وأما ما يفعله العوام من كشف الكتف دائماً . . فجهل ، ولا يسمى « اضطباعاً » ؛ لأنه غير مسنون . والله أعلم .

(٢) هو المكان المحتجز عن الكعبة شبه القوس من جهة الميزاب ، وسمي حطيماً لأنه حُطِمَ منها في البناء الجاهلي الأخير .

(٣) هكذا في النسخ المعتمدة للتحقيق ، والصواب : لا يدل له . لأن الرَّمَلَ ليس واجباً حتى يكون لا بدُّ له منه . وقوله بعد قليل (لأن له بدلاً) يوضحه . والله تعالى أعلم .

(٤) بهدوء وأناة .

(٥) سريعاً .

هَيْتِهِ حتى يأتي المروة ؛ فيصعد عليها ، ويفعل كما فعل على الصفا ،
ويستقبل البيت ؛ مكبراً ، مهللاً ، ملئياً ، مصلياً^(١) ، داعياً باسطاً يديه نحو
السماء ؛ وهذا شوط .

ثم يعود قاصداً الصفا ، فإذا وصل إلى الميلين الأخضرين سعى ، ثم مشى
على هَيْتِهِ ، حتى يأتي الصفا ، فيصعد عليها ، ويفعل كما فعل أولاً ؛ وهذا
شوط ثانٍ .

فيطوف سبعة أشواط يبدأ بالصفا ؛ ويختم بالمروة ، ويسعى في بطن الوادي
في كل شوط منها .

في مكة : ثم يقيم بمكة مُحَرِّماً ، ويطوف بالبيت كلما بدا له^(٢) - وهو : أفضل
من الصلاة نفلاً للآفاقي - ، فإذا صلى الفجر بمكة ثامنَ ذي الحجة تأهب^(٣)
للخروج إلى منى ، فيخرج منها بعد طلوع الشمس .

إلى منى : ويستحبُّ أن يصليَ الظهر بمعنى . ولا يترك التلبية في أحواله كلها إلا
في الطواف ، ويمكث بمعنى إلى أن يصليَ الفجر بها بغلَس^(٤) . وينزل بقرب
مسجد الخيف .

إلى عرفات : ثم بعد طلوع الشمس يذهب إلى عرفات فيقيمُ بها ، فإذا زالت
الشمس . . يأتي مسجد نَمرة ؛ فيصلي مع الإمام الأعظم ؛ أو نائبه الظهر
والعصر . . بعدما يخطب خطبتين يجلس بينهما .

(١) على سيدنا النبي ﷺ ، ولكيفية بسط اليدين راجع أربع صفات عن محمد ابن الحنفية
ص ١٦٤ .

(٢) رغب وأحب .

(٣) استعدَّ ونهيا .

(٤) الظلمة . وهو أول وقت الفجر . والمختار عند العلماء أنه يصليَ هذا اليوم بالإسفار
كسائر الأيام ؛ كما ورد في (رد المختار : ١٧٣ / ٢ عن «شرح لباب المناسك»).

ويصلّي الفرضين بأذان وإقامتين ، ولا يجمع بينهما إلا بشرطين :
١- الإحرام ، و٢- الإمام الأعظم . ولا يفصل بين الصلاتين بنافلة .

فرع : وإن لم يدرك الإمام الأعظم ؟ صلى كل واحدة في وقتها المعتاد .
الموقف : فإذا صلى مع الإمام يتوجّه إلى الموقف - وعرفات كلها موقف إلا
بطن عُرّة - ، ويغتسل بعد الزوال في عرفات للوقوف ، ويقف قرب جبل
الرحمة . . مستقبلاً ، مكبراً ، مهللاً ، ملبياً ، داعياً ، مادّاً يديه كالمستطعم^(١) ،
ويجتهد في الدعاء لنفسه ، ووالديه ، وإخوانه .

ويجتهد على أن يُخرج من عينيه قطرات من الدمع ؛ فإنه دليل القبول ،
ويُتلّع في الدعاء - مع قوّة رجاء الإجابة - ، ولا يُقصر في هذا اليوم إذا لا يمكنه
تداركه^(٢) ؛ سيّما إذا كان من الآفاق .

فرع : والوقوف على الراحلة أفضل ، والقائم على الأرض أفضل من القاعد .
إلى مزدلفة : فإذا غربت الشمس أفاض الإمام . . والناس معه على هيتهم ،
وإذا وجد فرجة يسرع من غير أن يؤذي أحداً ، ويتحرّز عما يفعله الجهلة من
الاشتداد في السير والازدحام والإيذاء ؛ فإنه حرام ، حتّى يأتي مزدلفة ؛ فينزل
بقرب جبل قُزَح ، ويرتفع عن بطن الوادي توسعةً للمأزّن .

ويصلّي بها^(٣) المغرب والعشاء . . بأذان واحد ؛ وإقامة واحدة . ولو
تطوّع بينهما ؛ أو تشاغل ؟ أعاد الإقامة .

فرع : ولم تجزِ المغرب في طريق المزدلفة ، وعليه إعادتها ما لم يطلع
الفجر .

(١) طالب الطعام ؛ فيسطمهما ويطونهما إلى السماء .

(٢) وهو أفضل أيام السنة ؛ خاصة إن صادف الجمعة ، انظر ص ٤٢٣ .

(٣) بالمزدلفة في وقت العشاء حصراً ، فلا تصلّ قبله ، حتّى لو وصل مزدلفة قبل دخول وقت
العشاء لا يصلّيها حتّى يدخل ، فإن فعل ؟ لم تجزّه فيعيدها ؛ ما لم يطلع الفجر ، فتبقى
على الكراهة التحريمية ، ولا يجب إعادتها بعد طلوعه . والله تعالى أعلم .

في مزدلفة : ويُسرُّ المبيت في المزدلفة ، فإذا طلع الفجر صَلَّى الإمام بالناس
الفجر بَغْلَسَ ، ثُمَّ يَقِفُ والناس معه . والمزدلفة كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ ،
ويقف مجتهداً في دعائه ، ويدعو الله أن يتمَّ مرادُه وسؤاله في هذا الموقف ،
كما أتمَّه^(١) لسيِّدنا مُحَمَّدٌ ﷺ .

إلى منى : فإذا أسفر جَدًّا . . أفاض الإمامُ والناسُ قبل طلوع الشمس . فيأتي
إلى منى وينزل بها .

مطلب

أخذ الحصيات والرمي

جمرة العقبة : ثمَّ يأتي جمرةَ العقبة فيرميها من بَطْنِ الوادي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ مِثْلَ
حَصَى الْخَذْفِ^(٢) .

ويستحبُّ أخذَ الجِمارِ من المزدلفة ؛ أو مِنَ الطَّرِيقِ ، ويكره^(٣) مِنَ الَّذِي
عند الجمرة ، ويكره^(٤) الرَّمْيُ من أعلى العقبة لإيذائه الناس ، ويلتقطها

(١) يعني بتحطُّل تبعات العباد بعد غفران الذنوب، وانظر ماورد في بيانه «رد المحتار: ٢/٢٥٤». والله تعالى أعلم.

(٢) برؤوس الأصابع، وهي بمقدار الفولة.

وكيفية الرمي خذفاً: أن يضع طرف إبهامه

اليمنى على وسط السبابة، ويضع الحصى

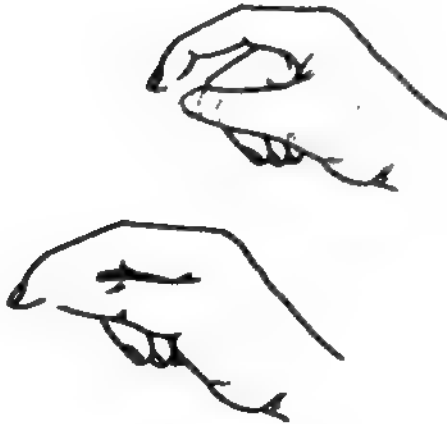
على ظاهر الإبهام فيرميها. وقيل غير ذلك.

لكن الأصح والأيسر: أن يأخذ الحصى بطرفي

إبهامه وسبابه - كما يأتي - وكذا في «رد

المحتار: ٢/١٧٩». والله تعالى أعلم.

(٣) تنزيهاً. (٤) تنزيهاً.



التقاطاً ، ولا يَكْسِرُ حَجَرًا جِمَارًا ، ويفسلها ليتيقن طهارتها ؛ فإنها يقام بها قُرْبَةٌ - ولو رمى بنجسة؟ أجزاءه ، وكره .
ويقطع التلبية مع أول حصاة يرميها .

وكيفية الرمي : أن يأخذ الحصاة بطرف إبهامه وسبابته - في الأصح - ، لأنه أيسر ، وأكثر إهانة للشيطان .

والمسنون : الرمي باليد اليمنى ، ويضع الحصاة على ظهر إبهامه ، ويستعين بالمسبحة .

ويكون بين الرامي وموضع السقوط خمسة أذرع .

ولو وقعت على ظهر رجل ؛ أو محمل . . وثبتت ؟ أعادها ، وإن سقطت على سنتها^(١) ذلك ؟ أجزاءه ، وكَبَّرَ بكلِّ حصاة .

التحلُّل : ثمَّ يذبح المفرد بالحجِّ إن أحبه ، ثمَّ يحلق ؛ أو يقصِّر - والحلق : أفضل - ويكفي فيه ربع الرأس .

والتقصير : أن يأخذ من رؤوس شعره مقدار الأنملة^(٢) .

وقد حَلَّ له كلُّ شيء إلا النساء .

طواف الزيارة : ثم يأتي مكَّة من يومه ذلك ؛ أو من الغد ؛ أو بعده . . فيطوف بالبيت طواف الزيارة^(٣) سبعة أشواط ، وحَلَّتْ له النساء .

وأفضل هذه الأيام أوَّلُها ، وإن أخره عنها؟ لزمه شاة لتأخير الواجب .

إتمام الرمي : ثمَّ يعود إلى منى ؛ فيقيم بها ، فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر . رمى الجمارَ الثلاث .

(١) بالقلب الأول ، لا يسقوط ؛ أو دفع جديد .

(٢) المفصل من الإصبع .

(٣) ويسمى «الركن» و«الإفاضة» و«الفرض» .

يبدأ بالجمرة التي تلي مسجد الخَيْفِ ، فيرميها سبع حصيات ؛ ماشياً ،
يَكْبُرُ بكلِّ حصاة .

ثم يقف عندها داعياً بما أحب ؛ حامداً الله تعالى ، مصلياً على [سيّدنا]
النبي ﷺ ، ويرفع يديه في الدعاء ، ويستغفر لوالديه وإخوانه المؤمنين .
ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك ، ويقف عندها داعياً .

ثم يرمي جمرة العقبة ركباً^(١) ، ولا يقف عندها ، فإذا كان اليوم الثالث من
أيّام النحر . رمى الجِمارَ الثلاث بعد الزوال ؛ كذلك^(٢) .

تعبّل النفر : وإذا أراد أن يتعبّل ! نَفَرَ إلى مكّة قبل غروب الشمس ، وإن أقام
إلى الغروب ؟ كُرِهَ^(٣) وليس عليه شيء ، وإن طلع . . وهو بمنى في الرابع ؟
لزمه الرمي ، وجاز قبل الزوال ، والأفضل بعده . وكُرِهَ قبل طلوع الشمس .
تأصيل : وكلُّ رمي بعده رمي ترميه ماشياً لتدعو بعده ، وإلا ركباً لتذهب
عَقَبَهُ بلا دعاء .

وكُرِهَ^(٤) المبيتُ بغير منى ليالي الرمي .

إلى مكّة : ثم إذا رحل إلى مكّة . . نَزَلَ بِالْمُحَصَّبِ ساعة^(٥) .

طواف الوداع : ثم يدخل مكّة ويطوفُ بالبيتِ سبعة أشواط - بلا رَمَلٍ وسعي إن
قدّمهما - وهذا : طواف الوداع ويسمى - أيضاً - « طواف الصّدَر » ، وهذا :
واجِبٌ إلا على أهل مكّة ومن أقام بها ، ويصلي بعده ركعتين .

(١) استحباباً، وهذا متعلّف في زماننا .

(٢) داعياً ماشياً في الأولين ، ركباً في جمرة العقبة .

(٣) ظاهره التحريم . وقيل : تنزيهاً .

(٤) تحريماً . وأما تقديم ثقله مع بيتوته بها فالظاهر التحريمية ، وقيل : إنها تنزيهية .

والله تعالى أعلم .

(٥) موضع معروف . والمراد بالساعة مطلق الوقت للراحة ، وهذا إن استطاعه بلا إيذاء ؛ أو
إعاقة مرور .

عند زمزم : ثم يأتي زمزم فيشرب من مائها ، ويستخرج الماء منها بنفسه ؛ إن قَلِيَ ، ويستقبل البيت ويتَضَلَّعُ^(١) منه ، ويتنَفَّس فيه مراراً ، ويرفع بصره كلَّ مرَّةٍ ينظر إلى البيت ، ويصبُّ على جسده . . إن تيسَّر ، وإلاَّ يمسح وجهه ، ورأسه ، وينوي شربه ما شاء .

وكان ابن عباس رضي الله عنهما إذا شربه يقول : اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ علماً نافعاً ، ورزقاً واسعاً ، وشفاءً من كلِّ داء ، وقال ﷺ : « ماء زمزم لما شرب له »^(٢) .

عند الملتزم : ويستحبُّ بعد شربه أن يأتي باب الكعبة ؛ ويقبُل العتبة ، ثم يأتي إلى الملتزم - وهو : ما بين الحَجَرِ الأسود والباب - فيضع صدره ووجهه عليه^(٣) ، وَيَتَشَبَّثُ بِأَسْتَارِ الكعبة ساعة ؛ يتضرَّع إلى الله تعالى بالدعاء بما أحبَّ من أمور الدارين .

ويقول : « اللَّهُمَّ ؛ إِنَّ هَذَا بَيْتُكَ الَّذِي جَعَلْتَهُ مَبَارَكاً وَهُدًى للعالمين ، اللهم ؛ كما هديتني له فتقبل مني ، ولا تجعل هذا آخرَ العهد من بيتك ، وارزقني العود إليه حتَّى ترضى عني برحمتك يا أرحم الراحمين » .

مطلب

في أماكن استجابة الدعاء

والملتزم من الأماكن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة المشرفة ؛ وهي :

(١) انظر ما مرَّص ٤٠٨ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد : ٣٥٧/٣ ، وابن ماجه : ٣٠٦٢ ، والحاكم : ٤٧٣/١ ، وقال :

صحيح الإسناد ، والدارقطني : ٢٨٩/٢ ، والبيهقي : ١٤٨/٥ ، والطبراني في « الكبير » ،

وابن حبان ، وصحَّحه ابن عينة ، والمنذري ، والديمياطي ، واعتمده السيوطي .

(٣) تقدَّم التنبيه إلى عدم جواز ذلك للمحرم إن أصابه طيب الكعبة .

خمسـة عشر موضعاً - نقلها الكمال ابن الهمام^(١) ؛ عن «رسالة» الحسن البصري^(٢) رحمه الله بقوله - :

١- في الطواف . ٢- عند الملتزم . ٣- تحت الميزاب . ٤- في البيت . ٥- عند زمزم . ٦- خلف المقام . ٧- على الصفا . ٨- على المروة . ٩- في السعي . ١٠- في عرفات . ١١- (في المزدلفة)^(٣) . ١٢- في منى . ١٣ و ١٤- عند الجمرات^(٤) . انتهى .

(١) في «فتح القدير» (١٩١/٢) وهو :

كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيوسي، من كبار مشاهير الحنفية فقهاً وأصولاً وغير ذلك، له تصانيف فائقة؛ من أجلها «فتح القدير» شرح به «الهداية» لكنه لم يتم، توفي سنة إحدى وستين وثمان مئة بالقاهرة .

(٢) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، حبر الأمة في عصره، ولد بالمدينة سنة إحدى وعشرين ونشأ في كنف علي، أحد أكبر التابعين فقهاً وعلماً وزهداً وشجاعة ونسكاً، قال عنه الغزالي: «أشبه الناس بالأنبياء»، وأقربهم هدياً للصحابة» توفي سنة عشر ومئة . قال ابن حجر المكي: والحسن تابعي جليل اجتمع بجمع من الصحابة؛ فلا يقول ذلك إلا عن توقيف .

(٣) ما بين المنعكفين ليس في النسخ المعتمدة للتحقيق . بل أضفناها من «الفتح» تبعاً لرسالة الحسن البصري، وهي في «فضل مكة المشرقة» ولدينا منها نسخة خطية قيد الطبع .

(٤) الأولى والثانية فقط، فيكون عدُّ الخمسة عشر سهواً باعتبار الجمرات ثلاثاً !! ونظمها العلامة سراج الدين عمر بن نجيم المتوفى ١٠٠٥ هـ (صاحب «النهر») بقوله [من الطويل]:

دُعَاءُ الْبَرَايَا يُسْتَجَابُ بِكَعْبَةٍ وَمُلْتَزَمُ وَالْمَوْقِفَيْنِ كَذَا الْحَجَرُ
طَوَافُ وَسَعْيِ مَرَوْتَيْنِ وَزَمْزَمُ مَقَامُ وَمِيزَابِ جَمَارُكَ تُغْتَبَرُ
والحق بها العلامة ابن عابدين في «حاشيته: ١٧٦/٢:

وَرُؤْيَا يَتَّبِعُ ثُمَّ حَجَرٍ وَسِدْرَةٍ وَرُكْنَيْنِ يَمَانٍ مَعَ مِنَى لَيْلَةَ الْقَمَرِ
هذا وقد ذكرها أيضاً المفسر النقاش، لكن مقيدة بأوقات مخصوصة والإطلاق أليق
بواسع كرم الله تعالى . نظمها عبد الملك العصامي، ونقلها الشرنبلالي في (حاشيته على
«الدور والغرة») (٢٨٠/١) . والله تعالى أعلم .

والجمرات ترمى : في أربعة أيام ؛ يوم النحر ، وثلاثة بعده - كما تقدم -
وذكرنا استجابته أيضاً عند رؤيته البيت المكرّم .

دخول البيت : ويستحب دخول البيت الشريف المبارك إن لم يؤذ أحداً ،
وينبغي أن يقصد مصلى النبي ﷺ فيه ؛ وهو : قِبَل وجهه ؛ وقد جعل الباب
قِبَل ظهره ، حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قِبَل وجهه قُزْبُ ثلاثة أذرع ، ثم
يصلّي ، فإذا صلى إلى الجدار ؛ يضع خَدَّه عليه ، ويستغفر الله ، ويحمده .

أركان البيت : ثم يأتي الأركان .. فيحمد ، ويهلّل ، ويسبّح ، ويكبّر ،
ويسأل الله تعالى ما شاء . ويلزم الأدب ما استطاع بظاهره وبباطنه .

تحذير : وليست البلاطة الخضراء التي بين العمودين مصلى النبي ﷺ .

فائدة : وما تقوله العامة (من أن العُرْوَةَ الوثقى - وهو : موضع عال في جدار
البيت -) بدعة باطلة ؛ لا أصل لها .

والمسمار : الذي في وسط البيت يسئونه سُرة الدنيا ؛ يكشف أحدهم
عورته وسرّته ويضعها عليه^(١) فعل مَنْ لا عقلَ له ؛ فضلاً عن علم - كما قاله
الكمال^(٢) - .

عند العود : وإذا أراد العود إلى أهله . . ينبغي أن ينصرف بعد طوافه للوداع .
وهو يمشي إلى ورائه^(٣) ؛ ووجهه إلى البيت حتّى يخرج من المسجد .

(١) ابن الهمام - تقدمت ترجمته قريباً - في كتابه «فتح القدير» (١٨٣/٢) شرح «الهداية» .

(٢) كذا في كثير من معتبرات مذهبنا كـ «الهداية» وغيرها ؛ وإن ردّه النووي في «الإيضاح» في
مناسك الحج بقوله : «إنّ ذلك مكروه ، لأنّه ليس فيه سنّة مرويّة ولا أثر محكيّ ،
وما لا أثر له لا يعرّج عليه» ! فقد قال الزيلعي في «تبیین الحقائق» (٣٧/٢) : والعادة
جارية به في تعظيم الأكابر ، والمنكر له مكابر . ا. هـ .

وفي «البحر الرائق» (٣٧٨/٢) : لكن يفعله على وجه لا يحصل منه صدم أو وطء لأحد .
ا. هـ .

قلت : وإليه مال سيّدي العارف عبد الغني التابلسي في «كشف النور» له .

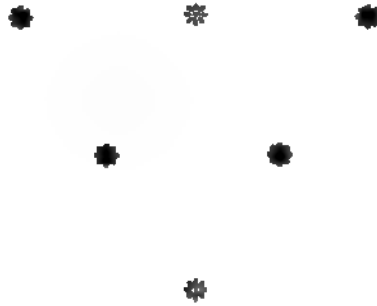
ويخرجُ من مكَّة من باب بني شَيْبَةَ من الشَّيْبَةِ السُّفْلَى .

مطلب

فيما تخالف فيه المرأةُ الرجلَ من أفعال الحج

والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل ، غير أنها :

- ١- لا تكشف رأسها . و٢- تَسْدُلُ على وجهها شيئاً تحت عيدان كالقُبَّة ؛
 - تَمْنَعُ مَسَّهُ بِالْغِطَاءِ . و٣- لا ترفع صوتها بالتَّليَّة . و٤- لا تَزْمُلُ .
 - و٥- لا تُهْرَوُلُ في السعي بين الميِّلَيْنِ الأخضرَيْنِ ؛ بل تمشي على هَيْتِهَا في
 - جميع السعي بين الصَّفا والمروة . و٦- لا تحلق ؛ و٧- تقصر . و٨- تلبس
 - المخيط . و٩- لا تزاحم الرجال في استلام الحجر .
- أفضلية الأداء : وهذا تمام حجِّ المفرد ، وهو دون التَّمَتُّعِ في الفضل ، والقرانُ
- أفضل من التَّمَتُّعِ .



- وعلى كلِّ فهذا غير متصوِّر في زماننا خصوصاً أيام الموسم . والله تعالى أعلم .
وانظر «رد المحتار» (٢/١٨٧ ، ٥/٢٣٢) .

الأسئلة

- ماذا يستحب للمحرم عند الإحرام في الميقات من أفعال النظافة؟
- ما هو لباس الإحرام؟ وكيف يلبسه؟ وما يكره فيه؟
- ما هو لفظ النية؟ وما هي التلبية؟ ومتى يبدأ بها؟ وإلى متى؟
- ماذا يحظر عليه بالإحرام مما كان مباحاً قبله؟
- اشرح المصطلحات التالية :
- الميقات ، لا يزؤه ؛ لا يخلّله ، الرفث ، الفسوق ، المخيط ، الهميان ،
- الاضطباع ، الرَّمْل ، الميلين الأخضرين ، يطوف بالبيت كلما بدا له ، مسجد
- الخياف ، شوط الطواف ، شوط السعي ، بطن محتر .
- ما هي الأشياء التي يستحب التلبية أثناءها؟
- ما هي الملابس التي يحظر على المحرم لبسها؟
- ما يستحب عند رؤية البيت؟ ومن أيّ الأبواب يستحب دخوله؟
- كيف يبدأ الطواف؟ ومن أين؟ وماذا يصنع بالحجر؟ هل يلبي أثناء الطواف؟
- كم سعيًا في الحج؟ وكم شوطاً في كل سعي؟ ومن أين يبدأ؟ وما هو الترابط بين السعي والطواف؟
- كيف يختم الطواف؟ وما حكم طواف القدوم؟ وما هو؟
- ماذا يفعل بمكة بعد انتهاء طواف القدوم والسعي؟ وإلى متى؟
- متى يخرج من مكة؟ وإلى أين؟ وهل يخرج إلى منى أولاً ، أو إلى عرفات؟
- ما هي أعمال وقوف عرفة؟ ومتى يبدأ؟ ومتى ينتهي؟ وهل يقوم على الدابة ؛ أو الأرض؟

- متى ينتهي الوقوف؟ إلى أين يتوجّه بعده؟ وماذا يفعل هناك؟
- ما حكم الميت بمزدلفة ووقوفها؟ وما حدودها؟ ومتى وقته؟
- ماذا يفعل في مزدلفة؟ وما يستحب؟ وما يكره في الجمار؟ وكيف يرمي بها؟
- أين يقف الرامي من الجمرة؟ وما يقول أثناء الرمي؟ وما الحكم لو وقعت في غير حرمي؟
- لماذا يرمي الحاج الحصيات؟ وكم هو عددها؟ وما هو التحلل؟ وماذا يفعل ليتحلل؟
- ما هي الأعمال التي يجب ترتيبها يوم النحر؟ وكيف ترتبها؟
- كم مقدار الحلق؟ وكم مقدار التقصير؟ وأيهما الأفضل؟
- ما يلزمه بعد الحلق؟ ومتى يفعله؟ وهل يحتاج للطواف؟ وهل يجوز تأخيرها؟ ولمتى؟
- ماذا يفعل بعد يوم النحر؟ كيف يرمي بقية الأيام؟ وما حكم الميت بغير منى؟
- ما معنى التعجّل؟ وما وقته؟ وما يصنع مريد التعجّل؟
- ما هي قاعدة الدعاء مع الرمي؟ وأين يتوجه إذا انتهى رميه؟
- ما هو طواف الوداع؟ وهل له اسم آخر؟ وما حكمه؟ ومتى وقته؟
- ماذا يفعل عند زمزم؟ وما يفعل بعد انتهائها عند الميت؟ وبِمَ يدعو عندهما؟
- اذكر سبعا من مواضع استجابة الدعاء بمكة! وخمسا خارجها!
- ما معنى الكلمات التالية :
- البلاطة الخضراء ، العروة الوثقى ، سرّة الدنيا .
- اذكر خمسا مما تخالف المرأة فيه الرجل!
- أيها أفضل الأفراد ؛ أو التمتع ؛ أو القرآن؟ ولماذا؟
- أجب بـ (صح) أو (خطأ) ، وصحّح الخطأ ، واختر الأصح :

- * إذا أراد الإحرام أحرم من المنزل ، أو من المطار .
- * يستحب لمريد الإحرام قص الأظفار وحلق العانة ونف الإبط ، لكن لا يحلق إلا في التحلل .
- * النية هي : اللهم إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض . .
- * الرفث هو الزنا ، أما وطء الزوج فيجوز للمحرم ؛ وكذا دواعيه .
- * يجوز لبس الخفين للمحرم لمسح عليهما ، ولا يجوز النعل والحذاء في الإحرام .
- * لا يجوز الاغتسال للمحرم ، ولا مس الطيب ، ولا الحلق ، ويجوز التقصير فقط .
- * يدخل الحاج مكة من أي جهة شاء ، ليلاً أو نهاراً بلا استحباب .
- * الاضطباع : هو جعل الرداء تحت الإبط الأيمن ؛ ورميه فوق الأيسر في الطواف فقط .
- * الرَّمْل : هو هز الكتفين كالمبتخر أثناء السعي بين الصفا والمروة .
- * الرَّمْل والاضطباع لا يكون إلا ثلاثة أشواط في الطواف الذي بعده سعي .
- * طواف القدوم سنة للآفاقي مثل طواف الوداع .
- * السعي بين الميئين الأخضرين واجب ولا يصح سعيه بدونه .
- * السعي من الصفا إلى المروة والعودة إلى الصفا شوط واحد .
- * يخرج المحرم من مكة في التاسع من ذي الحجة إلى منى ثم إلى عرفات .
- * يصلي ظهر يوم التروية في منى ، ويبقى وجوباً إلى طلوع الشمس يوم عرفة .
- * لا تصح صلاة الظهر والعصر في عرفة إلا جمعاً في المشعر الحرام .
- * يخطب الإمام في عرفات بعد الظهر خطبتين كالجمعة .
- * لا يصح الجمع بعرفات إلا بوجود الإمام الأعظم (السلطان) .

- * يجب الوقوف في عرفات في جبل الرحمة ، ويصوم استحباباً ويتفر عند الغروب .
- * ينزل في مزدلفة بقرب جبل قُزَح ، ويصلي المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين .
- * لو صلى المغرب قبل وصوله لمزدلفة لا تصحُّ صلاته إلا إذا أذن الصبح .
- * يسرُّ المبيت بمزدلفة إلى الفجر ، ويجب الوقوف إلى بعد الشمس .
- * يكره أخذ الجمرات من أي مكان غير مزدلفة ، وبخاصة من عرفات .
- * يغسل الجمرات للطهارة ، لأنه لو رمى بنجسة لا يصحُّ رميه .
- * يقطع التلبية عند غروب يوم عرفة ليكبر للعيد .
- * الرمي المسنون باليد اليمنى والحصى على ظهر إبهامه من بُعد خمسة أذرع .
- * أقلُّ التقصير مقدار أنملة من ربع رأسه فأكثر .
- * يحلُّ بالرمي كلُّ شيء إلا النساء .
- * يجب الطواف بعد الرمي خلال أيام النحر الثلاثة ، ولا يصحُّ قبلها .
- * يرمي الجمرات بعد أول يوم ما بين الزوال والغروب استحباباً .
- * يطوف للركن متى شاء طالما أنه بمكة ، ولا شيء عليه .
- * التصلُّع من ماء زمزم هو حمله بالأواني إلى بلاده .
- * شرط صحَّة الوقوف بعرفة عدم الجماع بعده قبل الطواف .
- * طواف الركن يبدأ من طلوع فجر النحر ، وأقلُّه خمسة أشواط .
- * يبدأ الوقوف يوم عرفة من طلوع الشمس إلى نصف الليل .
- * رمي الجمار واجب في يوم النحر للتحلُّل ، وفي ثلاثة أيام بعدها سنَّة مؤكَّدة .

- * وقوف مزدلفة يبدأ من منتصف الليل إلى طلوع الفجر .
- * يختص الحلق للتحلل بمنى فقط ، وفي أيام النحر فقط .
- * تقديم الحلق على الرمي واجب .
- * يجب ترتيب الرمي ثم الذبح (للمقارن والمتمتع) ثم الحلق .
- * لا يجب ترتيب الطواف مع شيء ، لكن يكره قبل الرمي .
- * يجب إيقاع الطواف والسعي بين الصفا والمروة في أشهر الحج .
- * من واجبات السعي حصوله بعد طواف معتد به ، والمشي فيه ، والبداة بالصفا .
- * من واجبات الطواف البداءة باليمين من تحت ميزاب الرحمة .
- * يجب الطواف في أيام النحر ، والمشي فيه بلا عذر ، وأقل أشواطه .
- * يشترط ستر العورة في الطواف ، ويشترط الطهارة من الحدث الأكبر ؛ لا الأصغر .
- * يمنع الرجل من ستر رأسه في الإحرام ، والمرأة من ستر وجهها .
- * يحرم على المحرم الصيد ، ويكره تنزيهاً الإشارة إليه والدلالة عليه .
- * يسر لمريد الإحرام الاغتسال ؛ إلا الحائض والنفساء لعدم الفائدة .
- * يكثر المحرم من التلبية إلى مغرب يوم عرفة ثم يكبر للعيد .
- * يسر الاغتسال لدخول مكة ولو لحائض ونفساء ودخولها ليلاً .
- * يسر الهرولة في جميع السعي ، ويسر الطهارة .
- * الصلاة أمام الكعبة أفضل من الطواف للآفاقي .
- * خطبة يوم السابع بعد الظهر بمكة بلا جلوس قبل صلاة الظهر .
- * خطبة يوم عرفة بعرفات خطبتين بجلوس بعد صلاة الظهر .

- * المبيت بمعنى أيام النحر للرمي سنة ؛ لا واجب .
- * البكاء سنة في المناسك ، والتباكي رياء محرم .
- * المبيت بالمزدلفة سنة ليلة العيد ، والمبيت بمعنى ليلة التروية واجب .
- * ليلة التروية : هي الليلة التي نملأ فيها آتيتنا من زمزم عند السفر .
- * يسر الركوب لرمي جمرة العقبة والمشى لما بعدها .
- * يجب كون الرمي أول يوم بعد الفجر ، وفي غيره بعد الشمس .
- * لا يكره الرمي ليلاً إلا ليلة عرفة فيصح ويكره .
- * الخطبة ثاني يوم النحر مثل السابع بلا جلوس ؛ لتعليم المناسك .
- * المتعجل يرمي متى شاء ولو ليلة الرابع إذا بات بمعنى .
- * هدي المفرد تطوعاً يأكل منه ؛ لا من هدي المتعة والقران .
- * المحصّب هو مكان التقاط الحصى بمزدلفة .
- * الملتزم هو مكان وقوف النبي ﷺ لركعتي الطواف .
- * التثبيت بأستار الكعبة وتقبيل عتبة البيت بدعة مكروهة .
- * أعظم القربات شرب ماء زمزم عقب الطواف وينويه لحسن الخاتمة .
- * دعاء شرب زمزم (اللهم كما هديتني له فتقبل مني ، ولا تجعل هذا آخر العهد)
- * دعاء رؤية البيت (اللهم إني أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل
- داء) .

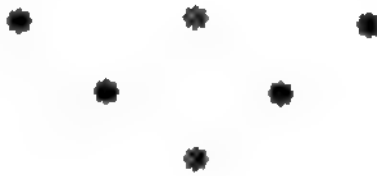
- * مصلى النبي ﷺ في الكعبة الشريفة في مقام إبراهيم .
- * المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية ؛ ولا ترمل ، لكن تسعى بين الميلين .
- * المرأة لا يجوز لها الحلق ، بل تلزم بالتقصير فقط .
- * التمتع هو جماع زوجته ، وهو محرم إذا حجت معه .

- * القِران بالحج : أن يأتي بالعمرة بعد رمي أول حصاة .
- * التمتع أفضل من القران ، ثم الأفراد .
- * أفضل الحج : القران ، ثم التمتع ، ثم الأفراد .

فَلَا تُصَلُّوا

أَحْكَامُ الْقِرَانِ

تعريفه : القِرَانُ ؛ هو : أن يجمع بين إحرام الحج والعمرة .
نيتُه : فيقول - بعد صلاة رَكَعَتَي الإحرام - : « اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أريدُ العمرةَ والحجَّ . . فيسرهما لي ؛ وتقبلهما مِنِّي » .
أفعاله : ثم يلبِّي ، فإذا دخل مكة . . بدأ بطواف العمرة سبعة أشواط ؛ يرمل في الثلاثة الأول فقط ، ثم يصلي رَكَعَتَي الطَّواف .
ثم يخرج إلى الصَّفا ؛ ويقوم عليه . . داعياً مكبراً ، مهللاً ، ملئياً ، مصلياً على [سيّدنا] النَّبِيِّ ﷺ ، ثم يهبطُ نحو المروة ، ويسعى بين الميَلين ؛ فَيُسِّمُ سبعة أشواط . . . وهذه أفعالُ العمرة - والعمرة : سُنَّةٌ - .
ثم يطوف طوافَ القُدوم للحجِّ ، ثُمَّ يُسِّمُ أفعال الحجِّ - كما تقدَّم - .
فإذا رَمَى يومَ النَّحرِ جمرَةَ العقبة . . وَجَبَ عليه ذبحُ شاةٍ ، أو مُبْعٌ بِدَنَوٍّ^(١) فإذا لم يجدْ؟ فصيامُ ثلاثةِ أيَّامٍ قبلَ مجيء يومِ النَّحرِ^(٢) من أشهر الحجِّ ، وسَبْعَةُ أيَّامٍ بعدَ الفراغِ من الحجِّ ؛ ولو بمكةَ بعد مُضيِّ أيَّام التَّشريق . ولو فَرَّقَها! جاز .



(١) بعد الرمي قبل الحلق كما قلناه ص

(٢) الأفضل أن يكون آخرها يوم عرفة ؛ عساه يقدر على الذبح .

فَصْلُ أَحْكَامِ التَّمَتُّعِ

تعريفه : التَّمَتُّعُ : هو أن يُحْرِمَ بالعمرة فقط من الميقات .
نَبَّهَ : فيقول - بعد صلاة ركعتي الإحرام - « اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ . . فَيُسْرَهَا لِي ؛ وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي » .

أعمال العمرة : ثُمَّ يُلْتَبِي حَتَّى يَدْخُلَ مَكَّةَ ؛ فَيَطُوفُ لَهَا ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِأَوَّلِ طَوَافِهِ ، وَيَزْمُلُ فِيهِ ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتِي الطَّوَافِ ، ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى الصُّفَا - كَمَا تَقَدَّمَ - سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، ثُمَّ يَخْلُقُ رَأْسَهُ ؛ أَوْ يُقَصِّرُ . . إِذَا لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ ^(١) .

وَحَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْجَمَاعِ وَغَيْرِهِ ، وَيَسْتَمِرُّ حَلَالًا .

فرع : وَإِنْ سَاقَ الْهَدْيَ ! لَا يَتَحَلَّلُ مِنْ عُمْرَتِهِ ^(٢) .

أعمال الحج : فَإِذَا جَاءَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنَ الْحَرَمِ ، وَيُخْرِجُ إِلَى مِنًى ، فَإِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ . . لَزِمَهُ ذَبْحُ شَاةٍ ؛ أَوْ سُبُعُ بَدَنَةِ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَبْلَ مَجِيءِ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ ^(٣) ، كَالْقَارِنِ .
فَإِنْ لَمْ يَصُمْ حَتَّى جَاءَ يَوْمُ النَّحْرِ؟ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ذَبْحُ شَاةٍ ، وَلَا يُجْزِئُهُ صَوْمٌ ؛ وَلَا صَدَقَةٌ .

(١) فَإِنْ سَاقَ الْهَدْيَ؟ يَبْقَى مُحْرَمًا حَتَّى يَحْلُقَ يَوْمَ النَّحْرِ ؛ كَالْقَارِنِ .

وَلَكِنْ تَحَلُّ لَهَا النِّسَاءُ بِمَجْزُودِ الْحَلْقِ ؛ وَالْقَارِنُ لَا تَحَلُّ لَهُ حَتَّى يَطُوفَ . وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ الْوَحِيدُ بَيْنَهُمَا (رَأَى الْمُحْتَارَ : ١٩٧/٢) بِتَصْرِفٍ .

(٢) حَتَّى يَحْلُقَ فَيَذْبَحَ هَدْيَهُ .

(٣) أَيِ : فَرَّغَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ ؛ وَلَوْ بِمَكَّةَ . . عَلَى الصَّحِيحِ .

أنواع إحرام الحج

الأفراد

التنح

القران

• الإحرام بالحج من الميقات

• أن يحرم بالعمرة فقط من الميقات

- تعريفه : هو أن يجمع بين إحرام الحج والعمرة

• اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني .

• اللهم إني أريد العمرة فيسرها لي وتقبلها مني

- نيته : اللهم إني أريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلهما مني

• يدخل مكة ويطوف ويسمى ويخرج إلى عرفات

• يدخل مكة فيقطع التلبية بالطواف ويصلي ركعتين

أدائه : يدخل مكة محرماً يطوف ويسمى للعمرة

• ويتحلل بالرمي ثم بالحلوق .

• ويسمى ويتحلل (إذا لم يتنق الهدى)

ثم يطوف القدوم محرماً قبل الخروج إلى عرفة

ويتحلل بالرمي من الإحرامين معاً

• لا ذبيح عليه ، وعطوف بالهدى إن شاء .

• يلبيح وجوباً بعد الرمي ، شاة أو شئع بدنة

الهدى : يلبيح وجوباً بعد الرمي ، شاة أو شئع بدنة

الأسئلة

- ما هو القران؟ وهل هو أفضل أم الأفراد؟ وكيف نيته؟
- ما هو التمتع؟ وهل هو أفضل أم القران؟ وكيف نيته؟
- ماذا يفعل القارن بعد طواف وسعي العمرة؟ وهل عليه طواف قدوم؟
- متى يتحلل القارن؟ ومتى يسعى للحج؟ وماذا عليه للقران؟
- متى يتحلل المتمتع من عمرته؟ ومتى يحرم لحجه؟ وماذا عليه للتمتع؟ وما يفعل إن لم يجد؟
- ما هو الفرق بين القارن والمتمتع الذي ساق الهدى؟
- ما حكم العمرة؟ وما هو وقتها؟ ومتى تكره؟ ومن أين يحرم لها؟
- ما هي أفضل الأيام؟ وما ثوابه بالحج؟
- ما حكم المجاورة بمكة المكرمة؟ ولماذا؟

فَصْلُ الْعُمْرَةِ

حكمها ووقتها : العمرة سنة^(١) . وتصح في جميع السنّ .
وتكره :

١- يوم عرفة ، و٢- يوم النحر ، و٣- أيام التشريق .
كيفيتها : أن يُحرّم لها من مكّة من الحِلّ ، بخلاف إحرامه للحجّ ؛ فإنّه من
الحَرَم^(٢) .

وأما الأفاقي الذي لم يَدْخُلْ مكّة ا فيُحرّم إذا قَصَدَهَا من الميقات ، ثمّ
يطوف ؛ ويسعى لها ، ثمّ يحلق . وقد حلّ منها - كما بيّناه ؛ بحمد الله - .

مطلب

في أفضل الأيام

-
- (١) وقيل بطوبوها . انظر «رد المحتار» (١٥١/٢) .
(٢) وهي كالحجّ . . أفعالاً ؛ وأحكاماً ؛ وإحراماً ، إلا أنّها تخالفه بأمور :
١- ليست بفرض ، و٢- لا وقت لها معيّن ، و٣- لا نفوت ، و٤- ليس فيها وقوف بعرفة ،
و٥- لا مزدلفة ، و٦- لا رمي فيها ، و٧- لا جمع بين صلاتين ، و٨- لا خطبة ،
و٩- لا طواف قديم ، و١٠- لا صَدْر ، و١١- لا تجب بدنة بإفسادها ؛ و١٢- لا بطوافها
جنباً - بل شاة - ، و١٣- ميقاتها الحلّ للجميع . والله تعالى أعلم .
(«رد المحتار» : ١٥١/٢ ؛ عن «باب المناسك» .)

تنبيه : وأفضل الأيام يومُ عرفة . . إذا وافق يومَ الجمعة ؛ وهو : « أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ حِجَّةً فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ » ؛ رواه (صاحب «معراج الدرّاية») ^(١) بقوله : وقد صَحَّ عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَفْضَلُ الْأَيَّامِ يَوْمُ عَرَفَةَ . . إِذَا وَافَقَ جُمُعَةً ؛ وَهُوَ : أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ حِجَّةً » . ذكره ^(٢) في «تجريد الصحاح» بعلامة «الموطأ» ، وكذا قال الزَّيْلَعِي (شارح «الكنز») ^(٣) .

مطلب

في المجاورة في الحرم

والمجاورة بمكّة مكروهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، لعدم القيام بحقوق البيت والحرم ، ونفى الكراهة صاحبا رحمهما الله تعالى .

بين الحج والعمرة

- | | |
|--|--|
| • حكمها سنة مؤكدة | • حكمه فرض |
| • غير مؤكدة ، وتكره في خمسة أيام . | • مؤتة بشهرين وعشرة أيام . |
| • ميقاتها الحل لغير آفائي قادم . | • مؤتة بالمواقيت للأفاقيين وبالحرم لأهل |
| • ليس فيها وقوف بعرفة ؛ ولا بمزدلفة | • فيه وقوف عرفة ومزدلفة |
| • ليس فيها قدوم ولا وداع | • له طواف قدوم ووداع |
| • وقتها العمر لا تقوت | • تقوت بغوات عرفة |
| • ليس فيها رمي | • فيه رمي الجمار |
| • لا تجب فيها بدنة بإفساد ولا طواف جنب | • يجب بطواف الركن جنباً بدنة ، وكذا بإفساده بالجماع بعد الوقوف |

- (١) قوام الدين محمد بن محمد الكاكي المتوفى سنة تسع وأربعين وسبع مئة . وهو شرح «الهداية» .
- (٢) رزين . ومعظم الحفاظ على تضعيفه . وهو أبو الحسن رزين بن معاوية العبّاري السَّرْقَسْطِي المتوفى بمكّة مجاوراً سنة خمس وثلاثين وخمس مئة . و«تجريد الصحاح» هو الأصل الذي اعتمده ابن الأثير في كتابه «جامع الأصول» الذي جمع فيه بين «الموطأ» والكتب الخمسة . والله تعالى أعلم .
- (٣) في شرحه «تبيين الحقائق» (٢/٢٦) ، وذكر العلامة الشبلي في حاشيته كثيراً من فضائل وقفة الجمعة ؛ فراجعها . والله تعالى أعلم .

بَابُ الْجَنَائَاتِ

هي على قسمين ؛ ١- جنائياً على الإحرام ، و٢- جنائياً على الحَرَم .
والثانية : لا تَخْتَصُّ بِالْمُحَرِّم .

فصل

في جنائية المحرم :

وجنائية المحرم على أقسام : ١- منها ما يوجب دمأ ، و٢- منها ما يوجب صدقة ، وهي نصف صاع من بر^(١) ، و٣- منها ما يوجب دون ذلك ، و٤- منها ما يوجب القيمة ؛ وهي جزاء الصيد .

ويتعدّد الجزاء بتعدّد القاتلين المُحَرِّمين ؛

١- ما يوجب دمأ : فالتّي تُوجِبُ دمأ هي : ١- ما لو طُيِبَ مُحَرَّمٌ بِالْغِ
عضواً . أو ٢- خضب رأسه بحناء . أو ٣- أذهن بزيوت ونحوه . أو ٤- لبس
مخيطاً . أو ٥- ستر رأسه يوماً كاملاً . أو ٦- حلق ريع رأسه . أو ٧- محجمه^(٢) ،
أو ٨- أحد إبطيه . أو ٩- عانته . أو ١٠- رقبته . أو ١١- قصّ أظفار يديه ،
ورجليه بمجلس . أو ١٢- يداً ، أو رجلاً ، أو ١٣- ترك واجباً مما تقدّم^(٣)
بيانه .

(١) مرّ ص ٤٠٠ تقدير الصاع أنّه ٣٤٦٠ غ .

(٢) مكان الحجامة ، والأحسن أن تكون في نفرة القفا ؛ كما في «الكشف والبيان» للشيخ

عبد الغني النابلسي (ط) بتحقيقنا .

(٣) ص ٤٠٤ .

فرع : وفي أخذ شاربه حكومة^(١) .

٢- ما يوجب صدقة : والتي توجب الصدقة بنصف صاع . . من بُزٍّ ؛ أو قيمته ، هي : ١- ما لو طَيَّبَ أَقْلٌ من عضو . أو ٢- لبس مخيطاً ، أو ٣- غطى رأسه أَقْلٌ من يوم . أو ٤- حلق أَقْلٌ من ربع رأسه . أو ٥- قصَّ ظُفُراً ، وكذا لكلِّ ظفر نصفُ صاع ، إلا أن يبلغ المجموع دماً ؛ فيُنْقَصُ ما شاء منه ، كخمسوة مُتَفَرِّقَةٍ .

أو ٦- طاف للقدوم ؛ أو ٧- للصَّئِرَ محدثاً .

فرع : وتجب شاة ؛ ولو^(٢) طاف جنباً .

أو ٨- ترك شوطاً من طواف الصَّئِر . وكذا لكلِّ شوط من أَقْلِهِ . أو ٩- حصاة من إحدى الجمار . وكذا لكلِّ حصاة فيما لم يبلغ رميَ يوم ؛ إلا أن يبلغَ دماً ؛ فينقص ما شاء . أو ١٠- حَلَقَ رأس غيره . أو ١١- قصَّ أظفاره .

الجنابة بعذر : وإن تطيَّب ؛ أو لبس ؛ أو حَلَقَ بعذراً تَخَيَّرَ بين ١- الذَّبْحِ ؛ أو ٢- التَّصَدُّقِ بثلاثة أَصْوُعٍ^(٣) على سِتَّةِ مساكين ، أو ٣- صيام ثلاثة أيام .

٣- ما يوجب دون الصدقة : والتي توجب أَقْلٌ من نصفِ صاع ؛ فهي :

١- ما لو قتل قَمَلَةً . أو ٢- جرادة ؛ فينصَّدقُ بما شاء .

٤- ما يوجب القيمة : والتي توجب القيمة ؛ فهي :

١- ما لو قتل : صيداً ، فيَقَوُّمُهُ عَدْلَانِ في مَقْتَلِهِ ؛ أو قريبٍ منه ، فإن بلغت هَدْيَا . . فله الخيار : ١- إن شاء اشتراه ؛ وذبحه^(٤) ، أو ٢- اشترى طعاماً ؛

(١) أي : حكومة عدل ؛ وهي : تحكيم رجل عدل ، أو عدلين من ذوي الخبرة فيما لا تقدير شرعياً فيه .

(٢) هكذا في النسخ ، والصواب حذف الواو لتبقى «لو» شرطية . وهذا في غير طواف الركن .

(٣) جمع صاع .

(٤) الضمير عائذ على الهدي .

وتَصَدَّقَ بِهِ لِكُلِّ فَقِيرٍ نِصْفَ صَاعٍ ، أَوْ ٣- صَامَ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا .

فِرْعَ : وَإِنْ فَضَّلَ أَقْلُ مِنْ نِصْفِ صَاعٍ ! تَصَدَّقَ بِهِ ، أَوْ صَامَ يَوْمًا .

جَنَایَةُ دُونَ الْقَتْلِ : وَ ٢- تَجِبُ قِیمَةُ مَا نَقَصَ بِنَتْفِ رِيشِهِ الَّذِي لَا يَطِيرُ بِهِ ،
وَشَعْرِهِ ، وَقَطَعَ عَضْوٍ لَا يَمْنَعُهُ الْامْتِنَاعُ بِهِ ، وَتَجِبُ الْقِیمَةُ بِقَطْعِ بَعْضِ قَوَائِمِهِ ،
وَنَتْفِ رِيشِهِ ، وَكَسْرِ بَيْضِهِ ، وَلَا يَجَاوِزُ عَنْ شَاةٍ بِقَتْلِ السَّيِّعِ .
- وَإِنْ صَالَ (١) لَا شَيْءَ بِقَتْلِهِ - .

وَلَا يَجْزِيءُ الصَّوْمُ بِقَتْلِ الْحَلَالِ صَيْدِ الْحَرَمِ ، وَلَا بِقَطْعِ حَشِيشِ الْحَرَمِ ،
وَشَجَرِهِ الثَّابِتِ بِنَفْسِهِ ؛ وَلَيْسَ مِمَّا يَنْبَغِي النَّاسُ ، بَلِ الْقِیمَةُ .

تَكْمِيلُ : وَحَرَمَ رَعِي حَشِيشِ الْحَرَمِ وَقَطَعَهُ ؛ إِلَّا الْإِذْخَرَ (٢) ، وَالْكَمَّاءَ (٣) .

٥- مَا لَا يَوْجِبُ شَيْئًا : وَلَا شَيْءٌ بِقَتْلِ ١- غُرَابٍ . وَ ٢- جِدَاةٍ . وَ ٣- عَقْرَبٍ .
٤- فَارَةٍ . وَ ٥- حَيَّةٍ . وَ ٦- كَلْبٍ عَقُورٍ . وَ ٧- بَعُوضٍ . وَ ٨- نَمَلٍ .
٩- بُزْغُوثٍ . وَ ١٠- قِرَادٍ . وَ ١١- سُلْحَفَاءٍ . وَ ١٢- مَا لَيْسَ بِصَيْدٍ .

• • •

• •

•

(١) انفلت واعتدى .

(٢) نبت برّي طيب الرائحة ، كبير الأوراق ، إذا جفّ ابيضّ .

(٣) ثمرة برّية كالبطاطا ، تكون في الأرض بلا سوق ولا ورق ، وهي من الأطعمة اللذيذة ،

قال ﷺ : «الْكَمَّاءُ مِنَ الْهَرَمِ ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنَيْنِ» . متفق عليه ؛ عن سعيد بن زيد .

الأسئلة

- ما معنى الجنابة؟ وما هي أقسامها؟ وهل يتعدّد الجزاء بتعدّد المحرمين؟
- اذكر خمساً مما يوجب دماً ! وخمساً مما يوجب الصدقة ! وما هو مقدار الصدقة؟
- ما معنى قول المؤلف (وفي أخذ شاربه حكمة)؟
- ممن تجب الصدقة؟ وكيف يصرفها؟ وما هو الواجب في ترك حصاة ؛ أو رمي يوم؟
- لو حلق رأس غيره ؛ أو قصّ أظافره !! هل تكون جنابة؟ وما يجب فيها؟
- ما معنى جنابة على الحرم ؛ وجنابة على الإحرام؟
- متى يخير الجاني؟ وبِمَ يخير؟
- محرم حلق عانته ، ثم أحد إبطيه ناسياً! ماذا يجب عليه؟
- قصّ المحرم أظافر إحدى يديه! ماذا يجب عليه؟
- ترك جزءاً من المناسك كأقل طواف ؛ أو سعي ، أو رمي جمرة؟ ماذا يجب عليه؟
- تطيب ، أو لبس ، أو حلق بعذر . ماذا يجب عليه؟
- ما هي الأشياء التي توجب أقلّ من صدقة؟
- ما هي الأشياء التي توجب القيمة؟
- كيف يقوّم الصيد؟ وماذا يجب فيه؟ ومتى يخير؟ وبماذا؟
- ماذا يجب بجنابة دون قتل الصيد؟
- متى تجب القيمة ؛ ولا يجوز الصوم عنها؟
- اذكر خمساً مما لا يجب بقتله شيء؟

الجنائيات

- ١- ما يوجب الدم
 - بلا عطر
 - وجب شاة
 - أو شئ بدنة (ناقة أو بقرة) لزوما
 - التجهيل :
 - ١- التعطيب عضوا
 - ٢- الخضاب عضوا
 - ٣- الادمان عضوا
 - اللبس :
 - ٤- لبس المخيط يوماً
 - ٥- ستر الرأس يوماً
 - النظافة :
 - ٦- حلق ريع الرأس ، الإبط ، العانة ، الرقبة ، المحاجم
 - ٧- قص أظافر اليدين ، الرجلين ، يد ورجل بمجلس
 - ترك واجب انظر ص . . .
- ٢- ما يوجب الصدقة (نصف صاع من بر)
 - التجهيل
 - ١- التعطيب أقل من عضو
 - ٢- الخضاب أقل من عضو
 - ٣- الادمان أقل من عضو
 - اللبس
 - ٤- لبس المخيط أقل من يوم
 - ٥- ستر الرأس أقل من يوم
 - النظافة
 - ٦- حلق أقل من ريع رأسه أو رأس غيره
 - ٧- قص أقل من يد ورجل لنفسه
 - ترك أقل أشواط من السعي أو الطواف
 - ترك أقل رمي أقل^(٢) يوم من الحصى ، أو الجمرات .
 - نقص واجب الطهارة
 - طاف محطاً لغير الركن^(١)
- ٣- ما يوجب
 - أقل
 - يصلق
 - بما شاء
 - قتل الهوام
 - قتل نملة
 - قتل جرادة .

(١) أما للركن فيجب بدنة ، وكذا للجماع بعد الوقوف قبل الطواف .

(٢) وباليوم أو بالجميع (ما عدا العقبة أول يوم) يجب الدم .

- ٤- ما يوجب القبحة
- ١- قتل صيد له الخيار
- ٢- اشتراه و ذبحه
- ٣- اشترى طعاماً وتعلق لكل فقير نصف صاع
- ٤- صام عن كل طعام مسكين يوماً
- ١- نفث ريش
- ٢- نفث شعر
- ٣- قطع عضو لا يمنع الامتناع
- ٤- كسر يمينه
- ٥- ما لا يوجب شيئاً قتل
- ١- طيور : غراب و حدة
- ٢- هوام : بوم و يرغوث و نمل و قراد
- ٣- زواحف سلحفاة و حية و عقرب
- ٤- طوافات فأرة و كلب عقور
- ٥- ما ليس بصيد .

بَابُ الْهَدْيِ

أقل الهدى : الهَدْيُ أدناه شاةٌ .
مَجَالِيه : وهو : من الإبل ، والبقر ، والغنم .
تَأْصِيل : وما جاز في الضَّحَايا . . جاز في الهَدَايا .
والشاة تجوز في كل شيء ، إلا في ١- طَوَافِ الرُّكْنِ جُنْبًا . و٢- وَطء بعد
الوقوف قبلَ الحَلَقِ ؛ ففي كل منهما بدنةٌ .
ما يَخْصُ الزَّمان : وَخُصَّ ذَبْحُ هَدْيِ المُنْعَةِ ، والقِرَانِ بيومِ النَّحْرِ^(١) فقط .
ما يَخْصُ المَكَانَ : وَخُصَّ ذَبْحُ كُلِّ هَدْيٍ بِالْحَرَمِ . . إلا أن يكون تطوعاً ؛
وتعيّب في الطريق ، فينحر في مَحَلِّهِ ، ولا يأكله بمعنى .
فرع : وفقيرُ الحَرَمِ وغيره سواءً .
تقليدُ البُدن : وَتُقَلَّدُ بَدَنَةُ التَّطَوُّعِ ؛ والمُنْعَةِ ؛ والقِرَانِ فقط .
حكم الهدى : وَيَتَصَدَّقُ بِجَلَالِهِ ، وَخِطَابِهِ ، ولا يُعْطَى أَجَرَ الجَزَارِ منه ،
ولا يَرْكَبُهُ بلا ضرورة ، ولا يَحْلِبُ لَبَنَهُ إلا إن بَعُدَ المَحَلُّ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ ،
وَيَنْضَحُ . . ضَرْعَهُ إن قرب المَحَلُّ بِالتَّقَاخِ^(٢) .
الحج ماشياً : ولو نَذَرَ حَجًّا ماشياً؟ لَزِمَهُ . ولا يَرْكَبُ حَتَّى يَطُوفَ لِلرُّكْنِ ، فإن
رَكِبَ؟ أَرَأَيْكَ دَمًا .
فرع : وَفُضِّلَ المَشْيُ عَلَى الرُّكُوبِ لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ .
وفقنا الله - تعالى - بفضله ، وَمَنْ عَلَيْنَا بِالْعُودِ عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ إِلَيْهِ ؛ بِجَاهِ
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ .

(١) أراد أياهه .

(٢) الماء البارد ليخفف عنه ألم حبس الضرع .

الأسئلة

- ما معنى الهدى؟ ومن أي شيء يكون؟
- ما هي الأشياء التي تختص بالزمان؟ وماذا يختص بالمكان؟
- ما معنى تقلد البذن؟ وأي البذن التي تقلد؟
- ماذا يصنع بالحوائج التي على البدنة إذا نحرها؟ وماذا يفعل بحليبيها؟
- نذر الحج ماشياً . ماذا يفعل؟ وما يجب عليه لو عجز؟
- هل الأفضل الحج ماشياً ، أو راكباً؟ ولماذا؟

فصل

في زيارة النبي ﷺ

على سبيل الاختصار . . تبعاً لما قال في «الاختيار»^(١)

فضيلتها : لما كانت زيارة [سيدنا] النبي ﷺ من أفضل القرب وأحسن
المُستحبات ، بل تقرب من درجة ما لزم من الواجبات .
الحض عليها : فإنه ﷺ حرّض عليها ، وبألغ في التدب إليها ؛ فقال ﷺ :
« مَنْ وَجَدَ سَعَةً وَلَمْ يَزُرْنِي . . فَقَدْ جَفَانِي »^(٢) .
وقال ﷺ : « مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي »^(٣) .

(١) «الاختيار لتعليل المختار» ألفه الإمام مجد الدين أبو الفضل عبد الله بن محمود بن
مودود البلدحي الموصلي المتوفى سنة ثلاث وثمانين وست مئة . وهو من كبار الفقهاء
و«الاختيار» كتاب نفيس معتمد ، أكرمنا الله تعالى بتحقيقه وتخريجيه والتعليق عليه في
حاشية أسميتها «منية الأخيار في دراسة وتحقيق الاختيار» أسأل الله تعالى أن يوفق
لطباعتها قريباً ، إنه سميع قريب مجيب .

انظر الترجمة والتعريف بالكتاب في مقدمتنا لتحقيقه .

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» بسند يحتج به ، وابن حبان في «الضعفاء» .
وأخرجه الدارقطني في «العلل» و«غرائب مالك» ، والديلمي في «الفردوس» : ٥٧٠٨ ؛
عن ابن عمر بلفظ : «مَنْ حَجَّ ؛ وَلَمْ يَزُرْنِي . . فَقَدْ جَفَانِي» .
وفي رواية : «مَنْ وَجَدَ سَعَةً ؛ وَلَمْ يَقْدِرْ إِلَيَّ . . فَقَدْ جَفَانِي» .
ويشهد له : «مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أُمَّتِي لَهُ سَعَةٌ ؛ ثُمَّ لَمْ يَزُرْنِي . . فَلَيْسَ لَهُ عُذْرٌ» ، و«مَنْ لَمْ يَزُرْ
قَبْرِي . . فَقَدْ جَفَانِي» .

أخرجهما الحافظ ابن النجار في «الدرة الثمينة في فضائل المدينة» عن علي مرفوعاً ،
وأخرج الثاني ابن عساكر وغيره .

(٣) أخرجه الدارقطني : ٢٧٨ / ٢ ، والبيهقي : ٢٤٥ / ٥ ، وابن أبي الدنيا ، وأخرجه البزار في
«مسنده» بلفظ «حلت» . وللطيالسي : ١٠٩٧ : «مَنْ زَارَ قَبْرِي كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً وَشَهِيداً» .
ويعناه الطبراني في «الكبير» .

وقال ﷺ : « مَنْ زَارَنِي بَعْدَ مَمَاتِي .. فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي »^(١) . . . إلى غير ذلك من الأحاديث .

حياته ﷺ في قبره : ومما هو مقرر عند المحققين أنه ﷺ حيٌّ يُرْزَقُ مُنْتَعِجٌ بجميع الملاذِّ والعباداتِ ، غير أنه حُجِبَ عن أبصار القاصرين عن شريف المقامات .

تمام فائدة الكتاب

التنبيه لحق الزيارة : ولما رأينا أكثر النَّاسِ غافلين عن أداء حقِّ زيارته ، وما يُسَلِّحُ للزائرين من الكُلِّيَّاتِ والجزئيات .. أحينا أن نذكُر - بعد (المناسكِ وَأَدَائِهَا) - ما فيه نبذة من الآدابِ تَمِّمُ فائدة الكتاب فنقول :

آداب الزيارة : ينبغي لمن قصدَ زيارةَ [سيدنا] النَّبِيِّ ﷺ أن يَكْثِرَ الصَّلَاةَ عليه ، فَإِنَّهُ يَسْمَعُهَا ، وتبلغُ إليه ، وفضلُها أشهرُ من أن يُذَكَّرَ .

قرب المدينة : فإذا عاينَ حيطانَ المدينة المنورة ؛ يُصَلِّي على [سيدنا] النَّبِيِّ ﷺ ؛ ثم يقول : « اللَّهُمَّ ؛ هَذَا حَرَمُ نَبِيِّكَ وَمَهْبِطُ وَخَيْكَ .. فَاْمُنْ عَلَيَّ بِالْذُّخُولِ فِيهِ ؛ وَاجْعَلْهُ وَقَايَةً لِي مِنَ النَّارِ ، وَأَمَانًا مِنَ الْعَذَابِ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْفَائِزِينَ بِشَفَاعَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ يَوْمَ الْمَأْبِ » .

التهيؤ للدخول : وَيَغْتَسِلُ قبل الدُّخُولِ ؛ أو بعده .. قبل التَّوَجُّهِ للزيارة - إنْ أَمَكَّهُ - ، وَيَطَّيَّبُ ، ويلبَسُ أحسنَ ثيابه ؛ تعظيماً للقُدُومِ على [سيدنا] النَّبِيِّ ﷺ .

(١) أخرجه الدارقطني : ٢٧٨/٢ ، وزاد : «وَمَنْ مَاتَ بِأَحَدِ الْحَرَمَيْنِ بُعِثَ مِنَ الْأَمِينِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ، وابن عدي ، والبيهقي : ٢٤٦/٥ ، والدليلي : ٥٧٠٩ ؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما . وانظر كتاب «شفاء السقام» للسبكي .

دخول المدينة : ثم يدخل المدينة المنورة ماشياً ؛ إن أمكنه بلا ضرورة بعد وضع ركبته واطمئنانه على حشميه ، وأمتعته ؛ متواضعاً بالسكينة والوقار ؛ ملاحظاً جلالة المكان ؛ قائلاً : « باسم الله ، وعلى ملأه رسول الله ﷺ ، رب ؛ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ ، وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ، واجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا . اللهم ؛ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ . . . إلى آخره (١) ، واغْفِرْ لِي ذُنُوبِي ، وافتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَفَضْلِكَ » .

تحية المسجد : ثم يَدْخُلُ المسجدَ الشَّريفَ فيُصَلِّي تحيته عند منبره ركعتين ، ويقفُ بحيث يكونُ عمودُ المنبرِ الشَّريفِ بحذاءِ مَنْكِبِهِ الأيمنِ ؛ فهو مَوْقِفُ [سَيِّدِنَا] النَّبِيِّ ﷺ ، و« ما بينَ قَبْرِهِ (٢) وَمَنْبَرِهِ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ » - كما أخبر به ﷺ - ، وقال ﷺ : « مِنْبِرِي عَلَى حَوْضِي » (٣) ، فتسجد شكراً لله تعالى بأداء ركعتين غير تحية المسجد ؛ شكراً لما وَفَّقَكَ اللهُ تعالى ، وَمَنْ عَلَيْكَ بِالْوُصُولِ إليه ، ثم تَدْعُو بما شِئْتَ .

موقف الزائر : ثم تَنْهَضُ مُتَوَجِّهاً إلى القَبْرِ الشَّريفِ ، فتَقِفُ بمقدار أَرْبَعَةِ أَذْرُعَ ؛ بَعِيداً عن المَقْصُورَةِ الشَّريفة ، بغاية الأدب ، مُسْتَذِيراً الْقِبْلَةَ ، محاذياً لرأس النَّبِيِّ ﷺ وَوَجْهَهُ الْأَكْرَمَ ، ملاحظاً نَظَرَهُ السَّعِيدَ إِلَيْكَ ، وسماعه كلامَكَ ، وَرَدَّهُ عَلَيْكَ سَلامَكَ ، وتَأْمِينَهُ عَلَى دُعَائِكَ .

السلام عليه ﷺ : وتقول : « السَّلَامُ عَلَيْكَ ؛ يَا سَيِّدِي يَا رَسُولَ اللهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ ؛ يَا نَبِيَّ اللهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ ؛ يَا حَبِيبَ اللهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ ؛ يَا نَبِيَّ الرَّحْمَةِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ ؛ يَا شَفِيعَ الْأُمَمِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ ؛ يَا سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ ،

(١) الصلوات الإبراهيمية .

(٢) في لفظ مسلم : « بيتي » وكلاهما بمعنى ، حيث دفن النبي ﷺ في بيته الذي توفي فيه .

(٣) أخرجه البخاري : ١١٣٨ ، ومسلم : ٥٠٢-١٣٩١ ، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « مَا بَيْنَ

بَيْنِي وَمِنْبِرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمِنْبِرِي عَلَى حَوْضِي » . وغيرهم بلفظ واحد ، أو لفظين .

السَّلَامُ عَلَيْكَ ؛ يَا خَاتَمَ النَّبِيِّينَ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ ؛ يَا مُزْمِلُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ ؛
يا مُدَثِّرُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ ، وعلى أصولك الطَّيِّبِينَ ، وأهل بيتك الطَّاهِرِينَ ،
الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً ، جزاك الله عنا أفضل ما جزى
نبياً عن قومه ، ورسولاً عن أمته .

أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة ، وأدّيت الأمانة ، ونصحت الأمة ،
وأوضححت الحجة ، وجاهدت في سبيل الله حقَّ جهادِهِ ، وأقمت الدين ؛ حتى
أتاك اليقين .

صلى الله عليك وسلم ، وعلى أشرف مكانٍ تشرف بحلول جنميك الكريم
فيه ؛ صلاةً وسلاماً دائمين من ربِّ العالمين . . عدد ما كان ؛ وعدد ما يكون
يعلم الله ، صلاة لا انقضاء لأمدها .

يا رسول الله ؛ نحن وفدك ، وزوار حرمك ، تشرفنا بالحلول بين يديك ،
وقد جئناك من بلاد شاسعة ، وأمكنة بعيدة . . نقطع السهل والوعر بقصد
زيارتك لنفوز بشفاعتك ، والنظر إلى مآثرك ومعاهدك ، والقيام بقضاء بعض
حقك ، والاستشفاع بك إلى ربنا ، فإن الخطايا قد قصمت ظهورنا ، والأوزار
قد أثقلت كواهلنا ، وأنت الشافع المشفع ، الموعود بالشفاعة العظمى ،
والمقام المحمود والوسيلة .

وقد قال الله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ
وَأَسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً ﴾ ^(١) .

وقد جئناك ظالمين لأنفسنا ، مستغفرين لذنوبنا ، فاشفع لنا إلى ربك ،
واسأله أن يميتنا على سنتك ، وأن يحشرنا في زمرك ، وأن يوردنا حوضك ،
وأن يسقينا بكأسك غير خزايا ولا ندامى .

الشفاعة . . الشفاعة . . الشفاعة ؛ يا رسول الله ، (يقولها ثلاثاً) .

(١) الآية : ٦٤ من السورة التي ذكر فيها : النساء .

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) .

وَتُبْلَغُهُ سَلَامٌ مِّنْ أَوْصَاكَ بِهِ ؛ فَنَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ مِنْ (فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ) (٢) يَتَشَفَّعُ بِكَ إِلَى رَبِّكَ ؛ فَاشْفَعْ لَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ .

ثُمَّ تُصَلِّيُ عَلَيْهِ ، وَتَدْعُو بِمَا شِئْتَ عِنْدَ وَجْهِهِ الْكَرِيمِ مُسْتَدْبِرًا الْقِبْلَةَ .
عِنْدَ الصَّدِيقِ : ثُمَّ تَتَحَوَّلُ قَدْرَ ذِرَاعٍ حَتَّى تُحَازِيَ رَأْسَ الصَّدِيقِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَتَقُولُ :

السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ، وَأَنْيَسَهُ فِي الْغَارِ ، وَرَفِيقَهُ فِي الْأَسْفَارِ ، وَآمِينَهُ عَلَى الْأَسْرَارِ . جَزَاكَ اللَّهُ عَنَّا أَفْضَلَ مَا جَزَى إِمَامًا عَنْ أُمَّةٍ نَبِيٍّ ، فَلَقَدْ خَلَفْتَهُ بِأَحْسَنِ خَلْفٍ ، وَسَلَكْتَ طَرِيقَهُ وَمِنْهَاجَهُ خَيْرَ مَسَلِكٍ ، وَقَاتَلْتَ أَهْلَ الرَّذَّةِ وَالْبِدْعِ ، وَمَهَذْتَ الْإِسْلَامَ وَشَيَّدْتَ أَرْكَانَهُ ، فَكُنْتَ خَيْرَ إِمَامٍ ، وَوَصَلْتَ الْأَرْحَامَ ، وَلَمْ تَزَلْ قَائِمًا بِالْحَقِّ ؛ نَاصِرًا لِلَّذِينَ وَلَآئِهِ ، حَتَّى أَتَاكَ الْيَقِينُ .

سَلِّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لَنَا دَوَامَ حُبِّكَ ، وَالْحَشَرَ مَعَ جِزْيِكَ ، وَقَبُولَ زِيَارَتِنَا .

السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ .

عِنْدَ الْفَارُوقِ : ثُمَّ تَتَحَوَّلُ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى تُحَازِيَ رَأْسَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَتَقُولُ :

السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُظْهِرَ الْإِسْلَامِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مَكْسِرَ الْأَصْنَامِ ، جَزَاكَ اللَّهُ عَنَّا أَفْضَلَ الْجِزَاءِ ، لَقَدْ نَصَرْتَ الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَفَتَحْتَ مَعْظَمَ الْبِلَادِ بَعْدَ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وَكَفَلْتَ الْأَيْتَامَ ، وَوَصَلْتَ الْأَرْحَامَ ، وَقَوَّيْتَ بِكَ الْإِسْلَامَ ، وَكُنْتَ لِلْمُسْلِمِينَ

(١) الآية: ١٠ من السورة التي ذكر فيها: الحشر.

(٢) يسميه باسمه واسم أبيه، أو أمته.

إماماً مَرْضِيّاً ، هادياً مَهْدِيّاً ، جمعتَ شَمْلَهُمْ ، وأَعَنْتَ فَقِيرَهُمْ ، وجبرتَ كَسِيرَهُمْ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ .

وداع الصّاحبين : ثُمَّ تَرْجِعُ قَدْرَ نَصْفِ ذِرَاعٍ ، فتقول :

السّلام عليهما : السّلامُ عليكما ؛ يا ضَجِيعَي رَسولِ اللَّهِ ﷺ ، ورفيقَيه ، ووزيرَيه ومُشِيرَيه ، والمعاونَينَ له على القيام بالدين ، والقائِمَينَ بعَدَه بمصالح المُسلمين . جَزَاكُمَا اللَّهُ أَحْسَنَ الْجَزَاءِ ، جِئْنَاكُمَا نَتَوَسَّلُ بِكُمَا إِلَى رَسولِ اللَّهِ ﷺ لِيُشْفَعَ لَنَا ، وَيَسْأَلَ اللَّهَ رَبَّنَا : أَنْ يَقْبَلَ سَعْيَنَا ، وَيُحْيِيَنا على مِلَّتِهِ ، وَيَمِيتَنَا عليها ، وَيُخْشِرَنَا في رُؤْرَتِهِ .

الدّعاء : ثُمَّ يدعو لِنَفْسِهِ وَلِوَالِدَيْهِ ، وَلِمَنْ أوصاهُ بالدّعاء ، وَلِجَمِيعِ المُسلمين .

عود على بدء : ثُمَّ يَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ [سَيِّدِنَا] النَّبِيِّ ﷺ كَالأَوَّلِ ، ويقول :

اللَّهُمَّ ؛ إِنَّكَ قُلْتَ - وَقَوْلُكَ الْحَقُّ - : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ . وقد جِئْنَاكَ سَامِعِينَ قَوْلَكَ ، طَائِعِينَ أَمْرَكَ ، مُسْتَشْفِعِينَ بِنَبِيِّكَ إِلَيْكَ ، اللَّهُمَّ ؛ رَبَّنَا ؛ اغْفِرْ لَنَا ، وَلِأَبَائِنَا ، وَأُمَّهَاتِنَا ، وَإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ، وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا ، رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ . ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ . ﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ ١٨٠ . وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ١٨١ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١٨٢ .

ويزيد ما شاء ، ويدعو بما حَضَرَهُ ؛ وَيُوقِفُ له بفضلِ اللَّهِ تعالى .

مطلب

في التبرك بالآثار الشريفة

أسطوانة التوبة : ثُمَّ يَأْتِي أسطوانة أَبِي لَبَابَةَ^(١) التي ربط بها نفسه حتى تاب

(١) هو أبو لبابة بشير - أو رفاعه ؛ أو مروان - بن عبد المنذر الأنصاري ، أحد نقباء العقبة ، =

الله عليه ، وهي بين القبر والمنبر ، ويصلي ما شاء نقلاً ، ويتوب إلى الله ، ويدعو بما شاء .

عند الروضة : ويأتي الروضة ؛ فيصلّي ما شاء ، ويدعو ما أحب ، ويكثر من التسبيح ، والتَّهليل ، والتَّناء ، والاستغفار .

عند المنبر : ثم يأتي المنبر ؛ فيضع يده على الرُّمَّة التي كانت به ؛ تبرُّكاً بآثر رسول الله ﷺ ، ومكان يده الشَّريفة إذا خطب ؛ لينال بركته ﷺ ، ويصلي عليه ، ويسأل الله ما شاء .

الأسطوانة الحنَّانة : ثم يأتي الأسطوانة الحنَّانة ؛ وهي : التي فيها بقية الجذع الذي حنَّ إلى النَّبي ﷺ حيث تركه وخطب على المنبر ، حتى نزل فاختصَّنه ؛

= أمَّره رسول الله ﷺ يوم بدر على المدينة ؛ وضرب له بسهما ، وأعطاه راية بني عمرو بن عوف - قومه - يوم الفتح . مات في خلافة عليٍّ ، وقيل : عاش إلى ما بعد الخمسين .

وسبب ربط نفسه أن بني قريظة لما خانوا الله ورسوله وأراد النَّبي ﷺ الانتقام منهم ؛ فرغبوا باستشارة أبي لبابة ، لأنهم كانوا حلفاء الأوس ، فلما رآوه قام إليه الرجال وجهش النساء والصبيان بالبكاء . . فرق لهم ، وقالوا : يا أبا لبابة ؛ أترى أن نزل على حكم محمَّد ؟ قال : نعم ، وأشار بيده إلى حلقه - أنه الذبيح - . قال أبو لبابة : فوالله ما زالت قدماي من مكانهما حتى عرفتُ أنني خنت الله ورسوله ﷺ !!

ثم انطلق إلى عمود من عمود المسجد حتى ربط نفسه دون أن يستأذن في ذلك رسول الله ﷺ ؛ وقال : لا أبرح مكاني حتى يتوب الله عليَّ ؛ فقال ﷺ : « أَمَا إِنَّهُ لَوُ جَاءَنِي لاسْتَغْفَرْتُ لَهُ ، فَأَمَّا إِذْ قَدْ فَعَلَ . . فَمَا أَنَا بِالَّذِي يُطْلَقُهُ مِنْ مَكَانِهِ حَتَّى يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ » .

وعاهد الله أن لا يطأ أرض بني قريظة ولا يرى عندهم ، ونزل فيه قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَخَوْنُوا أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

وبقي كذلك ستَّ ليالٍ تأتبه امرأته فتحله للصلاة ؛ ثم يرتبط بالجدع ، حتى نزلت توبته سحراً . . وهو ﷺ في بيت أم سلمة ؛ بقوله تعالى ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ﴾ فلما علمت بذلك أم سلمة . . استأذنت رسول الله لتبشِّر أبا لبابة فصاحت تبشِّره .

ولما ثار الناس لفكِّه . . حلف أن يكون رسول الله ﷺ هو الذي يطلقه ، فلما مرَّ رسول الله ﷺ خارجاً إلى صلاة الصبح أطلقه .

فَسَكَنَ^(١) ، وَتَبَرَّكَ^(٢) بما بقي من الآثار النبوية ، والأماكن الشريفة ، ويعتهد

(١) أخرجه البخاري في (المناقب): ٣٣٩١، وأحمد: ٢٤٩/١، والدارمي: ١٥/١، والترمذي: ٥٠٥، وابن ماجه: ١٤١٥، وقال في «الزوائد»: إسناده صحيح ورجاله ثقات، بل هو متواتر.

(٢) أطبق علماء الأمة سلفاً وخلفاً وفقهاء المذاهب الإسلامية على مشروعية التبرُّك بالآثار النبوية والذات الشريفة وآثار الصالحين، للأمر به؛ كما في الحديث الصحيح الذي أخرجه الترمذي: ٣٥٧٣، وابن ماجه: ١٣٨٥، والحاكم: ٥١٩/١، - وصححه؛ وأقره الذهبي - والبيهقي وغيرهم... من أمر النبي ﷺ الأعمى بالتوسُّل به؛ عن عثمان بن حنيف: أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني. قال: «إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ؛ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ» قال: فادعه. قال: فأمره أن يتوضأ فيحسن الوضوء؛ ويدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة؛ يا محمد؛ إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضى لي؛ اللهم فشفعه في».

فإن قال قائل: هذا في التوسُّل بالذات الطاهرة، فمن أين التبرُّك بالآثار؟ قلنا: أخرج البخاري: ٥٨٩٦ في (اللباس) أن أم سلمة (زوجة النبي ﷺ) كانت لديها شعرات من شعر سيدنا النبي ﷺ، فإذا أصاب الإنسان عين أو شيء... بعث إليها إناءً فيه ماء؛ فتجعل الشعرات بالماء، ثم يشربه المصاب للاستشفاء والتوسُّل فيبرأ. وأخرج مسلم: ٢٣٣٢ في (الفضائل)؛ عن أنس قال: كان النبي ﷺ يدخل بيت أم سُلَيْم فينام على فراشها؛ وليست فيه... وفيه:

قال: فجاءت... وقد عَرِقَ واستنقع عرقه على قطعة أديم - جلد - على الفراش، ففتحت عتيدتها - صندوق الحوائج الخاصة -، فجعلت تنشِّف ذلك العرق فتعصره في قواريرها، ففرغ النبي ﷺ فقال: «ما تصنعين يا أم سُلَيْم؟» فقالت: يا رسول الله؛ نرجو بركته لصبياننا. قال: «أَصَبْتِ».

أمّا بوله، ودمه، ونخامته، وماء وضوءه، وجوانب القصعة التي أكل منها... فشيء كثير، وأخبار صحيحة لا يشك فيها إلا معاند غرّ، أو جاهل لثيم.

ومن التبرُّك بآثار الصالحين... مِنْ فعل الأئمة: ما اشتهر عن الإمام الشافعي لما بَشَّرَ الإمام أحمد ابن حنبل في محنة القرآن بأمر من رسول الله ﷺ في المنام، فأرسل الكتاب مع خادمه؛ فأعطاه بَشْرًا قميصه الشعار - الذي يلاقي جسده -، فأخذ الشافعي وغسله وأذهن بمائه. فهل بعد الحق إلا الضلال والزيف؟

في إحياء الليالي مدة إقامته ، واغتنام مشاهدة الحضرة النبوية . وزيارته في عموم الأوقات .

زيارة البقيع : ويستحب أن يخرج إلى البقيع فيأتي المشاهد والمزارات ؛ خصوصاً قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله عنه^(١) .

ثم إلى البقيع الآخر ؛ فيزور العباس^(٢) ، والحسن بن علي^(٣) ، وبقية آل الرسول رضي الله عنهم ، ويزور أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وإبراهيم ابن النبي ﷺ ، وأزواج النبي ﷺ ، وعمته صفية^(٤) ، والصحابة ، والتابعين رضي الله عنهم .

شهداء أحد : ويزور شهداء أحد ؛ وإن تيسر يوم الخميس . . فهو أحسن .
ويقول : ﴿ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ ، ويقرا آية الكرسي ؛ والإخلاص (إحدى عشرة مرة) ، وسورة « يس » - إن تيسر - ويهدي ثواب

(١) أسد الله أبو عمارة حمزة بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أحد صناديد مكة في الجاهلية؛ وأشرفها في الإسلام، هاجر إلى المدينة الشريفة، وحضر بدرًا وغيرها، وكان لإسلامه أثر في صفوف المسلمين والمشركين، استشهد بأحد، ودفن بالمدينة سنة ثلاث للهجرة. رضي الله عنه وأرضاه.

(٢) أبو الفضل العباس بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، جد الخلفاء العباسيين «أجود قریش کفأ وأوصلها»، كانت له السقاية والعمارة، أسلم قبل الهجرة؛ وبقي بمكة يكتب لرسول الله أخبار قریش، شهد فتح مكة و«حنينا». وتوفي بالمدينة سنة : اثنتين وثلاثين للهجرة. رضي الله عنه وأرضاه.

(٣) خامس الخلفاء المهديين أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي سبط رسول الله ﷺ وريحانته، كان فصيحاً عاقلاً حليماً، بايعه أهل العراق بعد مقتل أبيه سنة أربعين، ثم خلع نفسه لمعاوية ؛ حقناً لدماء المسلمين، وانصرف إلى المدينة؛ فتوفي مسموماً سنة خمسين للهجرة. رضي الله عنه وأرضاه.

(٤) صفية بنت عبد المطلب الهاشمية القرشية، أسلمت وهاجرت إلى المدينة، لها مواقف شجاعة مشرفة، ولها مراثٍ وشعرٌ جيد، توفيت بالمدينة، ودفنت بالبقيع سنة : عشرين للهجرة. رضي الله عنها.

ذلك لجميع الشهداء ، ومن بجوارهم من المؤمنين .

زيارة قباء : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ مَسْجِدَ قُبَاءَ^(١) . . . يَوْمَ السَّبْتِ ؛ أَوْ غَيْرِهِ ،
وَيُصَلِّي فِيهِ ، وَيَقُولُ - بَعْدَ دَعَائِهِ بِمَا أَحَبَّ - :

يا صرِيخَ الْمُسْتَظْرَحِينَ ، يا غِيَاثَ الْمُسْتَغِيثِينَ ، يا مُفَرِّجَ كَرْبِ الْمَكْرُوبِينَ ،
يا مُجِيبَ دَعْوَةِ الْمَظْطَرِّينَ ؛ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، وَاكْشِفْ كَرْبِي ؛
وَحُزْنِي . . . كما كشفت عن رسولك حُزْنَهُ وَكَزَبَتْهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ ، يا حَنَّانَ ،
يا مَنَّانَ ، يا كَثِيرَ الْمَعْرُوفِ وَالْإِحْسَانِ ، يا دَائِمَ النِّعَمِ ، يا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ،
وَصَلِّ اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ ؛ تَسْلِيمًا دَائِمًا أَبَدًا ،
يا رَبَّ الْعَالَمِينَ . . . آمِينَ^(٢) .

(١) وهو مسجد التقوى عند مساكن عمرو بن عوف، الذي صلى رسول الله ﷺ فيه، وكان على ميلين من المدينة، وهو الآن فيها لا يزال عامراً، والحمد لله .

(٢) بحمد الله تبارك وتعالى وتوفيقه تمّ تصحيح وضبط وترقيم والتعليق على هذا المتن النفيس المسمى - كحقيقته - «نور الإيضاح ونجاة الأرواح» مساء يوم الاثنين: ١٨/٤/١٤١٤ الموافق: ٤/١٠/١٩٩٣ لله الحمد والمنة.

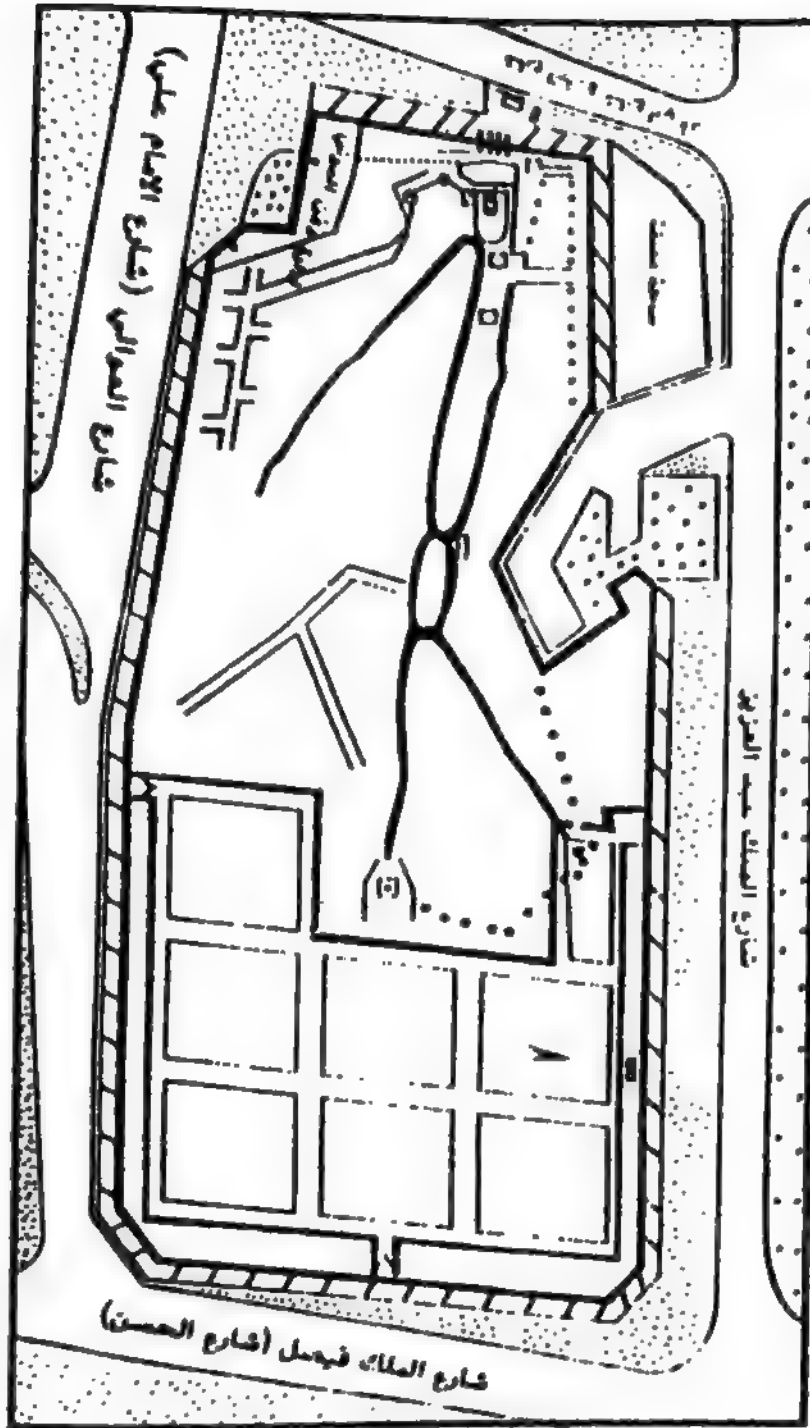
أسأل الله تبارك وتعالى أن يديم النفع به ويكتب له القبول من فضله، وأدخره ذخراً وأجرأ يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا مَنْ أتى الله بقلب سليم. سائلاً المولى تعالى أن يتم نعمته عليّ وعلى والديّ ومشايخي وأجّائتي وذريتي وجميع المسلمين، راجياً دعوة سالحة من أخ مسلم يسطرها وراء سجاف الغيب.

وأصليّ وأسلم على سيدنا محمد النّبِيِّ الأُمِّيِّ وعلى آلِهِ وصحَابَتِهِ ومن تبعهم وقُلُدْهُمْ بإحسان إلى يوم الدين .

• ثُمَّ تَمَّ جَمْعُهُ مَعَ «سَبِيلِ الْفَلَاحِ» وَإِعَادَةُ تَنْقِيحِهِ، وَتَنْفِيزُ رِسُومِهِ، وَاسْتِدْرَاكُ هَفَوَاتِهِ وَتَصْحِيحُ تَجَارِيهِهِ وَالنَّظَرُ فِيهِ فِي مَجَالِسَ آخِرُهَا فَجَرُ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ ٢٠/رَمَضَانَ/١٤٢٣ هـ - يَوْمِ فَتْحِ مَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ الْمَبِينِ الْمَوَافِي لـ ٢٥/١١/٢٠٠٢م سائلاً المولى جلّ جلاله أن يجعل له فتحاً مبيّناً ، وأن يتقبله بقبول حسن وأن ينبتة نباتاً حسناً ؛ فإنّي بفضل الله لم أدخر وسعاً وجهداً في خدمته ؛ ابتغاء وجهه تعالى في خدمة طلبية العلم ، والشرعية المطهرة .

الأسئلة

- اذكر ما تعرف عن زيارة النبي ﷺ (فضلها - الحضُّ عليها) .
- اذكر ما تعرف من آداب الزيارة قبل دخول المدينة وبعدها إلى تحية المسجد .
- أين يصلي الزائر تحية المسجد النبوي الشريف؟
- كيف يتوجّه الزائر وماذا يندب له عند الزيارة الشريفة؟
- اذكر ما تحفظ من صيغ التسليم على سيدنا النبي ﷺ أثناء الزيارة .
- اذكر ما تعرف عن أسطوانة أبي لبابة والأسطوانة الحنّانة؟
- تكلم ما تعرف عن التبرك بالآثار النبوية .
- اذكر ما تعرف عن البقيع؟ واذكر خمساً من الصحابة المدفونين فيه!
- متى يزور شهداء أحد؟ وماذا يقرأ عندهم؟
- ما هو مسجد قباء ، وما يستحبُّ في زيارته؟



- ١- العباس ،
فاطمة، أحفادها
- ٢- عمه النبي ﷺ صفية
- ٣- بنات النبي ﷺ.
- ٤- أزواج النبي ﷺ.
- ٥- عقيل، أخوه صفيان،
عبد الله بن جعفر، سعد
- ٦- الإمام مالك،
فالح مولى ابن عمر
- ٧- إبراهيم ابن النبي ﷺ ،
ابن مطعون،
ابن عوف ، ابن زوارة،
خنيس بن حذافة،
فاطمة بنت أسد
(على الأرجح)
- ٨- شهداء الحرة.
- ٩- عثمان بن عفان.
- ١٠- أبو سعيد الخدري ،
سعد بن معاذ.

وصل اللهم على سيدنا محمد ، عبدك ورسولك الفاتح لما أغلق والخاتم لما سبق ،
ناصر الحق بالحق والهادي إلى صراطك المستقيم ؛ حق قدره ومقداره العظيم ، وعلى
آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. آمين.

عبد الجليل المعطا البكري
دمشق

دليل الموضوعات الشامل

والمتضمنة للأبواب والفصول ومداخل الفقرات تفصيلاً

٤٩	الحنفية وفتاوى التابعين	١	- تهته دمشق عاصمة الثقافة
٥٠	الحنفية والتراجم	٣	- افتتاحية
٥٢-٥١	الحنفية والتخريج	٤	- إمامنا الأعظم شعر لابن المبارك
٥٣	الحنفية وعلوم العربية	٥	- إعادة العنوان
٥٦-٥٤	لماذا المراقي؟	٦	- بيانات الطبع
٦٠-٥٧	ترجمة الإمام الأعظم	٧	- الإهداء
٦٢-٦١	ترجمة القاضي أبي يوسف	٨	- هؤلاء هم ورثة الأنبياء (شعر)
٦٤-٦٣	ترجمة الإمام محمد بن الحسن	٩	- صور أساتيدنا في سند الكتاب
٦٦-٦٥	ترجمة الإمام زفر بن الهذيل	١٢-١٠	- إلى عشاق المراقي (شعر)
٧٨-٦٧	ترجمة المؤلف	١٣	- تقديم أستاذنا فضيلة الشيخ عبد الرزاق الحلبي
٧٩	وصف الأصول		- تقديم أستاذنا فضيلة الشيخ أديب
٨٠	نموذج الصحيفة الأولى	١٥-١٤	الكلام
٨١	نموذج الصحيفة الأخيرة	١٧-١٦	- آيات افتتاحية
٨٣-٨٢	آية قرآنية من سورة يوسف	١٩-١٨	- إجازة خاصة (مسئلة)
٨٤	نموذج الصحيفة الأولى من إجازة المؤلف	٢١-٢٠	- سند المحقق
٨٥	نموذج الصحيفة الأخيرة من إجازة المؤلف	٣١-٢٢	- إجازة المؤلف للدمشقين
٨٧-٨٦	عنوان الكتاب (الخير الباقي)	٣٣-٣٢	المقدمة
٨٩-٨٨	خطبة المؤلف	٣٨-٣٤	منهاج التحقيق
	كتاب الطهارة	٤٠-٣٩	- توطئة - الحنفية والقرآن
	معنى الطهارة، مناسبتها، المطهر، حد الماء،	٤٢-٤٠	الحنفية بين الرأي والحديث
	مصادر مياه التطهير	٤٤-٤٣	الحنفية والسنة المطهرة
	مطلب (أصل المياه ماء السماء)	٤٥	الحنفية والحديث المتواتر
	أصل المياه، طهارته، البحر، النهر، ماء	٤٦-٤٥	الحنفية وخبر الآحاد
	البثر والذائب، ماء البرد، احتراز	٤٧	الحنفية والحديث المرسل
	ماء العين، توضيح	٤٨	الحنفية وفتاوى الصحابة

فصل في التحري في الأواني والنياب

- التحري للطهارة، أكثرية الطاهر، مسألة ... ١٠٩
مطلب (المغلوب كالمعدوم)
التحري للشرب بدون تحري ١٠٩
أكثرية النجس، تحري النياب ١١٠
مطلب (الاجتهاد لا ينقض بمثله)
تبديل الاجتهاد في الثوب والقبلة ١١٠
مطلب (في تعارض الأحكام)
أمثله، في اللحم، في الماء ١١١
منجر التحري (بذل الجهد) ١١٢
الأسئلة ١٣-١٥

فصل في مسائل الآبار والواقع فيها

- البئر الملوثة، نزع الماء، أسباب النزع،
بوقوع خنزير، بموت كلب، بموت
شاة، أو آدمي ١١٦
بانتفاخ حيوان ١١٧
مبحث (مقدار النزع)

- نزع متين، اعتبار الحكم، حكم
التطهير، نزع أربعين ١١٧
نزع عشرين، تبعية التطهير، تداخل الحكم ١١٨
تكميل، البئر والأوراث، توضيح، خروء
الطيور، علة التطهير ١١٩
طير لا يؤكل، سواكن الماء، حيوان الماء ١٢٠
الهوام والحشرات، الآدمي ومأكول
اللحم، تكميل، المشكوك، سباع الطير ١٢١
لعاب الوحش، تفصيل، جهالة الوقوع،
تفاصيل، الحكم بالعلم ١٢٢
تفريع، الحكم باليقين ١٢٣
مشجر طهارة الآبار المتنجسة ١٢٤

أحكام المياه، المطلق، المكروه،

- توضيح، قيده، المستعمل، إيضاح، تفريع ٩٣
توضيح، وقت الاستعمال، ماء الشجر والتمر ٩٤
مطلب (تطهير النجاسة بالمائع والمزيل) ٩٥
مطلب (أطباع الماء)
الماء المتغير، بالطبخ ٩٥
بالغلبة ٩٦
مطلب (ضابط الغلبة في المخالطات)
مخالطة الجامدات ٩٦
مخالطة المائعات، ذا وصفين ٩٧
ذا ثلاثة أوصاف، بغير وصف، تكميل،
النجس ٩٨
شرطه، الماء القليل، الماء الكثير، مسائل ٩٩
أثر النجاسة، المشكوك ١٠٠
فصل في بيان أحكام الطور
مسئله، لغوياته، طاهر مطهر، سور
الآدمي، عموم الحكم، استدراك ١٠١
سور الفرس، ما يؤكل لحمة، نجس،
سور الكلب ١٠٢
سور الخنزير، سباع البهائم، والسبع،
المكروه، الهرة الأهلية، استدراك، إيضاح ١٠٣
الهرة البرية، مسألان، الدجاجة
المخلأة، توضيح، سباع الطير، توضيح ١٠٤
سواكن البيوت، حشرات البيوت،
المشكوك، مم هو، التطهير به، تفريع ١٠٥
مسألة، إزالة الشك ١٠٦
مشجر مصادر المياه ١٠٧
مشجر الطاهر غير المطهر، السور من
الماء القليل ١٠٨

الجلوس، استقبال القبلة، استنابارها،	١٣٨
عموم النهي، استدراك	١٣٨
تكميل، استقبال غيرها، مواضع النهي،	
الأماكن العامة، تحت الشجر، البول	
قائماً، تكميل، أدب الدخول	١٣٩
أدب الكلام، أدب الفعل، أدب	
الخروج، دعاء الخروج، أدب التفكير	١٤٠
مشجر الاستنجاء (إزالة النجس/ الخمر)	١٤١
مشجر مكروهات الاستنجاء	١٤٢
الأسئلة	١٤٣
فصل في أحكام الوضوء	
لغوياته، تعريفه، مناسباته، أطرافه،	
أركانه، غسل الوجه، حد الوجه طولاً	١٤٤
عرضاً، الشحمة والأذن، اليدين غسل	
الرجلين	١٤٥
الكعبان، مسح الرأس، محله، معناه	١٤٦
مبحث (شروط وجوب الوضوء)	
شروطه وجوبه	١٤٧
توجه الخطاب، تأصيل	١٤٨
مبحث (شروط صحة الوضوء)	
شروط صحته، استيعاب المحل، انقطاع	
المنافي، زوال المانع	١٤٨
فصل في إتمام أحكام الوضوء	
شعر اللحية، غسل الكثيفة، تحليل	
الخفيفة، مسترسل الشعر، الشفتين،	
العينين داخل قرحة	١٤٩
فروع، الأصابع، دهن الأصابع، قذر	
الهوام، تحريك الخاتم وقرط الأذن	١٥٠
اعتبار الاستطاعة، سقوط الممسوح	١٥١

مشجر ما لا ينجس ماء البئر	١٢٥
الأسئلة	١٢٦-١٢٧
فصل في الاستنجاء، حكمه، كيفيته	
تعريفه، مؤداه، استبراء المرأة، الاستبراء	
الواجب، أثر الرشح، حكم	
الاستنجاء، استدراك	١٢٨
توضيح، استنجاء الريح، اشتباه،	
توضيح، قيد التسمية	١٢٩
وجوب الإزالة، افتراضها، التنقية	
للفعل، الاستنجاء بالحجر، الغسل	
بالماء، الجمع بينهما	١٣٠
الاقتصار على أحدهما، عدد الأحجار،	
مندوبها	١٣١
كيفية استعمالها، توضيح، استنجاء	
المرأة، مباشرة الماء، ذلك المحل،	
هيئة ذلك توضيح	١٣٢
هيئة ذلكها، استنجاء العذراء، نيل	
المقصد، عدد الغسل، تحري المراد،	
عند الفراغ، حكم التشفيف	١٣٣
الأسئلة	١٣٤
فصل فيما يجوز به الاستنجاء،	
وما يكره به، وما يكره فعله	
كشف العورة، تجاوز النجاسة، الاحتيا	
للستر، توضيح، ما يكره به الاستنجاء	
العظم	١٣٥
الأطعمة، المؤذي، والخزف، المحترم،	
باليمين	١٣٦
أدب الخلا، الاستعاذة، ماهية الشيطان	١٣٧

الشرب بعده	١٧١
إيضاح، الدعاء نهايته، توضيح، ترك	
المشمس وعدم التكلف، تكميلات	١٧٢
قراءة القدر	١٧٣
مشجر آداب الوضوء	١٧٤
الأسئلة	١٧٥-١٧٧

فصل في المكروهات

معنى المكروه، تعميم وإجمال،	
الإسراف، التقدير، ضرب الوجه،	
التكلم، الاستعانة	١٧٨
تبديل الفعل	١٧٩
الأسئلة	١٨٠

فصل في أوصاف الوضوء

أقسامه، الفرض، للصلاة، للجنازة،	
لمس المصحف، تكميل	١٨١
الواجب للطواف، المندوب، تفصيل	
المندوب	١٨٢
مطلب (فيما استثنى من حرمة الكذب)	
كذب	١٨٣
تتمة المندوب	١٨٣-١٨٥
مشجر أقسام الوضوء	١٨٦
الأسئلة	١٨٧-١٨٨

فصل في نواقض الوضوء

معنى الفصل، معنى النقض، إجمالها،	
الخارج المعتاد، النقض بالريح	١٨٩
احتياط، النجاسة السائلة، معنى السيلان	١٩٠
القيء الكثير، شرط النقض، حد	
المسك، ماء الفم	١٩١
الدم السائل، النوم، معنى النقض فيه	١٩٢

مشجر أحكام الوضوء	١٥٢
الأسئلة	١٥٣-١٥٤

فصل في سنن الوضوء

إجمال السنن، معنى السنة، لغة،	
اصطلاحاً، المؤكدة، المندوبة، استكمال	١٥٥
التسمية، لفظها	١٥٦
مطلب في الكلام عن السواك وكيفية استعماله	
السواك ضبطه، الترغيب فيه، صفته، وقته	١٥٧
تابعه، استحبابه، ما يكفي عنه، بدله،	
هيئة أخذه	١٥٨
المضمضة، تفريع	١٥٩
الاستنشاق، لغة، اصطلاحاً، المبالغة	
فيهما، تحليل اللحية، كيفيته	١٦٠
تحليل الأصابع، كيفيته، أجزاء، التلث	١٦١
استيعاب المسح، مسح الأذنين،	
الدلك، الولاة	١٦٢
النية، متى ينوي، مضمونها، محلها،	
توضيح، الترتيب، التيامن	١٦٣
الأصابع، الرأس، مسح الرقبة، تكميل	١٦٤
مشجر سنن الوضوء	١٦٥
الأسئلة	١٦٦-١٦٧

فصل في آداب الوضوء

جملة الآداب، معناها، تعريف السنة،	
حكمها، الترفع، القبلة والإناء	١٦٨
ترك الاستعانة، شواغل الكلام، تحقيق	
النية، الدعاء أثناءه، التسمية، عند	
الاستنشاق	١٦٩
آداب تكميلية، تقديمه عن الوقت،	
التشهد بعده	١٧٠

الشهوة القاصرة، وطء قاصر، وطء	
خارجاً توضيح	٢١١
مشجر ما يوجب الغسل	٢١٢
الأسئلة	٢١٣-٢١٤

فصل في بيان فرائض الغسل

إجمال الفرائض، الأنف والفم، البدن،	
فرضية الغسل	٢١٥
القلقة، السرة، الثقب الظاهر، الشعر	
المضفور، نقض الملبّد، الذوائب	٢١٦
مسألة، اللحية، الشعر	٢١٧
مشجر فرائض الاغتسال	٢١٨
الأسئلة	٢١٩

فصل في سنن الغسل

إجمالها، التسمية، النية، غسل اليدين،	
نجاسة مفردة، غسل الفرج، الوضوء	٢٢٠
غسل الرجلين، إفاضة الماء، تكميل	٢٢١
البدء بالرأس، الأعالي، الدلك،	
إيضاح، الموالة	٢٢٢
مشجر سنن الاغتسال	٢٢٣
الأسئلة	٢٢٤

فصل في آداب الاغتسال ومكروهاته

إجمالها، استقبال القبلة، الكلام،	
التخلي للغسل، كشف الرجل، كشف	
المرأة، كشف الإزار، التجرد للجماع	٢٢٥
نافلة الغسل، تقدير الماء	٢٢٦
الأسئلة	٢٢٧

فصل فيما يسن له الاغتسال

إجمالها، للجمعة، اكفاء، للعديد	٢٢٨
تكميل، توضيح، للحاج	٢٢٩

اشتباه الحدث، الإغماء، الجنون،

الشكر، القهوة، الضحك، تكميل	١٩٣
المباشرة الفاحشة، مباشرة الجنس	١٩٤
مشجر ما ينتقض الوضوء	١٩٥
الأسئلة	١٩٦-١٩٧

فصل فيما لا ينتقض الوضوء

إجمال التواقض، ظهور الدم، سقوط	
اللحم، الدود، من الذكر	١٩٨
من امرأة	١٩٩
القيء القليل، قيء بلغم، تمايل النائم،	
نوم متمكن، نوم المصلي	٢٠٠
تكميل،	٢٠١
الأسئلة	٢٠٢-٢٠٣

فصل في ما يوجب الاغتسال

الاغتسال، الجنابة، تمهيد، سببه،	
ركنه، حكمه، إجمال الموجبات	٢٠٤
الإمناة بشهوة	٢٠٥

مطلب في حكم الاستمناة بالكف

توضيح، شرط الجنابة	٢٠٥
ثمرة الخلاف، تكميل، إيضاح، غيوبة الحشفة	٢٠٦
تحقق الوطء، المراهق والصغيرة،	
تكميل، الإنزال	٢٠٧
وجود البلل، قيده، تكميل، البلل بعد	
سكر وإغماء	٢٠٨
الحيض والنفاس، الجنابة والإسلام،	
غسل الميت	٢٠٩

فصل عشرة أشياء لا يغتسل منها

المذي، الودي، احتلام بلا بلل، ولادة	
بلا دم، إيلاج بمانع، حفنة	٢١٠

تأخيرها الواجب، تكميل، طلب الماء ٢٤٨
 مطلب (في تقدير الغبن الفاحش)
 شراؤه، وجوب الشراء، الأداء به، احتياط ٢٤٩
 تكميل، وقته، التيمم للجراحة،
 توضيح، وجه آخر ٢٥٠
 مطلب (لا جمع بين البدل والمبدل) ٢٥٠
 اشتباه، مهمة، نواقضه، توضيح ٢٥١
 تكميل، تيمم الأشل، تيمم الأقطع ٢٥٢
 مشجر شرائط صحة التيمم ٢٥٣
 مشجر شروط النية ٢٥٤
 مشجر تأخير التيمم ٢٥٥
 الأسئلة ٢٥٨-٢٥٦

باب المسح على الخفين

تمهيد، سببه، شرطه، حكمه، ركنه،
 صفته، كفيته ٢٥٩
 مطلب (منكر المسح يخش عليه الكفر)
 مشروعيته، عزيمته، مسألة ٢٥٩
 أهليته، أجزاءه، شرائط جوازه، خف
 المعذور ٢٦٠
 ستر الكعيبين، الخف الحنفي، متابعة
 المشي، عدم تخرقه، توضيح، ضم
 الخروق استمساكها ٢٦١
 منع الماء، بقاء القدم، توضيح، تفريع،
 مدة المسح، بدء التوقيت، ابتداء المدة .. ٢٦٢
 المقيم والمسافر، فرض المسح، سنن
 المسح ٢٦٣
 توضيح، نواقضه، نزع الخف، إصابة
 الماء، مسألة، مضي المدة ٢٦٤
 التيمم للبرد، إيضاح وتكميل، ما لا يمسح . ٢٦٥

مندوبات الاغتسال، إجمالها،
 للتنظيف، لبسوغ السن، إفاقة
 المجنون، للحجامة، لتفصيل الميت،
 لليلتي براءة والقدر ٢٣٠
 لمديته، لمزدلفة، لدخول مكة،
 للطواف، للكوفين، للاستقاء، للفرع ٢٣١
 للخوف، للريح، للتائب والقادم،
 للمستحاضة والقتيل، لرمي الجمار،
 للاحتياط. تنبيه عظيم ٢٣٢
 مطلب (في ثمرة الاخلاص) ٢٣٣
 الأسئلة ٢٣٤-٢٣٥

باب التيمم

تمهيد، لغة، اصطلاحاً، سببه، شروطه،
 النية، شرطها للتيمم ٢٣٦
 مطلب (في النية وشروط صحتها)
 حقيقتها، وقتها، شروط النية ٢٣٧
 تفرعات، تيمم الجنب ٢٣٨
 العذر المبيح ٢٣٩
 المرض، البرد، فقد المسح ٢٤٠
 الخوف، العطش، فقد الآلة، الحبس،
 خوف الجنائز ٢٤١
 تفریع، فوت العيد، تكميل، إيضاح ٢٤٢
 طهارة الموضع ٢٤٣
 مطلب (ضابط ما يجوز التيمم به)
 ضابطه، الصعید، الاستيعاب ٢٤٣
 المسح باليد ٢٤٤
 الضربات، إيضاح وجواب ٢٤٥
 سببه، شروط وجوبه، ركنه، كفيته، سننه . ٢٤٦
 تيمم أبي حنيفة، تأخير المندوب ٢٤٧

فصل في الجبيرة ونحوها

- سببها، شرطها، مشروعيتهما، قدر المسح . ٢٦٦
إيضاح، مدة المسح، أحكامها، تيميم،
إيضاح، استبدالها، تفريع نية المسح ... ٢٦٨
مشجر المسح على الخفين ٢٦٩
مشجر المسح بين الخف والجبيرة ٢٧٠
الأسئلة ٢٧١-٢٧٣

باب الحيض والتفاس والاستحاضة

- تمهيد، الحاجة لمعرفة، تعريف
الحيض، حقيقته ٢٧٤
مدته، ركنه، صفته ٢٧٥
التفاس، تعريفه، حكمه، مدته ٢٧٦
الاستحاضة، تعريفها، مدة الطهر، زائد العادة . ٢٧٧
محرم الحيض، عبادة البدن، قراءة
القرآن، التلاوة، تيميم ٢٧٨

مطلب في من المصحف

- من القرآن، تفريعات، الأخذ بالكم،
كتب الشريعة ٢٧٩
القراءة والتعليم، تكريم الكاغذ، المحو
بالبراق، ستر المصحف، البراية والحشيش ٢٨٠
بيوت الله، دخول المسجد، الطواف،
حاجة الإنسان، الاستئذان، قربان الحائض ٢٨١
الانقطاع، تيميم، تأكيد الانقطاع ٢٨٢
تكميل، توضيح، ما يلزم قضاؤه، محرم
الجنابة ٢٨٣
محرم الحدث، حكم الاستحاضة ٢٨٤
ذو الأعذار، المستحاضة،
المعذورون، حكمهم ٢٨٥
بطلان وضوئهم، توضيح ٢٨٦

مبحث (أحكام العذر)

- شروط ثبوته ٢٨٧
شروط دوامه، شرط انقطاعه ٢٨٧
مشجر الدماء النسائية ٢٨٨
مشجر أحكام الجنابة ٢٨٩
الأسئلة ٢٩٠-٢٩٢

باب الأنجاس والطهارة عنها

- تمهيد، مناسبت، تسميته، تعريفه، حكمه . ٢٩٣
أقسام النجاسة، الغليظة، الخفيفة، أمثلة
المغلظة، المسكر ٢٩٤
الدم المسفوح ٢٩٥
مطلب (في الدماء المعفو عنها)
الدماء الطاهرة ٢٩٥
الميتة والبول، نجاسات السباع، لعابها،
فضلات الدواجن ٢٩٦
توضيح، أمثلة الخفيفة، بول المأكول،
توضيح ٢٩٧
جرة الدواب، خمر المأكول، معفو
الغليظة والخفيفة ٢٩٨
معفو الغليظة، وقوع النجاسة، غسالة
الميت، الدهن النجس ٣٠٠
طين الشارع، ردغة الطين، التنجس
بالبلل ٣٠١
تكميل، تفريع، وسائل التطهير، توضيح .. ٣٠٢
تكميل، بقاء الأثر، المشقة، الدهن
المتنجس ٣٠٣
العسل، الفخار، مخرقات التطهير،
الخشب، اللحم المطبوخ، الدجاج
المغلي، تمويه الحديد ٣٠٤

٣٢٩	توضيح
	مطلب (لا يجوز الجمع بين فرضين لعذر)
٣٢٩	النهى، تأويل الوارد
٣٣٠	مطلب (شروط صحة الجمع للحاج)
	جمع عرفة، جمع مزدلفة، مغرب عرفة،
٣٣١	إسفار الفجر
٣٣٢	الذكر بعد الفجر، من أوراد الفجر
٣٣٣	إيضاح، إيراد الظهر
٣٣٤	تكميل، تأخير العصر، المحرم
	تنبه، تعجيله، تعجيل المغرب، المبادرة
٣٣٥	للمغرب
٣٣٦	تأخير، تفريع، تأخير العشاء
٣٣٧	بعد النصف، تعجيله
٣٣٧	مطلب (في الشعر بعد العشاء)
٣٤١-٣٣٩	الأسئلة
	فصل في الأوقات المكروهة
٣٤٢	الطلوع، الاستواء، التغير
	الآداء وقت الطلوع، الآداء لما وجب،
٣٤٣	الآداء مع الاصفرار
٣٤٤	التفعل بعد طلوع الفجر
	بعد فرض الصبح، والعصر، لزوم العلة،
٣٤٥	قبل المغرب
٣٤٦	التفعل والخطب، قبل الفجر
	وقت العيد، بين الجمعةين، تأخير
٣٤٧	الفرض، وقت الحاجة
٣٤٨	انشغال المصلي، مشجر الصلاة
٣٤٩	مشجر الأوقات المكروهة
٣٥١-٣٥٠	الأسئلة

	تغير العين، غير المرئية، اشتراط
٣٥٥	العصر، اكتفاء
	توضيح، تكميل، استدراك، التطهير
٣٥٧	بالماءات
٣٥٧	إيضاح، التطهير بالريق، التطهير بذلك
٣٥٨	إيضاح، التطهير بالمسح، تمحيص
٣٥٩	عموم الحكم، الطهارة بالجفاف
	الطهارة تبعاً، الطهارة بالاستحالة،
٣٦٠	الطهارة بالحرق، نجاسة المتقاطر
٣٦٢-٣٦١	حكم البيض، طهارة المنى الرطب
	فصل في طهارة الدباغة
٣٦٣	طهارة الدباغة، جلد الكلب، طهارة الجفاف
٣٦٤	جلد الخنزير، طهارة التزكية
٣٦٧-٣٦٦	العصب، النافجة والمسك، الزباد
٣٦٨	مشجر النجاسات
٣٦٩	مشجر مطهرات النجاسة
٣٧٢-٣٧٠	الأسئلة
	كتاب الصلاة
	نوطنة، معناها، وقت افتراضها، عدد
	أوقاتها، حكمة افتراضها، سببها
٣٧٣	الأصلي، شروطها، حكمها
	أركانها، صفتها، شرط فرضيتها، الأمر
٣٧٤	بها، الضرب عليها، وجوب أدائها
٣٧٥	أوقات فرائضها، الصبح، الظهر
٣٧٦	رواية أسد
٣٧٧	العصر، المغرب
٣٧٨	العشاء والوتر، ترتيبهما
	مطلب (في فاقد وقت العشاء كبلاد بلغار)
٣٧٨	فقد الوقت

باب الأذان

مناسبتة، توطئة، تفاصيل معرفته، ثبوته،
أفضليته، معناه، مشروعيته، شرائط

- صحته، كماله، حكمه ٣٥٢
صفته، حكمه للرجال ٣٥٣
للنساء، ضابط ألفاظه، أداؤه ٣٥٤
فائدة، الترجيع، الإقامة، زيادة الأذان،
إيضاح، زيادة الإقامة، أداؤه ٣٥٥
الأذان الفارسي، صفة المؤذن، هيئة المؤذن ٣٥٦
موقفه ٣٥٧
مطلب (اصطلح أهل مسجد على توقيت الإقامة)
فصل الأذنين ٣٥٧
مكروهات الأذان، اللحن، مع الحدث،
مكروه المؤذن ٣٥٨
نقص الأهلية، المرأة، الفاسق والقاعد،
الكلام فيه، لظهر الجمعة ٣٥٩
الأذان للفوات، تفرغ ٣٦٠
إجابة المؤذن، إجابة الماشي، تعدد
الأذان، ما لا إجابة فيه، صفة الإجابة ٣٦١
فائدة، إجابة الفجر، حكم الإجابة ٣٦٢
الدعاء آخره ٣٦٣
مطلب (في منزلة الوسيلة) ٣٦٣
مشجر في أحكام الأذان والإقامة ٣٦٤
أمنلة الصلاة ٣٦٥، ٣٦٦

باب شروط الصلاة وأركانها

- معنى الشرط، معنى الركن، إجمالها،
طهارة الحدث، الحدث لغة، اصطلاحاً ٣٦٧
طهارة الخبث، تكميل، توضيح،
متفرقات، إيضاح ٣٦٨

محل الأعضاء، محل الجبهة، محل

الأنف، إيضاح، تكميل، ستر العورة،

توضيح، مشتبهات، مستحب اللبس،

الاستقبال، حكمه ٣٦٩، ٣٧٠

حكم المشاهد، غير المشاهد، نية

الاستقبال، معنى الاستقبال، إيضاح ٣٧١

دخول الوقت، اعتقاد دخوله ٣٧٢

النية، التحريمية، تعريف وتعليل ٣٧٣

مطلب (في شروط صحة التحريمية)

مقارنتها للشرع ٣٧٣

إتيانها قائماً، إيضاح، مقارنتها للنية ٣٧٤

سماع نطقه ٣٧٥

مطلب (فيما يشترط فيه سماع نفسه)

تكميل ٣٧٥

التلفظ بالنية، إيضاح ٣٧٦

نية المتابعة، نية الاقتداء، تعيين الإمام،

تعيين الفرض، نية الركعات ٣٧٧

فرض الوقت، بين نيتين، تعيين

الواجب، إكمال، شروط متفرقة ٣٧٨

تمة الشروط، تكميل ٣٧٩

أحكام القراءة ٣٨٠

مطلب (في أحكام حفظ القرآن)

فرضية القرآن، في النفل، في الواجب،

تعيين المقروء، قراءة المؤتم ٣٨١

أحكام الركوع ٣٨٢

أحكام السجود، استقرار الساجد، تفرعات

مطلب (في رجوع الإمام عن مسائل)

انخفاض السجدة ٣٨٤

وضع الأعضاء، تكميل ٣٨٥

عدد، في القراءة، ضم غيرها، تعيين محلها ٤١٠	ترتيب الأركان، تحقيق الأداء، توضيح،
ترتيبها، في السجود، ترتيبه، تكميل،	استيفاء الأركان ٣٨٦
الاطمئنان ٤١١	مطلب (في حكمة تكرار السجود في كل ركعة)
إيضاح، القعود، التشهد ٤١٢	أحكام القعود، القعود ٣٨٧
القعود الأخير، الموالاة، السلام، قنوت	إيضاح، بقظة المؤذي ٣٨٨
الوتر، تكبيرات الزوائد، تكبير الافتتاح .. ٤١٣	صحة الأداء، معرفة المؤذي ٣٨٩
تكبير ركوع العبد، الجهر بالقراءة، في غيرها ٤١٤	مطلب (يتأذى النفل بنية الغرض) دون عكسه
الإسرار بالقراءة، الجماعة، النفل	اعتقاد وصفه، إيضاح ٣٨٩
والمنفرد، تكميل، ترتيب القراءة ٤١٥	قول، قول آخر ٣٩٠
استدراك، سهو القراءة، مشجر واجبات	فصل في متعلقات الشروط وفروعها
الصلاة ٤١٦	طهارة المكان، ما يشبه به، طهارة
الأسئلة (واجبات الصلاة) ٤١٧، ٤١٩	الثوب، تكميل ٣٩١
فصل في بيان سنن الصلاة	فائدة المطهر، فاقد الساتر، إيضاح، قلة
الرفع للتحريمية، للرجل، للامة ٤٢٠	الطاهر ٣٩٢
للحرة، نشر الأصابع، مقارنة المؤتمين،	نبيه، قلة الساتر، صلاة العاري ٣٩٣
اعتماد اليدين ٤٢١	إكمال، العورة وأحكامها، للرجل، للامة . ٣٩٤
صفته، قيل، اعتماد المرأة، الثناء ٤٢٢	عورة الحرة ٣٩٥
التعوذ، التسمية، التأمين ٤٢٣	حكم العورة، تفصيل الأعضاء، تكميل،
التحميد، الإسرار ٤٢٤	عدم الاستقبال، قلة الخائف، تفريع،
الاعتدال للتحريمية، الجهر بالانتقال،	اشتباه وجهك، فرع، تكميل، مسألة . ٣٩٦، ٣٩٧
هيئة الوقوف، تفسير التراوح، مقدار	كفاية الجهد، تفصيل، زوال الاشتباه ٣٩٨
القراءة، طوال المفصل، أوساطه ٤٢٥	تحقق الغرض، ترقى الحال، اعتبار الاعتقاد ٣٩٩
قصاره ٤٢٦	تفريع، مسألة ٤٠٠
مطلب في (تقسيم فصول القرآن)	مشجر أركان الصلاة، وشرائطها ٤٠١
بيان المفصل، والطوال ٤٢٧	أسئلة الصلاة ٤٠٢، ٤٠٨
للضرورة ٤٢٨	فصل في بيان واجب الصلاة
إطالة الأولى، أوراد الركوع ٤٢٨	معنى الواجب، تسميته ٤٠٩
هيئة الراكع، للرجل، للمرأة ٤٣٠	مطلب في (مشروعية الواجبات والسنن والآداب)
العجيزة، بعد الركوع، الهوي للسجود ... ٤٣١	مشروعية التكميل، أحكام الواجب ٤٠٩

عدد، في القراءة، ضم غيرها، تعيين محلها ٤١٠	ترتيب الأركان، تحقيق الأداء، توضيح،
ترتيبها، في السجود، ترتيبه، تكميل،	استيفاء الأركان ٣٨٦
الاطمئنان ٤١١	مطلب (في حكمة تكرار السجود في كل ركعة)
إيضاح، القعود، التشهد ٤١٢	أحكام القعود، القعود ٣٨٧
القعود الأخير، الموالاة، السلام، قنوت	إيضاح، بقظة المؤذي ٣٨٨
الوتر، تكبيرات الزوائد، تكبير الافتتاح .. ٤١٣	صحة الأداء، معرفة المؤذي ٣٨٩
تكبير ركوع العبد، الجهر بالقراءة، في غيرها ٤١٤	مطلب (يتأذى النفل بنية الغرض) دون عكسه
الإسرار بالقراءة، الجماعة، النفل	اعتقاد وصفه، إيضاح ٣٨٩
والمنفرد، تكميل، ترتيب القراءة ٤١٥	قول، قول آخر ٣٩٠
استدراك، سهو القراءة، مشجر واجبات	فصل في متعلقات الشروط وفروعها
الصلاة ٤١٦	طهارة المكان، ما يشبه به، طهارة
الأسئلة (واجبات الصلاة) ٤١٧، ٤١٩	الثوب، تكميل ٣٩١
فصل في بيان سنن الصلاة	فائدة المطهر، فاقد الساتر، إيضاح، قلة
الرفع للتحريمية، للرجل، للامة ٤٢٠	الطاهر ٣٩٢
للحرة، نشر الأصابع، مقارنة المؤتمين،	نبيه، قلة الساتر، صلاة العاري ٣٩٣
اعتماد اليدين ٤٢١	إكمال، العورة وأحكامها، للرجل، للامة . ٣٩٤
صفته، قيل، اعتماد المرأة، الثناء ٤٢٢	عورة الحرة ٣٩٥
التعوذ، التسمية، التأمين ٤٢٣	حكم العورة، تفصيل الأعضاء، تكميل،
التحميد، الإسرار ٤٢٤	عدم الاستقبال، قلة الخائف، تفريع،
الاعتدال للتحريمية، الجهر بالانتقال،	اشتباه وجهك، فرع، تكميل، مسألة . ٣٩٦، ٣٩٧
هيئة الوقوف، تفسير التراوح، مقدار	كفاية الجهد، تفصيل، زوال الاشتباه ٣٩٨
القراءة، طوال المفصل، أوساطه ٤٢٥	تحقق الغرض، ترقى الحال، اعتبار الاعتقاد ٣٩٩
قصاره ٤٢٦	تفريع، مسألة ٤٠٠
مطلب في (تقسيم فصول القرآن)	مشجر أركان الصلاة، وشرائطها ٤٠١
بيان المفصل، والطوال ٤٢٧	أسئلة الصلاة ٤٠٢، ٤٠٨
للضرورة ٤٢٨	فصل في بيان واجب الصلاة
إطالة الأولى، أوراد الركوع ٤٢٨	معنى الواجب، تسميته ٤٠٩
هيئة الراكع، للرجل، للمرأة ٤٣٠	مطلب في (مشروعية الواجبات والسنن والآداب)
العجيزة، بعد الركوع، الهوي للسجود ... ٤٣١	مشروعية التكميل، أحكام الواجب ٤٠٩

تسبيح الركوع، بعد الركوع	٤٥٦، ٤٥٥
إلى السجود، هيئة الساجد، بين السجدين	٤٥٧
سجود الثانية، القيام للركعة الثانية	٤٥٨
مطلب في (مواضع رفع اليدين)	
عند التكبير، صفة الرفع فيها	٤٥٨
روية الكعبة، استلام الحجر، في المناسك .	٤٥٩
في الاستسقاء، بعد الأوراد، القعود	
الأول، التشهد المسنون، الإشارة	٤٦٠
مطلب في (شرح ألفاظ التشهد) ..	٤٦١، ٤٦٠
بعد الأولين، القعود الأخير، السلام	٤٦٢
أسئلة شرح ألفاظ التشهد	٤٦٣، ٤٦٤
باب الإمامة	
تمهيد، فضيلتها، حكمها، تركها	٤٦٥
حصولها	٤٦٦
مطلب في (شروط صحة الإمامة للرجال)	
وهي ستة أشياء	٤٦٦
إصلاح اللثغ	٤٦٧
سلامة الشروط، مشجر شرائط الإمامة ...	٤٦٨
مشجر شرائط صحة الاقتداء	٤٦٩
أسئلة شروط صحة الإمامة	٤٧٠
فصل شروط صحة الاقتداء	
نية المتابعة، نية الإمامة، تقدم الإمامة،	
تساوي الحال	٤٧١
اتحاد الفريضة، تساوي الأداء، اتحاد	
المكان	٤٧٢
عدم الاشتباه	٤٧٣
تفريع، تكميل	٤٧٤
اتحاد الموضع، عدم المفسر،	
استيضاح، استدراك	٤٧٥

تكبير الانتقال، هيئة الساجد، تسبيح	
السجود، سجود الرجل	٤٣٢
سجود المرأة، القعدة، هيئة القاعد	٤٣٣
الافتراش، التورك، إشارة المسبحة	٤٣٤
تكميل، قراءة الآخرين، الصلوات	
الإبراهيمية	٤٣٥
إيضاح، تكميل، دعاء الختام	٤٣٦
دعاء الصديق، دعاء الكوامل	٤٣٧
تكميل، تفرعات، سلم باليسار	٤٣٨
تلقاء وجهه، نسي يساره، نية المقتدين ...	٤٣٩
مطلب في (الحفظة وعددهم)	
تسميتهم، عددهم، الحفظة، نية الجن ...	٤٣٩
نية المأموم، المحاذي، إيقاظ وتنبه	٤٤٠
مشجر سنن الصلاة	٤٤١
أسئلة سنن الصلاة	٤٤٢، ٤٤٥
فصل في آداب الصلاة	
معنى الأدب ومثاله، مشروعته، تحديد	
النظر	٤٤٦
مشجر آداب الصلاة	٤٤٨
الأسئلة (آداب الصلاة)	٤٤٩
فصل في كيفية تركيب أفعال الصلاة	
عند التحريمية، مع العذر، الحرية	
والأمة، مقارنة التكبير	٤٥٠، ٤٥١
مطلب (ما يصلح بغير العربية مع القدرة عليها)	
عند الاستفتاح، تفرعات	٤٥٢
مبحث في (معاني الاستفتاح)	
تعقيب، تأصيل، قبل القراءة	٤٥٣
عند القراءة، عند الركوع، هيئة الركوع،	
تفريع وتكميل	٤٥٤

فصل في صفة الأذكار بعد صلاة الفرض

- اتصال السنة ٥٠٥
 الفصل بالأوراد ٥٠٦
 مطلب (فيما يستحب للإمام بعد سلامه) ... ٥٠٧
 مجلس الورد ٥٠٨
 الاستغفار، آية الكرسي، المعوذات ٥٠٩
 التسيحات، الدعاء ٥١٠
 رفع الأيدي، مسح الوجوه ٥١٢، ٥١١
 الأسئلة فيما يستحب للإمام ٥١٣، ٥١٤

باب ما يفسد الصلاة

- معنى الفساد، إجماله، الكلام ٥١٥
 دعاء الناس، سلام التحية، رد السلام ٥١٦
 العمل الكثير، تحويل البصر، الأكل ٥١٧
 الشرب، مشبهات، البكاء ٥١٨
 التشميت، الجواب بذكر، خبر سوء
 بالاسترجاع، تغيير الواجب، انتهاء المسح ٥١٩
 التعلم، ستره العاري، قدرة العاجز،
 بطلان الوصف، نقصان الكامل، زوال
 العذر، طرق المفسد ٥٢٠، ٥٢١
 مبحث في (المحاذاة لفساد الصلاة بها)
 المحاذاة ٥٢١، ٥٢٢

مطلب في (البناء)

- كشف العورة، فعل الباني، تنبيه، ما
 يجوز فعله في البناء ٥٢٣
 المنافي ظناً، تفريع، الفساد للتوهم ٥٢٤
 فتح القراءة، على إمامه، تكبير القطع،
 استكمال، توضيح، تنبيه، قيد البطلان .. ٥٢٥
 مطلب في (المسائل الاثني عشرية) ٥٢٦

- افتراق الطهارة ٤٧٦
 توضيح، هيئة الأداء ٤٧٧
 تكميل، اختلاف المؤدى، ظهور البطلان ٤٧٨
 أمانة الاقتداء ٤٧٩
 الأسئلة ٤٨١، ٤٨٢
 فصل في أعذار الجماعة ٤٨٣، ٤٨٤
 مشجر أعذار الجماعة والجمعة ٤٨٥
 الأسئلة ٤٨٦

فصل في الأحق بالإمامة، وترتيب

- الصفوف ٤٨٧، ٤٨٨
 تساوي الحال ٤٨٩
 مبحث الاقتداء بمن لا يرغبونه

كراهة الإمام، مكروهات الأئمة،

- الجاهل والأعمى ٤٩٠
 استدراك، تعليل وإيضاح، الفاسق
 والمبتدع، تكميل ٤٩١
 تطويل الصلاة، جماعة العراة، جماعة النساء ٤٩٢
 إيضاح، ترتيب المقتدين، الواحد ٤٩٣
 الأكثر، ترتيب الرجال ٤٩٤
 توضيح، تفريع، تكميل ٤٩٥
 مطلب في أفضلية الصفوف ٤٩٥
 ترتيب الصبيان، استدراك، توضيح ٤٩٦
 مشجر أفضلية الصفوف ٤٩٧
 أسئلة أفضلية الصفوف ٤٩٨، ٥٠٠

فصل فيما يفعله المقتدي بعد فراغ إمامه

- استدراك الواجب، فوات المسنون،
 الزيادة سهواً، الانفراد عن الإمام ٥٠١، ٥٠٢
 سبق الإمام ٥٠٣
 الأسئلة ٥٠٤

أعمال الرفاهية، تحويل الأعضاء، ترك	لحن التكبير، القراءة المصحفية،
المسنون ٥٤٩	مصاحبة المفسد ٤٢٧
التأويب، تغميض العينين ٥٥٠	مسابقة الإمام، توضيح، العود للافتداء،
رفع البصر، العمل القليل، أخذ الهوام،	ارتفاع القعود، أداء النائم ٥٢٩، ٥٢٨
إعاققة القراءة، السجود الناقص، الكور .. ٥٥١	إمام المسبوق، السلام للقطع ٥٢٩
كراهة الموضع، مواضع الكراهة ٥٥٢	مشجر مفسدات الصلاة ٥٣٠
ارتفاع الكراهة، استدراك، أرض الغير،	أشئلة مفسدات الصلاة ٥٣٣، ٥٣١
قرب نجاسة، مدافعة الحدث ٥٥٣	فصل فيما لا يفسد الصلاة
النجاسة القليلة، ثياب البذلة ٥٥٤	النظر والفهم، الأكل القليل، تفريع،
كشف الرأس ٥٥٥	تكميل، المرور أمامه ٥٣٤
مطلب في (الخشوع والخضوع) ٥٥٥	موضع الكراهة، النظر للفرج ٥٣٥
بحضور طعام، طارد الخشوع ٥٥٦	الفعل المفسد، فعله، فعلها ٥٣٦
تكميل، تميز الإمام بمكان ٥٥٧	أشئلة ما يفسد الصلاة ٥٣٧
ترك الصف ٥٥٨	فصل في المكروهات
مطلب (الكلام عن الصور)	مجري الكراهة، تعميم، حكم المكروه،
بحضور صورة، تفريع ٥٥٩	امستدراك الكراهة، تأويل لتكميل ٥٣٨
مطلب (محو صورة في بيت غيره)	إجماله، الترك عمداً، العبث ٥٣٩
التشبه بالمجوس، بين نيام ٥٦٠	قلب الحصى، تحريك الأصابع، التخصر .. ٥٤٠
مسح الجبهة ٥٦١	الالتفات، البزاق ٥٤١
مطلب (قراءة النبي ﷺ في الصلاة)	الإقعاء، افتراش الذراعين، التشمير،
في الصبح ٥٦١	الصلاة بالسراويل ٥٤٢
الظهر والعصر ٥٦٣، ٥٦٢	مستحب اللباس، سلام الإشارة، التربع .. ٥٤٣
في المغرب ٥٦٤	عقص الشعر، الاعتجار ٥٤٤
في العشاء ٥٦٦، ٥٦٥	عبث الثوب، سدله، التشبه، اشتماله الصماء ٥٤٥
ترك السترة ٥٦٧	ترك المستحب، تغيير مواضع الأذكار،
فصل اتخاذ السترة ودفع المار	تكميل، مكروه القراءة، تطويل الثانية ... ٥٤٦
مستحب الغرز ٥٦٨	تكرار السورة، قيد الكراهة ٥٤٧
موقفه منها، الاستتار بالحظ ٥٦٩	نكس القراءة، إكمال، توضيح، الحال
تكميل، دفع المار، الرخصة ٥٧٠	المرتحل، الفصل بسورة ٥٤٨

٥٩٥	القراءة فيه، هيئة الأداء
٥٩٦	القنوت، هيئة القانت
٥٩٨	مطلب (الدعاء أربعة)
٥٩٨	مطلب (مشروعية القنوت للتوازل)
٥٩٩	مطلب في (ألفاظ القنوت ومعانيه)
٥٩٩	مطلب في (معنى التوبة وشرطها)
٦٠١	فرع مهم، إيضاح
٦٠٢	قنوت المؤتمر
٦٠٥	جهل القنوت، الاقتداء بقانت
	نسيان القنوت، تأخير القنوت، سبق
٦٠٦	المقتدي، استدراك القنوت
٦٠٧	الإدراك حكماً
	مبحث (جماعة الوتر)
	استحباب جماعته، إيضاح، فضيلة
٦٠٨	أدائه، إيضاح
٦٠٩	تكرار الوتر
٦١٢، ٦١٠	أسئلة جماعة الوتر
	فصل في بيان النوافل
	معناه، معنى السنة، مشروعيتها، تعليل،
٦١٣	أنواع السنة
٦١٤	السنن المؤكدة، ترتيب النوافل
٦١٥	بعد الظهر، بعد المغرب
٦١٦	للظهر والعشاء
٦١٧	مع الجمعة
٦١٨	المتدوية، قبل العصر، قبل العشاء، بعده
٦١٩	بعد المغرب
٦٢٠	تسليماتها، توضيح
	هيئة أداء النفل، استفتاح ثالثة المؤكدة،
٦٢١	المتدوية، وصل النافلة

المكروه، هيئة الدفع، للمرأة، قتال	
المارّ	٥٧٢، ٥٧١
مشجر مكروهات الصلاة	٥٧٣
أسئلة مكروهات الصلاة	٥٧٩، ٥٧٤
فصل فيما لا يكره للمصلي	
شدّ الوسط، تقلد السلاح، هيئة اللبس،	
التوجه	٥٨٠
ظهر المتحدث، بساط التصاوير	٥٨١
مطلب في (قتل المؤذي خصوصاً الحيات)	٥٨١
قتل المؤذي	٥٨٢
مطلب (فيما يقتله المصلي)	
نفذ الثوب	٥٨٣
مسح الأذن، الصلاة على الفرش،	
الصلاة على الأرض، قراءة النفل	٥٨٣
مشجر في مكروهات الصلاة	٥٨٤
أسئلة مكروهات الصلاة	٥٨٥
فصل قطع الصلاة وتأخيرها وتركها	
وجوب القطع، للاستغانة، للأبوين،	
جواز القطع	٥٨٦
متفرقات، وجوبه، وجوب التأخير	٥٨٧
التأخير للعذر، وقت القضاء	٥٨٨
مشجر في أفعال المصلي	٥٨٩
أسئلة أفعال المصلي	٥٩٠
ما يفعل بتارك الصلاة والصوم، كسلاً،	
جحدواً	٥٩١
مشجر تمام أحكام الصلاة	٥٩٢
أسئلة أحكام الصلاة	٥٩٣
باب الوتر وأحكامه	
مناسبه، معناه؛ لغة - شرعاً، مقداره	٥٩٤

شمول الحكم، تفریع، توضیح و فرق	٦٤٦
تفریق، تکمیل، التنفل مستنداً، تفریع	٦٤٧
صلاة الماشي، مشجر أحوال المتنفل	٦٤٨
أسئلة في صلاة النفل جالساً	٦٤٩، ٦٥٠
فصل الصلاة على الدابة والمحمل	
ما لا يصح عليها، استدراك، إعادتها،	
تفريعات	٦٥١
مسألة رائدة، توضيح، الصلاة في	
المحمل، الصلاة على مستقر	٦٥٢
أسئلة في صلاة الدابة والمحمل	٦٥٣
فصل في الصلاة في السفينة	
السائرة في الماء، ترجيح	٦٥٤
مثال العذر، بالإيماء، العريضة باللجة	٦٥٥
الواقعة بالشط، تفریع، قبله السفينة، تفریع	٦٥٦
مشجر في الصلاة في السفينة	٦٥٧
أسئلة الصلاة في السفينة	٦٥٨
فصل في صلاة التراويح	
تسميتها مشروعيَّتها، صفتها	٦٥٩
حكمها	٦٦٠
كفاية سنَّيتها، أداؤها في المنزل	٦٦١
فضيلة المسجد، وقتها وترتيبها،	
مستحب وقتها	٦٦٢
تأخيرها، عددها، تفصيل، توضيح،	
مستحب التراويح، سنية القراءة	٦٦٣
مطلب (نماذج عبادة الإمام الأعظم)	
القدر المعبر	٦٦٤
مشجر صلاة التراويح	٦٦٦
أسئلة صلاة التراويح	٦٦٧، ٦٦٨

في الاستحسان، تفصيل، زيادة النفل	٦٢٢
أفضلية الأداء	٦٢٣
التفاضل بالوقت، رأي الإمام	٦٢٤
رأي الثالث، رأي الثاني	٦٢٥
مشجر النوافل الراتبه	٦٢٦
أسئلة النوافل الراتبه	٦٢٧، ٦٢٨
فصل تحية المسجد وغيرها	
تحية المسجد، الاكتفاء عنها، تفريعات،	
دعاء المسجد	٦٢٩
صلاة الوضوء، الضحى، وابتدأه	٦٣٠
صلاة الليل، أقلها، فضلها، الاستخارة،	
أداؤها، في الخير، بعد الدعاء	٦٣٢
مطلب (تشرع الاستخارة سبع مرّات)	
صلاة الحاجة، ومن دعائه	٦٣٣
إحياء ليالي عشر رمضان	٦٣٤
إحياء ليلتي العيدين، مستحب الإحياء	٦٣٥
إحياء عشر ذي الحجة، إحياء نصف	
شعبان، ليلة براءة، مهمة	٦٣٦
أعمال القائم، رأي آخر	٦٣٧
الاجتماع للإحياء، الإحياء الشامي،	
أحدهما	٦٣٨
والقول الثاني	٦٣٩
أسئلة الاستخارة	٦٤٠، ٦٤١
فصل في النفل جالساً وعلى الدابة والماشي	
التنفل قاعداً	٦٤٢
ثواب القاعد	٦٤٣
هيئة القاعد، الاحتباء	٦٤٤
جلوس المريض، بناء القاعد، التنفل راكباً	٦٤٥

باب الصلاة في الكعبة

- مجلها، بناؤها، الصلاة فيها، الصلاة فوقها، وجوه الاستقبال، مكروه الاستقبال ٦٦٩
تعدد الجهات، خارجها وفيها ٦٧٠
أسئلة الصلاة في الكعبة ٦٧١
باب صلاة المسافر
تسميته، تقديره ٦٧٢
مطلب (الرخصة على قسمين)
أقسامها، أحكامها ٦٧٢
تكميل وإيضاح، مقدار السفر ٦٧٣
قيد السير ٦٧٤
اعتبار السير، في الجبل، أعجل السير، في البحر، حكم السفر، أصل الفرضية ٦٧٥
الرخصة والمعصية، شرط القصر، الفناء المتصل والمنفصل، الرض ٦٧٦
توضيح، تعريف الفناء، البساتين المحيطة، مساكن الزراعة ٦٧٧
مطلب (فيما يشترط لصحة نية السفر)
شرائط النية، تفرعات، التابع والمتبوع، النية المعتبرة ٦٧٨
حكم القصر، بعد القعود، عمد وسهو، بغير قعود، انتقال الفرض، امتداد السفر ٦٧٩
نقض السفر، معتبر الإقامة ٦٨٠
الإقامة ببلدين، الإقامة بالمفازة، أهل الأخبية، بمحاصرة البغاة ٦٨١
مبحث (اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه)
في الوقت، بعد الوقت ٦٨٢
تنبيه المقتدين، إيضاح، وقت التنبيه، توضيح، قضاء الفائتة ٦٨٣

مطلب (القضاء يحاكي الأداء)

معتبر الأداء، تفرعات، سقوط القضاء ... ٦٨٤

مطلب (أحكام الأوطان الثلاثة)

- تغير الوطن ٦٨٤
استحداث وطن، حكم الإقامة، تعريف الأصلي، والإقامة، والسكنى ٦٨٥
مشجر شرائط صحة نية السفر ٦٨٦
أسئلة شرائط صحة نية السفر ٦٨٧، ٦٩١

باب صلاة المريض

- تسميته، والمرض، العجز عن القيام ٦٩٢
هيئة الأداء، عن الركوع والسجود، العجز عن السجود ٦٩٣
تحقق السجود، تصنع السجود، إيضاح وظفر، العاجز عن الإيماء، تعذر السجود، ثمرة التصنع، أذكار المريض، تكميل، عجز القعود ٦٩٥
أداء المستلقي، هيئة المستلقي، عجز الإيماء ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨
قاعدة، بدل الإيماء، العذر المقبول، قدرة القيام وحده ٦٩٩
توضيح، تكميل، عجز الجماعة، عروض العجز، عود الصحة، بناء المومي، بناء المضطجع ٧٠٠
عوارض الأداء ٧٠١
أسئلة صلاة المريض ٧٠٢، ٧٠٣
فصل إسقاط الصلاة والصوم
سقوط الفرض، شمولية الحكم، وجوب الوصية، التدارك بالفدية، ولاية الفدية .. ٧٠٤

مبحث (قضاء النوافل)	
سنة الفجر، سنة الظهر	٧٢٨
إلحاق	٧٢٩
مبحث (إدراك الجماعة)	
مدرك الفضيلة، مدرك الأداء	٧٢٩
تفريعات، أهمية الجماعة، استدراك، إدراك الركعة	٧٣٠
تفريعات، تنازع وظيفتين، لزوم المتابعة، أدركه ساجداً	٧٣١
أدركه جالساً، مسابقة الإمام، في الركوع، في السجود	٧٣٢
الخروج من المسجد، قبل الأداء، مشجر مسابقة المقتدي لإمامه	٧٣٣
بعد الأداء، إيضاحات، تكرار المأمور	٧٣٤
قول أول، ثاني، ثالث، رابع	٧٣٥
أسئلة إدراك الجماعة	٧٣٨، ٧٣٦
باب سجود السهو	
تسميته	٧٣٩
مطلب (ضمان الفائت لا يكون إلا واجباً)	
موجبه، وجه الصحيح	٧٣٩
هيئته، سببه، إيضاح	٧٤٠
تغليظ	٧٤١
مطلب (سجود العذر للعمد)	
وقت السجود	٧٤١
هيئة، جهة التسليم، وجه آخر، قبل السلام، تبعية الإمام، ما يسقط السجود، من يلزمه السهو، اللاحق والمسبوق، توجيه	٧٤٣، ٧٤٢
مواضع مشروعية مفارقة الإمام	٧٤٣

تبرع الوصي، التبرع بالإعتاق، الوصية بالحج، التبرع بالحج	٧٠٧
مطلب (النيابة في العبادات البدنية)	
نيابة الأداء	٧٠٨
قصور الموصى به، الحيلة للإبراء	٧٠٨
أداء الفدية	٧٠٩
أسئلة النيابة في العبادات البدنية	٧١١، ٧١٠
باب قضاء الفوائت	
معنى القضاء، حكم الترتيب، دليله	٧١٢
مبحث (ما يسقط به الترتيب)	
مسقطاته، ضيق الوقت، تكميل	٧١٣
إيضاح، تفريعات، النسيان، كثرة الفوائت	٧١٤
تعميم، ترتيب الوتر	٧١٥
مطلب (الساقط لا يعود)	
عود الترتيب	٧١٥
تفريع، قضاء المتروك	٧١٦
مزاحمة القضاء، تسهيل الأمر	٧١٧
قضاء الصوم، إيضاح	٧١٨
مطلب (الجهل بالشرائع هل يكون عذراً؟)	
جهل الشرائع	٧١٨
مشجر أحكام الترتيب	٧١٩
أسئلة الساقط لا يعود	٧٢١، ٧٢٠
باب إدراك الفريضة مع الإمام وغيره	
القطع بالأولى، قيد القطع	٧٢٢
القطع بالثانية، الاقتداء تنفلاً	٧٢٣
القطع للثالثة، تدارك السنة	٧٢٤
متابعة الإمام، سنة الفجر	٧٢٥
مطلب (أداء النوافل في البيت)	٧٢٧، ٧٢٦

٧٦٤	الوجوب بالسمع
	السمع بالصلاة، سماع الفارسية، تلاوة
٧٦٥	النائم والمجنون، السماع من طير
	من سكران، تكميل، من طير، من
٧٦٦	صدى، تأديتها، أجزاء التأدية
٧٦٧	التلاوة مخافتة، تنبيه مهم
	مطلب في (مواضع تقديم القياس على
٧٦٧	الاستحسان ومعنى كل)، أوجه الاستحسان
٧٦٨	اشتباه، تأكيد، توجيه القياس
	توجيه الاستحسان، ترجيح، السماع قبل
٧٦٩	الافتداء، إدراكها حقيقة وحكماً
	قضاء الصلواتية، فساد صلاتها،
٧٧٠	سقوطها، تكرارها، تداخل الواجب
٧٧١	تبذل المجلس
	مطلب (التداخل في العقوبات
	التيق منه في العبادات)
	ما لا يبذل المجلس، سير السفينة،
	الصلاة، العمل المنافي، سير الدابة،
	اتحاد التلاوة، اتحاد السماع، هجر
٧٧٣	السجدة، مندوبها، إختافها
	هيئتها، متابعة تاليها، هيئة متابعتها،
٧٧٤	شرائط أدائها، إجتزاء مؤقت، هيئة أدائها
٧٧٥	لفظها
٧٧١	مشجر مجلس التلاوة
٧٧٩-٧٧٧	أسئلة سجدة التلاوة
	فصل في سجدة الشكر
٧٨٠	حكمها
٧٨٢-٧٨١	هيئتها
٧٨٣	أسئلة سجدة الشكر

	سهو المسبوق، إيهام التكرار، استقلال
	المسبوق، سهو اللاحق، موافقته
٧٤٤	إمامه، المقيم والمسافر
٧٤٥	سجود الجمع، سهو القعود الأول
٧٤٦	تكميل، عودة الساهي
	بعد القيام، سهو القعود الأخير، تفريع،
٧٤٧	تحقق السجود، نفلًا
	إيضاح، تفريع، مشجر صور السهو عن
٧٤٨	القعود
	بعد القعود الأخير، العود إلى القعود، السلام
٧٤٩	قائماً، تقييد الزائدة، تفريع
	البناء على السجود، توضيح، الافتداء
٧٥٠	بالساهي
	السلام العمدة، استدراك، تولم
٧٥١	المصلي، تفريع، طول التفكير
٧٥٤، ٧٥٢	أسئلة السهو
	فصل الشك في الصلاة والطهارة
	أول عروضه، إيضاحه، غير عادته،
٧٥٥	توضيح، الشك المتأخر
	الشك بإخبار، الإمام والمؤتمون، اعتياد
٧٥٦	الشك، غلبة الظن
٧٥٧	مسائل في الشك
٧٥٨	مشجر سجود السهو
٧٥٩	أسئلة الشك في السهو
	باب سجود التلاوة
	تسميته، شرطها، وكنها، صفتها،
	حكمها، سبب السجود، حكمه،
	وقته، تأخير، شروط وجوبه، تكميل،
٧٦٣، ٣٦١	مواضعها

باب الجمعة

- تسميتها واشتقاقها، أهميتها ٧٨٤
- رتبتها، شروط وجوب الجمعة ٧٨٥
- الذكورة والحرية، الإقامة ٧٨٦
- توضيح، الصحة، الأمن، السلامة ٧٨٧
- شروط صحة الجمعة
- المصر ٧٨٨
- مطلب (الاحتياط العمل بأقوى الدليلين) .. ٧٨٨
- السلطان، تكميل، الوقت، الخطبة ٧٨٩
- مبحث (شروط صحة الخطبة)
- تفصيل، توضيح ٧٩٠
- تكميل، الإذن العام ٧٩١
- مبحث الجماعة
- الجماعة، تقديرها، تفرع، إيضاح ٧٩٢
- شروط انعقادها بالمؤمنين
- تفرقهم قبل السجود، تفرقهم بعده،
- تكميل، إيضاح ٧٩٣
- مبحث المصر
- تعريفه ٧٩٣
- محترزه، شرطه ٧٩٤
- اكفاء، جمعة منى، قدر الخطبة ٧٩٥
- مبحث (سنن الخطبة)
- إجمالها، تهية الخطيب، الطهارة والستر .. ٧٩٦
- الجلوس على المنبر، الأذان الثاني،
- قيامه بالسيف، قيامه بالعصا ٧٩٧
- استقبال الناس، البداءة المسنونة،
- العظة، قراءة القرآن، جعلهما
- خطبتين، الثانية، إعادة الأذكار ٧٩٨
- الدعاء، الإسماع، التخفيف، مقدار الخطبة ٧٩٩

تمام أحكام الجمعة

- مكروهات ٧٩٩
- واجبات الجمعة
- سعي الجمعة، توضيح، ترك البيع ٨٠٠
- وجوب الاستماع، قبل الخطبة، الذكر
- بالخطبة، التلاوة أثناءها، الاشتغال ضمنها ٨٠١
- التسليم والتشمت ٨٠٢
- مطلب (حق الآدمي مقدم على حق الله تعالى)
- الأكل والشرب، العبث والالتفات ٨٠٢
- الخروج من المصر، تكلف ما لم
- يكلف، ظهر غير المعذورين ٨٠٣
- اقتصار الفاسد، جماعة المعذورين،
- إدراك الجمعة ٨٠٤
- أدب الجمعة، كرامة الجمعة ٨٠٥
- مشجر شرائط الجمعة ٨٠٦
- أسئلة شرائط الجمعة ٨٠٧-٨١١
- باب أحكام العيدين
- تسميته، حكمها، شرائطها، بدون خطبة .. ٨١٢
- مندوبها، الطعام، الطهارة ٨١٣
- التزّن، التصدّق، الفرح ٨١٤
- التعبّد، الابتكار، التوجّه للمصلّى ٨١٥
- العود بعد الصلاة، كرامة النفل قبل العيد .. ٨١٦
- وقتها، كيفيتها ٨١٧
- تكبيرات الزوائد، أعمالها، الركعة
- الثانية، مندوب القراءة ٨١٨
- زوائد الثانية، توضيح، تبين، تكبيرات
- المسبوق ٨١٩
- مسبوق القيام، مسبوق الركوع ٨٢٠

أسئلة الاستسقاء ٨٤٥، ٨٤٦

باب صلاة الخوف

حكمها وسببها، الإمامة فيها ٨٤٧

شدة الخوف، بغير شرطها، حمل

السلاح، تقسيم الجماعة ٨٤٩

أسئلة صلاة الخوف ٨٥٠

باب الجنائز

ضبطها ومعناها، علامات المحتضر ٨٥١

مطلب (تلقين الميت)

تلقين المؤمن ٨٥١

تكميل، إيضاح، تلقين الكافر، هيئة التلقين ٨٥٢

استئابة المحتضر، تلقين الكافر، تلقين القبر ٨٥٣

مؤانسة المحتضر ٨٥٦

التلاوة للمحتضر، التلاوة عنده ٨٥٧

إخراج المحدثين ٨٥٨

مطلب (ما يفعل بالميت)

عقب الموت ٨٥٨

تسجيت للتجهيز، بعد الموت ٨٥٩

التلاوة بعد الموت، إعلام الناس، جنازة

الصلحاء ٨٦٠

الإعلام بها، تعجيل التجهيز ٨٦١

مطلب (بعض المغنى عليهم يدفنون أحياء)

مباشرة التجهيز ٨٦١

مباشرة الغسل، ستر العورة، تجريد ثيابه ٨٦٢

تقديم الوضوء، الإتمام للجنازة ٨٦٣

كفاية التطهير ٨٦٤

ترتيب الغسل

التنظيف، الغسل، استكمال ٨٦٤

تشفيفه، نية غسله، التيميم والغسل ٨٦٥

أحكام خطبة العيدين

تأخر الخطبة، موضوعها ٨٢٠

الجلسة والتكبير، أثناء الخطبة، وقت الصلاة ٨٢١

تأخير أدائها، توضيح ٨٢٢

مطلب (ما يخالف الفطر الأضحى)

في الطعام ٨٢٢

في التكبير، موضوع الخطبة، لفت

انتباه، تأخير الصلاة، تقليد الواقفين ٨٢٣

مطلب (تكبير الشريق وأحكامه)

حكمه، شرطه، تكبير الجماعة، وجوبه ٨٢٤

تفريعات، تكبير المرأة، تكبير المسبوق،

التلبية والتكبير ٨٢٥

التكبير بعد العيد، صيغته، توضيح،

الزيادة عليه ٨٢٦، ٨٢٧

مشجر صلاة العيدين ٨٢٨

أسئلة صلاة العيدين ٨٢٩، ٨٣٢

باب صلاة الكسوف والخسوف والأفراح

صلاة الكسوف، مقيم جماعتها ٨٣٣

تطويلها، تطويل أركانها ٨٣٤

ترك الجماعة، الخسوف والكسوف، صلوات

النوازل ٨٣٥

مطلب (أقرب أحوال العبد لربه الصلاة) ٨٣٦

أسئلة الخسوف والكسوف ٨٣٧، ٨٣٨

باب الاستسقاء

معناه، مشروعيته، هيئته ٨٣٩

صلاته عند الصاحبين ٨٤٠

مبحث (ما لا يستحب بالاستسقاء)

هيئة المستسقين، إظهار الضجيج ٨٤٣، ٨٤٠

خطبة الاستسقاء، استسقاء الذمة ٨٤٤

سنن الجنازة، مقام الإمام، دعاء الثناء،	
قراءة الفاتحة	٨٨٤
الصلاة على النبي، الدعاء للميت،	
تخصيص الدعاء	٨٨٥
أمنية الراوي، التسليم	٨٨٦
تعقيب، رفع اليدين، تكميل، تفريع	٨٨٧
مشجر صلاة الجنازة	٨٨٨
أسئلة صلاة الجنازة	٨٨٩، ٨٩٠

فصل الأحق بالإمامة

مراتب الأنعة، ترتيب الأولياء، تقديم	
الأب	٨٩١
المولى وغيره، عدم الولي، الإذن للغير،	
أداء الغير	٨٩٢
إعادة الصلاة، الإيصاء بالصلاة، نبشه للصلاة ..	

٨٩٣

بغير نبش، ترتيب المصلين، اجتماع	
الجناز، تقديم الأفضل، توحيد الصلاة ..	٨٩٤
ترتيب الجناز، وجه آخر، مراعاة الأفضل، مراعاة	
الأمير، تكميل، ترتيب الدفن	٨٩٥
مسبوق الجنازة، قضاء وفاقية، مسألة وفاقية	٨٩٦
فوت الصلاة، الجنازة بالمسجد	٨٩٧

مبحث (ما يفعل بالمستهل)

المستهل، حكمه	٨٩٨
شهادة النساء، تفريع، غير المستهل	٨٩٩
مطلب (توقف الإمام الأعظم في مسائل)	
غير المكلف	٨٩٩
المسلم تبعاً	٩٠٠
تجهيز الكافر	٩٠١

مطلب (من لا يتمكن من غسله)

مندوب المغسل، مكروهه	٨٦٥
التحنيط، مواضعه، القطن، الزينة،	
تغسيل الرجل	٨٦٦
تغسيل المرأة، تيميم الأجانب، تيميم	
المحارم، تيميم الخش	٨٦٧
تغسيل الصبيان، وجه اجتهاد، تيميم،	
تقبيل الميت، تجهيز المرأة، إيضاح ...	٨٦٨
تجهيز الأقارب، تجهيز بيت المال،	
امتناعه، السؤال للتكفين	٨٦٩
تنازع الواجب، الاستغناء عن الكفن،	
شرط الغسل	٨٧٠

مبحث التكفين

التكفين، كفن السنة، تفصيله	٨٧٠
مستواه، تحسينه، مغالاته	٨٧١
كفن الكفاية، أفضليته، مقياسه،	
خياطته، تفريع، تكميل، العمامة بالتكفين	٨٧٢
هيئة التكفين، عقد الكفن، كفن المرأة،	
كفاية	٨٧٣
هيئة تكفينها، تجمير الأكفان، اتباع	
الجنازة، تجمير القبر، كفن الضرورة،	
ثواب التجهيز	٨٧٤
ذكر التفصيل، مشجر الكفن الشرعي	٨٧٥
أسئلة الجنازة والتكفين	٧٧٦، ٨٨١

فصل الصلاة على الجناز

تأصيل، حكمها، أركانها، شرائط صحتها ..	٨٨٢
جواب وإيضاح، اتحاد المكان، وضعه	
على الأرض	٨٨٣

من لا يصلى عليه

- البغاة، قطاع الطرق، إيضاح، الخنّاق ... ٩٠٢
المقتول عصبية، قاتل نفسه لا لوجع ... ٩٠٣
المتحرّ خطاً، أو لوجع، قاتل أحد أبويه .. ٩٠٤
أسئلة ٩٠٨، ٩٠٥

فصل في حملها ودفنها

- هيئة الحمل، تربيته ٩٠٩
الإسراع فيها، سير الخب ٩١٠
فضيلة المشي ٩١١
مطلب (شهادة عليّ في صاحبيّ رسول الله ﷺ)
التقدّم عليها، التشيع راكباً ٩١١

مبحث (ما يكره بالجنائز)

- رفع الصوت، النساء بالتشيع، تكميل،
البكاء والصياح، القيام لها ٩١٢
إيضاح، جلوس المشيخ، مقدار الحفر ... ٩١٣
اللحد والشق، اتخاذ التابوت، إدخال :
الميت ٩١٤
تلقين الدفن، الدافنون ٩١٥
الأولى بالدفن ٩١٦

مطلب (مس المرأة للضرورة)

- الدفن للقبلة، ضمن القبر ٩١٦
القصب والحصير، إيضاح ٩١٧
نسجة قبرها، نسجة قبره، الدفن،
التسليم والتريع ٩١٨
البناء للزينة، الكتابة عليه ٩١٩
التطين للمرقة، الدفن بالبيوت، دفن
الفسافي ٩٢٠
الاشتراك بالقبر، تفريعات، تحويل
عظامه، نبشه، نبش الحربين ٩٢١

ميت البحر، نقل الميت، مباح النقل،

- مكروهه ٩٢٢
النبش للنقل، لغصب الأرض، شفعة
المدفن، بقبر الغير ٩٢٣
توضيح ٩٢٤

مطلب (من سبقت يده إلى المباح)

- تكميل ٩٢٤
النبش لحقّ العبد، النبش للعمال، لحقّ
الله، تكميل، تنمة ٩٢٥
مكروه التعزية، ضيافة التعزية، صنع
الطعام ٩٢٦

مطلب (التعزية)

- مشجّر أحكام الجنائز ٩٢٨
أسئلة ٩٢٩، ٩٣٤

فصل زيارة القبور

- زيارة المقابر، والسنة، القراءة للتخفيف .. ٩٣٥
هدايا الموتى ٩٣٦
مطلب (هبة الثواب للغير (حيّاً أو ميتاً)) ... ٩٣٦
الجلوس للقراءة، القعود لغيرها، وطء
القبور، النوم ٩٣٧
قضاء الحاجة، قلع الحشيش، إزالة اليابس ٩٣٨
أسئلة ٩٣٩، ٩٤٠

باب أحكام الشهيد

- تسميته ٩٤١
مطلب (من هو الشهيد)
معتقده، شرطه، قيده ٩٤١
أحكامه، كفته، الصلاة على الشهيد، تكفينه ٩٤٢
تعديله، تكميل، غسله، الصبي والمجنون . ٩٤٣
الحائض والنفساء ٩٤٤

فصل في تبين النية وتعيينها	
ما لا يشترط تعيينه للصوم، تبين النية،	
حقيقة النية، إيضاح ٩٧١، ٩٧٢	
تعيين النية ٩٧٣	
ما يشترط تعيين النية فيه، القضاء،	
الكفارات، المنذور ٩٧٤	
المعلق، المطلق، من أحكام النية، مشجر . ٩٧٥	
أسئلة النية ٩٧٦، ٩٧٧	
فصل ثبوت الهلال ويوم الشك وغيره	
التماس الهلال، ثبوته بالرؤية، ثبوته	
للتعام، يوم الشك ٩٧٨	
حكم صيامه ٩٧٩	
أفضلية السرار ٩٨٠	
آخر شعبان، المباح، الأمر بالتلوم،	
إنهاء التلوم ٩٨١	
نية الخواص، لماذا سُمي، لزوم الرؤية ... ٩٨٢	
تعميم، شبهة ردّه ٩٨٣	
العدالة، خير المستور ٩٨٤	
وقت الشهادة، الشهادة على الشهادة،	
احتياط الإنبات ٩٨٥	
مطلب (لا عبرة بقول المنجمين)	
مع العلة، بلا قاض، لشوال ٩٨٦	
بغير علة ٩٨٧	
هلال الأضحى، بقية الأهلة، اتحاد المطالع	
تنبيه ٩٩٠	
مطلب (التواتر لا يبالي فيه بكفر الناقلين) .. ٩٩٠	
باب بيان ما لا يفسد الصوم	
إجماله، حال المجامع، استكمال، أكل	
الناسي ٩٩٧	

مبحث (المرث وأحكامه)	
المرث، لماذا سُمي، مظهره ومجلاه،	
بقاء التكليف ٩٤٤	
النقل والوصية، أعمال الدنيا، تقييد،	
إيضاح ٩٤٥	
تكميل ٩٤٦	
مطلب (المقابر المشبهة)	
تلقين الميت، وما يقرأ عليه بعد الدفن . ٩٤٦، ٩٤٨	
أسئلة ٩٤٩، ٩٥١	
آية قرآنية ٩٥٢	
كتاب الصوم	
مناسبه، معناه، لغة، شرعاً ٩٥٣	
حطه، سبب وجوبه، سبب أدائه ٩٥٤	
حكمه وشروط افتراضه شروط فرضيته،	
العلم الموجب، شرط المخبر، شرائط	
وجوب الأداء ٩٥٥	
شرائط صحة الأداء، أداء المنهي، حكمه	
مشروعيته، تكميل ٩٥٧	
فصل صفة الصوم وتقسيمه	
أقسامه، إجمال وتفصيل، الفرض ٩٥٨	
الواجب ٩٥٩	
المسنون، المندوب ٩٦٠، ٩٦١	
النفل، المكروه تنزيهاً، تحريماً ٩٦٢	
أيام مكروهة، أفراد السبت ٩٦٣	
يوم النبروز، والمهرجان، صفات مكروهة . ٩٦٤	
صوم الصمت، صوم الدهر ٩٦٥	
بغير إذن، مشجر الصوم ٩٦٦	
الأسئلة في بحث الصوم ٩٦٧، ٩٧٠	

باب ما يفسد الصوم ويوجب القضاء بلا كفارة	١٠٢٦
إجمالها، تفصيلها، أكل المؤذي، غير	
الناضح، السفرجل والجوز، ابتلاع اللوز	١٠٢٦
مضع اللوز، الحصاة وأشباهها، التراب والحجر،	
الاحتقان والسعوط، قطرة الأذن	١٠٢٧
المداواة، أمة، الثلج والمطر، خطأ	
وإكراهاً	١٠٢٨
الفطر اضطراراً، فعل الغير، النسيان	
والعمد	١٠٢٩
نية متأخرة، فطر المسافر، الإمساك بلا	
نية، مصاحبة الحال	١٠٣٠
مشبه الفساد، غير رمضان، تشجير	١٠٣٢
وطء النائمة، الفرج والدبر، مسألة الدخان	١٠٣٣
العود والعنبر، القيء، إيضاح، ما ذرعه، من	
القم، الإغماء المستوعب	١٠٣٤
الجنون، غير الممتد، والممتد	١٠٣٥
مشجر	١٠٣٦
فصل الإمساك بلا صوم	
وجوب الإمساك، الحائض والنفساء،	
المسافر والمريض، الصبي والكافر	١٠٣٧
أشئلة	١٠٣٨، ١٠٤١
فصل ما يكره للصائم، وما لا يكره، وما يستحب	
يكره للصائم، ضرورة المضغ، تفريعات	١٠٤٢
مطلب (حكم العلك)	
مضغ العلك	١٠٤٢
القبلة والمباشرة، ما يشبه، مظنة	
الإضعاف	١٠٤٣
ما لا يكره للصائم	
تسعة أشياء، التمتع	١٠٤٣

توضيح، تكميل، النظر والفكر،	
توضيح، السحاق، الدمن والكحل	٩٩٨
تعميم، إكمال، قطرة العين، توقف	
الدخول، الحجامة	٩٩٩
الغيبة، النية، الدخان، توضيح	١٠٠٠
استدراك، الغبار والذباب، الجنابة	
والصوم، منفذ الإحليل	١٠٠١
منفذ الأذن، درن الأذن، المخاط، الريق	١٠٠٢
الاستيقاء	١٠٠٤
تشجير	١٠٠٥، ١٠٠٦
حكم مفسدات الصوم	١٠٠٧، ١٠٠٨
باب ما يفسد به الصوم	
وتجب به الكفارة مع القضاء	
شرط الإفساد، شرط الكفارة	١٠١٠
تفصيل الموجبات، تكميل، فائدته	١٠١١
مطلب الكلام من الدخان (التبغ)	
مما يشتهي، تكميل	١٠١٣
مطلب (فتوى الفقيه تورث	
شبهة وإن كانت خطأ)	
تكميل	١٠١٧
أشئلة	١٠١٨، ١٠٢٠
فصل في الكفارة وما يسقطها	١٠٢١
بالحيض والمرض، بالسفر	١٠٢١
مطلب (الكفارة)	١٠٢٢
الكفارة، بداية الصوم، بداية الإطعام	١٠٢٢
مطلب (تداخل الكفارات)	
تداخل الكفارة، توضيح	١٠٢٣
الأسئلة	١٠٢٣، ١٠٢٥

مبحث (هل يتقيد بوصف نذره؟)	
لزوم التعيين، نذر الصوم، نذر الصلاة،	
نذر الصدقة، النذر للفقير	١٠٧٠
مطلب (مضاعفة الثواب بالمساجد الثلاثة)	
تنبيه	١٠٧١
مصلی المرأة	١٠٧٢
مطلب (المعلق بالشرط عدم قبله)	١٠٧٣
أسئلة النذر	١٠٧٤، ١٠٧٦
باب الاعتكاف	
تعريفه	١٠٧٧
مطلب (مسجد البيت للمرأة للصلاة)	
معتكف المرأة، ركنه، شرطه، الركن ...	١٠٧٨
سببه وحكمه، صحه الاعتكاف،	
أقسامه، الواجب، سنة مؤكدة	١٠٧٩
مطلب في تعيين ليلة القدر	١٠٧٩
في العشر الأخير	١٠٧٩
في رمضان، في السنة، الحض عليها ...	١٠٨٠
علامتها، المستحب، المنذور، النفل ..	١٠٨١
مطلب (شرط صحة الاعتكاف)	
منع الخروج، الحاجة الشرعية	١٠٨٢
الحاجة الطبيعية، الحاجة الضرورية	١٠٨٣
مطلبه، حوائج المعتكف، إحضار	
السلعة، عقد التجارة	١٠٨٤
صوم الصمت، حفظ اللسان، كلام	
المعتكف	١٠٨٥
الوطء ودواعيه	١٠٨٦
مطلب (ما لبث ضرورة يتفكر بقدرها) ...	١٠٨٦
تكميل، مبطلاته، تفريع، تمام أحكامه،	
اعتكاف الليالي، تتابع الأيام	١٠٨٦

التزين، مشتبهات	١٠٤٤
مطلب (السواك)	
مشتبهات، العون أو الضجر	١٠٤٥
فصل ما يستحب للصائم	
السحور	١٠٤٦، ١٠٤٧
مشجر	١٠٤٨
أسئلة مكروهات الصيام	١٠٤٩، ١٠٥١
فصل الموارد	
مجموعها، المرض، تكميلات، المعظنون	١٠٥٢
اشتباء، الحامل والمرضع، ابتلاء العذر .	١٠٥٣
للعطش والجوع، فطر المسافر، أولوية الصوم،	
أولوية الفطر، تمتة	١٠٥٤
مبحث ما يجب التتابع فيه وما لا يجب	
تتابع الصوم، المتتابع بالنصر، المخير	
فيه، المشتبه	١٠٥٥
فدية الفطر	١٠٥٦
تقليدها، عموم الحكم، سقوط الفدية ..	١٠٥٧
مطلب (لا خلف للخلف)	
تعين الصوم، الوصية بما وجب، تكميل .	١٠٥٧
تأصيل، فطر المتطوع، توضيح	١٠٥٨
عذر الضيافة، تفريع	١٠٥٩
وجوب القضاء	١٠٦٠
مشجر	١٠٦١
أسئلة	١٠٦٢، ١٠٦٥
باب ما يلزم الوفاء به من منذور	
وجوب الوفاء	١٠٦٦
مبحث في شروط صحة النذر	
مبحث (ما يصح نذره وما لا يصح)	١٠٦٧
النذر المطلق، النذر المعلق	١٠٦٨
لا يريد، نذر المنهي عنه، وفاءه	١٠٦٩

ضابط التابع، تلازم الوقتين، اعتبار

النية، تخصيص النية، توضيح ١٠٨٧

مشروعية الاعتكاف، دليله، معقوله ١٠٨٨

من محاسنه ١٠٨٩

مطلب (ترجمة الإمام عطاء ابن أبي رباح) ١٠٨٩

مثل المعتكف ١٠٩٠

مشجر ١٠٩١

خاتمة الكتاب ١٠٩٢

أسئلة الاعتكاف ١٠٩٨، ١٠٩٣

كتاب الزكاة ١٠٩٩

تعريفها، حكمها، شرط وجوب أدائها .. ١١٠٠

تعجيل الأداء، شرط صحة أدائها، فرع،

سقوط الواجب ١٠١

مبحث أداء زكاة الديون

قوي، وسط، ضعيف، مال الضمار ١١٠٣

فرع، ما يجزىء عن الدفع (النصاب) ١١٠٤

زكاة الأوقاص، اعتبار الغلبة، فرع، تغيير

السعر، ضمان هلاكها، الزكاة جبراً،

الحيلة لعدم الوجوب (مشجر) ١١٠٥

باب المصروف

من يكون مصرفاً، العامل عليها، تخيير

المزكي ١١٠٨

من لا يكون مصرفاً، اعتبار الظن، إغناء

الفقير، المكروه، المندوب، نقل

الزكاة، تفصيل المصارف (مشجر) ١١١٠، ١١٠٩

باب صدقة الفطر

شرائط وجوبها، النصاب، لزوم أدائها

تقديرها ١١١٢

مطلب دفع القيمة

ووقت الوجوب مستحبها، فرع ١١١٣

كتاب الحج ١١١٥

مبحث الراحلة، شروط وجوب الأداء ... ١١١٦

مبحث المحرم، شروط صحة أدائه ١١١٧

واجبات الحج (مشجر) ١١١٨، ١١١٩

من محظورات الإحرام، سنن الحج ١١٢١

فصل (كيفية تركيب الحج) ١١٢٧

مطلب أخذ الحصيات والرمي ١١٣٢

مطلب في أماكن استجابة الدعاء ١١٣٥

مطلب فيما تخالف فيه المرأة الرجل في

أفعال الحج ١١٣٨

أسئلة الحج ١١٣٩

فصل في القرآن وأحكامه ١١٤٦

فصل في التمتع وترتيبه ١١٤٧

مشجر أنواع إحرام الحج ١١٤٨

أسئلة القرآن ١١٤٩

فصل في العمرة وأحكامها ١١٥٠

مطلب في المجاورة في الحرم ١١٥١

مشجر بين الحج والعمرة ١١٥١

باب الجنايات

جناية المحرم، ما يوجب دماً ١١٥٢

ما يوجب صدقة، ما يوجب دون

الصدقة، ما يوجب القيمة ١١٥٣

جناية دون القتل، تكميل، ما لا يوجب

شيئاً ١١٥٤

مطلب (التبرك بالآثار الشريفة)	
أسطوانة التوبة	١١٦٥
عند الروضة، عند المنبر، الأسطوانة الحنّانة ..	١١٦٦
زيارة البقيع، شهداء أحد	١١٦٨
زيارة قباء	١١٦٩
رسم يتضمّن البقيع ومن دفن فيه	١١٧١
المحتوى	١١٧٣

فصل في الهدى وأحكامه	
أقل الهدى، مجاله، تأصيل، ما يخصّ	
الزمان، ما يخصّ المكان، تقليد	
البدن، حكم الهدى، الحج ماشياً، فرع	١١٥٨
فصل في زيارة النبي ﷺ	
فضيلتها، الحضُّ عليها	١١٦٠
حياته في قبره ﷺ	١١٦١



صدر من هذه السلسلة :

من كنوز الشريعة

(١)

الوشاح و سبيل الفلاح

على

نور الإيضاح و نجاة الأرواح

و يتبعه من هذه السلسلة قريباً بمشيئة الله :

من كنوز الشريعة

(٣)

غنية الألباب

بتحقيق

اللباب في شرح الكتاب

ويعقبه بمشيئة الله تعالى :

من كنوز الشريعة

(٤)

منية الأخيار

ليتحقيق

الاختيار لتعليل المختار